ISSN 2073- 2619

# دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

تصدر عن مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة . جامعة صنعاء

المجلد (6) العدد(11) يوليو - ديسمبر 2018م

عدد خاص

أبحاث المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة

تحت شعار : الجودة ... الطريق نحو مجتمع المعرفة

28-29 نوفمبر 2018م

مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة
دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة
المجلد (6) العدد ( 11 ) يوليو - ديسمبر 2018م
Acadmic Development Center & Quality Assurance

ISSN 2073- 2619

# Studies in University Education and Quality Assurance

An Academic Biannual Refereed Journal, Published by ADCQA
Sana'a University

Vol ( 6 ) Issue No.( 11 ) July - December 2018

Special Issue :

Research Papers of First Scientific Conference on Academic Development and Quality Assurance

Under Slogan : Quality ... Way to Knowledge Society

28-29 November 2018

ISSN 2073-2619

# دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية يصدرها

مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة –جامعة صنعاء

المجلد (6) العدد (11) يوليو- ديسمبر 2018م

© حقوق الطبع محفوظة لمركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة – جامعة صنعاء

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية ( 2008/508م )

الترقيم الدولي (ISSN 2073-2619)

## الاشتراكات

| | |
|---|---|
| في الجمهورية اليمنية | 1000 ريال للأفراد و 2000 ريال للمؤسسات |
| في الدول العربية | 10 دولار للأفراد و 20 دولار للمؤسسات |
| في الدول الأجنبية | 20 دولار للأفراد و 40 دولار للمؤسسات |

## قسيمة الاشتراك

أرغب بالاشتراك في مجلة (دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة) الصادرة عن مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة بجامعة صنعاء، وأرسل إليكم الشيك برقم..... مقابل ..... نسخة، وبعدد.....لعام .....

أرجو إرسال المجلة على العنوان البريدي الآتي:

.....

.....

.....

توجه المراسلات إلى:

**رئيس هيئة تحرير**

**دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة**
**مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء**
**الجمـــــهورية اليمنـيــة**

---

هـاتف: (009671-530838)- فـاكس: (009671-530838) ص. ب 1247: صنـعاء
Tel: (009671-530838) / Fax :(009671-530838)
P.O. Box: 1247 – Sana'a
E-mail: adqascsu@gmail.com

# دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة



**رئيس هيئة التحرير**

أ.د. غالب حميد القانص

مدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

**مدير التحرير**

د. عبدالحميد الشجاع

**سكرتير التحرير**

د. منصر علي الصباري

**هيئة التحرير**

أ.د. عبده محمد المطلس  د. أمة الإله علي حُمد الحوري

أ.د. صالح سالم باحاج  أ. د. عبدالله علي الفضلي

أ.د. ردمان محمد سعيد

**التدقيق اللغوي**

أ.د. سعاد سالم السبع

**الإخراج الفني**

أ.عادل محمد القباطي

## المحتويات


| | |
|---|---|
| قواعد النشر في المجلة | 7 |
| الافتتاحية | 10 |
| توصيات المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة المنعقد في جامعة صنعاء خلال الفترة 28 – 29 نوفمبر 2018م | 11 |
| تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة<br>أ.د/ أحمد غالب الهبوب أ. نجلاء عبد الفخري | 13 |
| معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة وسبل التغلب عليها<br>د. محمد عبد الله حُميد | 48 |
| مدى استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية وسبل تطويرها بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء<br>د. محمد علي الخولاني د. محمد عبد الحليم حيدر | 81 |
| رؤية مستقبلية لتعزيز الميزة التنافسية للجامعات العربية في ضوء مؤشرات التصنيفات العالمية<br>د. نيللي السيد عاشور | 104 |
| Employees' perception of quality assurance programs in Yemeni private universities<br>Dr.MohammedAli Alawlaqi | 133 |
| العلاقة بين متطلبات الجودة ومخرجات معلم التربية الرياضية " دراسة ميدانية على أمانة العاصمة"<br>د/ عبد الغني مجاهد مطهر | 144 |
| دور الجامعات اليمنية في تسويق البرامج والخدمات الجامعية عبر شبكة الانترنت في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة<br>د . خالد حسن الحريري | 159 |
| اتجاهات طلاب قسم الصحافة بكلية الاعلام = جامعة صنعاء نحو التدريب العملي في ضوء متطلبات سوق العمل "دراسة مسحية"<br>أ.م. د. علي حسين العمار أ. عبده حسين أحمد | 188 |
| Developing the Role of Yemeni Universities in Building Knowledge Society in the light of International and Regional Experiences<br>Dr. Khaled Mohsen Zuheer Dr.Abdulgani Ahmed Alhaweri | 211 |
| أثر تكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا<br>أ.جمال محمد العميسي | 226 |
| واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج SECI<br>د. سامية علي الأهدل | 265 |
| متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية<br>عدنان طه الجابري | 297 |
| الاستثمار في التعليم العالي مدخل للتحول إلى مجتمع المعرفة<br>فؤاد أحمد الصامت | 334 |

## تابع المحتويات


| | |
|---|---|
| تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة<br>د .أيوب أحمد المهاب م . عزيز عبدالله الأمير | 368 |
| مستوى ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء<br>"من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس"<br>د. خالد صالح المساجدي د. عامر سعد جبران | 391 |
| مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية – جامعة صنعاء –<br>في ضوء الاقتصاد المعرفي<br>أ / سماح محمد الحياسي د / عبد السلام أحمد العروسي | 425 |
| أنموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني<br>أ. د. عبد اللطيف مصلح عايض | 450 |
| مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار<br>من وجهة نظر اعضاء التدريس فيها<br>د / حمود محسن المليكي | 480 |
| واقع توظيف أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائهم التدريسي والبحثي<br>د.حمود علي العبدلي | 510 |
| تطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة – تصور مقترح<br>د / نبيله حسن الصرابي د / عبد السلام أحمد العروسي | 530 |
| الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية مدخل للتحول إلى مجتمع المعرفة<br>وحدة محمد المؤيد | 550 |
| اقتصاد المعرفة مدخل استراتيجي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية<br>ياسين محسن العماري | 583 |
| أنموذج مقترح لتحسين الجودة في كلية التربية جامعة إب باستخدام منهج Six Sigma<br>عبد الرقيب أحمد شميس | 622 |
| مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية بالجمهورية اليمنية<br>علي حسن الدوكري | 656 |
| تطوير تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات اليمنية<br>أ.د عبد المؤمن عبد القادر شجاع الدين | 688 |

## قواعد النشر في دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة:

- تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تنطبق عليها شروط النشر في مجالات الدراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة باللغتين العربية والإنجليزية.
- ترحب المجلة بملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها وإجازتها في مجال التعليم الجامعي، والتعليم العالي عموما، وضمان الجودة على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.
- تنشر المجلة مراجعات الكتب والأبحاث والدراسات المتعلقة بمجالات التعليم الجامعي، والتعليم العالي عموما، وضمان الجودة.

### شروط قبول البحث:

أ. أن يكون البحث أصيلاً وملتزماً بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها عالمياً في مجالات التربية والعلوم السلوكية.

ب. ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

ج. أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، ومراعياً لقواعد الضبط، وخالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.

د. أن تكون الرسوم والأشكال والجداول البيانية (إن وجدت) معدة بطريقة جيدة، وأن تشتمل على العناوين والبيانات الإيضاحية اللازمة، وأن لا تتجاوز أبعادها وأحجامها حواشي الصفحة.

ه. ألا يزيد عدد صفحات البحث في صورته النهائية عن ثلاثين صفحة، متضمنة الملخص والمراجع والملاحق وإذا زاد عدد صفحات البحث عن الحد المقرر فيحق لهيئة التحرير حذف ما تراه مناسباً من البحث.

و. أن يصاغ البحث وفق إحدى الطريقتين الآتيتين:

### أولاً: البحوث الميدانية:

تشتمل على مقدمة يوضح فيها الباحث طبيعة البحث، ومسوغات القيام به، ويشير إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التربوي، ثم يبرز باختصار ما أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فروضها، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لتلك المشكلة. ثم يورد الباحث حدود البحث التي في إطارها تم تعميم نتائج الدراسة. ثم يورد الباحث التعريفات الدلالية للمفهومات والمصطلحات الواردة في البحث. ثم يعرض الباحث أهم وأحدث الدراسات المرتبطة بالموضوع، ويحللها ويناقشها، موضحاً تعليقه عليها، ويلي ذلك عرض لإجراءات البحث ونوع المنهجية المتبعة، ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث، وعينته، ونوع الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، وتحديد مدى صدقها وثباتها. ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث، ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات. ثم يختم البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع المستخدمة.

**ثانياً: البحوث النظرية والتحليلية:**

تبدأ بعرض مقدمة للبحث توضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة ويحرص الباحث فيها على تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة. يلي ذلك عرض للموضوعات المطلوب تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مرتبة بطريقة منطقية مع ما يسبقها أو يليها من الموضوعات، وبحيث تؤدي بمجملها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث للوصول إليها، والتي تتضمن حلاً للمشكلة أو إزالة للغموض الذي يحيط بالموضوع قيد البحث. ثم يختم البحث بملخص يتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات المرتبطة بموضوع البحث. وأخيراً يورد الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ز. يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطرائق التوثيق المتعارف عليها في الأوساط العلمية التربوية والسلوكية، ويتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير لصاحب المرجع، وسنة النشر، ورقم الصفحة، وعلى الباحث تجنب كتابة اسم المرجع في الهامش.

ح. تبين كافة المصادر والمراجع في قائمة المراجع بحيث تسرد المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية (إن وجدت) وذلك على النحو الآتي:

**مثال لتوثيق بحث منشور في دورية:**

السعيد، سعيد محمد (1992). "اتجاهات المعلمين بمصر نحو بعض قضايا البيئة". دراسات في المناهج وطرائق التدريس ، العدد (15)، ص 43 -70.

Al-Khatib, M. (1995). "A Sociolinguistic View of Linguistic Taboo in Jordanian Arabic." Journal of Multilingual & Multicultural Development, pp. 443-457.

**مثال لتوثيق كتاب:**

نشواتي، عبد المجيد (1985). علم النفس التربوي. دار الفرقان للنشر، إربد، الأردن.

Ellis, R. (1987). Understanding Language Acquisition. OUP. Oxford.

**إجراءات تسليم البحث وتحكيمه:**

أ. ترسل ثلاث نسخ من البحث على ورق قياس A4، مطبوعة بالكمبيوتر بمسافات مضاعفة، كما يشترط إرفاق نسخة الكترونية.

ب. يكتب في الصفحة الأولى عنوان البحث، واسم الباحث أو الباحثين، واللقب العلمي، والمؤسسة التي ينتمي لها، والبريد الإلكتروني.

ج. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود 100 -150 كلمة.

د. يرفق بالبحث موجز بالسيرة العلمية للباحث، ويوضح فيها عنوانه، ورقم هاتف العمل والمنزل والجوال، والفاكس (إن وجد)، والبريد الإلكتروني.

ه. تعبئة الاستمارة الخاصة بطلب النشر والتوقيع عليها من قبل الباحث وإرسالها إلى رئيس التحرير.

و. إرسال شيك مصرفي بمبلغ 100 دولار أمريكي باسم رئيس التحرير مقابل تحكيم البحث وأجور البريد للباحثين خارج اليمن، و(20,000) ريال للباحثين داخل اليمن.

ز. جميع الأبحاث المرسلة للمجلة يتم إخضاعها للفحص الأولي من قبل هيئة التحرير قبل إرسالها للمحكمين، ويحق للهيئة الاعتذار عن قبول نشر البحث دون الحاجة لإبداء الأسباب.

ح. في حالة قبول البحث مبدئياً من قبل هيئة التحرير يتم إرسال البحث إلى أستاذين في مجال التخصص ليتوليا تحكيمه وتحديد مدى صلاحيته للنشر، ويتم اختيار المحكمين بسرية تامة، ولا يعرض عليهما اسم الباحث أو بياناته.

ط. الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين سواء نشرت أولم تنشر وما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه.

ي. يمنح صاحب البحث المنشور نسختين من المجلة.

ك. تؤول كافة حقوق النشر للمجلة.

ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة على عنوان المجلة الآتي:

**أ.د. غالب حميد حميد القانص**
**رئيس هيئة التحرير ومدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة**
**ص.ب (1247) جامعة صنعاء ـ الجمهورية اليمنية**
**البريد الإلكتروني: adqacsu@gmail.com**

# الافتتاحية

يصدر المجلد السادس العدد الحادي عشر كعدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة متضمناً الأبحاث العلمية النوعية التي نوقشت في المؤتمر تحت شعار الجودة ( الطريق نحو مجتمع المعرفة).

إذ يعد هذا المؤتمر أول فعالية علمية منجزة منذ تأسيس المركز. ولابد أن نشير من الأنصاف أن منجز كهذا يحققه المركز في الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد من الحرب العدوانية الظالمة عليها، في مساق تطوير العملية التعليمية والبحثية ومجتمع المعرفة وإنتاج المعرفة انجازاً علمياً بشكل بوصفة مخرجاً من مخرجات المركز في العملية التعليمية والبحثية وانتاجاً معرفياً يسهم في رفع مستوى التنمية داخل الجامعات والمجتمع وسوق العمل.

ونحن نجد أنفسنا سعداء كهيئة تحرير في هذا العدد بان تحتفظ المجلة بمكانتها العلمية والوطنية كوعاء متخصص للأبحاث والمؤتمرات والعلمية والإنتاج المعرفي الذي يعزز بدورة مسيرة التنمية في البيئات الأكاديمية والمجتمعية معاً.

والله ولي التوفيق،،،

هيئة التحرير

## توصيات المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة
## المنعقد في جامعة صنعاء خلال الفترة 28 – 29 نوفمبر 2018م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بتوفيق الله سبحانه وتعالى، شهدت كلية الطب والعلوم الصحية انعقاد المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة في رحاب جامعة صنعاء / مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة تحت شعار **الجودة ... الطريق نحو مجتمع المعرفة** خلال الفترة 28 -29 نوفمبر 2018 م، وبرعاية كريمة من المجلس السياسي الأعلى دشن المؤتمر أعماله بحفل خطابي كبير حضره عدد من الوزراء ومسئوولي الدولة ورؤساء وقادة المؤسسات والمصالح الحكومية والأهلية، حيث ألقيت خلال الحفل عدد من الكلمات المعبرة، أكدت جميعها على أهمية انعقاد مثل هذا المؤتمر باعتباره خطوة في طريق نشر ثقافة التطوير والجودة في الأداء الأكاديمي، وتعزيز دور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى إبراز دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات سوق العمل.

وانتظمت جلسات المؤتمر في 8 جلسات علمية، مثلت محاور المؤتمر التي اشتملت على محور التعليم الجامعي في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومحور دور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة في اليمن، ومحور مخرجات البرامج الأكاديمية ومدى تلبيتها لاحتياجات التنمية وسوق العمل، ومحور معايير الجودة في المراكز العلمية والبحثية، أثر التطوير الأكاديمي ومعايير الجودة على الابتكار والإبداع العلمي من خلال عرض ومناقشة 27 بحث علمي على مدى 2 يومين، هي أيام المؤتمر. عقدت في اليوم الأول ثلاث جلسات بالتوازي، فضلاً عن الجلسة الافتتاحية. وعقدت في اليوم الثاني 3 جلسات بالتوازي أيضا، ثم جلسة عامة تم فيها عرض 7 تجارب في التطوير الأكاديمي، فضلاً عن الجلسة الختامية.

وقد خلص المؤتمر بالتأكيد على جملة من المواضيع والتوصيات:

1. الاهتمام بضمان جودة التعليم العالي ونشر ثقافة الجودة وتعزيزها لدى مؤسسات التعليم العالي.
2. استكمال إنشاء وتفعيل مراكز ووحدات الجودة في كافة مؤسسات التعليم العالي واختيار قيادات مناسبة لها.
3. الاستفادة من خبرات وتجارب الجامعات المتقدمة عالميا في مجال ضمان جودة التعليم العالي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتفعيل دورها في خدمة المجتمع.
4. الاستفادة من التصورات المقترحة المقدمة في المؤتمر للوصول إلى مجتمع المعرفة المنشود.
5. تبني مؤسسات التعليم العالي لمشروع الاقتصاد المعرفي من خلال توفير قاعده مادية تقنية.
6. تشجيع البحث العلمي وتخصيص ميزانيات كافية لتلبية احتياجاته على المستوى الوطني، وتوجيهه نحو الممارسات العلمية في المؤسسات التعليمية.
7. ربط مؤسسات التعليم العالي اليمنية بمصادر المعلومات الحديثة على المستويين الإقليمي والدولي.

8. الاستفادة من مشروع الربط الشبكي التابع لوزارة التعليم العالي وتعزيز الشراكة بين الجامعات والمراكز البحثية.
9. تفعيل دور الجامعات والمراكز البحثية والعلمية في تسويق خدماتها من خلال إنشاء التسويق الخدماتي.
10. استخدام البحوث والابتكارات كمصدر مهم للتمويل عن طريق إنشاء شراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاع العام والخاص.
11. بناء مجتمع المعرفة في الجامعات اليمنية والعمل على الحد من المعوقات التي تعترض الجامعات فيما يتعلق بنشر المعرفة، وإنتاجها وتوظيفها.
12. تطوير مراكز الأبحاث العلمية في الجامعات اليمنية بما يواكب التطورات العلمية الحديثة.
13. إعادة هيكلة رئاسة الجامعات واستحداث نيابة للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة بالجامعات اليمنية وتحويل مراكز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة إلى عمادات تابعه لها ونيابة مماثلة لخدمة المجتمع.
14. تحديث وتطوير تشريعات التعليم العالي بما ينسجم مع التطورات الجارية محليا وإقليميا ودوليا.
15. تخصيص موازنة كافية للجودة (5٪) من ميزانية النظام الموازي، لتنفيذ برامج وأنشطة الجودة المعتمدة من الجهات المعنية.
16. تبادل الخبرات والاستشارات وعقد الندوات وورش العمل المتعلقة بالجودة والاعتماد الاكاديمي.
17. تدريب القيادات الأكاديمية والإدارية وأعضاء هيئة التدريس والموظفين بمؤسسات التعليم العالي في مجالات الجودة والقيادة والحوكمة لضمان جودة التعليم العالي.
18. إنشاء شبكة يمنية لضمان الجودة لتفعيل التواصل بين المختصين وتبادل المعرفة والتطبيقات المختلفة في مجال الجودة.
19. إصدار مجلة علمية محكمة ولتكن المجلة اليمنية لضمان جودة التعليم العالي تحت إشراف مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.
20. تفعيل وحدة التنسيق التي تربط بين وزارات التعليم الثلاث (العام والعالي والمهني) لضمان جودة التعليم.
21. التأكيد على ضرورة استقلالية مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.

صادر عن:

**المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة**

**تحت شعار الجودة ... الطريق نحو مجتمع المعرفة**

**جامعة صنعاء**

**التاسع والعشرون من نوفمبر 2018م**

# تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

أ.د. أحمد غالب الهبوب أ. نجلاء عبد الدائم الفخري

**ملخص الدراسة :**

يعد البحث العلمي قاعدة الانطلاق نحو بناء مجتمع المعرفة، غير أن البحث العلمي ما كان له أن ينال هذه المكانة الاستراتيجية، لولا الجهود الحثيثة التي بذلت لتجويده وتفعيل دوره في هذه العملية الحيوية. وتعزيزا للجهود المعنية بتجويد البحث العلمي الجامعي، تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما الأصول الفكرية لمتطلبات مجتمع المعرفة؟
- ما متطلبات تجويد البحث العلمي في ضوء مدخل مجتمع المعرفة؟
- ما واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟
- ما التصور المقترح لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟

ولتحقيق هذه الأهداف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي النقدي، حيث تم استعراض الأدبيات النظرية ذات العلاقة بمتطلبات مجتمع المعرفة ومعايير تجويد البحث العلمي في الجامعات، كما تم رصد وتحليل ما خلصت اليه أهم المصادر الرسمية وأبرز الدراسات السابقة من نتائج ذات صلة بواقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية، وفي ضوء ذلك تم اعداد التصور المقترح لتجويد البحث العلمي الجامعي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بموضوع البحث.

Abstract:

Scientific research is the starting point for building a knowledge society, but scientific research would not have achieved this strategic status, without the intensive efforts that have been made to activate its role in this process. In order to enhance scientific research in the university, the present study aims to construct a proposed conception for improving scientific research in the Yemeni universities in light of the knowledge society requirements by answering the following questions:

- What are the theoretical assets of knowledge society requirements?
- What are the requirements of improving scientific research in light of knowledge society approach?
- What is the reality of scientific research in Yemeni universities in light of knowledge society requirements?
- What is the proposed scenario for the development of scientific research in Yemeni universities in light of the requirements of the knowledge society?

In order to achieve these objectives, the analytical descriptive method was used. The theoretical literature related to the requirements of the knowledge society and the criteria for improving scientific research in universities were reviewed. The findings of the most important official sources and the most important previous studies were also examined. In light of these findings, the proposed conception for improving university scientific research was prepared in light of the requirements of the knowledge society. The study concluded with a set of recommendations and suggestions related to this subject.

**أولا: الإطار العام للدراسة**

**(ا) المقدمة :** يواجه العالم المعاصر تحديات فكرية عديدة و جديدة، أبرزها مجتمع المعرفة وإدارة المعرفة واقتصاد المعرفة وعولمة المعرفة وجودة المعرفة.. والتي انطلقت أصلاً من الجامعات المتطورة بحثيا في العالم. فقد صار العصر الراهن ينعت بانه عصر المعرفة، وأصبحت المعرفة فيه تُمثِّل أبرز معايير القوة وأهم مقومات الثروة، ذلك أن مستوى تقدم المجتمعات المعاصرة يتحَدد من خلال قُدْرة أفرادها ومؤسساتها على انتاج المعرفة وتوظيفها في مختلف المجالات الحياتية. وقد حظي مجتمع المعرفة باهتمام دولي كبير، حيث نظمت المؤتمرات العلمية في قضايا ومتطلبات مجتمع المعرفة، وتحديد التوجهات المستقبلية للمجتمعات القائمة على المعرفة، فقد أكد مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥على الشراكة والتعاون بوصفها خطوة أساسية للعمل في نشر المعرفة وامتلاك استراتيجية تنموية ترتكز في الأساس على توجهات مجتمع المعرفة ، و دعا تقرير اليونسكو(33،2005) إلى تكوين مجتمعات المعرفة من خلال الاستثمار الفاعل لرأس المال البشرى ليصبح قادرا على نقل المعرفة ونشرها وحسن توظيفها واستغلالها في مختلف جوانب الحياة.

وعلى الرغم من أن الجامعات تمثل أكثر المنظمات المجتمعية توافقا في وظائفها مع منظومة العملية المعرفية بأبعادها الثلاثة: اكتساب المعرفة عبر التدريس، وانتاجها عبر البحث الأكاديمي، وتوظيفها تنمويا عبر خدمة المجتمع، غير أن تحدي مجتمع المعرفة قد دفع الجامعات لأحداث تغييرات جذرية في وظائفها الأكاديمية تعطي الأولوية للوظيفة البحثية، وقد توج هذا التوجه التطويري مؤخرا بتبني نموذج الجامعة البحثية، (Delanty,2003: 65)

وقد ازدادت أهمية البحث العلمي حين أصبح إنتاج المعرفة من أهم آليات الاقتصاد الدولي المعاصر، حيث أصبح التنافسُ في إنتاج المعرفة أشدَّ من التنافس في إنتاج السلع المادية؛ وباتت الدول المعاصرة تصنف معرفيا في مستويين: دول كثيفة الإنتاج المعرفي، وأخرى ضعيفة، مع ملاحظة أن الجامعات، كما سبقت الإشارة، هي التي قادت الثورةَ المعرفيةَ وأسست مجتمعات المعرفة القائمة على اقتصاد المعرفة (Metcalfe,2009: 215 )

لذلك حظيت عملية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي باهتمام كبير في معظم دول العالم وحظيت الجودة، كذلك، بجانب كبير من هذا الاهتمام، إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على

هذا العصر، عصر الجودة، بوصفها أهم الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة الذي ظهر لمواكبة المتغيرات الدولية والمحلية، ومحاولة التكيف معها.

وعليه، فإن البحث العلمي الأكاديمي ما كان له أن يصير قاعدة الانطلاق نحو بناء مجتمع المعرفة، لولا الجهود الحثيثة التي بذلت لتجويده وتفعيل دوره في هذه العملية الحيوية، وفي ضوء هذا التوجه صارت البحوث الجامعية أحد أهم مؤشرات الجودة والتمييز في سلم تصنيف الجامعات محليا وإقليميا ودوليا،

ونظراً للمكانة المتميزة التي تعطيها الدول المتقدمة للجامعة ودورها القيادي في تكوين مجتمع المعرفة، فقد كثرت المؤتمرات الدولية والإقليمية وتعددت الدراسات العلمية التي تعالج قضايا مجتمع المعرفة، فعلى المستوى العالمي، نظمت اليونسكو مؤتمراً عالمياً حول جودة التعليم العالي عقد في باريس 1998، دعت فيه إلى تأسيس هيئات وطنية مستقلة، ووضع معايير ومستويات دولية لضمان الجودة، كما اصدرت المنظمة العديد من التقارير الدولية في هذا المجال، منها تقرير "نحو تحقيق التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، 2005".

وعلى المستوى الإقليمي، نظمت اليونسكو بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية المؤتمر الإقليمي العربي في دمشق2003م الذي أكد على ضرورة إنشاء آليات ضبط الجودة في الجامعات العربية. كما اكد المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم العرب المنعقد في اليمن 2005 على أنشاء مجالس وهيئات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الدول العربية، وانطلقت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (ANQAHE) 2007 بالتعاون مع الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي لتكون "منصة لتبادل المعلومات ونشر المعرفة وتحسين الخبرة المهنية لوكالات ضمان الجودة الوطنية ، (www.anqahe.org). وعلى الرغم من ذلك ما زالت بعض الهيئات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة اليونيسكو تنبه إلى أن الدول العربية ما زالت تواجه تحديات صعبة لتطوير نظم تعليم عالية الجودة،

ولا شك في أن تحديات ضمان الجودة ومتطلبات مجتمع المعرفة في اليمن هي الأكثر صعوبة والأكثر حاجة إلى الجهود التطويرية، سواء على المستوى الرسمي أو الأكاديمي، وهذا ما دفع الباحثين للقيام بهذه الدراسة في سياق الاهتمام الأكاديمي بهذا الموضوع الحيوي.

**(ب) مشكلة الدراسة:** يواجه البحث العلمي في الجامعات اليمنية في العصر الراهن العديد من المشكلات والتحديات، غير أن أبرز هذه التحديات تتمثل بضعف الدور البحثي للجامعات في ضوء متطلبات الانتقال إلى مجتمع المعرفة، فعلى الرغم من الجهود المبذولة في تطوير التعليم العالي، غير إن الجامعات اليمنية ما زالت غير قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة الأولى المعنية بالتدريس، اي نقل المعرفة، مع غياب شبه كامل لدورها في تجويد البحث العلمي المتمثل بإنتاج المعرفة، ناهيك عن وجود ضعف اكثر في توظيف المعرفة لخدمة المجتمع، وبخاصة فيما يتعلق بمتطلبات مجتمع المعرفة. فالبحث العلمي في الجامعات اليمنية مازال يواجه العديد من المشكلات والتحديات، الأمر الذي يستوجب دراسة واقع البحث العلمي الجامعي، لتشخيص الصعوبات التي تضعف فاعليته في إنتاج

المعرفة وتوظيفها تنمويا، وبالتالي رسم اتجاهات تطويره في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، يؤكد ذلك ما أشارت إليه الوثائق الرسمية، متمثلة بـ ( الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي،2010، 31 ) و ( تقرير التنمية البشرية الوطني، 2013، 56)، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015، 89). كما يعزز ذلك نتائج العديد من الدراسات اليمنية، وأبرزها دراسات كل من: مكرد، ( 2010، 11) و العبيدي، (2012، 25) وحمزة ، ( 2012، 54)، و حميد (2013، 205) و الحدابي ( 2014، 42) و(البعداني، 2017، 213) و(العفيري ،2017، 214)..

لذلك تأتي هذه الدراسة مواكبة للاهتمام العالمي والعربي المتنامي بقضايا مجتمع المعرفة، واستجابة لدواعي تجويد البحث العلمي الجامعي، بوصفه مدخلا أساسيا للولوج إلى مجتمع المعرفة، كما تستدعيها الفجوة المعرفية و الندرة الملحوظة في الدراسات اليمنية المعنية بهذه القضية الحيوية. ذلك إن معظم الدراسات الوطنية السابقة، لم تكن في الاساس معنية بمعرفة متطلبات تجويد البحث العلمي الجامعي وتفعيل دوره في تكوين مجتمع المعرفة في اليمن. وتأسيسا على ذلك، واستنادا إلى خبرة الباحثين في هذا المجال، يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الآتي، ما التصور المقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الاتية:

- ما الاصول الفكرية لمدخل مجتمع المعرفة وما هي متطلباته الرئيسة؟
- ما متطلبات تجويد البحث العلمي الجامعي في ضوء مدخل مجتمع المعرفة؟
- ما واقع دور البحث العلمي الجامعي في اليمن في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟
- ما التصور المقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟

(ج) أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لتجويد البحث العلمي الجامعي في اليمن في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على الأصول الفكرية لمدخل مجتمع المعرفة ومتطلباته الرئيسة.
- تحديد متطلبات تجويد البحث العلمي الجامعي في ضوء مدخل مجتمع المعرفة.
- تشخيص واقع دور البحث العلمي الجامعي في اليمن في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.
- تقديم تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

**(د) أهمية الدراسة :** تضح أهمية الدراسة الحالية فيما يلى:

- تأتي الدراسة الحالية مواكبة للاهتمام المتنامي بمدخل مجتمع المعرفة بوصفه متطلبا حضاريا لمختلف المجتمعات المعاصرة وعلى مختلف المستويات: الوطنية والقومية والعالمية.
- تسعى الدراسة الحالية إلى تفعيل مقومات البحث العلمي الجامعي، للاضطلاع بدور تنموي فعال لتطوير المجتمع اليمني في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ،
- تأتي الدراسة الحالية متزامنة مع الجهود المبذولة لتجويد البحث العلمي الجامعي وتفعيل دوره في تكوين مجتمع المعرفة على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

- تأتي الدراسة الحالية لسد الفجوة المعرفية والندرة العلمية التي تعاني منها المكتبة اليمنية في الأبحاث والدراسات التي المعنية بتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية بوصفها متطلبات تأسيس مجتمع المعرفة.
- جاءت الدراسة الحالية استجابة علمية لتوصيات العديد من التقارير الرسمية والدراسات العربية واليمنية المعنية بقضايا تطوير البحث العلمي الجامعي.
- قد تفيد الدراسة الحالية الباحثين والمسؤولين عن تجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية من خلال معطيات التصور المقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية، في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

**(ه) حدود الدراسة :** تقتصر الدراسة الحالية على تقديم تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، خلال العام الجامعي 2019/2018م.

**(و) مصطلحات الدراسة:**

البحث العلمي الأكاديمي: يقصد بالبحث العلمي الأكاديمي في الدراسة الحالية، الجهد العلمي الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا في الجامعات اليمنية بهدف انتاج المعرفة العلمية.

تجويد البحث العلمي الجامعي: يقصد بتجويد البحث العلمي في الدراسة الحالية تطوير الجهود البحثية في الجامعات اليمنية لتحقيق إنتاج علمي متميز يتوافق مع المعايير العالمية وتوجهات مجتمع المعرفة.

مجتمع المعرفة: يقصد بمجتمع المعرفة في الدراسة الحالية، المجتمع الذي يمكن أفراده من اكتساب المعرفة وانتاجها وتوظيفها تنمويا عبر منظمات المعرفة وتقنيات المعلومات المختلفة.

**(ز) منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات عن موضوع البحث وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها في تحقيق أهداف البحث. حيث تم رصد وتحليل الأدبيات النظرية ذات الصلة بمتطلبات مجتمع المعرفة ومعايير تجويد البحث العلمي في الجامعات، كما قام الباحثان بتحليل ما خلصت إليه أهم المصادر الرسمية وأبرز الدراسات الميدانية السابقة من نتائج تشخص واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية، وتم تصنيفها بحسب ابعاد متطلبات مجتمع المعرفة، واستنادا إلى هذه النتائج واسترشادا بمعطيات الخلفية النظرية لموضوع البحث، تم التوصل إلى التصور المقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

**ثانيا: الخلفية النظرية للدراسة:**

**(أ): مجتمع المعرفة: الأصول التاريخية:**

(1): المعرفة: المعرفة دالة حضارية، فالمتابع لتقدم الحضارة الإنسانية وصولا إلى مجتمع المعرفة، يلاحظ أنه مع ارتقاء المعرفة أخذت الحضارة بالارتقاء، وإن القفزات الحضارية كانت ترتكز دائماً على قفزات معرفية واضحة المعالم. ينطبق ذلك على الحضارة الإغريقية والرومانية والإسلامية، كما

ينطبق على الحضارة الغربية الحديثة. وسيستمر الأمر كذلك في المستقبل. وفي المقابل، فإن تدهور الحضارات قد رافقه تدهور في الإنتاج العلمي وتدهور في المعرفة، وهو ما يفسر سقوط أو تراجع الحضارات القديمة والوسيطة ( الكبيسي، 2004، 46). بمعنى آخر إن المعرفة هي من الحقول الجديدة القديمة التي تمتد إلى آلاف السنين عبر تاريخ الانسان، وقد حظيت باهتمام كبير من فلاسفة الشرق والغرب، ويكفي أن نشير إلى أبرز محطات المعرفة الانسانية.

المعرفة في الفكر اليوناني: يؤكد تراث الفكر اليوناني على أهمية المعرفة بوصفها المحدد الرئيس لمسار المجتمع الإنساني وتطوره، حيث يؤكد كبار فلاسفة اليونان ( سقراط و أفلاطون وأرسطو) على أن الأفراد أصحاب القدرات الخاصة هم القادرون على تحقيق أهداف المجتمع. كما أكدوا على أهمية التعليم في الارتقاء بتلك القدرات المعرفية، فقد أخذت الحكمة موقعاً جوهرياً في التصور الفلسفي، حيث برزت معالم مجتمع الحكمة في الحلول الفلسفية (اليوتوبيات) اليونانية وفي طليعتها جمهورية أفلاطون، (العوض، 2014، 8) غير أن النظرة إلى المعرفة في الفكر اليوناني كانت نظرية مثالية، حيث ظلت مقتصرة على الصيغة النظرية البحتة للمعرفة، أي أن المعرفة كانت تطلب لذاتها الخالصة وليس لوظيفتها التنموية، وبسياق أخلاقي إلى حد ما، فقد كان شعار سقراط "العلم فضيلة والجهل رذيلة" .

المعرفة في الفكر الاسلامي: المعرفة في الإسلام شعار ومسار، فهي فطرة الله في الإنسان، بوصفه خليفة الله في الأرض، ليعمرها ويطورها على وفق منهج الله، وعمارة الأرض لا تكون إلا بالعلم والمعرفة. بل أن المعرفة في الإسلام تعد جزءا من الإيمان، ويمكن الوصول إليها بالعقل والبرهان، ( مدكور، 2007، 89 -99)، فقد ذكر العلم في نحو ستمائة آية، وقد كانت أولى الآيات التي نزلت على الرسول (ص) هي: ( اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم) ( العلق: 1 – 5)، وتتوالى آيات القرآن الكريم بعد ذلك في فضل العلم والعلماء، وفي الحث على التفكر والتأمل في مخلوقات الله، قال الله عز وجل : ( يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (سورة المجادلة : 11). ويتوج النبي صلى الله عليه وآلة وسلم هذا الخطاب المعرفي بجعل العلم عبادة توصل إلى الجنة، ففي السيرة النبوية فيض من الإشارات والتنبيهات النبوية التي تحض على أهمية العلم وتذكر بعلو مكانة العلماء. حيث يقول صلى الله عليه وسلم « طلب العلم فريضة على كل مسلم » (رواه ابن ماجه). ولقد فهم المسلمون الأوائل هذه النصوص المحفزة للعلم وطلبه وتعليمه فأخذوا يتأملون في نصوص الكتاب والسنة، وفي آيات الله المخلوقة في الأنفس والآفاق، فأثمر ذلك تراثا عظيما نتج عنه تلك الحضارة العظيمة التي لم يزل العالم ينهل من معينها المعرفي إلى اليوم. ( يعقوب، 2011 ، 9) وبذلك كان للإسلام شرف السبق والريادة في الدعوة إلى إقامة مجتمع المعرفة، بل أن الإسلام قد أحدث ثورة معرفية غير مسبوقة، حيث ان التصور الإسلامي للمعرفة يتميز بكونه ينطلق من منظومة قيمية تضمن سلامة اقتناء المعرفة وإنتاجها و توجيه مسارات استخدامها وتوظيفها في المجتمع بما يرضي الله وينفع الناس، وهي خاصية يفتقر إليها الاتجاه الغربي في استخدامه للمعرفة.

المعرفة في التصور الغربي الحديث: يؤكد التصور الغربي الحديث النزعة التطبيقية المادية للمعرفة، حيث بدأ التأكيد منذ مطلع القرن السابع عشر بأن المعرفة طريق القوة، عندما قال فرنسيس بيكون "المعرفة قوة". ثم بدأت المعرفة في التحول إلى معنى جديد في العصر الراهن، حيث أصبحت المعرفة محركاً للاقتصاد والتقدم الاجتماعي، وينظر إليها على أنها سلاح فعال يمكن لأي مؤسسة، إذا أدارته بشكل جيد أن تستخدمه لتحقيق التقدم والتميز على الأخرين، فالعالم يشهد الآن مرحلة جديدة تتزايد فيها أهمية البعد الفكري والمعرفي، وتتقدم فيها المعرفة بوصفها مورد أساسي على بقية الموارد الأخرى.

وقد شهد القرن العشرون تطوراً في المعرفة – كماً ونوعاً – جعله بالقياس إلى القرون السابقة عصر المعرفة. فقد تم التركيز على موضوع المعرفة وعلاقتها بثورة التكنولوجيا والاتصالات، من ناحية، وانعكاساتها على الأبعاد الحياتية للإنساني، من ناحية أخرى، ومع تنامي الوعي بالأهمية الوظيفية "للمعرفة" بدأ التركيز على موضوع المعرفة من حيث اكتسابها وإنتاجها وتوظيفها في المجالات التنموية، وكان البنكً الدولي من السبّاقين إلى وضع مفهوم المعرفة في صميم التّنميةً مباشرة، من خلال مبادرة "المعرفة من أجل التّنمية"، حيث أقر في هذه الوثيقة بأن الفجوة الحقيقيّة تَكمن في القدرة على اكتساب المعرفة، وليست في الدخل،( برنامج الأمم المتحدة، 2015، 6).

(2): مجتمع المعرفة: الاصول النظرية المعاصرة : يعرف "مجتمع المعرفة Knowledge society" بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2003، 39). ويعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل التطور وهي ما أطلق عليها (ألفين توفلر) السوسيولوجي الأمريكي اسم (الموجة الثالثة )، على أساس أن البشرية قد عرفت في تاريخها موجتين حضاريتين سابقتين هما: موجة عصر الزراعة، وموجة عصر الصناعة ، وها هي اليوم تدخل موجة عصر المعرفة وتقنيات المعلومات. ففي أولى مراحل التطور المعرفي "مرحلة المجتمع الزراعي" تشكلت القاعدة الفكرية من حصيلة التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة. وفي ثاني مراحل التطور المعرفي "مرحلة المجتمع الصناعي"، تأسست القاعدة التكنولوجية على العلم والتكنولوجيا. أما المرحلة الثالثة وهي "مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة" فالقاعدة الفكرية في هذه المرحلة تتبلور وفقا لطبيعة النظرة إلى العلم بصفة خاصة، والمعرفة الإنسانية بصفة عامة. وكان من نتيجة المرحلة الثالثة ظهور مجتمع المعرفة، حيث اصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلي تطبيقات التكنولوجية أمرا أكثر سهولة و بزمن أقل، وبمردود اقتصادي أعلى، ( زين الدين،.2002، 14).

وقد بدأ التنظير لمجتمع المعرفة في عقد الستينات من القرن الماضي، حيث كانت النظرية التي قدمها الباحث نيكوستر، من أبرز الجهود التنظيرية، و هي نظرية خاصة بالسمات العامة لمجتمع المعرفة وتركز على الوظائف و الأدوار المعرفية، على أساس أن المعرفة تمثل منتجا جديدا يمكن أن يحل محل رأس المال حيث أنها تعبر عن عناصر الإنتاج غير التقليدية، وقدم عالم الاجتماع الأمريكي دانيل بيل Daniel Bell مصطلح "مجتمع المعرفة Knowledge society" عام 1973 واصفا التحول

الاقتصادي من اقتصاد قائم على الصناعة يركز على إنتاج السلع وتسويقها إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة يركز على إنتاج المعرفة وتطبيقها تنمويا. وفي عام 1993 طور بيتر دروكر Peter Drucker مفهوم مجتمع المعرفة بصورة أوسع واصفا فئة جديدة في المجتمع سماها "عمال المعرفة Knowledge Workers" (حبيش، 2001،8). وقد بذلت اليونسكو جهدا فائقا في مجال التعريف بمجتمع المعرفة ونشره عالميا، وتأسيسا على ذلك يمكن القول إن مدخل مجتمع المعرفة ظهر كاتجاه فكري في سياق الحركة الفكرية الغربية ليتخذ موقعه بوصفه إطارا مرجعيا لتفسير الوضع الحالي للمجتمع الإنساني وأساسا يمكن البناء عليه لتأسيس منظومة دولية للاجتماع الإنساني في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات القائمة، (العوض، 2014، 9).

(3): عوامل ظهور مجتمع المعرفة في العصر الحديث: لقد شهد العالم المعاصر متغيرات عالمية عديدة من أبرزها:

-ثورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات: فقد شهد القرن العشرون تطوراً في المعرفة كماً وكيفاً، و نتج عن ذلك ثورة المعرفة وتدفقها بقوة، حتى صارت المعرفة تجارة لها عائدها، ومردودها العالي، واصبحت التنمية تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية، كالأرض ورأس المال، ووفرة الثروات الطبيعية، والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات، تكلفة عوامل الإنتاج المادية السابقة كلها في صناعة السلع، والخدمات، كما أن قيمتها المضافة، تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائد غيرها من عوامل الإنتاج الأخرى، ومن هنا تغدو المعرفة في هذا العصر قوة، والقوة أيضاً معرفة،(العوض ٢٠١٤، 24).

وأسهمت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بدور رئيس في قيام مجتمع المعرفة و دعم مقوماته والتسريع في اكتساب المعرفة الجديدة، فضلا عن توافر نمط من التكنولوجيا الأحدث و الأحسن أداءً و الأرخص سعراً و الأصغر حجماً و الأخف وزناً و الأكثر تقدماً وتعقيداً والتي تتطلب نمواً متزايداً في القدرات البشرية التي تضم العلماء و المطورين والتقنيين، (تركماني (http://hem.bredband.net/dccls2/s142.htm

وأصبحت "تكنولوجيا المعرفة" المفتاح الأساس للتنمية والتقدم في المجتمع المعاصر، وقد عمت النشاط الإنساني بمختلف مجالاته، وأحدثت ثورة اتصالية عارمة، في مختلف أرجاء المعمورة، محدثة تغييرا كبيرا في طرائق الانسان بالعيش والتخاطب واكتساب المعرفة، وفي تنظيم حقول العمل والإنتاج، ومتجاوزة الحدود الجغرافية والسياسية، ومغيرة معطيات الزمان والمكان. (الغرايبة، 2015، 2). كما صار لها تأثير كبير في تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه.

-ظاهرة العولمة: أدت ظاهرة العولمة إلى التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية، بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول، لاغية بذلك حدود المكان وقيود الاتصال، والتخفيف من قيود الوقت والزمان. وفي هذا السياق تبرز مسألة التواصل المعرفي بين الناس ويأتي الاهتمام بالروابط الفكرية التي تربط بين البشر وتجعل التفاهم بينهم ممكناً، فعن طريق المعرفة، يستطيع الإنسان أن يخرج من عزلته وانطوائه الذاتي، كما تساعده أيضاً في التغلب على التفكك الناشئ عن التقسيم المكاني

والزماني للعالم ، فالمعرفة تتميز بانها أثيرية، بمعنى قدرتها على تخطي المسافات والحدود، وبخاصة إذا كانت مرقمنة، ويصحب ذلك انها متواصلة البقاء لا تفنى بالانتقال من شخص إلى آخر، ( تقرير التنمية الانسانية، 2003، 38) ، (اليونسكو(2005 ،33 ).

وقد أدت ظاهرة العولمة ومجتمع المعرفة إلى تغييرات جذرية في نظم التعليم العالي والبحث العلمي دفعتها إلى الانخراط في السياق العالمي بسرعة وكثافة. وتعد الجامعات البحثية رائدة حركة تدويل التعليم العالي. وما يؤكد سرعة وتيرة عولمة أو تدويل التعليم العالي أن أكثر من (3.3) ملايين طالب يدرسون اليوم خارج أوطانهم. ويمكن رصد عملية تدويل مؤسسات التعليم العالي على المستويات الثلاثة الآتية: أولا، أصبحت معظم الجامعات تأخذ شيئاً فشيئاً طابعاً "مقاولاتياً"، الأمر الذي دفعها إلى توسيع نطاق نشاطاتها خارج الحدود الوطنية، فمثلا للجامعات البريطانية اليوم أكثر من (162) فرعاً تابعاً لها في الخارج،(Phil Baty 2011, p. 153). وثانياً: يتطلب التدويل استراتيجيتين متكاملتين لتعزيز الأبعاد الدولية لوظائف الجامعة والحفاظ عليها، وهما استراتيجيات آكاديمية تشمل مبادرات أكاديمية مختلفة في مجالات التدريس والبحث والخدمات الجامعية، واستراتيجيات تنظيمية تشمل مأسسة الأبعاد الدولية للجامعات من خلال تبني مداخل ادارية معاصرة تواكب متطلبات عصر المعرفة، وأبرزها إدارة المعرفة. وثالثاً: الدور الحاسم للدولة في عملية تدويل التعليم العالي؛ حيث تسعى معظم الحكومات الوطنية، في ظل عالم يقوم على المعرفة، لتكون لها جامعات عالمية قادرة على المنافسة والتعاون مع الجامعات الأخرى في جميع أنحاء العالم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبني مدخل ضمان الجودة.( Salmi 2011. 11) .

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى تدويل الجامعات يرتبط بتنوع جنسيات الباحثين فيها، ومدى استيعابها لنسبة عالية من الباحثين الموهوبين الأجانب. وتعد الجامعات الأمريكية التي تحتل رأس قائمة مختلف التصنيفات، من أكثر الجامعات في العالم التي تشتغل فيها نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس الأجانب، كما يعد النشر العلمي المشترك أحد أبرز مؤشرات تدويل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛ حيث أصبحت أغلب الدراسات العلمية الرصينة، تنشر من باحثين ينتمون إلى أكثر من دولة، فمثلا، نجد أن نصف الأبحاث العلمية البريطانية تنشر باشتراك مع باحثين أجانب (رشدي ،2008،1).

وقد أسفرت هذه العوامل وغيرها عن عولمة "مجتمع المعرفة" بوصفه توجها فكريا ومشروعا تنمويا غربيا يحظى باهتمام بالغ من قبل المؤسسات العلمية و الباحثين ومراكز الأبحاث في العالم. إلى جانب النزعة التنافسية المحمومة للحكومات والمنظمات في سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من تطبيقات مجتمع المعرفة على المستوى الوطني.

**(ب): متطلبات مجتمع المعرفة في مؤسسات البحث العلمي:**

هناك متطلبات عديدة لإقامة مجتمع المعرفة وهي متطلبات متعددة ومتشابكة ولها انعكاسات على مختلف المنظمات والمؤسسات المجتمعية التي تأتي في طليعتها المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات، من أهم هذه المتطلبات ما يلي:

(1) متطلبات تطوير السياق المجتمعي: وتتمثل بالمتطلبات الاتية:

1 -1 - متطلبات سياسية: ترتبط مقومات مجتمع المعرفة بطبيعة النظام السياسي القائم في المجتمع، حيث يتطلب مجتمع المعرفة في هذا البعد إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي القرارات المبنية على استعمال المعلومة الدقيقة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوفير حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإقحام الجماهير في المشاركة السياسية الفعالة. وهنا تسهم منظمات المجتمع المدني بدور كبير في الإسهام في تيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي، فالمجتمعات التي تؤمن بسلطة الشعب وسيادته، بحاجة إلى معلومات صحيحة للاطلاع على الشؤون العامة،( الغرايبة، 2015 ، 4)، بمعنى اخر، يتطلب مجتمع المعرفة :

- وضع سياسات تتسم بالشفافية و تشجع على المنافسة في بعض المجالات المهمة مثل الحكومة الإلكترونية.
- إطلاق حريات الرأي و التعبير و التنظيم و الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال تشجيع و تحفيز جهود الشراكات الوطنية والدولية،
- توفير قواعد قانونية مرنة تستوعب متطلبات البحث العلمي وتواكب مطالب العصر وتحدياته وأبرزها متطلبات مجتمع المعرفة، ولابد لهذه القوانين من أن تترجم إلى سياسات واستراتيجيات وخطط تحدد أولويات تطوير البحث العلمي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ، ليس فقط على المستوى المركزي فحسب، بل على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي كذلك، ولابد من وضع اليات لمراقبة ومتابعة تنفيذ هذه القوانين وتعديلها عند الضرورة، والا ستبقى مجرد حبر على ورق. (Cummings,1998, pp.69-70)

2 -1 - متطلبات اقتصادية: المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أنّ المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف الجوانب التنموية هو المجتمع الذي يستطيع أن يزيد فرص العمل التي تمكن المجتمع من المنافسة. فالمعرفة أصبحت المحرك الأساسي للإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من المقومات الرئيسية في الاقتصادات الحديثة. ونتيجة لذلك ظهرت اتجاهات اقتصادية جديدة، مثل: "اقتصاد التعليم" و"اقتصاد المعرفة" و"الاقتصاد الرقمي" ... الخ. ( محمد، 2011، 22). وبهذه التوجهات تزايد الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشرى بوصفه أفضل أنواع رأس المال قيمة و مفتاح تقدم الأمم. ولا شك في أن الاستثمار في رأس المال البشرى له علاقة إيجابية بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فضلا عن أن الدخول في عصر اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبنى على المعلومات يتطلب مزيداً من الاستثمارات في تطوير كفاءة العنصر البشرى مصدر الإنتاج الرئيس في اقتصاد المعرفة.( باطويح وشاشى2011، ص 354).

وقد تصاعد دور منظمات المعرفة مع ظاهرة تعاظم قيمة المعرفة في الإنتاج، والتنمية، والتطور الحضاري وجودة الحياة الإنسانية، وهذا يتطلب تحول مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى

منظمات معرفية، تعتمد على المعرفة في تخطيط وتنفيذ أنشطتها الجوهرية، و تشكل المعرفة جزءاً جوهرياً من توليفة منتجاتها وخدماتها المقدّمة للمستفيدين. ويقتضي ذلك إعادة النظر في أدوارها التعليمية والبحثية بما ينسجم مع العملية الانتاجية في المصنع، حيث يحدد مجموعة صغيرة من المفكرين ما على العمال عمله للوصول إلى المنتج. وفي العملية التعليمية، يحدد واضعو السياسة التعليمية ماذا يتعلم الطلبة وكيف، من خلال إشراف صارم للتأكد من قيام المدرسين بما طلب منهم. فينظر إلى المدرسين مثل عمال المصانع منفذين لتعليمات عليا، والطلبة مثل المادة الخام التي تنتقل عبر خط الإنتاج التعليمي ليصب فيه كل معلم مجموعة من المعارف والمهارات حتى نهاية عملية الإنتاج (المرحلة التعليمية) للوصول إلى المنتج (شهادة التخرج)، (حيدر، 2004، 17).

كما أن إعداد عمال المعرفة يتطلب تمكينهم من القيام بأداء متنوع وواسع من الأعمال عبر المسار الوظيفي من دون التركيز على إنجاز أعمال محددة. أي ينبغي تجاوز التخصصية المفرطة، واعتماد مدخل التخصصات البينية، مما يتطلب إعداد عمال معرفة من ذوي المهارات المتعددة ( skills Multi) الذين لا يتميزون فقط بإمكاناتهم التخصصية ومهاراتهم المهنية، (Hard skills) بل يتميزون كذلك وبدرجة أهم بإمكاناتهم الفكرية ومهاراتهم المعرفية (Soft skills) التي تساعدهم على التواصل مع المعلوماتية واكتساب المعرفة وكيفية إتقان أدوات التعامل معها عند ممارسة تخصصاتهم. فضلاً عن قدراتهم في إدارة التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لتحقيق متطلبات العمل المعرفي .(http://www.jpa.gov)

إن عملية صناعة المعرفة من (القوة العاملة) تمثل النسبة الأكبر من قوة العمل الموجودة في منظمات المعرفة. وفي الجامعة بوصفها نموذجاً لمنظمة معرفة مفتوحة ومرّنة يشكّل صناع المعرفة من (الكادر التدريسي والباحثين) الجزء الأهم من الأصول الثمينة للجامعة ويتوقف نمو الجامعة وازدهارها على كفاءة الإدارة في استثمار هذه الأصول وتوظيفها في أنشطة البحث والتطوير والابتكار والإبداع . (http://www.jpa.gov)

ولمواجهة مؤسسات التعليم والبحث العلمي لهذه التحديات الاقتصادية الجديدة، كان لابد لها من توفير بنية مؤسسية تكاد تختلف عما كان مألوفا في السابق، وهذا يتطلب موارد مالية هائلة سوف تتضاعف باستمرار. وقد ادركت الدول المتقدمة ان المعرفة لا تأتي بثمن بخس، لذلك انفقت ما يقرب من (20٪) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة وانتاجها ونشرها،(حيدر، 2004، 3) لذلك لا مجال أمام الحكومات ولاسيما في البلدان النامية إلا بتوفير الموارد المالية اللازمة وإيجاد مصادر جديدة غير تقليدية لضمان موارد مالية كافية؛ كضرورة فرضتها توجهات التحول إلى اقتصاديات السوق المعتمد على اقتصاديات المعرفة.

3 -1 - متطلبات تكنولوجية: يتطلب مجتمع المعرفة اتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة. فقد فرضت التقنية نفسها بشكل بارز في جميع مناحي حياتنا الشخصية والاجتماعية والعملية. وأصبحت تطبيقاتها العملية ذات فائدة لم يكن الناس قادرين على تخيلها في الماضي. ولهذه التقنية دور بارز في تطوير أداء الناس بشكل عام والمهن بشكل خاص. حيث تؤثر تقنية

الاتصال والمعلومات على أداء كافة المؤسسات والشركات، ( حيدر،2004 ، 16). وقد ساهمت تقنيات المعلومات في توفير نوع خاص من التعليم و التدريب والبحث والتطوير يتلاءم مع الظروف و الأوضاع المختلفة في المجتمع المعرفي، وهذا يتطلب:

- الاستخدام الأمثل لأجهزة الحاسوب و شبكة الإنترنت و إتاحته للأفراد و المؤسسات و الأجهزة الحكومية بتكاليف معقولة و استغلالها في مجالات اقتصاديات المعرفة و التجارة الالكترونية العالمية و الحكومة الالكترونية .
- توفير الحاضنات التكنولوجية لتقديم الخدمات المتعلقة بالابتكار والابداع من وسائل انتاج ونقل وتوطين التكنولوجيا والمختبرات العلمية اللازمة لذلك.

وينعكس ذلك على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في توفير شبكات انترنيت حديثة تربطها ببعضها وتربطها بالجامعات والمؤسسات البحثية الاقليمية والعالمية، وتوفير مكتبات الكترونية لتسهيل عملية الحصول على المراجع والمصادر الحديثة، و قاعدة معلومات في المراكز والمختبرات البحثية، ناهيك عن توفير العاملين والفنيين في مجال نظم المعلومات والتكنولوجيا. وهذا بدوره يؤثر على العملية البحثية و جودة البحوث العلمية.(اليونسكو ، 2005، 50)

كما يتطلب هذا البعد الإدارة الإليكترونية لتقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة. والأعمال الإليكترونية التي تهدف إلى بناء مجتمع رقمي لا ورقي. والتعليم الإلكتروني لرفع القدرات التنافسية لقوة العمل المؤسسية،

4 -1 -متطلبات اجتماعية: المعرفة هي منتج اجتماعي، لذلك يتطلب مجتمع المعرفة في هذا البعد اتاحة العدالة في انتاج المعلومات و تداولها و توزيع خدمات و إمكانيات العلم والمعرفة بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما ينبغي ان تسود في المجتمع درجة معينة من الوعي المعلوماتي، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان. والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف لتسريع عملية التطوير للأفراد والمؤسسات. كما يتطلب مجتمع المعرفة التعاون و الشراكات المعرفية بين المؤسسات والقطاعات المختلفة بالمجتمع داخليا و خارجيا لتيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي. كما يقع على كل مجتمع التركيز على قيمة المعارف المحلية و الأصلية التي يكتنزها. وهذا سوف يساعد في ظهور نوع جديد من العمالة وهي " العمالة المعرفية " ولكي يؤدي مجتمع المعرفة رسالته التنموية، لابد من تأسيس قاعدة لأخلاقيات التعاون و التحول إلى مجتمعات تتقاسم المعرفة، ( اليونسكو 2005 ، 20). ومن هنا فإن تأكيد " الصفة المعرفية على المجتمع " ليصبح مجتمع معرفة، تعني بالضرورة تصاعد مقدرته الإنتاجية في كل الاتجاهات بالاعتماد على العلم والتكنولوجيا والإبداع، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفر منظمات معرفية ذات جهود تشاركية، ولا ريب في أن الجامعات ابرز المنظمات المعرفية الفاعلة في تحريك التنمية المجتمعية، (احمد، 2016، 633).

5 -1 - متطلبات ثقافية: يتطلب مجتمع المعرفة تقديراً واسعاً للمعلومات و المعارف و الاهتمام بالقدرات الابداعية للأفراد وتوفير حرية التفكير و الإبداع ، كما يتطلب احترام العلم والعلماء

والباحثين، وتوفير الأجواء المناسبة والفرص المتاحة لأجل توليد الأفكار وبنائها، ( بركات ، 2009 ، 7). و تشكل الدراسات الثقافية أبرز متطلبات مجتمع المعرفة؛ إذ لم يعد ينظر إلى الصراعات بين الشعوب والأمم على أنها صراعات سياسية، أو اقتصادية، بل صراعات ثقافية؛ لأن دور الثقافة أصبح يتعدى حدود الأولوية على السياسة والاقتصاد، فالثقافة هي التي تشكل الوعي السياسي والاقتصادي، وأصبحت تلعب دوراً مهما في التحولات المجتمعية، ( صالح، 2015، 50). لذلك أصبحت الدراسات الثقافية من المجالات البحثية التي تبرز أهمية البحوث البينية التي تتجاوز الحدود والفواصل فيما بين فروع العلوم المختلفة، من خلال تسخير أكثر من علم، ومنهج لدراسة ظاهرة محددة.

كما يقتضي الامر اعطاء الاولية للبحوث الانسانية النقدية، وبخاصة في المجتمعات التقليدية التي تنتشر فيها الأمية والجهل بما يرتبط بها من غياب العقلانية وشيوع الشعوذة والدجل، ليتم من خلال ذلك تغيير هذه التصورات والاتجاهات ومن ثم بناء العقل الناقد للإنسان على وفق محددات المنهج العلمي والمسار العقلاني. ذلك أن تغيير الواقع المجتمعي وتطويره يستلزم بالضرورة تغيير تلك الرؤى والتصورات التي يحملها الأفراد في إطار مرجعياتهم التقليدية (الصلاحي،10،2009) . ومن المعروف أن العتبة الدنيا الضرورية للحاق بمجتمع المعرفة والمعلومات تقتضي التخلص من الأمية الأبجدية وتخفيض الأمية التكنولوجية إلى مستوى (20٪) على الأقل من مجمل السكان. وهذا يتطلب إعادة النظر في المكونات الرئيسة لنظام التعليم، وخاصة السياسات التعليمية. فبدون اقتناع راسمي السياسات التنموية و التعليمية بأن الاستثمار في مناجم العقول هو الاستثمار الأمثل والأكثر فاعلية وديمومة، وبالتالي، إحداث تحول جذري في الإنفاق على المؤسسات التنموية وخصوصاً التعليم والبحث العلمي، فإن الأمل في الإسهام الفعال في انتاج المعرفة لدخول مجتمع المعرفة، سيظل ضعيفا، (تركماني http://hem.bredband.net/dccls2/s142.htm)

و يرى بعض الباحثين أن مفهوم " المنفعة المعلوماتية " هو السمة الأبرز لمتطلبات البعد الثقافي لمجتمع المعرفة، فلا تقتصر المتطلبات في هذا البعد على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما تحتاج إلى ثقافة تقدر من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط ثقافي يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية للمجتمع. كما يتطلب هذا البعد توطين العلم في جميع النشاطات المجتمعية ووضع أهداف لسياسته بما يمكن المجتمع من الاستفادة من المعرفة. على أن يتم توطين المُعاصر وإحياء المتأصل من المعرفة والعلوم والتكنولوجيا وإبداعها، وبما يساعد على تحويل التعامل مع العلوم والتكنولوجيا من حالات النقل المجرد إلى حالات من الاستيعاب والاستنبات والإبداع، (عقلان، 2010 ، 26). وذلك انطلاقا من التسليم بعدم وجود نموذج وحيد لإنشاء مجتمع المعرفة. بل يجب أن تكون مجتمعات المعرفة تعددية وأصيلة و أن تعترف بتنوع الثقافات المعرفية.

(2) : متطلبات تطوير السياق التنظيمي/ المؤسسي: وتتمثل بالمتطلبات الاتية:

1 -2 تبني مدخل إدارة المعرفة:

إن طبيعة السياق التنظيمي للمعرفة هي التي تحدد نوعية الإنتاجية العلمية، فبناء مجتمع المعرفة يتطلب توفير الأطر المؤسسية التي تدعم بناءه ولاسيما في مؤسسات إنتاج المعرفة، لذلك لابد

من تبني مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مداخل إدارية معاصرة لتفعيل دورها في بناء مجتمع المعرفة وأبرزها مدخل إدارة المعرفة، فإذا كان مجتمع المعرفة بمثابة السياق الفكري أو الإطار المرجعي لإدارة المعرفة، فهي بمثابة الجانب التنفيذي لتوجيه المؤسسات نحو مجتمع المعرفة. لذلك ازداد التوجه نحو إدارة المعرفة، مع ظهور الاقتصاد المعرفي، وزيادة عدد مجتمعات التعلم، وانهيار الإدارة المركزية والاتجاه نحو اللامركزية في المؤسسات التعليمية،(الكبيسي، 2011، 59).

والجامعة في إطار سعيها من أجل التطوير والمنافسة والتميز في مجتمع المعرفة، تحتاج إلى الانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة المعرفة، فالمنظمات التربوية وبخاصة الجامعات، تعد من أكثر المنظمات المجتمعية حاجة لهذا النمط الحديث من الإدارة، نظرا لما تمتلكه من مخزون هائل من المعرفة المتراكمة، ولكونها معنية بتنمية وتطوير الكوادر البشرية التي تشكل رأس المال الفكري للأمة، (Teresa, et,al,2005, 17). ذلك ان الجامعات هي أبرز المنظمات التي تتوافق وظائفها الاكاديمية مع منظومة العملية المعرفية على وفق مدخل إدارة المعرفة بأبعادها الثلاثة: اكتساب المعرفة عبر التدريس، وانتاجها عبر البحث الأكاديمي، وتوظيفها تنمويا عبر خدمة المجتمع، بيد أن الثورة الأكاديمية التي شهدها الفكر الجامعي منذ نشأته، إنما تتمثل في تبني الجامعة للوظيفة البحثية وجعلها في طليعة أولويات أنشطتها الأكاديمية، والتي توجت مؤخرا بولوج الجامعة مرحلة جديدة في مسيرتها الأكاديمية، تمثلت بنموذج الجامعة البحثية،(حمدان 2015 66).

لذلك تعد الجامعات من أكثر المنظمات ملاءمة لمتطلبات مجتمع المعرفة وأولى المنظمات لتسلك مدخل إدارة المعرفة انطلاقا من الأسس الاتية:( Nokkala , 2007 : 57 – 58 )

أ - تكوين رصيد معرفي جديد، نتيجة الربط بين المعرفة الضمنية لدى العاملين، والمعرفة المعلنة التي تكون رصيدا للجامعة، والاستفادة من خبراتها وتعاملاتها وسياساتها.

ب - إنتاج المعرفة ونشرها بين العاملين لتكون الأساس في توجيه الأنشطة المعرفية المنظمة.

ج - توظيف هذه المعرفة في جميع العمليات والأنشطة والخدمات والبرامج التي تقدمها الجامعات لخدمة المجتمع.

2 -2 -<u>تبني نموذج الجامعة البحثية:</u>

إذا كانت الجامعة قد قامت بأدوارها ومسئولياتها خلال القرن العشرين بدرجة كبيرة، فإنها تواجه خلال القرن الحادي والعشرين بمسؤوليات وأدوار أكثر تقدماً وتعقيداً، بوصفها المؤسسة المجتمعية الأولى التي تساعد المجتمع على أن يتبوأ موقعاً إستراتيجياً على خريطة عولمة مجتمع المعرفة . ولكي تتمكن الجامعة من مواكبة هذه التغيرات، لابد لها من إعادة ترتيب أولويات النشاط الأكاديمي فيها ، فلمً يكن تاريخيا منوطا بالجامعات تولي مهمة البحث العلمي؛ إذ كانت الغاية من إنشائها التدريس فقط، إلى أن استجيب للدعوات المتكررة لجعلها مهدا للبحث العلمي، وفي طليعتها دعوة العالم الألماني وليام هامبولد 1767 - 1835، التي جعلت من الجامعة منبرا للبحث العلمي إلى جانب التدريس والتدريب. لذلك فان النظرة الجديدة إلى الجامعة تتجاوز النظرة الوظيفية التقليدية التي تعد الجامعة مؤسسة علمية وتعليمية اجتماعية (وهي كذلك بطبيعة الحال) إلى فهم الجامعة بوصفها

منظمة شبكية مفتوحة على العالم تقوم بدور إنتاج المعرفة والعلوم وتكوين مجتمع للمعلومات والمعرفة، (الأحمدwww.elbassair.net).

فاذا كان التدريس والبحث العلمي يعدان وظيفتين أساسيتين في الجامعات الحديثة، إلاّ أن هناك دوما تجاذبا بينهما، وهو ما يفرض على الجامعات أن تتخذ قرارات قد تكون صعبة في تحديد مجال التركيز، وما يتبع ذلك من إعادة ترتيب للأولويات الأنشطة الأكاديمية. في ضوء ذلك، نجد أن بعض الأنظمة التعليمية المتقدمة قد طورت آليات واضحة للتمييز بين جامعات بحثية وأخرى تدريسية، في حين يعاني كثير من الأنظمة الاخرى ضبابية في التمييز بين الأدوار المنوطة بهذه المؤسسات. وقد افضت جدلية الأولوية الأكاديمية بين التدريس والبحث العلمي إلى استحداثٌ أنواع عديدة من الجامعات، منها ما يهتم فقط بالوظيفة الأساسية للجامعة، وهي التدريس، ومنها ما يركز على البحث العلمي عبر برامج الدراسات العليا والاهتمام بالبحث التطبيقي الذي يخدم الصناعة، ومنها ما يجمع بين التدريس والبحث العلمي، وهو ما يُعرف بنموذج الجامعات البحثية. وقد صارت الجامعات البحثية تتربع على قمة النظام الأكاديمي العالمي، وتتمتع بقدر عال من الاحترام، وتشارك على نحو فاعل في إنتاج المعرفة الأصيلة بشقيها الأساسي والتطبيقي، ومنح الدرجات العلمية الرفيعة. كما تتميز الجامعات البحثية ذات الطابع العالمي بحضور قوي ومباشر بشبكة المعرفة الدولية، والقدرة على استقطاب الموارد والمواهب من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثين والتقنيين من الداخل والخارج. لذا نجدها تتبوأ دائما المراكز المتقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات و ( Salmi 2011 p. 30). وتقف الجامعات البحثية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في مركز الاقتصاد المعرفي العالمي للقرن الحادي والعشرين؛ فهي مؤسسات نخبوية معقدة تؤدي أدوارا أكاديمية ومجتمعية قاعلة من خلال إنتاجها الكثيف للمعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيا، ( حمدان 2015 ، 66) ،

وحينما تمت مأسسة العلم في الجامعات ومراكز البحث وتكثيفه ودعمه وإنتاجه بطريقة متزايدة بالتركيز على منفعته للصناعة والحكومة والمجتمع، فيما يعرف " الحلزون الثلاثي " فقد استتبع هذا التطوير الجديد للعلم والمعرفة الدعوة إلى نمط جديد للجامعة مختلف عن النمط الأول الذي كان معهوداً وهو جامعات البحث. ومع أن البنيات البحثية في المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أوسع من البنيات البحثية الموجودة في مؤسسات التعليم العالي ، إلا أن الوظيفة البحثية الجامعية تبقى هي المصدر الأهم لأي قاعدة معرفية في أي بلد . لذلك عملت كثير من البلدان المتقدمة في الآونة الأخيرة على زيادة الاستثمار في البحث الجامعي. وكان من النماذج والصيغ التي واجهت بها هذه البلدان الحاجة إلى البحث كلا من : " جامعة البحث " و "مركز التميز البحثي" (Kearny , 2009 : 4 )، ولان البحث العلمي وتطوير راس المال الفكري هما الدعامتان الاساسيتان لاقتصاد المعرفة، لذلك اتجهت الجامعات نحو انشاء مراكز التميز البحثي بهدف تحقيق ريادة علمية عالمية في اقتصاد المعرفة. و مراكز التميز البحثي هي مؤسسات تعد بحوثاً ذات مستوى عالمي متميز ، وتحتل مواقع رفيعة في الترتيب الدولي من حيث تلبية المعايير العالمية في الانتاج العلمي القابل للقياس، فهي تجتذب ألمع الباحثين والطلبة، وتسهم في الجهود الوطنية لتوليد التكنولوجيا وتبنيها ونشرها، ( حسونة، 2014، 64).

3 -2 - تبني مدخل البحوث البينية: Interdisciplinary Researches

تواجه المجتمعات الإنسانية – المتقدمة والنامية – العديد من التحديات الاقتصادية والصحية والبيئية. و تبرز أهمية البحوث البينية في الوقت الحالي في مواجهة هذه التحديات المحلية الإقليمية والعالمية التي بلغت من التعقيد درجة تحتاج إلى تعاون ودراسة من خلال تجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات المعرفية. فمدخل البحوث البينية يدرس الظواهر والمشكلات المجتمعية المعقدة التي تحتاج إلى عبور الحواجز والقيود المعرفية فيما بين العلوم الاجتماعية والطبيعية. فهو يقوم على أساس تخطي الحواجز القائمة بين فروع العلوم المختلفة من جانب والانقسام بين العلوم من جانب آخر، بالإضافة إلى إمكان استعارة نظريات ومناهج وآليات البحث المختلفة واستخدامها في عمليات الدراسة والتفسير. (Lyall. et.al 2011، 10).

و قد تزايد الاهتمام بالبحوث البينية في ضوء ما أطلق عليه عالم الاجتماع الألماني (الريتش بيك Ulrich Beck) "مجتمع المخاطر ،Risk Society"، الذي يشير إلى مجمل التغيرات الحديثة التي طرأت على المجتمعات الإنسانية، وكذلك الآثار الصحية والاقتصادية والبيئية التي تتعلق بالتقدم التكنولوجي(Barry, 1999: 152). وانطلاقا من هذا المدخل ترسخت القانة بان جودة البحث العلمي وتفعيل دوره في مواجهة تحديات ومتطلبات مجتمع المعرفة لا يمكن ان تتم من خلال تخصصات معرفية منفصلة، بل تحتاج إلى برامج بحثية تقوم على التداخل والتكامل عبر تخصصات معرفية مختلفة.

4 - 2 -تبني ضمان الجودة في البحث العلمي:

في إطار التطور الحضاري المعاصر للإنسانية المتجسد بظهور مجتمع المعرفة، تنامي دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتصبح رائدة للمعرفة وقاطرة للتنمية، وأصبح التركيز على ضمان جودة خدماتها ومخرجاتها هو السبيل لتفعيل دورها العصري في التحول إلى مجتمع المعرفة، ولذا فقد أصبح تحسين جودة التعليم العالي هدفا استراتيجيا لكل مؤسسات التعليم العالي التي تتطلع إلى تحقيق الريادة والتميز، فالتحدي الكبير الذي يواجها في الوقت الحاضر وفي المستقبل لم يعد يتمثل في مدى قدرتها على تقديم التعليم للملتحقين في برامجها المختلفة، ولكن يتمثل في مدى قدرتها على تقديم خدمة تعليمية بجودة عالية ، (الطائي، 2012، 131)، فقد أدركت معظم دول العالم في العقدين الأخيرين أهمية الجودة في مؤسسات التعليم العالي، حيث قامت بأنشاء هيئات او مجالس خاصة لمساعدة هذه المؤسسات على تطوير برامجها في ضوء معايير الجودة، ( حيدر، 2016، 163). وهذا ما دفع الجامعات إلى تطبيق معايير الجودة لضمان جودة برامجها الأكاديمية ومن ثم مخرجاتها، لاسيما في ظل تطبيق عالمية التعليم العالي.

والبحث العلمي الاكاديمي ما كان له أن يصير قاعدة الانطلاق نحو بناء مجتمع المعرفة، لولا الجهود الحثيثة التي بذلت لتجويده وتفعيل دوره في هذه العملية الحيوية، فبدون البحث العلمي المجود تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لنقل علوم ومعارف ينتجها آخرون. وبناءً على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة اهتمامًا خاصًا بتجويد البحث العلمي، بدءا بتجويد السياسات

والخطط البحثية، وتوفير ما يلزم من الكوادر البشرية والموارد المالية وتهيئة البيئة البحثية الحافزة للإبداع العلمي وإنتاج المعرفة ونشرها، ووضع الاليات اللازمة لتوظيفها في حل المشكلات المجتمعية المختلفة، فلا معنى لبحث علمي جامعي لا تجود اجراءاته البحثية ولا تواكب مخرجاته التغيراتِ المعرفيةَ، ولا معنى كذلك لمجتمع عصري لا يتفاعل مع المستجدات المعرفية، ولا يسهم في إحداثها وتطويرها، (احمد، 2016، 6).

فقد أصبحت الحاجة للتحول الى مجتمع المعرفة أكثر إلحاحا وليست خيارا، وهذا التحول يتطلب تجويد التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من خلال أدوارها المناط بها في نقل المعرفة وانتاجها وتوظيفها، وتقاس منهجية تقييم جودة الجامعات بأربعة معايير رئيسة: جودة التعليم وجودة الكوادر البحثية وجودة مخرجات البحث العلمي وجودة المؤسسات البحثية. كما اصبح تقييم الجامعات وتصنيفها عالميا من حيث جودة البحث العلمي في صلب اهتمام الاكاديميين والسياسيين على السواء، وعلى المستوى العالمي والقومي والوطني،

لذلك أدركت المجتمعات المعاصرة التي تمتلك رؤية ثاقبة نحو التحول إلى مجتمع المعرفة أن البحث العلمي المجود هو مفتاح هذا التحول المصيري. فقد حظيت عملية تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باهتمام كبير في معظم دول العالم وحظيت الجودة كذلك بجانب كبير من هذا الاهتمام إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة بوصفها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة الذي ظهر لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية وأبرزها متطلبات مجتمع المعرفة. ( الصديقي، 2008، 18). وبذلك أصبح تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي هدفا استراتيجيا مهما لكل مؤسسات التعليم العالي التي تتطلع إلى تحقيق الريادة والتميز،

**ثالثا: واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية و متطلبات مجتمع المعرفة**

ا): تحليل الاطر المرجعية الموجهة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي:

ارتبطت نشأة البحث العلمي الأكاديمي في اليمن بنشأة التعليم الجامعي التي تعود إلى سبعينات القرن الماضي، بإنشاء جامعة عدن عام 1970م وجامعة صنعاء عام 1971م ، وبعد قيام الوحدة اليمنية، شهد التعليم الجامعي توسعات كبيرة، رأسيا وأفقيا. حيث وصل عدد مؤسسات التعليم العالي في عام 2014 إلى (49) مؤسسة منها (16) جامعة حكومية، و(33) مؤسسة اهلية ما بين جامعة وكلية ومعهد، (الحدابي، 2014، 3)، ويبلغ عدد الباحثين في الجامعات اليمنية من أعضاء هيئة تدريس، ومعاونهم (4284) عضو هيئة تدريس، و(4472) عضو مساعد، بالإضافة إلى (7038) فني وإداري (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 79). وقد ترافق مع ذلك تطور في الأطر التشريعية والإدارية لتوفير بنية مؤسسية تحدد خيارات التعليم الجامعي والبحث العلمي وتوجه مساراته نحو الإسهام الفاعل في التنمية المجتمعية، ومن أمثلة ذلك:

- تأسيس أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي ضمن أول تشكيل وزاري لحكومة الوحدة عام 1990 ثم الغيت عام 1993 وأعيد تشكيلها مرة أخرى عام 2001.

- إنشاء المجلس الأعلى لتخطيط التعليم بموجب القرار الجمهوري رقم 266 لسنة 2001.
- إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي بموجب القرار الجمهوري رقم (2) لسنة 2002
- توفير الاطر التشريعية للتعليم الجامعي والبحث العلمي وتحديد أهدافه العامة، حيث تضمن أول قانون لجامعة صنعاء في عام 1974 تحت رقم (118) في أهداف الجامعة ما يشير إلى هذه الوظيفة البحثية، وهو ما أعيد تكراره من أهداف في القانون رقم ( 32 ) لسنة 1988 في المادة الأولى من أن الجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي ، والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها والهيئات العلمية التابعة لها ، وتعنى الجامعة بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع في سبيل التنمية الشاملة (الحاج، 2000، 78)
- وصدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ( 18 ) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية والذي حدد وظيفة البحث العلمي في أهداف الجامعات في المادة الخامسة بالنص على:

1. إجراء البحوث العلمية وتشجيعها، وتوجيهها لخدمة المجتمع .
2. تنمية الاتجاهات الايجابية نحو العلوم والتكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة، وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع .
3. تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية .
4. توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها .
5. تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة (القانون رقم ( 18) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية : المادة ( 5 ) .

وقد أعيد التأكيد على وظيفة البحث العلمي في الجامعات اليمنية في القانون رقم ( 13 ) لسنة 2005 بشأن الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية ، حيث جاء في المادة الخامسة: " تعمل الجامعات والمعاهد العليا والكليات على تحقيق الأهداف التالية ... الإسهام في رفع مستوى التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي "

كما أعيد التأكيد على هذه الوظيفة في القانون رقم ( 13 ) لسنة 2010 بشأن التعليم العالي ، الذي جعل من الجامعة المؤسسة الأولى من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، إذ جاء في القانون في المادة الخامسة " يهدف التعليم العالي إلى ... تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه "، ( القانون رقم ( 13 ) لسنة 2005: المادة: 5، والقانون رقم ( 13) لسنة 2010: المادة: 5).

غير ان هذه الأطر المرجعية تعاني الكثير من جوانب القصور، أبرزها أنها تنطلق من أهداف غاية في العمومية والغموض، وإذا كانت السمة الرئيسية لأهداف التعليم العالي والبحث العلمي في هذا العصر، إنما تتمثل بالمرونة والقابلية للتعديل والتغيير والتطوير بما يكفل لها مواكبة المستجدات ومواجهة التحديات العصرية، نجد ان أهداف التعليم الجامعي و البحث العلمي ظلت جامدة ولم يسر عليها أي تعديل او تغيير يذكر منذ اعلانها لأول مرة في قانون الجامعات لعام 1995 ، على الرغم من

كثرة التعديلات التي طرأت على هذا القانون، وكثرة التحديات والمستجدات العصرية التي يأتي في طليعتها مجتمع المعرفة.

واذا كان لوظيفة البحث العلمي في الجامعات اليمنية حضور نسبي في هذه التشريعات منذ النشأة الأولى للتعليم الجامعي اليمني ، غير ان ممارستها الفعلية ليست بهذا التأكيد القانوني، لأن الغرض الأول من إنشاء الجامعات وبخاصة الجامعتين الأم : صنعاء وعدن، كان من أجل إعداد الكوادر اللازمة لمتطلبات التنمية التي كانت تطمح إليها اليمن أنداك، مما جعل وظيفة التدريس، هي الوظيفة المهيمنة على النشاط الاكاديمي في الجامعات اليمنية. حيث نجد وظيفة البحث العلمي قد أخذت حيزاً هامشيا في مصفوفة أهداف الجامعات اليمنية، في حين إن وظيفة التدريس قد نالت النصيب الأوفر في هذه الأهداف، وذلك لان توفير الكوادر المتخصصة لتلبية احتياجات التنمية المجتمعية نالت الاولوية لدى المشرع، كما سبقت الاشارة، اما ما يتعلق بجودة البحث العلمي وتطويره في ضوء متطلبات المعرفة، فقد كانت غائبة عن ذهن المشرع، وبالتالي لم نجد نصا واضحا في أهداف القانون حول هذه القضايا العصرية الساخنة.

وبصرف النظر عن تلك المأخذ في تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي، فقد ترجمت تلك التشريعات إلى سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج لتطوير البحث العلمي، فقد استهدفت الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م تطوير البحث العلمي زيادة عدد مؤسساته، وزيادة الإنفاق عليها وتعزيز التنسيق فيما بينها وربطها بقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة، حتى تصبح من المركبات الفاعلة في النظام الوطني للابتكار وفي اقتصاد يُبنى على المعرفة، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2005، 76).

وفي ضوء الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، أعدت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2006 - 2010، بيد أن هذه الاستراتيجية لم ترق في رؤيتها ورسالتها وأهدافها إلى مستوى تطلعات الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، ولاسيما فيما يتعلق بالاهتمام بالبحث العلمي وتجويده في ضوء توجهات مجتمع المعرفة، وبالتالي تنسحب عليها الملاحظات السابقة فيما يتعلق بأهداف قانون الجامعات اليمنية، فقد هيمنت الوظيفة التدريسية على مضامين رؤية الاستراتيجية الوطنية ورسالتها وأهدافها، فمن خلال الرجوع إلى رسالة الاستراتيجية التي عرض محتواها بـ (17) فقرة، نجد أن الفقرة الاخيرة منها خصصت لقضايا البحث العلمي في الجامعات.. وإن كانت قد وردت إشارات عرضية للبحث العلمي في بعض المواقع من رسالة الاستراتيجية، فهي لا ترقى إلى مستوى ما خصص من اهتمام بالوظيفة التدريسية، ويزداد الأمر سوءا في الأهداف المعلنة للاستراتيجية، فقد ورد في الهدف الأخير من الأهداف الاستراتيجية الرئيسة الاربعة ذكر لتطوير البحث العلمي، بعد الإشارة إلى تطوير طرائق التدريس وأساليب التعلم.

واذا كانت الاستراتيجية قد أظهرت اهتماما ملحوظا بجودة التعليم العالي والبحث العلمي، فهي قد أغفلت الاهتمام بتطويره في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. بل إن هذه الاستراتيجية لم تنبثق عنها استراتيجية وطنية خاصة بتطوير البحث العلمي في اليمن، على الرغم من التأكيد الرسمي على ضرورة تأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي، كما أن هذه الاستراتيجية لم تترجم إلى استراتيجيات

فرعية على مستوى الجامعات، إذ مازال الكثير من الجامعات اليمنية تسير بدون خطط استراتيجية تطويرية، ناهيك عن ضعف الصلة بين هذه الاستراتيجية والاستراتيجيات التطويرية في القطاعات التربوية والتنموية الاخرى. بيد ان الأدهى من كل ذلك، أن الوزارة نفسها تعيش فراغا استراتيجيا او فجوة استراتيجية منذ عام 2010 ، وهو عام انتهاء الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وإن كانت الوزارة قد صرحت بأنها تعتزم اعداد استراتيجية وطنية أخرى للتعليم العالي والبحث العلمي، غير أن ذلك لم يحصل حتى الآن.

وفي الوقت الذي تشهد فيه الجامعات في العالم اتجاهات تطويرية متعددة لوظيفتها البحثية تمثلت بالتوجه نحو الجامعات البحثية، نجد ان الاهتمام بتطوير الوظيفة البحثية في الجامعات اليمنية مازال في حدوده الدنيا، سواء على مستوى التأكيد التشريعي او على مستوى الجهود الاستراتيجية او على مستوى الممارسة الفعلية. وعليه يمكن القول إن الجامعات اليمنية بحاجة ملحة إلى التبني الفعلي لهذه الوظيفة البحثية من خلال العديد من الإجراءات التي تقتضيها هذه الوظيفة النوعية. ولن يتأتى هذا إلا من خلال تبني مداخل وصيغ تطويرية جديدة، ( مكرد، 2010، 11).

وقد استشعرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية جودة التعليم الجامعي، حيث بدأت الوزارة في أنشطة ضمان الجودة عام 1998بالتعاون مع البنك الدولي لإعداد اطر مرجعية لوضع نظام الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي في اليمن، ومنذ عام 2000 بدأت الوزارة بنشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي اليمنية وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية ، كما اكدت استراتيجية التعليم العالي 2006 - 2010، على ضرورة تبني نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وضرورة إنشاء كيان لضمان الجودة، يقوم بمراجعة واقع الجامعات من الداخل وفقا لمعايير الجودة.

و قامت الوزارة بتأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، حيث صدر القرار الجمهوري عام 2009 بتأسيس المجلس وتحديد أهدافه ومهامه (مجلس الاعتماد الاكاديمي، 2012، 4 -5) وقد أعد المجلس إطارا مرجعيا لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي و آلية تنفيذه، مسترشدا بتجارب عالمية وعربية ومراعيا ظروف نشأة التعليم العالي في اليمن وتطوره والعوامل المؤثرة فيه. و سعى المجلس بخطى حثيثة لترسيخ نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن عبر الفعاليات التدريبية للكوادر اليمنية لتمكينهم من تطبيق معايير ضمان الجودة في هذه المؤسسات. على الرغم من ان المجلس لم يمنح الاستقلالية الكاملة والدعم اللازم في تنفيذ سياسته التجويدية .

ومع ذلك فان واقع التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن يشير إلى أن ثقافة الوعي والالتزام بضمان الجودة لم تزرع لحد الآن في كل الجامعات اليمنية، وبخاصة في مجال البحث العلمي. ذلك أن ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي مولود حديث، ناهيك عن كونه يتمحور بالدرجة الأولى حول تجويد البرامج الاكاديمية المعنية بالوظيفة الأولى للجامعات، وهي وظيفة إكساب المعرفة، مع تهميش لضمان جودة البحث العلمي كوظيفة للجامعات في انتاج المعرفة، وهو ما يشير إلى غياب

ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ولاسيما في الدور البحثي للجامعات اليمنية. وقد أشار تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث ( 77،2005) إلى أن الشواهد كثيرة على تردي المستوى المعرفي في أوساط المجتمع اليمني وتدني مستوى الدور الذي ينبغي ان تسهم به المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات في نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها في مواجهة المشكلات والتحديات التي تعيق التنمية في المجتمع اليمني. ولعل في ذلك ما يؤكد على ان ولوج اليمن إلى مجتمع المعرفة رهن بتطور نوعي في المؤسسات التعليمية بشكل عام، ومؤسسات البحث العلمي بشكل خاص، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية لتجويد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وإعادة تأهيلها لمواكبة توجهات مجتمع المعرفة.

ولما كان نشاط البحث العلمي يتأثر بالسياق المجتمعي للمعرفة، نجد أن الجامعات اليمنية تشهد العديد من التحديات والضغوط المجتمعية التي أعاقت ولا تزال تُعيق عمليات اكتساب المعرفة وإنتاجها واستثمارها بما يخدم أغراض التّنمية. واذا كان نموذج مجتمع المعرفة قد قام في دول استطاعت توفير متطلبات الحياة الاساسية، فان اليمن مازالت عاجزة عن توفير هذه الاساسيات الحياتية، فمجتمع المعرفة العصري لا ينشأ إلا بعد استنفاذ كل امكانات العلم التقليدي، فالأمي بحاجة إلى أن يتعلم أبجديات القراءة قبل أن يتعلم استخدام أزرار الآلة، وكيفية فك العبارة اللغوية قبل فك الشفرة الالكترونية.

لذلك فان اليمن مازالت حتى الآن بعيدة عن تحقيق الدخول إلى مجتمع المعرفة، ومن ثم مجتمع اقتصاد المعرفة، نتيجة ضآلة الانتاج العلمي، وهو ما أدى إلى استمرار اتساع الفجوة العلمية بين اليمن و الدول العربية وغيرها. حيث صارت اليمن تحتل ذيول تقارير ومؤشرات إنتاج المعرفة التي تصدرها المنظمات الدولية والإقليمية، وتتجلى ضآلة الانتاج المعرفي في تجريف التربة الأكاديمية و تعطيل الدور المعرفي للجامعات، حيث اصبحت الجامعات، ليست فقط عاجزة عن متابعة متطلبات إنتاج المعرفة المتجددة، لأسباب تتصل بالسياقات المجتمعية، بل إنها أخفقت في عملية إكساب المعرفة، وذلك من خلال الركون إلى عملية تعليمية تقليدية تنقل معارف قد تجاوزها التطورُ العلمي، مما أدى الى وجود تدن ملحوظ في إنتاجها من البحث العلمي، وكذلك بسوء توظيف نتائجه في المجالات التنموية.

(ب): تشخيص واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية، في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة:

لقد خضع البحث العلمي في الجامعات اليمنية لكثير من جهود التحليل و التقييم، سواء على المستوى الرسمي، او على المستوى الاكاديمي، وتكاد تجمع هذه الجهود على إن البحث العلمي في الجامعات اليمنية يواجه الكثير من المشكلات والتحديات، الداخلية والخارجية، وسوف نكتفي بتشخيص هذه المشكلات من خلال الرجوع إلى أهم المصادر وهي:

- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2006 - 2010 )
- مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ( 2014 )
- تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015).
- تقرير التنمية البشرية الوطني،( 2013)

- وأبرز الدراسات اليمنية السابقة،

واستنادا إلى هذه المصادر، سيتم رصد واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد متطلبات مجتمع المعرفة، في السياقات الاتية:

أولا: السياق القانوني للبحث العلمي الجامعي: تواجه مؤسسات البحث العلمي العديد من المشكلات والتحديات في أطرها القانونية وتوجهاتها الاستراتيجية، فقد أوردت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2006 - 2010، 28 ) أبرز المشكلات والتحديات في هذا السياق على النحو الآتي :

- جمود تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي وعدم مواكبتها لتوجهات مجتمع المعرفة،
- عدم وجود آلية تضمن إجراء تعديلات دورية للتشريعات وفقا لمستجدات مجتمع المعرفة.
- عدم ترجمة الاستراتيجية الوطنية للتعلم العالي والبحث العلمي إلى استراتيجيات بحثية على مستوى الجامعات،
- ضعف أنظمة الجودة في مؤسسات التعليم العالي وبخاصة في مجال البحث العلمي

ويضيف تقرير التنمية البشرية الوطني،( 2013، 56):

- غياب التكامل بين استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي و الاستراتيجيات التعليمية والتنموية الأخرى من جهة، وبينها وبين الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025،
- عدم وجود خطة استراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي في ضوء تأكيد الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 للتوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- لا توجد هيئة وطنية تتولى دعم وتنظيم مجال البحث العلمي ومراقبته

ثانيا: السياق التنظيمي للبحث العلمي الجامعي: اشارت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2006 - 2010، 28 -31 ) و (الحدابي،2014، 14). و العبيدي، (2002، 25) الى وجود المشكلات الاتية:

- جمود الهياكل التنظيمية المنظمة لمؤسسات البحث العلمي
- هيمنة أنظمة إدارية تقليدية ومفرطة في المركزية،
- غياب الشفافية في اختيار الكوادر الادارية والبحثية المتميزة.
- غياب الحرية الأكاديمية وضعف التفكير النقدي للباحثين في مختلف المجالات البحثية
- عدم توفر مناخ تنظيمي وبيئة مؤسسية داعمة للبحث العلمي.
- غياب البرامج التدريبية للقيادات الادارية في ضوء معايير الجودة و متطلبات إدارة المعرفة والإدارة الالكترونية
- والأبرز من ذلك غياب النماذج الحديثة كالجامعة الافتراضية، الجامعة البحثية ، ومراكز التميز البحثي.

ثالثا: السياق الاكاديمي للبحث الجامعي: في هذا السياق نجد أن الجامعات اليمنية ليست فقط عاجزة عن متابعة متطلبات إنتاج المعرفة المتجددة، بل إنها أيضا أخفقت في عملية إكساب المعرفة،

وذلك من خلال الركون إلى عملية تعليمية تقليدية تنقل معارف قد تجاوزها التطورُ العلمي، مما أدى الى وجود تدن ملحوظ في إنتاجها من البحث العلمي، فنسبة الانتاج البحثي في اليمن (0.76٪) من مجمل ما ينتجه العالم العربي من أبحاث؛ فلم يتجاوز الإنتاج البحثي في الجامعات اليمنية (1116) بحثاً فقط من عام 1970 حتى 2012م، وهذا الرقم يعادل نصف ما أنتجته مصر من أبحاث خلال النصف الأول من عام 2012م، ( الحدابي، 2014، 34). وفي هذا السياق تؤكد الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي(2006 -2010، 43)، و (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، 55). والحاج، (2013، 16) ومكرد، (2010، 11)على وجود المشكلات الاتية:

- هيمنة الوظيفة التدريسية على حساب النشاط البحثي،
- هجرة الكفاءات البحثية إلى خارج الوطن
- ضعف ثقافة البحث في الاوساط الاكاديمية
- غياب الخارطة البحثية التي تحدد اولويات البحوث الاكاديمية
- هيمنة الجهود البحثية الفردية في اوساط اعضاء هيئة التدريس
- غياب اخلاقيات البحث العلمي، بما يربط المعرفة بالقيم،
- ضعف اليات الاشراف العلمي واجراءات المناقشة للرسائل العلمية
- قلة الإنتاجية العلمية وضعف جودتها و قدرتها على المنافسة محلياً وخارجياً
- تدني مستوى الترجمة للأبحاث والمصادر العلمية الأجنبية إلى اللغة العربية.

رابعا: واقع البنية المالية للبحث العلمي الجامعي: في هذا الجانب نجد ان متوسط حجم الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة 2008 - 2014م ما نسبته(15.35٪) من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب وما نسبته (2.34٪) من إجمالي الإنفاق العام للدولة، في حين شكل ما نسبته (0.81) من الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذا يشير الى ان سياسة الانفاق على البحث العلمي تعتريها العديد من المشكلات والتحديات من اهمها (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 89,2015) :

- عدم وجود سياسة مالية مستقلة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- نقص التمويل الحكومي المتاح للبحث العلمي وسوء استثماره.
- الاعتماد على مصادر التمويل الحكومي بشكل كبير
- ضعف دور القطاع الخاص في دعم مشاريع البحث العلمي.
- غياب مبدأ الشراكة الوطنية والدولية في تمويل البحث العلمي
- ضعف الدعم المالي لمشاركة الباحثين في المؤتمرات العلمية الخارجية

خامسا: واقع البنية التحتية والتقنية: على الرغم من أن التجهيزات الحديثة و استخدام التكنولوجيا أصبح مطلبا عصريا من متطلبات مؤسسات البحث العلمي في مجتمع المعرفة؛ فإن الجامعات اليمنية تعاني من عدم توفر الأجهزة التكنولوجية الكافية، ولم تُدخل التقنية الحديثة في

انتاج المعرفة وادارتها، فقد أشار كل من: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، 55) و (الحدابي،2014، 14) إلى وجود العديد من المشكلات والتحديات في هذا السياق أبرزها:

- ضعف تجهيز المعامل البحثية بالمعدات والمحاليل و الهيئة الفنية اللازمة
- تردي أوضاع المكتبات الجامعية ونقص مصادر المعلومات وتقنياتها الحديثة
- قلة المجلات الدورية اليمنية والعربية والعالمية ورقيا والكترونيا
- غياب نظم الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي
- نقص الكوادر المكتبية المتخصصة في علوم المكتبات وتقنيات المعلومات
- عدم وجود قاعدة بيانات حديثة في المراكز والهيئات البحثية.

<u>سادسا: واقع تسويق البحث العلمي وتوظيف مخرجاته:</u> وتتبلور فيه المشكلات الآتية: إن مؤشر انتاج المعرفة يمثل أحد ابرز متطلبات الولوج الى مجتمع المعرفة، فمن خلاله يقاس فاعلية الدور المعرفي للجامعات باعتبار أبرز منظمات المعرفة، وبالنظر إلى انتاج المعرفة في الجامعات اليمنية، فإنها إذا ما قورنت بما تنتجه بعض الدول النامية، لا تكاد تذكر ولا توجد مؤشرات فعلية لقياس الانتاج المعرفي في اليمن، وعلاوة على تدني مستوى إنتاج الجامعات من المعرفة العلمية، نجد أيضا عجزا واضحا في تسويق و توظيف المعرفة في المجالات التنموية، وهنا يؤكد كل من حميد (2013، 205) والبعداني،( 2017، 213) و العفيري (2017، 214)..

- ضعف توظيف تكنولوجيا المعلومات الحديثة لنشر البحوث العلمية وتسويقها داخليا وخارجيا
- غياب اليات التواصل بين الباحثين والجهات المحتاجة لمخرجات البحوث العلمية
- عدم وجود وحدات ادارية لتسويق وتجارة البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتوطينها.
- عدم تشجيع الباحثين على نشر البحوث العلمية في المواقع الالكترونية والمجلات العالمية
- ندرة المعارض والمؤتمرات العلمية التي تمكن الباحثين من تسويق نتاجهم العلمي
- غياب الشراكة بين الجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لتبادل الخبرات البحثية.

تلك كانت أبرز مؤشرات واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، كما تم استخلاصها من أبرز المصادر الرسمية وأهم الدراسات اليمنية السابقة، والتي سيتم على أساسها بناء التصور المقترح.

**رابعا: التصور المقترح لتجويد البحث العلمي الجامعي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة**

استنادا إلى المعطيات السابقة لواقع البحث العلمي في اليمن، وفي ضوء الأصول الفكرية لمجتمع المعرفة، كما عرضت في الاطار النظري للدراسة، تم بناء التصور المقترح لتجويد البحث العلمي الجامعي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، بمكوناته الآتية:

(ا) : منطلقات التصور: يستند التصور المقترح على مجموعة من المنطلقات، يمكن فرزها في محورين على النحو الاتي : -

1 -المنطلقات الفكرية/ النظرية:

- ظهور بعض التحديات العالمية والإقليمية والمحلية وأبرزها التدفق السريع للمعلومات، وتعدد مصادر المعرفة، مما يتطلب إحداث تغييرات عديدة وجديدة في ادوار البحث العلمي الجامعي لتتواكب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين وأبرزها متطلبات مجتمع المعرفة.
- إن الحاجة إلى البحث والمعرفة تمثل مطلبا أصيلا ومرتكزا أساسيا يدعم بقاء الإنسان واستمراره، ومن ثم فإن هناك حاجة إلي المعرفة لتمكين الإنسان من مواكبة متطلبات العصر وتحديات مجتمع المعرفة.
- إن ديننا الإسلامي الحنيف يحث على المعرفة والحكمة وطلب العلم والتعلم مدى الحياة وإشاعة المعرفة والعلم في المجتمع، وهو خطاب معرفي يؤكد السبق الاسلامي على الاتجاهات الفكرية المعاصرة،
- إن العصر الراهن الذي يعيشه العالم هو عصر المعرفة وعصر التحول والأخذ بمتطلبات مجتمع المعرفة، فالمعرفة اليوم تعد ثورة وثروة وقوة استراتيجية لمختلف المجتمعات المعاصرة،
- ان الجامعات تعد موطن المعرفة واكثر المنظمات والمؤسسات المجتمعية انسجاما مع منظومة المعرفة التي تتبلور في ثلاثة إبعاد تمثل الوظائف الأكاديمية، وتتمثل في: اكتساب المعرفة من خلال التدريس، و انتاج المعرفة من خلال البحث العلمي وتوظيف المعرفة من خلال خدمة المجتمع.
- ظهور هيئات ومنظمات على مختلف المستويات تؤكد على ضرورة تطوير البحث العلمي الجامعي وتقويمه على وفق معايير جديدة ماثلة بمعايير ضمان والجودة والاعتماد الأكاديمي.
- ضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية والعربية الناجحة في مجال تجويد البحث العلمي.

2 - المعطيات الواقعية المساندة للتصور المقترح:

استنادا إلى معطيات التقارير الرسمية والاستراتيجية الوطنية، ونتائج وتوصيات الدراسات السابقة التي ركزت على تشخيص واقع البحث العلمي في اليمن، يستند التصور المقترح إلى المعطيات الواقعية الاتية:

- إن الوضعية الحالية لمنظومة البحث العلمي الجامعي في اليمن لا تواكب المتغيرات والتطورات المتسارعة التي يتطلبها مجتمع المعرفة،

- ان معطيات الواقع الميداني أثبتت ان الجامعات اليمنية مازالت غير قارة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة الاولى مع غياب شبه كامل لدورها في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع.
- إن التصور الحالي تستدعيه أوجه الأزمة التي تواجه المؤسسات المعنية بالبحث العلمي في اليمن وفي طليعتها الجامعات،
- وجود فجوة استراتيجية بين المستوى المرغوب في المتطلبات اللازمة لتطوير البحث العلمي، وبين المستوى الفعلي لواقع البحث العلمي في الجامعات، و ان معالجة هذه الفجوة بحاجة إلى فترة طويلة نسبيا، وبالتالي يمكن سد هذه الفجوة من خلال مجموعة من المقترحات التي سيضعها التصور المقترح.
- وجود توجه استراتيجي وطني لإصلاح مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، متجسدا بالرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، و الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، واستراتيجية مجلس ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي، واستراتيجيات الجامعات اليمنية لتجويد البحث العلمي الأكاديمي فيها،

(ب) مبررات التصور: تضافرت عوامل متنوعة وتحديات داخلية وخارجية، حالية ومستقبلية، تستدعي التفكير الجدي والبحث الدؤوب لتجويد البحث العلمي في اليمن، وذلك من خلال تقديم تصور يضمن الوفاء باحتياجات البحث العلمي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ، لعل أبرزها:

- بطء استجابة مؤسسات البحث العلمي لمستجدات العصر وأبرزها متطلبات مجتمع المعرفة،
- تدنى إنتاج المعرفة في مراكز البحوث وفي الجامعات اليمنية، نتيجة لتدني التمويل الحالي، وما نجم عن ذلك من ضعف في انتاج البحوث العلمية وضعف القدرة التنافسية في سوق البحوث العلمية علي الصعيد العالمي.
- تزايد الاحتياج في تأسيس قواعد اقتصاد المعرفة في اليمن إلى الأدمغة العلمية والمفكرين والكفايات التقنية عالية المستوى؛
- ضعف اليات تسويق النشاط البحثي على المستوى الوطني، وذلك بالترويج للبحوث المتميزة بين المستفيدين منها في المجالات التنموية.
- ضرورة الانطلاق من تصور شامل ومتكامل لتجويد البحث العلمي الجامعي في اليمن، يترجم إلى عمليات وإجراءات محددة زمانًا ومكانًا، ومدعومة بقوانين وتشريعات حديثة.
- ان هذا التصور يأتي استجابة لتوصيات المؤتمرات والندوات التي عقدت على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن تطوير البحث العلمي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

(ج) مصادر بناء التصور:

- الاتجاه الفكري المعاصر المتمثل بمدخل مجتمع المعرفة كأبرز مداخل التطوير في العالم المعاصر
- الاتجاهات الفكرية المعاصرة في تجويد البحث العلمي الجامعي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

- التوجه الاستراتيجي لليمن ماثلا بالرؤية الاستراتيجية 2025 والاستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي في اليمن،
- واقع البحث العلمي في اليمن، وما يواجه من مشكلات وتحديات، وما يحتاج من جهود تطويرية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة .
- ما خلصت إليه التقارير الرسمية والمؤتمرات والدراسات العلمية، من توصيات ومقترحات تؤكد ضرورة تجويد البحث العلمي وتفعيله لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة في اليمن.

(د) أهداف التصور المقترح:

تبلورت أهداف التصور المقترح بستة أهداف تجسد متطلبات تجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وذلك على النحو الآتي:

الهدف الاول: تطوير السياق القانوني المنظم للبحث العلمي الجامعي (توجيه المعرفة)

الهدف الثاني: تطوير السياق التنظيمي لإدارة البحث العلمي الجامعي (إدارة المعرفة)

الهدف الثالث: تطوير السياق الاكاديمي للبحث العلمي الجامعي (انتاج المعرفة)

الهدف الرابع: تطوير البنية المالية للبحث العلمي الجامعي (تمويل المعرفة)

الهدف الخامس: تطوير البنية التحتية والتقنية للبحث العلمي الجامعي (تقنيات المعرفة)

الهدف السادس: تطوير اليات تسويق البحث العلمي وتوظيفه تنمويا. (وظيفية المعرفة)

(ه) : محتوى التصور المقترح:

في ضوء أهداف التصور المقترح، تبلورت متطلبات تجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، بالمجالات الاتية:

المجال الأول: متطلبات تجويد السياق القانوني المنظم للبحث العلمي الجامعي ، ( السياق القانوني للمعرفة) وتتمثل بالمتطلبات الآتية:

1 -تطوير التشريعات المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي وتحديثها بما يتواكب مع توجهات مجتمع المعرفة ومتطلباته.

2 -إعداد خطة استراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي لمواكبة تحديات العولمة ومجتمع المعرفة. في ضوء تأكيد الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 للتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

3 -تصميم استراتيجية وطنية لتطوير البحث العلمي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

4 -وضع استراتيجيات وخطط بحثية على مستوى الجامعات في ضوء استراتيجية وطنية للبحث العلمي.

5 -تصميم الية تضمن اجراء تعديلات دورية للتشريعات والاستراتيجيات والخطط البحثية وفقا لمستجدات مجتمع المعرفة.

6 - تفعيل دور المجلس الأعلى للبحث العلمي وتأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي لمتابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الهادفة لتطوير البحث العلمي.

7 - منح مجلس الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة الاستقلالية الكاملة والدعم اللازم في تنفيذ سياسته التجويدية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي،

8 - وضع إستراتيجية لتحويل الجامعات إلى منظمات معرفة تسعى للتعلّم وخلق ثقافة النقد والابتكار والإبداع بين أبنائها من صنّاع المعرفة.

9 - الانطلاق من الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، والرؤية المتكاملة للمنظمات التعليمية في اليمن بما يضمن التكامل بين استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي و الاستراتيجيات الموجهة للقطاعات التعليمية والقطاعات التنموية الاخرى.

المجال الثاني: متطلبات تجويد السياق التنظيمي لإدارة البحث العلمي الجامعي: ( السياق التنظيمي للمعرفة) وتتمثل بالمتطلبات الاتية:

1 -تطوير الهياكل التنظيمية التي تحدد صلاحيات الادارات المعنية بالدراسات العليا والبحث العلمي

2 -انشاء مراكز بحثية في الجامعات ورفدها بالباحثين المتميزين والمتطلبات اللازمة لأدائها البحثي

3 - توفير الحرية الأكاديمية وتعزيز التفكير النقدي للباحثين في مختلف المجالات البحثية

4 - تطوير اليات اختيار الكوادر البحثية المتميزة في الاداء البحثي في ضوء معايير جودة البحث العلمي

5 - تصميم اليات تضمن الشفافية والمساءلة للقيادات الادارية المعنية بإدارات البحث العلمي

6 - اختيار القيادات الاكاديمية والادارية وفقا لمعايير موضوعية وبأساليب ديموقراطية

7 - تبني النماذج الحديثة لتطوير الجامعات وأبرزها الجامعة الافتراضية، الجامعة البحثية، ومراكز التميز البحثي.

8 - توفير الحاضنات التكنولوجية لتقديم الخدمات المتعلقة بالابتكار والابداع من وسائل انتاج ونقل وتوطين التكنولوجيا

9 - تبني المداخل الادارية المعاصرة وأبرزها: مدخل الجودة و إدارة المعرفة والإدارة الالكترونية،

10 - توفير مناخ تنظيمي وبيئة بحثية حاضنة للابتكار والإبداع.

11 -إقرار معايير توجه الباحثين إلى التجديد والتأصيل في البحث العلمي الداعم لبناء مجتمع المعرفة

المجال الثالث: متطلبات تجويد السياق الاكاديمي للبحث الجامعي: ( السياق الاكاديمي لإنتاج المعرفة) وتتمثل بالمتطلبات الاتية:

1 - وضع خطة لتحديد اولويات النشاط الاكاديمي لأعضاء هيئة التدريس توازن بين العبء التدريسي والنشاط البحثي،

2 - وضع الية لمعالجة هجرة العقول البحثية وتحسين اوضاعها الاكاديمية والاقتصادية

3 - تبني مدخل البحوث البينية وتشجيع الجهود البحثية الجماعية

4 - إعداد مواثيق تعزز اخلاقيات البحث العلمي، بما يربط المعرفة بالقيم.

5 - تطوير اليات فاعلة لعملية الاشراف العلمي واجراءات المناقشة للرسائل العلمية

6 - تطبيق المواصفات القياسية على إنتاجية البحوث وتجويدها للمنافسة محلياً وخارجياً

7 - نشر ثقافة الجودة في البحث العلمي لدى الباحثين في الجامعات

8 - تصميم برامج تدريبية للقيادات الادارية في ضوء معايير الجودة و متطلبات إدارة المعرفة والإدارة الالكترونية

9 - وضع معايير موضوعية تنظم الالتحاق في برامج الدراسات العليا وتقييم البرامج الحالية في ضوء معايير الجودة.

10 - الاهتمام بالتأليف وتشجيع الترجمة للأبحاث والمصادر العلمية الأجنبية إلى اللغة العربية

11 - تفعيل دور برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في مواكبة اتجاه نموذج الجامعة الافتراضية.

المجال الرابع: متطلبات تطوير الموارد المالية للبحث العلمي الجامعي: (البنية المالية لإنتاج المعرفة) وتتمثل بالمتطلبات الاتية:

1 - زيادة حجم التمويل الحكومي المتاح للبحث العلمي وترشيد استخدامه.

2 - تنويع مصادر تمويل البحث العلمي في الجامعات وعدم الاقتصار على التمويل الحكومي

3 - تشكيل صناديق تمويل للبحث العلمي وتجويده تسهم فيها المؤسسات والشركات الخاصة

4 - تصميم تعريفة بحثية بنسب رمزية من رسوم التعليم الموازي وايرادات المجلس المحلي واموال الزكاة،

5 - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع البحث العلمي

6 - تفعيل مبدأ الشراكة الوطنية والدولية في تمويل البحث العلمي

7 - توفير الدعم المالي اللازم لمشاركة الباحثين في المؤتمرات العلمية الخارجية

8 - توفير الكراسي البحثية كمنح داعمة للبحث العلمي في بعض التخصصات العلمية

9 - إيجاد مصادر تمويل جديدة غير تقليدية لضمان موارد مالية كافية تفرضها متطلبات التحول إلى اقتصاديات المعرفة .

المجال الخامس: متطلبات تطوير البنية التحتية وتقنيات المعلومات: (تقنيات انتاج المعرفة) وتتمثل بالمتطلبات الاتية:

1 - تطوير المكتبات الجامعية وتحديث مصادر المعلومات وتقنياتها

2 - تأسيس المكتبات المركزية الالكترونية ورفدها بالمتطلبات التكنولوجية

3 - توفير المجلات الدورية اليمنية والعربية والعالمية ورقيا والكترونيا

4 - تأسيس نظم حديثة للربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للربط بين مؤسسات البحث العلمي

5 - تجهيز المعامل البحثية بالمعدات والمحاليل اللازمة و الهيئة الفنية من الباحثين المساعدين.

6 -تطوير شبكة الاتصالات وتقنية المعلومات الوطنية؛ وتأهيل الكوادر اللازمة لتشغيلها،

7 - تأسيس مراكز التميز البحثي لرعاية الابداع و الابتكار وتجويد الأبحاث العلمية.

8 -إنشاء قاعدة بيانات تشمل المراكز والهيئات البحثية والإنتاجية وكذا الموارد البشرية العلمية والمعملية المتاحة حالياً

9 - تأسيس حاضنات للمعرفة العلمية لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية مدعمة

المجال السادس: متطلبات تطوير اليات تسويق مخرجات البحث العلمي وتوجيهها لخدمة التنمية المجتمعية: (وظيفية المعرفة) وتتمثل بالمتطلبات الاتية:

1 - توظيف تكنولوجيا المعلومات الحديثة لنشر البحوث العلمية وتسويقها داخليا وخارجيا

2 - توفير قنوات واليات التواصل بين الباحثين والجهات المحتاجة لمخرجات البحوث العلمية

3 - تفعيل الشراكة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الانتاجية لربط البحث العلمي بمتطلبات المجتمع.

4 - استحداث وحدات ادارية لتسويق وتجارة البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتوطينها.

5 - إشاعة الثقافة الرقمية وتعزيز ثقافة البحث العلمي باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

6 -دعم الجامعات في الاشتراكات في المواقع البحثية الالكترونية

7 -تشجيع الباحثين على نشر البحوث العلمية في المواقع الالكترونية والمجلات العالمية

8 -اقامة المعارض والمؤتمرات العلمية لتمكين الباحثين من تسويق نتاجهم العلمي

9 -تشجيع حركة الترجمة ورصد الإمكانات والاعتمادات السخية للنهوض بها،

10 -تفعيل الشراكة بين الجامعات اليمنية والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لتبادل الخبرات البحثية

**خامسا: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:**

(ا): الاستنتاجات: في ضوء معطيات الخلفية النظرية ومن خلال تشخيص واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؛ تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- إن العصر الراهن هو عصر المعرفة وعصر التحول والأخذ بمتطلبات مجتمع المعرفة؛ فالمعرفة اليوم تعد ثورة وثروة وقوة استراتيجية تحدد مستوى تقدم المجتمعات المعاصرة ومنزلتها الحضارية،
- إن مجتمع المعرفة يعد أحد أبرز المداخل الفكرية المعاصرة التي حققت نجاحات مرموقة في إحداث تغييرات نوعية في مختلف المؤسسات وبخاصة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- إن الجامعات هي موطن المعرفة و أهم محركات اكتسابها و انتاجها و نشرها و وتوظيفها في مختلف المجالات التنموية، فهي ابرز المنظمات المجتمعية تجسيدا لمنظومة المعرفة بأبعادها الرئيسية: اكتساب المعرفة بالوظيفة التدريسية وانتاج المعرفة بالوظيفة البحثية وتوظيف المعرفة لخدمة المجتمع،
- إن الثورة الاكاديمية التي شهدها الفكر الجامعي تتمثل في تبني الجامعة للوظيفة البحثية وجعلها في طليعة اولويات انشطتها الاكاديمية، والتي توجت مؤخرا بولوج الجامعة مرحلة جديدة في مسيرتها الاكاديمية، تمثلت بنموذج الجامعة البحثية.
- إن البحث العلمي الاكاديمي ما كان له ان يصير قاعدة الانطلاق نحو بناء مجتمع المعرفة، لولا الجهود الحثيثة التي بذلت لتجويده وتفعيل دوره في هذه العملية الحيوية، فبدون البحث العلمي

المجود تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لنقل علوم ومعارف ينتجها آخرون، لذلك أصبح التركيز على ضمان جودة البحث العلمي هو الخيار الاستراتيجي لتفعيل دوره المعرفي في التحول الى مجتمع المعرفة،

- إن الجامعات اليمنية ليست فقط عاجزة عن متابعة متطلبات إنتاج المعرفة المتجددة، لأسباب تتصل بالسياقات المجتمعية، بل انها اخفقت في عملية اكساب المعرفة وذلك من خلال الركون إلى عملية تعليمية تقليدية تنقل معارف قد تجاوزها التطورُ العلمي، مما ادى الى وجود تدن ملحوظ في إنتاجها المعرفي، وكذلك بسوء توظيف المعرفة في المجالات التنموية.
- تؤكد التقارير الرسمية والدراسات العلمية أن البحث العلمي في الجامعات ليمنية -على الرغم مما يشهده من جهود التطوير - فهو ما زال يواجه العديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تضعف دوره تكوين مجتمع المعرفة.
- على الرغم من كثرة الدراسات اليمنية المعنية بقضايا البحث العلمي في الجامعات اليمنية، غير ان معظم هذه الدراسات لم تكن في الاساس معنية بمعرفة متطلبات تجويد البحث العلمي الجامعي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. مما يدل على وجود فجوة معرفية وندرة علمية تستدعي القيام بمزيد من الدراسات المعنية بتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة.

(ب): التوصيات:

من خلال ما خلصت اليه الدراسة الحالية من مؤشرات حول واقع البحث العلمي ب في الجامعات اليمنية، وما ترتب عنها من ابعاد التطوير، كما تجسدت في محتوى التصور المقترح لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، تقدم الدراسة التوصية المحورية الآتية:

تبني الجهات الرسمية ذات العلاقة بشؤون البحث العلمي الجامعي التصور المقترح لتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، على ان يستكمل هذا التصور بمزيد من الاجراءات المنهجية والفنية التي تبلوره على هيئة رؤية استراتيجية يشترك فيها جميع الاطراف المعنية بتطوير البحث العلمي، والتي تأتي في مقدمتها الجهات الرسمية، أي الوزارة والجامعات.

(ج): المقترحات:

- إجراء بحوث معمقة في واقع الوظيفة البحثية في الجامعات اليمنية.
- إجراء بحوث علمية تدرس إمكانية تطبيق نماذج متقدمة: كجامعة البحث ومركز التميز البحثي
- إجراء بحوث لرصد وتحديد متطلبات إنشاء جامعات بحثية في اليمن في ضوء تجارب دولية معاصرة.

**سادسا: قائمة المصادر و المراجع:**

**اولا: المراجع العربية:**


1. القرآن الكريم والحديث الشريف
2. أحمد، نعيمة محمد، (2016)، "ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة" ، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، ليبيا
3. باطويح محمد عمر و عبد القادر حسين شاشى،( 2011) "آليات التحول إلى اقتصاد المعرفة - مع ملاحظات على بعض الدول الإسلامية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، عدد - 14، 2011، ص 354.
4. بركات زياد و أحمد عوض ( 2011)،" واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها"، جامعة القدس، فلسطين.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003) "تقرير التنمية الإنسانية العربية :بناء مجتمع المعرفة"، المكتب الإقليمي، عمان، الأردن.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015) "مؤشر المعرفة العربي "، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي - الإمارات العربية المتحدة.
7. البعداني، فؤاد قائد (2017 ) "أنموذج مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية"، مجلة الباحث الجامعي، العدد (34) جامعة اب - اليمن
8. تركماني عبد الله ، "الإنسان المعاصر وتحديات مجتمع المعرفة".أخبار الشرق16 .كانون أول 2006 http://www.thisissyria.net/2006/12/16/articles/01.html
9. الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الجامعي (2006 -2010)"
10. الجمهورية اليمنية ،( 2010) ، "القرار الجمهوري بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية" وزارة الشؤون القانونية، صنعاء.
11. الحاج، أحمد علي.( 2000 ) " الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية واستراتيجية تطويرها". مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد 15، السنة 7، مركز البحوث والتطوير التربوي، اليمن: صنعاء،
12. الحاج أحمد علي، (2013)، "تحديات منظومة التربية والبحث وسبل مواجهتها في اليمن" : دراسة مقدمة إلى: ندوة "التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة والمستقبلية التي تواجه اليمن"، مركز الدراسات والبحوث اليمني
13. حبيش، على على (2001 ) "الإنماء المعرفي منطلق مصر للتحديث"، القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد .165سبتمبر 2001
14. الحدابي، داؤود عبد الملك ،(2014) "تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي"، مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، محور التعليم العالي والبحث العلمي، اليمن. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء ،
15. حسونة، محمد القاسم، (2914)،" مراكز التميز البحثي وانشطتها: نماذج عربية ودولية"، مؤتمر مراكز التميز البحثي، جامعة بني سويف، مصر.

16. حمزة ، أسوان عبد الله، (2012)،" تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي . المجلد (5) العدد (10)
17. حمدان علام محمد موسى ( 2015) " الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى: دراسة شمولية في الجامعات العربية" : ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مراكش، ٢( ٩)- آذار/مارس2015
18. حميد، محمد عبد الله (2013) " تصور مقترح لتطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية"، مجلة جامعة الناصر، العدد الأول يناير - يونيو 2013م صنعاء اليمن.
19. حيدر ، عبداللطيف حسين، (2004) ، "الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة" مجلة كلية التربية العدد 21 عشرون، الامارات.
20. حيدر، عبداللطيف حسين، (2016) تجويد التعليم بين التنظير والواقع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
21. رشدي راشد،،2008 "الوطن العربي وتوطين العلم"، مجلة المستقبل العربي، العدد ( 354 ) بيروت .
22. زين الدين، صلاح . (2000 )" تكنولوجيا المعلومات والتنمية الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر"، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
23. صالح، رشيد الحاج،( 2015)،" العودة من المجتمع إلى الفرد: المقولات الثقافية لفهم عالم مابعد الحداثة عند آلان تورين "، مجلة عالم الفكر، العدد (4) المجلد 43، 45 -88.
24. الصديقي، سعيد، (2008)،" الجامعات العربية وجودة البحث العلمي: قراءة في المعايير العلمية"، مجلة المستقبل العربي، العدد(350) http//www.isiknowledge.com
25. الصلاحي، فواد عبد الجليل، ( 2009 ) "التعليم العالي في اليمن خصائصه ومشكلاته : قرأه تحليلية من منظور سوسيولوجي" http://www.algomhoriah.net/newsweekprint.php?sid=94668
26. الطائي، محمد عبد حسين، ( 2012)، نحو إستراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي العدد (10)
27. العبيدي، سيلان جبران.(2002). "التوجه الاستراتيجي للبحث العلمي في اليمن". مجلة كلية التجارة ، العدد 18 و19، جامعة صنعاء، كلية التجارة، الجمهورية اليمنية.
28. العفيري، نبيل محمد، (2017) "انموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة الباحث الجامعي، العدد ( 33) جامعة اب - اليمن.
29. عقلان، أفراح محمد محسن، ( 2010) " دور إدارة المعرفة في تجديد وظائف الجامعة: حالة جامعة تعز" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة تعز، اليمن.
30. العوض، محمد بابكر 2014، الواقع التطبيقي لنموذج مجتمع المعرفة وانعكاساته على البيئات العربية، جامعة الجزيرة، السودان
31. غرايبه، فيصل محمود (2015) "مدى اندماج الشباب العربي في مجتمع المعرفة العالمي"، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الشباب العربي لمنتدى الشباب العربي - عمان كانون أول/ ديسمبر 2015، عمان - الأردن
32. الكبيسي، صلاح الدين(2011)."إدارة المعرفة، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية "، مصر
33. مجلس الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة،(2012)، لإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، اليمن

34. محمد، دينا محى الدين (2011) " الاقتصاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، عدد أكتوبر، 2011،

35. مدكور ، علي احمد (2007) :"تعليم الكبار والتعليم المستمر"، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان : الاردن

36. مكرد ، عائدة محمد ( 2010 ) . " تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة " ، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن : جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة 11 – 13 اكتوبر 2010 : الجمهورية اليمنية .،

37. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، الأمانة العامة، الجمهورية اليمنية

38. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (2009) " نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية"، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة،

39. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(2005) ، "المؤتمر العاشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي"، صنعاء، ديسمبر، 2005.

40. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة ( اليونسكو ) 2006 " نحو مجتمعات المعرفة ؟" جنيف ، العيد الستين لإنشاء اليونسكو ، 30 أكتوبر – 5 نوفمبر .

41. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2005) " تقرير التنمية البشرية" صنعاء، اليمن.

42. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2013) " تقرير التنمية البشرية" صنعاء، اليمن.

43. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2014). "مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، محور التعليم العالي والبحث العلمي"، اليمن.

44. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2006). "الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية، 2006 - 2010". اليمن.

45. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2008). قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي. اليمن.

46. يعقوب، محمد الباقر، (2011) "التصور الإسلامي للعلم وأثره على إدارة المعرفة" مجلة الإسلام في اسيا، العدد الرابع الجامعة الإسلامية، ماليزيا.

47. اليونسكو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: المؤتمر العالمي حول التعليم العالي المنعقد في باريس يوم التاسع من أكتوبر 1998،

48.اليونسكو (2003) "مشروع إصلاح التعليم لاقتصاد المعرفة" : الخطة الوطنية التعليم للجميع، ، اليونسكو: باريس.

49.اليونسكو (2005)، "التقرير العالمي: من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة" مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، مصر.

50.اليونسكو : منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (2006) " نحو مجتمعات المعرفة " جنيف ، العيد الستين لإنشاء اليونسكو ، 30 أكتوبر – 5 نوفمبر 2006 .

**ثانيا: المراجع الأجنبية .**


1. Barry, John, (1999), Environment and social Theory, Rutledge, London & New York
2. Cummings , William (1998): "The Service University Movement in the US, Searching for Momentum" , Higher Education, No. 35 .
3. Delanty, G. (2003). "Ideologies of the knowledge society and the cultural contradictions of higher education". Policy Futures in Education, 1(1. doi:10.2304/pfie.2003.
4. Kearney , Mary – Louise ( 2009 ) . "Research in Diverse Social Contexts : Tensions , Challenges and Dynamics Research in the Knowledge Society" : Global and Local Dimensions , UNESCO .
5. Lyall. Catherine. et. al., (2011), Interdisciplinary Research Journeys: Practical Strategies for capturing creativity, Bloomsbury Publishing PLC, UK
6. Metcalfe A, Scott (2009) "Knowledge for whose society? Knowledge production, higher education, and federal policy in Canada", High Educ (2009) 57:DOI
7. Phil Baty, (2011) "Are There Global Lessons to Learn? The Future of University Rankings," in Louis Coiffait ed., New Thinking about the Future of Higher Education London: Pearson,
8. Salmi Jamil and Philip G. Altbach, (2011)" The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities", Washington DC: World Bank,
9. Teresa J. Vange, and Others,( 2005 )" Research Productivity, Gender, Family, and Tenure in Organization Science Careers", Se Roles, Vol. 53, No 9/10 November 2005.pp.727-739.

# معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة وسبل التغلب عليها

د. محمد عبد الله حُميد

**ملخص البحث:**

هدف البحث إلى معرفة معوقات إدارة المعرفة وسبل التغلب عليها بجامعة حجة من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين بالجامعة، وكذا معرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية في تقديرات استجابات أفراد العينة لمعوقات إدارة المعرفة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع ، التخصص، نوع الوظيفة، سنوات الخبرة ).

واستخدم المنهج الوصفي، وتكونت عينة البحث من (105) موظف أكاديمي وإداري بجامعة حجة، وتكونت أداة البحث من قسمين، شمل القسم الأول المعلومات العامة، وشمل القسم الثاني فقرات الاستبانة، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة منها المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري وتحليل التباين الأحادي واختبارLSD.

وبينت نتائج البحث أن أفراد عينة البحث يرون أن معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة في جميع المجالات كانت بدرجة كبيرة جداً، ماعدا مجال المعوقات البشرية فقد حصلت على درجة كبيرة. بالإضافة إلى أنهم يرون أن المعوقات الفنية هي أكثر معوقات إدارة المعرفة، فقد حصلت على درجة كبيرة جداً بمتوسط حسابي بلغ (4.35)، بينما حصلت المعوقات البشرية على أقل درجة وهي كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.10).

كما أظهرت نتائج البحث إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة معوقات إدارة المعرفة تعزى لمتغير النوع والتخصص في جميع المجالات والأداة ككل، كما تبين وجود تباين بين أفراد العينة لمعوقات إدارة المعرفة، فقد كان هناك فروق تعزى لمتغير نوع الوظيفة في مجال المعوقات البحثية، والمعوقات ككل، ولصالح وظيفة أكاديمي، واتضح أيضاً وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الخبرة في جميع المجالات، والمجال ككل، وكانت الفروق لصالح فئة (من 5 سنوات إلى 10 سنوات)، وكذلك لصالح فئة (أكثر من 10 سنوات).

وقدم الباحث عدداً من التوصيات منها: تفعيل التدريب المرتبط بإدارة المعرفة للأكاديميين والإداريين بجامعة حجة، وكذا منح حوافز تشجيعية للمتميزين والمبدعين في جامعة حجة؛ من أجل إدارة المعرفة وتوليدها، والعمل على سبل التغلب على معوقات تطبيقها..

الكلمات الدالة: إدارة المعرفة - معوقات - جامعة حجة

**Abstract**

The research was conducted to identify impediments to knowledge management and ways to overcome them at Hajjah University from the point of view of academics and administrators at the university , As well as to know if there were statistically significant differences in the estimates of the responses of the sample to the impediments of knowledge management at Hajjah University due to the demographic variables (Type, Specialization, Job Type, Years of Experience).

The descriptive approach was used, The research sample consisted of (105) academic and administrative staff at Hajjah University, And the search tool consisted of two parts: The first section included general information, and the second section included the question sections, The appropriate statistical methods were used including arithmetic mean, standard deviation, mono-variance analysis, and LSD.

Results revealed that members of the research sample believed that impediments to knowledge management at Hajjah University in all fields were very large. Except for the field of human impediments, it had achieved a great degree . In addition, they saw that the technical impediments were the most impediments to knowledge management, it got very large degree with an average of (4.35), While the human impediments revealed the lowest score, which was large with an average of (4.10).

Results showed that there were no statistically significant differences in the degree of knowledge management impediments due to the gender variable and specialization in all fields and the tool as a whole , And there was a discrepancy among the sample to the impediments of knowledge management, There were differences due to the variable type of job in the area of research impediments, impediments as a whole, And for an academic job, It was also found that there were statistically significant differences due to the variable of experience in all fields, and the field as a whole, The differences were for a category (from 5 years to 10 years), as well as for a category (more than 10 years).

The researcher gave a number of recommendations, Activating training related to knowledge management for academics and administrators at Hajjah University, As well as granting incentives for distinguish and creative at Hajjah University; for the management and generation of knowledge, and work on ways to overcome impediments to their application ..

Key words: Management of Knowledge- Impediments- - Hajjah

**مقدمة:**

أصبحت بيئة الجامعات أكثر البيئات التنظيمية مناسبة لتطبيق مفهوم إدارة المعرفة، رغم حداثة هذا المفهوم إلا أن الاهتمام بالمعرفة والسعي لاكتسابها والبحث عنها يعد قديماً، لكنه يتجدد ويتعمق بتعقد الحياة وتطور أساليب التعليم، وانطلاقاً من الدور المناط التي تقوم به الجامعة من خلال وظائفها الثلاث: التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. لذا لزم عليها تبني المفاهيم والأساليب والممارسات الحديثة، التي تسهم من رفع مستوى أدائها التدريسي والبحثي.

وتعتبر الجامعة من أهم أولى المؤسسات التي يجب أن تسلك مدخل إدارة المعرفة، فهي أكثر المؤسسات ملاءمة لتبني هذا المبدأ (Nurluz,2011: 161 ) .

ونظراً لأهمية المعرفة في كافة النشاطات، ونتيجة للتغيرات التي يشهدها العالم خلال العقدين الماضيين في مختلف المجالات كان لزاماً على الجامعات أن تهتم بموضوع إدارة المعرفة باعتبارها من المواضيع المهمة في الوقت الراهن، وباعتبارها الثروة الحقيقية ورأس المال.

وتعد إدارة المعرفة من أهم الاستراتيجيات والأساليب الإدارية الحديثة التي تعنى بإحداث التغيير والتطوير، وبتحديد المعلومات التي تساعد في فهم الموجودات المعرفية لأي مؤسسة سواء تعليمية أو غير تعليمية. كما تعتبر أحد العناصر الحرجة اللازمة لتحقيق النجاح بالشكل الاستراتيجي، وتعمل على تحديد البيانات، والمعلومات، والمعارف، التي تحتاجها المؤسسة، والاستحواذ عليها وتحليلها، وتخزينها، واسترجاعها، ونقلها، واتاحتها، ( درويش،2007: 25).

كما تعمل إدارة المعرفة على بناء وتوليد الوعي الثقافي للمعرفة، وقواعد نشر المعرفة، وبناء التكنولوجيا لتوظيف المعرفة، بغرض بناء مجتمع معرفي متطور(المصري، والأغا،2015: 8).

وفي ضوء ذلك اتجهت المنظمات بمختلف أنواعها إلى تنظيم وإدارة وتوظيف كل الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات الصريحة والضمنية المتراكمة لدى الأفراد والمنظمات، للاستفادة القصوى منها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومستندة عملية صنع واتخاذ القرارات، وسرعة الاكتشاف والابتكار.

لذلك أشارت العديد من الدراسات إلى ضرورة توظيف إدارة المعرفة لتطوير أساليب الإدارة بشكل عام والإدارة التعليمية بشكل خاص، حيث أصبحت إدارة المعرفة هي الطريق الأمثل للتغلب على الكثير من المعوقات الفنية والتقنية والإدارية وكذا البحثية من خلال الاطلاع والتجديد المستمر على التجارب السابقة في تطبيق إدارة المعرفة. وذلك للارتقاء بمستوى الإدارات، ومن ثم الارتقاء بمستوى التعليم، للوصول بذلك إلى أفضل وأقصر الطرق الايجابية الفعالة، عن طريق إدارة المعرفة.

الأمر الذي يستدعي الجامعات إلى استجابات سريعة ودقيقة للتغيرات التي تزيد سرعة نطاقها يوماً بعد يوم، وذلك تبعاً للنمو المتسارع للمعلومات والمعارف .ونظراً لتعاظم دور المعرفة، أصبحت إدارة المعرفة ذات أهمية لجميع أنواع المؤسسات لتحقيق التميز في العمل والمنافسة والقدرة على الابتكار في المنظمة، فضلًا عن كفاءة عملية فعالة من أجل تحقيق الأهداف (Yilmas,201,p.45) .

لهذا بدأت الجامعات في الآونة الأخيرة بالتركيز على مصطلح إدارة المعرفة وإعطائه أهمية كبيرة لمواكبة العصر الجديد وما يتضمنه من تغيرات جديدة وسريعة ومستمرة، فأصبح نجاح أي مؤسسة

يقترن بقدرتها على استغلال المعرفة وتطويرها وخلق معارف جديدة لتوظيفها في الابتكار لأساليب تلبي الاحتياجات وتحقق الأهداف، وهذا ما يسعى إليه هذا البحث.

**مشكلة البحث وأسئلته:**

بات اهتمام إدارة الجامعة بالمعرفة ليس مجرد اقتنائها فقط بل أصبح أهم ذلك كله هو انتاجها ونشرها وتطويرها وتخزينها. ورغم ذلك كله فإن إدارة المعرفة تواجه معوقات لتطبيقها في الجامعة، حيث لاحظ الباحث بحكم عمله كعضو هيئة تدريس بالجامعة ضعف إدراك أهمية المعرفة، ونقص الوعي بإدارة المعرفة وفوائدها لدى الهيئة التدريسية بالجامعة وكذا ضعف البنية التحتية لإدارة المعرفة، حيث بينت دراسة حُميد (2010) أن قيمة التعاون لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية غير موجودة، وإن تكون موجودة فهي بصورة ضعيفة جداً، غياب فرق العمل البحثي، ضعف الدعم بأهمية استخدام أجهزة البحث العلمي، قلة المعلومات المالية المتبادلة بين مراكز البحوث الجامعية وقطاعات المجتمع، عدم وجود آلية واضحة لتفعيل توصيات الندوات والمؤتمرات المتعلقة بتمويل البحث العلمي التي تقوم وزارة التعليم العالي والمؤسسات البحثية بتنظيمها، وهذا كله يعيق مقومات إدارة المعرفة بالجامعة.

لذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة؟ ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1 -ما معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة في المجالات التالية: (الإدارية، الفنية، البشرية، البحثية) من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين؟

2 -ما سبل التغلب على إدارة المعرفة بجامعة حجة من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين؟

3 -هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في تقديرات استجابات أفراد العينة لمعوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع ، التخصص، نوع الوظيفة، سنوات الخبرة) ؟

**أهداف البحث:**

يهدف البحث الحالي إلى ما يأتي:

1 - التعرف إلى معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة في المجالات التالية: (الإدارية، الفنية، البشرية، البحثية) من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين.

2 - التعرف إلى سبل التغلب على إدارة المعرفة بجامعة حجة من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين.

3 - معرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في تقديرات استجابات أفراد العينة لمعوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع ، التخصص، نوع الوظيفة، سنوات الخبرة).

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من أنه يعد محاولة جديدة وحديثة في هذا المجال، حيث يتناول موضوعاً يحاول تشخيص المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة المعرفة بجامعة حجة، لذا يتوقع من نتائج البحث

أن يستفيد منها صناع القرار والقائمين في العمل الأكاديمي والإداري بالجامعة، وذلك لوضع حلول لهذه المعوقات وتوضيحها والعمل على ايجاد الحلول المناسبة.

**حدود البحث:**

اقتصر البحث على دراسة معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة وسبل تطويرها، حيث جرى تطبيقه على الأكاديميين من هم برتبة أستاذ مساعد والإداريين الثابتين بالجامعة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2017 -2018.

**مصطلحات البحث:**

سيتم عرض تعاريف مصطلح البحث، والتعريف الإجرائي الذي يتبناه البحث لهذا المصطلح كما يلي: -

إدارة المعرفة Knowledge Management:

تعرف بأنها: الفهم المكتسب من خلال الخبرات والدراسة التي تمكن الشخص من إنجاز مهمة خاصة قد تكون حقائق تراكمية أو قواعد إجرائية أو توجيهات، وتتألف المعرفة من معلومات نظمت وعولجت لتحويلها إلى فهم وخبرة وتعليم متراكم والتي تعطي قيمة عالية للمنظمة (النجار،2010:47).

وعرفت أيضاً بأنها: "الجهد المنظم الواعي من قبل منظمة أو مؤسسة ما من أجل اكتساب وجمع وتصنيف وتنظيم وخزن كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تللك المؤسسة وجعلها جاهزة للتناول والمشاركة بين أفراد وأقسام ووحدات المؤسسة بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي" ( القطارنة،2011: 23).

لذا فإن إدارة المعرفة يمكن تعريفها بأنها: مجموعة من العمليات التي يمارسها كل من الأكاديميين والإداريين بالجامعة تتحدد في إنتاج المعرفة وتطبيقها وتطويرها ونشرها وخزنها، بهدف توجيه العمليات المعرفية والارتقاء بمستوى الإنجاز والخدمات التي تقدمها الجامعة.

ويعرف الباحث معوقات إدارة المعرفة إجرائياً بأنها: الأوضاع التي تحول دون تطبيق إدارة المعرفة بجامعة حجة بكفاية وفاعلية في المجال (الإداري والفني والبشري والبحثي)، والمسببة للفجوة بين إدارة المعرفة ومستوى الانجاز الفعلي المناسب من العمل الأكاديمي والإداري للارتقاء بالعمليات المعرفية المطلوبة للجامعة.

**الدراسات السابقة:**

فيما يتعلق بالدراسات السابقة فسوف يتم تناولها وفقاً لإجرائها حسب الأحدث، فقد قام الخرابشة (2016) بدراسة هدفت إلى التعرف على درجة تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها .والتعرف على الفروق في درجة تطبيق إدارة المعرفة في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لمتغيرات :الجنس والمؤهل العلمي والرتبة الأكاديمية والخبرة العملية في التدريس الجامعي، والتوصل إلى مقترحات وتوصيات لتطوير تطبيق إدارة المعرفة في جامعة البلقاء التطبيقية .قام الباحث

بتصميم أداة دراسة تكونت من جزأين أولهما يقيس بعض المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة وهي : الجنس والمؤهل العلمي والرتبة الأكاديمية والخبرة التدريسية، وثانيهما تكون من (57) فقرة موزعة على ثمانية مجالات تقيس درجة تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة البلقاء التطبيقية .تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في كليات الجامعة في محافظات إقليم الوسط بلغ عددهم (652) عضو اً .تم توزيع (215) استبانة كان العائد منها (171)استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة .%(26.22) وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية كانت متوسطة في مجال إدراك دور إدارة المعرفة وضعيفة في باقي المجالات، وان درجة تطبيقهم لفقرات إدارة المعرفة كانت عالية في ثلاث منها ومتوسطة في (18) وضعيفة في (36) فقرة أخرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في متغيري الجنس ولصالح الذكور والمؤهل العلمي ولصالح الدكتوراه ووجود فروق في بعض المجالات في متغير الرتبة العلمية ولصالح الأستاذ المشارك وعدم وجود فروق في متغير الخبرة التدريسية في جميع المجالات، وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات.

وأجرى جبران والمنصوري (2015) دراسة هدفت إلى تعرف درجة تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية التابعة لجامعة السلطان قابوس .وقد تكونت عينة الدراسة من (207) عضو هيئة تدريس .ولتحقيق أهداف الدراسة، أُعدّت استبانة تكونت بصورتها النهائية من (36) فقرة، موزعة على خمسة مجالات هي :تشخيص المعرفة، وتوليد المعرفة، وتخزين المعرفة، وتوزيع المعرفة، وفق تطبيق بهات Bhatt 2001 وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها متوسطة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في درجة تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة السلطان قابوس تعزى لأثر متغيرات الجنس والرتبة الأكاديمية والجنسية،في حين وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات تعزى لأثر متغيري سنوات الخبرة والكلية .وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثان عدداً من التوصيات.

كما أجرى العنزي والحربي (2014) دراسة هدفت إلى معرفة معوقات إدارة المعرفة في الجامعات السعودية، وأثر كل من الجنس والتخصص على هذه المعوقات، وقد تكونت عينة الدراسة من (655) عضو هيئة تدريس معاونة من جامعتي أم القرى وجامعة تبوك، جرى اختيارهم بطريقة عشوائية من كلتا الجامعتين، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الدراسة استبانة تكونت من (40 ) فقرة. وقد بينت نتائج الدراسة أن درجة التقدير لمعوقات إدارة المعرفة البشرية جاءت (مرتفعة)، وجاءت بدرجة (متوسطة) لمعوقات إدارة المعرفة الفنية والإدارية، وجاء المتوسط الحسابي الكلي لمعوقات إدارة المعرفة في الجامعات السعودية بدرجة (متوسطة). وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق في تقديرات

المستجيبين تعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق في تقديرات المستجيبين لمعوقات إدارة المعرفة تعزى لمتغير التخصص، وكانت المعوقات أكبر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من التخصصات الأدبية.

وأعد الأغا وابو الخير (2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة وإجراءات تطويرها من خلال التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند حول واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة بجامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغيرات) سنوات الخدمة - المنطقة التعليمية - المؤهل العلمي .(ونهجت الدراسة المنهج الوصفي .وقام الباحثان بتصميم استبانة مكونة من سبعة أبعاد تمثل عمليات إدارة المعرفة، ووزعت هذه الاستبانة على عينة حجمها( 250 )مشرفًا أكاديميًا من مشرفي جامعة القدس المفتوحة .وأسفرت نتائج الدراسة على أن تطبيق عمليات إدارة المعرفة بجامعة القدس المفتوحة متوسط نسبيا وبوزن نسبي(% 63.8 )، كما كشفت الدراسة أن سعة الاطلاع والمستوى الثقافي وطبيعة العمل وعدد الأبحاث وورش العمل ومجال الاهتمام الذي يتمتع به أصحاب المؤهلات العلمية دون الدكتوراه ضعيفة في الجامعة ومرتفعة لدى حملة الدكتوراه .وتبين أيضًا انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغيرات عدد سنوات الخبرة والمنطقة التعليمية .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي كان منها الحاجة إلى وجود قيادة داعمة لاستراتيجية إدارة المعرفة، بحيث يكون لها رؤية واضحة لتشخيص المعرفة بأنواعها المختلفة، واختيار أفراد مؤهلين وخبراء يمتلكون المعرفة .واستحداث دائرة خاصة بإدارة المعرفة توضع ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة الجامعة بحيث يكون من ضمن مهامها تنظيم عمليات إدارة المعرفة والرقابة والتطوير والمتابعة لعمليات إدارة المعرفة، ويعين فيها مدير معرفة مؤهل وقادر على أداء أدواره المعرفية وقادر على وضع خطط مستقبلية لبناء وتطوير المعرف .وإنشاء وحدات بحثية في كل فرع من أفرع الجامعة بحيث تتبع دائرة إدارة المعرفة لتشجيع العاملين على تبادل المعرفة واكتسابها.

أما فولوود وآخرون ,.Fullwood et al (2013) فقد قدموا دراسة هدفت إلى الكشف عن اتجاهات الأكاديميين في جامعات المملكة المتحدة في تبادل المعرفة ووجهات نظرهم بخصوص بعض العوامل التي تؤثر في أنشطة تبادل المعرفة .وتم تطبيق الدراسة على 230) أكاديميًا في(11) جامعة، وتم استخدام استبانة لجمع وجهات نظرهم في تبادل المعرفة والعوامل ذات الصلة، مثل :المكافآت والجمعيات المتوقعة، والمساهمة المتوقعة، والمعتقدات المعيارية عن تبادل المعرفة، والقيادة، والهيكلة، والمنهجية، والانتماء إلى المؤسسة، الانتماء للأنظمة، وتكنولوجيا المعلومات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات الأكاديميين نحو تبادل المعرفة إيجابية فيما يتعلق باعتقادهم أن تبادل المعرفة يحسن ويوسع علاقاتهم مع زملائهم، كما يوفر فرصًا للترقية الداخلية والتعيينات الخارجية .أما فيما يتعلق بالهيكلة والمنهجية وتكنولوجيا المعلومات في تبادل المعرفة، فكانت اتجاهاتهم محايدًة نسبيًا . كما أن لديهم مستوى منخفضًا من الانتماء للجامعة، وتصورات على مستوى عالٍ من الاستقلالية، والانتماء للأنظمة.

وكذا آل عثمان (2013) أعد دراسة هدفت إلى تعرُّف واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والمعوقات التي تواجهها وسبل تطوير تطبيقها، وقام الباحث باختيار عينة عشوائية بلغت(101 ) فردًا .واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى إد ا رك العاملين لإدارة المعرفة وأهميتها في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كان مرتفعاً، وأن أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود معوقات لتطبيق إدارة المعرفة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فرق في اتجاهات عينة الدراسة حول محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.

وأجرى حلاق (2012) بدراسة هدفت إلى معرفة معوقات إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة دمشق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، فضلاً عن تقديم مجموعة من المقترحات لتطوير واقع إدارة المعرفة .واتبع البحث المنهج الوصفي، واعتمد البحث استبانة لرصد معوقات إدارة المعرفة ومقترحات التطوير من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية .وقد تم التحقق من صدق الاستبانة وثباتها، ثم تم تطبيقها على عينة مؤلفة من (75) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية، وتألفت الاستبانة من (61) بنداً، منها (45) بنداً في معوقات إدارة المعرفة، و (21) بنداً في مقترحات تطوير إدارة المعرفة .كما تم قياس أثر متغير الجنس والخبرة والمرتبة العلمية في درجة معوقات إدارة المعرفة ومقترحات التطوير، وقد أظهرت النتائج معوقات كبيرة تواجه إدارة المعرفة من أهمها :غياب فرق العمل البحثي، وقلة كفاية الوسائط الإلكترونية المناسبة للقيام بالبحوث، وضيق وقت أعضاء هيئة التدريس، ووجود فرق في تقدير تلك الإعاقات لصالح أعضاء الهيئة التدريسية من

الذكور ولأصحاب المرتبة العلمية برتبة مدرس ولأصحاب الخبرة الأقل من خمس سنوات، كما قدم الأساتذة مجموعة من المقترحات، من أهمها :ضرورة إيجاد قنوات إلكترونية بين كلية التربية وكليات التربية في القطر والوطن العربي، والإسهام في إنشاء قاعدة فهرسة عربية مشتركة، وإنشاء مركز إحصائي بكل قسم في الكلية.

كما أجرى حمدان ومرتجي (2012) دراسة هدفت إلى معرفة معوقات إدارة المعرفة بالجامعات الفلسطينية الخاصة بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها، والكشف عن الفروق في استجاباتهم تبعًا لمتغير (النوع، والمؤهل العلمي، وطبيعة العمل، والجامعة، وسنوات الخبرة)، وتحديد بعض التوصيات للتغلب على معوقات إدارة المعرفة .واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة مكونة من (50) فقرة، وتكونت عينة الدراسة من (158) من العاملين الأكاديميين والإداريين، وكشفت الدراسة عن وجود بعض المعوقات في إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية الخاصة، وعدم وجود فرق يعزى لمتغير النوع والجامعة، ووجود فرق يعزى لمتغير المؤهل العلمي وطبيعة العمل وسنوات الخبرة، وكانت الفروق لصالح البكالوريوس والإداريين وسنوات الخبرة من (1 - 5) سنوات.

وقام الجهني (2010) بدراسة هدفت إلى معرفة واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة الملك سعود: دراسة تطبيقية على طالبات الدراسات العليا، والتعرف على أهم معوقات إدارة المعرفة في

الجامعة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي وجمع البيانات عن طريق الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طالبات الدراسات العليا بجامعة الملك سعود وعددهن (658) طالبة، وتم اختيار عينة عشوائية حجمها (122) طالبة. وقد بينت نتائج الدراسة أن عينة الدراسة تدرك امتلاك جامعة الملك سعود رصيد معرفي كبير غير مستثمر إلا أن مستوى الاستفادة من هذا الرصيد يعتبر بنسبة أقل، وأن من أهم المعوقات التي تواجهها الطالبات هو قصر المدة الزمنية المتاحة لإعداد الأبحاث والمتطلبات وتشتت الجهود مما يؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات أو ضعف الانجاز لبعض البحوث والاختبارات، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها: محاولة تضمين مقرر إدارة المعرفة في برامج الدراسات العليا في كلية التربية.

كما قام كيلي Keeley (2004) بدراسة هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى وفاعلية ممارسة إدارة المعرفة في تطوير التخطيط واتخاذ القرار في العديد من أنواع وأنماط مؤسسات التعليم العالي، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي وكذلك استخدم استبانة وزعها (450) من مسؤولي البحث الجامعي في مؤسسات البحث الجامعي اختيارًا عشوائيًا، وكشفت النتائج وجود علاقة بين التعليم التنظيمي المؤسسي الفعال وبين وجود برنامج رسمي فعال لإدارة المعرفة، كما أن مؤسسات التعليم العالي مارست إدارة المعرفة من خلال هيئة البحث الجامعي .وأن مؤسسات التعليم العالي التي قدمت بنية تحتية قوية من النظم والأجهزة التي تدعم المعرفة ضاعفت فرص الأفراد في المشاركة بالوسائل الالكترونية أو المشاركة الفعلية وجهًا لوجه، وقد أفرزت خطوات ناجحة في تطوير التخطيط واتخاذ القرار.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الموضوع الذي تناولته وهو التعرف إلى معوقات إدارة المعرفة، واتفقت مع دراسة العنزي والحربي (2014) التي هدفت إلى معرفة معوقات إدارة المعرفة في الجامعات السعودية، ودراسة آل عثمان (2013) التي هدفت إلى تعرف واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والمعوقات التي تواجهها وسبل تطوير تطبيقها، ودراسة حلاق (2012) التي هدفت إلى معرفة معوقات إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة دمشق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، ودراسة حمدان ومرتجي(2012) التي هدفت إلى معرفة معوقات إدارة المعرفة بالجامعات الفلسطينية الخاصة بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها، ودراسة الجهني (2010) التي هدفت إلى التعرف على أهم معوقات إدارة المعرفة في جامعة الملك سعود: دراسة تطبيقية على طالبات الدراسات العليا. واختلفت وانفردت في التعرف إلى معوقات إدارة المعرفة و سبل التغلب عليها في جامعة حجة إحدى الجامعات اليمنية.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في المنهجية والإجراءات ونتائج الدراسة الميدانية، والاطلاع على معوقات إدارة المعرفة، ومن ثم الاستفادة من المقترحات المقدمة، وانفردت عنها في معوقات أخرى تم اشتقاقها من علم إدارة المعرفة من جهة، ومن خصوصية جامعة حجة من جهة أخرى،

وكذا دراسة أثر متغير النوع، والتخصص، والوظيفة ، وعدد سنوات الخبرة لدى الأكاديميين والإداريين بجامعة حجة.

**الإطار النظري:**

في هذا الإطار يتم تناول مفهوم إدارة المعرفة، وأهمية المعرفة في الجامعة، وكذا معوقات إدارة المعرفة في الجامعة.

**مفهوم إدارة المعرفة:**

من خلال الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بموضوع إدارة المعرفة يتضح وجود تباينات في وجهات النظر المقصود بإدارة المعرفة، ويرجع ذلك لتنوع خلفيات الباحثين والعلماء والأساس الفكري لكل منهم، الأمر الذي يصعب التسليم بوجود مفهوم جامع يمكن أن يعطي فهماً شاملاً لها ، فقد تناول الباحثون مفهوم إدارة المعرفة من مداخل ومنظورات مختلفة فمنهم يراها من منظور وثائقي على أنها استخلاص المعرفة من الأفراد وتحليلها وتشكيلها وتطويرها إلى وثائق مطبوعة أو إلكترونية ليسهل على الآخرين فهمها وتطبيقها (جوامع وبركات،2009: 266).

والبعض ينظر إليها من منظور تقني، فيراها وفق هذا المنظور على أنها تركز على نوعي المعرفة الضمني والظاهري. وأشارهانسن (Hansen, 1999: 107) إلى أن إدارة المعرفة تركز على دور الوثائق كوسائل للمعرفة المرمزة لأنها تمكن الأفراد من البحث والوصول إلى المعرفة دون ضرورة الاتصال بالشخص الذي ولَد هذه المعرفة. وبهذا فإن هذا المنظور يمزج بين الجانبين النظري والتطبيقي لإدارة المعرفة، لكنه لم يرق إلى الشمولية لأنه لم يتطرق إلى كيفية الاستفادة من المعرفة في الممارسة العملية للمنظمة بقصد خلق القيمة والاستفادة منها.

لذا فإن رواد هذا المدخل يركزوا على دور تقنية المعلومات كمسوق لإدارة المعرفة، باستخدام تقنيات تسهل نشر المعرفة وتطبيقها، وأن مفهوم إدارة المعرفة وفق هذا المنظور لا يلغي دور الوثائق ولكنه اعتبرها وسائل مساعدة.

وذهب أخرون للنظر إليها من منظور فني - اجتماعي، فيرى أصحاب هذا المنظور أن مفهوم إدارة المعرفة يركز على أن المنظمات مؤلفة من الأشخاص الذين ينتجون السلع والخدمات، باستعمال بعض التقنيات التي تؤثر كل منها في العمليات، وملائمة التكنولوجيا وأنشطة الأشخاص الذي يشغلونها (Pan& Scarbrough, 1999: 360)وبهذا فإن مفهوم إدارة المعرفة وفق هذا المنظور يركز على الطبيعة الاجتماعية التي يتم بموجبها توليد المعرفة والمشاركة بها، ويشير إلى استخدام الوسائل بجميع أنواعها لتسهيل التفاعل بين العاملين والاستخدامات الاجتماعية للمعرفة. فهذا المفهوم لم يعتبر الوثائق ولا التقنية إدارة معرفة، ولم يلغ دورهما، لكنه اعتبرهما من الوسائل المساعدة التي تسهل على الأفراد تبادل المعرفة والمشاركة فيها، أو أنها " تفعيل إمكانات المؤسسة وتطوير إمكانات العاملين بها وتقوية التعاون والمشاركة بينهم في تبادل الخبرات والممارسات (صبري،2010:159). وذلك يعني أن إدارة المعرفة يتم بناءها ليس فقط من خلال البرامج بل من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي.

واتجه فريق آخر لتفسير إدارة المعرفة وفق منظور القيمة المضافة، فيركز هذا المنظور على مفهوم إدارة المعرفة على دورها في ايجاد القيمة من المعرفة التي تعد نتاجاً لها ومدى مساهمتها في ايجاد القيمة المضافة، و أنها" عملية تحويل المعلومات والأصول الفكرية إلى قيمة دائمة، من خلال وصل الأفراد بالمعرفة التي يحتاجونها للقيام بالعمل"( محمد،2009:785). وفي هذا الإطار أشارت هانيللي (Haneley, 2000: 35) بمفهومها لإدارة المعرفة إلى التكامل بين عناصرها لإيجاد القيمة، واعتبرت إدارة المعرفة على أنها المستخدمون والعمليات التقنية التي تعمل على توليد القيمة.

وانطلق آخرون من المدخل الاقتصادي، أو على أساس رأس المال الفكري فرأوها على أنها

"العملية التي يتم بموجبها استخراج واستثمار رأس المال الفكري الخاص بالمنظمة، بهدف الوصول إلى قرارات تتصف بالكفاءة والفعالية والابتكارية، من أجل إكساب المنظمة ميزة تنافسية (أبو خضير،2009: 9).

لذا فقد أعطى أصحاب هذا المنظور مفهوما لإدارة المعرفة من زاوية كونها موجوداً غير ملموس، لكنه محسوس أو أنها رأس مال فكري ومن هؤلاء (Hermans, (Stewart,1999: 17), (1997:161). ولكن هناك من يرى أن مفهوم إدارة المعرفة – كمدخل في الإدارة – مفصل أكثر ويومي أكثر من رأس المال الفكري (Blumentritt & Johnsiton, 1999: 287)

أما المنظور العملياتي لإدارة المعرفة، والذي أيده فريق آخر، فيرى أنها تمثل "مجموعة الأنشطة التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة والحصول عليها واختيارها واستخدامها وتنظيمها ونشرها، والعمل على تحويل المعرفة بما تتضمن من بيانات ومعلومات وخبرات واتجاهات وقدرات إلى منتجات، واستخدام مخرجات إدارة المعرفة في صناعة القرارات وحل المشكلات ورسم عمليات التعلم وبناء منظومة متكاملة للتخطيط الاستراتيجي" (خريف وآخرون،2009:239). أو أنها " منظومة الأنشطة الإدارية القائمة على احتواء وتجميع وصياغة كل ما يتعلق بالأنشطة الحرجة والمهمة بالمؤسسة بهدف رفع كفاءة الأداء وضمان استمرارية تطور المؤسسة في مواجهة المتغيرات المحيطة بها" (Yeh& Mary, 2005: 26). وبذلك فقد تركز مفهوم إدارة المعرفة في هذا المنظور على أنها عملية (Process) . ووفق هذا المنظور يجب أن تبدأ المنظمة بإحراز المعرفة المفيدة وإعادة استثمارها، أينما كان بالإمكان توليد أفضل العوائد من خلالها، فقد أشار (Rastogi, 2000: 40) إلى أنها العملية النظامية التكاملية لتنسيق أنشطة المنظمة في ضوء اكتساب المعرفة وإيجادها وخزنها والمشاركة فيها وتطويرها وتكرارها من قبل الأفراد والجماعات الساعية وراء تحقيق الأهداف التنظيمية الرئيسة.

من خلال التعريفات السابقة لإدارة المعرفة يمكن وضع مفهوماً لإدارة المعرفة في الجامعة يشمل كل التعريفات وهو أنها: مجموعة الوسائل والمعلومات التقنية والقيم وكذا العمليات والأدوات والسلوكيات التي يشترك في صياغتها وأدائها كل من المستفيدون والعاملون في الجامعة، لاكتساب وخزن و توزيع المعرفة لتنعكس على أعمال الجامعة للوصول إلى أفضل التطبيقات بقصد المنافسة طويلة الأمد.

أو هي العمليات التي تساعد الجامعة على توليد المعرفة، واختيارها وتنظيمها، واستخدامها ونشرها، وأخيراً تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها الجامعة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة.

**أهمية المعرفة في الجامعة:**

تنبع أهمية إدارة المعرفة من كونها موضوع حديث يتكامل مع غيره من المواضيع الفكرية الحديثة في مجال الإدارة، سواء بالنسبة للجامعة أو للأفراد العاملين فيها، وقد ازدادت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة، بسبب المنافسة الشديدة وزيادة معدلات الابتكار والتجديد، وما يترتب عليها من تقليص في حجم القوى العاملة.

ومما لاشك فيه أن لإدارة المعرفة أهمية كبيرة بالنسبة للجامعة خصوصاً بعد التطور السريع للاقتصاد وتحوله من اقتصاد صناعي الى اقتصاد معرفة، و تبرز أهمية إدارة المعرفة من كونها المكافئ.

وفيما يلي عرض لبعض جوانب أهمية المعرفة في الجامعة ( الساعدي وحريم2004:6، والكبيسي،2005: 42 -43، وقلش 2007 :77، و اللحياني، 2009:34 -35):

1 -تعقيدات السلع والخدمات تتطلب المزيد من المعرفة بالزبون والسوق والمنافسة ومن ثم إلى إدارة معرفة قوية.

2 -زيادة المنافسة قلصت أعداد العاملين في الجامعة ذات المعرفة المتميزة وهنا كان لابد من المنافسة على كيفية استقطاب هذه الكفاءات.

3 -المحافظة على الزبائن ذو الولاء.

4 -تخفيض الكلف وأساليب طرق العمل.

5 -القدرة على التكيف التنظيمي بسبب تغير قواعد العمل وافتراضاته.

6 -جذب الزبائن الجدد.

7 -تسهم في تحفيز الجامعة لتجديد ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية غير المستقرة.

8 -تساعد على فهم متغيرات وعناصر البيئة المحيطة بها وتفسير العلاقات بينها ومن ثم القدرة على التنبؤ وتوقع التغيرات والتطورات المستقبلية.

9 -للمعرفة دور كبير في تنمية وتطوير المنتجات وأساليب الإنتاج للجامعة حيث تعد المعرفة أساس الإبداعات والاختراعات التي هي بدورها مصدر تطوير وتنمية المنتجات والتكنولوجيات المستعملة في عملية الإنتاج.

10 - تعد المعرفة والمعلومات المتوفرة للجامعة عن العملاء والأسواق الحالية والمرتفعة دعامة أساسية لاتخاذ القرارات التسويقية.

11 - تعد فرصة كبيرة للجامعة لتخفيض التكاليف ورفع موجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.

12 - تساهم في اكتشاف حاجات ورغبات الجامعة والارتقاء بها وتنميتها.

13 - تعتبر المعرفة والمعلومات المتعلقة بالجامعة أساس التنافس والبقاء.

14 - تعد مجموع المحفظة المعرفية للجامعة والتي بحوزة الأفراد(الضمنية ) مصدر قوة واستمرارية الجامعة وتدعيم أنشطتها الابتكارية ومصدر التحديد والتطوير.

15 - تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة الجامعة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.

16 - تتيح للجامعة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة فيها وتطبيقها وتقييمها.

17 - تعد أداة تحفيز للجامعة لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.

18 - الأكثر حيازة للقيمة والأكثر فاعلية للميزة التنافسية المستعملة.

19 - جذب رأس مال فكري لوضع الحلول للمشكلات التي تواجه الجامعة.

20 - خلق البيئة التنظيمية التي تشجع كل فرد في الجامعة على المشاركة بالمعرفة، لرفع مستوى معرفة الآخرين.

ويرى بيلوسكي وميتكلف أن أهمية إدارة المعرفة تبرز في: (Biclawski & Metcolf, 2003,p.1)

- تشكيل علاقات ومعرفة من الذي نتصل به من أجل المساعدة.
- تطوير وإثراء الحماس والالتزام الوظيفي أو المهني.
- زيادة قدرات حل المشكلات والتطوير.
- تجنب التكرار.
- تطوير الذاكرة التنظيمية.
- تحسين وضع المنظمة في مجابهة المصاعب والمحافظة على بقائها.

إن المعرفة تعد الثروة الحقيقية للجامعة، حيث تمثل الأداة الحيوية للقيام بوظائفها، ومباشرة أنشطتها بهدف تحقيق أهدافها وغاياتها التي وجدت من أجلها .لذا" يجب أن يُنظر لمؤسسات التعليم العالي على أنها أعمال معرفة، حيث أن لها تاريخ طويل من الأنشطة ذات الصلة بالمعرفة، وتتضمن أنواعاً مختلفة من الإدارة للتعامل مع إنتاج المعرفة وتخزينها وتطبيقها ومشاركتها" (Lee & Roth, 2009: 23)

و تعد إدارة المعرفة من الأفكار الحديثة ذات الأثر الهام والفعال على نجاح الأعمال، وتأتي أهميتها من كونها إحدى المكونات الجوهرية لنجاح الجامعة وضمان بقائها من خلال قدرتها على المساهمة في صيانة وتطوير رؤية طويلة الأمد تعبر من خلالها الجامعة أين ترغب في الذهاب مستقبلاً؟ ويأتي ذلك عن طريق تحديد ماذا يحتاج السوق؟ وفيما يرغب الزبائن؟ وما مستوى المنافسة؟ (Pollock, 2001: 73) .

وبذلك يمكن القول أن أهمية إدارة المعرفة تكمن في أنها مدخل من مداخل الإدارة الحديثة التي تساعد على توليد ونشر وإنتاج وخزن المعرفة الضمنية والصريحة، فيما يحقق أهداف الجامعة،

ويساعدها على اتخاذ القرارات وحل المشكلات ووضع الخطط الاستراتيجية لاستثمار رأس المال الفكري في عصر يتجه نحو اقتصاد المعرفة.

معوقات إدارة المعرفة في الجامعة:

الجامعة واحدة من المنظمات التي تسعى لتطبيق إدارة المعرفة، والتي تواجه العديد من المعوقات لتطبيقها، وهنا يمكن التركيز على بعض هذه المعوقات والتي يعتبرها الباحث معوقات أساسية خاصة بالجامعة وهي معوقات: ( إدارية – فنية – بشرية - بحثية)، وفيما يلي يتم تناول هذه المعوقات كما يلي:

**المعوقات الإدارية:**

فيما يلي المعوقات الإدارية (الكبيسي،2009: 591 -592، ثيروف Thierauf ،2003:106):

- تحديات تتعلق بطبيعة المعرفة ذاتها وسرعة تقادمها قبل توظيفها، أو بعدم صلاحيتها للتعميم على جميع المنظمات العاملة وفي بيئات مختلفة.
- تحديات مجتمعية تتمثل في العادات والتقاليد التي ترسخ أحياناً الخجل من التساؤل عما يجهله الفرد، أو التواضع في إبداء ما يعرفه للآخرين، أو الحذر من الانفتاح على ما يستجد من المعارف والأفكار وربطها بالخصوصية أحياناً.
- الأمية الحضارية والتقنية الناجمة عن قصور البيئة التحتية للاتصالات و الشبكات أو الجهل بالتعامل مع الحواسيب والبر مجيات و توظيفها في إدارة المؤسسات وتقديم الخدمات.
- قد يجري ترويج نظام إدارة المعرفة بصورة غير واقعية، وبقدرات وإمكانات
- غير واقعية وهذا قد ينعكس في صورة فشل وإحباطات متكررة وعمليات تصفية أو حذف لبعض خطوط المنتجات أو بعض المنتجات.
- أن عدم نضوج التقنية يمكن أن يكون مشكلة حيث أن هناك مشاكل مع الدمج والتكامل مع نظم المعلومات الإدارية الأخرى وخاصة تلك النظم القديمة الموروثة.
- قد تكون تكاليف نظام إدارة المعرفة مرتفعة.
- الافتقار إلى القيادة العليا الداعمة لإدارة المعرفة.
- الأسلوب الاداري المركزي الذي لا يساعد في نقل وتبادل المعرفة بين العاملين.

**المعوقات الفنية:**

تتمثل المعوقات الفنية في الآتي ( نجم،2008:2، الحارثي،2009:20):

- ضعف توثيق المعرفة .من خلال الحوسبة والحد من الأعمال الورقية
- المبالغة في توثيق المعرفة .من خلال توثيق كل شيء سواء كانت المعرفة مفيدة أو غير ذلك.
- غياب الرؤية الواضحة والأهداف والغايات المحددة.
- غياب المعايير اللازمة لقياس الأداء الفردي والجماعي.
- نقص مهارات العاملين.
- ضعف مهارات القيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية.

- عدم دقة البيانات والمعلومات.
- قلة التجارب الموجهة لتوليد المعرفة
- ضعف التعاون بين العاملين في مشاريع إدارة المعرفة
- الجامعة لا تمنح حوافز تشجيعية للمتميزين بإدارة الجامعة
- صعوبة قياس مدى نجاح مبادرات إدارة المعرفة
- العجز عن قياس نواتج إدارة المعرفة
- قلة تقاسم المعرفة في التعليم الجامعي
- نقص المعايير الأخلاقية لإدارة المعرفة
- ضعف القيمة المضافة لإدارة المعرفة

**المعوقات البشرية :**

يرى(الكبيسي،2009: 591 - 592، دهمش وأبو رز،2004:6، ثيروف Thierauf،2003:106، حجازي،2005:100، البيلاوي وحسين،2007:119،579 :Coakes,2006 ) أن المعوقات البشرية هي:

- الافتقار إلى الإدراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة ومحتواها.
- الافتقار إلى التدريب المتعلق بإدارة المعرفة.
- عدم توافر الوقت الكافي لدى الأفراد العاملين لإدارة المعرفة.
- عدم القدرة على قياس العوائد المادية لإدارة المعرفة.
- نقص الدعم والتمويل لتطبيق إدارة المعرفة.
- عدم الالتزام من قبل الإدارة العليا.
- تحديات تتعلق بالبشر وطبائعهم وخلفياتهم ونزوع البعض منهم إلى الأنانية والذاتية باحتكار المعرفة أو إساءة استغلالها أو بوقوعهم في مصيدة النجاح.
- قد يعمل منفذو نظام إدارة المعرفة في عزلة عن الإدارة العليا للمنظمة.
- الثقافة التنظيمية السلبية السائدة داخل المؤسسات.
- نقص الفهم والوعي بأهمية وفوائد إدارة المعرفة.
- عدم القدرة على قياس العوائد المادية لإدارة المعرفة.
- نقص المهارات الخاصة بأساليب إدارة المعرفة.
- نقص الدعم والتمويل لتطبيق إدارة المعرفة.
- نقص البواعث والحوافز للمشاركة في إدارة المعرفة.
- الخوف من حصول الآخرين على ما يمتلكه أصحاب المعرفة من معرفة.
- الشعور بالغبن والإضرار بالمصلحة الشخصية، فالأفراد الذين هم على استعداد لإشراك الآخرين فيما لديهم من معرفة يرغبون بالحصول على فائدة من المشاركة، وقد يحجموا عن إشراك الآخرين فيما يمتلكونه من معرفة إذا شعروا بأنه ليس هناك فائدة أو تعويضاً ينتظرهم.

- مخاوف أصحاب المعرفة من أن يفقدوا سلطتهم وقوتهم نتيجة المشاركة بالمعرفة، وبالذات ما يمتلكونه من معرفة ضمنية.
- مخاوف من احتمالية أن تكون منظمتهم تدعم الفردية والتنافسية.
- مخاوف من ان يتم نقل المعرفة الخطأ وبالتالي تعريض المنظمة والآخرين للضرر.
- الشعور بانتفاء الفائدة والمصلحة من اشراك الآخرين بالمعرفة
- هناك تردد في مشاركة المعرفة واستخدامها بسبب شعور الموظفين بأن سيطرتهم الوحيدة على المعرفة يعطيهم السلطة إذا كانوا الطرف الوحيد في المنشأة الذي يعرف كيفية القيام بالعمل وقلة احتمال الاستغناء عنهم وهناك احتمال اكبر لحصولهم على زيادة في الرواتب والأجور ومن وجهة النظر الفردية ليس هناك أي معنى للسماح لغيرهم المشاركة في المعرفة والمهارة التي يتصفون بها في ظروف تتصف بالمنافسة.

**المعوقات البحثية:**

توجد مجموعة من المعوقات التي تواجه الجانب البحثي ومن هذه المعوقات التي عرضها كل من ( المغيدي،2010: 21 -27، حمدان، وهاشم،2002: 593 -594، كنعان،2001: 37 -38):

- غياب السياسة البحثية ، فلا توجد معايير واضحة لتوجيه البحث أو توظيف الإمكانات بما يخدم القضايا التعليمية ذات الأولوية البحثية، فغالباً تبدأ البحوث من اهتمامات الباحث الخاصة، أو بهدف الحصول على درجة علمية أو ترقية.
- يعتبر الحصول على المعلومات من أهم عوامل نجاح البحث العلمي، إلى أن الواقع يشير إلى معاناة الباحث بسبب الصعوبة التي يلاقيها في الحصول على المعلومات الصحيحة والبيانات الدقيقة في الوقت المناسب، وبالكم والكيف الملائمين، فغالباً لا تتوافر البيانات عند الحاجة إليها.
- ضعف التعاون العلمي بين الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية، فضلاً عن ندرة التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعة الواحدة لعمل أبحاث مشتركة.
- قلة الاهتمام بالإنتاج العلمي ورعاية الباحثين ، مما أدى إلى نقص خبراتهم في استخدام الأساليب المنهجية للحصول على المعلومة واستنتاجها وكيفية توظيفها وتحليلها واستخدامها في موضوعات بحوثهم.
- انشغال بعض الهيئة التدريسية بأعبائهم التدريسية والبحثية وأنشطتهم الخدمية لمجتمعهم، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف اهتمامهم بالباحثين ومساعدتهم في دراستهم، مما ينعكس بالسلب على خبرات الباحثين وإمكاناتهم البحثية.
- هجرة الخبرات العلمية والبحثية، مما يؤدي إلى إضعاف منظومة البحث العلمي، وقد يرجع ذلك لأسباب مادية أو سياسية أو كليهما معاً.
- تدني المخصصات المالية الموجهة للبحث العلمي، التي تكاد تنعدم في غالبية الجامعات.
- قلة التشجيع على المشاركة في المؤتمرات الخارجية.

- من خلال العرض السابق لمجموعة المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة المعرفة، يتبين الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة لمواجهة بعض هذه المعوقات والتغلب عليها.

ومع ذلك فإن إدارة المعرفة هي من الميادين الحديثة نسبياً والتي لا تزال بحاجة إلى عمليات تطوير شاملة، فتطبيق منهج إدارة المعرفة في المنظمات الحديثة يوفر لها إمكانات جديدة وقدرات تنافسية متميزة، وتبرز جهود العديد من العلماء والباحثين على تسخير إدارة المعرفة لزيادة فاعلية المنظمات والتأثير على السلوك الإنساني مما يقود إلى تحقيق التميز والتفرد وبناء أسس راسخة.

**الطريقة والإجراءات:**

**أولًا : منهج البحث:**

استخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك لمناسبته لموضوع البحث.

**ثانيًا :مجتمع وعينة البحث:**

تكون مجتمع البحث من جميع الأكاديميين والإداريين بجامعة حجة والبالغ عددهم (199) منهم (64) أكاديمي، و(135) إداري، وذلك من واقع كشوفات الراتب لشهر مارس 2018م بجامعة حجة. ونظراً لصغر حجم المجتمع فقد تم أخذ المجتمع كاملاً، حيث تكونت عينة البحث بعد استرجاع الاستبيانات من (110)، والجدول (1) يبين خصائص أفراد العينة.

**الجدول (1) خصائص أفراد العينة**

| المتغير | مستوى المتغير | التكرار | النسبة٪ |
|---|---|---|---|
| النوع | ذكر | 83 | 79.0 |
| | أنثى | 22 | 21.0 |
| التخصص | علمي | 34 | 32.4 |
| | أدبي | 71 | 67.6 |
| نوع الوظيفة | أكاديمي | 41 | 39.0 |
| | إداري | 64 | 61.0 |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 21 | 20. |
| | من 5 - 10 سنوات | 46 | 43.8 |
| | أكثر من 10 سنوات | 38 | 36.2 |
| المجموع | | 105 | 100. |

**ثالثاً: أداة البحث:**

استخدم الباحث الاستبانة، لمعرفة معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة، وجرى تصميمها بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والأدب الإداري المرتبط بموضوع البحث، وبعد استطلاع آراء بعض الخبراء بالجامعات اليمنية في تخصصات ذات صلة، وتكونت الاستبانة من (56) فقرة ، وتم توزيع الاستبانة على أربع محاور هي: معوقات إدارية، ومعوقات فنية، ومعوقات بشرية، ومعوقات بحثية.

رابعاً: الصدق الظاهري:

بعد عرض الاستبانة على خمسة من المحكمين في تخصصات ذات صلة، تم حذف وتعديل الفقرات حسب الملاحظات التي أبدوها الخبراء، فأصبحت الاستبانة في صيغتها النهائية (56) فقرة.

خامساً: ثبات الأداة:

للحصول على ثبات الاستبانة تم تطبيقها على عينة استطلاعية من مجتمع البحث، وحساب قيمة ألفا كرونباخ، لكل محور من محاور الاستبانة، وللاستبانة الكلية، والجدول (2) يظهر هذه النتائج.

جدول رقم (2) معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات الأداة

| المجال | معامل كرونباخ ألفا |
|---|---|
| المعوقات الإدارية | 0.81 |
| المعوقات الفنية | 0.84 |
| المعوقات البشرية | 0.80 |
| المعوقات البحثية | 0.86 |
| الدرجة الكلية لجميع المجالات | 0.82 |

يتضح من الجدول (2) أن جميع مجالات الاستبانة والأداة ككل تعتبر ذات قيمة عالية دالة على ثبات الأداة.

سادساً: نتائج البحث:

بعد جمع المعلومات من خلال أداة البحث الاستبانة تم معالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي (spss) ، وفيما يأتي عرض للنتائج التي توصلت إليها البحث:

نتائج الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة والإجابة عن سؤالها فقد تم تحديد القيم المعيارية للمقياس باستخدام المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة من الأكاديميين والإداريين بجامعة حجة، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، بإعطاء وزن متدرج للبدائل، فقد أعطيت خمس درجات للإجابة عن (كبيرة جداً)، وأربع درجات للإجابة عن (كبيرة)، وثلاث درجات للإجابة (متوسطة)، ودرجتان للإجابة (منخفضة)، ودرجة واحدة للإجابة (منخفضة جداً). وقد حددت معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة وسبل التغلب عليها بتقسيم بدرجات التقدير التالية في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) درجات معيار الحكم لمقياس ليكرت الخماسي

| م | المتوسط المرجح | درجة التقدير |
|---|---|---|
| 1 | من 1 إلى 1.79 | ضعيفة جداً |
| 2 | من 1.80 إلى 2.59 | ضعيفة |
| 3 | من 2.60 إلى 3.39 | متوسطة |
| 4 | من 3.40 إلى 4.19 | كبيرة |
| 5 | من 4.20 إلى 5 | كبيرة جداً |

وبعد جمع البيانات وتحليلها فقد تم الإجابة عن أسئلة البحث:

أولاً: السؤال الأول: ما معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة في المجالات التالية: (الإدارية، الفنية، البشرية، البحثية) من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الأداة والأداة ككل، والجدول رقم (4) يبين ذلك.

جدول رقم (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجالات البحث مرتبة تنازلياً

| الأبعاد (معوقات إدارة المعرفة) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة المعوق |
|---|---|---|---|
| المعوقات الفنية | 4.35 | .541 | كبيرة جداً |
| المعوقات الادارية | 4.21 | .501 | كبيرة جداً |
| المعوقات البحثية | 4.21 | 506 | كبيرة جداً |
| المعوقات البشرية | 4.10 | .451 | كبيرة |
| الاجمالي | 4.21 | .416 | كبيرة جداً |

يستنتج من الجدول رقم (4) أن جميع المعوقات حصلت على درجة كبيرة جداً، ماعدا المعوقات البشرية فقد حصلت على درجة كبيرة بمتوسط (4.10) وانحراف معياري (.451)،وبلغ المتوسط العام لجميع المجالات(4.21) وانحراف معياري (.416) ويتبين من الجدول أن المعوقات الفنية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.35) بانحراف معياري (.541) وقد احتلت المرتبة الأولى، ثم تلاها في المرتبة الثانية المعوقات الإدارية بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري(.501) و (.506)، وجاءت في المرتبة الثالثة المعوقات البحثية بمتوسط حسابي (4.21)، وانحراف معياري (.451). وجاءت في المرتبة الأخيرة المعوقات البشرية بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (.451) وهذا يعني أن معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة كانت بدرجة كبيرة جداً، وهذا يعني أن جميع عناصر إدارة المعرفة مهمة بالنسبة لعينة البحث سواء الأكاديميين أو الإداريين، ولا يمكن تمييز عنصر عن عنصر آخر ولا يمكن العمل بدون أن تكون كل هذه العناصر متوفرة فكل منهم مكمل لبعض.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخرابشة (2016) فقد توصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية كانت متوسطة في مجال إدراك دور إدارة المعرفة وضعيفة في باقي المجالات، وتختلف معها في أن درجة تطبيقهم لفقرات إدارة المعرفة كانت عالية، وتختلف أيضاً مع دراسة جبران والمنصوري (2015) في أن درجة تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها متوسطة، وتختلف أيضاً مع دراسة العنزي والحربي (2014) فقد بينت نتائجها أن معوقات إدارة المعرفة الفنية والإدارية جاءت بدرجة (متوسطة)، وجاء المتوسط الحسابي الكلي لمعوقات إدارة المعرفة في الجامعات السعودية بدرجة (متوسطة)،كما تختلف مع دراسة كيلي Keeley (2004) التي كشفت نتائجها وجود بنية تحتية قوية من النظم والأجهزة التي تدعم المعرفة ضاعفت فرص الأفراد في المشاركة بالوسائل الالكترونية أو المشاركة الفعلية وجهًا لوجه.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة آل عثمان (2013) في أن عينة الدراسة توافق على وجود معوقات لتطبيق إدارة المعوقات في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وتتفق أيضاً مع دراسة المطلق (2013)

التي خلصت أن هناك معوقات تنظيمية وبشرية ومالية وتقنية لإدارة المعرفة في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وتتفق مع دراسة حمدان ومرتجي (2012) ، التي أظهرت عن وجود بعض معوقات لإدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية الخاصة، كما تتفق مع دراسة حلاق (2012) التي بينت نتائجها أن معوقات إدارة المعرفة كانت بدرجة كبيرة في كلية التربية في جامعة دمشق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها.

وبعد تحليل النتائج وفقاً لكل مجال من مجالات معوقات إدارة المعرفة، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ما يلي:

1 -المعوقات الفنية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المعوقات الفنية من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين بجامعة حجة لفقرات هذا المجال، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن المعوقات الفنية لإدارة المعرفة

| رقم | الفقرات | الترتيب | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة المعوق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود ثقافة تنظيمية غير تعاونية لا تشجع على تبني مفهوم إدارة المعرفة. | 6 | 4.37 | .933 | كبيرة جداً |
| 2 | عزل المعرفة عن العاملين وحفظها في ملفات القيادة العليا للجامعة. | 9 | 4.33 | .916 | كبيرة جداً |
| 3 | العجز عن قياس نواتج إدارة المعرفة. | 10 | 4.27 | .912 | كبيرة جداً |
| 4 | قلة تقاسم المعرفة في التعليم الجامعي. | 8 | 4.35 | .980 | كبيرة جداً |
| 5 | ضعف التعاون بين العاملين في مشاريع إدارة المعرفة. | 5 | 4.39 | .791 | كبيرة جداً |
| 6 | الجامعة لا تمنح حوافز تشجيعية للمتميزين بإدارة الجامعة. | 1 | 4.73 | .800 | كبيرة جداً |
| 7 | التركيز على الماضي والحاضر وإهمال المستقبل. | 11 | 4.23 | 1.049 | كبيرة جداً |
| 8 | نقص المعايير الأخلاقية لإدارة المعرفة. | 12 | 3.58 | 1.499 | كبيرة |
| 9 | غلبة الروتين وسيطرة المركزية في الإدارة الجامعية. | 7 | 4.36 | .982 | كبيرة جداً |
| 10 | النشرات والتعليمات والأدلة الجامعية غير واضحة بشكل تام. | 4 | 4.45 | .554 | كبيرة جداً |
| 11 | عدم تنظيم وتفعيل أنظمة الاتصالات داخل الجامعة وخارجها. | 2 | 4.68 | .470 | كبيرة جداً |
| 12 | الافتقار إلى قاعدة بيانات كافية عن أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة. | 3 | 4.48 | .952 | كبيرة جداً |
| | المتوسط العام | | 4.35 | .541 | كبيرة جداً |

يتبين من الجدول رقم (5) أن جميع فقرات مجال معوقات إدارة المعرفة الفنية حصلت على درجة كبيرة جداً، ما عدا فقرة رقم 8 حصلت على درجة كبيرة، وحصل المتوسط العام على (4.35) وانحراف معياري (.541)، مما يدل على أن هناك معوقات فنية كبيرة جداً في جامعة حجة تحول دون تطبيق إدارة المعرفة، وذلك حسب وجهة نظر عينة البحث، وبذلك فقد حصلت هذه المعوقات على المرتبة الأولى، وحصلت الفقرة رقم ( 6 و11) على أعلى درجة بينما حصلت الفقرة رقم (7 و 8) على أقل درجة، وهذا يعني أن أفراد العينة لديهم وعي جيد بضرورة أن تمنح الجامعة حوافز تشجيعية للمتميزين، وأن عدم تنظيم وتفعيل أنظمة الاتصالات داخل الجامعة وخارجها يزيد من معوقات إدارة

المعرفة، وبالنسبة للفقرتين التي حصلتا على أقل درجة، فإن أفراد العين يرون أن التركيز على الماضي والحاضر وإهمال المستقبل وكذا نقص المعايير الأخلاقية لإدارة المعرفة ليست بالقدر ذات أهمية من الفقرات الأخرى.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حمدان ومرتجي( 2012 ) ، التي أوصت بتوفير جو مناسب داخل الجامعة يمكن العاملين من توليد المعارف ونشرها بما يحقق أهدافها.

2 -المعوقات الإدارية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المعوقات الإدارية من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين بجامعة حجة لفقرات هذا المجال، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن المعوقات الإدارية لإدارة المعرفة

| رقم | الفقرات | الترتيب | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة المعوق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ضعف البنية التحتية لإدارة المعرفة. | 2 | 4.75 | .434 | كبيرة جداً |
| 2 | غياب خطة واضحة لاستراتيجية إدارة المعرفة. | 11 | 4.21 | 1.016 | كبيرة جداً |
| 3 | الهيكل التنظيمي للجامعة لا يتماشى مع إدارة المعرفة. | 22 | 3.73 | 1.022 | كبيرة |
| 4 | رؤية الجامعة لا تعكس تفعيل إدارة المعرفة. | 5 | 4.41 | .895 | كبيرة جداً |
| 5 | رسالة الجامعة لا تتضمن أي نمط لإدارة المعرفة. | 15 | 4.09 | 1.119 | كبيرة |
| 6 | تفتقر أهداف الجامعة إلى توجهات نحو إدارة المعرفة. | 21 | 3.95 | 1.251 | كبيرة |
| 7 | تجاهل الأهداف الابتكارية لإدارة المعرفة. | 19 | 3.98 | 1.217 | كبيرة |
| 8 | جمود الأنظمة والاجراءات الجامعية. | 16 | 4.07 | 1.059 | كبيرة |
| 9 | قلة الوحدات التنظيمية لإدارة المعرفة في الجامعة. | 20 | 3.97 | 1.014 | كبيرة |
| 10 | قلة الخبرات اللازمة لإدارة المعرفة. | 17 | 4.05 | 1.212 | كبيرة |
| 11 | عدم التزام الإدارة العليا في الجامعة بتطبيق مفهوم إدارة المعرفة وتقديم الدعم اللازم لذلك. | 9 | 4.29 | 1.026 | كبيرة جداً |
| 12 | ضعف إدراك أهمية المعرفة الضمنية. | 7 | 4.32 | .849 | كبيرة جداً |
| 13 | لا يوجد وقت كافٍ لتعلم كيفية استخدام إدارة المعرفة. | 23 | 3.65 | 1.369 | كبيرة |
| 14 | ضعف دعم القيادة العليا لإدارة المعرفة. | 24 | 3.50 | 1.659 | كبيرة |
| 15 | ضعف اهتمام إدارة الجامعة بإنتاج المعرفة وتطويرها داخل مجال العمل. | 12 | 4.19 | 1.359 | كبيرة |
| 16 | نقص موارد الجامعة المخصصة بإدارة المعرفة. | 8 | 4.30 | 1.257 | كبيرة جداً |
| 17 | السعي نحو تطوير المقاييس المباشرة للمعرفة فقط. | 14 | 4.18 | .818 | كبيرة |
| 18 | نقص تكنولوجيا المعلومات لإدارة المعرفة. | 13 | 4.19 | 1.057 | كبيرة |
| 19 | ضعف تمويل جهود إدارة المعرفة. | 10 | 4.29 | .938 | كبيرة جداً |
| 20 | سوء تخطيط العمليات التنظيمية لإدارة المعرفة. | 3 | 4.62 | .656 | كبيرة جداً |
| 21 | قلة الاهتمام بالتدريب المرتبط بإدارة المعرفة. | 4 | 4.45 | .734 | كبيرة جداً |
| 22 | ضعف دعم بيئة العمل للتوجه نحو إدارة المعرفة. | 10 | 4.23 | .993 | كبيرة جداً |
| 23 | عدم وجود برامج تدريبية تتعلق بإدارة المعرفة. | 6 | 4.38 | 1.138 | كبيرة جداً |
| 24 | عدم تقديم الحوافز الكافية للإبداع والاستكشاف. | 1 | 4.82 | .387 | كبيرة جداً |
| | المتوسط العام | | 4.21 | .501 | كبيرة جداً |

يتضح من الجدول السابق رقم (6) أن نصف فقرات المعوقات الإدارية حصلت على درجة كبيرة جداً وعددها (12) فقرة، والنصف الآخر حصل على درجة كبيرة وعددها (12) فقرة، وحصل المتوسط العام على (4.21) وهو درجة كبيرة جداً، وهذا يدل على أن عينة البحث ترى أن هناك معوقات إدارية تحول دون تطبيق إدارة المعرفة بجامعة حجة بشكل عام، وقد حصل هذا المجال على المرتبة الثانية، وحصلت الفقرة رقم (24 و 1) على أعلى درجة، وبذلك فإن أفراد العينة يرون أن عدم تقديم الحوافز الكافية للإبداع والاستكشاف، وكذا ضعف البنية التحتية لإدارة المعرفة من الفقرات الكبيرة جداً التي تعيث تطبيق إدارة المعرفة لذا على قيادة الجامعة أن تحرص على توفير الحوافر لكل مبدع ومكتشف، وأن توفر القدر الكاف من البنية التحتية للتهيئة لتطبيق إدارة المعرفة. وحصلت الفقرة رقم (14 و 13) على أقل درجة، وهذا يعني أن أفراد العينة يرون أن ضعف دعم القيادة العليا لإدارة المعرفة.، وكذا أنه لا يوجد وقت كافٍ لتعلم كيفية استخدام إدارة المعرفة، لا تعني الكثير لهم مقابل الفقرات الأخرى الأكثر أهمية التي يجب التركيز عليها حتى تستطيع الجامعة توفير كل ما تتطلبه إدارة المعرفة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الأغا وأبو الخير (2012) التي أوصت على ضرورة وجود قيادة داعمة لاستراتيجية إدارة المعرفة، بحيث يكون لها رؤية واضحة لتشخيص المعرفة بأنواعها المختلفة، واختيار أفراد مؤهلين وخبراء يمتلكون المعرفة .واستحداث دائرة خاصة بإدارة المعرفة توضع ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة الجامعة.

3 -المعوقات البحثية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المعوقات البحثية من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين بجامعة حجة لفقرات هذا المجال، والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن المعوقات البحثية لإدارة المعرفة مرتبة تنازليا

| رقم | الفقرات | الترتيب | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ضعف محتويات المكتبة المركزية للجامعة. | 2 | 4.53 | .708 | كبيرة جداً |
| 2 | صعوبة الوصول إلى الرسائل العلمية والمجلات والكتب والأبحاث. | 8 | 4.21 | .978 | كبيرة جداً |
| 3 | التكلفة المادية للأبحاث والعروض وأوراق العمل. | 9 | 4.19 | .942 | كبيرة |
| 4 | قصر المدة الزمنية المتاحة لإعداد الأبحاث والمتطلبات وتشتت الجهود. | 14 | 3.60 | 1.229 | كبيرة |
| 5 | انشغال الأساتذة بالعمل التدريسي على حساب البحث العلمي. | 15 | 3.53 | 1.171 | كبيرة |
| 6 | هناك سياسة غير واضحة للأبحاث في أقسام الكليات. | 4 | 4.46 | .680 | كبيرة جداً |
| 7 | ضعف كفاية الوسائط الالكترونية المناسبة للبحث العلمي. | 5 | 4.42 | .864 | كبيرة جداً |
| 8 | غياب فرق العمل البحثي والعمل المشترك. | 3 | 4.48 | .810 | كبيرة جداً |
| 9 | ضعف قناعة الإدارة العليا بأهمية البحث العلمي. | 10 | 4.15 | 1.081 | كبيرة |
| 10 | ضعف تشجيع البحوث العلمية. | 11 | 4.15 | 1.269 | كبيرة |
| 11 | النشاط البحثي لا يرتبط بإدارة المعرفة. | 16 | 3.39 | 1.257 | متوسطة |
| 12 | قلة التشجيع على المشاركة في المؤتمرات الخارجية. | 6 | 4.37 | .763 | كبيرة جداً |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 13 | فرصة الاستفادة من الايفاد العلمي غير متكافئة. | 12 | 4.12 | .869 | كبيرة |
| 14 | غياب نشر وتوظيف المعارف الناتجة عن المشاركة في المؤتمرات الخارجية أو والايفاد الخارجي. | 7 | 4.30 | .992 | كبيرة جداً |
| 15 | التأخر في تحكيم البحوث العلمية. | 13 | 4.03 | .837 | كبيرة |
| 16 | تمويل البحث العلمي غير كاف. | 1 | 4.66 | .782 | كبيرة جداً |
| | المتوسط العام | | 4.21 | .506 | كبيرة جداً |

يستنتج من الجدول رقم (7) أن معظم المعوقات البحثية كانت بدرجة كبيرة جداً وكبيرة، ما عدا فقرة رقم (11) فقد حصلت على درجة متوسطة، وبلغ المتوسط العام لهذا المجال (4.21) وانحراف معياري (.506)، وحصلت فقرة رقم (16 و 2) على أعلى تقدير، وهذا يدل على نظرة أفراد العينة للتمويل البحث العلمي بأنه مهم جداً، وأنه يعتبر من المعوقات الكبيرة لتطبيق إدارة المعرفة، كما أن ضعف محتويات مكتبة الجامعة تساعد بشكل كبير على عدم تطبيق إدارة المعرفة بجامعة حجة، وحصلت فقرة رقم (11 و 5) على أقل تقدير، وهذا يعني أن أفراد العينة يرون أن النشاط البحثي قد لا يرتبط ارتباط مباشر بإدارة المعرفة، بمعنى أنه يمكن أن يكون مستقل بإدارة منفصلة ويكون هناك تواصل مع القائمين على إدارة المعرفة، وأن انشغال الأساتذة بالعمل التدريسي على حساب البحث العلمي لا يعتبر من العوائق الكبيرة جداً كبقية المعوقات الأخرى، فبالإمكان لعضو هيئة التدريس أن يوفق بين التدريس والبحث العلمي باعتبار أن الوظيفتين يعتبران من مهام عضو هيئة التدريس الرئيسية، وبذلك فإن أفراد عينة الدراسة متفقون جميعاً أن هناك معوقات بحثية تمثل عائقاً كبيراً لإدارة المعرفة بجامعة حجة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الجهني (2010) الذي أظهرت نتائجها أن من أهم المعوقات التي تواجهها الطالبات هو قصر المدة الزمنية المتاحة لإعداد الأبحاث والمتطلبات وتشتت الجهود مما يؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات أو ضعف الانجاز لبعض البحوث والاختبارات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حلاق( 2012 ) ، التي أظهرت أن معوقات كبيرة تواجه إدارة المعرفة في كلية التربية في جامعة دمشق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومن أهمها: غياب فرق العمل البحثي.

4 -المعوقات البشرية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المعوقات البشرية من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين بجامعة حجة لفقرات هذا المجال، والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن المعوقات البشرية لإدارة المعرفة

| رقم | الفقرات | الترتيب | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة المعوق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ضعف شيوع ثقافة إدارة المعرفة. | 2 | 4.30 | .774 | كبيرة جداً |
| 2 | نقص الوعي بإدارة المعرفة وفوائدها. | 1 | 4.42 | .585 | كبيرة جداً |
| 3 | ضعف ثقافة التعلم الإبداعي الذي يساعد على تكوين المعرفة. | 3 | 4.30 | 1.037 | كبيرة جداً |
| 4 | افتقاد العاملين بالجامعة لمفهوم ثقافة الجودة والتغيير التنظيمي. | 5 | 4.28 | .966 | كبيرة جداً |
| 5 | مقاومة العاملين للتغيير مما يحد من قدرة الجامعة على تبني تطبيق مفهوم إدارة المعرفة. | 14 | 3.55 | 1.428 | كبيرة |
| 6 | تدني مستوى العاملين في مهارات إدارة المعرفة. | 7 | 4.22 | .784 | كبيرة جداً |
| 7 | ضعف تبني اتجاهات تتماشى مع منظومة المعرفة. | 13 | 3.76 | 1.165 | كبيرة |
| 8 | ضعف إدراك العاملين بمفهوم إدارة المعرفة وأهمية دوره في الجامعة. | 8 | 4.13 | .856 | كبيرة |
| 9 | مقاومة الأفراد للتغيير حفاظاً على هويتهم الذاتية أو عدم قدرتهم على فهم الأفكار الجديدة. | 12 | 3.87 | 1.119 | كبيرة |
| 10 | خوف الأفراد من فقدان أهميتهم الوظيفية مما يدفعهم للاحتفاظ بمعرفتهم الضمنية وعدم التصريح بها. | 9 | 4.05 | 1.212 | كبيرة |
| 11 | صعوبة التعامل مع بعض الزملاء في فرق العمل. | 10 | 4.03 | .914 | كبيرة |
| 12 | قلة الاستفادة من الخبرات الإدارية لمعظم أعضاء الهيئة التدريسية. | 6 | 4.23 | .763 | كبيرة جداً |
| 13 | ضعف امتلاك مهارة التعامل مع التقنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية | 11 | 3.90 | .966 | كبيرة |
| 14 | ضعف اتقان عضو هيئة التدريس للغة أجنبية. | 4 | 4.30 | .709 | كبيرة جداً |
| | المتوسط العام | | 4.10 | .451 | كبيرة |

ويتضح من الجدول رقم (8) أن نصف فقرات المجال وهي سبع حصلت على درجة كبيرة جداً وحصلت السبع الفقرات الأخرى على درجة كبيرة، وبلغ المتوسط العام لهذه الفقرات (4,10) ، وانحراف معياري (451.) ، وهذا يدل على أن المعوقات البشرية لدى عينة البحث تشكل عائقاً كبيراً بالنسبة لهم في تطبيق إدارة المعرفة، ولكن بمقارنتها بالمعوقات الثلاث الأخرى فهي أقلهن من وجهة نظر عينة البحث، حيث حصلت هذه المعوقات على المرتبة الأخيرة، وقد حصلت الفقرة (2 و 1) على أعلى درجة بينما حصلت الفقرة رقم (5 و 7) على أقل درجة، وهذا يدل على أن عينة الدراسة يرون أن المتعامل بإدارة المعرفة يجب أن يتواءم مع ثقافة المنشأة، حيث تشكل المعرفة الثقافية أهداف الجامعة وهويته، وهذا ما تؤكده دراسة فولوود وآخرون ( 2013)، التي كشفت اتجاهات الأكاديميين في جامعات المملكة المتحدة في تبادل المعرفة ووجهات نظرهم عن بعض العوامل التي تؤثر في أنشطة تبادل المعرفة.

وتتفق أيضاً مع دراسة حمدان ومرتجي( 2012 ) ، التي توصلت إلى وجود بعض المعوقات في إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية الخاصة، بحكم حداثة نشأتها، وقد أوصى الباحثان بضرورة نشر ثقافة إدارة المعرفة بين العاملين في الجامعات الفلسطينية الخاصة كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة حلاق ( 2012)، التي ذكرت أن من معوقات إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة دمشق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها :قلة كفاية الوسائط الإلكترونية المناسبة للقيام بالبحوث.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:**

**وينص السؤال على : ما سبل التغلب على إدارة المعرفة بجامعة حجة من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين؟**

**وللإجابة عن هذا السؤال تم توجيهه في نهاية الاستبيان إلى عينة البحث، وبذلك تم تحديد آرائهم في العبارات الأكثر تكراراً التي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل عينة البحث كما هي مبينه في الجدول رقم (9). التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة في السؤال المفتوح الموجه لهم(ن= 105)**

| رقم | الفقرات | التكرار | النسبة٪ |
|---|---|---|---|
| 1 | توفير حرية البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس. | 88 | 83,80 |
| 2 | تقديم جوائز للمبدعين والمؤلفين والباحثين. | 82 | 78.09 |
| 3 | تشجيع المشاركة في المؤتمرات الخارجية. | 77 | 73.33 |
| 4 | مد جسور التعاون بين الجامعة والمؤسسات والمركز البحثية | 67 | 63.80 |
| 5 | إنشاء مراكز متخصصة لتطبيق المعرفة والاستفادة منها. | 65 | 61.90 |
| 6 | فهرست وتوثيق البيانات والمعلومات والمعارف المتوافرة في الجامعة بشكل دقيق. | 60 | 57.14 |
| 7 | إنشاء مركز لدعم وتشجيع لفرق العمل البحثي بالجامعة. | 55 | 52.38 |
| 8 | تسويق لنتائج الأبحاث من أجل تطبيقها في قطاعات العمل المختلفة. | 53 | 50.47 |
| 9 | تفعيل نظام الترقية على أسس الإنتاجية العلمية للباحثين الجادين وتسهيل إجراءاتها. | 50 | 47.61 |
| 10 | تفعيل النظام اللامركزي في الجامعة لتسهيل اتخاذ القرارات. | 44 | 41.90 |
| 11 | إتاحة الفرص للعناصر الشابة المؤهلة لتولي المناصب الإدارية. | 41 | 39.04 |
| | المتوسط العام | 62 | 56.56 |

**يتضح من الجدول السابق رقم (9) أن آراء أفراد العينة كانت أكثر تكراراً في العبارتين رقم (1و 2) حيث حصلتا على أعلى نسبة على التوالي (83,80 و78.09 )، وحصلتا العبارتين رقم (10 و 11) على أقل نسبة مئوية (41.90 و 39.04)، وهذا يعني أن أفراد العينة كان تركيزهم على الجانب البحثي أكثر من الجانب الإداري والفني والبشري، فبدون الجانب البحثي لا يمكن تطبيق إدارة المعرفة بالجامعة باعتبار أن إدارة المعرفة في الأصل هي بحوث واكتشافات فالمعرفة لا تنشأ إلا من خلال ما يقوم به عضو هيئة التدريس بالجامعة من أبحاث واكتشافات تخدم المجتمع بشكل عام والعملية التعليمية بشكل خاص.**

**إجابة السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq a$) في تقديرات استجابات أفراد العينة لمعوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع ، التخصص، سنوات الخبرة، نوع الوظيفة )؟**

**للإجابة على هذا السؤال، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام اختبار (ت) (T-Test) لمتغير النوع، والتخصص والوظيفة، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغير الخبرة، وذلك كما يلي:**

1 -الفروق بين المتوسطات وفقاً لمتغير النوع:

تم استخدام اختبار(ت) Independent Sample T-test لتوضيح دلالة الفروق في متوسطات الإجابات والجدول (10) يبين النتائج.

جدول رقم(10) نتائج اختبار" ت "للعينات المستقلة لمتغير النوع

| المجالات | التخصص | العدد | المتوسط | الانحراف | قيمة "ت" | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعوقات الفنية | ذكور | 83 | 4.34 | .522 | -.405- | 29 | .688 |
| | إناث | 22 | 4.40 | .620 | | | |
| المعوقات الإدارية | ذكور | 83 | 4.17 | .473 | -1.210- | 28 | .236 |
| | إناث | 22 | 4.34 | .590 | | | |
| المعوقات البحثية | ذكور | 83 | 4.19 | .473 | -.899- | 27 | .376 |
| | إناث | 22 | 4.31 | .618 | | | |
| المعوقات البشرية | ذكور | 83 | 4.11 | .445 | .517 | 131 | .608 |
| | إناث | 22 | 4.05 | .480 | | | |
| المجالات ككل | ذكور | 83 | 4.19 | .390 | -.763- | 27 | . .452 |
| | إناث | 22 | 4.28 | .508 | | | |

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في جميع مجالات الاستبيان لمتغير النوع، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة كل من دراسة الخرابشة (2016)، والحلاق (2012) والتي توصلتا إلى وجود فروق دالة إحصائياً في متغيري الجنس ولصالح الذكور. وتتفق مع دراسة جبران والمنصوري (2015)، والتي أظهرت نتائجها إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في درجة تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة السلطان قابوس تعزى لأثر متغير الجنس وتتفق أيضاً مع دراسة كل من العنزي والحربي (2014)، ودراسة حمدان ومرتجى (2012) التي بينتا عدم وجود فرق يعزى لمتغير النوع.

2 -الفروق بين المتوسطات وفقاً للتخصص.

تم استخدام اختبار(ت) Independent Sample T-test لتوضيح دلالة الفروق في متوسطات الإجابات والجدول (11) يبين النتائج.

جدول رقم (11) نتائج اختبار" ت "للعينات المستقلة لمتغير التخصص

| المجالات | التخصص | العدد | المتوسط | الانحراف | قيمة "ت" | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعوقات الفنية | علمي | 83 | 4.34 | .499 | -.215- | 72 | .830 |
| | أدبي | 22 | 4.36 | .564 | | | |
| المعوقات الإدارية | علمي | 34 | 4.21 | .327 | .095 | 99 | .925 |
| | أدبي | 71 | 4.20 | .568 | | | |
| المعوقات البحثية | علمي | 83 | 4.20 | .334 | -.161- | 103 | .873 |
| | أدبي | 22 | 4.22 | .573 | | | |
| المعوقات البشرية | علمي | 83 | 4.06 | .463 | -.508- | 63 | .613 |
| | أدبي | 22 | 4.11 | .447 | | | |
| المجالات ككل | علمي | 83 | 4.19 | .307 | -.184- | 103 | .855 |
| | أدبي | 22 | 4.21 | .461 | | | |

يلاحظ من الجدول السابق رقم (11) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل بين متوسطات أفراد العينة حول معوقات إدارة المعرفة في جميع المجالات، مما يعني عدم وجود فروق بين المتوسطات لمعوقات إدارة المعرفة وفقاً لمتغير التخصص. مما يعني أن العينة جميعهم ينظرون بنفس المستوى لمعوقات إدارة المعرفة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة العنزي والحربي (2014) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص ولصالح التخصصات الأدبية.

3 -الفروق بين المتوسطات وفقاً نوع الوظيفة.

تم استخدام اختبار(ت) Independent Sample T-test لتوضيح دلالة الفروق في متوسطات الإجابات والجدول (12) يبين النتائج.

جدول رقم (12) نتائج اختبار" ت "للعينات المستقلة لمتغير نوع الوظيفة

| المجالات | الوظيفة | العدد | المتوسط | الانحراف | قيمة "ت" | درجات الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعوقات الفنية | أكاديمي | 41 | 4.43 | .636 | -1.141 | 103 | .256 |
| | إداري | 64 | 4.30 | .471 | | | |
| المعوقات الإدارية | أكاديمي | 41 | 4.28 | .695 | 1.287 | 103 | .271 |
| | إداري | 64 | 4.15 | .319 | | | |
| المعوقات البحثية | أكاديمي | 41 | 4.42 | .571 | 3.302 | 66 | ❖.002 |
| | إداري | 64 | 4.08 | .413 | | | |
| المعوقات البشرية | أكاديمي | 41 | 4.19 | .348 | 1.791 | 102 | .076 |
| | إداري | 64 | 4.04 | .500 | | | |
| المجالات ككل | أكاديمي | 41 | 4.32 | .523 | 2.248 | 103 | *.027 |
| | إداري | 64 | 4.13 | .314 | | | |

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة البحث في مجال المعوقات البحثية، والمعوقات ككل، تعزى

لمتغير نوع الوظيفة، ولصالح وظيفة أكاديمي، وتعني هذه النتيجة أن الأكاديميين هم أكثر معرفة بالمعوقات البحثية بحكم عملهم البحثي أكثر من الإداريين التي معرفتهم بتكون أكثر في الجانب الإداري.

تتفق هذه نتيجة مع دراسة حمدان ومرتجى (2012) التي أظهرت وجود فرق يعزى لمتغير طبيعة العمل، وتختلف مع نتيجة دراسة آل عثمان (2013) حيث أظهرت نتائجها عدم وجود فرق في اتجاهات عينة الدراسة حول محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الوظيفية.

4 -متغير الخبرة:

للكشف عن الفروق التي تعزى إلى التخصص، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يبين الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمتغير الخبرة

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة "ف" | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعوقات الفنية | بين المجموعات | 15.240 | 2 | 7.620 | 50.981 | .000 |
| | داخل المجموعات | 15.246 | 102 | .149 | | |
| المعوقات الإدارية | بين المجموعات | 12.471 | 2 | 6.236 | 46.575 | .000 |
| | داخل المجموعات | 13.656 | 102 | .134 | | |
| المعوقات البحثية | بين المجموعات | 6.435 | 2 | 3.217 | 16.213 | .000 |
| | داخل المجموعات | 20.241 | 102 | .198 | | |
| المعوقات البشرية | بين المجموعات | 2.919 | 2 | 1.460 | 8.169 | .001 |
| | داخل المجموعات | 18.227 | 102 | .179 | | |
| المجالات ككل | بين المجموعات | 8.055 | 2 | 4.028 | 41.138 | .000 |
| | داخل المجموعات | 9.986 | 102 | .098 | | |

يتضح من الجدول رقم (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة في جميع المجالات ، حيث كانت قيمة (ف) في مجال المعوقات الفنية (50.981)، وعند مستوى دلالة (000.)،، وفي مجال المعوقات الإدارية كانت قيمة (ف) (46.575) وعند مستوى دلالة (000.)، وكانت قيمة (ف) في مجال المعوقات البحثية (16.213) وعند مستوى دلالة (000.)، وكانت قيمة (ف) في مجال المعوقات البشرية (8.169) وعند مستوى دلالة(001.)، وبلغت قيمة (ف) في المجالات ككل(41.138)، وعند مستوى دلالة (000.) وهي جميعها قيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولمعرفة اتجاه الفروق بين متوسطات أفراد العينة، تم استخدام اختبار (LCD) للمقارنة البعدية، كما يبين ذلك الجدول رقم (14)، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الخرابشة (2016) التي أظهرت عدم وجود فروق في متغير الخبرة التدريسية.

وتتفق مع دراسة كل من جبران والمنصوري (2015) وحلاق (2012)، وكذا دراسة حمدان ومرتجي (2012) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات تعزى لأثر متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (14) نتيجة اختبار المقارنة LSD لدلالة الفروق لمتغير سنوات الخبرة

| المجالات | سنوات الخبرة | العدد | المتوسط | أقل من 5 | من 5 إلى 10 | أكثر من 10 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعوقات الفنية | أقل من 5 سنوات | 21 | 3.59 | - | *.000 | *.804 |
| | من 5سنوات إلى 10 | 46 | 4.52 | - | - | .013 |
| | أكثر من 10 سنوات | 38 | 4.57 | - | - | |
| المعوقات الإدارية | أقل من 5 سنوات | 21 | 3.52 | - | *000 | *000 |
| | من 5سنوات إلى 10 | 46 | 4.43 | - | - | .349 |
| | أكثر من 10 سنوات | 38 | 4.31 | - | - | - |
| المعوقات البحثية | أقل من 5 سنوات | 21 | 3.72 | - | *.000 | ❖.000 |
| | من 5سنوات إلى 10 | 46 | 4.32 | - | - | 970 |
| | أكثر من 10 سنوات | 38 | 4.35 | - | - | |
| المعوقات البشرية | أقل من 5 سنوات | 21 | 3.87 | - | *.000 | *.001 |
| | من 5سنوات إلى 10 | 46 | 4.02 | - | - | .013 |
| | أكثر من 10 سنوات | 38 | 4.30 | - | - | |
| المجالات ككل | أقل من 5 سنوات | 21 | 3.65 | - | *.000 | *.000 |
| | من 5سنوات إلى 10 | 46 | 4.33 | - | - | .896 |
| | أكثر من 10 سنوات | 38 | 4.36 | - | - | |

وتشير نتائج اختبار المقارنة (LCD) كما يوضحها الجدول (14) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في جميع المحاور وفق متغير سنوات الخبرة، فقد وجدت فروق في المعوقات الفنية بين الفئة الأولى أقل من 5 سنوات وبين الفئة الثانية من 5 إلى 10 سنوات ولصالح الفئة الثانية، وبين الفئة الثانية من5 سنوات إلى 10 سنوات والفئة الثالثة أكثر من 10 سنوات ولصالح الفئة الثالثة، وبالنسبة للمعوقات الإدارية فقد كانت الفروق جميعها لصالح الفئة الثانية من 5 سنوات إلى 10 سنوات، وأما المعوقات البحثية والبشرية والدرجة الكلية فقد كانت الفروق فيها بين الفئة الأولى والثانية لصالح الفئة الثانية، وكانت بين الفئة الثانية والفئة الثالثة لصالح الفئة الثالثة أكثر من 10 سنوات، وقد يعزى سبب الفرق ربما إلى أن أصحاب الخبرة أكثر تستوعب معوقات إدارة المعرفة أكثر من أصحاب الخبرة أقل وذلك بسبب احتكاكهم بالعمل الأكاديمي والإداري بالجامعة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حمدان ومرتجى (2012) التي أظهرت وجود فروق لمتغير سنوات الخبرة من (1 -5) سنوات وتختلف مع دراسة حلاق (2012) التي بينت أن هناك فروق في تقدير درجة المعوقات لصالح أصحاب الخبرة الأقل من خمس سنوات.

**الاستنتاجات:**

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- أن معوقات إدارة المعرفة بجامعة حجة في جميع المجالات كانت بدرجة كبيرة جداً، ماعدا مجال المعوقات البشرية فقد حصلت على درجة كبيرة.
- أن المعوقات الفنية هي أكثر معوقات إدارة المعرفة من وجهة نظر أفراد العينة فقد حصلت على درجة كبيرة جداً بمتوسط حسابي بلغ (4.35)، بينما حصل المعوقات البشرية على أقل درجة وهي كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.10).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة معوقات إدارة المعرفة تعزى لمتغير النوع والتخصص في جميع المجالات والأداة ككل.
- وجود تباين بين أفراد العينة لمعوقات إدارة المعرفة، فقد كان هناك فروق تعزى لمتغير نوع الوظيفة في مجال المعوقات البحثية، والمعوقات ككل، ولصالح وظيفة أكاديمي.
- وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الخبرة في جميع المجالات، والمجال ككل، وكانت الفروق لصالح فئة (من 5 سنوات إلى 10 سنوات)، وكذلك لصالح فئة (أكثر من 10 سنوات).

**التوصيات والمقترحات:**

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية تم التوصل إلى التوصيات والمقترحات التالية:

- تفعيل التدريب المرتبط بإدارة المعرفة للأكاديميين والإداريين بجامعة حجة.
- تحديث قاعدة بيانات جامعة حجة.
- منح حوافز تشجيعية للمتميزين والمبدعين في جامعة حجة؛ من أجل إدارة المعرفة وتوليدها، والعمل على سبل التغلب على معوقات تطبيقها.
- تفعيل نظام المشاركة في المؤتمرات والبحوث الخارجية، وذلك من خلال جعله متاحاً لجميع الراغبين وتقديم التسهيلات المادية والإدارية.
- تشجيع فرق العمل البحثي.
- توفير شبكة نظم معلوماتية لتمكين جميع العاملين بالجامعة من الوصول إلى المعلومة بسهولة.
- إجراء دراسات عن معوقات إدارة المعرفة في مؤسسات الدولة الأخرى تتناول مجالات أخرى ومجتمعات أخرى.

**المراجع:**

**أولاً: المراجع العربية:**


1. أبو خضير، إيمان سعود،( 2009)،" تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي :أفكار ومؤسسات"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية :نحو أداء متميز في القطاع الحكومي معهد الإدارة العامة بالرياض، ص ص1 -40.
2. البيلاوي، حسن وحسين، سلامة،( 2007 ) ، إدارة المعرفة في التعليم، ط1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، إربد، الأردن.
3. جوامع، إسماعيل؛ بركات ، فايزة( 2009 )،" محددات إنجاح إدارة المعرفة في المنظمات الاقتصادية"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج 13 ، ع 37 ، ص ص 263 - 286.
4. الحارثي سعد (2009)، "أنموذج مقترح لتطبيق إدارة المعرفة في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية"، دراسة مقدمة في المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية - نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، معهد الإدارة العامة.
5. حجازي، هيثم علي،(2005)، إدارة المعرفة : مدخل نظري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. حلاق، محمد .(2012) ."معوقات إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة دمشق" .مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس ، 10 (1)، 11 -45.
7. حمدان، محمد، و زكي م رتجي .(2012) ."معوقات إدارة المعرفة بالجامعات الفلسطينية الخاصة بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها" .مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطيني،(19 ) ، 85 -113.
8. حُميد محمد عبد الله (2010)، "تطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية في ضوء الإدارة بالقيم"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
9. الخرابشة عمر محمد،(2016)، "درجة تطبيق إدارة المعرفة في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية"، دراسات العلوم التربوية، المجلد43، ملحق5، الجامعة الأردنية، ص (1829 -1853).
10. خريف، نادية؛ وآخرون ( 2009 )،" إدارة المعرفة مدخل لتحقيق تميز المؤسسة الاقتصادية"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ، مج 13 ، ع 37 ، ص ص231 -261.
11. درويش، عبد الكريم أبو الفتوح(2007)، "إدارة المعرفة "خارطة الطريق للقيمة المؤسسية المضافة"، مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة.
12. دهمش ، نعيم و أبوزرعفاف،(2004)" إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي" .بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع) إدارة المعرفة في العالم العربي 26 -28 ابريل . جامعة الزيتونة:الأردن.
13. الساعدي علاء، وحريم حسين،(2004) ، "دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في إيجاد الميزة التنافسية، دراسة ميدانية على قطاع الصناعات الدوائية بالأردن"، مجلة البصائر، عمان، .الأردن، م (8)، ع(2)، ص 121 -146.
14. صبري، هالة عبد القادر( 2010 )،" واقع إدارة المعرفة ومتطلبات الإبداع والتجديد في الإدارة العربية"، المجلة العربية للإدارة، مج 30 ، ع2 ، ص ص 153 -174.

15. عبد الله قلش ،(2007) تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و اقتصاد المعرفة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،27 28 - جامعة الشلف.
16. العنزي سعود بن عيد والحربي نيفين حامد(2015)." معوقات إدارة المعرفة في الجامعات السعودية"، مجلة جامعة طيبة للعوم التربوية المجلد10، العدد 1 ص (69 -88).
17. القطارنة، زياد .( 2011 ) .إدارة المعرفة .دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. الكبيسي صلاح الدين، (2005)،إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات.
19. الكبيسي، عامر بن خضير،( 2009 )، "إدارة المعرفة وتطوير المنظمات الطموحات والتحديات"، مجلة الإدارة العامة، المجلد( 49 ) ، العدد(4 ) ، الإمارات العربية المتحدة.
20. اللحياني مريم بنت راضي(2009) ،"إدارة المعرفة مدخل لتطوير الإدارة المدرسية في المرحلة الثانوية للبنات"، مذكرة ماجستَير، غير منشورة، جامعة أم القرى مكة المكرمة.
21. محمد، أشرف السعيد أحمد( 2009 )،" أدوار رؤساء الأقسام الأكاديمية لتطبيق مدخل إدارة المعرفة بالجامعات المصرية"، المؤتمر الدولي السابع :التعليم في مطلع الألفية الثالثة :الجودة، الإتاحة، التعلم مدى الحياة، مج2 ، ص ص 756 -892.
22. المصري، نضال، والأغا، محمد،(2015)، "إطار مقترح لتطبيق استراتيجية إدارة المواهب البشرية لتحقيق التميز البحثي في الجامعات الفلسطينية في ضوء مجتمع المعرفة"، البحث الفائز بالجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
23. نجم، عبود، (2008) إدارة المعرفة :المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:


1. Biclawski , L & Met calf , D (2003) creating clearning: Intergrating Knowledge. Performance support and online learning. Amherst, MA : HRD press.
2. E. Coakes, Storing and Sharing Knowledge: Supporting the Management of Knowledge Made Explicit in Transnational Organizations, The Learning Organization, Vol13, No6, 2006, P: 579-593.
3. Fullwood, R., Rowley, J. and Delbridge, R. (2013). Knowledge sharing amongst academics in UK Universities. Journal of Knowledge Management, 17.(1), 123-136.
4. Haneley, Susan, (2000), "A Framework for Delivering Value with Knowledge Management- The AMS Knowledge Centers" Information Strategy: The Executive Journal, Vol. 16, Issue.4.
5. Hansen,M. T. & Nohria, N and Tierney, T. (1999), " What's Your Strategy for Managing Knowledge?", Harvard Business Review. Mar- Apr.
6. Hermans, John (1999), "Catch the Knowledge Management Wave", Library Journal, September, Vol.1.
7. Keeley, E .(2004).Institutional Research as the Catalyst for the Extent and Effectiveness of Knowledge Management Practices in Improving Planning and Decision Making in Higher Education Organization, HGL.
8. Nurluoz,O.; Birol,C.(2011), "The Impact of Knowledge Management and Technology: An Analysis of Administrative Behaviours", The Turkish Online Journal of Educational Technology, Jan.,V.10, P.P. 202-208.
9. Pan, S. & Scarbrough, H. (1999)," Knowledge Management in Practice: An Exploratory Case study", Technology Analysis & Strategic Management, Vol. 11, No.3.
10. Pollock. (2001) The art of marketing. 4th Ed. University of California. USA.
11. Stewart, T,A. (1999)," Intellectual Capital: The New Wealth of Organizations", (New York, Doubleday).
12. Thierauf, Robert (2003) Knowledge management Systems for Business. Quorum Books: Westport.
13. Yeh, Chou; Mary, Yaying (2005), "The Implementation of Knowledge Management System in Tauwan's Higher Education", Journal of College Teaching & Learning, Vol.2, No.9, Sep.
14. Yilmas, Y. (2012). Knowledge management in e-learning practices. Journal of Educational Technology, 11 (2), 150-155.

# مدى استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية وسبل تطويرها بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء

د. محمد علي الخولاني د. محمد عبد الحليم حيدر

**الملخص:**

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع استخدام تقنية المعلومات (الحاسب الآلي والانترنت) في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء بالإضافة إلى معرفة اتجاهات عينة الدراسة نحو استخدامها ومعوقات الاستخدام من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا بالكلية(عينة البحث) وسبل تطويرها، ولهذا الغرض تم تصميم وتوزيع استبانه من إعداد الباحثين بعد التأكد من صدقها وثباتها ، وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة الذين بلغ عددهم (70) فردا. وقد توصلت الدراسة إلى أن واقع استخدام تقنية المعلومات في الكلية كان منخفضا، غير أن اتجاهات أفراد العينة نحو استخدام تقنية المعلومات كان عاليا وايجابيا ، كما توصلت الدراسة إلى وجود معوقات إدارية وفنية ومالية تحول دون تسهيل استخدامها، وقد خرجت الدراسة أيضا بعدد من المقترحات التي من شانها تطوير تقنية المعلومات بالكلية من وجهة نظر عينة البحث . وأوصت الدراسة بضرورة تحسين قواعد البنية التحتية لتقنية المعلومات داخل الكلية ، وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه أفراد العينة أثناء الاستخدام.

الكلمات الدالة: الحاسب الآلي – الإنترنت – البحث العلمي – أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم – طلبة الدراسات العليا.

## Abstract

This study aim to identify the status of using the information and communication technology for educational and research process in the Faculty of Physical Education and Sport of Sana'a University, in addition to knowledge of directions among study sample to its using and obstacles of using from view point of study sample ( faculty diversity and their assistants, high studies students) and methods of its development. To real this goal, the researchers designed a questionnaire that produced by themselves and had been distributed , after making sure of its validity and reliability, the study questionnaire was conducted on a study sample consisting of (70) persons. The study showed that status of using the information and communication technology in the Faculty of Physical Educational and Sport was low, but directions of study sample for using of information and communication technology was high and positive, and there was administrative, technological, and financial obstacles refrain from facilitating of its using. The study also revealed to some suggestions in order to develop information technology inside the faculty from view point of study sample. The study recommend to improve the of infrastructures of information technology inside faculty and to overcome all the difficulties which face study sample during using information technology

Key words : Computer – Internet – Scientific research – Teaching staff members – High studies students

**المقدمة:**

تعيش المجتمعات الإنسانية ثورة معرفية وتكنولوجية غير مسبوقة فرضت نفسها على المستوى العالمي، حتى أضحت تقنية المعلومات أبرز مستحدثات هذه الثورة لدرجة تسمية هذا العصر بعصر الثورة المعلوماتية، ويعود الاهتمام بشبكة المعلومات في مجال التعليم كما يراها مصطفى (2006) والكيلاني وقطران (2009) إلى امتلاكها لمزايا كثيرة أهمها قدرتها على استقبال وحفظ وتخزين أكبر قدر ممكن من البيانات في جوانب المعرفة المختلفة، ومساعدة الباحثين في إعداد أبحاثهم بالسرعة والدقة المطلوبة، وتطوير مهارات الباحثين على إستخدام الكمبيوتر، ومواكبة التطورات المتلاحقة في العلوم والتقنية. ويعتبر الحاسب الآلي من أهم سمات العصر الحديث فكل شيء يمكن أن يدار من خلاله، وما من جامعة أو كلية أو هيئة أو مؤسسة إلا وقد أدخلت الحاسب الآلي في أعمالها، وقد حظي الحاسب الآلي باهتمام الاختصاصيين في المجال التربوي والتعليمي كأداة من أدوات التكنولوجيا التعليمية فيما يطلق عليه إدارة عملية التعلم والتعليم بمساعدة الكمبيوتر(سكر،2008). كما يمثل الانترنت الاكتشاف الأكبر في تقنية المعلومات، والذي كان له الأثر البالغ في تحديث طرق التدريس، وتطوير أساليب نقل المعلومات وتسهيل عملية البحث العلمي (السلوم ، 2000).

وتعد الجامعات مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع، ولها ثلاث وظائف هي: التعليم ، البحث العلمي ، خدمة المجتمع المحلي، وهذه الوظائف الثلاثة هي بمثابة محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف الجامعة وسياستها واستراتيجياتها وخطط عملها (الخطيب، 2000 ، صالح،2003).

ولقد أصبحت سمعة وقوة الجامعات تقاس بارتفاع أو إنخفاض أدائها ومكانة علمائها، والتي يرتكز بالدرجة الأولى على إمكانياتها وقدراتها العلمية والتكنولوجية (زاهر،1995).

ويشكل عضو هيئة التدريس العنصر الفعال في منظومة التعليم الجامعي، والذي يتوقف على قدراته العلمية والمهنية نجاح العملية التعليمية. وحول هذا الجانب يشير الوشلي(2008) إلى أن التنمية المهنية لأساتذة الجامعة شرط أساسي للتطوير الأكاديمي في أي جامعة. وفي هذا السياق أيضاً يشير الخردوش (2012) إلى أن نجاح الأستاذ الجامعي في أداء مهامه يتوقف على مؤهلاته العلمية المتميزة ومهاراته في استخدام التقنيات التعليمية. ولا يزدهر التعليم إلا بالبحث العلمي الذي يشكل في عصرنا الحالي الوظيفة الثانية للجامعات ، بل يعتبر أهم أركانها ومقياس تقدم مستواها العلمي والأكاديمي باعتبار الجامعة المكان الأول والطبيعي لا جراء البحوث بحكم امتلاكها للمختبرات والأجهزة والإمكانيات المادية والبشرية (الفتوح وعبد العزيز (1999) ، الخطيب وحداد (2001) ، الزامل (2005).

ويؤكد (Light,1989) أن البحث العلمي هو المعيار الذي يميز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وليس التدريس. ويرى حيدر (2000) أن البحث العلمي في اغلب الجامعات اليمنية ما هو إلا شعار، وان العلاقة غائبة بين الجامعة والبحث العلمي، حيث تفتقد الجامعة لوظيفة البحث العلمي، وان غالبية البحوث هامشية ولا علاقة لها بمشاكل المجتمع وقضاياه وخصوصياته. وتؤكد الدراسات

والبحوث إلى أن ثورة الاتصالات في أدواتها وتقنياتها وسرعة انتشارها لها تأثير كبير في إنجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ( الفار(1998)، لميسان والعاني (2008) ، Wasonga,2007). ويعد الانترنت احد التقنيات التي يمكن استخدامها في التعليم العام والجامعي والعالي (Ellsworth,1994)، ويذكر السلطان والفتوح (1420هـ) أن أهم المميزات التي شجعت التربويين على استخدام شبكة الانترنت في التعليم هي الوفرة الهائلة لمصادر المعلومات والاتصال المباشر وغير المباشر.

**أهمية الدراسة:**

يرى (Trucano,2005) أن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات من شانه أن يساعد على زيادة فرص الوصول للتعليم ، كما يساعد على دفع نوعية التعليم ، وتحسين نتائج التعليم ، وإصلاح أو تحسين إدارة النظم التربوية.

وتأتي أهمية الدراسة الحالية من الناحية النظرية في إثراء الأدب الخاص باستخدامات تقنية المعلومات في نطاق كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء . أما من الناحية التطبيقية فان أهمية الدراسة تكمن في الاستفادة من نتائجها في التعرف على مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء لتقنية المعلومات في أعمالهم الأكاديمية والبحثية ، من حيث معرفة الواقع الفعلي لاستخدام تقنية المعلومات ، وكذا معرفة اتجاهات عينة الدراسة نحو الاستخدام ، وما هي ابرز المعوقات التي تحول دون استخدام تقنية المعلومات بالكلية ، وكذا التعرف على أهم المقترحات لتطوير استخدام تقنية المعلومات من وجهة نظر عينة الدراسة ، حيث من غير المعقول أن يظل أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بمنأى عن التطورات والتغيرات المشاركة في مجال تقنية المعلومات باعتبارها الأداة الأكثر أهمية للباحثين في أي جامعة أو مؤسسة علمية سواء كانوا من أعضاء الهيئة التدريسية أو من طلبة الدراسات العليا نظرا لما تشكله تكنولوجيا المعلومات اليوم من أهمية كمفتاح للثقافة والعلم .

**مشكلة الدراسة:**

مازال التعليم الجامعي في اليمن يعاني من كثير من المعوقات التي تحول دون تحقيق الجودة المطلوبة في التعليم والبحث العلمي . ومن ابرز هذه المعوقات تدني استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحث العلمي. ويؤكد عدد من الباحثين أمثال ديسلر(1992) ، محمد (1997) ، على وجود الكثير من المعوقات التي تعيق عملية الاتصال والبحث العلمي منها الفردية أو المرتبطة ببيئة العمل أو المعوقات الميكانيكية.

ومن خلال عمل الباحثين في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء كأساتذة لمرحلتي البكالوريوس والماجستير، وكذلك تقلدهما العديد من المناصب والأعمال الإدارية داخل نطاق الكلية فقد لاحظا وجود انخفاض واضح وتدني ملحوظ لاستخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بالكلية ، مما دفع الباحثان لتناول هذه الدراسة بهدف استقصاء مدى استخدام أعضاء هيئة

التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا بالكلية لتقنية المعلومات (الحاسب الآلي والانترنت) في أعمالهم الأكاديمية والبحثية، والمتمثلة في الإجابة على تساؤلات الدراسة.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الحالية التعرف إلى :

1. واقع استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.
2. إتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا نحو استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.
3. معوقات استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.
4. التوصل إلى أهم المقترحات في سبيل تطوير جودة استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.

**تساؤلات الدراسة:**

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما واقع استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.
2. ما إتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا نحو استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.
3. ما معوقات استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.
4. ما أهم المقترحات في سبيل تطوير جودة استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.

**مجالات الدراسة :**

المجال المكاني: كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.

المجال البشري: أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء.

المجال الزمني: تم تطبيق هذه الدراسة خلال النصف الثاني للعام 2017م والنصف الأول للعام 2018م.

**مصطلحات الدراسة :**

تقنية المعلومات والاتصالات Information & Communication Technology

يشير مصطلح تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) إلى مجموعة متنوعة من الأدوات التقنية، والمصادر التي تستخدم في توصيل وبث وتخزين وإدارة المعلومات (1999) Blurton .

وتعرِّفها (الرمادي ، 2008) بأنَّها "الأجهزة، والوسائل المستخدمة في تيسير إنتاج المعلومات، ومعالجتها، وتداولها، وتدفقها، وتبادلها، وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة، وفعالية، مثل الأجهزة السمعية البصرية، والمصغرات الفيلمية، وآلات التصوير، والاستنساخ، والتلكس، والبريد المصور، والهواتف، والحاسب، ويرتبط مصطلح تقنية المعلومات بالحاسب الآلي الذي استطاع بما لديه من قدرة فائقة في خزن المعلومات، واسترجاعها أن يتحد مع تقنية الاتصالات بما لديها من قدرة فائقة في توصيل المعلومات، ويكوِّن ما عرف بتقنية المعلومات، والاتصالات".

الحاسب الآلي Computer

عبارة عن آلة تقوم بمعالجة البيانات، وتخزينها، واسترجاعها بدقة وسرعة فائقة، حيث نقوم بالتعامل مع تلك الآلة عن طريق برمجتها لكي تقوم بأعمال المعالجة والتخزين والاسترجاع، فهو يعمل طبقاً لتعليمات محددة سلفاً. (الزهراني ، 2008).

الانترنت Internet

كلمة انترنت هي اختصار للكلمة الانجليزية International Network والتي تعني شبكة المعلومات العالمية، والتي يتم ربط شبكاتها عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية، ولها القدرة على تخزين المعلومات وتسهيل تبادلها عبر خوادم ( دافور ، 1998) . كما يعرفها عبد الكريم ( 1999) بأنها شبكة اتصالات الكترونية واسعة الانتشار أدت إلى نشوء عالم الكتروني جديد، وتمد المشاركين فيها بالمادة العلمية في المجالات المتنوعة .

البحث العلمي Scientific Research

هو عملية تقصي حقيقة الأشياء أو الظواهر من خلال التنقيب والتفكير والتأمل وصولاً إلى شيء يريد الباحث تحقيقه (Sanjaya,1998).

أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم :

يمكن تعريفهم إجرائيا بأنهم: كل من حصل على درجة علمية من مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وينتمي لعضوية الهيئة التدريسية في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء .

طلبة الدراسات العليا High Studies Students

أي خريج من كليات التربية الرياضية سجل في برنامج الماجستير الذي بدا العمل به في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء في العام الجامعي 2016/2015م بنظام سنة دراسية تحضيرية ورسالة في مدة أدناها سنتين وأقصاها ثلاث سنوات (تعريف إجرائي) .

**الدراسات السابقة:**

- دراسة البدوي (2014) والتي هدفت إلى التعرف على مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس تقنية الاتصال والمعلومات في العملية التعليمية ، ومعرفة اتجاهات أساتذة كليات التربية بولاية الخرطوم نحو استخدام هذه التقانة ، والوقوف أيضا على المعوقات التي تحول دون ذلك. وتم أخذ عينة قصدية تكونت من المختصين من أعضاء هيئة التدريس قسم التقنيات التربوية (تقنيات التعليم) 24 فردا، وأخرى عشوائية تكونت من أعضاء هيئة التدريس بمختلف الأقسام الأخرى

بكليات التربية 52 فردا. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: 1) هناك اختلاف بين أعضاء هيئة التدريس من المختصين وغير المختصين حول توافر أجهزة تقانة الاتصال والمعلومات. 2) اتجاهات أساتذة كليات التربية من المختصين وغير المختصين كانت إيجابية نحو استخدام تقانة الاتصال والمعلومات. 3) يستخدم الأساتذة المختصّون وغير المختصين بكليات التربية تقانة الاتصال والمعلومات. 4) هناك اتفاق بين المختصين وغير المختصين حول وجود معوقات تواجه الاستخدام . أهم التوصيات: 1) تزويد كليات التربية بمعامل حاسوب حديثة متصلة بشبكة الإنترنت. 2) إلحاق أساتذة الكلية بدورات تدريبية لمواكبة التطور السريع في مجال تقانة التعليم.

- دراسة الحاج (2013م) والتي هدفت إلى معرفة واقع إستخدام تقنية المعلومات في كلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، وقد إتبعت الباحثة المنهج الوصفى ، وشمل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس في الكلية ، وتم توزيع عدد (20) إستبانة على أعضاء هيئة التدريس ، وأجرت الباحثة عدد (5) مقابلات مع رؤساء الأقسام والعميد ونائبه . وخلصت الدراسة إلى أن الصعوبات التي تواجه إستخدام تقنية المعلومات في كلية التربية تتمثل في : عدم توفير دورات تدريبية منتظمة لإستخدام تقنية المعلومات ، ضعف البنية التحتية الملائمة لإستخدام تقنية المعلومات في التعليم داخل الجامعة ، ضعف إتقان اللغة الإنجليزية ، إرتفاع تكاليف التدريب اللازم لإستخدام تقنية المعلومات ، عدم توفير الكفاءات والكوادر الفنية في مجال تقنية المعلومات التي تعين على إستخدام التقنية . وقدمت الدراسة بعض التوصيات التي تأمل الباحثة أن تؤخذ بالإعتبار من قبل إدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وذلك بغرض معالجة القصور في إستخدام تقنية المعلومات بكلية التربية.
- دراسة إبراهيم ، عبد الشافع هارون(2012) والتي تناولت واقع استخدام الحاسوب والإنترنت في العملية التعليمية بكلية التربية جامعة زالنجي. وكانت العينة من هيئة التدريس وعددها 25 أستاذاً وأستاذة، وعينة من الطلاب البالغ قدرها 93 طالباً وطالبة. وكانت أهم النتائج: استخدم الحاسوب والإنترنت في كلية التربية كان بنسبة ضعيفة لوجود مجموعة من المعوقات ، إمكانات توظيف الحاسوب في الكلية ضعيفة وذلك نسبة إلى نقص الكادر البشري وقلة الاعتمادات المالية ، ضعف البنية التحتية يتمثل في القاعات والمعامل ونقص المعدات التقنية ووسائل الربط الشبكي ، اتجاهات الأساتذة والطلاب إيجابية نحو استخدام الحاسوب في عملية التدريس.
- دراسة الدبيان(2011) والتي هدفت إلى التعرف على واقع الوعي المعلوماتي الرقمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتأثيره على تطوير البحث العلمي. تكونت العينة من 51 عضوا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمدينة الرياض، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبانة في جمع المعلومات . أظهرت النتائج أن أهم دوافع البحث وراء المعلومات إعداد أبحاث علمية للترقية ، وأهم السبل المتبعة هو البحث في الإنترنت في المواقع ذات العلاقة بالتخصص ، وكان من أهم أسباب استخدام الإنترنت في الحصول على المصادر الرقمية هو السرعة ، وأهم السبل التي تستخدم من أجل تنمية

مهارات الوعي الرقمي لأعضاء الهيئة التدريسية هو تقديم برامج تدريبية ضمن مشروع تنمية الإبداع والتميز لدى الأعضاء. وتبين أن أهم المصادر المستخدمة في الحصول على المعلومات المطلوبة هو حضور الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية للجمعيات والمؤسسات المهنية في مجال التخصص ، وأن أغلب أعضاء هيئة التدريس يرون ضرورة اهتمام الجامعات السعودية بالدورات التدريبية ، واستمرارية التعليم لتفعيل استراتيجيات تنمية مهارات الوعي الرقمي.

- دراسة قطاف (2006) بعنوان" الانترنت والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية – جامعة عنابة نموذجاً" ، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الأساتذة من كليات العلوم والآداب والعلوم الإنسانية بجامعة عنابه، وقد أظهرت النتائج أن (43.3٪) من الأساتذة يستخدمون الانترنت شهرياً ، بينما ما نسبته (36.3٪) منهم يستخدمون الانترنت بصورة يومية ، وان (15٪) منهم لم يستخدموا الانترنت من قبل. وحول أهمية الانترنت أجاب (60٪) منهم أن الانترنت مهم جداً في البحث العلمي، أما أهم أغراض استخدام الانترنت فقد تمثلت في البحث عن مصادر علمية للبحوث ، والاطلاع على المعلومات المتعلقة بالبحث ، والاتصال مع الآخرين . كما أظهرت الدراسة وجود اتجاهات ايجابية لدى الأساتذة نحو استخدام الانترنت في البحث العلمي. وفيما يتعلق بالمعوقات فقد أشارت النتائج إلى أن أهم هذه المعوقات : عدم توفر الوقت الكافي ، قلة المعلومات المكتوبة باللغة العربية ، التكلفة الكبيرة ، عدم المعرفة باستخدام الانترنت. وكانت أهم المقترحات للتغلب على المعوقات فقد كانت توفير الأجهزة وشبكة الانترنت في مكاتب الأساتذة ، وضرورة الالتحاق بالدورات التعليمية المتخصصة باستخدام الانترنت.
- دراسة أبو ريا (2005) حول" استخدامات الانترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإسراء الخاصة بالأردن"، وقد تكونت العينة من (176) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن أغراض هيئة التدريس من استخدام الانترنت كانت الاتصال والبريد الالكتروني، والبحث العلمي، والتدريس. كما أظهرت النتائج وجود اتجاهات ايجابية لدى أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الانترنت. أما أهم معوقات استخدام الانترنت فقد تمثلت في البطء في الوصول إلى المواقع المطلوبة، وكثرة الأعطال في الأجهزة وشبكة الانترنت.
- دراسة اللهيبي (2004) بعنوان " مدى تبني أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لتقنية الانترنت"، وتكونت العينة من (188) عضو هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائيا بين العوامل المحددة في الدراسة ومستوى إنشاء تقنية الانترنت في الجامعات السعودية، وان ما نسبته (51٪) من أعضاء هيئة التدريس هم حديثو العهد باستخدام الانترنت، وان (25٪) منهم لم يستخدموا الانترنت إطلاقا، اما عن أسباب عدم الاستخدام فكانت ضعف البنية التحتية للإنترنت، وندرة توفر الأجهزة لدى أعضاء هيئة التدريس.
- دراسة سكر(2003) بعنوان :" تقويم استخدام الحاسب الآلي كتقنية تعليمية في تدريس التربية الرياضية بكلية التربية الرياضية للبنين جامعة الإسكندرية"، وقد تكونت العينة من (155) فرداً موزعة على أربع فئات (طلاب بكالوريوس – طلاب الدراسات – الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة

التدريس – أعضاء هيئة التدريس) من كلية التربية الرياضية للبنين بجامعة الإسكندرية. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث في اتجاهاتهم نحو استخدام الحاسب الآلي، وعدم وجود حاسب إلي في مكاتب أعضاء هيئة التدريس ، والى صعوبة التعامل مع اللغة الانجليزية في استخدام الحاسب الآلي، والى عدم توفر برمجيات حاسوبية في متناول أعضاء هيئة التدريس. وأوصت الدراسة بضرورة ربط كليات التربية الرياضية ببعضها البعض من خلال شبكة الانترنت لتسهيل عملية تبادل المعلومات، ووضع حوافز مادية ومعنوية للحاصلين على دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي.

- دراسة النجار (2001) حول " واقع استخدام الانترنت في البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل بالسعودية"، وقد تكونت العينة من(200) عضو هيئة التدريس من الذكور والإناث، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة يستخدمون الانترنت أسبوعيا في البحث العلمي، وأكدت النتائج وجود اتجاه ايجابي لدى أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الانترنت في البحث العلمي من اجل الوصول إلى مصادر بحثية مهمة، كما بينت الدراسة وجود فروق بين أفراد أعضاء هيئة التدريس في أهمية استخدامهم للإنترنت في البحث العلمي تعزى إلى متغير الكلية ، والجنس، والرتبة العلمية ،وامتلاك جهاز حاسوب، والاتصال بالإنترنت، وقد كانت هناك فروق دالة إحصائيا بين أراء أعضاء هيئة التدريس في أهمية استخدامهم للإنترنت في البحث العلمي تعزى إلى الجنسية فقط. كما توصلت الدراسة إلى وجود بعض المعوقات منها عدم توافر التدريب المناسب على استخدام الانترنت كمعوق رئيسي.
- دراسة المحيسن (2000) بعنوان :" واقع ومعوقات استخدام الحاسب الآلي في كليات التربية بالجامعات السعودية" لدى عينة تكونت من (135) من أعضاء هيئة التدريس ، وهدفت للتعرف إلى التجهيزات والإمكانات المتاحة في هذا المجال، واتجاهات العينة نحو استخدام الحاسوب ، ومعرفة المعوقات التي قد تحول دون استخدام أعضاء هيئة التدريس للحاسب الآلي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود نقص كبير في الخدمات الحاسوبية التي تقدم لأعضاء هيئة التدريس سواء من ناحية الأدوات أو الدورات، أو ما يتعلق بالدعم المقدم من الجامعة، وبالتالي نقص في استخدام الحاسوب من قبل أعضاء هيئة التدريس، وفي المقابل توجد اتجاهات ايجابية لدى أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الحاسب الآلي مع وجود بعض العوائق مثل عدم وجود برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس تمكنهم من مواكبة الجديد في عالم علم الحاسوب، وعوائق فنية تحول دون استخدامه من قبل أعضاء هيئة التدريس.
- دراسة (Falba,2003) بعنوان "تقنية استخدام الانترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والعوامل المؤثرة في تطبيق التقنية على برنامج إعداد المعلمين" والتي هدفت التعرف على واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة نيفادا الأمريكية للإنترنت والعوامل المؤثرة على ذلك وتكونت عينة الدراسة من (67) عضو هيئة تدريس من الجنسين، وقد توصلت الدراسة إلى

أن معظم أعضاء هيئة التدريس يعتقدون بأهمية استخدام الانترنت في المجالات الأكاديمية المختلفة سواء لغرض التدريس أو من اجل البحث العلمي.

- دراسة (Adeya & Oyeinlca, 2002) بعنوان " الانترنت في الجامعات الأفريقية: دراسات حالة من كينيا ونيجيريا" وقد هدفت الدراسة التعرف إلى مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس لشبكة الانترنت، ومعرفة المعوقات التي تحول دون استخدام الانترنت في العمل البحثي الأكاديمي والتدريسي ، وتكونت عينة الدراسة من (227) عضو هيئة تدريس، وأظهرت النتائج أن ما نسبته (90.7٪) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الكينية يستخدمون الانترنت في البحث العلمي، مقابل (69٪) من النيجيريين، كما بينت الدراسة أن أهم معوقات الاستخدام تعود إلى عدم توفر الأجهزة والدعم المالي، وعدم المعرفة باستخدام الانترنت. أما أهم أغراض استخدام الانترنت فقد كان البحث العلمي ، والتدريس، ونشر الأعمال ، ومتابعة التطورات والأحداث الجارية.
- دراسة (Kelly,2002) والتي هدفت إلى التعرف على واقع استخدام خدمة الانترنت من جانب أعضاء هيئة التدريس بجامعة ميرلاند الأمريكية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية أكثر استخداما للإنترنت وأطول مدة استخدام من غيرها من التخصصات النظرية ، أما أهم المعوقات فكانت قلة المصادر بالتخصصات النظرية ، وعدم توفر الخدمات الإرشادية الفنية والعلمية لاستخدام الانترنت ، وقلة الحوافز من المؤسسة العلمية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس لاستخدام الانترنت.
- دراسة (Kibirige and Depalo,2000) والتي هدفت التعرف إلى معدلات استخدام الإنترنت ، وأكثر محركات البحث استخداماً ، والتعرف إلى مدى استخدام قواعد البيانات الإلكترونية التي توفرها المكتبة الجامعية ، وشملت الدراسة 155 طالباً في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس، وأكدت النتائج أن المستفيدين يفضلون استخدام محركات البحث للوصول إلى المعلومات في الموضوعات المحددة، إلا أنها كشفت عن ضعف النتائج التي يتم التوصل إليها الأمر الذي يدل على حاجة المستفيدين إلي مساعدة أمناء المكتبة في صياغة استراتيجيات البحث والإرشاد إلى قواعد المعلومات التي يمكن الرجوع إليها، وأوصت الدراسة بأهمية توفير التدريب المكثف للمستفيدين كافة من باحثين وطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

**إجراءات الدراسة**

منهج الدراسة : استخدم الباحثان المنهج الوصفي بالصورة المسحية نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين (المعيدين والمتعاقدين)، وطلبة الدراسات العليا تمهيدي دفعة ثانية وثالثة المقيدين لعامي 2016/2017م ، 2017/2018م.

عينة الدراسة : تآلفت عينة الدراسة من (70) فرداً جلهم من الذكور، وقد توزعت على (3) فئات وعلى النحو التالي:

- أعضاء هيئة التدريس وعددهم (15) فردا، وبنسبة ( 83٪) من إجمالي المجتمع الكلي.
- أعضاء الهيئة التدريسية المساعدة وعددهم (17) فرداً ، وبنسبة ( 100٪) من إجمالي المجتمع الكلي.
- طلبة الدراسات العليا وعددهم (38 ) فرداً، وبنسبة ( 76٪) من إجمالي المجتمع الكلي.

وقد اختار الباحثان عدد (30) فرداً من خارج عينة الدراسة الأساسية لاجراء الدراسة الاستطلاعية والمعاملات العلمية لأداة الدراسة من صدق وثبات . ويوضح الجدول رقم (1) توصيف أفراد عينة الدراسة:

جدول (1) توصيف أفراد عينة الدراسة الأساسية

| | الفئة | عدد العينة | عدد المجتمع | نسبة العينة من المجتمع% |
|---|---|---|---|---|
| الرتبة الأكاديمية | دكتور | 15 | 18 | ٪83 |
| | معيد ومتعاقد | 17 | 17 | ٪100 |
| | طلبة دراسات عليا | 38 | 50 | ٪76 |
| | المجموع | 70 | 85 | ٪82 |
| الجنس | ذكور | 47 | 60 | ٪78 |
| | إناث | 23 | 25 | ٪92 |
| | المجموع | 70 | 85 | ٪82 |

يتضح من الجدول (1) أن مجموع عينة الدراسة (70) فرداً والتي توفرت للباحث من الاناث والذكور حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (15) فردا، وبنسبة ( 83٪) من إجمالي المجتمع الكلي ، وتمثل هذه النسبة اجمالي عدد اعضاء هيئة التدريس المتواجدين ، حين بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية المساعدة (17) فرداً، وبنسبة ( 100٪) من إجمالي المجتمع الكلي، أما طلبة الدراسات العليا فقد كانوا العدد الأكبر(38 ) فرداً، وبنسبة ( 76٪) من إجمالي المجتمع الكلي ، وتعد هذه نسبة الطلبة المنتظمين بالحضور والمتواجدين وقت توزيع الاستبانة.

أداة الدراسة: تم بناء أداة الدراسة بالاستفادة من الأدب النظري والدراسات السابقة وخاصة دراسات كل من (محمد(1997)، المحيسن (2000)، النجار (2001)، أبو ريا (2005) ، سكر (2008) ، بالإضافة إلى خبرة الباحثين، وملاحظتهم للواقع . والأداة عبارة عن استبانه لقياس وجهات نظر أفراد عينة الدراسة، وتكونت الأداة في صورتها الأولية من (4) محاور:

- المحور الأول : واقع استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء من وجهة نظر عينة الدراسة.
- المحور الثاني : اتجاهات استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء من وجهة نظر عينة الدراسة.

- المحور الثالث : معوقات استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء من وجهة نظر عينة الدراسة.
- المحور الرابع : أهم الاقتراحات الهادفة لتطوير جودة استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء من وجهة نظر عينة الدراسة.

وقد تم عرض المحاور الأربعة وفقراتها على مجموعة من الخبراء المتخصصين ملحق (1)، وذلك لغرض إبداء الرأي في المحاور الأربعة وفقرات كل محور إما بالموافقة أو بالتعديل أو بالحذف، وذلك من اجل التأكد من صلاحية الأداء وتمثيل العبارات لمحاورها وللغرض الذي وضعت من اجله، حيث جاءت ملاحظاتهم ايجابية وبنسبة اتفاق عالية تؤكد إمكانية قيام العبارات بقياس ما وضعت من اجله، وبذلك أصبحت الأداة (الاستبانة) صالحة للاستخدام بصورتها النهائية المكونة من (4) محاور وإجمالي (67) عبارة. وقد حدد الباحثان مستوى الإجابة على العبارات ( بنعم - إلى حد ما – لا ) على المحاور الثلاثة الأولى ، أما المحور الرابع فمستوى الإجابة كان بـ ( نعم - لا ) .

صدق وثبات الأداة :

صدق الأداة : تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقة صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبانة في صورتها النهائية على عدد من الخبراء الأكاديميين ملحق (1) ، وتم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات المقترحة.

ثبات الأداة : تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار على عينة مكونة من(30) فرد من خارج عينة الدراسة الأساسية وبفاصل زمني قدره أسبوعين بين التطبيقين على العينة المخصصة لا جراء الدراسة الاستطلاعية. ويبين الجدول رقم (2) قيم الثبات لمحاور الاستبانة الأربعة ومعامل الثبات الكلي للأداة.

جدول (2) قيم معامل الثبات لمحاور الأداة الأربعة والأداة ككل ن=30

| م | المحور | عدد العبارات | معامل الثبات | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | المحور الأول | 19 | .887** | .000 |
| 2 | المحور الثاني | 13 | .839** | .000 |
| 3 | المحور الثالث | 21 | .796** | .000 |
| 4 | المحور الرابع | 14 | 0.789❖❖ | .000 |
| المجموع | | 67 | .849** | .000 |

مستوى الدلالة (0.01) : يتضح من الجدول (2) أن معامل الثبات الكلي للأداة بلغ (.849) وهي قيمة دالة عند مستوى معنوية (0.001). وتعد هذه القيمة جيدة وكافية لا تمام إجراءات الدراسة ، كما جاءت قيمة الثبات لكل محور مرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.001) .

خطوات تنفيذ الدراسة: تم إتباع الخطوات التالية :

1. بناء أداة الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها وفق الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.
2. تحديد مجتمع الدراسة والعينة.

3. توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة خلال أيام الدراسة لعامي 2017/2016 - 2108/2017م

4. استعادة الأداة وإجراء التحليل الإحصائي لها وفقا لتسلسل تساؤلات الدراسة.

طرق استخراج النتائج : من أجل تفسير النتائج وتحديد مدى استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بالكلية(بمحاورها الأربعة : واقع الاستخدام - اتجاهات العينة نحو الاستخدام - معوقات الاستخدام -اقتراحات التطوير) ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة تم اعتماد النسب المئوية التالية :

80٪ فما فوق عالي .

60 -69.9٪ متوسط .

اقل من 60٪ منخفض .

تصميم الدراسة :

المتغيرات المستقلة

1. الجنس وله مستويان (ذكر،أنثى).

2. الرتبة الأكاديمية ولها ثلاثة مستويات ( دكتور، معيد ، طالب دراسات عليا).

المتغيرات التابعة:

- استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية.

المعالجات الإحصائية :

تم استخدام برنامج الـ SPSS وبرنامج EXEL I لإجراء المعالجات الإحصائية التالية:

- التكرارات
- المتوسط الحسابي
- الانحراف المعياري.
- معامل ارتباط بيرسون.
- النسبة المئوية.

وقد ارتضى الباحثان مستوى الدلالة(0.05٪) للحكم على النتائج.

**عرض النتائج ومناقشتها:**

**جدول (3)**

**التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لعبارات المحور الأول "واقع استخدام تقنية المعلومات في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء من وجهة نظر عينة الدراسة ن =70**

| م | العبارة | نعم | إلى حد ما | لا | م | ع | الأهمية النسبية | واقع الاستخدام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ك | ك | | | | |
| 1 | يمثل استخدام الحاسب الآلي والإنترنت أهمية كبيرة لدي | 56 | 12 | 2 | 1.77 | .487 | ٪89 | عالي |
| 2 | أجيد إستخدام الحاسب الآلي والإنترنت. | 49 | 21 | 0 | 1.70 | .462 | 85 | عالي |
| 3 | أمتلك حاسب آلي شخصي (لاب توب) | 52 | 0 | 18 | 1.49 | .880 | 74 | متوسط |
| 4 | التحقت بدورات تدريبية أولية في مجال الحاسب الآلي والإنترنت | 49 | 6 | 15 | 1.49 | .830 | 74 | متوسط |
| 5 | قمت بتحسين قدراتي في الحاسب الآلي والإنترنت من خلال الإلتحاق بدورات إضافية | 31 | 10 | 29 | 1.03 | .932 | 51 | منخفض |
| 6 | حاصل على شهادة دولية في قيادة الحاسب الآلي | 28 | 0 | 42 | .80 | .987 | 40 | منخفض |
| 7 | لدي إلمام باللغة الإنجليزية | 9 | 40 | 21 | .83 | .636 | 41 | منخفض |
| 8 | أجيد لغة أجنبية أخرى | 2 | 28 | 40 | .46 | .557 | 23 | منخفض |
| 9 | لدي الرغبة في معرفة المزيد من المعلومات والمهارات في الحاسب الآلي والانترنت | 61 | 5 | 4 | 1.81 | .519 | 91 | عالي |
| 10 | أواكب الجديد في تقنية الحاسب الآلي والإنترنت | 18 | 45 | 7 | 1.16 | .581 | 58 | منخفض |
| 11 | تتصل كليتي بشبكة الإنترنت | 0 | 0 | 70 | 0.00 | 0.000 | 0 | منخفض تماما |
| 12 | توجد مكتبة إلكترونية داخل كليتي | 0 | 0 | 70 | 0.00 | 0.000 | 0 | منخفض تماما |
| 13 | أستخدم الحاسب الآلي على نطاق واسع في أعمالي الأكاديمية والبحثية | 39 | 28 | 3 | 1.51 | .583 | 76 | متوسط |
| 14 | تسهم معرفة لغة أجنبية في إثراء عملية التعلم وسرعة الوصول للمعلومة | 39 | 26 | 5 | 1.49 | .631 | 74 | متوسط |
| 15 | يوفر إستخدام الحاسب الآلي والإنترنت مزيداً من الوقت والجهد للباحث | 57 | 16 | 0 | 1.77 | .423 | 89 | عالي |
| 16 | أستخدم البريد الإلكتروني | 38 | 22 | 10 | 1.40 | .730 | 70 | متوسط |
| 17 | يتوفر حاسب آلي مكتبي في مقر عملي بالكلية (خاص بأعضاء هيئة التدريس) (ن= 32) | 0 | 0 | 32 | 0.00 | 0.000 | 0 | منخفض تماماً |
| 18 | أستخدم الحاسب الآلي والإنترنت في تطوير المقررات الدراسية التي أقوم بتدريسها (خاص بأعضاء هيئة التدريس).... (ن= 32) | 17 | 0 | 15 | 1.53 | .507 | 77 | متوسط |
| 19 | أحبذ فكرة نشر المقررات الدراسية الكترونيا | 60 | 8 | 2 | 1.83 | .450 | 91 | عالي |
| | الأهمية النسبية الكلية للمحور الأول | | | | | | 58 | منخفض |

❖ أقصى درجة للإجابة (2)

يتضمن الجدول (3) واقع استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا (عينة البحث) كان منخفضاً على المستوى الكلي للمحور، حيث بلغت النسبة المئوية لإجمالي واقع الاستخدام (58٪)، كما حصلت اغلب فقرات المحور على نسب منخفضة: حيث كانت الفقرات (10،8،7،6،5) منخفضة بنسب مئوية بلغت بين (23 -58٪) مما يدل على اتجاه عينة الدراسة للإجابة "بـ لا"، وكان واقع الاستخدام منخفض تماما (منعدم) وبنسبة (0٪) على الفقرات (17،12،11) مما يدل على الواقع المنخفض جدا (الواقع المنعدم) لتلك الفقرات. أما الفقرات ( 18،16،14،13،4،3) فقد حصلت على نسب متوسطة بلغت بين (70 -77٪)، في حين حصلت الفقرات (19،15،9،2،1) على نسب عالية وواقع استخدام عالي (85 -91٪) مما يدل على اتجاه عينة الدراسة للإجابة بنعم على تلك العبارات.

ومن خلال نتائج هذا المحور يتبين أن أفضل واقع لاستخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا كانت مجرد تطلعات وأماني حيث كانت اكبر نسبة متمثلة في الفقرة رقم (9) والتي تنص على "لدي الرغبة في معرفة المزيد من المعلومات والمهارات في الحاسب الآلي والانترنت" والفقرة رقم (19) والتي تنص على "أحبذ فكرة نشر المقررات الدراسية الكترونيا"، مما يدل على الواقع الفعلي المنخفض لاستخدام هذه التقنية في الكلية.

ويعزو الباحثان ذلك الانخفاض في استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية إلى واقع البلد في ظل الظروف السياسية الصعبة في الفترة الأخيرة، الأمر الذي انعكس على واقع العملية التعليمية والبحثية في جامعة صنعاء بشكل عام، وكلية التربية الرياضية بشكل خاص وما عانته من اثر النزوح للجامعة بعد تعرض مبنى الكلية لأضرار نتيجة قصف الطيران لمدينة الثورة الرياضية، وما نتج عن ذلك من نقص في البنية التحتية للكلية، الأمر الذي يرى الباحثان انه انعكس وبشكل كبير على واقع استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية والبحثية في الكلية ، وهو ما أكدته عينة الدراسة حيث انه وبالنظر إلى النتائج فان أساسيات تقنية المعلومات والمقومات الأساسية لها منعدمة تماما حيث إجابة عينة الدراسة بأنه لا توجد شبكة انترنت بالكلية، وكذا لا توجد مكتبة الكترونية، كما لا يوجد حاسب إلي خاص بعضو هيئة التدريس في مكتبه.

كما يفسر الباحثان ذلك الانخفاض في واقع الاستخدام لتقنية المعلومات أيضا إلى كون الكلية حديثة النشأة وتفتقر لكثير من المقومات الأساسية والوسائل التقنية للعملية التعليمية، وليس هناك رؤية مستقبلية واضحة لتطوير واقع تقنية المعلومات في الكلية، وهو ما تبين من خلال النتائج كذلك حيث أن بعض أعضاء هيئة التدريس المساعدين ومعظم طلبة الدراسات العليا ليس لديهم شهادة دولية في قيادة الحاسوب، بالإضافة إلى ضعف إجادة اللغة الانجليزية لدى الغالبية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا. واتفقت النتائج مع نتائج دراسة إبراهيم(2012)،

دراسة المحيسن (2000م) من حيث وجود ضعف ونقص في استخدام الخدمات الحاسوبية وتقنية المعلومات.

جدول (4) التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثاني " اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا نحو استخدام تقنية المعلومات من وجهة نظرهم" ن =70

| م | العبارة | نعم | إلى حد ما | لا | م | ع | الأهمية النسبية | درجة الاتجاهات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ك | ك | | | | |
| 1 | الوصول إلى الدراسات والأبحاث العلمية المحكمة | 52 | 18 | 0 | 1.74 | .440 | 87 | عالية |
| 2 | متابعة الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة | 33 | 32 | 5 | 1.40 | .623 | 70 | متوسطة |
| 3 | الوصول إلى إحصائيات مرتبطة بمجال دراستي | 38 | 22 | 10 | 1.40 | .730 | 70 | متوسطة |
| 4 | نشر الأعمال البحثية | 41 | 22 | 7 | 1.49 | .676 | 74 | متوسطة |
| 5 | التثقيف الذاتي | 66 | 4 | 0 | 1.94 | .234 | 97 | عالية |
| 6 | قراءة الصحف والإطلاع على الأخبار المحلية والدولية | 28 | 33 | 9 | 1.27 | .679 | 64 | متوسطة |
| 7 | الترفيه والتسلية | 26 | 30 | 14 | 1.17 | .742 | 59 | منخفضة |
| 8 | الإتصال والتواصل مع الآخرين | 52 | 17 | 1 | 1.73 | .479 | 86 | عالية |
| 9 | الاستشهاد المرجعي بالإنترنت لأعمالي الأكاديمية والبحثية | 54 | 12 | 2 | 1.800 | .528 | 90 | عالية |
| 10 | الاطلاع على محاضرات علمية وكتب مرجعية | 53 | 15 | 2 | 1.73 | .509 | 86 | عالية |
| 11 | البحث عن وسائل تعليمية وتنزيل برامج تعليمية (خاص بأعضاء هيئة التدريس)(ن= 32) | 17 | 14 | 1 | 1.50 | .568 | 75 | متوسط |
| 12 | متابعة الجديد في مجال تخصصي الدقيق (خاص بأعضاء هيئة التدريس)(ن= 32) | 25 | 5 | 2 | 1.72 | .581 | 86 | عالية |
| 13 | متابعة إنجاز الباحثين الذين أقوم بالإشراف عليهم (خاص بأعضاء هيئة التدريس) ن=(15) | 10 | 4 | 1 | 1.60 | .632 | 80 | عالية |
| | الأهمية النسبية الكلية للمحور الثاني | | | | | | ٪79 | عالية |

يتضح من الجدول (4) أن درجة " اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا نحو استخدام تقنية المعلومات من وجهة نظرهم" كانت عالية وايجابية على اغلب فقرات المحور (1،5،8،9،10،12،13) بنسب مئوية تراوحت بين (80 -97٪) مما يدل على اتجاه عينة الدراسة للإجابة "بـ نعم" وايجابية على تلك العبارات، وكانت اكبر نسبة للعبارة رقم (5) مما يدل على اتجاه عينة الدراسة لتقنية المعلومات من اجل التثقيف الذاتي أكثر من غيره . أما الفقرات (2،3،4،6،11) فقد حصلت على نسب متوسطة بلغت بين (64 -75٪) ، في حين حصلت الفقرة رقم (7) فقط على درجة اتجاه منخفضة وقريبة من المتوسط (59٪) مما يدل على اتجاه غالبية عينة الدراسة بالإجابة بـ "نعم" وايجابية ، وهذا ما تبين من خلال المستوى الكلي للمحور، حيث بلغت النسبة

المئوية لإجمالي درجة اتجاه عينة الدراسة نحو استخدام تقنية المعلومات متوسطة وقريبة من العالي (79٪).

ويرى الباحثان ان تلك الاتجاهات العالية والايجابية لدى أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا نحو استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية رغم الواقع المنخفض للاستخدام هو وجود رغبة كبيرة وجادة لديهم للاستفادة من تقنية المعلومات في تطوير مستواهم وتسهيل أعمالهم العلمية والبحثية وأنهم يرون أهمية استخدام هذه التقنية وضرورتها إلا أن الواقع ومعوقات الاستخدام حاجز بينهم وبين اتجاهاتهم تلك.

واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة كلا من: إبراهيم(2012)، دراسة المحيسن (2000م)، قطاف (2006)، ابو ريا (2005)، النجار (2001)، البدوي (2014)، (Falba,2003)، (Adeya&Oyeinlca, 2002) من حيث وجود ضعف ونقص في استخدام الخدمات الحاسوبية وتقنية المعلومات، حيث دلت النتائج كلها على وجود اتجاهات ايجابية نحو استخدام تقنية المعلومات أو بعضها في العملية التعليمية والبحثية لدى عينة الدراسات.

جدول (5) التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثالث " معوقات استخدام تقنية المعلومات لدى أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا "ن =70

| م | العبارة | نعم | إلى حد ما | لا | م | ع | الأهمية النسبية | نسبة المعوقات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ك | ك | | | | |
| 1 | أجد صعوبة في استخدام الحاسب الآلي والانترنت | 24 | 16 | 30 | .91 | .880 | 46 | منخفضة |
| 2 | عدم توافر التدريب المناسب على استخدام تقنية الحاسب الآلي والإنترنت | 63 | 1 | 6 | 1.81 | .572 | 91 | عالية |
| 3 | عدم القدرة على حل المشكلات الفنية التي تحدث أثناء الاستخدام | 10 | 33 | 27 | .76 | .690 | 38 | منخفضة |
| 4 | عدم الاحتياج لتقنية الحاسب الآلي والإنترنت | 2 | 3 | 65 | .10 | .386 | 5 | منخفضة |
| 5 | عدم توفر الوقت الكافي لاستخدام التقنية | 19 | 30 | 21 | .97 | .761 | 49 | منخفضة |
| 6 | انقطاع الكهرباء في أوقات كثيرة في الكلية | 67 | 2 | 1 | 1.94 | .289 | 97 | عالية |
| 7 | انقطاع الكهرباء في أوقات كثيرة في البيت | 64 | 6 | 0 | 1.91 | .282 | 96 | عالية |
| 8 | عدم توفر أجهزة الحاسب الآلي المحمول(لاب توب) لدى غالبية أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا | 51 | 13 | 6 | 1.64 | .638 | 82 | عالية |
| 9 | عدم توفر خدمة الإنترنت بالكلية | 68 | 1 | 1 | 1.94 | .289 | 97 | عالية |
| 10 | وجود صعوبات مالية وفنية تحول دون استخدام التقنية . | 67 | 2 | 1 | 1.94 | .289 | 97 | عالية |
| 11 | التعود على إستخدام الطريقة التقليدية المكتوبة | 36 | 25 | 9 | 1.39 | .708 | 69 | متوسطة |
| 12 | قلة المعلومات المكتوبة باللغة العربية | 24 | 33 | 13 | 1.16 | .715 | 58 | منخفضة |
| 13 | ضعف المستوى في اللغة الانجليزية | 44 | 22 | 4 | 1.57 | .604 | 79 | متوسطة |
| 14 | وجود صعوبة في تحديد المواقع المناسبة | 40 | 24 | 6 | 1.49 | .654 | 74 | متوسطة |
| 15 | بطء الإتصال بالانترنت وكثرة إنقطاع الشبكة | 42 | 26 | 2 | 1.57 | .554 | 79 | متوسطة |

| م | العبارة | نعم | إلى حد ما | لا | م | ع | الأهمية النسبية | نسبة المعوقات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ك | ك | | | | |
| 16 | عدم مصداقية المصادر على الانترنت | 8 | 57 | 5 | 1.04 | .432 | 52 | منخفضة |
| 17 | عدم وجود حوافز مادية ومعنوية تشجع على استخدام التقنية | 59 | 8 | 3 | 1.80 | .499 | 90 | عالية |
| 18 | عدم وجود دورات تدريبية تكميلية متقدمة | 59 | 7 | 4 | 1.79 | .535 | 89 | عالية |
| 19 | عدم تجهيز قاعات الدراسة بالكلية بالتقنيات التربوية والتعليمية الحديثة في التدريس . | 63 | 6 | 1 | 1.96 | 0.32 | 98 | عالية |
| 20 | عدم توفر الدوريات والمجلات العلمية المحكمة والمراجع العربية والأجنبية الحديثة داخل مكتبة الكلية | 52 | 9 | 9 | 1.61 | .708 | 81 | عالية |
| 21 | ضعف المستوى المهارى لدى غالبية أعضاء هيئة التدريس بالكلية في استخدام البرنامج الإحصائي SPSS | 34 | 27 | 9 | 1.36 | 0.70 | 68 | متوسطة |
| | الأهمية النسبية الكلية للمحور الثالث | | | | | | ٪73 | متوسطة |

يتضمن الجدول (5) نسبة معوقات استخدام تقنية المعلومات من وجهة نظر عينة الدراسة" والتي كانت متوسطة على المستوى الكلي للمحور، حيث بلغت النسبة المئوية لا جمالي معوقات الاستخدام (73٪)، كما حصلت اغلب فقرات المحور على نسب مئوية عالية (2،6،7،8،9،10،17،18،19،20) بلغت بين (81 -98٪) مما يدل على اتجاه عينة الدراسة للإجابة "بـ نعم" على معظم المعوقات، وكانت اكبر المعوقات من وجهة نظر عينة الدراسة الفقرة رقم (19) يليها الفقرات رقم (6،9،10) . أما الفقرات (11،12،13،14،15،21) فقد حصلت على نسب متوسطة بلغت بين (67 -79٪)، في حين حصلت الفقرات (1،3،4،5،16) على نسب منخفضة تراوحت بين (5 -52٪) مما يدل على اتجاه عينة الدراسة للإجابة بـ"لا" على تلك الفقرات.

من خلال العرض السابق يتضح اتفاق عينة الدراسة أن هناك عدد من المعوقات التي تعيق عملية استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء تختلف نسبة معوق عن آخر، حيث كانت اكبر المعوقات والتي حصلت على نسبة عالية جدا من أراء العينة هي "عدم تجهيز قاعات الدراسة بالكلية بالتقنيات التربوية والتعليمية الحديثة في التدريس" ، و"عدم توفر خدمة الإنترنت بالكلية" ،و"انقطاع الكهرباء في أوقات كثيرة في الكلية أو في المنزل، بالإضافة إلى وجود صعوبات مالية وفنية تحول دون استخدام التقنية ،إضافة إلى وجود عدد من المعوقات الأخرى والتي حصلت على نسبة عالية من أراء عينة الدراسة . وهذا يفسر الواقع المنخفض لاستخدام تقنية المعلومات الذي ظهر في نتائج المحور الأول، وان هناك نقص كبير في البنية التحتية لتقنية المعلومات في الكلية ، وكذا نقص في الدعم الفني والمالي لتطوير واقع استخدام تقنية المعلومات في الكلية ، ومن هنا يتأكد للباحثان سبب الواقع المنخفض في استخدام تقنية المعلومات بالكلية في ظل وجود تلك المعوقات والتي لها تأثير سلبي ومباشر على واقع استخدام هذه التقنية، وهذا ما أثبتته نتائج المحور الأول من هذه الدراسة.

وتتفق نتائج هذا المحور مع نتائج العديد من الدراسات المشابهة في بيئات عربية وأجنبية مثل دراسة (الحاج ، 2013) ، (البدوي ، 2004) ، (إبراهيم ، 2012) ،( قطاف ، 2006)، (اللهيبي ، 2004)، (سكر ، 2003) ، ( (Adeya & Oyeinlca, 2002) ، (الدبيان ، 2011).

جدول (6) التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لعبارات المحور الرابع " أهم الاقتراحات لتطوير جودة استخدام تقنية المعلومات من وجهة نظر عينة الدراسة" ن =70

| م | العبارة | نعم | لا | م | ع | الأهمية النسبية | نسبة الاقتراح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ك | | | | |
| 1 | توفير الحاسب الآلي والإنترنت داخل الكلية | 70 | 0 | 2.00 | 0.000 | 100 | عالية |
| 2 | توفير أجهزة حاسوب شخصية ومكتبية حديثة ومتطورة لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم مجانية أو مخفضة الكلفة | 70 | 0 | 2.00 | 0.000 | 100 | عالية |
| 3 | رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في إستخدام تقنية الحاسب الآلي والإنترنت والنظام الإحصائي من خلال إقامة دورات تدريبية متقدمة | 70 | 0 | 2.00 | 0.000 | 100 | عالية |
| 4 | تحسين كفاءة مهارة استخدام اللغة الإنجليزية لدى أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم | 70 | 0 | 2.00 | 0.000 | 100 | عالية |
| 5 | تحديث مكتبة الكلية ورفدها بالكتب والمراجع العلمية الحديثة والدوريات والمجلات العلمية الحديثة والمتخصصة والمحكمة بصورة دورية ومنتظمة وفي جميع تخصصات علوم التربية الرياضية | 70 | 0 | 2.00 | 0.000 | 100 | عالية |
| 6 | إنشاء مكتبة الكترونية متطورة في إطار الكلية تعني بعلوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى المتصلة | 70 | 0 | 2.00 | 0.000 | 100 | عالية |
| 7 | توفير برامج وموقع وقواعد بيانات الكترونية متخصصة بعلوم التربية الرياضية عربية وأجنبية مع التحديث المستمر لها | 70 | 0 | 2.00 | 0.000 | 100 | عالية |
| 8 | إصدار مجلة علمية محكمة خاصة بالكلية تعني بنشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا والباحثين الآخرين من خارج إطار الكلية | 58 | 12 | 1.64 | .483 | 38 | عالية |
| 9 | توسيع قاعدة المشاركة في حضور المؤتمرات العلمية لجميع أعضاء هيئة التدريس دون استثناء | 65 | 5 | 1.93 | .259 | 96 | عالية |
| 10 | تحديث البنية التحتية لتقنية الحاسب الآلي والإنترنت داخل الكلية لغرض الإرتقاء بالعملية التعليمية والبحثية | 65 | 5 | 1.93 | .259 | 96 | عالية |
| 11 | فتح قنوات إتصال حقيقية وملموسة مع الكليات العربية والأجنبية المناظرة وبحيث تعم الفائدة جميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الكلية | 70 | 0 | 2.00 | 0.000 | 100 | عالية |
| 12 | رصد إعتمادات مالية سنوية في إطار موازنة الكلية خاصة بتطوير قواعد البنية التحتية اللازمة للعملية التعليمية والبحث العلمي | 68 | 2 | 1.97 | .168 | 99 | عالية |
| 13 | إعتماد هيكل تنظيمي واضح المعالم للدراسات العليا يحقق أهداف البرنامج ويلبي طموحات طلبة الدراسات العليا | 68 | 2 | 1.97 | .168 | 99 | عالية |
| 14 | الاستغلال الأمثل للمواد المالية المحصلة من طلبة الدراسات العليا لصالح العملية التعليمية وأعضاء هيئة التدريس بالكلية أعضاء | 68 | 2 | 1.93 | .259 | 96 | عالية |
| | الأهمية النسبية الكلية للمحور الرابع | | | | | ٪98 | عالية |

يتضح من الجدول (6) أهم الاقتراحات لتطوير جودة استخدام تقنية المعلومات من وجهة نظر عينة الدراسة" حيث حصلت كل فقرات المحور على نسبة عالية تراوحت بين (83 -100٪) كما حصلت معظم الفقرات على نسبة مئوية كاملة (100٪)مما يدل على اتجاه الغالبية العظمى من عينة الدراسة للإجابة "بـ نعم" على جميع الفقرات وكذلك اتفاق جميع عينة الدراسة على الإجابة بـ"نعم" على معظم الفقرات، وهذا يدل على أهمية تلك المقترحات لتطوير تقنية المعلومات من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت اقلها أهمية العبارة رقم (8) من بين عبارات المحور والتي تنص على " إصدار مجلة علمية محكمة خاصة بالكلية تعني بنشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا والباحثين الآخرين من خارج إطار الكلية".

ويرى الباحثان أن كل تلك المقترحات من الأهمية بمكان للنهوض وتطوير الواقع المنخفض لاستخدام تقنية المعلومات والتي توصلت إليها نتائج المحور الأول، إذ أن معظمها يعد البنية التحية الأساسية لتقنية المعلومات في أي مؤسسة أو كلية أو جامعة.

وتشابهت بعض هذه النتائج مع نتائج دراسة (الدبيان ، 2011) حيث كانت أهم المقترحات "الاهتمام بالدورات التدريبية واستمرارية التعليم ، كما اقترحت دراسة (قطاف ، 2000) ضرورة توفر الأجهزة ووسيلة الانترنت، وكذلك ضرورة الالتحاق بدورات تدريبية.

**الاستنتاجات:**

في حدود أهداف البحث وتساؤلاته ، وفي ضوء النتائج التي توصل لها الباحثان ، تم استخلاص الاستنتاجات التالية :

1 - واقع استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية بشكل عام كان منخفض وبنسبة (58٪).

2 - اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا نحو استخدام تقنية المعلومات كانت عالية وايجابية على اغلب الفقرات، ومتوسطة وقريبة من العالي (79٪) في المحور ككل.

3 - اكبر اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا نحو استخدام تقنية المعلومات: " من اجل التثقيف الذاتي" يليه "الاستشهاد المرجعي بالإنترنت للأعمال الأكاديمية والبحثية" ثم " الوصول إلى الدراسات والأبحاث العلمية المحكمة"

4 - هناك الكثير من معوقات استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية اهمها: عدم تجهيز قاعات الدراسة بالكلية بالتقنيات التربوية والتعليمية الحديثة في التدريس، ووجود صعوبات مالية وفنية تحول دون إستخدام التقنية .

5 - هناك العديد من الاقتراحات لتطوير استخدام تقنية المعلومات في العملية البحثية والتعليمية بكلية التربية الرياضية من بينها: توفير الحاسب الآلي والإنترنت داخل الكلية ولأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في إستخدام تقنية الحاسب الآلي والإنترنت، بالإضافة الى تحسين كفاءة مهارة استخدام اللغة الإنجليزية لدى أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

**التوصيات:**

في ضوء استنتاجات البحث يوصي الباحثان الجهات المعنية بما يلي:

1 - توفير مبنى مستقل وامن للكلية داخل الجامعة وفق المواصفات الفنية والعلمية، إذ أن اغلب المعوقات لاستخدام تقنية المعلومات في الكلية سببها عدم استقرار الكلية.

2 - توفير البنية التحتية لتقنية المعلومات داخل الكلية والمتمثلة في توفير أجهزة الحاسوب بالعدد الكافي، وأجهزة العرض الحديثة، وشبكة الانترنت، وأجهزة الاتصالات المساعدة، والخبراء والفنيين والمختصين، وتوفير الكهرباء بصورة مستمرة وكافية.

3 - إنشاء مكتبة الكترونية متطورة في إطار الكلية تعني بالعلوم البدنية والرياضية والعلوم المتصلة، وبحيث تتيح الاطلاع والمعرفة عن بعد.

4 - تجهيز القاعات الدراسية بالوسائل التعليمية الحديثة وأجهزة العرض المتطورة .

5 - تخصيص ميزانية سنوية لإدارة واستخدام تقنية المعلومات في الكلية بصورة مستمرة.

6 - إقامة دورات تدريبية لتطوير مستوى أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا في اللغة الانجليزية ورفع كفاءتهم في استخدام تقنية المعلومات في أعمالهم البحثية والتعليمية .

**المراجع**


1.أبو ريا، محمد يوسف (2005).استخدامات الانترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإسراء. مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد(45)، عجمان، الأردن ص 133 -164.

2.البدوي، نهال محمد بشير(2014). مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية لتقانة الاتصال والمعلومات في العمليات التدريبية . ماجستير. تكنولوجيا التعليم. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. السودان. الخرطوم. كلية التربية. 407.
متاح على الموقع/ http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=111437

3.الحاج، أوناهيد محمد سعيد (2013): واقع إستخدام تقنية المعلومات في التدريس بكلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ، السودان.
http://repository.sustech.edu/handle/123456789/4627?show=full

4.لخطيب، احمد (2000). إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الإدارة الجامعية. مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد(3)، عمان، الأردن ص83 - 119.

5.الخطيب، حازم وحداد ، مناور(2001). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اربد الأهلية، الأهداف، والحوافز، والرضا، والمشكلات. مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد(4)، العدد(1)، ص48 -79.

6.الدبيان ، موضي إبراهيم (2011). تنمية اتجاهات الوعي المعلوماتي الرقمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتأثيرها على تطوير البحث. مجلة دراسات المعلومات. ع. 10، يناير 2011 ص. 101 -156 متاح على الموقع/ http://searchshamaa.org/fullrecord?ID=107557.

7.الرمادي، أماني زكريا(2008). المكتبات العربية وآفاق تكنولوجيا المعلومات. الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب.

8. الزامل، منصور(2005). واقع إفادة الجامعات العربية في خدمات المعلومات المقدمة عبر شبكة الانترنت. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد (11)، العدد (2) ، ص 23 -49.

9. الزهراني، عماد بن جمعان (2008). تصميم وتطبيق برمجية الكترونية تفاعلية لمقرر تقنيات التعليم لقياس التحصيل الدراسي لطلاب كلية المعلمين في الباحة، دكتوراه. تقنيات التعليم. جامعة أم القرى. السعودية. مكة المكرمة. كلية التربية.
http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=3425[5]

10.السلطان، عبد العزيز والفتوح، عبد القادر(1420). الانترنت في التعليم، مشروع المدرسة الالكترونية، رسالة الخليج العربي، الرياض، مكتبة التربية العربي لدول الخليج.

11.السلوم، عثمان (2000). دور الانترنت في الحصول على المعلومات اللازمة لتنشيط البحث العلمي. ورقة بحث ضمن كتاب عن واقع ندوة البحث العلمي في دول الخليج العربي: الواقع والمعوقات والتطلعات، جامعة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، السعودية، ص 450 -473.

12. الفار،إبراهيم عبد الوكيل (1998 ) . تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الواحد والعشرين. سلسلة تربويات الحاسوب واستخدام تكنولوجيا المعلومات في التربية. دار النشر العربي، القاهرة، مصر، ص 41 .

13. الكيلاني، تيسير وقطران يحيى (2009 ). التعليم الذاتي. جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء ، اليمن .

14. اللهيبي، محمد(2004) . تبني أو استخدام تقنية الانترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. مجلة جامعة أم القرى التربوية والنفسية ، المجلد(16) ، العدد (1) ، ص 436 -437.

15. المحيسن ،إبراهيم (2000 ). واقع ومعوقات استخدام الانترنت في كليات التربية بالجامعات السعودية ، المجلة التربوية ، المجلد (15 ) ، العدد (57 ) ، ص31 -69 .

16. النجار ، عبد الله (2001 ). واقع استخدام الانترنت في البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل . مجلة مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر، المجلد(15 )، العدد(19 )، ص 135 -160.

17. الوشلي ، عبد الوهاب ( 2008 ). حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي . دليل عضو هيئة التدريس بالجامعات اليمنية وفق النظم والقواعد الثانوية المقرة في التشريع اليمني (دراسة قانونية) . ط2 ، دار الفكر، صنعاء، الجمهورية اليمنية ، ص4 .

18. إبراهيم، عبد الشافع (2012) . واقع استخدام الحاسوب والإنترنت في عملية التدريس بكلية التربية بجامعة زالنجي . ماجستير. تكنولوجيا التعليم. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم. كلية التربية. السودان ، ص 407. متاح على الموقع/ http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=90539.

19. حيدر، احمد سيف (2000). التعليم العالي وارتباطه بخطط التنمية في اليمن - الاتجاهات الحديثة في التعليم – المنعقد في عدن خلال الفترة 11 -15 نوفمبر ، ص87.

20. دافور، ارلند (ترجمة منى ملحيسودنبال ادلبي) (1998). الانترنت، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

21. ديسلر، جاري (1992) . أساسيات الإدارة – المبادئ والتطبيقات الحديثة . تعريب : محمد عبد القادر، دار

22. زاهر، ضياء الدين(1995 ). تقويم أداء الأستاذ الجامعي. مستقبل التربية العربية، المجلد(1) ، العدد (3 ) ، ص 39 -67 .

23. سكر، منى (2008) . تقويم استخدام الحاسب الآلي كتقنية تعليمية في تدريس التربية الرياضية بكلية التربية الرياضية للبنين جامعة الإسكندرية، مجلة جامعة المنوفية للتربية البدنية والرياضية، السنة السابعة ، العدد (12) ، يناير2008م ، مصر.

24.صالح، أيمن (2003). معوقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.

25.عبد الكريم، سعد (1999). أثر استخدام الانترنت على تنمية مهارات الاتصال الالكتروني لدى معلمي العلوم والرياضيات، مجلة كلية التربية ، العدد(2) ، السنة (15) ، يوليه ، ص129.

26.قطاف ، تسمية (2006 .الانترنت والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية -جامعة عنابة نموذجا - مجلة بنات الأجيال ،المجلد(15 ) ، العدد(58 ) ، دمشق ، ص145 -160 .

27.محمد، محمد (1997). البحث العلمي في الجمهورية اليمنية بين الواقع والطموح . مجلة الثوابت ، العدد(9) ، ص11 -17.

28.مصطفى ،أكرم (2006 ) . إنتاج مواقع الانترنت التعليمية : رؤية ونماذج تعليمية معاصرة في التعليم عبر مواقع الانترنت ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر .

29.ليسان ، صالحة والعاني ، وجيهة(2008). دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس. البصائر، المجلد(12) ، العدد(1) ، مسقط ، عمان.

المراجع الاجنبية :

30. Adeya ,N. and Oyeinka, B. (2002): The internet in African Universities : Case studies from Kenya and Nigeria. www.intech.unu. edu.
31. Blurton, C. (1999) . New direction of ICT-Use in education. In World Communication and Information Report 1999-2000. Retrieved from http:// www.unesco.org/education/educpgor/lwf/dl/edict.pdf.Accessed 22/9/2011.
32. Ellsworth Th (1994): Education on the internet. IN: Indiana Polis, Sauns Publishing, USA.
33. Falba, C.(2003). Technology use by a college of education faculty and Factors influencing integration of technology in an undergraduates teacher preparation program. Dissertation Abstracts International, No. AA 19842064, p. 2457.
34. Kelley, K. (2002). The web of discipline: Biglan's Categories, the world wide web, and the relevant of academic discipline. Dissertation Abstracts International, No. AA19836420,p. 1936.
35. Kibirige, H.M., and L.Depalo(2000).The Internet as source of academic research Information: Findings of tow pilot studies. Information Technology and Libraries. 19, No.1.P1-9. Visited on1/10/2012. Available: http://www.lita.org/cfapps/archive.cfm?path=ital/1901_kibirige.html
36. Light, D. (1989). Educational uses of the internet : An exploratory survey. Educational Technology Journal ; vol. 33, no. 3 ,pp. 19-26.
37. Sanjaya, M. (1998). Distance education research: A review of its structure, methodological issues and priority areas. Indian Journal of Open Learning ; Vol.7, No. 3 , pp. 267-269.
38. Trucano, M . (2005): knowledge maps: ICT in education. Wasington , D.C. :Infodev/ world Bank.
39. Wasonga, T.A. (2007). Using technology to enhance collaborative learning. International Journal of Education Management; 21(7): 585-592 غ

# رؤية مستقبلية لتعزيز الميزة التنافسية للجامعات العربية في ضوء مؤشرات التصنيفات العالمية

د. نيللي السيد عاشور

**ملخص :**

يحظى موضوع تطوير الأداء بالجامعات المصرية اليوم بأهمية بالغة، نظرا لكونه يضم أهم المصادر التي تعطي مؤشرات ذات دلالة على مدى نجاح الجامعة وقدرتها على التنافس مع مختلف الجامعات. وتكمن أهمية التصنيفات العالمية للجامعات في كونها تعطي صور تقريبية لمستوى الجامعة وتطورها مقارنة مع نظيرتها، كما تمثل محفزاً لرفع مستوى التنافسية العلمية فيما بينها ، إلى جانب مردودها المعنوي الدال على الأداء العلمي للكوادر البشرية التعليمية والبحثية والجهات التابعة لها ، والذي يحفزهم على زيادة الأداء والإنتاج البحثي والنشر العلمي وتحقيق مركز متقدم في التصنيفات العالمية كتصنيف شانغهاي، التايمز، ويبمتركس، وغيرها . و من هنا ظهرت الحاجة إلى بناء مصفوفة موحدة لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات العربية ، يمكن من خلالها تعزيز القدرة التنافسية للجامعات العربية على الجمع بين تحقيق مركز متقدم في كافة التصنيفات العالمية ، وبناء هوية وطنية تحقق الريادة بين جامعات القمة .

كلمات مفتاحية :

الميزة التنافسية ، التصنيفات العالمية ، مؤشرات الأداء ، مصفوفة المعايير .

**Abstract:**

Nowadays, developing performance of the Egyptian universities is an extremely matter of interest. That is due to including the most important sources of significant indicators for universities success and ability to compete with other universities. The importance of global university ranking lies in giving approximate conception of university level and development in comparison to its counterparts. It is also an impulse to raise up science competitiveness level among universities, in addition to its moral impact that reveals the scientific performance of the teaching and research staff and their bodies, that motivates them to increase the performance and research production, science publishing and to realize an advanced position in global rankings; such as Shanghai Ranking, Times Ranking, Webometrics Ranking…etc. Therefore, it became necessary to set a unified matrix of the global Arab universities ranking standards, by which we can promote the competitive ability of Arab universities and combine occupying an advanced position in all global rankings with forming a national identity that achieves leadership among the top universities.

Key words:competitive advantage, global ranking, performance indicators, standards matrix .

**مقدمة :**

يشهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة علمية هائلة في كافة المجالات ، هذه الثورة تحمل في طياتها متغيرات عديدة مثل العولمة ، الثورة التكنولوجية ، الإنفجار المعرفي ، والتقدم التقني المتسارع ، والتي ألقت بظلالها على طبيعة حياة الأفراد والمنظمات والدول ، وفرضت شروطاً وآليات عمل معينة ، وأصبح معها الاهتمام بتجويد التعليم معيار التنافس بين الدول .

وفي ظل هذه المتغيرات والتحديات العالمية ، تواجه المنظمات تحديات كبيرة تتسم بالتغير المستمر ، ومنافسة عالمية ، فرضت عليها واقعاً جديداً وضرورة حتمية للاستفادة من المتغيرات ، والبحث عن أفضل السبل لمواجهة التحديات ، والوقوف بشكل قوي تجاهها ، حتى تستطيع الاستمرار وتحقيق التميز ، وتحقيق التنمية المنشودة .

وتواجه مؤسسات التعليم العالي مجموعة ممن التحديات العالمية والمحلية التي تفرض عليها عدداً من القضايا ، ربما من أهمها ما يتعلق بالمنافسة والتميز ؛ مما يستدعي ضرورة تحديث إدارة مؤسسات التعليم العالي باعتبارها الأقدار في منظومة هذا النوع من التعليم على مواجهة ومواكبة متطلبات تلك الظروف والمتغيرات ( حافظ ، الزهيري ، 2009، 27).

وتبرز الجامعات كأحد أهم المنظمات التي تقوم بدور فعال ومؤثر في تطور المجتمعات وتقدمها ، كما أنها السبيل لتجاوز التخلف واللحاق بركب التقدم ، ولن يتأتى لها ذلك إذا لم تحقق في ذاتها تغييراً يوازي ما يحيط بها من تغيرات ، وتسعى إلى المنافسة عن طريق تغيير أساليبها التقليدية ، وتبني أساليب إدارية حديثة تمكنها من مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها لتحقيق مستوى أداء أفضل .

فقد أصبح التعليم العالي مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة ، وذلك من خلال تطوير المهارات البشرية واستحداث تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر ، مع الحرص على تخريج كوادر بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات التي يشدها العصر ، كما أن تحقيق مستوى متميز لجودة التعليم الجامعي لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع العاملين فيه ومشاركة فاعلة من جانب الطلبة وسوق العمل والمجتمع ( إسماعيل ، 2011، 32) . لذلك كان الاتجاه نحو تحسين الأداء الجامعي لتعزيز الميزة التنافسية يمثل أحد المدخلات الهامة للتطوير والتغيير إحداث نقلة نوعية في مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي .

وأمام تعدد فرص الالتحاق بالجامعات تعمل كل جامعة على استقطاب أكبر عدد من الطلاب المتقدمين فى إطار المنافسة العالمية ، هذه المنافسة التى لن تكون دون تحقيق الكفاءة والجودة فيما تقدمه الجامعات من خدمات لضمان رضا عملائها ، فالجامعة التي تقدر عملائها تساعد فى الوصول للأداء المرتفع وتحقيق الابداع لتحقيق ميزة تنافسية مؤسسية تزيد من فرص الالتحاق بها ، فى عصر المعرفة والمعلومات الذي لم يعد يعترف بعمالة نمطية تحكمها المواصفات الوظيفية التقليدية ، وإنما تعتمد على العناصر التى تتسم بالتميز وتعدد المعارف وتنوعها ، حيث إن تحقيق الجامعة لتميز الأداء

يتطلب من أعضائها الابتعاد عن كل ما هو نمطي وروتيني فى الأداء والسلوك وتبنيها لنظم حيوية وفعالية .

و تمثل التصنيفات العالمية أهمية بالغة للجامعات لكونها تمثل مؤشراً عن مواقعها بين الجامعات العالمية وفقاً للمعايير التي بنيت عليها هذه التصنيفات؛ ولقد سعت الجامعات العالمية سعياً حثيثاً لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير التصنيفية لتحسين بيئتها التعليمية، ولتمكين طلابها من الإجادة في مجالات العمل المختلفة والمسابقات العلمية الدولية، وتحسين أداء أعضاء هيئاتها التدريسية، وإبراز إنجازاتها العلمية من خلال نشر بحوثها في المجلات والدوريات العلمية الرصينة، وحصد الجوائز العلمية وغيرها، لجذب الكثير من الاستثمارات لدعم أنشطتها العلمية وجذب أفضل الطلبة للالتحاق ببرامجها خصوصاً أن كثير من الطلاب فى العديد من بلاد العالم يعتمد عليها كمصدر للمعلومات فى اختيار الجامعات التى سوف يلتحقون بها على أساس تلك التصنيفات.

أصبح التصنيف عملية ذات أهمية عالية للجامعات ، وللعديد من المستفيدين من نتائجه ، وتتأثر إدارة الجامعة المنشغلة بإعداد الأهداف المؤسسية والعملية بنتائج التصنيف ، حيث يؤثر على عملية التدويل الأكاديمية التى تشجع على التنقل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، وتؤكد على الحاجة إلى المقارنة العالمية لنظم التعليم العالي ، والبرامج الدراسية ، والدرجات العلمية ، وقد ثبت أن التصنيف يعزز المنافسة الدولية بين الجامعات ، من أجل إيجاد بيئة تعليمية جاذبة متعددة الثقافات ، والاتجاه نحو التعاون بين الجامعات ، والهم من ذلك فرصة لتحسين ومعالجة مواطن الضعف لدى الجامعات ( Ismail,2008, 3 )

وتعد إدارة الجودة الشاملة أحد الإفرازات المهمة لتطوير الفكر الإداري ، ونتاجاً طبيعياً للتغيرات المصاحبة لهذا العصر ، وهي تعد فلسفة وثقافة تنظيمية تمكن المنظمات من تحقيق التميز والاستجابة لرغبات وتوقعات العميل بصفته محوراً أساسياُ في تفكير المنظمة ، وتركز على إيجاد آلية عمل متكاملة للوصول إلى أعلى المستويات العالمية للأداء المتميز من أجل مقابلة توقعات العميل ( الصراف ، الخوالدة ، 2009،170) .

وتؤكد العديد من الدراسات أن تبنى إدارة الجودة الشاملة في المنظمات يحقق العديد من الفوائد مثل تحسين الأداء و وزيادة الكفاءة والإنتاجية ، وسرعة الاستجابة للتغيرات ، وتحقيق المشاركة ، وتحسين عملية اتخاذ القرار ، وتحقيق الميزة التنافسية ، فقد أشارت دراسة دراسة ( Senapati , 2004 ) إلى أن إدارة الجودة الشاملة نهج لتحسين القدرة التنافسية والفعالية والمرونة لمؤسسة كاملة ، أما دراسة ( الموسوي ،2009) فأكدت على أهمية إدارة الجودة الشاملة في ضمان عمليات التحسين المستمر ، وتحقيق تنافسية المنظمة ، كما أشارت دراسة ( الفقهاء ،2010) إلى أن تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة لها علاقة موجبة بتحسين وتحقيق الميزة التنافسية ، كما أكدت دراسة ( الدعاس ،2010) أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يساعد على رفع روح التنافس بين المنظمات ، كما على تحسين وتطوير

الأداء بصفة مستمرة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة ، وتلبية متطلبات العميل ، وأكدت دراسة ( Owlia , 2010) على أهمية تطبيق الجودة الشاملة في زيادة الترابط بين أعضاء المؤسسة و والمشاركة الحقيقية لجميع عناصر المؤسسة ، كما أكدت دراسة ( Ming , 2011 ) إلى دورها في زيادة الثقة بين المؤسسات والمجتمع ، وأشارت دراسة ( Matej &Bostjan , 2012 ) إلى أهمية تطبيق الجودة الشاملة في التغلب على مشكلات انخفاض الجودة الإنتاجية ، وزيادة القدرة التنافسية .

كما أكدت دراسة محمد (2013) بضرورة اهتمام الجامعة بإجراء التحسين المستمر لبرامجها الأكاديمية وسياستها المعتمدة في تقديم خدماتها ،وأن تتبنى الابتكارات والإبداعات لأنها تعد من أهم متطلبات استدامة الميزة التنافسية . ودراسة وضيئة وآخرون (2014) التي أوصت بأهمية استمرار العلاقة بين الجامعات وخريجيها واستخدام تخصصات جديدة بالجامعات المصرية يتطلبها سوق العمل ،أو تطوير التخصصات الحالية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل وتوفير قنوات اتصال بين الكليات والمؤسسات خلال فترة الصيف و إقناع أصحاب المؤسسات بتعيين الخريجين لمواجهة البطالة. و دراسة عبد العزيز (2015) والتي توصلت لمقترح لتحقيق الميزة التنافسية وفقا للمستويات التالية (المستوى المحلى يطلب من الجامعة تبنى إستراتيجية ، وعلى المستوى الإقليمي عقد تحالفات تتولى جامعة الدول العربية التنسيق لها مع أقاليم أخرى، والمستوى العالمي بأن يكون التعاون الدولي جزءا لا يتجزأ من المهام الرسمية لمؤسسات التعليم العالي ) .

ونظراً لازدياد حدة المنافسة والتنافس في التعليم الجامعي ، وحتى تتمكن جامعاتنا العربية من مسايرة التغيرات والتطورات ، وتجويد عملياتها ومخرجاتها ، فعلينا أن نسعى إلى زيادة قدرتها التنافسية، وتخريج الكوادر المؤهلة والقادرة على مواكبة المتطلبات العالمية لتحقيق التميز .

**مشكلة الدراسة :**

تواجه الجامعات في ظل المتغيرات المعاصرة والتحولات الدولية ضغوطاً كبيرة ومتزايدة من أجل المشاركة في المنافسة العالمية من خلال تجويد مخرجاتها وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة عالية وبأقل تكلفة وفي أسرع وقت . ويواجه التعليم الجامعي العربي العديد من التحديات الحالية والمستقبلية ، والتي تستوجب الاتجاه إلى دراستها والوقوف على أسبابها ودواعي التغلب عليها . وهو ما أكدته العديد من الدراسات التي انتقدت الإدارة الجامعية في الوطن العربي ، كدراسة ( علي ،2013) التي أشارت إلى أن الجامعات العربية لا تتماشى مع البيئة التنافسية المعاصرة ، كما أشارت نتائج دراسة ( حسين ،2005) إلى ضعف الكفاية الداخلية للتعليم الجامعي العربي ، كما أشار ( حافظ ، الزهيري ، 2009) إلى أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة لمؤسسات التعليم العالي ، منها : ضعف مستوى الخريجين ، وارتفاع كلفة هذا النوع من التعليم ، وضعف الكفاءة والازدواجية والقصد ، وأكد ( القطب ،2009) إلى أن التعليم العالي يعاني من : تدني جودة عمليات التعليم والتعلم ، ضعف أدائه على الاستجابة لجملة التحديات الإقليمية والعالمية ، والفجوة بين أهدافه والمتحقق منها .

تتعدد التصنيفات العالمية للجامعات؛ فمنها ما يركز على جودة التعليم، ومنها ما يركز على المخرجات الشاملة، وبعضها يركز على مخرجات البحث العلمي وتوظيف الخريجين، وأيا كان نوع التصنيف والمعايير التي تستخدم فيه؛ فإن النهاية هي مجمل التقييم العام لدور الجامعة في إحداث تغيير يقود إلى الرقي والتقدم المجتمعي ومدى تأثير هذه الجامعات في العديد من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية.

كما أكدت دراسة عبد العزيز (2015) على أهمية النشر الدولي كمعيار لتصنيف الجامعات عالميا وفقا للمعايير المعروفة لتصنيف الجامعات في العالم . و دراسة عبد المالك وآخرون (2016) والتي استهدفت استشراف مستقبل جامعاتنا العربية في ضوء التصنيفات الدولية للجامعات، وأكدت على أنه يمكن للجامعات العربية اللحاق بركب الجامعات النخبة في العالم، من خلال التعاون فيما بينها والاستفادة من تجربة الجامعات السعودية. ودراسة دياب (2010) التي جمعت بين الميزة التنافسية والتصنيفات العالمية حيث هدفت إلى التعرف على الخبرات والتجارب الدولية في مجال القدرة التنافسية للجامعات ورصد واقع الجامعات المصرية وترتيبها في هيكل تصنيف الجامعات العالمية ، وتوصلت لتصور مقترح لتحسين وتطوير القدرة التنافسية بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات والتجارب الدولية الناجحة ، وكيفية الاستفادة المثلى منها لتطوير التعليم العالي والارتقاء به للمستوى المنشود .

وبناء على ما سبق ، تتضح الحاجة إلى التعرف على درجة توافر معايير التصنيفات العالمية بالجامعات العربية ، وتسليط الضوء على جودة العمليات ، وآليات التحسين المستمر ، وتحقيق رضا المستفيدين ، بما يسهم في تعزيز الميزة التنافسية للجامعات العربية .

وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :

كيف يمكن تعزيز الميزة التنافسية للجامعات العربية في ضوء مؤشرات التصنيفات العالمية

ويتفرع عنه التساؤلات التالية :

1) ما السياقات المفاهيمية للميزة التنافسية ؟ وما أهم مؤشرات قياسها في الجامعات ؟
2) ما المعايير التي تقوم عليها أهم التصنيفات العالمية لقياس كفاءة الجامعات ؟ وما أهم مؤشراتها ؟
3) ما التصور المقترح لتعزيز الميزة التنافسية للجامعات العربية في ضوء مؤشرات التصنيفات العالمية ؟

**أهداف الدراسة:**

تستهدف الدراسة الحالية :

1) التعرف على السياقات المفاهيمية للميزة التنافسية ، وأهم مؤشرات قياسها في الجامعات .
2) التعرف على المعايير التي تقوم عليها أهم التصنيفات العالمية لقياس كفاءة الجامعات ، وأهم مؤشراتها بما يسهم في بناء مصفوفة موحدة لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات ، يمكن من خلالها أن تحقق الجامعة مركز متقدم في كافة التصنيفات العالمية .

3) وضع تصور مقترح لتعزيز قدرة الجامعات العربية على الجمع بين تحقيق مكانة متقدمة بالتصنيفات العالمية وبناء هوية وطنية تحقق الريادة بين الجامعات العالمية ، ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية .

**أهمية الدراسة :**

الأهمية النظرية:

1) تأتى مواكبة للاهتمام المحلى والعالمي بتصنيف الجامعات وتعزيز قدرتها التنافسية، فلم يعد تعامل الجامعة مع تحقيق المزايا التنافسية ترفاً ولا خياراً مرفوضًا، بل كان ومازال وسيبقىُ ملزماً، وقبول الجامعة به كخيار استراتيجي ستكون بداية المسار الصحيح جودةً وإبداعاً وتجديداً وتغييراً.

2) يتوافق موضوع الدراسة مع زيادة حدة المنافسة على الصعيد العالمي بين الجامعات،وما ترتب على ذلك من ضرورة تقديم أفضل الخدمات لكي تستطيع الجامعات أن تثبت نفسها في هذا السوق التنافسي.

3) تتماشى أهداف الدراسة مع انتقال التنافس من المحلية إلى العالمية ، الأمر الذي زاد من مسؤوليات الجامعات، وأبرز حاجتها الماسة إلى معرفة وتطبيق المعايير والمؤشرات التي تسهم في تطويرها لمنظومة قياس كفاءتها.

4) بيان أهمية الفرص المتاحة و التحديات المتوقعة لتعزيز القدرة التنافسية للجامعات العربية في تحقيق مكانة متقدمة بالتصنيفات العالمية، ومن ثم بناء هوية عربية تحقق الريادة بين الجامعات العالمية .

5) قد يسهم موضوع الدراسة في تقديم مقترحات إجرائية لتعزيز القدرة التنافسية الجامعات العربية ، بما يمكنها من تحقيق رتبة تصنيفية عالية وميزة تنافسية بين الجامعات عالمياً.

6) إثراء المكتبة العربية بالبحوث والدراسات التي تتناول قياس الأداء الجامعي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية العالمية للجامعات العربية، ورفع تصنيفها في المؤشرات العالمية، في ظل ما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من تطورات في النظم التعليمية .

الأهمية التطبيقية :

تتحدد الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية في الجهات المستفيدة منها ، والتي تتمثل في :

1) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، والتي تسعى للارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره المستمر واعتماد المؤسسات التعليمية وفقاً لمعايير تتسم بالشفافية وتتلاءم مع المعايير القياسية والدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة .

2) مراكز تطوير الأداء الجامعي في الجامعات ، والتي تسعى إلى رفع تصنيفها في المؤشرات العالمية من خلال تقديم كافة أشكال الدعم للجامعات ، بما يساعدها على التحسين المستمر لجودة مخرجاتها على النحو الذي يؤدى إلى كسب ثقة المجتمع فيها .

3) وحدات القياس والتقويم بالجامعات والتابعة لمركز تطوير الأداء الجامعي ، والتي تهتم بتطوير منظومة قياس كفاءة الجامعات ، من خلال التوجيه والإرشاد وتطوير آليات موضوعية وواقعية للتقويم الذاتي للجامعات .

**منهج الدراسة :**

يوظف البحث الحالي المنهج الوصفي لملائمة لطبيعة الموضوع ، حيث أن هذا المنهج لا يتوقف عند وصف الظاهرة أو المشكلة والعوامل المؤثرة فيها ، ولكن يتجاوز ذلك إلى تفسير الظاهرة وتحليلها وتطويرها .

**مصطلحات الدراسة :**

1) الميزة التنافسية :

تعرف الميزة التنافسية بأنها : قدرة التميز بشكل مقبول عن المنافسين من وجهة نظر المستهلكين ( دلال ، 2010، 199) ، كما أنها : البحث عن شيء فريد ومختلف عن المنافسين ، وهي الأداة التي تتميز بها المنظمة عن الآخرين ( الدوري ، بوسالم ، 2011، 8) .

وتعرفها الباحثة إجرائياً على أنها: امتلاك المؤسسة للموارد والكفاءات التي تمكنها من تقديم خدمات ومخرجات بأقل تكلفة وأعلى جودة ، وقدرتها على إنجاز أنشطتها بطريقة متفردة ، بما يؤهلها للتفوق على المنافسين .

2) مؤشرات التصنيفات العالمية :

يعرف التصنيف بأنه " الدرجة الكلية التي تحصل عليها المؤسسة من خلال جمع المؤشرات المختلفة وتخضع لعمليات حسابية وتطبيق الأوزان ، ومن ثم تتخرج النتيجة الكلية للمؤسسة المعنية ، ويتم تحديد ترتيب المؤسسة من بين عدد المؤسسات المتقدمة للحصول على شهادة الجودة والاعتماد". (الحاج ، فيصل عبد الله و مجيد ، سوسن شاكر و جريسات ، الياس ، 2008 )

ويعرف التصنيف العالمي للجامعات بأنه " العملية التي يتم من خلالها ترتيب الجامعات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية بصورة مستقلة، تبعا لجهة التصنيف الدولي التي تتولى هذه العملية وعلى أساس المعايير والمؤشرات المعتمدة في ذلك. (قاسمي ، 2016، 74 )

ويقصد بمؤشرات التصنيفات العالمية في الدراسة الحالية : " جميع المعلومات المرتبطة بالجامعات والمراكز البحثية ، سواء كانت هذه المعلومات عن البرامج أو المقررات والمناهج الدراسية أو أنشطة بحثية ، أو أنشطة علمية أو غيرها من المؤشرات التي تعكس أداء الجامعات والمراكز البحثية ، بحيث يتم وضع هذه المعلومات في مجموعات من المحددات أو المعايير التي تعكس في مجملها الوضع التنافسي أو الوضع التقويمي لهذه الجامعات والمراكز البحثية ، وكذلك ترتيبها ووضعها التنافسي بين جامعات القمة العالمية .

- الإطار النظري :

أولاً : الميزة التنافسية ومؤشرات قياسها في الجامعات :

- مفهوم الميزة التنافسية :

إن نجاح أي منظمة وتفوقها على المنافسين الذين يمتلكون الإمكانات والقدرات والموارد ذاتها ، لا يمكن أن يفسر إلا بامتلاكها لمزايا تنافسية ترتبط ببلوغ وضعية تسمح للمنظمة بخلق القيمة والحصول على مردود ، وبالتالي تحقيق أرباح يفترض أن تكون أعلى من المعدل العادي للقطاع ، ولكن المنظمة التي تنتج بجودة عالية أو التي تبتكر دائماً وبشكل أفضل من المنافسين تمتلك ميزة تنافسية (دلال ، 2010، 199) .

أي أن الميزة التنافسية هي قدرة المنظمة على تحقيق نجاح مستمر من خلال إمداد العملاء بالخدمات والمنتجات ذات الجودة العالية أكثر من المنافسين ، وبالشكل الذي يحقق لها الأرباح ، ويحقق رضا المستفيدين ، وعرفها ( العاني ، 2004، 81) بأنها : أداء المنظمة لأنشطتها بصورة أكثر كفاءة وفاعلية بشكل يجعلها منفردة ومتميزة في خلق قيمة لا يستطيع بقية المنافسين تحقيقها في أدائهم لأنشطتهم ، ويمكن أن تحافظ عليها لمدة من الزمن ، إذا ما استندت إلى عمليات ذات منهجية إدارية واضحة ، كما عرفت بأنها : القدرة على تحقيق الربحية ( Hill & Jones , 2008 , P.190) ، وهي قدرة المنظمة على القيام بواحد أو أكثر من الطرق التي لا تتطابق مع المنافسين ( Festus , 2011 , P.124 ) .

وقد مر تطور الميزة التنافسية بثلاث مراحل أساسية هي :

1 -الميزة المطلقة: وهي التي ترتبط بتوفر عوامل اقتصادية نادرة لدى الآخرين منها : (امتلاك تكنولوجيا فائقة ، مواد خام نادرة ، موقع استراتيجي خاص ، توفير الطاقة ، العمالة المتخصصة الماهرة).

2 - الميزة النسبية : وهي التي تتوفر عند الآخرين ولكن بدرجات متفاوتة ومختلفة .

3 - الميزة التنافسية : وترتبط بالدرجة الأولى بكل من المنافسة الإدارية والمنافسة البشرية ، وهذا النوع من المزايا هو ما تسعى إليه المؤسسات المعاصرة لمواجهة التحديات لضمان البقاء والتفوق فى الساحة التنافسية ، وعليه فإن تحقيق الميزة التنافسية يكون انطلاقا من الاستثمار الأمثل للإمكانات والموارد بمختلف أنواعها المتاحة لدى المؤسسة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى مدى إمكانية تغطية وتلبية الحاجات المطلوبة وغير المطلوبة (الضمنية) بأفضل الطرق وبذلك تعتمد على قاعدتين وهما : (استراتيجية جديدة ، والإبداع ). (قويدر و كشيدة ، 2007 ، 4 )

- خصائص الميزة التنافسية :

هناك العديد من الخصائص للميزة التنافسية تتمثل في :

- أن تكون مستمرة ومستدامة ، بمعنى أن تحقق المؤسسة السبق على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط .

- إن الميزات التنافسية تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين ، أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة ، وهذه الصفة تجعل فهم الميزات في إطار مطلق صعب التحقق .

- أن تكون متجددة وفقاً لمعطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد المؤسسة الداخلية من جهة أخرى .

- أن تكون مرنة ، بمعنى يمكن إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة ويسر وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية ، أو تطور موارد وقدرات المؤسسة من جهة أخرى .

- أن يتناسب استخدام هذه الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التي تريد المؤسسة تحقيقها في المدى القصير والبعيد ( الغالبي ، إدريس ، 2009، 309) .

ويؤكد ما سبق أن تحقيق الميزة التنافسية وإن كان يحتاج إلى جهود كثيرة ، لكنه البداية ، فالمحافظة على الميزة التنافسية هو المطلوب ، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية وخطط واضحة ، تتضمن الدعم المستمر من الإدارة العليا ، والتدريب المستمر للعاملين ، وتوفير المتطلبات اللازمة البشرية والمادية ، وتطوير الثقافة التنظيمية باستمرار لمواكبة التغيرات المعاصرة ، ثم التقويم والمتابعة المستمرة للأداء في إطار الأهداف الموضوعة ، والالتزام بخطط التحسين المرتكزة على التغذية الراجعة .

- استراتيجيات تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات:

لقد اتجه العديد من الباحثين إلى اقتراح الاستراتيجيات التي يمكن أن تحقق الميزة التنافسية للجامعات ومن أبرزها:

(1) إستراتيجية الجودة: التي تركز على الجودة في تصميم وتنفيذ البرامج التعليمية وإشباع حاجات المستفيدين، والاستخدامات المتقدمة للتكنولوجيا، والجودة في مجالات الأداء الإداري والتعليمي والبحثي، وهي بذلك تمثل إطار نظري وعملي يمكن أن يساعد الطلاب ومديري المستقبل على ممارسة الأعمال بشكل كفؤ وتعديل سلوكهم(Cyert, 1993, 14).

(2) إستراتيجية التركيز: أي التوجه إلى السوق والتركيز على جانب أو تخصص معين من المجالات التعليمية التي ترغب بها فئات من الطلاب.

(3) إستراتيجية خفض التكلفة: التي تركز على خفض نفقات البحث العلمي، والحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس، وعمليات الإبتعاث، ...الخ، وإن كان البعض يرى هذه الإستراتيجية بأنها غير مناسبة ويفضلون إستراتيجية الجودة وإستراتيجية التركيز (المرعبي ، 2004، 2).

(4) الاتحادات الإستراتيجية: وتتمثل بالشراكات بين مؤسسات التعليم العالي التي يراها بعض الباحثين وسيلة تنافسية تحقق الميزة التنافسية للجامعات، إذ تمكنها من ولوج لأسواق جديدة وللجودة وبالتالي للميزة التنافسية، ويلاحظ بأن هذه الاستراتيجيات في تزايد عبر شبكات عالمية للجامعات الرائدة، ومؤسسات التعليم الالكتروني، وشركات التقانة مثل Click2 Learn, Saba. وما يحفز هذه التحالفات هو الطلب المتزايد على التعلم القائم على المعرفة (المرعبي ، 2004، 6 ).

ويلاحظ أن هذه الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في الجامعات لتحقيق ميزتها التنافسية تتقارب بشكل كبير مع ما يستخدم لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمات العامة، وإن كان يبرز عدم فعالية

بعضها في الجامعات كإستراتيجية خفض التكلفة، ولكن صلاحية البعض منها لتطبيقه في الجامعات كإستراتيجية الجودة وإستراتيجية التحالفات.

- أهم مؤشرات قياس الميزة التنافسية في الجامعات :

هناك عدة مؤشرات لقياس الأداء في المنظمات ( الجامعات ) من أجل تعزيز قدرتها التنافسية منها :

1) جودة وسرعة الخدمات المقدمة إلى الزبائن .
2) رضا الزبائن عن توفير الخدمات .
3) رضا العاملين في المنظمة عن حوافزهم وأجورهم .
4) انتماء العاملين واعتزازهم وافتخارهم بالعمل في المنظمة .
5) تقديم خدمات جديدة من حيث النوع للمستفيدين .
6) إيجاد طرق جديدة ومبتكرة في تسويق الخدمات .
7) إدخال التحسينات المستمرة والتحديث والتجديد في تكنولوجيا العمل .
8) إجراء التغييرات التنظيمية بما يتناسب مع الظروف البيئية المحيطة .
9) اعتماد استراتيجيات جديدة في تقديم الخدمات للمستفيدين ( الصفار ، 2009، 78) .

أما فيما يتعلق بمؤشرات قياس الميزة التنافسية للجامعات فقد تنوع طرحها من قبل العديد من الباحثين، ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه المؤشرات من خلال ما أشارت إليه بعض الدراسات في أن قياس الأداء للجامعات ممكن أن يشمل ثلاث مجالات وهي: المجال الأول وهو البحث والاكتشاف والذي يتضمن مؤشرات مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس، وتنوع الكليات، والجوائز التي حصلت عليها الكلية وغيرها، والمجال الثاني هو التعليم والتعلم ويتضمن مؤشرات تتعلق بجودة الطلاب، وتنوعهم، ومخرجات الطلاب كوقت التخرج مثلاً ومشاركتهم الدولية بوجود طلاب دوليين وباحثين دوليين، وغيرها من المؤشرات، أما المجال الثالث فيرتبط بالخدمة العامة المتعلقة برضا المواطن ومشاركة الطلاب في الأنشطة العامة .

بينما أشارت دراسة أخرى حددت هذه المؤشرات بستة مجالات مشابهة نوعاً ما للدراسة الأولى وهي: البحث والاكتشاف، والتعليم والتعلم، وجودة تعليم الخريجين، ومشاركة الطلاب في الخبرات التعليمية في الجامعة كالاشتراك في البحوث التي تقوم بها الجامعة، والموارد والبنية التحتية، وأخيراً التحسين المستمر من خلال تطبيق الممارسات الأفضل في المجالات السابقة. كما بينت دراسة أخرى أثناء تحليلها للميزة التنافسية البحثية للجامعة مجموعة من الجوانب التي لا بد من دراستها وهي: تنوع الطلاب والكليات، واستقطاب الطلاب والخريجين، والعمليات التنظيمية للجامعة، وعلاقة الجامعة مع المحيط الخارجي، وكذلك الدعم الحكومي المقدم للجامعة بما في ذلك التمويل المالي .

ومن وجهة نظر الباحث فإن الميزة التنافسية للجامعة يمكن أن تقاس بالتركيز على أربعة محاور سوف يستخدمها الباحث في وهي: محور التعليم والذي يتضمن مؤشرات مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، ومصادر التعلم، والمساقات والخطط الدراسية، والتشعيب والتخصصات، وطرق

التدريس والامتحانات وسياسات القبول، والخدمات التعليمية، ومحور البحث العلمي، والثالث هو في محور خدمة المجتمع، أما الرابع فهو محور الإدارة الداخلية.

ويؤكد ما سبق أن هدف التحسين المستمر للعمل بالجامعة هو تلبية توقعات جميع المستفيدين ، وتقديم الخدمات الملائمة والصحيحة وفي الوقت المناسب ، وبشكل أفضل من المنافسين ، وهو ما يحقق الميزة التنافسية للجامعة .

ثانياً : التصنيفات العالمية لقياس كفاءة الجامعات ( المعايير ، والمؤشرات ) :

- مفهوم التصنيف العالمي للجامعات :

تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على جودة الجامعة ومدى تطورها، إذ تسعى معظم الجامعات التي تهدف إلى تحسين صورتها وسمعتها إلى الأخذ بالمعايير التي تضعها أشهر التصنيفات، وعليه فهذه التصنيفات تعكس جانبا كبيرا من جودة التعليم العالي (عبد العزيز و صدقي 2015)

ويعرف التصنيف العالمي للجامعات على أنه: ترتيب تنازلي لمجموعة من الجامعات بناء على معايير أداء في جوانب معينة ( الجرف ، 2009 ، 3) . كما يعرف بأنه: قوائم بأسماء الجامعات مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، ومبني على إحصائيات عامة وتغذية راجعة من أكاديميين عالميين، وطلبة في تلك المؤسسات، وخريجيها (إبراهيم ،2015 ، 6 ) . وهو نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي ، وهذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الإحصاءات أو استبيانات توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الإلكتروني أو غير ذلك من المعايير على أنه نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي. هذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الإحصاءات أو استبيانات توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الإلكتروني أو غير ذلك من المعايير (عصاصة والجيزاوي و غانم ،2015، 5) .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التصنيف الدولي للجامعات على أنه طريقة لجمع المعلومات لتقويم الجامعات والبرامج والبحث والنشاطات العلمية لتوفير التوجيه لجماعات مستهدفة محددة . مثل الطلبة الذين أنهوا دراستهم المدرسية ويريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلبة الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم، أو أعضاء من طاقم إدارة القسم أو الجامعة الذين يريدون معرفة نقاط قوّتهم وضعفهم حتى يبقوا في وضع تنافسي .

- نماذج لبعض التصنيفات العالمية للجامعات:

1) تصنيف جامعة جياو جونغ شنغهاي ( ARWU ) : وهو تصنيف من إصدار جامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية، ويعرف بالتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (Academic Ranking of World Universities ARWU ) وقد صدر أول تصنيف عام (2003 ) من معهد التعليم العالي بالجامعة، وكان الهدف من إصداره معرفة موقع الجامعات الصينية بين الجامعات العالمية من حيث

الأداء الأكاديمي والبحث العلمي، ويستند هذا التصنيف إلى معايير موضوعية جعلته مرجعاً تتنافس الجامعات العالمية على أن تحتل موقعاً بارزا فيه وتشير إليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويقوم هذا التصنيف على فحص ( 2000 ) جامعة في العالم من أصل قرابة ( 10000 ) جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة، ويعتمد التصنيف على معدل الإنتاج العلمي للجامعة، وعلى مد حصولها على جائزة نوبل أو أوسمه فيلد للرياضيات، وتقوم طريقة التصنيف على أساس أربعة معايير رئيسة هي :جودة التعليم، كفاءة أعضاء هيئة التدريس، والإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية، والإنتاج البحثي، وتنشر هذه الجامعة قائمة بأفضل(500) جامعة في شهر سبتمبر من كل عام (نجيب ،2011؛ Elmajid,2009 & Ezzarfi ) ، وتتضمن طريقة التصنيف أربعة معايير رئيسة يمكن تلخيصها والأوزان لكل منها ( Salmi,2013؛ Loobuyck, 2009 ؛ مصطفى، 2009 ) كالآتي:

أولاً :جودة التعليم والمتمثل في الخريجين الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز في جودة التعليم للرياضيات (10٪ ) .

ثانياً :كفاءة أعضاء هيئة التدريس والمتمثل في نسبة الفائزين منهم بجائزة نوبل أو جوائز فيلد في جودة الرياضيات ( 20٪ ) ، ونسبة الرجوع والاستشهاد بأبحاثهم ( 20٪ ) .

ثالثاً :الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمي والمتمثل في أداء الجامعة بالنسبة لحجمها(10٪).

رابعاً :الإنتاج البحثي والمتمثل في عدد الأبحاث المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم ( 20٪ ) والأبحاث المذكورة في الكشاف المرجعي للعلوم الاجتماعية والمرجعي الموسع ( 20٪ ) .

2) تصنيف ( THES-QS World University Rankings) البريطاني للجامعات العالمية : ويقوم هذا التصنيف على أساس ستة معايير( الفيصل، 2015؛ Horta,2009) هي :

أولاً :جودة البحث العلمي ( 40٪) .

ثانياً :معدل النشر لعضو هيئة التدريس(20٪ ) .

ثالثاً :نسبة توظيف الخريجين( 10٪ ) .

رابعاً :نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب ( 5٪ ) .

خامساً :نسبة الطلبة الأجانب ( 5٪ ) .

سادساً :نسبة المدرسين إلى الطلبة ( 20٪ ) .

3) تصنيف التايمز( The TIMES- QS) : يصدر هذا التصنيف عن شركة تعليمية مهنية تدعى ( كواكواريلي سيموندس Quacquarelli Symonds )، التي تأسست عام ( 1990 ) ،وتهدف إلى رفع مستو المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات عن برنامج الدراسة في مختلف الجامعات خاصة في تخصصات العلوم والتقنية، وعمل مقارنة لأفضل (500) جامعة بين أكثر من (30)ألف جامعة حول العالم بغرض إصدار دليل يساعد الطلبة والشركات المهنية في اختيار

الجامعات .وقد أصدرت هذه الشركة قائمة تصنيف لها عام ( 2005 ) بالشراكة مع مجلة التايمز للتعليم العالي، وقد استمرت هذه الشراكة حتى عام ( 2009 ) ، ليستقل كل منهما بتصنيف مستقل بعد ذلك، ويعتمد هذا التصنيف على ستة مؤشرات ذات بنية هيكلية الطابع( صائغ،2015) هي :

أولاً :تقويم النظير(Academic Peer Review ) : ونسبته ( 40٪ ) .

ثانياً :نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلبة ( Faculty Student Ratio ): ونسبته ( 20٪ ) .

ثالثاً :البحوث والإشارة العلمية ( Citations Per Faculty ) : ونسبته ( 20٪ ) .

رابعاً :تقويم سوق العمل (Employer Review ): ونسبته ( 10٪ ) .

خامساً :الأساتذة الأجانب( International Faculty ) : ونسبته ( 5٪ ) .

سادساً :الطلبة الأجانب( International Students ): ونسبته ( 5٪ ) .

4) تصنيف ويبومتركس الأسباني لتقييم الجامعات والمعاهد(Webometrics CSIC): يقوم على إعداد هذا التصنيف معمل (Cyber metrics Lab, CCHS) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث( National Research Council, CSIC) بمدريد في أسبانيا ويعرف بتصنيف الويبومتركس ( Webometrics Ranking of World Universities ) بدأ هذا ، التصنيف سنة (2004 ) بتصنيف ( 16000 ) جامعة، يهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت وليس ترتيباً أو تصنيف اً للجامعات، بل ترتيباً لموقع الجامعة ( Ranking Web).ويتم عمل هذا التصنيف في شهر يناير ويوليو من كل سنة، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية ضمن المعايير( الحجم - الإشارة إلى الأبحاث - الأثر العام ) (Salmi,2012 ؛ الرشيد والفرحان ، 2009 ) كالآتي :

أولاً :حجم الموقع ( 20٪ )

ثانياً :الملفات الثرية ( 15٪ )

ثالثاً :علماء جوجل ( 15٪ )

رابعاً :الرؤية للرابط ( 50٪ )

5) التصنيف الأسترالي الدولي للموقع الإليكتروني للجامعات والكليات على الشبكة العالمية (ICUs4) : يشبه تصنيف ويبومتركس الأسباني، ولكن يهتم بقياس مدي شهرة المواقع الإليكترونية للجامعات التي نالت الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي من منظمات أو هيئات دولية، ويعلن ذلك التصنيف كل ستة أشهر، ويطلب من كل الكليات والجامعات المشاركة في التصنيف إضافة وتحديث بياناتها شهرياً، ويحتوي هذا التصنيف على ( 9000 ) كلية وجامعة يتم تصنيفهم وفقا لشهرة موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت لدي ( 200 ) دولة (Senanayak et. al,2014 ) ) ويهدف هذا التصنيف إلى ترتيب الكليات والجامعات العالمية وفق شهرة وجماهيرية الموقع الإلكتروني للجامعات بشكل تقريبي،

وهو لا يصنف مؤسسات التعليم العالي بناء على جودة التعليم أو مستوي الخدمات المقدمة، ويعتمد التصنيف على ثلاثة مقاييس موضوعية ومستقلة على شبكة الإنترنت مستخلصة من ثلاث محركات بحث وهي :تصنيف صفحة الجوجل (Google ) والروابط الداخلية بالياهو (Yahoo ) وتصنيف مرور اليكسا (Alexa ) ( صائغ ، 2015؛ Guangkuan,2013) .

- أهمية التصنيف العالمي للجامعات :

تتمثل أهمية التصنيف العالمي للجامعات فيما يلي:

1. يعتبر مؤشر رصد وبيان توثيق لما يحدث من تغيرات بمرور الزمن في مؤسسات التعليم العالي وذلك على المستويين الإقليمي والدولي بالرغم من حدة الجدل المحتدم حولها، فهي تعد أبرز وسائل تقييم التعليم العالي والبحث العلمي في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث أوجدت هذه التصنيفات أدلة حيادية للمقارنات المرجعية الشفافة والنزيهة بين واقع هذا القطاع في شتى ربوع العالم، مما يدفع إلى التسليم بأن تدرج الجامعات في قوائم التصنيف، تعكس قيمة الجامعة بالنسبة مقابل مثيلاتها من الجامعات المحلية والإقليمية. ( الفيصل ، 2015 ، 21 ).

2. رفع القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال تبيان محلها في ترتيب الجامعات في المحيطين الإقليمي والعالمي، حيث أنه ومع عولمة البيئة الأكاديمية أصبحت شتى الجامعات تسعى لمقارنة مرجعياتها، طرق تكوينها، أساليب تسييرها ... الخ مع مثيلاتها، ومن ثمة تبيان ما تحقق وما الذي زال ينظر حتى تصل إلى مصاف الريادية، وهو ما يسمح بتعميق كفاءة المؤسسات البحثية في أداء عملها بشكل يتواكب مع تطورات العصر، ولا أدل على ذلك من التجربة الصينية.

3. دعم وتفعيل عمليات الترويج وتسويق مخرجات البحث العلمي لمختلف مؤسسات التعليم العالي محليا ودوليا . (هلال ، 2015 ، 47 ) وهو ما من شأنه أن يضمن ارتفاع حجم الطلب على مخرجات المؤسسات الرائدة وزيادة عروض التعاون المقدمة لها.

4. تبحث في إشكالية جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، والتي تعد الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية.

5. نشر ثقافة العالمية بين كافة العاملين والمنتسبين لمؤسسات التعليم العالي على تباين مستوياتهم (أساتذة، طلبة، رؤساء أقسام، عمداء كليات ...) وجعلها هدفا استراتيجيا لتحقيق الريادة العالمية . (صائغ ، 2015 ، 32 )

وبالتالي فإن التصنيف القائم على قوانين ومعايير محددة دون اجتلاب لمصالح مادية أوغيرها يعتبر من الأهمية بمكان والجامعات في الوقت الحالي تسعى إلى تحقيق التميز وتطوير تحسين مستوى المخرجات وإن كان بينها تباين كبير، وتتمثل أهمية التصنيفات العالمية للجامعات في الثراء في إنتاج البحث العلمي في مختلف المجالات العلمية والتركيز على نوعية خريجي الجامعات ومستوياتهم العلمية، وزيادة المساهمات التي تقدمها الجامعات للمعارف الحديثة وحضور الجامعات على شبكة

المعلومات الدولية وزيادة قدرتها على استخدام تقنية المعلومات والإنترنت والمشاركة في عملية الإصلاح والتطوير .

ثالثاً : التصور المقترح لتعزيز الميزة التنافسية للجامعات العربية في ضوء مؤشرات التصنيفات العالمية:

إن نجاح الجامعات في عملية التنافس في الألفية الثالثة مقترن بالجودة والنوعية في التعليم، أي القدرة على تحويل ما تعلمه إلى منتجات أو خدمات يمكنها المنافسة، من خلال استجابة الجامعات لاحتياجات مجتمعها، بما يجعل مواقع العمل والإنتاج ميدانا لاستخدام التعليم وتطبيق المعرفة فينعكس ذلك على قدراتها الإبداعية ونموها وتطورها، كما يرتبط حجم وجودة الخدمات الجامعية بالمنظومة الإدارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة الحركة على طريق المبادئ الإرشادية والأخلاق الجامعية.

وعلى الرغم من اهتمام مؤسسات التعليم العالي بمجتمعاتنا العربية بتحقيق التقدم والرقي والجودة الشاملة للجامعات إلا أنه ما زالت هنالك الكثير من الإشكاليات التي يمكن أن تعوق ذلك مثل البطء الشديد في استجابة الجامعات الحكومية لمطالب التغيير والتطوير، نظرا لتعقد التنظيمات البيروقراطية، واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية، كما أن انعزالية الجامعات وعدم وضوح حالة التعاون والتشارك فيما بينها تمثل عائقا دون تحقيق الميزة التنافسية لها.

ومما سبق وبناءً على نتائج الوصف والتفسير النظري لأدبيات الدراسة والتي أسفرت عن وجود صعوبات في تحقيق معايير ومؤشرات التصنيفات العالمية في الجامعات العربية، يتضح أن هناك حاجة ماسة لوضع تصور مقترح وفقا لمنهجية علمية مدروسة لتحسين الميزة التنافسية للجامعات العربية ، وسيتناول الجزء التالي من الدراسة عرض لـ " التصور المقترح لتعزيز الميزة التنافسية للجامعات العربية في ضوء مؤشرات التصنيفات العالمية " :

أولا: منطلقات التصور المقترح :

1) ما تواجهه جامعاتنا العربية في القرن الحادي والعشرين تحديات عديدة بفعل التكنولوجيا الفائقة وثورة الاتصالات وتدفق المعلومات؛ فقد تحول الطالب من طالب محلي إلى طالب عالمي يستطيع من خلال ضغطات بسيطة على فأرة جهاز الحاسب أن يرى عروض الجامعات المختلفة وخططهم الدراسية ويعقد بينهم مقارنة ثم يلتحق ويدرس ويتخرج عن بعد إلكترونيًا، كما تحول معيار التقدم من كم الخريجين إلى الكيف؛ أي إلى خريجين مسلحين بمهارات تطبيقية تتوافق مع متطلبات سوق العمل، كما تحولت معايير الجودة من معايير محلية تضعها وزارة التعليم بكل دولة إلى معايير عالمية تضعها المنظمة العالمية للمواصفات وتشكل منطلقا لعمل مراكز اعتماد الكليات والجامعات، كما تحولت الجامعات من الأداء التقليدي إلى الأداء القائم على قيم التقدم.
2) الانفتاح بين دول العالم وخاصة في المجال الاقتصادي يضع الدول جميعها أمام تحدي المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية، وهذا التحدي يجعل من عناصر المنافسة والجودة والتميز هي المتحكم

الوحيد في قوانين السوق خلال المرحلة القادمة بحيث تصبح الدولة التي تملك ميزة نسبية أعلى في الإنتاج والجودة هي التي تحكم السوق وتحصل على مكونات القوة الجديدة في العالم.

3) المنافسة الدولية والتي أصبحت الآن من أهم ما يشغل بال رجال الدولة والصناعة والاقتصاد في معظم دول العالم سواء النامية أو المتقدمة، فيرى الباحث أن المنافسة الدولية في مجال التعليم الجامعي يجب أن تنال من الأهمية ما لا يقل عن المنافسة في المجال الاقتصادي؛ لاسيما أن هذا الموضوع قد أخذت بعض الجهات بالفعل تهتم به فهناك تصنيفات عديدة للجامعات تصدرها عدة جهات تستند كل جهة منها على عدد من المعايير والمؤشرات مما يزيد من روح التنافس البناء بين الجامعات.

ثانيا: أهداف التصور المقترح :

- الهدف العام:

تحسين القدرة التنافسية للجامعات العربية وفقا للتصنيفات العالمية لجامعات القمة.

- وينبثق عنه أهداف فرعية، وهي:

1. بناء مصفوفة موحدة لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات العربية ، يمكن من خلالها تعزيز القدرة التنافسية للجامعات العربية .
2. اقتراح الآليات الإجرائية اللازمة لتحقيق المعايير والمؤشرات الواردة بالمصفوفة المقترحة بجامعاتنا العربية ، تمكنها من الجمع بين تحقيق مركز متقدم في كافة التصنيفات العالمية ، وبناء هوية وطنية تحقق الريادة بين جامعات القمة .

ثالثاً : أبعاد التصور المقترح :

البعد الأول : ملامح القدرة التنافسية للجامعات العربية :

من خلال التحليل البيئي للجامعات العربية والذي يعد مدخلا للقدرة التنافسية تبين ما يلي:

- ربط الخطط الاستراتيجية للجامعات العربية برؤية 2030 .
- توفير مزيد من التمويل للجامعات العربية.
- مواكبة السياسات الوطنية التي تهدف إلى التنويع في اقتصاد الدولة مع التركيز على الاقتصاد القائم على المعرفة.
- الربط بين احتياجات سوق العمل الوطني والإقليمي وإعداد وتأهيل خريج الجامعة.
- أهمية المعلومات للتطوير الاقتصادي والمجتمعي.
- استجابة الجامعة بشكل أفضل للاحتياجات المجتمعية والاقتصادية.
- رفع القدرة المؤسسية على التخطيط الاستراتيجي وإدارة التنفيذ، بما في ذلك الربط بين نواتج التعلم المؤسسية كأساس لمراجعة المناهج والجانب التربوي والتقييم، وللإفادة عن عائدات التعليم.
- تطبيق اللامركزية في إدارة الجامعة.
- تفويض بعض الصلاحيات والسلطات في مختلف المستويات الإدارية الأكاديمية.

- وضع خطط إجرائية لتوزيع توزيع المسئوليات في جميع المجالات الأكاديمية والإدارية.
- تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية لجميع منسوبي الجامعة.
- تطبيق مبدأ الشفافية وتعزيز الرقابة الإدارية والمحاسبية المجتمعية من المؤسسات البرلمانية.
- دراسة احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهن وتوفيرها من الخريجين.
- تحقيق الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع لتطوير الاستفادة من الخبرات والإمكانات لتحقيق التنمية المستدامة.
- توضيح الرسالة المميزة للجامعة كأساس لتخطيطها الاستراتيجي في سياق المزيد من الاختيار أمام الطلاب، وإشراك أرباب العمل والهيئات المهنية رسميا في تحديد الأهداف التعليمية وتقديم تغذية مرتدة بشأن رضاهم عن الخريجين.
- أن توجه البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس نحو مشكلات المجتمع وقضاياه، بحيث تتضمن البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بحوثا لخدمة المجتمع أو معنية بتقديم حلول لمشكلاته.
- أن توفر الجامعة والكليات برامج تنمية مهنية لعضو هيئة التدريس تتضمن دورات تربوية مستمرة لتنمية كفاياته في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- أن تعنى الأقسام العلمية المختلفة بالمؤتمرات والندوات وورش العمل والحلقات النقاشية التي تدور حول قضايا خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- التسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعة على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة.
- أن تقوم الجامعة بدراسة وتحديد متطلبات واحتياجات ورغبات سوق العمل من مخرجات الجامعة.
- أن تصمم الجامعة رؤيتها وأهدافها واستراتيجيتها وبرامجها الأكاديمية وفق احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
- الاهتمام بالتطبيق العملي والربط بين الجانب النظري والتطبيق العملي للطالب الجامعي في كل الجوانب التخصصية التي تحتاجها منظمات الأعمال.
- الإشراك الفعال وليس الشكلي لممثلي القطاع الخاص في مجالس الجامعة ومجالس الكليات والأقسام العلمية.
- تفعيل دور مراكز الاستشارات والبحوث في الجامعة وتوجيهها تسويقيا وفق متطلبات منظمات الأعمال.
- الإسهام الفعال في تقديم الدراسات والبحوث والآراء والمقترحات التي تهدف معالجة أي قضايا أو مشكلات تواجهها منظمات الأعمال في المجتمع.

- توجيه البحث العلمي في الجامعات في مختلف المستويات الأكاديمية نحو تحقيق متطلبات النهوض بالتنمية ونجاح المؤسسات المجتمعية في أداء دورها في هذا الاتجاه.
- إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة في تطوير المؤسسات المجتمعية.
- الإعداد الأكاديمي والبحثي المتعمق لعضو هيئة التدريس الجامعي، مع المرور بفترة تدريب ميداني من خلال تجربة العمل في سياق تربوي وتعلم كيفية اتخاذ القرارات بشأن المؤسسة التربوية.

البعد الثاني : الصعوبات والمشكلات التي تواجه رفع القدرة التنافسية للجامعات العربية:

هناك مجموعة من الصعوبات والمشكلات التي تواجه الجامعة وتمنعها من مواصلة التقدم واللحاق بركب الجامعات العالمية منها:

- ما يتعلق بإدارة العملية التعليمية، أو ما يختص بالبحوث والتطوير، أو ما يرتبط بجودة التعليم بسبب غياب معايير وطنية موحدة، أو بانخفاض جودة مخرجات العملية التعليمية.
- كما تعاني الجامعة من بعض التحديات التي تعوق قدرتها التنافسية خاصة في مجال التدريس ويمكن إيجازها في الاتي:

- عدم وجود توافق بين الخطط والمناهج والبرامج المتبعة في الكليات، مخرجات العملية التعليمية( الخريجين)، واحتياجات سوق العمل.
- تنافس الأقسام العلمية على المقررات بغض النظر عن مدى فائدتها بالنسبة للخريج.
- وجود تشابه وازدواج بين محتويات المقررات الدراسية وإطناب وتطويل في محتويات أخرى يجب أن ينظر إليها بشكل دوري.
- عدم التركيز على الحاسب الآلي في بعض الكليات بالرغم من أهميته وقد بدأت بعض الكليات على الطلاب تطبيق تدريسه وتعليمه إجباريا خاصة في الدراسات العليا.
- أن المقررات الحالية لا تشجع الطالب على القيام بالأبحاث.
- وجود العديد من السلبيات تواجه رفع القدرة التنافسية للجامعة وخاصة في الكليات النظرية منها ما يلي:

- انخفاض القدرة على تسويق تخصصاتها العلمية.
- انخفاض الحصيلة المعرفية للطلاب والطالبات خاصة المتصلة بإنتاج المعرفة.
- قصور في قدرات الخريجين والخريجات بعد تعيينهم في الوظائف مما يكلف الدولة عبء تدريبهم مهنيا.
- قصور نسبي في المهارات التطبيقية لبعض أعضاء هيئة التدريس خاصة الذين لم تتاح لهم فرصة التطبيق العلمي.
- عدم التأكد من قدرة خريجي هذه الكليات على التنافسية في الأسواق العالمية.
- ضعف الموارد البشرية الناتجة عن أنماط التعليم الجامعي الحالية.

البعد الثالث : دعم القدرة التنافسية للجامعات العربية:

يمكن دعم القدرة التنافسية للجامعة من خلال الآتي:

- التطوير المستمر والتجديد في النظام التعليمي الجامعي.
- تطبيق أسلوب التخصصات الفرعية والبينية سواء بين الكليات أو بين الأقسام من منظور الساعات المعتمدة، وتصميم برامج تعليمية في التخصصات النادرة والتي تدعم مزايا تنافسية.
- التوسع في عمل البرامج التطبيقية وتطبيقها في السوق المحلى.
- الاهتمام بالتسويق النوعي للمشروعات البحثية وإشباع السوق المحلى الخارجي بها.
- إنشاء مركز لبحوث التسويق الجامعي وتقسيم السوق المحلى إلى قطاعات والسوق الدولي جغرافيا.
- وضع استراتيجيات لقياس الحاجات والطلب بالمستقبل.
- التنسيق والتعاون والتكامل مع مراكز التسويق الجامعي بالجامعات المختلفة.
- ابتكار استراتيجية شاملة متكاملة تتضمن الأهداف المراد تحقيقها، البدائل التي يمكن الاستعانة بها، إلى جانب الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف، ثم إجراء تقويم لهذه الاستراتيجية للتأكد من مدى نجاحها من عدمه.

آليات تحقيق التصور المقترح :

أ) بناء مصفوفة موحدة لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات العربية ، يمكن من خلالها تعزيز القدرة التنافسية للجامعات العربية :

توصلت الدراسة إلى ( 11) معياراً يمكن للجامعات العربية أن تحقق من خلالها تطوير أدائها الجامعي بما يعزز قدرتها التنافسية ويسهم في تحقيقها مركز متقدم في كافة التصنيفات العالمية ( ملحق 1 ).

ب) الآليات الإجرائية اللازمة لتحقيق المعايير والمؤشرات الواردة بالمصفوفة المقترحة بجامعاتنا العربية ، لتمكنها من الجمع بين تحقيق مركز متقدم في كافة التصنيفات العالمية ، وبناء هوية وطنية تحقق الريادة بين جامعات القمة ، فيما يلي :

1) تعزيز التواصل بين الباحثين من أعضاء هيئة التدريس والجهات المستفيدة من البحث العلمي في شتى المجالات الإنتاجية والخدمية؛ وذلك لتدعيم مركزها التنافسي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، من خلال:

- التعاون مع الهيئات المعنية بالبحث العلمي والنشر محليا وإقليميا ودوليا.
- تشجيع عقد المؤتمرات والاستفادة من نتائج البحوث، وتحديد المجالات البحثية التي تفيد القطاعات الصناعية.
- اقتراح معايير تصنيف محلي للجامعات والمراكز البحثية بالجامعات العربية.

2) زيادة الجهود الهادفة إلى تحفيز أعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم على النشر الدولي والابتكار، ونشر نتائج الأبحاث العلمية في الدوريات العلمية العالمية المحكمة من قبل أساتذة متخصصين في فروع العلوم والآداب المختلفة، بينما المدلول الفعلي والأكثر أهمية للنشر الدولي من وجه نظر الباحثين والعلماء على مستوى العالم هو وصول نتاج الأبحاث لكافة المتخصصين والباحثين والعلماء في ذلك الفرع من العلم، ومن هذه المحفزات ما يلي:

1- حضور ورش العمل التي تنظمها دور النشر العالمية والمعارض الدولية.
2- دعوة كبار محرري الدوريات العلمية العالمية لمؤتمرات ولقاءات بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
3- تعريف أعضاء هيئة التدريس بأساليب وطرق وشروط النشر في الدوريات الرائدة على المستوى الدولي.
4- إنشاء مكتب يدعم ويُقدم المساعدة لأعضاء هيئة التدريس الراغبين في النشر الدولي يتولى تحديد المجلات الدولية الأساسية في كل مجال، ومساعدة الباحثين في الاتصال بمحرري هذه المجلات.
5- إنشاء مراكز للنشر الدولي داخل كل كلية من كليات الجامعة؛ تقوم بتقديم خدمات التحرير العلمي والترجمة والتوثيق للبحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
6- استخدام برامج اكتشاف الانتحال العلمي لمنع السرقات العلمية.
7- تفعيل دور مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، من خلال إعداد دورات تدريبية مكثفة في كتابة الأبحاث العلمية باللغات العالمية كل منه في مجال تخصصه.
8- دفع رسوم النشر في الدوريات التي تتطلب ذلك والمساهمة في تكاليف براءات الاختراع.
9- إلزام الباحثين والمبتعثين في بعثات علمية للحصول على الدكتوراه من الخارج بكتابة اسم الجامعة على الأبحاث الدولية المنشورة من سياق أطروحاتهم العلمية.
10- العمل على تدويل الدوريات العلمية التي تصدرها وإدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية.
11- توحيد طريقة كتابة اسم الجامعة على البحوث العلمية (Affiliation name) .

3) دعم الإنتاج العلمي: ويقصد به كمية البحوث التي أنتجها العلماء في ميادين كثيرة والتي تُقاس طبقا لبيانات، مثل: عدد المطبوعات التي أنتجها المؤلفون في الحقل وعدد الاستشهادات المرجعية التي حازتها تلك المطبوعات، وتتضمن مقاييس الإنتاجية، إحصاء عدد العلماء في الحقل الموضوعي، غالبا في دولة واحدة أو في منطقة جغرافية.

4) الاستفادة من الوسائل التكنولوجية (البوابة الإلكترونيةPortal): والتي تمثل مدخل موحّد لمجموعة كبيرة من الخدمات الإلكترونية ووسيلة للاتصال بين قواعد بيانات الجامعة وكلياتها والمستفيدين الذين ينتموا إليه سواء كانوا من هيئة التدريس أو الهيئة الإدارية أو بين الطلاب بهدف تقديم خدمات إلكترونية وإدارية أو تعليمية.

5) إحصاء دوري لترتيب الجامعة في التصنيفات العالمية: من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي، وهذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الإحصاءات أو استبيانات توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الإلكتروني أو غير ذلك من المعايير.

6) إعداد الدراسات الببليومترية Bibliometrics: باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية لدراسة وتمييز أنماط المواد والخدمات وفي المكتبة، أو لتحليل التطور التاريخي لدقائق معينة في بناء الإنتاج الفكري مثل: التأليف، والنشر، والاستخدام.

**المعوقات المتوقعة وسبل التغلب عليها.**

باستقراء منهجيات التصنيفات العالمية ومعاييرها والمؤشرات التي تعتمد عليها، أصبح من المتوقع ظهور بعض الإشكاليات التي قد تعوق تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها، ولعل أبرزها ما يلي:

1. اعتماد التصنيفات العالمية للجامعات على اللغة الإنجليزية :

يعد اعتماد التصنيفات العالمية للجامعات على اللغة الإنجليزية في تقييمها لجامعات العالم من أبرز الإشكاليات والانتقادات التي وجهت على هذه التصنيفات واعتبرت ثغرة قوية في مدى مصداقيتها وموضوعيتها، فغالبية هذه التصنيفات -وعلى رأسها تصنيفي شنغهاي والتايمز - تعتمد على عدد البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية في مجلات دولية ووفقا لقواعد بيانات أجنبية وأهمها قاعدة بيانات Thomson Reuters والتي تركز على الأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية، وهي بذلك تتجاهل الأبحاث المنشورة بلغة الدول غير الناطقة بالإنجليزية وخاصة تلك التي تتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى اعتماد غالبية التصنيفات العالمية على معيار الاستشهادات أو الاقتباسات من الأوراق البحثية المنتجة من قبل الجامعة أو أعضاء هيئة التدريس بها، والتي يتم قياسها أيضا من قبل هيئات وقواعد بيانات تعتمد الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية مما يقلل من الوزن النسبي لهذا المعيار في الجامعات العربية.

2. افتقار معايير جودة العملية التعليمية للدقة والموضوعية والعدالة:

تعتمد معظم التصنيفات العالمية في تقييمها لجودة العملية التعليمية في الجامعات إلى معايير تفتقد على الدقة والموضوعية والعدالة؛ فمثلا في تصنيف "شنغهاي" تقيم جودة التعليم من خلال عدد الحاصلين على جوائز نوبل أو أوسمة (فيلدز) للرياضيات من خريجي الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن هذه الجوائز تمنح وفقا للمجهودات البحثية وليست التعليمية.

أما معايير جودة التعليم في تصنيف التايمز فتتم من خلال قياس قدرة الجامعة على جذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين (الأجانب)، ونتيجة استطلاع رأي وكالةThomson Reuters حول البيئة التعليمية في الجامعة، وهي معايير تعتمد إلى حد كبير على السمعة والرؤية الذاتية والانطباع الشخصي الخاضع غالبا لتأثير الدعاية الإعلانية والوسائل الإعلامية المختلفة بشكل أكبر من اعتمادها على تقارير وسجلات ووثائق صادرة من الجامعة نفسها أو من جهة معتمدة تثبت فعالية العملية التعليمية داخل الجامعة.

وبالرغم من ذلك يعد تصنيف QS العالمي للجامعات هو أكثر التصنيفات العالمية شمولية ووضوحا وموضوعية لمعايير جودة التعليم، وهو ما يفسر ظهور عدد أكبر من الجامعات العربية ضمن أفضل 600 جامعة على مستوى العالم بالإضافة إلى حصول بعض الجامعات العربية على نجوم QS بناء على معايير التعليم لديها.

3. تجاهل التصنيفات العالمية لبعض جوانب العملية التعليمية:

تشترك غالبية التصنيفات العالمية للجامعات باعتمادها على التحليل الكمي للمخرجات العلمية للمؤسسة الأكاديمية وتجاهل بقية جوانب العملية التعليمية من مدخلات وعمليات، كما لا تعطي اهتماما واضحا وموضوعيا للتحليل النوعي لكافة جوانب العملية التعليمية والبحثية في أداء الجامعة، ويتضح ذلك في المنهجيات المستخدمة في التصنيفات العالمية التي تناولتها الدراسة، والتي تعتمد بشكل واضح على التحليل الكمي للمخرجات.

4. قابلية معايير التصنيفات العالمية للتلاعب والتحايل:

بالرغم من اعتماد التصنيفات العالمية للجامعات معايير محددة وواضحة ضمن منهجيات معلنة وشفافة -كما يبدو من إعلانها على مواقعها الرسمية - إلا أن هذه المعايير والمنهجيات قابلة للتلاعب والتحايل من قبل الجامعات نفسها، مثل تلاعب الجامعة بميزانيتها لإظهار تكلفة عالية لتعليم الفرد، أو توظيف الجامعة لبعض خريجيها بشكل مؤقت وبدوام جزئي فور تخرجهم لرفع نسبة خريجيها الحاصلين على عمل، وهو ما يطعن في مصداقية المعايير والمنهجيات المستخدمة وقدرتها على عكس نتائج موثوق بها وبمدى ملامستها لواقع الجامعات الحقيقي.

5. تركيز التصنيفات العالمية للجامعات على البحث العلمي في الجامعات:

حيث تتجاهل التصنيفات لجامعات ذات الطبيعة التعليمية وهو ما يتضح مثلا في معايير تصنيفي شنغهاي والتايمز، والتي تعير أوزانا نسبية أعلى للبحث العلمي -بشكل مباشر وغير مباشر - على حساب المعايير الأخرى للتصنيف، ومن المعروف أن الجامعات العربية -في أغلبها - مهمتها الأولى هي تأهيل الكوادر البشرية لغايات بناء أو تأسيس الدول العربية وتوفير الكفاءات الكفيلة بتأدية مهامها، وهي جامعات تعليمية في المقام الأول يشكل طلبة مرحلة البكالوريوس 90٪ من طلبتها، والملتحقون بالدراسات العليا 10٪ فقط، "بينما توصف جامعات العالم المتقدم بأنها جامعات بحثية يشكل الملتحقون بالدراسات العليا فيها نسبة 50٪ من مجموع طلابها" (37)، وعليه ظهر بوضوح تدني مراكز الجامعات العربية في هذه التصنيفات وظهورها على استحياء في بعضها والتي تعير وزنا للوظيفة التعليمية في الجامعة مثل تصنيف QS ونجومه.

6. إعزاء تدني مراكز الجامعات العربية إلى عوامل تتعلق بإشكاليات وجوانب التحيز:

حيث من غير المنطقي أن تعزى عوامل تدني مراكز الجامعات العربية إلى عوامل تتعلق بإشكاليات وجوانب التحيز ومنهجيات التصنيفات العالمية وواقع الجامعات العربية مازال يؤكد على عديد من جوانب الضعف التي تكتنف معظم هذه الجامعات ولعل أبرزها: ضعف استقلالية الجامعات في التعليم

والبحث العلمي، تكدس الطلبة وسياسات القبول الكمي المفتوح، انخفاض نسب الإنفاق وتوفير الموارد للجامعات، ضعف البنية التحتية من معامل ومكتبات وغيرها، ضعف منظومة البحث العلمي والنشر الرصين، تراجع مستوى المناهج والبرامج الدراسية وتقادمها، تواضع البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غياب فعالية هيئات الجود والاعتماد المحلية، شكلية الاهتمام بتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية .

7. رفض الاقتناع بأهمية التصنيفات العالمية للجامعات:

تقف الأوساط الأكاديمية في الجامعات العربية -ومن ثم الجامعات العربية نفسها - مواقف متباينة تجاه مدى أهمية التصنيفات العالمية وجدواها وضرورة الاحتكام إليها: فهناك من يرى أنها مؤشر مهم برغم التساؤلات والانتقادات التي تطول معاييرها وأسسها المنهجية، وفي المقابل هناك من لا يقيم لها وزنا بل ويعدها من عوامل التشويش وتشويه الصورة الحقيقية للجامعات العربية.

متطلبات نجاح التصور المقترح :

أ) على مستوى الجهات المعنية ، وتتحدد فيما يلي :

- تعزيز التعاون بين الجهات المعنية من خلال تقريب وجهات النظر وعمل زيارات ولقاءات تطوعية.
- توفير مصادر تمويل من جهات المجتمع المدني أو المستثمرين تحت إشراف جهات رسمية.
- إعداد إحصائيات وتوثيقها أو تسجيلها في مصادر قواعد البيانات ليسهل الحصول عليها سواء من الوزارة، أو المديريات أو من الإدارات المركزية.
- وضع رؤية بعيدة المدى لتحقق أهدافها بشكل متسلسل ومنتظم وفق توقيت معين.
- الاستعانة بتجارب عالمية قابلة للتطبيق بما يتماشى مع مستويات الثقافة المحلية مع الحفاظ على الهوية العربية.
- تحسين أساليب ومنظومة اتخاذ القرار بجميع الجهات المعنية بالتعليم العالي في سلطنة عمان.
- اختيار الأهداف والمعايير والمؤشرات التي ينبغي أن تقيم في ضوئها مدخلات وعمليات ومخرجات منظومة التعليم العالي في سلطنة عمان، ليكون بمثابة مقياس مرجعي لعمليات التقويم المبني على (المحاسبية والمراقبة والتقييم للنوعية ذات الأساس الوطني).
- التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمشروعات التنفيذية التطويرية المعنية بتعزيز الميزة التنافسية للجامعات العربية.

ب) على مستوى الجامعات العربية ، وتتحدد فيما يلي :

- تطوير نظم القبول بشرط أن تحقق العدالة والديمقراطية ولا يهمل تحقيق القدرة التنافسية للجامعة والاستجابة لحاجات التنمية الوطنية، مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للكلية والجامعة.
- تطوير الخطط والبرامج الدراسية داخل الجامعة والاستفادة من خطط وبرامج الجامعات المنافسة وإعداد الطالب ليمتلك مهارات عالميا ( التعلم الذاتي، ومهارات تكنولوجية، بالإضافة إلى المهارات اللغوية والحاسب الآلي).

- تنمية وتطوير الهيئة التدريسية والإدارية وجميع الموارد البشرية والارتقاء بمستوى التأهيل والكفاءة.
- تنمية البحث العلمي ونظم النشر ونظم الدراسات العليا بالكليات وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- الاهتمام بضمان جودة الأداء الجامعي وذلك من خلال التطبيق الفعلي لمعايير ضبط الجودة والنوعية.
- تطوير نظم التمويل وتنوع مصادره بما يكفل إمداد الجامعة بالتمويل اللازم والكافي لصيانتها وتنفيذ مخرجاتها بشكل يمكنها من حجز مكان لها في الترتيب العالمي للجامعات.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بمؤشرات القدرة التنافسية بهدف تطوير القدرة التنافسية في الجامعة.

**التوصيات :**

قدمت الدراسة الحالية مجموعة من التوصيات والتي من شأنها أن تقدم خطوات إجرائية يمكن للجامعات العربية أن تهتدي بها لتحسين قدرتها التنافسية والظهور بفاعلية في مختلف التصنيفات العالمية للجامعات، وتناولت هذه التوصيات أربعة مجالات فيما يلي:

أولا: في مجال البحث العلمي:

1) ضرورة العمل على زيادة الإنفاق على البحث العلمي وتوفير التمويل الكافي له.
2) توفير الوسائل لتشجيع أعضاء هيئة التدريس وتحفيزهم على النشر العلمي والمشاركة في المؤتمرات المحلية والعالمية.
3) ضرورة توفير خريطة بحثية على مستوى كل جامعة في كل تخصص على حده هدفها إجراء البحوث الجادة والهادفة.
4) إعطاء اهتمام خاص للأبحاث البينية التي تربط بين أكثر من تخصص، عرفانا بتشابك المعرفة وتداخلها.
5) تخصيص حوافز مجزية تمنح للباحثين الذين ينشرون أبحاثهم في مجلات علمية لها صفة العالمية، ويمكن أن تسمى بـ "حوافز النشر العلمي."
6) تطوير مراكز التميز البحثي بالجامعات العربية لما لها من أهمية كبيرة في ربط البحث العلمي بالخطط التنموية.
7) الاهتمام بترجمة أمهات الكتب والأبحاث الأجنبية إلى اللغة العربية؛ لأن ذلك مما يعين على إثراء المعرفة بصفة عامة ومجال البحوث بصفة خاصة، ولعل مما يدعم ذلك اعتبار إنتاج المترجمات إنتاجا علميا ضمن مطالب الترقية لأعضاء هيئات التدريس.
8) التأكيد على ضرورة اشتراك الجامعة بقواعد البيانات العالمية .

ثانيا: في مجال التعاون مع الجامعات الأخرى:

1) العمل على عقد اتفاقيات تعاون وبروتوكولات بين الكليات والجامعات والمؤسسات الصناعية في المجتمع في مجال البحث العلمي، بحيث يؤدي ذلك إلى ربط البحث العلمي باحتياجات تلك المؤسسات.
2) الاهتمام بعمل الفريق، وتوفير التخصصات المناسبة لمشروعات البحوث الجماعية، وكذلك إيجاد قنوات للتواصل بين الجامعات على المستوى المحلي والعربي وبينها وبين الجامعات الأجنبية بما يشمل البحوث المشتركة فيما بينها.
3) أن تعمد الجامعات العربية إلى الاشتراك في وضع برامج مشتركة مع غيرها من الجامعات العربية والأجنبية.
4) العمل على زيادة فرص الابتعاث الخارجي للباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية على أن يتم الابتعاث إلى مراكز بحثية وجامعات متخصصة في العلوم الجديدة والنادرة بما يعني التركيز على التخصصات الجديدة.
5) ضرورة أن يتم عقد العديد من التحالفات الاستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين قدرات الجامعات الأكاديمية والبحثية.
6) أن تعمل الجامعات العربية على فتح فروع لها في مختلف أنحاء العالم.

ثالثا: في مجال التمويل:

1) ضرورة أن تعمل الجامعات على تسويق خدماتها، وذلك من خلال إنشاء مراكز لتسويق الخدمات الجامعية داخل الجامعة ويكون لهذه المراكز فروع داخل الكليات التابعة للجامعة.
2) استحداث منصب نائب رئيس الجامعة للتمويل والتسويق.
3) استخدام البحوث والمخترعات كمصدر مهم للتمويل، عن طريق إنشاء شراكة بين مؤسسات التعليم وكل مؤسسات القطاع العام والخاص لتوجيه تلك البحوث والمخترعات والطاقات الموجودة في المؤسسات التعليمية لخدمة وتطوير هذه المؤسسات.
4) يجب تخصيص جزء من أراضي الدولة ومواردها كأوقاف لتمويل التعليم الجامعي.
5) العمل على إنشاء بنك وقفي يموله رجال الأعمال والدولة يتخصص في إنشاء مشاريع استثمارية وحاضنات للطلاب والخريجين.
6) إلزام كافة الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة إنشاء وحدات استشارية تتبع الجامعة تكون مهمتها تطوير أداء هذه الشركات والمؤسسات وتجويد منتجاتها.
7) ضرورة أن تقوم الجامعات بعمل استطلاعات رأي واستكشافات للقطاعات المختلفة للتعرف على المشاكل التي تواجهها وخططها السنوية لتطوير منتجاتها وأدائها، لتعمل الجامعات بعد ذلك على حل هذه المشاكل، ووضع الخطط للتطوير من خلال دراسات الماجستير والدكتوراه التي يجريها أعضاء الهيئة التدريسية.

8) التعاون بين الجامعات العربية ونظيراتها على مستوى العالم على كل المستويات كالتعاون في أنشطة التدريس بما يسمح للطلاب بالدخول إلى عالم الثقافات الأخرى بعمق واستفادة، والتعاون البحثي الذي يحشد مواطن القوة المختلفة لدى الجامعات في خدمة خلق قيمة مشتركة على نطاق عالمي، وأيضا المشاركة في المناهج والمكتبات وكذلك المشاركة في الأكاديميين.

رابعا: في مجال البرامج:

1) استحداث تخصصات جديدة بالجامعات العربية يتطلبها سوق العمل وتطوير التخصصات الموجودة بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار.
2) العمل على بناء آليات لاستمرار العلاقة بين الجامعات وخريجيها من أجل التعرف على أبرز أولويات التطوير ونقاط القوة التي لمسوها في حياتهم العلمية سواء من المنظور العملي التطبيقي أو من المنظور الأكاديمي لكي تستفيد منها الجامعة في تطوير برامجها ومناهجها.
3) استحداث برامج بالجامعات العربية تركز بشكل أساسي على التخصصات البينية، وذلك من خلال التعاون بين الأقسام والكليات المختلفة تدعيما لمبدأ وحدة المعرفة الإنسانية.
4) اعتماد البرامج والمقررات الدراسية على شبكة الإنترنت والمقررات الإلكترونية.
5) توفير قنوات اتصال بين الكليات والمؤسسات الإنتاجية بحيث يتم تدريب الطلاب بمواقع العمل خلال فترة الصيف والعمل على إقناع أصحاب هذه المؤسسات أو القائمين على إدارتها بتعيين بعض الخريجين وخاصة الطلاب الأوائل كمساهمة في حل مشكلة الباحثين عن العمل.
6) إدخال برامج التدريب التحويلي للجامعات والتي تهتم بعمليات التدريب التحويلي للخريجين القدامى وخاصة على المهن والوظائف التي يزداد الطلب عليها من خلال نظام الدراسات الحرة.
7) أن يقوم أساتذة كل قسم بالعمل على تطوير وتحديث البرامج والمناهج الدراسية الخاصة بهذا القسم بشكل دوري.
8) أن تقوم الجامعات بعمل مسوحات لما يتطلبه سوق العمل من مهارات في الخريجين ليتم في ضوئها تطوير البرامج والمناهج والمقررات؛ لكي لا تحدث فجوة بين ما تعلمه الطالب داخل الجامعة وما يجده من متطلبات في سوق العمل.

البحوث المقترحة:

تقترح الدراسة مجموعة من الدراسات التي تسهم في تحسين القدرة التنافسية لجامعاتنا العربية وتعزز تحقيق متطلبات التصنيفات العالمية لجامعات القمة، وهي:

1) متطلبات الارتقاء بالمعايير الوطنية لجودة واعتماد الجامعات العربية في ضوء الخبرات العالمية.
2) نموذج مقترح لجامعة عربية في ضوء معايير التصنيف الأسترالي لجامعات القمة.
3) آليات تطبيق المعايير العالمية للجامعات الجاذبة في ضوء المؤشرات العالمية.

## المراجع

المراجع العربية :


1. إبراهيم ، محمد عبد الرزاق .(2015). التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والبحرينية منها( رؤية نقدية) المؤتمر الثالث للهيئة القومية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ، البحرين.
2. إسماعيل ، عمر علي . (2011) . Six Sigma مدخل متميز لتحسين جودة التعليم العالي ، بالتطبيق في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 7 ( 21 ).
3. الجرف ، ريما سعد .(2009). التصنيفات العالمية للجامعات، جامعة الملك سعود، كلية اللغات والترجمة، الرياض، المملكة العربية السعودية .
4. الحاج ، فيصل عبد الله و مجيد ، سوسن شاكر و جريسات ، الياس .(2008). دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، مجلس ضمان الجودة والاعتماد ، عمان .
5. حافظ ، هنداوي و الزهيري ، إبراهيم .(2009) . إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة العمليات في التعليم " رؤى نظرية وخبرات عملية " ، القاهرة : هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.
6. الدعاس ، أحمد عبد الله . (2010) . إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي ، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الأردنية ، دراسات العلوم الإدارية ، 37 (1).
7. الدوري ، زكريا مطلك و بوسالم ، أبو بكر أحمد . (ديسمبر ، 2011) . رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستديمة ، دراسة ميدانية على شركة اتصالات الجزائر ، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة ، جامعة الشلف ، يومي 13 -14 ديسمبر .
8. دياب ، عبد الباسط محمد .(فبراير ،2010). تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية جامعة بني سويف ،تحت عنوان ( اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي ) .
9. الرشيد، خالد عبد الله والفرحان، أحمد بن حمد .(2009). التصنيف العالمي للجامعات :طموحات وانجازات.
10. صائغ ، عبد الرحمان بن أحمد.(2015). التصنيفات الدولية للجامعات، تجربة الجامعات السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، جامعة الملك سعود، الرياض، (5).
11. الصفار ، أحمد عبد إسماعيل .(2009) . أثر المناخ التنظيمي في الأداء والميزة التنافسية ، دراسة ميدانية في المصارف التجارية الأردنية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، (76).
12. العاني ،علي فائق .(2004 ). دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية ،دراسة حالة في شركات القطاع الصناعي العام ،جامعة بغداد ، كمية الإدارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير .
13. عبد العزيز، كريمان بكنام صدقي.(مارس ، 2015 ). تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية : جامعة القاهرة نموذجا. Cybrarians Journal. دورية الكترونية محكمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات (37)

http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=688:kareman&catid=273:studies

14. عبد المالك ، بضياف و براهيمة ، آمال و حمودة ، نصيرة.(2016). استشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات الدولية، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.
15. عصاصة ، غازي محمد راتب و الجيزاوي ، ناصر خميس و غانم ، محمد محمدي .(نوفمبر ، 2015 ) . تأثير البوابات الإلكترونية والنشر الدولي على ترتيب جامعة بنها في التصنيفات العالمية، المؤتمر العلمي الأول للمكتبات بجامعة بنها، " تحديات المكتبات الجامعية في الألفية الثالثة ".
16. عظيمي، دلال .(2010) . مداخل تحقيق المزايا التنافسية لمنظمات الأعمال في ظل محيط حركي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ( 10).
17. علي ، على محمد عليان : متطلبات استدامة الميزة التنافسية في التعليم العالي: وجهة النظر القائمة على أساس الموارد دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة،قسم إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة،2013 .
18. الغالبي ، طاهر محسن منصور ، و إدريس ، وائل محمد صبحي . (2009) . الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل ، عمان (الأردن) : دار وائل للطباعة والنشر .
19. الفقهاء ، سام . (2010) . العلاقة بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحسين الميزة التنافسية في المصارف التجارية في مدينة طولكرم ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة النجاح الوطنية
20. الفيصل ، بسمان .(2015). التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية، المجلة السعودية للتعليم العالي، جامعة الملك سعود، الرياض، (5).
21. قاسمي ، شوقي ، سليماني ، صباح .(2016). التصنيف الدولي للجامعات: قراءة في السياقات المفاهيميه، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، (19) .
22. القطب ، سمير عبد الحميد. (2009) . فلسفة التميز في التعليم الجامعي " نحو جامعة متميزة " ، سلسلة إشراقات تربوية (5) ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، الجيزة : هبة النيل العربية للنشر والتوزيع .
23. قويدر ، لويزة وكشيدة ، حبيبة .(نوفمبر ، 2007) . دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها ، المؤتمر العلمي الدولي " المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية " ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، الجزائر .
24. محمد ،على .(2013). متطلبات استدامة الخبرة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
25. المرعبي ، جود الله .(2004). الاتحادات الاستراتيجية كمدخل للجودة والميزة لتنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي في لبنان ، متاح على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول
http://www.higher-edu.gov.lb/Workshops/HE_Law_Conf/WS3-P33.htm
27. مصطفى، إسراء محمد .(2009 ). التصنيف العالمي للجامعات . متاح على شبكة الانترنت، تاريخ الدخول
www.ahlolhdeeth.com/vb/attachment.php
28. نجيب، حيدر. (2011 ) . التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها. مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 7(20 ) .

29. هلال ، أحمد ثابت .(2015). واقع الجامعات العربية والإسلامية من التصنيفات العالمية، رؤية مهنية لتصميم ووضع معايير أكاديمية موحدة لتصنيف الجامعات العربية الإسلامية، ورقة عملي قدمت لأشغال المؤتمر الدولي الأول حول: تطوير التعليم العالي في العالم العربي والإسلامي في عصر العولمة والمعرفة، جامعة النهضة.

30. وضيئة ، محمد وآخرون.(أكتوبر ،2014 ) متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة المنصورة، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، 25 (100).

## المراجع الأجنبية :

1. Cyert M. Richard(1993). Universities Competitiveness and TQM: Plan of Action for The Year 2000" PQR Journal, Spring, Vol.18.Ezzarfi, A & Elmajid, Z. (2009).
2. Ranking Model of Universities in Morocco. A paper presented at the Workshop on Scientific Cooperation Indicators and Impact Measures, organized by the Mediterranean Innovation and Research Coordination Action, Bondy, Paris, France, March 16–17.
   Festus. M. (2011) . Achieving Competitive Advantage in Insurance Industry, The Impact of Marketing Innovation and Creativity, European Journal of Social Science,. 19( 1).
4. Guangkuan, X. (2013). Seeking a Roadmap to Becoming World Class: Strategic Planning at Peking University.
5. http://cshe.berkeley.edu/publications/docs/RPS.CSHE.11.13.XIE. Academic PlannningPekingUniv.6.14.2013.pdf
6. Hill , C. & Jones, G. (2008) . Strategic Management, An Integrated Approach, Boston, Houghton Mifflin.
7. Horta, J. (2009). Global and National Prominent Universities: Internationalization, Competitiveness and the Role of the State. Higher Education, 58( 3) .
8. Ismail,Muhammad.(2008).Ranking of Universities. 2nd International Conference on Assessing Quality in Higher Education, 1st -3rd December,2008,Lahore-Pakistan.
9. Loobuyck, P. (2009). What Kind of University Ranking Do We Want?. Ethical Perspectives, 16( 2).
10. Matej, Z. & Bostjan, G. (2012) . Quality Management Systems as a Link between Management and Employees, Journal of Total Quality Management and Business Excellence V. 23, Issue 1, January.
11. Ming, N. (2011) . Next-Generation Quality Promotion Programmers in Taiwan, Journal of Total Quality Management and Business Excellence, V. 22, Issue 2, February.
12. Salmi, J. (2012). From Zero to Hero: Building World-Class Universities. , http://www.timeshighereducation.co.uk/wo rld-university- rankings/2012/one-hundredunderfifty/ analysis/world-class-university .
13. Salmi, J. (2013). Daring to Soar: A Strategy for Developing World-Class Universities in Chile. Educational Latin-American, 50(1).
14. Senanayak, V ; Piravenand, M. & Zomoya, Y. (2014). The P-Index: Ranking scientists using network dynamics. Journal of Priceline Computer Science, (29).
15. Senapati, N. (2004) . Six Sigma, Myths and Realities, International Journal of Quality and Reliability Management, 21, ( 1) .

# Employees' perception of quality assurance programs in Yemeni private universities

**Dr. Mohammed Ali Alawlaqi**

**Abstract.**

In this study, the researcher used a mixed method perspective to study the factors of effectiveness in quality assurance at Yemeni private universities. The data of the study were collected from a survey distributed to all private universities that operate in Yemen. The data used to analyze the degree to which employees in private universities see their move toward quality assurance as adequate and effective. Ordinary least square regression model and the quantile regression model were used to test the relationship between quality perceived effectiveness and the independent variables of quality assurance activities by these employees. The results of the study showed a significant relationship between the role of employees as promoters of quality assurance, preparation of accreditation and the perception of effectiveness. On the other hand, doing quality assurance duties with other managerial load shows a significant but negative relationship with the perception of effectiveness. Finally, the practical implications were discussed.

**Introduction**

Achieving a high level of quality in the teaching/learning process became a major strategic issue in international postsecondary education systems over the past decades (Harvey & Williams, 2010). Moreover, the quality management (QM) and the institutionalized quality assurance (QA) became an integral part of universities management daily work (Enders & Westerheijden, 2014).

However, it's not clear if the quality assurance system has enhanced higher education (Harvey & Williams, 2010). This result came from the fact that education is diverse and complex compared to other types of industries (Sunder M., 2016). Moreover, the failure of involving the employees of the educational institution and creating quality culture could hinder the impact and the effectiveness of the quality assurance program (Bendermacher, oude Egbrink, Wolfhagen, & Dolmans, 2017; Psomas & Antony, 2017).

Therefore, this study aimed at understanding the employees' tasks and attitudes involved in applying of and implementing the quality assurance principles in the Yemeni private universities. Thereafter, the study analyzed the degree to which employees in private universities see their move toward quality assurance as adequate and effective.

This study is organized as follows: The first section is the introduction, the second section is the literature review . The third section describes the methodology, variable measurements, and conduct the data analysis, in the fourth section. The fifth section provides the conclusion of this research, combined with theoretical and managerial implications.

## Literature review:

Private universities and higher education institutions operating in Yemen are facing enormous requirements levied by the national and regional societies. Higher education institutions and universities need to fulfill the right expectations of these communities. Moreover, they should meet the international and local standards of higher education. These requirements will be maintaining high-quality levels of education and teaching (Shaikh, Memon, & Shah, 2017). Fortunately, though, these requirements will be maintaining high-quality levels of education and teaching and help the institutions and universities to compete in the local and the regional markets (Ayoubi & Loutfi, 2018; Hogard, 2018; Shaikh et al., 2017).

The concept to maintain quality in education is a multidimensional, complex and dynamic concept (Seebaluck, Teeroovengadum, & Kamalanabhan, 2016). It involves the agreement of all stakeholders for providing quality in higher education. It consists of many dimensions which are administrative quality , physical environment quality, core educational quality, support facilities quality and transformative quality (Seebaluck et al., 2016).Furthermore, it encloses the attitudes, knowledge , and skills to be well connected for the attaining of educational goals along with productive involvement and contribution in the surrounded communities (Bryson, 2016). However, a quality assurance it doesn't come without gain, it indeed influences student satisfaction , institutional image, and student loyalty (Hussain, Ali, Zhou, Ragavan, & Nair, 2016).

The process of quality assurance or the idea itself when it was introduced was grasped controversial debate and resistance in the literature (Anderson, 2006, 2008). Therefore, a massive body of literature criticized the evaluation processes of quality assurance results. These studies showed that these evolution results are not reliable or valid to measure the quality of teaching and should not be integrated into the managerial decision-making process of higher education institutions (Zhao & Gallant, 2012). Many other authors highlighted different evaluations that irrelevant to quality in teaching assurance (Dahler-Larsen, 2013). Other opinions argued that quality assurance in the higher education institutions raised form the nature of teaching, which cannot, giving this kind of argument, be fragmented down into quantifiable and measurable units or to be analyzed as cause-and-effect relations that indicate signs of impact by instructors on students' learning successes (Huang, 2018). However, many other authors have studied and addressed the concept of quality in higher education and its implication (Kyriakides, Creemers, & Panayiotou, 2018). Thus, although the quality assurance concept cannot simply be defined and it cannot be measured. Yet, it highlights the fact that the measurement of the quality assurance process is not an easy job (Gunn, 2018).

Therefore, quality assurance employees and researchers in the higher education institutions who are in charge of applying the procedure of the quality assurance like evaluation , internal control, and audits have to justify their methods (Seyfried & Pohlenz, 2018). Consequently, they use more sophisticated instruments to mitigate any challenging debate concerning their methodological or managerial methods (Seyfried & Pohlenz, 2018).

This debate about the legitimacy of quality assurance in higher education institution and the evaluation of such process becomes unavoidable requirement and necessity. Nevertheless, most of the studies on evaluation of the impact of quality assurance policies and practices in the higher education institutions focus primarily on methodological issues (Cordero, Cristóbal, & Santín, 2017; Schlotter, Schwerdt, & Woessmann, 2011). And as a natural result of this direction, the research in the field of quality assurance concentrated more on the estimation of cause-effect relations depending on the measurement of the inputs and outputs of the system and called production model. The cause-effect method found to be most used comparing to the other methods like value-added approach , which measure the gain or loss of the student learning before and after enrolling higher education system and the total quality experience approach which tried to capture the entire learning experience undergone by students during their years in universities or higher education institutions (Tam, 2001). Cause and effect relations should be evaluated and traced using randomized controlled experiments (Mooij, Peters, Janzing, Zscheischler, & Schölkopf, 2016). However, the application of experimental design is very limited in the field of higher education as controlled experiments are far behind natural experiments and are not suitable for it and could affect the learning outcome of students (Connolly, Keenan, & Urbanska, 2018; Sullivan, 2011). Accordingly, the question of what are the best alternatives approached to randomized controlled experiments that are suitable and acceptable to measure the effectiveness of quality assurance procedures in the private universities and higher education institutions. The literature showed many other alternatives like quasi-experimental designs methods such as the difference in differences (Hanushek, 2011) and instrumental variables (Auger, Farkas, Burchinal, Duncan, & Vandell, 2014). Also, panel data has taken a place in the measurement debate especially the before-after comparison technique (Goos & Salomons, 2017). The previous method and many others techniques had been criticized for being lack systematic evaluation of the effectiveness of quality in higher education (Leiber, 2018). In order to mitigate this problem , this study emphasized on the application of one of the most rigid techniques called the Assessment of Intervention Effect by Participants, key Informants and Experts (AIEPIE) mentioned in the work of Leiber, Stensaker, & Harvey,(2015). Following AIEPIE approach the researcher analyzed the degree to which employees who work on the quality assurance in the private universities perceive their own styles to quality assurance as effective to its total goals. The researcher developed the research argument by mining deeper into the methodological issue of investigating the causal effects of higher education quality on learning outcomes. After that, the researcher drew a concept of quality employees' perception of the effectiveness of their work. Finally, the research presented the results of the observed research data.

Studying the causal relationship between inputs (such as teaching process and teacher techniques and approached) and intended outcomes (such as learning accomplishment) is a hard and complex work which requires very rigid methodological approach for many reasons: 1) learners are part of the production

process and considered as co-creators of the teaching procedure. And the output of the teaching/learning process is affected by the quality of the services and other factors like students' cooperation and desire to learn, extra work they do in way of courses accomplishment, and time invested in the learning process (Ballantine, Hammack, Stuber, Hammack, & Stuber, 2017; Broström, 2017) . 2) there is no unique definition of the concept of quality and it means different things to different parties and stakeholders (Ruben, 2018). 3) measuring casual relationships between inputs and outputs should be based on some theorized and specific impact caused by specific features of the participating students. This would be unattainable since higher education is carried out in dynamic and varying settings and environment and creating unrealistic laboratory conditions (assuming static environment ) would be a great methodological pitfall (Broström, 2017; Seyfried & Pohlenz, 2018).

**Methodology:**

This study followed a mixed-method approach or what is called a triangulation approach by combining qualitative and quantitative paradigms. Aa a result, this study mitigated the possibility of committing the flaws prone to the application of one of these methods (Ivankova & Wingo, 2018; Mertens & Hesse-Biber, 2013). Using mixed-method doesn't imply only the analysis of quantitative and qualitative data at the same time (Onwuegbuzie, Gerber, & Abrams, 2017). It implies that both quantitative and qualitative data has to be collected and analyzed in a cohesive way. This method was applied in the is study during designing the main instrument. The survey doesn't based only on a theoretical consideration form literature but also depending on qualitative data obtained from in-depth interviews. Thus, different types of data have been combined according to the opinions and perceptions of quality assurance employees in private universities.

Two common dimensions of viewing mixed methods are the time ordering (concurrent, sequential) of the qualitative and quantitative phases and the degree of dominance of either quantitative or qualitative method. The logical combinations are illustrated by figure 1 which present by Onwuegbuzie et al.,(2017).

| | Concurrent | Sequential |
|---|---|---|
| Equal status | QUAL + QUAN | QUAL → QUAN<br>QUAN → QUAL |
| Dominant status | QUAL + quan<br>QUAN = qual | QUAL → quan<br>Qual → QUAN<br>QUAN → qual<br>Quan → QUAL |

Figure 1. Mixed method design (Onwuegbuzie et al., 2017, p. 22)

In figure 1 , "quan" represent quantitative and "qual" for qualitative. Capital letters mean high priority. The sign "+" stands for concurrent, and "→" stands for sequential. Sequential explanatory design ("QUAN → qual"); sequential exploratory design ("QUAL → quan"); sequential design (move between qualitative and quantitative without clear predetermined importance); simultaneous

triangulation plan ("QUAN + QUAL"); simultaneous nested plan (qualitative embedded in quantitative, or vice versa); and simultaneous plan (qualitative and quantitative methods used in parallel without clear pre-determined importance). The research used a sequential strategy which suited best the purposes of this study.

A survey was sent to all quality employees and co-employees in the Yemeni private universities. the survey contained the following areas: 1) general characteristics of the quality assurance management, 2) tasks involved in quality assurance, 3) effectiveness of quality assurance program, 4) quality assurance procedures and activities, 5) quality of study programs and teaching, 6) resistance to quality assurance application program, 7) capacities and professionalization in quality assurance program and management, 8) demographics and institutional background.

The number of accredited private universities and colleges in Yemen were 37 universities and 5 universities went out of the business. Out of the 37 universities and colleges 29 have responded to the survey. This number secured a 78.4 % response rate which considered high and satisfactory. 127 employees answered the questionnaires. Table 1 list some demographic indicators for these employees.

Table 1 Respondents demographics.

| Character | Percentage % |
|---|---|
| Male | 69.3 % |
| Female | 30.7 % |
| Education level (postgraduate) | 33% |
| Education level (undergraduate) | 65.5% |
| Education level (secondary school) | 1.5% |

Although 37.9 % of the colleges and universities have a sperate quality assurance unit. The rest of the universities work to improve teaching quality even without devoting a separate quality assurance unit. 100% of the universities without sperate quality assurance units have expressed their desire to establish their own quality assurance unit in the near future. A group of 18 undergraduate students collected the questionnaire data. These students previously received an intensive 2-week course in data collection and ethics under the supervision of UNDP Yemen to do other data collection projects.

**Data analysis and results:**

Quality assurance employees in the Yemeni private universities are the change agent toward higher quality assurance. Thus, external circumstances and internal attitude would shape their perceptions of the effectiveness of quality assurance efforts in their universities. Consequently, the effectiveness of the quality assurance program will not be affected by their individual effort in the daily management endeavors but also will be affected by the existence and the emergence of instructions, standards, and their institutional environments. Hence, to confirm the effect of these confounders on the employee's perceptions of the effectiveness of quality assurance programs we analyzed our data using their ordinary least squares (OLS) regression models. The first one included the

institutional environment and the overall purpose of the quality assurance program. The second model included some particular individual function. The third one combined both perspectives.

Table 2 OLS regression model 1 (institutional environment)

| Parameter | Coefficient | SE |
|---|---|---|
| Constant | 3.97 | 1.02 |
| Support of higher management | 0.65 *** | 0.12 |
| Ministry of higher education interactions. | -0.24 | 0.31 |
| Integrating existing approaches | -0.27 | 0.21 |
| Higher education standards. | 0.14 | 0.17 |
| Preparation of accreditation | .26 ** | 0.03 |
| Cooperation with other universities and higher education institutions. | 0.31 | 0.32 |
| Resistance. | 0.16 | 0.36 |
| R | 0.47 | |
| R-squared | 0.22 | |
| R-squared-corrected | 0.20 | |
| Standards error; *p<0.10, **p<0.05, ***p<0.01. | | |

The first regression model tested the reasons for introducing quality assurance program. These factors could be external or internal to the University of higher education institutions. Therefore, this model contains items for these potential factors. Some internal factors were support of higher management and integrating existing approaches and some external factors such as ministry process. Some other factors like preparation of accreditation could serve as an internal or external factor. The regression model contains control variable which is resistance to change, this will control for the difference in the perception of the effectiveness of quality assurance.

Table 2 and model 1 , revealed that the model of motives of introducing quality assurance at private universities and institutions is good with an overall moderate explanatory power r = 0.47 and explained around 22% ( $r^2$= 0.22)in the variation of the perception of quality assurance programs. Very interesting results were shown by this model. The study showed the negative but insignificant impact of the ministry of higher education interaction and the integration of existing approaches. That means the more interaction with the ministry of higher education and the integration of existing approaches the lower the level of employees' perception of their quality assurance effectiveness. Preparation for accreditation is positively affecting the perception of the employee of the private universities of the effectiveness of their quality assurance program. This result showed significant results which confirmed the importance of preparation of accreditation for any private university. Remarkably, the coefficient for the standards of the ministry of higher education is positive but showed the insignificant effect on the perception of quality assurance effectiveness. Deeper insight into this result could make it more acceptable because standards need to be given attention and ignition toward more practical life and require actual institutional knowledge for their execution. Support of higher management showed a significant and positive correlation coefficient with the perception of quality assurance effectiveness. Hereafter, if quality

managers got some amount of support of the university management, this strongly improve their perception of quality assurance program effectiveness. Furthermore, cooperation with other universities states an insignificant and positive result. It indicates that certain concepts and ideas may diffuse from institution to institution, while their implementation may vary between those institutions.

As shown in table 2, this study integrated resistance as a control variable in the ordinary least square regression model. This variable showed a positive but insignificant coefficient. This means no confounding issues have been found in the model. Also showed that the more resistance in the higher education institution could result in more perception of the quality assurance effectiveness. Due to the insignificance of this results, it can't be confirmed and needs more investigation in the future.

Table 3 OLS regression model 2 (Individual functions)

| Parameter | Coefficient | SE |
|---|---|---|
| Constant | 3.25 | 1.49 |
| I consider possible sanctions | -0.19 | 0.17 |
| I Seek support from higher management | 0.18 | 0.14 |
| I focus on the results of external procedures of quality assurance. | 0.34 *** | 0.09 |
| I promote the goals of quality assurance among academics | 0.41 ** | 0.11 |
| R | 0.45 | |
| R-squared | 0.20 | |
| R-squared-corrected | 0.19 | |
| Standards error; *p<0.10, **p<0.05, ***p<0.01. | | |

The second regression model presented individual speeches about how quality employees perceived their own role in the quality assurance program. The model showed a good correlation coefficient of (r = 45%). This model explained 19% ( $r^2$= 0.19) of the variance in the perception of quality assurance effectiveness. Possible sanction is negatively associated with the perception of quality assurance effectiveness. The more the employees of quality assurance consider possible sanctions, the lower is they perceived of the effectiveness of their quality assurance program. What is very interesting in this result is insignificant of it. This means that this result can't be generalized or be confirmed to be true. Still with some expectations of sanctions employees didn't significantly perceived their quality assurance as ineffective. Seeking support from higher management seems to be positive but insignificant in this particular model. Seeking and focusing on the external procedure of quality assurance found to be significantly positive with the perception of the effectiveness of the quality assurance program. This result is in line with the seeking for accreditation and both showed positive and significant results. Acting as promoter for quality assurance procedures and rules has a positive and significant impact on the employee's perception of quality assurance programs effectiveness.

Table 4 quantile combined regression model 3.

| Parameter | Coefficient | SE |
|---|---|---|
| Constant | 1.65 | 1.42 |
| Support of higher management | 0.46** | 0.12 |
| External factors | -0.21 | 0.19 |
| Integrating existing approaches | -0.27 | 0.18 |
| Higher education standards. | 0.09 | 0.14 |
| Preparation of accreditation | 0.18 * | 0.10 |
| Cooperation with other universities and higher education institutions. | 0.49 ** | 0.13 |
| Resistance. | | |
| I consider possible sanctions | 0.08 | 0.31 |
| I Seek support from higher management | 0.07 | 0.16 |
| I focus on the results of external procedures of quality assurance. | 0.24 | 0.31 |
| I promote the goals of quality assurance among academics | 0.71 ** | 0.20 |
| R | 0.58 | |
| R-squared | 0.33 | |
| R-squared-corrected | 0.31 | |
| Standards error; *p<0.10, **p<0.05, ***p<0.01. | | |

The third regression model was about merging both perspectives, including all external and internal motivations for quality assurance program management. The researcher used the quantile regression model in order to get more robust results since some of the data points behaved as outliers. This shows the same results shown in the single models shown previously in this paper. One variable was excluded from this model due to the high multicollinearity result. The variance of the inflation coefficient of the resistance variable was more than 5 and consequently, was ignored (Graham, 2003). The third and final model showed a high correlation coefficient of (r = 58) and can explain 31 % ($r^2$= 0.31) of the variation in the perception of quality effectiveness as the dependent variable in this study.

**Conclusion and recommendations:**

Studying the impact of quality assurance on the management issues in higher education institutions still immature and need further investigation. The current study showed and explained the results of the perceived effectiveness of quality assurance programs in the Yemeni private universities. The data was collected via self-reported questionnaires distributed to all private universities and higher education institutions working in Yemen.

The results of the study discovered that there were three internal factors were found to be important. 1) the support of higher management would improve the ability of quality assurance employees to deliberate their efforts among all other employees and academic staff and apply the fundamental tasks of education quality assurance programs. 2) the preparation of accreditation is positively correlated with the perceived effectiveness of the quality assurance tasks, which ideates the importance of accreditation for private universities in Yemen. 3) cooperation with

other universities exhibits a positive impact on perceived effectiveness and shows the importance of cooperation and networking with other universities regarding the perception of the quality assurance program effectiveness.

Considering the internal activities of quality assurance employees and their motivation toward establishing and running their programs two variables found to be pertinent. 1) the activities of using the external quality assurance program is having a positive association with the perceived effectiveness of the quality assurance activities. It appears to be consistent with the preparation of the accreditation variable explained in the external factors section. 2) The support quality assurance employees form academic staff is also positively associated with the perceived effectiveness of quality assurance activities. This outcome is in line with research on organizational change and with research on academic staff's resistance to quality assurance programs. It demonstrates that stronger propensities to the advancement of the goals of quality assurance programs are associated with a higher perceived effectiveness of quality assurance programs activities.

According to the theory of motivation (Miner, 2015), giving more autonomy which in our case the independence of acting according to internal drivers in quality assurance and the support of higher management best promote and improve the sense of quality effectiveness. While on the other hand, feeling of only implementing compulsory practice decrease the quality employee's perception of an effective method to their duties. If the employees of quality assurance units see themselves as being in a situation not only to do just administrative requirements but as part of a lively network, and a helpful backing to their universities' management and academic staff. This result encouraging them to play the third space supportive role between the two parties (Bolden, Petrov, & Gosling, 2008).

Quality assurance procedures can be used most positively when they are rooted in a full strategy with higher management and the quality assurance unit working thoroughly together, and when they are also recognized as mutually valuable involvement to the specific universities evidence-based management plan and as a crucial part of the higher education institution research and educational outputs.

## References


1. Anderson, G. (2006). Assuring Quality/Resisting Quality Assurance: Academics' responses to 'quality' in some Australian universities. Quality in Higher Education, 12(2), 161–173. https://doi.org/10.1080/13538320600916767
2. Anderson, G. (2008). Mapping Academic Resistance in the Managerial University. Organization, 15(2), 251–270. https://doi.org/10.1177/1350508407086583
3. Auger, A., Farkas, G., Burchinal, M. R., Duncan, G. J., & Vandell, D. L. (2014). Preschool center care quality effects on academic achievement: An instrumental variables analysis. Developmental Psychology, 50(12), 2559–2571. https://doi.org/10.1037/a0037995
4. Ayoubi, R. M., & Loutfi, M. (2018). Competitor Analysis in Egyptian Private Higher Education Sector. International Higher Education, 2(93), 22–23. https://doi.org/10.6017/ihe.0.93.10420

5. Ballantine, J. H., Hammack, F. M., Stuber, J., Hammack, F. M., & Stuber, J. (2017). The *Sociology of Education : A Systematic Analysis*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315299914
6. Bendermacher, G. W. G., oude Egbrink, M. G. A., Wolfhagen, I. H. A. P., & Dolmans, D. H. J. M. (2017). Unravelling quality culture in higher education: a realist review. Higher Education, 73(1), 39–60. https://doi.org/10.1007/s10734-015-9979-2
7. Bolden, R., Petrov, G., & Gosling, J. (2008). Tensions in Higher Education Leadership: Towards a Multi-Level Model of Leadership Practice. Higher Education Quarterly, 62(4), 358–376. https://doi.org/10.1111/j.1468-2273.2008.00398.x
8. Broström, S. (2017). A dynamic learning concept in early years' education: a possible way to prevent schoolification. International Journal of Early Years Education, 25(1), 3–15. https://doi.org/10.1080/09669760.2016.1270196
9. Bryson, C. (2016). Engagement through partnership: students as partners in learning and teaching in higher education. International Journal for Academic Development, 21(1), 84–86. https://doi.org/10.1080/1360144X.2016.1124966
10. Connolly, P., Keenan, C., & Urbanska, K. (2018). The trials of evidence-based practice in education: a systematic review of randomised controlled trials in education research 1980–2016. Educational Research, 60(3), 276–291. https://doi.org/10.1080/00131881.2018.1493353
11. Cordero, J. M., Cristóbal, V., & Santín, D. (2017). CAUSAL INFERENCE ON EDUCATION POLICIES: A SURVEY OF EMPIRICAL STUDIES USING PISA, TIMSS AND PIRLS. Journal of Economic Surveys, 32(3), 878–915. https://doi.org/10.1111/joes.12217
12. Dahler-Larsen, P. (2013). The Evaluation Society (1 edition). Stanford Business Books.
13. Enders, J., & Westerheijden, D. F. (2014). Quality assurance in the European policy arena. Policy and Society, 33(3), 167–176. https://doi.org/10.1016/j.polsoc.2014.09.004
14. Goos, M., & Salomons, A. (2017). Measuring teaching quality in higher education: assessing selection bias in course evaluations. Research in Higher Education, 58(4), 341–364. https://doi.org/10.1007/s11162-016-9429-8
15. Graham, M. H. (2003). CONFRONTING MULTICOLLINEARITY IN ECOLOGICAL MULTIPLE REGRESSION. Ecology, 84(11), 2809–2815. https://doi.org/10.1890/02-3114
16. Gunn, A. (2018). Metrics and methodologies for measuring teaching quality in higher education: developing the Teaching Excellence Framework (TEF). Educational Review, 70(2), 129–148. https://doi.org/10.1080/00131911.2017.1410106
17. Hanushek, E. A. (2011). The economic value of higher teacher quality. Economics of Education Review, 30(3), 466–479. https://doi.org/10.1016/j.econedurev.2010.12.006
18. Harvey, L., & Williams, J. (2010). Fifteen Years of Quality in Higher Education (Part Two). Quality in Higher Education, 16(2), 81–113. https://doi.org/10.1080/13538322.2010.485722
19. Hogard, E. (2018, July 3). Program Evaluation : A Key to Assuring Quality in Higher Education. https://doi.org/10.4324/9781315187518-6
20. Huang, Y. (2018). Revisiting the research–teaching nexus in a managerial context: exploring the complexity of multi-layered factors. Higher Education Research & Development, 37(4), 758–772. https://doi.org/10.1080/07294360.2018.1446418
21. Hussain, K., Ali, F., Zhou, Y., Ragavan, N. A., & Nair, P. K. (2016). Does higher education service quality effect student satisfaction, image and loyalty?: A study of international students in Malaysian public universities. Quality Assurance in Education, 24(1), 70–94. https://doi.org/10.1108/QAE-02-2014-0008
22. Ivankova, N., & Wingo, N. (2018). Applying Mixed Methods in Action Research: Methodological Potentials and Advantages. American Behavioral Scientist, 62(7), 978–997. https://doi.org/10.1177/0002764218772673
23. Kyriakides, L., Creemers, B. P. M., & Panayiotou, A. (2018). Using educational effectiveness research to promote quality of teaching: the contribution of the dynamic model. ZDM, 50(3), 381–393. https://doi.org/10.1007/s11858-018-0919-3

24. Leiber, T. (2018). Impact evaluation of quality management in higher education: a contribution to sustainable quality development in knowledge societies. European Journal of Higher Education, 8(3), 235–248. https://doi.org/10.1080/21568235.2018.1474775
25. Leiber, T., Stensaker, B., & Harvey, L. (2015). Impact evaluation of quality assurance in higher education: methodology and causal designs. Quality in Higher Education, 21(3), 288–311. https://doi.org/10.1080/13538322.2015.1111007
26. Mertens, D. M., & Hesse-Biber, S. (2013). Mixed Methods and Credibility of Evidence in Evaluation. New Directions for Evaluation, 2013(138), 5–13. https://doi.org/10.1002/ev.20053
27. Miner, J. B. (2015). Organizational Behavior 1: Essential Theories of Motivation and Leadership. Routledge.
28. Mooij, J. M., Peters, J., Janzing, D., Zscheischler, J., & Schölkopf, B. (2016). Distinguishing Cause from Effect Using Observational Data: Methods and Benchmarks. Journal of Machine Learning Research, 17(32), 1–102.
29. Onwuegbuzie, A. J., Gerber, H. R., & Abrams, S. S. (2017). Mixed Methods Research. In The International Encyclopedia of Communication Research Methods (pp. 1–33). American Cancer Society. https://doi.org/10.1002/9781118901731.iecrm0156
30. Psomas, E., & Antony, J. (2017). Total quality management elements and results in higher education institutions: The Greek case. Quality Assurance in Education, 25(2), 206–223. https://doi.org/10.1108/QAE-08-2015-0033
31. Ruben, B. D. (2018). Quality in Higher Education. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781351293563
32. Schlotter, M., Schwerdt, G., & Woessmann, L. (2011). Econometric methods for causal evaluation of education policies and practices: a non-technical guide. Education Economics, 19(2), 109–137. https://doi.org/10.1080/09645292.2010.511821
33. Seebaluck, A. K., Teeroovengadum, V., & Kamalanabhan, T. J. (2016). Measuring service quality in higher education: Development of a hierarchical model (HESQUAL). Quality Assurance in Education, 24(2), 244–258. https://doi.org/10.1108/QAE-06-2014-0028
34. Seyfried, M., & Pohlenz, P. (2018). Assessing quality assurance in higher education: quality managers' perceptions of effectiveness. European Journal of Higher Education, 8(3), 258–271. https://doi.org/10.1080/21568235.2018.1474777
35. Shaikh, S., Memon, D. Z. A., & Shah, D. A. A. (2017). Adoption And Impact Of Quality Assurance Processes In Higher Education Institutions Of Jamshoro Education City. Grassroots, 50(3). Retrieved from http://sujo.usindh.edu.pk/index.php/Grassroots/article/view/3105
36. Sullivan, G. M. (2011). Getting Off the "Gold Standard": Randomized Controlled Trials and Education Research. Journal of Graduate Medical Education, 3(3), 285–289. https://doi.org/10.4300/JGME-D-11-00147.1
37. Sunder M., V. (2016). Constructs of quality in higher education services. International Journal of Productivity and Performance Management, 65(8), 1091–1111. https://doi.org/10.1108/IJPPM-05-2015-0079
38. Tam, M. (2001). Measuring Quality and Performance in Higher Education. Quality in Higher Education, 7(1), 47–54. https://doi.org/10.1080/13538320120045076
39. Zhao, J., & Gallant, D. J. (2012). Student evaluation of instruction in higher education: exploring issues of validity and reliability. Assessment & Evaluation in Higher Education, 37(2), 227–235. https://doi.org/10.1080/02602938.2010.523819

# العلاقة بين متطلبات الجودة ومخرجات معلم التربية الرياضية

## "" دراسة ميدانية على أمانة العاصمة ""

د/ عبد الغني مجاهد مطهر

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات جودة التعليم ، وكذلك التعرف إلى الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة وذلك من وجهة نظر ( أعضاء هيئة التدريس القائمين على إعداد معلم التربية الرياضية في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء وكذلك من موجهي ومشرفي التربية الرياضية في مديريات التعليم بإماتة العاصمة صنعاء ) وقد تكونت العينة من (55) فرد من أعضاء هيئة التدريس والموجهين والمشرفين ، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات تكونت من أربعة محاور ( محور الإعداد المهني – محور الإعداد الأكاديمي– محور الإعداد الرياضي التطبيقي – محور الإعداد الاجتماعي ) وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الثنائي وتحليل التباين المتعدد واختبار (ت) كأساليب إحصائية لمعالجة البيانات.

وقد أظهرت النتائج إن مستوى الإعداد المهني والأكاديمي والتطبيقي والاجتماعي عند المتوسط ، لدى عينة الدراسة ،حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.40 – 3.45) على محور الإعداد المهني والذي تقع ضمن درجة تطبيق متوسطة ، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.22 – 3.25) على محور الإعداد الأكاديمي ضمن درجة قليلة إلى متوسطة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين ( 2.23 – 2.58) على محور الإعداد الرياضي التطبيقي ، ضمن تقدير متوسط كذلك ، كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين( 2.12 - 3.38 ) على محور الإعداد الاجتماعي ضمن تقدير درجة متوسطة، وأيضا عدم وجود فروق دالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وموجهي ومشرفي التربية الرياضية في مديريات التعليم بإماتة العاصمة وذلك من خلال عدم وجود مستوى دلالة معنوية لأن قيمة (ف) المحسوبة اقل من قيمة ( ف) ألجدوليه.

، وقد أوصى الباحث بضرورة وجود معايير مهنية واضحة للقيام بمهنة تدريس التربية الرياضية وإقامة دورات في مجال جودة التعليم بعد التخرج وأثناء القيام بالمهنة.

**Abstract**:

The study aimed to identify the reality of the teacher of physical education according to the requirements of the quality of education, as well as to identify the differences in the reality of the teacher of physical education according to the requirements of quality, from the point of view (the members of the faculty who are preparing the teacher of physical education in the Faculty of Physical Education at the University of Sana'a as well as the supervisors and supervisors of education The sample was composed of (55) faculty members, supervisors and supervisors. The researcher used the questionnaire as a data collection tool consisting of four axes (the focus of professional preparation - the focus of academic preparation - the focus of preparation) D) applied mathematical averages, standard deviations, binary variance analysis, multiple variance analysis, and T test were used as statistical methods for processing data.

The results showed that the average level of professional, academic, practical and social preparation in the study sample ranged from 2.40 to 3.45 on the vocational preparation axis, which is within the medium degree of application, while the arithmetic averages ranged from (2.22 - 3.25) The academic averages ranged between (2.23 - 2.58) on the applied mathematical development axis, within an average rating as well. The arithmetic averages ranged between (2.12- 3.38) on the axis of social setting in the estimation of intermediate grade, There are statistically significant differences from the point of view Faculty members and supervisors and supervisors of physical education in the departments of Education BamathAasmhozlk body through the absence of a significant level of significance because the value of (P) less than the calculated value (P) Tabulated.
, The researcher recommended the need to have clear professional standards for the profession of teaching physical education and the establishment of courses in the quality of education after graduation and during the exercise of the profession

**مقدمة الدراسة:**

تشير الجودة الشاملة (Total Quality) في المجال التربوي إلى مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي، وتشير إلى المواصفات والخصائص المتوقعة في المنتج التعليمي وفي العمليات والأنشطة التي تتحقق من خلالها تلك المواصفات، والجودة الشاملة توفر أدوات وأساليب متكاملة تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق نتائج مرضية ( Taylor and Bogdan, 1997).

ويرى الجسر (2004) أن "جودة التعليم تتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية، من اجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه".

ولقد حقق نظام الجودة للمعايير (Iso 9000) في الدول التي تبنته ليكون معياراً قوميا لها نجاحا باهرا، ثم امتد هذا النظام من مجال الصناعة إلى مجال التعليم، بشقيه المدرسي والعالي، والتدريب مع مراعاة خصوصيته في المدخلات والعمليات والمخرجات للعملية التعليمية . وقد أمكن من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بجودة التعليم في التربية الرياضية مثل دراسة رمضان( 2012) والذي تشير إلى ان هناك معايير مقترحة لمعلم التربية الرياضية في ظل متطلبات الجودة والتي من أهمها :

- المعيار المهني من خلال ضرورة فهم المدرس لمحتوى الأنشطة والمفاهيم المرتبطة بتعليم الأفراد الأنشطة الرياضية وتوفير الفرص الملائمة لنموهم العقلي والبدني والمهاري والنفسي والاجتماعي واستخدام مهارات الاتصال المناسبة مع الطلبة ، كما يجب ان يكون لديه قدرة على استخدام تكنولوجيا التعليم لتعزيز وتحسين عملية التعليم والقدرة على الإبداع المهني .
- معيار التخطيط بمعنى قدرة مدرس التربية الرياضية على التخطيط لمجموعات متنوعة من استراتيجيات التعليم التي تتناسب وقدرات الأفراد وهذا لا يتحقق الا بقدراته الأكاديمية والاطلاع على كل ما هو جديد من طرق تدريس لتوظيفها في التعليم الصفي.

- معيار التمكن من المادة العلمية من الناحية التطبيقية وقدرته على التعرف على عناصر الأداء المهاري والحركي والقدرة على أداء النموذج بصورة جيدة وشرح المفاهيم والاستراتيجيات المرتبطة بالأنشطة الرياضية وتوظيف مجموعه من الأسس العلمية المرتبطة بالتخصص.
- معيار المشاركة المجتمعية من خلال تشجيع العلاقات بين الزملاء مع بعضهم البعض ومع أولياء الأمور وهيئات المجتمع بهدف دعم نمو المتعلمين ، وتهيئة المناخ التعليمي المناسب للمتعلمين واحترام مهنته كرسالة .

وبما أن التربية الرياضية تحقق أهدافا متعددة من خلال تقديمها لمجموعة من الخبرات التربوية من خلال مناهجها العملية التطبيقية والمعرفية والنظرية. فهي وان كانت جسدية في مظهرها، إلا أنها عقلية واجتماعية ونفسية وخلقية في جوهرها وعلاقاتها، فهي تسعى إلى إيجاد التوازن المستمر بين احتياجات المجتمع المحيط واحتياجات الفرد (الطالب) ومن هنا كان الاهتمام بجودة التعليم من حيث أهدافه ومدخلاته وعملياته ومناهجه وأدواته وأساليب تقويمه، وبما يتناسب والقيم المعرفية التي ترقى بالطالب إلى مصاف المنافسة.

و يشير( عبدالباقي وآخرون، 2011 ) إلى أن مدرسي التربية الرياضية يجب أن يمتلكوا كفايات ومعايير أكاديمية وشخصية لازمة تؤهلهم لتدريس مادة التربية الرياضية لكي يقوم بدورة بكفاية وفاعلية.

من هنا برزت أهمية الدراسة في التعرف على مدى توفر الكفايات التعليمية اللازمة لمدرس التربية الرياضية وكذلك إلى الواقع التطبيقي لهذه الكفايات فقد تتوفر لدى المدرس هذه الكفايات لكن الواقع يفرض عليه غير ذلك . نظراً للتقييم الخاطئ والمقارنة غير العادلة من خلال النظر الى التربية الرياضية في المدارس كونها العاباً رياضية لا تمتد إلى انها نشاط أكاديمي وحاجة مجتمعية لتنمية الشخصية والمواطنة السليمة ، وهذا بدورة أدى الى ضعف أداء مدرس التربية الرياضية واتسامه بالعشوائية خاصة في غياب المعايير والمقاييس التي التي توضح مستوى المتعلم بعد تدريسه للمادة أسوة بباقي المواد الأخرى ومعلميها

**مشكلة الدراسة :**

يُعد المدرس هو المنظم والمسير لعملية تعليم الطلبة ، إذ يتأثر الطلبة بأي برنامج تعليمي وإبداعي من خلاله لذا يمكن القول ان فاعلية المؤسسات التعليمة يعتمد أساسا على كفاءة العاملين فيها ، فكفاءة المدرس يعد هدف من أهداف المؤسسة التربوية وذلك من اجل نجاح العملية التعليمية .

حيث يرى الكثير من خبراء التربية الرياضية ان القائمين على تدريس التربية الرياضية يجب أن يمتلكوا كفايات تعليمية وشخصية تؤهلهم لتدريس المهارات الرياضية المختلفة وذلك وفق متطلبات معايير الجودة وبما يساعدهم على تحقيق الأهداف التربوية.

حيث يتفق معلم التربية الرياضية مع المعلم في التخصصات الأخرى في كثير من الخصائص والمتطلبات التربوية والتعليمية والشخصية إلا في بعضها والتي تفرضها طبيعة تدريس المهارة الحركية في التربية الرياضية والخصائص الجسمانية التي يجب أن يمتلكها مدرس التربية الرياضية ، حيث يجب أن يكون خالياً من العيوب ومن التشوهات ألقواميه والعاهات ، وان يتسم بقوة الصوت والطلاقة وسلامة النطق ، ايضاً المحافظة على الصحة العامة واللياقة البدنية وسلامة الحواس نظراً لطبيعة تخصصه وما يتطلبه من

مشاركة كونه نموذج ومثل وقدوة في المجال الصحي والرياضي وبما يربط بين الصحة واللياقة ( المطوع وسهير ، 2006)

لذلك فأن الكشف عن واقع هذه المتطلبات ومدى توافرها لديهم أمر بالغ الأهمية ، لأنه يساعد على تحقيق نقاط الضعف والقوة لديهم ومن ثم معالجتها .

ويرى الباحث إن عدم رفع كفاءات مدرسي التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة ينتج عنه وجود ضعف في أداء المدرس وأداء مهامه التربوية والتعليمية .

وبالتالي يمكن تلخيص إشكالية هذه الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما واقع معلم التربية الرياضية ومدى امتلاكه للكفاءات التعليمية وفق متطلبات الجودة والذي يجب ان تتوفر لدية خلال مرحلة تدريسه وبعد التخرج من خلال تلقيه العديد من الدورات أثناء الخدمة والذي ينعكس أثرها في أداء عملة على أكمل وجه ؟

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف إلى واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية ومشرفي وموجهي التربية الرياضية في بعض مديريات التعليم بأمانة العاصمة.
- التعرف إلى الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعا لمتغيرات ( الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة).
- التعرف إلى الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر مشرفي وموجهي التربية الرياضية في بعض مديريات التربية والتعليم بأمانة العاصمة تبعا لمتغيرات (الجنس ، المستوى التعليمي ).
- التعرف إلى الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة بين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والموجهين .

**تساؤلات الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية ومشرفي وموجهي التربية الرياضية في بعض مديريات التعليم بأمانة العاصمة؟.
- ما هي الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الرياضية تبعا لمتغيرات (الجنس ، الرتبة الأكاديمية ، سنوات الخبرة )؟
- ما هي الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر مشرفي وموجهي التربية الرياضية في بعض مديريات التربية والتعليم بأمانة العاصمة تبعا لمتغيرات (الجنس ، المستوى التعليمي ).؟
- ما هي الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة بين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والموجهين .

**مجالات الدراسة :**

**المجال البشري: اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء ومشرفي وموجهي التربية الرياضية ببعض مديريات التعليم بإماتة العاصمة**

**المجال ألزماني: أجريت الدراسة في العام الجامعي 2017 - 2018م**

**المجال المكاني:في كلية التربية الرياضية – جامعة صنعاء – وبعض مديريات التعليم بأمانة العاصمة.**

**الدراسات السابقة:**

**- دراسة رمضان( 2012) هدفت إلى اقتراح مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء معلم التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم ، واهم المؤشرات التي يمكن ان تحقق كل معيار من هذه المعايير ، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لموائمته لطبيعة الدراسة ، وشملت الدراسة استطلاع أراء (58) خبير من أعضاء هيئة التدريس القائمين على إعداد معلم التربية الرياضية ممن لديهم خبرة تنظيم جودة التعليم ، موزعين على كليات التربية الرياضية بجمهورية مصر العربية في نطاق ست محافظات ، وكذلك (58) من موجهي التربية الرياضية في ست إدارات تعليمية في نطاق محافظتين ، وذلك للوقوف على إمكانية تطبيق هذه المؤشرات على معلمي التربية الرياضية بجمهورية مصر العربية ، وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء مدرس التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم ، وكذلك إلى اتفاق أراء موجهي التربية الرياضية على قابلية جميع المعايير للتطبيق وقدرة معلم التربية الرياضية على تطبيقها للنهوض بنفسه وبرنامجه وأهدافه.**

**دراسة ألغامدي (2009) هدفت التعرف الى تحديد أهمية معايير الجودة الشاملة لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المختصين المتعلقة بالجانب الشخصي والجانب العلمي والجانب التربوي المهني والجانب الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وحظيت معايير الجودة الشاملة لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الابتدائية المتعلقة بالجانب الشخصي والجانب العلمي والجانب التربوي ( المهني ) والجانب الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ، بما تضمنته من مؤشرات بدرجة أهمية عالية من وجهة نظر المختصين .**

**- دراسة عساف والحلو (2009) هدفت التعرف إلى واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح من وجهة نظر الطلبة، كما هدفت إلى معرفة تأثير متغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، الكلية، المستوى الدراسي، والوضع المهني للطالب، وتقدير الطالب، والمسار المتوقع للطالب) على جودة التعليم في برامج الدراسات العليا. وتكونت عينة الدراسة من (248) طالباً وطالبة، شكلت ما نسبته 22.5٪ من مجتمع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية كانت عالية بمتوسط (3.65) وبنسبة (73٪) وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية ولصالح كلية العلوم، والشريعة، والتربية، ومتغير الوضع المهني للطالب ولصالح من يعملون في مجال التربية، ومتغير تقدير الطالب ولصالح ذوي التقدير الممتاز.**

- دراسة العنزي ( 2007) هدفت التعرف الى مفهوم الجودة في مجال التعليم العام وكذلك التعرف إلى الجوانب المختلفة لدور المعلم في ضوء معايير الجودة ووضع كفايات جديدة للمعلم ورؤية لإكساب المعلم الكفايات اللازمة في ضوء معايير الجودة في التعليم العام واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الفلسفي وذلك على إدارة التربية والتعليم في محافظة القصيم بالمملكة العربية السعودية( إدارة التدريب التربوي) وقد توصلت النتائج الى وضع رؤية لإكساب المعلم الكفايات في ضوء معايير الجودة وقد أوصت الباحثة بضرورة وضع معايير لقياس الأداء الوظيفي للمعلم.

- دراسة البيطار ( 2007) هدفت التعرف إلى متطلبات جودة معلم التعليم الفني الثانوي الصناعي في ضوء مفهوم الجودة الشاملة وأهم مؤشرات قياس الجودة الشاملة في مدارس التعليم الفني الصناعي ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل متطلبات جودة معلم التعليم الفني الثانوي الصناعي في ضوء مفهوم الجودة الشاملة وإعداد مقياس بها ، وكانت اهم النتائج هي تحديد قائمة بمتطلبات جودة معلم التعليم الثانوي الصناعي في ضوء مفهوم الجودة الشاملة وقائمة بمؤشرات قياس الجودة الشاملة في مدارس التعليم الفني الصناعي من وجهة نظر الخبراء في التربية ومعلمي وموجهي التعليم الفني الصناعي.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة وما استفاد الباحث من الدراسات السابقة:

بناء على العرض السابق للدراسات السابقة فأن الدراسة الحالية استفادت من مجموع تلك الدراسات والبحوث السابقة في بعض الجوانب، ومن أهمها الاطلاع على الأدب النظري المرتبط بمتطلبات الجودة لمعلم التربية الرياضية ، ومفهومها وتطورها ومراحل تطبيقها ويمكن استخلاص النتائج التالية :

- اتفقت الدراسات على أهمية معايير الجودة عالميا وعربيا ومحليا باعتبارها أسلوب حديث هام يعمل على تحسين نوعية الخدمات والمخرجات، ولقد أوصت وجود معايير مهنية واضحة للقيام بمهنة تدريس التربية الرياضية وإقامة دورات في مجال جودة التعليم بعد التخرج وأثناء القيام بالمهنة.
- استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي، والاستبيان كأداة لجمع البيانات.
- تشابهت معظم الدراسات على محاور وأبعاد الدراسة الأكثر أهمية.

واهم ما يميز هذه الدراسة أنها الدراسة الأولى التي تناولت موضوع واقع معلم التربية الرياضية في ظل متطلبات الجودة، من خلال البحث والاستقصاء من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس وموجهي ومعلمي التربية الرياضية في أمانة العاصمة ، كما أنها بحثت في متغيرات مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس (كالجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة) ومتغيرات مرتبطة بموجهي ومدرسي التربية الرياضية (كالجنس، والمستوى الدراسي). كما أنها تناولت ربعة محاور ( محور الإعداد المهني – محور الإعداد الأكاديمي – محور الإعداد الرياضي التطبيقي – محور الإعداد الاجتماعي )

**إجراءات الدراسة :**

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفا وكمياً.

مجتمع الدراسة :تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية وموجهي ومشرفي التربية الرياضية في بعض مديرات التربية بأمانة العاصمة.

عينة الدراسة:تم اختيار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بحجم (25) عضو هيئة تدريس، وعينة عشوائية من مشرفي وموجهي التربية الرياضية بعدد (30) مدرس ومدرسة، حيث بلغ حجم العينة الإجمالية (55) فردا يمثلون أعضاء هيئة التدريس ومشرفي وموجهي التربية الرياضية بأمانة العاصمة.

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) تبعا لمتغيراتها

| المتغير | | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 22 | ٪88 |
| | أنثى | 3 | ٪12 |
| الرتبة الأكاديمية | دكتور | 17 | ٪68 |
| | معيد | 8 | ٪32 |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 11 | ٪44 |
| | 5 سنوات فأكثر | 14 | ٪56 |
| المجموع | | 25 | ٪100 |

الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة (مدرسي التربية الرياضية) تبعا لمتغيراتها

| المتغير | | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 25 | ٪83 |
| | أنثى | 5 | ٪17 |
| المستوى العلمي | بكالوريوس | 24 | ٪80 |
| | ماجستير | 6 | ٪20 |
| الخبرة | أقل من 5 سنوات | 10 | ٪33 |
| | 5 سنوات فأكثر | 20 | ٪67 |
| المجموع | | 30 | ٪100 |

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات في هذه الدراسة باعتباره من انسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة المسحية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين حيث قام الباحث بتصميم الاستبيان في صورته الأولية، مستفيداً من استبيانات الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع ،واشتمل الاستبيان بصورته النهائية على أربعة محاور هي (محور الإعداد المهني – محور الإعداد الأكاديمي – محور الإعداد الرياضي التطبيقي – محور الإعداد الاجتماعي) بينما بلغ عدد فقرات الاستبيان (43) فقرة.

صدق الأداة : تم التحقق من صدق الأداة بعرضها على (8) محكمين من أصحاب الاختصاص في كلية التربية والتربية الرياضية، وبعد الإدلاء بآرائهم واقتراحاتهم تم الأخذ بالملاحظات والتعديلات حتى خرج الاستبيان بصورته النهائية.

ثبات الأداة: للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا لقياس الاتساق الداخلي للفقرات وارتباطها بالمحاور، حيث تراوحت معمل الثبات من (0.82 – 0.95) بينما حصلت الأداة الكلية على معامل ثبات (0.91) وهو مقبول علمياً لأغراض البحث العلمي. والجدول (3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3) معاملات الثبات للأداة بطريقة كرونباخ ألفا

| م | المـــحور | عدد الفقرات | معامل الثبات |
|---|---|---|---|
| 1 | الإعداد المهني | 13 | 0.93 |
| 2 | الإعداد الأكاديمي | 8 | 0.82 |
| 3 | الإعداد الرياضي التطبيقي | 12 | 0.95 |
| 4 | الإعداد الاجتماعي | 10 | 0.88 |
| | الأداة الكلية | 43 | 0.91 |

- تكون سلم الاستجابة على فقرات الاستبيان من خمس درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وعلى النحو التالي:

موافقة بدرجة عالية جدا (5) درجات

موافقة بدرجة عالية (4) درجات

موافقة بدرجة متوسطة (3) درجات

موافقة بدرجة قليلة (2) درجتان

موافقة بدرجة قليلة جدا (1) درجة

ومن اجل تفسير النتائج تم اعتماد المعيار التالي بالرجوع للعديد من الأبحاث والدراسات السابقة.

أقل من 2.5 درجة تطبيق ضعيفة.

من 2.5 – 3.49 درجة تطبيق متوسطة.

3.5 فما فوق درجة تطبيق كبيرة.

**المعالجة الإحصائية:**

استخدم الباحث في معالجة البيانات الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وذلك على النحو التالي:

- معادلة كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات للأداة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار "ت" T-test
- تحليل التباين المتعدد MANOVA
- تحليل التباين الثنائي Two Ways ANOVA

**عرض النتائج ومناقشتها وتحليلها:**

أولا عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول:

- ما واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية ومشرفي وموجهي التربية الرياضية في مديريات التعليم بأمانة العاصمة؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجداول (4، 5، 6، 7) توضح ذلك:

**المحور الأول: الإعداد المهني:**

**الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محورالإعداد المهني**

| م | العبـــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف معياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | لا يستخدم التقنيات والوسائل والأدوات التعليمية في حصة التربية الرياضية | 3.06 | 0.77 | متوسطة |
| 2 | لا يدرك أهمية التقنيات التعليمية في عملية التعليم. | 3.15 | 0.91 | متوسطة |
| 3 | ليس لدية القدرة على استخدام أدوات بديلة في العملية التدريسية. | 2.80 | 0.85 | متوسطة |
| 4 | عدم توفر البيئة التعليمية الغنية بالمثيرات . | 2.93 | 1.15 | متوسطة |
| 5 | لا يحاول بذل الجهد في عملية تدعيم مهنته. | 2.90 | 0.89 | متوسطة |
| 6 | لا يستطيع ان يفسر أهداف التربية البدنية والرياضية | 2.60 | 0.96 | متوسطة |
| 7 | لا يختار الثقافة التعليمية المناسبة للموقف التعليمي. | 3.25 | 0.87 | متوسطة |
| 8 | لا يستخدم طرق التدريس المتنوعة في التربية الرياضية . | 2.40 | 0.94 | قليلة |
| 9 | لا يستخدم مهارات التدريس الحديثة. | 3.45 | 1.25 | متوسطة |
| 10 | لا يشرك الطلبة في المواقف التعليمية المختلفة. | 3.40 | .88 | متوسطة |
| 11 | لا يستثمر وقت الدرس بطريقة فاعلة. | 2.71 | .94 | متوسطة |
| 12 | لا يساعد المتعلمين على الربط بين خبراتهم السابقة مع ما سيتعلمون | 3.11 | .92 | متوسطة |
| 13 | ليس لدية خلفية ومعلومات لإدارة برامج النشاط الداخلي في المدرسة | 2.90 | .87 | متوسطة |
| | الكـــلي | 2.97 | 0.94 | متوسطة |

**نلاحظ من خلال الجدول (4) أن استجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإعداد المهني تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.45 – 2.40) أي وقعت الفقرات ضمن درجة تطبيق متوسطة وقليلة لمحور الإعداد المهني، بينما حصل البعد الكلي على متوسط حسابي (2.97)وهذا يعني أن الإعداد المهني لدى مدرسي التربية الرياضية في أمانة العاصمة كانت متوسطة.**

**ويفسر الباحث هذه النتائج إلى ضعف قدرة مدرسي التربية الرياضية في أمانة العاصمة في التعرف على احتياجات المهنة وتحسين الأداء وفقا لهذه الاحتياجات من استخدام التقنيات والوسائل والأدوات التعليمية واستخدام طرق التدريس المتنوعة في المواقف التعليمية المختلفة ويساعد المتعلمين على الربط في خبراتهم السابقة والحالية ، كل ذلك وغيرها من المواقف المهنية من شأنها ان تدعم المهنة وتحقق أهداف التربية الرياضية .**

**المحور الثاني: الإعداد الأكاديمي:**

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإعداد الأكاديمي.

| م | العبـــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف معياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | لا يتقن مهارات البحث العلمي في مجال تخصصه | 2.65 | 0.98 | متوسطة |
| 2 | قليل العمل على زيادة معارفه وخبراته والاطلاع على المراجع ومصادر التعليم. | 3.22 | 0.95 | متوسطة |
| 3 | لا يشترك في المجلات والصحف المرتبطة بالتربية الرياضية | 3.13 | 0.91 | متوسطة |
| 4 | لا يحضر الندوات العلمية وورش العمل المتصلة بالتربية الرياضية | 2.76 | 0.98 | متوسطة |
| 5 | لا يلتزم بالقواعد واللوائح المنظمة للتربية الرياضية. | 2.43 | 1.16 | قليلة |
| 6 | لا تتوفر لدية الجدية نحو التعليم المستمر | 2.30 | 1.02 | قليلة |
| 7 | ليس لدية اتصال بالمستجدات والتجارب الجديدة في مجال تخصصه. | 2.22 | 1.22 | قليلة |
| 8 | ليس لدية قناعة بأهمية الدورات التي تقدم لهم في مجال التخصص | 3.25 | 0.94 | متوسطة |
| | الكـــلي | 2.74 | 1.02 | متوسطة |

نلاحظ من خلال الجدول (5) أن استجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإعداد الأكاديمي تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.22 – 2.3.25) أي وقعت جميع الفقرات ضمن درجة تطبيق متوسطة باستثناء الفقرات ( 5، 6، 7) حيث وقعت هذه الفقرات ضمن درجة تطبيق قليلة للإعداد الأكاديمي، بينما حصل البعد الكلي على متوسط حسابي (2.2.74) وهذا يعني أن واقع الإعداد الأكاديمي لدى مدرسي التربية الرياضية في أمانة العاصمة كانت متوسطة.

ويفسر الباحث ذلك إلى أن هناك قصور واضح في تنظيم الدورات والمؤتمرات المتنوعة والدورية لمدرسي التربية الرياضية لتحسين أدائهم في العملية التعليمية لمتابعة الاستراتيجيات والاتجاهات الحديثة في التربية الرياضية ، كما ان استخدام المدرس للمصادر المهنية المناسبة من زملاء وأدبيات ودراسات علمية وانترنت تكاد تكون معدومة ، والبعض ليس لدية قناعة بأهمية هذه الدورات التي تقدم في مجال التخصص.

**المحور الثالث : الإعداد الرياضي التطبيقي:**

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإعداد الرياضي التطبيقي

| م | العبـــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف معياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | لا يستطيع أن يؤدي نموذجاً جيداً للمهارة | 3.14 | 0.89 | متوسطة |
| 2 | قلة اهتمامه بالمهارات الأساسية للألعاب الفردية والجماعية. | 3.20 | 0.92 | متوسطة |
| 3 | ليس لديه علم بالطريقة الفنية لأداء كل المهارات التي يعلمها | 2.87 | 1.08 | متوسطة |
| 4 | لا يدرك أهمية اللياقة البدنية | 3.34 | 0.97 | متوسطة |
| 5 | لا يعمل على تنمية المستوى المناسب من اللياقة البدنية عند التلاميذ | 3.40 | 0.90 | متوسط |
| 6 | لا يراعي متطلبات التلاميذ عند التخطيط للدرس والأنشطة الرياضية المدرسية | 3.25 | 0.94 | متوسطة |
| 7 | ليس لدية فهماً واسعاً وعميقاً لمعرفة المشكلات التعليمية الحقيقية | 3.05 | 0.99 | متوسطة |
| 8 | لا يتجنب استخدام النقد الهدام عند التعليم. | 2.80 | 0.82 | متوسطة |
| 9 | قليل الاهتمام في تنمية المرح والثقة بالنفس وضبط الانفعالات واحترام القانون. | 2.87 | 0.95 | متوسطة |
| 10 | ليس لديه إلمام في كيفية استخدام الأدوات والأجهزة المختلفة في درس التربية الرياضية . | 3.11 | 0.96 | متوسطة |
| 11 | لا يعمل على تحقيق التكيف النفسي وتحقيق الذات عند التلاميذ | 2.23 | 0.99 | قليلة |
| 12 | لا يعمل على تحقيق القدرة على حسن التصرف عند التلاميذ. | 3.42 | 0.84 | متوسطة |
| | الكـــلي | 3.06 | 1.02 | متوسطة |

نلاحظ من خلال الجدول (6) أن استجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإعداد الرياضي التطبيقي تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.58 – 2.23) وقد وقعت جميع الفقرات ضمن تقدير درجة تطبيق متوسطة باستثناء الفقرة رقم (11) فقد جاءت ضمن تقدير درجة تطبيق قليلة لواقع الإعداد التطبيقي، بينما حصل البعد الكلي على متوسط حسابي (3.06)

ويفسر الباحث هذا الجدول أن واقع الإعداد التطبيقي الرياضي كانت متوسطة.ويعزوا الباحث ذلك إلى سببن :

السبب الأول : هناك بعض الخريجين من كلية التربية الرياضية ينهي مرحلة البكالوريوس أي أربع سنوات ويتخرج وكأنه لم يستفيد شيء من قدرته على أداء النموذج الجيد للمهارة ، والتخطيط لمفردات الدرس بصورة علمية ، وكيفية إلمامه بمعرفة المشاكل أثناء التدريس والعمل على حلها ..وهكذا

السبب الثاني : هو تذمر الكثير من المدرسين إلى انعدام او نقص الأدوات والإمكانات والملاعب اللازمة لإقامة درس التربية الرياضية بالشكل المطلوب بل ربما لا يعرف البعض ان توفرت هذه الإمكانات كيف يستخدمها ويتعامل معها.

**المحور الرابع: الإعداد الاجتماعي:**

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإعداد الاجتماعي

| م | العبـــارة | المتوسط الحسابي | الانحراف معياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | قليل الاهتمام في تنمية القيم الاجتماعية والقيادية وتنمية الولاء والانتماء للوطن | 2.35 | 0.90 | قليلة |
| 2 | لا يشترك في التجمعات والنوادي العلمية. | 2.76 | 0.99 | متوسطة |
| 3 | لا يهتم بالتطورات المعاصرة في المجتمع | 2.12 | 0.93 | قليلة |
| 4 | لا يمارس دورة كشريك لأولياء الأمور في تربية أبناءهم | 3.18 | 0.89 | متوسطة |
| 5 | لا يهتم بعوامل وأسس التنشئة الاجتماعية لدى تلاميذ المراحل المختلفة | 2.55 | 1.26 | متوسطة |
| 6 | لا يهتم بترسيخ القيم الدينية والاجتماعية في نفوس المتعلمين | 3.05 | 0.79 | متوسطة |
| 7 | لا يهتم في تنمية مفهوم العلاقات الاجتماعية وأهدافها بين الطلبة | 2.88 | 0.86 | متوسطة |
| 8 | لا يبدي اتجاهاً ايجابياً نحو مهنة التدريس | 2.43 | 0.94 | قليلة |
| 9 | ليس لدية توازن انفعالي في تعامله مع الطلبة | 2.38 | 0.82 | قليلة |
| 10 | لا يعتز بمهنته ويؤمن برسالته كمعلم | 3.34 | 0.93 | متوسطة |
| | الكـلي | 2.70 | 0.92 | متوسطة |

نلاحظ من خلال الجدول (7) أن استجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإعداد الاجتماعي تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.38 – 2.12) وقد وقعت الفقرات ضمن تقدير درجة تطبيق متوسطة وقليلة، بينما حصل البعد الكلي على متوسط حسابي (2.70)

ويفسر الباحث هذه الأرقام إلى أن واقع الإعداد الاجتماعي لدى مدرسي التربية الرياضية في أمانة العاصمة متوسط .ويعزو الباحث ذلك إلى نقص الخبرة لدى مدرسي التربية الرياضية في تشجيع العلاقات بين الزملاء مع بعضهم البعض وكيفية ربط درس التربية الرياضية مع المجتمع فهناك الكثير من الأنشطة الرياضية الخدمية للمجتمع بمعنى يستطيع المدرس من خلال الدرس أن يخدم المجتمع من خلال تنظيم أنشطة رياضية

يحضر فيها المجتمع ويساهم أبناءه ويشجعهم خلال الأداء كما إن هناك أنشطة تساهم في نظافة المجتمع والأحياء السكنية المجاورة للمدرسة وهذا يتم من خلا فرق الكشافة الموجودة في المدرسة أو تنظيم أيام رياضية خدمية معينة .

كما أن هناك أنشطة رياضية تعمل على تنمية الولاء والانتماء للوطن وحب الوطن والمحافظة علية ، كل ذلك بحاجة من المدرس أن يستخدم خططاً تهدف إلى إتاحة فرص عديدة للتعاون بين المدرسة والمجتمع الخارجي لزيادة قاعدة ممارسة النشاط الرياضي بشكل علمي ومنظم.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني:

- ما هي الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الرياضية تبعا لمتغيرات (الجنس ، الرتبة الأكاديمية ، سنوات الخبرة )؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين المتعدد لإيجاد الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة وفق ما هو موضح بالجدول رقم ( 8 ):

الجدول رقم (8) تحليل التباين المتعدد لأبعاد الدراسة تبعا لمتغيرات (الجنس، سنوات الخبرة، الرتبة الأكاديمية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

| المتغير | الأبعاد | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | الإعداد المهني | 1.84 | 1 | 1.84 | 2.12 | 0.661 |
| | الإعداد الأكاديمي | 1.25 | 1 | 1.25 | 1.55 | 0.824 |
| | الإعداد الرياضي التطبيقي | 0.89 | 1 | 0.89 | 2.04 | 0.639 |
| | الإعداد الاجتماعي | 2.35 | 1 | 2.35 | 1.78 | 0.221 |
| الرتبة الأكاديمية | الإعداد المهني | 1.88 | 1 | 1.88 | 3.62 | 0.538 |
| | الإعداد الأكاديمي | 4.05 | 1 | 4.05 | 2.58 | 0.110 |
| | الإعداد الرياضي التطبيقي | 2.56 | 1 | 2.56 | 4.88 | 0.023 |
| | الإعداد الاجتماعي | 0.99 | 1 | 0.99 | 2.36 | 0.335 |
| الخبرة | الإعداد المهني | 0.84 | 1 | 0.84 | 1.44 | 0.017 |
| | الإعداد الأكاديمي | 1.85 | 1 | 1.85 | 2.36 | 0.054 |
| | الإعداد الرياضي التطبيقي | 1.79 | 1 | 1.79 | 1.26 | 0.258 |
| | الإعداد الاجتماعي | 2.56 | 1 | 2.56 | 3.88 | 0.429 |

يتضح من الجدول (8) انه لا توجد فروق دالة إحصائيا في تقديرات أفراد عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) على جميع أبعاد الدراسة تبعا لمتغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة)

ويفسر الباحث ذلك إلى تتطابق وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في واقع مدرس التربية الرياضية في ظل التطورات الحاصلة في العالم وما يعشه المجتمع والبلد من تحولات سياسية واقتصادية اثر بشكل واضح بل وحجم إبداعات وقدرات الكثير في استخدام ادني معايير للجودة حتى ينهض المعلم بنفسه وبرنامجه وأهدافه ، لكن مت نلاحظه حالياً وفي واقعنا اليمني مخالف ذلك ، فالمدارس تفتقر لأدنى المقومات التي تنهض بدرس التربية الرياضية وتمكن المدرس من تطبيق مفرداته على أكمل وجه وهذا قد يكون المبرر عند مدرس التربية الرياضية للتدريس في ظل متطلبات الجودة.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث:

- ما هي الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة من وجهة نظر مشرفي وموجهي التربية الرياضية في بعض مديريات التربية والتعليم بأمانة العاصمة تبعا لمتغيرات (الجنس ، المستوى الدراسي).؟للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين الثنائي لإيجاد الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة (المشرفين والموجهين) على أبعاد الدراسة وفق ما هو موضح بالجدول رقم ( 9 )

الجدول رقم (9) تحليل التباين الثنائي لأبعاد الدراسة تبعا لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي) من وجهة نظر المشرفين والموجهين

| المتغير | الأبعاد | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | الإعداد المهني | 0.542 | 3 | 0.181 | 0.541 | 0.229 |
| | الإعداد الأكاديمي | 5.143 | 1 | 5.143 | 0.301 | 0.265 |
| | الإعداد الرياضي التطبيقي | 0.081 | 3 | 0.027 | 0.221 | 0.241 |
| | الإعداد الاجتماعي | 2.633 | 1 | 2.633 | 0.107 | 0.103 |
| المستوى الدراسي | الإعداد المهني | 6.504 | 1 | 6.504 | 0.028 | 0.159 |
| | الإعداد الأكاديمي | 0.007 | 3 | 0.002 | 0.254 | 0.103 |
| | الإعداد الرياضي التطبيقي | 0.113 | 3 | 0.037 | 0.084 | 0.215 |
| | الإعداد الاجتماعي | 1.254 | 1 | 1.254 | 0.125 | 0.425 |
| الخطأ | الإعداد المهني | 151.66 | 98 | 1.547 | | |
| | الإعداد الأكاديمي | 153.23 | 98 | 1.564 | | |
| | الإعداد الرياضي التطبيقي | 208.27 | 98 | 2.125 | | |
| | الإعداد الاجتماعي | 159.36 | 98 | 1.626 | | |
| الكلي | الإعداد المهني | 152.99 | 102 | | | |
| | الإعداد الأكاديمي | 158.38 | 102 | | | |
| | الإعداد الرياضي التطبيقي | 214.89 | 102 | | | |
| | الإعداد الاجتماعي | 162.538 | 102 | | | |

يتضح من الجدول (9) انه لا توجد فروق دالة إحصائيا في تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين والموجهين) لأبعاد الدراسة تبعا لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي) والواضح في الجدول من خلال عدم وجود مستوى دلالة معنوية لأن قيمة (ف) المحسوبة اقل من قيمة ( ف) الجد ولية.

ويفسر الباحث هذه النتائج : كذلك إلى أن وجهة نظر الموجهين والمشرفين على مدرس التربية الرياضية في واقع لا ينسجم ومتطلبات الجودة ومخرجات التعليم ولا يوجد أي اختلاف من وجهة نظر المشرفين تبعاً للجنس او المستوى التعليمي نظراً لان الواقع هو نفسه في جميع مدارس الأمانة والمبررات هي نفسها ، لكن ينبغي إلا يظل معلم التربية الرياضية يعزوا أي فشل في عملة إلى الإمكانيات وتردي الأوضاع السياسية والتي أثرت بشكل واضح على وضع التعليم ، فبإمكان مدرس التربية الرياضية أن يستقل الإمكانات المتاحة من أدوات وملاعب وساحات .... وغيرها وباستطاعته أن يخرج درسه بالمتاح والمتوفر . حيث تشير دراسة العنزي ( 2007) إلى أن يكون هناك رؤية لاكتساب المعلم الكفايات في ضوء معايير الجودة والأداء الوظيفي.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع:

- ما هي الفروق في واقع معلم التربية الرياضية وفق متطلبات الجودة بين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والموجهين ؟للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار "ت" T-test لإيجاد الفروق في بين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والموجهين حول أبعاد الدراسة وفق ما هو موضح بالجدول رقم(10)

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للفروق بين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والموجهين حول أبعاد الدراسة

| البعد | الوظيفة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة "ت" | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإعداد المهني | عضو هيئة تدريس | 25 | 2.90 | 0.78 | 0.19 | 0.95 |
| | المشرفين والموجهين | 30 | 3.17 | 0.86 | | |
| الإعداد الأكاديمي | عضو هيئة تدريس | 25 | 3.45 | 0.85 | 0.48 | 0.57 |
| | المشرفين والموجهين | 30 | 3.20 | 1.07 | | |
| الاعداد الرياضي التطبيقي | عضو هيئة تدريس | 25 | 3.28 | 0.98 | 0.39 | 0.55 |
| | المشرفين والموجهين | 30 | 3.15 | 0.94 | | |
| الإعداد الاجتماعي | عضو هيئة تدريس | 25 | 2.80 | 0.89 | 0.14 | 0.76 |
| | المشرفين والموجهين | 30 | 2.76 | 0.96 | | |
| الكلي | عضو هيئة تدريس | 25 | 3.12 | 0.82 | 0.06 | 0.67 |
| | المشرفين والموجهين | 30 | 3.11 | 0.87 | | |

يتضح من الجدول (10 ) انه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والموجهين) على أبعاد الدراسة المختلفة.، والواضح في الجدول من خلال عدم وجود مستوى دلالة معنوية لأن قيمة (ف) المحسوبة اقل من قيمة ( ف) الجدولية.

ويفسر الباحث هذا التطابق إلى أن الواقع المدروس لا يختلف من وجهة نظر الى وجهه أخرى من حيث اتفاق أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والموجهين والتقائهم حول نقاط محددة في أبعاد الدراسة المختلفة وتقارب وجهات نظرهم حول واقع هذا التطبيق ونقاط القوة والضعف فيه، مما يجعل الانتقال إلى التطبيق الفعلي لكافة معايير جودة التعليم أمر ضروري وحتمي للارتقاء بالعملية التعليمية في المدارس إلى مراحل متقدمة من النوعية والجودة والتخصصية.

وهذا يتفق مع نتائج دراسة ( رمضان 2012) إلى أن هناك اتفاق في أراء موجهي التربية الرياضية على قابلية جميع معايير الجودة للتطبيق وقدرة معلم التربية الرياضية على تطبيقها للنهوض بنفسه وبرنامجه وأهدافه .

**الاستنتاجات:**

- مدرسي التربية الرياضية بأمانة العاصمة يطبقون معايير الجودة في التدريس بدرجة متوسطة..
- تطابق وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول واقع مدرس التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة بغض النظر عن الجنس وسنوات الخبرة والرتبة الأكاديمية.
- تطابق وجهات نظر مشرفي وموجهي المادة حول واقع مدرس التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة بغض النظر عن الجنس والمستوى الدراسي.

- تطابق وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس والمشرفين والموجهين واقع مدرس التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة في أمانة العاصمة.

**التوصيات:**

- ضرورة تبني وزارة التربية والتعليم استراتيجية واضحة ومحددة لتطبيق معايير الجودة في تدريس مادة التربية الرياضية في المدارس ، لتتمكن من تطوير وتحسين مستوى الأداء والخدمات والمخرجات ومواكبة التغير المتسارع والمستمر في العملية التعليمية.
- إشراك جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية في عملية الإعداد والإشراف على مناهج التربية الرياضية والاستفادة من تجارهم وخبراتهم ومؤهلاتهم بغض النظر عن الجنس والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة.
- تزويد المدارس بالأدوات والأجهزة والمعدات الرياضية والساحات بما يتناسب مع التغير والتطور السريع لتحقيق أهداف العملية التعليمية.

**المراجع:**


1. البيطار ، حمدي محمد( 2007) متطلبات جودة معلم التعليم الفني الصناعي في ضوء مفهوم الجودة الشاملة " المؤشر العلمي السنوي الثاني " معايير ضمان الجودة في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي ، جامعة المنصورة ، كلية التربية النوعية.
2. العنزي ، بشرى خلف ( 2007) تطوير كفايات المعلم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام ، بحث مقدم للقاء السنوي الرابع عشر ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، ، الادارة العامة للتربية والتعليم في منطقة القصيم ، ادارة التدريب التربوي.
3. الجسر، سمير (2004) إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص، ورشة عمل، وزارة التربية والتعليم العالي، 10 – 24 / 2 /2004، بيروت، لبنان.
4. الغامدي ، عادل مشعل( 2009)، اهمية معايير الجودة الشاملة لمعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المختصين ، متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في مناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية ، جامعة الملك سعود.
5. المطوع ، بدور وبدير ، سهير(2006) التربية البدنية مناهجها وطرق تدريسها ، الطبعة الأولى ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ودار العلم ، الكويت.
6. رمضان ، إيمان ( 2012) معايير مقترحة لتقويم اداء معلم التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم ، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي .
7. عبد الباقي ، معز ، وفريد ، صدام وعبد الرضا، صبور ولانج ، خالد (2011) الكفايات التعليمية لمدرسي ومدرسات التربية الرياضية في محافظات الفرات الأوسط، مجلة علوم التربية الرياضية ، العدد الثالث ، المجلد الرابع ، جامعة بابل ، العراق.
8. عساف، عبد و الحلو، غسان (2009) واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية من وجهة نظر الطلبة، مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، المجلد (23) (3) 2009.

1- Taylor, Steve and Bogdan, Robert (1997): Introduction to Qualitative Research Methods , new York : John Wiley sons.

# دور الجامعات اليمنية في تسويق البرامج والخدمات الجامعية عبر شبكة الانترنت في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

د . خالد حسن الحريري

**ملخص البحث**

هدفت هذه الدراسة بشكل اساسي الى تحديد دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ، وذلك من خلال تحديد مدى اهتمام هذه الجامعات بالتسويق لبرامجها وخدماتها عبر مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت ، وتحليل مدى إدراك القيادات الادارية والمتخصصة بالجهات ذات العلاقة بالتسويق في هذه الجامعات؛ لأهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات على شبكة الانترنت ومتطلبات تفعيله في ظل مجتمع المعرفة، بالإضافة الى تحديد ابرز معوقات التسويق لبرامج وخدمات الجامعات اليمنية على شبكة الانترنت من وجهة نظر افراد العينة .

واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مشكلة الدراسة من خلال الدراسة الميدانية والمسح على شبكة الانترنت (Web survey) ، وتضمن مجتمع البحث الجامعات اليمنية (الحكومية والخاصة) التي تمتلك مواقع الكترونية فعالة على شبكة الانترنت ، فيما تضمنت عينة الدراسة (95) مفردة من القيادات الادارية والاكاديمية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق وتقنية المعلومات بهذه الجامعات، وتم جمع البيانات الاولية منها بواسطة الاستبانة كأداة للدراسة ، بالإضافة الى المواقع الالكترونية للجامعات على شبكة الانترنت وعددها (35)موقع ، تم جمع البيانات منها بواسطة استمارة تحليل المضمون " المحتوى التسويقي" المتوفر في تلك المواقع .

وخلصت الدراسة الى عدة نتائج ابرزها : ضعف اهتمام الجامعات اليمنية – محل الدراسة - بتسويق برامجها وخدماتها من خلال مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت ، رغم ادراك معظم افراد العينة من القيادات الادارية والمتخصصة ذات العلاقة بالتسويق وتقنية المعلومات بهذه الجامعات ؛ لأهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات على شبكة الانترنت ومتطلبات تفعيله في ظل مجتمع المعرفة.

واوصت الدراسة بضرورة أن تهتم الجامعات اليمنية بالتوجه التسويقي عموما ، واستخدام الوسائط الالكترونية الحديثة في التسويق لبرامجها وخدماتها كأحد متطلبات مجتمع المعرفة. والاهتمام بتطوير عناصر المزيج التسويق لبرامجها وخدماتها من خلال مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت .

الكلمات المفتاحية : الجامعات اليمنية ، التسويق عبر الانترنت ، تسويق برامج وخدمات الجامعات . مجتمع المعرفة

**اولا : المقدمة**

**تمهيد**

أفرز التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفهوم مجتمع المعرفة ، وهو المجتمع القائم على توظيف المعرفة كعامل أساسي من عوامل الإنتاج، وكأهم مورد للتنمية المستدامة في المجتمع، ويعتمد مجتمع المعرفة على راس المال الفكري والمعرفي المتمثل في خبرة ومعارف الموارد البشرية وكفاءتها ومهاراتها كأساس للتنمية البشرية والشاملة ، وفى إطار هذا التطور الحضاري للإنسانية تنامي دور الجامعات اليوم لتصبح قائدة للمعرفة وقاطرة للتنمية وأصبح التركيز على ضمان جودة خدماتها ومخرجاتها هو السبيل لدورها العصري في إحداث التنمية والتقدم ومواجهة التحديات. ( احمد ، 2016)

ويعتمد مجتمع المعرفة كمصدر اقتصادي على إنتاج المعرفة، وتسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا رئيسيا، يحمل في طياته التفوق العلمي من جميع النواحي، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالأهمية الاقتصادية ليس الحصول على المعلومات أو إمكان استخدامها بكفاءة ،وتسخيرها لتحقيق أهداف معينة، ومحددة رغم أهمية هذه الوظيفة، وإنما الذي يميز ذلك المجتمع، ويحدد قدرته على البقاء، والصمود والتقدم والمنافسة هو إنتاج وتسويق هذه المعرفة. (عبد الرحمن، 2016 )

ونظرا لما تواجهه الجامعات اليوم من تحديات ومتغيرات في مجال التعليم العالي وسوق العمل ؛ أصبح الاهتمام والتركيز على تطوير وتعزيز قدرات وامكانيات هذه الجامعات في مواجهة تلك التحديات والمتغيرات وتنمية علاقاتها بمؤسسات المجتمع من ابرز اساسيات ومتطلبات التحول إلى مجتمع المعرفة . وحيث أن التسويق اليوم أصبح نشاط بالغ الأهمية لتحقيق وتعزيز علاقة مختلف المنظمات ببيئتها الخارجية والمتعاملين معها وتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات التي تتبنى التوجه التسويقي الحديث لتسويق برامجها وخدماتها للمجتمع ؛ فقد اتجهت العديد من الجامعات العالمية والاقليمية الى تبني اساليب حديثة ومتنوعة في تسويق برامجها وخدماتها والاتصال والتفاعل مع عملائها، ومن ابرز هذه الوسائل شبكة الانترنت وما توفره من مزايا وامكانات عديدة في تسويق البرامج والخدمات الجامعية .

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على اهمية ودور الجامعات اليمنية في تسويق برامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت كأحد متطلبات مجتمع المعرفة .

**مشكلة الدراسة :**

تمارس الجامعات في الجمهورية اليمنية اليوم نشاطها في ظل العديد من المتغيرات والتحديات المؤثرة على أدائها الاكاديمي ودورها في خدمة وتنمية المجتمع ومن أبرز هذه المتغيرات والتحديات : ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة والتطورات المتنامية في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات وتكنولوجيا التعليم، وتطور احتياجات ومتطلبات المجتمع ومنظمات الأعمال من البرامج والخدمات العلمية والبحثية والكوادر البشرية المتخصصة . ورافق ذلك التوسع في عدد ونوعية مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية سواء كانت خاصة أو حكومية، مما زاد من حدة التنافس بين مختلف هذه المؤسسات لتقديم برامج وخدمات ومخرجات بشرية تلبي الاحتياجات المتطورة في المجتمع وسوق العمل . وفي ظل هذه المتغيرات أصبحت الجامعات اليمنية اليوم أشد حاجةً لتطوير أدائها وتحقيق معايير الجودة في برامجها ونوعية مخرجاتها لتواكب تطورات ومتطلبات مجتمع

المعرفة وسوق العمل وتعزز من قدرتها التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي في الدول التي سبقتها في هذا المجال ، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التسويق الفعال لبرامج وخدمات هذه الجامعات عبر مختلف الوسائل الحديثة في التسويق ومنها شبكة الانترنت والوسائط الرقمية المتصلة بها .

وقد أظهرت دراسة استطلاعية قام بها الباحث[1] - وتضمنت زيارة وتصفح المواقع الالكترونية لبعض الجامعات اليمنية والعربية والعالمية على شبكة الانترنت – وجود قصور في المحتوى التسويقي لبرامج وخدمات بعض الجامعات اليمنية من خلال مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت مقارنة بمواقع بعض الجامعات العربية والعالمية على الشبكة والتي شملتها الدراسة الاستطلاعية . وبناء على نتائج هذه الدراسة تم صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- ما مدى اهتمام الجامعات اليمنية بالتسويق لبرامجها وخدماتها من خلال مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت؟
- ما مدى إدراك افراد عينة البحث من القيادات الادارية والاكاديمية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق في الجامعات اليمنية – محل الدراسة - ، لأهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات على شبكة الانترنت كأحد متطلبات مجتمع المعرفة .
- ما أبرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها على شبكة الانترنت في ظل مجتمع المعرفة ، وما ابرز معوقات التسويق لبرامج وخدمات هذه الجامعات على شبكة الانترنت - من وجهة نظر افراد عينة الدراسة –.
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اراء افراد العينة حول أهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات على شبكة الانترنت ومتطلبات تفعيل دور الجامعات في هذا المجال ، ومعوقاته تعزى لبعض المتغيرات الخاصة بأفراد عينة الدراسة .

**أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة من أهمية دور الجامعات في تحقيق التقدم والنمو والنهوض بالمجتمع، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها، باعتبارها مراكز لإنتاج ونشر المعرفة ، كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية التوجه التسويقي للجامعات اليمنية في العصر الحديث في نشر المعرفة وتعزيز علاقة هذه الجامعات بمؤسسات المجتمع كجزء هام من متطلبات مجتمع المعرفة ، بالإضافة الى اهمية الدور الذي يجب ان تقوم به هذه الجامعات اليمنية في تبني احدث الطرق والاساليب التكنولوجية لتسويق برامجها وخدماتها على نطاق واسع من خلال شبكة الانترنت بالشكل الذي يعزز من دورها في انتاج ونشر المعرفة ، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها من الدراسات القليلة والنادرة في البيئة اليمنية التي تتناول هذا الموضوع الحديث - في حدود معرفة الباحث. ، وبالتالي ستشكل نتائجها أهمية كبيرة لدراسات لاحقة في هذا المجال.

[1] - تمت الدراسة الاستطلاعية خلال شهر يوليوا 2018 وشملت زيارة وتصفح الباحث لبعض المواقع الالكترونية لجامعات يمنية وعربية وعالمية ، ويوضح ملحق البحث رقم (1) بيان بالمواقع التي شملتها الدراسة الاستطلاعية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل اساسي الى تحديد دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت في ظل مجتمع المعرفة ، وذلك من خلال :

- تحديد مدى اهتمام الجامعات اليمنية بالتسويق لبرامجها وخدماتها من خلال مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت؟
- تحليل مدى إدراك افراد عينة البحث من القيادات الادارية والاكاديمية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق في الجامعات اليمنية ؛ لأهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات على شبكة الانترنت في ظل مجتمع المعرفة .
- تحديد أبرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها على شبكة الانترنت في ظل مجتمع المعرفة ، وابرز معوقات التسويق لبرامج وخدمات هذه الجامعات على شبكة الانترنت - من وجهة نظر افراد العينة –
- تحليل مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اراء افراد العينة حول أهمية وفوائد ومعوقات التسويق لبرامج وخدمات الجامعات على شبكة الانترنت ومتطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في هذا المجال ؛ تعزى لبعض المتغيرات الخاصة بأفراد عينة الدراسة .
- تقديم توصيات مقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت ، في ضوء نتائج الدراسات.

**حدود الدراسة**

اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على موضوع التسويق لبرامج وخدمات الجامعات على شبكة الانترنت كأحد متطلبات مجتمع المعرفة ودور الجامعات اليمنية في هذا المجال ، فيما اقتصر الحدود المكانية للدراسة على الجامعات اليمنية (الحكومية والخاصة ) التي تمتلك مواقع الكترونية فعالة على شبكة الانترنت عند اعداد هذه الدراسة وجمع بياناتها وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر يوليوا الى نهاية شهر سبتمبر 2018. واقتصرت الحدود البشرية للدراسة على القيادات الادارية والمتخصصة في ادارات واقسام ووحدات التسويق والعلاقات العامة وتقنية المعلومات بتلك الجامعات .

**فرضيات الدراسة**

فقاً لمشكلة واهداف الدراسة ؛ تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

الفرضية الرئيسية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.005) بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة اهمية وفوائد التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات في الجمهورية اليمنية ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لمفردات العينة وتشمل ( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، سنوات الخبرة)

الفرضية الرئيسية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.005) بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول ابرز متطلبات تفعيل دور الجامعات – محل الدراسة -في التسويق عبر الانترنت

لبرامجها وخدماتها ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لمفردات العينة وتشمل( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، سنوات الخبرة)

الفرضية الرئيسية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.005) بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول ابرز معوقات التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات في الجمهورية اليمنية ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لمفردات العينة وتشمل ( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، سنوات الخبرة)

**مصطلحات الدراسة**

- التسويق عبر الانترنت

استنادا لدراسة (Chaffey, et al.,2006 :17) تم تعريف التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات إجرائيا لأغراض هذه الدراسة بأنه يعبر عن " استخدام الجامعات لمواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت في ممارسة الانشطة المرتبطة بعناصر المزيج التسويقي لبرامجها وخدماتها والاتصال والتفاعل مع عملائها " .

- مجتمع المعرفة

استنادا لـ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003: 143) تم تعريف مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يقوم على نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني والسياسة والحياةالخاصة وصولا لترقية التنمية الإنسانية باستمرار.

المواقع الإلكترونية للجامعات

استنادا لدراسة (Chaffey and Ellis,2016:324) تم تعريف المواقع الالكترونية للجامعات على شبكة الانترنت بانها " مجموعة من الصفحات الالكترونية المترابطة على شبكة الانترنت والمتضمنة محتوى متنوع (نصوص ، صور ، مقاطع صوت وفيديو...) يتضمن بيانات ومعلومات حول الجامعة وخدماتها وبرامجها واخبارها

الجامعات اليمنية :

استنادا لـ(قانون التعلم العالي اليمني رقم 13 لعام 2010 ) تم تعريف الجامعات اليمنية لغرض البحث بانها المؤسسات الاكاديمية الحكومية والخاصة التي تعني بالتعليم العالي والبحث العلمي وتتضمن اكثر من كلية وبرنامج اكاديمي وتخضع لقوانين ونظم التعليم العالي والجامعات بالجمهورية اليمنية.

**ثانيا : الاطار النظري للدراسة**

تمثل المعرفة اليوم القيمة المضافة الأهم في مجال الثورة التكنولوجية، التي تبشر بعالم ما بعد الحداثة والتصنيع وإنتاجها هو الرهان، وتسويقها يعد المحرك الأول للتنمية المستدامة، من أجل التنافس الدولي ومصدر قوة، للأمم المتفوقة في إنتاجها. ومجتمع المعرفة هو نتاج التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات والعولمة ، و فيه يحظى المجتمع بالتعليم والثقافة والاتصال واستخدام الذكاء الاصطناعي، وتأهيل الإنسان بمناهج ومحتويات البرامج الراقية، لأن يغدو فعالا ومبدعا في مؤسسات التعليم العالي، والتي تسهر على زيادة الإنتاج، وتفعيل آليات التفكير والتجديد والاختراع والمردودية العالية. (عبد الرحمن، 2016)

ويعتمد مجتمع المعرفة كمصدر اقتصادي على إنتاج المعرفة، وتسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا رئيسيا، يحمل في طياته التفوق العلمي من جميع النواحي، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالأهمية

الاقتصادية ليس الحصول على المعلومات أو إمكان استخدامها بكفاءة ،وتسخيرها لتحقيق أهداف معينة، ومحددة رغم أهمية هذه الوظيفة، وإنما الذي يميز ذلك المجتمع، ويحدد قدرته على البقاء، والصمود والتقدم والمنافسة هو إنتاج وتسويق هذه المعرفة. حيث يتطلب ظهور مجتمع المعرفة توافر إمكانات خاصة تهيئ الفرصة للأعمال والأنشطة الجديدة المتنوعة - التي تتفق مع التحول إلى إنتاج المعرفة - ، واعتبارها سلعة قابلة للتسويق ، وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها، ويمكنها الصعود في وجه المنافسة العالمية كأي سلعة . (سيدهم ، 2016)

ويشير احمد ( 2016 : 634) الى ان الجامعات اليوم يجب ان تلعب دورا مهما في انتاج ونشر المعرفة والاهتمام بتسويق برامجها وخدماتها للمجتمع كل ذلك مع الحرص على الحفاظ على خصوصية الجامعة وحريتها واستقلاليتها.

ولتعزيز دور الجامعات في مجتمع المعرفة بان تكون قاطرة للتنمية تضمن نموذج الهياكل للجامعة الأمريكية مجموعة من العناصر او المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك منها : إحداث قسم التسويق التجاري داخل الجامعة.(جوطى ، 2006 : 543)

ويشير عبد الرحمن ( 2016: 9 ) الى إن الجامعات كانت دوما هي المؤسسات التي تُولد فيها المعرفة وتنمو وتزدهر؛ إذ أن الجامعات تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة لإنتاج المعرفة وتطبيقها . ويرتبط مجتمع المعرفة بالجامعات ارتباطا وثيقا ، كما أن دور الجامعة في تسريع إنتاج المعرفة كان دوما واحدا من أقوى المحاور التي تهيئ الشكل الجديد للمجتمع. وفي الوقت ذاته، فإن مجتمع المعرفة له أثره على الحياة التقليدية في الجامعات. ومن هذا المنطلق تأتي اهمية قيام الجامعات في ظل مجتمع المعرفة بالتفاعل وخلق شراكات مع المؤسسات الأخرى العاملة في المجتمع مثل مؤسسات وشركات القطاع الخاص والقطاع الحكومي وقطاع الأعمال. من خلال التسويق الفعال برامجها وخدماتها ومخرجاتها .

ويرى (Packham,2010:342) ان على الجامعات أن تلعب دورًا رئيسيا في عملية تسويق المعرفة والتحلي بروح المبادرة والابتكار في مجال الأعمال. حيث ان الطلب المتزايد على الجامعات من أجل الدخول في المشاريع التجارية والاستثمارية يتطلب تسويقها لنتائج البحوث التي تقوم بها وتعزيز علاقتها بمنظمات الاعمال لتنفيذ المشروعات الجديدة القائمة على المعرفة .

التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات

اصبحت شبكة الانترنت اليوم جزء من حياة الملايين من الناس فى مختلف انحاء العالم ، فمن خلالها بات بإمكان الافراد التواصل المباشر مع بعضهم البعض بالنص أو الصوت والصورة مهما تباعدت اماكنهم جغرافيا . واصبح بإمكان المنظمات بمختلف احجامها وانواعها وطبيعة نشاطها الاستفادة من شبكة الانترنت وخدماتها المتنوعة فى التسويق لمنتجاتها وخدماتها عبر الشبكة . وذلك لما توفره الشبكة من امكانات ومزايا للعملاء وللمسوقين فى نفس الوقت ، فالعملاء يجدون من شبكة الانترنت وسيله سريعة ومريحة فى الحصول على المعلومات وشراء العديد من السلع والخدمات المتوافرة من خلال مواقع المتاجر الالكترونية على الشبكة وبإمكان العملاء المفاضلة بين بدائل عديدة واجراء مقارنات بين العروض المتنوعة للمنتجات والخدمات على الشبكة ، ويتم كل ذلك فى أي وقت على مدار الساعة ، ومن أي مكان فى العالم تنتشر فيه خدمات الانترنت ، واصبح العميل فى ظل

التسويق على الانترنت بالفعل هو سيد السوق. وبالنسبة للمنظمات فقد وفرت لها شبكة الانترنت امكانيات عديدة لتسويق منتجاتها او خدماتها على الشبكة ، واصبح بإمكان أي منظمة الاتصال والتفاعل مع عملائها بشكل مباشر من خلال شبكة الانترنت ، بما يؤدى الى فهم كبير من ناحية هذه المنظمات لاحتياجات ورغبات العملاء والحصول منهم على بيانات كاملة عنهم . ومن خلال هذه العلاقة تستطيع المنظمات تطوير منتجاتها او خدماتها بما يحقق رضاء عملائها ويعزز مركزها التنافسي فى السوق .(Chaffey and Chadwick ,2016)

وقد اتجهت العديد من الجامعات في العصر الحديث الى استخدام شبكة الانترنت في تسويق برامجها وخدماتها . ويشير تقرير صادر عن مؤسسة هنوفر للأبحاث (Hanover Research, 2014) الى ان ابرز التوجهات الحديثة للاستفادة من الوسائل الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي الامريكية هو استخدام شبكة الانترنت والوسائط المتعددة المتعلقة بها في التسويق لتلك المؤسسات كعلامات تجارية في مجال التعليم العالي .

**ثالثا : الدراسات السابقة**

فيما يتعلق بالدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع ومتغيرات هذه الدراسة ؛ هناك دراسات تناولت موضوع التوجه التسويقي للجامعات واهميته في العصر الحديث عصر اقتصاد المعرفة ومن هذه الدراسات: دراسة ( Mark,2018) التي هدفت الى تحليل ابرز التوجهات الجديدة في مجال التعليم العالي من منظور تسويقي ، وخلصت الى ان التعليم العالي اصبح اليوم بمثابة صناعة خدمات وقصة نجاح رائعة بمعظم مقاييس النجاح الصناعي في جميع أنحاء العالم ، حيث تعتمد العديد من مؤسسات التعليم العالي في العصر الحديث التوجه التسويقي لمعرفة ومواكبة التغيرات في مجال التعليم العالي ، مع التركيز على تحديد الفرص الجديدة. والنظر إلى الطلاب والباحثين كشركاء في انتاج وتسليم قيمة للمجتمع وتطوير وتحديث البرامج والخدمات الجامعية لتواكب التطور الكبير والمتنامي في مجال تكنولوجيا التعليم ومصادر المعلومات واحتياجات ومتطلبات سوق العمل من المهارات والمعارف والتطبيقات الحديثة . وفي ذات السياق ؛ خلصت دراسة Nguyen (,2018) الى ان الجامعات اليوم هي شريك اساسي في صناعة ما يعرف باقتصاد المعرفة وهو الاقتصاد القائم على تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال تبني برامج حديثة تواكب اقتصاد المعرفة وتمكين طلابها وباحثيها من التعامل مع تطورات العصر التقنية ، واستخدام الوسائط الرقمية في تقديم وتسويق برامجها وخدماتها للمجتمع .

وفيما خلصت دراسة (عبد الرحمن ، 2016) التي تناولت الدور الذي تلعبه الجامعات السودانية ممثلة في جامعة الخرطوم في بناء مجتمع المعرفة بالسودان ؛ الى ضرورة تبني الجامعات التوجه التسويقي لكي تخلق شراكة فعالة مع مؤسسات المجتمع الاخرى مثل مؤسسات وشركات القطاع الحكومي والقطاع الخاص وتحصل على التمويل اللازم لتسويق ابحاثها ؛ خلصت دراسة (نايل ، 2015) الى ان الجامعة باعتبارها بيت من بيوت الخبرة يجب ان تهتم بتلبية احتياجات ورغبات العملاء في شتي المجالات من خلال الاهتمام بالتوجه التسويقي لتلبية رغبات العملاء .

وركزت بعض الدراسات على معرفة وتحليل استراتيجيات واساليب تسويق البرامج والخدمات التعليمية والبحثية في بعض الجامعات واثرها في تحقيق اهداف الجامعات ومركزها التنافسي مثل دراسة ( احمد واخرون ، 2017 ) التي هدفت الى التعرف على أثر تسويق الخدمات التعليمية في تحقيق أهداف جامعة شقراء في

السعودية ، وخلصت إلى إن تسويق الخدمات التعليمية له أثر في تحقيق أهداف الجامعة وإن عناصر المزيج التسويقي للخدمات التعليمية تؤثر في جذب عدد كبير من المرشحين للبرامج التعليمية المختلفة بهذه الجامعة .كما هدفت دراسة مليسا (Melissa, 2016) إلى معرفة وتحليل ابرز الاستراتيجيات التسويقية التي تتبعها بعض الجامعات الأمريكية لزيادة إقبال الطلاب من أصول لاتينية في برامج التعليم العالي ، وفقا لإطار مفاهيمي مقترح لاستراتيجيات التسويق المتعلقة بعناصر المزيج التسويق( 7ps )في مجال الخدمات التعليمية ، واظهرت نتائج الدراسة أن تنوع الاستراتيجيات التي تتبعها بعض الجامعات في تسويق برامجها للطلاب المستهدفين بحيث تشمل مختلف عناصر المزيج التسويق للجامعات وتركيز هذه الاستراتيجيات على احتياجات ورغبات الطلاب المستهدفين من برامج الجامعات ؛ ساهم إلى حد كبير في زيادة إقبال الطلاب على التسجيل بهذه البرامج .

وفي ذات السياق خلصت دراسة (عمران وحافظ ، 2018) الى تقديم استراتيجية مقترحة لتسويق نتاجات البحث العلمي العراقية. فيما خلصت دراسة ( مقري و شنة، 2015) الى وضع إطار مقترح لتسويق مخرجات البحث العلمي كآلية لدفع المشاريع البحثية الريادية في الجزائر .

وهدفت دراسة (حميد زقاي، 2015) الى معرفة واقع تسويق الخدمات الجامعية من خلال التركيز بصورة أساسية على كل عنصر من عناصر المزيج التسويقي بأبعاده السبعة بغية ترقيته من مستوى اداء جودة المنتج التعليمي بكل مكوناته وذلك بإحدى كليات الجامعة الجزائرية وخلصت الى وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق عناصر المزيج التسويقي وجودة الخدمات التعليمية. وان اعتماد الجامعة على الطرق الحديثة في مجال تسويق خدماتها وترويجها يدعم ويزيد من جودة خدمات التعليم العالي.

وفيما هدفت دراسة العتيبي (2015) الى معرفة دور تسويق الخدمات الجامعية في تحسين القُدرة التنافسية لجامعتي ام القرى وجامعة الملك عبد العزيز في السُّعودية ، واوصت بضرورة تضمين الهيكل التنظيمي في الكليات والجامعات السعودية ادارات متخصصة بتسويق برامجها وخدماتها البحثية للجهات المستفيدة منها في المجتمع ؛ اوصت دراسة (مقدادي وآخرون ،2012) - التي تناولت دور المعرفة السوقية في تحديد الاستراتيجيات التنافسية للبرامج الأكاديمية في بعض الجامعات الاردنية -؛ بضرورة الاهتمام بتعزيز المعرفة السوقية لدى العاملين في الجامعات من خلال توفير نظام معلومات تسويقي يزود العاملين بالمعلومات عن سوق العمل ويساهم في تطوير البرامج الأكاديمية بالجامعات لتواكب متطلبات واحتياجات سوق العمل من الكفاءات العلمية المتخصصة.

وفيما يتعلق بالتسويق الإلكتروني لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت والمواقع الالكترونية للجامعات ؛ خلصت دراسة ( بدوي والرشيد ، 2016 ) الى تقديم مجموعة من المعايير التي يمكن أن تكون الأساس لتقييم المواقع الجامعية الإلكترونية. فيما خلصت دراسة ( ابوسيف ، 2017) الى تصميم انموذج مقترح لاستخدام التلعيب في التسويق الالكتروني لخدمات الجامعات المصرية من خلال تحديد الاسس النظرية للتلعيب ومكوناته ومراحل تطبيقه في التسويق الالكتروني للخدمات الجامعية .

وفي ذات السياق هدفت دراسة (Stefko, et al,2015) الى وصف جوانب محددة فيما يتعلق باستخدام ادوات التسويق عبر الانترنت كعامل مؤثر في ادراك صورة مرفق التعليم العالي ضمن جمهورها المستهدف بالتطبيق على احدى الكليات الجامعية في (اوكرانيا) ، فيما هدفت دراسة (Alexa and Stoica ,2012) الى تحليل استخدام استراتيجيات التسويق على الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة من قبل بعض الجامعات في رومانيا ،

واظهرت نتائج الدراسة ان للتواصل بين هذه الجامعات وعملائها عبر شبكة الانترنت اولوية هامة. وان بيئة الانترنت تزود الجامعات بوسائل تسويق متعددة ومصممة لتلبية احتياجاتها من اجل توفير معلومات دقيقة وحديثة بشكل يومي ، ايضا للحصول على اتصال ثنائي الاتجاه مع الجمهور المستهدف( سوءا الطلاب الحاليين او المتوقعين ).

وخلصت دراسة (Joseph, 2011 ) الى تحديد ابرز تقنيات التسويق عبر الانترنت ومدى استخدام بعض مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الامريكية لجذب الطلاب للالتحاق بها. وتم تصنيف هذه التقنيات الى قسمين : تقنيات خاصة بالمحتوى على شبكة الانترنت وتقنيات التسويق من خلال محركات البحث .

ومن خلال العرض السابق لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بأهداف ومضامين هذه الدراسة ومتغيراتها ؛ يمكن استخلاص ما يلي :

1) تأكيد معظم هذه الدراسات على أهمية وفوائد التوجه التسويقي لمختلف مؤسسات التعليم العالي في العصر الحديث كأحد متطلبات مجتمع المعرفة .
2) ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات وخصوصا في البيئة اليمنية .
3) تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تركز على دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر الانترنت كأحد متطلبات مجتمع المعرفة وهو الموضوع الذي لم تتطرق اليه أي من الدراسات السابقة .
4) تركيز هذه الدراسة ايضا على معرفة مدى إدراك القيادات الأكاديمية والإدارية والمتخصصة العاملة في الجهات المختصة بالتسويق والعلاقات العامة وتقنية المعلومات بالجامعات اليمنية لأهمية وفوائد ومتطلبات التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات ، والمعوقات التي يمكن أن تحول دون فاعلية دور هذه المؤسسات في التسويق عبر الانترنت .

**رابعا : منهجية الدراسة وإجراءاتها**

اعتمد الباحث في اعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة العديد من البحوث والدراسات السابقة والنماذج التطبيقية المتعلقة بموضوع البحث ، وجمع البيانات الاولية من افراد عينة البحث من خلال الاستبانة ، بالإضافة الى المسح على شبكة الانترنت (Web survey) للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية على شبكة الانترنت لتحديد مدى توافر عناصر المحتوى التسويقي لبرامج وخدمات الجامعات فيها ، وذلك من خلال استخدام تحليل المحتوى أو المضمون (Content Analysis) كأسلوب يستهدف الوصف الكمي والمنظم للمحتوى الظاهر في المواقع أو الصفحات الالكترونية موضوع الدراسة لتحقيق أهدافها .حيث أن أسلوب تحليل المضمون يتيح تحقيق تكامل بين الأبعاد الكمية والكيفية للمادة المدروسة وحولها بحيث يمكن الوصول إلى نتائج واستنتاجات كيفية أساسية تكشف عن المضامين الخفية وراء المادة المدروسة .(الشهري ،2012 )

**ادوات الدراسة :**

اعتمد الباحث في جمع البيانات الاولية المتعلقة بالدراسة على اداتين هما :

- الاستبانة : لجمع البيانات الاولية من افراد عينة البحث من القيادات الادارية والاكاديمية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق والعلاقات العامة وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات اليمنية – محل الدراسة –

وتكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء أساسية . تضمن الجزء الأول : البيانات الخاصة ببعض الخصائص الوظيفية والديموغرافية لأفراد العينة .فيما تضمن الجزء الثاني من الاستبانة: مجموعة من الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة الثلاثة والمتمثلة بمدى إدراك افراد العينة لأهمية وفوائد التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات في ظل مجتمع المعرفة ، وآرائهم حول أبرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت ، وابرز معوقات التسويق لبرامج وخدمات هذه الجامعات عبر شبكة الانترنت .

- استمارة تحليل المحتوى (المضمون): لجمع البيانات المتعلقة بالمحتوى التسويقي المتوفر على المواقع الالكترونية للجامعات – محل الدراسة – على شبكة الانترنت. وتضمنت الاستمارة ( 48 فقرة ) موزعة على سبعة محاور تمثل عناصر مزيج التسويق السبعة(7ps) لبرامج وخدمات الجامعات عبر الانترنت ، حسب ما يوضحه الجدول التالي :

جدول ( 1) توزيع فقرات محاور استمارة تحيل المحتوى التسويقي في المواقع الالكترونية للجامعات (محل الدراسة)

| المحاور | المنتج Product | السعر price | المكان (التوزيع) place | الترويج Promotion | الناس (مقدمي الخدمة) people | العمليات Process | التجسيد المادي (بيئة الموقع) Physical Evidence | اجمالي عدد الفقرات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الفقرات | 7 | 6 | 7 | 7 | 5 | 6 | 10 | 48 |

وقد تم الاعتماد في اعداد استمارة تحليل المحتوى على بعض الدراسات السابقة ومنها : دراسة (ابوسيف ، 2017) ، دراسة (Melissa, 2016) ،دراسة (Joseph, 2011 ) .

**قياس صدق وثبات ادوات الدراسة :**

1 - قياس صدق وثبات ادوات الدراسة(قائمة الاستبيان )

لتحديد مدى ملائمة محاور وفقرات اداة الدراسة ( قائمة الاستبيان ) لمجالات واهداف الدراسة ؛ تم عرض الاستبانة على محكمين متخصصين في مجال التسويق والتسوق الالكتروني، لأخذ آرائهم وملاحظاتهم وقد خضعت الأداة للتعديل وفقاً لملحوظات ومقترحات المحكمين. كما تم عرض الاستبانة على عينة بسيطة من المبحوثين للتأكد من فهمهم لمحتوياتها ، وقد تم الحصول على بعض الملاحظات المفيدة وأخذها بعين الاعتبار عند صياغة الاستبانة بشكلها النهائي . كما تم استخدام معامل الفا كرونباخ( crobach's Alpha) من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS. V.17) لقياس مدى الثبات الداخلي لمحاور الاستبانة . ويتضح من بيانات الجدول التالي – جدول رقم (2) - أن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة تراوحت بين (81.6٪) كحد أدنى و(82.7٪) كحد أعلى في حين بلغ الثبات الكلي للاستبانة (85.4٪) وهي قيمة مقبولة علميا مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث على صلاحيتها كأداة للقياس .كما تراوحت درجة المصداقية لإجابات العينة ما بين (90.3٪) و(91.3٪)، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة جداً، وأن العينة متجانسة في الإستجابة على الإستبانة، ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة الذي تم سحب العينة منه.

جدول ( 2) معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

| المحاور | عدد الفقرات | درجة الثبات Alpha | درجة المصداقية $\sqrt{Alpha}$ |
|---|---|---|---|
| اهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت | 15 | ٪82.7 | ٪90.9 |
| متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت | 14 | ٪81.6 | ٪90.3 |
| معوقات التسويق لبرامج وخدمات الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت | 11 | ٪82.5 | ٪91.3 |
| المجال ككل | 40 | ٪85.4 | ٪92.4 |

2 - قياس صدق وثبات ادوات الدراسة ( استمارة تحليل المحتوى )

لقياس مدى ملائمة محتوى استمارة تحليل المحتوى (المضمون) لقياس ما صممت من أجله تم عرض الاستمارة على المحكمين المتخصصين في التسويق والتسوق الالكتروني، لأخذ آرائهم وملاحظاتهم حولها . اما فيما يتعلق باختبار ثبات الاستمارة فقد تم استخدام أسلوب الاختبار القبلي للاستمارة من خلال تحليل عينة قوامها (8) مفردات من المواقع الالكترونية – محل الدراسة – على شبكة الانترنت، وتشكل هذه العينة ما نسبته (23٪) من مفردات العينة ، وذلك بالاستعانة بباحث آخر ، حيث قام هذا الباحث بتدوين نتائج التحليل على الاستمارة بصورة مستقلة ، وبعد ذلك قام الباحث بحساب معامل الاتفاق بين التحليلين للتأكد من سلامة وثبات اداة الدراسة باستخدام معادلة هولستي (Holsti,1969) ، وبلغت نسبة الثبات (82٪) ، وهي نسبة جيدة وتدل على ثبات المقياس .

**مجتمع وعينة البحث :**

تضمن مجتمع البحث الجامعات العاملة في الجمهورية اليمنية (الحكومية والخاصة) والتي تمتلك مواقع الكترونية (فعالة)* على شبكة الانترنت ، وعددها (35) جامعة - منها (8) جامعات حكومية و(27) جامعة خاصة -، فيما تمثلت عينة الدراسة بالقيادات الادارية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق والعلاقات العامة وتكنولوجيا المعلومات بهذه الجامعات وعددها (95 ) مفردة ، بالإضافة الى المواقع الالكترونية الرسمية لهذه الجامعات على شبكة الانترنت وعددها ( 35 ) موقع الكتروني ، وتم اختيار مفردات العينة بطريقة تحكمية من قبل الباحث لضمان ان تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها والمتمثلة في علاقتها المباشرة بمجال التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت. ويبين ملحق البحث رقم (2 ) بيان بمجتمع البحث .

**الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :**

اعتمد الباحث على بعض الاساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة بيانات الدراسة واهدافها وفرضياتها ، باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.17) ومنها :

- اختبار كرونباخ الفا (Alpha Cronbach's Coefficient) لقياس درجة الاتساق لفقرات الاستبيان ومتغيرات الدراسة الاساسية.

* – توجد عناوين مواقع الكترونية لبعض الجامعات اليمنية مذكورة في مطبوعاتها لكنها غير فعالة ( متوقفة ) ولم تظهر على الشبكة عند اجراء الباحث الدراسة المسحية لتلك المواقع .

- أساليب التحليل الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات الدراسة .
- تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات افراد العينة حول متغيرات الدراسة الرئيسية .

**خامسا : نتائج الدراسة الميدانية**

يتناول هذا الجزء خصائص عينة الدراسة ونتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي :

**خصائص عينة الدراسة**

يوضح الجدول التالي توزيع افراد عينة الدراسة من القيادات الادارية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق بالجامعات– محل الدراسة – وذلك حسب الخصائص الوظيفية والديموغرافية التي شملتها الدراسة:

جدول ( 3 ) الخصائص الوظيفية والديموغرافية لأفراد العينة

| الخصائص الرئيسية | الخصائص الفرعية | العدد | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|---|
| ملكية الجامعة | حكومية | 12 | 13 |
| | خاصة | 83 | 87 |
| الدرجة الوظيفة | □ رئيس دائرة | 6 | 6 |
| | □ مدير عام | 24 | 25 |
| | □ نائب مدير | 11 | 12 |
| | □ رئيس قسم | 32 | 34 |
| | □ مسئول وحدة | 18 | 19 |
| | □ اخرى ..... | 4 | 4 |
| المؤهل الدراسي | □ اقل من الجامعي | 6 | 6 |
| | □ جامعي (بكالوريوس / ليسانس) | 74 | 78 |
| | □ عالي ( ماجستير ، دكتوراه ) | 15 | 16 |
| الخبرة السابقة | أقل من سنتين | 8 | 8 |
| | من 2 إلى أقل من 4 سنوات | 31 | 14 |
| | من 4 إلى أقل من 6 سنوات | 42 | 25 |
| | من 6 إلى أقل من 8 سنوات | 18 | 19 |
| | 8 سنوات فأكثر | 32 | 34 |
| الاجمالى | | 95 | 100 |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان ما نسبته 87٪ من اجمالي عدد افراد العينة هم من الجامعات الخاصة ويرجع ذلك الى زيادة عدد مجتمع البحث من الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية في الجمهورية اليمنية ، بالإضافة الى امتلاك الجامعات الخاصة ادارات واقسام ووحدات متخصصة بالتسويق اكثر من الجامعات الحكومية . كما يتضح من بيانات الجدول السابق ان اكثر من نصف افراد العينة رؤساء اقسام ومديري ادارات ومسؤولي وحدات متخصصة بالتسويق والعلاقات العامة وتقنية المعلومات بالجامعات اليمنية كما ان اغلب افراد العينة يحملون مؤهل جامعي فأكثر ، ومن ذوي الخبرة السابقة من سنتين الى ثمان سنوات فأكثر .

**نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

يتضمن هذا الجزء عرض لنتائج التحليل الوصفي للبيانات الاولية التي تم جمعها من خلال اداتي الدراسة الاستبانة واستمارة تحليل المحتوى المضمون والمتعلقة بمتغيرات الدراسة ، من خلال استخدام بعض اساليب التحليل الوصفي مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري. وذلك على النحو التالي:

**المحور الاول : مدى اهتمام الجامعات – محل الدراسة - بالتسويق لبرامجها وخدماتها عبر الانترنت.**

لتقييم الوضع الحالي لمدى اهتمام الجامعات اليمنية– محل الدراسة – بالتسويق لبرامجها وخدماتها من خلال مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت؛ تم الاعتماد على اسلوب تحليل المحتوى (المضمون) وذلك من خلال استمارة تحليل المحتوى التسويقي المتوفر في تلك المواقع الالكترونية والمتعلق بعناصر المزيج التسويقي (7ps ) للبرامج والخدمات الجامعية ، وفيما يلي نتائج التحليل:

1 - عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بالمنتج ( برامج وخدمات الجامعات)

يبين الجدول التالي – جدول رقم (4) – التكرارات والنسب المئوية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية - محل الدراسة - التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بالمنتج ( برامج وخدمات الجامعة).

جدول (4) عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بالمنتج ( برامج وخدمات الجامعة ) المتوفرة في المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية (محل الدراسة )

| عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بعنصر المنتج (برامج وخدمات الجامعات ) | التكرار(عدد المواقع التي يتوفر فيها العنصر)❖ | النسبة المئوية للمواقع المتوفر فيها العنصر ٪ ❖❖ |
|---|---|---|
| عرض العلامة التجارية للجامعة في الموقع . | 35 | 100 |
| عرض البرامج الاكاديمية للجامعة في المواقع . | 35 | 100 |
| عرض خدمات تعليمية الكترونية في المواقع | 19 | 54 |
| عرض خدمات ادارية الكترونية في المواقع | 13 | 37 |
| عرض خدمات بحثية الكترونية في المواقع | 27 | 77 |
| عرض خدمات الجامعة للمجتمع في الموقع | 10 | 29 |
| عرض خدمات الكترونية اخرى في الموقع | 29 | 83 |

❖ - التكرار = عدد المواقع الالكترونية للجامعات التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي محل الدراسة.

❖❖ - النسبة المئوية للمواقع الالكترونية للجامعات التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي من إجمالي عدد الموقع الالكترونية للجامعات – محل الدراسة - (35 موقع الكتروني )

يتضح من بيانات الجدول السابق ان جميع المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية – محل الدراسة – تعرض العلامة التجارية والبرامج الاكاديمية للجامعة ، فيما تعرض ما نسبته 77 ٪ من إجمالي تلك المواقع الالكترونية خدمات بحثية ، وتعرض ما نسبته 54٪ خدمات تعليمية الكترونية ، بينما تعرض ما نسبته 37٪ من تلك المواقع خدمات ادارية الكترونية . فيما لا تعرض اغلب تلك المواقع خدمات الجامعة للمجتمع من خلال صفحاتها على شبكة الانترنت ، ويمكن تفسير ذلك لقلة اهتمام معظم الجامعات اليمنية بخدمة وتنمية المجتمع في انشطتها وبرامجها وفعالياتها المختلفة .

2 - عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالسعر لبرامج وخدمات الجامعات

يبين الجدول التالي – جدول رقم (5 ) – التكرارات والنسب المئوية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية - محل الدراسة - التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالسعر لبرامج وخدمات الجامعة.

جدول (5) عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالسعر لبرامج وخدمات الجامعة و المتوفرة في المواقع الالكترونية للجامعات ( محل الدراسة )

| عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بعنصر السعر (لبرامج وخدمات الجامعات ) | التكرار(عدد المواقع التي يتوفر فيها العنصر) | النسبة المئوية للمواقع المتوفر فيها العنصر ٪ من اجمالي المواقع (39) |
|---|---|---|
| توفر لائحة رسوم الالتحاق بالجامعة ضمن محتوى الموقع . | 6 | 17 |
| عرض رسوم الأنشطة على الموقع. | 5 | 14 |
| عرض رسوم الخدمات على الموقع. | 5 | 14 |
| توضيح طريقة اجراءات سداد الرسوم ضمن محتوى الموقع . | 14 | 40 |
| امكانية تسديد الرسوم مباشرة من خلال الموقع | 0 | 0 |
| توفر خصومات وعروض سعرية خاصة على الموقع . | 14 | 40 |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان ما نسبته 40 ٪ من إجمالي المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية – محل الدراسة – تقوم بتوضيح طريقة اجراءات سداد الرسوم الدراسية وتوفر خصومات وعروض سعرية خاصة ضمن محتوى الموقع .بينما لا تعرض اغلب تلك المواقع اللوائح او قيمة الرسوم المختلفة لبرامج وخدمات الجامعات كما لا توفر أي جامعة يمنية امكانية السداد المباشر للرسوم عبر مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت . كما هو الحال في المواقع الالكترونية للعديد من الجامعات العربية والعالمية الخاصة منها بالذات كما تشير بعض الدراسات السابقة ومنها : دراسة (Melissa, 2016) ودراسة (Joseph, 2011 )

عناصر المزيج التسويقي المتعلقة بالتوزيع لبرامج وخدمات الجامعات

يبين الجدول التالي – جدول رقم (6) – التكرارات والنسب المئوية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية - محل الدراسة - التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالتوزيع لبرامج وخدمات الجامعة ) .

جدول (6) عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالتوزيع لبرامج وخدمات الجامعة والمتوفرة في المواقع الالكترونية للجامعات ( محل الدراسة )

| عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بعنصر التوزيع (لبرامج وخدمات الجامعات ) | التكرار(عدد المواقع التي يتوفر فيها العنصر) | النسبة المئوية للمواقع المتوفر فيها العنصر ٪ |
|---|---|---|
| امكانية الحصول على خدمات ادارية مباشرة من خلال الموقع . | 6 | 17 |
| امكانية الحصول علي خدمات تعليمية من خلال الموقع . | 10 | 29 |
| امكانية الحصول علي خدمات بحثية واكاديمية من خلال الموقع. | 28 | 80 |
| امكانية التنسيق والتسجيل في برامج الجامعة من خلال الموقع | 17 | 49 |
| توفر بوابة الكترونية للتوظيف عبر الموقع | 2 | 6 |
| توفر مكتبة الكترونية في الموقع | 14 | 40 |
| الحصول على خدمات الكترونية اخرى من الموقع | 22 | 63 |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان ما نسبته 80 ٪ من إجمالي من المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية – محل الدراسة – يمكن من خلالها الحصول علي خدمات بحثية واكاديمية ، بينما لا توفر سوى 49 ٪ من تلك المواقع امكانية التنسيق والتسجيل في برامج الجامعة من خلالها ، وتوفر ما نسبته 40٪ من تلك المواقع خدمات المكتبة الالكترونية ، كما يتضح من الجدول السابق ان اغلب المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية – محل الدراسة – لا توفر امكانية الحصول علي خدمات ادارية وتعليمية من خلال الموقع كما لا تتوفر في معظم تلك المواقع بوابات خاصة بالتوظيف كما هو الحال في العديد من مواقع الجامعات العربية والدولية على شبكة الانترنت .

3 - عناصر المزيج التسويقي المتعلقة بالترويج لبرامج وخدمات الجامعات

يبين الجدول التالي – جدول رقم (7) – التكرارات والنسب المئوية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية - محل الدراسة - التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالترويج لبرامج وخدمات الجامعات .

جدول (7) عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالترويج لبرامج وخدمات الجامعة والمتوفرة في المواقع الالكترونية للجامعات ( محل الدراسة )

| عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بعنصر الترويج (لبرامج وخدمات الجامعات ) | التكرار(عدد المواقع التي يتوفر فيها العنصر) | النسبة المئوية للمواقع المتوفر فيها العنصر ٪ |
|---|---|---|
| الاعلان الإلكتروني عن الجامعة وخدماتها في الموقع . | 35 | 100 |
| الاتصال والتفاعل المباشر بين الجامعة والعملاء من خلال الموقع . | 30 | 86 |
| تقديم مسابقات وجوائز عبر الموقع . | 5 | 14 |
| تقديم عروض خاصة للطلاب من خلال الموقع | 11 | 31 |
| تكريم الطلاب والباحثين والعاملين من خلال الموقع . | 5 | 14 |
| نشر اخبار الجامعة وفعالياتها عبر الموقع . | 35 | 100 |
| توفر مجلة الجامعة عبر الموقع . | 21 | 60 |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان جميع المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية – محل الدراسة – تنشر اخبار الجامعة وفعالياتها وتعلن على برامج وخدمات الجامعة ، فيما توفر ما نسبته 86 ٪ من إجمالي تلك المواقع الالكترونية عملية الاتصال والتفاعل المباشر بين الجامعة والعملاء من خلال الموقع ، وتوفر ما نسبته 60٪ من تلك المواقع مجلة الجامعة من خلال الموقع ، بينما لا توفر اغلب تلك المواقع مسابقات وجوائز للعملاء او تقوم بتكريم طلبها والباحثين والعاملين عبر الموقع .

4 - عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالعمليات الخاصة بتقديم برامج وخدمات الجامعات

يبين الجدول التالي – جدول رقم (8) – التكرارات والنسب المئوية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية - محل الدراسة - التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالعمليات الخاصة بتقديم برامج وخدمات الجامعة .

جدول (8) عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالعمليات الخاصة بتقديم برامج وخدمات الجامعة والمتوفرة في المواقع الالكترونية للجامعات ( محل الدراسة )

| عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بعنصر بالعمليات الخاصة بتقديم برامج وخدمات الجامعة | التكرار(عدد المواقع التي يتوفر فيها العنصر) | النسبة المئوية للمواقع المتوفر فيها العنصر ٪ |
|---|---|---|
| استخدم تطبيقات وبرامج حديثة في تصميم الموقع . | 15 | 43 |
| استخدام ادوات الكترونية حديثة في الاتصال مع العملاء. | 22 | 63 |
| استخدام انظمة الكترونية حديثة في عرض محتويات الموقع . | 14 | 40 |
| استخدام وسائل الكترونية حديثة للحصول علي التغذية المرتجعة في الموقع. | 27 | 77 |
| استخدام انظمة حماية وتامين حديثة للموقع . | 6 | 17 |
| استخدام انظمة الكترونية حديثة في تقديم الخدمات للعملاء عبر الموقع . | 6 | 17 |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان اكثر عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بعنصر بالعمليات الخاصة بتقديم برامج وخدمات الجامعة توافراً في المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية – محل الدراسة – هي استخدام وسائل الكترونية حديثة للحصول علي التغذية المرتجعة في تلك المواقع يليها استخدام ادوات الكترونية حديثة في الاتصال مع العملاء ، بينما لا تستخدم اكثر تلك المواقع انظمة الكترونية حديثة في حماية وتأمين الموقع وتقديم الخدمات للعملاء عبر الموقع .

6 -عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالعاملين (مقدمي البرامج والخدمات الجامعية)

يبين الجدول التالي – جدول رقم (9) – التكرارات والنسب المئوية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية - محل الدراسة - التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالعاملين (مقدمي برامج وخدمات الجامعة)

جدول (9) عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالعاملين (مقدمي البرامج والخدمات الجامعية) والمتوفرة في المواقع الالكترونية للجامعات ( محل الدراسة )

| عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بعنصر العاملين (مقدمي البرامج والخدمات الجامعية) | التكرار(عدد المواقع التي يتوفر فيها العنصر) | النسبة المئوية للمواقع المتوفر فيها العنصر ٪ |
|---|---|---|
| توافر بيانات عن العاملين في الجامعة عبر المواقع | 11 | 31 |
| امكانية التفاعل بين العاملين وادارة الجامعة من خلال الموقع | 6 | 17 |
| توفر بوابة الكترونية خاصة بموظفي الجامعة عبر الموقع | 6 | 17 |
| امكانية الاتصال بين العاملين والعملاء من خلال الموقع | 16 | 46 |
| توافر اللوائح والنظم المتعلقة بشئون العاملين عبر الموقع | 6 | 17 |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بعنصر العاملين (مقدمي البرامج والخدمات الجامعية) لا تتوافر بكثر في المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية – محل الدراسة – وخصوصا العناصر المتعلقة بإمكانية التفاعل بين العاملين وادارة الجامعة من خلال الموقع او بوابة الكترونية خاصة بموظفي الجامعة عبر الموقع ، كما لا تتوافر في اغلب هذه المواقع اللوائح والنظم المتعلقة بشئون العاملين في الجامعة.

7 -عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالبيئة المادية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية

يبين الجدول التالي – جدول رقم (10) – التكرارات والنسب المئوية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية - محل الدراسة - التي تتوافر فيها عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالبيئة المادية للمواقع الالكترونية للجامعات اليمنية .

جدول (10) عناصر المحتوى التسويقي المتعلقة بالبيئة المادية للمواقع الالكترونية والمتوفرة في المواقع الالكترونية للجامعات ( محل الدراسة )

| عناصر المحتوى التسويقي المتعلق بالبيئة المادية للموقع الالكتروني للجامعة | التكرار(عدد المواقع التي يتوفر فيها العنصر) | النسبة المئوية للمواقع المتوفر فيها العنصر ٪ |
|---|---|---|
| سهولة الوصول للموقع . | 31 | 89 |
| سهولة التصفح لمحتويات الموقع | 29 | 83 |
| التنظيم والفهرسة لمحتويات الموقع | 33 | 94 |
| استخدام الاشكال والجداول في الموقع . | 35 | 100 |
| استخدام الصور المعبرة في الموقع . | 35 | 100 |
| استخدام مقاطع الفيديو في الموقع . | 16 | 46 |
| تنوع لغة عرض محتويات الموقع . | 21 | 60 |
| الاهتمام بجاذبية التصميم والعرض لمحتوى الموقع | 25 | 71 |
| التحديث المستمر للموقع | 25 | 71 |
| توافر روابط الكترونية بمواقع وصفحات اخرى في الموقع | 14 | 40 |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان جميع المواقع الالكترونية للجامعات اليمنية – محل الدراسة – تستخدم الصور والاشكال والجداول في عرض محتوياتها ومعظم هذه المواقع تنظم وتفهرس محتوياتها ، فيما يسهل الوصول الى ما نسبته 89 ٪ من إجمالي تلك المواقع الالكترونية ويسهل تصفح ما نسبته 83٪ من هذه المواقع ، كما يتضح من الجدول ان ما نسبته 71٪ من المواقع الالكترونية للجامعات تهتم بجاذبية التصميم والعرض والتحديث المستمر لمحتواها ، بينما تستخدم ما نسبته 46٪ من تلك المواقع مقاطع فيديو ، وتتوفر في 40٪ منها روابط الكترونية بمواقع اخري على شبكة الانترنت .

المحور الثاني : اهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت :

يبين الجدول التالي - جدول رقم (11 ) - الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء افراد عينة البحث من القيادات الادارية والاكاديمية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق والعلاقات العامة وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات – محل الدراسة – حول اهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت في ظل مجتمع المعرفة .

جدول (11 ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء مفردات عينة البحث حول اهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت .

| اهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|
| تعزيز قدرة الجامعة على مواكبة متطلبات مجتمع المعرفة . | 4.5236 | .43281 | مرتفعة |
| تعزيز القدرة التنافسية للجامعات بين مؤسسات التعليم العالي | 4.5483 | .36702 | مرتفعة |
| تحسين الصورة للجامعة بين مؤسسات التعليم العالي | 4.5186 | .32937 | مرتفعة |
| انتشار العلامة التجارية للجامعة علي المستوى العالمي | 3.2977 | .27296 | مرتفعة |
| سهولة الاتصال والتفاعل مع الجامعة . | 4.5060 | .23837 | مرتفعة |
| جذب طلاب جدد للالتحاق بالجامعة . | 4.4482 | .36718 | مرتفعة |
| تسهيل اجراءات الالتحاق والتنسيق بكليات واقسام الجامعة. | 4.4686 | .22934 | مرتفعة |
| تخفيض تكاليف التسويق لبرامج وخدمات الجامعة . | 4.3971 | .20296 | مرتفعة |
| تحسين وتطوير برامج وخدمات الجامعة . | 4.4769 | .26332 | مرتفعة |
| مواكبة الجامعة لتطورات التكنولوجية الحديثة في مجال التعليم العالي | 4.4383 | .27811 | مرتفعة |
| سرعة الاتصال والتفاعل بين الجامعة ومؤسسات التعليم العالي | 4.3758 | .25008 | مرتفعة |
| تلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل من برامج وخدمات الجامعة . | 3.9039 | .23356 | مرتفعة |
| الترويج الفعال لبرامج وخدمات الجامعة . | 4.3799 | .20342 | مرتفعة |
| سهولة التنسيق والتواصل بين ادارات واقسام الجامعة . | 4.4820 | .22318 | مرتفعة |
| زيادة مستوى رضا العملاء عن خدمات الجامعة. | 3.9562 | .74204 | مرتفعة |
| المتوسط العام ( الكلى ) | 4.2741 | .31843 | مرتفعة |

❖(1 -اقل من2.8) ضعيفة ، (2.8 - اقل من 3.6) متوسطة ، ( 3.6 - 5 ) مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول السابق ان شبكة الانترنت تعد وسيله مهمة وتحقق العديد من الفوائد في التسويق الالكتروني لبرامج وخدمات الجامعات كأحد متطلبات مجتمع المعرفة ، وذلك من وجهة نظر افراد عينة البحث ، حسب المتوسط الحسابي العام ( الكلي ) للمحور - والذي بلغ (4,56) - او المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الاستبيان المتعلقة بهذا المحور والتي جاءت جميعها ( مرتفعة )، مما يدل على ادراك افراد العينة بشكل مرتفع لأهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت كأحد متطلبات مجتمع المعرفة .

**المحور الثالث : متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق عبر شبكة الانترنت :**

يبين الجدول التالي - جدول رقم (12 ) - الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء افراد عينة البحث من القيادات الادارية والاكاديمية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق والعلاقات العامة وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات – محل الدراسة – حول ابرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت في ظل مجتمع المعرفة :

جدول (12 ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء مفردات عينة البحث حول ابرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت :

| متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|
| تبني التوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعة. | 4.8330 | .34158 | مرتفعة |
| اختيار الوسائط الكترونية المناسبة في التسويق لبرامجها وخدماتها. | 4.4070 | .28752 | مرتفعة |
| مواكبة احدث التقنيات في التسويق عبر الانترنت لبرامجها وخدماتها | 4.3303 | .27921 | مرتفعة |
| توفير البنية التحتية التقنية للتسويق عبر الانترنت من اجهزة وبرامج. | 4.7429 | .19843 | مرتفعة |
| الاستفادة من تجارب جامعات ناجحة في التسويق عبر الانترنت. | 4.4738 | .25198 | مرتفعة |
| توفير الكوادر المدربة والمتخصصة في التسويق عبر الانترنت. | 4.2753 | .26808 | مرتفعة |
| دعم وتشجيع الادرة العليا في الجامعة للتوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعة عبر شبكة الانترنت. | 4.6033 | .25670 | مرتفعة |
| التعاون والتنسيق بين ادارات الجامعة في التسويق عبر الانترنت. | 4.1731 | .39119 | مرتفعة |
| تطوير وتحديث هيكل وانظمة ولوائح الجامعة لتتلاءم مع التوجه نحو التسويق عبر الانترنت. | 4.2828 | .25094 | مرتفعة |
| الاهتمام بجودة التصميم والمحتوى للموقع الالكتروني للجامعة | 4.3079 | .37356 | مرتفعة |
| تضمين الموقع الالكتروني للجامعة مختلف عناصر التسويق | 4.3385 | .43108 | مرتفعة |
| تأمين وحماية الموقع الالكتروني للجامعة من الاختراق. | 4.3738 | .35158 | مرتفعة |
| تطوير وتحديث محتوى الموقع الالكتروني للجامعة باستمرار. | 4.2079 | .23356 | مرتفعة |
| توعية طلاب ومنتسبي الجامعة بالتسويق عبر الانترنت وكيفية التعامل مع هذا النظام. | 4.3783 | .24239 | مرتفعة |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان ابرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت -من وجهة نظر افراد عينة البحث - ؛ يمكن ترتيبها حسب المتوسطات الحسابية لإجابات افراد العينة على فقرات الاستبيان المتعلقة بهذا المحور على النحو التالي:

1) تبني التوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعة .
2) توفير البنية التحتية التقنية للتسويق عبر الانترنت من اجهزة وبرامج وشبكات.
3) دعم وتشجيع الادرة العليا في الجامعة للتوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعة عبر شبكة الانترنت .
4) الاستفادة من خبرة وتجارب جامعات اقليمية وعالمية ناجحة في التسويق عبر الانترنت
5) تأمين وحماية الموقع الالكتروني للجامعة من الاختراق .
6) اختيار الوسائط الكترونية المناسبة علي شبكة الانترنت في التسويق لبرامجها وخدماتها .
7) توعية طلاب ومنتسبي الجامعة بالتسويق عبر الانترنت وكيفية التعامل مع هذا النظام .
8) مواكبة احدث التقنيات في التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعة .
9) الاهتمام بجودة التصميم والمحتوى التسويقي للموقع الالكتروني للجامعة
10) توفير الكوادر البشرية المدربة والمتخصصة في التسويق عبر الانترنت.
11) تضمين الموقع الالكتروني للجامعة مختلف عناصر التسويق عبر الانترنت .
12) تطوير وتحديث هيكل وانظمة ولوائح الجامعة لتتلاءم مع التوجه نحو التسويق عبر الانترنت.

13) التعاون والتنسيق بين اقسام وادارات الجامعة في مجال التسويق عبر الانترنت.

14) تطوير وتحديث محتوى الموقع الالكتروني للجامعة باستمرار .

**المحور الرابع : معوقات التسويق لبرامج وخدمات الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت**

يبين الجدول التالي - جدول رقم (13 ) - الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء افراد عينة البحث من القيادات الادارية والاكاديمية والمتخصصة في الجهات ذات العلاقة بالتسويق والعلاقات العامة وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات – محل الدراسة –، حول معوقات توجه هذه الجامعات نحو التسويق الفعال لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت :

جدول (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء مفردات عينة البحث حول معوقات التسويق لبرامج وخدمات الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت

| معوقات التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|
| رداءة خدمات الانترنت المقدمة حاليا في الجمهورية اليمنية | 4.4420 | .16493 | مرتفعة |
| ضعف اهتمام قيادة الجامعة بالتوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعة | 3.6932 | 1.0952 | مرتفعة |
| غياب الكوادر الفنية المتخصصة في التسويق عبر الانترنت | 3.4889 | 1.0283 | متوسطة |
| صعوبة توفير الموارد المالية اللازمة للتسويق عبر الانترنت | 2.5584 | 1.0792 | منخفضة |
| صعوبة توفير التطبيقات اللازمة للتسويق عبر الانترنت | 2.1936 | 1.1259 | منخفضة |
| ضعف ثقة العملاء بالتسويق عبر الانترنت | 3.4557 | .8179 | متوسطة |
| صعوبة تغيير بعض النظم والإجراءات الإدارية في الجامعة لتلائم استخدام التسويق عبر الانترنت | 2.3154 | 1.0401 | منخفضة |
| ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في الجامعة في مجال التسويق لبرامج وخدمات الجامعة | 3.6934 | 1.0952 | مرتفعة |
| قلة العملاء الذين يهتمون بالحصول على خدمات الجامعة عبر الانترنت | 3.7665 | .9629 | مرتفعة |
| ضعف دعم الجهات المختصة بالتعليم العالي في الدولة لتسويق برامج الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت | 3.6478 | 1.0232 | مرتفعة |
| ضعف وعي ابناء المجتمع اليمني بالتسويق عبر الانترنت | 3.5038 | 1.0558 | متوسطة |

يتضح من بيانات الجدول السابق ان : رداءة خدمات الانترنت المقدمة حاليا في الجمهورية اليمنية وقلة العملاء الذين يهتمون بالحصول على خدمات الجامعة عبر الانترنت وضعف اهتمام قيادة الجامعة بالتوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعة وضعف دعم الجهات المختصة بالتعليم العالي في الدولة لتسويق برامج الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت بالإضافة الى ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في الجامعة في مجال التسويق لبرامج وخدمات الجامعة ؛ تعد ابرز معوقات التوجه التسويق لبرامج وخدمات الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت - على التوالي - من وجهة نظر افراد عينة البحث وذلك حسب المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة على فقرات الاستبيان المتعلقة بهذا المحور . بينما يرى افراد العينة ان صعوبة توفير الموارد المالية اللازمة للتسويق عبر الانترنت وصعوبة توفير التطبيقات اللازمة للتسويق عبر الانترنت بالإضافة الى صعوبة تغيير بعض النظم والإجراءات الإدارية في الجامعة لتلائم استخدام التسويق عبر الانترنت ؛ لا تشكل جميعها عائق كبير امام تبني الجامعات اليمنية التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت .

**ثالثا : نتائج اختبار فرضيات الدراسة :**

**الفرضية الرئيسية الاولى :**

تنص هذه الفرضية على انه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.005) بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول اهمية وفوائد التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات في الجمهورية اليمنية ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لمفردات العينة وتشمل( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، سنوات الخبرة)" ، ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية الاولى تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ويوضح الجدول التالي - جدول رقم (14) - نتائج هذا التحليل:

جدول ( 14 ) نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى

| المتغيرات ( الخصائص الوظيفية والديموغرافية ) | مصدر التباين | درجة الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ملكية الجامعة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 1<br>93<br>94 | 2.73<br>79.18 | 0.77<br>0.86 | 1.013 | 0.282 |
| الدرجة الوظيفية | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 5<br>89<br>94 | 1.46<br>55.57 | 0.48<br>0.71 | 0.986 | 0.625 |
| المؤهل الدراسي | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 2<br>92<br>94 | 1.33<br>73.31 | 0.91<br>0.63 | 0.532 | 0.519 |
| الخبرة السابقة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 4<br>90<br>94 | 2.71<br>81.52 | 0.97<br>0.69 | 1.079 | 0130. |

يتضح من بيانات الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول اهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لأفراد العينة وتشمل ( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، الخبرة السابقة )، وذلك عند مستوى الدلالة (0.005) ؛ إذ أن قيمة F المحسوبة لكل من هذه المتغيرات اقل من قيمتها الجدولية (2.6) عند مستوى دلالة ( 0.005) مما يعنى قبول الفرضية الرئيسية الاولى في هذه الدراسة بصيغتها العدمية ( الصفرية ) .

**الفرضية الرئيسية الثانية :**

ننص هذه الفرضية على انه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.005) بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول ابرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لمفردات العينة وتشمل(ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، سنوات الخبرة)، ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية الاولى تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ويوضح الجدول التالي - جدول رقم (15) - نتائج هذا التحليل:

جدول ( 15 ) نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

| المتغيرات ( الخصائص الوظيفية والديموغرافية ) | مصدر التباين | درجة الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ملكية الجامعة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 1<br>93<br>94 | 1.36<br>55.47 | 0.38<br>0.71 | 0.316 | 0.410 |
| الدرجة الوظيفية | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 5<br>89<br>94 | 1.59<br>82.70 | 0.53<br>0.91 | 0.423 | 0.374 |
| المؤهل الدراسي | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 2<br>92<br>94 | 2.63<br>79.18 | 0.87<br>0.96 | 1.083 | 0.619 |
| الخبرة السابقة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 4<br>90<br>94 | 1.43<br>75.31 | 0.51<br>0.83 | 0.484 | 0.431 |

يتضح من بيانات الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول ابرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لأفراد العينة وتشمل ( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، الخبرة السابقة )، وذلك عند مستوى الدلالة (0.005) ؛ إذ أن قيمة F المحسوبة لكل من هذه المتغيرات اقل من قيمتها الجدولية (2.6) عند مستوى دلالة ( 0.005) مما يعنى قبول الفرضية الرئيسية الاولى في هذه الدراسة بصيغتها العدمية ( الصفرية ) .

**الفرضية الرئيسية الثالثة :**

تنص هذه الفرضية على انه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.005) بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول ابرز معوقات التسويق لبرامج وخدمات الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لمفردات العينة وتشمل( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، سنوات الخبرة)، ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية الاولى تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ويوضح الجدول التالي جدول رقم (16) نتائج هذا التحليل :

جدول ( 16 ) نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

| المتغيرات ( الخصائص الوظيفية والديموغرافية ) | مصدر التباين | درجة الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ملكية الجامعة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 1<br>93<br>94 | 3.76<br>69.10 | 1.842<br>1.343 | 1.207 | 0.163 |
| الدرجة الوظيفية | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 5<br>89<br>94 | 1.79<br>83.92 | 1.782<br>0.947 | 1.125 | 0.372 |
| المؤهل الدراسي | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 2<br>92<br>94 | 2.71<br>81.75 | 0.629<br>0.805 | 1.043 | 0.913 |
| الخبرة السابقة | بين المجموعات<br>داخل المجموعات<br>المجموع | 4<br>90<br>94 | 1.63<br>61.48 | 0.443<br>0.781 | 0.718 | 0.237 |

يتضح من بيانات الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول ابرز معوقات التسويق لبرامج وخدمات الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لأفراد العينة وتشمل ( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، الخبرة السابقة)، وذلك عند مستوى الدلالة (0.005) ؛ إذ أن قيمة F المحسوبة لكل من هذه المتغيرات اقل من قيمتها الجدولية (2.6) عند مستوى دلالة ( 0.005) مما يعنى قبول الفرضية الرئيسية الاولى في هذه الدراسة بصيغتها العدمية ( الصفرية ) .

**سادسا : ملخص نتائج و توصيات الدراسة**

**ملخص نتائج الدراسة**

في ضوء اهداف وادبيات الدراسة و تحليل بيانات الدراسة الميدانية ؛ يمكن ايجاز ابرز نتائج هذه الدراسة على النحو التالي :

1) يعد التوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت احد المتطلبات الحديثة لمجتمع المعرفة وعامل مهم في تعزيز القدرة التنافسية للجامعات.
2) رغم امتلاك معظم الجامعات في اليمن مواقع الكترونية على شبكة الانترنت ؛ الا ان اهتمام هذه الجامعات بتسويق برامجها وخدماتها من خلال مواقعها على شبكة الانترنت لايزال ضعيف ودون المستوى المطلوب بالنظر الى المزايا والامكانات التي توفرها شبكة الانترنت في هذا المجال ، حيث اظهرت نتائج الدراسة افتقار العديد من تلك المواقع الالكترونية الى عناصر مهمة ومتنوعة تتعلق بمزيج التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت .
3) يدرك معظم افراد عينة البحث اهمية وفوائد التسويق لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت - بشكل مرتفع - كأحد متطلبات مجتمع المعرفة.

4) يرى معظم افراد عينة البحث ان هناك متطلبات هامة ولازمة لتفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت ؛ ابرزها: ضرورة تبني الجامعات اليمنية التوجه التسويقي لبرامجها وخدماتها في ظل مجتمع المعرفة و توفير البنية التحتية التقنية للتسويق عبر الانترنت من اجهزة وبرامج وشبكات. بالإضافة الى ضرورة دعم وتشجيع الادرة العليا في الجامعات اليمنية للتوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعات عبر شبكة الانترنت والاستفادة من خبرة وتجارب جامعات اقليمية وعالمية ناجحة في هذا المجال .

5) هناك العديد من المعوقات التي يمكن ان تحول دون التوجه الفعال لتسويق برامج وخدمات الجامعات اليمنية على شبكة الانترنت – من وجهة نظر افراد العينة – من ابرز هذه المعوقات : رداءة خدمات الانترنت المقدمة حاليا في الجمهورية اليمنية وقلة العملاء الذين يهتمون بالحصول على خدمات الجامعة عبر الانترنت وضعف اهتمام قيادة الجامعة بالتوجه التسويقي لبرامج وخدمات الجامعة وضعف دعم الجهات المختصة بالتعليم العالي في الدولة لتسويق برامج الجامعات اليمنية عبر شبكة الانترنت بالإضافة الى ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في الجامعة في مجال التسويق لبرامج وخدمات الجامعة .

6) فيما يتعلق بنتائج اختبار فرضيات الدراسة ؛ اظهرت نتائج الاختبارات الاحصائية لهذه الفرضيات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء افراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبانة المتعلقة بمحاور الدراسة الثلاثة (أهمية وفوائد التسويق عبر الانترنت لبرامج وخدمات الجامعات في ظل مجتمع المعرفة ، أبرز متطلبات تفعيل دور الجامعات اليمنية في التسويق لبرامجها وخدماتها عبر شبكة الانترنت ، ابرز معوقات التسويق لبرامج وخدمات هذه الجامعات عبر شبكة الانترنت ) ؛ تعزي لبعض المتغيرات الوظيفية والديموغرافية لأفراد العينة وتشمل ( ملكية الجامعة ، الدرجة الوظيفية ، المؤهل الدراسي ، الخبرة السابقة )، وذلك عند مستوى الدلالة (0.005)

**توصيات الدراسة :**

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي :

1 - ضرورة أن تهتم الجامعات في الجمهورية اليمنية بالتوجه التسويقي عموما ، واستخدام الوسائط الالكترونية الحديثة في التسويق لبرامجها وخدماتها كأحد متطلبات مجتمع المعرفة ومواكبةً للتطورات التكنولوجية وتعزيز مركزها التنافسي في سوق التعليم العالي الذي يشهد منافسة كبيرة بين مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية و الخاصة.

2 - أن تهتم الجامعات اليمنية بتطوير عناصر المزيج التسويق لبرامجها وخدماتها من خلال مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت وذلك من خلال التركيز على اضافة خدمات تفاعلية ضمن مواقعها الالكترونية مثل : خدمات التسجيل وتسديد الرسوم الدراسية ورسوم الانشطة والخدمات الجامعية ، وخدمات التفاعل المباشر بين الطلاب وادارات الجامعات وأعضاء هيئة التدريس ، خدمات التعليم التفاعلي والمكتبة الرقمية والحصول على البحوث والدراسات والمقررات الكترونيا ، خدمات الكترونية للموظفين والطلاب وزوار المواقع .. بالإضافة الى ضرورة تبني النظم والتطبيقات الالكترونية الحديثة في بناء وتصميم المواقع الالكترونية للجامعات وحمايتها وتنظيم وعرض محتوياتها ، وتقديم الخدمات التعليمية والادارية

والالكترونية للعملاء من خلالها . والترويج الجيد للمواقع الالكترونية للجامعات ومحتوياتها سواء من خلال الوسائل التقليدية في الترويج او عبر الوسائط الالكترونية كالمحركات وادلة البحث الالكترونية ومواقع المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالتعليم العالي على شبكة الانترنت ، وشبكات التواصل الاجتماعي ...

3 - ضرورة ان تهتم الجامعات التحديث المستمر لمواقعها الالكترونية وتزويدها بالبيانات والمعلومات المحدثة والاساليب والادوات الحديثة في الاتصال والتفاعل مع عملاء وزوار تلك المواقع .ومتابعة وتعزيز مشاركات العملاء وتفاعلهم مع المحتوى التسويقي للجامعات علي تلك المواقع والاستفادة منها في تحسين وتطوير الخدمات الجامعية .

4 - ضرورة ان تسهم الجامعات بشكل فعال في تنمية وعي ابناء المجتمع وطلاب الجامعات بأهمية وفوائد التسويق عبر الانترنت والتفاعل مع الجامعات عبر الوسائط الالكترونية على شبكة الانترنت وتعزيز الثقة لديهم بهذا المجال من خلال عدة وسائل كالتعليم والتدريب والندوات والمؤتمرات وورش العمل .

5 - ضرورة التنسيق والتعاون بين الإدارة العليا في الجامعات ومختلف الادارات والاقسام في هذه الجامعات ؛ لتفعيل وتطوير التوجه نحو تسويق برامج وخدمات الجامعات عبر مختلف الوسائط الالكترونية ، ودعم الإدارات العليا في الجامعات لهذا التوجه وتشجيعه.

6 - ضرورة الاهتمام بتوفير وتهيئة البنية التحتية اللازمة للتسويق عبر الانترنت في الجامعات اليمنية مثل : توفير الاجهزة والبرامج والتطبيقات اللازمة للتسويق عبر الانترنت ، وحماية وتامين المواقع الالكترونية للجامعات ، وتحديث وتطوير محتوياتها باستمرار ، وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة بهذا المجال وتنمية مهاراتهم وتدريبهم على مواكبة التطورات المتنامية في هذا المجال والتعامل معها بكفاءة ، وتطوير الأنظمة واللوائح والاجراءات في الجامعات لمواكبة التسويق عبر الانترنت، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتطوير وتحديث هذا المجال .

**مقترح الدراسات المستقبلية :**

وفقا لحدود هذه الدراسة وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات ؛ يقترح الباحث أجراء دراسات مستقبلية في موضوعات ذات صلة بموضوع هذه الدراسة مثل :

- دور التسويق الالكتروني في تعزيز القدرة التنافسية للجامعات .
- متطلبات تبني الجامعات اليمنية للتسويق عبر الانترنت .
- تقييم جودة المواقع الالكترونية للجامعات من منظور تسويقي .

## قائمة المراجع

### اولا : المراجع باللغة العربية :


1. بدوي ، اسامة عبد الرؤف و الرشيد، صالح بن سليمان ( 2016 ) " دراسة تقويمية لمواقع الجامعات الخليجية على الإنترنت" المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل :العلوم الانسانية والإدارية. مجلد 17، عدد. 1 الصفحات : 131 - 154
2. الضمور ،هانى و حمزة الشمايلة (2007)"التوجه التسويقي لدى مؤسسات التعليم العالي فى الأردن " المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3،العدد3
3. فرغلي ، عفاف محمد جايل (2011). " تسويق الخدمات الجامعية ودوره في توجيه الطلب على التعليم الجامعي في مصر" رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، مصر.
4. مقدادي ،يونس عبدالعزيز الصرايرة ، خالد احمد الشورة ، محمد سليم (2012) " المعرفة التسويقية ودورها في تحديد الاستراتيجيات التنافسية للبرامج الاكاديمية في الجامعات الاردنية الخاصة في العاصمة عمان " ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد (5) :العدد (10)
5. حميدي زقاي (2015) "تأثير المزيج التسويقي لخدمات التعليم العالي في رفع مستوى جودتها من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الجزائرية" المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، جامعة الدكتور مولاي لطاهر ، المجلد الثامن ،العدد 21
6. مقري ، شنة (2015) " اطار مقترح لتسويق مخرجات البحث العلمي كآلية لدفع المشاريع البحثية الريادية في الجزائر"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ،المجلد الثامن العدد (22)
7. عالية ، بوباح ( 2011) " دور الانترنت في مجال تسويق الخدمات : دراسة حالة قطاع الاتصالات " رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة منتوري ، الجزائر .
8. فرغلي عبد الله موسى(2007) " تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني" ، الطبعة الأولى، (القاهرة ، استيراك للطباعة والنشر)
9. عمران ، سرمد عبد الجبار و حافظ ، عبد الناصر علك (2018) " استراتيجية مقترحة لتسويق نتاجات البحث العلمي العراقية : دراسة ميدانية " ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، العدد ( 45)
10. العتيبي ، بدر مبروك ( 2015) " تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القُدرة التنافسية للجامعات السُّعودية" رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ام القرى
11. احمد ، محمد احمد و عبد الرحمن ، صديق بشير و الحاج ، رحمة محمد ( 2017) " أثر تسويق الخدمات التعليمية في تحقيق أهداف جامعة شقراء: دراسة ميدانية"، مجلة (أماراباك) مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد 8 العدد 24 الصفحات : 73 -86
12. نايل ، سحر حسني السيد (2015) " دراسة تقويمية لتسويق الخدمات الجامعية في ضوء إدارة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية" ، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس ، الجزء الثاني ، العدد 61 ، الصفحات : 297 - 374
13. ابوسيف ، محمود سيد على ( 2017) " انموذج مقترح لاستخدام التلعيب في التسويق الالكتروني لخدمات الجامعات المصرية " مجلة العلوم التربوية ، المجلد 2 العدد 2 ابريل .
14. الذبيانى، محمد عوده ( 2012 ) "دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار است ا رتيجي للمملكة العربية السعودية"، مجلة رسالة الخليج العربي، ا مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض، السعودية. العدد 124
15. الزبيدى، صباح حسن ( 2008 ) "دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الإرهاب المعلوماتي"، ورقة علمية في المؤتمر الدولي: الإرهاب في العصر الرقمي، جامعة الحسين بن طلال الأردن.
16. سالم، سالم حميد ( 2007 ) "الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة"، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العالمي للتعليم العالي، اربيل، العراق.

17. جوطى، حفيظ بوطالب ( 2006 ) "الجامعة وتطور المعرفة والنمو الاقتصاد"، مشاركة علمية في المؤتمر التاسع للوزراء والمسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
18. عبد الرحمن، عمر حسن ( 2016) " دور الجامعات السودانية في بناء مجتمع المعرفة: جامعة الخرطوم نموذجا " مجلة Cybrarians Journal، العدد 43 ، سبتمبر ،
19. احمد ، نعيمة محمد ، ( 2016) " ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة" ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي
20. سيدهم، خالدة هناء( 2016 ) "دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في بناء مجتمع المعرفة: دراسة ميدانية لأهم المكتبات الجامعية الجزائرية" ورقة بحثية مقدمة الى الملتقي الوطني الثاني " المكتبات ومؤسسات المعلومات في مجتمع المعرفة "، جامعة قسطنطينية 2 ، الجزائر ، 18 مايوا
21. الشهري ، ياسر بن على ، ( 2012 ) " مجالات توظيف المواقع الاجتماعية في خدمة علوم القرآن : دراسة تحليلية على عينة من صفحات وحسابات (فيسبوك ،تويتر ،يوتيب ) المتخصصة في علوم القرآن " ، دراسة علمية منفذة لصالح كرسي القرآن وعلومه بجامعة الملك سعود.
22. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي( 2003 ) "تقرير التنمية الإنسانية العربية: بناء مجتمع المعرفة"، المكتب الإقليمي، عمان، الأردن.
23. وزارة الشئون القانونية ، الجمهورية اليمنية ، قانون رقم (13) لسنة 2010 بشان التعليم العالي صادر في 21 اغسطس.

## المراجع الأجنبية :

1. Alexa , E. and Stoica ,C.( 2012 ) " The Use of Online Marketing and Social Media in Higher Education Institutions in Romania " Journal of Marketing Research & Case Studies
2. Berry ,L.& Willimam ,R.Geory . (2002) “Marketing the University: Opportunity in an Era of Crisis “ Atlantic Economic Review ,25,4-8.
3. Stefko, R.; Fedorko,R .; Bačík , R.( 2015 ) " The Role of E-marketing Tools in Constructing the Image of a Higher Education Institution " Procardia - Social and Behavioral Sciences 175 ( 2015 ) 431 – 438
4. Melissa Rocio Gomez (2016) , "Marketing Strategies for Increasing Latino Enrollment in Higher Education", PHD, Walden Dissertations and Doctoral Studies, Walden University
5. Joseph Clayton McCoy, (2011)."A Comparison of Internet Marketing Methods Utilized By Higher Education InstitutionsTheses and Dissertations. University of Arkansas, Fayetteville,. http://scholarworks.uark.edu/etd/133
6. Chaffey ،Dave ;Fiona Ellis-Chadwick; Richard Mayer;Kevin Johnston (2006) " Internet Marketing : Strategy، Implementation and Practice" Third Edition، Prentice Hall. ISBN-
7. Hanover Research | Academy Administration Practice (2014 ) " Trends in Higher Education Marketing, Recruitment، and Technology" http://www.hanoverresearch.com
8. Chaffey, D. and Ellis-Chadwick, F. (2016). "Digital Marketing: Strategy, Implementation and Practice", 6th ed. Harlow: Pearson Education.
9. Mark D.Uncles,(2018) " Directions in higher education: A marketing perspective" Australasian Marketing Journal (AMJ), Volume 26 Issues: 4
10. Nguyen Dang , ( 2018) " The university in a world of digital technologies: Tensions and challenges" , Australasian Marketing Journal (AMJ), Volume 26 Issues: 4

Holsti, R. (1969)." Content Analysis for social sciences and the humanities Addison". Wesley publishing.

## ملحق رقم ( 1 )

### المواقع الالكترونية للجامعات التي شملتها الدراسة الاستطلاعية

| م | اسم الجامعة | الدولة | الموقع الالكتروني للجامعة |
|---|---|---|---|
| 1 | جامعة طيبة | السعودية | https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/ |
| 2 | الجامعة الامريكية | القاهرة | https://www.aucegypt.edu/ar |
| 3 | الجامعة الاردنية | الاردن | http://www.ju.edu.jo/ar |
| 4 | جامعة اليرموك | الاردن | http://www.yu.edu.jo/ |
| 5 | جامعة الكويت | الكويت | http://www.kuniv.edu/ku/ar |
| 6 | جامعة السلطان قابوس | سلطنة عمان | https://www.squ.edu.om/squ-ar |
| 7 | جامعة نجران | السعودية | http://www.nu.edu.sa/web |
| 8 | جامعة الملك سعود | السعودية | http://ksu.edu.sa |
| 9 | جامعة الملك عبد العزيز | السعودية | https://www.kau.edu.sa/Home.aspx |
| 10 | جامعة القاهرة | مصر | https://cu.edu.eg/ar/Home |
| 11 | الجامعة الاسلامية العالمية | ماليزيا | http://www.iium.edu.my/ar |
| 12 | جامعة هارفارد | امريكا | https://www.harvard.edu |
| 13 | جامعة اكسفورد | بريطانيا | http://www.ox.ac.uk |
| 14 | جامعة هونج كونج | الصين | https://www.hku.hk |
| 15 | جامعة اسطنبول | تركيا | http://www.istanbul.edu.tr/en |
| 16 | جامعة صنعاء | اليمن | http://www.su.edu.ye |
| 17 | جامعة اب | اليمن | http://ibbuniv.edu.ye |
| 18 | جامعة العلوم والتكنولوجيا | اليمن | http://www.ust.edu |
| 19 | الجامعة الوطنية | اليمن | www.national-univ.net |
| 20 | جامعة اقراء للعلوم والتكنولوجيا | اليمن | www.iqraa-uni.com |

## ملحق رقم (2) مجتمع البحث

### الجامعات الحكومية

| م | اسم الجامعة | عنوان الموقع الالكتروني للجامعة |
|---|---|---|
| 1 | جامعة صنعاء | http://www.su.edu.ye |
| 2 | جامعة عدن | http://www.aden-univ.net |
| 3 | جامعة تعز | http://taiz.edu.ye/ |
| 4 | جامعة اب | http://ibbuniv.edu.ye |
| 5 | جامعة حضرموت | http://hu.edu.ye |
| 6 | جامعة ذمار | http://www.tu.edu.ye/ |
| 7 | جامعة 21 سبتمبر | https://21umas-edu.org |
| 8 | جامعة البيضاء | http://baydaauniv.net |

**الجامعات الخاصة**

| م | اسم الجامعة | عنوان الموقع الالكتروني للجامعة |
|---|---|---|
| 1 | جامعة العلوم والتكنولوجيا | http://www.ust.edu |
| 2 | الجامعة اللبنانية الدولية | http://www.liuyemen.com/index |
| 3 | جامعة الملكة اروى | http://www.qau.ye |
| 4 | جامعة سباء | http://www.sabauni.net |
| 5 | الجامعة الاماراتية الدولية | http://www.eiu-edu-net |
| 6 | جامعة الاحقاف | http://www.ahgaff.edu |
| 7 | جامعة السعيدة | http://www.su-edu.net |
| 8 | جامعة العلوم الحديثة | http://www.ums-edu.com |
| 9 | جامعة تونتك الدولية للتكنولوجيا | http://www.IUTT.edu.ye |
| 10 | جامعة المستقبل | http://www.futureuniversity.com |
| 11 | جامعة الناصر | http://www.al-edu.com |
| 12 | الجامعة البريطانية في اليمن | https://bu-ye.net/ |
| 13 | الجامعة الوطنية | http://www.national-univ.net |
| 14 | الجامعة اليمنية | http://www.yuniv.net |
| 15 | جامعة ازال للتنمية البشرية | http://www.auhd.edu.ye |
| 16 | جامعة ابن خلدون | http://ik-univ.net/ |
| 17 | جامعة اقراء للعلوم والتكنولوجيا | http://www.iqraa-uni.com |
| 18 | جامعة الاندلس للعلوم والتقنية | http://www.andalusuniv.net |
| 19 | جامعة الاتحاد للعلوم والتكنولوجيا | https://iust-edu.com/ |
| 20 | جامعة الجزيرة | http://www.Juniv.net |
| 21 | جامعة الحكمة | http://alhikma.6te.net |
| 22 | جامعة الرازي | http://alraziuni.edu.ye/ |
| 23 | جامعة السعيد | http://www.alsaeeduni.net |
| 24 | جامعة القرآن الكريم والعلوم الأكاديمية | http://uqms.edu.ye |
| 25 | جامعة المعرفة والعلوم الحديثة | http://kmsu.edu.ye/ |
| 26 | جامعة اليمن | http://www.yemenuniversity.com |
| 27 | جامعة دار السلام الدولية للعلوم والتكنولوجيا | http://dsuye.org/ |

# اتجاهات طلاب قسم الصحافة بكلية الاعلام = جامعة صنعاء نحو التدريب العملي في ضوء متطلبات سوق العمل " دراسة مسحية "

أ.م. د. علي حسين العمار أ. عبده حسين أحمد

**ملخص**

سعت الدراسة إلى معرفة " اتجاهات طلاب قسم الصحافة بكلية الاعلام جامعة صنعاء نحو التدريب العملي في ضوء متطلبات سوق العمل"، وقد قام الباحثان بتناول الدراسات السابقة التي اعتمدا عليها في بلورة مشكلة دراستهما وتحديد جوانبها النظرية والمنهجية واستفادا منها في تحديد أبعاد المشكلة البحثية .

ثم استعرض الباحثان مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتساؤلات التي تحاول الإجابة عنها، وقد تم تحديد نوع الدراسة باعتبارها تندرج تحت الدراسات الوصفية، وفي إطارها اعتمد الباحثان على منهج المسح باعتباره جهدا منظما للحصول على البيانات والمعلومات المختلفة.

ثم قام الباحثان بتحديد عينة الدراسة عن طريق الحصر الشامل لجميع طلاب قسم الصحافة في المستويين الثالث والرابع في النظامين العام والموازي بكلية الاعلام بجامعة صنعاء، واشتملت على (61) طالبا وطالبة، عن طريق استمارة الاستقصاء كأداه من أدوات جمع البيانات والتي أجابت على تساؤلات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن 58.2٪ من المبحوثين من المستوى الرابع يشعرون أن مقررات الصحافة الالكترونية وتحليل الخطاب والاعلام البديل وصحافة البيانات، مغيبة عن الخطة الدراسية للقسم، ويتطلب إضافتها كمقررات دراسية حديثة مواكبة لمتطلبات سوق العمل، مقابل 41.8٪ من المبحوثين من المستوى الثالث يشعرون أن مقررات الاعلام الجديد والاعلام الاجتماعي وصحافة البيانات والاعلام البديل، مغيبة عن الخطة الدراسية للقسم، ويتطلب إضافتها كمقررات دراسية حديثة مواكبة لمتطلبات سوق العمل، كما أن 55.7٪ من المبحوثين في المستويين الثالث والرابع راضين إلى حد ما عن موضوعات التدريب العملي في المقررات الدراسية التي يدرسونها.

ويوصي الباحثان بتقييم البرنامج الدراسي دورياً كل أربعة أعوام ليتم تحديثه بما يتوافق مع تطورات تكنولوجيا الاتصال واحتياجات سوق العمل.

**Abstract**

The study sought to know the "attitudes of the students of the journalism department at Sana'a University's Faculty of mass communication towards practical training of the requirements of the labor market." The two researchers studied the previous studies that were adopted in crystallizing the problem of their studies and identifying their theoretical and methodological aspects.

The researchers reviewed the study problem, its importance, the objectives it seeks to achieve, and the questions it is trying to answer. The study type was defined as descriptive studies. The researchers adopted the survey method as an organized effort to obtain various data and information.

The researchers then determined the sample of the study by means of a comprehensive inventory of all the students of the journalism department at the third and fourth levels in the public and parallel systems at Sana'a University's Faculty of mass communication. The study included (61) students through the survey questionnaire as a data collection tool that answered the questions of the study .

The study found that 58.2% of the respondents in the fourth level feel that the decisions of the electronic media and the analysis of alternative discourse and media and the data press are absent from the study plan of the department and require that they be added as new study syllabus to meet the demands of the labor market, compared to 41.8% of the respondents Of the third level feel that the decisions of the new media and social media and the data press and alternative media, absent from the study plan of the section, and requires the addition of new curricula to meet the requirements of the labor market, and 55.7% of respondents in the third and fourth levels are satisfied with Somewhat practical training courses that teach subjects.

The researchers recommend evaluating the curriculum periodically every four years to be updated in line with the developments in communication technology and the needs of the labor market.

**مقدمة الدراسة:**

تعتبر المهارات العملية والمهنية الركيزة الاساس التي يتكئ عليها خريجو الاعلام عموماً والصحافة خصوصاً، كونها تمثل بوابة النجاح أو الفشل للدارسين في هذا المجال، إذ أنه من الضروري تحصين الدارس ليصبح واثقاً بأن تصرفاته المهنية بعد التخرج تمثل المستوى المهني الاحترافي وتتوافق مع متطلبات سوق العمل.

ومن خلال استقراء واقع خريجو الصحافة ممن يعملون الآن في مؤسسات إعلامية، نجد أن هناك فجوات كبيرة في هذا المجال. حيث يواجه الخريج صعوبات مهنية مرتبطة بعدم اكتسابه خلال الدراسة لمتطلبات المهنة في الجانب السلوكي (ما يتعلق بقيامه بجمع المعلومات، وكتابتها وتحريرها في شكل فنون وقوالب صحفية، ومن ثم إخراجها) لكي تصبح مادة صحفية، سهلة الهضم والفهم لدى القراء، تُعبر عن اهتمامهم.

ولتخريج صحافيين يتمتعون بمهارات وقدرات ومعارف وسلوكيات ومتطلبات تُلائم صناعة الصحافة في ظل الثورة التكنولوجية الاتصالية الاعلامية الراهنة؛ يجب أن يكون التعليم والتدريب العملي التطبيقي مستجيباً ومتوازناً بما يتوافق مع احتياجات سوق عمل الصحافة المهنية، طويلة الأجل، وقصيرة الأجل من حيث المهارات المتغيرة حسب تغير تقنية الأعمال في المؤسسات الصحفية، بالتركيز على ما يتمتع به هذا الجانب من تطورات تقنية متسارعة تجعل من خريجي أقسام الصحافة المؤهلين تأهيلاً قويًا عملة نادرة في بلاط صاحبة الجلالة، والسلطة المعلوماتية الخامسة.

وبما أن مهنة الإعلام، سواء الصحافة أو الاذاعة والتلفزيون أو العلاقات العامة و الإعلان، بجميع فروعها وعمليات إنتاجها تعد مناسبة من حيث اندماج الجانبين الأكاديمي والعملي، فإنه من الأجدى التركيز على التدريب العملي التطبيقي المتوافق مع متطلبات سوق العمل، بل والمواكب للتطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الاتصالات والمعلومات و ثورة الاعلام الجديد. وقد أرتأى الباحثان إجراء دراسة حول اتجاهات طلاب وطالبات قسم الصحافة بكلية الاعلام - جامعة صنعاء، نحو التدريب العملي في المقررات التي يدرسونها، ومدى استفادتهم منها، ومقترحاتهم لتطويرها، في ضوء متطلبات سوق العمل، كي تواكب التطورات المتلاحقة التي شهدتها الميديا الجديدة.

**الإحساس بالمشكلة:**

تم الإحساس بالمشكلة عندما لاحظ الباحثان أثناء تدريسهم لطلاب قسم الصحافة بكلية الاعلام - جامعة صنعاء، وجود حالة من التكاسل والاهمال و عدم الرضا عن الجوانب التدريبية العملية في المقررات التي يدرسونها، إضافة الى عدم اهتمام بعض أساتذة المقررات التي تحتوي على جوانب عملية تطبيقية، بالتدريب العملي وأيضًا من منطلق الارتقاء بالجوانب المهنية لدى الطلاب، والحرص على بقاء مخرجات قسم الصحافة قوية وعملية مواكبة لتطورات العصر التقني الذي نعيش فيه واحتياجات سوق العمل الصحفي المحلي والاقليمي المتغير بشكل مستمر.

**مشكلة الدراسة:**

تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات طلاب وطالبات قسم الصحافة بكلية الاعلام - جامعة صنعاء، نحو التدريب العملي(التطبيق) في ضوء متطلبات سوق العمل، من خلال المقررات التي يدرسونها، ومدى استفادتهم منها، ومقترحاتهم لتطويرها.

**أهميةّ الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

1. تكشف عن الكفاءات اللازمة التي يجب أن يمتلكها ويمارسها جميع أعضاء هيئة التدريس في المساقات العملية بالقسم.

2. تسهم في تبصير أساتذة قسم الصحافة بالصعوبات والمعوقات التي يواجهها الطلاب أثناء التدريب العملي، وما يجب أن يقوموا به تجاه الطلاب أثناء محاضرات التدريب العملي.

3. تساعد الجهات المختصة والمسؤولة عن التعليم الاعلامي الصحفي الجامعي في اليمن على تطوير و تحسين مناهج الصحافة والاهتمام بها وتحديث المهارات والمعارف العملية التطبيقية لأعضاء هيئة التدريس في كافة أقسام الصحافة والاعلام بالجامعات اليمنية، تلبية لمتطلبات سوق العمل.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على اتجاهات طلاب وطالبات قسم الصحافة بكلية الاعلام - جامعة صنعاء، نحو التدريب العملي في ضوء متطلبات سوق العمل، من خلال:

1. الكشف عن أهمية التدريب العملي في المقررات التي يدرسها الطلاب بالقسم.
2. التعرف على مدى رضا المبحوثين عن أسلوب وطريقة تدريس المقررات العملية التدريبية، و أسباب عدم رضاهم عن أسلوب وطريقة تدريس المقررات العملية.
3. رصد الاجهزة والوسائل التي يحتاجها المبحوثين لتساعدهم أثناء التدريب العملي الملائم لمتطلبات سوق العمل
4. معرفة مدى تفضيل المبحوثين للتدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة إلى جانب مقررات التدريب العملي(التدريب الداخلي)
5. معرفة مدى اعتقاد المبحوثين بأن الجزء التطبيقي في المقررات الدراسية العملية، يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج، وأبرز الاسباب التي لا تؤهلهم اثناء الدراسة للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج.
6. تحديد المقررات التي يشعر المبحوثين أنها مغيبة عن الخطة الدراسية للقسم، ويتطلب إضافتها كمقررات دراسية حديثة مواكبة لمتطلبات سوق العمل.

**تساؤلات الدراسة:**

تسعى الدراسة الى الاجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما أهمية التدريب العملي في المقررات التي يدرسها الطلاب بالقسم؟
2. ما مدى رضا المبحوثين عن أسلوب وطريقة تدريس المقررات العملية التدريبية، و أسباب عدم رضاهم عن أسلوب وطريقة تدريس المقررات العملية؟
3. ما الاجهزة والوسائل التي يحتاجها المبحوثين لتساعدهم أثناء التدريب العملي لتؤهلهم لسوق العمل؟
4. ما مدى تفضيل المبحوثين للتدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة إلى جانب مقررات التدريب العملي(التدريب الداخلي)؟ وما أسباب تفضيل المبحوثين لذلك النوع من التدريب؟

5. ما مدى اعتقاد المبحوثين بأن الجزء التطبيقي في المقررات الدراسية العملية، يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج؟ وما أسباب ذلك؟

6. ما المقررات التي يشعر المبحوثين أنها مغيبة عن الخطة الدراسية للقسم، ويتطلب إضافتها كمقررات دراسية حديثة مواكبة لمتطلبات سوق العمل؟

**لدراسات السابقة:**

قام الباحثان بمسح للتراث العلمي في مجال التدريب الصحفي خصوصاً والاعلامي عموماً، ولم يجدوا أي دراسات أو أبحاث علمية في هذا المجال، لكن هناك عدد من الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية والتي تعكس تجارب هذه الدول في مجال الاهتمام بالتدريب الصحفي و الإعلامي وبالتالي يمكن الاستفادة منها في الجمهورية اليمنية. ومن هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة(أنور، بشرى، 2016)[ب] حول: "دور التدريب في تطوير أداء المهنيين بالقنوات التلفزيونية العمومية: حالة المغرب" هدفت الدراسة الى الاطلاع على واقع التدريب في القنوات التلفزيونية المغربية على صعيدي الكم والكيف، من خلال استهداف المنتسبين لهذه المؤسسات ذات التخصصات المتنوعة، من العمل التحريري الى التقني/ الهندسي، مرورا بالإداري.

كما حاولت الدراسة إبراز الاهمية التي يكتسبها التدريب في تطوير أداء المهنيين في التلفزيون، وأيضاً تسليط الضوء على أنواع برامج التدريب التي يستفيدون منها، ووظيفتها في تقوية مكتسباتهم المعرفية خلال ممارستهم اليومية للعمل التلفزيوني.

وسعت الدراسة الى ادراك تمثلات العاملين بالقنوات التلفزيونية العمومية المغربية للتدريب المهني، من حيث كونه وسيلة ضرورية لتطوير أدائهم المهني، وحقا من حقوقهم، ووسيلة لمواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده القطاع، وفرصة سانحة للانفتاح على تجارب جديدة والتعارف مع مهنيين من نفس مجال التخصص.

2. دراسة(عبد الغفار، محمود، 2014)[ب ب] حول: "تأثير التدريب على تطوير الأداء الإعلامي: دراسة حالة على مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير" عملت الدراسة على مقاربة مخرجات التدريب الإعلامي وتأثيره في تطوير الأداء المهني للمتدربين، ورصد المهارات التي اكتسبها المتدربون، ومدى التغيير الذي طرأ على السلوك المهني للمبحوثين بعد التدريب، وخلصت الدراسة في مقاربتها لحجم تأثير مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير في السلوك المهني للمتدربين إلى أن: نسبة كبيرة من المتدربين تنخرط في دورات المركز؛ بهدف تطوير أدائها واكتساب مهارات جديدة، و رأت نسبة كبيرة أن تطوير المهارات التطبيقية من أهم الأهداف التي حققها المركز، يليها هدف الاحتكاك بخبرات جديدة والاحتراف المهني، و رأى 90٪ من المبحوثين أن التدريب بالمركز أنتج لديهم تطويرًا احترافيًّا أو تعديلًا في سلوكهم إلى الأفضل أثناء عملهم الإعلامي، في حين نفت نسبة قليلة بلغت 10٪ حدوث هذا التطوير الاحترافي، و جاء تقييم المبحوثين لأدائهم المهني بعد الحصول على التدريب بالمركز متفاوتًا؛ إذ رأى 28٪ أنه مرضيّ جدًّا، و52٪ أنه مرضي، و10٪ مرضي بشكل محدود، في حين نفى 10٪ حدوث ذلك، وبين 90٪ من المبحوثين أن التدريب بالمركز أفادهم في العمل داخل مؤسساتهم، في حين لم يُفِد البعض بنسبة 8٪، و2٪ بلا رأي، و أقرت نسبة كبيرة من المتدربين بأن التدريب أسهم في تعزيز قدراتهم في مجالهم الوظيفي، في حين أقرت نسبة معتبرة أنه تم تكليفهم بمهام جديدة تتناسب مع خبرتهم بعد التدريب.

3. دراسة(الشيخ، عبدالرحمن، 2011)[ب ب ب] حول: "اتجاهات طلبة قسم الصحافة والإعلام في الجامعة الإسلامية بغزة نحو مساقات التدريب العملي" حيث أوصت الدراسة قسم الصحافة والإعلام بإعداد استبانات دورية ترصد وتقيم أداء مدرسي مساقات التدريب العملي من قبل الطلاب، وعقد ورشات عمل، يتم بموجبها فتح المجال للنقاش بين مدرسي مساقات التدريب العملي وبين الطلاب، حتى يتسنى للمدرسين التعرف بصراحة من قبل الطلاب على آرائهم وانطباعاتهم، وإثراء وزيادة مساقات التدريب العملي، ومراجعة المساقات المتشابهة، وإعداد استبانات علمية محكمة، ترصد مدى رضى الطلاب عن أسلوب تدريس مساقات التدريب العملي أثناء وبعد الانتهاء من تدريس هذه المساقات، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الفئة الأعلى من المبحوثين يرغبون في التدريب خارج الجامعة في مؤسسات صحفية إلى جانب مساقات التدريب العملي في القسم.

4_دراسة(التميمي، عبدالله، 2011)[ح ب] حول: "اتجاهات طلاب كلية المعلومات والإعلام والعلوم الإنسانية بشبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا حول التدريب الإعلامي بالكلية"حيث أظهرت أن المبحوثين يرون أن الأجهزة المستخدمة بوصفها الحالي في الكلية جيدة، و أن 78٪ من المبحوثين يرون أن الطالب يحصل على وظيفة بعد أن يقوم بعملية التدريب، كما أن 57٪ من المبحوثين يطالبون بوجود مركز تدريبي يتبنى تدريب الطلاب، وتشير الدراسة إلى أن التدريب بغرض التدريب على الأجهزة المستخدمة جاءت في مقدمة ما يتطلع إليه المبحوثين من عملية التدريب جاء بعدها التدريب على تطوير المهارات الإعلامية والإدارية، وأظهرت الدراسة أن من أبرز المعوقات التي يواجهها الطلاب في عملية التدريب هو النقص في الأجهزة، وعدم وجود أماكن خاصة بالتدريب.

5. دراسة(المحيا، مساعد، 2005)[ح] حول: " اتجاهات الطلاب نحو البرامج التدريبية في أقسام الإعلام في المملكة وآفاقها المستقبلية دراسة ميدانية على عينة من طلاب قسمي الإعلام في جامعتي الإمام محمد بن سعود الإسلامية والملك سعود" تناولت الدراسة مفهوم التدريب وأهميته وأهدافه واتجاهاته الحديثة وأنماطه والاهتمام المتنامي بالتدريب في المجالات الاعلامية.

وقد استهدفت الدراسة في مشكلتها البحثية التعرف على اتجاهات الطلاب إزاء برامج التدريب وأجهزته في أقسام الاعلام، وبالتالي تحديد مدى أهميته لدارسي الاعلام، وتقويمهم لتلك البرامج والاجهزة التدريبية المستخدمة في أقسامهم، واتجاهاتهم ازاء حجم استفادتهم من البرامج والتجهيزات التدريبية، والعوامل التي تجعل التدريب مهم لديهم واتجاهاتهم نحو طبيعة البرامج والتجهيزات التدريبية التي ينبغي أن تهتم بها أقسام الاعلام والمعوقات التي يواجهونها في التدريب، واتجاههم نحو تطوير التدريب وبرامجه في أقسامهم العلمية.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تمكن الباحثان من الحصول عليها، تبين أن اغلب هذه الدراسات قد ركزت على معرفة اتجاهات طلاب قسم الصحافة والاعلام نحو التدريب العملي في بعض اقسام وكليات الاعلام بالجامعات العربية مثل دراسة محمود محمد عبد الغفار ودراسة عبدالله التميمي ودراسة مساعد المحيا ولم تتطرق هذه الدراسات الى معرفة اتجاهات طلاب الصحافة نحو المقررات الدراسية وتأثيرها على صقل مهاراتهم في الجانب العملي لتلبي احتياجات سوق العمل باستثناء دراسة عبدالرحمن الشيخ تناولت "اتجاهات طلبة قسم الصحافة والإعلام في الجامعة الإسلامية بغزة نحو مساقات التدريب العملي، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في انها تكشف عن مدى رضا المبحوثين عن اسلوب وطريقة تدريس المقررات الدراسية

العملية، وكذا معرفة وجهة نظر المبحوثين عن مدى نقص هذه المقررات وعدم مواكبتها للمناهج الاعلامية الحديثة .

لذلك سعت هذه الدراسة الى معرفة " اتجاهات طلاب قسم الصحافة بكلية الاعلام بجامعة صنعاء نحو التدريب العملي في ضوء متطلبات سوق العمل "، وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في عملية الضبط المنهجي لدراستهما .

**نوع الدراسة :**

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو الموقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع، ويقوم المنهج الوصفي بالرصد والمتابعة الدقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المستوى والمضمون، والوصول إلى نتائج ومعلومات وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره(العجل، 2017: 62)( ٢٠ )، من خلال التعرف على اتجاهات طلاب الصحافة بكلية الاعلام نحو التدريب العملي في ضوء احتياجات سوق العمل .

**منهج الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي - المسح بالعينة الذي من خلاله تم إجراء مسح شامل لاتجاهات طلاب قسم الصحافة بكلية الإعلام - جامعة صنعاء نحو التدريب العملي في المقررات التي يدرسونها، ومدى استفادتهم منها، ومقترحاتهم لتطويرها، ومدى رضاهم عن الاساتذة القائمين على العملية التدريبية والتعرف على التجهيزات اللازمة التي تساعد القسم على تطوير وإنجاح التدريب العملي في ضوء متطلبات سوق العمل.

**مجتمع الدراسة:**

ينحصر مجتمع الدراسة في جميع الطلاب في قسم الصحافة بكلية الإعلام -جامعة صنعاء الذين يدرسون المقررات الدراسية التخصصية التي تحتوي على أجزاء عملية بالقسم.

**عينة الدراسة:**

تتمثل عينة الدراسة في جميع طلاب قسم الصحافة المقيدين بالمستويين الثالث والرابع(العام والموازي) تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل، خلال الفصل الدراسي الجامعي الثاني للعام 2016/2015م، والذي يبلغ عددهم ( 61 ) طالبًا وطالبة(شؤون الطلاب بالكلية، 2016)( ٢١ ).

**حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

1. حدود مكانية: تم اختيار قسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة صنعاء كنموذج لتطبيق الدراسة، لما تمثله آراء الطلاب نحو التدريب/التطبيق العملي في ضوء احتياجات سوق العمل من أهمية لدى الباحثَيْن.

2. حدود بشرية: تم اختيار جميع طلاب المستويين الثالث والرابع (العام والموازي) بقسم الصحافة - كلية الإعلام جامعة صنعاء، باعتبارهم مارسوا التدريب/التطبيق العملي في المقررات التخصصية التي درسوها ويدرسونها بالقسم لمدة عامين دراسيين (الثالث والرابع)، واستطاعوا من خلالها أن يتسلحوا بمعارف ومهارات

صحفية تطبيقية متنوعة بما سيكونون عليه في ميدان العمل الصحفي الابداعي في ظل التطورات الحديثة والمتسارعة.

3. حدود زمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2016/2015م.

**أدوات جمع البيانات:**

استخدمت الدراسة استمارة الاستبيان كأداة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلاتها وهي عبارة عن: مجموعة من الأسئلة المكتوبة، التي تعد بقصد للحصول على آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين. ولأجل جمع المعلومات والبيانات المحددة والدقيقة من عينة البحث التي حددها الباحثان، فقد قاما بتصميم استمارة استبيان تمت صياغتها بطريقة تستوعب جميع تساؤلات الدراسة التي تحقق أهدافها، حيث تضمنت الاستمارة أسئلة مغلقة وأسئلة ذات خيارات متعددة، وأسئلة مفتوحة، بهدف معرفه اتجاه أفراد العينة نحو التدريب العملي في القسم في ضوء متطلبات سوق العمل.

**إجراءات الصدق والثبات:**

تم التأكد من صدق استمارة الاستبيان ومدى قدرتها في التعبير عن أهداف الدراسة من خلال عرضها على عدد من المحكمين(❖ ٢٢٢٢) في تخصص الصحافة من الاساتذة وكذا الممارسين في المؤسسات الصحفية وتم تطويرها بناء على ذلك، لكي تصبح قادرة على الإجابة عن جميع تساؤلات الدراسة، كما تم قياس ثبات الأداة من خلال تطبيق الاستمارة على عينة عشوائية في حدود 10 ٪ من مجتمع الدراسة، وكانت نسبة الثبات أكثر من 87.5٪ وهي نسبة عالية تؤكد صلاحية الاستمارة.

**التعريفات الاجرائية:**

تطرقت الدراسة الى بعض التعريفات الاجرائية التي وردت في استمارة الاستبيان، وهي كالاتي:

الصحافة الالكترونية: هي منشور الكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة ويتم قراءتها من خلال جهاز الكمبيوتر وغالباً ما تكون متاحة عبر الانترنت(علم الدين، عبدالمجيد، 2008: 16)( ٢١).

الاعلام البديل: هو الاعلام الذي يركز في محتواه بالتنقيب على الاعمال الفاسدة للحكومة وتهاجم صحافة المؤسسات، وتتطلب الغوص في ما هو اعمق من البشرة السطحية الخارجية الى الطبقة العميقة الباطنية (السويريكي، 2016: 49)( ١)

الاعلام الاجتماعي: هو الاعلام الذي يقوم بالاتصال فيه أفراد عاديون من المجتمع، من مختلف المشارب والتخصصات لتحقيق أغراض عديدة، فهو نوع جديد من الاتصال المعتمد على الانترنت، ومن أمثلته المدونات ومواقع الويكي wiki ، ويقع الاعلام الاجتماعي ضمن الاعلام الجديد(جبار، 2016: 49)( ٢١).

الاعلام الجديد: هو النوع الاحدث من الاعلام المعاصر يعتمد على تكنولوجيا انتاج ونشر المعلومات والاخبار والصور الفوتوغرافية والفيديوية حول العالم عبر شبكة الانترنت(جبار، 2017: 42)( ٢٢١).

صحافة البيانات: صحافة البيانات عبارة عن تخصص في الصحافة يعكس الدور المتزايد لاستخدام البيانات الرقمية في إنتاج وتوزيع المعلومات في عصر الثورة الرقمية. وهي تعكس التفاعل المتزايد بين منتجي المحتويات

(الصحفيون) والعديد من المجالات الأخرى المتنوعة مثل التصميم وعلوم الحاسوب والإحصاء(غراي، 2015: 21)( ب ب ب )

**الاطار النظري للدراسة:**

**التدريب الصحفي(مفهومه، وأهميته، أهدافه ، أنواعه):**

لم يعد التدريب مفهوماً تقليدياً يقتصر على تنظيم الدورات التدريبية التقليدية ومنح شهادات الاجتياز، بل أصبح خياراً استراتيجياً في منظومة استثمار وتنمية الموارد البشرية، ولم يعد يطلق على الانسان العامل أو الموظف، بل المورد البشري، باعتبار أنه من أهم الموارد التي تقوم عليها صروح التنمية والبناء والتنوير في أي دولة ومكان و هو رأس المال البشري في المؤسسات الجامعية التعليمية والقطاع العام والخاص والمجتمع المدني وغيره.

ونظرا للأهمية البارزة التي يحظى بها التدريب خاصة في مجال التخصصات العملية والميدانية يكثر الحديث حول ضرورة الاهتمام بالتدريب وبرامجه لما يقوم به من دور كبير في رفع كفاءة الموارد البشرية وإحداث تغيير في الاتجاهات والسلوك، بما ينعكس على الأداء بكفاءة وفاعلية. ولذا فإن التدريب بمفهومه العام هو: "عملية تعديل إيجابي يتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية، وهدفه إكساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان"(التميمي، 2011: 102)( ح ب )

كما أن التدريب يظل منظومة متكاملة على مستوى مكوناتها وعناصرها الأساسية وعلى مستوى تكاملها مع جميع الأنشطة الأخرى المرتبطة بالتنمية والموارد البشرية، كما أنه يعد أحد أوجه العملية التعليمية كونه يجمع بين الجانب العلمي والعملي فهو وسيلة علمية عملية تهدف إلى رفع كفاءة العنصر البشري من خلال صقل قدراته وتنمية مهاراته وتغيير اتجاهاته وتزويده بالمعلومات لضمان تحقيق التوازن الحقيقي المنشود بين الأهداف التدريبية من ناحية والنتائج التدريبية المتحققة من ناحية أخرى.(النابلسي، 2016:50)( ح )

والتدريب ينظر إليه أيضا على أنه نشاط منتظم مستمر يركز على الفرد لتحقيق تغيير في معارفه ومهاراته وقدراته الفنية لتلبية احتياجات محددة في الوضع الراهن والمستقبلي في إطار محاولة التعرف على اتجاهات طلاب قسم الصحافة بكلية الاعلام - جامعة صنعاء نحو التدريب العملي في ضوء متطلبات سوق العمل، وتطلعاتهم المستقبلية لدوره في المجتمع.

وتكمن أهمية التدريب العملي في أنه يحسن أداء العنصر البشري، ويواكب التطورات التكنولوجية والتنظيمية، ويقلل من الحاجة الى الاشراف على الطلاب أثناء خروجهم الى سوق العمل، ويحسن خدمات المنظمة، ويساهم في تحقيق الاستقرار الوظيفي(العمار، 2017:15)( ب ح ). وترتبط الأساليب التدريبية أثناء الدراسة بقسم الصحافة، بالاحتياجات التدريبية للقسم والإمكانيات المتاحة.

**من التدريب التقليدي إلى الالكتروني:**

تتمثل طبيعة التدريب في أنه يقدم معرفه جديدة ويضيف معلومات متنوعة ويعطي مهارات وقدرات ويؤثر على الاتجاهات ويعدل الأفكار ويغير السلوك ويطور العادات والأساليب وهو بذلك يعمل على التطوير الذاتي للفرد فيرفع مستوى طموحه وينمي دوافعه، ويجدد نظرته للدور الذي يلعبه ، ويحسن معدلات أدائه وتزويد الإنتاجية ويرتفع كفاءة بلوغ الهدف.

وتعد عملية الإعداد والتدريب والتأهيل في غاية الأهمية لتكوين شخصية الفرد وملكاته وصقل قدراته ومهاراته التي تمكنه من بلوغ أهدافه الذاتية والعامة، ولذا فإن عملية الإعداد الجيد للصحفي الطالب وفقا لمتطلبات سوق العمل تظل عملية منظمة لها آلياتها العملية التي تساعد المتدربين على استيعاب وتقبل المعلومات الملقاة عليهم وخاصة إذا كان التدريب في بعض المجالات الإعلامية ذات التطبيقات الأكثر مطابقة للممارسات الميدانية بما يحقق طموحات مخرجات الكلية ويلبي احتياجات سوق العمل.

ونظرا لأن حقل الصحافة يحتاج إلى كوادر قادرة على فهم الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة، وإقامة العلاقات الارتباطية بين الأحداث المختلفة محليا وإقليميا وعالمياً، تبدو أهمية إعداد هذه الكوادر الشابة ليكونوا قادرين على نقل الواقع الاجتماعي إلى جماهير القراء والمتابعين والمستخدمين بدرجة عالية من الدقة والوضوح والمهنية، ويرتبط التدريب العملي للطلاب بالقسم ببعض المقررات الدراسية، إذ يتم تدريبهم بجريدة (منبر الجامعة) من خلال مقررات عديدة مثل: التطبيقات الصحفية، التحرير الصحفي، الإخراج الصحفي، الصحافة الاستقصائية والمتخصصة والالكترونية، كتابة الاخبار والتقارير، التصوير والاعلان الصحفي والتوثيق الاعلامي(العمار، 17:2017)( ٢٠٢٠ ).

ويشتمل التدريب العملي في المقررات الدراسية بالقسم في ضوء متطلبات سوق العمل، على جميع مراحل العمل الصحفي بداية من التدريب على التفكير والتخطيط للعمل الصحفي يليه التدريب على عمليات جمع المادة الصحفية سواء بالأساليب التقليدية أو الأساليب الالكترونية الحديثة، ثم التدريب على مهارات الكتابة والتحرير للفنون الصحفية المختلفة (الأشكال الإخبارية والاستقصائية والتفسيرية وأشكال الرأي والأشكال الثابتة المتخصصة) ، بالإضافة الى تدريبهم على تصميم الصحف (جرائد ومجلات) وإخراجها وطباعتها، بما يساهم في تطوير مهاراتهم وتصبح لديهم القدرة على الاضطلاع بتجسيد وظائف الصحافة والتثقيف والتعليم للجماهير باختلاف تصنيفاتهم وشرائحهم، خصوصاً بعد أن "ساهمت التقنيات الحديثة في ولادة مؤسسات للتدريب الصحفي المهني عن بعد، مع توفر منصات إلكترونية"(مطيع، 63:2016)( ٢٠٢٠ ).

ومن أجل التحول من التدريب التقليدي إلى التدريب الإلكتروني، ينبغي التخطيط لنظام التدريب ومن ثم تنفيذه وصولاً الى تقويمه، ومن مميزات التدريب الإلكتروني:

1. تجاوز العائق الزماني والمكاني، إذ ليس من الضرورة تواجد المدّرب والمتدرب بنفس المكان والزمان.
2. تجاوز العائق المادي كتكاليف السفر والسماح لأكثر عدد ممكن من المتدربين بالالتحاق بالدورة التدريبيّة.
3. إمكانية تحديث المحتوى التدريبي.
4. تكرار أنشطة التدريب حسب الطلب، والاستفادة من المتدربين المتميزين بشكل فعال.
5. يوفر فرص هائلة لاستثمار التقدم التكنولوجي.(النابلسي، 59:2016)( ٢٠١٦ )

**أهداف التدريب**

يعد التدريب فرصة لتنمية مهارات الطلاب الدارسين بالقسم في ضوء متطلبات سوق العمل، ومع تنوع الابتكارات التكنولوجية والتطور المستمر للممارسات الإعلاميّة، وجب على المؤسسات العلمية الاكاديمية، وقسم الصحافة واحد منها، مواكبة متغيرات الواقع وتحديات المستقبل، كون التدريب يمثل حلقة مهمة من أجل ضمان

استمرارية كلية الاعلام عموماً وقسم الصحافة خصوصاً، كمؤسسة علمية أكاديمية في ظلّ الثورة الرقميّة التّي أسست لممارسات إعلاميّة بديلة. ويهدف التدريب/ التطبيق العملي في ضوء متطلبات سوق العمل إلى:

1. إكساب الطلاب مهارات أساسية وجديدة في العمل الصحفي.

2. إدخال أساليب حديثة في المناهج الدراسية بما يعزز عمليّة الإنتاج الصحفي.

3. الحرص على ترشيد الخبرات المكتسبة وتنظيمها.

4. زيادة الثقة بالنفس لدى المهنيين لمواصلة اكتساب الخبرات وإنشاء روح الإبداع.

5. تنمية المهارات، و صقل القدرات وزيادة المعلومات لدى المتدربين.

6. تغيير الاتجاهات أو تعديلها أو التأكيد على صحتها. (التميمي،104:2011)( [أ])

أما أهداف التدريب الإعلامي على نحو خاص فمن منطلق الهدف الاستراتيجي الخاص بتحقيق التأهيل المناسب والتنمية المستمرة للكوادر والكفاءات الإعلامية وفقاً لمتطلبات سوق العمل، فإن التدريب الإعلامي والصحفي يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، يمكن بلورتها في ثلاثة أهداف رئيسية:

1. تنمية مهارات وقدرات الكوادر الإعلامية من مختلف التخصصات وتمكينهم من استغلال واستثمار طاقاتهم وقدراتهم المتاحة.

2. تزويد الكوادر الإعلامية في جميع مجالات العمل الإعلامي بالمعارف والمعلومات اللازمة للارتقاء بمستوى أدائهم المهني لأعمالهم.

3. تطوير اتجاهات الكوادر الإعلامية في شتى مواقع العمل الإعلامي نحو أداء أفضل ما أنيط بهم من أعمال وتحقيق الأهداف التي من وراء ذلك.(المحيا،18:2005) ( [ب])

ولا شك أن نجاح التدريب الإعلامي لا يتوقف على مجرد القيام بتدريب الطلاب داخل الكلية أو إرسالهم إلى مؤسسات إعلامية خارجية فهناك العديد من الطلاب الخريجين من كليات ومعاهد الإعلام في الجامعات العربية لم يستفيدوا كثيرا من التدريب الذي قدم لهم.

**أنواع التدريب:**

تتعدد أنواع التدريبات وتصنيفاتها باختلاف الأساس الذي تم عليه التصنيف، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً: التدريب وفقاً لعدد المتدربين، وينقسم إلى:

1. التدريب الفردي ( training individual ): ويكون ذلك عندما ترتكز العملية التدريبية على أفراد معينين، بحيث يتم تناول كل فرد على حده، وقد يتم ذلك بعد التعيين مباشرة .

2. التدريب الجماعي (training group ):

ويكون هذا بالنسبة لمجموعات العمل التي تشترك معا في إنجاز مهام محددة ويكون مطلوبا تدريب أفرادها على هذه المهام. (الهدهود،43:1419)(الغامدي، 60:1426) ( [جـ])

ثانياً: التدريب وفقاً لمكان التدريب، وينقسم إلى:

1. التدريب في موقع العمل: يتم القيام بهذا التدريب في إدارة أو مركز التدريب التام للمؤسسة أو المنظمة، أو في مواقع العمل مباشره وضمن بيئة العمل العادية، وقد يخضع له موظفو المنظمة نفسها، وقد يخضع لذلك متدربون آخرون ينتمون لجهات أخرى.

2. التدريب خارج مواقع العمل : ويأخذ هذا التدريب عدة أشكال أهمها:

- التدريب خارج العمل في ظروف مماثلة لظروف العمل التي سيعمل فيها المتدربون ، حيث قد تقتضي بعض الأعمال مستويات عالية من المهارة التي لا تسمح الظروف والإمكانات المتاحة أثناء العمل بتوفيرها، وهنا تلجأ أجهزة التدريب في المؤسسة إلى تهيئة ظروف خارج موقع العمل تكون مماثلة لظروف العمل في داخله لإكساب المتدرب المهارة المطلوبة بأفضل طريقة .

- التدريب خارج العمل ضمن برامج خاصة تقوم جهات خارجية بترتيبها حسب اتفاق مبرم مع المنظمة المعنية، وغيره من أنواع التدريب خارج مواقع العمل.

ثالثاً: التدريب وفقاً للهدف، وينقسم إلى:

1. أهداف عادية: تساعد التنظيم في الاستمرار بمعدلات الكفاءة المطلوبة.

2. أهداف حل المشكلات: تكشف عن مشكلات محددة تعاني منها المنظمة وتحللها وتصمم برامج تدريبية بغرض حلها ومعالجتها.

3. أهداف ابتكارية: تهدف إلى تحقيق نتائج غير عادية ومبتكرة ترفع مستوى الأداء في التنظيم نحو مجالات وآفاق لم يسبق التوصل إليها.

رابعاً: التدريب وفقاً لوقت التنفيذ، وينقسم إلى:

1. التدريب قبل الخدمة: أي التدريب الإعدادي آخر سنوات الدراسة وقبل مزاولة العمل.

2. التدريب أثناء الخدمة: أي التدريب بعد مزاولة العمل. (التميمي،106:2011)( [ ] )

التعليم التطبيقي لتلبية احتياجات سوق العمل

ومن أجل زيادة فعالية التعليم التطبيقي في تحقيق أهدافه تسعى الحكومات لربط برامج إعداد الموارد البشرية الوطنية بالاحتياجات الحقيقة في سوق العمل ومن ثم العمل على زيادة المعروض من العمالة الوطنية عالية المهارة بما يؤدي إلى توظيفها في الوظائف ذات القيمة المضافة العالية .

وأكدت نتائج العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين التعليم وسوق العمل، على أن هناك علاقة استراتيجية وثيقة، تحكمها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل، ومن هنا يمكننا القول بأن استراتيجيات وسياسات التعليم، إذا ما تم ربطها بشكل ممنهج مع الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل، فإن ذلك الربط سيعمل دون شك على ردم الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وبالتالي الحد من البطالة.(المنظمة العربية للتنمية الادارية، 8:2011)( [ ] )

ويعد قسم الصحافة بكلية الاعلام من الاقسام التي يلتحق بها عدد محدود من الطلاب والطالبات، إذا ما نظرنا إلى التخصصات الاخرى التي يلتحق بها طلاب الكلية والكليات الاخرى بالجامعة والجامعات الاخرى أيضاً سواء كانت حكومية أو خاصة، كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل؛ لوجدنا أن غالبية

الطلاب يلتحقون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية. حيث ترتفع نسبة الالتحاق بهذه التخصصات إلى الثلثين تقريبا.

لقد تبنى قسم الصحافة بالكلية، سياسات جادة في مجال الاهتمام بالتدريب العملي الداخلي والخارجي(التعاوني) بما يلبي احتياجات سوق العمل الصحفي والاعلامي المتنامي في اليمن، بهدف تطوير وتنمية مهارات وكفاءة الطلاب خريجي القسم لكي يكونوا منافسينً أقوياء لخريجي أقسام الصحافة والاعلام بالجامعات اليمنية الحكومية والاهلية الاخرى، من خلال تطوير الخطة الدراسية بالقسم وتحديث مفردات المقررات بشكل دوري بما يتواكب مع متطلبات العصر الرقمي، وصولاً الى تحقيق الجودة النوعية لمخرجات طلابية صحفية ذات قدرات ومهارات مناسبة(قسم العلاقات العامة، 31:2014) ( [ ] ).

وعلى الرغم من أن عدداً من التخصصات العلمية تعنى بالتطبيق والبرامج التدريبية إلا أن أقسام الصحافة والاعلام و الاتصال الجماهيري في مختلف أرجاء العالم تولي عناية كبيرة بموضوع التدريب في مقرراتها الدراسية، إذ أن إعداد الكوادر المتخصصة لممارسة العمل في الصحافة المطبوعة والالكترونية يعد الهدف الرئيس من أهداف قسم الصحافة، وتأهيلهم بحيث يكونوا قادرين على التفكير واستنباط الأفكار الصحفية والإعلامية من الواقع الذي يعيشون فيه، بالإضافة الى تأهيلهم في التصميم والإخراج والنشر الصحفي، وإيجاد شراكة مع المؤسسات الصحفية ذات العلاقة لتأهيل الطلاب، و عمل مشاريع التخرج بإنتاج صحف وحملات تطبيق في المجال الصحفي، و التطبيق في المؤسسات الصحفية، وإصدار صحيفة منبر الجامعة.

**نتائج الدراسة**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اتجاهات طلاب قسم الصحافة بكلية الاعلام نحو المقررات الدراسية العملية وفق متطلبات سوق العمل، وقد قام الباحثان بعمل دراسة مسحية على عينة شملت 61 مفردة من طلاب المستويين الثالث والرابع بقسم الصحافة - كلية الاعلام جامعة صنعاء من الذكور والإناث وذلك بنسب مختلفة، حيث كانت نسبه الإناث 42.6 ٪ من إجمالي العينة، ونسبة الذكور 57.3٪ ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن استعراضها ومناقشتها كالتالي :

جدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب النوع والمستوى الدراسي

| م | النوع / المستوى الدراسي | ذكور | ٪ | إناث | ٪ | المجموع الكلي | ٪ الكلية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الثالث | 15 | ٪24.6 | 15 | ٪24.6 | 30 | ٪49.1 |
| 2 | الرابع | 20 | ٪32.8 | 11 | ٪18.1 | 31 | ٪50.9 |
| المجموع | | 35 | ٪57.3 | 26 | ٪42.6 | 61 | ٪100 |

(ن= 61)

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستوى الرابع أعلى من المستوى الثالث، إذ بلغت نسبة المستوى الرابع50.9٪ منهم 32.8٪ ذكور، و18.1٪ إناث، وبلغت نسبة المستوى الثالث 49.1٪ بنسب متساوية بين الذكور والاناث. وسيفيد الباحثان في معرفة اتجاهات المستويان الثالث والرابع وجنسهم حول المقررات الدراسية والتدريب العملي.

ويؤكد هذه النسبة الواقع العام من خلال إقبال الذكور أكثر من الاناث على دراسة تخصص الصحافة أو بما تُعرف بـ (مهنة المتاعب).

جدول رقم (2) يوضح أهمية التدريب العملي في المقررات التي يدرسها الطلاب بالقسم

| م | المستوى / المقياس | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| 1 | مهم جداً | 26 | ٪42.6 | 28 | ٪45.9 | 54 | 88.5 |
| 2 | مهم الى حد ما | 2 | ٪3.2 | 3 | ٪4.9 | 5 | 8.1 |
| 3 | مهم | 2 | ٪3.2 | - | - | 2 | 3.2 |
| 4 | غير مهم | - | - | - | - | | |
| 5 | لا رأي لي | - | - | - | - | | |
| المجموع | | 30 | 49.1 | 31 | 50.9 | 100 | |

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن 50.9٪ من المبحوثين من المستوى الرابع، يرون أهمية التدريب العملي في المقررات التي يدرسها الطلاب بالقسم، مقابل 49.1٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث، وهي نسب جيدة جداً تشير الى أن الطلاب بالمستويين يدركون أهمية التدريب العملي في المقررات التي يدرسونها تلبية لرغباتهم وطموحاتهم المستقبلية بالحصول على عمل مناسب في سوق العمل بعد التخرج. وبشكل عام فإن 88.5٪ يرون أن التدريب العملي مهم جداً في المقررات التي يدرسها الطلاب بالقسم؛ ويعزى ذلك الى أنهم مارسوا التدريب ولديهم طموح مستقبلي في الحصول على المزيد من التدريب العملي، فيما يرى 8.1٪ منهم أن التدريب العملي مهم الى حد ما، و 3.2 ٪ يرون أن التدريب العملي مهم، وجميع المبحوثين لم يجيبوا على ان التدريب غير مهم ولا رأي لهم.

جدول رقم (3) يبين مدى اعتقاد المبحوثين بكفاية التدريب العملي لإكسابهم المهارات الصحفية

| م | المستوى / الاجابة | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| 1 | نعم | 1 | 7.6 | 12 | 92.4 | 13 | 21.3 |
| 2 | لا | 23 | 47.9 | 25 | 52.1 | 48 | 78.7 |

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن 92.4٪ من المبحوثين بالمستوى الرابع يعتقدون كفاية التدريب العملي في المقررات الدراسية التي يدرسونها لإكسابهم المهارات الصحفية التي يتطلبها سوق العمل، مقابل 7.6٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث، ويعزى ذلك الى ان المستوى الرابع قد مارسوا التدريب العملي فترة اطول عن المستوى الثالث الذي ما يزال طلابه حديثي التخصص في قسم الصحافة ولم ينالوا التدريب المناسب، فيما 52.1٪ من المبحوثين بالمستوى الرابع يعتقدون عدم كفاية التدريب العملي في المقررات الدراسية التي يدرسونها لإكسابهم المهارات الصحفية التي يتطلبها سوق العمل، مقابل 47.9٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث؛ نتيجة لنقص كثير من الاجهزة والتقنيات الحديثة في مجال التدريب العملي بالقسم، وضعف مستوى بعض أساتذة المواد في هذا الجانب.

جدول رقم (4) يبين مدى رضا المبحوثين عن أسلوب وطريقة تدريس مقررات التدريب العملي

| م | المستوى / الاجابة | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| 1 | نعم | 14 | 73.6 | 5 | 26.3 | 19 | 31.1 |
| 2 | لا | 16 | 38.1 | 26 | 61.9 | 42 | 68.9 |

توضح نتائج الجدول السابق أن 61.9٪ من المبحوثين بالمستوى الرابع غير راضين عن أسلوب وطريقة تدريس مقررات التدريب العملي بالقسم مقابل 38.1٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث؛ ويعزى ذلك إلى أن أسلوب بعض الأساتذة ما يزال تقليدي في عملية التدريب العملي في المنهج، فيما 73.6٪ من طلاب المستوى الثالث راضين عن أسلوب وطريقة تدريس مقررات التدريب العملي بالقسم مقابل 26.3٪ من طلاب المستوى الرابع؛ ما يحتم على القسم إعادة النظر في طرق وأساليب تدريس مقررات التدريب العملي بما يتواكب مع الطرق والاساليب التدريسية الحديثة القائمة على العصف الذهني والمجموعات المركزة ومجموعات الخبراء.

جدول رقم (5) يوضح سبب عدم رضا المبحوثين عن أسلوب وطريقة تدريس المقررات العملية

| م | المستوى / العبارة | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | | |
| 1 | لأن أستاذ المقرر لا يستطيع إيصال المعلومة بالشكل الصحيح | 1 | 25 | 3 | 75 | 4 | 3.6 | 7 |
| 2 | لأن أستاذ المقرر ينقصه مهارات عملية يتطلبها المقرر | 3 | 37.5 | 5 | 62.5 | 8 | 7.2 | 4 |
| 3 | لأن أستاذ المقرر غير قادر على ضبط الطلاب أثناء المحاضرة | - | - | 5 | 100 | 5 | 4.5 | 6 |
| 4 | لأن طريقة التدريب العملي غير مفيدة | 3 | 42.5 | 4 | 57.5 | 7 | 6.3 | 5 |
| 5 | لعدم توفر قاعات وأماكن مناسبة للتدريب العملي | 11 | 33.3 | 22 | 66.7 | 33 | 30 | 2 |
| 6 | العمل في الصحف الخارجية أكثر فائدة | 5 | 27.7 | 13 | 72.2 | 18 | 16.3 | 3 |
| 7 | لانعدام الاجهزة التقنية الخاصة بالتدريب العملي | 11 | 31.5 | 24 | 68.5 | 35 | 31.8 | 1 |
| | المجموع | | | | | 110 | | |

تبين نتائج الجدول السابق أن سبب عدم رضا المبحوثين عن أسلوب وطريقة تدريس المقررات العملية يرجع الى انعدام الاجهزة التقنية الخاصة بالتدريب العملي بنسبة 31.8٪ وبالذات من وجهة نظر طلاب المستوى الرابع الذين اوشكوا على التخرج ولم يروا هذه الأجهزة في التدريب العملي، يليه ثانياً عدم توفر قاعات وأماكن مناسبة للتدريب العملي بنسبة 30٪، ويعزى ذلك الى ان مبنى وقاعات كلية الاعلام قديمة ومتهالكة، وثالثاً بسبب أن العمل في الصحف الخارجية أكثر فائدة بنسبة 16.3٪، و رابعاً نقص المهارات العملية التي تتطلبها المقررات لدى الأساتذة بنسبة 7.2٪، والسبب الخامس لأن طريقة التدريب العملي غير مفيدة بنسبة 6.3٪، وسادساً لأنها لأن أستاذ المقرر غير قادر على ضبط الطلاب أثناء المحاضرة بنسبة 4.5٪، وجاء في المرتبة الاخيرة نتيجة لعدم استطاعة أستاذ المقرر على إيصال المعلومة بالشكل الصحيح بنسبة 3.6٪.

وجاء المتوسط الحسابي لأسباب عدم رضا المبحوثين عن أسلوب وطريقة تدريس المقررات العملية يساوي 15.7.

جدول رقم (6) يوضح الاجهزة والوسائل التي تساعد المبحوثين أثناء التدريب العملي

| م | المستوى / العبارة | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | | |
| 1 | الاجهزة والبرامج الخاصة بالتحرير الصحفي | 22 | 50 | 22 | 50 | 44 | 15.1 | 3 |
| 2 | الاجهزة والبرامج الخاصة بالإخراج الصحفي والتصميم | 27 | 48.2 | 29 | 51.8 | 56 | 19.1 | 1 |
| 3 | التصوير الصحفي | 13 | 31.7 | 28 | 68.3 | 41 | 13.9 | 4 |
| 4 | المونتاج الصحفي | 11 | 33.3 | 22 | 66.7 | 33 | 11.2 | 5 |
| 5 | الجرافيك الصحفي | 7 | 25 | 21 | 75 | 28 | 9.5 | 6 |
| 6 | الصحيفة الورقية | 21 | 47.7 | 23 | 52.3 | 44 | 15.1 | 3 |
| 7 | الموقع الاخباري للقسم (الصحيفة الالكترونية) | 23 | 48.9 | 24 | 51.1 | 47 | 16.1 | 2 |

توضح نتائج الجدول السابق أن الاجهزة والبرامج الخاصة بالإخراج الصحفي والتصميم جاءت في المرتبة الاولى بنسبة 19.1٪ وباتفاق المبحوثين من المستويين(الثالث والرابع) من بين الاجهزة والوسائل التي يحتاجها المبحوثين لتساعدهم أثناء التدريب العملي الملائم لمتطلبات سوق العمل؛ ويعزى ذلك إلى أن هذا المقرر في معظم مفرداته بحاجة إلى تطبيق عملي ورغم ان اجهزة التدريب الخاصة بالاخراج الصحفي اصبحت موجودة بالقسم الا انها لا تعمل نتيجة عدم وجود الكهرباء وعدم تشغيلها من قبل الكلية، يليها في المرتبة الثانية الموقع الاخباري للقسم (الصحيفة الالكترونية) بنسبة 16.1٪، وفي المرتبة الثالثة جاءت الصحيفة الورقية و الاجهزة والبرامج الخاصة بالتحرير الصحفي بنسبة 15.1٪، وفي المرتبة الرابعة جاء التصوير الصحفي بنسبة 13.9٪، وجاء المونتاج الصحفي في المرتبة الخامسة بنسبة 11.2٪، فيما جاء الجرافيك الصحفي في المرتبة الاخيرة بنسبة 9.5٪. وهذه الاحتياجات تؤكد صوابية رؤية القسم بتجهيز وتشغيل معمل الوسائط المتعددة الخاص بقسم الصحافة.

جدول رقم (7) يوضح مدى تفضيل المبحوثين للتدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة

| م | المستوى / الاجابة | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| 1 | نعم | 28 | 48.2 | 30 | 51.8 | 58 | 95.1 |
| 2 | لا | 2 | 66.6 | 1 | 33.4 | 3 | 4.9 |

تشير نتائج الجدول السابق أن المبحوثين يفضلون التدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة إلى جانب مقررات التدريب العملي(الداخلي)بنسبة 95.1٪ وبالذات طلاب المستوى الرابع، ويعزى ذلك الى انهم سيتأهلون اكثر في الجانب الصحفي وفق احتياجات سوق العمل و4.9٪ منهم لا يفضلون التدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة إلى جانب مقررات التدريب العملي(الداخلي) وخصوصا لدى طلاب المستوى الثالث.

وهذه النتيجة تؤكد الحاجة الى تفعيل اتفاقيات التعاون بين القسم والكلية والمؤسسات الاعلامية من خلال التدريب العملي التعاوني.

جدول رقم (8) يوضح سبب تفضيل المبحوثين للتدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة

| م | المستوى / العبارة | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | | |
| 1 | لأن التدريب في مؤسسات صحفية يكسبني مهارات تصقل مهنيتي بشكل أفضل | 23 | 47.9 | 25 | 52.1 | 48 | 28.7 | 2 |
| 2 | أستطيع من خلال التدريب في الخارج أن أحصل على فرصة وظيفية | 16 | 51.6 | 15 | 48.4 | 31 | 18.5 | 4 |
| 3 | أشعر بمتعة أكبر وإقبال متزايد على العمل إذا تدربت في صحف خارج الجامعة | 18 | 47.3 | 20 | 52.7 | 38 | 22.7 | 3 |
| 4 | تجعلني أكثر قرباً من فهم متطلبات سوق العمل الصحفي وبالتالي أعمل على مواكبتها | 26 | 52 | 24 | 48 | 50 | 29.9 | 1 |

تبين نتائج الجدول السابق أن المبحوثين يفضلون التدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة إلى جانب مقررات التدريب العملي(الداخلي) لأنها تجعلهم أكثر قرباً من فهم متطلبات سوق العمل الصحفي وبالتالي يعملون على مواكبتها، وجاء هذا السبب في المرتبة الاولى بنسبة 29.9٪ خصوصا لدى طلاب المستوى الثالث، يلي ذلك ثانياً أن التدريب في مؤسسات صحفية يكسبهم مهارات تصقل مهنيتهم بشكل أفضل بنسبة 28.7٪ وبالذات طلاب المستوى الرابع، وفي المرتبة الثالثة لشعورهم بالاستمتاع والإقبال المتزايد على العمل الصحفي إذا تدربوا في صحف خارج الجامعة بنسبة 22.7٪ لدى طلاب المستوى الرابع ايضاً، وفي المرتبة الاخيرة جاء سبب استطاعتهم من خلال التدريب الخارجي أن يحصلوا على فرصة وظيفية بنسبة 18.5٪ وعلى وجه الخصوص لدى طلاب المستوى الثالث.

وتبين هذه الاسباب ما للتدريب الخارجي من أهمية في تعريف الطلاب المتدربين بطبيعة سوق العمل، وبالتالي مواكبة التدريب بنوعيه الداخلي والخارجي لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل والتنمية.

جدول رقم (9) يبين مدى اعتقاد المبحوثين بأن الجانب التطبيقي، يؤهلهم للعمل في بعد التخرج

| م | المستوى / الاجابة | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| 1 | نعم | 19 | 65.5 | 10 | 34.5 | 29 | 47.5 |
| 2 | لا | 11 | 34.3 | 21 | 65.7 | 32 | 52.5 |

تشير نتائج الجدول السابق أن 52.5٪ من المبحوثين يعتقدون أن الجزء التطبيقي في المقررات الدراسية العملية لا يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج، خصوصا طلاب المستوى الرابع؛ كون الجانب التطبيقي غير شامل للإعلام الحديث الذي يفي باحتياجات سوق العمل، ويعتقد 47.5٪ منهم أن الجزء التطبيقي في المقررات الدراسية العملية يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج، خصوصاً طلاب المستوى الثالث.

جدول رقم (10) يوضح أهم الاسباب في الجزء التطبيقي في المقررات الذي لا يؤهلهم للعمل بعد التخرج

| م | المستوى / العبارة | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | | |
| 1 | لعدم وجود صحيفة داخلية خاصة بالقسم يحررها الطلاب | 10 | 40 | 15 | 60 | 25 | 39.6 | 2 |
| 2 | لأن مقررات التدريب العملي تفتقر إلى المهنية | 4 | 36.3 | 7 | 63.7 | 11 | 17.4 | 3 |
| 3 | لافتقار القسم الى الاجهزة التقنية والتكنولوجية التي تستخدم في إنتاج صحيفة ورقية والكترونية | 9 | 33.3 | 18 | 66.7 | 27 | 43 | 1 |

تبين نتائج الجدول السابق أن 43٪ من المبحوثين أغلبهم من طلاب المستوى الرابع، يعتقدون أن السبب الاول في الجزء التطبيقي في المقررات الدراسية العملية، لا يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج يرجع الى افتقار قسم الصحافة للأجهزة التقنية والتكنولوجية التي تستخدم في إنتاج صحيفة ورقية أو الكترونية، أما 39.6٪ منهم فيعتقدون أن الجزء التطبيقي لا يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية نتيجة لعدم وجود صحيفة داخلية خاصة بالقسم يحررها الطلاب، و17.4٪ منهم يرون أن مقررات التدريب العملي تفتقر إلى المهنية.

جدول رقم (11) يبين المقررات الحديثة التي يتطلب إضافتها في المنهج لتواكب احتياجات سوق العمل

| م | المقررات / المستوى المغيبة عن الخطة الدراسية | الثالث | | الرابع | | المجموع | ٪ | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | | | |
| 1 | الصحافة الالكترونية | 12 | 35.2 | 22 | 64.8 | 34 | 22.2 | 1 |
| 2 | الاعلام الجديد | 17 | 54.8 | 14 | 45.2 | 31 | 20.2 | 2 |
| 3 | الاعلام البديل | 4 | 36.3 | 7 | 63.4 | 11 | 7.1 | 6 |
| 4 | الاعلام الاجتماعي | 10 | 52.6 | 9 | 47.4 | 19 | 12.4 | 5 |
| 5 | صحافة البيانات | 11 | 36.6 | 19 | 63.4 | 30 | 19.6 | 3 |
| 6 | تحليل الخطاب الصحفي | 10 | 35.7 | 18 | 64.3 | 28 | 18.3 | 4 |
| | المجموع | 64 | ٪41.8 | 89 | ٪58.2 | 153 | 100 | |

توضح نتائج الجدول السابق أن 58.2٪ من المبحوثين من المستوى الرابع يشعرون أن مقررات الصحافة الالكترونية وتحليل الخطاب والاعلام البديل وصحافة البيانات، مغيبة عن الخطة الدراسية للقسم، ويتطلب إضافتها كمقررات دراسية حديثة مواكبة لمتطلبات سوق العمل، مقابل 41.8٪ من المبحوثين من المستوى الثالث يشعرون أن مقررات الاعلام الجديد والاعلام الاجتماعي وصحافة البيانات والاعلام البديل، مغيبة عن الخطة الدراسية للقسم، ويتطلب إضافتها كمقررات دراسية حديثة مواكبة لمتطلبات سوق العمل، وبشكل عام جاء مقرر الصحافة الالكترونية في المرتبة الاولى بنسبة 22.2٪ يليها في المرتبة الثانية مقرر الاعلام الجديد بنسبة 20.2٪، وفي المرتبة الثالثة مقرر صحافة البيانات بنسبة 19.6٪، وفي المرتبة الرابعة مقرر تحليل الخطاب الصحفي بنسبة 18.3٪، وفي المرتبة الخامسة مقرر الاعلام الاجتماعي بنسبة 12.4٪، وفي المرتبة الاخيرة مقرر الاعلام البديل بنسبة 7.1٪.

**خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها**

**أولا: النتائج العامة للدراسة**

يستعرض الباحثين أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة، ومنها:

1. أن 50.9٪ من المبحوثين من المستوى الرابع، يرون أهمية التدريب العملي في المقررات التي يدرسها الطلاب بالقسم، مقابل 49.1٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث.

2. أشارت النتائج أن 55.7٪ من المبحوثين في المستويين الثالث والرابع راضين إلى حد ما عن موضوعات التدريب العملي في المقررات الدراسية التي يدرسونها، وفي المرتبة الثانية جاء عدم رضى المبحوثين عن موضوعات التدريب العملي بنسبة 27.8٪، وفي المرتبة الاخيرة جاء المبحوثين الراضين عن موضوعات التدريب العملي بنسبة 16.3٪ خصوصاً طلاب المستوى الثالث. وجميع المبحوثين أيضاً لم يعبروا عن رضاهم عن موضوعات التدريب العملي بغير مهم ولا رأي لهم.

3. كما اشارت نتائج الدراسة أن 92.4٪ من المبحوثين بالمستوى الرابع يعتقدون كفاية التدريب العملي في المقررات الدراسية التي يدرسونها لإكسابهم المهارات الصحفية التي يتطلبها سوق العمل، مقابل 7.6٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث، فيما 52.1٪ من المبحوثين بالمستوى الرابع يعتقدون عدم كفاية التدريب العملي في المقررات الدراسية التي يدرسونها لإكسابهم المهارات الصحفية التي يتطلبها سوق العمل، مقابل 47.9٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث.

4. أوضحت النتائج أن 92.4٪ من المبحوثين بالمستوى الرابع يعتقدون كفاية التدريب العملي في المقررات الدراسية التي يدرسونها لإكسابهم المهارات الصحفية التي يتطلبها سوق العمل، مقابل 7.6٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث، فيما 52.1٪ من المبحوثين بالمستوى الرابع يعتقدون عدم كفاية التدريب العملي في المقررات الدراسية التي يدرسونها لإكسابهم المهارات الصحفية التي يتطلبها سوق العمل، مقابل 47.9٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث.

5. توصلت النتائج الى أن 61.9٪ من المبحوثين بالمستوى الرابع غير راضين عن أسلوب وطريقة تدريس مقررات التدريب العملي بالقسم مقابل 38.1٪ من المبحوثين بالمستوى الثالث؛ ويعزى ذلك إلى أن أسلوب بعض الأساتذة ما يزال تقليدي في عملية التدريب العملي في المنهج، فيما 73.6٪ من طلاب المستوى الثالث راضين عن أسلوب وطريقة تدريس مقررات التدريب العملي بالقسم مقابل 26.3٪ من طلاب المستوى الرابع.

6. أكدت النتائج ان سبب عدم رضا المبحوثين عن أسلوب وطريقة تدريس المقررات العملية يرجع الى انعدام الاجهزة التقنية الخاصة بالتدريب العملي بنسبة 31.8٪ وبالذات من وجهة نظر طلاب المستوى الرابع، يليه ثانياً عدم توفر قاعات وأماكن مناسبة للتدريب العملي بنسبة 30٪، وثالثاً بسبب أن العمل في الصحف الخارجية أكثر فائدة بنسبة 16.3٪، و رابعاً نقص المهارات العملية التي تتطلبها المقررات لدى الأساتذة بنسبة 7.2٪، والسبب الخامس لأن طريقة التدريب العملي غير مفيدة بنسبة 6.3٪، وسادساً لأنها لأن أستاذ المقرر غير قادر

على ضبط الطلاب أثناء المحاضرة بنسبة 4.5٪، وجاء في المرتبة الاخيرة نتيجة لعدم استطاعة أستاذ المقرر على إيصال المعلومة بالشكل الصحيح بنسبة 3.6٪.

7. بينت النتائج أن الاجهزة والبرامج الخاصة بالإخراج الصحفي والتصميم جاءت في المرتبة الاولى بنسبة 19.1٪ وباتفاق المبحوثين من المستويين(الثالث والرابع) من بين الاجهزة والوسائل التي يحتاجها المبحوثين لتساعدهم أثناء التدريب العملي الملائم لمتطلبات سوق العمل؛ ويعزى ذلك إلى أن هذا المقرر في معظم مفرداته بحاجة إلى تطبيق عملي، يليها في المرتبة الثانية الموقع الاخباري للقسم (الصحيفة الالكترونية) بنسبة 16.1٪، وفي المرتبة الثالثة جاءت الصحيفة الورقية و الاجهزة والبرامج الخاصة بالتحرير الصحفي بنسبة 15.1٪، وفي المرتبة الرابعة جاء التصوير الصحفي بنسبة 13.9٪، وجاء المونتاج الصحفي في المرتبة الخامسة بنسبة 11.2٪، فيما جاء الجرافيك الصحفي في المرتبة الاخيرة بنسبة 9.5٪.

8. أشارت النتائج الى أن المبحوثين يفضلون التدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة إلى جانب مقررات التدريب العملي(الداخلي)بنسبة 95.1٪ وبالذات طلاب المستوى الرابع، و4.9٪ منهم لا يفضلون التدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة إلى جانب مقررات التدريب العملي(الداخلي) وخصوصا لدى طلاب المستوى الثالث.

9. كما أن المبحوثين يفضلون التدريب العملي في مؤسسات صحفية خارج الجامعة إلى جانب مقررات التدريب العملي(الداخلي) لأنها تجعلهم أكثر قرباً من فهم متطلبات سوق العمل الصحفي وبالتالي يعملون على مواكبتها، وجاء هذا السبب في المرتبة الاولى بنسبة 29.9٪ خصوصا لدى طلاب المستوى الثالث، يلي ذلك ثانياً أن التدريب في مؤسسات صحفية يكسبهم مهارات تصقل مهنيتهم بشكل أفضل بنسبة 28.7٪ وبالذات طلاب المستوى الرابع، وفي المرتبة الثالثة لشعورهم بالاستمتاع والإقبال المتزايد على العمل الصحفي إذا تدربوا في صحف خارج الجامعة بنسبة 22.7٪ لدى طلاب المستوى الرابع ايضاً، وفي المرتبة الاخيرة جاء سبب استطاعتهم من خلال التدريب الخارجي أن يحصلوا على فرصة وظيفية بنسبة 18.5٪ وعلى وجه الخصوص لدى طلاب المستوى الثالث.

10. واوضحت النتائج أن 52.5٪ من المبحوثين يعتقدون أن الجزء التطبيقي في المقررات الدراسية العملية لا يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج، خصوصا طلاب المستوى الرابع؛ كون الجانب التطبيقي غير شامل للإعلام الحديث الذي يفي باحتياجات سوق العمل، ويعتقد 47.5٪ منهم أن الجزء التطبيقي في المقررات الدراسية العملية يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج، خصوصاً طلاب المستوى الثالث.

11. وبينت النتائج أن 43٪ من المبحوثين أغلبهم من طلاب المستوى الرابع، يعتقدون أن السبب الاول بأن الجزء التطبيقي في المقررات الدراسية العملية، لا يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية بعد التخرج يرجع الى افتقار قسم الصحافة للأجهزة التقنية والتكنولوجية التي تستخدم في إنتاج صحيفة ورقية أو الكترونية، أما 39.6٪ منهم فيعتقدون أن الجزء التطبيقي لا يؤهلهم للعمل في مؤسسات صحفية نتيجة لعدم وجود صحيفة داخلية خاصة بالقسم يحررها الطلاب، و17.4٪ منهم يرون أن مقررات التدريب العملي تفتقر إلى المهنية.

12. كما اكدت النتائج أن 58.2٪ من المبحوثين من المستوى الرابع يشعرون أن مقررات الصحافة الالكترونية وتحليل الخطاب والاعلام البديل وصحافة البيانات، مغيبة عن الخطة الدراسية للقسم، ويتطلب إضافتها كمقررات دراسية حديثة مواكبة لمتطلبات سوق العمل، مقابل 41.8٪ من المبحوثين من المستوى الثالث يشعرون أن مقررات الاعلام الجديد والاعلام الاجتماعي وصحافة البيانات والاعلام البديل، مغيبة عن الخطة الدراسية للقسم، ويتطلب إضافتها كمقررات دراسية حديثة مواكبة لمتطلبات سوق العمل، وبشكل عام جاء مقرر الصحافة الالكترونية في المرتبة الاولى بنسبة 22.2٪ يليها في المرتبة الثانية مقرر الاعلام الجديد بنسبة 20.2٪، وفي المرتبة الثالثة مقرر صحافة البيانات بنسبة 19.6٪، وفي المرتبة الرابعة مقرر تحليل الخطاب الصحفي بنسبة 18.3٪، وفي المرتبة الخامسة مقرر الاعلام الاجتماعي بنسبة 12.4٪، وفي المرتبة الاخيرة مقرر الاعلام البديل بنسبة 7.1٪.

**ثانياً: توصيات الدراسة**

من خلال استعراض الباحثين لاهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، يمكن الخروج بعدد من التوصيات والمقترحات ومن هذه التوصيات:

1. إجراء ابحاث ودراسات حول واقع التدريب العملي الاكاديمي في اليمن.

2. تجويد وتحسين الخطة والمقررات الدراسية بقسم الصحافة وأقسام وكليات الاعلام بالجامعات اليمنية لتتواكب مع متطلبات سوق العمل من خلال الاستعانة بمهنيين ممارسين من أرباب العمل الصحفي بكافة المؤسسات الاعلامية.

3. وضع استراتيجية وطنية شاملة لتطوير وتجويد خطط ومقررات الصحافة والاعلام بالجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، بما يتلاءم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل والتنمية الشاملة في اليمن وصولاً الى تحقيق الجودة والاعتماد الاكاديمي.

4. تحقيق الجودة والاعتماد الاكاديمي في البرامج الاكاديمية بكلية الاعلام من خلال استكمال توصيف هذه البرامج تلبية لمتطلبات التنمية الاعلامية وسوق العمل.

**قائمة المراجع:**


1. بشرى أنور، دوار التدريب في تطوير أداء المهنيين بالقنوات التلفزيونية العمومية، مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد( 4)، 2016.
2. محمود محمد عبد الغفار، تأثير التدريب على تطوير الأداء الإعلامي: دراسة حالة على مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية بالدنمارك، 2014.
3. عبدالرحمن الشيخ، اتجاهات طلبة قسم الصحافة والإعلام في الجامعة الإسلامية بغزة نحو مساقات التدريب العملي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
4. عبدالله التميمي، اتجاهات طلاب كلية المعلومات والإعلام والعلوم الإنسانية بشبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا حول التدريب الإعلامي بالكلية، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الامارات، العدد(110) 2011.
5. مساعد بن عبد الله المحيا، اتجاهات الطلاب نحو البرامج التدريبية في أقسام الإعلام في المملكة العربية السعودية، المنتدى الإعلامي السنوي الثالث، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال. 2005.
6. أحمد العجل، المدخل إلى مناهج البحث في الدراسات الاعلامية، صنعاء، دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر، ط1، 2017.
7. شئون الطلاب بكلية الاعلام، كشوف تحضير امتحانات المستويين الثالث والرابع (النظامين العام والموازي) للعام الجامعي 2015 -2016.
8. محمود علم الدين، ليلي عبدالمجيد، فن التحرير الصحفي للوسائل المطبوعة والالكترونية، القاهرة، دار السحاب، 2004.
9. نور السويريكي، القصة الخبرية وتطبيقاتها في الصحافة الفلسطينية، ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة 2016.
10. عبير محمود جبار، اعتماد جامعة جيهان على الاعلام الجديد كمصدر للمعلومات، مجلة جامعة جيهان العلمية، م1، العدد (2)، اربيل، 2017.
11. عبير محمود جبار، اعتماد جامعة جيهان على الاعلام الجديد كمصدر للمعلومات، مرجع سابق.
12. جوناثان غراي وآخرون، صحافة البيانات، شبكة الجزيرة، ط1، 2015.
13. عبدالله التميمي، اتجاهات طلاب كلية المعلومات و الاعلام والعلوم الانسانية بشبكة جامعة عجمان، مرجع سابق.
14. سفيان النابلسي، التدريب في العصر الرقمي، مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد (4) 2016.
15. علي العمار، إدارة المؤسسات الاعلامية، محاضرات مطبوعة لطلاب المستوى الثاني، جامعة العلوم الحديثة، اليمن، 2017.
16. علي العمار، ادارة المؤسسات الاعلامية، مرجع سابق.
17. عبد الصمد مطيع ، تطور مؤسسات التدريب في مجال الإذاعة والتلفزيون بالعالم العربي ، مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد (4)،2016.
18. سفيان النابلسي، التدريب في العصر الرقمي، مرجع سابق.
19. عبدالله التميمي، اتجاهات طلاب كلية المعلومات و الاعلام والعلوم الانسانية بشبكة جامعة عجمان، مرجع سابق.
20. عبدالله المحيا، اتجاهات الطلاب نحو البرامج التدريبية في أقسام الإعلام، مرجع سابق.

21. دلال عبدالواحد الهدهود، مدى استفادة مديري المدارس المطبقة لنظام الإدارة المدرسية المطورة في التعليم. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، 1419.

22. رحمة الغامدي، الاحتياجات التدريبية لمديرات و وكيلات مدارس التعليم العام الحكومي بإدارة التربية والتعليم بمنطقة الباحة، بحث تكميلي للماجستير، جامعة أم القرى، مكة، 1426.

23. عبدالله التميمي، اتجاهات طلاب كلية المعلومات و الاعلام والعلوم الانسانية بشبكة جامعة عجمان، مرجع سابق.

24. المنظمة العربية للتنمية الادارية، مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، 2011.

25. قسم العلاقات العامة، دليل كلية الاعلام، مشروع تخرج لمجموعة من طلاب قسم العلاقات العامة، كلية الاعلام، جامعة صنعاء، 2014.

# Developing the Role of Yemeni Universities in Building Knowledge Society in the light of International and Regional Experiences

**Dr. Khaled Mohsen Zuheer  Dr. Abdulgani Ahmed Alhaweri**

**Abstract**

University has critical roles as sources of intellectual property and talent in society development because it creates new knowledge to be transferred to students and promotes creativity and innovation. The aim of the research was to develop the role of Yemeni universities in building knowledge society in the light of some international and regional experiences. The research followed the descriptive and analytic methodology. Some international and regional experiences were reviewed in order to implement what can be related to Yemeni universities context. The research concluded with some recommendations that help in developing the role of Yemeni universities in building knowledge society in the light of international and regional experiences.

## Framework of the research

### Introduction

Universities are key actors in the production and dissemination of knowledge through learning, instruction and research. Universities are also producers of human capital which is demanded by employers in the labor market and critical to social and economic advancement. When the quality and appropriateness of human capital produced align with the needs of society, employment opportunities are expanded and economic actors are better able to achieve their goals and objectives.

Knowledge is considered as one of the key pillars of a nation's development and advancement and critical to the society's progress and prosperity. It is an incentive for intellectual and social mobilization as well. The current era is called the "knowledge era". If every era had its own wealth, this era's wealth would be knowledge. Information and knowledge have contributed to enhanced standards of living, defined artistic tastes and values, and helped speed up development and industrial progress. Knowledge accumulation also plays a major role in sustaining economic growth (UNDP and MBRF, 2014).

Universities are seen as producers of new knowledge, technology and quality graduates. Today they are also supposed to be platforms of co-created innovations and improvements in society. Laine, et al. (2008) declare that universities are among the oldest institutions in the world. Until the last century their tasks remained unchanged: education and research. Recently a new task is added to this: service to the community or knowledge transfer.

The role of a University in a developing nation is to give ideas, manpower, and service for the furtherance of human equality, human dignity and human development. Singh (2004) indicates that the world depends increasingly on universities for knowledge, prosperity, health and policy-thinking. Universities are

thus required to become engines of development for people, institutions and democracy in general. In order to develop an appropriate understanding of university engagement within the requirements of the knowledge society, it is necessary to implement some international experiences in this field.

Problem of the Research

University has critical roles as sources of intellectual property and talent in society development because it creates new knowledge to be transferred to students and promotes creativity and innovation. The problem of this research can be stated in the following statement: Yemeni universities do not convoy knowledge society because there are a lot of absent requirements, so this research aims at answering the following main question: How to develop the role of Yemeni universities in the light of knowledge society requirements? This main question can be divided into the following sub-questions:

1. What is the importance of universities' role in consolidating knowledge society?
2. What are the most important requirements for knowledge society?
3. What are the important regional and international experiences in the field of developing the role of universities in consolidating knowledge society requirements?

**Significance**

This research will be significant in the following:

1. Elucidating and discussing the importance of universities' role in consolidating knowledge-base society.
2. Browsing through the important requirements of knowledge society to apply some of these with Yemeni society.
3. Participating in developing the role of Yemeni universities in consolidating knowledge society.
4. Reviewing some regional and international experiences in the field of developing the role of universities in consolidating knowledge society in order to implement some of these experiences with Yemeni universities context.
5. Presenting some recommendations and suggestions that participate in developing the role of Yemeni universities in consolidating knowledge society.

**Methodology**

In this research, the descriptive and analytical methodology will be followed to describe and review the importance of the universities' role in consolidating knowledge society and to review some regional and international experiences that include some benefits then analyze all of these in order to be applied with Yemeni universities context.

**Related Studies and Background of the Research**

**Related Studies**

This part presents a survey of the previous studies that are related to the research. Vidican (2009) prepared a paper to understand the role of universities in knowledge society, innovation and economic development and how universities contribute to sustainable development and innovation in renewable energy technologies. The

paper found that the role of universities in innovation and sustainable development is most valuable for the private and public sector in five main areas: (a) contributing to fundamental research; (b) combining existing knowledge society; (c) education and training (curriculum development); (d) creating space for open exploration of ideas and (e) community involvement.

Marta, et al (2011) conducted a research to analyze the extent to which Romanian universities and, particularly, those in economics higher education field can face the demands of knowledge based society. The research highlighted the key role of universities as main investors in lifelong learning education. The research concluded that higher education institutions have to create an atmosphere that encourages students' activities, but with the caveat that it is necessary to promote new and innovative ideas.

Assaf (2011) designed a study to explore the different requirements that need to be met by the government and the citizens of the UAE to succeed in building a knowledge society (KS). The research highlighted the important roles of university teachers to help students to become active members of the new knowledge society. The research concluded that the targeted knowledge society in the UAE relies on the quality of human capital, education, research and innovation plans as a means to advance its development.

Yuzhuo (2013) conducted a research paper to understand the role of universities in regional innovation systems in China. It particularly examined how the Chinese practices concerning the universities' engagement with the society for promoting regional innovation systems. The paper found that there must be a kind of interaction between the university and the industry. The paper also recognized the possibility of generalizing the experiences of Shanghai to other regions of China while pointing out its unique characteristics which are unlikely to be applicable elsewhere in the field of developing university role.

Salem (2014) studied the important role that universities play in building a knowledge-based society through innovation, research commercialization, and technology transfer as economic development policies. The role of universities in building a knowledge-based economy in Saudi Arabia is also investigated. The paper confirmed that Saudi universities are considered as a very important entity in the aim for the Saudi economy to achieve sustainable growth and development.

Snellman (2015) prepared a research paper to shed light on the role of university in the context of knowledge society. The main assumption of this paper was that universities need to review their mission, and renew their methods and practices if they aim to maintain their traditional role of knowledge creators. This paper proposed that universities have to enhance new ways of producing knowledge, and provide education and research that meets the needs of knowledge society that is expecting high quality research, and education that guarantees wide access to knowledge, continuous knowledge production, and equal opportunities to all for lifelong learning.

Al Sardy (2015) presented a study to view the process of building and developing knowledge society of individuals. Based on the findings of the study, it was

concluded the following recommendations: linking Jordanian universities with the centers of database (E-libraries) to develop knowledge society, increasing financial support of scientific research and encouraging faculty members to conduct scientific researches, establishing specific centers at universities and focusing on guiding students toward knowledge, universities shall lead informatics revolution and awareness of computers and improving outputs of learning process (graduates) to achieve process of building and developing knowledge society.

Reviewing the previous studies that are related to the present one revealed that these studies in general are in harmony with the importance of developing university role in building knowledge society and there are some important requirements for this society. All these studies revealed that university has very important roles in developing society. University can be the first and most important institution that helps in improving knowledge society.

Importance of Universities' Role in Building Knowledge Society

We are living in a society dominated by change. Pârgaru, et al (2009) clarify that the globalized markets, the technical and technological revolutions are transforming the modern society into a "knowledge based society" in which new ways of organizing the work are governing the world, demanding a perpetual build up of competences, a rapid spread of high performance technologies, solid knowledge and increasing responsibilities. In the society of the future, education will play the key part in the way of life specific to this education and knowledge-based society. Snellman (2015) notes that both developed and less developed countries started to move towards a knowledge-based society.

The poor quality of higher education programs in the Arab world and the level of scientific research are of the most important challenges that face higher education in the Arab world. Higher education in Arab countries lacks a clear vision and policies that govern the whole educational processes (Dawadami et al, 2012). Today, the role of the contemporary university goes beyond teaching and conducting research. It incorporates the high demand for science, technology and innovation as the foundations of a knowledge-based society (Salem, 2014).

During the current decade, Higher Education is witnessing great dynamics and interest at both international and Arab levels. Higher Education Institutions play an active role in building a knowledge society (Al Ohali and Al Aqili, 2009). The great universities have the major role to participate in research, development and dissemination of knowledge (Ahmed, 2015).

Knowledge societies promote knowledge-sharing, the values of exchange and the ethics of discussion (UNESCO, 2005). Knowledge society primarily focused on knowledge production and generation of innovation. New technologies have significantly enhanced the production and dissemination of knowledge (Snellman, 2015).

Institutions of higher education play a fundamental role in knowledge societies, based on radical changes in the traditional patterns of knowledge production, diffusion and application (UNESCO, 2005). Several factors influence the quality of

higher education and the capabilities of universities to set and achieve high standards and better align educational outputs with the broader needs of society (Wilkens, 2011). Knowledge society calls for increasing research, knowledge creation, generation of innovation and high quality education that produces researchers, experts and knowledge workers (Snellman, 2015).

There is a need for universities to expand their role in the society (Vidican, 2009). Institutions of higher education have traditionally been regarded as the main producers of knowledge and providers of researchers and specialists. University represents the major actors involved in the production and dissemination of knowledge (Snellman, 2015).

Universities are traditionally viewed as bastions of learning and knowledge creation (Chakrabarti and Rice, 2003). University as a social institution has undergone important changes during the last decades as a result of the impact of knowledge society (Durat & Santiago, 2014).

Universities have to meet the multiple demands of knowledge society. Universities are the key of the knowledge society. Universities are fundamental to the success of knowledge societies. They play a vital role in terms of education, production of new knowledge.

**Knowledge Society Requirements**

Knowledge is the foundation of the renaissance of all countries. The source of economic growth and value-added activities increasingly relies on knowledge. Salem (2014) states that developing countries face significant new trends in the global environment, such as increasing importance of knowledge, the main driver of growth within this information and communication revolution. Investment in quality training and higher education generates major external benefits that are critical for knowledge-driven economic and social development.

Knowledge transfer involves many activities that include both formal and informal means of communication, interactions and personnel exchanges at student and faculty levels Chakrabarti and Rice (2003). Over the past decades the role of universities has changed in most fundamental ways due to the requirements of knowledge society where creation of knowledge, the foundation of innovation and development plays a decisive role. This is putting pressures on universities that traditionally have assumed the role of main knowledge producers focusing on in-house knowledge creation (Snellman, 2015).

In the aspect of knowledge society requirements, Dawadami et al (2012) declare that (The Arab Human Development Report 2003) concluded by providing a strategic vision towards a knowledge society on five pillars:

- The freedom of opinion and expression.
- The full deployment of sophisticated quality education.
- Dissemination of research and technical development.
- Adequate funding.
- A relentless shift towards a pattern of knowledge production, to establish an authentic Arab knowledge model.

The highest-ranked universities are the ones that make significant contributions to the advancement of knowledge through research and teaching with the most innovative curricula and pedagogical methods (Salmi, 2009). Higher education can develop teaching and learning capacity through the transfer of knowledge, improve the employability of the individuals by giving them the appropriate skills as regards to the labour market and an international experience in the context of globalization (Abu-Orabi, 2013). The requirements of knowledge society posed on universities as the primary research producers and educational institutions to enhance knowledge, generating innovation and providing high quality teaching. Such efforts are considered to meet the demands of knowledge society (Snellman, 2015).

Universities all over the world, including those in the Arab region have opened their doors to the growing social demand in order to keep up with the increasing requirements in the labour markets for workers with high levels of knowledge and skills (MBRF and UNDP/RBAS, 2014). Institutions of higher education in general and universities in particular aim at training experts and professionals. Such role is accentuated in knowledge society where particularly experts, professionals and knowledge workers are seen to enhance the economic and social development. In the context of knowledge society, creative universities provide quality and excellence in teaching, learning, research and innovation (Snellman, 2015).

There is an urgent need to build supportive and motivating policies and strategies to engage the government and the private sector in developing the scientific research system, including the reform of university, pre-university education and higher education (MBRF and UNDP/RBAS, 2014).

The perspective of knowledge summons and aligns the efforts towards:

- Producing new knowledge through research activity;
- Transferring knowledge through education and professional training;
- Disseminating the knowledge by publishing;
- Utilizing knowledge in the society's best interest, especially through innovation (Pârgaru et al, 2009).

UNESCO (2005) reports that the international community, including governments, international governmental and non-governmental organizations and the private sector should focus on three sets of initiatives that could be viewed as the pillars on which genuine knowledge societies for all can be built:

- a better valuation of existing forms of knowledge to narrow the knowledge divide;
- a more participatory approach to access to knowledge and
- a better integration of knowledge policies.

A knowledge based society implies a large demand of overly-qualified workforce, forcing the population to learn how to operate with information and knowledge. Therefore, the development of the knowledge based society is dependent on the creation of knowledge, on its spreading via education and tuition and on its dissemination via communication and on its involvement in technological innovation Pârgaru et al, 2009). The internet is the material and technological base of the

Network Society, which has generated new forms of social relationships (Durat & Santiago, 2014).

The change in the role of universities especially in building knowledge society imposes new requirements on academic systems which must provide trained individuals to be able to operate with new cognitive tools.

International and Regional Experiences

In this part of the research, there will be a review for the most important international and regional experiences that are related to the role of universities in building knowledge society.

**International Experiences**

**Finnish Experience**

The Finnish higher education and research landscape is comprised of 14 universities (with 168,000 students), 24 universities of applied sciences (with 148,000 students), and 13 research institutions (Melin, et al. 2015).

European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions (2004) describes the role of the Finnish universities in knowledge society model to be based on highly skilled population, equal division of prosperity, high investments in infrastructure and functioning social and healthcare sectors. Another major issue is that Finland has invested high quality infrastructure. All these factors have created conditions for Finnish competitiveness through innovativeness and at the same time enabled the extensive public services in every region

Melin, et al. (2015) clarify that Finnish higher education plays a major role by graduating smart, creative individuals who can produce new knowledge, transfer and translate knowledge and innovation. Graduates from Finnish universities are likely to be more interested in politics and public affairs, to participate more actively in civil society, and to be more trusting and supportive of other people. Finland has a very successful higher education system of which the society should be immensely proud.

Finland National Knowledge Society Strategy 2007-2015 that was related to higher education was developed to support the transformation of Finland into an internationally attractive, human-centric and competitive knowledge and service society (European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2004).

Finland has a global reputation as one of the best performing education systems, as demonstrated by high scores in PISA tests with little variation among schools or among pupils of differing family backgrounds. Students who enroll in Finnish universities and universities of applied sciences are obviously well prepared for higher learning. Finland's system of higher education has been undergoing a significant structural reform since 2005, affecting universities. The aim of this reform is to ensure that by 2020 Finland is the most competent country in the world especially in building knowledge society (Melin, et al. 2015).

During 2006, a National Knowledge Society Strategy for 2007-2015 has been drafted as part of the implementation of Finnish Government's Information Society Program. The Strategy outlines a national vision and strategic intent concerning the kind of information society in Finland. In addition to the current state of the Finnish

information society, the strategy describes changes in the national and international operating environment. The Strategy has been drafted to support the emergence of a Finland phenomenon, in other words, the transformation of Finland into an internationally attractive, human-centric and competitive knowledge society (Terhi, 2006).

The strategy contains 27 policy initiatives regarding research, innovation and education. It focuses on three areas:

- Innovation for the grand societal challenges shall be stimulated by re-focused public demand and procurement policies;
- the knowledge and technology transfer between public research and companies shall be improved and
- the education system shall set a stronger focus on innovation in order to enhance the innovation capacity (Melin, et al. 2015).

**Chinese Experience:**

Cernat (2013) points out that Chinese higher education system is now the world largest in size, with over 23 million registered university students in 2010. The Chinese higher education system therefore faces the task of preparing the world's largest national group of future knowledge workers and supporting the knowledge economy with knowledge production by research and knowledge transfer.

Chinese higher education system is playing an important role in knowledge economy and therefore China has appeared recently as an important knowledge producer with growing global economic (Cernat, 2013). Chinese universities struggle to build strong nation through science, education and transition from agricultural society to knowledge society (Mei, 2013).

In addition to financial resources allocated to research projects and researchers in Chinese universities, various awards have been created to support and encourage significant knowledge production, for example National Research Projects, National Key Laboratories, National Key Projects of Basic Research, National Research Bases of Humanities and Social Sciences, and National Awards of University Science and Technology. The titles and awards drove universities and academics to submit competitive applications and evaluations for securing their reputations and recognition from the state (Chen, 2006).

Cernat (2013) claims that in the knowledge society, Chinese universities are actively contributing knowledge via research output and knowledge transfer, which are usually measured by R&D activities and output. The state continuously generates financial and symbolic incentives and supporting mechanisms to accelerate knowledge production and transfer in the university.

There are two types of human resources closely related to Chinese universities in the knowledge economy: one is the student, who is processed by universities for future employment in the knowledge society; and the other is the academic based in universities (Shuang, 2012). The global information society and the knowledge economy – those abstract concepts – became to the Chinese public the visible alchemy of turning knowledge into wealth, with real Chinese examples available.

Knowledge production and transfer were no longer peripheral services as one of three uses of the university (Cernat, 2013).

Academics in Chinese universities, like their colleagues elsewhere, embrace the shared idea of scholarship and the need to produce, disseminate and apply knowledge in the knowledge economy. Chinese universities have received acknowledgment of their strengths in producing theoretical and applied knowledge by both the state and industry (Shuang, 2012).

Malaysian Experience

Malaysia has made the move towards a knowledge based society its primary target (Evers 2001). The Malaysian government regards highly skilled human capital as the nucleus of a knowledge-based society and has been attempting to reform higher-educational policies in both the public and private sectors since the mid-1990s (Akiko, 2003).

The words of Dr. Mahathir put a kind of future vision: "knowledge has to replace labour and capital as the key factors of production in our economy. The challenge for Malaysia is to develop this knowledge amongst our citizens so that our success will be due to the contributions of Malaysian talents and knowledge workers" (Evers, 2002).

Malaysian higher education reform is progressing rapidly because the government needs to develop highly skilled human resources locally to enable the nation to move toward a knowledge society (Akiko, 2003). Malaysia is scheduled to develop universities to move to a knowledge society. The characteristics of this new stage of development are described by Malaysian political leadership that scientists, experts and university lecturers should become the highest paid occupational groups in the knowledge society (Evers 2001).

Malaysian universities have made a move towards a knowledge-based society and economy its primary target. Malaysia's political elite has, however, developed a vision when and how to reach the stage of a fully developed industrialized nation with knowledge based economy (Evers, 2002). In Malaysian higher education reforms there was a vision toward a knowledge society to deal with equality in the aspect of social selection with respect to ethnic and gender equality (Akiko, 2003).

Evers (2002) indicates that Malaysian government policy has been very supportive to build knowledge society. Founding of new research institutes and universities and various programs assisting innovation in industries have been important steps towards building a knowledge society. Malaysia has a large highly skilled workforce and a good system of public and private higher education.

Malaysian universities designed a strategy towards a developed nation with a knowledge-based society, the strategic thrusts for the development will include:

- Positioning Malaysia as a major global ICT and multimedia hub;
- Upgrading and expanding the communications infrastructure to increase accessibility throughout the country as a means of bridging the digital divide;
- Enhancing human resource development in ICT to increase the supply of highly skilled and knowledge manpower;

- Promoting e-commerce and enhancing its use to enable Malaysia to compete more effectively in the global market and
- Fostering local capabilities in creative content development (Akiko, 2003).

**Regional Experiences**

**Qatari Experience**

Qatari Planning Council (2007) planned to find "The Education City" which is a project of the Qatar Foundation that aims "to establish partnerships with elite universities in order to make the Education City an international leader in progressive education and cutting-edge research and train the region's next generation of leaders and innovators, who will transform Qatar into a knowledge-based society"

Faghih and Sarfaraz (2014) describe Qatar as the most competitive country in the region that seeks the transition to a knowledge-based society. They added that Qatar has experienced a remarkable economic and social development over the last 30 years and devoted to develop its people towards a knowledge-based society enriching their level of human capital.

Fethi (2014) states that Qatar's National Vision 2030 constituted the turning point in Qatar's transition towards knowledge society. The case of Qatar is worth investigating to understand how the country is transitioning from traditional society to dynamic knowledge society. Qatari higher education has explicitly indicated the need to shift from the reliance on hydrocarbon revenues to knowledge production activities particularly education, research, patenting, intellectual property, peer-reviewed science and engineering papers and media. Qatar university faculty members are not only engaged in teaching, research and student care, but also contributes actively to the needs and aspirations of society and present their expertise in the media.

The pillar of co-creating knowledge societies in Qatari university: transitioning from knowledge economies to knowledge societies, examined strategies, policies and practices to empower individuals to become highly skillful innovators who can drive economic development, contribute to social good and design our future world. The final pillar of the program is learning to learn: New perspectives and practices in teaching and learning (Fethi, 2014).

The four interlinked knowledge economy pillars that are essential for helping Qatar University to make effective use of knowledge for its development:

- An appropriate economic incentive and institutional regime that encourages the widespread and efficient use of local and global knowledge;
- A society of skilled, flexible and creative people, with opportunities for quality education, jobs and life-long learning available to all;
- A dynamic information and telecommunication infrastructure, that provides efficient services and tools available to all sectors of society; and

An efficient innovation system comprising firms, science and research centers, universities, and other organizations that can tap into and contribute to global

knowledge, adapt it to local needs (Planning Council, Qatar Knowledge Economy Project 2007)

Higher education system in Qatar encourages analytical and critical thinking, as well as creativity and innovation. It promotes social cohesion and respect for Qatari society's values and heritage, and advocates for constructive interaction with other nations .Qatar has invested billions of dollars in attracting worldly renowned universities to open branches in Doha and prepare the Qataris for the job market as well as for being global citizens (Fethi, 2014).

Jordanian Experience

In Jordan, Universities are considered as scientific research institutions as the essence of their activities is either to create knowledge (scientific research) or to improve knowledge through suggesting new uses of prior knowledge. Universities are also considered as the model for the new knowledge production (scientific research), expertise, and knowledge dissemination and distribution throughout books and documentary studies (Qtaish, et al. 2018).

Al-Sardy (2015) studied the process of building and developing knowledge society of individuals with the aim of analyzing the role practiced by Jordanian public universities in the field of interest to develop performance of universities. Based on the findings of the study the researcher suggested the following recommendations:

- Linking Jordanian universities with the centers of database (e-libraries) for building, developing knowledge society.
- Increasing financial support of scientific research and encouraging faculty members to conduct scientific researches.
- Establishing specific centres at universities and focusing on guiding students toward knowledge.
- Universities shall lead informatics revolution and awareness of computers.
- Improving outputs of learning process (graduates) to achieve process of building and developing knowledge society.
- Reconsidering attitudes of universities' origins derived from faculty members' knowledge to be invested effectively.
- Hawamleh & Al-Jamal (2008) suggest some recommendations to develop the role of Jordanian university in preparing future teacher in the field of knowledge society:
- Creating a culture of shared professional practice, and build both teacher expertise for examining practice and teacher voice in instruction and professional development; and
- Providing a vision of professional community and professional practice for learning and advancing together.
- Introduce a standards based system, articulating expectations for student and teacher knowledge and competencies; and
- Build accountability for teaching and teacher training quality.

Alhawary, et al (2017) determine the effect of factors on knowledge sharing among academic staff in the Jordanian universities, The study concluded that at knowledge sharing among academic staff at the Jordanian universities are determined by certain factors, those factors are classified to be individual, organizational and technological factors. The study revealed that the most positive effect including, enjoyment in helping others and knowledge self-efficacy. To facilitate and encourage knowledge sharing among academic staff, universities are required to provide all necessary means and work environment pertaining those factors to leverage the level of knowledge sharing.

Qtaish, et al. (2018) declare that in Jordan, the field of producing knowledge from scientific research is the most important field of higher education that impacts and being impacted by the reality of knowledge society where the information flows is considered to be an essential feature. Universities in the knowledge society are looked at as an open system for the distribution and production of knowledge through a form that ensures increased alliances and partnerships as they seek to acquire specialized and modern knowledge resulted from a dense network of research in various fields.

**Recommendations**

In the light of the research purpose, it can be recommended:

- Develop principles and fair criteria for the selection of the best candidates for the university and university leaders based on specialization, competence, experience, skills, integrity, not on the basis of favoritism, and nepotism.
- Create technology incubators in universities to adopt outstanding university research projects, protect them, support them, and market them.
- Found new research institutes, centers and various programs in both public and private universities assisting innovation, encouraging critical thinking and scientific research.
- Cooperate between local, Arab and international universities for the exchange of knowledge, information, and participation programs and training courses, as it provides an opportunity to develop the capabilities and skills of personnel and expertise.
- Build a supportive organizational culture to improve the quality of services at the universities, by forming appropriate regulatory climate of profound values, principles, and beliefs that elevate the capabilities and competence of employees.
- Review the medium and low relative performance of the business, which expresses the weakness in the educational process quality output in each of the universities to increase their effectiveness.
- Support Yemeni public and private universities to encourage creative individuals who can produce new knowledge, transfer and translate knowledge and innovation.
- Ensure the prerequisites for lifelong learning.
- Reform higher-educational policies in both the public and private universities.

- University lecturers should become the highest paid occupational groups in the knowledge society.
- Link Yemeni universities with the centers of database (E-libraries) to develop knowledge society.
- Increase financial support of scientific research and encouraging faculty members to conduct scientific researches.
- Provide a vision of professional community and professional practice for learning and advancing together.
- Introduce a standards based system, articulating expectations for student and teacher knowledge and competencies.
- Build accountability for teaching and teacher training quality.
- Facilitate and encourage knowledge sharing among universities academic staff to provide all necessary means and work environment pertaining those factors to leverage the level of knowledge sharing.

## References


1. Abu-Orabi, S. (2013). Higher Education & Scientific Research in the Arab World Secretary General, Association of Arab Universities, Internationalization of Higher Education Institutions, German-Rectors' Conference (Hrk), Bonn/Germany, 4 December.
2. Ahmed, H. (2015). Strategic Approach for Developing World-Class Universities in Egypt, Journal of Education and Practice Vol.6, No.5, Faculty of Education, Ain Shams University.
3. Akiko, K. (2003). Challenges towards A Knowledge Society in Malaysia, Higher Education Reform, African and Asian Studies, Volume 2, No. 4.
4. Al Sardy, M. A. (2015). The Role of the Jordanian Public Universities in Building and Developing of Knowledge Society, 2nd Global Conference on Business and Social Science 17-18 September, Al-Balqa Applied University, Amman, Jordan
5. Alhawary F., Abu-Rumman A. and Alshamaileh M. (2017). Determinant Factors of Knowledge Sharing among Academic Staff in the Jordanian Universities, European Journal of Social Sciences, Vol. 55 No 4 December, pp.415-426, http://www.europeanjournalofsocialsciences.com
6. Al-Ohali, M. and Al-Aqili A. (2009). Higher Education in Saudi Arabia 1998 - 2008: Towards Building a Knowledge Society, Proceeding of the Arab regional conference on higher education Cairo 31 may, 1-2 June.
7. Assaf, M. A. (2011). What Makes the UAE a Knowledge Society? Abu Dhabi Women's Higher Colleges of Technology, MEST 510, Feb 2.
8. Cernat, M. (2013). The Role of the University in the Knowledge Society: Ethical Perspectives on Academic Research in the Age of Corporate Science.
9. Chakrabarti, A. And Rice, M. (2003). Changing Roles of Universities In Developing Entrepreneurial Regions: The Case Of Finland And The Us, Industrial Performance Center September.
10. Dawadami, et al. (2012). Higher Education in the Arab World & Challenges of Labor Market, International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 9; May, Saudi Arabia.

11. Durat, J. & Santiago, M. (2014). Impact of the Knowledge Society in the University and in Scientific Communication, e-Journal of Educational Research, Assessment and Evaluation.
12. European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions (2004). The Knowledge Society in Finland: Current situation and future trends.
13. Evers, H. (2001). Towards A Malaysian Knowledge Society, Third International Malaysian Studies Conference (Msc3), Bangi, Center for Development Research (Zef) and Department Of Southeast Asian Studies University of Bonn, Germany/Eu
14. Evers, H. (2002). Transition towards a Knowledge Society: Malaysia and Indonesia Compared, Department of Cultural and Political Change, Center for Development Research (ZEF), University of Bonn, Germany.
15. Faghih, N. and Sarfaraz, L. (2014). Dynamics of innovation in Qatar and its transition to knowledge-based economy: Relative strengths and weaknesseshttp://dx.doi.org/10.5339/connect.
16. Fethi, A. J. (2014). Challenges of the Knowledge Society: Exploring the Case of Qatar, Hamad Bin Khalifa University, Ministry Of Education and Higher Education, Qatar.
17. Hawamleh, M. & Al-Jamal, D. (2008). Society Knowledge: The Experience of Jordanian Universities, Arab journal for quality assurance in higher education.
18. Laine, K. et al. (2008). Higher Education Institutions and Innovation in the Knowledge Society, Rectors' Conference of Finnish Universities of Applied Sciences ARENE Rikhardinkatu 4 B 22.
19. Marta, C. et al. (2011). Universities' Role in Knowledge-Based Economy and Society. Implications For Romanian Economics Higher Education, Amfiteatru Economic Vol. Xiii • No. 30 • June, Academy Of Economic Studies, Bucharest, Romania, Universita Degli Studi Di Messina, Italy.
20. Mei, L. 2013). Governance Reforms of Higher Education in China: Driven Forces, Characteristics and Future Directions, 10th International Workshop on Higher Education Reforms October 2-4, University of Ljubljana, Institute of Higher Education, East China Normal University.
21. Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation (MBRF) and The United Nations Development Programme / Regional Bureau for Arab States (UNDP/RBAS) (2014). Youth and Localisation of Knowledge, Arab Knowledge Report, produced through joint sponsorship and support of the Printed at Al Ghurair Printing and Publishing, Dubai – United Arab Emirates.
22. Pârgaru, I., et al. (2009) The Role Of Education In The Knowledge-Based Society During The Economic Crisis, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 11(2).
23. Planning Council, Qatar Knowledge Economy Project (2007). Turning Qatar into a Competitive Knowledge-Based Economy, Government of Qatar, Knowledge Economy Assessment of Qatar.
24. Qtaish, O., Al- Sheraided, S. and Abuhamdeh, M. (2018). The Degree of Knowledge Management Production among Departments' Heads at the Private Jordanian Universities, International Journal of Applied Engineering Research ISSN 0973-4562 Volume 13, Number 8 pp. http://www.ripublication.com
25. Salem, M. I. (2014). The Role Of Universities In Building A Knowledge-Based Economy In Saudi Arabia, International Business & Economics Research Journal –

September/October Volume 13, Number 5, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia.
26. Salmi, J. (2009). The Challenge Of Establishing World-Class Universities, Directions In Development, Human Development, The International Bank For Reconstruction And Development / The World Bank.
27. Shuang, C. (2012). Contributing knowledge and knowledge workers: the role of Chinese universities in the knowledge economy, Department of Educational Administration and Policy, The Chinese University of Hong Kong, Hong Kong SAR, China, London Review of Education, Vol. 10, No. 1, March.
28. Singh, M. (2004). Universities and Society: Whose Terms of Engagement? UNESCO forum on higher education, research and knowledge, United nations educational, scientific and cultural organization.
29. Snellman, C. L. (2015). University in Knowledge Society: Role and Challenges, Journal of System and Management Sciences Vol. 5 (2015) No. 4, pp. 84-113, Metropolia Univerity of Applied Sciences.
30. The United Nations Development Programme / Regional Bureau for Arab States (UNDP/RBAS) and Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation (MBRF) (2014). Arab Knowledge Report Youth and Localisation of Knowledge, Al Ghurair Printing and Publishing, Dubai – United Arab Emirates.
31. UNESCO World Report (2005). Towards Knowledge Societies, Imprimerie Corlet, Condé-Sur-Noireau, France, ISBN 92-3-204000-X.
32. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2005). Towards Knowledge Societies, UNESCO World Report, ISBN 92-3-204000-X. University of Luxembourg.
33. Vidican, G. (2009). The role of universities in innovation and sustainable development, Engineering Systems and Management Program, Masdar Institute of Science and Technology, UAE, Sustainable Development and Planning IV, Vol. 1.
34. Wilkens, K. (2011). Higher Education: Reform In The Arab World, The Brookings Project On U. S. Relations With The Islamic World U. S. – Islamic World Forum Papers, August.
35. Yuzhuo, C. (2013). The roles of universities in Chinese regional innovation systems—re-examination of the Triple Helix model, Regional Studies Association European Conference: The Future Dynamics of Regional Development, 5th May, - 8th May, University of Tampere, Finland.

# أثر تكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا

أ.جمال محمد العميسي

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان أثر تكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على عينة مقصودة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية الرئيسية بالجامعة من حملة الألقاب العلمية بجامعة العلوم والتكنولوجيا(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) بلغ عددها (91) فرداً، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية بالاستناد إلى برنامج الحزم الاحصائية SPSS.وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن مستوى الاهتمام بتكنولوجيا إدارة المعرفة(ككل) في جامعة العلوم والتكنولوجيا كان بدرجة مرتفع، وأن مستوى الاهتمام بجودة التعليم العالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا كان بدرجة مرتفع. اظهرت ايضا وجود أثر قوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05 \geq \alpha$) لتقنيات إدارة المعرفة (ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت، توفير المستلزمات العلمية الحديثة، الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات، تنويع المكتبة) في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا. بينما ظهرت نتيجة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05 \geq \alpha$) لحوسبة المكتبات في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات، التي من شأنها أن تعزز اهتمام جامعة العلوم والتكنولوجيا بتكنولوجيا ادارة المعرفة وجودة التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا، ادارة المعرفة، الجودة، التعليم العالي، جامعة العلوم..

**Abstract**

This study mainly aims to demonstrate the effect of knowledge management Technology in the quality of higher education at the University of Science and Technology, the study relied on descriptive analytical method, and a member of the faculty president and assistance, and the study was conducted on a deliberate sample of all the members of the Commission Home university teaching of scientific titles at the University of Science and Technology campaign (professor, associate professor, assistant professor) numbered (91) individuals were using a range of statistical methods based on the statistical package SPSS program.The study found a number of conclusions, the most important of the following: Results of the study showed that the level of interest in knowledge management technology (as a whole) in the University of Science and Technology was a high degree. Results of the study showed that the level of interest in the quality of higher education at the University of Science and Technology was a high degree. Results of the study showed a strong effect is statistically significant at a moral level ($0.05 \leq \alpha$) of techniques of knowledge management technology (linking the offices of faculty members to the Internet, the provision of modern scientific supplies, subscription databases and information, the diversification of the library) in the quality of higher education at the University of Science and Technology, while as a result of the lack of effect appeared a statistically significant at a moral level ($0.05 \leq \alpha$) for the computerization of libraries in the quality of higher education at the

University of Science and Technology. In light of these findings, the researcher put forward a set of recommendations which support the UST intention of knowledge management and the quality of higher education.

Key Words:Technology, Knowledge Management, Quality, Higher Education, University of Science.

**مشكلة الدراسة والدراسات السابقة**

**أولاً: المقدمة**

**يعد التعليم العالي في اليمن إحدى الركائز الاستراتيجية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، كونه يؤدي إلى تحسين عنصر العمل وزيادة الانتاجية، ويسهم بشكل فاعل في تزويد مخرجاته بالمعارف والمهارات التي تمكنها من أداء مهامها في مواقع عملها بجدارة وكفاءة، باستخدام المخزون النوعي من الموارد البشرية، حيث تشكل الجامعات الحلقة المحورية في منظومة التعليم العالي؛ بل هي ما تأسست من اجله وزارة التعليم العالي_ اذ لا يمكن أن نتحدث عن الثانية(الوزارة) في غياب الأولى(الجامعة) ، والعكس صحيح، وهذا يعني أن الجامعات اليمنية يجب أن تكون قادرة على مواكبة التطور واستيعاب التغيرات، وبات عليها أن تتبنى استراتيجيات تجعل من الجودة العالية إحدى مزاياها التنافسية.**

**وتعاني مؤسسات التعليم العالي العربية تحديات تتصل بالتكنولوجيا التي تستخدمها، فضلا عن تدني جودة مخرجاتها وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل، وتخطيط التنمية في معظم البلدان العربية على حد سواء_ مع اختلاف نسبي حسب الامكانات المتاحة، لأسباب عده أهمها: تقادم التكنولوجيا المستخدمة في منظمات التعليم العالي عموما، والجامعات على وجه الخصوص، ومن المرجح انه اذا استخدمت تكنولوجيا ادارة المعرفة في منظمات التعليم العالي_ ضمن ظروف صحيحة، فمن المعتقد أن يكون لها تأثيراً كبيراً في جودة الأداء الكلي والاكاديمي على وجه الخصوص، فضلا عن توسيع فرص التعلم لعدد أكبر ومتنوع من السكان بعيداُ عن الحواجز الثقافية، وحدود المنظمة التعليمية، أو الحدود الجغرافية. كما يمكن أن تساهم التكنولوجيا في تحسين جودة عملية التعليم/ التعلم من خلال اصلاح أنظمة التعليم التقليدية، وتحسين نوعية نتائج التعلم، وتسهيل تكوين المهارات الفنية، سعياً لترسيخ ديمومة التعلم مدى الحياة وتحسين ادارة منظمات التعليم العالي بصفة عامة.**

**ثانياً: مشكلة الدراسة:**

**تسعى هذه الدراسة الى التعرف على أثر تكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي، حيث تناولها الباحث دراسة حالة في المركز الرئيسي لجامعة العلوم والتكنولوجيا، بالرغم من تردي أوضاع البلاد وشحة إمكانات الباحث؛ وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الاجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:**

-هل هناك أثر لتكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا ؟ وهو سؤال تنبثق عنه التساؤلات الآتية :

ما مستوى الاهتمام بكلٍ من تكنولوجيا إدارة المعرفة، وجودة التعليم العالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا؟

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا إدارة المعرفة (حوسبة المكتبات، ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت، توفير المستلزمات العلمية الحديثة، الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات، تنويع المكتبة) في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا والمتضمنة(القيادة ذات الرؤية الاستراتيجية، السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس، جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية، جودة المخرجات، جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي)؟

ثالثاً : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيس إلى بيان أثر تكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا، وفي ضوء ذلك يأمل الباحث في دراسته تحقيق الأهداف الآتية :

التعرف على مستوى الاهتمام بكلٍ من تكنولوجيا إدارة المعرفة، وجودة التعليم العالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا.

تحديد أثر تكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.

التوصل الى نتائج تساعد قيادات الجامعة محل الدراسة والجامعات عموماً ووضع توصيات بناء على تلك النتائج.

رابعاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية H01 :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا إدارة المعرفة(حوسبة المكتبات، ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت، توفير المستلزمات العلمية الحديثة، الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات، وتنويع المكتبة) في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا. ومن هذه الفرضية، يمكن بلورة الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية الأولى1-H01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحوسبة المكتبات في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.

الفرضية الفرعية الثانية1-2H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.

الفرضية الفرعية الثالث3-H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتوفير المستلزمات العلمية الحديثة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.

الفرضية الفرعية الرابعة4-H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.

الفرضية الفرعية الخامسة1-5H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتنويع المكتبة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.

خامساً : أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة في القيمة المضافة التي سيقدمها هذا البحث للأطراف ذات العلاقة، واهميته في ظل التحولات والمستجدات والتوجهات الحديثة، وتناولها لموضوع يتسم بالحداثة وعلى درجة عالية من الأهمية بالنسبة لمنظمات التعليم العالي(الجامعات) في التعرف على اثر تكنولوجيا ادارة المعرفة في جودة التعليم العالي، فضلا عن الدور المتزايد الذي تلعبه تكنولوجيا ادارة المعرفة حالياً، واعتماد جودة التعليم في الجامعات على مواكبة التطورات المستمرة واستخدام احدث التقنيات وصولا لتحقيق الجودة، في ظل معايير دولية واعتماد برامجي واكاديمي لا ينفك من التكنولوجيا، فهذه الدراسة _في حدود اطلاع الباحث، من الدراسات الأولى التي تحاول التعرف على أثر تكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي، على المستوى المحلي.

سادساً : حدود الدراسة

من اجل الاحاطة بمشكلة الدراسة، وفهم جوانبها المختلفة والاجابة عن تساؤلاتها، واختبار فرضياتها وتحقيق اهدافها، لابد من وضع حدود للدراسة لكي يكون التحليل دقيقاً تفادياً لمزيد من التشعب فيه، حيث تم تحديدها في الآتي:

حدود زمانية :وتتوقف عند المدة الزمنية التي أجريت فيها هذه الدراسة وذلك من شهر يونيو وحتى شهر سبتمبر 2018م.

حدود مكانية :تتحدد بالمكان التي توجد فيه الجامعة محل الدراسة_ دراسة حالة، واستبعد الباحث فروع الجامعة في أغلب محافظات الجمهورية، نظراً لشحة إمكانات الباحث، وتردي الاوضاع الأمنية في البلاد، لذا فقد أُجريت الدراسة في المركز الرئيسي لجامعة العلوم والتكنولوجيا _أمانة العاصمة.

حدود بشرية :نظراً لخصوصية موضوع الدراسة، فقد استبعد الباحث من مجتمع الدراسة البالغ عدد(251) كلُ من(مدرس مساعد، مساعد باحث) بحيث تم جمع البيانات والمعلومات من أعضاء الهيئة التدريسية الأساسية من حملة الألقاب العلمية عدد(91)، وهم (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) والمعول عليهم الاجابة عن استمارة الاستبيان، في الجامعة (محل الدراسة) جدول(1).

حدود متغيرات الدراسة :انحصرت الحدود الموضوعية للدراسة في: تكنولوجيا إدارة المعرفة المتمثلة في (حوسبة المكتبات، ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت، توفير المستلزمات العلمية الحديثة، الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات، وتنويع المكتبة) كمتغير مستقل، و جودة التعليم العالي والمتمثل في(القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية، السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس، جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية، جودة المخرجات(الخريجين)، جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي) كمتغير تابع.

سابعاً : مصطلحات الدراسة

تكنولوجيا إدارة المعرفة في منظمات التعليم العالي : عبارة عن "نظام مكون من مجموعة من الموارد المترابطة والمتفاعلة، يشمل الأجهزة، والبرمجيات، والمورد البشري، وقواعد البيانات، والشبكات، والاتصالات، التي تستخدم نظم المعلومات المعتمدة على الحاسوب"( Brine & James,2002:8).

الجودة في التعليم العالي: تعني" كافة العناصر والموارد التي تتفاعل فيما بينها في اطار نظام واحد بداخل المنظمة التعليمية، وجميع الإجراءات المنهجة الرامية إلى تحقيق مخرجات نوعية "(عطا،2013 :56).

ثامناً الجانب النظري:

تكنولوجيا إدارة المعرفة في منظمات التعليم العالي

تكنولوجيا إدارة المعرفة في التعليم العالي

قبل الحديث عن تكنولوجيا ادارة المعرفة، تفرض الضرورات المنهجية_ البدء بالحديث عن ادارة المعرفة، حيث ذكر(نوي، 2011: 65) انها" وظيفة ادارية تتضمن التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق ومراقبة الانشطة، والاجراءات الموجهة لتوزيع واستعمال وخلق وتكوين المعرفة ضمن حقل المنظمة، وعليه فهي تحتاج الى تكنولوجيا تساعد على نشر وتخزين واستعمال وتحويل المعارف في المنظمة وسهولة الوصول اليها عند الحاجة، معرفة مجسدة في شكل رأسمال فكري وتجربة محصلة من طرف الافراد او الخبراء في مجال ما"، وأضاف(طيطي،2010: 28) انها" عملية تساعد المنظمات في تعريف واختيار وتنظيم وبث ونقل المعلومات المهمة والخبرات والتي هي من ذاكرة المنظمة"، وقدمت المدرسة العليا لإدارة الاعمال في جامعة تكساس في اوستن(www.bus.utexas.edu 25/9/ 2018) تعريفاً نص على أن ادارة المعرفة" العمليات النظامية لإيجاد المعلومات واستحصالها وتنظيمها وتنقيتها، وعرضها بطريقة تحسن قدرات الفرد العامل في المنظمة في مجال عمله، وتساعد ادارة المعرفة على الفهم المعمق من خلال خبراتها الذاتية".

وفي ذات السياق يرى كلُ من(Birol, 2011: 205)،(المحاميد،2008 :32 )إلى مفهوم تقنيات إدارة المعرفة بأنه " التطبيق المنظم للمعرفة العلمية ومستجداتها من الاكتشافات في تطبيقات وأغراض عملية"، وأشار كلُ من(العربي ،وغزالي،2012 : 128)أنها " مجموعة المعارف، والخبرات المتراكمة والمتاحة، والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية، التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما، أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية، والمعنوية، سواءً على مستوى الفرد أو المجتمع"، واضاف(طيطي،2010: 109) انها" البنية التحتية لأنظمة ادارة المعرفة مثل قواعد البيانات، والشبكات، وادارة المعلومات".

أهمية تكنولوجيا إدارة المعرفة: يشير(زمام، وسليماني، 2013: 170 -169) إلى أهمية التكنولوجيا من خلال الآتي:

اسهام التكنولوجيا في اعادة هندسة نظم منظمات التعليم العالي عموماً، والجامعات على وجه التحديد.

بوابة التعليم الالكتروني، والتعلم عن بعد، وتحديث طرق التدريس، والتواصل المتعدد.

لا يمكن انكار القيمة المضافة لهذه التكنولوجيا في تجويد العملية التعليمية.

تتسع افاق التكنولوجيا من مجرد الكم(عدد) الى شمول جميع مجالات التعليم.

توفير الوقت والجهد والتكاليف في البحث والدراسة.

مواكبة عصر السرعة والجودة والتميز والابتكار لتحقيق جودة التعليم.

تيسير الاعمال وتحسين الاداء للوصول الى تحقيق الجودة الفعلية لأداء المنظمة التعليمية.

تطوير وتنمية مهارات وقدرات العاملين في مجال التعليم العالي.

المرونة في استخدامها وامكانية استخدام البرامج ذات العلاقة بأنظمة وانشطة المنظمة التعليمية وصولاً للجودة.

ج -هداف تكنولوجيا إدارة المعرفة: وفقاً لتقرير اليونيسكو، تسعى من خلال تكنولوجيا المعلومات وادارة المعرفة لتحقيق الاهداف التالية(اليونيسكو، 2009: 13):

توسيع وتحسين شامل للتعليم عموماً والتعليم العالي على وجه الخصوص.

ضمان تلبية احتياجات التعلم لكافة شرائح المجتمع.

ازالة الفوارق بين الجنسين واحقية الجميع في التعليم من الابتدائي حتى التعليم العالي.

تحسين وتجويد كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان التميز للجميع بحيث يحقق الجميع نتائج معترفاً بها وقابلة للقياس في شتى مجالات المعرفة ومختلف التخصصات العلمية.

ربط الكليات والجامعات والمدراس عموما، بتكنولوجيا المعلومات وادارة المعرفة.

تكييف كافة المناهج الدراسية لكافة مراحل التعليم والتعليم العالي على وجه التحديد.

توفير المراجع اللازمة والأدوات والاجهزة الفنية لمواكبة التطور والتحديث في العملية التعليمية.

توجيه كافة الادوات والاساليب والوسائل والاجهزة والادبيات نحو تحقيق تحسين وتجويد الاداء.

التدريب اللازم لاستخدام تكنولوجيا ادارة المعرفة، وتنمية مواهب وقدرات المتخصصين فيها.

التركيز بتوفير جميع الادوات والوسائل والاساليب الحديثة في تطوير عملية التعليم بصفة دورية ومواكبة التطور والتحديث المستمر.

د -عناصر تكنولوجيا ادارة المعرفة:

لأغراض هذه الدراسة يستعرض الباحث عناصر تكنولوجيا إدارة المعرفة وفقاً لمتغيرات ومحاور دراسته، وعلى النحو الآتي:

ا -حوسبة المكتبات وتنويعها: يقصد بحوسبة المكتبة" درجة توافر متطلبات إدارة المعرفة من خلال حوسبة المكتبات، من أجل سهولة البحث والاطلاع على المعلومات، توفيراً للجهد والوقت في البحث عن المراجع" (العروسي،2012 : 155)، بمعنى تخصيص أجهزة حاسوب شخصية أو طرفيات حديثة، لاستخدامها كفهارس آلية من قبل الباحثين، فضلاً عن فهرسة المكتبة وتصنيف محتوياتها بالحاسوب( العزاوي، وعكاشة، 2012: 106).

2 -ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت :الإنترنت هي مجموعة كبيرة جداً من الحواسيب، منتشرة في آلاف الأماكن حول العالم، ويمكن لمستخدمي هذه الشبكة سواءً في المنظمات أو لدى الأفراد استخدام حواسيب أخرى للعثور على معلومات أو المشاركة في ملفات، ولا يهم نوع الحاسوب المستخدم، وذلك لوجود نظم يمكن أن تحكم وتسهل عملية المشاركة، وبهذا فإن شبكة الإنترنت تعد أكبر مزود لمختلف أنواع المعلومات للمنظمات والأفراد في الوقت الحاضر، حيث أصبحت

شبكة الإنترنت أُماً للشبكات (قنديلجي، والجنابي،435:2008).ومن ذلك يمكن القول أن عملية اتصال هيئة التدريس بالإنترنت يتيح لهم فرص أكثر ووقتاً أقل في الحصول على المعلومات، والاطلاع على كل جديد في مجال تخصصاتهم، والتواصل بين أطراف العملية التعليمية، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم البحثية، والذي يعد أمراً في غاية الأهمية.

3 -توفير المستلزمات والتجهيزات العلمية الحديثة :ينبغي على الجامعات أن تسعى إلى توفير الأجهزة والمستلزمات العلمية الحديثة اللازمة للتدريس، فلا يمكن أن نسعى لتحقيق الجودة دون توفير أهم متطلباتها، وفي هذا الإطار يشير احد الباحثين الى بعض ما يجب توفيره من المستلزمات والتجهيزات، نوجزها فيما يأتي(العزاوي، وعكاشه، 2012: 104):

أجهزة الحاسوب بمعدل جهاز واحد على الأقل لكل عضو هيئة تدريس وجهاز واحد على الأقل لكل (20 )طالب.

آلات تصوير الأوراق بمعدل آلة واحدة على الأقل لكل قسم من أقسام كل كلية.

جهاز حاسوب مع الطابعة على الأقل لكل قسم أكاديمي أو وحدة إدارية.

توفير عدد مناسب من الألواح البيضاء لكل كلية.

توفير عدد مناسب من أجهزة العرضData Show(DS) لكل قسم.

أي مستلزمات أخرى تساعد على تسهيل العملية التعليمية في الجامعة لتواكب التطورات.

4 -الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات :إن سعي الجامعات إلى الاشتراك في قواعد البيانات والمعلومات، سواءً من خلال، الاشتراك بقواعد بيانات مؤسسات محلية متخصصة، أو من خلال امتلاكها لدور نشر خاصة بها، أو من خلال تشجيعها لأعضاء هيئات التدريس فيها للاشتراك في المجلات والدوريات العلمية المحكمة، فضلاً عن إمكانية ربطها الكترونياً بجامعات أخرى، كلّ ذلك يؤدي وبشكل إيجابي إلى تحقيق جملة من الفوائد لعل من أهمها الآتي(الشرفا، 2008 :79):

تسهيل وصول الباحثين في الجامعات إلى المعلومات الحديثة في المجالات العلمية والتخصصات المختلفة.

مساعدة الباحثين في الجامعات في التعرف على ما وصل اليه باحثين آخرين في جامعات أخرى من إنجازات علمية.

الاسهام في تقليص الفجوة العلمية والمعرفية بين الجامعات المختلفة.

5 -تنويع المكتبة: يقصد بتنويع المكتبة تعدد الأغراض والأدوات، من خلال الفيديوهات العلمية والوثائقية، والقاعات المعدة لذلك، وفي هذا الصدد يشير كلُ من (العزاوي، وعكاشه، 2012: 106)،( العروسي،2012 : 155) أن تنويع المكتبة يمكن حصره في الآتي:

أن لا يقل عدد العناوين في المكتبة عن عشرة الف عنوان عند التأسيس.

توفير دوريات لكل مجال معرفي من الدوريات الجارية بنوعيها الورقية والإلكترونية في كل تخصص مرخص للجامعة لغرض الاعتماد العام.

توفير المراجع الأساسية اللازمة للبحث والدراسة كالمعاجم اللغوية ودوائر المعارف(الموسوعات) ومعاجم التراجم والسير، والأدلة والكتب، والأطالس، والببليوغرافية( بر )...الخ.

تقديم الخدمات المعلوماتية من مراجع وإرشاد وإعارة وحجز وتصوير ، وتوفير قاعات الميكروفيلم والأجهزة المطلوبة.

**جودة التعليم العالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا**

**أ - مفهوم الجودة في التعليم العالي :**

قدم العديد من الكتاب والباحثين المهتمين تعاريف عده، حيث اشار(Asiyai، 2013: 167) بأنها "نظام العمل والآليات المتعلقة بتحسين جودة مخرجات منظمة التعليم العالي واستخدام وتنمية المورد البشرية لتحقيق الأهداف المرجوة"، وذكر(Nicholson، 2011: 52) بأنها "مجموع العمليات والأنشطة المؤدية لضمان جودة مخرجات منظمة التعليم العالي للالتحاق بسوق العمل"، واختصرها(المليجي، 2010: 259) بـ"تلك الملامح والخصائص المرتبطة بالمنتج التعليمي، أو الخدمة التعليمية التي توضح مدى قدرة الجامعة على إشباع حاجات عملائها من الطلاب"، واضاف(Quinn..et.al، 2009 : 143) بأنها "مواصفات الخدمة التعليمة المقدمة للطلاب والمجتمع التي تحقق أهداف المنظمة التعليمية ورضا المجتمع"، فيما عبر عنها الباحثان(Henard&Ringuet،2008: 22) بأنها "خطة ومسار التدريس القابل للقياس والتحليل بما يؤدي لتلافي أوجه القصور في المخرجات"، بينما ذكر(الطائي، وآخرون،2008: 135) بأنها "مقدرة مجموع خصائص المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل، والمجتمع، وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة"، واوجز تعبيرها ( الطاهر، 2007 : 7) بأنها "مجموع الخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية، وهي التي تستطيع تلبية احتياجات الأطراف المستفيدة كلل، من الطالب إلى المجتمع". ولأغراض هذه الدراسة يتفق الباحث إلى حد كبير مع تعريف (الطاهر) باعتبار أن الجودة في التعليم العالي تعني "مجموع الخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية، وهي التي تستطيع تلبية احتياجات الأطراف المستفيدة كلل، من الطالب إلى المجتمع"، كونه يلخص مجموع خصائص الخدمة التعليمية، ومدى تلبيتها لاحتياجات الاطراف المستفيدة، بدءاً من الطالب إلى المجتمع، وهو ما يتعلق بموضوع ومحل دراسة الباحث.

**ب - أهمية الجودة في التعليم العالي :**يتفق العديد من الباحثين لأهمية الجودة في منظمات التعليم العالي في المبررات الآتية(باسردة،2006 :50)،(مجاهد، وبدير،2006: 26)،(الترتوري، وجويحات،2006 : 110)،( الخطيب، احمد، 2010 :63):

ضعف القدرة التنافسية لمخرجات الجامعات المحلية في الأسواق العالمية.

انخفاض مستوى جودة مخرجات الجامعات المحلية ومن ثم انخفاض الحصة السوقية لمخرجاتها.

تزايد البطالة بين مخرجات الجامعات المحلية.

2- الببليوغرافية: الفهارس.

اتساع الفجوة بين سوق العمل والتعليم حتى أصبح العديد من خريجي الجامعات يعملون بأعمال خارج تخصصاتهم.

تركيز التعليم على المعارف والمعلومات وليس السلوكيات والمهارات المكتسبة.

ج -أهداف الجودة في التعليم العالي :يشير أحد الباحثين إلى أن هناك أهدافاً للجودة في التعليم العالي تتلخص في الآتي (مجاهد، وبدير، 2006 : 20 -21) (Mashgaba, 2014 :359):

ضمان التحسين المتواصل والشامل لكل قطاعات ومستويات وفعاليات المنظمة التعليمية.

زيادة إنتاجية كافة عناصر وعمليات المنظمة التعليمية.

زيادة قدرة المنظمة على استيعاب المتغيرات البيئية السريعة والقدرة التنافسية في البيئة المحلية والعالمية.

تمكين المنظمة التعليمية من النمو والاستمرار والربحية، صقل مواهب العاملين فيها.

زيادة درجة رضا المستفيدين عن المنظمة التعليمية.

تكوين ثقافة تنظيمية تشجع على رفع كفاءة الأداء والتحسين المستمر.

د -قياس جودة التعليم العالي: يشير(نسيمة، 2017: 61) ان هناك عدد طرق لقياس الجودة في العملية التعليمية، اوجزها في الاتي:

الجودة بدلالة المدخلات: من خلال المادة العلمية.

بدلالة العمليات: من خلال الاجراءات والممارسات.

بدلالة المخرجات: من خلال الخريجين.

وفقاً لآراء الخبراء: من خلال مناقشتهم والاخذ برأيهم كونهم خبراء.

بدلالة الخصائص الموضوعية: من خلال تحديد الموضوعي للمعايير دون تحيز شخصي.

بالمنظور الشمولي: من خلال المقارنة بين اراء الطلاب والاساتذة.

ولأغراض هذه الدراسة سوف يركز الباحث بأخذ اراء الخبراء، وهم اصحاب الالقاب العلمية في هيئة التدريس بجامعة العلوم والتكنولوجيا..

هـ -عناصر جودة التعليم العالي:

تتنوع مسميات مجالات أو عناصر جودة التعليم العالي من كتاب لآخر ومن بيئة لأخرى، ولأغراض هذه الدراسة سوف يقتصر الباحث على مجموعة من العناصر المرتبطة بدراسته (القيادة ذات الرؤية الاستراتيجية، السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس، توفير المستلزمات العلمية الحديثة، جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية، جودة المخرجات، وجوائز الجودة)،(المحاميد، 2008)،(ماضي، 2010)، وفيما يلي توضيح لتلك المجالات وعلى النحو الآتي:

القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية :تعرف القيادة بأنها " عملية ترمي إلى تحقيق أهداف نظام معين من خلال سلطة شخص أو جماعة"(الخطيب ،2009: 90)، وتعد رؤية الجامعة الحلم الأكبر الذي تتمنى أن تصل إليه المنظمات التعليمية على المدى البعيد، وتتميز بخصائص أهمها الطموح، والوضوح، ووصف مستقبل أفضل، فيما تمثل رسالة الجامعة تعبيراً عن كيفية تحقيق تلك الرؤية، شرط ان

تكون واضحة ومحددة وتحدد الوسائل والأساليب والطرق التي تحقق الرؤية المستقبلية، كما يشكل تحديد الأهداف المرحلة الثالثة من رسم الاستراتيجية، وبمثابة نقطة البدء في التخطيط، ورسم السياسات، وقواعد العمل، والموازنات، والبرامج والمشروعات، ومرشداً لاتخاذ القرارات، وتحديد مراكز المسئولية والصلاحيات، ووضع مؤشرات ومقاييس للأداء، وتقييم أداء الأفراد. -www.altair (project.org(20-9-2018

السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس :ينعكس تأهيل هيئة التدريس على سمعة ومكانة الجامعة في المجتمع، حيث أن العمل الرديء ينم عن تعليم رديء، والعكس صحيح، فإن الأبحاث العلمية والكتب، وبراءات الاختراع، وورش العمل، والندوات والمؤتمرات، والاطلاع على كل جديد في مجال التخصص، كل ذلك ينعكس على خبرة وفهم ومعرفة القائمون بعملية نشر المعرفة في منظمات التعليم العالي(www.altair-project.org 20-9-2018 ).

جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية :ترجع أهمية جودة المباني والمرافق الأكاديمية إلى أنه فضلاً عما لها من تأثير جيد على صحة شاغليها من طلاب وإداريين وأكاديميين؛ فإنها تعد مثلاً يحتذى به في الحياة الصحية والمهنية، بدءاً من توفير المباني الجيدة إلى الهندسة الإدارية للمرافق التابعة للمباني، بطريقة توفر بيئة مهيأة للإنجاز والإنتاجية المستدامة(البيلاوي، وآخرون، 2008 : 203 ).

جودة مخرجات التعليم العالي :يقصد بها: مواصفات الخريج Graduate Specification (GS)وهي " مجموعة من المعارف والمهارات والكفاءات التي ينبغي أن يثبتها الخريجون لتسهيل التقدم في سوق العمل، أو لمتابعة الدراسات العليا والبحوث الأكاديمية في التخصصات ذات الصلة (www.altair-project.org-2018-9-20 ) فالمخرجات اصبحت مرآة لا تخدع"، واضاف(اسماعيل، وجدعون، 2009 : 11)،(نسيمه، 2017: 56) الى ان الخريج يجب ان يتحصل على الكفايات التالية:

الكفايات المهنية: والمتعلقة بالتناسب بين الوظيفة والاختصاص.

الكفايات الاكاديمية: بمعنى المعرفة الواسعة في مجال التخصص، والاطلاع على التطورات العلمية الحديثة.

الكفايات الثقافية: وتشمل الاطلاع على مشاكل البيئة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات والورش والبحوث.

الكفايات الشخصية: وتشمل التعاون والعمل الجماعي والمشاركة في فرق العمل والقدرة على الابتكار وغيرها.

جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي: تعد جوائز الجودة من أساليب التحفيز الأساسية لتكريم الأفراد والمنظمات، الذين يحققون التميز في أداء أعمالهم، وفي ذلك يشير(العزاوي، 2005: 70 -75) لجوائز الجودة العالمية والعربية، على النحو الآتي:

- جائزة ديمنجDeming Award( DA): تأسست من قبل العلماء والمهندسين اليابانيين عام 1951 وهي تمنح للمنظمات الموجودة في اليابان، لكنها سمحت مؤخراً للمنظمات عابرة القارات التي تطبق بنجاح الرقابة على الجودة للمنافسة على الجائزة.

-جائزة الجودة الوطنية الأمريكية Malcolm Baldrige Award (MBA): جاءت بناءً على مصادقة مركز الإنتاجية والجودة الأمريكي بداية الثمانينات بضرورة استحداث جائزة سنوية مماثلة لجائزة ديمنج، وكان الغرض منها تحسين الجودة في منظمات الأعمال الأمريكية.

-جائزة الجودة الأوروبية European Quality Award(EQA): شكلت (14) منظمة غربية قاعدة المنظمة الأوروبية لإدارة الجودة(EFQM)، ومنظمة الجودة الاوروبية(EOQ) عام 1988، وتمنح هذه الجائزة لعدد من المنظمات التي تظهر تميزاً في إدارة الجودة الشاملة في أوروبا سنوياً على أساس عملياتها الأساسية في التحسين المستمر.

-جائزة الملك عبدالعزيز للجودة(www.saso.gov24-10-2018): تم انشائها في 1420/11/27هـ،بتوجيه وموافقة الملك عبدالعزيز، وتهدف الى رفع مستوى الجودة والكفاءة في كافة قطاعات بالمملكة العربية السعودية.

-جائزة دبي للجودة(www.dubaided.ae24-10-2018): تعتمد على نموذج التميز المعتمد لدى المؤسسة الاوروبية لإدارة الجودة(EFQM) بهدف رفع مستوى الجودة، والذي تم تطبيقه بجميع القطاعات في 1992م، فضلا عن جوائز \اخرى تتعلق بقطاع الصناعة والتعدين، والتي لا يتسع المجال لسردها.

تاسعاً: الدراسات السابقة

سيتم استعراض الدراسات السابقة التي أُتيح للباحث فرصة الاطلاع عليها، وبحسب علاقتها بموضوع الدراسة، بالإضافة الى تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وعلى النحو الآتي:

أ -الدراسات التي تناولت العلاقة بين تكنولوجيا إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي

نسيمة(2017)_الجزائر" استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية في الجامعات الجزائرية" هدفت الدراسة الى معرفة اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة العملية التعليمية؛ واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت من (381)طالب دكتوراه، وخلصت الى وجود علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة العملية التعليمية في الجامعات المبحوثة، ووجود علاقة تأثير سلبية بين معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة التعليمية.

ماضي (2010)_فلسطين " دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي دراسة حالة الجامعة الإسلامية بقطاع غزة"، وهدفت الى بيان دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي بالجامعة، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واختيرت العينة بأسلوب الحصر الشامل وبلغ عددها (359) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية، ان مستوى الاهتمام بالبنية التحتية لإدارة المعرفة، و ضمان جودة التعليم كان بدرجة مرتفع، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية لإدارة المعرفة وضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الإسلامية بغزة

المحاميد (2008)_الأردن " دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي_ دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة" وهدفت الى بيان أثر تطبيق مفهوم إدارة المعرفة في ضمان جودة التعليم

العالي في الجامعات الأردنية الخاصة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (300)عضواً في الهيئة التدريسية من (6) جامعات خاصة، اظهرت نتائج الدراسة ان مستوى الاهتمام بتقنيات إدارة المعرفة، وضمان جودة التعليم كان بدرجة مرتفع، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية لإدارة المعرفة وضمان جودة التعليم في الجامعات الأردنية الخاصة، باستثناء (حوسبة المكتبات، وايصال الإنترنت لمكاتب هيئة التدريس).

ب -الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة بين تكنولوجيا إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي

(Zaki,2012_Pakistan) بعنوان "دور إدارة المعرفة في التعليم العالي –نموذج النوعية (الجودة) جامعة كراتشي"، وهدفت الى التعرف على دور إدارة المعرفة في التعليم النوعي، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من(130)معلمات أكاديميات في الجامعة، وأظهرت الدراسة ان وجود إدارة المعرفة وممارساتها النوعية باستخدام احدث تقنيات العصر؛ يؤدي بشكل ملحوظ الى النهوض بالتعليم العالي لمواكبة تغيرات العصر، وان تطبيق إدارة المعرفة نفسه يعد نموذج نوعي اي جودة تعليم كاملة.

(Zwain,2012- MALAYSIA)بعنوان "أثر إدارة الجودة الشاملة وإدارة المعرفة في الأداء التنظيمي في معاهد التعليم العالي في العراق" وهدفت الى التعرف على العلاقة بين إدارة الجودة وإدارة المعرفة والأداء التنظيمي في معاهد التعليم العالي العراقية، وتكونت عينة الدراسة من (الجامعات الحكومية) العراقية عدد ( 174) فردا من( 24 ) معهد، وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة إدارة المعرفة بدرجة متوسطة. وقدمت نتائج هذه الدراسة الأدلة التجريبية ل TQM للتأثير إيجابي على KM، والتي بدورها، تؤثر تأثيرا كبيرا وايجابياً على الأداء التنظيمي.

(Boon,et.al,2010- MALAYSIA)بعنوان"تقييم الارتباط بين أبعاد جودة الخدمة وتقاسم المعرفة: منظور الطلاب" وهدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين أبعاد جودة الخدمة و تقاسم المعرفة، من خلال المسح في كلية الأعمال بجامعة خاصة في ماليزيا وتكونت عينة الدراسة من(300)طالب وطالبة، و أظهرت نتائج الدراسة ان جودة الخدمة يؤثر في أنشطة تبادل المعرفة، وتبين أن ضمان وموثوقية أبعاد جودة الخدمة هما أهم أبعاد الجودة حيث أظهرت الدراسة أن لها علاقة إيجابية كبيرة مع تقاسم المعرفة.

ج -الدراسات العربية التي تناولت تكنولوجيا إدارة المعرفة

المخلافي (2013)_ اليمن" إدارة المعرفة ودورها في تطوير الجامعات اليمنية الحكومية" وهدفت الى تقديم مساهمة علمية لتطوير الجامعات اليمنية الحكومية من خلال استخدام إدارة المعرفة كإطار عمل، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (399) مبحوثاً منهم(201) من الأكاديميين و(198) اداريين في (8) جامعات حكومية، واظهرت الدراسة أن هناك إمكانية متوسطة لمكونات إدارة المعرفة في الجامعات الحكومية المختارة (صنعاء، عدن، تعز، ذمار).

العروسي (2012)_اليمن" دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية اليمنية"، وهدفت الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية في الجامعات، و

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (72) فرداً من عمداء الكليات والمراكز العلمية ورؤساء الاقسام العلمية في الجامعات، واظهرت الدراسة وجود ضعف في إدارة عمليات المعرفة ومتطلباتها، الناتج عن تقادم التكنولوجيا المستخدمة. و ضعف في تحقيق الميزة التنافسية، وضعف في علاقة إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات.

نوي(2011)_ الجزائر " التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل ادارة المعرفة بمنظمة الاعمال، دراسة حالة لمؤسسة اتصالات الجزائر"، وهدفت الى معرفة مدى تطبيق منظمة الاعمال لإدارة المعرفة، ومدى استفادتها من التطور التكنولوجي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (91) موظفا في المنظمة، واظهرت نتائج الدراسة ان هناك اهتمام بالجديد من التكنولوجيا لتوظيفها في ادارة المعرفة، وغياب اسلوب البحث والتطوير، وعدم تفريق المنظمة بين انواع المعرفة، ووجود مختصين بتكنلوجيا المعلومات.

ياسمينه(2010)_الجزائر " اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاداء الاقتصادي للمنظمة بشركة القطن"، وهدفت الدراسة الى قياس اثر تكنولوجيا المعلومات على اداء المنظمة اقتصاديا، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة دراسة حالة مؤسسة القطن، واظهرت الدراسة أنه يوجد اثر لتكنولوجيا المعلومات في اداء المنظمة، يرتبط نجاح استخدام التكنولوجيا بمواكبة الموارد البشرية للتطور التكنولوجي، كما يرتبط ايضا بالممارسات الادارية وثقافة المنظمة التنظيمية.

معايعه (2008)_الاردن " إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي : تجارب عالمية"، وهدفت الدراسة الى التعرف على الاتجاهات الحديثة لمؤسسات التعليم العالي في ضوء التطورات المعرفية والتقنية، و تم الاعتماد على تجارب عالمية وأحدث الأدبيات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات بإمكاناتها( مادية وبشرية ومعلوماتية) قادرة على المزج بين برامج المعرفة المختلفة عن طريق الاعتماد على عناصر التقنيات والمعلومات لتقديم البرامج المختلفة.

الشرفا(2008)_ فلسطين، بعنوان" دور ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف بقطاع غزة" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على دور ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية بالمصارف محل الدراسة، و استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (174)موظفا في تلك المصارف، واظهرت الدراسة أنه تطبق المصارف_ محل الدراسة نظام تكنولوجيا ادارة المعرفة في جميع الوحدات والاقسام، توجد علاقة قوية ذات دلالة احصائية بين تكنولوجيا ادارة المعرفة والمزايا التنافسية في تلك المصارف..

شوقي(2007)_ الجزائر، بعنوان" اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة(36) مؤسسة بولاية الجزائر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مستخدما اداة الاستبيان لجمع البيانات الاولية، وتكونت عينة الدراسة من(250) عامل بتلك المؤسسات، منها(6) بقطاع الصناعة،(22) بقطاع الخدمات،(5) بالاتصالات والتكنولوجيا، واظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط بين تكنولوجيا المعلومات واداء

المؤسسات المبحوثة، وانه كلما ارتفعت كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات كلما انخفضت التكاليف وكانت جودة المنتجات افضل بفعل التكنولوجيا، وتوسعت المؤسسات في حصتها السوقية مقارنة بحصصها قبل ذلك، المؤدي الى ارتفاع حجم مبيعات تلك المؤسسات بفعل التكنولوجيا.

د -الدراسات الأجنبية التي تناولت تكنولوجيا إدارة المعرفة

(Birol, 2011- Turkey)بعنوان" أثر إدارة المعرفة والتكنولوجيا: تحليل السلوكيات الإدارية"، وهدفت الدراسة الى دراسة السلوكيات الإدارية المتعلقة بإدارة المعرفة في إطار نظرية العمل منظمات التعليم العالي بقبرص، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من( 199) من الأكاديميين، و أظهرت نتائج الدراسة إن هناك أثر قوي لإدارة المعرفة والتكنولوجيا في السلوكيات الإدارية بداخل منظمات التعليم العالي -ووجود إدراك مرتفع لدى المبحوثين بأهمية إدارة المعرفة والتكنولوجيا لتحسين السلوكيات الإدارية في بيئة العمل .ولا توجد فروق في استجابات عينة الدراسة نحو متغيري إدارة المعرفة والتكنولوجيا، والسلوكيات الادارية.

( Bhusry ,2010_ India) بعنوان" تطبيق إدارة المعرفة في منظمات التعليم العالي في الهند: الإطار المفاهيمي"، وهدفت الدراسة الى التأكد من تطبيق إدارة المعرفة في منظمات التعليم العالي ودراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات (IT) علىKM إدارة المعرفة، بالاعتماد على الأدبيات السابقة، وأظهرت نتائج الدراسة زيادة عدد منظمات التعليم العالي في الهند في العقد الماضي المنافسة والضغوط من أجل أداء أفضل وأن أهم عناصر تفعيل إدارة المعرفة هي: تكنولوجيا المعلومات، وأفراد المعرفة.

(Omona ,et.al,2010_ Uganda)بعنوان" استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز إدارة المعرفة في التعليم العالي: الإطار المفاهيمي واعمال البحوث"، وهدفت الدراسة الى التعرف على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز إدارة المعرفة بجامعة نيميغن بأوغندا، بالاعتماد على الأدبيات السابقة، و أظهرت الدراسة ان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة حتمية لاكتمال تقنيات إدارة المعرفة -ترتبط عملية التعليم وتمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة المعرفة نظرياً وعملياً.. ان تكنولوجيا المعلومات الاتصالات تحدد وضع إدارة المعرفة موضع التنفيذ.

(Oliver,2003- Australia )بعنوان" نحو فهم إدارة المعرفة: الممارسات في البيئة الأكاديمية"، وهدفت الدراسة الى التعريف بأهمية ممارسة إدارة المعرفة في الجامعات من قبل الأكاديميين في جامعة سيدني، استراليا، و تم الاعتماد على الأدبيات الصادرة عن الجامعة والأدبيات الاخرى المتعلقة ب (KM)، واظهرت الدراسة وجود اختلاف بين إدراك أهمية إدارة المعرفة وتطبيقها. -هناك إمكانية لتسهيل عمليات المعرفة وتهيئة بيئة مناسبة للمشاركة بالمعرفة. -وجود مستوى منخفض لتطبيق عمليات إدارة المعرفة في الجامعة مجتمع الدراسة.

(Cranfield& Taylor,2001,British)بعنوان"إدارة المعرفة والتعليم العالي: دراسة حالة المملكة المتحدة" ، وهدفت الدراسة الى دراسة حالة سبع منظمات في التعليم العالي داخل المملكة المتحدة، لمعرفة مدى تبني ادارة المعرفة وتقنياتها، بالاعتماد على الادبيات الخاصة بالجامعات، واظهرت الدراسة أن إدارة المعرفة من الركائز الاساسية لمنظمات التعليم العالي. -القيادة والتنظيم والتكنولوجيا والتعلم

عدسة لتحقيق وفهم إدارة المعرفة. -تعد البيئة الأكاديمية من افضل البيئات للاستفادة من تطبيق إدارة المعرفة.

هـ -الدراسات العربية التي تناولت جودة التعليم العالي

باشراحيل (2014)_ اليمن، بعنوان" قياس جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها جامعة صنعاء والجامعات اليمنية الخاصة: دراسة ميدانية استطلاعية"، وهدفت الدراسة الى التعرف على تقييم طلبة جامعة صنعاء والجامعات اليمنية الخاصة لمستوى جودة الخدمة التعليمية، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (937 )طالباً منهم (528) بجامعة صنعاء (409)في الجامعات الخاصة، واظهرت الدراسة أن تقييم طلبة جامعة صنعاء لمستوى الأداء الفعلي للخدمة التعليمية لهم من الكليات كان سلبياً. تقييم طلبة الجامعات الخاصة لنفس الهدف سلبياً.

القطوي(2012)_اليمن، بعنوان" مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأهلية اليمنية بالتطبيق على جامعة العلوم والتكنولوجيا" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة العلوم والتكنولوجيا، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (491) اداريين و(276) أكاديمياً، و أظهرت نتائج الدراسة ان تطبيق الجودة الشامة بجامعة العلوم والتكنولوجيا بدرجة مرتفعة.

الحكيمي(2010) -اليمن، بعنوان " دور النمط القيادي الفاعل في تطبيق إدارة الجودة الشاملة ببعض منظمات التعليم العالي(جامعة صنعاء، جامعة العلوم والتكنولوجيا فرع البنات، جامعة المستقبل)"، وهدفت الدراسة الى التعرف على دور النمط القيادي الفاعل في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات عينة الدراسة، و استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من(300) أكاديمياً وعاملاً وإدارياً، و أظهرت الدراسة ان للقيادات الأكاديمية الفاعلة دور كبير في تطبيق الجودة وبدرجة مرتفعة.

سلمان(2009)_العراق، بعنوان" جودة التعليم العالي في العراق بين الواقع والطموح بالتركيز على جامعة الأنبار" ، وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على جودة التعليم العالي بالعراق من خلال جامعة الأنبار، و تكونت عينة الدراسة من حالة جامعة الأنبار، واظهرت الدراسة وجود تدني لمستوى الجودة في التعليم العالي بجامعة الأنبار.

الخطيب(2009) -اليمن، بعنوان" واقع التنمية المهنية للقيادات الأكاديمية بجامعة صنعاء في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على الواقع الحالي للتنمية المهنية للقيادات الأكاديمية بجامعة صنعاء، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من(128) قائداً أكاديمياً، واظهرت الدراسة ان الواقع الحالي للتنمية المهنية بدرجة قليله -ان درجة موافقة القيادات الأكاديمية في النشاط الأكاديمي كانت كبيرة، و عدم وجود فروق دالة إحصائياً في اجابات العينة تعزى لمجالات الاستبانة ككل.

سعيد(2008)_اليمن، بعنوان" معايير اعتماد وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية: في ضوء بعض التجارب التربوية المعاصرة" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على معايير اعتماد وضمان جودة

التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض التجارب التربوية، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (307)فرداً منهم (235)من الهيئة التدريسية و(72) إدارياً.، و أظهرت نتائج الدراسة عدم توافر معايير اعتماد وضمان الجودة بالتعليم الجامعي اليمني بدرجة كافية.

العمريطي(2008) -السعودية، بعنوان " جودة التعليم من منظور التربية الإسلامية" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على معايير جودة التعليم من المنظور الإسلامي، وتم الاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة، أن مصطلح الجودة موجود في القرآن والسنة النبوية من قبل 1400 عام.

و -الدراسات الأجنبية التي تناولت جودة التعليم العالي

(Asiyai, 2013,Nigeria,)بعنوان" تحديات الجودة في التعليم العالي في نيجيريا في القرن ال21" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على تحديات الجودة في التعليم العالي في نيجيريا في القرن 21، بالاعتماد على تقارير وادبيات سابقة، و أظهرت نتائج الدراسة ان التحديات تتلخص في: -قلة المحاضرين. - عدم الاهتمام بتدريبهم -عدم توفير البنية التحتية المناسبة -عدم ايمان القيادات بأهمية تطبيق الجودة.

(Quinn ,et.al, 2009_ Michigan,)بعنوان" جودة الخدمة في مجال التعليم العالي"، وهدفت الدراسة الى تحديد وتقييم التقنيات المستخدمة لمواجهة تحديات تحسين الجودة في التعليم العالي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (124) شخصا شاركوا في نوعية التعليم في الولايات المتحدة والهند واستراليا، واظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف بين آراء المبحوثين حول مجالات جودة الخدمة في مجال التعليم العالي، ويعزى ذلك الى اختلاف بيئاتهم التي شاركوا في جودة الخدمة فيها. -وجود إدراك بدرجة كبيرة نحو أهمية جودة الخدمة في التعليم العالي.(Henard&Ringuet, 2008_ London) بعنوان" المسار إلى تدريس الجودة في التعليم العالي" ، وهدفت الدراسة الى توفير الخلفية النظرية لنوعية التدريس في التعليم العالي، بالاعتماد على الادبيات والتقارير الخاصة بتنمية التعليم، واظهرت نتائج الدراسة أنه أصبحت جودة التعليم قضية ذات أهمية كبيرة في التعليم العالي -هناك إمكانية كبيرة لتطبيق جودة التدريس في منظمات التعليم العالي. -ان تحديد أهداف مسبقة لجودة التدريس في التعليم العالي ضرورة لقياس الجودة.

(Henard&Ringuet, 2008_ London)بعنوان" المسار إلى تدريس الجودة في التعليم العالي" ، وهدفت الدراسة الى توفير الخلفية النظرية لنوعية التدريس في التعليم العالي، بالاعتماد على الادبيات والتقارير الخاصة بتنمية التعليم، واظهرت نتائج الدراسة أنه أصبحت جودة التعليم قضية ذات أهمية كبيرة في التعليم العالي -هناك إمكانية كبيرة لتطبيق جودة التدريس في منظمات التعليم العالي. -ان تحديد أهداف مسبقة لجودة التدريس في التعليم العالي ضرورة لقياس الجودة.

ز -التعليق على الدراسات السابقة

هناك اهتمام متزايد بتكنولوجيا إدارة المعرفة في منظمات الأعمال سواءً أكانت إنتاجية أم خدمية، وذلك لما لها من أثر في تحسين أداء تلك المنظمات، وانعكاس ذلك على جودة منتجاتها وخدماتها،.

معظم الدراسات السابقة والتي أجريت على المستوى العربي، لم تتناول العلاقة المباشرة بين تكنولوجيا إدارة المعرفة وجودة في التعليم العالي باستثناء دراسة كلٍ من (المحاميد،2008 )، و(ماضي ،2010)،(نسيمة، 2017) والتي تشابهت مع دراسة الباحث من حيث مجتمع الدراسة(الجامعات)، والمنهج المستخدم(الوصفي التحليلي)، ومتغيرات الدراسة(البيانات الديموغرافية، البنية التكنولوجية لإدارة المعرفة، وضمان تحقيق جودة التعليم العالي)، وأداة الدراسة(الاستبيان)، واختلفت من حيث بلد الدراسة، وبعض نتائج التحليل لمستوى الاهتمام بالبنية التكنولوجية لإدارة المعرفة، وضمان جودة التعليم العالي بتلك الجامعات، والتي سيرد ذكرها في الموضع المناسب(الفصل الرابع) في حين دراسة الباحث في اليمن، وبذلك فإنه يمكن القول إن الدراسة الحالية تعد من الدراسات النادرة التي تناولت أثر تكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي على المستوى المحلي، وهذا ما يميزها عن معظم الدراسات السابقة.

شحة الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة بين تكنولوجيا إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي، باستثناء ثلاث دراسات فقط، والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها )(Zaki,2012) ) (Boon.et.al,2010)(Zwain,2012؛ بالرغم من الجهود التي بذلها الباحث في سبيل الحصول على مثل هذه الدراسات، ويعزو الباحث ذلك إلى صعوبة الوصول إلى بعض المراجع في بلدان متعددة نظراً لشحة امكانات الباحث، والأوضاع التي تمر بها بلادنا، غير أن الدراسات المذكورة اختلفت مع دراسة الباحث من حيث متغيرات الدراسة.

تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتمادها المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك استخدامها للاستبانة كأداة رئيسه للدراسة، كما تشابهت إلى حد كبير مع دراسة كلٍ من (المحاميد ،2008) ؛ و(ماضي،2010)، من حيث المقاييس المستخدمة.

تختلف الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة(العربية والأجنبية) التي اعتمدت جمع المعلومات من خلال الأدبيات فقط، وقد استفاد الباحث في دراسته من معظم الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري، وكذلك بلورة مشكلة الدراسة وصياغة فرضياتها، كما أفاد الباحث أيضاً من هذه الدراسات في تصميم أداة الدراسة وتطويرها، حيث مكنته الدراسات السابقة من التعرّف على بعض المصادر والدوريات والبحوث النظرية والتطبيقية؛ الأمر الذي ساعده في بناء الإطار النظري، ومن ثم التعرّف على المناهج المستخدمة في تلك الدراسات مما سهل الطريق أمام الباحث لبناء منهجية دراسته، فضلاً عن استفادته من الأساليب الإحصائية، بحيث تم اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة دراسته واختبار فرضياتها للوصول الى نتائج.

**منهجية الدراسة**

**اولاً: منهج الدراسة:**

**فرضت طبيعة هذه الدراسة وأهدافها استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى نتائج فعلية.**

**ثانياً : مجتمع الدراسة والعينة**

**مجتمع الدراسة: ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كليات جامعة العلوم والتكنولوجيا والمراكز العلمية التابعة لها( المثبتين، والمتعاقدين) وذلك خلال العام الجامعي 2015/2016، والبالغ عددهم (251) عضواً في الهيئة التدريسية من مختلف الألقاب العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مدرس مساعد، باحث مساعد) بحسب إحصاءات إدارة الموارد البشرية في الجامعة لعام 2015م ، يوضحها الجدول(1).**

**عينة الدراسة: لغايات هذه الدراسة وطبيعة موضوعها فقد قام الباحث باختيار عينة مقصودة( تر)(سيكاران،2006: 361) من حملة الألقاب العلمية، وعددهم(91)عضو هيئة تدريس رئيسة(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، والجدول (1) يوضح ذلك:**

**جدول(1) مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة القصدية(الهادفة) والموزع والمسترد من الاستبانات**

| مجتمع الدراسة | | عينة الدراسة | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| اللقب العلمي | العدد | عينة الدراسة بحسب اللقب | عينة الدراسة | الاستمارات الموزعة | الاستمارات المستردة |
| أستاذ | 8 | أستاذ | 8 | 8 | 8 |
| أستاذ مشارك | 10 | أستاذ مشارك | 10 | 10 | 10 |
| أستاذ مساعد | 73 | أستاذ مساعد | 73 | 73 | 47 |
| مدرس مساعد | 69 | الإجمالي | 91 | 91 | 65 |
| مساعد باحث | 91 | | | | |
| الإجمالي | 251 | | | | |

**المصدر: ادارة الموارد البشرية بالجامعة**

**يتبين من الجدول(1) انحصار العينة في حملة الألقاب العلمية، كونهم المعنيين بدراسة الباحث، وقد شكلت العينة نسبة(36٪) من مجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة المقصودة (91) عضواً، وتم استرداد(71)استبانة بنسبة(78.2٪) وفقد منها(20)استبانة بنسبة(21.9٪)، وألغيت(6)استبانات بنسبة(6.5٪) لعدم اكتمال بياناتها، وبلغ عدد الصالحة للتحليل**

3- العينة الهادفة(القصدية): من العينات غير الاحتمالية، وتنقسم الى قسمين: اجتهادية، وحصصيه، والعينة التي اختارها الباحث اجتهادية، تلك التي يتوخى الباحث فيها توفر المعلومات المطلوبة دون غيرها، وذكر (سيكاران، 2006: 389) أن أحجام العينة من 30- اقل من 500 مناسبة لمعظم البحوث.

منها(65)استبانة بنسبة(71.4٪)، وتضمنت أداة الاستبانة عدداً من الخصائص لأفراد العينة (أفراد المعرفة بجامعة العلوم والتكنولوجيا)، وقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة، كالآتي:

جدول (2) التوزيع التكراري لعينة الدراسة بحسب المتغيرات الديموغرافية

| المتغير | الفئة | التكرار | النسبة | المتغير | الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة العلمية(اللقب) | أستاذ | 8 | %12.3 | الخبرة في العمل الأكاديمي | 5سنوات فاقل | 10 | ٪15.4 |
| | أستاذ مشارك | 10 | ٪15.4 | | من 6 – 10سنوات | 23 | %35.4 |
| | أستاذ مساعد | 47 | %72.3 | | من 11 – 15 سنة | 14 | ٪21.5 |
| | الإجمالي | 65 | ٪100 | | أكثر من 15 سنه | 18 | ٪27.7 |
| النشاطات العلمية | لا يوجد | 17 | ٪26.2 | | الإجمالي | 65 | %100.0 |
| | من1 - 3 | 29 | ٪44.6 | المجال العلمي للتخصص | علوم اجتماعية وإنسانية | 26 | %40.0 |
| | 4 أنشطة فأكثر | 19 | ٪29.2 | | علوم تطبيقية | 39 | %60.0 |
| | الإجمالي | 65 | ٪100.0 | | الإجمالي | 65 | %100.0 |
| الحوافز والتكريمات | نقدي(مبالغ مالية) | | | | | 3 | ٪4.6 |
| | تقدير معنوي(شهادات) | | | | | 21 | %32.3 |
| | تقدير نقدي ومعنوي(شهادات، مبالغ مالية) | | | | | 36 | ٪55.4 |
| | لا يوجد | | | | | 5 | %7.7 |
| | الاجمالي | | | | | 65 | ٪100 |

يتضح من الجدول (2) الاتي:

1 -الدرجة العلمية: اتضح أن أغلبية أفراد العينة هم من حملة لقب(أستاذ مساعد) حيث بلغت نسبتهم (72.3٪)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة من حملة اللقب العلمي(أستاذ مشارك) (15.4٪)، أما حملة اللقب العلمي (أستاذ) فقد بلغت نسبتهم (12.3٪)، وهذا يعني أن جامعة العلوم والتكنولوجيا لا زالت تعتمد بشكل كبير على أعضاء هيئة التدريس من حملة اللقب العلمي (أستاذ مساعد)، والذي يؤكد الجامعة(محل الدراسة) لا تزال تفتقر إلى ذوي الدرجات العلمية استاذ، واستاذ مشارك، وينعكس ذلك على جودة أعمالها.

2 -النشاطات العلمية: اتضح أن هناك عدداً كبيراً نسبياً من أفراد العينة كان لهم من (1 – 3) أنشطة علمية تتمثل في (تأليف كتب وأبحاث، حضور مؤتمرات وندوات، اختراعات وابتكارات) حيث

بلغت نسبتهم (44.6٪)، في حين بلغت نسبة أعضاء الهيئة التدريسية ممن لهم نشاطات علمية (4 فأكثر) نسبة(29.2٪)، أما نسبة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الذين ليس لديهم أي أنشطة علمية فقد بلغت(26.2٪)، وبجمع النسب المئوية لأصحاب النشاطات ككل تصبح النسبة(73.8٪)،وهذا يشير بشكل عام إلى مستوى الاهتمام الملحوظ من جانب أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا بالأنشطة العلمية المختلفة؛ الأمر الذي ينعكس بأثر ايجابي على جودة خدماتها التعليمية.

الحوافز والتكريمات: نلاحظ أن أكثر من نصف أفراد العينة هم ممن حازوا على تكريماً نقدياً ومعنوياً حيث بلغت نسبتهم (55.4٪) وهذا يدل على حرص الجامعة(محل الدراسة) على تحفيز وتكريم أعضاء هيئتها التدريسية، في حين بلغت نسبة الأفراد الحائزين على تكريم معنوي(شهادة تقدير)(32.3٪)، وكانت نسبة الحائزين على تكريم نقدي (4.6٪)، أما الذين لم يحصلوا على أي تكريم فقد كانت نسبتهم (7.7٪)، مما يدل على أن الجامعة تهتم بالتكريمات النقدية والمعنوية تشجيعاً لأعضاء هيئة التدريس؛ الأمر الذي ينعكس على معنويات عضو هيئة التدريس، مما يؤثر إيجاباً على أدائه الأكاديمي، وبالتالي ينعكس في جودة الخدمة التعليمية في الجامعة ككل.

سنوات الخبرة: نلاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة ممن يمتلكون الخبرة الأكاديمية من (6 – 10) سنوات قد بلغت نسبتهم (35.4٪) بينما بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة الممتدة لأكثر من (15) سنة (27.7٪) في حين بلغت نسبة من لديهم خبرة أكاديمية تتراوح ما بين (11 -15) سنة (21.5٪)، وبجمع عمود النسبة(الصف الثاني والثالث والرابع) تصبح النسبة(84.6٪) ويتبين من ذلك أن أكثر من ثلثي أفراد عينة الدراسة تقريباً بالجامعة (محل الدراسة) يمتلكون مستوى معيناً ومقبولاً من الخبرة الأكاديمية والمعرفية، والذي ينعكس إيجاباً على أدائهم الأكاديمي بالجامعة، فضلاً عن أن رصيد الخبرة يكسب عضو هيئة التدريس التمكن في التعامل مع المشكلات التي تطرأ أثناء القيام بمهامه الأكاديمية والمهنية

المجال العلمي للتخصص: أن نسبة(60٪) من أعضاء هيئة التدريس(عينة الدراسة) هم من ذوي التخصصات في العلوم التطبيقية، في حين بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس من ذوي التخصصات الاجتماعية والإنسانية (40٪)، وهذا يدل على أن الجامعة(محل الدراسة) تولي اهتماماً كبيراً بالعلوم التطبيقية، مما يدل على أن الجامعة تهتم بتوفير احتياجات سوق العمل من الخريجين ذوي التخصصات التطبيقية، وهذا يفسر نجاح أغلب مخرجات الجامعة(محل الدراسة) في الالتحاق بسوق العمل فور الحصول على المؤهل العلمي مباشرة.

ثالثاً : مصادر جمع البيانات والمعلومات

تمثلت مصادر جمع البيانات والمعلومات في المصادر الثانوية :اعتمد الباحث العديد من المراجع العلمية العربية منها والأجنبية، توزعت بين كتب ودراسات وبحوث ودوريات ومجلات علمية متخصصة؛ تم الحصول عليها من المسح المكتبي للمكتبات المحلية والإلكترونية، وذلك لبناء الجانب النظري للدراسة بمختلف أبعادها ومضامينها الفكرية، والمصادر الأولية :اعتمد الباحث أداة الاستبيان،

والتي قام بتصميمها وتطويرها في ضوء عدد من الدراسات السابقة، ومن بينها دراستا (المحاميد،2008) و(ماضي،2010).

رابعاً : أداة الدراسة

تصميم الأداة :تم تصميم استبانة تضمنت ثلاثة أجزاء رئيسة يمكن توضيحها على النحو الآتي: الجزء الأول : يتعلق بالخصائص الرئيسية لأفراد عينة الدراسة(هيئة التدريس)، وقد تحددت بـ (5) فقرات رئيسية تضمنت(اللقب العلمي، النشاطات العلمية، الحوافز والتكريمات، الخبرة في العمل الأكاديمي، المجال العلمي)، والجزء الثاني : يتعلق تكنولوجيا إدارة المعرفة في الجامعة_ محل الدراسة، وقد تحدد قياسها بـ (23) فقرة، اشتملت على خمسة محاور(حوسبة المكتبات، ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت، توفير المستلزمات العلمية الحديثة، الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات، تنويع المكتبة)، والجزء الثالث: يتعلق بمحاور جودة التعليم العالي في الجامعة بمختلف كلياتها، ومراكزها العلمية، وقد تحدد قياسه بـ (25) فقرة، تضمنت أيضاً خمسة محاور وهي(القيادة ذات الرؤية الاستراتيجية، السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس، جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية، جودة المخرجات، جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي).وقد تم اختيار مقياس(Lekert) الخماسي، كونه من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الظواهر الاجتماعية والانسانية، فضلاً عن سهولة فهمه وتوازن درجاته، كما اعتمدت الدراسة خمس درجات لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة، على النحو الآتي(المخلافي، 2012: 234):أوافق بشدة (5).أوافق (4).غير متأكد (3).لا أوافق (2).لا أوافق بشدة (1). ولتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة فقد حدد الباحث خمسة مستويات كما يوضحها الجدول (3) في الآتي: ( المخلافي، 2006: 256)

جدول (3) القياس المعتمد في الدراسة

| المستوى | المدى | تصنيف الاجابة |
|---|---|---|
| الأول | من 1 إلى اقل من 1.80 | منخفض جداً |
| الثاني | من 1.80 إلى اقل من2.60 | منخفض |
| الثالث | من 2.60 إلى اقل من3.40 | متوسط |
| الرابع | من 3.40 إلى اقل من4.20 | مرتفع |
| الخامس | من 4.20 إلى 5 | مرتفع جداً |

الصدق الظاهري للأداة:

ويعني مدى الصدق الظاهري لمحتوى الاستبيان لقياس ما وضع لأجله، فبعد الانتهاء من إعداد استبانة الدراسة في صيغتها الأولية، كان لابد من التحقق من صدقها الظاهري، أي قدرتها على قياس المتغيرات التي صُممت لقياسها، وللتأكد من ذلك قام الباحث بعرضها بصيغتها الأولية على عدد من الأساتذة ذوي الاختصاص الأكاديمي البالغ عددهم(9) أكاديمياً، وذلك بهدف التأكد من صلاحية محتوى الاستبانة، وكذلك مدى صلاحية فقراتها لقياس المتغيرات التي صُممت لقياسها، ومدى ارتباط تلك الفقرات بالمجالات التي تنتمي إليها، وتغطيتها لمختلف أبعاد الدراسة، فضلاً عن مدى وضوحها وسلامة صياغتها، يوضحهم الجدول(4) كالاتي:

جدول(4)أسماء المحكمين حسب الأبجدية

| م | الاسم | الوظيفة | مكان العمل |
|---|---|---|---|
| 1 | أ. د. أحمد علي الحاج | أستاذ الإدارة والتخطيط | جامعة صنعاء |
| 2 | أ.د. سنان غالب المرهضي | نائب رئيس جامعة صنعاء | جامعة صنعاء |
| 3 | د. صالح محمد الصوفي | مدير مركز الدراسات والبحوث التربوية | مركز الدراسات والبحوث |
| 4 | أ. د. عبد الحميد مانع الصيح | أستاذ المحاسبة المشارك | جامعة صنعاء |
| 5 | أ.د. عبدالكريم عبدالله البكري | أستاذ التربية المشارك | عميد كلية التربية جامعة صنعاء |
| 6 | أ.د. عبده يحي مدهش | عميد كلية العلوم الادارية | جامعة البيضاء |
| 7 | أ.م.د. عبدالله علي القرشي | رئيس قسم إدارة الأعمال | جامعة ذمار |
| 8 | أ.د. منصور محمد اسماعيل العريقي | أستاذ إدارة الأعمال | جامعة صنعاء |
| 9 | د. عبده محمد الشريف | أستاذ نظم المعلومات | جامعة دار السلام |

وقد استفاد الباحث من ملاحظات وآراء المحكمين في إجراء بعض التعديلات والحذف والإضافة، وتم إعادة صياغة الاستبانة بصيغتها النهائية_ المدرجة ضمن فقرات التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة_جدول(8،9).

ثبات وصدق أداة الدراسة احصائياً :

يعني ذلك مدى الحصول على النتائج نفسها لو تم تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها، فقد قام الباحث بتوزيع (20) استبانة على عينة استطلاعية من أفراد عينة الدراسة، وشكلت نسبتهم(21٪) من إجمالي العينة، وقد تم استرجاعها خلال أسبوعين تقريباً، وتم استخدام اختبار معامل كرونباخ ألفا، لتحديد درجة ثبات الأداة، كما هو موضح في الجدول (5):

جدول (5) اختبار معامل كرونباخ ألفا (صدق محاور أداة الدراسة)

| م | المحور | عدد الفقرات | قيمة معامل الثبات | المستوى |
|---|---|---|---|---|
| 1 | حوسبة المكتبات | 4 | 0.882 | عالٍ |
| 2 | ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت | 4 | 0.852 | عالٍ |
| 3 | توفير المستلزمات العلمية الحديثة | 4 | 0.726 | متوسط |
| 4 | الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات | 6 | 0.708 | متوسط |
| 5 | تنويع المكتبة | 5 | 0.743 | متوسط |
| | تقنيات إدارة المعرفة | 23 | 0.837 | عالٍ |
| 6 | القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية | 4 | 0.924 | عالٍ |
| 7 | السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس | 4 | 0.753 | متوسط |
| 8 | جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية | 4 | 0.821 | عالٍ |
| 9 | جودة المخرجات(الخريجين) | 8 | 0.824 | عالٍ |
| 10 | جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي | 5 | 0.854 | عالٍ |
| | جودة التعليم العالي | 25 | 0.928 | عالٍ |
| | الأداة ككل | 48 | 0.94 | عالٍ |

يتبين من الجدول(5) أن معامل الثبات للأداة ككل بلغ (0.94)، ما يشير إلى أن الأداة بشكل عام تتمتع بمعامل صدق وثبات عالٍ، وهذا يوضح قدرة الأداة على قياس الظاهرة محل الدراسة، وكقاعدة عامة فإن قيمة معامل الثبات الأقل من (0.60) يعد معاملاً ضعيفاً، ومعامل ثبات في حدود السبعين بالمئة يعد مقبولاً، أما المعامل الذي يبلغ (0.80) فيعتبر جيداً، وكلما اقترب المعامل من الواحد الصحيح كلما كان أكثر ثباتاً (سيكاران، 2006: 445)، وبما أن اختبار الأداة قد بلغ (0.94)؛ وعليه تعد الأداة المستخدمة أداة مناسبة لجمع بيانات الدراسة بمعامل(94٪).

خامساً: طبيعة توزيع بيانات الدراسة

قام الباحث باستخدام اختبار معامل الالتواء لمعرفة ما إذا كانت البيانات لها توزيع طبيعي( ير )أم توزيع غير طبيعي(www.samehar.wordpress.com/2018/8/15)، وذلك لتحديد أيٍّ من الاختبارات الإحصائية سيتم استخدامها، هل الاختبارات المعلمية؟ أو اللامعلمية ؟، خاصةً وأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (6):

جدول (6) اختبار معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة

| م | المتغير | القيمة | م | المتغير | القيمة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | حوسبة المكتبات | -0.134 | 1 | القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية | -0.071 |
| 2 | ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت | -0.543 | 2 | السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس | -0.508 |
| 3 | توفير المستلزمات العلمية الحديثة | -0.869 | 3 | جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية | -0.925 |
| 4 | الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات | -0.213 | 4 | جودة المخرجات(الخريجين) | -0.428 |
| 5 | تنويع المكتبة | -0.608 | 5 | جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي | -0.481 |
| 5 | تكنولوجيا إدارة المعرفة في جامعة العلوم والتكنولوجيا | -0.464 | 5 | جودة التعليم العالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا | -0.714 |

يتبين من الجدول السابق(6) أن قيمة معامل الالتواء لجميع المتغيرات تراوحت ما بين (1 ، -1) إذ من المعروف لدى الأكاديميين والاحصائيين منهم على وجه التحديد أن البيانات عندما تقترب من التوزيع الطبيعي تكون قيمة معامل الالتواء للمتغيرات جميعها أقل من الواحد الصحيح (المحاميد، 2008 : 41)، وهذا يعني أن متوسط المتغيرات لها توزيع طبيعي، ومن ثم فإنه يمكن استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية(سم) (www.samehar.wordpress.com-12/7/2018).

سادساً : الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحث باستشارة متخصص في الجوانب الإحصائية، من أجل الإجابة على تساؤلات الدارسة واختبار فرضياتها، وتحقيق اهدافها، وتم استخدام برنامج الحزمة

4- التوزيع الطبيعي: من التوزيعات الاحتمالية، فلو قسمنا أطوال مائة شخص تم اختيارهم بالصدفة، كعينة على عددهم فإن نسبة كبيرة منهم قريبة من متوسط معين، ويحدد من نتائجه نوع الأساليب الاحصائية التي يجب استخدامها في الدراسة.

5- فلو كانت النتيجة لاختبار توزيع بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، يستخدم الاختبارات الإحصائية المعلمية المناسبة، والعكس لو كانت النتيجة ان توزيع بيانات الدراسة غير طبيعي تستخدم الاختبارات الإحصائية اللامعلمية.

الإحصائيةStatistical Package for Social Sciences(SPSS)، حيث استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية، لتحليل بيانات الاستبانات، وعلى النحو الآتي:

1 -الإحصاء الوصفي :التكرار: لوصف خصائص أفراد العينة، والنسب: لوصف خصائص أفراد العينة، والمتوسط الحسابي: لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، والانحراف المعياري: لقياس درجة تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي، ومعامل الالتواء: للتعرف على نوع البيانات فيما إذا كان لها توزيع طبيعي ام لا.

2 -الإحصاء الاستدلالي :معامل كرونباخ ألفا: للتحقق من درجة ثبات أداة الدراسة، والانحدار الخطي البسيط: لقياس أثر المتغيرات المستقلة(تقنيات إدارة المعرفة) في المتغير التابع(جودة التعليم العالي)، وتحليل التباين للانحدار الخطي البسيط : لتحديد مدى صلاحية الفرضيات لاختبار النموذج.

التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة

يندرج ضمن الأهداف الفرعية التي تسعى إليها هذه الدراسة: التعرف على مستوى الاهتمام بكلٍ من تكنولوجيا إدارة المعرفة، وجودة التعليم العالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا، ولتحقيق هذا الهدف سيتم تحليل إجابات أفراد العينة عن المتغيرات الرئيسية للدراسة، ومن خلال نواتج المتوسطات الخاصة بإجابات عينة الدراسة؛ وعلى النحو الآتي :

أولاً : تحليل تكنولوجيا إدارة المعرفة في الجامعة محل الدراسة :

من أجل معرفة مستوى الاهتمام بتكنولوجيا إدارة المعرفة في جامعة العلوم والتكنولوجيا_ محل الدراسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجميع المحاور ، ولكي يكون التحليل أكثر عمقاً فقد قام الباحث بتحليل مستوى الاهتمام بتكنولوجيا إدارة المعرفة لكل محور من محاورها، كما هي مبينة في الجدول(8):

جدول(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لتكنولوجيا ادارة المعرفة

| رقم الفقرة | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية٪ | درجة الموافقة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تساعد حوسبة المكتبات في استيعاب الزيادة الهائلة في المعلومات | 4.52 | 0.66 | 90.40 | مرتفع جداً | 4 |
| 2 | توفر حوسبة المكتبات الوقت والجهد في الإجراءات وتقديم الخدمات المعرفية | 4.66 | 0.57 | 93.20 | مرتفع جداً | 1 |
| 3 | تساعد حوسبة المكتبات على توفير بنية مشتركة للتعاون مع المكتبات العلمية الأخرى(محلية، إقليمية، دولية) | 4.57 | 0.59 | 91.40 | مرتفع جداً | 3 |
| 4 | تسهم حوسبة المكتبات في تحسين عملية الفهرسة والتصنيف | 4.63 | 0.60 | 92.60 | مرتفع جداً | 2 |
| 4 | إجمالي محور حوسبة المكتبات | 4.60 | 0.52 | 92.00 | مرتفع جداً | |
| 5 | توافر الإنترنت في مكاتب أعضاء هيئة التدريس يساعد على سرعة الحصول على المعلومات للأغراض المعرفية والبحثية | 4.69 | 0.58 | 93.80 | مرتفع جداً | 1 |
| 6 | توافر الإنترنت في مكاتب أعضاء هيئة التدريس يمكنهم من الاطلاع على كل جديد في تخصصاتهم العلمية | 4.65 | 0.65 | 93.00 | مرتفع جداً | 2 |
| 7 | توافر الإنترنت في مكاتب أعضاء هيئة التدريس إلى يسهم في تواصل ايجابي بين أطراف العملية التعليمية | 4.55 | 0.64 | 91.00 | مرتفع جداً | 4 |
| 8 | توافر الإنترنت في مكاتب أعضاء هيئة التدريس تمكنهم من تعزيز قدراتهم البحثية والعلمية | 4.63 | 0.65 | 92.60 | مرتفع جداً | 3 |
| 4 | إجمالي محور ربط مكاتب هيئة التدريس بالإنترنت | 4.63 | 0.52 | 92.60 | مرتفع جداً | |
| 9 | توفر الجامعة وسائل تكنولوجيا حديثة ومناسبة للتعلم الذاتي مثل معامل الحاسوب وقاعات المحاكاة. | 3.80 | 0.87 | 76.00 | مرتفع | 4 |
| 10 | توفر الجامعة برامج تدريبية ومدربين مختصين في كافة مجالات التعليم. | 3.82 | 0.90 | 76.40 | مرتفع | 3 |
| 11 | توفر الجامعة خدمة البريد الإلكتروني لأعضاء هيئة التدريس والطلبة. | 4.09 | 0.93 | 81.80 | مرتفع | 2 |
| 12 | تمتلك الجامعة موقعاً خاصاً على الإنترنت متاح للجميع كل حسب حاجته. | 4.26 | 0.87 | 85.20 | مرتفع جداً | 1 |
| 4 | إجمالي محور توفير المستلزمات العلمية الحديثة | 3.99 | 0.66 | 79.80 | مرتفع | |
| 13 | تشترك الجامعة بقواعد بيانات مؤسسات محلية متخصصة . | 3.25 | 0.94 | 65.00 | متوسط | 5 |
| 14 | تمتلك الجامعة دور نشر خاصة بها. | 3.26 | 1.14 | 65.20 | متوسط | 4 |
| 15 | تمتلك الجامعة علاقة جيدة بالناشرين ودور طباعة ونشر الكتب. | 3.55 | 0.83 | 71.00 | مرتفع | 2 |
| 16 | تمتلك الجامعة اشتراك سنوي في بعض المجلات العلمية العالمية الرصينة. | 3.60 | 0.90 | 72.00 | مرتفع | 1 |
| 17 | يتسم نظام الاتصالات الحالي في الجامعة بالفعالية في توفير الخدمات الإلكترونية للمستفيدين. | 3.37 | 1.07 | 67.40 | متوسط | 3 |
| 18 | يوجد ربط الكتروني بين الجامعة وجامعات عربية وأجنبية. | 3.12 | 0.88 | 62.40 | متوسط | 6 |
| 5 | إجمالي محور الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات | 3.36 | 0.61 | 67.20 | متوسط | |

| رقم الفقرة | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية٪ | درجة الموافقة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 19 | توفر الجامعة مكتبة متكاملة لخدمة احتياجات الدارسين والباحثين والأساتذة. | 3.37 | 1.02 | 67.40 | متوسط | 2 |
| 20 | توفر مكتبة الجامعة قسم مختص بالوسائط المتعددة من أقراص مدمجة(مسموعة ومرئية). | 3.40 | 0.92 | 68.00 | مرتفع | 1 |
| 21 | توفر مكتبة الجامعة قسم خاص بالاطلاع على الميكروفيلم . | 2.75 | 0.83 | 55.00 | متوسط | 4 |
| 22 | توفر مكتبة الجامعة قسم خاص بالاطلاع على الكتب النادرة . | 2.71 | 0.98 | 54.20 | متوسط | 5 |
| 23 | توفر مكتبة الجامعة قسماً خاصاً للأبحاث والدراسات المختلفة. | 3.23 | 1.18 | 64.60 | متوسط | 3 |
| 5 | إجمالي محور تنويع المكتبة | 3.09 | 0.70 | 61.80 | متوسط | |
| 23 | تكنولوجيا ادارة المعرفة | 3.93 | 0.60 | 78.60 | مرتفع | |

من خلال الجدول(8) يتضح الاتي:

محور(حوسبة المكتبات)، وقد عبر عنه بـ (4) فقرات، حيث جاءت الفقرة (2) والتي تنص على(توفر حوسبة المكتبات الوقت والجهد في الإجراءات وتقديم الخدمات المعرفية) في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (4.66) وانحراف معياري (0.57) وأهمية نسبية(93.20٪) بينما جاءت الفقرة (4) في المرتبة الثانية والتي تنص على(تسهم حوسبة المكتبات في تحسين عملية الفهرسة والتصنيف) بوسط حسابي بلغ (4.63) وانحراف معياري (0.60) وأهمية نسبية بلغت(92.60٪) في حين جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (3) والتي تنص على(تساعد حوسبة المكتبات على توفير بنية مشتركة للتعاون مع المكتبات العلمية الأخرى(محلية، إقليمية، ودولية) بوسط حسابي بلغ (4.57) وانحراف معياري (0.59) وأهمية نسبية بلغت(91.40٪) أما الفقرة (1) والتي تنص على( تساعد حوسبة المكتبات في استيعاب الزيادة الهائلة في المعلومات) فقد جاءت في المرتبة الرابعة بوسط حسابي بلغ (4.52) وانحراف معياري (0.66) وبأهمية نسبية بلغت(90.40٪).وعليه يمكن القول إن نظام المكتبات في الجامعة محل الدراسة محوسب، ويعزو الباحث النتيجة إلى أن المكتبات توفر الوقت والجهد في الاجراءات وفي تقديم الخدمات لمرتاديها، فضلاً عن المستوى العالي من الفهرسة والتصنيف.

محور(ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت) وقد عبر عنه بـ(4) فقرات، وقد جاءت الفقرة (5) في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (6)، أما الفقرة (8) فقد جاءت في المرتبة الثالثة، اما الفقرة (7) فقد جاءت في المرتبة الرابعة ، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة على فقرات هذا المحور ككل (4.63) وانحراف معياري (0.52) بأهمية نسبية بلغت(92.60٪) وهو يقابل التقدير بدرجة (مرتفع جداً).وعليه يمكن القول إن الجامعة تولي اهتماماً كبيراً بربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت، كونه يساعد أعضاء هيئة التدريس على جمع المعلومات لأغراض البحث العلمي ويمكنهم من الاطلاع على كل ما هو جديد في تخصصاتهم، فضلاً عن مواكبتهم لتقنيات العصر في الاطلاع والتواصل، ويعزو الباحث هذا الاهتمام لإيمان الجامعة بأهمية الانترنت في التواصل والاطلاع في ظل عصر انتشار المعرفة.

محور(توفير المستلزمات العلمية الحديثة)، وقد عبر عنه بـ (4) فقرات، حيث جاءت الفقرة (12) في المرتبة الأولى، بينما جاءت الفقرة (11) في المرتبة الثانية، في حين جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (10)، أما الفقرة (9) فقد جاءت في المرتبة الرابعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة على فقرات هذا المحور ككل (3.99) وانحراف معياري (0.66) بأهمية نسبية بلغت (79.80٪)وهو يقابل التقدير بدرجة (مرتفع)، وعليه يمكن القول إن جامعة العلوم والتكنولوجيا (محل الدراسة) تعمل على توفير وسائل التكنولوجيا الحديثة المناسبة للتعليم، وبما يسهم في تحسين جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها لطلابها، ويعزو الباحث هذا الاهتمام الى ايمان الجامعة بأهمية توفير المستلزمات الحديثة.

محور(الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات)، وقد عبر عنه بـ (6) فقرات، وقد جاءت الفقرة (16)في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (15)، أما الفقرة (17) فقد جاءت في المرتبة الثالثة، أما الفقرة (14) فقد جاءت في المرتبة الرابعة وجاءت الفقرة(13) في المرتبة الخامسة ، وفي المرتبة السادسة جاءت الفقرة (18)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس(أفراد العينة) على فقرات هذا المحور ككل (3.36) وانحراف معياري (0.61) بأهمية نسبية بلغت(67.20٪) وهو يقابل التقدير بدرجة (متوسط)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ندرة المنظمات المحلية المتخصصة كي تعمل الجامعة على التعاون معها في الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات، مع العلم ان الجامعة تمتلك دار نشر خاصة بها. وعليه يمكن القول إن الجامعة لا تولي الاهتمام الكافي والمطلوب للاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات، حيث جاء التقدير بدرجة متوسطة؛ بالرغم من أهميته في تجديد المعلومات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، كونها تسهم في تقليص الفجوة العلمية بين مختلف الجامعات، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعة لم تجد تلك المؤسسات المحلية المتخصصة، سوى بعض الجامعات الإقليمية، التي تم توقيع اتفاقيات تعاون ثنائية في المجال العلمي.!.

محور(تنويع المكتبة)، وقد عبر عنه بـ (5) فقرات، وقد جاءت الفقرة (20) في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (19) ، أما الفقرة (23) فقد جاءت في المرتبة الثالثة، أما الفقرة (21) فقد جاءت في المرتبة الرابعة ، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة (22)، وبلغت نتيجة اجابات افراد العينة على مستوى محور تنويع المكتبة بدرجة (متوسط) بوسط حسابي(3.09) وانحراف معياري(0.70) واهمية نسبية(61.80٪).وعليه يمكن القول إن الجامعة لا تولي الاهتمام الكافي والمطلوب بتنويع المكتبة من خلال توفير الوسائط المتعددة، وقاعات المحاكاة والميكروفيلم، وأماكن الاطلاع على الكتب النادرة، والأدوات اللازمة لهيئة التدريس والطلاب، بالرغم من أهمية هذا الأمر في مساعدة أعضاء هيئة التدريس والطلاب على الاطلاع على الكتب والبحوث والدراسات والدوريات في مجال اختصاصهم، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى اهتمام الجامعة بجوانب معينة في إدارة المعرفة على حساب أخرى.

اجمالي محاور متغير(تكنولوجيا ادارة المعرفة) فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس_ أفراد العينة على فقرات هذا المحور ككل 3.93()وانحراف معياري (0.60)بأهمية نسبية بلغت(78.60٪) وهو يقابل التقدير بدرجة (مرتفع). وهذا يدل على ان مستوى الاهتمام بتكنلوجيا

ادارة المعرفة بالجامعة أعلى من المتوسط، ويعزو الباحث هذه النتيجة الى أن الجامعة تؤمن بأهمية تكنولوجيا ادارة المعرفة في تحقيق جودة العملية التعليمية.

ثانياً : تحليل جودة التعليم العالي في الجامعة مجتمع الدراسة :

للتعرف على مستوى اهتمام الجامعة محل الدراسة بجودة التعليم فيها، فقد استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية كما هو موضح في الجدول (9):

جدول (9) المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات ومحاور جودة التعليم العالي بالجامعة محل الدراسة

| رقم الفقرة | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية٪ | درجة الموافقة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 24 | تتمتع قيادة الجامعة برؤية استراتيجية ذات أهداف قابلة للتحقيق والقياس . | 3.98 | 0.91 | 79.60 | مرتفع | 2 |
| 25 | تعمل قيادة الجامعة على ايجاد ثقافة تنظيمية تعزز روح المبادرة والعمل الجماعي. | 3.91 | 0.93 | 78.20 | مرتفع | 3 |
| 26 | تعمل قيادة الجامعة على إشراك هيئة التدريس في عملية التحسين المستمر لجودة التعليم. | 4.03 | 0.93 | 80.60 | مرتفع | 1 |
| 27 | تعمل قيادة الجامعة على تنمية ثقافة الابتكار والإبداع العلمي. | 3.85 | 1.00 | 77.00 | مرتفع | 4 |
| 4 | إجمالي محور القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية | 3.94 | 0.85 | 78.80 | مرتفع | |
| 28 | يتحلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بسمعة أكاديمية ومهنية جيدة لإنجاز رسالة الجامعة وأهدافها | 4.39 | 0.63 | 87.80 | مرتفع جداً | 1 |
| 29 | يساهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بتقديم أفكار إبداعية لتطوير الأداء العلمي والأكاديمي. | 4.18 | 0.77 | 83.60 | مرتفع | 2 |
| 30 | يسهم أعضاء هيئة التدريس في تطوير رؤى وأفكار تعزز من دور الجامعة . | 4.12 | 0.67 | 82.40 | مرتفع | 3 |
| 31 | تركز الجامعة على متطلبات البحث العلمي وتشجيع الباحثين على المشاركة في المؤتمرات وورش العمل المحلية والخارجية. | 3.75 | 1.08 | 75.00 | مرتفع | 4 |
| 4 | إجمالي محور السمعة العلمية والاكاديمية لهيئة التدريس | 4.11 | 0.61 | 82.20 | مرتفع | |
| 32 | يتسم المظهر الخارجي والتصميم الداخلي لمباني الجامعة بالشكل المناسب | 3.85 | 0.92 | 77.00 | مرتفع | 1 |
| 33 | توفر الجامعة قاعات دراسية واسعة ومناسبة للدارسين | 3.74 | 1.08 | 74.80 | مرتفع | 2 |
| 34 | تجهيزات الجامعة وتقنياتها ملائمة للعملية التعليمية بشكل عام | 3.72 | 1.08 | 74.40 | مرتفع | 3 |
| 35 | توفر الجامعة مواقف كافية ومناسبة لسيارات الأساتذة | 3.42 | 1.14 | 68.40 | مرتفع | 4 |
| 4 | إجمالي محور جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية | 3.68 | 0.86 | 73.60 | مرتفع | |
| 36 | ترى الجامعة في المعدل العام للخرجين كمعيار على جودة التعليم | 3.37 | 0.96 | 67.40 | متوسط | 8 |
| 37 | ترى الجامعة في توظيف خريجيها من قبل منظمات الأعمال المختلفة كمعيار على جودة مخرجاتها | 3.92 | 0.76 | 78.40 | مرتفع | 1 |
| 38 | تستجيب الجامعة لمقترحات الطلبة في تطوير وتحسين خدماتها | 3.71 | 0.91 | 74.20 | مرتفع | 2 |
| 39 | تعمل الجامعة على إعادة تدريب مخرجاتها من خلال دورات مستمرة للراغبين | 3.52 | 0.87 | 70.40 | مرتفع | 7 |

| رقم الفقرة | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية٪ | درجة الموافقة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 40 | تعمل الجامعة على تقييم احتياجات سوق العمل من التخصصات من فترة لأخرى | 3.66 | 0.91 | 73.20 | مرتفع | 5 |
| 41 | تستجيب الجامعة لمقترحات منظمات سوق العمل في تطوير خططها وبرامجها الدراسية | 3.68 | 0.81 | 73.60 | مرتفع | 4 |
| 42 | تعمل الجامعة على تدريب طلابها في الإجازة الصيفية لدى منظمات سوق العمل | 3.69 | 0.93 | 73.80 | مرتفع | 3 |
| 43 | مخرجات الجامعة تتلاءم إلى حد كبير مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته | 3.55 | 1.02 | 71.00 | مرتفع | 6 |
| | إجمالي محور جودة المخرجات | 3.64 | 0.60 | 72.80 | مرتفع | |
| 44 | تهتم الجامعة بجوائز الجودة والتميز ذات العلاقة بالعمل الأكاديمي . | 3.92 | 0.85 | 78.40 | مرتفع | 1 |
| 45 | تخصص الجامعة جوائز محفزة للأبحاث العلمية المبتكرة والأصيلة. | 3.29 | 1.09 | 65.80 | متوسط | 5 |
| 46 | تخصص الجامعة جائزة للموظف الأكاديمي المثالي. | 3.37 | 1.22 | 67.40 | متوسط | 4 |
| 47 | تخصص الجامعة جوائز علمية للباحثين المتميزين المبتكرين. | 3.37 | 1.14 | 67.40 | متوسط | 3 |
| 48 | تولي الجامعة اهتماماً خاصاً لمعايير جوائز الجودة والتميز على المستوى الإقليمي والدولي. | 3.72 | 1.07 | 74.40 | مرتفع | 2 |
| 5 | إجمالي محور جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي | 3.54 | 0.86 | 70.80 | مرتفع | |
| جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا | | 3.78 | 0.59 | 75.60 | مرتفع | |

يبين الجدول(9) الاتي:

محور (القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية)، وقد عبر عنه بـ (4) فقرات، وقد جاءت الفقرة (26) في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (24)، أما الفقرة (25)فقد جاءت في المرتبة الثالثة، أما الفقرة (27) ، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة على فقرات هذا المحور ككل (3.94) وانحراف معياري (0.85) بأهمية نسبية بلغت (78.80٪) وهو يقابل التقدير بدرجة (مرتفع)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ايمان عينة الدراسة بأهمية وجود القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية، لأن التزمها بالجودة ينعكس على الواقع مباشرة.

محور(السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس)، وقد عبر عنه بـ (4) فقرات، وقد جاءت الفقرة (28)في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (29)، أما الفقرة (30) فقد جاءت في المرتبة الثالثة، أما الفقرة (31) فقد جاءت في المرتبة الرابعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة على فقرات هذا المحور ككل (4.11) وانحراف معياري (0.61) بأهمية نسبية بلغت(82.20٪) وهو يقابل التقدير بدرجة (مرتفع). وعليه يمكن القول إن الجامعة تولي اهتماماً ملحوظاً بالسمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء الهيئة التدريسية فيها، وتعمل على ابراز ما لديهم من مواهب وقدرات، التي من شأنها أن تسهم في تحسين جودة الخدمة التعليمية، الأمر الذي يكسبها ميزة تنافسية في المجتمع.

محور(جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية)، وقد عبر عنه بـ (4) فقرات، وقد جاءت الفقرة (32) في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (33)، اما الفقرة (34) فقد جاءت في المرتبة الثالثة، أما الفقرة (35) فقد جاءت في المرتبة ألرابعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة على فقرات هذا المحور ككل (3.68) وانحراف معياري (0.86) بأهمية نسبية بلغت(73.60٪) وهو يقابل التقدير بدرجة (مرتفع). وعليه يمكن القول إن الجامعة(محل الدراسة) تولي اهتماماً ملحوظاً بتوفير المرافق والمنشآت الأكاديمية التي تتناسب مع متطلبات العملية التعليمية وتحسين جودتها كجزء لا يتجزأ من جودتها التعليمية، الأمر المؤدي إلى زيادة الطلب على خدماتها.

محور( جودة المخرجات_ الخريجين)، وقد عبر عنه بـ (8) فقرات، وقد جاءت الفقرة (37) في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (38) أما الفقرة (42) فقد جاءت في المرتبة الثالثة ، أما الفقرة (41) فقد جاءت في المرتبة الرابعة ، وجاءت الفقرة(40) بالمرتبة الخامس، أما الفقرة(43) فقد جاءت في المرتبة السادسة، فيما حصلت الفقرة(39) على المرتبة السابعة، أما الفقرة (36) فقد جاءت في المرتبة الثامنة ، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس أفراد العينة على فقرات هذا المحور ككل (3.64) وانحراف معياري (0.60) بأهمية نسبية بلغت(72.80٪) وهو يقابل التقدير بدرجة (مرتفع).وعليه يمكن القول إن الجامعة (محل الدراسة) تبذل جهود حثيثة لتحسين مستوى جودة المخرجات(الخريجين).

محور (جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي) وقد عبر عنه بـ (5) فقرات، وقد جاءت الفقرة (44) في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (48)، أما الفقرة (47) فقد جاءت في المرتبة الثالثة، أما الفقرة (46) فقد جاءت في المرتبة الرابعة، أما الفقرة (45) فقد جاءت في المرتبة الخامسة، كما بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء هيئة التدريس_ أفراد العينة على فقرات هذا المحور ككل (3.54) وانحراف معياري (0.86) بأهمية نسبية بلغت(70.80٪) وهو يقابل التقدير بدرجة (مرتفع).

جميع محاور(جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا) جاءت بدرجة(مرتفع) حيث بلغ المتوسط(3.78) بانحراف معياري(0.59) واهمية نسبية(75.60٪). وعليه يمكن القول إن الجامعة تواكب ما تقوم به الجامعات العربية والأجنبية، من خلال الاهتمام والتشجيع المستمر لأعضاء هيئة التدريس.

**اختبار فرضيات الدراسة**

تم صياغة الفرضيات بصيغة العدم، تمهيداً لاختبارها من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، كما أنه لقبول أو رفض الفرضية؛ اعتمد الباحث قاعدة القرار(رفض الفرضية الصفرية Ho إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وقبول الفرضية الصفرية Hoإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية.

**أولاً : اختبار صلاحية الفرضية الرئيسية :**

**"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا". وقبل القيام باختبار الفرضية الرئيسية، سيتم التأكد من صلاحية النموذج من خلال اختبار تحليل التباين للانحدار، كما يلي:**

**جدول (10) تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار صحة الفرضية الرئيسية**

| النموذج | مجموع المربعات | درجات الحرية df | متوسط المربعات | F المحسوبة | Sig | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 10.950 | 1 | 10.950 | 59.583 | *0.000 | صالحة |
| الخطأ | 11.578 | 63 | 0.184 | | | |
| الكلي | 22.529 | 64 | | | | |

**❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)**

**يتضح من الجدول (10) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة بلغت (59.583) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي بلغت(4.00) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات الحرية (1، 63) ومن ثم يُستدل من ذلك صلاحية النموذج لاختبار الفرضية.**

**ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية :ولاختبار هذه الفرضيات نستخدم الانحدار الخطي البسيط كما يلي:**

**جدول (11) تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر تكنولوجيا ادارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم**

| ف | المتغير المستقل | المتغير التابع | B | الخطأ المعياري | Beta | R2 | قيمة T | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | حوسبة المكتبات | جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا | 0.184 | 0.142 | 0.161 | 0.026 | 1.298 | **0.199 |
| 2 | ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت | جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا | 0.337 | 0.136 | 0.298 | 0.089 | 2.480 | ❖.016 |
| 3 | توفير المستلزمات العلمية الحديثة | جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا | 0.383 | 0.102 | 0.427 | 0.182 | 3.745 | ❖0.000 |
| 4 | الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات | جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا | 0.589 | 0.097 | 0.609 | 0.37 | 6.102 | ❖0.000 |
| 5 | تنويع المكتبة | جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا | 0.567 | 0.080 | 0.666 | 0.444 | 7.095 | ❖0.000 |
| H01 | تكنولوجيا إدارة المعرفة | جودة التعليم العالي بجامعة العلوم | 1.059 | 0.137 | 0.697 | 0.48 | 7.719 | *.000 |

**(❖ )يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**

**(❖❖) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (11) الاتي:

(حوسبة المكتبات/ جودة التعليم العالي)، والذي يبين عدم دخول المتغير المستقل في معادلة الانحدار، وذلك استناداً إلى انخفاض قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (1.298)عن قيمتها الجدولية(1.671) أي انها غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وأن متغير حوسبة المكتبات لا يفسر سوى ما نسبته أقل من(3٪) من التغير في المتغير التابع (جودة التعليم).وبناءً على النتائج أعلاه يكون القرار: قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لحوسبة المكتبات في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، وهو ما يتفق مع دراسة(المحاميد، 2008) التي أجريت على مجموعة من الجامعات الاردنية الخاصة والتي اظهرت نتائجها انه لا يوجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية لحوسبة المكتبات في جودة التعليم العالي، كما تختلف مع دراسة(ماضي، 2010) التي أجريت في الجامعة الاسلامية بقطاع غزة، التي أظهرت نتائجها أنه يوجد علاقة بين حوسبة المكتبات وجودة التعليم العالي، بالرغم من وجود اهتمام بحوسبة المكتبات بدرجة مرتفع جداً.

(ربط مكاتب هيئة التدريس بالإنترنت/ جودة التعليم العالي)، يتضح دخول المتغير المستقل في معادلة الانحدار، وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T) المحسوبة حيث بلغت(2.480) عن قيمتها الجدولية(1.671) أي أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وقيمة معامل الانحدار (B) والذي بلغ (0.337)، وكذلك قيمة معامل (Beta) والذي بلغ (0.298) والتي تدل على وجود أثر لمتغير ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت في جودة التعليم بالجامعة (محل الدراسة)، وتلك المتغيرات تفسر ما نسبته (9٪) من التغير في المتغير التابع (جودة التعليم العالي).وبناءً على النتائج أعلاه يكون القرار: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا ""، ويعني ذلك أن هناك أثر لربط مكاتب هيئة التدريس بالإنترنت في جامعة العلوم والتكنولوجيا، وهو ما يختلف مع دراستي(ماضي، 2010)،(المحاميد، 2008) التي اشارت نتائجهما إلى عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية لربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت وتحقيق جودة التعليم العالي.

(توفير المستلزمات العلمية الحديثة/ جودة التعليم العالي) ، يتبين دخول المتغير المستقل في معادلة الانحدار، وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (3.745) عن قيمتها الجدولية حيث بلغت(1.671) أي أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وقيمة معامل الانحدار(B) والذي بلغ (0383.)، وكذلك قيمة معامل (Beta) والذي بلغ (0.427)والتي تدل على وجود أثر لمتغير توفير المستلزمات العلمية الحديثة في جودة التعليم بالجامعة (محل الدراسة)، وتفسر ما نسبته (18٪) من التغير في المتغير التابع (جودة التعليم).وفي ضوء تلك النتيجة يكون القرار: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفير المستلزمات العلمية الحديثة في

جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا ".وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفير المستلزمات العلمية الحديثة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، ويعني ذلك ان هناك أثر لتوفير المستلزمات العلمية الحديثة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا، وهو ما يتفق مع نتائج دراستي(ماضي، 2010)،(المحاميد،2008) التي أشارت نتائجهما أن هناك علاقة بين المتغيرين المشار اليهما.

(الاشتراك بقواعد البيانات/ جودة التعليم العالي)،يتبين دخول المتغير المستقل في معادلة الانحدار، وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (6.102) عن قيمتها الجدولية التي بلغت(1.671)وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وقيمة معامل الانحدار (B) والذي بلغ (0.589)، وكذلك قيمة معامل (Beta) والذي بلغ (0.609) والتي تدل على وجود أثر قوي لمتغير الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات في جودة التعليم بالجامعة (محل الدراسة)، وتلك المتغيرات تفسر ما نسبته (37٪) من التغير في المتغير التابع (جودة التعليم).وفي ضوء هذه النتيجة يكون القرار: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، أي ان هناك أثر للاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا، وهو ما يتفق مع دراستي(ماضي، 2010)،(المحاميد،2008) التي أشارت نتائجهما أن هناك علاقة بين المتغيرين المشار اليهما بالقرار.

(تنويع المكتبة/ جودة التعليم العالي)، يتبين دخول المتغير المستقل في معادلة الانحدار، وذلك استناداً إلى ارتفاع قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (7.095) عن قيمتها الجدولية حيث بلغت(1.671)وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وقيمة معامل الانحدار (B) والذي بلغ (0.567)، وكذلك قيمة معامل (Beta) والذي بلغ (0.666) والتي تدل على وجود أثر قوي لمتغير تنويع المكتبة في جودة التعليم بالجامعة (محل الدراسة)، وتلك المتغيرات تفسر ما نسبته (44٪) من التغير في المتغير التابع (جودة التعليم العالي).وفي ضوء تلك النتيجة، القرار: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع المكتبة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنويع المكتبة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، أي ان هناك أثر لتنويع المكتبة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا، وهو ما يتفق مع دراستي(ماضي، 2010)،(المحاميد،2008) التي أشارت نتائجهما أن هناك علاقة بين تنويع المكتبة وتحقيق جودة التعليم العالي بالجامعات المبحوثة (غزة، الاردن).

(تكنولوجيا ادارة المعرفة/ جودة التعليم العالي)، يبين دخول المتغير المستقل في معادلة الانحدار، وذلك استناداً إلى أن قيمة (T) المحسوبة(7.719) أقل من قيمتها الجدولية والتي بلغت(1.671) أي أنه دال إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة معامل الانحدار (B) والذي بلغ (1.059)، وكذلك قيمة معامل (Beta) والذي بلغ (0.697) والتي تدل على وجود أثر قوي لمتغير تكنولوجيا

إدارة المعرفة في جودة التعليم بالجامعة (محل الدراسة)، وتلك المتغيرات تفسر ما نسبته (48٪) من التغير في المتغير التابع (جودة التعليم).وبناءً على تلك النتائج يكون القرار: رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات إدارة المعرفة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا"، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة(ماضي،2010) التي أجريت في الجامعة الاسلامية بقطاع غزة، ودراسة(المحاميد، 2008) التي اجريت في عدد من الجامعات الخاصة في مملكة الأردن، ودراسة(نسيمة، 2017) والتي أظهرت نتائجها أن هناك أثر ذو دلالة احصائية للبنية التكنولوجية لإدارة المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي.

## النتائج والتوصيات والمقترحات

### أولاً: النتائج:

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن مستوى الاهتمام بتكنولوجيا إدارة المعرفة(ككل) في جامعة العلوم والتكنولوجيا كان بدرجة مرتفع، أما مستوى الاهتمام بتقنيات إدارة المعرفة(منفردة) فقد احتل محور(ربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت) المرتبة الأولى بدرجة(مرتفع جداً)، يليه بالمرتبة الثانية محور(حوسبة المكتبات) الذي جاء بدرجة (مرتفع جداً)، يليهما بالمرتبة الثالثة محور(توفير المستلزمات العلمية الحديثة) بدرجة(مرتفع)، وجاء بالمرتبة الرابعة لمستوى الاهتمام محور(الاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات) بدرجة(متوسط)، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة محور(تنويع المكتبة) بدرجة(متوسط).

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن مستوى الاهتمام بجودة التعليم العالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا(ككل) كان بدرجة (مرتفع)، أما على مستوى كل محور من محاور جودة التعليم العالي فقد جاء في المرتبة الأولى بالاهتمام محور(السمعة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس) بدرجة(مرتفع)، يليه محور(القيادات ذات الرؤية الاستراتيجية) بدرجة(مرتفع)، يليهما محور(جودة المرافق والمنشآت الأكاديمية) بالمرتبة الثالثة بدرجة(مرتفع)، أما المرتبة الرابعة فكان محور(جودة المخرجات) بدرجة(مرتفع)، وجاء محور(جوائز الجودة والتميز العلمي والبحثي) بالمرتبة الخامسة لمستوى الاهتمام بدرجة(مرتفع).

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر قوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتقنيات إدارة المعرفة(ككل) في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا(ككل)، واظهرت وجود أثر قوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للاشتراك بقواعد البيانات والمعلومات، تنويع المكتبة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لربط مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالإنترنت ، وتوفير المستلزمات العلمية الحديثة في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا، كما اظهرت عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحوسبة المكتبات في جودة التعليم العالي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.

ثانياً: التوصيات:

على ضوء النتائج السالفة الذكر، وتأسيساً عليها، يمكن أن يقدم الباحث عدداً من التوصيات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، وعلى النحو الآتي:

ترسيخ مهارات استخدام تكنولوجيا إدارة المعرفة لدى هيئة التدريس والعاملين بالجامعة، من خلال الدورات التدريبية.

زيادة الاهتمام بتوفير وسائل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة للتعلم مثل مختبرات الحاسوب وقاعات المحاكاة، وغيرها.

العمل على ربط الجامعة إلكترونياً مع جامعات عربية وأجنبية، والاشتراك بقواعد بيانات مؤسسات محلية متخصصة.

أن تقوم الجامعة بعمل اشتراك سنوي في بعض المجلات العلمية العالمية الرصينة.

تطوير التعليم الالكتروني الاستخدام الإلكتروني للكتب والمجلات العلمية، وتصميم برامج للجودة والاهتمام بالتجارب

زيادة تشجيع الباحثين على المشاركة في المؤتمرات وورش العمل العلمية المحلية والخارجية.

زيادة الاهتمام بتأهيل الخريجين بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

زيادة تخصيص جوائز محفزة للأبحاث العلمية المبتكرة والأصيلة وجوائز الموظف المتميز.

العمل على ربط تكنولوجيا ادارة المعرفة بجودة التعليم العالي بالجامعات اليمنية، بتوفير افضل واحدث تقنية.

الاهتمام بحوسبة المكتبات وتنويعها والاشتراك بقواعد البيانات وربطها بإدارتي المعرفة والجودة معاً.

تأهيل هيئة التدريس واستقطاب الموهوبين منهم سواءً من داخل الجامعة(موظفين، طلاب) أو من جامعات مماثلة.

اشراك هيئة التدريس في استراتيجية الجامعة(ككل) كلُ في تخصصه ومجاله، بحيث يطلع النخبة على استراتيجية الجامعة في ضوء رؤيتها ورسالتها، ويتم وضع اهداف هم من شارك في صياغتها جنباً إلى جنب مع قيادة الجامعة.

ثالثاً: المقترحات:

إجراء دراسات مماثلة في جامعات أخرى بحيث تكون كل جامعة دراسة تطبيقية أو دراسة حالة لأن لكل مجتمع خصوصيته.

اجراء دراسات حول معايير الاعتماد الأكاديمي، والاستفادة من تجارب الجامعات المماثلة.

نشر ثقافة الجودة في التعليم العالي باستخدام تكنولوجيا إدارة المعرفة عن طريق عقد دورات وورش عمل، وغيرها.

اقتراح نماذج وأطر عامة لاستخدام وتعميم تكنولوجيا إدارة المعرفة لتحقيق الجودة الجامعية، بما يتناسب مع بيئة كل منظمة من منظمات التعليم العالي.

## المراجع

**أولاً: الكتب:**


1. البيلاوي، حسن حسين، وطعيمة، رشدي أحمد، وسليمان، سعيد احمد، والنقيب، عبدالرحمن، وسعيد، محسن المهدي، والبندري، محمد بن سليمان، وعبدالباقي، مصطفى احمد(2008)، " الجودة الشاملة في التعليم : بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد "ط2، دار المسيرة، عمان.
2. الخطيب، أحمد محمد عوض (2010)، " الإدارة الجامعية: دراسات حديثة "، ط3، عالم الكتب الحديث اربد، الأردن.
3. سيكاران، اوما (2006)، " طرق البحث في الإدارة : مدخل لبناء المهارات البحثية"، ترجمة: بسيوني، إسماعيل علي ، والعزاز، عبدالله بن سليمان ، دار النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض..
4. الطائي، يوسف حجيم، والعبادي، فوزي، والعبادي، هاشم فوزي (2008) " إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي "،ط2، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. طيطي، خضر مصباح(2010) " ادارةالمعرفة_ التحديات والتقنيات والحلول"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان_ الاردن.
6. العزاوي، محمد عبدالوهاب(2005)، " انظمة إدارة الجودة والبيئة " ، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان.
7. العزاوي، محمدعبد الوهاب، وعكاشه، عبدالغفور(2012) " إدارة الجودة الشاملة " ،ط1، دار اليازوري، عمان.
8. عطا، عدي محمد (2013) " معايير الجودة والأداء في مؤسسات التعليم العالي : في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم "، ط1، دار البداية، بغداد،من الموقع الإلكتروني www.neelwalfurat.com:
9. العلي، عبد الستار محمد، وقنديلجي، عامر ابراهيم، والعمري، غسان عيسى( 2009 )" المدخل الى إدارة المعرفة"، ط1، دارا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
10. العيص، زيد عمر(2010 )، "الجودة في التعليم العالي: عناوين ومضامين"، ط1، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض.
11. قنديلجي، عامر ابراهيم، والجنابي، علاء الدين عبد القادر(2008) "نظم المعلومات الإدارية" ط3، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
12. مجاهد، محمد عطوه، وبدير، المتولي إسماعيل(2006)، "الجودة والاعتماد في التعليم العالي "بالتطبيق على كليات التربية"، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
13. محمد، أشرف السعيد (2007)، " الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم العالي"، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
14. المخلافي، فيصل سيف(2012) "مقدمة في إعداد البحوث العلمية في مجال العلوم الادارية والاقتصادية"، ط1، دار جامعة ذمار للطباعة للنشر، ذمار.
15. المليجي، رضا إبراهيم (2010)، "إدارة المعرفة والتعلم التنظيمي: مدخل للجامعة المتعلمة في مجتمع المعرفة "، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

ثانياً: الأطروحات والرسائل الجامعية :

1. باسرده، توفيق سريع (2006) "تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثرة على الأداء" دراسة تطبيقية في شركات الصناعات الغذائية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا.
2. الخطيب، خليل محمد مطهر(2009) "واقع التنمية المهنية للقيادات الأكاديمية بجامعة صنعاء في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،جامعة صنعاء، اليمن.
3. الشرفا، سلوى محمد (2008) " دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة " رسالة ماجستير غير منشورةً، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. شوقي، شادلي(2007)" اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقله، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
5. العتيبي، ياسر بن عبدالله (2007) " إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية " دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى بمكة المكرمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.
6. العروسي، عبدالسلام محمد (2012) " إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات اليمنية الحكومية" دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.
7. العمريطي، ايمان ابراهيم (2008) " جودة التعليم من منظور التربية الإسلامية" أطروحة دكتوراه غير منشورة، في الاصول الإسلامية للتربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
8. القطوي، ماجد مهدي قاسم (2012) "مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأهلية اليمنية: دراسة تطبيقية في جامعة العلوم والتكنولوجيا" رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السودان.
9. ماضي، إسماعيل سالم منصور (2010) " دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي " دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
10. المحاميد، ربا جزا جميل (2008) "دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي " دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن.
11. المخلافي، عبدالحكيم سيف (2013) " إدارة المعرفة ودورها في تطوير الجامعات اليمنية الحكومية: دراسة على 4 جامعات حكومية" أطروحة دكتوراه غير منشورة، إدارة الأعمال جامعة النيلين، السودان.
12. المخلافي، عبدالواسع عبدالغني(2006)" إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحقيق الاصلاح الإداري: دراسة اتجاهات المديرين في منظمات الإدارة الحكومية اليمنية" اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
13. نسيمة، ضيف الله(2017) " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال واثره على تحسين جودة العملية التعليمية"، جامعة الحاج لخضر باتنه 1، اطروحة دكتوراه، عينة من الجامعات الجزائرية، الجزائر، pdf
14. نوي، طه حسين(2011) " التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل ادارة المعرفة بمنظمة الاعمال"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةpdf

**ثالثاً: الدوريات والمجلات المؤتمرات والندوات العلمية:**

1. زمام، نور الدين، سليماني، صباح(2013) " تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية"، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 11.
2. سلمان، أحمد عبد الرزاق (2009) " جودة التعليم العالي في العراق بين الواقع والطموح بالتركيز على جامعة الأنبار كعينة"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الاول بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، (28 -19) اكتوبر.pdf
3. الطاهر، محمد سعيد(2007) "الجودة في التعليم العالي: رؤية وأبعاد"، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول للجامعات العربية، "التحديات والأفاق المستقبلية"، الرباط، المغرب (9 -13) ديسمبر .pdf

**رابعاً: الوثائق والتقارير الرسمية :**

1. اليونيسكو_ معهد الاحصاء" دليل لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم_ وثيقة تقنية رقم 2" (2009)مونتريال_ كندا.
2. جامعة العلوم والتكنولوجيا، دليل الطالب، (2017)، اليمن.

**خامساً : المراجع الأجنبية :**

1. Asiyai.R.I.(2013)" Challenges of Quality in Higher Education in Nigeria in the 21st Century" , International Journal of Educational Planning & Administration, Vol(3), No(2) Delta State University, (159-172), by: www.ripublication.com/ijepa.htm.
2. Bhusry. M.(2010), " Implementing Knowledge Management in Higher Educational Institutions in India :A Conceptual Framework", 27 km Stone, Ghaziabad–India, Jayanti Ranjan Institute Of Management Technology , (1-67), by:www.auqa.edu.
3. Birol. C. (2011)," The Impact Of Knowledge Management And Technology: An Analysis Of Administrative Behaviors", The Turkish Online Journal of Educational Technology, Faculty of Education, Near East University, Northern Cyprus, January, vol (10) No( 1),(202-208).
4. Boon,C. H. &Chee,H. L. &Keng.B. O. &Felix,C.Y.(2010)" Assessing the link between service quality dimensions and knowledge sharing: Student perspective" , African Journal of Business Management, Faculty of Business and Finance, University of Tunku Abdul Rahman, Malaysia, Vol(4),No(6),(1014-1 022), by: www.academicjournals.org.
5. Cranfield .D. J.& Taylor. J. (2008), " Knowledge Management and Higher Education: AUK Case Study". The Electronic Journal of Knowledge Management ,Vol(6) No(2), (85 –100),by: www.ejkm.com.
6. Henard. F. &Soleine. R, (2008) " The Path To Quality Teaching In Higher Education" ,for the program Institutional Management for Higher Education ,SoleineLeprince-Ringuet is a graduate student currently pursuing a double Masters degree from the London School of Economics and Political Science and from Sciences Po Paris, by: www.informaworld.com.
7. Nicholson. K.(2011), " Quality Assurance in Higher Education: A Review of the Literature", Teaching and Learning Development Officer Council of Ontario Universities Degree Level Expectations Project, Mc Master University January 3, Published by Academic Publishing International Limited Reading, UK, (44-118), by:www.auqa.edu.

8. Oliver.G.(2003),"Towards Understanding Knowledge Management :Practices In Academic Environment" The shoemakers Paradox, Electronic Journal of Knowledge Management ,No(1), (2-4).
9. Omona.W. &Radboud. T.&der.W. ( 2010)" Using ICT to enhance Knowledge Management in higher education: A conceptual framework and research agenda",International Journal of Education and Development using Information and Communication Technology, University Nijmegen, the Netherlands Jude LubegaMakerere University, Kampala, Uganda, Vol(6), NO(4), (83-101) , by : www.ijstr.org.
10. Quinn. A. & Lemay. G.& Larsen. P. &Johnson.D.(2009), " Service quality in higher education", Michigan Technological University, Houghton, MI, USA. Vol (20), No (2), February , (139–152), by: www.informaworld.com.
11. Zaki .A. R. (2012), " Role of Knowledge Management in Higher Education – A Qualitative Model",Journal Of Contemporary Research In Business, Institute of Interdisciplinary Business Research,October,VOL(4),NO(6),(1104-1118),by: www.ijcrb.webs.com.
12. Zwain. A.( 2012), " The Impact Of Total Quality Management On Knowledge Management And Organizational Performance In Higher Education Institutions In Iraq", Doctorate Of Philosophy ,not published, University ,UTARA, MALAYSIA, by:www.informaworld.com.
13. www.altair-project.org
14. www.samehar.wordpress.com
15. www.bus.utexas.edu
16. www.saso.gov
17. www.dubaided.ae

# واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج SECI

د. سامية علي الأهدل

**ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج(SECI)، وقد تبنت الباحثة نموذج سوزي(SECI) وهو من النماذج المستخدمة في عملية توليد المعرفة في مؤسسة نوناكا، حيث يقدم النموذج أربع طرق تتولد بها المعرفة من خلال التفاعل والتحول بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة وهي: (تشارك المعرفة - تخريج المعرفة - تجميع المعرفة - إدخال المعرفة)، وتقييم نقاط القوة والضعف في ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لهذه الطرائق، واقتراح سبل لتفعيلها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي والذي يُعد من أساليب البحث العلمية التي تقيس الواقع كما هو، ويهتم بوصفه وصفاً دقيقاً، ومن خلاله يمكن الإحاطة بالنتائج وفهمها، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات على عينة قصدية من الباحثين الدائمين بمركز البحوث والتطوير التربوي، وقد اتفق جميع الباحثين في الفرعين(صنعاء، وعدن) بمختلف جنسهم، وخبراتهم، ودرجاتهم العلمية على انخفاض درجة ممارسة توليد المعرفة على مستوى طرق(تشارك، وتخريج المعرفة، تجميعها)، واتفقوا أيضاً على أن المركز يعمل على إدخال المعرفة بشكل متوسط.

خرجت الدراسة بعدد من المعايير والنتائج التي ستفعل دور مركز البحوث والتطوير التربوي في توليد المعرفة التربوية كأساس لبناء مجتمع المعرفة اليمني.

الكلمات المفتاحية: مركز البحوث والتطوير التربوي، توليد المعرفة، نموذج سوزي(SECI)

أولاً: الإطار العام للدراسة:

**مقدمة:**

المعرفة في أي مُجتمع تعني أن النشاطات المعرفية هي مركز التميز المطلوب في هذا المُجتمع، ويعتمد الفرق بين مُجتمع معرفي في دولة من الدول ومجتمع معرفي في دولة أخرى على مدى تفعيل ومستوى فاعلية النشاطات المعرفية الرئيسة الثلاث في كل منهما، وهي: توليد المعرفة بالبحث والتطوير؛ ونشرها بالتعليم والتدريب ووسائل الإعلام المُختلفة؛ وتوظيفها والاستفادة منها في تقديم المُنتجات والخدمات الجديدة أو المُتجددة، وفي الارتقاء بالإنسان وإمكاناته الاجتماعية والمهنية .

وإذا نظرنا إلى النشاط المعرفي للبحث العلمي وتوليد المعرفة، نجد أنها تدخل في جوهر مهمات المراكز البحثية.

ومن هنا يُمكن القول إن أي مُجتمع يتطلع إلى التميز المعرفي يجب أن يهتم بشكل أساسي بالمراكز البحثية، لأنها تقوم بتنفيذ نشاطات تتضمن توليد المعرفة؛ التي هي أساس تفعيل دور المعرفة في

المجتمع ، والاهتمام بهذه المراكز من المقاييس الرئيسة التي تقاس بها حضارة الشعوب وتقدمها، ويشكل البحث العلمي ركيزة هذه المراكز.

فالبحث العلمي ومجتمع المعرفة هما أساس أي مشروع نهضوي، وذلك لأهمية المعرفة في بناء مجتمع متماسك، وقادر على مواجهة تحديات العولمة؛ كون المعرفة هي المدخل الوحيد لتحقيق حداثة سليمة، حيث يشكل البحث العلمي في مجال التربية من أهم ركائز التنمية البشرية في المجتمع، وضرورة حتمية لتطويره وتحديثه وحل مشكلاته، وبقدر رعايته وتوفير السبل للارتقاء به، بقدر ما تعود من فائدة على التعليم بقطاعاته المختلفة.

ولما كان التعليم يعتبر استثماراً حقيقياً له مردوده وعائده، لذا من الضروري الاهتمام بالمراكز البحثية التربوية التي تولد المعرفة وتبتكر أفكاراً ونظريات تربوية تساعد على فهم القضايا التعليمية وما يكتنفها من مشكلات، ولأهمية مفهوم عملية توليد المعرفة فقد تناوله عدد من الباحثين في دراساتهم العلمية، ومنهم:

1. دراسة (صولح،2013): دور توليد المعرفة في تحسين الاداء البشري – دراسة حالة مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة ببسكرة – الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور توليد المعرفة في تحسين الأداء البشري في مركز البحث العلمي والتقني؛ حيث تم جمع المعلومات من خلال توزيع استبيان على عينة قصدية من الباحثين الدائمين، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين توليد المعرفة وتحسين الأداء البشري، بالإضافة إلى أن مركز البحث يعمل على تشارك المعرفة ولا يعمل على تخريج المعرفة، تجميعها وإدخالها، كما أن باحثي المركز راضين بشكل عام عن أدائهم؛ واقترحت الدراسة تدعيم التشارك المعرفي من خلال تدعيم نشاطات المشاركة والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وتشجيع التعلم المستمر وزيادة الخبرة، مع وضع معايير جديدة لتقييم الأداء من أجل زيادة رضا الباحثين.

2. دراسة بلفوم فريد(2013):انتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسات: الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية.

هدفت الدراسة لمعرفة مدى مساهمة نشاطات إدارة الموارد البشرية في المؤسسة في إنتاج ومشاركة المعرفة بين الأفراد بصورة فعالة، وتوصلت الدراسة إلى أن المحيط الداخلي لم يكن بالمستوى المطلوب، ويشكل عائق لتبادل الخبرات بين الأفراد، ودرجة الرضا الأفراد بمستوى المعرفة التنظيمية متوسطة، ولأن أغلب المعارف المكتسبة كانت من خارج المؤسسة بسبب خلل في نظام تحويل المعارف بن الأفراد.

3. دراسة (الغالبي،2011): دور توليد المعرفة في تعزيز الإبداع المنظمي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور توليد المعرفة في تعزيز الإبداع المنظمي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المعرفةهي المورد الاستراتيجي الأساسي والحرج للمنظمات في بيئة العمل المعاصرة، وأن المنظمات القادرة على توليد منتجات وخدمات إبداعية هي منظمات رائدة في مجال توليد المعرفة واستخدامها، ضرورة وعي القيادة العليا في المنظمات أهمية تشخيص ما يشكل رأس مال معرفي من الموارد البشرية لديها لغرض الاستفادة منها وتطويرها باستمرار لجعلها

القاعدة الأساسية لعمليات الإبداع التنظيمي، قد تجد المنظمة نفسها في إشكالية تتمثل بإحجامها عن القيام بالتدريب والتطوير لعدم إمكانية ربط هذا الإنفاق بمردود ايجابي، وهذا يعني أن لا معرفة متولدة ولا قدرات إبداعية واضحة وهنا على إدارة المنظمة أن تعيد النظر في مجمل إجراءات توليد المعرفة وتوضيح السبل والطرق المناسبة لربطها بالإبداع.

4. دراسة( الصالح، 2010): عمليات إنشاء المعرفة وأثرها على التعلم.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عمليات إنشاء المعرفة(توليد)على التعلم والتي تمت من خلال دراسة ميدانية لفرق العمل في الشركات عالية التكنولوجيا بالأردن، اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبانة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات عالية التكنولوجيا العاملة في مجال الأدوية وشركات تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات، وتوصلت الدراسة إلى إن لتكوين فرق العمل تأثيراً ايجابياً على حدوث إنشاء المعرفة بحيث أدى إلى توليد واكتساب الأعضاء لمعارف وخبرات لابد أن تنعكس على إحداث مستوى تعلم جيد، هناك تأثير لعمليات إنشاء المعرفة وبالتحديد عمليتي الربط والتذويب على التعلم، على الرغم من أن الشركات عالية التكنولوجيا وتملك عناصر متعلمة ولكن معرفة أفراد العينة بمفاهيم إدارة المعرفة كانت محدودة، إن عمليات إنشاء المعرفة والتعلم هي من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية.

**مشكلة الدراسة:**

يعتبر البحث التربوي المصدر الرئيس لتوليد المعرفة في مجتمع المعرفة؛ ورافداً مهماً من روافد العمل التعليمي والتربوي في تطوير أساليب التربية والنهوض بمستواها، وزيادة كفاءتها، وصياغة السياسة التعليمية وتوجيهها وتحديد مساراتها، ودعم كافة القرارات التربوية المتعلقة بها؛ حيث يقدم لصانعي القرار، وراسمي الخطط والبرامج معلومات من مصادر موثقة، ويتوصل إلى معارف تربوية جديدة تفي بمتطلبات التجديد التربوي المستمر؛ لتحقيق هدف البحث في توسيع نطاق المعرفة البشرية، والكشف عن العلاقات الجديدة، وتقديم حلول وبدائل تُساعد على تعميق فهْم أبعاد العملية التعليمية، والتوصل لما هو جديد في هذا المجال.

وفي هذا السياق يرى كيرنز(Kearns، 2004، 8) حاجة مجتمع المعرفة لإيجاد دور فعال للبحث التربوي في توجيه السياسات والممارسات التربوية، ودعم التعليم وإصلاحه للتكيف مع ظروف وضغوط البيئة الجديدة، ومواجهة التأثير المتزايد للمعلومات والتكنولوجيا، وتصاعد وتيرة التغيير في كثير من جوانب مجتمع المعرفة، والتغلب على ما يعرف بأزمة الثقة في نتائج البحث التربوي (نصار،2015، 95).

انطلاقاً مما سبق؛ فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة، فحيث تعد البيئة التنظيمية للمراكز البحثية وخاصة التربوية، من أكثر البيئات مناسبة لتطبيق طرق توليد المعرفة، بل تكاد تكون الأكثر احتياجاً لتطبيق هذه الطرق مقارنة بغيرها من المنظمات، وذلك انطلاقًا من طبيعة الدور المناط بها في المجتمع.

وفي إطار التوجهات السالفة الذكر، وفي ظل محدودية الدراسات العلمية الهادفة إلى مناقشة طرق توليد المعرفة، فإن الدراسة الحالية تهدف للتعرف على واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة؛ وذلك للاستفادة منها في تطوير النواحي التعليمية، وتطوير حركة البحث العلمي لبناء مجتمع المعرفة اليمني.

وبذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

**ما واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج(SECI)؟**

ويتفرع منه الأسئلة الآتية: -

- ما درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطريقة تشارك المعرفة؟
- ما درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطريقة تخريج المعرفة؟
- ما درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطريقة تجميع المعرفة؟
- ما درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطريقة إدخال المعرفة؟
- هل توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($P.\leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج (SECI) تبعاً لمتغير(النوع الاجتماعي، المركز، الخبرة، الدرجة العلمية)؟

**أهمية الدراسة :**

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث تعد هذه الدراسة – في حدود علم الباحثة – الأولى من نوعها التي تبحث هذا الموضوع عن واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج(SECI)، وقد يستفيد من هذه الدراسة:

- صانعو القرار والمسئولون في وزارة التربية والتعليم؛ في توفير متطلبات تطوير وتفعيل دور مركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن لتوليد المعرفة التربوية.
- قيادات المركز؛ في معرفة نقاط الضعف وتلافيها، ومعرفة نقاط القوة وتعزيزها.
- المهتمون بدراسة مجتمع المعرفة، لتحديد أدوار المراكز البحثية التربوية.

**أهداف الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج(SECI).

**محددات الدراسة:**

أ - الحدود الموضوعية: تظهر الحدود الموضوعية للدراسة في اقتصارها على اتجاهات الباحثين في مركز البحوث والتطوير التربوي عن واقع ممارسة المركز لمتغيرات محددة وهي: طرق عملية توليد المعرفة في نموذج(SECI).

ب - الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة خلال العام 2018.

ج - الحدود المكانية والبشرية: اقتصرت هذه الدراسة على الباحثين الدائمين الموجودين في مركز البحوث والتطوير بفرعيه(صنعاء - عدن)، ويبلغ عددهم (129) باحث.

**مصطلحات الدراسة:**

**توليد المعرفة:**

هي مجموعة الآليات التي تعمل على الانتقال والتفاعل بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة من خلال مشاركة فرق العمل لتوليد رأسمال معرفي جديد (صولح،2013،26).

ويقصد بها ابداع المعرفة، وخلق معارف جديدة؛ سواء عن طريق: الشراء المباشر وغير المباشر(عقود الاستخدام والتوظيف)،أو الابتكار(معارف جديدة غير مكتشفة وغير مستنسخة)، أو الاكتشاف(تحديد المعارف المتوفرة)،أو الامتصاص(القدرة على الفهم)،أو الاكتساب أو الاستحواذ (فواز، مجدي ،223، 2017).

ويعرفها (Buluthan & Kamask ,2010)بأنها تعلم واكتساب، وإبداع معارف جديدة، وتوليد رأسمال معرفي جديد؛ ولذا يتعين على الأفراد التعرف على كل من التفاعل وتبادل المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة مع بعضها البعض؛ من خلال مشاركة فرق العمل؛ لارتباطه بالميزة التنافسية فكلما كانت عملية توليد معرفة جديدة مستمرة يجعل للمؤسسة ميزة تنافسية دائمة.

ويعرفها (نوناكا وآخرون، 2006) بأنها:عملية مستمرة من التعلم من خلال الحصول على سياق جديد، ورؤية جديدة للعالم، ومعارف جديدة في التغلب على حدود الفردية والقيود(صولح،2013،26).

**نموذج سوزي (SECI):**

وهو من النماذج المستخدمة في مؤسسة نوناكا في عملية توليد المعرفة، واسم النموذج (SECI) اختصاراً للأحرف الأولى لطرق عملية توليد المعرفة(التشاركية-Socialization، التخريج Externalization، التجميع - Combination، الإدخال- Internalization).

ويطلق عليها حلزونية نوناكا (صولح،2013،26)، وتسمى أيضاً نموذج (Nonaka & Takuchi) حيث استمر اجتهاد نوناكا وتاكوتشي على مدار عشرين عاماً(Nonaka & Takuchi (1986-2005) حول وضع وتجديد نظرية توليد المعرفة، ومن ثم نوناكا وتوياما، Nanoka &Toyama، وتعتبر نتائج نظريتهما أساساً وقاعدة لدراسات توليد المعرفة حول العالم، فقد توصلا إلى أنّ عملية توليد المعرفة هي عملية تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة، ومن ثمّ إلى معرفة ضمنية مرة ثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المعرفة الضمنية الثانية عن المعرفة الضمنية الأولى نوعاً وقيمةً (الأفندي، 2013، 19).

وهذا النموذج يتضمن الاستراتيجيات المعتمدة على المعرفة، ويتناول المعرفة وفق مصادرها(صريحة، أو ضمنية)،و(فردية أو جماعية)، ويناقش تحول المعرفة من نموذج إلى آخر، أي الانتقال من الضمني إلى الصريح، وذلك بالتعبير عن المعرفة الضمنية بمفاهيم واضحة ومحاولة

توثيقها، ونقل المعرفة من الفرد إلى الجماعة باستخدام المستويات التنظيمية في المؤسسة الواحدة، أو حتى بين المؤسسات ذات التخصصات المتقاربة(الطائي،والعادلي،2014،3).

**مركز البحوث والتطوير التربوي:**

هو مؤسسة وطنية علمية تعنى بشئون البحث والتطوير والتجديد التربوي، ذو شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، تم إنشائه في عدن بموجب القرار الوزاري رقم(41) لسنة 1975م، وفي صنعاء أنشئ بموجب القرار الجمهوري رقم (40) لسنة 1982م، وبعد إعادة تحقيق الوحدة اندمج المركزان باسم مركز البحوث والتطوير التربوي، ومقره صنعاء، وله فرع في عدن، وقد صدر بذلك القرار الجمهوري رقم (152) لسنة 1999م، وصدر من مجلس الوزراء في العام (2008) قرار رقم (191) بشأن اللائحة التنظيمية للمركز(مركز البحوث والتطوير التربوي،2007، 1).

وتعرف الباحثة واقع ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج(SECI)اجرائياً بأنه: الطرائق، والآليات التي يستخدمها مركز البحوث والتطوير التربوي فعلياً؛ من (تشارك المعرفة، وتخريج المعرفة، وتجميع المعرفة، وإدخال المعرفة) لتسهيل انتقال وتبادل المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة، والمعارف (الفردية ، والجماعية)بين الباحثين لتوليد رأسمال معرفي جديد؛ يساهم في ابتكار أفكاراً ونظريات تربوية تساعد على فهم القضايا التعليمية، وما يكتنفها من مشكلات.

**ثانياً: الإطار النظري للدراسة:**

أ. توليد المعرفة:

تعد إدارة المعرفة من أهم المداخل التي اهتمت بالمعرفة وذلك من خلال عملياتها( تشخيص، توليد، خزن، توزيع، تطبيق المعرفة)، وتعتبر عملية توليد المعرفة من أهم عمليات إدارة المعرفة والتي تتضمن ابتكار، واكتساب، وشراء المعرفة، اكتشاف، امتصاص..الخ، والقدرة على الفهم والاستيعاب للمعرفة الظاهرة، والحصول على المعرفة الكامنة في أذهان وعقول المبدعين، من خلال مشاركة فرق العمل لتوليد رأسمال معرفي جديد، ويجب أن يفهم أن ذلك لا يعني الحصول على معرفة جديدة فحسب وإنما القدرة على الإبداع وتطوير الأفكار والحلول كقيم مضافة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة المزج بين المعرفة الصريحة الظاهرة والضمنية الكامنة لتكوين معانٍ ومعارف جديدة من هذا المزيج(خالد،جرجيس،2014،3؛ صولح،2013،20)؛لأنها تسمح للمؤسسات بتكوين رأسمال معرفي جديد يساعدها في تحقيق التميز، وتعمل على خلق معرفة جديدة تساهم في تنمية الرأسمال المعرفي لدى المؤسسة.

فتوليد أفكار جديدة لا يعني دائماً الحصول على معرفة مفيدة والتوصل إلى ابتكارات لذلك فإن الأهداف الرئيسة لإدارة المعرفة هي زيادة نسبة الأفكار الإبداعية التي يمكن تحويلها إلى ابتكارات وتقديم حلول مفيدة للمشكلات، وذلك من خلال تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة، ولا تكفي البحوث لتكون مسئولة عن الحصول على المعرفة وتصنيفها وجعلها متاحة للوحدات الأخرى،

وإنما يستلزم أيضا إيجاد ثقافة تشجيع على سلوكيات تبادل المعرفة ، وبناء عقلية تقدر أهميتها في كل الوحدات التنظيمية( فريد، 2013، 50)، ويتم الحصول على المعرفة العلمية من خلال (الصوفي،ب.ت،3 )الإنتاج العلمي في العلوم الطبيعية والتطوير التقاني، الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، والإنتاج الأدبي والفني.

1. أنواع المعرفة(صولح،2013، 20؛ فواز،مجدي،2017، 222؛ بن حمودة،2015، 36 -39):

قدم الباحثون في الستينيات عدة تصنيفات للمعرفة من بينهم ميشيل بولوني( M .Polony) الذي صنف المعرفة إلى معرفة ضمنية وأخرى ظاهرة ويعد هذا التصنيف الأقدم والأهم للمعرفة إلا أنه لم يحظ بالاهتمام إلى أن جاء ايكا جيرو نوناكا(I.Nonaka) الذي أعاد الأهمية لهذا التمييز وأصبح الأكثر استخداماً :

1. المعرفة الصريحة : وهي المعرفة الرسمية، القياسية، المرمزة، النظامية، التي تحتويها المراجع، الكتب ،الوثائق، المدونات، التقارير، واوساط تخزين المعلومات الرقمية؛ والمعبر عنها كمياً ويمكن نقلها للأفراد عن طريق التعليم، وتسمى أيضا بالمعرفة المتسربة لإمكانية تسربها إلى خارج المؤسسة نجدها في براءات الاختراع، حقوق النشر كما أنها مجسدة في منتجات المؤسسة وخدماتها.
2. المعرفة الضمنية: وهي المعرفة غير الرسمية، الذاتية وغير قابلة للنقل والتعليم وتسمى بالمعرفة الملتصقة والتي توجد لدى الأفراد والفرق داخل المؤسسة، هذه المعرفة هي التي تعطي خصوصية المؤسسة وهي الأساس في قدرتها على إنشاء المعرفة.

- طرق إدارة المعرفة الصريحة و المعرفة الضمنية:

إن مخزون المعرفة في المؤسسة هو رأسمال غير ملموس ويبقى محتواه غير قابل للقياس ما يجعل هذا الأخير غير ظاهر و مدمج ضمن مكونين أساسيين داخل المؤسسة وهما رأس المال البشري و رأس المال المعلوماتي حيث أن المعرفة متواجدة أساساً في عقول الأفراد قبل أن يتم استخدامها عملياً فهي إذن ضمنية و من الصعب البوح بها وبالتالي فإن رأس المال المعرفي المحتوى في رأس المال البشري قد يكون في نفس الوقت جماعي و فردي و يعيش في شبكات المعرفة داخل المؤسسة مجسدة في عمال المعرفة الذين ينتجون و يستخدمون باستمرار معرفة ثمينة وعملية (knowledge workers)، وأما فيما يخص رأس المال المعلوماتي فإنه من المعلوم أن كل مؤسسة تمتلك في رصيدها كم هائل من المعلومات جمعتها طوال سنوات عملها و ممارستها، وغالباً ما تكون هذه المعلومات مخزنة ضمن أنظمة معلومات متطورة و التي يستخدمها العمال في مختلف النشاطات التي يقومون بها بحيث يحصلون على المعلومات، يربطوا باستمرار بالواقع العملي ليتم تحويلها إلى معرفة تفيدهم في أداء مهامهم .ولكنه و للأسف فإن إيجاد المعلومة المطلوبة في الوقت المناسب وللشخص المناسب أصبحت مهمة صعبة نظرا للكم الهائل من المعلومات الموجودة في

الأنظمة بحيث أن المعارف التي يحتاجها هؤلاء الأفراد قد تكون مدفونة في ذلك الحجم الكبير من المعلومات والتي لا يمكن استغلالها بالشكل الموجودة عليه.

يتضح مما سبق أن إدارة مخزون المعرفة في المؤسسة أصبح يعتبر إشكالية ذلك كونه يتشكل من شقين و هما رأس المال البشري و رأس المال المعلوماتي إضافة إلى كونه مخبئ و ضمني، و معالجة هذه الإشكالية تتم عبر طريقتين(Imad, 2007, 24):

-الطريقة الأولى ممثلة في تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة.

-الطريقة الثانية ممثلة في إبقاء المعرفة على حالتها الضمنية وإدارتها عن طريق تسيير شبكات المعرفة التي تحتوي على هذه المعرفة الضمنية.

وسيتم فيما يلي تحليل كيفية وضع هاتين الطريقتين حيز التنفيذ:

**الطريقة الأولى : تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة**

سواء كانت المعرفة موجودة في شبكات المعرفة المجسدة في عقول عمال المعرفة أو تلك المعرفة المدفونة في الكم الهائل من المعلومات التي تمتلكها المؤسسة فإن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة يعتمد على مقاربتين مختلفتين هما :تصريح المعرفة الضمنية (Extract).واستخراج المعرفة(Explicitation)

تصريح المعرفة الضمنية :و تشمل هذه المقاربة الطرق التالية (Dieng &,alt, 2000, 97):

- تدوين المعرفة :هذه الطريقة تتمثل فيما يسمى بتدوين المعرفة حيث أن بعض المعارف الضمنية يمكن جعلها صريحة بكل سهولة من خلال كتابتها و تدوينها بطريقة مهيكلة مثلاً في حالة وضع نظام للجودة أو كتابة المنشورات وغيرها.
- هندسة المعرفة :وهي طريقة أكثر تطوراً من تدوين المعرفة وقد ولدت هذه الطريقة ما يسمى بالأنظمة الخبيرة بحيث كان الهدف من وراء هذه الأنظمة هو توليد تحاليل خبراء في مجالات معرفة معينة واتضح أنه في حالة وجود تكنولوجيا متطورة قادرة على إنجاز هذه الأنظمة فإن الصعوبة تكون في القدرة على تحويل المعارف التي يمتلكها الخبراء في برنامج الإعلام الآلي، و في هذا السياق فقد وضعت هندسة المعرفة مجموعة من الطرق للاستحواذ على هذه المعارف و من بين هذه الطرق نجد المقابلات الشفوية، وهيكلتها؛ لتحويل جزء مما تمتلكه المؤسسة من معرفة ضمنية إلى معرفة صريحة معتمدة في ذلك على المقابلات بين عمال المعرفة و تبادل المعارف فيما بينهم.
- استخراج المعرفة :و تضم هذه المقاربة الطرق التالية:
- استخراج المعرفة انطلاقا من البيانات: كل مؤسسة تمتلك كمية كبيرة من البيانات ناتجة عن خبرتها في مجال نشاطها و تكون هذه البيانات من جميع الأنواع(بيانات تقنية، بيانات تسيير، بيانات تسويقية وغيرها)، ويزيد حجم هذه البيانات و يتضاعف باستمرار و بالإضافة إلى هذه البيانات نجد ما يسمى بالبيانات غير المهيكلة أو بيانات نصف مهيكلة،وهي تلك البيانات

المكتوبة أوالمسموعة أو المرئية، وهذا المخزون من البيانات هو ثروة للمؤسسة تظهر أهميته عند استخدامه في مختلف العمليات الإنتاجية، وعادة ما تشكل البيانات المستخدمة أقل من % 10 من مجموع البيانات التي تمتلكها المؤسسة الأمر الذي يبين صعوبة إعادة استغلال المعلومات التي تمت هيكلتها لتحقيق أهداف مختلفة عن التثمين و إعادة الاستعمال.

- استخراج المعرفة انطلاقاً من النصوص :إن استخراج المعرفة انطلاقاً من النصوص هي عبارة عن استخراج مجموعة من المعلومات الهامة من عناصر مدفونة أو مخبئة ضمن النصوص المعرفية و هو ما تجسده محركات البحث (les moteurs de recherche)التي تتعامل الآن مع حجم كبير من النصوص و من مختلف الأنواع مع الأخذ بعين الاعتبار الويب، الذي أصبح أحد مصادر المعرفة.

**الطريقة الثانية: إدارة المعرفة الضمنية (Zacklad&Ermine, 2002, 59-70 & ) Soulier:**

إن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة قد يكون مستبعداً في بعض المؤسسات و ذلك لعدة أسباب منها :صعوبة و ثقل وضع هذه العمليات حيز التنفيذ، تكلفتها العالية، مشاكل الخصوصية، صعوبات متعلقة بالأشخاص، أو صعوبات متعلقة بشبكات المعرفة و غيرها من الأسباب؛ و بما أن المعرفة هي نتيجة لعمل غير متناهي ضمن أنشطة جماعية فإن الإشكال يتحول من جعل المعرفة الضمنية معرفة صريحة إلى خلق المعرفة وتقاسمها؛ عن طريق إدارة العمل الجماعي لمجموعة من الأفراد بالتالي لا تتم إدارة المعرفة نفسها وإنما تتم إدارة المجموعة التي تولدها و يمكن أن تبقى هذه المعرفة ضمنية داخل هذه المجموعة، مع إمكانية تقاسمها ووضعها حيز التنفيذ.

إن مفهوما المعرفة الضمنية و المعرفة الصريحة ليسا مفهومان متعارضان بل متكاملان كما أنه يستحب أن تترك مجموعات المعرفة والتي تدير المعرفة آثار صريحة حول مختلف الأعمال المعرفية التي تقوم بها، و تكون هذه الآثار في شكل نصوص معرفية أو بيانات مخزنة ضمن أنظمة المعلومات و من ناحية أخرى فإن كل حقل معرفي صريح لابد أن يتم تطبيقه بواسطة مجموعة معينة من أفراد المعرفة و ذلك هدف تطوره و استغلاله بأحسن طريقة إن الإدارة الجماعية للمعرفة تضم أربعة نقاط أساسية، وهي( Soulier E, Zacklad M, Ermine J-L,2002,70-72):

- تحديد مجموعات المعرفة.
- توفير ميكانيزمات التبادل و التي من شأنها تسهيل تقاسم المعرفة داخل مجموعات المعرفة.
- العمل بمبادئ القيادة، والإدارة بالمشاركة.
- توفير الوسائل التكنولوجية اللازمة للإدارة الجماعية للمعرفة.

2. عوامل توليد المعرفة:

يقصد بها مجموعة العوامل التي تؤدي إلى اكتساب المعرفة وتوليد معارف جديدة في المجالات المختلفة، ويمكن إجمالها في (عليان، 97،2008 )

- توفر مراكز البحث والتطوير: من حيث عدد ونوع المراكز البحثية وكيفية انتشارها وأوقات عملها وفتح أبوابها أمام جميع المهتمين على مدار الساعة وتزويدها بيد عاملة مؤهلة تتولى الإشراف عليها .فالمراكز البحثية من العوامل المؤثرة ايجابيا في إنتاج وتوليد المعرفة ومعرفة كيفية استخدامها وتطبيقها.
- توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على إجراء التجارب والقيام بالأبحاث العلمية: من حيث تو فر العدد الكافي من الأفراد المؤهلين علمياً وعملياً قادرين على إجراء التجارب والقيام بالأبحاث العلمية تكون هناك عملية إنتاج وتوليد المعارف بشكل كبير وتعمل بعض الدول على القيام بإجراءات تجذب من خلالها الكفاءات المهاجرة.
- توفر الدعم المالي اللازم :يؤثر الدعم المالي على توفير وتدريب الكوادر البشرية وتوفير
- المعدات اللازمة والإنفاق على التجارب العلمية والأبحاث فكلما زاد الدعم المالي زادت كمية الأبحاث والتجارب العلمية وتحسنت نوعيتها.
- الحوافز بشقيها المادي والمعنوي :حيث أن توفرها يؤثر ايجابياً على توليد وإنتاج المعارف الجديدة كما تساهم أيضا بجذب الكفاءات المهاجرة وتشجعها على العودة إلى موطنها الأصلي والعمل فيه.
- الإبداع :حيث أنه مطلب ضروري لإنتاج المعرفة والوصول إلى الابتكارات الحديثة فلابد من إيجاد الخطط اللازمة التي من شأنها أن تسهم في تنمية الإبداع وإنتاج المبدعين.
- المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها ومراحلها :بما تحتويه من خطط دراسية ومناهج ومقررات دراسية وطرق التدريس ونوعية المدرسين والطلبة إذ تحتاج هذه المنظومة نقل التعليم من مرحلة نقل المعلومات إلى معرفة تطبق في مجالات الحياة العملية المختلفة.
- الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية :حيث أنها تحتوي على مضامين من شأنها أن تسهم في دعم المعرفة وتقدم التسهيلات اللازمة.

3. نموذج SECI لتوليد المعرفة

ويطلق عليه نموذج Nonaka et Takeuchi، ولفهم عملية توليد المعرفة تناقش عملية توليد المعرفة من حيث التفاعل بين الأبعاد الضمنية والصريحة للمعرفة، وكذا تدفق المعرفة من خلال ثلاث مستويات: الفرد، الجماعة، والمؤسسة (Habib,2012,1 ):

وقد حدد الباحثان أربعة أنماط من تحويل المعرفة(Easa,2012,1-2 ):

- التشاركية :من ضمنية إلى ضمنية.

- التخريج :من ضمنية إلى صريحة.
- التجميع :من صريحة إلى صريحة.
- الإدخال :من صريحة إلى ضمنية.

وفي دراسة عمليات الإبداع اقترح الباحثان (Nonaka & Takeuchi) الجمع بين طرق التحويل في عملية مثالية تتكون من خمس مراحل1 (Habib,2012,3 ):

-المرحلة الأولى :المرحلة التشاركية وتعني تشارك أعضاء مجموعة العمل بواسطة الحوار والتبادل وتعلم تقاسم معارفهم لتطوير معارف جديدة.

-المرحلة الثانية :تسمح بالتفاعلات بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة من خلال المعتقدات وتشارك أنماط التفسير الجماعي للتعبير عن معرفتهم في شكل مفاهيم أساسية لتكتسب الشرعية من قبل المجموعة.

-المرحلة الثالثة :إضفاء الشرعية على المفاهيم التي تم إنشاؤها حديثا واستيعابها.

-المرحلة الرابعة :تشمل تطوير المفاهيم وتحويلها إلى أعمال فنية مثلاً: (نموذج جديد، براءة اختراع جديد.....)

-المرحلة الخامسة :المعرفة الجديدة هي منتشرة داخل و/أو خارج المؤسسة، وفي هذا الوضع لا توجد طريقة للتحويل ونشر المعرفة لا تعتبر عملية لتوليد المعرفة في حد ذاتها.

وأكد نوناكا أن توليد المعرفة يقود إلى توسيعها من خلال مجموعتين من الديناميكيات التي تدفع عملية توسيع المعرفة:

-الأولى :تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة.

-الثانية: تحويل المعرفة من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي.

ويقدم النموذج أربع طرق تتولد بها المعرفة من خلال التفاعل والتحول بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة وهي(صولح،2013،26؛ فريد، 2013،73 - 74؛الأفندي، 2013، 20):

- ✓ **التشاركية - Socialization : .**

والتي تتضمن التحويل من الضمنية إلى الضمنية أو الاتجاه إلى الخارج، وذلك عن طريق الحوار، والملاحظة، أو التقليد وتسمى أسلوب التنشئة، أو التفاعل الاجتماعي من خلال التأمل الجماعي، وتشمل المشاركة في المعرفة لشخص أو لعدة اشخاص بصفة طبيعية من خلال تفاعلات اجتماعية، فهي من بين الأشكال الأسهل لتبادل المعرفة لأنها تنتقل بصفة عفوية عند كل موضوع في العمل، لكن المعرفة تبقى في هذه الحالة في عقول المشاركين فيها ومن الصعب توثيقها، فالمعرفة الضمنية هي معرفة معقدة تتبلور عند صاحبها في فترة زمنية طويلة، ومن الصعب إعادة إنتاجها في وثيقة أو قاعدة بيانات، فهي مندمجة في أفعال وممارسات العامل.

- ✓ **التخريجExternalization:**

وتسمى كذلك التوضيحية، وأسلوب التجسيد و؛ وهي الاتجاه إلى الخارج، والتحويل من المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة الواضحة بحيث تأخذ شكل مفاهيم، فرضيات أو نماذج، فكون المعرفة ملموسة ودائمة يجعل المشاركة فيها ونشرها في كافة أنحاء المؤسسة أكثر سهولة مع الآخرين؛ وعن طريق الحوار تصبح المعرفة الضمنية معرفة ظاهرة من خلال الحوارات والتفكير الجماعي، والتأمل الجماعي، والنقاشات حول موضوع أو مشكلة ما، حيث يسمح الفرد للآخرين بمشاركتهم لمعرفته؛ ونتيجة نقاش جماعي لحلّ أزمة أو مشكلة ما.

- ✓ **التجميع Combination:**

وتسمى كذلك التجميعية، وأسلوب الترابط، وهي التحويل من المعرفة الصريحة إلى المعرفة الصريحة؛ وهي عملية تنظيمية وتجميعية أكثر منها عملية تحويلية، وذلك بدمج المعارف الصريحة المتواجدة داخل المؤسسة، لتشكل قواعد وإجراءات معلنة؛ وهي عملية إعادة توحيد الأجزاء المنفصلة من المعرفة الصريحة في شكل جديد مثل إعادة مراجعة التقارير وتنظيم محتوى قاعدة البيانات، فهي ليست بمعرفة بقدر ما هو إعادة تمثيل للمعرفة الصريحة.

- ✓ **الإدخال – Internalization:**

وتسمى الاستبطان، وأسلوب التذويت أو الإتجاه نحو الداخل وفيه تتحول المعرفة الصريحة إلى المعرفة الضمنية من خلال تكرار أداء المهمة فتصبح المعرفة الصريحة مستوعبة مثل المعرفة الضمنية، وهو توليد معرفة ضمنية جديدة، وذلك بإعادة تشكيل المعارف التي بحوزة الأفراد سواء بإضافة أفكار أم مهارات وخبرات جديدة، من تحويل تجارب ومعرفة فردية إلى النماذج العقلية الفردية وهو التعلم عن طريق العمل، من قبل الذين يوسعون ويعيدون تشكيلها عن طريق معرفتهم الضمنية ويظهر التغيير في عمل وظائفهم ومهامهم بشكل مختلف، وتلعب المعرفة الصريحة دور المساند لهذه العملية بما توفره من قاعدة معرفية، وهذا الأسلوب هو الأشد التصاقاً بعملية توليد المعرفة وذلك بسبب إضافة معرفة في طورها لتتبلور ولتبدأ دورة توليد معرفي جديدة، وهو يمثل إحدى تحديات إدارة المعرفة.

**ثالثاً: مركز البحوث والتطوير التربوي:**

**1- الهيكل التنظيمي لمركز البحوث والتطوير التربوي**

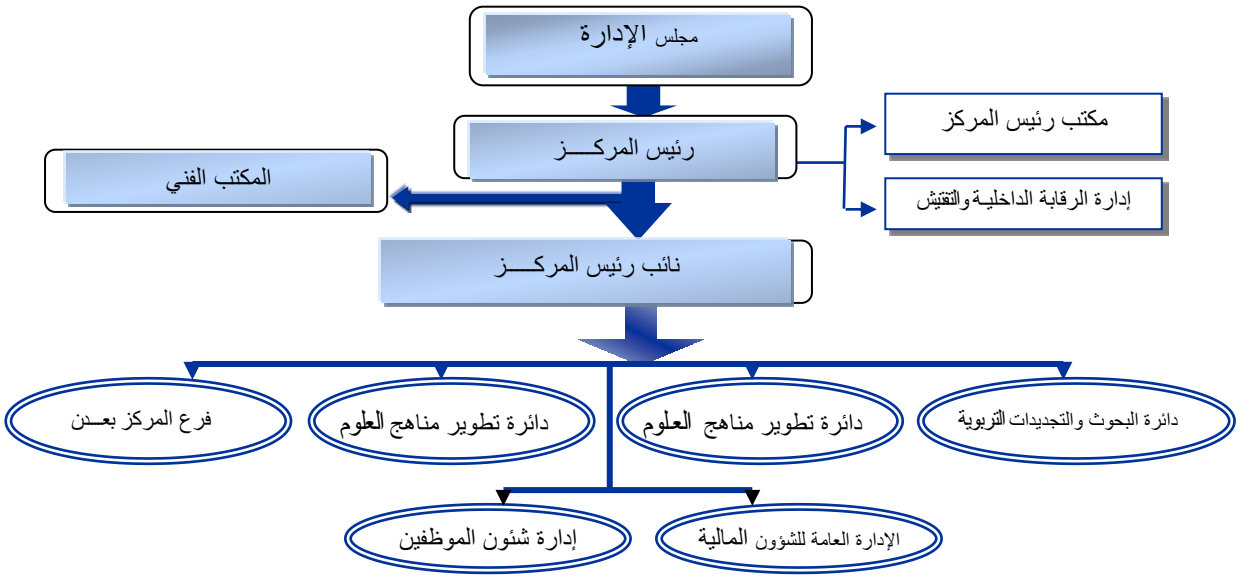


الشكل رقم (1) يبين الهيكل التنظيمي لمركز البحوث والتطوير التربوي (المصدر: مركز البحوث والتطوير التربوي،1،2007)

**2- اللائحة التنظيمية للمركز البحوث والتطوير التربوي:**

فيما يلي سيتم استعراض فقرات اللائحة التنظيمية لمركز البحوث والتطوير التربوي التي صدرت في العام (2008) بقرار من مجلس الوزراء رقم (191)، والتي تنظم عمل دوائر المركز البحثية لاستخلاص الفقرات التي تدعم توليد المعرفة في المركز: تسمى هذه اللائحة (اللائحة التنظيمية لمركز البحوث والتطوير التربوي).

المادة رقم (1): مركز البحوث والتطوير التربوي مؤسسة وطنية علمية تعنى بشئون البحث والتطوير والتجديد والتدريب التربوي ذو شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، ويقع تحت الإشراف المباشر لوزير التربية والتعليم.

المادة رقم (2): مقر المركز الرئيسي العاصمة صنعاء، ويكون له فرع في عدن، كما يجوز استحداث فروع في المحافظات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بقرار من وزير التربية والتعليم.

المادة رقم (3): يقوم المركز بتنفيذ السياسة العامة للتعليم في مجال المناهج والبحث والتطوير والتجديد والتدريب التربوي في جميع مستويات التعليم العام في إطار الدستور، والقوانين النافذة، وبما يتفق مع السياسة التربوية والتعليمية، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط وبرامج الوزارة في إطار العلاقات المحددة بين الوزارة والمركز، وله في سبيل ذلك ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

1. رسم سياسة البحث والتطوير والتجديد التربوي بالاستناد على مبادئ العقيدة الإسلامية ودستور الجمهورية اليمنية، والسياسة التعليمية والتربوية للدولة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة وغيرها.

2. إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسات التربوية والتعليمية وعملية التخطيط التربوي والتكلفة والتمويل بغرض تحسين وتطوير أساليبها وأدواتها، والمساهمة في رفع مستوى أداء أجهزتها بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
3. حصر وتقويم وتنظيم الخبرات التربوية المعاصرة، والتنقيب عن الفكر والخبرات التربوية في التراث العربي والإسلامي وإحيائه، والإفادة العلمية منه، إلى جانب الاستفادة الواعية من الخبرات والتجارب الإنسانية بشكل عام.
4. إجراء البحوث والدراسات المتصلة بمختلفة جوانب المنهج وتنظيمه وتطويره وتقويمه.
5. وضع وثائق المناهج واختيار تقنيات وأساليب تنظيم وتصميم المنهج ومكوناته وتأليف وتجريب الكتب الدراسية والمراشد والمشاركة في إعداد مقترحات برامج إعداد المعلمين.
6. إجراء التعديلات في المناهج والكتب الدراسية وإدخال العناصر التجديدية مثل التربية السكانية، الصحية، البيئية، المائية وحقوق الإنسان وتربية المعاقين والموهوبين وإجراء البحوث المتصلة بها وتقويم برامجها، والإسهام في وضع الوسائل التعليمية الملائمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
7. المساهمة في تطوير عمليات التقويم التربوي ونظامه ووضع الاختبارات والمقاييس الملائمة بما يقود إلى ربط العملية التربوية ومخرجاتها بالأهداف التربوية ويهيئ أساساً لتغذية راجعة تضمن تغيير مسار العملية ووضعها في مسارها الصحيح، وإجراء البحوث والدراسات المتصلة بعملية التطوير لأساليب وأدوات التوجيه والتقويم التربوي.
8. إجراء البحوث والدراسات النفسية والاجتماعية والتاريخية والمقارنة المتصلة بالعملية التعليمية والتربوية.
9. العمل على تطوير نظام فعال للمعلومات التربوية، وتسهيل تدفقها بما يلبي متطلبات التطوير والإسهام في إنشاء وتطوير الشبكة الوطنية للتجديد التربوي في حدود مهام المركز واختصاصاته، والارتقاء بمستوى المجلات والإصدارات والنشرات التربوية الصادرة عن المركز.
10. إعداد وتنفيذ برامج تدريبية نوعية بما يلبي متطلبات التطوير التربوي والتعليمي في مختلف المجالات قبل وأثناء الخدمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
11. تنظيم وتطوير التعاون مع المؤسسات والمراكز والمعاهد التربوية والعلمية والبحث والتطوير التربوي في البلدان الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية وتبادل المعلومات والخبرات معها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
12. توثيق الصلات بين المركز والجامعات اليمنية، وعلى وجه الخصوص كليات التربية في مجال تبادل الخبرات البحثية والتدريسية، وتوثيقها وإعلام المختصين والمهتمين بها عبر وسائل النشر المختلفة.
13. تدريب وتأهيل الباحثين التربويين والإسهام في تنمية الكفاءات الوطنية التربوية المختلفة.
14. تنظيم الندوات والحلقات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية في حدود المهام والاختصاصات المحددة في اللائحة.

15. تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المتخصصة والأفراد المهتمين بالبحث والتطوير التربوي بما لا يتعارض مع خطط وبرامج المركز.
16. التنسيق والتعاون مع قطاعات الوزارة والمؤسسات التربوية، والجهات الأخرى ذات العلاقة كل فيما يخصه، فيما يتصل بتحقيق مهام واختصاصات المركز.
17. المشاركة من خلال التعاون والتنسيق مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار في أنشطة إعداد وتجريب وتقويم وتطوير مناهج وكتب وأدلة محو الأمية وتعليم الكبار، وإجراء البحوث والدراسات التي من شأنها رفع مستوى كفاءة التعليم غير النظامي.
18. حصر الخبرات في مجالات التخصصات التربوية المختلفة بغرض إعداد دليل مرجعي في مجالات البحث والتجديد التربوي.
19. أية مهام أخرى تتصل بطبيعة وظيفته أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو يكلف بها من قبل الوزير.

مما سبق تخلص الباحثة إلى أن فقرات اللائحة التنظيمية:

- تشجع على ابتكار، وتوليد معارف تربوية جديدة بالتنقيب عن الفكر والخبرات التربوية في التراث العربي والإسلامي وإحيائه، وليس بالبحث في الخبرات العالمية الحديثة، والتفكير المنطلق غير المقيد .
- تشجع على إدخال العناصر التجديدية في النظام التربوي، ورسم سياسة البحث والتطوير والتجديد التربوي، ولكن تم ربطها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة وغيرها ؛ مما يقيد من حرية الأفكار البحثية في ابداع وابتكار معارف تربوية جديدة.
- تنص على (المساهمة في تطوير عمليات التقويم التربوي ونظامه، وتطوير نظام فعال للمعلومات التربوية)، وليس الخلق والابتكار؛ لاختلاف مفهوم التطوير عن مفهوم التوليد والخلق.
- تنص على(حصر الخبرات في مجالات التخصصات التربوية المختلفة، حصر وتقويم وتنظيم الخبرات التربوية المعاصرة) وهذه خطوة أولى في تحديد وحصر المعارف التربوية الصريحة بإيجاد قواعد بيانات تساعد في تنظيم المعرفة .
- الفقرات من(11 -17) من اللائحة التنظيمية لمركز البحوث والتطوير التربوي تشجع التنسيق ومشاركة المعرفة التربوية، من خلال التعاون والتنسيق مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار في أنشطة، وتنظيم الندوات والحلقات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية مع الغير، ولكنها لا تشجع هذه الفعاليات داخل المركز وبين الباحثين انفسهم.

### 3- المشكلات التنظيمية في مركز البحوث والتطوير التربوي:

ذكر(الضالعي، 147،2018 -149) عدداً من المشكلات التنظيمية التي يعاني منها المركز، وهي:

- أن وزارة التربية والتعليم أنشأت وحدات إدارية موازية لوحدات المركز فسلبت بذلك مهام واختصاصات المركز الاساسية؛ ومنذ العام (1999م) تم سحب كثير من مهام واختصاصات المركز الى جهات اخرى وقطاعات ضمن هيكل وزارة التربية والتعليم الجديدة مثل (قطاع المناهج،

الخارطة المدرسية )، وذلك لدواعي مالية وسياسية؛ مما سبب نزاع بين الطرفين، ومنذ العام(2003) قامت الوزارة بسحب الاستشارات البحثية والتقويمية -والتي تتطلبها الوزارة ضمن خططها السنوية - من المركز؛ مما سبب علاقة صراع وليست تكامل بين المركز وقطاعات الوزارة لغرض الاستحواذ على الموارد المالية.

- لا توجد مدارس تجريبية تابعة للمركز أو لوزارة التربية لتحقيق أغراض مهام المركز.
- تشير اللائحة إلى أن من ضمن اختصاصات المركز التعاون والاتصال مع المؤسسات العربية والعالمية المختصة بالبحث التربوي ،إلا أن الهيكل التنظيمي لا يتضمن أي دائرة أو شعبة تؤدي هذه المهمة.
- تشير اللائحة أن له اختصاصات تتعلق بتزويد وزارة التربية بالبيانات والمعلومات التربوية المستقاة من المصادر المحلية والخارجية؛ ولكنه يفتقر إلى الآليات التي تمكنه من تنفيذ هذا الاختصاص سواء من الكوادر البشرية المنوط بها جمع البيانات والمعلومات من الميدان التعليمي أو الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ هذا الغرض، أو الوحدات التنظيمية التي تختص بهذا الشأن .
- تمثيل المركز في الحلقات والورش العلمية والأنشطة التنسيقية مع الجهات الاخرى نادر؛ وإذا حصل لا يزيد المشاركين عن باحث أو اثنين، ولا يخضع اختيارهم وفقاً للخبرة والتخصص، وكذلك النصيب الاكبر من المشاركين تكون من موظفي ديوان الوزارة من مسؤولين ومستشارين.
- لا تقوم الدوائر البحثية إلا بتنفيذ بحث أو بحثين تقليدين سنوياً يشترك فيه بعض الباحثين دون البعض الاخر.

4- إنجازات مركز البحوث والتطوير التربوي:

بالرجوع إلى وثائق المركز التي وثقت إنجازات مركز البحوث والتطوير التربوي وهي: (مجلة البحوث والدراسات التربوية -عدد خاص بمناسبة العيد الفضي للثورة -، 1987م؛ وسلسلة دراسات وابحاث تربوية ، ملخصات البحوث 1 -2، صنعاء 2005، 2010 ؛ والعرض التأهيلي للقدرات المؤسسية لمركز البحوث والتطوير التربوي،2007؛ ومركز البحوث والتطوير(الدور والانجاز، ب.ت))

حيث لم يتسن للباحثة الحصول على قاعدة بيانات حديثة موثقة بإنجازات المركز؛ فبالرغم من معرفة الباحثة الشخصية بإنجاز المركز لعدد من المشاريع التربوية والتعليمية بتمويل من المنظمات الدولية مؤخراً إلا أن الاستعراض سيقتصر على ما هو موثق ورسمي فقط؛ خصوصاً وإن مبنى المركز مجهز بكافة التجهيزات المكتبية والتقنية التي يمكن من خلالها تجهيز قواعد بيانات محدثة؛ حيث يشتمل على(جناح خاص بالمطبعة؛ حيث يمتلك المركز مطبعة حديثة، وكذلك يوجد بالمركز جناح خاص بالحاسب الآلي يحتوى على وحدة التصميم والصف والإخراج، وأجهزة كمبيوتر،

وطابعات، والبرامج:، وحدة التحليل والمعالجات الإحصائية، وحدة بنك المعلومات، وحدة البرامج والصيانة)

**مجلة المركـــز:**

يصدر مركز البحوث والتطوير التربوي مجلة " البحوث والدراسات التربوية " وهي مجلة فصلية محكمة تعنى بشؤون التربية والتعليم ودراسة مشكلات العملية التعليمية، وقد صدر العدد الأول منها عام 1986م وتوزع على الهيئات والمؤسسات البحثية على سبيل الإهداء والتبادل، وصدر عددها الاخير عام 2014 ؛ وكان العدد رقم (28) خلال 18عاما ؛ بمعدل اصدار (3 ) أعداد كل سنتين)

**مكتبة المركـــز:**

توجد بالمركز مكتبة عامة تشتمل على جناحين جناح للكتب والأخر للبحث والمطالعة وهذه المكتبة مزودة بالأثاث والتجهيزات اللازمة وتضم أكثر من (43000) الف عنوان تشمل كافة التخصصات العلمية والتربوية، كما تحتوي على العديد من الموسوعات والقواميس والمعاجم المتخصصة وكذا الرسائل والبحوث والدراسات العلمية المتنوعة كما يوجد فيها ارشيف لكافة الفعاليات التربوية المختلفة.

- ✓ مكتبة تخصصية للمناهج اليمنية القديمة والحديثة لجميع المراحل.
- ✓ مكتبة تخصصية للعديد من مناهج الدول العربية والأجنبية.

**إنجازات المركز في مجال المناهج وتطويرها:**

1) القيام بتوحيد مناهج نظامي التعليم في اليمن بعد قيام الوحدة.
2) تقويم عناصر منهاج العلوم والرياضيات للصفوف (7 -12)من التعليم العام 1997م، باستخدام حلقات نقاشية في عموم محافظات الجمهورية مع كل من: الإدارات التعليمية بالمحافظات، موجهي مادتي العلوم والرياضيات، مدرسي مادتي العلوم والرياضيات.
3) إعداد وثائق لعدد من مناهج المواد الدراسية خلال الاعوام (1993م - 2004م).
4) إعداد كتب وأدلة للمواد الدراسية خلال الاعوام (1993م - 2004م) وتجريبها وتطبيقها وتعميمها.
5) تأليف وثائق عدد من المناهج الدراسية خلال الاعوام (2001م - 2005)
6) تأليف عدد من الكتب الدراسية وأدلة المعلمين(1996 - 2005).
7) إعداد دليل تأليف الكتاب المدرسي ومواصفاته.
8) بناء أدوات لتقييم برامج التدريب وقياس أثرها(2006م) لكل من:

أ - معلمين الصفوف (1 -3) وعددهم يزيد عن(30000) ألف معلم ومعلمة على مستوى الجمهورية.

ب - موجهي التعليم الأساسي وعددهم يزيد عن 3000 الف موجه وموجهه.

ج - مديري ومديرات التعليم الأساسي وعددهم يزيد عن(10000) ألف مدير ومديرة.

9) تقديم الاستشارات الفنية والعلمية لبناء أدوات تجريب أدلة مربيات رياض الأطفال للفئات العمرية الثلاث الواقعة ضمن المدى العمري(2 -6)سنوات للعام الدراسي 2006م.

10) إعداد شبكة بالمفاهيم والمواضيع السكانية المطلوب إدماجها في المناهج الدراسية المستقبلية.

11) قام المركز بتوقيع عقد مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بشأن إعداد مناهج المواد الثقافية الأساسية والمساعدة، وقام بتنفيذ إعداد وثائق المناهج للمواد المختلفة والمحددة من قبل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وعددها (25) وثيقة(2005 -2006م)

**علاقة المركز بالمنظمات الإقليمية والدولية:**

قام المركز في إجراء البحوث والدراسات مع عدد من المؤسسات في المنظمات الإقليمية والدولية، وهي: البنك الدولي، منظمة اليونيسيف، مؤسسة التعاون الألمانية GTZ، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للإنماء، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.

**الأبحاث والمشاركات:**

شارك المركز مع المركز العربي للبحوث التربوية (الكويت) التابع لمكتب التربية العربي في عدد من الأبحاث، وكذلك شارك دولياً في مشروع (TIMSS-2003) تقييم تحصيل التلاميذ الذي يعنى بدراسة الاتجاهات الدولية في العلوم والرياضيات.

وكانت حصيلة ما استخلصته الباحثة من انجازات يوضحه الجدول التالي:

جدول (1) خلاصة بإنجازات المركز للأعوام (1983 -2018)( المصدر: الباحثة)

| المجالات | العام | 2000/1983 | 2005/2001 | 2010/2006 | 2010/ 2018 | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأبحاث | البحث التربوي | - | 1 | 1 | - | 2 |
| | الإدارة والسياسة التعليمية | 4 | 10 | 4 | | 18 |
| | الطلبة | 6 | 3 | 4 | | 13 |
| | المدرسة | - | 2 | 3 | | 5 |
| | المعلم | - | 6 | 2 | | 8 |
| | الاجمالي | 10 | 22 | 15 | | 46 |
| المشاركات | المحلية | 5 | 3 | | | 8 |
| | العربية | 3 | 5 | - | - | 8 |
| | الدولية | - | 1 | - | - | 1 |

- بمقارنة انجازات المركز بالنسبة بفقرات اللائحة التنفيذية وأهداف ومهام المركز من حيث: قيامه بتنفيذ السياسة العامة للتعليم في مجال المناهج والبحث والتطوير والتجديد والتدريب التربوي في جميع مستويات التعليم العام، نجد أنه في مجال البحث لم ينفذ المركز إلا بحثين حول (أولويات البحث التربوي، و الكفايات الاساسية للباحث التربوي).
- من مشاريع التجديدات التربوية نفذ المركز مشروع الخارطة المدرسية.

- من مشاريع التطوير ساهم المركز في تطوير مناهج التعليم العام وتجريبها وتعميمها ولم يجدد او يبادر باقتراح سبل للتطوير.
- اقتصرت مشاركات المركز محلياً على إعداد الاستراتيجيات الوطنية، وفي عمل الندوات التربوية، ومرة واحدة فقط بادر في عمل حلقات نقاشية لتقويم عناصر منهاج العلوم والرياضيات للصفوف (7 -12) من مرحلة التعليم العام 1997 .
- يتعاون المركز مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية في اجراء الابحاث والدراسات التي تشترطها هذه الجهات.
- لا توجد قواعد بيانات محدثة عن الأبحاث والدراسات والمشاريع التي يجريها المركز.
- لا يتم الاستفادة من التجهيزات المكتبية والتقنية المتوفرة في مبنى المركز التي يمكن من خلالها تجهيز قواعد بيانات محدثة، وتسهيل انتقال المعرفة من ضمنية إلى صريحة .

**رابعاً: إجراءات الدراسة:**

**منهج الدراسة:**

في ضوء متغيرات، وأهداف الدراسة وأسئلتها تم استخدام المنهج الوصفي.

**مجتمع الدراسة و عينته:**

جميع باحثي مركز البحوث بفرعيه وعددهم:

جدول (2) توزيع فئات مجتمع البحث بحسب الدرجة العلمية

| الدرجة العلمية | صنعاء | عدن | الاجمالي |
|---|---|---|---|
| كبير باحثين | 2 | 1 | 3 |
| باحث أول | 7 | 18 | 25 |
| باحث | 46 | 23 | 69 |
| مساعد باحث | 27 | 5 | 32 |
| الاجمالي | 82 | 47 | 129 |

المصدر: مركز البحوث والتطوير التربوي :(المكتب الفني، صنعاء)، و(شؤون الموظفين، عدن)(2018)

**أداة الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام الأداة البحثية المتمثلة في الاستبانة، والتي تم بناؤها بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة.

وستتناول الباحثة في الحديث عن أداة الدراسة: نوعها، وبناؤها، وصدقها وثباتها.

قامت الباحثة ببناء أداة الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. نوع الأداة: نظراً لطبيعة أهداف البحث فقد تم اعتماد الاستبانة أداةً لجمع البيانات والمعلومات، والتي تهدف إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة.
2. بناء الأداة: تم تحديد العديد من المصادر كخطوة أولية استهدى بها الباحثة إلى المعايير الأساسية اللازمة لإعداد الأداة، وفيما يلي أهم تلك المصادر:

❖ الاطلاع على ما أمكن من الدراسات والبحوث السابقة والتقارير المحلية والدولية والندوات والكتب والمراجع العلمية المتخصصة للاستفادة منها في إعداد الاستبانة في صورتها الأولية. في أربع محاور هي: (التشاركية، التخريج، التجميع، الادخال).

جدول رقم (3) يوضح عدد فقرات محاور الاستبانة

| م | طرق توليد المعرفة | عدد الفقرات |
|---|---|---|
| 1 | التشاركية | 10 |
| 2 | التخريج | 8 |
| 3 | التجميع | 10 |
| 4 | الإدخال | 14 |
| | الاجمالي | 42 |

❖ وقد تم استخدام مقياس ثلاثي (عالي، متوسط، منخفض)

**محك الحكم :**

لتحديد بدائل مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في الأداة، تم حساب المدى من خلال الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة = 3 – 1 = 2 ، وتم تقسيم المدى على المقياس الرباعي بالطريقة الآتية: 2 ÷ 3 = 0.67، ثم قسمت المستويات بدرجة متساوية بين كل مستوى وآخر كما يلي:

جدول رقم (4) يوضح محك الحكم على فقرات الاستبيان

| قيمة البديل | الحدود الحقيقية للمتوسط | | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|
| | الحد الأدنى | الحد الأعلى | |
| 1 | 1 | 1, 67 | منخفضة |
| 2 | 1, 67> | 2, 34 | متوسطة |
| 3 | 2, 34> | 3 | عالية |

❖ وقد تم توزيع الاستبانة على جميع الباحثين في المركز بفرعيه(صنعاء، وعدن)، وبعد جمع الاستبانات وتفريغ البيانات من المستجيبين كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم(5) توزيع عينة البحث حسب المتغيرات المستقلة بعد جمع البيانات من المستجيبين

| م | المتغير | مستوياته | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 1 | النوع | ذكر | 52 | 74.3 |
| | | انثى | 18 | 25.7 |
| | | المجموع | 70 | 100.0 |
| 2 | الدرجة العلمية | كبير باحثين | 3 | 4.2 |
| | | باحث أول | 8 | 11.4 |
| | | باحث | 35 | 50.0 |
| | | مساعد باحث | 24 | 34.3 |
| | | المجموع | 70 | 100.0 |
| 4 | سنوات الخبرة | أقل من10 أعوام | 16 | 22.9 |
| | | من 10 - 15 عام | 20 | 28.6 |
| | | أكثر من 15عام | 34 | 48.6 |
| | | المجموع | 70 | 100.0 |
| 5 | المركز | صنعاء | 46 | 65.7 |
| | | عدن | 24 | 34.3 |
| | | المجموع | 70 | 100.0 |

**نتائج الدراسة:**

للتعرف على درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لتوليد المعرفة؛ قامت الباحثة بتحليل طرق توليد المعرفة بعد عرضها على عينة البحث؛ وتم ترتيبها ترتيباً تنازلياً بحسب درجة ممارستها؛ على مستوى كل طريقة من طرق توليد المعرفة(التشاركية، التخريج، لتجميع، الادخال)، ثم على مستوى كل فقرة من فقرات كل طريقة كالآتي: -

أولاً: درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرائق توليد المعرفة في ضوء نموذج(SECI)؟

جدول رقم(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة حول درجة ممارسة توليد المعرفة على مستوى المحاور(الطرائق)

| م | درجة ممارسة في كل محور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الممارسة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الإدخال | 1.6905 | .40514 | متوسطة |
| 2 | التشاركية | 1.3457 | .30131 | منخفضة |
| 3 | التخريج | 1.3451 | .28002 | منخفضة |
| 4 | التجميع | 1.3451 | .35808 | منخفضة |
| | الاجمالي | 1.4244 | .30065 | منخفضة |

يلاحظ من الجدول رقم(6) ما يأتي:

- سجلت إجمالي الطرق درجة ممارسة منخفضة، بمتوسط حسابي (1.4244)، وانحراف معياري (30065.)، ويدل الانحراف المعياري على اتفاق وانسجام استجابات أفراد العينة على انخفاض درجة الممارسة.
- الطريقة الرابعة (الإدخال) من طرق توليد المعرفة سجلت المرتبة الأولى في ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لتوليد المعرفة، بتقدير لفظي(متوسط)، ومتوسط حسابي(1.6905)، وانحراف معياري (40514.)
- الطريقة الأولى (التشاركية) من طرق توليد المعرفة سجلت المرتبة الثانية في ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لتوليد المعرفة، بتقدير لفظي (منخفض)، ومتوسط حسابي (1.3457)، وانحراف معياري (30131.)
- الطريقتان الثانية، والثالثة من طرق توليد المعرفة (التخريج)،و(التجميع) سجلتا نفس المتوسط الحسابي(1.3451)لدرجة الممارسة لتوليد المعرفة من وجهة نظر أفراد العينة، بتقدير لفظي (منخفض)، ، وبانحرافين معياريين (27248.،35808. )على التوالي.

**ثانياً: درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطريقة تشارك المعرفة:**

جدول (7):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة حول الطريقة الأولى (التشاركية) من طرق توليد المعرفة على مستوى الفقرات

| م | فقرات الطريقة الأولى (التشاركية) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الممارسة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تقام أنشطة علمية مشتركة بين الباحثين داخل المركز | 1.71429 | .825029 | متوسطة |
| 2 | يشجع المركز التنوع الفكري لدى الباحثين | 1.65714 | .591253 | منخفضة |
| 3 | يتم تحويل الأفكار البحثية إلى مشروعات بحثية متكاملة | 1.54286 | .700540 | منخفضة |
| 4 | توجد أنشطة اجتماعية مشتركة بين الباحثين | 1.51429 | .701739 | منخفضة |
| 5 | يشارك المركز في المؤتمرات العلمية التربوية عربياً | 1.28571 | .458349 | منخفضة |
| 6 | تعقد لقاءات بين الباحثين وبين موظفي وزارة التربية لتبادل المعرفة | 1.28571 | .518563 | منخفضة |
| 7 | تعقد لقاءات بين الباحثين وبين أساتذة كلية التربية لتبادل المعرفة | 1.25714 | .505433 | منخفضة |
| 8 | يشارك المركز في المؤتمرات العلمية التربوية دولياً | 1.08571 | .284029 | منخفضة |
| 9 | توجد في المركز حاضنات معرفية لاستقطاب الأفكار | 1.08571 | .284029 | منخفضة |
| 10 | توجد في المركز مختبرات بحثية تعاونية | 1.02857 | .169031 | منخفضة |
| | الاجمالي | 1.3457 | .30131 | منخفضة |

يلاحظ من الجدول رقم(7) ما يأتي : -

- سجل إجمالي فقرات الطريقة الأولى (التشاركية) درجة ممارسة منخفضة، بمتوسط حسابي (1.345)، وانحراف معياري (301.)، ويدل عدم تشتت الاستجابات على اتفاق وانسجام استجابات أفراد العينة على انخفاض درجة الممارسة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات الطريقة بين(1.71) و(1.02)، وهذا يدل على انخفاض ممارسة جميع فقرات الطريقة؛ حتى ان الفقرة الوحيدة التي

سجلت درجة ممارسة متوسطة " تقام أنشطة علمية مشتركة بين الباحثين داخل المركز"، بمتوسط حسابي (1.71)، وانحراف معياري (825)، سجلت اعلى انحراف معياري على مستوى جميع الفقرات، مما يدل على تشتت استجابات أفراد العينة على درجة الممارسة.

ثالثاً: درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطريقة تخريج المعرفة:

جدول(8):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة حول الطريقة الثانية (التخريج) على مستوى الفقرات

| م | فقرات الطريقة الثانية (التخريج) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | يجري الباحثون أبحاثاً أساسية داخل المركز | 1.51429 | .612201 | منخفضة |
| 2 | تقام في المركز حوارات علمية ذات مخرجات مكتوبة بين الباحثين | 1.34286 | .481594 | منخفضة |
| 3 | يجري الباحثون أبحاثاً تطبيقية داخل المركز | 1.25000 | .439155 | منخفضة |
| 4 | تقام في المركز جلسات عصف ذهني لابتكار معرفة جديدة | 1.22857 | .426043 | منخفضة |
| 5 | يستفيد المركز من الأبحاث التي يجريها الباحثين بشكل فردي | 1.22857 | .490241 | منخفضة |
| 6 | توجد معايير توجه الباحثين إلى التجديد في البحث لإنتاج معارف تربوية تكفل بناء مجتمعات معرفية حقيقية | 1.17143 | .452816 | منخفضة |
| 7 | يشجع المركز النشر العلمي على المستوى الدولي | 1.11429 | .403764 | منخفضة |
| 8 | يجري الباحثون أبحاثاً في الادب والفن داخل المركز | 1.00000 | .000000 | منخفضة |
| | الاجمالي | 1.3451 | .28002 | منخفضة |

يلاحظ من الجدول رقم(8) ما يأتي :

- سجلت إجمالي فقرات الطريقة الثانية (التخريج)درجة ممارسة منخفضة، بمتوسط حسابي (1.3451)، وانحراف معياري (280.)، ويدل الانحراف المعياري على اتفاق وانسجام استجابات أفراد العينة على انخفاض درجة الممارسة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات الطريقة بين(1.51) و(1.00)، وهذا يدل على انخفاض ممارسة جميع فقرات الطريقة؛ حتى ان الفقرة الاخيرة التي سجلت اقل درجة ممارسة " يجري الباحثون أبحاثاً في الادب والفن داخل المركز " ، بمتوسط حسابي (1.00)، وانحراف معياري (000.)، كان اقل انحراف معياري على مستوى جميع الفقرات، مما يدل على اتفاق تام وانسجام استجابات أفراد العينة على انخفاض درجة الممارسة.

رابعاً: درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطريقة تجميع المعرفة:

جدول(9):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة حول الطريقة الثالثة(التجميع )على مستوى الفقرات

| م | فقرات الطريقة الثالثة(التجميع ) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | يقدم المركز حلولاً علمية لمشكلات تربوية | 1.68571 | .758149 | متوسطة |
| 2 | يستفيد الباحثون من أبحاث المركز السابقة | 1.65714 | .725293 | منخفضة |
| 3 | يستفيد الباحثون من وثائق المركز | 1.60000 | .694516 | منخفضة |
| 4 | يستفيد الباحثون من أبحاث المركز الجديدة | 1.57143 | .654654 | منخفضة |
| 5 | يقدم المركز أفكاراً تربوية جديدة قابلة للتطبيق على مستوى وزارة التربية التعليم | 1.51429 | .612201 | منخفضة |
| 6 | يشجع المركز البحوث البينية بين التخصصات التربوية | 1.34286 | .539218 | منخفضة |
| 7 | يشجع المركز إجراء الدراسات المستقبلية | 1.31429 | .529785 | منخفضة |
| 8 | يستفيد الباحثون من المشاركات العلمية الخارجية لزملائهم | 1.28571 | .518563 | منخفضة |
| 9 | توجد قاعدة بيانات محدثة عن إنجازات الباحثين | 1.25714 | .560612 | منخفضة |
| 10 | توجد قاعدة بيانات محدثة عن مؤسسات البحث العلمي عربياً | 1.14286 | .355036 | منخفضة |
| 11 | توجد قاعدة بيانات محدثة عن مؤسسات البحث العلمي دولياً | 1.08571 | .284029 | منخفضة |
| 12 | توجد قاعدة بيانات محدثة عن إنجازات كل تخصص تربوي | 1.02857 | .000000 | منخفضة |
| | الاجمالي | 1.3451 | .35808 | منخفضة |

يلاحظ من الجدول رقم(9) ما يأتي :

- سجلت إجمالي فقرات الطريقة الثالثة(التجميع) درجة ممارسة منخفضة، بمتوسط حسابي (1.3451)، وانحراف معياري (.280)، مما يدل على اتفاق وانسجام استجابات أفراد العينة على انخفاض درجة الممارسة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات الطريقة بين(1.685) و(1.028)، وهذا يدل على انخفاض ممارسة جميع فقرات الطريقة؛ حتى ان الفقرة الوحيدة التي سجلت درجة ممارسة متوسطة" يقدم المركز حلولاً علمية لمشكلات تربوية"، بمتوسط حسابي (1.685)، وانحراف معياري (.758)، كان اعلى انحراف معياري على مستوى جميع الفقرات.
- والفقرة الاخيرة سجلت اقل درجة ممارسة " توجد قاعدة بيانات محدثة عن إنجازات كل تخصص تربوي "، بمتوسط حسابي (1.028)، وانحراف معياري (000)،وهي الاقل على مستوى جميع الفقرات، مما يدل على اتفاق تام وانسجام استجابات أفراد العينة على انخفاض درجة الممارسة.

خامساً: درجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطريقة إدخال المعرفة:

جدول(10):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة حول الطريقة الرابعة (الادخال)على مستوى الفقرات

| م | فقرات الطريقة الرابعة (الادخال) | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | يتمسك الباحثون بأخلاق البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية | 2.11429 | .676123 | متوسطة |
| 2 | يتقن الباحثون مهارات العمل ضمن فريق بحثي تعاوني وتشاركي | 2.11429 | .718308 | متوسطة |
| 3 | يكتسب الباحثون من عملهم صفات الموضوعية | 1.97143 | .746983 | متوسطة |
| 4 | يتقن الباحثون استخدام المنهجيات البحثية الحديثة في مجال البحث التربوي | 1.97143 | .746983 | متوسطة |
| 5 | يستوعب الباحثون تطورات البنى والنظم التربوية الحديثة في مجتمع المعرفة | 1.94286 | .639064 | متوسطة |
| 6 | يستقطب المركز باحثين مؤهلين علمياً | 1.80556 | .624246 | متوسطة |
| 7 | يستنبط الباحثون محتوى المعرفة ويفسرونها | 1.71429 | .667367 | متوسطة |
| 8 | يتحقق الباحثون من المعلومات التي تردهم من مصادرها | 1.69444 | .624246 | متوسطة |
| 9 | يفهم الباحثون المفاهيم التربوية المستحدثة في مجتمع المعرفة(عمال المعرفة - المعرفة التشاركية - رأس المال الفكري.... الخ). | 1.60000 | .553066 | منخفضة |
| 10 | يمتلك الباحثون مهارات الاحصاء التربوي واستخدام البرامج الاحصائية المختلفة | 1.57143 | .608069 | منخفضة |
| 11 | يشجع المركز باحثيه على التنمية العلمية المستمرة لسرعة التكيف والتفاعل الايجابي مع متغيرات مجتمع المعرفة | 1.48571 | .612201 | منخفضة |
| 12 | يمتلك الباحثون القدرة على تقاسم المعرفة التربوية من خلال المنتديات والملتقيات الفكرية | 1.37143 | .546955 | منخفضة |
| 13 | يكتسب الباحثون مهارات التواصل العلمي على المستوى الدولي بإقامة علاقات علمية مع مراكز الابحاث التربوية | 1.28571 | .458349 | منخفضة |
| 14 | يتقن الباحثون أحد اللغات الأجنبية بوصفها اللغة السائدة في مجتمع المعرفة | 1.25714 | .505433 | منخفضة |
| | الاجمالي | 1.6905 | .40514 | متوسطة |

يلاحظ من الجدول رقم(10) ما يأتي : -

- سجلت إجمالي فقرات الطريقة الرابعة (الإدخال) من طرق توليد المعرفة درجة ممارسة متوسطة، بمتوسط حسابي (1.6905)، وانحراف معياري (.40514)
- تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات الطريقة بين(2.11)و(1.257)،والمدى (0.857)، وهذا يدل على انخفاض ممارسة جميع فقرات الطريقة.
- سجلت عدد (ثمان) فقرات تقديراً لفظياً متوسطاً، ما يعادل(57٪) من إجمالي فقرات الطريقة بمتوسطات حسابية تراوحت بين(2.11) و(1.69).
- سجلت الفقرة" يتمسك الباحثون بأخلاق البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية " أعلى درجة ممارسة في الطريقة بتقدير لفظي(متوسط)، ومتوسط حسابي (2.11)، وانحراف معياري (.676)
- سجلت الفقرة" يتقن الباحثون أحد اللغات الأجنبية بوصفها اللغة السائدة في مجتمع المعرفة" أقل درجة ممارسة في الطريقة بتقدير لفظي(منخفض)، ومتوسط حسابي (1.257)، وانحراف معياري (.505) .

سادساً: النتائج المتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($P.\leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير النوع:

جدول (11) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتيجة اختبار (T-test) لعينتين مستقلين لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير النوع

| المتغيرات | المحاور | تصنيف المتغيرات | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة | دلالة الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متغير النوع | (التشاركية) | ذكر | 52 | 1.3500 | .31906 | .141 | .467 | غير دالة |
| | | انثى | 18 | 1.3333 | .25981 | | | |
| | (التخريج) | ذكر | 52 | 1.3846 | .39163 | 1.115 | .010 | غير دالة |
| | | انثى | 18 | 1.2308 | .21414 | | | |
| | (التجميع) | ذكر | 52 | 1.3846 | .39163 | 1.115 | .010 | غير دالة |
| | | انثى | 18 | 1.2308 | .21414 | | | |
| | (الإدخال) | ذكر | 52 | 1.7063 | .42964 | .402 | .353 | غير دالة |
| | | انثى | 18 | 1.6429 | .33882 | | | |
| | الاجمالي | ذكر | 27 | 1.3594 | .18938 | . .744 | .467 | غير دالة |
| | | انثى | 9 | 1.3500 | .31906 | | | |

من الجدول رقم (11) يتضح ما يأتي: -

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($P.\leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير النوع، وتعزو الباحثة ذلك لأن الظروف والبيئة المعرفية متشابهة والمعاناة واحدة للجنسين.

<u>النتائج المتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($P.\leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير الدرجة المركز:</u>

جدول (12) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتيجة اختبار (T–test) لعينتين مستقلين لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير المركز

| المتغيرات | المحاور | تصنيف المتغيرات | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة | دلالة الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متغير المركز | (التشاركية) | صنعاء | 46 | 1.3783 | .33839 | .882 | 6.0 | غير دالة |
| | | عدن | 24 | 1.2833 | .21249 | | | |
| | (التخريج) | صنعاء | 46 | 1.3813 | .36633 | .824 | .617 | غير دالة |
| | | عدن | 24 | 1.2756 | .34628 | | | |
| | (التجميع) | صنعاء | 46 | 1.3813 | .36633 | .824 | .617 | غير دالة |
| | | عدن | 24 | 1.2756 | .34628 | | | |
| | (الإدخال) | صنعاء | 46 | 1.7298 | .39180 | .770 | .900 | غير دالة |
| | | عدن | 24 | 1.6209 | .43486 | | | |
| | الاجمالي | صنعاء | 46 | 1.4677 | .30115 | 1.154 | .471 | غير دالة |
| | | عدن | 24 | 1.3478 | .29570 | | | |

يلاحظ من الجدول رقم(12) ما يأتي : -

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($P.\leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المركز، وتعزو الباحثة اتفاق جميع الباحثين في مركزي صنعاء وعدن على انخفاض ممارسة المركز لدورها في توليد المعرفة، وذلك لأن الظروف والبيئة المعرفية متشابهة في جميع محافظات الجمهورية.

<u>النتائج المتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($P.\leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية:</u>

لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($P.\leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One–way ANOVA) كما يوضحه الجدول رقم(13):

جدول (13) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (One – way ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

| المحاور | مصدر التباين | مجموع المربعات | مربع المتوسطات | F | مستوى الدلالة | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الطريقة الأولى (التشاركية) | بين المجموعات | .430 | .143 | 1.671 | .194 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 2.657 | .086 | | | |
| | الإجمالي | 3.087 | | | | |
| الطريقة الثانية (التخريج) | بين المجموعات | .316 | .105 | .809 | .499 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 4.043 | .130 | | | |
| | الإجمالي | 4.359 | | | | |
| الطريقة الثالثة (التجميع) | بين المجموعات | .316 | .105 | .809 | .499 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 4.043 | .130 | | | |
| | الإجمالي | 4.359 | | | | |
| الطريقة الرابعة (الإدخال) | بين المجموعات | .449 | .150 | .905 | .450 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 5.296 | .165 | | | |
| | الإجمالي | 5.745 | | | | |
| الأداة بشكل عام | بين المجموعات | .267 | .089 | .984 | .413 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 2.897 | .091 | | | |
| | الإجمالي | 3.164 | | | | |

يلاحظ من الجدول رقم(13) ما يأتي : -

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($P.\leq 0.05$) في تحليل التباين الأحادي (One – way ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، وتعزو الباحثة اتفاق جميع الباحثين في مركزي صنعاء وعدن بمختلف درجاتهم العلمية على انخفاض ممارسة المركز لدورها في توليد المعرفة، وذلك لان الظروف والبيئة المعرفية، والواقع المتدني عكس ظلاله على الجميع.

<u>النتائج المتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($P.\leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية تبعاً لمتغير الخبرة:</u>

لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة ($P.\leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة البحث لدرجة الأهمية الأنموذج المنطقي لتطوير الإدارة المدرسية التي تعزى لمتغير الخبرة، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One – way ANOVA) كما يوضحه الجدول رقم(14):

جدول (14) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (One – way ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية سنوات الخبرة

| المحاور | مصدر التباين | مجموع المربعات | مربع المتوسطات | F | مستوى الدلالة | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الطريقة الأولى (التشاركية) | بين المجموعات | .211 | .106 | 1.175 | .322 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 2.876 | .090 | | | |
| | الإجمالي | 3.087 | | | | |
| الطريقة الثانية (التخريج) | بين المجموعات | .641 | .320 | 2.757 | .079 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 3.719 | .116 | | | |
| | الإجمالي | 4.359 | | | | |
| الطريقة الثالثة (التجميع) | بين المجموعات | .641 | .320 | 2.757 | .079 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 3.719 | .116 | | | |
| | الإجمالي | 4.359 | | | | |
| الطريقة الرابعة (الإدخال) | بين المجموعات | .377 | .189 | 1.159 | .326 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 5.368 | .163 | | | |
| | الإجمالي | 5.745 | | | | |
| الأداة بشكل عام | بين المجموعات | .394 | .197 | 2.346 | .111 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 2.770 | .084 | | | |
| | الإجمالي | 3.164 | .320 | | | |

يلاحظ من الجدول رقم(14) ما يأتي : -

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($P.\leq 0.05$) في تحليل التباين الأحادي (One–way ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لدرجة ممارسة مركز البحوث والتطوير التربوي لطرق توليد المعرفة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، وتعزو الباحثة اتفاق جميع الباحثين بمختلف خبراتهم على انخفاض ممارسة المركز لدورها في توليد المعرفة، وذلك لان الظروف والبيئة المعرفية، والواقع المتدني عكس ظلاله على الجميع.

**النتائج:**

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة(نظرياً وميدانياً) يمكن الخروج بعدد من الاستنتاجات كما يلي:

- اتفق جميع الباحثين في الفرعين(صنعاء، وعدن) بمختلف جنسهم، وخبراتهم، ودرجاتهم العلمية على انخفاض درجة ممارسة توليد المعرفة على مستوى طرق(تشارك، وتخريج المعرفة، تجميعها)، واتفقوا أيضاً على أن المركز يعمل على إدخال المعرفة بشكل متوسط.
- تعاني اللائحة التنظيمية للمركز من عدة إشكاليات، منها:

- أنها لا تشجع على الابتكار والابداع ، وتوليد معارف تربوية جديدة بالبحث في الخبرات العالمية الحديثة، والتفكير المنطلق غير المقيد، وانما تركز على التطوير.
- تربط إدخال العناصر التجديدية في النظام التربوي، ورسم سياسة البحث والتطوير والتجديد التربوي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة وغيرها؛ مما قيد من حرية الأفكار البحثية في ابداع وابتكار معارف تربوية جديدة من جهة، ومما سبب صراع الدور بين الطرفين وليس تنسيق لغرض التكامل من جهة أخرى.
- لا تشجع التنسيق ومشاركة المعرفة التربوية داخل المركز وبين الباحثين انفسهم.

- يعاني مركز البحوث والتطوير التربوي من عدد من المشكلات التنظيمية التي تؤثر على أدائه ومنها:

- علاقته بوزارة التربية والتعليم علاقة صراع وليست تكامل بين المركز وقطاعات الوزارة لغرض الاستحواذ على الموارد المالية.
- قلة الابحاث للتي تنفذها الدوائر البحثية سنوياً، ويشترك فيها بعض الباحثين دون البعض الاخر.
- لا توجد قاعدة بيانات محدثة وموثقة بإنجازات المركز بشكل مستمر.

**التوصيات** : تقترح هذه الدراسة مايأتي:

- تدعيم التشارك المعرفي من خلال تدعيم نشاطات المشاركة والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وتشجيع التعلم المستمر وزيادة الخبرة، مع وضع معايير جديدة لتقييم الأداء .
- تدعيم رأس المال البشري و رأس المال المعلوماتي لتسهيل تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريح.، وتسهيل شبكات المعرفة التي تحتوي على هذه المعرفة الضمنية، وذلك بالاستفادة القصوى من التجهيزات المكتبية والتقنية الموجودة في مبنى المركز.
- الاخذ بالمعايير والنتائج التي خرجت بها الدراسة بما سيفعل دور مركز البحوث والتطوير التربوي في توليد المعرفة التربوية.

**المقترحات**: تقترح هذه الدراسة إجراء البحوث الآتية:

- دور مركز البحوث والتطوير التربوي في توليد المعرفة التربوية لبناء مجتمع المعرفة اليمني.
- آليات انتقال المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة بين الباحثين في المجتمعات البحثية.
- تشارك المعرفة بين المراكز البحثية اليمنية والعربية والعالمية.

**المراجع:**


1. أبو النادي، مرام، و الكيلاني، أنمار مصطفى(2015): قواعد مقترحة لإدارة المعرفة في الجامعات الأردنية الرسمية بناء على نماذج مختارة، دراسات العلوم التربوية، المجلّد 42، العدد ا، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.
2. الأفندي، بشرى عبد السلام (2013):إدارة المعرفة التقانية في المؤسسات الإنتاجية (الواقع–العقبات) واقتراح نموذج لإدارة المعرفة التقانية في سورية بالتطبيق على شركة آسيا للصناعات الدوائية، الجامعة الافتراضية السورية
3. البرغوثي عماد أحمد ، أبوسمرة محمود أحمد (2007) مشكلات البحث العلمي في العالم العربي ، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الخامس عشر، العدد2 ، ص 1155 – 1133، يونيه2007
4. بن حمودة يوسف عشوي نصر الدين (2015)، خلق القيمة من خلال إدارة المعرفة داخل المؤسسة ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية أطروحة ة دكتوراه غير منشورة في علوم في العلوم الاقتصادية.
5. جرجيس، جاسم محمد ، وخالد ،عتيق عبدالله سعيد (2014): إدارة المعرفة :مفهومها ,وأهميتها وواقع تطبيقها في المكتبات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر مديريها، The SLA–AGC 20th Annual Conference، Doha, Qatar, 25–27 March 2014
6. صولح، سميرة (2013):دور توليد المعرفة في تحسين الاداء البشري –دراسة حالة مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة -عمر برناوي، رسالة ماجستير غير منشورة، موارد بشرية جامعة محمد خيطر–بسكرة، الجزائر.
7. الصوفي، محمد عبدالله(ب.ت): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003،نحو إقامة مجتمع المعرفة، بعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي كوسيطين هامين من وسائط نشر وإنتاج المعرفة.
8. الطائي، فيصل علوان والعادلي،أميمة(2014): المعرفة استراتيجيات ادارة المعرفة والاستراتيجية الامثل لادارة المعرفة في المكتبات الجامعية العراقية،العدد السادس والثلاثون / المجلد التاسع / تموز، 2014، جامعة كربلاء.
9. طاهر محسن منصور الغالبي(2011)دور توليد المعرفة في تعزيز الإبداع المنظمي، دراسات .إدارية، المجلد 4، العدد7 ، سبتمبر 2011
10. الضالعي، محمد محسن مثنى(2018): تصور مقترح لتطوير مركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن في ضوء بعض الخبرات العالمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا للتربية، قسم اصول التربية،جامعة القاهرة.
11. عليان ،ربحي مصطفى (2008) :إدارة المعرفة ، دار صفاء ، عمان.
12. فواز، واضح ، مجدي، نويري(2017) :إدارة المعرفة" أسلوب متكامل للإدارة الحديثة" ، مجلة إقتصاديات المال والأعمالJFBE ،ص ص222 -237، الجزائر

13. فريد، بلفوم(2013): انتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية (دراسة حالة المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 9001 لولاية وهران، اطروحة دكتوره غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.

14. مركز البحوث والتطوير التربوي (2005): سلسلة دراسات وابحاث تربوية ،ملخصات البحوث 1، صنعاء.

15. مركز البحوث والتطوير التربوي(2010): سلسلة دراسات وابحاث تربوية ،ملخصات البحوث 2، صنعاء.

16. مركز البحوث والتطوير التربوي (1987): مجلة البحوث والدراسات التربوية -عدد خاص بمناسبة العيد الفضي للثورة -، صنعاء.

17. مركز البحوث والتطوير التربوي (2007):العرض التأهيلي للقدرات المؤسسية لمركز البحوث والتطوير التربوي.

18. مركز البحوث والتطوير التربوي (ب.ت): مركز البحوث والتطوير(الدور والانجاز)، صنعاء.

19. وزارة الشؤون القانونية، ، (2008):قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(191)، الباب الثالث ، الفصل الاول، الجمهورية اليمنية

المراجع الاجنبية :

1. Imad Boughzala,Jean-Louis Ermine, « management des connaissances en entreprise », edition Lavoisier, Paris, 2007, p 24.
2. Dieng R, Corby O, Gioboin A, Golebowska J, Matta N, Rubiere M, « Methodes et outils pour lagestion des connaissances », Dunod, Paris, 2000, p 97.
3. Soulier E, Zacklad M, Ermine J-L , « la gestion coopérative des connaissances », EGC 2002, extraction etgestion des connaissances, Actes de la session industrielle, pp 59-70, 2002.
4. Habib, Johanna: La dynamique de création de connaissances dans les processus d'innovation : analyse comparée de quatre études de cas dans le secteur de la santé électronique, document mis sur internet: www.2hull.ac.uk /hubs/…/ID %20%20%Easa% 20 N.p, (28/12/ 2012), p2.1
5. Easa,Nasser; knowledge creation process and innovation in Egyptian banking sector, available onlines: www. Reims-ms.fr/ events/ aim 2009/ pdf/ papier % 20107.pdf, (28/12/ 2012), p p 1, 2.

# متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية.

أ. عدنان طه الجابري

**ملخص الدراسة**

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس اليمنيين في كليات التربية في الجامعات الحكومية اليمنية بوصفهم باحثين تربويين، والباحثين في مركز البحوث والتطوير التربوي، ومعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة البحث، تعزى لمتغيرات الدراسة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وطبق استبانة مكونة من (65) متطلب على عينة عشوائية طبقية بلغت(276) فرد، بنسبة (28٪) من مجتمع بلغ(979) فرد، واستخدم الباحث برنامج (SPSS) في تحليل بيانات بحثه، وخلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها : -

1. إنّ أهمية متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية كانت بدرجة كبيرة جداً؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي إجمالاً(4.22) بانحراف معياري بلغ(0.81)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للمجالات الاستبانة البالغ عددها(8) مجالات بين(4.32 - 4.15)، وانحراف معياري بين (0.81 – 0.85)، بدرجة أهمية (كبيرة جدا، كبيرة)، وهي بالترتيب حسب المتوسط الحسابي (المتطلبات التقنية الفنية، متطلبات العمل البحثي وجودته، متطلبات الشراكة المجتمعية، متطلبات صانعي القرار، متطلبات الباحثين، متطلبات الدعم والتمويل، المتطلبات التشريعية، المتطلبات الثقافية).
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=0.05) بين متوسطات تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مجالات متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية، تعزى إلى متغيرات الدراسة، وقد خلص الباحث إلى جملة من التوصيات بهذا الصدد.

**Abstract**

The research aim to identify of the requirements of the application of the results of educational research and Quality in the Republic of Yemen, and know whether there were statistically significant differences in the subjects responses, attributed variables of study.

The researcher has used the descriptive method ,the research's population is (979 ) person, and the sample consisted of(276) person , percentage(28%) were chosen randomly. and the applied a questionnaire over (65) requirement.

The research results, the following:

1) The degree of importance of the questionnaire in the application of the results and quality of the educational research in the Republic of Yemen was very important. The total value is (4.22), standard deviation(0.81) The values of the means between the values (4.32-4.15) The standard deviation

between (0.81 - 0.85), that is to say the degree of importance (very large, large), descending order according to the means: Technical Requirements, Research work and quality requirements, Community partnership requirements, decision-makers requirements, Requirements of researchers, Support and funding requirements, legislative requirements, cultural requirements).

2) It is not of statistically significant differences in the significance level ($\alpha$=0.05), between to means the research variables of study. In The light of that results , researcher reached so many number of recommendations.

**المقدمة**

مما لا شك فيه أن البحوث العلمية هي سر نهضة المجتمعات وتقدمها الحضاري، باعتباره القوة المحركة وراء التطوير، حتى أصبحا لصيقين بالبحث العلمي فلا يُذكر التقدم إلا وذُكر البحث العلمي معه، ولا يُذكر البحث العلمي وتطبيق نتائجهُ إلا وذُكرت النهضة والتقدم الحضاري كثمرة من ثمار ذلك، فالأمم اليوم تتفاخر بما لديها من علماء وباحثين ومفكرين، ومؤسسات علمية وبحثية؛ لأنها أدركت أن مصيرها وتقدمها في مختلف الجوانب ترتبط أساساً بعطاء هؤلاء، فلو نظرنا إلى الدول العربية بما فيها اليمن نجد أنها في حالة يرثى لها إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، ولا يتصور أحدنا أن هذا قد يعود إلى قلة الإمكانيات المادية والبشرية، بل بالعكس فبعض الدول قد وصلت إلى مستوى عالٍ من الثراء؛ ولكن لم تنتقل إلى مواقع التقدم، بل قد نجد أغلب المفكرين والعلماء الذين تتغنّى بهم الدول المتقدمة ترجع أصولهم إلى دول عربية، حيث أهملتهم بلدانهم واستفادت منهم غير أوطانهم.

ولذا أصبح البحث العلمي بما فيه البحث التربوي الفاصل بين التقدم والتخلف، وأنه بقدر ما تبذل الأمم من جهدٍ ومالٍ تجاه متطلباته والعمل بنتائجه، بقدر ما يكون تقدمها، وبقدر ما تتمكن من تطبيق نتائجه، بقدر ما يعود عليها بالتطور والفائدة وتحقيق التطور والتقدم الذي تنشده على مختلف المجالات، (الناقة وآخرون، 2002، 1024)، لا سيما ونحن نعيش اليوم في عصر أصبحت القوة والريادة لمن يمتلك العلم والمعرفة العلمية، ويسعى جاهداً لتوظيفها في تحسين واقعه وأنماط معيشته، والتي حازت عليه الدول المتقدمة، (قسيس وآخرون، 2008، 28).

أما على المستوى العربي والمحلي، فنجد أن الجامعات والمؤسسات البحثية تنتج أبحاثا، غير أنها أحياناً تقف عاجزة عن تقديم حلول ترقى إلى حل المشكلات التي يعاني منها الواقع ومواجهة التحديات من جهة، وإن أقدمت على إجراء بعض البحوث العلمية فهي من أجل البحث ليس أكثر إلا ما ندر من جهة أخرى، وينتهي بوضعه على رفوف المكتبات، ولا أثر له على الواقع وربما أقل جودة إذا ما قورن بأبحاث تلك الدول التي أولته اهتماما واعتمدت على نتائجه، (السياني، 2002، 14).

مع العلم أنّ هناك جهوداً رسمية أيضاً بُذلت منها: إنشاء مركز البحوث والتطوير التربوي يتبع وزارة التربية والتعليم، وكذلك أُصدرت بعض القرارات الخاصة بتنفيذ نتائج البحوث التربوية ومساعدة الجهات المختصة، وتنفيذ سياسة التنمية التربوية، كما في القرار رقم (152) لسنة 1999، ( وزارة الشؤون القانونية،1999)، إلا أنه ظل حبراً على ورق كما يُقال، مما أدى إلى انفصامٍ بين

القرارات وواقع تطبيق نتائج البحوث التربوية، ولعل شعور الباحث بهذا الانفصام دعاه لإجراء هذه الدراسة.

وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التربوية خاصة البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا، فقد حصر أحد الباحثين عدد البحوث التي أنجزت خلال ثلاثة أعوام من(2000 ــ 2002) في كليات التربية في جامعة عدن فقط ما يقارب(318) بحثاً منجزاً، (الأغبري،2004، 211)، وهذه جهود لا يستهان بها غير أنها تُهدَر عبثاً دون أن تلقى الاهتمام المطلوب، وترجمتها واقعياً، على الرغم من أنّ هذه البحوث تشمل مختلف جوانب العملية التربوية برمّتها، وتتبع مدارس بحثية مختلفة بحكم تعدد أيدولوجيات الباحثين وخبراتهم المتنوعة، بتنوع الجامعات والدول التي ابتُعثوا للدراسات العليا فيها خارج اليمن،(هزاع، 2011، 32)، ولعل هذه الدراسة ركّزت على جانب تحديد متطلبات تطبيق ثمرة هذه الجهود العظيمة.

فالبحوث التربوية تزداد باضطراد مع جهود العاملين في المؤسسات التربوية، الساعية للتقليل من المشكلات التي نعاني منها جميعاً، ولكن كيف ننتفع بالدواء الذي تقدمه نتائج تلك البحوث لعلاج أوجاعنا التربوية التي تزداد يوماً بعد يوم؟!، إذا لم تُجوّد تلك الجهود و تُمهّد لها الطريق إلى واقع التطبيق والممارسة، (الهبوب،2001، 96).

فعلى الرغم من التطور النسبي الذي طرأ على البحث التربوي وتنامي عدد الباحثين والمؤسسات البحثية، إلا أن هناك ثَمّة إشكالٍ يتجلى في ضعف فاعلية البحث التربوي في الواقع، ومن ثَمّ نُدرة الدراسات لتوفير متطلبات تطبيق نتائج تلك الأبحاث والدراسات العلمية، التي من خلالها نحقق التطوير المنشود، وهذا ما دفع الباحث لإجراء هذا البحث؛ لعلّه يسهم في سد تلك الندرة وردم تلك الفجوة.

**مشكلة الدراسة:**

إنّ التساهل في تطبيق نتائج البحث العلمي والاستفادة منها يُعد من أسباب تأخر بعض الدول عن ركب التطور والتقدم، (سفيان، والحوشبي،2010، 63)؛ فليست المشكلة في غياب الأبحاث العلمية؛ وإنما في غياب الدوافع الحقيقية والرغبة الصادقة في الاستفادة منها من جهة، وتدني جودتها من جهة أخرى، إذ أنّ الغاية المنشودة من إجراء البحوث ليس الكشف عن المجهول والجديد بحد ذاته؛ بل هو بسط ذلك الابتكار أمام أجهزة التنفيذ وكافة الميادين وفي مقدمتها الميدان التربوي الذي بصلاحه تصلح النُظُم الأخرى - الاجتماعية والاقتصادية والسياسية - وكافة مجالات الحياة، فكم من أبحاث أقصّت مضاجع الباحثين واستهلكت الوقت والمال، وبعد أن أُكملت لحقت لها مكاناً جوار مثيلاتها على رفوف المكتبات،(المشيقح ،1992 ، 10).

ولذا فالمتتبع لأوضاع البحث التربوي في اليمن، وعلاقته بواقع الممارسات التربوية وبعملية التطوير، سيجد أن الكثير من هذه البحوث تسير في وادٍ، وعملية التطوير في وادٍ آخر، فعلى الرغم من كثرة البحوث التربوية وتنامي عددها؛ نجد تفاقماً وتزايداً للمشكلات التربوية، إذ يتجلى ذلك في تنامي

التذمر، وتراشق التهم بين الباحثين وأصحاب القرار التربوي وقياداته، ودليل ذلك ما آلت إليه أوضاعنا التربوية، من ضعف وهوان بمستوى العملية التعليمية، (الهبوب،2011، 248).

وبالتالي فإن الباحث واعتقاداً منه بأنه يتعذر تطبيق نتائج هذه البحوث دون إخضاعها للدراسة والبحث، وتقصّي متطلبات ذلك، والتي إن توفرت على الواقع؛ لتمكّن للمعنيين تطبيق نتائج البحث التربوي، وذلك عبر استطلاع آراء عيّنة من الباحثين من حملة الشهادات العليا، آملاً أن تتمخض عن هذه الدراسة نتائج تحظى بالقيمة والفائدة التي من شأنها مساعدة الجهات ذات العلاقة على تطوير مؤسساتنا التربوية وأنظمتها التعليمية، لذلك فقد حدّد الباحث مشكلة بحثة بالسؤال الرئيس التالي:-

ما متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته بالجمهورية اليمنية؟، والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

أ) ما متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية في المجالات التالية:( المتطلبات التشريعية، متطلبات صانعي القرار، متطلبات الدعم والتمويل، متطلبات الشراكة المجتمعية، المتطلبات الثقافية، المتطلبات التقنية الفنية، متطلبات العمل البحثي وجودته، متطلبات الباحثين)؟.

ب) هل توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha$=0.05)، بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية تُعزى إلى متغيرات الدراسة وهي: (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص، الخبرة البحثية، جهة العمل البحثي)؟.

**أهمية الدراسة : -**

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية البحث التربوي وجودته؛ والتي تنعكس ثماره على باقي الحياة برُمتها، إذ أن مخرجات النظام التربوي هي مدخلات للنُظم الأخرى، وضرورة تضييق الفجوة بين البحث التربوي وواقع تطبيق نتائجه.

وفي هذا السياق، وما نراه من تعثرات وإخفاقات يعاني منها النظام التعليمي ورداءة مخرجاته في اليمن، بات إخضاعه للدراسة والبحث ضرورة ملحة، ولعل في هذه المسوغات ما يبرر للقيام بهذا البحث العلمي، لما له من أهمية بالغة ببعديه النظري والتطبيقي، ويمكن إبراز وبلورة أهمية الدراسة الحالية بالآتي: -

1 - يتزامن إجراء الدراسة الحالية مع تطلعات المجتمع نحو تحسين الواقع التربوي، مما يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز وتحقيق تلك التطلعات.

2 -تتأكد أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول مسألة حساسة وبالغة الأهمية، وتؤرق العاملين في الحقل التربوي من جهة والباحثين من جهة أخرى وتحز في نفوسهم، حيث أنها تعمل على تحديد متطلبات تطبيق نتائج أبحاثهم، وتساهم في ردم الفجوة بين نتاج المعرفة وتوظيفها.

3 -إنها أول دراسة ـ بحسب علم الباحث ـ تتناول أهمية متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وتجويده في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية، بوصفهم باحثين، ومن وجهة نظر الباحثين في مركز البحوث والتطوير التربوي.

4 -تمثل الدراسة الحالية إضافة متواضعة إلى رصيد المعرفة، يمكن أن تسهم في إفادة الباحثين والمهتمين في مجال التطوير التربوي، فضلاً عن أنّها تُسهم في سد الندرة الملحوظة في الدراسات المكرّسة لربط نتائج البحث التربوي وتجويده بواقع التطبيق.

**أهداف الدراسة: -**

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على :

1) متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بوصفهم باحثين في كليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية والباحثين في مركزي البحوث والتطوير التربوي، في المجالات التالية:( المتطلبات التشريعية، متطلبات صانعي القرار، متطلبات الدعم والتمويل، متطلبات الشراكة المجتمعية، المتطلبات الثقافية، المتطلبات التقنية الفنية، متطلبات العمل البحثي وجودته، متطلبات الباحثين).

2) الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة($\alpha$=0.05)،بين متوسطات تقديرات إجابات أفراد عينة البحث تجاه متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية تعزى إلى متغيرات الدراسة وهي: (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص، الخبرة البحثية، جهة العمل البحثي).

**حدود الدراسة : -**

- الحدود الموضوعية: متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي و جودته في الجمهورية اليمنية.
- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس اليمنيين في كليات التربية، والباحثين في مركز البحوث والتطوير التربوي.
- الحدود المكانية: كليات التربية في الجامعات الحكومية، ومركز البحوث والتطوير التربوي التابع لوزارة التربية والتعليم.
- الحدود الزمانية: تمّ إجراء هذا البحث في العام2013 / 2014.

**منهج الدراسة :**

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي.

**مصطلحات الدراسة :**

البحث التربوي: -يعرفه العنيزي، المشار إليه في (النوح،2004، 15)، بأنه: "استقصاء دقيق يهدف إلى وصف مشكلة موجودة بالميدان التربوي التعليمي، بهدف تحديدها وجمع المعلومات والبيانات المرتبطة

بها وتحليلها، لاستخلاص نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها، والخروج بقواعد وقوانين يمكن استخدامها في علاج هذه المشكلة، أو المشكلات المشابهة عند حدوثها".

ويعرفه الزيان،( 2011، 5 )، بأنه: " عملية فكرية منظمة يقوم بها باحث أو مجموعة من الباحثين في ميدان التربية والتعليم، وتتناول قضاياه ومشكلاته بمنهجيةٍ علميةٍ تهدف إلى إضافة معلومات جديدة أو إثراء المعرفة، والوصول إلى حلول للمشكلات التعليمية والتربوية".

يعرف الباحث البحث التربوي إجرائياً بأنه : " استقصاء دقيق يقوم به باحث أو أكثر، لوصف مشكلة موجودة بالميدان التربوي التعليمي في الجمهورية اليمنية، وصفاً دقيقاً وتحديدها وجمع المعلومات والبيانات المرتبطة بها وتحليلها ؛ للوصول إلى حلول ناجعة ومن ثم تطبيقها"

متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوى : -يعرفها الباحث بأنها " كل ما يسهم من تشريعات وأدوات ووسائل مادية وبشرية وتقنية والتي من شأنها تعمل على تجويد البحث التربوي و تطبيق نتائجه في الواقع التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بوصفهم باحثين تربويين، والباحثين في مركز البحوث والتطوير التربوي في الجمهورية اليمنية ".

**الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات السابقة على المستوى المحلي والعربي والعالمي ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، والذي استفاد منها الباحث في كثير من الجوانب منها: إثراء الجانب النظري وبلورة مضامينه، والأداة المستخدمة في جمع البيانات وصياغة فقراتها، واختيار المنهج المناسب، وطريقة تحديد المجتمع واختيار عينة الدراسة، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات.

1 -دراسة الحدابي،(2005):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر الباحثين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، كما استخدم الاستبانة كأداة لجمع بيانات دراسته، وتوزعت فقراتها ضمن ستة محاور، وبلغت عينة الدراسة(110) باحث وباحثة من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء في كلياتها المختلفة، ومن الباحثين في مراكز البحوث في العلوم التطبيقية والإنسانية، وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج كان أهمها: وجود العديد من معوقات تمويل البحث العلمي، ومعوقات تتعلق بالسياسات والتشريعات، وأخرى تتعلق بمؤسسات البحث العلمي، ومعوقات تتعلق بمناخ البحث العلمي، ومعوقات تتعلق بالباحثين.

2 - دراسة المجيدل(2005):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة معوقات البحث العلمي التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بسلطنة عمان، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع بيانات دراسته، والتي احتوت على (43) فقرة، وزعت على عينة بلغت(91) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، تم اختيارهم عشوائياً من كلية التربية بصلالة والكلية التقنية، وجامعة ظفار، واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (spss) في تحليل بيانات بحثة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: أنّ المعوقات المادية هي الأكثر شيوعاً، تلتها المعوقات الإدارية، في

حين لم تُظهر العوامل الذاتية معوقاً للبحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية وجود فروق ذات دلالة إحصائية تجاه معوقات البحث العلمي تعزى لمتغير الخبرة البحثية، وكانت لصالح الفئة الأقل خبرة، عزاها الباحث أنّ أعضاء هيئة التدريس الأكثر خبرة قد امتلكوا مهارات البحث العلمي، وتكيفوا مع معوقات البحث العلمي، حتى أصبح لديهم قدرة في التغلب عليها.

3 -دراسة، ويليم و أليسون،( William, Alison,2006):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مشكلات البحوث التربوية من خلال دراسة تقويمية للبحوث التي أُجريت في جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا، ما بين عام (2003 -2005)، قدمها الباحثان إلى المجلس الأسترالي لعمداء كليات التربية والتعليم، حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي لعدد (136) بحثاً، وخلص الباحثان إلى العديد من النتائج أهمها: أنّ من المشاكل التي تتعلق بالبحوث التربوية في كليات التربية: الضعف في مواجهه الأفكار التي تأتي من خارج المؤسسات التعليمية، وأنّ البحوث التربوية في كثير من الأحيان بعيدة عن الواقع، وانخفاض وتدهور خطير في تمويل البحوث التربوية، وأنّ معظم نتائج البحوث التربوية تستند إلى دراسات الحالة أو أحجام عينة صغيرة غير مُمثلة للمجتمع؛ حتى أصبحت مشكوكٌ في قيمتها العلمية.

4 -دراسة الهبوب، (2011):

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات استخدام نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار التربوي كما يراها الباحثون والقادة التربويون في الجمهورية اليمنية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، واختار عينة الدراسة بطريقة قصدية، وتكونت من (210) فرد، من الباحثين التربويين والقيادات التربوية في بعض الجامعات اليمنية ومراكز البحث التربوي، وبعض مكاتب التربية والتعليم في كلاً من: صنعاء، عدن، تعز، إب، واستخدم الباحث لجمع بيانات دراسته استبانة اشتملت على 50معوقاً ذات مقياس خماسي، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها: أن كل المعوقات التي تعود إلى صناعة القرار التربوي هي الأكثر حدة، والأعمق تأثيراً في الاستفادة من نتائج البحث التربوي، وأنّ هناك معوقات تعود إلى البحث التربوي والباحثين.

ولذا فإن هذه الدراسات تتفق في معظمها مع الدراسة الحالية، في أنّها مكرسة في قضايا البحث التربوي، ورسم الحلول المناسبة لتفعيلها، وأيضاً في الأداة المستخدمة لجمع البيانات وفي أسلوب اختيار العينة والأساليب الإحصائية المناسبة، وتميّزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، أنّ معظم هذه الدراسات التي أجريت خارج اليمن وداخله، كُرِّست لقضايا البحث التربوي ومعوقاته ومشكلاته وأولوياته، دون التعرض لمتطلبات تطبيق نتائجه وجودته، في حين أنّ الدراسة الحالية قد تمحورت أساساً حول متطلبات تطبيق تلك البحوث وجودتها، وأيضا أغلب الدراسات السابقة أُجريت في جامعة واحدة فقط، باستثناء دراسة المجيدل (2005)، ودراسة الهبوب(2011)، بينما الدراسة الحالية شملت أعضاء هيئة التدريس بصفتهم باحثين تربويين في أغلب كليات التربية في الجامعات الحكومية؛ مراعياً فيها البعد الجغرافي وعراقتها ومن حيث نشأتها أيضاً؛ فقد شملت الجامعتين الأم(صنعاء، وعدن) كأقدم وأعرق جامعتين في اليمن ومنها فُتحت بقية الجامعات بالإضافة إلى جامعتي إب والحديدة، كما

شملت الدراسة الحالية الباحثين في مركز البحوث والتطوير التربوي، ولم تشمل مكاتب التربية والتعليم كما في دراسة الهبوب(2005)؛ لقلة معرفة العاملين فيها عن البحث التربوي وإجراءاته فضلاً عن معرفتهم بمتطلبات تطبيق نتائجه وجودته.

**الخلفية النظرية للدراسة:**

**نشأة وتطور البحث التربوي : -**

في ضوء اطلاع الباحث على أدبيات البحث التربوي؛ يجد أنه من الصعوبة بمكان أن يتطرق لنشأة البحث التربوي وتطوره في معزل عن نشأة وتطور البحث العلمي، باعتبار البحث التربوي شكلاً من أشكال البحث العلمي؛ وبالتالي فقد نشأ البحث العلمي منذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض، فمنذ أن خلق الله آدم، ونزوله الأرض، والإنسان يستخدم عقله وفكره ويبحث عن أفضل السبل لممارسة الحياة فوق سطح الأرض، ومن ثم لتحقيق وظيفة الاستخلاف التي خلق اللهُ الإنسانَ من أجلها، ومنذ ذلك اليوم، والإنسان يمارس المحاولات الدائبة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه . وظلت البشرية على مدار قرون طويلة تكتسب المعرفة بطريقة تلقائية مباشرة عن طريق استخدام الحواس الأساسية للإنسان، وكان لقدماء المصريين اتجاهاً علمياً تطبيقياً؛ حيث برعوا في التخطيط والهندسة والطب والفلك والزراعة، وأما اليونان، فقد كان لهم اهتماماً بالبحث العلمي؛ إذ أنهم اعتمدوا على التأمل والنظر العقلي المجرد، وقد وضع "أرسطو" قواعد المنهج القياسي والاستدلالي في التفكير العلمي، واعتمدوا في بنائهم العلمي على الاكتشافات السابقة التي سجلها المصريون والبابليون ومن أبرز علمائهم البارزين في هذا المجال؛ فيثاغورس في الرياضيات (600 ق .م)، (العجمي وحسان،2007، 86: 91).

وقد كان لعلماء المسلمين إسهامات كبيرة في مجال البحث العلمي ، ونبغ منهم الكثير من الباحثين مثل: ابن الهيثم، وجابر بن حيان، والخوارزمي، والبيروني، وابن سينا، وغيرهم ممن اتخذوا من الملاحظة والتجربة أساسا للبحث العلمي، كما أرسى الفكر الإسلامي قواعد وأساليب التحصيل العلمي لشتى العلوم الإنسانية النظرية والتطبيقية، وأرسى قواعد في البحث العلمي: كالموضوعية والشكلية في البحث والكتابة والاستقصاء، ونقد مصادر الرواية، وقواعد التصنيف للروايات، وقواعد الجرح والتعديل،(بدران،2007، 74) .

وأما بالنسبة لتطور البحث التربوي؛ فقد تطور على مر العصور، حيث مر بأدوار عديدة، فقد كان التأمل النظري هو الأسلوب الذي يُتَّبع في دراسة الظواهر التربوية؛ إذ كانوا ينظرون إلى التربية نظرة شاملة، لا يهتمون بالتفاصيل، وبمرور الزمن تطورت أساليب البحث إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن؛ حيث استخدم الأساليب القائمة على التجريب والسيطرة على العوامل، وهذه الأساليب تمتاز بالدقة والضبط عن غيرها من الأساليب الأخرى، (الرفاعي، 2005، 26).

فالبحث التربوي نشأ وتطور في البلدان المتقدمة منذ وقت مبكر؛ حيث أنشئت معاهد متخصصة لبحوث التعليم فيذكر ( ديوبولد، 1996): بأنه في أواخر القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام في تسليط الضوء على حل المشكلات التربوية عن طريق البحث العلمي، وظهرت بعض بذور حركة البحث عندما

أسس ولهام فونت،(Wilhelm Vont) أول معمل لعلم النفس في ليبزنج سنة 1879م، وقرابة هذا الوقت أيضاً كان فرنسيس جالتون(Francis Galton)، وكارل بيرسون(Karl Pearson)،يعملان في انجلترا في تطوير الطرق والمصطلحات والمبادئ الإحصائية التي استُخدمت بعد ذلك في البحوث التربوية( ديوبولد، 1996، 78)، وفى سنة 1915م أسس عدد من الرواد المشتغلين بالبحوث التربوية الرابطة الأمريكية للبحوث التربويةAmerican Association of Educational Research؛ والتي أحدثت تأثيراً كبيراً في حركة البحث العلمي التربوي من حيث تطوير أدوات القياس، وغيرها كاستخدام الإحصاء وأساليبه في البحوث التربوية، (عبده، 2009، 5: 4).

وأما بالنسبة لنشأة البحث التربوي في اليمن فقد نشأ متأخراً كباقي الدول العربية؛ حيث تم إنشاء مركز البحوث التربوي في عدن عام 1973م، ومركز البحوث والتطوير التربوي في صنعاء عام 1982، وفقاً للقرار الجمهوري رقم (40) لعام 1982م، واللذان تم توحيدهما عام 1990م، إثر إعلان الوحدة اليمنية المباركة، باسم مركز البحوث والتطوير التربوي، ومركزه الرئيسي في صنعاء ، وفرعه في عدن، كهيئة علمية وطنية مستقلة؛ لغرض تنفيذ المهام البحثية اللازمة لتطوير نواتج وإجراءات تربوية في الميدان العملي في الجمهورية اليمنية،(المسوري، وآخرون،2003، 8).

**أهمية البحث التربوي وأهدافه : -**

يحتل البحث التربوي مكانة عالية في مقدمة البحوث العلمية، ويعتبر البنية الأساسية لبناء الإنسان وصناعته وتنميته وتطويره؛ باعتبار الإنسان هدفه ووسيلته معاً، ومحور الارتكاز في النهوض والتقدم.

فتبرز أهمية البحث التربوي من خلال ضرورة الاستعانة بالأساليب العلمية في معالجات المشكلات التربوية، واتخاذ القرارات المناسبة؛ فالبحث التربوي يقدم لنا الحلول المناسبة والبدائل التي تساعدنا في تعميق فهمنا للعملية التربوية، وما يكتنفها من مشكلات، ويساعدنا في معرفة وتحديد فعالية طرق التعليم واختيار أفضلها؛ فهو يحسم الخلاف في كثير من المشكلات التربوية، وخاصه المشكلات التي يصعب إقناع أطراف الخلاف فيها، ويساعدنا على فهم الديناميكيات المعقدة في حجرة الصف، (مرسي، 1983، 87: 88).

فهو يسهم في التعرف على واقع النظام التربوي، أو أحد عناصره، وتفسير الظواهر التربوية، والتنبؤ بها، ومن ثم التحكم فيها وضبطها بطريقة علمية، أكثر أماناً واطمئناناً، وتشخيص جوانب القوة والضعف وتحديد أفضل الممارسات اللازمة لرفع كفاءة أداء النظام، وتطوير الفكر التربوي، والخلفية النظرية للتربية؛ بغية تحقيق المزيد من تطور حياة الإنسان، فضلا أنه يكسب الأنظمة التعليمية المقاومة والممانعة إزاء التهديدات والتحديات التي تحيط بها، كما أنه يسهم في دراسة الأنظمة التربوية من أجل زيادة كفايتها وتطويرها، وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات العصر، ويسهم في نشر المعرفة وتطبيقها، وما التطورات التي تشهدها العملية التربوية اليوم؛ إلا نتيجة لإسهامات البحث التربوي فيها، (هزاع، 2011، 19)، (الرفاعي، 2005، 29).

ويهدف البحث التربوي إلى الكشف عن المعرفة الجديدة، وتكوين مخزون من المعلومات التربوية؛ بحيث يساعد على رسم السياسات، واتخاذ القرارات وإجراء بحوث أكثر دقة وتحديداً؛ بما يساعد على الوصول إلى حلول وبدائل إزاء المشكلات التربوية، ودراسة واقع النظم التربوية لمعرفة خصائصها ومشكلاتها البارزة، والعمل على تقديم الحلول المناسبة؛ بقصد زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية، ومساعدة التربويين على معرفة الطبيعة الإنسانية، الأمر الذي يُسهِّل التعامل الاجتماعي معها بصورة أفضل،(النوح، 2004، 28).

كما أنّه يساعد على إيجاد الحلول العلمية للمشكلات التربوية والعمل على تحديدها، ويساعد الجهات التنفيذية في تطبيق نتائج البحوث وتعميمها، ودفع عجلة التنمية والتطوير التربوي بما يتلاءم ومتطلبات العصر، ومواجهة تحديات العولمة، والانفجار المعرفي، والتطور التكنولوجي(الأغبري،2004، 199)، (الزليل، 2010، 78).

**واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية: -**

إنّ المتأمل والمتتبع لواقع البحث العلمي والتربوي في الوطن العربي، والذي لا يختلف عما هو في اليمن؛ يجد أنّ هناك انفصاما بين الجامعة ومؤسسات البحث العلمي كمصدر إنتاج للبحوث العلمية التربوية والمحيط الاجتماعي، فلا يوضع موضع الاختبار والتطبيق والتعميم؛ لنرى الجديد الذي قدمه؛ مما أفقدها القدرة على تلبية حاجات المجتمع وتنميته، بما فيها القضايا التربوية والتعليمية فإذا كان الحال كذلك، فلمن نبحث؟! ولماذا نبحث؟!، وهذا الانفصام يعني: عدم وجود رؤية شاملة وجادة في هذا المجال؛ مما يجعلنا نعيش على هامش دائرة البحث العلمي، ومن مظاهر هذا الانفصام كذلك: نمطية البحوث، وقلة مظاهر وصور التجديد والتحديث، سواء في البحوث التطبيقية أو الأساسية، ثم أخيرا قد تتعرض البحوث التقويمية والنقدية إلى الهجوم العنيف عليها وعلى أصحابها؛ فواقع البحوث التربوية يشكو من أمراض عديدة: كالتهاون، والشكلية، والعجلة، والمنفعة الذاتية؛ فأصبح البحث التربوي هو رجل التربية المريض ورب البيت الهزيل، (الناقة وآخرون، 2002، 1023: 1026)،(السياني، 2002، 18: 27).

إن البحث العلمي بكافة أنواعه رغم ما يقال عنه رسمياً في المناسبات؛ هو آخر ما تفكر فيه الأنظمة العربية التي: تشغلها هموم الحكم عن كل ما من شأنه أن يساعد قانون الحركة والتغيير، فالوطن العربي لم يكن ضعيفاً في موارده الاقتصادية والبشرية؛ وإنما ضعفه يتجلى في تمزق أبنائه، وعدم مواجهة مشكلاته بنفسه، والاعتماد الكلي على الآخر، والنظر بكل ازدراء إلى كل إنجاز يقوم به الباحثون العرب؛ ولعل هذا الواقع هو السبب في الهجرة المتزايدة للعقول والأدمغة العربية إلى الخارج، وفي مذكرات العالَمين المصريَين، فاروق الباز وأحمد زويل، ما يكفي للتدليل على بشاعة الظروف الطاردة لعلماء الأمة وباحثيها المتميزين، وإثبات عدم الرغبة في الاستفادة من العلماء وجهودهم،(المقالح، 2010، 174: 176).

بالإضافة إلى ضعف المعلومات، وصعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات صحيحة من جانب الجهات الحكومية، وضعف الحوافز التي تُسنَد إلى الباحثين؛ لتشجيعهم على العمل المبدع وتجويد أبحاثهم ،

وقلّة فرص إشراكهم في دورات علمية، واعتياد السلطات في الوطن العربي على عدم الاكتراث بأهمية البحوث، ونتائجها في التعامل مع مشكلات المجتمع، فضلا عن تزييف الواقع الذي قد تكشفه الأبحاث التربوية، وتخفيه الأيدلوجية السلطوية، والتعويل على الإعلام الرسمي الذي يُجمِّل كل قبيح،(برقاوي، 2006، 2).

وقد تكون القطيعة بين البحوث المنتجة، وبين تطبيقها - لخدمة المجتمع وحل مشكلاته وتطويره -، من أهم الأسباب غير المحفزة، وغير المشجعة على إنتاج الأبحاث العلمية الرصينة والدقيقة؛ لعلم الباحثين أنّ مصيرها هي رفوف المكتبات، بالإضافة إلى قصور النظرة الاجتماعية الرسمية والشعبية إلى مكانة البحث العلمي، وضعف الطلب عليه، ويظهر ذلك في عزوف السلطة عن الاعتماد على البحوث العلمية؛ لتطوير نظم المجتمع، (الحاج، 2000، 122: 123).

كما أن مؤسسات البحث العلمي القائمة في الجمهورية اليمنية، ممثلة بالجامعات، ومراكز البحوث العلمية، تعمل كحلقات متناثرة وغير مترابطة، ولا يجمعها نظام ديناميكي مترابط بين أجزائه من جهة، وبين ما يحيط به من نظم من جهة أخرى؛ فالعلاقة بين القرار الإداري والبحث العلمي إما معدومة، أو عشوائية في أحسن الأحوال، (الأسودي وآخرون، 1999، 342)، فحداثة إنشاء الجامعات ومراكز البحوث العلمية؛ قد استدعت التركيز على مهنة التدريس وعدم إعطاء الاهتمام والتركيز المطلوب للبحث العلمي بما فيه البحث التربوي، كما أن عدم ربط البحوث بالخطط التنموية؛ قد أدى إلى ضعف في الجانب التطبيقي لنتائج للبحث العلمي، وظلت تلك البحوث حبيسة الرفوف،(الأغبري،2004، 199: 201).

أما في جانب البنية التشريعية والسياسية، فقد حظي البحث التربوي باهتمام ضمني في سياق الاهتمام بالبحث العلمي؛ فقد استهدفت الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م زيادة عدد مؤسسات البحث العلمي، إلا أن واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية ضعيف جداً، والدليل على ذلك نسبة ما تنفقه الدولة على البحث العلمي والذي بلغ(0,05٪) فقط من الدخل المحلي الإجمالي، (العولقي،1999، 303).

فواقع البحث التربوي في الجمهورية اليمنية، لم يجد طريقه لأن يُترجم إلى واقع وإجراءات واضحة؛ لكي يصبح كبرامج عملية، وغياب السياسة البحثية التي تحدد أولويات البحث التربوي في مؤسسات البحث، وهيمنة البحوث الفردية على البحوث الجماعية؛ جعلت تجربة البحث التربوي في الجمهورية اليمنية هامشية وقاصرة، وستظل كذلك؛ مالم تحظ بالمزيد من الاهتمام والرعاية،(الخياط، 1998، 191 )، فضلاً عن ضعف ارتباطها باحتياجات الميدان التربوي، وعدم الاستعانة برأي مؤسسات البحث التربوي، والأخذ بمشورتها في القرارات التعليمية، والتربوية، والمصيرية الهامة في مستقبل المؤسسات التعليمية، وقلة إنشاء مراكز بحوث تربوية تابعة للجامعات اليمنية، بالإضافة إلى ندرة إقامة الندوات والمؤتمرات التربوية الخاصة بالبحث التربوي؛ وهذا مؤشر على ضعف

الاهتمام اللازم بالبحث التربوي، والذي نحن بأمَسٍّ الحاجة إليه، وإلى الدور الذي يلعبه في تحسين جودة التعليم، ومؤسساته، والتصدي للمشكلات التي تواجه التعليم، (هزاع، 2005، 10) .

ويؤكد أحد الباحثين في دراسته المشار إليها في دراسة؛ هزاع(2011، 32)،إلى أنّ واقع البحث التربوي في الجمهورية اليمنية في الغالب محدود الفائدة وضعيف المردود؛ مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من نتائجها، وعدم الاستعانة بها في معالجة المشكلات التربوية؛ ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات البحثية والمؤسسات التربوية المستفيدة من نتائج هذه البحوث.

وقد تأثر البحث التربوي في اليمن بعوامل عديدة منها: الأوضاع التي فرضتها مرحلة التشطير في اليمن قبل الوحدة، بوجود نظامين متباينين في توجهاتهما الفكرية والايدلوجية؛ والتي عكست نفسها على نُظم التعليم في الشطرين، بما في ذلك التوجهات نحو البحث التربوي وسياساته، وتعدد البحث التربوي في الجمهورية اليمنية والذي يمكن تصنيفه إلى شكلين :البحث التربوي الأكاديمي: المتمثل بالرسائل والأطروحات العلمية للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه وبحوث الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية، والبحث المؤسسي : وهي البحوث العلمية التي يقوم بها الباحثون في مركزي البحوث والتطوير التربوي في كل من صنعاء وعدن، والتابعَين لوزارة التربية والتعليم،(الهبوب،2011، 257: 258)

وبالرغم من ذلك؛ فهناك جهود تطويرية بُذلت في بلادنا في جانب البحث العلمي، بما فيه البحث التربوي، من خلال إنشاء وزارة تختص بالبحث العلمي، وإنشاء المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في العامين 2001م ومطلع عام 2002م، (الأغبري،2004 ،208)،كما أُنشئت بعض المراكز البحثية الحكومية والأهلية، حيث تم إنشاء العديد من المراكز البحثية التابعة للجامعات، أو التابعة للوزارات، أو مراكز بحث أهلية، وصدور مجلات علمية متخصصة في أغلب الجامعات، وخصصت جامعة عدن جائزة سنوية للبحث العلمي، والتي بدأت في عام 2000/99م .

وقد شَهدت الجمهورية اليمنية أيضاً خلال العقد الماضي تطورا في جانب البحث العلمي: كإنشاء الجمعيات، والمؤسسات العلمية، وتأسيس مؤسسة البحث العلمي اليمنية في عام 1996م، فمنهم من شجع الباحثين من خلال منح الجوائز للأبحاث المتميزة كجائزة: المرحوم هائل سعيد أنعم في مختلف المجالات، وجائزة جامعة عدن؛ لتشجيع البحث العلمي، ومنها ما ساهم في تطوير البحث، من خلال إصدار العديد من المجلات العلمية في الجامعات اليمنية، ومن الأنشطة العلمية: عقد المؤتمرات، والندوات العلمية بصورة دورية، والتي تعقدها الجامعات والمؤسسات العلمية، ومن المؤسسات التي أُنشئت لتُولي البحث العلمي اهتمامات متعددة: مؤسسة البحث العلمي اليمنية، والتي تأسست في عام 1996م؛ حيث كان من إسهاماتها عقد مؤتمر العلوم سنويا منذ 1998م والذي كان يحضره باحثون عرب ويمنيون، وإصدار المجلة اليمنية للعلوم بصورة منتظمة، بواقع عدديين كل سنة، والتي حظيت بسمعة طيبة؛ بسبب أن أعضاء لجنة التحكيم من جامعة أيوا الأمريكية ،(ناشر،2004، 102: 103)، فلقد كان لها دورا هاما في مد جسور التعاون بين الباحثين من داخل اليمن، مع العلماء من الخارج.

**متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية: -**

إنّ البحث العلمي بما فيه البحث التربوي، لم يعد في الوقت الراهن مظهر من مظاهر الترف الحضاري؛ وإنما يُعد مطلباً اجتماعياً ملحاً؛ باعتباره محور الارتكاز الذي تدور حوله الكثير من جوانب التقدم الاجتماعي والحضاري؛ لأن مادته وهدفه هو الإنسان، والوصول به إلى أقصى ما تسمح به قدراته، وهذا الهدف مما يتصدى له البحث التربوي، ولكي يتم تطبيق نتائج البحث التربوي؛ لا بد من توفير العديد من المتطلبات، والتي من أبرزها ما يلي: -

**أولاً: المتطلبات التشريعية : -**

فالبحث التربوي وتطبيق نتائجه؛ لابد له من قوانين تشريعية، وإعادة النظر باللوائح والقوانين السابقة، بحيث يقف البحث التربوي على أرضية خصبة، يمكن من خلالها أن ينمو ويثمر، ويحقق أهدافه، وأغراضه في إحداث التغيير الهادف إلى التطوير والارتقاء؛ إذ أن المجتمعات البشرية الآن لا تستطيع أن تواجه مشكلاتها دون المعرفة والعلم؛ ولذا فالبحث العلمي بما فيه التربوي هو جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة لمواجهة المشكلات التي تسعى لحلها، ودون هذه السياسة؛ تظل نتائج البحث مجردة لا قيمة واقعية لها،(برقاوي، 2006، 1).

**ثانياً: متطلبات صانعي القرار: -**

إن واقعنا العربي - واليمن جزء منه - يؤكد على أن هناك انفصالا شبه كامل بين القرار التربوي والبحث العلمي؛ فكثير من القرارات تُتخذ في معزل عن البحث التربوي، وإن كان بعض متخذي القرار، يدّعون أن قراراتهم إنما تعتمد على بحوث قد أجريت، فهي تتم بلوي ذراع الإحصاء، ولوي أذرع التحليل؛ لكي تكون النتائج كما يريد صانع القرار، ونجد القائمين على البحث التربوي أحيانا يقومون بذلك؛ لتلبية طلب صاحب القرار ومتخذيه؛ لينالوا رضاه، (الناقة وآخرون،2002، 1043: 1044).

فلابد من الاتجاه نحو عملية جادة فاعلة، تعطي للبحث التربوي حقه؛ ليقول كلمته، ويتقبلها صانع القرار، ومتخذه، ويسارع إلى تنفيذها، وليس هذا فحسب؛ بل لا يُقدِم على قرار أو خطوة في التنمية إلا بمشاركة الباحثين والأكاديميين؛ حتى تصبح ثقافة في المجتمع، وقدوة لبقية الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، وغيرها، وهذا ما ينبغي أن يكون؛ كيف لا والميدان التربوي هو من يمد كافة الميادين بالكفاءات والقيادات الفاعلة، والذي ينعكس على التنمية الشاملة والمستدامة .

فالبحث التربوي مهما كان أصيلاً ومنهجياً، ومهما بُذل فيه الوقت والجهد، ومهما كانت نتائجه إجرائية أو ممكنة التطبيق؛ فإن ذلك يظل حبراً على ورق، مالم يكن هناك قرار رسمي شجاع يضع نتائجه موضع التنفيذ، وهذا القرار لا يمكن أن يصدره إلا الجهات العليا ذات العلاقة بالدولة؛ بمعنى آخر إذا كانت معرفة الواقع وتحديد مشكلاته وتقديم الحلول الإجرائية لها هي مهمة يضطلع فيها الباحثون التربويون، فإن هناك مهمة أخرى أشد إلحاحاً، وأكثر أهمية وفاعلية في استكمال الحلقات العملية للبحث؛ تتمثل في صانعي القرار؛ لتنفيذ تلك المعالجات والحلول على واقع الممارسات التربوية؛ ليرتقوا بالعملية التعليمية وتطوير أدائها .

فتطبيق نتائج البحث التربوي يحتاج إلى قرار رسمي يتبناه صاحب القرار، وما يمتلك من إرادة قوية، وصلاحيات واسعة؛ فصانع القرار له دور بارز في ترجمة نتائج البحث التربوي إلى واقعٍ معاش، وذلك من خلال ما يتمتع به من سلطة تُخوِّله من ذلك، ويكون تنفيذ ذلك بأسرع وقت وأقل جهد، فإن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن.

**ثالثاً: متطلبات الدعم والتمويل :**

من المعلوم أن المال يُعتبر عصب الحياة، والمحرك والباعث الرئيس لأي جهد يُكتب له النجاح، ولّما كان البحث التربوي نشاط إنساني مجاله التربية وأنظمتها التعليمية، ولا يؤتي ثماره إلا بدعم كافٍ لتطبيق نتائجه في الواقع التربوي؛ فإن تمويل البحث العلمي الذي يُعد من أهم مقومات البحث العلمي وتطوّره، مازال مبتدئاً في عموم العالم العربي، ويكاد يقتصر على التمويل الحكومي؛ فلابد من توفير موارد تمويلية مستمرة لدعم البحث العلمي.

**رابعاً: المتطلبات التقنية والفنية : -**

البحث العلمي التربوي إذا أُريد له أن يؤدي دوره في الميدان التربوي بفاعلية؛ فلابد من إعادة النظر بتوفير كافة موارده، بما فيه على رأس هذه الموارد التقنية والفنية، التي لا غنى عنها في عصر التقانة التكنولوجية،(ميخائيل، 2006، 92).

**خامساً: المتطلبات الثقافية: -**

فالبحث التربوي لا يعيش في الجامعات ومراكز البحوث، من خلال الباحثين والمختصين فحسب؛ بل لابد من أن يعيش في المؤسسات التعليمية التي تُعد الشريان الرئيسي التي تضخ بالقوى المؤهلة إلى كافة المؤسسات المجتمعية، ونشر ثقافة البحث العلمي وأهمية تطبيق نتائجه، وهذا يعد نوعاً من الشراكة، فالبحث ليس ترفاً يُمارس، وإنما استقصاء عن الحقائق والتفسيرات والحلول التي تساعد كل من ينتمي إلى المؤسسات التعليمية على تطوير أسلوب أدائه، بما ينعكس على تطور الفرد والمجتمع والدولة، (دوابشة، 2005، 772).

**سادساً: متطلبات الشراكة المجتمعية: -**

البحث العلمي له أثر بعيد المدى في المجتمع، عندما تتظافر الجهود بين كافة أبناء المجتمع؛ فالباحثون والعلماء يمدون ميدان العمل بالبحوث، ويرسمون سياساته وخططه، وصانع القرار يتلقفها لينفذها، وينشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية البحث ودوره في التنمية ويدعمه؛ وبهذا ينتشر أسلوب العمل العلمي،(المرجع السابق، 2005، 771).

**سابعاً: متطلبات العمل البحثي وجودته: -**

إن من الملاحظ بأن الدور الذي يؤديه البحث التربوي، مازال في حقيقة الأمر محدوداً، إن لم يكن شبه غائب، إذ أن مخرجات الجامعات ومراكز البحوث التربوية لم تتصدى بعد لمشكلات تربوية حقيقية، وفقاً لما هو متوقع من وظيفتها، فهي بعيدة عن قضايا التربية ومتطلبات التنمية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين البحث التربوي والممارسات التربوية، الأمر الذي أدى إلى تجاهل السلطات التربوية للاستفادة منها، والاحتفاظ بها على رفوف المكتبات بعيداً عن المستفيدين من نتائجها في الميدان

التربوي، كل ذلك أدى إلى حالة من الجمود والتخلف الملحوظ، واغتراب العمل التربوي،(ميخائيل، 2006، 89: 90).

فالبحث العلمي التربوي إذا أُريد له أن يأخذ وضعه الطبيعي في ميدان الممارسة والعمل؛ فلا بد من الالتزام بمعايير الجودة البحثية العالمية والتي منها: أن يرتبط بواقع المشكلات التربوية، والاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية للباحثين التي تمكنهم من إنجاز بحوث أصيلة ذات قيمة علمية، ومتطلبات العصر.

**ثامناً: متطلبات الباحثين: -**

من المعلوم لدى الجميع أن الموارد البشرية المؤهلة في أي مجتمع هي الثروة الكبرى التي يمتلكها ذلك المجتمع، ولا بديل لها في عمليات التنمية النهضوية الشاملة، ومن المعلوم أيضاً فإن تنامي الوعي بأهمية الثروة البشرية، والنظرة إليها بوصفها دعامة النهضة والتقدم الحضاري، يتطلب الاهتمام بهذه الثروة واستثمارها عن طريق تطوير العملية التعليمية برمّتها، ابتداءً من الإدارة؛ إذ أنها المحضن المهم لمثل هذه الطاقات،(المرجع السابق، 2006، 89).

ولذا وجب على النخبة الباحثة أن تؤهل نفسها لتأخذ مكانها الريادي في المجتمع ويثق بها وبإنتاجاتها البحثية، هذا من جهة، وعلى الدولة أن تعمل على توطين الباحثين، ويتوجب عليهم أيضاً أن يُراعوا الواقع التربوي عند إجراء أبحاثهم وأن يتخلقوا بأخلاقيات الباحث العلمي، وأن يعملوا على تطوير أنفسهم من خلال عمل أبحاث مشتركة، والمشاركة في المؤتمرات العلمية لتبادل الخبرات مع بعضهم، وعقد الدورات التدريبية المستمرة في إنتاج أبحاث أصيلة ذات جودة بحثية عالية؛ لكي لا يدعوا لصانعي القرار أي ثغرة يتعللوا بها في عدم تطبيق نتائج أبحاثهم.

**مجتمع الدراسة وعينتها :**

يتكون مجتمع الدراسة من: جميع أعضاء هيئة التدريس اليمنيين - بوصفهم باحثين أكاديميين - في كليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية، وجميع الباحثين في مركزي البحوث والتطوير التربوي (صنعاء، عدن)، وقد بلغ عددهم(979) فرداً، وتكونت عينة الدراسة من(276) فرداً، تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، من بين أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات اليمنية الحكومية (جامعة صنعاء، وجامعة عدن، وجامعة إب، وجامعة الحديدة)، والباحثين من مركزي البحوث والتطوير التربوي، في كل من صنعاء وعدن، وقد استخدم الباحث معادلة الرابطة الأمريكية للبحوث في تحديد حجم العينة(شم)،وقد بلغ حجم العينة الكلي ما نسبته(28٪) من مجتمع الدراسة الكلي، والجدول(1) يبين ذلك: -

---

حيث :

$$n = \frac{x^2 NP(1-P)}{D^2 (N-1)+x^2 p(1-p)} \quad (6)$$

جدول(1) يبين حجم العينة ونسبتها من حجم المجتمع الأصلي حسب جهة العمل.

| جهة العمل | حجم المجتمع | حجم العينة | نسبة العينة |
|---|---|---|---|
| كليات التربية في الجامعات اليمنية. | 927 | 234 | ٪25 |
| مركز البحوث والتطوير التربوي (صنعاء،عدن). | 52 | 42 | ٪81 |
| الإجمالي | 979 | 276 | ٪28 |

والجدول(2) التالي يوضح عدد أفراد العينة و نسبتها من المجتمع الأصلي للبحث وفقاً لمتغير الجنس والدرجة العلمية وجهة العمل:

جدول(2)يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير:( الجنس - الدرجة العلمية - جهة العمل )

| جهة العمل | الجنس | | الدرجة العلمية | | | الإجمالي | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكر | أنثى | أستاذ | أ. مشارك | أ. مساعد | | |
| كليات التربية في الجامعات الحكومية | 201 | 33 | 31 | 67 | 136 | 234 | ٪25 |
| مركز البحوث والتطوير التربوي(صنعاء ،عدن) | 32 | 10 | 1 | 3 | 38 | 42 | ٪81 |
| الإجمالي | 233 | 43 | 32 | 70 | 174 | 276 | ٪28 |
| النسبة من حجم المجتمع | ٪27 | ٪36 | ٪68 | ٪35 | ٪24 | ٪28 | |

**أداة الدراسة:**

استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات؛ لأنها الأداة الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة، وقد قام بإعدادها و بنائها بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة بموضوع بحثه، وتم من خلالها استخلاص متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي.

**صدق أداة الدراسة:**

للتحقق من صدق الاستبانة قام الباحث بعرضها على (28) محكماً من أساتذة الجامعات اليمنية من ذوي الخبرة والاختصاص في الإدارة والتخطيط التربوي، وأصول التربية في كليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية، ومركز البحوث والتطوير التربوي، وفي ضوء نتيجة التحكيم وما قدموه الخبراء من ملاحظات قام الباحث بالتعديلات؛ وفقا لذلك وأصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من(65) فقرة، وبعد حساب النسب المئوية لآراء الخبراء؛ بلغ معدل الصدق(0.88) .

**ثبات الأداة : -**

---

n : حجم العينة ، N : حجم مجتمع البحث ، P : نسبة أفراد المجتمع واقتراح كير جيسي و مورجان أن تساوي (0.5). $x^2$ : قيمة اختبار مربع كاي عند درجة حرية (1)،ومستوى الثقة (0.05) و هي تساوي (3.841)، $D$ درجة الدقة، وحددها كير جيمس، ومورجان أنها تساوي (0.05)، وبالتعويض عن المعادلة السابقة فإن حجم العينة يكون :

$$n = \frac{3.841*979*0.5(1-0.5)}{(0.05)^2\,(979-1)+3.841*0.5(1-0.5)} = \frac{940.08}{2.44+0.96} = \frac{940.08}{3.40} = 276$$

استخدم الباحث طريقة التجزئة النصفية، للفقرات الفردية والزوجية، وكذلك معادلة كرونباخ - ألفا (Cornbak–Alpha) للاداة ككل، كما هو مبين في الجدول (3) التالي: -

جدول(3) يبين معامل الارتباط لأداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية وباستخدام معادلة كرونباخ -الفا.

| اسم المجال | قيمة معامل الثبات | قيمة كرونباخ – الفا |
|---|---|---|
| المتوسط العام | 0.85 | 0.92 |

**إجراءات تطبيق أداة الدراسة :**

حرصاً من الباحث في الوصول إلى أكبر نسبة من الاستجابات من قبل أفراد العينة؛ فقد قام بالنزول إلى كليات التربية في الجامعات المعنية، ومركزي البحوث والتطوير التربوي ـ عينة الدراسة ـ وقام بتسليم الاستبانة إلى أفراد العينة يداً بيد، والإجابة على استفساراتهم، وإعطائهم الوقت الكافي للإجابة على فقرات الاستبانة، وقد بلغت الاستبانات الموزعة على أفراد العينة (276) استبانة، أُسترجع منها(227) استبانة، تمثل ما نسبته(82٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وقد استبعد منها(10) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي وبذلك يكون مجموع الاستبانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (217) استبانة، أي ما نسبته (79٪) من اجمالي الاستبانات الموزعة على أفراد عينة الدراسة.

**عرض ومناقشة النتائج: -**

ولغرض مناقشة نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة؛ فقد قام الباحث باستخدام المدى المتوسط من المقياس من خلال تحديد بدائل المقياس الخماسي المستخدم في أداة بحثه، كما هي موضحة بالجدول في هامش الصفحة[b].

**أولا : النتائج المتعلقة بالهدف الأول: -**

والذي يهدف إلى التعرف على : متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية.

وللتحقق من الهدف السابق، استخدم الباحث في عملية تحليل بيانات بحثه المتوسطات الحسابية(Means) والانحرافات المعيارية(standard deviation)؛ لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجالات الاستبانة، والتي تمثل درجة أهمية متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن جميع متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته، والتي تمثلها مجالات الاستبانة، قد حصلت جميعاً على متوسط حسابي بلغ (4.22)، بانحراف معياري بلغ (0.81)، بدرجة أهمية كبيرة جداً بحسب إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: مدى إدراك عينة الدراسة؛ لأهمية توفير تلك المتطلبات لضمان تطبيق نتائج تلك الأبحاث، وأيضا شعور الباحثين بذلك، وتطلعهم إلى أن ترى نتائج أبحاثهم النور في ميدان التطبيق، كما في الجدول التالي.

جدول (4)يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجالات الاستبانة.

| رقم المجال | المجـــــال | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|
| 4 | المتطلبات التقنية والفنية | 1 | 4.32 | 0.85 | كبيرة جداَ |
| 7 | متطلبات العمل البحثي وجودته | 2 | 4.29 | 0.81 | كبيرة جداً |
| 6 | متطلبات الشراكة المجتمعية | 3 | 4.24 | 0.79 | كبيرة جداً |
| 2 | متطلبات صانعي القرار | 4 | 4.22 | 0.78 | كبيرة جداً |
| 8 | متطلبات الباحثين | 5 | 4.19 | 0.77 | كبيرة |
| 3 | متطلبات الدعم والتمويل | 6 | 4.19 | 0.85 | كبيرة |
| 1 | المتطلبات التشريعية | 7 | 4.18 | 0.82 | كبيرة |
| 5 | المتطلبات الثقافية | 8 | 4.15 | 0.81 | كبيرة |
| المتوسط العام | | | 4.22 | 0.81 | كبيرة جداً |

ويُلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن المجالات بما فيها من متطلبات، تكاد تنقسم إلى مجموعتين متساويين في عدد المجالات، من حيث درجة أهميتها في تطبيق نتائج البحث التربوي، وحيث نجد المجموعة الأولى والتي تحتوي على (4) مجالات تقع ضمن مدى الأهمية الكبير جداً والمحددة بـ(4.20 - 5)، وهي على الترتيب حسب المتوسط الحسابي: [ مجال المتطلبات التقنية والفنية - مجال متطلبات العمل البحثي وجودته - مجال متطلبات الشراكة المجتمعية - مجال متطلبات صانعي القرار]، وهي نتيجة طبيعية وترتيب منطقي؛ فبعد توفير المتطلبات التقنية والفنية كبنية تحتية لإجراء البحوث التربوية، والتي تساعد على إنتاج أعمال بحثية رصينة ومجودة إذا ما توافرت متطلبات ذلك، ثم يأتي دور صانعي القرار في تطبيق نتائج تلك الأبحاث الملتزمة بمتطلبات ومعايير الجودة البحثية، وفي حين نجد المجموعة الثانية والتي تحتوي على (4) مجالات تقع ضمن مدى الأهمية الكبير والمحدد بـ(3.40 - 4.19)، وهي على الترتيب حسب المتوسط الحسابي:[ مجال متطلبات الباحثين -مجال متطلبات الدعم والتمويل -مجال المتطلبات التشريعية - مجال المتطلبات الثقافية]، وهي نتيجة طبيعية وترتيب منطقي أيضاً حيث حصلت متطلبات الباحثين على أعلى مرتبة في هذه المجموعة؛ إذ أنه بعد إعداد الباحثين وتوفير ما يُستلزم لذلك من تأهيل وتدريب على البحث الجيد؛ يأتي الدعم والتمويل، والذي لابد أن يُعزَّز بتشريعات تسهم في تطبيق نتائج تلك الأبحاث التي تم إعدادها من قبل باحثين مؤهلين، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة المتطلبات الثقافية لتنتشر ثقافة البحث التربوي بين أوساط المجتمع؛ مما يساعد على تطبيق نتائج تلك الجهود البحثية بدلاً من أن تكون عائقاً.

**عرض نتائج كل مجال على حده: -**

**أولاً: المتطلبات التقنية والفنية:**

**جدول(5)يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال: المتطلبات التقنية والفنية**

| رقم الفقرة | الفقرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | توفير أجهزة الحاسوب وخدمة الإنترنت للباحثين. | 1 | 4.44 | 0.93 | كبيرة جداً |
| 3 | إنشاء موقع إلكتروني خاص بكليات التربية، ومراكز البحث التربوي؛ لنشر البحوث التربوية المنجزة والترويج لتطبيق نتائجها. | 2 | 4.38 | 0.96 | كبيرة جداً |
| 1 | توفير الأدوات والمتطلبات اللازمة لتطبيق نتائج البحث التربوي. | 3 | 4.36 | 0.89 | كبيرة جداً |
| 4 | توفير شبكة معلومات داخلية بين الإدارات التعليمية والجهات البحثية. | 4 | 4.34 | 1.01 | كبيرة جداً |
| 6 | تدريب العاملين في الإدارات التعليمية على التعامل مع التقنيات الحديثة. | 5 | 4.33 | 0.94 | كبيرة جداً |
| 7 | تزويد القيادات التربوية بنتائج البحث التربوي أولاً بأول. | 6 | 4.25 | 0.99 | كبيرة جداً |
| 5 | رصد الإمكانات الكافية لحركة الترجمة للاستفادة من تجارب الآخرين. | 7 | 4.20 | 1.05 | كبيرة جداً |
| | المتوسط العام | | 4.32 | 0.96 | كبيرة جداً |

يتضح من الجدول السابق أن مجال المتطلبات التقنية والفنية، والذي يتضمن(7) فقرات / متطلبات مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي؛ قد حصلت على أكبر قيمة من قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة؛ إذ حصلت جميعاً على متوسط حسابي بلغ(4.32)، بانحراف معياري بلغ (0.96)، وبدرجة كبيرة جداً؛ وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، وليس من المستغرب أن يتصدر هذا المجال المرتبة الأولى من بين مراتب بقية المجالات؛ إذ أننا نعيش في عصر التكنولوجيا وتقنيات المعرفة، ولا نملك منها إلا القليل، ويعزي الباحث ذلك إلى: مدى إدراك عينة الدراسة بأهمية ذلك؛ فكانت من أولويات اهتمامهم، وقد حصلت كل فقرات( متطلبات) هذا المجال أيضا وبدون استثناء على التقدير: كبيرة جداً، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.44 - 4.20)، فكانت أعلى قيمة للفقرة(2)، والتي مفادها: "توفير أجهزة الحاسوب وخدمة الإنترنت للباحثين"، والتي حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.44) بانحراف معياري مقداره (0.93)، بدرجة ذات أهمية كبيرة جداً؛ وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: الوضع التكنولوجي المتدني الذي يعيشه الباحثين في كليات التربية، ومركزي البحوث والتطوير التربوي؛ فضلاً عن شعور الباحثين بغياب معظم التقانة التكنولوجية والفنية؛ مما جعلهم يولون هذا المتطلب أهمية كبيرة جداً.

وكانت أقل قيمة من المتوسطات الحسابية من نصيب الفقرة(5)والتي تنص على: "رصد الإمكانات الكافية لحركة الترجمة؛ للاستفادة من تجارب الآخرين"، إذ حصلت على متوسط حسابي بلغ(4.20) الانحراف المعياري(1.05)، وتمثل من الأهمية بدرجة كبيرة جداً، وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: إدراك عينة الدراسة بالحاجة إلى ترجمة نتائج ما توصلت إليها نتائج أبحاث الآخرين؛ إذ أنها تُعتبر من أقصر الطرق للتطور والتقدم في كافة المجالات؛ فلابد من الاستفادة من الأخرين، وكيف وصلوا إلى ما وصلوا إليه الآن؟، لا سيما ونحن نعيش في عصر أصبح الحصول على

المعلومة من أي مكان في العالم بضغطة زر، وزمن لم تعد المعرفة حِكراً على أحد، فضلاً عن أننا في عالم لربما أصبح متقارب؛ بفعل التكنولوجيا والتقدم العلمي والانفجار المعرفي الهائل.

**ثانياً: متطلبات العمل البحثي وجودته: -**

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات مجال: متطلبات العمل البحثي وجودته مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

| رقم الفقرة | الفقرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | توجيه النشاط البحثي؛ لحل المشكلات التربوية المتعلقة بحياة الإنسان اليمني حاضره ومستقبله. | 1 | 4.43 | 0.96 | كبيرة جداً |
| 5 | الاعتماد في إجراء البحث على البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة المتوفرة في المؤسسات التربوية. | 2 | 4.42 | 0.92 | كبيرة جداً |
| 2 | ربط بحوث الدراسات العليا في كليات التربية بالمشكلات الإدارية والتربوية المختلفة التي نعاني منها. | 3 | 4.35 | 0.91 | كبيرة جداً |
| 7 | إخضاع البحوث التربوية للمعايير العالمية في الجودة البحثية . | 4 | 4.33 | 0.99 | كبيرة جداً |
| 6 | صياغة نتائج البحث التربوي صياغة تنفيذية وبلغة واضحة يسهل تطبيقها من قبل ذوي الاختصاص. | 5 | 4.32 | 0.90 | كبيرة جداً |
| 9 | عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بتطبيق نتائج البحث التربوي، وتشجيع الباحثين على حضورها والمشاركة فيها . | 5 | 4.32 | 0.93 | كبيرة جداً |
| 3 | محاكاة المشكلة البحثية لقضايا التنمية المجتمعية ومواكبة المستجدات. | 6 | 4.21 | 1.01 | كبيرة جداً |
| 4 | إشراك القيادات التربوية والمجتمع المحلي بتحديد المشكلات والقضايا ذات الأولوية بالبحث والدراسة . | 6 | 4.21 | 1.02 | كبيرة جداً |
| 8 | الاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعية والمادية للباحثين بما يمكنهم من إنجاز بحوث أصيلة ذات قيمة علمية على المستوى المحلي والعالمي . | 7 | 4.09 | 1.02 | كبيرة |
| | المتوسط العام | | 4.29 | 0.96 | كبيرة جداً |

يتضح من الجدول السابق أنّ فقرات مجال متطلبات العمل البحثي وجودته، ودورها في تطبيق نتائج البحوث التربوية قد جاءت بالمرتبة الثانية بعد المتطلبات الفنية والتقنية؛ إذ حصلت فقرات المجال(مجتمعة) على المتوسط الحسابي، (4.29)، بانحراف معياري بلغ (0.96)، وهي قيمة تشير بأن مجال متطلبات العمل البحثي قد حظيت بدرجة كبيرة جداً؛ وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: أن تجويد البحث وفق معايير الجودة؛ يعتبر من أهم وأولى خطوات تطبيق نتائج البحث؛ حتى تنال ثقة واطمئنان صناع القرار والمعنيين بتطبيق نتائجها، وهذا ما شعرت به عينة البحث، فقد حصلت جميع فقراته (المتطلبات) على التقدير: كبيرة جداً، باستثناء الفقرة(8) والتي حصلت على تقدير كبيرة، ويتضح من الجدول أيضاً أن جميع فقرات مجال: متطلبات العمل البحثي والتي يتضمن(8) فقرات/ متطلبات، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد تراوحت قيم متوسطات فقراته الحسابية ما بين(4.43 -4.09) فكان أعلى متوسط حسابي للفقرة(1) والتي مفادها: " توجيه النشاط البحثي لحل المشكلات التربوية المتعلقة بحياة الإنسان اليمني حاضره ومستقبله"، إذ حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.43 ) بانحراف معياري مقداره (0.96)، وهي قيمة تشير بأن مضمون

الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل أهميتها بدرجة كبيرة جداً؛ وفقاً لإجابات أفراد عينة البحث، ويعزي الباحث ذلك إلى: مدى إدراك عينة الدراسة بما يعانيه واقعنا التربوي من مشكلات تربوية جديرة أن تكون ضمن أولويات البحث العلمي التربوي؛ لتُحدِث تطوراً ملموساً في حياة الإنسان اليمني الذي يعاني ومازال يعاني من مشكلات كثيرة وفي مقدمتها المشكلات التربوية، إضافة إلى أن الخطوة الأولى التي تقود إلى تطبيق نتائج البحوث التربوية؛ تبدأ من إنتاج بحوث رصينة تتجه لحل المشكلات التي تعاني منها مؤسساتنا التربوية، بدلاً من إنتاج أبحاث لأغراض الترقية فحسب، بعيدة عن ألآم الواقع التربوي، ولكي تحظى بدعم وثقة صانعي القرار أيضاً ويطمئن إلى نتائجها، والتي لابد من توافرها كخطوة مهمة وأساسية كضامن لترجمة نتائجها على أرض الواقع.

وأما أقل قيمة من المتوسطات الحسابية فكان من نصيب الفقرة(8) والتي تنص على: "الاهتمام بالجوانب النفسية، والاجتماعية، والمادية للباحثين؛ بما يمكنهم من إنجاز بحوث أصيلة ذات قيمة علمية على المستوى المحلي والعالمي"، إذ حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.09) بانحراف معياري بلغ (1.02)، وهي قيمة تشير إلى أن الدلالة الوظيفية لمضمون الفقرة تمثل من الأهمية بدرجة كبيرة، وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ولمدى المتوسط من المقياس المحدد بـ(2.60 -3.39)، ويعزي الباحث ذلك إلى: إدراك أفراد عينة الدراسة لمدى تأثير الجوانب النفسية والاجتماعية لاسيما المعيشية، على إنتاج بحوث قيّمة وأصيلة وذات قيمة علمية؛ لتحدث تأثير إيجابي في الميدان التربوي.

**ثالثاً: متطلبات الشراكة المجتمعية**

جدول (7)يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال: متطلبات الشراكة المجتمعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

| رقم الفقرة | الـــــفـــــقـــــرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | ربط البحث التربوي بقضايا المجتمع ومتطلبات التنمية. | 1 | 4.45 | 0.91 | كبيرة جداً |
| 4 | إقامة ورش عمل مشتركة بين الجهات البحثية والمستفيدين منها لمناقشة آليات تطبيق نتائج البحث التربوي. | 2 | 4.32 | 0.89 | كبيرة جداً |
| 3 | تنفيذ بحوث مشتركة بين الباحثين والخبراء من المؤسسات البحثية والمؤسسات التربوية. | 3 | 4.31 | 0.91 | كبيرة جداً |
| 7 | تشجيع الاتصال والتواصل بين الباحثين في الجهات البحثية والعاملين في المؤسسات التربوية على مختلف المستويات. | 4 | 4.24 | 0.91 | كبيرة جداً |
| 8 | إشراك مؤسسات العمل والإنتاج في توفير دعم مادي لتطبيق نتائج البحث التربوي. | 5 | 4.23 | 1.01 | كبيرة جداً |
| 5 | إسهام الكتاب والإعلاميين في إبراز أهمية البحث العلمي ودعم الباحثين. | 6 | 4.16 | 0.93 | كبيرة |
| 1 | بناء شبكة علاقات قائمة على الثقة والاحترام بين الباحثين(منتجين) والعاملين في الميدان التربوي(مستفيدين). | 7 | 4.15 | 0.98 | كبيرة |
| 6 | إشراك منظمات المجتمع المدني والنقابات التعليمية في دعم تطبيق نتائج البحث التربوي. | 8 | 4.08 | 1.03 | كبيرة |
| | المتوسط العام | | 4.24 | 0.94 | كبيرة جداً |

يلاحظ من الجدول السابق أن مجال الشراكة المجتمعية والذي يتكون من (8) فقرات/ متطلبات، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد حصلت فقرات المجال (مجتمعة) على متوسط حسابي بلغ (4.24)، بانحراف معياري بلغ (0.94)، بدرجة أهمية بلغت: كبيرة جداً، وفقاً لإجابات أفراد عينة

البحث، وان كل فقرات (متطلبات) المجال حصلت على التقدير: كبيرة جداً، باستثناء الفقرات(1 ،5، 6) والتي حصلت جميعها على تقدير :كبيرة، قد تراوحت المتوسط الحسابي لفقرات مجال: الشراكة المجتمعية، ما بين (4.45 - 4.08)، وقد حصلت الفقرة (2) التي مفادها: "ربط البحث التربوي بقضايا المجتمع ومتطلبات التنمية"، على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته(4.45) بانحراف معياري مقداره (0.91)، وهي قيمة تشير بأن مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل أهمية بدرجة كبيرة جداً، وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ولعل الباحث يعزي ذلك: إلى مدى إدراك عينة الدراسة لربط البحث التربوي بقضايا التنمية المجتمعية، التي لا يمكن للمجتمع أن يرتقي أو يتطور إلا من خلال اتباع أساليب البحث العلمي التربوي، وتطبيق نتائجه في الواقع، ويدركون ذلك من خلال أن معظم الرسائل العلمية والأبحاث التي قد أجريت بعيدة عن قضايا المجتمع ومتطلبات التنمية، أما أقل قيمة متوسط حسابي كان من نصيب الفقرة(6) والتي تنص على: " إشراك منظمات المجتمع المدني والنقابات التعليمية في دعم تطبيق نتائج البحث التربوي"، إذ حصلت على متوسط حسابي بلغ(4.08)، بانحراف معياري بلغ (1.03)، وبدرجة كبيرة، وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: أنه لابد من تظافر كافة الجهود نحو تطبيق نتائج البحوث التربوية، إذ أن جهود جهة واحدة لا تكفي لردم الفجوة الموجودة بين نتائج البحوث وواقع الممارسات التربوية، فكل جهة لها دور في تطبيق نتائج البحوث التربوية؛ لتعود بالتنمية والتطوير على واقعنا التربوي، كيف لا وهذه المؤسسات تضم أغلى شيء يملكه المجتمع وهم فلذات أكبادنا، فالمجتمع له دور كما أن للقطاع الخاص دور، والإعلاميين لهم دور كما للباحثين دور.

**رابعاً: متطلبات صانعي القرار:**

**جدول ( 8 ) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال: متطلبات صانعي القرار مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي**

| رقم الفقرة | الفقـــرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | توفر الإرادة القوية والمصداقية لدى صناع القرار الرسمي باتخاذ القرارات التي تهتم بالاستفادة من نتائج البحث العلمي التربوي. | 1 | 4.35 | 0.98 | كبيرة جداً |
| 3 | الالتزام والدعم الحكومي تجاه تطبيق نتائج البحث التربوي . | 2 | 4.34 | 0.96 | كبيرة جداً |
| 5 | إعطاء الأولوية للكفاءات التربوية المؤهلة والمتخصصة التي تؤمن بالبحث التربوي وتسعى إلى تطبيقه، لشغل مناصب عليا في الإدارة التعليمية. | 3 | 4.32 | 1.03 | كبيرة جداً |
| 8 | تبني نتائج البحث العلمي الجاد للواقع التربوي في عملية صنع القرار. | 4 | 4.29 | 0.91 | كبيرة جداً |
| 10 | الاستفادة من الخبرات العالمية وتجارب الدول المتقدمة في تطبيق نتائج البحث التربوي | 5 | 4.27 | 0.96 | كبيرة جداً |
| 7 | إشراك الباحثين التربويين بوضع الخطط التربوية وصناعة القرار التربوي. | 6 | 4.26 | 0.94 | كبيرة جداً |
| 4 | إعادة هيكلة الإدارات التعليمية بما يواكب التطور الإداري والتربوي في القرن الحادي والعشرين. | 7 | 4.25 | 0.98 | كبيرة جداً |
| 6 | إعادة صياغة نتائج البحث التربوي المنجزة على شكل برامج عمل قابلة للتطبيق . | 8 | 4.23 | 0.94 | كبيرة جداً |
| 9 | تقديم آليات تنفيذية منظمة لتطبيق نتائج البحث العلمي التربوي. | 9 | 4.22 | 0.94 | كبيرة جداً |
| 2 | تكوين اتجاه سياسي داعم لضرورة تطبيق نتائج البحث التربوي. | 10 | 3.99 | 1.14 | كبيرة |
| 11 | تكوين فرق عمل متخصصة تتبع المجلس الأعلى لتخطيط التعليم لمتابعة وتقويم تطبيق نتائج البحث التربوي في الإدارات التعليمية. | 11 | 3.98 | 1.09 | كبيرة |
| | المتوسط العام | | 4.22 | 0.99 | كبيرة جداً |

**يتضح من الجدول السابق إن مجال: متطلبات صانعي القرار والذي يتضمن(11) فقرة/ متطلب، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد جاء أهميته في المرتبة الرابعة من بين بقية المجالات الثمانية، إذ حصلت فقرات المجال (مجتمعة)، على متوسط الحسابي مقداره،(4.22) وانحراف معياري مقداره (0.99)، بدرجة أهمية كبيرة جداً، وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: الأهمية الكبيرة جداً ودور صانعي القرار في تطبيق وتبني نتائج البحث في الواقع الممارس حتى يكونوا أنموذج يحتذى به في كافة المستويات وكافة المجالات، وقد حصلت كل فقرات (متطلبات) المجال على التقدير: كبيرة جداً، باستثناء الفقرتين(2، 11) والتي حصلت على تقدير: كبيرة.**

**ويتضح أيضاً ان فقرات مجال: متطلبات صانعي القرار، قد تراوحت قيم متوسطاتها الحسابية ما بين(4.35 -3.98) وقد كانت أعلى قيمة من نصيب الفقرة (1) و التي مفادها: "توفر الإرادة القوية والمصداقية لدى صناع القرار الرسمي باتخاذ القرارات التي تهتم بالاستفادة من نتائج البحث العلمي التربوي" ، والتي حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.35) بانحراف معياري مقداره (0.98)، وبدرجة أهمية كبيرة جداً، وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ولعل الباحث يعزي ذلك: إلى أهمية ودور صانعي القرار التربوي في اتخاذ الأُطر المرجعية التي من شأنها تطبيق نتائج البحث التربوي ليؤدي البحث العلمي التربوي، دوره الفاعل والمنشود في التطوير، بما يحقق للعملية التعليمية تطورها وتقدمها، فلا بد من تمثل الإرادة القوية والمصداقية في تطبيق نتائج البحث التربوي الذي تحتاج أيضاً إلى قرار واضح**

وصريح، كضامن أساسي لتطبيق نتائج البحث التربوي، فضلاً عما تفتقر إليه القيادات الإدارية الحالية من اهتمام بتطبيق نتائج البحث التربوي، جعل عينة الدراسة يشعرون بأهمية دور صانع القرار تجاه تطبيق نتائج البحث التربوي، وقد أتت هذه النتيجة أيضاً من إدراك أفراد عينة الدراسة بأن المشكلة في تطبيق نتائج البحث التربوي ماهي إلا مشكلة إدارية، تتعلق بدرجة كبيرة جداً بصانعي القرار وراسمي السياسات التعليمية.

وأما أقل متوسط حسابي فكان من نصيب الفقرة (11)والتي مفادها: "تكوين فرق عمل متخصصة تتبع المجلس الأعلى لتخطيط التعليم لمتابعة وتقويم تطبيق نتائج البحث التربوي في الإدارات التعليمية"، إذ حصلت على متوسط حسابي بلغ (3.98)، بانحراف معياري بلغ (1.09)، وبدرجة أهمية كبيرة؛ وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: إدراك عينة الدراسة لتدني المتابعة والتقويم وغياب آليات الرقابة والمساءلة، وإن وُجدت تكاد تقتصر على الجوانب المالية، وتتم في أدنى مستوى لها، فضلاً عن متابعة وتقويم مدى تطبيق نتائج البحث التربوي، مما تَعزز ذلك الشعور لدى أفراد عينة الدراسة بأهمية ودور المتابعة والمساءلة لمدى تطبيق نتائج البحث التربوي.

**خامساً: متطلبات الباحثين: -**

جدول (9 )يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال: متطلبات الباحثين.

| رقم الفقرة | الفقرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مراعاة الباحثين للواقع التربوي عند إجراء أبحاثهم والتحلي بأخلاقيات البحث العلمي. | 1 | 4.49 | 0.74 | كبيرة جداً |
| 6 | إيفاد الباحثين للمشاركة في المؤتمرات الخارجية وتبادل الخبرات. | 2 | 4.33 | 0.93 | كبيرة جداً |
| 2 | القيام بالدورات التدريبية المستمرة للباحثين لإكسابهم ثقافة الجودة البحثية، والمعايير العالمية في جودة البحث العلمي. | 3 | 4.28 | 0.98 | كبيرة جداً |
| 3 | تفريغ الباحثين الأكفاء لإجراء الابحاث والدراسات التربوية ذات الأهمية في الميدان التربوي. | 4 | 4.25 | 0.98 | كبيرة جداً |
| 5 | تشجيع البحوث المشتركة بين الباحثين الأكفاء والباحثين الجدد(الطلاب) لتنمية مهاراتهم البحثية. | 5 | 4.22 | 0.96 | كبيرة جداً |
| 4 | تشجيع عمل البحوث المشتركة بين الباحثين اليمنيين والباحثين العرب والأجانب والاستفادة من بعضهم البعض. | 6 | 4.20 | 1.04 | كبيرة جداً |
| 7 | الحد من هجرة العقول البحثية اليمنية إلى الخارج . | 7 | 3.57 | 1.61 | كبيرة |
| | المتوسط العام | | 4.19 | 1.03 | كبيرة |

يتضح من الجدول السابق أن مجال: متطلبات الباحثين والذي يتضمن(7) فقرات/ متطلبات، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد جاءت أهميتها في المرتبة الأولى من بين مجالات المجموعة الثانية، إذ حصلت فقرات المجال (مجتمعة) على متوسط حسابي بلغ (4.19) بانحراف معياري بلغ (1.03)، وهي قيمة تُشير بأن مجال متطلبات الباحثين قد حظيت بدرجة أهمية كبيرة، وفقاً لإجابات عينة البحث، ونلاحظ أن درجة أهميتها كانت أقرب إلى درجة كبيرة جداً والمحددة بالمدى(4.20 -5)، ويعزي الباحث ذلك إلى: أهمية تحلّي الباحثين بأخلاقيات ومتطلبات البحث وجودته، ويطبقوها على أنفسهم قبل أن يطالبوا الأخرين بتطبيق نتائج جهودهم البحثية، وأنّ فقرات (المتطلبات) المجال جاءت

بتقدير كبيرة جداً، باستثناء الفقرة(7) والتي حصلت على تقدير: كبيرة، كما أن فقرات مجال: متطلبات الباحثين، قد تراوحت قيم متوسطاتها الحسابية ما بين(4.49 -3.57) وقد كانت أعلى قيمة من نصيب الفقرة (1) والتي مفادها: "مراعاة الباحثين للواقع التربوي عند إجراء أبحاثهم والتحلي بأخلاقيات البحث العلمي"، والتي حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو(4.49) وأقل انحراف معياري وهو(0.74)، من بين فقرات الأداة والبالغ عددها(65)، وهي قيمة تشير بأن مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل بدرجة أهمية كبيرة جداً؛ وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ومما يعني أنه لا يوجد هناك تشتت كبير بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا التقدير، ولعل الباحث يعزي ذلك إلى: إدراك عينة الدراسة لمدى أهمية ربط الأبحاث التربوية بالواقع التربوي؛ كضامن أساسي في تطبيق وتقبُّل نتائج البحث التربوي، ولما يعانيه البحث التربوي من عُزلة عن الواقع التربوي، حتى أصبحت صفة ملازمة لأغلبية البحوث التربوية، قد تعود إلى قلة خبرة بعض الباحثين في مراعاة الواقع التربوي عند اختيار مشكلات أبحاثهم، إما بقصد التوجه نحو أبحاث بسيطة وأقل كلفة للحصول على الترقيات، أو انعكاس عن قلة التحلي بمواصفات ومعايير جودة البحث العلمي التربوي وأخلاقياته من بعض الباحثين؛ مما يجعل نتائج تلك الأبحاث غير قابلة للتطبيق في الواقع التربوي، والتي تُعتبر خطوة من الخطوات المهمة في تنفيذ نتائج أبحاثهم على أرض الواقع، وحتى لا يدَع الباحثين لأصحاب القرار ثغرة يتعللوا بها، كما يزعم بعضهم بأن الباحثين ليسوا بدرجة كبيرة من التأهيل حتى تُطبَّق نتائج أبحاثهم، وأنهم يصنعوا أبحاث فوقية بعيدة عن الواقع اليمني وتحتاج إلى تكاليف باهظة لتطبيق نتائجها.

وأما أقل متوسط حسابي فكان للفقرة (7)والتي مفادها: "الحد من هجرة العقول البحثية اليمنية إلى الخارج"، إذ حصلت على متوسط حسابي بلغ (3.57)، بانحراف معياري مقداره(1.61)، وهي قيمة تشير إلى أن الدلالة اللفظية لمضمون الفقرة تمثل من الأهمية بدرجة كبيرة، وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ويعني هذا إلى مدى إدراك عينة الدراسة بقيمة الكوادر البشرية ودور العقول البحثية في نهضة الأمم والشعوب، وضرورة الحد من أسباب هجرتها إلى خارج بلدانهم، وتوفير البيئة المناسبة لها، ويعزي الباحث ذلك إلى: أن معظم أفراد عينة بحثة يعزمون على أن يهاجروا إلى خارج بلدانهم، لاسيما إلى دول الجوار، لأمور اقتصادية ومعيشية، وذلك لأن هذه الفقرة حصلت على أقل متوسط حسابي وهو(3.57) من بين فقرات الأداة والبالغة عددها(65)، مما يؤكد ذلك، ويلاحظ أيضاً من خلال الانحراف المعياري والذي بلغ(1.61)، كأعلى انحراف بين فقرات الأداة، مما يؤكد أن هناك تشتُّت بين إجابة أفراد عينة الدراسة حول هذا التقدير، ويعزي الباحث هذا التشتت إلى اختلاف آراء عينة الدراسة باختلاف مستوياتهم الوظيفية، إذ يؤيد هذا المتطلب قيادات الكليات لما يعانون من هجرة بعض الدكاترة وأثر ذلك على سير العملية التدريسية في الكلية والأقسام، بينما لا يؤيده بعض أعضاء هيئة التدريس، الذي ربما يجد ما يصبوا إليه خارج بلده.

**سادساً: متطلبات الدعم والتمويل: -**

**جدول ( 10) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال: متطلبات الدعم التمويل**

| رقم الفقرة | الـــفـــقـــرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | اعتماد ميزانية مناسبة لتطبيق نتائج البحث التربوي ضمن الموازنة العامة لكل من كليات التربية ومراكز البحث التربوي . | 1 | 4.41 | 1.04 | كبيرة جداً |
| 2 | تخصيص ميزانية سنوية كافية للوحدة الإدارية الخاصة بتطبيق نتائج البحث التربوي. | 2 | 4.28 | 1.01 | كبيرة جداً |
| 8 | اعتماد جائزة دورية لأفضل بحث تربوي قابل لتطبيق نتائجه والاستفادة منه . | 3 | 4.27 | 1.07 | كبيرة جداً |
| 3 | تفعيل مبدأ الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تمويل البحث التربوي وتطبيق نتائجه. | 4 | 4.22 | 1.02 | كبيرة جداً |
| 6 | دفع تكاليف إعداد وإجراء البحث التربوي ذي الأولوية في الميدان التربوي | 5 | 4.17 | 0.99 | كبيرة |
| 7 | دفع كافة تكاليف تطبيق نتائج البحث التربوي في جميع المؤسسات التربوية ذات العلاقة. | 5 | 4.17 | 1.00 | كبيرة |
| 5 | التواصل مع المنظمات الإقليمية والدولية لدعم تطبيق نتائج البحث التربوي. | 6 | 4.01 | 1.05 | كبيرة |
| 4 | إنشاء صندوق خاص في كل محافظة لدعم تطبيق نتائج البحث التربوي. | 6 | 4.01 | 1.18 | كبيرة |
| | المتوسط العام | | 4.19 | 1.04 | كبيرة |

أشارت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مجال: متطلبات الدعم التمويل والذي يتضمن(8) فقرات/ متطلبات، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي قد جاءت أهميتها في المرتبة الثانية من بين مجالات المجموعة الثانية، إذ حصلت فقرات المجال (مجتمعة) على متوسط حسابي بلغ (4.19) بانحراف معياري بلغ (1.04)، وهي قيمة تشير بأن مجال متطلبات الدعم والتمويل قد حظيت بدرجة أهمية كبيرة؛ وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ونلاحظ أن درجة أهميتها كانت أقرب إلى درجة كبيرة جداً والمحددة بالمدى(4.20 -5)، ويعزي الباحث ذلك إلى: إدراك عينة الدراسة بأهمية ودور الدعم والتمويل واستمراريته في تجويد البحث العلمي وتطبيق نتائجه حتى يتمكن المعنيون والقائمون من تطبيق نتائج البحث التربوي بسهولة ويسر وهي نتيجة طبيعية، إذ أن أي عمل أو جهد صغيراً كان أم كبيراً لا يُكتب له النجاح؛ مالم يتم تمويله ودعمه، بل يعتبر من أهم مرتكزات النجاح والتنفيذ، وقد حصلت فقرات(متطلبات) المجال بتقدير كبيرة جداً لنصف الفقرات، بينما فقرات النصف الآخر حصلت على تقدير: كبيرة، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجال: متطلبات الدعم والتمويل ما بين(4.41 -4.01) وقد كانت أعلى قيمة من نصيب الفقرة (1) والتي مفادها: "اعتماد ميزانية مناسبة لتطبيق نتائج البحث التربوي ضمن الموازنة العامة لكل من كليات التربية ومراكز البحث التربوي"، والتي حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.41) بانحراف معياري مقداره (1.04)، وبدرجة أهمية كبيرة جداً؛ وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ولعل الباحث يعزي ذلك إلى: إدراك عينة الدراسة لأهمية الجانب المالي ودوره الكبير في تطبيق نتائج البحث التربوي، وليس من المستغرب أن تتصدر هذه الفقرة المرتبة الأولى من بين فقرات المجال، فالواقع البحثي يشهد تدنياً ملحوظاً في الميزانية المخصصة للبحث العلمي عموماً والتربوي خصوصاً، إذا ما قورنت بما تنفقه بعض الدول على البحث العلمي، فضلاً عما تنفقه في تطبيق نتائجه.

وأما أقل متوسط حسابي فكان للفقرتين (4، 5)والتي مفادهما على التوالي: "إنشاء صندوق خاص في كل محافظة؛ لدعم تطبيق نتائج البحث التربوي"، و"التواصل مع المنظمات الإقليمية والدولية لدعم تطبيق نتائج البحث التربوي"، إذ حصلتا على متوسط حسابي واحد(4.01) بانحراف معياري مقداره على التوالي (1.05، 1.18)، وهي قيمة تشير إلى أن الدلالة اللفظية لمضمون الفقرتين تمثل من الأهمية بدرجة كبيرة، وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ويعزي الباحث تلك النتيجة أنها جاءت من إدراك عينة الدراسة بدور الدعم في تطبيق نتائج البحث التربوي سواءً على المستوى المحلي أو الدولي أو الإقليمي، وأنه لابد من استغلال جزء من الدعم الذي تحظى به بلادنا في تطبيق نتائج البحث التربوي.

**سابعاً: المتطلبات التشريعية: -**

جدول ( 11) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال: المتطلبات التشريعية.

| رقم الفقرة | الفقرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تبني استراتيجية واضحة لسياسة البحث التربوي في الجامعات اليمنية والمراكز البحثية. | 1 | 4.38 | 0.96 | كبيرة جداً |
| 2 | سن اللوائح ووضع القوانين التي تجعل تطبيق نتائج البحث العلمي ضمن أولويات التنمية للدولة. | 2 | 4.35 | 0.99 | كبيرة جداً |
| 8 | توفير القوانين التي تضمن الحرية الأكاديمية للباحثين التربويين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ليقول البحث العلمي كلمته. | 3 | 4.32 | 1.00 | كبيرة جداً |
| 6 | إصدار قوانين تنظم العلاقة بين المؤسسات التعليمية والجهات البحثية في مجال تبادل المعلومات والدراسات البحثية. | 4 | 4.24 | 0.99 | كبيرة جداً |
| 3 | تفعيل دور واختصاصات المجلس الأعلى لتخطيط التعليم بما يكفل تطبيق نتائج البحث. | 5 | 4.23 | 1.01 | كبيرة جداً |
| 7 | إصدار تشريعات لتسهيل وتذليل كافة الصعوبات التي تقف حجرة عثرة أثناء تطبيق نتائج البحث التربوي. | 6 | 4.21 | 1.09 | كبيرة |
| 4 | إصدار قرار بإنشاء الوحدة الإدارية لتطبيق نتائج البحث العلمي التربوي تتبع المجلس الأعلى لتخطيط التعليم . | 7 | 4.06 | 1.03 | كبيرة |
| 5 | إنشاء فروع لمركز البحوث والتطوير التربوي في مكاتب التربية والتعليم في المحافظات. | 8 | 3.94 | 1.18 | كبيرة |
| 9 | ربط تعيينات وترقيات الباحثين في جميع المؤسسات التربوية (الجامعات، وزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات) بمدى الاستفادة من إنتاجاتهم البحثية. | 8 | 3.94 | 1.26 | كبيرة |
| | المتوسط العام | | 4.18 | 1.05 | كبيرة |

يتضح من الجدول السابق أن مجال: المتطلبات التشريعية والذي يتضمن(9) فقرات/ متطلبات، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد جاءت أهميتها في المرتبة الثالثة من بين مجالات المجموعة الثانية؛ إذ حصلت فقرات المجال (مجتمعة) على متوسط حسابي بلغ (4.18) بانحراف معياري بلغ (1.05)، وهي قيمة تشير بأن مجال المتطلبات التشريعية قد حظيت بدرجة أهمية كبيرة، وفقاً لإجابات عينة الدراسة، وحصلت فقرات( متطلبات) المجال على درجة أهمية كبيرة جداً، باستثناء الفقرات(4، 5، 7، 9)، والتي حصلت على تقدير: كبيرة، حيث تراوحت قيم متوسطاتها الحسابية ما

بين(4.38 -3.94) وقد كانت أعلى قيمة من نصيب الفقرة (1) والتي مفادها: تبني استراتيجية واضحة لسياسة البحث التربوي في الجامعات اليمنية والمراكز البحثية، والتي حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.38) بانحراف معياري بلغ (0.96)، وهي قيمة تشير بأن مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل درجة أهمية كبيرة جداً، وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ولعل الباحث يعزي ذلك إلى: إدراك عينة الدراسة لأهمية تبني استراتيجية واضحة ومزمَّنة لسياسة البحث التربوي في المؤسسات المعنية بإنتاج البحوث التربوية؛ إذ أن تلك المؤسسات تفتقر لمثل هذه المرجعيات، فما ورد من إشارات إلى البحث التربوي في بعض التشريعات والاستراتيجيات التربوية، إنما هي إشارات ضمنية وعامة، ولم تترجم إلى خطط إجرائية تُوزَّع على تلك المؤسسات المنتجة للبحث، مما أدى إلى تكرار بعض البحوث حول مشكلة تربوية واحدة، وقد تتركز حول قضايا معينة بعيدة عن الواقع التربوي ومشكلاته، وتُعزى هذه النتيجة أيضاً إلى إدراك عينة الدراسة بأهمية المتطلبات التشريعية؛ لتطبيق نتائج أبحاثهم التي لربما أُهملت ولم تلقَ لها الاهتمام الكافي، والذي لطالما تجشموا الصعاب وتحملوا المتاعب لإنتاجها، وهذه الأهمية تتناسب مع حاجة البحث التربوي إلى تشريعات وقرارات تسهم في تطبيق نتائجه ليؤتي ثماره في واقعنا الملموس، وهذا ما أكدته الفقرات (1، 2، 3، 6، 8) من فقرات هذا المجال.

وأما أقل متوسط حسابي فكان من نصيب الفقرتين(5، 9) والتي مفادهما على التوالي: "إنشاء فروع لمركز البحوث والتطوير التربوي في مكاتب التربية والتعليم في المحافظات"، و"ربط تعيينات وترقيات الباحثين في جميع المؤسسات التربوية(الجامعات، وزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات) بمدى الاستفادة من إنتاجاتهم البحثية وجودتها"، حيث حصلتا على أقل قيمة في المتوسط الحسابي الموحد لكل منهما (3.94) بانحراف معياري مختلف مقداره لكل منهما عل التوالي (1.18، 1.26)، وهي قيمة تشير إلى أن الدلالة اللفظية لمضمون الفقرتين تمثل من الأهمية بدرجة كبيرة، وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة يؤيدون إنشاء فروع لمركز البحوث والتطوير التربوي لينتشر في كافة أنحاء الجمهورية اليمنية، وربط تعيينات وترقيات الباحثين على مدى الاستفادة من إنتاجاتهم البحثية، كأحد المعايير الموضوعية وكدافع ومحك لتنافس الباحثين على أن تكون أبحاثهم منبعها الواقع التربوي، وأيضا إن القيادات التي ارتقت وفقا لهذا المعيار ستثمن البحوث، وتقدره وتعمل على تشجيعه، وتحرص على تطبيق نتائجه، فضلا بأن تبني قرارتها على أساس موضوعي وبحثي.

**ثامناً: المتطلبات الثقافية : -**

**جدول ( 12) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال: المتطلبات الثقافية**

| رقم الفقرة | الـــفـــقـــرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | نشر الوعي الثقافي بين العاملين في المؤسسات التربوية بأهمية البحث العلمي في التطور الحضاري لليمن . | 1 | 4.35 | 0.84 | كبيرة جداً |
| 7 | تسهيل وصول المجلات والدوريات الخاصة بنشر البحث العلمي إلى العاملين في المؤسسات التربوية للاستفادة منها. | 2 | 4.33 | 1.00 | كبيرة جداً |
| 3 | توعية العاملين في الميدان التربوي بدور تطبيق نتائج البحث التربوي كوسيلة ناجعة لمعالجة المشكلات الوظيفية. | 3 | 4.21 | 0.94 | كبيرة جداً |
| 2 | التأكيد بين أوساط مؤسسات المجتمع الرسمية والخاصة على أهمية الاستشارات العلمية. | 4 | 4.10 | 0.93 | كبيرة |
| 5 | نشر ثقافة الثقة بنتائج البحث التربوي الهادفة لتطوير أداء العاملين في الإدارة التعليمية. | 5 | 4.08 | 0.94 | كبيرة |
| 6 | تخصيص قناة تلفزيونية للتعليم العالي والبحث العلمي لترسيخ دور البحث العلمي في خدمة المجتمع. | 6 | 4.06 | 1.07 | كبيرة |
| 4 | العمل على نشر ثقافة الوقف العلمي بين أوساط المجتمع لدعم تنفيذ مخرجات البحث التربوي. | 7 | 3.95 | 1.05 | كبيرة |
| | المتوسط العام | | 4.15 | 0.96 | كبيرة |

يتضح من الجدول السابق أن مجال المتطلبات الثقافية، والذي يتضمن(7) فقرات/ متطلبات، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد حصلت على أقل قيمة من قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات المجموعة الثانية، ومجالات الاستبانة ككل، إذ حصلت جميعاً على متوسط حسابي بلغ (4.15)، بانحراف معياري بلغ (0.96)، وهي قيمة تشير بأن مجال المتطلبات الثقافية قد حظيت بدرجة كبيرة، وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، وحصلت فقرات (متطلبات) المجال على التقدير: كبيرة، باستثناء الفقرات(1، 3، 7)والتي حصلت على تقدير كبيرة جداً، وقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي ما بين (4.35 - 3.95) فكانت أعلى قيمة للفقرة(2)، والتي مفادها: "نشر الوعي الثقافي بين العاملين في المؤسسات التربوية بأهمية البحث العلمي في التطور الحضاري لليمن"، والتي حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.35) بانحراف معياري بلغ (0.84)، وهي قيمة تشير بأن مضمون الفقرة ودلالتها اللفظية تمثل بدرجة كبيرة، وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: إدراك عينة الدراسة إلى أهمية الوعي الثقافي ودوره في تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته؛ لتقبل نتائج البحث العلمي التربوي، ويصبح البحث التربوي ثقافة بين أوساط العاملين في المؤسسات التربوي، ليعود بالنفع والتطور الحضاري لوطننا الحبيب، بل قد يكون من أبرز أسباب الفجوة بين نتائج الأبحاث التربوية والممارسات هي انعكاس لثقافة المجتمع السائدة، فإن كانت بعيدة عن العلم والبحث العلمي فإن النخبة العلمية منهم تصاب بالإحباط والشلل العلمي، وذلك لأن نتائج أبحاثهم ودراساتهم لا يستفاد منها؛ فتذهب لتلحق لها مكان في رفوف المكتبات، وسيظل الركود يلاحقها مالم تحركها ثقافة المجتمع ووعيه بدورها.

وكانت أقل قيمة من المتوسطات الحسابية من نصيب الفقرة(4)والتي تنص على: "العمل على نشر ثقافة الوقف العلمي بين أوساط المجتمع لدعم تنفيذ مخرجات البحث التربوي"، إذ حصلت على

متوسط حسابي بلغ(3.95) بانحراف معياري بلغ (1.05)، وهي قيمة أيضاً تشير إلى أن الدلالة الوظيفية لمضمون الفقرة تمثل من الأهمية بدرجة كبيرة، وفقاً لإجابات عينة الدراسة، ويعزي الباحث ذلك إلى: شعور عينة الدراسة بالحاجة إلى نشر ثقافة الوقف العلمي والذي قد يكون أكثر أجراً ونفعاً يعود للواقفين؛ إذ أنه يُعتبر من الوقف ذي الأجر المتعدي.

وتشير هذه النتائج إلى أن درجة أهمية المتطلبات الثقافية قد حصلت على أقل تقدير من بين المجالات الأخرى، وهذه نتيجة طبيعية؛ إذ أن هناك متطلبات لها أهمية أكبر من تفعيل وسائط الثقافة الفكرية والعلمية بين أوساط المجتمع المحلي على مختلف شرائحه، وترسيخ أهمية البحث العلمي التربوي والتطور العلمي والمجتمعي والثقافي، وهي تلك التي تتعلق بالعمل البحثي وجودته، ومتطلبات التقانة الحديثة والتكنولوجيا، والدعم والتمويل ومتطلبات صانعي القرار، وإرادتهم الصادقة، وتتعلق بالباحثين، وخاصة أن وضع البحث التربوي وتطبيق نتائجه في البلدان النامية بما فيه بلادنا؛ يحتاج إلى قرار جاد والتزام صادق؛ ليُحقق ما حققه في البلدان المتقدمة، ويعالج المشكلات التربوية التي تعاني منها مؤسساتنا التعليمية.

**ثانياً: - النتائج المتعلقة بالهدف الثاني: -**

والذي يهدف إلى التعرف على: الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة($\alpha$=0.05)بين متوسطات تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متطلبات تطبق نتائج البحث التربوي وجودته تعزى إلى متغيرات الدراسة وهي: ( الجنس، الدرجة العلمية، التخصص، الخبرة البحثية، جهة العمل البحثي).

ولغرض الإجابة على السؤال السابق؛ استخدم الباحث الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (Independent–sample t – test)، واختبار تحليل التباين الأحادي(ONE –Way ANOVA–)، وفقاً لطبيعة المتغيرات التي تضمنها السؤال السابق[7]، وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي لكل متغير على حده : -

**أولاً: بما يتعلق بمتغير الجنس ، التخصص العلمي، جهة العمل: -**

استخدم الباحث اختبار (T–test) لعينتين مستقلتين وفقاً لمتغير(الجنس، والتخصص العلمي، جهة العمل البحثي) لمجالات الأداة إجمالا(مجتمعة).

[7]أخذت القيم الجدولية من كتاب مناهج البحث في التربية وعلم النفس تأليف ديو بولد فان دالين (الطبعة الثانية) 1996م.

جدول (13) يبين نتائج اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين وفقاً لمتغير؛ الجنس، والتخصص العلمي،جهة العمل البحثي

| المتغير | مستويات المتغير | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة(t) المحسوبة | درجة الحرية | قيمة(t) الجدولية❖ | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكور | 187 | 4.28 | 0.69 | 1.87 | 215 | 1.96 | لا توجد فروق. |
| | إناث | 30 | 4.55 | 0.37 | | | | |
| التخصص العلمي | إنساني | 162 | 4.28 | 0.69 | 1.77 | 215 | 1.96 | لا توجد فروق. |
| | علمي | 55 | 4.08 | 0.82 | | | | |
| جهة العمل البحثي | كلية تربوية | 185 | 4.24 | 0.71 | 0.48 | 215 | 1.96 | لا توجد فروق. |
| | مركز البحوث | 32 | 4.17 | 0.85 | | | | |

❖ عند مستوى الدلالة (0.05)

تشير النتائج الموضحة بالجدول السابق أنّه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته(مجتمعة) في الجمهورية اليمنية، تعزى لمتغير:

- الجنس، إذ بلغت قيمة(t) المحسوبة(1.87) وهي أصغر من القيمة الجدولية المحددة بـ(1.96 )وهذا يعني أن تقديرات الذكور والإناث من عينة الدراسة لا تختلف تجاه درجة أهمية متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوية.
- التخصص(إنساني، علمي)(مجتمعة )،حيث بلغت قيمة(t)المحسوبة(1.77) وهي أقل من قيمة(t) الجدولية المحددة بـ(1.96) وهذا يعني أن تقديرات عينة الدراسة بكافة تخصصاتهم الإنسانية والعلمية لا تختلف تجاه متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته.
- جهة العمل (كلية تربوية، مركز البحوث التربوي)، حيث بلغت قيمة(t)المحسوبة(0.48) وهي أقل من القيمة الجدولية المحددة بـ(1.96)وهذا يعني أن تقديرات عينة البحث واحدة تجاه متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته، على اختلاف أماكن عملهم، سواءً في كليات التربية أو في مركزي البحوث والتطوير التربوي، إذ أن البحث وما يحتاجه من متطلبات لتطبيق نتائجه هي نفسها في كليات التربية أو في مراكز البحث التربوي، مادام أنه بحث له منهجيته العلمية، وفي بيئة قد لا تختلف كثيراً فيما بينها.

**ثانيا: بما يتعلق بمتغيري: الدرجة العلمية، والخبرة البحثية: -**

حيث استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي(ONE - Way ANOVA) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق فردية تعزى لمتغيري الدرجة العلمية والخبرة البحثية لمجالات الأداة إجمالا (مجتمعة).

جدول (14)يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(ONE - Way ANOVA)وفقاً لمتغير الدرجة العلمية، الخبرة البحثية.

| المتغير ومستوياته | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة (f) المحسوبة | قيمة(f) الجدولية❖ | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخبرة البحثية (1 -5 سنوات)،(6 - 10سنوات)،(أكثر من 10سنوات) | بين المجموعات | 0.47 | 2 | 0.234 | 0.433 | 19.50 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 115.87 | 214 | 0.541 | | | |
| | الإجمالي | 116.34 | 216 | | | | |
| الدرجة العلمية (استاذ، استاذ مشارك، استاذ مساعد) | بين المجموعات | 1.19 | 2 | 0.597 | 1.109 | 19.50 | لا توجد فروق |
| | داخل المجموعات | 115.15 | 214 | 0.538 | | | |
| | الإجمالي | 116.34 | 216 | | | | |

❖ عند مستوى الدلالة (0.05)

يتضح من الجدول السابق إلى: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته( مجتمعة) تعزى لمتغير:

- الدرجة العلمية(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، إذ أن قيمة (f) المحسوبة ( 1.109 ) وهي أقل من قيمة (f)الجدولية المحددة بـ(19.50) ، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته لم تتأثر بدرجاتهم العلمية، أي أنه لا يوجد تباين بين إجاباتهم حول درجة أهمية المتطلبات التي وردت في الأداة، وأن هذه المتطلبات يحتاجها البحث العلمي التربوي في تطبيق نتائجه، حتى أصبح بمثابة إجماع لدى عينة الدراسة على مختلف درجاتهم العلمية.
- الخبرة البحثية:[(1 -5 سنوات)، (6 -10سنوات)، (أكثر من 10سنوات)]، إذ أن قيمة (f) المحسوبة (0.433)، وهي أقل من قيمة (f)الجدولية المحددة بـ(19.50)، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته لم تتأثر بخبراتهم البحثية، ولا يوجد تباين بين إجابات أفراد عينة البحث، مما يؤكد على أن المتطلبات الواردة في الأداة محل اتفاق تام بين أفراد عينة الدراسة، سواء من وجهة نظر أولئك الذين لم تتجاوز خبرتهم البحثية الخمس السنوات، أو من وجهة نظر أولئك الرعيل الذين أصبح لهم باع كبير في البحث التربوي، وتعدت خبراتهم البحثية ما فوق العشر السنوات؛ مما يدل أن لهذه المتطلبات أهمية كبيرة، ودور مهم في تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته.

- **الاستنتاجات: -**

بناءً على النتائج التي أظهرتها عملية التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، و في ضوء أهداف الدراسة استنتج الباحث ما يلي :

1. كل المتطلبات التي وردت في الدراسة تمثل متطلبات حقيقية؛ لتطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية.
2. إنّ تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته تفتقر غالباً إلى التقنية الفنية، ويفتقد أحياناً إلى معايير جودة البحث العلمي، ويحتاج إلى وقفة جادة من صانعي القرار، وهذا ما أدركته عينة الدراسة عندما أولت تلك المتطلبات اهتماما بحسب درجة أهميتها بترتيب منطقي وطبيعي، حيث حصلت أربعة مجالات من مجالات متطلبات تطبيق نتائج البحث على درجة أهمية كبيرة جداً، وهي بالترتيب بحسب المتوسط الحسابي: المتطلبات التقنية الفنية، ومتطلبات العمل البحثي وجودته، متطلبات الشراكة المجتمعية، ومتطلبات صانعي القرار، بينما حصلت بقية المجالات وهي بالترتيب بحسب المتوسط الحسابي: متطلبات الباحثين، متطلبات الدعم والتمويل، المتطلبات التشريعية، المتطلبات الثقافية، على درجة أهمية( كبيرة).
3. مدى إدراك عينة الدراسة بدرجة تراوحت بين (كبيرة جداً - كبيرة) لأهمية متطلبات تطبيق نتائج البحث التربوي وجودته في الجمهورية اليمنية على اختلاف أجناسهم وتخصصاتهم ودرجاتهم العلمية وخبراتهم البحثية وجهة عملهم البحثي، ودور تلك المتطلبات في ردم الفجوة بين نتائج البحث التربوي وميادين التطبيق والممارسة.

**التوصيات : -**

في ضوء استنتاجات الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1) على المعنيين بتطبيق نتائج البحث التربوي ممثلاً بصانعي القرار ومتخذيه والقيادات التربوية أن يعملوا جميعاً لتطبيق نتائج البحث التربوي بإرادة صادقة وعزيمة قوية وشراكة حقيقية.
2) جَمع نتائج الأبحاث والتوصيات والمشروعات المقترحة وتصنيفها وتحليلها؛ لتكوين برامج وخطط تنموية شاملة، فنحن بحاجة ماسة للانتقال بالبحث العلمي التربوي من الشكلية إلى الموضوعية والعلمية، ومن الفردية إلى الجماعية، من الذاتية إلى المجتمعية، ومن الرؤية الشخصية إلى المشكلات الميدانية، ومن الأكاديمية إلى التطبيقية، ومن الشتات إلى المؤسسية، فالبحث التربوي ليس ترفاً، وليس عملية تعالي وفوقية، بل هو عملية تنبع من واقع المعايشة والمعاناة إلى واقع فعلي للتطوير والمواكبة.
3) على الباحثين التزود بمعايير الجودة العالمية في الأبحاث التربوية، والتحلي بأخلاقيات البحث العلمي؛ كضمان لتطبيق نتائج أبحاثهم.
4) يوصي الباحث الجهات الرسمية ذات العلاقة، بتوفير الميزانية الكافية، وتعدد مصادر الدعم والتمويل المستمر، والتي تفي بإجراءات البحث التربوي وتطبيق نتائجه.

5) توطيد الاتصال والتواصل بين صانعي القرار والمعنيين بالأبحاث من قيادات تربوية وغيرها؛ مع الباحثين وإشراكهم بصناعة القرار التربوي، ووضع خطط وبرامج وأولويات وفقاً لاحتياجات التنمية في البلاد.

6) منح الجامعة والباحثين الاستقلالية والحرية الأكاديمية وتأمينها بحدود اللوائح والقوانين، وتحرير أجهزة البحث من التبعية؛ ليتمكن البحث من قول ما يريد، لا ما يُراد له أن يقول.

7) توجيه الدراسات والبحوث المقدمة؛ لاستكمال متطلبات الدراسات العليا(الماجستير والدكتوراه )،نحو مواضيع بحثية هامة تتفق مع حاجات ومتطلبات المجتمع .

8) إعطاء حركة الترجمة أهمية خاصة فهي أقصر الطرق للتعرف على إنجازات الآخرين والاستفادة منها.

9) الاستعانة بالخبرات الأجنبية في تطبيق نتائج البحث التربوي، ووقف هجرة العقول، وبناء جسور الثقة والتعاون مع العلماء اليمنين بالخارج، بل استقطابها بعد أن احتكوا بالمفكرين الغربيين.

10) إقامة ورش عمل لمناقشة آليات تطبيق نتائج البحث التربوي، ووضع خطط مزمنة للتطبيق، ومتابعة تنفيذها و تقيميها بشكل دوري ومستمر.

11) إنشاء وحدة تنظيمية تتولى تطبيق نتائج البحوث العلمية التربوية تتبع المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.

**المراجع:**


1. الأسودي، نعمان سعيد، والدباغ، ذنون حامد، وباوزير، شيخ عوض، وسعيد، عوض سعيد، (1999)، معوقات البحث العلمي الأسباب والمعالجات، ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الاخرى الأمر الواقع آفاق المستقبل من الفترة 4 _ 6 ديسمبر 1999،جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.
2. الأغبري، بدر سعيد، (2004)، التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، (ط3)، دار الشوكاني للطباع والنشر، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
3. بدران، شبيل، (2007)، أزمة الفكر التربوي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
4. برقاوي، أحمد، (2006)، واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية، المجلة الثقافية، 20 فبراير، الاثنين، العدد (141)، دمشق، سوريا.
5. الحاج ،احمد علي، (2000)، الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية واستراتيجية تطويرها، مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد(15)، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
6. الحدابي، داود عبدالملك،(2005)، معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، ورقة علمية للندوة العلمية بعنوان" البحث العلمي ومشكلاته في الجمهورية اليمنية، المقامة في صنعاء، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز، الجمهورية اليمنية.
7. الخياط، محمد أحمد، (1998)، أولويات البحث التربوي بكلية التربية جامعة صنعاء، استراتيجية مقترحة، مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد، (13)، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
8. دوابشة، محمد، (2005)، دور البحث العلمي في تحقيق النهضة الشاملة، دراسة مقدمة للملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم، بعنوان: التعليم العالي رؤى مستقبلية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان .
9. ديوبولد، ب فان دالين (1996)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، (ط6)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية
10. الرفاعي، أحمد علي عثمان، (2005)، البحث التربوي، ومناهجه، جامعة صنعاء، كلية التربية أرحب، الجمهورية اليمنية.
11. الزليل، حمود علي أحمد، (2010)، تقويم الرسائل العلمية في مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها في الجامعات اليمنية في ضوء أولويات البحث، رسالة ماجستير غير منشورة، التربية، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية .
12. الزيان، ماجد محمد، (2011)، معوقات البحث التربوي بجامعة غزة كما يراها أعضاء هيئة التدريس وسبل تطويره، بحث مقدم الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر البحث التربوي، مفاهيمه وأخلاقياته و توظيفه، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.
13. سفيان، توفيق، والحوشبي، منصور احمد، (2010)، واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية، ورقة مقدمة للندوه التي نظمتها جامعة الحديدة ومؤسسة السعيد، بعنوان تجسير الهوه بين البحث العلمي والواقع، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز، الجمهورية اليمنية .

14. السياني، محمد عبد الله، (2002)، البحث العلمي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية في العالم العربي مع التركيز على دور الجامعات، مجلة أبحاث جامعية، العدد (1)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، الجمهورية اليمنية .

15. عبده، أشرف علي، (2009)، محاضرات في البحث التربوي، كلية المعلمين، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية .

16. العجمي، محمد حسنين و حسان، حسن محمد ابراهيم، (2007)، الإدارة التربوية، (ط1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن .

17. العولقي، ناصر، (1999)، البحث العلمي وارتباطه بالتنمية مع التركيز على الجامعات اليمنية، ورقة قدمت إلى الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الاخرى الأمر الواقع آفاق المستقبل، من الفترة 4 _6 ديسمبر 1999 جامعة عدن، الجمهورية اليمنية .

18. قسيس، منال وآخرون، (2008)، معوقات توظيف البحوث التربوية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الفلسطينية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد(50)، عمان، الأردن.

19. المجيدل، عبدالله شمت،(2005)، دراسة مقارنة لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد(123)، جامعة الكويت، الكويت.

20. محمد، أحمد علي الحاج و الطيب، عبد الجبار، (2010)، دراسات في الإتجاهات التربوية المعاصرة، كلية التربية، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

21. مرسي، محمد منير، (1983)، البحث التربوي ومركز البحوث التربوية في جامعة قطر، حولية كلية التربية، العدد (2)، جامعة قطر، قطر.

22. المسوري، محمد والجابري، عبد الرحمن مرشد والمخلافي، محمد أحمد قايد، (2003)، اولويات البحث التربوي كما يراها القادة التربويون في الجمهورية اليمنية، مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد(11)، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، الجمهورية اليمنية .

23. المشيقح، عبد الرحمن صالح، (1992)، بعض معوقات البحث العلمي في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الواقع والتطلعات، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، السعودية.

24. المقالح، عبدالعزيز، (2010)، واقع البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة دراسات يمنية، العدد (96)، صنعاء، الجمهورية اليمنية .

25. ميخائيل، مكانيوس، (2006)، مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في سورية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، العدد(1)، المجلد، (4)، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.

26. ناشر، عبد الكريم عبد المحمود، (2004)، دور مؤسسة البحث العلمي اليمنية في البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، ورقة عمل مقدمة للندوة التي عقدتها مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، بعنوان البحث العلمي ومشكلاته في الجامعات اليمنية، مؤسسة السعيد، تعز، الجمهورية اليمنية.

27. الناقة، محمود كامل، حجي، أحمد اسماعيل، وغبربال، طلعت منصور، (2002)، ندوة واقع البحث التربوي، المقامة لمؤتمر بعنوان "رؤى مستقبلية للبحث التربوي "، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بإشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية .

28. النوح، مساعد عبدالله، (2004)، مبادئ البحث التربوي، (ط1 )، كلية المعلمين، الرياض، المملكة العربية السعودية.

29. الهبوب، أحمد غالب، (2011)، معوقات استخدام نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار التربوي كما يراها الباحثون والقادة التربويون في الجمهورية اليمنية، مجلة الباحث الجامعي، العدد(26)، مطابع دمشق للطباعة والنشر، إب، الجمهورية اليمنية .

30. هزاع، عبد الودود، (2011)، واقع البحث التربوي في الجمهورية اليمنية وآفاق تطوره، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة الحديدة ومؤسسة السعيد، بعنوان تجسير الهوه بين البحث العلمي والواقع، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، تعز، الجمهورية اليمنية.

31. وزارة الشؤون القانونية، القرار الجمهوري رقم (152)لسنة 1999، بشأن إعادة تنظيم مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

1. William Erica Mc & Alison Lee, (2006), The Problem of 'the Problem with Educational Research, The Australian Educational Researcher, Volume 33, Number 2, University of Technology, Sydney, Australia.

# الاستثمار في التعليم العالي مدخل للتحول إلى مجتمع المعرفة

أ. فؤاد أحمد الصامت

**ملخص البحث**

يهدف البحث الحالي إلى تحليل عملية استثمار التعليم العالي واستقرائها ، يمكنه من إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة، وكذلك استقراء آليات تطبيقه في الجامعات اليمنية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تحليل المصادر والدراسات والتقارير العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث ،وهي التي تم اعتمادها أداة لجمع البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف البحث، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج ؛ أهمها: أن مجتمع المعرفة يقوم على أساس نشر المعرفة وتوليدها وتوظيفها في جميع مجالات النشاط المجتمعي ؛ وأن الاستثمار في التعليم العالي يعد من أهم المداخل العلمية للتحول بالمجتمعات الإنسانية إلى مجتمع المعرفة ، وهناك العديد من الآليات العلمية التي ترسخ عملية استثمار التعليم العالي ،وبما يمكنه من إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة في كافة وظائفه( توليداً، نشراً، توظيفاً). وقد توصل الباحث إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي يتطلب القيام بها لإثراء البحث الحالي.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، استثمار التعليم وهي كلمات مفتاحية وليست جمل .

**Abstract :**

This paper aimed at: **a)** analyzing and deducing the investment of the higher education for the sake of make a change to knowledge society and **b)** deducing techniques for applying it at the Yemeni universities. For collecting the data, a deduction methodology was used by the researcher to analyze and deduce the related studies and reports, as reference, about the study in relation. However, the study revealed a number of findings of which the significant ones were:

1. The knowledge society is based on disseminating, generating, and using knowledge in all societal events.
2. The investment of the higher education was considered one of the most important scientific approaches to change humanitarian societies to knowledge societies.
3. There were many scientific techniques that reinforce the investment of the higher education to be able to make a change to the knowledge society in all its duties (generation, dissemination, and use).

Finally, other findings, recommendations, and suggestions were reached by the researcher to enrich this paper.

**Keywords:** knowledge society, investment of the higher education.

**الإطار العام والدراسات السابقة**

**مقدمة البحث :**

تشهد دول العالم العديد من التطورات المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية التي فرضت على المؤسسات المجتمعية وخاصة التعليمية إعادة رؤيتها واستراتيجياتها، لمواكبة تلك التطورات، وبما يمكنها من توظيفها في تحقيق أهدافها المرسومة واستثمار مواردها البشرية المسؤولة عن إحداث التغير والتحول في أداء المجتمعات الإنسانية ومؤسساتها الإدارية، ومنها الجامعات، بوصفها الوسيلة والأداة التي يتم من خلالها إعداد وتأهيلهم الموارد البشرية وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تساعد على التحول إلى ما يعرف بمجتمع المعرفة، من خلال الاهتمام بالتعليم والجامعي العالي والاستثمار فيه بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفجوة بين الجوانب المعرفية والاقتصادية ، ومايؤدي إلى تفعيل دور المعرفة وفاعلية أدائها وزيادة عطائها بكفاءة ( عبد الوهاب ، 2002، 229).

إن الاستثمار في التعليم العالي يحقق مرتكزات ومؤشرات التحول إلى مجتمع المعرفة ، المتمثلة بتوليد المعرفة وإنتاجها والتي تتم في الجامعات ومراكز البحث والتطوير ؛ ونشر المعرفة من خلال التعليم والتدريب ، وتوظيف المعرفة في تقديم خدمات ومنتجات جديدة ومتطورة ؛ وبما يسهم في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة ( عبد الحميد ، 2011، 249) ، ومن هذا المنطلق تركز الدول العالمية ولا سيما المتقدمة منها على تطوير الاستثمار في نظم التعليم العالي وتوظيفه في الوصول إلى مجتمع المعرفة، من خلال اعتماد أساليب وآليات وأدوات واضحة من أبرزها إنشاء مؤسسات خاصة تتمثل بـ: الجامعات الاستثمارية، البحثية، الإنتاجية ... الخ ( وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2014، 27) .

وهذه الجامعات تركز على تحقيق الاستثمار في كافة وظائفها ، فالبحث العلمي يؤدي إلى توليد المعرفة وإنتاجها ، والتدريس يسهم في نشر المعرفة، وخدمة المجتمع تركز على توظيف المعرفة ، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والبحوث العلمية ، ومنها : دراسة ( قشقري والرابغي ، 2016، 32) ، التي أشارت إلى أنه ينظر إلى مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) في ظل مجتمع المعرفة على أنها إحدى المؤسسات العاملة في مجال الاستثمار المعرفي ، ورفع عائدات الدول عن طريق تحويل الأفكار والابتكارات الصادرة عن مجتمعها الأكاديمي وتبينها بدعمها ومساندتها إلى مشاريع ذات نفع اقتصادي يعود بالفائدة على الجامعات من جهة ، وعلى المجتمع المحلي من جهة أخرى ، وهذا ما يعرف بالاستثمار في توظيف المعرفة، كما أكدت دراسة ( عويضة ، 2013، 63) على أن الكثير من الدول ولا سيما المتقدمة منها أدركت أهمية الاستثمار في مجال البحث العلمي لتوليد المعرفة وإنتاجها ورصدت له الاعتمادات المالية الكبيرة للاستثمار فيه، بوصفه أهم أنواع الاستثمار ربحية، وأخيراً فقد أكدت دراسة (إبراهيم إبراهيم ، 2003، 83) أن الدول في العالم تسعى

إلى العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن من الإنفاق الاستثماري المخصص لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات) بشكل يحقق التناسب بين ما يتم إنفاقه وما تحققه هذه الاستثمارات من عائد اقتصادي واجتماعي، وهو ما يعرف بالاستثمار في مجال نشر المعرفة، وعلى المستوى العربي فعلى الرغم من التطور المعرفي الهائل في الدول المتقدمة فأن التعليم العالي في الجامعات العربية ومنها اليمن لا تزال الجهود فيه ضعيفة في استيعاب المعرفة وتوليدها ونشرها وتوظيفها بشكل يمكنها من اللاحق بركب الدول المعرفية في العالم المتقدم ، كما أن هذه الدول ما زالت تواجه مشكلة ضعف إمكانيات الاستثمار في التعليم العالي ومن ثم عدم قدرتها على التحول إلى مجتمع المعرفة ، ( جمعة ، 2012 ، 184 ) ،

إن منظومة عملية استثمار التعليم العالي والبحث العلمي سواء على مستوى الدول العربية أو على مستوى التعليم العالي الجامعي ، ومنها الجامعات اليمنية تواجه حالة تباطؤ عملية التحول إلى مجتمع المعرفة ، وتحتاج إلى عملية تغيير وتطوير كونها ما زالت تواجه عدة معوقات ، ومنها : تخفيض الميزانيات التي ترصدها دول العالم المتقدم للإنفاق على البحث والتطوير والتعليم والاستثمار فيه ، إذ أشارت التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو لعام 1998 م ، إلى أن الإنفاق على التعليم العالي والبحث والتطوير لم يتجاوز نسبة (0.4 ٪) من الدخل القومي لمجمل العالم العربي في عام 1996 ، بالمقارنة مع ما نسبته (1.26 ٪) من الدخل القومي لكوبا في عام 1995، ونسبة(2.39) من الدخل القومي لإسرائيل عام 1994 ، ونسبة (2.9 ٪) لليابان(دياب وعبد الواحد ،2003 ، 496) .

ولأن قضية استثمار التعليم العالي في الجامعات العربية وخاصة اليمنية منها، ما زالت غائبة في إحداث عمليات التحول إلى مجتمع المعرفة ، وتعد مشكلة ينبغي دراستها وتحليلها وعقد المؤتمرات والندوات العلمية الهادفة إلى تحقيق ذلك ؛ بالإضافة إلى ضرورة إجراء دراسات علمية للاستثمار في التعليم العالي ، وبما يسهم في التحول إلى مجتمع المعرفة ، ومن هنا يعد البحث الحالي إحدى الإسهامات العلمية التي يمكن من خلالها حث المسؤولين والباحثين في التعليم العالي على تحقيق ذلك.

**مشكلة البحث :**

تواجه نظم التعليم العالي في كافة مؤسساته ومنها الجامعات اليمنية مشكلات عديدة ، منها : غياب الخطط والرؤى العلمية نحو الاستثمار فيه ؛ وهو ما أدى إلى عرقلة عملية التحول إلى مجتمع المعرفة في كافة مؤشراته وأبعاده ووظائفه ( قاسم ، 2016 ، 5 )

وبالرغم من أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في اليمن أشارت إلى ضرورة تطوير جودة التعليم العالي وتحسينه والاستثمار في كافة الجامعات ؛ وحتى يمكنها مواكبة التطورات المعرفية والتكنولوجية والاستفادة من التجارب والخبرات العالمية في مجال المعرفة وإنتاجها ونشرها، وتوظيفها في مجال التنمية الشاملة ، فإن هذه التوجهات ما زالت

عبارة عن خطط ورقية لم تنفذ على الواقع الملموس ؛ ما نتج عنه استمرار تدني مخرجات التعليم العالي، وعدم قدرته على إحداث عملية التحول إلى مجتمع المعرفة(الحبيشي، 2016 ، 28 ).

وكما أكدت العديد من الدراسات العلمية ومنها دراسة (الحبيشي ، 2016) ، ودراسة (الخولاني، 2015) وغيرها إلى غياب الرؤى والدراسات والبحوث العلمية في مجالات الاستثمار في التعليم العالي وفق الاتجاهات والمداخل العلمية، ومنها مدخل مجتمع المعرفة.

ومن خلال تخصص الباحث واطلاعه فقد لاحظ أن هناك غياباً في عملية استثمار التعليم العالي في خدمة التنمية الشاملة ، وبما يمكنه من التحول إلى الأنماط والأساليب الاستثمارية الحديثة في التعليم العالي، وكذلك غياب ربطه بإحداث التحول إلى مجتمع المعرفة ، وتعد هذه تعد مشكلةً ينبغي دراستها من خلال تقديم المنطلقات النظرية والآليات العلمية للاستثمار في التعليم العالي، وبما يحقق بناء وتطوير مجتمع المعرفة في كافة المجالات التنموية ، وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما دور الاستثمار في التعليم العالي في تحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة ، وآليات تطبيقه في الجامعات اليمنية؟

**أهداف البحث :**

يهدف البحث الحالي إلى إبراز دور عملية الاستثمار في التعليم العالي ، وبما يمكنه من إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة ، وآليات تطبيقه في الجامعات اليمنية ؛ وذلك من خلال معرفة الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما المنطلقات الفكرية النظرية لمجتمع المعرفة، بحسب ما أشارت إلية المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟

2- ما المنطلقات الفكرية النظرية للاستثمار في التعليم العالي من منظور مجتمع المعرفة ، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟

3- ما الرؤى والآليات المقترحة للاستثمار في التعليم العالي بالجامعات اليمنية ؛ وبما يحقق عملية التحول إلى مجتمع المعرفة اليمني؟

**أهمية البحث :**

تكمن الأهمية العلمية والعملية للبحث الحالي في العديد من الجوانب، أهمها:

1- تقديم إطاراً نظرياً ومعرفياً حول الاستثمار في التعليم العالي الذي يعد من أهم الأساليب والأدوات التي تؤدي إلى التحول إلى مجتمع المعرفة .

2- إمكانية الاستفادة من نتائج البحث الحالي من قبل القائمين على العملية التعليمية في التعليم العالي .

3- يضع البحث الحالي الأساس لمزيد من الدراسات المستقبلية حول الاستثمار في التعليم العالي لتحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة من خلال الرؤى والنتائج والتوصيات والمقترحات التي يقدمها

4- الإضافة المتواضعة للإنتاج المعرفي (الفكري) ؛ وبما يخدم الباحثين والمهتمين بالاستثمار في التعليم العالي لبناء وتكوين مجتمع المعرفة .

**حدود البحث:**

يتحدد البحث الحالي في إبراز عملية الاستثمار في نظم التعليم العالي؛ وبما يحقق التحول إلى مجتمع المعرفة ، واستخلاص آليات تطبيقية في الجامعات اليمنية، وبحسب ما هو محدد في أهداف البحث، وذلك خلال العام الجامعي 2019/2018.

**مصطلحات البحث :**

**مجتمع المعرفة :** عرف مجتمع المعرفة عدة تعريفات ، منها :

- عرفه حبيب ( 2000 ، 25 ) بأنه : " المجتمع الذي يقوم على إنتاج المعرفة وتنظيمها ونشرها في كافة مجالات الحياة من خلال استخدام التقنية الرقمية " .
- إنه : " ذلك المجتمع الذي يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي : الاقتصادي ، والمجتمع المدني ، والسياسة ، والحياة الخاصة ، وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية " (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، 2003 ).

ويعرف مجتمع المعرفة إجرائياً في البحث الحالي بأنه:"المجتمع القائم على أساس توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها ، بهدف الإسهام في تطوير إمكانات الفرد وتعزيز الأنشطة المجتمعية، وبما يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع " **الاستثمار في التعليم العالي** :عرف الاستثمار في التعليم العالي عدة تعريفات، منها :

- عرفه رومر (Romer،1987) بأنه: "الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث العلمي والأكاديمي والتطوير المنهجي والتكنولوجي، وإنتاج المعرفة التقنية كالابتكار والاختراعات" ( الشعافي والفصين،2015،8).
- أنه : " استخدم جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد ب - بهدف رفع طاقته الانتاجية ، من ثم طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات لتحقيق رفاهية المجتمع، ولإعداد الفرد ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه" (سعيد،2015،17).

يعرف الاستثمار في التعليم العالي إجرائياً في البحث الحالي بأنه : " استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات مؤسسات التعليم العالي ، وبما يمكنها من توليد المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها لخدمة التنمية المجتمعية الشاملة ".

**منهج البحث وإجراءاته :**

**منهج البحث :**

اعتمد البحث الحالي على المنهج الاستقرائي المعتمد على تحليل الأطر النظرية للاستثمار في التعليم العالي ومجتمع المعرفة واستقرائها، والاستفادة منها في اقتراح بعض الآليات والوسائل والأدوات التي يمكن أن ترسخ استثمار التعليم العالي ؛ وبما يحقق التحول إلى مجتمع المعرفة .

**مجتمع البحث وعينته:**

نظراً لخصوصية البحث وأهدافه الاستقرائية ، فإن مجتمع البحث وعينته يتكونان من جميع البرامج والخطط الدراسية لنظم التعليم العالي ومؤسساته التي ينبغي استثمارها ؛ في تحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة.

**أداة البحث:**

في ضوء منهج البحث وأهدافه ، اعتمد البحث الحالي في جمع البيانات والمعلومات لجميع الأهداف المرسومة على المصادر والدراسات العلمية والتقارير الرسمية ذات العلاقة بموضوع البحث، والقيام بتحليلها واستقرائها وصياغة النتائج التي تم التوصل إليها في البحث الحالي .

**الدراسات السابقة**

**1 - دراسات محلية:**

**- دراسة( العزيزي،2014):**

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: اتفقت عينة الدراسة ( القيادات الأكاديمية) على أن واقع أداء الجامعات في ضوء اقتصاد المعرفة منخفض جداً ، باستثناء مجال التعليم والتدريب جاء بتقدير منخفض ، وأوصت بالعديد من التوصيات، منها: توفير متطلبات البحث العلمي، وكذا متطلبات التعليم والتدريب (بنية تحتية، موازنة كافية، مكتبة رقمية، معامل ومختبرات، وسائل وأجهزة تعليمية متنوعة،...الخ) واستخدامها بكفاءة.

**- دراسة( قاسم،2016):**

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب في ضوء اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بنوعيه: المسحي التحليلي والتطويري، وقد

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن التمويل الحكومي هو المصدر الأول والرئيس لتمويل التعليم العالي بجامعة إب، بينما تعد الموارد الذاتية المصدر الثاني من مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات؛ منها: التوجه إلى إنشاء كيان(شركة جامعة إب للاستثمار المعرفي).

**2 - دراسات عربية:**

**- دراسات (لخضر،2016):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الاستثمار كفاءة الموارد البشرية في تحقيق المزايا التنافسية الاستراتيجية للمؤسسات الحديثة؛ بما فيها مؤسسات التعليم العالي الحديثة في ظل تنامي دور المجتمع المعرفي وتداعياته البيئية التنظيمية ومناخ الاعمال في الوقت الحاضر. وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن أهمية الاستراتيجية لمدخل تسيير الكفاءات تتجلى في تركيز اهتمامه على تنمية المعارف والمدارك العقلية والمهارات السلوكية للموارد البشرية ، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في منظومة تسيير كفاءات الموارد البشرية( الفكرية، التنظيمية، القانونية) ، والنظر إليها على أنها أثمن مورد للاستثمار فيه.

**- دراسة(مدفوني،2017):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحسين جودة التعليم العالي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستدلالي، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ منها: وجود دور للاستثمار في رأس المال البشري بفرعيه الاستثمار التعليمي، والاستثمار التدريبي، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، منها: الاهتمام بتنمية الطاقات البشرية بالاستثمار فيها وبما يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، كما قدمت الدراسة العديد من المقترحات، منها: تفعيل القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار في مجال التربية والتعليم

**3 - دراسات أجنبية**

**- دراسة إيونيسكو وآخرين (Ionescu et al, 2013)**

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الاستثمارات في التعليم والبحث ومستوى جودة الحياة، واستخدم الباحثون المنهج التحليلي، إذ تم تحليل بيانات عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها( 27 ) دولة، والتي تأتي من قاعدة بيانات ايوروستات Eurostat) (database ومن مواقع المؤسسات المتخصصة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمارات في التعليم ونوعية الحياة.

**- دراسة سيمانفيسين وآخرون (Simanaviciene et al, 2014)**

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال هل استثمار الدولة في التعليم العالي مفيد؟ واستخدم الباحثون المنهج التحليلي لعدد من الوثائق في لتوانيا خصوصا عن الأموال العامة المستثمرة في التعليم العالي. وأظهرت النتائج أن الدولة تفقد كل عام أموالها في نظام التعليم بسبب "هجرة العقول". وأظهرت الدراسة أنه بالنسبة للدولة الأكثر قيمة لدعم التعليم الجامعي من الدراسات الجامعية. وفي وليتوانيا، التي لديها ثقافة تقييم معرفة متشعبة، يعد استخدام موارد المعرفة فيها غير كافية في الناس، وأنظمة التعليم، والعلماء، ورجال الأعمال وغير ذلك.

**الإطار النظري**

**أولاً : مجتمع المعرفة:**

**مبادئ مجتمع المعرفة:**

يقوم مجتمع المعرفة على العديد من المبادئ ؛ كالآتي: توفير الخدمة الشاملة لجميع الأفراد للحصول على المعرفة واستخدامها، تساوي الفرص بين أفراد المجتمع في الحصول على المعرفة، تنويع المحتوى المعرفي بحيث يسد حاجات ورغبات جميع فئات المجتمع بثقافتهم وفئاتهم المختلفة، توفير آمن وموثوق للمعرفة مع مراعاة حماية الخصوصية للأفراد، وضرورة تطبيق حقوق الملكية المعرفية في عصر أصبحت فيه المعرفة هي المحرك الأساسي للحياة والاقتصاد والمال ( حماد وعساف، 2011 ، 17 _ 18 ).

**أبعاد مجتمع المعرفة:**

يرتكز مجتمع المعرفة على العديد من الأبعاد، منها :

1- **البعد الاقتصادي**: إذ تعد المعلومات في مجتمع المعرفة بمثابة السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وإنشاء فرص العمل؛ ما يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة، هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس و يفرض نفسه في العصر الرقمي الحالي( نوى ، 2011 ، 35 ) .

2- **البعد التكنولوجي** : و يتمثل بانتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف المجالات الحياتية، وهذا يقتضي ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية و المعلومات في كل كيان مؤسسي سواء فيما يتعلق بالعتاد أم البر مجيات، بالإضافة إلى توفير بنيتها التحتية من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.( الصاوي ، 2007، 61 )

3- **البعد الاجتماعي** : يعني سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات و أهمية المعلومة و دورها في حياة الإنسان ، المجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث : الكم ، الكيف ، معدل التجديد ، سرعة تطوير الفرد ( أحمد ، 2017 ، 1048 ) .

1. **البعد الثقافي** : ويتمثل في إعطاء أهمية قصوى للمعلومة والمعرفة ، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير و الإبداع ، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة بين مختلف طبقات المجتمع، بالإضافة إلى نشر الوعي والثقافة في حياة الفرد والمؤسسة والمجتمع بشكل عام ( القفعي ، 2011 ، 28 ).
2. **البعد السياسي**، ويتمثل بإشراك أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعرفة.(عويضة ، 2013 ، 25) .

**خصائص مجتمع المعرفة :**

يتسم مجتمع المعرفة بالعديد من الخصائص والصفات، منها(برقوق ، 2008، 59): سلعنة المعرفة، تنميط المعرفة، مجتمع تخيلي.

وأضاف (العزيزي ، 2014 ، 23) العديد من الخصائص لمجتمع المعرفة، منها:

1. المعرفة التخصصية، فلكي تكون المعرفة ذات أثر يجب أن تكون على درجة عالية من التخصص .
2. وجود منظمات أو مؤسسات التعلم ، وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم بشكل مستمر ومع العالم المحيط بهم ويعملون على بشكل فريق ضمن مؤسسة يشعرون بالانتماء إليها.
3. الاستقصاء: حيث يتصف مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها ، ولا يمكن إنتاج المعرفة واستخدامها بدون توظيف الاستقصاء توظيفاً محكماً.

**محاور بناء مجتمع المعرفة :**

هناك العديد من المحاور الرئيسية لبناء مجتمع المعرفة، وهي كالآتي ( الصاوي، 2007 ، 62 ) :

1) الاستعداد الرقمي، والتي يعني إيصال خدمات الاتصالات لجميع الأطراف في جميع أنحاء النظام المؤسسي.
2) الإدارة الإلكترونية، تهدف إلى تقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة.
3) الأعمال الإلكترونية، تهدف إلى بناء مجتمع معرفي لا ورقي .
4) التعليم الإلكتروني عبر شبكات المعلومات لرفع القدرات التنافسية لقوة عمل المؤسسة.
5) تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ؛ بهدف تعميم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة ، وجذب الشركات العالمية لتوطين المعرفة والتكنولوجيا.

**مقومات بناء مجتمع المعرفة:**

يقوم بناء مجتمع المعرفة على العديد من المقومات؛ وهي كالآتي(صبرينة، 2014 ، 529 _ 530 ) :

1. إعداد الرأسمال البشري: إن الثروة البشرية هي المحرك الأساسي لتسيير شؤون البشرية؛ ومن ثم فإن الاستثمار في الطاقة البشرية من خلال تطوير منظومة التعليم والتكوين يعد السبيل الأمثل لامتلاك المعرفة.
2. ضرورة استخدام التكنولوجيا: تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و بنيتها التحتية الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المعرفي .
3. ضرورة تبني مقومات الاقتصاد المعرفي : لقد بات إنتاج المعرفة و تجهيزها و توزيعها نشاطاً اقتصادياً رئيسا خاصة في الدول المتقدمة، أي أنها تعتمد على التكنولوجيا الفكرية التي تضم سلفاً خدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوى العاملة في مجال المعلوماتية والمعرفة .

**مؤشرات مجتمع المعرفة:**

أشارت المصادر والدراسات العلمية إلى العديد من المؤشرات لمجتمع المعرفة، ومنها دراسة: أشار (رياض، 62،2013 - 63) التي ذكرت إلى المؤشرات لآتية:

1. **مؤشرات إنتاج المعرفة**، وتتمثل في : براءات الاختراع ،النشر العلمي( المنشورات العلمية ) ، أعداد العاملين سواء في إنتاج المعرفة أم في البحث العلمي والتطوير ، الإنفاق على البحث والتطوير، أعداد مؤسسات البحث والتطوير .
2. **مؤشرات نشر المعرفة**، وتتمثل في :

- التوصيل : ومنها: عدد مضيفي الانترنت لكل فرد ، عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد، عدد الخطوط الهاتفية لكل فرد ، عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد.
- النفاذ، ومنها: عدد مستعملي الإنترنت لكل فرد ، الأمية ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كلفة المخابره المحلية.
- السياسة، ومنها: التنافس في الاتصالات المحلية ، الخطوط المحلية، سوق مزودي خدمة الإنترنت.
- حركة الاتصالات، ومنها: الحركة الدولية الداخلية ، الحركة الدولية الخارجية.

3. **مؤشرات توظيف المعرفة** : وتتمثل في سياسات نقل التقنية وتوظيفها ، الروابط بين مؤسسات البحث العلمي و القطاعات الإنتاجية.

وذكر( عويضة ، 2013، 52 _ 54 ) مؤشرات مجتمع المعرفة ؛ الآتية :

1. **المؤشرات الاقتصادية** :وتتمثل في: مدى الاندماج في السوق العالمية، ونسبة الصناعة المبنية على التقنية ، ومدى اعتماد النشاطات المختلفة على المعرفة ، ومدى تحول جميع قطاعات الإنتاج إلى قطاعات ذكية.
2. **المؤشرات الاجتماعية،** وتتمثل في: بروز وعي معرفي بين جميع أفراد المجتمع ، ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع ، انتشار مراكز عقد الدورات التدريبية لجميع أفراد المجتمع في كل مكان وفي جميع التخصصات المعرفية .
3. **المؤشرات الثقافية،** وتتمثل في: عدد وسائل الإعلام الجماهيري كالراديو والتلفزيون والصحف والمجلات، عدد الجماعات الافتراضية و حلقات النقاش عبر الإنترنت و عدد اللقاءات العلمية .

**وظائف مجتمع المعرفة:**

أوضحت المصادر والدراسات العلمية أن مجتمع المعرفة يقوم بالعديد من الوظائف والنشاطات كالآتي:

1. **توليد المعرفة وإنتاجها:** ويقصد بها إضافة معارف جديدة إلى رصيد المعرفة القائم (عويضة ، 2013، 58) .
2. **نشر ومشاركة المعرفة :** عبارة عن أنشطة نقل أو نشر المعرفة من أحد الأشخاص إلى آخر ، أومن أحد الجماعات ، أو المؤسسات إلى أخرى ( عبد الحافظ والمهدي ، 2015 ، 486) .
3. **تطبيق المعرفة،** تشير عملية تطبيق المعرفة في التعليم العالي بالجامعات إلى الاستخدام الأمثل والاستفادة من المعرفة في حل مشكلات المؤسسات الإنتاجية، والعمل على خدمات المجتمع وتطويره من خلال الإرشاد وتقديم الاستشارات البحثية ( أمين ، 2015، 14) .

**آليات بناء مجتمع المعرفة:**

يمكن تلخيص آليات بناء مجتمع المعرفة، كالآتي: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2009، 211_ 209) :

1. آليات البيئات التمكينية : إطلاق الحريات العامة ، مراجعة التنظيمات والقوانين ، مراجعة السياسات الثقافية العامة ، إحياء اللغة العربية ، تخصيص الموارد المالية المستدامة ، القياس المتواصل لوظيفة البيئات التمكينية ، إقامة وبناء المؤسسات الحاضنة.
2. آليات نقل المعرفة وتوطينها : دعم و إنشاء مراكز البحث والتطوير والترجمة ، تطوير التعليم، وإصلاحه الاهتمام بالتدريب والتأهيل ، الانفتاح على الداخل، الانفتاح على الخارج، تنظيم المعرفة الداخلية ، تطوير و توطين، تحفيز المعرفة وتوطينها، الدعم المباشر لإنتاج المعرفة.

3. آليات توظيف المعرفة : إقامة العلاقة بين الإنتاج ( الخدماتي والسلعي) والمعرفة ، الربط المستمر مع الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، التطوير المستمر للتعليم والتدريب والتأهيل ، الربط المستمر مع الحاجات والتطبيقات العملية في التنمية بمختلف أبعادها ، القياس المتواصل للتقدم(نظام التقييم والمراجعة).

**صعوبات بناء مجتمع المعرفة:**

تواجه مؤسسات التعليم العالي عند قيامها بعمليات تكوين مجتمع المعرفة في معظم دول العالم عامةً والدول العربية خاصةً العديد من الصعوبات، كالآتي : شحة الإمكانات المتاحة للأفراد والمؤسسات والتضييق على نشاطها في بعض الأحيان من السلطات الحاكمة، غياب الديمقراطية في مسألة تداول المعلومات ، غياب الشفافية اللازمة للتعامل الحر مع البيانات والمعلومات ، انتشار ظاهرة الطاعة في مؤسسات التعليم العربية ، من خلال انتهاج سياسات تعيق كل ما من شأنه تحفيز النقاش و الحوار ، اعتماد المؤسسات التعليمية على الوساطة السياسية في التعيين بالمناصب القيادية، غياب الحرية الأكاديمية عن كثير من مؤسسات التعليم العربي ، افتقار الأنظمة التربوية والتعليمية إلى التنوع والجودة ، غياب الاستراتيجية المعلوماتية، بالإضافة إلى تدني البنية التحتية الضرورية لموارد ووسائل وتكنولوجيا المعلومات ووسائلها وتكنولوجيتها وتطبيقاتها و خدماتها ( يونس ، 2015، 138 _ 139 ).

**ثانياً : الاستثمار في التعليم العالي :**

**تمهيد:**

يتم التعبير عن الاستثمارات في التعليم والبحث من حيث الإنفاق على التعليم والبحوث، والمعونة المالية للتلاميذ الطلبة والإعانات الحكومية للقطاع الخاص. من أجل تقييم جودة الحياة، ثم النظر في ثلاثة مؤشرات مركبة معروفة: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر جودة المعلومات، ومؤشر جودة الحياة (Ionescu et al., 2013, 141).

**أهمية الاستثمار في التعليم العالي:**

تتجسد أهمية في الجوانب الآتية:

1. يؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي( مخلوف،2016،5-6)
2. إن الاستثمار في التعليم يزيد من التراكم المعرفي(مهارات، خبرات، إبداع، ابتكار)؛ مما يسهم في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية ( الخولاني،2016،32)
3. هناك إجماع على أن التعليم يجلب مجموعة من العائدات (النقدية وغير النقدية) التي تعود بالفائدة على كل من الشخص الذي يستثمر في التعليم والمجتمع الذي يعيش فيه، فعلى المستوى الفردي، يسهم استثمار الوقت والطاقة والمال في التعليم في تأمين فرص

عمل ودخل أفضل للفرد، وعلى المستوى الاجتماعي أو الكلي، يسهم الاستثمارات في التعليم في تكوين وتنمية رأس المال البشري (Ionescu et al., 2013, 241).

4. أصبح الوصول إلى المعرفة حق معترف به عالميا، لذا تعمل أنظمة التعليم الوطنية على توفير واستثمار المزيد من الموارد من أجل القيام بذلك (Pons, 2010, 8).
5. يوفر الاستثمار في التعليم إيرادات للدولة؛ حيث تقدر نتائج تحليل الاستثمار في التعليم العالي في ولاية يوتا الأمريكية أنه مقابل كل دولار تستثمره الدولة في التعليم العالي العام، تعيد 3 دولارات في زيادة الإيرادات الضريبية (Curtin & Palica, 2018, 1).

**مبادئ الاستثمار:**

يقوم الاستثمار على العديد من المبادئ، وهي منها: مبدأ تعدد الخيارات الاستراتيجية، مبدأ الخبرة والتأهيل، مبدأ الملاءمة، مبدأ التنويع ( مطر،2004،43-44).

**ابعاد الاستثمار في التعليم العالي:**

هناك العديد من الأبعاد للاستثمار في التعليم العالي ؛ كالآتي : (مخلص،2017،77 - 78):

1- البعد التعليمي والتثقيفي: حيث إن المعرفة هي المصدر الرئيس للإنتاج، وللتعليم العالي دور مهم في اكتساب منتسبيها المهارات والقيم والاتجاهات التي تناسب المعرفية ، وذلك من خلال الاستثمار في تكوين منظمات التعليم، الاهتمام بالتعليم المستمر مدى الحياة، توفير المراجع اللازمة للبحث العلمي، إقامة الندوات والمؤتمرات ، وغيرها.
2- البعد الاقتصادي : إذ يعد التعليم من أفضل أنواع الاستثمار؛ لأنه استثمار في البشر، ويقوم التعليم العالي بالاستثمار في مجموعة من الأدوار، تتمثل في البحوث التطبيقية التي تخدم الاقتصاد، كما تقدم برامج التدريب والتنمية في مختلف التخصصات.
3- البعد الاجتماعي: يسهم التعليم العالي في تحقيق أهداف الفرد والمجتمع من خلال الاستثمار في رفع مكانة الإنسان الاجتماعية، إذ يقدم التعليم العالي أبحاثاً واستشارات وبرامج تعالج قضايا المجتمع ، كما تساعد التعليم العالي في ترسيخ مبدأ المواطنة والديمقراطية.
4- البعد التكنولوجي: إذ يهتم التعليم العالي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الاستثمار في البرامج المكثفة التي يعدها التعليم العالي في معالجة وتخزين وتبادل المعلومات، واستخدام تقنيات حديثة لتوزيع ونشر المعلومات.

**مبررات الاستثمار في التعليم العالي لبناء مجتمع المعرفة:**

هناك العديد من المبررات والدواعي التي تفرض ضرورة القيام بالاستثمار في التعليم العالي؛ بما يحقق بناء وتكوين مجتمع المعرفة؛ يمكن عرضها بإجاز كالآتي(علي، 2015، 22– 23 ) :

1. نتائج وانتشار التطورات المعرفية الحديثة التي فرضتها العولمة: إن ظهور العولمة ساعدت في ظهور العديد من التطورات المعرفية في كافة المجالات ونتج عنها تشكيل المنظمة العالمية للتكنولوجيا ، واتساع سوق العمل الدولي وزاد التبادل الفكري والبشري والمادي وتطورت أساليب الاتصال المعرفي والمعلوماتي.
2. التطور السريع للمعلومات : إن ظهور ما عرف بثورة المعلومات التي أدت إلى الاهتمام باكتساب المعرفة واستثمارها والذي أصبح معياراً ومؤشراً يستخدم لقياس مستوى الكفاءة الإنتاجية و الثقافية الخاصة بالأفراد والمؤسسات المجتمعية، ومنها مؤسسات التعليم العام ؛ بهدف رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ، والاستثمار فيها من خلال الاستفادة من المعلومات المتاحة في هذه الجوانب.
3. تغيير وتطوير شكل و فرص و أهداف عمل مؤسسات التعليم العالي التي أدت إلى زيادة الاحتياج إلى التعزيز بالمعرفة الجديدة و الاستثمار في الوظائف المستقبلية لتلك المؤسسات والتي تتطلب قدرات ومهارات خاصة، منها: الكفاءة ، الإبداع ، المسؤوليات الاجتماعية...الخ.
4. تطوير وتغيير عملية نظم التعامل المعرفي: إن النظريات المعرفية أصبحت ضرورية للمجتمع ومؤسساته، ومنها مؤسسات التعليم العالي و خبراتها ، بوصفها مبدأ أساسياً لحل المشكلات التي تواجهها، وأسس لتقويم المفهوم الجديد لمجتمع المعرفة والذي يحتاج إلى تطوير أداء العاملين و الباحثين واستثمارها لتقديم المعرفة بمفهومها الجديد.
5. الزيادة الكبيرة في المعرفة : إذ تشير الدراسات العلمية إلى أن المعرفة، سوف تتضاعف كل ( 73) يوماً بحلول عام 2020م ، وأن الأفراد سوف يستخدمون ( 1٪ ) من المعرفة بحلول عام 2025 .
6. ظهور العديد من المفاهيم والجهود الاستثمارية للمعرفة ؛ ومنها: مفهوم الرأسمال الفكري ، وتحويل المعلومات إلى الرقميات، و الافتراضية ، كالجامعات الافتراضية و اتساع ظاهرة الابتكار، وبروز اقتصاد المعرفة...الخ ( عبدالسلام ، 2008 ، 41 ).

**متطلبات الاستثمار في التعليم العالي:**

هنالك العديد من المتطلبات للاستثمار في مؤسسات التعليم العالي، منها : القدرة على التفاعل المثمر مع إفرازات الثورات التكنولوجية والرقمية ، والقدرة على استخدام الانترنت، والقدرة على توظيف القدرات الإبداعية للطلبة وتنمية حب الريادة والتحرر من

القيود المملة ، والتفاعل الفاعل مع التوظيف العلمي للتكنولوجيا داخل الجامعات ( فلية ، 2007، 264) .

**مجالات الاستثمار في التعليم العالي:** هنالك العديد من المجالات التي ينبغي أن يركز التعليم العالي على الاستثمار فيها وصولاً للتحول إلى مجتمع المعرفة ، كالآتي:

**1 -الاستثمار في توليد و إنتاج المعرفة:**

يعد البحث العلمي أحد المهام الرئيسة التي تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي ؛ بوصفها مؤسسات تسعى إلى تنمية المعرفة وتطويرها ، كما أنه يحتل مكانه مهمة في مجتمع المعرفة كونه مسؤولاً عن توليد المعرفة وإنتاجها، ومن ثم فإن استثمار التعليم العالي في توليد و إنتاج المعرفة يتم من خلال الاستثمار في البحث والتطوير العلمي بوصفه عملية:" استقصاء وتنقيب و تحري من أجل إثراء المعرفة و تطويرها ، بمعنى آخر أن مضمون نشاط البحث العلمي يستهدف بشكل رئيس اكتشاف المعرفة و توليدها، والتنقيب عنها في سبيل تطوير وإثراء المعرفة الإنسانية ، وفي هذا المجال فقد أدركت الكثير من الدول العالمية ولاسيما المتقدمة منها أن وجودها وكيانها و تطويرها و قوتها مرهون بما تنجزه في توليد وإنتاج المعرفة من خلال التركيز على البحث العلمي واستثماره، فاهتمت بإعداد الخطط ، وإنشاء المراكز و المؤسسات البحثية، وتخصيص الاعتمادات المالية الكبيرة إدراكاً منها بأن الاستثمار في البحث العلمي يهدف إلى توليد وإنتاج المعرفة، والذي يعد من أهم أنواع الاستثمار ربحية ، وتشكل مؤسسات التعليم العالي، أهم المراكز العلمية التي تناط بها مهمة البحث العلمي، واكتشاف و توليد وتنمية المعارف الجديدة (عويضة، 2013 ، 62 _ 63) .

وإذا كانت المعرفة المتجددة هي العنصر الحاكم للاقتصاديات العالمية من قبل الدول المتقدمة ، و المحددة لتوجهاتها، فإن الاستثمار في أنشطة توليد و إنتاج المعرفة الجديدة و المبتكرة، يعد من العناصر الفاعلة في ذلك، وأن الاستثمار في هذا المجال مؤشرً وضامنً لنجاحاتها، ولذلك ، تميل الاقتصاديات العالمية الآن إلى توجيه استثماراتها نحو توليد الابتكارات والإبداعات العلمية الجديدة (عبدالوهاب، 2002 ، 257).

وتأسيس على ما سبق فإنه يجب على التعليم العالي الاستثمار في البحث العلمي لتوليد المعرفة وإنتاجها؛ وذلك من خلال إنشاء العديد من المؤسسات والمراكز الجامعية الاستثمارية التي تعد بمثابة البنية التحتية لتوليد وإنتاج المعرفة ، وبما يحقق التحول إلى مجتمع المعرفة؛ ويمكن عرضها بإيجاز كالآتي:

**1. الجامعات البحثية :**

وهذه الجامعات تهتم بشكل رئيس بإجراء البحوث العلمية التطبيقية و الأساسية من خلال التزامها بتوليد و إنتاج المعرفة في مختلف التخصصات العلمية، كما أنها تقوم بالعديد من الفعاليات بالإضافة إلى البحوث، إذ قد تبقي تلك الجامعات على عدد من

التخصصات الأكاديمية، كتقديم الخدمات المتنوعة لعملائها من المؤسسات المجتمعية العامة والخاصة، وتمارس مهامها ووظائفها وفق هياكل تنظيمية رسمية مختلفة، فمنها مؤسسات خاصة للربح، يديرها مجلس إدارة دائم، بينما بعضها تمثل كيانات عامة تابعة للحكومة المحلية أو الحكومة المركزية (جامعة الملك عبدالعزيز، 2006، 11 ) .

**2 -الجامعات المنتجة:**

يقصد بها : الجامعات التي تبحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية العجز في موازناتها من خلال برامج توسيع و تعميق دورها في المجتمع ، وقيامها بالعديد من الأنشطة التي تحقق لها عائد مادي(أبو الخير، 2016، 12).

كما أن هذه الجامعات توازن بين التعليم، وخدمة المجتمع والبحث العلمي؛ إذ تقوم بتخريج الكوادر العلمية ذات المؤهلات الأكاديمية المختلفة، إلى جانب استثمار إمكانياتها وقدراتها المادية والبشرية لتلبية متطلبات واحتياجات المؤسسات الإنتاجية من البحوث العلمية اللازمة لحل مشكلاتها المختلفة، وهذا يعني أن تلك الجامعات تعد من أهم مصادر إنتاج البحوث التطبيقية التي تركز على توليد المعرفة وإنتاجها ، وتوظيف نتائج هذه البحوث لصالح تطوير عمل المؤسسات الصناعية والمجتمعية العامة والخاصة (جريو ، 1997 ، 21 _ 23).

**3 -جامعات السوق أو الجامعات الاستثمارية :**

أدت التطورات والتغيرات في القرن الحادي والعشرين إلى ظهور ما يسمى بالجامعات المقاول أو الجامعات الاستثمارية أو جامعات السوق والتي تركز على العديد من الاعتبارات، منها: تبني نماذج جديدة لإنتاج وتوليد المعرفة، وزيادة الاعتماد على المصادر الخارجية في التمويل، وتبني أساليب ومعايير جديدة لقياس الأداء وتقييم الجودة، والتركيز على مجالات الأبحاث التي تربط بين العلم والتكنولوجيا (إنتاج أبحاث قابلة للبيع والشراء والتجارة)، والاتجاه نحو نقل التكنولوجيا، والاهتمام بحقوق الملكية الفردية، وتوسع مجالات المشاركة وتنويعها مع المؤسسات والأجهزة الأخرى محلياً وعالمياً، والبحث عن بدائل للتمويل (العقود، نشاطات بيع واستثمار المعرفة)، ووضع استراتيجيات للمنافسة، والبحث عن علماء بمواصفات تؤهلهم لإنتاج معرفة تقدم للسوق (صناع المعرفة)، تغير دور الأكاديميين إلى إنتاج معرفة قابلة للبيع والاستثمار، وظهور ما يسمى بالرأسمالية الأكاديمية، وإعادة ترتيب أولويات البحث والتدريس، والتوجه نحو حقول العلوم والتكنولوجيا القابلة للتسويق والابتعاد عن حقوق العلوم الإنسانية والاجتماعية ( الكفافي ، 2007، 23 -24) .

**4 -مراكز التميز البحثي:**

تعد مراكز التميز البحثي وحدات أو مراكز بحثية ، تتبنى التميز في البحث العلمي ، و تعمل وفقاً لمعايير علمية محددة ، وتسهم في حل مشكلات المجتمع والمشاركة في تلبية

متطلبات التنمية (محمود ، 2010 ، 281)، ومن هنا تزايد الاهتمام بالبحث العلمي ومراكزه داخل مؤسسات التعليم العالي (الجامعات)، والعمل على تطويرها والارتقاء بها من أجل التنمية، واستثمار الخبرات الموجودة لدى العديد من الأفراد من أجل تنشيطهم و تحفيزهم ؛ وبما ويمكنهم من مواجهة إفرازات العولمة والمنافسة الشديدة ، وتواتر حركة الاكتشافات التي تسعى لرفاهية الإنسان وراحته، وإن جزءاً كبيراً من التطور الاقتصادي لبعض الدول أصبح مرهوناً بمدى استثمارها في البحث العلمي بشكل عام ، وعلى نطاق مؤسسات التعليم العالي (الجامعات ) بشكل خاص، ومن هنا فإن الاستثمار الأمثل للبحث العلمي في توليد وإنتاج المعرفة داخل مؤسسات التعليم العالي يؤدي دوراً كبيراً في تطور تلك المؤسسات و تطوير مرفقاتها؛ الإسهام في تقدم المجتمع في شتى المجالات ، ومن هذا المنطلق حرصت الدول المتقدمة على تفعيل دور البحث العلمي داخل الجامعات وتوظيف نواتجه لخدمة أهداف المجتمع، عن طريق إنشاء العديد من مراكز التميز البحثي في الجامعات ( أبو حسون ، 2017، 57 _ 58 ).

**5 -الكراسي البحثية :**

إن الكراسي البحثية عبارة عن "منحة مالية أو برنامج علمي ، يقوم فيه عالم أو باحث متميز عالمياً في مجال علمي معين ، بإجراء بحوث متخصصة ؛ بهدف إثراء المعرفة الإنسانية ، وتطوير الفكر ومواجهة التحديات لخدمة قضايا التنمية المحلية ( المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد، 2013، 12).وتهدف الكراسي البحثية في مؤسسات التعليم العالي إلى استقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة المتميزة لدعم البرامج البحثية في الجامعة ، وتوفير البيئة الملائمة للبحث والتطوير، وربط الباحثين المتميزين في الجامعة بمراكز البحث في الجامعات العالمية عن طريق البحوث المشتركة ، وربط مخرجات البحث العلمي في الجامعة باحتياجات المجتمع من خلال إيجاد بيئة شراكة بين الجامعة والجهات الحكومية والقطاع الخاص ، ودعم المعرفة المتخصصة في المجالات المعرفية المتنوعة ، وتحقيق التكامل في مجال البحث العلمي بين الجامعة والمؤسسات البحثية داخل الجامعة وخارجها ، وتوفير المصادر المالية اللازمة لدعم البحث العلمي في الجامعة واستدامتها ( جديدي ، 2017. 480. 481).

**الاستثمار في نشر و مشاركة المعرفة:** تعد وظيفة التدريس أو التعليم إحدى وظائف مؤسسات التعليم العالي ( الجامعات )، وهذه الوظيفة تكاد تتطابق مع أحد أسس بناء مجتمع المعرفة؛ وذلك لأن التدريس أو التعليم يتم من خلاله نشر المعرفة والمشاركة فيها ، ( يونس ، 2015، 138).

ويتم نشر المعرفة من خلال العديد من الوسائل التي ترسخ الاستثمار في التعليم العالي، منها: عملية التدريس أو التعليم الذي يتم من خلال سلسلة منظمة من الفعاليات ، يديرها الأستاذ الجامعي ويسهم فيها المتعلم عملياً و نظرياً ، بغرض تحقيق أهداف معينة (الجهوية

، 2009، 55) ، وهذا يعني أن الغاية الرئيسة من التدريس أو التعليم تتجسد في نقل واكتساب المعارف للطلبة، وعملية النقل و الاكساب تتضمن في حد ذاتها عملية نشر وتوزيع المعارف ، وفي هذا الصدد أشار تقرير ( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، 51) ، إلى أن نشر المعرفة عملية تتجاوز مجرد نقل المعلومات والبيانات، وإن كان من الضروري أن يصحب عملية نشر المعرفة نقل أو توصيل المعلومات عبر وسائط متعددة ، ويتضح مما سبق أن وظيفة التدريس أو التعليم تضطلع بمهمة نشر المعرفة وتوزيعها، وأن الاستثمار في التدريس والتعليم يعد بمثابة الاستثمار في نشر المعرفة، وفي هذا المجال فإن النظرة الاجتماعية والاقتصادية للتدريس أو التعليم قد تغيرت من كونه مجرد خدمة استهلاكية تقدمها الدولة لتحقيق الإشباع لأفرادها، إلى النظرة إليه على أنه استثمار يحقق عائداً اقتصاديا ؛ حيث كان عالم الاقتصاد البريطاني مارشال( A. Marshall) أول من وصف التدريس أو التعليم بأنه استثماراً قومياً ؛ لما له من دور فعال في عملية التنمية ، ( نمور ، 2012، 13).

وتأسيساً على ما سبق فإن استثمار التعليم العالي في التدريس أو التعليم لنشر المعرفة ومشاركتها وصولاً لتحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة، يتم من خلال الاستثمار في إنشاء أنواع جديدة من مؤسسات التعليم العالي وهذه المؤسسات تمثل البنية التحتية للتحول إلى مجتمع المعرفة، ومنها:

1. **الجامعات الافتراضية:**

وهي نمط جديد للتعليم العالي الجامعي عن بعد؛ إذ ظهرت نتيجة لانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي شهدت تطوراً مستمراً في وقتنا الحاضر ، وتسمى الجامعة الافتراضية بهذا الاسم ؛ لأنها تقوم بعملية تعليم عالي بدون مبان تعليمية حقيقية أو مكاتب لأعضاء هيئة التدريس أو معامل للكمبيوتر أو للغات أو ملاعب ، وتقوم بتقديم نوعين من التعليم، هما: التعليم العالي المستمر والذاتي مدى الحياة لجميع أفراد المجتمع مهما اختلف بعد الزمان والمكان ، والمحاكاة للواقع من خلال تقديم واقع افتراضي أو نماذج مشابهة للواقع الحقيقي ، وإنها تهدف إلى تأمين أعلى مستويات التعليم العالي الجامعي للطلبة في أماكن إقامتهم بواسطة الشبكة العنكبوتية العالمية من خلال بيئة إلكترونية تعليمية متكاملة تعتمد على شبكة الانترنت المتطورة ( الحاج، 2017، 88_ 89).

2. **الجامعات المفتوحة:**

وهذه الجامعات تعمل على إتاحة فرصة التعليم العالي الجامعي لجميع القادرين عليه علمياً وذهنياً ؛ بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التي قد تمنعهم من مواصلة تعليميهم العالي الجامعي في مؤسسات التعليم العالي الأخرى( التقليدية) ، وتعتمد الجامعة المفتوحة على نقل العلم والتدريس إلى الطلبة في أماكن إقامتهم بدون الحاجة إلى

حضورهم لمقر الجامعة، وذلك باستخدام العديد من وسائل و تكنولوجيا التعليم ، ومن مميزاتها: قدرتها على استيعاب أعداد هائلة من الطلبة ، بالإضافة إلى انخفاض التكلفة المالية للتعليم(مرشد، 2000، 21 _ 22)، وتقوم هذه الجامعات على تقديم فرصة تعليمية وفق مقررات مصممة بمرونة، يكون المتعلم حر في انتقاء ما يتعلم، و يكون معلماً لنفسه محرراً من قيود التعليم النظامي بالوقت والمكان والسرعة التي تتلاءم و ظروفه ومتطلباته و متخطياً الحواجز الجغرافية(العبادي والطائي والأسدي، 2008، 326).

**3. الجامعات الإلكترونية:**

تستخدم الجامعات الإلكترونية عملية التعليم النظامية ، وتقديم الخدمات الجامعية المتعلقة بالتعليم التقليدي إلى جانب الخدمات اللازمة للتعليم عن بعد، كما أنها تمنح الإجازات الدراسية والشهادات العليا. تعد الجامعات الإلكترونية أحد الحلول الفعالة لمواجهة النمو السكاني، وما يترتب عليه بالضرورة من زيادة الطلب على التعليم العالي، واستجابة لرغبة المواطنين في الانخراط في التعليم العالي الجامعي في مناطق يصعب في العادة إنشاء جامعات فيها ، أو يصعب على أهلها الانتقال منها إلى الجامعات البعيدة عنهم سواءً في الداخل أم الخارج ، كما تسهل الجامعات الالكترونية الاستفادة من أساتذة متميزين في مناطق مختلفة من الوطن الواحد أو من دول مختلفة في العملية التعليمية دون الحاجة إلى نقلهم من موطنهم، و هذا النوع من التعليم لا يلزم الطالب بالحضور إلى الجامعة ، وبل يمكن للطالب متابعة المحاضرات بواسطة أجهزة الحاسوب؛ إذ يتم عرض المحاضرات بالصورة والصوت، أو عن طريق الاطلاع على المحاضرات المسجلة على أقراص مدمجة سبق تخزين المعلومات عليها إلكترونياً، سواءً أكانت تلك الأقراص خاصة بالتسجيل الرقمي (Digital) للبيانات و المحتويات الكتابية مثل (CD) أم الأكثر مرونة التي تسهل تسجيل العروض المتحركة والفيديو( DVD)(جامعة الملك عبدالعزيز، 2005، 6 ، 17 ).

**4 - الجامعات الذكية :**

وهذه الجامعات تستخدم التقنية الذكية في البنية التحتية لأنظمتها ، لجعل العملية التعليمية أكثر حيوية فاعلية ؛ إذ توفر بيئات تعليمية غنية وتفاعلية ومتغيرة باستمرار، وتعمل على تمكين قدرات الأفراد وسلوكياتهم وتشجيعهم على التفاعل والتعاون، وعلى زيادة المشاركة والتواصل بين الطلبة والمعلمين في الإطار الذي يجعلهم مشاركين ومسؤولين في تطوير ورفع مستوى العملية التعليمية ؛ وتهدف إلى إحداث التحول من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها ؛ وبما يضمن التحول بالمجتمع بأكمله إلى مجتمع المعرفة ؛ إذ توفر نوعية جديدة من العمليات التعليمية والعلمية ، تدعم متطلبات التعليم الذكي الملائم لقدرات وإمكانيات الأفراد ، وإعطائهم التحكم الكامل بالنظام ؛ بالإضافة إلى أنها تتميز بالخصوصية والسرية ، وربط البيئة التعليمية الذكية بالشبكة ذات الخدمات الذكية ، وتحتوي قاعات

دراسية ذكية، ومصادر تعلم ذكية ، وأنظمة تعليمية تفاعلية ذكية ، ومختبرات مجهزة بأحدث التقنيات والأجهزة الحديثة، والتفاعل بين الإنسان والحاسب الآلي ، وتقديم إمكانيات كبيرة كتخزين المحتوى وتشغيل ملفات الفيديو وعرض الشرائح من خلال الإيماءات والحركات والكلام ( بكرو ، 2017، 1ـ2).

وتهدف الجامعات الذكية إلى ابتكار نموذج لتعليم فعال ، وتحقيق التميز والتنافسية ، ورفع قيمة التعليم العالي ، والتوجه نحو التعليم التعاوني ، وتحقيق أقصى قدر من كفاءة الطلبة على التعليم والتعلم ، وتحسين الجودة الشاملة للتعليم ، وجعل الطلبة وأفراد المجتمع قادرين على تولي أدوار قيادية في العالم الخارجي ، توفير فرص تعليمية جديدة دون أي قيود ، وتقديم حلول منهجية متعددة الجوانب لتلبية احتياجات الطلبة والعاملين فيها ، ويساعد في جذب الطلبة الجدد ، زيادة الإنتاج ، وتخفيض تكاليف التشغيل ( العويني ، 2016، 33ـ 34) .

**4. مجال الاستثمار في رأس المال البشري :**

يعبر رأس المال البشري عن المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين ، والذي يعد عاملاً رئيساً في تقدير إمكاناتها من حيث النمو الاقتصادي والتعزيز للتنمية البشرية (الغرباوي،2015، 43) .

إن الاستثمار في برأس المال البشري عباره عن : استخدام جزء من مدخرات المجتمع والأفراد في تطوير قدرات الفرد ومهاراته ومعلوماته وسلوكيات ؛ بهدف رفع طاقته الإنتاجية ؛ ومن ثم طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيدٍ من السلع والخدمات وصولاً إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع ، كذلك لإعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه ( ليلى ، 2014، 168) ، ومن هنا زاد الاهتمام بتكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه وخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية ؛ وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة بالقياس إلى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة ( إبراهيم ، 2014، 13).

كما أن أهمية التركيز على تنمية رأس المال البشري و الاستثمار فيه تم من خلال العديد من الأبعاد ؛ كالآتي ( صبح ، 2013، 46 -47):

1. **البعد الثقافي :** ازدياد نسبة المثقفين من رأس المال البشري ينعكس على التنمية الحضارية .
2. **البعد الاقتصادي :** يتم من خلال رأس المال البشري المؤهل والمدرب تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .
3. **البعد الاجتماعي :** يجعل التعليم الفرد أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية، وترسيخ الروابط الأسرية .
4. **البعد العلمي :** يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والإبداع والاختراع والتطوير.

5. **البعد الأمني :** يؤدي تعلم أفراد المجتمع إلى الاستقرار الأمني والاستقرار في المجالات كافة.

**6. مجال الاستثمار في رأس المال الفكري ( رأس المال المعرفي ) :**

يقصد برأس المال الفكري أو المعرفي: مجموع ما يمتلكه العاملون بالمؤسسات التعليمية من المهارات والخبرات والمشاعر والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية والتنظيمية والمعارف الضمنية والصريحة واستراتيجيات العمل والتي يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية ورفع جودة أدائها وتميزها ( الراشدي ، 2017، 25) .

**الاستثمار في توظيف أو تطبيق المعرفة:**

تعد خدمة المجتمع أحد وظائف مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) ، وبما يساعدها في تحقيق التكامل والتفاعل بينها و بين قطاعات و مؤسسات المجتمع المحلي، من خلال توظيف المعرفة في حل مشكلاته و مجابهة تحدياته للرقي بمختلف مجالاته ، وهذا يعني أن هناك علاقة قوية بين خدمة المجتمع ، بوصفه كأحد وظائف مؤسسات التعليم العالي ( الجامعات)، ومرحلة توظيف المعرفة بوصفها وظائف مجتمع المعرفة( عويضة، 2013، 96)، وفي هذا الصدد يمكن القول إن الاستثمار في التعليم العالي يتحقق من خلال الأنشطة التي تتعلق بابتكار واستخدام و تطبيق ( توظيف ) و استغلال للمعرفة و القدرات الجامعية الأخرى خارج محيط الجامعة (جامعة الملك عبدالعزيز، 2012، 69 ).

إن استثمار مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع، يعد بمثابة الاستثمار في توظيف المعرفة، و لقد تبنت بعض مؤسسات التعليم العالي إقامة بعض المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية، عن طريق الاستفادة من المخابز والمعامل والمزارع و المشافي والمدارس و البرامج والمراكز التابعة لها، ضمن مشروعات خدمات المجتمع ( رحمة ، 2000، 45 ) ، وأدى هذا التوجه إلى إنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي العاملة في مجال توظيف المعرفة، التي يساعد الاستثمار فيها سواءً من قبل القطاع العام أم الخاص في التحول إلى مجتمع المعرفة، ومنها :

**1.الجامعات التكنولوجية :**

لا تختلف مهام الجامعات التكنولوجية عن مهام الجامعات الأخرى من حيث الشكل، إلا أنها تختلف عنها من حيث المضمون، فهي مؤسسات علمية جامعة للعلوم الأساسية العامة والتخصصية التي تعتمد التطبيق لهذه العلوم ، و تسعى إلى تمكين الخريج من استخدامها بصورة فاعلة في الحياة العلمية؛ ومن ثم فإن الجامعات التكنولوجية تعد جامعات تطبيقية فهي معنية بإعداد أطر متعلمة قادرة على توظيف معطيات العلم والتقنية لحل المعضلات التقنية التي تواجهها المؤسسات الإنتاجية المختلفة، وتختلف الجامعات التكنولوجية عن الجامعات الكلاسيكية من إذ مناهجها، هياكلها العلمية والإدارية ، وفي نظمها الدراسية وأساليب تمويلها؛ حيث تركز المناهج على الجانب التطبيقي والعملي، وتأخذ الخطط

الدراسية صفة التخصص الدقيق، والمسارات العلمية متعددة (البرامج التقليدية، التعليم المتناوب، التعليم التقني، الديبلومات المهنية)، وتوفر برامج واسعة لخدمة المجتمع (التعليم المستمر، الندوات العلمية ، الخدمات الاستشارية) وتحتوي في هياكلها على هيئات علمية مستقلة(جريو، 1997، 85 _ 86).

**2. جامعات الشركات(الشركات الجامعية):**

يطلق مصطلح جامعة الشركات على المؤسسات التعليمية التي تقوم الشركات التجارية بتأسيسها من أجل تعليم و القوى العاملة لديها وتدريبها، وقد بدأ هذا الاتجاه في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ؛ إذ نشأت الجامعات و مؤسسات التعليم العالي التي تتبع و تدار من قبل شركات و مؤسسات خاصة ، و تقوم على أسس تجارية محضة ، ثم أخذت تتوسع بسرعة و تستثمر بكثافة في تقديم برامج دراسية تتسم بالمرونة ، و تؤمن الاحتياجات التعليمية التي تستجيب لرغبات الناس (الزبائن) و للمتطلبات قصيرة الأجل لمجتمع المعرفة(عويضة، 2013، 97 _ 99).

وهناك من يرى أن جامعة الشركات (الشركات الجامعية) تحقق فوائد لكل من الجامعات والشركات أو المؤسسات الإنتاجية و فقاً لاتفاقيات الشراكة بينهم، فهي تسهم بفاعلية في التنمية المهنية للعاملين بالشركات، ورفع كفاءتهم وقدراتهم المهنية، ومنحهم مؤهلات جامعية وفقاً لاحتياجاتهم المتنوعة و المختلفة ، كما أنها تدعم الشركات في التغلب على مشكلاتها الصناعية أو الإنتاجية التي تواجهها بأسلوب علمي ، كما أنها تساعد الجامعات في تقديم تعليم متميز لطلبتها من خلال منحهم الفرصة للتدريب العملي و الميداني داخل الشركات أو جامعات الشركات؛ و ومن ثم تطوير الشركات ، بما يحقق فوائد مشتركة لأطراف الشراكة الجامعات الحكومية والشركات أو المؤسسات الإنتاجية ( الشثري، 2014، 28 ).

**3.جامعات البيئة :**

تعد جامعات البيئة إحدى التجارب الاستثمارية الحديثة في مجال التعليم العالي التي أفرزتها العولمة، وتستهدف تطوير التعليم العالي في ضوء احتياجات البيئات المحلية، و معالجة مشكلات البيئة والمجتمع المحيط، وهي تحتوي على أقسام و تخصصات من واقع البيئة ذاتها ( عويضة ، 2013 ، 98 ).

**4.الحدائق العلمية( الحدائق التقنية):**

تعرف الحدائق العلمية بأنها : " واحة للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ( الجامعات) و منتسبيها وطلبتها من جهة ، وبين المشاريع و الشركات التي تحتاج إلى المتطلبات المعرفية و التكنولوجية" من جهة أخرى ، وتحتوي الحدائق العلمية على مواقع بعض الشركات ومؤسسات صناعية و تجارية مختلفة مع كليات الجامعة ، وذلك من أجل العمل المشترك و

الاستثمار المعرفي، ومن مزايا الحدائق العلمية: الشراكة مع الجامعات ، وفرص الشراكة مع شركات في دول مختلفة، ووجود دعم وتمويل للابتكارات، والقدرة على الاستعانة بالشركات الكبرى ذات النفوذ، وجود القدرة على نقل التكنولوجيا وبناء اقتصاد متطور وقوي، ويؤدي إنشاء الحدائق العلمية إلى فوائد كثيرة تعود على الاقتصاد الوطني للدولة، كالاتي: تساعد على نمو الدخل القومي، وانتعاش وتنظيم سريان المعرفة والتكنولوجيا بين الجامعات والشركات والسوق، وتسهيل إنشاء الشركات القائمة على الابتكار وتنميتها خلال عملية احتضانها داخل الجامعة( طاهر وعبدالحسين، 2012، 52 _ 53 ).

**5. حاضنات الأعمال:**

تُعرف حاضنات الأعمال بأنها: " مؤسسات قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتوفر مجموعة من الخدمات و التسهيلات للمؤسسات الصغيرة، وتساعدها في تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق ، وقد تكون حاضنات الأعمال مؤسسات خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة "( دليلة وشيراز ، 2012 ، 6 ).

إن الهدف من حاضنات الأعمال وهو خلق بيئة العمل المناسبة لصغار المستثمرين والمبتكرين والمخترعين والمبدعين من خريجي الجامعات، ولا سيما ذوي الاختصاصات العلمية؛ حيث تفتح لها الحاضنات أبواب و منافذ على بيئة العمل، وذلك بتهيئة ظروف عمل حقيقية وواقعية تعمل على صقلهم للانطلاق نحو مجتمع الأعمال،( برهوم ، 2014 ، 72). أي أن الجامعة تهدف من خلال حاضنات الأعمال إلى توفير فرص استثمارية و تشغيلها لمخرجاتها النهائية ، وعلى رأسها البحث العلمي (النخالة ، 2015، 19).

وهناك من يرى أن أبرز أهداف حاضنات الأعمال يتمثل في: الاستثمار في الأبحاث العلمية والتطبيقية وتحويلها إلى منتجات وخدمات للإسهام في التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الاقتصاد وتطوير صناعة جديدة ، ومساعدة خريجي التعليم العالي الموهوبين من الاستفادة من نتائج الأبحاث وتحويلها إلى منتج تجاري قابل للتصدير والمنافسة (الشتيوي ، 2015 ، 3) .

**6. بيوت الخبرة :**

وهي أحد قطاعات الأعمال والمعرفة ، وتعنى باستثمار خبرات ومبادرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وذلك بتوفير المتطلبات الإدارية والعلمية والقانونية والتنظيمية ، أو بمعنى آخر أن بين الخيرة هو بيت متخصص يؤسسه عضو أو مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ذوي تخصصات متقاربة أو مكملة لبعضها يقدم خدمات أو دراسات استشارية أو بحثية أو علمية على أسس تجارية ، ومن أهدافها: إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتقديم خدمات للمجتمع مقابل عوائد مادية بصفة نظامية ، توفير خدمات استشارية وبحثية متميزة للمجتمع في كافة التخصصات ، وإيجاد فرص تدريب لطلبة الجامعة لتنمية قدراتهم بالمشاركة في الأعمال الاستشارية البحثية ، وتنمية قدرات

الطلبة في الجامعة لإيجاد فرص تدريب ، واستثمار وتنمية قدرات وإمكانيات موارد الجامعة المختلفة (عريف وهندي ، بدون ، 11 ـ 12) .

**ثالثاً : روى أو آليات استثمار التعليم العالي في الجامعات اليمنية للتحول إلى مجتمع المعرفة:**

بناءً على المنطلقات النظرية والفكرية للاستثمار في التعليم العالي ، ومجتمع المعرفة التي تم توضيحها في الجزء الثاني من هذا البحث ، ومن خلال قيام الباحث بتحليل الابعاد والمؤشرات والوظائف والأساليب المحددة فيها واستقرائها، وكذلك اطلاعه على مؤشرات واقع التعليم العالي في الجامعات اليمنية وقراءتها، فقد حرص الباحث على ضرورة الإسهام في اقتراح آليات ووسائل علمية؛ بهدف ترسيخ الاستثمار في نظم التعليم العالي ، وبما يمكنه من إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة، وفقاً للمتطلبات والإمكانيات المتاحة في بيئة الجامعات اليمنية.

ومهما يكن من أمر ذلك فإن الاستثمار في التعليم العالي بالجامعات اليمنية ، وبما يمكن من إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة اليمني ، يمكن تحقيقه من خلال القيام بالآليات العلمية الموضحة في العديد من الخطوات على النحو الآتي:

**آليات الإعداد والتهيئة لاستثمار التعليم العالي نحو التحول إلى مجتمع المعرفة :**

إن القيام بعملية استثمار التعليم العالي في الجامعات اليمنية ، وبما يمكنه من إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة يتطلب ضرورة الإعداد والتهيئة في جميع الجامعات من خلال القيام بالآتي:

أ - إعداد خطة بالمتطلبات الأساسية لعملية الاستثمار في التعليم العالي وفق متطلبات مجتمع المعرفة وتنفيذها، أهمها كالآتي.

- ترسيخ ثقافة تنظيمية لدى القيادات والعاملين في الجامعات اليمنية ومؤسسات التعليم العالي نحو أهمية ودور الاستثمار في التعليم العالي بإحداث عملية التحول إلى مجتمع المعرفة .

- توفير بنية تكنولوجية ومعلوماتية للبرامج والخطط الأكاديمية في كافة التخصصات العلمية وفق متطلبات الاستثمار ومجتمع المعرفة .

- تطوير الهياكل التنظيمية للجامعات والكليات والمراكز العلمية، ومؤسسات التعليم العالي وفق متطلبات مجتمع المعرفة .

- إعادة هندسة العملية والإجراءات في التنظيمات الأكاديمية والإدارية، والبشرية والمالية والتشريعية ... الخ بكافة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ، وفق أبعاد ومؤشرات مجتمع المعرفة.

- توفير وتنويع مصادر التمويل الذاتية والحكومية الكافية وفق متطلبات الاستثمار في التعليم العالي ومجتمع المعرفة .

ب - إعداد وتنفيذ الخطط الهادفة إلى ترسيخ الشراكة بين الجامعات اليمنية والمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية والمؤسسات المجتمعية الأخرى من خلال توفير المتطلبات الآتية :-

- تطوير السياسات والرؤى العلمية لترسيخ الشراكة، بالإضافة إلى إعادة صياغة رؤية التعليم العالي في الجامعات ورسالته وأهدافه ووظائفه وفق متطلبات الاستثمار في الشراكة ومجتمع المعرفة .
- إعادة صياغة القوانين واللوائح والنظم والقواعد القانونية للتعليم العالي في الجامعات اليمنية، بالإضافة إلى إعادة النظر في بالبرامج الأكاديمية والإدارية للتعليم العالي في الجامعات اليمنية وفق متطلبات الشراكة ومجتمع المعرفة .

**1. آليات استثمار التعليم العالي في توليد المعرفة وإنتاجها :**

لكي تحدث عملية التحول إلى مجتمع المعرفة من خلال استثمار التعليم العالي في توليد المعرفة وإنتاجها، ينبغي القيام بالعديد من الآليات، كالآتي:

أ - إعداد الخطط الهادفة إلى نقل وتوطين المعرفة العالمية في البرامج الأكاديمية وتنفيذها وبما يؤدي إلى الاستفادة منها في عملية توليد المعرفة وإنتاجها ، من خلال القيام بالآتي:

- دراسة النماذج والتجارب والخبرات العالمية وتحليلها والاستفادة منها في تطوير كافة البرامج والخطط الدراسية بعموم التخصصات والعمليات في الجامعات اليمنية .
- عقد الاتفاقيات العملية مع الجامعات المعاصرة والهادفة إلى نقل تجاربها المعرفية وتوظيفها في كافة القطاعات التنموية في المجتمع اليمني .
- إعداد البرامج التدريبية لتنمية معارف ومهارات القيادات والعاملين في الجامعات اليمنية وتنفيذها في مجال نقل المعرفة وتوطينها ، وبما يساعدهم في توظيفها في كافة العمليات المعرفية والأكاديمية والإدارية .
- تحليل النماذج العالمية في الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية المعاصرة والاستفادة منها في ترسيخ الشراكة بين الجامعات اليمنية والمؤسسات الإنتاجية في مجال توليد المعرفة وإنتاجها بكافة التخصصات العلمية .
- ربط الجامعات اليمنية بالشبكات الالكترونية العلمية المتخصصة ؛ بهدف نقل المعرفة في كافة المجالات والتخصصات العلمية .

ب - إعداد الخطط والتصورات العلمية للقيام بتوليد المعرفة وإنتاجها في الجامعات اليمنية ومؤسسات التعليم العام الأخرى وتنفيذها، من خلال الآتي :

- إنشاء مراكز التميز البحثي والاستشارات العلمية في كافة الكليات الإنسانية والتطبيقية ، وبما يؤدي إلى توليد المعرفة وإنتاجها التي تتطلبها خطط التنمية الشاملة في المجتمع اليمني .
- إعداد البرامج التدريبية الهادفة إلى تنمية معارف ومهارات الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ، وبما يساعد في توليد المعرفة وإنتاجها بكافة التخصصات العلمية .
- تبنى إنشاء الجامعات الهادفة إلى توليد المعرفة وإنتاجها الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها: الجامعات البحثية ، والاستثمارية ، والمنتجة ، وغيرها على مستوى محافظات الجمهورية اليمنية وفق دراسات جدوى اقتصادية.
- تبني أسلوب الكراسي البحثية على مستوى الكليات الإنسانية والتطبيقية والهادفة إلى إنتاج المعرفة في كافة قطاعات التنمية المجتمعية وإثرائها .
- تنويع مصادر التمويل الذاتية في كافة الجامعات اليمنية ، وبما يؤدي إلى دعم توليد المعرفة وإنتاجها في كافة قطاعات التنمية المجتمعية .

**2. آليات استثمار التعليم العالي في نشر المعرفة :**

تعد عملية نشر المعرفة من المرتكزات الرئيسة لتحقيق أهداف مجتمع المعرفة ، ومن ثم يمكن استثمار التعليم العالي بالجامعات اليمنية في نشر المعرفة ، من خلال القيام بالآتي :

- استخدام الطرائق الحديثة وتضيفها في عملية التعليم والتعلم أو التدريس الجامعي التي من خلالها يتم نشر المعرفة الحديثة وفق عملية تشاركية من قبل كافة أطراف العملية التعليمية ( الطالب ، الأستاذ الجامعي ) واستثمارها.
- إصدار الدوريات والمجلات العلمية في كافة التخصصات بعموم الكليات الإنسانية والتطبيقية بالجامعات اليمنية ، بهدف نشر المعرفة العالمية وإيصالها إلى كافة الباحثين والقيادات المسؤولة عن التنمية الشاملة في المجتمع اليمني .
- إنشاء الشبكات والمواقع العلمية الإلكترونية في كافة الكليات الإنسانية والتطبيقية، بهدف نشر وتبادل المعرفة محلياً وخارجياً ، وبما يحقق الاستفادة منها في كافة القطاعات التنموية بالمجتمع.
- تطوير المكتبات الجامعية ، وبما يؤدي إلى تبني نظام المكتبة الرقمية بعموم الجامعات اليمنية ، بهدف الإسهام في نشر المعرفة بين كافة المستفيدين منها في المجتمع اليمني .
- إنشاء المؤسسات الجامعية الهادفة إلى إيصال المعرفة ونشرها في كافة القطاعات والشرائح المجتمعية ، ومنها: الجامعات الافتراضية ، والمفتوحة ، والإلكترونية ، والذكية .
- إعداد الخطط والبرامج التنسيقية مع كافة الوسائل الإعلامية ، بهدف الإسهام في نشر المعرفة وإيصالها إلى كافة الشرائح المجتمعية والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع اليمني .

### 3. آليات استثمار التعليم العالي في توظيف المعرفة :

إن الاستثمار في التعليم العالي لتوليد المعرفة وإنتاجها لن يحقق أهداف مجتمع المعرفة ما لم يتم القيام بتوظيفها في كافة القطاعات التنموية بالمجتمع ، لذلك ينبغي الاستثمار في التعليم العالي في توظيف المعرفة ، من خلال القيام بالآتي .

- إعداد نظام للشراكة بين الجامعات اليمنية والمؤسسات الاقتصادية والمجتمعية في مجال توظيف المعرفة في تطوير إنتاجها وخدماتها .
- إنشاء مراكز علمية متخصصة في الجامعات اليمنية، تهدف إلى عقد البرامج والدورات التدريبية لتنمية مهارات العاملين وأفراد المجتمع في توظيف المعرفة في كافة الوظائف والخدمات التي يتم تقديمها للمجتمع .
- إقامة الورش التدريبية والحلقات النقاشية الهادفة إلى تشخيص المشكلات التي تواجه الجامعات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في أدائها وتحليلها والعمل على توظيف المعرفة في حلها والحد منها.
- تطوير كفاءة وفاعلية أداء الجامعات والمؤسسات المجتمعية من خلال توظيف نتائج المعرفة في كافة مجالات وأبعاد الأداء التي يتم القيام بها .
- إعداد الخطط التنسيقية بين الجامعات اليمنية والمؤسسات الحكومية والأهلية والهادفة إلى توظيف نتائج المعرفة في إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تقوم بها.
- إنشاء المؤسسات الجامعية الهادفة إلى تطبيق نتائج المعرفة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، والمتمثلة بـ: الجامعات التكنولوجية ، والشركات الجامعية ، والجامعات البيئية وغيرها، وفق دراسات جدوى واضحة.
- تبني إنشاء نظم الحدائق التقنية ،وحاضنات الأعمال ، وبما يحقق ربط وتوظيف نتائج المعرفة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

**رابعاً -النتائج والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات :**

**1. نتائج البحث :**

توصل البحث الحالي إلى العديد من النتائج، أهمها:

- أن مجتمع المعرفة يعد طفرةً في كافة مناحي حياة الشعوب والمجتمعات ، أساسها المعرفة وأداتها وسائل تقنية المعلومات والاتصالات
- أن مجتمع المعرفة يعد بمثابة مجتمع ما بعد الصناعة ، فهو يقوم على أساس نشر المعرفة وتوليدها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي ، وصولاً إلى تحقيق التنمية الإنسانية.
- إن مؤسسات التعليم العالي الجامعي شهدت في ظل مجتمع المعرفة ، تحولات كثيرة وجوهرية في الشكل والمضمون ، لتتمكن من التلاؤم مع خصائصه والاستجابة لمتطلباته .
- أن الاستثمار في التعليم العالي يعد من أهم المداخل العلمية للتحول بالمجتمعات الإنسانية إلى مجتمع المعرفة؛ كونه يركز على تزويد المجتمع بالموارد البشرية التي تتمثل بالرأس المال البشري والفكري أو المعرفي ، والتي تعد المصدر الرئيس في تطوير الرأس المال المادي .
- هناك العديد من الآليات العلمية التي ترسخ عملية استثمار التعليم العالي في الجامعات ، وبما يمكنها من إحداث التحول إلى مجمتع المعرفة في كافة وظائفه.

**2. الاستنتاجات :**

في ضوء النتائج ، تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات كالآتي:

- إن مجتمع المعرفة يساعد في إحداث التراكم المعرفي للمجتمع في كافة قطاعاته التنموية ، من خلال بناء منظومة معرفية وتوظيفها في إحداث التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- يعد الاستثمار في التعليم العالي من المداخل العلمية التي تؤدي إلى عملية التحول من الاعتماد على الموارد المالية الحكومية الذاتية التي تمكن المؤسسات المجتمعية من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- إن تطبيق آليات استثمار التعليم العالي في الجامعات اليمنية ، تمكنه من إحداث تحول المجتمع اليمني من مجتمع ناقل ومستهلك للمعرفة إلى مجتمع منتج للمعرفة ومسوق لها ، كما أنه سيحدث عملية التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الاستثماري والمنتج في كافة المجالات المعرفية بالمجتمع.

**التوصيات والمقترحات :** في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث ، يوصي ويقترح ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بتشكيل فريق فني متخصص من الجامعات اليمنية والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية للقيام بالآتي :

- إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج الهادفة إلى توفير متطلبات بناء وتكوين مجتمع المعرفة في كافة المؤسسات المجتمعية .
- إعداد التصورات العلمية لإحداث عملية تحول المجتمع اليمني من مجتمع ناقل ومستهلك للمعرفة إلى مجتمع منتج ومسوق لها .
- إعداد معايير لإعادة تصحيح البرامج الأكاديمية في الجامعات بكافة التخصصات العلمية في ضوء أبعاد متطلبات الاستثمار في التعليم العالي وبما يمكنه من إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة .
- دراسة وتطوير الآليات المقترحة في البحث الحالي والهادفة إلى استثمار التعليم العالي بالجامعات اليمنية في إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة ، وبما يساعد في البدء بتطبيقها .
- إعداد وتنفيذ خارطة بحثية تساعد الباحثين في إجراء الدراسات والبحوث العلمية في مجال وتطوير استثمار التعليم العالي بكافة مؤسساته وأنواعه المختلفة في الجمهورية اليمنية ، وبما يمكنه من إحداث التحول إلى مجتمع المعرفة .

## قائمة المراجع


1. إبراهيم ، عمار . ( 2014 ) . تنمية رأس المال البشري وأثره في كفاءة المنشأة دراسة ميدانية في الساحل السوري . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، وسوريا .
2. إبراهيم، محمد زيدان و إبراهيم، محمد عبدالفتاح.(2003). دور المعلومات المحاسبية في الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي : دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية في مصر . **المجلة العربية للإدارة**، العدد( 1) ، المجلد( 23).
3. أبو الخير، راوية حسن إبراهيم.( 2016). مدى توافر متطلبات الجامعة المنتجة وعلاقاتها بالفعالية التنظيمية في الكليات التقنية بمحافظة غزة. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، غزة ، فلسطين.
4. أبو حسون ، هشام مثقال نصر. ( 2017). تصور مقترح لإنشاء مركز تميز بحثي بالجامعات الفلسطينية . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، غزة ، فلسطين.
5. أحمد ، لبنى محمد فتوح السيد . ( 2017). دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الإبداع والإبتكار في ظل مجتمع المعرفة . **المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات ، اقتصاد المعرفة و التنمية الشاملة للمجتمعات : الفرص والتحديات 10 _ 11 أكتوبر**، جامعة بني سويف ، مصر.
6. أمين، رشا عويس حسن . ( 2015) . تفعيل إدارة المعرفة بجامعة الفيوم على ضوء خبرة جامعات ماليزيا باستخدام أسلوب التحليل البيئي " Sowt Analysis " . **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الفيوم ، كلية التربية ، مصر .
7. برقوق ، أمحند. (2008). **مجتمع المعرفة : مقاربة ابستمولوجية في ظل تعقيدات ما بعد الحداثة. في الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها بالعربية** ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ووزارة الثقافة ، الجزائر .
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . ( 2003 ). **تقرير التنمية الإنسانية العربية ـ نحو إقامة مجتمع المعرفة** . المطبعة الوطنية، عمان ، الأردن.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم . ( 2009 ) . **تقرير المعرفة العربي نحو تواصل معرفي منتج** . شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات .
10. برهوم ، بسمة فتحي عوض. ( 2014). دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة دراسة حالة: مشاريع حاضنات أعمال الجامعة الإسلامية بغزة(مبادرون ، سبارك) ، **رسالة ماجستير غير منشوره** ، الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة ، غزة ، فلسطين .
11. بكرو، خالد . (2017). أهمية البنية التحتية التقنية في التحول إلى الجامعة الذكية . **المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات** ، العدد(1) ، المجلد (4) الجامعة العالمية لتجديد ، كلية الهندسة ، اسطنبول ، تركيا .
12. جامعة الملك عبدالعزيز. ( 2006) . **نحو مجتمع المعرفة – جامعات البحث**. الإصدار العاشر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، مكتبة الملك فهد، جامعة الملك عبدالعزيز.
13. جامعة الملك عبدالعزيز.( 2012). **مجتمع المعرفة – نقل المعرفة** . سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة الملك عبدالعزيز.
14. جديدي ، سميحة . (2017) . تجربة وقف الكراسي العلمية البحثية في السعودية وإمكانية الاستفادة منها في الجامعات الجزائرية – جامعة الشهيد حمه لخضر ـ كنموذج مقترح . **ملتقى : الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة ( مارس )** ، جامعة الوادي ، الجزائر .

15. جريو ، داخل حسن. ( 1997). دراسات في التعليم الجامعي، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات 1 _ 3 / آذار.** جامعة صنعاء ، اليمن.

16. جريو، داخل حسن .( 1997). دراسات في التعليم الجامعي ، التعليم الهندسي في العراق و مواجهة تحديات الحصار. **مجلة المجمع العلمي،** الجزء (4)، المجلد( 44)، بغداد ، العراق .

17. جمعة ، نصر الدين حسن أحمد . ( 2012 ) . الاقتصاد المعرفي **: نحو تطوير منظومة البنية التحتية الثالث للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** ( اعلم ) ( الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية )، نوفمبر ، قطر .

18. الجهوية، ملحقة سعيدة. ( 2009). **المعجم التربوي** . وزارة التربية الوطنية، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر .

19. الحاج، رجاء عبدالمجيد.( 2017). أثر العولمة على التعليم العالي. دراسة حالة الوطن العربي . **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد ( 6 ) ، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

20. حبيب ، مجدي عبد الكريم . (2000 ) . **المنهج في مجتمع المعرفة** . دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

21. الحبيشي ، صادق عسكر . ( 2016 ) . أنموذج مقترح لنظام الإستثمار في الجامعات اليمنية وفق التجارب العالمية المعاصرة . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة إب ، كلية التربية ، إب اليمن.

22. حماد ، خليل عبدالفتاح و عساف ، محمود عبدالمجيد. ( 2011 ) . توظيف البحث التربوي الفلسطيني في ضوء مقومات مجتمع المعرفة (رؤية مستقبلية ) . **المؤتمر العلمي للبحث العلمي مفاهيمه ، اخلاقياته ، توظيفه ، 15 _ 11/ مايو** ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.

23. خنفر ، اسماء راضى . (2016) . إنتاج المعرفة واكتسابها لدى طلبة كليات العلوم التربوية في بعض الجامعات الأردنية الرسمية ، مجلة ضمان جودة التعليم العالي الجامعي ، العدد (48) ، جامعة الدمام ، السعودية .

24. الخولاني، زمزم صالح سعد أحمد.(2016). انموذج مقترح لتطوير استثمار القطاع الخاص في الجامعات اليمنية الحكومية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة صنعاء، كلية التربية، صنعاء، اليمن.

25. دليلة، بركان و شيزار ، حايف سي حايف .( 2012). حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر ANGEM ، ولاية بسكرة، **مداخلة في الملتقى الوطني حول : استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 18 _ 19 / إبريل** ، جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر.

26. دياب ، آصف وعبد الواحد ، نجيب .(2003) . دور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة . **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التاسع للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، ديسمبر** ، دمشق ، سوريا .

27. الراشدي ، حامد هاشم محمد . ( 2017) .**إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية** . الطبعة الاولى ، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، السعودية .

28. رحمة ، أنطوان حبيب. ( 2000). كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها و سبل تحسينها . **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة ( 33 ) لمجلس اتحاد الجامعات العربية 17 _ 19 نيسان** ، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (3 ) ، الجامعة اللبنانية، بيروت ، لبنان.

29. رياض ، بو صباع .( 2013 ). التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع و التحديات : دراسة مقارنة ( الإمارات العربية المتحدة ، الجزائر، اليمن ). **أطروحة دكتوراه غير منشوره ،** جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

30. سعيد، لبنى بابا.(2015). دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2005-2013 .**رسالة ماجستير غير منشوره**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.

31. الشثري، عبدالعزيز بن ناصر عبدالعزيز. ( 2014). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات و مؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،** العدد ( 24 ). الرياض .

32. الشعافي، نجيب محمد حمودة والفصين، نواف.(2015). اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد(22)، المجلد(8).

33. الشيتوي ، حسين فرج.( 2015 ) . دور الحاضنات التكنولوجيه في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الابداعية إلى ثروة . **الملتقى العربي حول : تعزيز دور الحاضنات الصناعية و التكنولوجية في التنمية الصناعية 12 / 13 : اكتوبر**، تونس .

34. الصاوي ، ياسر. ( 2007 ). **إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات** . الطبعة الأولى ، دار السحاب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر.

35. صبح ، أحلام عبد الحافظ . ( 2013) . دور الجامعات الفلسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .

36. صبرينة ، بو يحياوي .(2014 ). المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة. **مجلة الفكر**، العدد ( 11 ). جامعة الجزائر 2 ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، الجزائر.

37. طاهر، محمد عبود و عبدالحسين ، عامر جميل. ( 2012). الحاضنات التكنولوجية العملية و إمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع و التطور الاقتصادي، **مجلة الاقتصادي الخليجي ،** العدد ( 23 ).

38. العبادي، هاشم فوزي دباس و الطائي ، يوسف حجيم و الأسدي ، أفنان عبده علي .( 2008). **إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر.** الطبعة الأولى ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.

39. عبد الحميد ، عبد المطلب . ( 2011) . **الاقتصاد المعرفي** . الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر .

**40.** عبدالسلام ، عبدالسلام مصطفى. ( 2008 ) . المناهج الدراسية وإعداد الإنسان العربي لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة و مواجهات تحديات عصر العولمة . **المؤتمر السنوي الثالث لتطوير التعليم النوعي في مصر والوطن العربي لمواجهة سوق العمل في عصر العولمة ( رؤى استراتيجية) ، 9 _ 10/ 3.**

41. عبدالوهاب، جودة عبدالوهاب. ( 2002). سياق الإبداع العلمي و فرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي: دراسة ميدانية لتصورات الأكاديميين العرب . **ورقة عمل عن تسويق و استثمار نتائج البحث و التطوير: تجربة معهد الكويت للابحاث العلمية، الملتقى الأول للتسويق في الوطن العربي ( الواقع و آفاق المستقبل )، 15_ 16 / اكتوبر**، الشارقة ، الإمارات.

42. عريف ، محمد ابراهيم محمد وهندي ، شريف شوقي زكي . ( بدون ) . **مقترح الخطة الاستراتيجية لتفعيل وتطوير حدائق المعرفة الاستثمارية** . جامعة الملك عبد العزيز.

43. عز الدين ، هبة خالد نعيم . ( 2017 ) . أثر عمليات إدارة المعرفة في تطوير ثقافة التميز ( دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ). **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، غزة ، فلسطين .

44. العزيزي، محمود عبدة حسن محمد. (2014). تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة صنعاء، كلية التربية، صنعاء، اليمن.

45. على ، منال السيد أحمد.( 2015). خصائص مجتمع المعرفة و شموله لمجتمع المعلومات وسياساته مدى توافق السياسة المعلوماتية الصينية للمجتمع المعرفي المصري و العربي ، **مجلة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ( أعلم )** ، العدد ( 14 ) .

46. عويضة ، سهير عبدالرحمن حمزة .( 2013 ). معوقات بناء مجتمع المعرفة في الجامعات السعودية :جامعة طيبة أنموذجا . **رسالة ماجستير غير منشوره** ، جامعة طيبة ، كلية التربية ، السعودية.

47. العويني ، أريج محمد عامر فوزي . (2016) . استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

48. الغرباوي ، شادي جمال . ( 2015) . أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين. **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .

49. فلية ، فاروق عبده . ( 20007) . **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**. الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن .

50. قاسم ، عبد الحكيم يحيى محمد . ( 2016) . تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي بجامعة إب في ضوء اقتصاد المعرفة. **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة تعز ، كلية التربية ، تعز ، اليمن.

51. القحطاني، زينه بنت محمد بن فالح. ( 2017). تقييم تجربة الكراسي البحثية في الجامعات السعودية الناشئة على ضوء التجارب المحلية والعالمية. **مجلة العلوم التربوية** ، العدد ( 1) ، المجلد ( 3 ).

52. قشقري ، سارة بنت عبد الرحيم صوفي والرابغي ، ريم علي محمد . ( 2016 ) . الحاضنات كأدوات مشاركة في مجتمع المعرفة : المفهوم والأنواع والآليات وواقع تطبيقها بجامعة الملك عبد العزيز . **مجلة دراسات المعلومات** ، العدد 16 – 17، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية .

53. القفعي ، خميس بن عبد الرحمن بن خميس . ( 2011 ) . الاحتياجات التدريبية للمشرف التربوي في مجتمع المعرفة . **رسالة ماجستير غير منشورة ،** جامعة أم القرى ، كلية التربية ، السعودية

54. الكفافي ، محمد جمال . ( 2007 ) . **الاستثمار في الموارد البشرية للمناقشة العالمية** . الطبعة الأولى ، الدراسات الثقافية للنشر ، القاهرة ، مصر .

55. لخضر، حرز الله محمد.(2016). المتطلبات المنهجية الحديثة للاستثمار وتسيير كفاءات الموارد البشرية في ظل مجتمع المعرفة. **دفاتر السياسة والقانون**، العدد(14)، الجزائر.

56. ليلى ، بعوني ، ( 2014) . الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، **مجلة المؤسسة**، العدد ( 4) جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .

57. محمود، خالد صلاح حنفي .( 2016). مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية: دراسة تحليلية . **مجلة العلوم النفسية والتربوية** ، العدد ( 2 ) ، المجلد( 3).

58. مخلص، محمد محمدي محمد.(2017). استراتيجية مقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية في ضوء مقومات اقتصاديات المعرفة. **مجلة العلوم التربوية**، العدد(3)، المجلد(2).

59. مخلوف، سميحة علي.(2016). الكفاءة الداخلية النوعية لكلية التربية بجامعة الفيوم في تنمية رأس المال البشري. **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، العدد(6)، الجزء(2)، جامعة الفيوم، مصر

60. مدفوني، هنده.(2017). الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة جالة بعض الجامعات الجزائرية. **أطروحة دكتوراه غير منشوره،** جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر

61. المركز الدولي للأبحاث والدراسات ( مداد ) . ( 2013) . **دراسة احتياجات العمل الخيري السعودي من الكراس البحثية . دراسة مقدمة لوقف سعد وعبد الرحمن الموسمي** ، مكتب الملك فهد ، الرياض ، السعودية ، المركز الدوي للأبحاث والدراسات ( مداد ) .

62. مطر، محمد.(2004). **إدارة الاستثمار: الإطار النظري والتطبيقات العملية**. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

63. النخالة ، منى رضوان عبد الكريم . ( 2015) . الحاضنة التكنولوجية ودورها في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة دراسة مقارنة بين حاضنة الجامعة الاستراتيجية وحاضنة الكلية الجامعية . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الاقصى غزة ، فلسطين .

64. نمور ، نوال.( 2012 ). كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي. دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة منتوري، قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

65. نور الدين ، أمين . ( 2013) . الاستثمار في رأس المال الفكري ودورة في تحسين أداء المنظمة ، دراسة حالة مؤسسة سونا طراك خلال الفترة 2005 -2010) . **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .

66. نوى ، طه حسين.(2011 ) . التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمات الأعمال ، حالة المديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر. **أطروحة دكتوراه غير منشوره** ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، الجزائر.

67. وزارة الاقتصاد والتخطيط . (2014 ). **التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية** . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، وزارة الاقتصاد والتخطيط .

68. يونس ، مجدي محمد .( 2015 ). دور الجامعة العربية في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي . دراسة ميدانية بجامعة القصيم . **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** ، العدد ( 21 ) ، المجلد ( 8).

المراجع الأجنبية:

1. Curtin, J., & Palica, M. (2018). Return on Investment of USHE Graduates Individual and State Benefits of Post-Secondary Education. **ISSUE BRIEF.** No. 2018-1 | January, 2018.
2. Ionescu, D. D., Ionescu, A. M., & Jaba, E. (2013). The Investments in Education and Quality of Life**. Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology**, Special Issue, PP 141-158
3. Pons, J. d. P. (2010). Higher Education and the Knowledge Society. Information and Digital Competencies. **Juan de Pablos Pons,** rusc vol. 7 no 2. Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona.
4. Simanaviciene, Z., Giziene, V., Jasinskas, E., & Simanavicius, A. (2014). Assessment Of Investment In Higher Education: State Approach. **Procedia - Social and Behavioral Sciences** 191, pp. 336 – 341.

# تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة

د. أيوب أحمد المهاب أ. عزيز عبدالله الأمير

**الملخص**

تعتبر الجامعات أحد أهم المؤسسات المجتمعية التي تساهم في تحديد وتوجيه المجتمع كونها من صنع المجتمع وتؤثر وتتأثر به بل وتساهم في صنع قياداته الفنية والفكرية والسياسية، ومن هنا كان لكل جامعة رسالتها التي تسعى لتحقيقها ولكل مجتمع من المجتمعات جامعته التي تناسبه .يهدف هذا البحث إلى استعراض تصور حول تحسين درجة قيام الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع من وجهة نظر الباحث والتعرف إلى سبل تفعيل هذا الدور من وجهة نظر الخبراء والمختصين في ضوء نتائج الدراسة .وقد تطرق البحث إلى تطور مفهوم الجامعة وعلاقة الجامعة بالمعرفة ودور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع، وتم استعراض مفهوم تنمية المعرفة وخدمة المجتمع في العصر الحالي بالإضافة إلى مفهوم المعرفة في الإسلام، كما تم استعراض التجربة الماليزية كنموذج رائد في تنمية المعرفة .وقد تم استخدام المنهج الوصفي في البحث بعمل استبيان مبسط لأخذ رأي مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، اشتمل الاستبيان على اربعة محاور أو مجالات هي مجال خدمة المجتمع ومجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال إعداد الفرد ومجال توليد المعرفة. وأظهرت النتائج تركيز الجامعات على بناء وتأهيل الفرد بمستوى جيد وكان هذا الدور بمستوى متوسط في مجال توليد المعرفة وتنمية مجتمع المعرفة وضعيف في خدمة المجتمع .كما أظهرت النتائج وجود فروق إحصائية في تقديرات عينة الدراسة في مجال إعداد الفرد ومجال توليد المعرفة تبعا لتغير التخصص وذلك لصالح التخصصات العلمية.

Abstract

The universities are one of the most important community institutions that contribute to the determination and direction of the society due to it's from the community-making, influence and contributes to the creation of its artistic, intellectual and political leadership. Hence, each university has its mission to achieve it and each society has its own university. This research aims to review the perception of improving the degree of Yemeni universities in building the society of knowledge and service of society from the point of view of the researcher, and identify ways to activate this role from the point of view of experts and specialists in the results of studying. The study discussed the development of the university concept and the university's relationship with knowledge and the role of the Yemeni universities in building the community of knowledge and service of society. The concept of knowledge development and

community service in the current era was reviewed as well as the concept of knowledge in Islam. Malaysian experiment in knowledge development as example was taken. The descriptive approach was used in the research to create a simple questionnaire to take a view of a group of faculty members in Yemeni universities. The questionnaire included four areas: community service, knowledge development, individual development and knowledge generation. The results showed that the universities focus on building and rehabilitating the individual at a good level. This role was at an intermediate level in the field of knowledge generation and development of the knowledge society and weak in the service of society. The results showed that there are statistical differences in the estimates of the sample of the study in the field of preparation of the individual and the field of knowledge generation according to the change of specialization in favor of scientific disciplines.

**أولاً: المقدمة:**

يعتبر عصرنا الحالي هو عصر العلم المعرفة، حيث تغطي الموجة المعلوماتية كل الأرض، فمنذ انطلاق الشبكة المعلوماتية العالمية الانترنت وتكنولوجيا الاتصالات والأجهزة التقنية الحديثة تنوعت وتعددت مصادر المعرفة، وأصبحت متوفرة للجميع، ودخلت الدول في سباق حاد لإنتاج المعرفة، وتوظيفها لخدمة الاقتصاد والنهوض بالمجتمع وباتت المعرفة تشكل معياراً للرقي الإنساني، وأصبحت العملية التنموية معتمدة بكافة مجالاتها على المعلومة والمعرفة، وباتت المعرفة في القرن الواحد والعشرين هي الأساس في التنمية الإنسانية (**قيطة، 2011**).

تزايد الاهتمام باستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة بقوة في عصرنا الحالي وأدى إلى إحداث تحولات على مستوى الإدارات، وهذا التحول فرض على المنظمات ضرورة التغيير لمواكبة التطور الحاصل وهذا ما أدى بدوره إلى تغيير الأنشطة الإدارية وتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال الكترونية (**سويكي، 2017م**).

وقد أظهرت الدراسات والتجارب الواقعية للدول أن التعليم العالي ليس خدمة تقدمها الجامعات فحسب بل هو ظاهرة اجتماعية لها بعدها التنموي، ووظائفها الاجتماعية والثقافية والقيمة والاقتصادية، وتعتبر الجامعة المؤسسة التي تقع عليها مسؤولية المساهمة الجادة والأساسية في تطوير المجتمع و التفاعل مع مشاكله بهدف إيجاد الحلول العلمية، ولعل من المهام الرئيسية للجامعة هو تنمية المعرفة بكافة أنواعها و تخريج القيادات العلمية التي تتولى تطوير المعرفة اللازم لها وللمجتمع في عملية مستمرة ومتجددة أضافة إلى تنمية وتطوير حركة البحث العلمي والكوادر العلمية بحيث تصل إلى إجراء البحوث العلمية التي تتوصل إلى غناء المعرفة الإنسانية (**القرغولي ،2004**).

أن العصر الحديث تتعدد فيه الاهتمامات وتتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابكة ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دوراً هاماً في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع وقد تم تحديد الوظائف الأساسية للجامعة في عدد من الوظائف الأساسية منها إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، بالإضافة إلى العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته (**أبو ملحم ،1999، ص21**). فالجامعة لا توجد في فراغ فلكل جامعة إقليم خاص بها، و تحيط بها ظروف جغرافية معينة تؤثر بطريقه مباشره في طبيعتها في نوعية الأنشطة التي تقوم بها سواء كانت أنشطه تعليمية أو بحثيه أو إرشادية، ففاية الجامعة ومبرر وجودها هو نشر المعرفة وخدمة المجتمع و تنمية البيئة المحيطة بها و محاوله تقديم الأسس العلمية للتصدي لما يوجد بها من مشكلات (**بدوي ، 1992**).

وتلجأ الجامعات في الدول المتقدمة إلى إقامة علاقات تحالف وشراكات مع المؤسسات والشركات المختلفة من أجل إحداث تطوير في أدوارها وأنشطتها، حيث إن هذه الدول ومنها أمريكا ترى انه لابد من تغيير التصور الذي يرى إن التطور التكنولوجي يبدأ من البحث ثم يتجه إلى التطبيق، فالعلاقة تفاعليه حيث إن علاقة الشراكة توجد لتقديم خدمات تعليمية وتدريبية و رعاية مشاريع بيئية وتعمل على إنتاج المعرفة وتوظيفها بما يخدم المجتمع والبيئة وهو المعنى الأقرب إلى معنى مجتمع المعرفة. ففي تقرير توماس Thomas بعنوان ((ما الذي يمكن إن يتعلمه التعليم العالي من الاستماع إلى المجتمع المحلي)) وهذا التقرير جاء خلاصة المناقشات التي دارت بين 100 من رؤساء الجامعات والكليات وأساتذة مدراء مراكز البحوث و قادة مؤسسات المجتمع المحلي و جمعيات وعقد هذا اللقاء في (تلاهاسي) بواسطة المجلس الأمريكي للتعليم (ACE)، وكان الهدف من اللقاء تحديد ما ينبغي إن يتم لتطوير مؤسسات التعليم العالي لتشارك بفاعليه في تنمية المجتمعات المحلية و خلص المتناقشون إلى عدد من التوصيات منها :

البعد في تعليم الطلاب عن التركيز على التخصص الضيق، والتحول من تخريج مهنيين إلى تخريج مواطنين منتجين، وتنمية إحساس الطلاب في الانتماء والالتزام وتنمية قدراتهم على استغلال المعرفة (**Thomas, 2010, www.oup.org**م).

وتماشياً مع هذه المستجدات العالمية، ونظراً لتوافق الآراء وتلاقي وتلاقح الأفكار، ونظراً لما تمتلكه الجامعات اليمنية من بنية تحتية وطاقات وإمكانيات وموارد بحثية وعلمية وتكنولوجية، وأيضاً لما يمتلكه القطاع الخاص من فرص لاستغلال هذه الطاقات والموارد الجامعية، ولحاجة هذا القطاع لمثل هذه الإمكانات، فقد برزت مؤخراً توجهات رسمية وغير

رسمية لدعم وتعزيز أواصر التعاون بين القطاع الخاص والجامعات، أملاً في فتح قنوات للشراكة الفاعلة بينهما (**الأمير، 2016م**).

حيث تبقى الجامعات هي محط الآمال في إحداث نقله نوعيه في المحيط المجتمعي، فالجامعة لها سمات تميزها عن غيرها من المؤسسات كونها متعددة الأهداف والوظائف، ولها دورها المحوري في إحداث تغيير في المجتمع، بما تتبناه من بحث علمي، وما تحتضنه من توجيهات لخدمة المجتمع، والنهوض به، فالجامعة مؤسسه تعليمية ، تقع أعلى قمة الهرم و التعليمي، وتعتبر أداة مهمة لقيادة المجتمع، وإحداث التغير فيه، والسير به نحو مجتمع المعرفة (**قيطة، 2011**).

إن التعليم هو عملية صناعة لأجيال المستقبل وإن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات وقد قيل:" إذا أردت أن تبني لسنة ابن مصنعا وإذا أردت أن تبني للحياة فابن جامعة" وقد اعتبر (**الجرباوي، 1986** ) حاجة المجتمع للجامعة مبرراً لوجودها حيث قال :" إن الجامعات لا تعبر عن شرف أكاديمي أو مادي وإنما الداعي لوجودها هو حاجة المجتمع لها. على الرغم من التطور الذي حصل على الصعيد المؤسسي والتشريعي المتمثل بإنشاء العديد من مراكز ومؤسسات البحوث والدراسات المعنية بالبحث العلمي في العال العربي، غير أننا نجد أن منظومة البحث العلمي والتطوير العربية ماتزال محدودة، سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية (العلماء والباحثين) المسؤولين في البحث العلمي، أم بالموارد المالية المخصصة للبحوث العلمية، إذ يُعَدّ العالم العربي من أفقر الأقاليم في هذا الجانب (**الهيتي والشمري،2017.ص )75**.

**ثانياً: مشكلة البحث:** تبرز مشكلة البحث بوضوح في السؤال الرئيسي التالي: ما دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع؟

ويشمل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما درجة قيام الجامعات اليمنية بدورها في بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما درجة قيام الجامعات اليمنية بدورها في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما سبل تفعيل دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع من وجهة نظر عينة مختارة من الخبراء والمختصين في ضوء نتائج الدراسة؟

**ثالثا: أهمية البحث:** حيث تبرز أهمية البحث حول دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة وضرورة أعادة النظر بشكل متعمق وجذري في رسالة الجامعات اليمنية وخاصة في هذه

الفترة بالذات والتي تعاني فيها اليمن من أزمات في البناء المعرفي، أيضا تَتَمَثَّل **أهمية الدراسة** في النقاط التالية:

- حث المخططين والقائمين على الجامعات اليمنية في التحرك لموجهه المتغيرات ومتطلبات المستقبل ولمواكبة الخطوات العالمية في الوصول إلى مجتمع المعرفة.
- تساعد نتائج الدراسة في تطوير برامج الجامعات والتوجهات المستقبلية، وتلفت الدراسة نظر الباحثين والمهتمين إلى أهمية بناء مجتمع المعرفة في اليمن،
- تحفز الدراسة العاملين في الجامعات اليمنية إلى أهمية الدور المنوط بهم والذي يمكن إن يسهم في رقي مجتمعهم.

**رابعاً: أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

- استشفاف وجهة نظر عينة من الخبراء والمختصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية حول طرق تفعيل دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع،
- معرفة درجة قيام الجامعات اليمنية بدورها في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع في اليمن ومن وجهة نظر عينة مصغرة من أعضاء هيئة التدريس.
- اقترح تصور حول تفعيل دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع في اليمن من خلال التعرف على الدور الذي يمكن أن تعلبه الجامعة للتأثير في المجتمع إيجابيا،

**خامساً: مصطلحات البحث:**

1 - **الجامعة**

**تعرف الجامعة** بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وخدمة أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب **(ملحان، 2000،ص 214)**.

**كما تعرف الجامعة أيضا** بأنها "مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة" **(شوق، 1995)**.

**كما تعرف الجامعة على** أنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة، ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع الذي يحيط بها (ابو ملحم،1999 ،ص 22).

وفى هذا التعريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع هي البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع.

2 - **المعرفة: The knowledge**

المعرفة في اللغة كما ورد في المصباح المنير 2000 (عرفته )تعني علمته والمعرفة اسم منه ( المقري،200)، واقترنت كلمه المعرفة في اللغة العربية بالعلم و تطلق كلمه معرفه ويراد بها علم و كما جاء في قوله عز وجل "مما عرفوا من الحق" في سوره المائدة الآية 38 ومعناها مما علموا ،وتعرف اصطلاحا ذكر **(الجنزرلي، 1994)** إن الجرجاني عرف المعرفة اصطلاحاً هو إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل، بخلاف العلم الذي يسمى الحق و تعالى بالعالم دون العارف" إما العلم فهو إدراك الشيء على ما هو به، أوصاف راسخة يدرك بها الكليات والجزئيات، والإنكار نقيض المعرفة ،أما العلم نقيضه الجهل. و عرف البعض الأخر بأنها إدراك لصور الأشياء أو صفاتها وسماتها وعلاماتها وللمعاني المجرد سوا كان لها في غير الذهن وجود أم لا **(الجنزرلي ، 1994)**.

كما تعتبر المعرفة انعكاس للواقع و تشغل أشكال مثل الإدراك والتبيين والتخمين والتحقق، وكلها تتضمن المعرفة والمعرفة هي معلومات في العقل عن شيء ما. أما المعنى الفلسفي للمعرفة كما جاء في الفلسفة الإغريقية فهو تصور مجرد واسع **(عليان ، 2008)**.

حيث تشكل معارف الأُمّةَ رأس مالها الذي يؤدي إلى الابتكار والإبداع ،الذي يعتبر الأساس في التقدم والمعرفة تستنبط من البيئة وهي أحد العناصر المتكاملة ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالإشارة signal وتتدرج إلى البيانات data ثم إلى المعلومات information ثم إلى المعرفة knowledge ثم إلى الحكمة wisdom وهي أساس الابتكار **(أبو فاره، 2004)**.

3 - **مجتمع المعرفة The community of knowledge**

هو مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة الذين يحاولون الاستفادة من تجميع معرفتهم سوياً بشأن المجالات التي يهتمون بها، من خلال هذه العملية يضيفون المزيد من المعرفة **(www,Wikipedia.Com, 2009)**. ويعرف "أنه مجتمع المعرفة الالكتروني الذي يقوم بإنتاج ونشر المعرفة بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة المختلفة وتتضمن مجموعة كبيرة من فريق العمل من طلبة وأكاديميين وفنيين وغيرهم بهدف الارتقاء بالمجتمع وتنميته **( الأغا ،أبو شعبان، 2010)**.

مجتمع المعرفة عند **قيطة (2011)** عُرِّفَ بأنه المجتمع الإلكتروني المُبدع الذي يتوفر فيه الإمكانيات والخبرات والأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة الفاعلة في بناء المعرفة والاستثمار في مواردها المادية والبشرية معتمداً على أسس علمية ومنهجية، ويوظف وينتج المعرفة ويُتِيْحُها للمواطنين بسهولة ويسر، وتتوفر في قاعدة بيانات متجددة، وشبكة واسعة من

المكتبات العامة، والمرافق التعليمية، والثقافية، والاجتماعية، ويحترم التنوع الثقافي للمواطنين (**قيطة، 2011**).

4 - **البحث العلمي (Science research)**: يُوصَف البحث العلمي بأنه النشاط الذي ينتج العلم، ويكشف الحقائق، ويقدم الحُلول للمشاكل وانطلاقًا من أهميته هذه، فإنه يُعتبر مؤشراً ومعياراً مهمّاً للتنمية البشرية وتطور البلدان، نتيجة الأهمية المفترضة التي يقدمها إلى صانع القرار والجهات والمؤسسات المعنية بمخرجاته (**حنفي وأرفانتيس 2016م**).

**سادساً: المعرفة في الإسلام:**

يتميز الدين الإسلامي بأنه المنهج القويم والأجمل من بين الأديان والشرائع السماوية حث على تنظيم حياة الفرد والسلوك الفكري والعملي، كما أنه جاء يحرر العقل من الخوف والجهل والتخلف، ودعا الإنسان إلى إن يفتح عقله وفكره لما يوجد حوله من آيات كونية، ويتأمل فيها، فكانت المعرفة في الإسلام جزء من الإيمان، لا يمكن الوصول إلى المعرفة إلا بالعقل والبرهان والدليل الحسي والتجربة، فالإنسان يولد صفحة بيضاء خالية من أي معارف أو علوم، لكنه يمتلك الاستعداد لتلقى هذه المعارف والعلوم بالفطرة قال تعالى "فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون" (سورة الروم آية 30) وتعتبر المعرفة من أهم الوسائل التي زود الله تعالى بها الإنسان فتفوق آدم على الملائكة من خلال ما اختصه به سبحانه من العلم والمعرفة قال تعالى "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم مالا تعلمون وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنباهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السماوات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون" ( **سورة البقرة آية من 30 إلى 33**) لقد كرمنا الله بالعلم، ومكننا من التفوق على بقية المخلوقات، وعلم الله آدم عليه السلام الأسماء كلها، وسجدت له الملائكة، وتعتبر المعرفة من أهم النعم التي انعم الله بها على الإنسان، وكرم الإسلام العلم والعلماء ورفع مكانتهم ، ورفع لهم الدرجات وقال تعالى " يرفع الله الذين امنوا منكم واللذين أوتوا العلم درجات" ( سورة المجادلة آية 11 ) و قال تعالى" قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب" (سورة الزمر أية 9 ) والمقصود من المعرفة هو حصول العلم لدى الإنسان وذلك عن طريق الحواس الخمس فلو حصل الإنسان على علم مجريات شيء أصبح الإنسان عارف بذلك.

و للحصول على المعرفة بالكون يجب على الإنسان إن يستخدم حواسه كلها فالمعارف الوهمية لا اعتبار لها قال تعالى" ولا تقفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل

أولئك كان عنه مسئولاً" (سورة الإسراء أية 36 ) وقال تعالى " وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وأن الظن لا يغني من الحق شيئا" (سورة النجم أية 38 ) وتعتبر الحكمة أعلى درجة من المعرفة قال تعالى في محكم التنزيل "ولقد أتينا لقمان لحكمة إن اشكر لله ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فان الله غني حميد" (سورة النمل أية 12 ) وقال " ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير وكنا فاعلين" (**سوره الأنبياء أيه 79** ). وتمثل الحكمة دور الهرم المعرفي في مواجهه أعقد العمليات التي يمارسها العقل البشري لتقطير المعرفة وتحويلها من معرفة إلى حكمة مُصَفَّاة. ومن أجل فتح آفاق المعرفة الجديدة وكسر القيود واقتناص الفرص التي تؤدي إلى الإبداع والاستغلال الأمثل للموارد، للوصول إلى أفضل نتائج، فقد حث الإسلام على العلم و المعرفة واستخدام الوسائل التي منحها الله للإنسان في الوصول إلى المعرفة الصحيحة الغير محررة والتي تخدم الإنسان ( **عليان، 2008**).

**سابعاً: تجارب معاصرة في تفعيل دور التعليم الجامعي لدعم بناء مجتمع المعرفة ماليزيا نموذجاً**

تبين دراسة خبرات الدول الصناعية الجديدة في القارة الأسيوية أهمية التعليم باعتباره العنصر الرئيس في توفر الكفاءات البشرية اللازمة لإحداث أي تقدم. حيث يعتبر التعليم هو الأساس الذي يحدد مستقبل أي مجتمع، فمن خلاله يمكن إحداث التطور، ومن خلاله يستطيع الشباب اكتساب المهارات اللازمة للتجديد والإبداع، وتنظيم الوقت والتكيف مع الجديد، كما يمكنهم أيضا اكتساب مهارات القدرات على استيعابه وتطويره، وكلما زاد الاهتمام بتطوير التعليم الجامعي فان المجتمع يصبح أكثر قدره على التعامل مع معطيات العالم المتغير الذي نعيشه، وقد اهتمت الدول الأسيوية بالتعليم بعد الأزمة الطاحنة التي عرفت بها عام 1997 وركزت على الخروج من لأزمة والسير نحو التقدم العلمي والتكنولوجي الصناعي، وعرفت هذه الدول باسم "النمور الاسيوية" ومنها: ماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة (**قيطه، 2011**).

تعتبر التجربة الماليزية تجربة جديرة بالاحترام والتقدير لما استطاعت انجازه من تقدم وازدهار ونهوض بالدولة على الرغم من حدوث الأزمة التي تعرضت لها. حيث " تميزت ماليزيا بالتخطيط والعمل الدؤوب إلى كل ما من شانه النهوض بالتعليم من خلال ما يمكن تسميته بـ"خلطة سرية" تمثلت في وضع خطة شاملة للنهوض وتحديد عام 2020 أمداً للتقدم لتصبح ماليزيا أحد الدول المتقدمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى ورفعت الوزارة شعاراً مميزاً يدركه جميع المعينين بالتربية وعنوانه "العمل الفاعل والسريع" ( Fast and effective Action) ومن جانب أخر اهتمت ماليزيا بالبحوث والدراسات وهو ما ظهر في تعاونها مع واحدةً من أكبر الجامعات سواء في الولايات المتحدة أو في العالم وهي "جامعة

هارفارد" حول وضع قاعدة بيانات يتم من خلالها جمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وغيرها ومن ثم تحليلها ودراستها، كما إن ماليزيا تقدم جائزة لكل معلم يقدم اقتراحه ودراسة تحظى بالقبول، تشجيع له على الاستمرار في هذا النهج، و تهتم الدراسات الماليزية الحالية في الإبداع في تدريس الرياضيات والعلوم وبالطلاب الذين يعملون و يدرسون في الوقت نفسه، ومدى رضى أصحاب العمل من مصانع وشركات عن أراء الخريجين، ومدى استعدادهم، وتعتني أيضا بالمتفوقين من الطلاب حيث تم تهيئة مدارس خاصة لهم، وأُلحِق بها سكن داخلي تتم العناية به علمياً وتربوياً، وتتجه ماليزيا حاليا إلى تحويل مدارس التعليم العام إلى مدارس المستقبل التي تستخدم التقنيات الحديثة، وأُسميَت هذه المدارس بالمدارس الذكية ( Smart School) (**عبيد، 2004 : http://www.chsbs.cmich.edu/**).

وتعتبر ماليزيا أن استثمار الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب هو استثمار تنموي طويل الأجل، يمكن الدولة من التعامل مع التحديات التي تفرضها التطورات العلمية والتكنولوجيا المتلاحقة. وتعمل الجامعات الماليزية على الوصول إلى مستوى الجامعات العالمية كي تمتلك الخصائص والسمات والممارسات تضعها في مستوى عالمي، حيث يوجد أقل من 100 جامعة يمكن إن يطلق عليها جامعات عالمية رائدة ينتمي نصفها إلى رابطة الجامعات الأمريكي(Association of American Universities (AAU .

وتضع الجامعات الماليزية خططها بحيث تتلاءم مع متطلبات العصر التي تدعم التنمية وتسهم في بناء مجتمع المعرفة في ماليزيا ومثال على ذلك الخطة الاستراتيجية لجامعة التكنولوجيا بماليزيا والتي وضعت هدف لها يتمثل في انه مع عام 2010 تكون جامعة التكنولوجيا بماليزيا إحدى أفضل 50 جامعة في العالم، وستكون معتمدة على المعرفة، ومتمركزة حول الطلاب، ولها علاقة بالصناعة ولها توجه تكنولوجي.

وأوضحت الجامعة أنها تطمح إلى تبوؤ مكانة بين أكثر الجامعات تميزاً على مستوى العالم بما تمتلكه من إمكانيات ،وبنية تحتية ممتازة، وطلاب دراسات عليا، وبرامج بحثية لها سجل ذو سمعة عالية، ونظام إداري ذو نوعية متميزة يستغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال وسائل مستحدثة كما أنها تعمل على تحفيز البيئة الأكاديمية والبحثية التي يعمل فيها أعضاء هيئة تدريس متميزون (**الجرف، 2010 : ww.utm.my/wcu/wcu.htm**).

وقد اهتمت الجامعات الماليزية بالدين الإسلامي كأحد أهم عوامل النجاح لديها واعتبرت انه يمكنها من الوصول إلى التميز بالإضافة إلى التركيز على القيادة الجديدة والابتكار والتجديد وتنظيم التعليم والتركيز على العملاء ونظام إدارة المعرفة والتعليم الإلكتروني.

وتشترط الجامعات الماليزية في أعضاء هيئة التدريس لديها إن يكونوا من الموهوبين والمتميزين وذوي الخبرة ورواد المعرفة والمهتمين بالبحث العلمي وتقدم لهم المكافآت والحوافز

للتميز في نشر الأبحاث والدراسات وتعتمد على الشراكة مع المؤسسات والمصانع والشركات المحلية بالإضافة إلى التوأمة مع الجامعات العالمية.

وعلى العكس من ذلك يظهر الانفصام واضحاً بين الجامعات اليمنية وبين خطط التنمية كما أوضح (**الأمير، 2016م**) أنّ الخطط البحثية لمؤسسات البحث العلمي إن وجدت فهي لا تنسجم مع أولويات وتحديات التنمية، والسبب الرئيسي يعزى إلى عدم الرجوع لخطط المؤسسات المعنية بالتنمية والاستفادة من قواعد البيانات والإحصاءات الرسمية. وعطفاً على ذلك فالمتأمل لعناوين الرسائل العلمية والأبحاث يجد أنها لا تلامس احتياجات التنمية، مع وجود حالات فردية لا تعفي المؤسسات البحثية من تحمل المسؤولية تجاه هذه العشوائية. ومما سبق يمكن القول أن ضعف الإنفاق على البحث العلمي والمراكز البحثية يعتبر مؤشراً رئيسياً على ضعف الاهتمام بهذا الرافد المهم، وبالإضافة إلى مؤشر الرضى وكذلك استيعاب مخرجات التعليم العالي، كذا مؤشر ثقة القطاعين العام والخاص في مقدرة مؤسسات البحث العلمي والمراكز البحثية على التعاطي الإيجابي مع هذه المؤسسات بحيث يمكن من الاستفادة من تلك الدراسات والأبحاث.

ويتضح من دراسة التجربة الماليزية انه ليس من المستحيل النهوض بالمجتمع وتحقيق مجتمع المعرفة إذا توفرت الإرادة السياسية والرغبة الحقيقية وقامت الدولة بالتعاون مع المجتمع المحلي والمؤسسات المدنية، وركز الجميع على استثمار البشر في التعليم والتدريب وذلك في دعم المؤسسات التعليمية والجامعات والتخطيط لها في بأفضل الطرق لاتخاذ خطوات حقيقية وبناءة مع الاستفادة من التجارب العالمية للوصول إلى مجتمع معرفة راقي ومتميز.

**ثامناً: إجراءات البحث**

**أ: عينة البحث:**

تكونت عينة هذه الدراسة من (54) عضو هيئة تدريس يدرسون تخصصات مختلفة في جامعات يمنية مختلفة، في مختلف التخصصات.

**ب: أداة الدراسة:**

لغرض جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام استبان من إعداد الباحث لتقييم دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع، وتكونت هذه الأداة في صورتها النهائية من (24) فقرة، تبين كل منها أحد الأدوار المتوقعة لهذه الجامعات وموزعة بالتساوي إلى أربعة مجالات: مجال توليد المعرفة ومجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال إعداد الفرد، ومجال خدمة المجتمع.

**ج: منهج البحث:**

لتحقيق غرض هذه الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته طبيعة هذه الدراسة باستخدام استبيان تم إعداده لتقييم دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس .

**تاسعاً: نتائج البحث:**

**السؤال الأول: ما واقع الدور الذي تمارسه الجامعات اليمنية في توليد المعرفة في المجتمع المحلي؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على المجال الأول من أداة الدراسة والمخصص لواقع دور الجامعات اليمنية في توليد المعرفة، والمبينة في الجدول الآتي:

**جدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقييم النسبي لاستجابات أفراد الدراسة على مجال توليد المعرفة مرتبة تنازلياً تبعاً لأهميتها**

| الرقم | البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقييم |
|---|---|---|---|---|
| 1 | إرشاد الطلبة وتوجيههم نحو المعرفة وتوفير البيانات والمعلومات بصورها المختلفة | 3.68 | 0.56 | قوي |
| 2 | التطوير المهني للأفراد في التخصصات المختلفة وتدريب الكوادر الفنية المتخصصة في مجال البحث | 3.61 | 0.61 | قوي |
| 3 | تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة | 3.45 | 0.90 | متوسط |
| 4 | تبني نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي | 3.41 | 0.88 | متوسط |
| 5 | توليد المعرفة وتطويرها وتخزينها وتوزيعها | 3.22 | 0.71 | متوسط |
| 6 | دعم فرص الإبداع العلمي في كافة المجالات وقيادة ثورة المعلومات وزيادة المخصصات المالية لدعم البحث العلمي والنشر | 2.97 | 1.07 | ضعيف |
| | **المتوسط الكلي لمجال توليد المعرفة** | **3.39** | **1. 3** | متوسط |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات اليمنية في توليد المعرفة في المجتمعات المحلية كان بمستوى قوي على الفقرات (1، 2) على الترتيب؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه التقديرات ما بين (3.63 - 3.68)، في حين كانت هذه التقديرات متوسطة على الفقرات (3,4,5) على الترتيب؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للاستجابة عليها ما بين (3.22 - 3.45)، بينما كانت هذه التقديرات ضعيفة على الفقرة (6)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للاستجابة عليها (2.97). أما فيما يتعلق بالتقدير الكلي لمجال توليد المعرفة فقد كان بمستوى متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3. 39).

**السؤال الثاني: ما واقع الدور الذي تمارسه الجامعات اليمنية في تنمية مجتمع المعرفة؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على المجال الثاني من أداة الدراسة والمخصص لواقع دور الجامعات اليمنية في تنمية مجتمع المعرفة، كما استخدم معيار نسبي لتقييم هذا الدور والمبينة في الجدول الآتي:

**جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقييم النسبي لاستجابات أفراد الدراسة على مجال تنمية مجتمع المعرفة مرتبة تنازلياً تبعاً لأهميتها**

| الرقم الترتيبي | البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقييم |
|---|---|---|---|---|
| 1 | المحافظة على هوية المجتمع والثقافة القومية والوطنية وتطويرها | 3.71 | 0.75 | قوي |
| 2 | رفد المجتمع بالكوادر المتخصصة والمؤهلة | 3.58 | 0.65 | قوي |
| 3 | المحافظة على مرتكزات المجتمع وثوابته | 3.51 | 0.69 | قوي |
| 4 | ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية | 3.41 | 0.77 | متوسط |
| 5 | الاهتمام بالموهوبين وتشجيعهم ورعايتهم | 3.30 | 0.96 | متوسط |
| 6 | التدريب المهني لأفراد المجتمع في المؤسسات المختلفة | 2.9 | 0.73 | ضعيف |
| | **المتوسط الكلي لمجال تنمية مجتمع المعرفة** | **3.4** | **0.7** | متوسط |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات اليمنية في تنمية مجتمع المعرفة كان بمستوى قوي على الفقرات (3 ,2 ,1) على الترتيب؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه التقديرات ما بين (3.51 - 3.71)، في حين كانت هذه التقديرات متوسطة على الفقرات (5, 4 ) على الترتيب؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للاستجابة عليها ما بين (3.41 - 3.30). أما فيما يتعلق بالتقدير الكلي لمجال تنمية مجتمع المعرفة فقد كان بمستوى متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3. 4).

**السؤال الثالث: ما واقع الدور الذي تمارسه الجامعات اليمنية في إعداد الفرد معرفياً؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على المجال الثالث من أداة الدراسة والمخصص لواقع دور الجامعات اليمنية في إعداد الفرد في اكتساب المعرفة، كما استخدم معيار نسبي لتقييم هذا الدور والمبينة في الجدول الآتي:

**جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقييم النسبي لاستجابات أفراد الدراسة على مجال إعداد الفرد مرتبة تنازلياً تبعاً لأهميتها**

| الرقم الترتيبي | البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقييم |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تسهيل مشاركة المدرسين في الندوات والمؤتمرات وتنظيم المؤتمرات العلمية ودعمها | 3.9 | 0.67 | قوي |
| 2 | التنوع في استخدام أنظمة التعليم وأساليبه وتوفير المنح العلمية والمكافآت التشجيعية | 3.71 | 1.06 | قوي |
| 3 | زيادة كفاءة العاملين وإثراء خبراتهم المهنية | 3.44 | 0.91 | متوسط |
| 4 | تنظيم الزيارات الميدانية لمواقع العمل للطلبة والمدرسين | 3.42 | 0.97 | متوسط |
| 5 | زيادة إنتاجية العاملين والطلبة في الجامعة | 2.9 | 0.70 | ضعيف |
| 6 | خلق روح المنافسة الشريفة لدى العاملين والطلبة | 2.85 | 1.09 | ضعيف |
| | **المتوسط الكلي لمجال إعداد الفرد** | **3.3** | **0.9** | متوسط |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات اليمنية في إعداد الفرد كان بمستوى قوي على الفقرتين (1، 2) حيث بلغ المتوسط الحسابي لتقدير أفراد الدراسة لها (3.9 ,3.7). على الترتيب، في حين كانت هذه التقديرات متوسطة على الفقرتين (3، 4) على الترتيب؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للاستجابة عليها ما بين (2.8 - 2.9). أما فيما يتعلق بالتقدير الكلي لمجال إعداد الفرد فقد كان بمستوى متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3 .3).

**السؤال الرابع: ما واقع الدور الذي تمارسه الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على المجال الأول من أداة الدراسة والمخصص لواقع دور الجامعات اليمنية في توليد المعرفة، كما استخدم معيار نسبي لتقييم هذا الدور (أنظر في أداة الدراسة) والمبينة في الجدول الآتي:

**جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقييم النسبي لاستجابات أفراد الدراسة على مجال خدمة المجتمع مرتبة تنازلياً تبعاً لأهميتها**

| الرقم الترتيبي | البنـود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقييم |
|---|---|---|---|---|
| 1 | إجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية . | 3.88 | 0.77 | قوي |
| 2 | تقديم الاستشارات والخدمات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع | 3.61 | 0.95 | قوي |
| 3 | توعية المواطنين عن طريق تنظيم المحاضرات والندوات . | 3.44 | 0.91 | متوسط |
| 4 | توظيف الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع . | 3.42 | 0.97 | متوسط |
| 5 | تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع . | 3.3 | 0.9 | ضعيف |
| 6 | تقديم الأسس العلمية للتصدي المشكلات التي تواجه لمجتمع | 2.85 | 1.09 | ضعيف |
| | **المتوسط الكلي لمجال خدمة المجتمع** | **3.35** | **0.89** | متوسط |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع كان بمستوى قوي على الفقرتين (1، 2) حيث بلغ المتوسط

الحسابي لتقدير أفراد الدراسة لها (3.9 ,3.6). على الترتيب، في حين كانت هذه التقديرات متوسطة على الفقرتين (3، 4) على الترتيب؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للاستجابة عليها ما بين (3.4 - 3.4). أما فيما يتعلق بالتقدير الكلي لمجال إعداد الفرد فقد كان بمستوى متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.35).

من المعطيات الموضحة في الجداول السابقة يمكن ترتيب مجالات دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة تبعاً لتقديرات عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها كما هو مبين في الجدول الآتي:

**الجدول (6) ترتيب مجالات دور الجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة تبعاً لتقديرات عينة من أعضاء هيئة التدريس**

| الرقم الترتيبي | البنـود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التقييم |
|---|---|---|---|---|
| 3 | إعداد الفرد | 3.39 | 1. 3 | قوي |
| 2 | تنمية مجتمع المعرفة | 3.43 | 0.7 | متوسط |
| 1 | توليد المعرفة | 33. | 0.9 | متوسط |
| 4 | خدمة المجتمع | 3.35 | 0.89 | متوسط |
| **المتوسط العام لدور الجامعات** | | **3.83** | **0.79** | متوسط |

تشير معطيات الجدول السابق أن دور الجامعات اليمنية تبعاً لتقديرات أعضاء هيئة التدريس كان قوياً في مجال إعداد الفرد؛ حيث جاء في الترتيب الأول، ثم يلي ذلك مجال تنمية مجتمع المعرفة حيث جاء في الترتيب الثاني، يلي ذلك مجال خدمة مجتمع حيث جاء في الترتيب الثالث وأخيراً جاء مجال توليد المعرفة في الترتيب الرابع ، علماً بأن المتوسط العام على أداة الدراسة قد جاء بمستوى متوسط.

**عاشراً: تحليل النتائج ومناقشتها**

يتبين من مجمل النتائج المشار إليها سابقاً أن الأدوار الأكثر تقييماً للجامعات اليمنية في بناء مجتمع المعرفة تبعاً لتقديرات أعضاء هيئة التدريس كانت هي: تسهيل مشاركة المدرسين في الندوات والمؤتمرات، وتنظيم المؤتمرات العلمية ودعمها، وإرشاد الطلبة وتوجيههم نحو المعرفة ورفد المجتمع بالكوادر المؤهلة وإجراء البحوث العلمية وتقديم الاستشارات وهي جميعها من مجال إعداد الفرد. أما الأدوار الخمسة الأقل تقييماً لهذه الجامعات فكانت على الترتيب: خلق روح المنافسة الشريفة لدى العاملين والطلبة (المجال الثالث)، وقيادة ثورة المعلومات (المجال الأول)، وزيادة المخصصات المالية لدعم البحث العلمي (المجال الأول)، ودعم فرص الإبداع العلمي في كافة المجالات (المجال الأول)، وتدريب أبناء المجتمع (المجال الثاني) وإيجاد الحلول لمشكلات المجتمع الاجتماعية ولاقتصادية والثقافية (المجال الرابع).

**إحدى عشر: التصور المقترح لتطوير دور الجامعة في إنشاء مجتمع المعرفة خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة.**

تتعدد المهام والأدوار المطلوبة من الجامعة في مجال بناء مجتمع المعرفة. مجتمع بتعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته، لذلك بدأت الجامعة في إنشاء مراكز خاصة بخدمة المجتمع وبذلك تبقى الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم العلمي وخدمة المجتمع والبحث العلمي في أفضل السبل لتنفيذ هذه الوظائف وتحقيق الأهداف المطلوبة في استيعاب منجزات التقدم التقني الذي يشهده العالم حاليا.

**أهداف التصور المقترح لتطوير دور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع .**

يهدف التصور إلى اقتراح مجموعة من الآليات والعناصر اللازمة لتفعيل دور الجامعة في مجال بناء مجتمع المعرفة (إعداد الفرد، تنمية مجتمع المعرفة ، توليد المعرفة) بالإضافة إلى خدمة المجتمع من خلال التعرف على الاحتياجات والمشكلات والمعوقات التي تواجه المجتمع، واستعراض بعض مهام الجامعة التي يجب إن تقوم بها لبناء مجتمع المعرفة بالإضافة إلى عرض بعض الشروط والتحديات التي تواجه مدارس وجامعات المستقبل .

**أ. عناصر التصور المقترح لتطوير دور الجامعة في مجال *إعداد الفرد* في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة الاهتمام أكثر بالنقاط التالية.**

1. بناء الإنسان اليمني وتدريبه وزيادة كفاءته في استخدام التكنولوجيا الحديثة والحصول على المعرفة من مصادر متنوعة.
2. توفير البنية التحتية الضرورية من وسائل اتصال وتواصل حديثة تمكن الإنسان اليمني من الحصول على المعرفة، وتندرج في إطار تهيئة البيئة لبناء مجتمع المعرفة.
3. إرشاد الطلبة وتوجيههم نحو المعرفة.
4. توفير البيانات والمعلومات بصورها المختلفة.
5. التطوير المهني للأفراد في التخصصات المختلفة.
6. تدريب الكوادر الفنية المتخصصة في مجال البحث.
7. تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة.
8. تبني نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي.
9. دعم النشر العلمي في الميادين المختلفة.
10. توسيع مدركات الطلبة نحو التحديات والمشكلات.
11. توفير فرص التعليم والتدريب والتطوير للجميع.
12. إجراء البحوث المتعلقة بالمشكلات الحياتية.

13. إنشاء مراكز بحوث متخصصة.
14. توليد المعرفة وتطويرها وتخزينها وتوزيعها.
15. دعم فرص الإبداع العلمي في كافة المجالات.
16. زيادة المخصصات المالية لدعم البحث العلمي.
17. قيادة ثورة المعلومات.

**ب. عناصر التصور المقترح لتطوير دور الجامعة في مجال *تنمية مجتمع المعرفة* في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة الاهتمام أكثر بالنقاط التالية.**

1. المحافظة على هوية المجتمع.
2. المحافظة على الثقافة القومية والوطنية وتطويرها.
3. رفد المجتمع بالكوادر المتخصصة والمؤهلة.
4. المحافظة على مرتكزات المجتمع وثوابته.
5. ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية.
6. استثمار التقنيات العلمية المتاحة لنشر المعرفة.
7. الاهتمام بالموهوبين وتشجيعهم ورعايتهم.
8. تلبية سوق العمل بالمتطلبات المعرفية المتجددة.
9. توسيع قنوات الاتصال مع المؤسسات الاجتماعية.
10. قيادة حركات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع.
11. تقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات.
12. التعاون مع المؤسسات غير الرسمية وتطويرها.
13. التدريب المهني لأفراد المجتمع في المؤسسات المختلفة.
14. توظيف كل الإمكانات وفق متغيرات ومتطلبات المجتمع المتطور.
15. إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع الاجتماعية ولاقتصادية والثقافية.

**ج. عناصر التصور المقترح لتطوير دور الجامعة في مجال *توليد المعرفة* في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة الاهتمام أكثر بالنقاط التالية.**

1. تسهيل مشاركة المدرسين في الندوات والمؤتمرات.
2. توفير الأمن الوظيفي للعاملين في الجامعة.
3. فتح الدورات التدريبية المتخصصة للأساتذة والطلبة.
4. التعامل مع الطالب باحترام وتقدير ميولهم ورعايتها.
5. تنظيم المؤتمرات العلمية ودعمها.
6. توفير المتطلبات الأساسية للأستاذ الجامعي.
7. تسهيل مهمة الباحثين ودعمهم.

8. تشجيع الطلبة على حرية اختيار أعمالهم التعليمة والتدريبية.
9. التنوع في استخدام أنظمة التعليم وأساليبه.
10. توفير المنح العلمية والمكافآت التشجيعية.
11. توفير المراجع والمصادر العلمية المتجددة باستمرار.
12. زيادة كفاءة العاملين وإثراء خبراتهم المهنية.
13. تنظيم الزيارات الميدانية لمواقع العمل للطلبة والمدرسين.
14. زيادة إنتاجية العاملين والطلبة في الجامعة.
15. خلق روح المنافسة الشريفة لدى العاملين والطلبة.

**د. عناصر التصور المقترح لتطوير دور الجامعة في *خدمة المجتمع* في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة.**

1 - تقديم الأسس العلمية للتصدي المشكلات التي تواجه المجتمع.
2 - إجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية.
3 - تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة.
4 - تشجيع أفراد المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة.
5 - إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
6 - توجيه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على توطينها مع ما يواكب حاجات المجتمع.
7 - تقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.
8 - إعداد مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات لتدريب أفراد المجتمع على بعض الحرف والصناعة والمشاريع.
9 - المساهمة في تطوير التكنولوجيا المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها.
10 - مساعدة أفراد المجتمع عن طريق تقديم أفكار جديدة ومنطقية في كيفية إدارة المشاريع والأعمال المختلفة .
11 - تقديم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع.
12 - تقديم الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلى الموجودة فيه.
13 - مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة.
14 - تدعيم قيم المسئولية الاجتماعية في المجتمع.
15 - الإسهام في كافة ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع.
16 - توعية المواطنين عن طريق تنظيم المحاضرات والندوات.

17 - مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.

18 - توظيف الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع، تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع.

19 - الدعم المالي لمؤسسات المجتمع.

**ه. مهام الجامعة والذي يجب أن تعمله لإنشاء مجتمع المعرفة في اليمن يتطلب تنفيذ النقاط التالية:**

1 - توفير ثقافة حاسوبية لجميع أفراد المجتمع اليمني.

2 - إنشاء بينة تحتية حديثة للإنترنت، وتزويد البيئة اليمنية بشبكات الاتصال والتواصل اللازمة.

3 - وضع قوانين وآليات تضمن استخدام صحيح للمعرفة والمعلومات.

4 - تجويد التعليم والاهتمام بالبحث العلمي.

5 - الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6 - بناء الإنسان اليمني على أسس علمية، واقتصادية، واجتماعية سليمة.

7 - توفير مصادر متنوعة لأفراد المجتمع اليمني للحصول على المعرفة من خلال الأدوات الحديثة.

8 - تعميم ثقافة القراءة والتعليم، وتعزيز التواصل المعرفي بين الأجيال.

9 - توثيق الصلة بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة، وتعميق التواصل بين وزارة التعليم ووزارة الإعلام.

10 - تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المحلية والإقليمية على قاعدة تبادل المعرفة والمنفعة.

11 - الانفتاح على العالم والاتصال والتواصل مع الجامعات المتقدمة والمراكز البحثية العالمية لمواكبة التطور والتقدم العلمي.

12 - إنشاء مركز الترجمة تهتم بنقل المعارف والعلوم التي تناسب البيئة اليمنية الإسلامية والعمل على ترجمتها إلى اللغة العربية وإتاحتها لأفراد المجتمع

13 - التركيز على البحث العلمي النوعي الذي يستهدف احتياجات المجتمع والاستفادة من الأبحاث العلمية التي تنتجها الجامعات ومراكز الأبحاث العالمية وتحويرها لتلاءم احتياجات المجتمع.

14 - العمل على تعزيز ثقافة التعلم في المجتمع ودعم نشر المعرفة باستخدام أجهزة مرئية ومسموعة والمقروءة.

**ز. مهام الجامعة والذي يجب أن تعمله لخدمة المجتمع في اليمن يتطلب تنفيذ النقاط التالية :**

1. ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية.
2. توظيف التعليم الجامعي لتلبية حاجات الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية.
3. تنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعة لتواكب روح العصر.
4. مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.
5. ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة.
6. تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى أفراد المجتمع حول أهمية التعليم للحياة وضرورة العمل على الاستمرارية لأن عملية التعليم دائمة غير محددة بزمان أو مكان.
7. تشجيع الدراسات المسائية للكبار الذين لا تسمح لهم الظروف بالالتحاق بالبرامج النظامية.
8. تنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، مؤتمرات، ندوات، ورش عمل ... الخ).
9. الاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة وتوفير المتعلمين المدربين كماً وكيفاً.
10. إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم من الحفظ والاستظهار إلى التفكير والابتكار والإبداع.
12. توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة التي تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية والثقافية.
13. تطوير المناهج وطرق التدريس التي تضمن تخريج أجيال مسلحة بعلوم المستقبل ومتقنة لتقنيات العصر وقادرة على الإنتاج بمعدلات عالية.

**ح. الشروط والتحديات التي تواجه مدارس وجامعات المستقبل :**

1 - الشروط: على أي مؤسسة تعليمية (مدارس، جامعات) تود أن تكون جزء من المستقبل أن:

أ. تلبي حاجات الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية المتجددة.

ب. استخدام تقنيات المعلومات وتوطين التكنولوجيا في برامجها المختلفة.

ج. التركيز على مهارات المستقبل (انترنت ولغات) نظراً لأن معظم البحوث المكتوبة في الانترنت باللغة الانجليزية لذا فإن الاستفادة الكاملة من هذه الشبكة ستكون من نصيب من يتقن اللغة، ومن هنا يمكن القول: لا بد من إعادة النظر في ما يلي:

i. إعادة تأهيل أساتذة الجامعات في مجال اللغة.

ii. ضرورة بناء قواعد بيانات باللغة العربية لكي يتسنى للباحثين الاستفادة من تلك الشبكة.

د. نقل ثقل التعليم من المعلم إلى المتعلم ومن الحفظ اللاذهني إلى الاستيعاب.

ه. الإكثار من المواقف التعليمية التطبيقية التي تجعل من التعلم ذات معنى ومفيد وتجعل التعلم نشطاً وتعاونياً.

ز. تحويل المتعلم من متلقٍ إلى مناقش ومحاور.

ح. خلق بيئة صفية ممتعة ومشجعة ومرنة، تفرخ إبداع (باستخدام برامج): التعليم المصغر، والتعليم المبرمج، والتعليم الفردي، والتعلم النشط، والتعلم التعاوني، والتعلم الذاتي، والحقائب التعليمية، لضمان تنوع طرق الحصول على المعلومة.

إذا لم تقم الجامعات بمخاطبة المستقبل وإعداد الفرد للعيش في المستقبل عن طريق مراجعة ما تقدمه من برامج وتخصصات وتغير برامجها لمواكبة الحاجات المتجددة للإنسان فإن كثيراً من المتعلمين سيتركون التعليم الجامعي أو سيواجهون صدمة المستقبل (Future Shock) عندما يكتشفون أن ما تعلموه ليس له علاقة بالحياة وغير قابل للتطبيق.

**2 - التحديات:**

إن مؤسسات التعليم المستقبلي يجب أن تكون مراكز تفريخ وإبداع وابتكار وتحدي ولا يجب أن تكون مقبرة للإبداع والتحدي، ويرى بعض التربويين أن مؤسسات التعليم العالي يجب أن تعمل من خلال التحديات التالية:

أ. التحدي الأكاديمي: يتمثل في تقديم مادة علمية حديثة صادقة تواكب الانفجار المعرفي.

ب. التحدي التعليمي: يتمثل في قدرة المؤسسة التعليمية على تقييم أدوارها وممارستها المختلفة حتى تستطيع مواكبة المستجدات.

ت. التحدي الاستراتيجي: يتمثل في تحديد أهداف المؤسسة التعليمية وغاياتها بشكل علمي واضح ودقيق

ث. تحدي تطوري: لأعضاء الهيئة التدريسية يدور حول قدرة أعضاء الهيئة التدريسية على العمل والتنسيق معاً لتحسين ممارساتهم التدريسية الصفية.

ج. التحدي العاطفي: يتمثل في قدرة المؤسسة التعليمية على احترام مشاعر المتعلمين وأعضاء الهيئة التدريسية من خلال التعبير الحر.

ح. التحدي الأخلاقي: يتمثل في احترام حقوق المتعلمين وإشراكهم في القرارات المتعلقة بحياتهم المستقبلية.

خ. التحدي السياقي: ويتمثل في قدرة المؤسسة التعليمة على رؤية نفسها من خلال علاقاتها مع المجتمع والعالم الذي هي جزء منه.

د. التحدي المهاري: ويتمثل في تحديد المهارات المستقبلية التي يحتاجها الفرد للعيش في المستقبل

**ثاني عشر: التوصيات**

1. أن تقدم أي دولة يعتمد على توظيف قدرات أبنائها في توظيف الموارد المتاحة للمجتمع بأفضل استخدام ممكن، وفي رسم السياسات المالية والاقتصادية والتسويق المناسب، لإحداث النمو والتقدم وذلك بالاستفادة من الفرص القائمة في خلق فرص جديدة، عن طريق تأهيل البشر وتدريبهم من خلال التعليم وإعادة التعليم بما يسهم في خلق الميزة التنافسية وتدعيمها باستمرار في إطار ازدياد المنافسة واحتدامها مع أطراف دوليه أخرى.
2. إجراء بحث أكثر شمولية وتعمق حول موضوع دور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة وخدمة المجتمع يكون لديه إمكانيات ووقت كافيين.
3. ضرورة قيام الجامعة بدورها الملائم مع معطيات القرن الحالي.
4. تشجيع الاتجاهات الإيجابية هو خدمة المجتمع والانفتاح على مؤسسات المجتمع، الأخرى وعدم انغلاقها على نفسها وتحقيق أهداف خدمة المجتمع.
5. تشجيع الطلاب على الاتصال بالمجتمع المحلى، وزيادة التفاعل الإنساني والفكري في مجال خدمة المجتمع وتنميته.

**المراجع العربية**


1. القرآن الكريم.
2. **أبو فارة ، يوسف احمد . (2004).** العلاقة بين استخدام إدارة المعرفة والأداء. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع المعقود في (26 -28/4/ 2004): إدارة المعرفة في العالم العربي. جامعة الزيتونة: عمان.
3. **أبو ملحم، أحمد العالي،(1999).** أزمة التعليم العالي، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، الفكر العربي، بيروت، معهد الانتماء العربي 1999 ص21.
4. **الأغا، صهيب و أبو شعبان سمر .(2010).** تصور مقترح لبناء مجتمع المعرفة في الجامعات الفلسطينية. لمؤتمر دور التعليم الالكتروني في تعزيز مجتمعات المعرفة المنعقد في (9 -11 مارس 2010 ) مركز زين للتعليم الالكتروني.
5. **الأمير، عزيز عبدالله رزق (2016م).** دور المراكز العلمية البحثية في تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية، ورقة عمل - المؤتمر العلمي الأول للمراكز العلمية البحثية المنعقد بجامعة صنعاء في 1 – 3 أغسطس 2016م اليمن - صنعاء.
6. **البيلاوي، حسن و سلامة حسين. (2007).** إدارة المعرفة في التعليم، الاسكندرية: دار الوفاء. مصر.
7. **المقري ، احمد بن محمد الفيومي .(2000).** المصباح المنير عربي – عربي، القاهرة، دار الحديث، مصر.
8. **المهاب، أيوب احمد .(2005).** ، تقنية المعلومات وتطبيقاتها العلمية والعملية ، ورقة علمية قدمت في ندوة المعلوماتية ودورها في رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية، المنعقدة في جامعة صنعاء 13 -14ابريل2005م، صنعاء ، اليمن.
9. **الهيتي والشمري (2017).** مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد(2 ), (7) ، ص65- 75
10. **إدوارد ، بو شامب .(1985).** التربية في اليابان المعاصرة ، ترجمة محمد عبد العليم مرسى ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض 1985.
11. **الداجاني، أحمد صدقي.(1985).** العرب في مواجهة عالم متغير، وطنية المؤسسة الأكاديمية، الكاتب،1985 .
12. **باتريشياه ، كروسون .(1986).** الخدمة العامة في التعليم العالي ، الممارسات والأولويات ، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض 1986.
13. **بدوي، عبد الرءوف محمد. (1992).** والبيئة، والبيئة، دراسة الدور البيئي لجامعة طنطا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية : جامعة طنطا. مصر.
14. **تركى ، عبد الفتاح إبراهيم .(1990).** مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية ، جدل البني والوظائف ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي " أفاق مستقبلية " القاهرة رابطة التربية الحديثة مجلد أول 1990.
15. **جنزلي، رياض صالح .(1994).** الرؤية الإسلامية لمصادر المعرفة: دار إيلاف.

**16.** جامل، و ديح ، محمد. (2006). التعليم الالكتروني كلية لتحقيق مجتمع المعرفة. المؤتمر الأول لمركز التعليم الالكتروني: جامعة البحرين ، من 17 – 19 ابريل 2006.

17. **حنفي ، ساري وأرفانتيس، ريغاس (2016م)**. البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة عمران العدد 15/ 4 بيروت.

18. **سويكي، ليلى (2017م)**، الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بجودة الحياة الوظيفية – جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

19. **عليان/ يحيى مصطفى. (2008)**. إدارة المعرفة. عمان. دار الصفا. الأردن.

20. **شوق، محمود أحمد وسعيد ،محمد مالك محمد.(1995)**. تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر " دراسة مقارنة " المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي " -الأداء والكفاءة والفاعلية والمستقبل " جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي 31 / 10 –2/11 1995.

21. **صالح ، عبد الجواد:.(1982)**. المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة .الغربية وقطاع غزة :نيقوسيا :دار الصمود العربي،1982 .

22. **عبده، سمير:.(1981)**. حديث الوطن العربي .بيروت :دار الآفاق الجديدة،1981 .

23. **قيطة، نهلة عبدالقادر إبراهيم.(2011)**. دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية ، كلية التربية – الجامعة الإسلامية بغزة.

**المراجع الأجنبية**

1. Thomas, N.I. (2010), Community perception, what higher education can learn by listening to communities. http://www.org/curriculum/files/commpereep.doc.
2. Shannon .T, J & shoenfeld, C.Auniversity Extension the center of Applied Research in Education, New yourk 1965.
3. The university of costarica, in ( http://www .ucr.ac.cr) .
4. Morgan-7 -keith - university and the community: use of time in universities in Japan. Rihe international publication series no6 1999 Hiroshima university. (Japan) Research, institute for Higher Education - ERIC-ED (443354)
5. Milliam, k. cumming - The service university movement in the us : searching for momentum Higher Education - vol 35 -no 1 -1998 .
6. Olga -B.Bainetal, from centrally mandated to locally Demanded service. The Russian case Higher Education - vol 35..

# مستوى ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء "من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس"

د. خالد صالح المساجدي د. عامر سعد جبران

**الملخص:**

هدفت الدراسة لمعرفة ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، وكذا معرفة متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة بالتجوال، ولتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واستبانة مكونة من (38) فقرة موزعة على ثلاثة محاور هي (واقع الممارسة، المتطلبات، المعوقات)، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (85) فرداً، اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة صنعاء نهاية العام الجامعي 2017/ 2018م، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال على مستوى جميع مجالات المحور الأول جاءت بدرجة متوسطة، كما أن متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة بالتجوال على مستوى المحورين ككل جاءت بدرجة عالية، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي على مستوى مجالات المحور الأول ماعدا مجال "اكتشاف الحقائق" توجد فروق لصالح الذكور، وكذا لا توجد فروق دالة إحصائياً على مستوى محور المتطلبات والأداة ككل، بينما توجد فروق دالة إحصائياً على مستوى محور المعوقات ولصالح الإناث. وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير الدرجة العلمية على مستوى المحاور والأداة ككل، بينما توجد فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير المسمّى الوظيفي على مستوى المحاور والأداة ككل ولصالح فئة قائد أكاديمي. كما أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير سنوات الخبرة على مستوى المحور الأول بجميع مجالاته، بينما توجد فروق دالة إحصائياً لمحوري المتطلبات والمعوقات والأداة كلل ولصالح فئة (1 -5) سنوات.

**الكلمات المفتاحية:** القيادات الأكاديمية، الإدارة بالتجوال.

**Abstract:**

The aim of the study was to study the practice of the academic leadership of the Department of wandering in the Faculty of Education at Sana'a University from the point of view of the academic leaders and the teaching Staff, as well as the knowledge of the requirements and obstacles of applying the management by walking around. To achieve the goals, the descriptive method was used, and a questionnaire consisting of (38) (The reality of the practice, the requirements, the obstacles). After verifying the validity of the tool and its stability, it was distributed to the sample of the study consisting of (85) individuals, which was chosen by simple random way of academic leaders and teaching Staff at the Faculty of Education at Sana'a University The 2017/2018, The data were analyzed using the Statistical Package Program (SPSS).

The results of the study revealed that the reality of the practice of the academic leadership of the Department of wandering at all levels of the first axis was medium. The requirements and obstacles of applying the management by walking around at the level of the axes as a whole were high. There are statistically significant differences due to the gender variable at the level of the domains of the first axis except for the field of "finding facts". There are differences in favor of males. There are no statistically significant differences at the level of the requirements axis and the tool as a whole. Constraints and interests of females. The results also showed that there are no statistically significant differences due to the degree variable at the level of the axles and the tool as a whole, while there are statistically significant differences attributed to the variable of the job title at the axial level and the tool as a whole and for the academic leader category. The results also showed that there were no statistically significant differences due to the variable years of experience at the level of the first axis in all its fields, while there are statistically significant differences for the requirements, constraints and tools for the category (1-5) years.

**Keywords**: Academic leadership, management by walking around (MBWA).

**مقدمة:**

تُعد القيادة – بصفة عامة – أساس نجاح أي عمل أو نشاط وعليها تتوقف كفاءة أي تنظيم والعاملين فيه، كما أنها تمثل جوهر العمل الإداري وعاملاً مهماً في تطوير العمل والارتقاء بمستوى الأداء، وتكفل حسن تدبير الموارد المالية والبشرية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

كما أن التحولات السريعة تُلزم القيادات الجامعية بتوظيف أساليب إدارية حديثة تنسجم مع تلك المتغيرات المتصاعدة، أساليب تُلغي الافتراضات السائدة في الإدارة من وضع الأهداف وإملائها على العاملين لتنفيذها، ومن وضع وفرض القوانين واللوائح لكي يسيروا عليها، ومن تصميم هرمي للسلطة من أعلى إلى أسفل للسيطرة لضمان التنفيذ، ليحل محلها استراتيجيات تتماشى وتحديات العولمة وتزايد المنافسة، ومنها استراتيجية التمكين التي تهدف في غايتها إلى إطلاق القدرات الكامنة لدى العاملين المؤهلين وتحفيزهم ذاتياً، وإعطائهم مساحة من حرية التصرف في صنع القرار من خلال توفير المعلومات اللازمة لذلك، وجعلهم ذا قيمة (الخدري،2014: 3).

وتوجد الكثير من الأساليب الإدارية الحديثة التي قد تساعد وتدعم التطوير والإبداع الإداري ومن أبرزها أسلوب الإدارة بالتجوال (صالحة، 2015: 2).

والإدارة بالتجوال مدخل من المداخل الإدارية الحديثة التي ظهرت في الوقت الذي زادت فيه عدد ساعات جلوس المدير في المكتب، وظهور اتجاهات فكرية إدارية حديثة، تدعو إلى الاهتمام بالإدارة ونظم المتابعة عن بعد، حيث إن سهولة الاتصالات وكفاءتها أدت إلى زيادة الاعتماد على التقارير والاتصالات المكتبية، مما أحدث نوعاً من الاغتراب الوظيفي بين العاملين بالمؤسسة الواحدة، وباعد بين المدير والعاملين (الخضيري، 2000: 5 -6).

وتهدف الإدارة بالتجوال إلى كسر الحواجز الرسمية بين المدير والمرؤوسين، وتعزز العلاقات الإنسانية مع المستويات المختلفة، والحصول على المعلومات مباشرة من مصادرها الرئيسية دون تبديل أو تحريف، ونشر رؤية أو ثقافة جديدة تتبناها الإدارة في مرؤوسيها، وبث الحماس فيهم وتحفيزهم للإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تطوير أدائهم (ملحم، 2006: 71).

والإدارة بالتجوال لا يمكن اعتبارها وظيفة إدارية كالتفتيش والرقابة أو المتابعة لما يدور في المؤسسة التعليمية، بقدر ما يمكن اعتبارها نوعاً من المعايشة الذكية الفاعلة، والمعايشة القائمة على الفهم العميق، وعلى الإحساس بالآخرين الذين يقومون بتنفيذ المهام المختلفة (الحميدي، 2014: 4).

وبناءً على ما سبق يتبين مدى أهمية أسلوب الإدارة بالتجوال في تطوير الأداء من خلال اكتشاف الحقائق، وتحسين الاتصال، والتحفيز، وتشجيع التطوير والإبداع، واتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، ومن هنا تبرز الحاجة إلى معرفة ممارسة القيادات الأكاديمية لأسلوب الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء.

**مشكلة الدراسة:**

ما تزال الجامعات اليمنية تعاني من قصور من حيث: تقليدية وغياب التجديد في نظم وهياكل التعليم الجامعي، وتدني كفاءة إدارة الكليات بالجامعات، والقصور في توزيع المهام والمسؤوليات، وضعف المشاركة لأعضاء هيئة التدريس في صنع القرار (الشامي، 2005: 132).

ويشير تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن إلى أن من أهم المشكلات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بما فيها جامعة صنعاء: قصور في توزيع المهام والمسؤوليات (المركزية الشديدة)، وغياب مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار، وعدم توفر أُطر وتنظيمات عصرية للعمل الأكاديمي وحتى القائم منها لا يتم تطبيقها أو الالتزام بها، وتبعية معظم القيادات الجامعية (الأكاديمية والإدارية)، سواءً على مستوى التعليم العالي بشكل عام أو الجامعات الحكومية ومنها جامعة صنعاء على نحو خاص، لأحزاب وتنظيمات سياسية، بالإضافة إلى التردي الشديد في وضع العلاقات التنظيمية الأفقية - مثلاً بين أعضاء هيئة التدريس وبعضهم بعضاً، وبين الأقسام أو الكليات وبعضها بعضاً - والرأسية - مثلاً بين مجالس الأقسام والكليات والمجالس الجامعية الأعلى - في كل جامعة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2012: 70 -71).

وتعتبر ممارسة الإدارة بالتجوال فرصة تتيح للقائد الأكاديمي التعرف على الواقع عن قرب والاطلاع على كل ما يجري في مواقع العمل داخل القسم/ الكلية، والتي يستطيع من خلالها تلمس احتياجات أعضاء هيئة التدريس واحتياجات القسم/ الكلية، بدلا من الانشغال لأوقات كثيرة داخل المكتب، لذا فإن دراسة واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في القسم/ الكلية ومعرفة متطلبات ومعوقات ممارستها، قد تسهم في رفع كفاءة القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس وتطوير أدائهم بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف.

ومن خلال ما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟
2. ما متطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟
3. ما معوقات تطبيق الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المسمّى الوظيفي، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)؟

**أهداف الدراسة:**

1. معرفة واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟
2. معرفة متطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟
3. معرفة معوقات تطبيق الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟

4. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المسمّى الوظيفي، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)؟

**أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز موضوعاً مهماً وأسلوب حديث في الإدارة – الإدارة بالتجوال – لما له من أهمية كبيرة في تطوير الأداء، وتشخيص واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال ومعرفة متطلباتها ومعوقاتها والخروج بتوصيات ومقترحات تُسهم في معالجة تلك المعوقات.

**حدود الدراسة:**

**الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على رصد وجهات نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس لممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال، ومتطلبات ومعوقات تطبيقها.

**الحدود البشرية:** القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس.

**الحدود المكانية:** كلية التربية بجامعة صنعاء.

**الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدارسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2018/2017).

**مصطلحات الدراسة:**

**تعريف القيادات الأكاديمية:**

تُعرف القيادات الأكاديمية الجامعية بأنها: مجموعة الجهود والممارسات التي يقوم بها المسؤولون عن تسيير شئون التعليم الجامعي على مستوى الجامعة والكلية والقسم (رئيس الجامعة ومجلس الجامعة وعميد الكلية ومجلس الكلية، رئيس القسم ومجلس القسم)، والتي تتضمن التخطيط للتعليم الجامعي وتنظيمه ومتابعته وتقويمه (عشيبة، 2007: 6)

وتُعرف القيادات الأكاديمية الجامعية بأنها: " أشخاص يشغلون مناصب قيادية، ولديهم سلطات كبيرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة التعليمية " (Askling & Stensaker,2002:113).

**تعريف الدراسة الإجرائي:** هي كل أستاذ جامعي يحمل لقباً علمياً برتبة أستاذ مساعد فأعلى، ويمارس مهامه العلمية والإدارية، ويشغل موقعاً قيادياً في كلية التربية بجامعة صنعاء سواءً كان عميد كلية، أو نائب عميد كلية، أو رئيس قسم أكاديمي.

**تعريف الإدارة بالتجوال:** تُعرف الإدارة بالتجوال بأنها: خروج القيادات من مكاتبهم إلى مواقع العمل الفعلية، للتعرف على الأداء الفعلي العاملين، والمشكلات التي تواجههم، ومساعدتهم في حل هذه المشكلات، وتحقيق احتياجاتهم ورغباتهم، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة (العجمي، 2008: 358).

ويُعرف أسلوب الإدارة بالتجوال بأنه:" أسلوب يقوم على اختصار المسافات الجغرافية، واختصار المسافات الزمنية، وتحقيق التواجد الفعال في موقع الأحداث، والمعايشة الحقيقية المتزامنة، وتحقيق المشاركة، والشورى والتعاونية مع قوى العمل (الخضيري، 2000: 31).

**تعريف الدراسة الإجرائي:** هي أسلوب إداري حديث، يقوم القائد الأكاديمي من خلاله بترك مكتبه والخروج إلى موقع العمل الفعلي، والتواجد بين أعضاء هيئة التدريس والتفاعل معهم وجهاً لوجه، لاكتشاف الحقائق، وتحسين الاتصال، وتشجيع التطوير والإبداع، واتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، من أجل تحقيق الأهداف.

**الإطار النظري والدراسات السابقة:**

**المحور الأول: الإدارة بالتجوال (management by walking around):**

**أولاً: مفهوم الإدارة بالتجوال**

**التجوال لغة:** ورد في لسان العرب أن التجوال بمعنى الطواف، ومنه الجولَان في الحرب، والجائل: الزائل من مكانه، ويُقال جولت البلاد تجويلاً: أي جلت فيها كثيراً، وجول في البلاد أي طوف، وجال القوم جولةً إذا انكشفوا ثم كروا (ابن منظور، 2003: 157).

**وفي الاصطلاح:** تُعرف الإدارة بالتجوال بأنها: أسلوب من أساليب الاتصال غير الرسمية، حيث يتعامل المدير مع المرؤوسين مباشرة، من خلال التجوال بينهم، والتحدث إليهم، وقضاء بعض الوقت معهم، لكسر الحواجز الرسمية والسلطوية بين القائد والمرؤوسين، وتعزيز العلاقات الاجتماعية (الوادي ،2012: 83).

وعرّفها (غنيم، 2005: 97) بأنها:" الأسلوب الذي يعتمد على إخراج الإدارة من المكاتب الرسمية إلى مواقع العمل الفعلية، وذلك من خلال قيام المدير قائد المؤسسة بجولات تفقدية في مواقع العمل الفعلية، للوقوف على التنفيذ الفعلي للخطط، والبرامج المقررة، وتحديد ما إذا كانت هذه الخطط والبرامج يتم تنفيذها، وفقاً لما حددت له، أم لا، ومحاولة اكتشاف أوجه الانحراف للقضاء عليها، وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة.

كما تُعرف بأنها الإدارة التي تؤكد على أهمية علاقات الاتصال الشخصية بين الأفراد والتقييم المفتوح والإدراك وهي تُعتبر إحدى الطرق لبناء وتحسين الأداء في مكان العمل (Serrat,2009:2).

**ويخلُص الباحثان مما سبق** أن الإدارة بالتجوال هي الإدارة القائمة على بقاء القائد خارج مكتبه يتجول بين مرؤوسيه ويقضي معظم وقته معهم في خطوط اتصال مفتوحة، بحيث يتفاعل معهم، ويتابعهم وهم يعملون في ميدان العمل، ويناقشهم في أمور العمل وأمورهم الشخصية، فيعيش معهم لحظات النجاح لصنع غدٍ أفضل ومستقبل مشرق.

**ثانياً: أهمية الإدارة بالتجوال:**

تُعتبر الإدارة بالتجوال بمثابة فلسفة واتجاه جديد في الإدارة، كما أنها تُعد على جانب كبير من الأهمية، حيث تعكس عدة حقائق أساسية يمكن توضيح أهمها بإيجاز فيما يلي (غنيم، 2005: 98 - 101):

1. تُمثل الإدارة بالتجوال مدخل جديد وفلسفة مغايرة لأسلوب الإدارة التقليدية، حيث كسرت حواجز العزلة بين الرؤساء والمرؤوسين في المؤسسات، من خلال ترك المديرين لمكاتبهم ونزولهم إلى مواقع العمل ليتعرفوا على المناخ والأداء الفعلي للعاملين وما يترتب على ذلك من معوقات.
2. تعتمد الإدارة بالتجوال على أسلوب المعايشة الذكية من القائد للعاملين من خلال إقامة حوار دائم ومتواصل بينه وبينهم، وإيجاد المناخ النفسي الملائم للارتقاء بالمؤسسة والوصول بها نحو الأفضل.
3. تعد الإدارة بالتجوال كفلسفة إدارية جديدة وسيلة تفعيل عالية الكفاءة، حيث يحصل المدير (متخذ القرار) من خلالها على كل البيانات والمعلومات والحقائق من خلال جولاته وتعايشه مع واقع العمل الفعلي.
4. الإدارة بالتجوال تؤكد على التحفيز والإبداع والابتكار والأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة من خلال مشاركة العاملين.

ويرى الباحثان أن أهمية الإدارة بالتجوال تكمن في بقاء القائد على اتصال مباشر مع مرؤوسيه، والجلوس معهم، والتعرف على حاجاتهم الحقيقية وسماع آرائهم ووجهات نظرهم، وتبادل الحديث معهم، والحرص على أخذ المعلومات من الواقع، وإتاحة الفرصة للمرؤوسين لمشاركتهم في اتخاذ القرارات.

**ثالثاً: مهارات الإدارة بالتجوال:**

يجب توفر العديد من المهارات للقائد المتجول ومن أهمها: إثارة وتحفيز الاهتمام والحديث، والإصغاء الذكي المستوعب، والاستخدام الذكي للأسئلة وإدارة الحوار والنقاش، وإزالة كافة أشكال الرهبة والخوف والخجل، ورفع الروح المعنوية للمرؤوسين، والبحث عن المبدعين والعباقرة وعن قادة الرأي وأصحاب الأفكار الجديدة والرائعة (العجمي، 2008: 361).

**رابعاً: مجالات تطبيق الإدارة بالتجوال:**

تناولت بعض الدراسات مجالات متنوعة للإدارة بالتجوال، فقد تناولت دراسة (العيدي، 2010)، المجالات التالية: (اكتشاف الحقائق، تحسين الاتصال، التحفيز، التطوير والإبداع، التغذية الراجعة)، واعتمد الباحثان في الدراسة الحالية على أربعة مجالات لقياس درجة واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء، ويرجع ذلك إلى أن هذه المجالات تؤدي في مجملها إلى قياس الواقع وهي: (اكتشاف الحقائق، تحسين الاتصال، التطوير والإبداع، اتخاذ القرارات)، ويتم تناول هذه المجالات بشيء من التفصيل كما يأتي:

**1. مجال اكتشاف الحقائق:**

تعتبر عملية اكتشاف الحقائق أول مراحل الإدارة بالتجوال، فهي ذات أهمية بالغة يتم من خلالها التعرف على أصل المشكلة والحقيقة الكاملة، ولاكتشاف الحقائق داخل المؤسسة يجب أن يتمتع المدير المتجول بمهارات خاصة ونظرة شاملة للواقع (صالحة، 2015: 30).

**أ. مفهوم اكتشاف الحقائق:**

يشير مفهوم اكتشاف الحقائق إلى قدرة المدير من خلال التجوال على تحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، والحكم على نوعية التنفيذ، ومعرفة ظروف العاملين، والحصول على معلومات شاملة عما يحصل على أرض الواقع (العيدي، 2010 :6).

**ب. أهمية اكتشاف الحقائق:**

تكمن أهمية اكتشاف الحقائق في قدرة المديرين على استخراج كامل طاقات الموارد البشرية والحصول على أفضل إبداعها، فالمديرون من خلال تجوالهم يسعون إلى تنمية المؤسسة وزيادة ثقة العاملين بأنفسهم واستعدادهم للقيام بمهام أكبر في المستقبل، والقدرة على حل المشكلات التي تواجههم في العمل (Linowes, 2004).

وتُعد الإدارة بالتجوال مصدراً هاماً للبيانات والمعلومات والمعرفة، وأسلوب ناجح للتحقق من صحة هذه البيانات، ومدى إمكانية الاعتماد والتعويل عليها (الخضيري، 2000: 11).

واكتشاف الحقائق يتمثل في القدرة على مجابهة موقف معين ينطوي على مشكلة أو عدة مشكلات تحتاج إلى حل، وأن هذا الموقف قد يكتنفه نقص ما، أو يشتمل على مشكلة ما، أو يحتاج إلى إحداث تغيير (السحيمي، 2012: 18).

**ويرى الباحثان** أن اكتشاف الحقائق يشير إلى قدرة القائد الأكاديمي على تحديد المشكلات التي تعاني منها الكلية، واكتشافها في وقت مبكر، وتشخيصها، ومعرفة احتياجات العاملين، ومعرفة نقاط القوة والضعف لديهم، والحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، ومطابقة الواقع العملي بالتقارير التي تصل إلى مكتبه.

**2. مجال تحسين الاتصال:**

الاتصال الفعّال يؤدي إلى تحسين أداء العاملين وحصولهم على رضا أكبر في العمل، وبواسطته يستطيع الفرد أن يتفهم عمله بصورة أفضل، ويشعر بمشاركة أكبر، ويتفهم أدوار الآخرين مما يشجع على التعاون (حريم، 2004: 244).

**أ. مفهوم الاتصال**

يُعرف الاتصال الإداري بأنه: العملية أو الطريقة التي يتم بواسطتها انتقال المعرفة من شخص لآخر، حتى تصبح مشاعاً بينهما، وتؤدي إلى التفاهم بينهم (نصر الله، 2001: 30).

ويُعرف بأنه عملية نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات من طرف إلى آخر من خلال عملية ديناميكية مستمرة (أبو السعيد، وعابد، 2010: 30).

**ب. أهمية الاتصال الإداري:**

يُعتبر الاتصال حاجة نفسية واجتماعية أساسية لا غنى عنها للإنسان، إنها تبدأ منذ اللحظات الأولى في حياته وتستمر مع استمرار الحياة (عطوي، 2010: 156).

والممارسة الإدارية التي تتيحها عملية الإدارة بالتجوال تقوم على حقيقة بديهية هي تحقيق الاتصال والتواصل الدائم المستمر مع مختلف العاملين، وكسر حواجز الإغتراب والعزلة والتعتيم الذي قد يمارسه البعض على متخذ القرار الإداري (الخضيري ،2000: 46).

**ج. مقومات الاتصال الفعّال:**

أهم مقومات الاتصال الفعّال تتضمن ما يلي (سكارنة، 2010: 379):

- **الإصغاء (الإنصات)** : ويقصد به الاستماع إلى الآخرين بفهم وأدب واحترام وعدم مقاطعتهم، واستيعاب الرسائل التي يعبرون عنها بطريقة لفظية وغير لفظية.
- **الحديث المؤثر (الشرح)** : وهو يعتبر أهم واسطة للاتصال بالآخرين والتأثير عليهم، ولكي يكون الموظف مؤثراً في الآخرين فلا بد أن يصيغ رسالته بلغة واضحة حتى يسهل على الآخرين فهمها، حيث يتطلب أن يكون مفهوم الرسالة واضحاً في ذهن العاملين أو المرسل قبل أن يبدأ بعملية الاتصال بحيث يبدأ بتنظيم أفكاره وتوضيح المفهوم.
- **وسائل الإقناع** : حيث تختلف وسائل الإقناع المستخدمة باختلاف نوعية المستمع فهناك المستمع الإيجابي الذي يتفق مع المتحدث ويؤمن بما يقول، وهناك المستمع المحايد الذي يستمع أولا ثم يقرر، وهناك المستمع المعارض الذي يخالف المتحدث الرأي ولا يثق به ولايؤمن بما يقول، وهناك المستمع اللامبالي الذي تفرض عليه ظروفاً ما أن يستمع.
- **استعمال لغة الإشارة والجسد** : ويقصد بها الوسائل غير اللفظية مثل حركات الجسم والإيماءات وحركات العينين واليدين وطريقة الجلوس والمشي واللبس والابتسامة وغيرها.
- **السؤال والمناقشة** : وتعني أن المتصل قبل أن يبدأ بعملية الاتصال يجب أن يسأل نفسه عن الهدف الذي يريد تحقيقه من هذا الاتصال، وعلى ضوء هذا الهدف يمكن أن يختار كلماته ولهجته في مخاطبة الموظف.

**ويرى الباحثان** أن تحسين الاتصال يشير إلى قدرة القائد الأكاديمي على تهيئة مناخاً للاتصال يتسم بالثقة والتعاون، وإيجاد قنوات اتصال مباشرة مع العاملين، والاستماع لآرائهم واستفساراتهم، والإصغاء الجيد لما يُقال، وأن يكون قدوة حسنة في الأقوال والأفعال، ويستخدم لغة الجسد وتعبيرات الوجه في تواصله مع العاملين، ويعمل على إزالة الصورة الذهنية المشوشة لديهم، ومشاركتهم في المناسبات المختلفة.

**3. مجال التطوير والإبداع:**

التطوير والإبداع يشير إلى قدرة القائد على إضافة الجديد والمبتكر، وتقديم الأفكار الجديدة، واكتشاف المبدعين، وإلهام العاملين بالحلول الإبداعية، وتحديد البرامج التدريبية الملائمة من اجل تطوير العاملين من خلال تجواله (العبيدي، 2010: 6).

**أ. مفهوم التطوير والإبداع:**

أن التطوير والإبداع يشير إلى قدرة المدراء على إيجاد أشياء جديدة قد تكون أفكارا أو حلولا أو منتجات أو خدمات أو طرق وأساليب عمل مفيدة من خلال تجواله بين المكاتب (السحيمي، 2012: 8).

ويشير (أبو بكر، 2002: 46) للإبداع الإداري بقوله " هو قدرة الفرد على استخدام إمكانياته الذهنية أو العقلية والاستفادة من الإمكانيات والموارد المتوفرة أو الممكنة لتقديم أداة أو وسيلة أو فكرة أو منتج جديد نافع ومفيد للمؤسسة وأعضائها.

**ب. أهمية التطوير والإبداع في التجوال:**

الإدارة بالتجوال تقوم على تحفيز الإبتكار، والإبداع، والتطوير والتحسين، بحيث يتم دعم الأفكار الجديدة المستخلصة من الحوار والنقاش البنّاء الذي يتم أثناء الجولة الإدارية مع العاملين في وجود جو من الحب والود، ولهذا يجب على القائد المتجول أن يختار لغة الحوار البسيطة كلما اقترب من العاملين التنفيذيين، ويختار المصطلحات الفنية المعقدة كلما صعد إلى الفنيين والإداريين، بحيث تشعر كل فئة أنه واحد منهم، ومستودع أسرارهم والأمين على تحقيق مطالبهم (الخضيري، 2000: 157).

وأثبتت الدراسات أن كل شخص لديه القدرة الأساسية التي تمكنه من الإبداع، وأنه من الممكن تعزيز هذه القدرات الإبداعية لمواجهة التغيرات التي تحدث في بيئته مما يحتم أن يكون مبادراً في تعامله مع الأحداث بدلاً من أن يكون سلوكه رد فعل تجاهها (عامر، 2011: 269).

كما أن التجديد هو جوهر الإبداع الإداري لأية مؤسسة ويجمع علماء الإدارة على أن المؤسسة المعاصرة تعيش ظروفاً متغيرة ومعقدة مما يجعلها في حاجة ملحة إلى الإبداع الإداري، فهو يُسهم في تحسين قدرات العاملين على توليد الأفكار ومواكبة التطورات التقنية الحديثة وحل المشكلات والمشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب (عيد، 2008: 33).

**ج. عناصر الإبداع:**

للحصول على مؤسسة مبدعة، لا بد من دعم المدراء للموظفين على الإبداع فعملية الإبداع لا تحدث بشكل عفوي وإنما تتم عند تطبيق عناصر الإبداع وتشمل (عامر، وقنديل، 2010: 78):

- **الإحساس بالمشكلة:** ويعني الإحساس بالمشكلة ورؤيتها رؤية واضحة وتحديدها تحديداً دقيقاً، والتعرف على حجمها وجوانبها وأبعادها وأثرها، وأهم ما في الأمر هنا الواقعية ورؤية الحقائق كما هي، واكتشاف العلاقات بين هذه الحقائق.

- **وفرة الأفكار(الطلاقة):** عندما نتحدث عن الإبداع فإننا نعني التنوع وجودة الأفكار الجديدة، ولكن من جهة أخرى فإن الإبداع يحتاج إلى وفر فكري، أي عدد من الأفكار.
- **المرونة:** وهي المقدرة على اتخاذ طريق مختلف، والتفكير بطرق مختلفة أو بتصنيف مختلف عن التصنيف العادي، والنظر للمشكلة من أبعاد مختلفة، وهي درجة السهولة التي يغير بها الشخص موقفاً أو وجهة نظر معينة، وعدم التعصب لأفكار بحد ذاتها.
- **الأصالة:** هي المقدرة على الإتيان بالأفكار الجديدة النادرة والمفيدة وغير المرتبطة بتكرار أفكار سابقة، وهي إنتاج غير المألوف وبعيد المدى.

**ويخلُص الباحثان مما سبق** إلى أن التطوير والإبداع يشير إلى قدرة القائد الأكاديمي على إضافة الجديد والمبتكر، وتقديم الأفكار الجديدة، واكتشاف المتميزين وتشجيعهم بتقديم الحلول الإبداعية، وتحديد البرامج التدريبية الملائمة من أجل تطوير العاملين، وكذا نشر ثقافة التطوير والإبداع في الكلية.

### 4. مجال اتخاذ القرارات:

تُعد عملية اتخاذ القرارات عملية مهمة وأساسية في الإدارة، وهي أحد أهم أنشطة الإدارة إن لم تكن أهمها، وضرورة حتمية لتحقيق الأهداف التي من أجلها أُنشئت المؤسسة، فهي محور أو جوهر العملية الإدارية حيث إنها تمثل مخرجات كل الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة، وأصبح مقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة يتوقف إلى حد بعيد على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة، حيث إن المدراء يتخذون يومياً العديد من القرارات التي تتطلبها مجريات العمل ، وتختلف هذه القرارات من حيث قوة أثرها على المؤسسة فهناك قرارات روتينية وأخرى استراتيجية (بن حبتور، 2000: 184).

#### أ. مفهوم اتخاذ القرارات:

عملية اتخاذ القرار: هي العملية الإدارية برمتها، لأنها تمثل اختياراً مدروساً للغايات وسبل تحقيقها من بين البدائل الممكنة في المواقف المختلفة (عريفج، 2004: 82).

وعرّف (حسن،2001: 149) عملية اتخاذ القرار بأنها " عملية اختيار بين بدائل للتوصل إلى اختيار البديل المناسب بشأن موضوع معين أو مشكلة ما".

#### ب. أهمية اتخاذ القرارات:

إن كثيراً من كتّاب ومفكّري الإدارة يتفقون على أن اتخاذ القرارات هي محور العمل الإداري وأساس الإدارة وقلبها، وفي كثير من الأحيان يرى المديرون أن عملية اتخاذ القرارات هي عملهم الأساس، نظراً لأنه يجب عليهم وبصفة مستمرة اختيار ماذا ينبغي عمله؟ ومن الذي سيقوم بهذا العمل؟، ومتى، وأين، وكيف، وبالتالي فإن عملية اتخاذ القرارات هي بطبيعتها عملية مستمرة ومتغلغلة في الوظائف الأساسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وتنسيق وتوجيه ورقابة، والتي لا يمكن أن توجد بمفردها، بل إن وجودها هو نتيجة اتخاذ القرارات (العطاس، 2009: 49).

وتُعتبر عملية اتخاذ القرارات أكثر الأنشطة التي يُمارسها القادة في المؤسسات المختلفة ومنها التعليمية على جميع المستويات الإدارية كما تُعتبر النشاط الوحيد الذي يميز سلوك المدير ويميز المديرين عن غيرهم ، كما أن اتخاذ القرارات يرتبط بتحقيق الأهداف على اختلاف أنواعها، فحيثما كان هناك مجال للاختيار بين أكثر من بديل للوصول إلى هدف كانت هناك حاجة إلى اتخاذ قرار، فعملية اتخاذ القرارات هي الاختيار والمحك للإدارة ، فقدرة المدير على الوصول إلى القرار الصحيح في موقف ما، ومهارته في تحديد البدائل، ومهارته في إقناع الآخرين بقبول القرار الذي اتخذه، حيث تعتبر من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى نجاح المدير في القيادة وفي اتخاذ القرارات (عياصرة، وحجازين، 2006: 24).

وأشار (كنعان، 2003: 94) أن ما زاد من أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف الإدارة، ما يشهده الواقع الحالي لتنظيمات الإدارة من تعدد وتعقد أهدافها بل قد تتعارض تلك الأهداف أحياناً.

**ج. عناصر عملية اتخاذ القرارات:**

هناك عدة عناصر لعملية اتخاذ القرارات ومن تلك العناصر (عياصرة، وحجازين، 2006: 42 - 43):

- الدراسة: ونعني بها تحديد البدائل والبحث فيها وحذف غير المناسب منها.
- الإستشارة: وهي عملية يشترك فيها الأشخاص المتأثرون ببحث الموضوع باتخاذ القرار وتنفيذ الحل.
- الالتزام: وهو عامل أساسي في عملية اتخاذ القرار ويعني تحمل مسؤولية القرار من حيث إدارة الأخطار الخارجية والنفسية للقرار.
- النقل (التواصل): ويُقصد به شرح ما قررته ولماذا، وتنفيذ القرار بتوليد الالتزام به لدى الآخرين، وترويج الفوائد وتأمين العمل وإجراء تفويض وتخطيط.
- التفقد: وهو مراقبة التقدم لضمان نجاح القرار بالفعل واستخدام مؤشرات الأداء وتعديل الخطط في ضوء التقدم، والتجول الميداني على الموظفين للمراجعة والتشجيع ومراجعة القرار كجزء من دورة التعلم والإعداد للقرار التالي.

**ويرى الباحثان** أن اتخاذ القرارات يشير إلى قدرة القائد الأكاديمي على اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق، من خلال الحصول على معلومات واقعية تساهم في اتخاذ القرارات بصورة سليمة، ومشاركة المعلمين وتبادل الآراء والأفكار معهم، ومشاركتهم في تحديد البدائل واختيار البديل الأمثل، واستخدام الإجراءات المناسبة في حل المشكلات.

**خامساً: متطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال:**

يتطلب تطبيق إتجاه الإدارة بالتجوال مجموعة من المتطلبات التي قد تُسهم في نجاح تطبيقها، ومن أبرزها ما يلي (العجمي، 2008: 372 -375):

1. **الإهتمام الصادق بالعاملين: ينبغي على القيادات إظهار اهتماماً صادقاً بأداء الموظفين لأعمالهم والتعرف على طموحاتهم.**
2. **تسهيل الأمور وليس إصدار الأوامر: تتطلب الإدارة بالتجوال أن تدرك القيادات أن عليها استثارة وتوجيه أقصى مساهمة ممكنة لكل عضو.**
3. **تحقيق مستوى أرقى من التعاون: إن التزام القيادات بتحقيق التعاون بينهم وبين الموظفين في المؤسسة يمكن أن يغير من الموقف السلبي للعاملين.**
4. **المشاركة بمصداقية: تعمل القيادات على إتاحة الفرصة للمرؤوسين في اختيار العمل الذي يتناسب مع مهاراتهم واحتياجاتهم.**
5. **القيادة التشاركية: وتعتمد على صنع القرارات المشتركة بين القيادة والعاملين، وتمكينهم من ممارسة الأدوار القيادية، والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في تطوير المؤسسة.**
6. **الاتصال المنظم الفعّال: ويتم من خلال تكرار عملية التجوال بين الفترة والأخرى، وتقديم الشكر العلني للعاملين المتميزين، واغتنام الفرصة بنقل أهداف وقيم المؤسسة للعاملين.**
7. **معالجة المعوقات: وهي استراتيجية تستوجب النزول إلى أرض الواقع لتشخيص المشاكل وأسبابها بدقة حتى يمكن توصيف علاجها المناسب.**
8. **حسن اختيار القيادات: يتم اختيار القيادات بالاعتماد على الكفاءة والإنجاز، والتمكن من مهارات الاتصال الجيد، وطرق التعامل الذكي مع الموظفين، وتطوير وتنمية كفاياتهم الإدارية.**
9. **بناء الثقة في المؤسسة: ينبغي على القيادات أن تساعد الموظفين ليشعروا بمزيد من الثقة في أنفسهم وفي قدراتهم على تحقيق النجاح.**

**ويرى الباحثان** إلى أن متطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال من قبل القائد المتجول تتطلب التواصل الشخصي، والرصد المستمر للمرؤوسين، والنزول الميداني وتلمس الواقع ليس لتصيد الأخطاء، وإنما لتحسين الأداء وتطويره، ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.

**تاسعاً: معوقات تطبيق الإدارة بالتجوال:**

تُعتبر الإدارة بالتجوال من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في العصر الحديث، وبالتالي ظهرت بعض المعوقات والصعوبات التي يمكن أن تعيق تطبيق الإدارة بالتجوال، وتتلخص هذه المعوقات في التالي (العجمي، 2008: 371 -372):

1. **اتساع الفجوة بين الإدارة العليا والعاملين، وضعف إشراكهم في اتخاذ القرارات التي تهمهم.**
2. **البيروقراطية والروتين المكتبي والهروب من تحمل المسؤولية.**
3. **قلة وعي بعض المديرين بكيفية التجوال الإداري الفعّال.**

4. كبر حجم المؤسسات واتساع مجالاتها.
5. **تحريف المعلومات يفقد القيادة الإحساس بالأمان، مما يجعلهم يعتقدون أن ما لديهم من معلومات ليست كاملة.**

**وأضاف (غنيم، 2004: 103 -104) إلى تلك المعوقات ما يلي:**

6. **ارتفاع التكاليف في المؤسسة.**
7. **التركيز على الشكل الظاهري للتجوال دون العمل بالفلسفة الحقيقية لاتجاه الإدارة بالتجوال.**
8. **قلة كفاءة فعالية بعض القيادات.**
9. **قلة إتاحة الوقت الكافي للجولات الإدارية والتحدث والاستماع لاستجابات العاملين.**
10. **الاتصال غير الفعّال بين الأطراف المختلفة في المؤسسة.**

**ويخلُص الباحثان** من خلال ما سبق إلى أن المعوقات التي تحد من تطبيق الإدارة بالتجوال تتمثل في قلة وعي بعض القادة الأكاديميين بكيفية التجوال الإداري الفعّال، والتركيز على الشكل الظاهري للتجوال دون العمل باتجاه الإدارة بالتجوال، والتمسك بالبيروقراطية والهروب من تحمل المسؤولية، واتساع الفجوة بين القائد والعاملين وتحريف المعلومات حيث يفقد القيادة الإحساس بالأمان، وعدم توفير الوقت الكافي أثناء الجولات الإدارية للتحدث والاستماع لاستجابات العاملين.

**الدراسات السابقة:**

**أولاً: الدراسات العربية:**

1. **دراسة (القرني،2014)** هدفت إلى التعرف على واقع ممارسة الإدارة بالتجوال من قبل وكيلات الأقسام في كليات الآداب من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف على معوقات ممارسة الإدارة بالتجوال. وتم استخدام المنهج الوصفي، وأعدت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام كلية الآداب والتي بلغت (30) عضواً. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: تمارس وكيلات الأقسام الإدارة بالتجوال بدرجة متوسطة بكلية الآداب. وأن أكثر المعوقات للإدارة بالتجوال هي "الافتقار إلى التخطيط السليم لعملية التحول نحو الإدارة بالتجوال "، يليها كثرة الأعمال وضغط العمل على وكيلة القسم ". لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول محوري واقع ممارسة الإدارة بالتجوال ومعوقات ممارسة الإدارة بالتجوال يعزى لمتغير القسم وعدد سنوات الخبرة.
2. **دراسة (صباح، 2012)** هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة مديري المناطق التعليمية للإدارة بالتجوال في مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة من وجهة نظر المديرين، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأعدت استبانة كأداة للدراسة الميدانية، وتكونت عينة الدراسة من (213) مديراً ومديرة، بنسبة (87.65٪) من مجتمع

الدراسة الأصلي. وقد توصلت في نتائجها إلى أن درجة ممارسة مديري المناطق التعليمية للإدارة بالتجوال في مدارس وكالة الغوث الدولية من وجهة نظر مديريهم جاءت بدرجة كبيرة

3. **دراسة (العيدي، 2010)** هدفت إلى بيان أثر ممارسة الإدارة بالتجوال على فاعلية عملية اتخاذ القرارات في الجامعات الأردنية الرسمية. ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات الدلالة إحصائية لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل التعليمي، الخبرة الوظيفية، المستوى الوظيفي) على تصورات المبحوثين نحو ممارسة الإدارة بالتجوال. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء وتطوير استبانة تكونت من جزئين وتشمل(35) فقرة لقياس أبعاد ممارسة الإدارة بالتجوال، و(20) فقرة لقياس فاعلية عملية اتخاذ القرارات .وتكونت عينة الدراسة من(361) مفردة، مثلت نسبة (% 51.35) من مجتمع الدراسة . وتوصلت إلى أهم النتائج التالية: أن تصورات المديرين في الجامعات الأردنية الرسمية لممارسة الإدارة بالتجوال قد جاءت بدرجة مرتفعة. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة بالتجوال بأبعادها (اكتشاف الحقائق، تحسين الاتصال، التحفيز، التطوير والإبداع، التغذية الراجعة) على فاعلية عملية اتخاذ القرارات.

**ثانياً: الدراسات الأجنبية:**

1. **دراسة ميلر (Millar,2009) بعنوان:** أثر أسلوب دوني للتجوال على الممارسات القيادية التعليمية الفعالة والتفكير الذاتي للمعلم وتعزيز تعليم الطلاب. **وهدفت إلى:** التركيز على دور مدير المدرسة كقائد فعال وتأثير ذلك الدور على ممارسة المعلمين وانعكاسه على تعزيز تعلم التلاميذ، وقد استخدم الباحث المقابلة المباشرة على عينة الدراسة المكونة من أربعة من مديري المدارس وأربعة معلمين في مونيتوبا في كندا سبق لهم أن تدربوا على ممارسة التجوال. وكانت أهم نتائجها: أن الإدارة بالتجوال تعزز القيادة الفعّالة وتحقق التعلم الفعّال إلى الطلاب من وجهة نظر جميع المديرين، وكذلك حققت أفضل نتائج لتنفيذ المناهج الدراسية وتعليم التلاميذ، وكذلك كان لها دور في التنمية المهنية للمعلمين، وتعزز وعيهم بالقضايا التي تواجه المدرسة، وكذلك تزيد من الاتصال الإيجابي وتوفير مناخ مدرسي مُعزز للتعلم.
2. **دراسة لانجلي (Langley,2006) بعنوان:** أثر تطبيق الإدارة بالتجوال على تنفيذ الرؤية الاستراتيجية في جامعة هامبتون. **هدفت إلى** التعرف على أثر تطبيق الإدارة بالتجوال على تنفيذ الرؤية الاستراتيجية، والتي تساعد - الرؤية الاستراتيجية - في توجيه التصورات وتوجيه الجهود لتحقيق أعلى مستوى من الإداء متوافقاً مع الأهداف التعليمية. ولتحقيق الهدف تم توزيع استبانة على عينة عشوائية من (200) مبحوث من طلبة جامعة هامبتون. **وقد أظهرت النتائج** أن تعزيز التواصل مع العاملين عبر الإدارة بالتجوال يزيد من فهم الأهداف التعليمية.

**ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:**

باستعراض الدراسات السابقة، تتضح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. **أوجه التشابه:** تتفق الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة من حيث منهج الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما تتفق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة من حيث اعتماد الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث التطبيق في مؤسسات التعليم العالي كدراسة (القرني،2014)، ودراسة (العيدي، 2010)، ودراسة لانجلي (Langley,2006).
2. **أوجه الاختلاف** :اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة حيث طبقت في مؤسسات التعليم العام ودراسة (صباح، 2012)، ودراسة ميلر (Millar,2009)، كما اختلفت الدراسة الحالية من حيث الهدف مع دراسة لانجلي (Langley,2006)، فقد هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق الإدارة بالتجوال، كما اختلفت الدراسة الحالية من حيث أداة جمع البيانات مع دراسة ميلر (Millar,2009) حيث استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات، فيما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة المستهدف والذي اقتصر على القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة صنعاء.
3. **أوجه الاستفادة**: استفادت الدراسة الحالية بشكل كبير من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وفي بناء الإطار النظري والمنهجي للدراسة، بالإضافة إلى تطوير أداة الدراسة، واستخدام المعالجات الإحصائية المناسبة.

**إجراءات الدراسة الميدانية:**

**منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي للتعرف على واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس فيها، ويقوم هذا المنهج على وصف ما هو كائن، ومن ثم وصف ما ينبغي أن يكون، من خلال جمع بيانات ومعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة ومن ثم تحليل هذه البيانات والمعلومات وتفسيرها، والوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في فهم وتطوير الواقع الذي يتم دراسته (الأديمي، 2006، 39).

**مجتمع وعينة الدراسة:** تكون مجتمع وعينة الدراسة المتمثل بالقيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية - جامعة صنعاء والبالغ عددهم (167) حيث يبلغ عدد القيادات الأكاديمية (15)، وأعضاء هيئة التدريس (152)، بحسب الإحصائية الخاصة بكلية التربية الصادرة من الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بجامعة صنعاء لعام 2016/ 2017م، وقد تم استهداف معظم مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (100) استبانة على المتواجدين في الغالب بالكلية واسترجع

منها (89)، وعند التحليل الإحصائي تم استبعاد أربع استبانات لنقص في البيانات، وتم تحليل ما تبقى من استبانات وعددها (85) استبانة ما نسبته (51٪) من مجتمع الدراسة، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة بحسب متغيراتها.

جدول رقم (1) وصف عينة الدراسة حسب المتغيرات

| المتغيرات | | التكرار | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|
| النوع الاجتماعي | ذكر | 78 | 91.8 |
| | أنثى | 7 | 8.2 |
| الدرجة العلمية | أستاذ | 17 | 20.0 |
| | أستاذ مشارك | 36 | 42.4 |
| | أستاذ مساعد | 32 | 37.6 |
| المسمى الوظيفي | قائد أكاديمي | 14 | 16.5 |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 83.5 |
| سنوات الخبرة | من (1 -5) سنوات | 11 | 12.9 |
| | من (6 -10) سنوات | 17 | 20.0 |
| | أكثر من عشر سنوات | 57 | 67.1 |

**رابعاً: أداة الدراسة:**

من اجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بإعداد استبانة لجمع المعلومات بالاستفادة من أدبيات الدراسة والرجوع إلى الدراسات السابقة، وقد تضمنت الدراسة ثلاثة محاور هي: (واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال، ومتطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال، ومعوقات تطبيقها) وقد حوت الاستبانة على تقسيم خماسي لجميع فقرات المحاور (عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً)، وخصص سلم موحد للإجابة، بحيث يشير المبحوث إلى إجابة واحدة فقط من بين خمس إجابات، على المقياس، ولها خمس قيم رقمية متدرجة على التوالي (5، 4، 3، 2، 1).

**الصدق الظاهري:** تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها على مجموعة من ذوي الخبرة والكفاءة من حملة شهادة الدكتوراه في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، والمناهج، والقياس والتقويم. حيث طلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة من حيث مدى وضوحها، وسلامتها، ودقة صياغتها اللغوية، بالإضافة إلى مدى ملاءمتها للمجال التي تندرج تحته، وقد تم إعداد الاستبانة في صيغتها النهائية بناءً على ملاحظات المحكمين.

**صدق الاتساق البنائي:** ولإيجاد صدق الاتساق البنائي تم قياس مدى ارتباط المجالات بالنتيجة الكلية للأداة، وكانت جميع المعاملات في المستوى المقبول وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات الاستبانة وجميع فقراتها.

**ثبات الأداة:** تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

| م | المحاور والمجالات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|
| 1 | المحور الأول: الممارسة | |
| | اكتشاف الحقائق | 0.96 |
| | تحسين الاتصال | 0.94 |
| | التطوير والإبداع | 0.97 |
| | اتخاذ القرارات | 0.97 |
| | إجمالي محور الممارسة | 0.99 |
| 2 | المحور الثاني: المتطلبات | 0.98 |
| 3 | المحور الثالث: المعوقات | 0.91 |
| | إجمالي الأداة ككل | 0.98 |

يتضح من النتائج الموضحة في السابق أن قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة تراوحت بين (0.91 - 0.98)، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لإجمالي الأداة ككل (0.98)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع.

**المعالجات الإحصائية:** لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل بياناتها تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Valid Percent)، وذلك لوصف عينة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون (pearson)، وذلك للتحقق من الصدق البنائي لفقرات ومحاور أداة الدراسة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وذلك لقياس ثبات أداة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية (Mean)، وذلك لمعرفة متوسط استجابات مفردات عينة الدراسة.
- الانحراف المعياري(Standard Deviation) ، وذلك للتعرف على مدى انحراف وتشتت استجابات مفردات الدراسة لكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ولكل فقرة من فقرات هذه المحاور.
- اختبار (T) لعينتين مستقلتين (Independent-Samples T-test) ، وذلك لمعرفة دلالة الفروق حسب المتغيرات( النوع الاجتماعي، المسمّى الوظيفي).
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، وذلك لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات مفردات عينة الدراسة بالنسبة لمتغيرات ( الدرجة العلمية، وسنوات الخبرة.)

**محك الدراسة:** لتحديد معيار الاستجابة تم حساب المدى بين الدرجات على النحو التالي:

المدى = الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة = 5 -1 = 4، وتم تقسيم المدى على المقياس الخماسي بالطريقة الآتية:

طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات =4 ÷ 5 = 0.80، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد الصحيح)، وهكذا أصبح طول الخلايا/المستويات (الحدود الحقيقية لقياس المتوسط الحسابي) على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (3) يبين الحدود الحقيقية لقياس المتوسط الحسابي لمحاور الأداة

| الدرجة | الحدود الحقيقية | التقدير اللفظي |
|---|---|---|
| 1 | 1: 1.80 | منخفضة جداً |
| 2 | 1.81: 2.60 | منخفضة |
| 3 | 2.61: 3.40 | متوسطة |
| 4 | 3.41: 4.20 | عالية |
| 5 | 4.21: 5 | عالية جداً |

**نتائج الدراسة ومناقشتها:**

إجابة السؤال الأول والذي نصه" **ما واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟** تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة وكذلك ترتيب المجالات على مستوى محور الممارسة كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات محور واقع الممارسة

| م | المحور الأول: واقع الممارسة | الرتبة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | المجال الثاني: تحسين الاتصال | 1 | 3.12 | 1.015 | متوسطة |
| 1 | المجال الأول: اكتشاف الحقائق | 2 | 2.98 | 1.052 | متوسطة |
| 4 | المجال الرابع: اتخاذ القرارات | 3 | 2.97 | 1.219 | متوسطة |
| 3 | المجال الثالث: التطوير الإبداع | 4 | 2.83 | 1.153 | متوسطة |
| | متوسط الممارسة ككل | | 2.97 | 1.058 | متوسطة |

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع مجالات محور الممارسة ككل بلغ (2.97) وبانحراف معياري (1.058) وهذا يعني أن تقديرات استجابات أفراد العينة بجميع مجالات المحور ككل "**متوسطة**". وهذه النتيجة تشير إلى أن القيادات الأكاديمية يُمارسون الإدارة بالتجوال إلى حدٍ ما من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ورغم أنها إيجابية إلا أنها أيضاً لازالت دون المستوى المطلوب، ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة الأساليب الروتينية لدى بعض القيادات الأكاديمية، وحداثة أسلوب الإدارة بالتجوال، بالإضافة إلى انشغال معظم القيادات بالتدريس إلى جانب عملهم، كما أن هناك تقارب شديد بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من مجال إلى آخر حيث حصل مجال "**تحسين الاتصال**" على المرتبة الأولى، وحصل على درجة ممارسة "**عالية**"، بمتوسط حسابي (3.12) وبانحراف

معياري (1.015)، في حين حصل مجال" **اكتشاف الحقائق**" على المرتبة الثانية، حيث حصل على درجة ممارسة "**متوسطة**"، بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (1.052)، كما حصل مجال" **اتخاذ القرارات**" على المرتبة الثالثة، حيث حصل على درجة ممارسة "**متوسطة**"، بمتوسط حسابي (2.97) وبانحراف معياري (1.219)، فيما حصل مجال" **التطوير والإبداع**" على المرتبة الأخيرة، حيث حصل على درجة ممارسة "**متوسطة**"، بمتوسط حسابي (2.83) وبانحراف معياري (1.153)، ويشير ذلك إلى أن درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال لم تصل إلى المستوى المطلوب رغم أنها إيجابية إلى حدٍ ما. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (القرني، 2014) حيث أشارت إلى أن وكيلات الأقسام بكلية الآداب يمارسن الإدارة بالتجوال بدرجة متوسطة، وتختلف مع دراسة (العيدي، 2010) حيث أشارت إلى أن ممارسة الإدارة بالتجوال في الجامعات الأردنية جاءت بدرجة مرتفعة.

**وقد تم تحليل كل مجال من مجالات محور واقع ممارسة القيادات على النحو التالي:**

1. **المجال الأول: اكتشاف الحقائق:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة الممارسة للقيادات الأكاديمية لمحتوى هذا المجال كما هي موضحة في الجدول التالي:

| م | المجال الأول | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | يحرص القائد الأكاديمي من خلال تجواله على اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف. | 1 | 3.15 | 1.129 | متوسطة |
| 4 | يستفيد القائد الأكاديمي أثناء تجواله من اكتشاف الجوانب الإدارية التي تحتاج إلى تفويض. | 2 | 3.04 | 1.096 | متوسطة |
| 1 | يمتلك القائد الأكاديمي رؤية دقيقة لاكتشاف المشكلات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس في العمل. | 3 | 3.00 | 1.134 | متوسطة |
| 3 | يتحقق القائد الأكاديمي أثناء تجواله من مطابقة الواقع العملي للتقارير المكتوبة. | 4 | 2.94 | 1.339 | متوسطة |
| 5 | يكتشف القائد الأكاديمي مواهب وكفايات أعضاء هيئة التدريس عن طريق التجوال. | 5 | 2.78 | 1.148 | متوسطة |
| | متوسط المجال ككل | | 2.98 | 1.052 | متوسطة |

جدول(5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمجال اكتشاف الحقائق

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة ممارسة القيادات الأكاديمية لمجال اكتشاف الحقائق تراوحت ما بين (3.15 -2.78)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد الدارسة حول درجة ممارسة هذا المجال ككل (2.98) بانحراف معياري (1.052)، وبدرجة ممارسة " **متوسطة** " على مستوى المجال ككل وعلى مستوى كل فقرة من فقراته، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (2) ونصها " يحرص القائد الأكاديمي من خلال تجواله على اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف." بمتوسط حسابي (3.15)، وانحراف معياري (1.129)، تليها الفقرة (4) ونصها " يستفيد

القائد الأكاديمي أثناء تجواله من اكتشاف الجوانب الإدارية التي تحتاج إلى تفويض." بمتوسط حسابي (3.04)، وانحراف معياري (1.096)، تليها الفقرة (1) ونصها " يمتلك القائد الأكاديمي رؤية دقيقة لاكتشاف المشكلات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس في العمل." بمتوسط حسابي (3.00)، وانحراف معياري (1.134)، تليها الفقرة (3) ونصها " يتحقق القائد الأكاديمي أثناء تجواله من مطابقة الواقع العملي للتقارير المكتوبة." بمتوسط حسابي (2.94)، وانحراف معياري (1.339)، وأخيراً الفقرة (5) ونصها " يكتشف القائد الأكاديمي مواهب وكفايات أعضاء هيئة التدريس عن طريق التجوال." بمتوسط حسابي (2.78)، وانحراف معياري (1.148). ويُعزى ذلك إلى أن القيادات الأكاديمية لديهم اهتمام في اكتشاف الحقائق والحصول على المعلومات من الواقع العملي من خلال الإدارة بالتجوال ولكن ليس بالمستوى المطلوب من الممارسة، حيث يفترض أن يكون على مستوى عالي من الممارسة.

2. **المجال الثاني: تحسين الاتصال:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة الممارسة للقيادات الأكاديمية لمحتوى هذا المجال كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمجال تحسين الاتصال

| م | المجال الثاني | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | يتمتع القائد الأكاديمي بالإصغاء الجيد في استقبال آراء أعضاء هيئة التدريس ومشورتهم. | 1 | 3.36 | 1.078 | متوسطة |
| 1 | يهيئ القائد الأكاديمي مناخاً للاتصال يتسم بالثقة والتعاون بين أعضاء هيئة التدريس على مستوى القسم/ الكلية. | 2 | 3.11 | 1.175 | متوسطة |
| 5 | يمتاز القائد الأكاديمي بالسرعة في إيصال التعليمات اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة. | 3 | 3.09 | 1.161 | متوسطة |
| 2 | يعمل القائد الأكاديمي من خلال تجواله على إيجاد قنوات اتصال بينه وبين أعضاء هيئة التدريس لتبادل المعلومات والخبرات. | 4 | 3.05 | 1.281 | متوسطة |
| 4 | يستخدم القائد الأكاديمي أثناء تجواله لغة الجسد وتعبيرات الوجه في تواصله مع أعضاء هيئة التدريس. | 5 | 2.96 | 1.200 | متوسطة |
| | متوسط المجال ككل | | 3.12 | 1.015 | متوسطة |

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة ممارسة القيادات الأكاديمية لمجال تحسين الاتصال تراوحت ما بين (3.36 -2.96)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد الدارسة حول درجة ممارسة هذا المجال ككل (3.12) بانحراف معياري (1.015)، وبدرجة ممارسة " **متوسطة** " على مستوى المجال ككل وعلى مستوى كل فقرة من فقراته، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) ونصها " يتمتع القائد الأكاديمي بالإصغاء الجيد في استقبال آراء أعضاء هيئة التدريس ومشورتهم." بمتوسط حسابي (3.36)، وانحراف معياري (1.078)، تليها الفقرة (1) ونصها " يهيئ القائد الأكاديمي مناخاً للاتصال يتسم بالثقة والتعاون بين أعضاء هيئة التدريس على مستوى القسم/ الكلية." بمتوسط حسابي (3.11)، وانحراف معياري (1.175)، تليها

الفقرة (5) ونصها " يمتاز القائد الأكاديمي بالسرعة في إيصال التعليمات اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة." بمتوسط حسابي (3.09)، وانحراف معياري (1.161)، تليها الفقرة (2) ونصها " يعمل القائد الأكاديمي من خلال تجواله على إيجاد قنوات اتصال بينه وبين أعضاء هيئة التدريس لتبادل المعلومات والخبرات." بمتوسط حسابي (3.05)، وانحراف معياري (1.281)، وأخيراً الفقرة (4) ونصها " يستخدم القائد الأكاديمي أثناء تجواله لغة الجسد وتعبيرات الوجه في تواصله مع أعضاء هيئة التدريس." بمتوسط حسابي (2.96)، وانحراف معياري (1.200). ويُعزى ذلك إلى قناعة القيادات الأكاديمية نوعاً ما بأهمية الاتصال المباشر مع أعضاء هيئة التدريس، نظراً لما تتيحه هذه الاتصالات من سرعة في أداء العمل وارتفاع للروح المعنوية، بهدف تطوير الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة.

### 3. المجال الثالث: التطوير الإبداع:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة الممارسة للقيادات الأكاديمية لمحتوى هذا المجال كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمجال التطوير الإبداع

| م | المجال الثالث | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|
| 4 | ينمي القائد الأكاديمي الإحساس لدى أعضاء هيئة التدريس بأنهم شركاء في تطوير الأداء. | 1 | 3.04 | 1.277 | متوسطة |
| 5 | يحرص القائد الأكاديمي على التعرف على المبدعين والمبتكرين خلال جولاته. | 2 | 3.00 | 1.272 | متوسطة |
| 2 | يستفيد القائد الأكاديمي من تجواله في تطوير الخطط باستمرار. | 3 | 2.73 | 1.179 | متوسطة |
| 1 | يوضح القائد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس رؤية ورسالة وأهداف القسم/ الكلية خلال تجواله. | 4 | 2.72 | 1.250 | متوسطة |
| 3 | يتبنى القائد الأكاديمي أثناء تجواله الأساليب الجديدة والمبتكرة في الأداء الإداري. | 5 | 2.67 | 1.276 | متوسطة |
| | متوسط المجال ككل | | 2.83 | 1.153 | متوسطة |

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة ممارسة القيادات الأكاديمية لمجال التطوير والإبداع تراوحت ما بين (3.04 -2.67)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد الدارسة حول درجة ممارسة هذا المجال ككل (2.83) بانحراف معياري (1.153)، وبدرجة ممارسة " **متوسطة** " على مستوى المجال ككل وعلى مستوى كل فقرة من فقراته، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (4) ونصها " ينمي القائد الأكاديمي الإحساس لدى أعضاء هيئة التدريس بأنهم شركاء في تطوير الأداء." بمتوسط حسابي (3.04)، وانحراف معياري (1.277)، تليها الفقرة (5) ونصها " يحرص القائد الأكاديمي على التعرف على المبدعين والمبتكرين خلال جولاته." بمتوسط

حسابي (3.00)، وانحراف معياري (1.272)، تليها الفقرة (2) ونصها " يستفيد القائد الأكاديمي من تجواله في تطوير الخطط باستمرار." بمتوسط حسابي (2.73)، وانحراف معياري (1.179)، تليها الفقرة (1) ونصها " يوضح القائد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس رؤية ورسالة وأهداف القسم/ الكلية خلال تجواله." بمتوسط حسابي (2.72)، وانحراف معياري (1.250)، وأخيراً الفقرة (3) ونصها " يتبنى القائد الأكاديمي أثناء تجواله الأساليب الجديدة والمبتكرة في الأداء الإداري." بمتوسط حسابي (2.67)، وانحراف معياري (1.276). ويُعزى ذلك إلى أن هناك اهتماماً نسبياً من قبل القيادات الأكاديمية في تشجيع التطوير والإبداع، إلا أنه لا بد من تعزيزه بصورة أعمق، بما يحقق مزيد من الإبداع والتطوير في الأداء.

4. **المجال الرابع: اتخاذ القرارات:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة الممارسة للقيادات الأكاديمية لمحتوى هذا المجال كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمجال اتخاذ القرارات

| م | المجال الرابع | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|
| 5 | يقوم القائد الأكاديمي بمتابعة وتقييم تنفيذ القرار بعد اتخاذه. | 1 | 3.14 | 1.264 | متوسطة |
| 3 | يشرك القائد الأكاديمي أعضاء هيئة التدريس في تحديد البدائل الممكنة لاتخاذ القرارات. | 2 | 2.96 | 1.286 | متوسطة |
| 2 | يوضح القائد الأكاديمي أثناء تجواله لأعضاء هيئة التدريس أبعاد القرار وأسباب اتخاذه. | 3 | 2.95 | 1.371 | متوسطة |
| 4 | يشرك القائد الأكاديمي أعضاء هيئة التدريس في اختيار البديل الأمثل لاتخاذ القرارات. | 4 | 2.92 | 1.356 | متوسطة |
| 1 | يهدف القائد الأكاديمي من جولاته اتخاذ القرارات بصورة تشاركية. | 5 | 2.88 | 1.267 | متوسطة |
| | متوسط المجال ككل | | 2.97 | 1.219 | متوسطة |

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة ممارسة القيادات الأكاديمية لمجال اتخاذ القرارات تراوحت ما بين (3.14 -2.88)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد الدارسة حول درجة ممارسة هذا المجال ككل (2.97) بانحراف معياري (1.219)، وبدرجة ممارسة " **متوسطة** " على مستوى المجال ككل وعلى مستوى كل فقرة من فقراته، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (5) ونصها " يقوم القائد الأكاديمي بمتابعة وتقييم تنفيذ القرار بعد اتخاذه." بمتوسط حسابي (3.14)، وانحراف معياري (1.264)، تليها الفقرة (3) ونصها " يشرك القائد الأكاديمي أعضاء هيئة التدريس في تحديد البدائل الممكنة لاتخاذ القرارات." بمتوسط حسابي (2.96)، وانحراف معياري (1.286)، تليها الفقرة (2) ونصها " يوضح القائد الأكاديمي أثناء

تجواله لأعضاء هيئة التدريس أبعاد القرار وأسباب اتخاذه. " بمتوسط حسابي (2.95)، وانحراف معياري (1.371)، تليها الفقرة (4) ونصها " يشرك القائد الأكاديمي أعضاء هيئة التدريس في اختيار البديل الأمثل لاتخاذ القرارات." بمتوسط حسابي (2.92)، وانحراف معياري (1.356)، وأخيراً الفقرة (1) ونصها " يهدف القائد الأكاديمي من جولاته اتخاذ القرارات بصورة تشاركية." بمتوسط حسابي (2.88)، وانحراف معياري (1.267)، ويُعزى ذلك إلى إدراك القيادات الأكاديمية إلى حدٍ ما أهمية الإدارة بالتجوال ودورها في اتخاذ القرارات.

إجابة السؤال الثاني والذي نصه" **ما متطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟** تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة وكذلك ترتيب المجالات على مستوى محور الممارسة كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات محور المتطلبات

| م | المحور الثاني: المتطلبات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | حرص القائد الأكاديمي على إزالة المعوقات التي تحد من تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس. | 1 | 3.67 | 1.189 | عالية |
| 7 | توضيح القائد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس الهدف من التجوال التطوير وليس تصيد الأخطاء. | 2 | 3.66 | 1.150 | عالية |
| 8 | تشجيع القائد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بالنمو المهني الذاتي. | 3 | 3.65 | 1.172 | عالية |
| 9 | اختيار القائد الأكاديمي الوقت المناسب للتجوال. | 4 | 3.60 | 1.125 | عالية |
| 4 | المصداقية في مشاركة القائد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس. | 5 | 3.54 | 1.108 | عالية |
| 5 | تخفيف المهام الإدارية الموكلة للقائد الأكاديمي ليتمكن من التجوال. | 6 | 3.53 | 1.171 | عالية |
| 3 | قدرة القائد الأكاديمي على بحث الأسباب الحقيقية وراء ظهور المشكلة وتشخيصها وعلاجها. | 7 | 3.52 | 1.140 | عالية |
| 2 | توفر الكفايات القيادية لدى القائد الأكاديمي بما يتناسب مع احتياجات الإدارة بالتجوال. | 8 | 3.47 | 1.306 | عالية |
| 1 | حرص القائد الأكاديمي على التخطيط الهادف المسبق لزيارته التجوالية. | 9 | 3.38 | 1.175 | متوسطة |
| | متوسط المحور ككل | | 3.56 | 1.065 | عالية |

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع مجالات محور المتطلبات ككل بلغ (3.56) وبانحراف معياري (1.065) وهذا يعني أن تقديرات استجابات أفراد العينة بجميع مجالات المحور ككل "**عالية**". وهذه النتيجة تشير إلى نظرة أفراد العينة من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس لأهمية توافر متطلبات الإدارة بالتجوال كونها تُسهم في الحصول على المعلومات من مصادرها، وتحسين الاتصال بين القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على

التطوير والإبداع في أداء عملهم، واتخاذ القرارات المبنية على الحقائق. وقد حصلت جميع الفقرات على درجة موافقة "عالية"، ما عدا فقرة واحدة فقط حصلت على درجة موافقة متوسطة وهي الفقرة (1) ونصها "حرص القائد الأكاديمي على التخطيط الهادف المسبق لزيارته التجوالية." بمتوسط حسابي (3.38) وبانحراف معياري (1.175)، ويُعزى ذلك إلى قصور إدراك أفراد عينة الدراسة لفلسفة أسلوب الإدارة بالتجوال وأنوع الزيارات التجوالية وأهدافها نظراً حداثة الأسلوب.

إجابة السؤال الثالث والذي نصه" **ما معوقات تطبيق الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء؟** تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة وكذلك ترتيب المجالات على مستوى محور الممارسة كما هي موضحة في الجدول الآتي

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات محور المعوقات

| م | المحور الثالث: المعوقات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | التمسك بالبيروقراطية من قبل بعض القيادات الأكاديمية | 1 | 3.86 | 1.037 | عالية |
| 8 | اعتماد القائد الأكاديمي في اتخاذه للقرارات على المعلومات التي تصل إلى مكتبه | 2 | 3.71 | 1.056 | عالية |
| 7 | قلة مشاركة القائد الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات التي تهمهم | 3 | 3.68 | 1.265 | عالية |
| 3 | ضعف مهارات الاتصال لدى بعض القيادات الأكاديمية | 4 | 3.67 | .944 | عالية |
| 1 | ضعف الاهتمام بنشر ثقافة الإدارة بالتجوال في القسم/ الكلية | 5 | 3.67 | 1.169 | عالية |
| 6 | تركيز بعض القيادات الأكاديمية على الشكل الظاهري للجولات دون العمل بالفلسفة الحقيقية لاتجاه الإدارة بالتجوال | 6 | 3.60 | 1.236 | عالية |
| 4 | كثرة المهام الإدارية الموكلة للقائد الأكاديمي | 7 | 3.48 | 1.109 | عالية |
| 9 | قلة الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدريس لمناقشة احتياجاتهم والتعبير عن آرائهم أثناء التجوال | 8 | 3.33 | 1.322 | متوسطة |
| 5 | تذمر بعض أعضاء هيئة التدريس من الجولات المستمرة للقائد الأكاديمي | 9 | 3.21 | 1.145 | متوسطة |
| | متوسط المحور ككل | | 3.58 | .834 | عالية |

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع مجالات محور المتطلبات ككل بلغ (3.58) وبانحراف معياري (.834) وهذا يعني أن تقديرات استجابات أفراد العينة بجميع مجالات المحور ككل "**عالية**". ويُعزى ذلك إلى إدراك أفراد عينة الدراسة للصعوبات والعوائق التي تحد من ممارسة الإدارة بالتجوال، ومن تلك المعوقات التمسك بالبيروقراطية والهروب من تحمل المسؤولية من قبل معظم القيادات الأكاديمية، والاعتماد على التقارير التي تصل إلى مكاتبهم، وقلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات، وضعف الاهتمام بنشر ثقافة الإدارة بالتجوال نتيجة ضعف الوعي بأهميتها، وكذا تركيز القيادات الأكاديمية على الشكل الظاهري للجولات دون العمل بالفلسفة الحقيقية لاتجاهها وزيادة الأعمال الموكلة لهم.

وقد حصلت جميع الفقرات على درجة موافقة "عالية"، ما عدا فقرتان فقط حصلتا على درجة موافقة متوسطة وهي الفقرة (9) ونصها " قلة الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدريس لمناقشة احتياجاتهم والتعبير عن آرائهم أثناء التجوال." بمتوسط حسابي (3.33) وبانحراف معياري (1.322)، وكذا الفقرة (5) ونصها " تذمر بعض أعضاء هيئة التدريس من الجولات المستمرة للقائد الأكاديمي."

بمتوسط حسابي (3.21) وبانحراف معياري (1.145)، ويُعزى ذلك إلى نظرة أفراد عينة الدراسة أن تلك المعوقات ليست بالأهمية المطلوبة وهذه النتيجة طبيعية نظراً لتحيز أعضاء هيئة التدريس لذواتهم كونهم يمثلون غالبية أفراد العينة.

إجابة السؤال الرابع والذي نصه: **هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال في كلية التربية جامعة صنعاء تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، الدرجة العلمية، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)؟** لحساب الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لمستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة صنعاء، تم استخدام الاختبار التائي (T-TEST) لمتغيرات (النوع الاجتماعي – المسمّى الوظيفي)، كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY ANOVA) لمتغيري (الدرجة العلمية - سنوات الخبرة) ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

**أولا بحسب متغير النوع الاجتماعي:**

جدول (11) نتائج الاختبار التائي (T.TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

| المحاور | النوع الاجتماعي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t المحسوبية | دالة عند α | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأول | ذكر | 78 | 3.05 | 1.047 | 2.011 | .048 | دالة |
| | أنثى | 7 | 2.23 | .844 | | | |
| الثاني | ذكر | 78 | 3.14 | 1.045 | .700 | .486 | غير دالة |
| | أنثى | 7 | 2.86 | .574 | | | |
| الثالث | ذكر | 78 | 2.85 | 1.199 | .619 | .538 | غير دالة |
| | أنثى | 7 | 2.57 | .269 | | | |
| الرابع | ذكر | 78 | 3.02 | 1.230 | 1.235 | .220 | غير دالة |
| | أنثى | 7 | 2.43 | .996 | | | |
| الممارسة ككل | ذكر | 78 | 3.02 | 1.084 | 1.187 | .239 | غير دالة |
| | أنثى | 7 | 2.52 | .563 | | | |
| المتطلبات | ذكر | 78 | 3.61 | 1.053 | 1.539 | .127 | غير دالة |
| | أنثى | 7 | 2.97 | 1.096 | | | |
| المعوقات | ذكر | 78 | 3.52 | .829 | -2.177 | .032 | دالة |
| | أنثى | 7 | 4.22 | .625 | | | |
| الأداة ككل | ذكر | 78 | 3.38 | .841 | .446 | .657 | غير دالة |
| | أنثى | 7 | 3.24 | .545 | | | |

◆ **مستوى الدلالة (0.05) فأقل**

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات

أفراد عينة الدراسة حول ممارسة الإدارة بالتجوال على مستوى مجالات المحور الأول تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وهذا يدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة الدراسة على اختلاف الجنسين ( ذكور– إناث)، باستثناء مجال "اكتشاف الحقائق" حيث توجد فروق ولصالح فئة الذكور، ويُعزى ذلك إلى إدراك الذكور من أفراد عينة الدراسة لأهمية ممارسة الإدارة بالتجوال لاكتشاف الحقائق أكثر من الإناث.

كما تبين النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال على مستوى المحور تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وهذا يدل على تقارب وجهات النظر لكلا الجنسين، بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الإدارة بالتجوال تعزى لمتغير النوع الاجتماعي ولصالح الإناث، ويُعزى ذلك إلى أن الإناث أكثر إدراكاً للمعوقات من الذكور نظراً لخصوصيتهن

**ثانياً: بحسب متغير الدرجة العلمية:**

جدول (12) **نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)** لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال تعزى لمتغير الدرجة العلمية

| المحاور/ المجالات | | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F قيمة | مستوى الدلالة | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال الأول | بين المجموعات | 2.474 | 2 | 1.237 | 1.120 | .331 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 90.536 | 82 | 1.104 | | | |
| | التباين الكلي | 93.010 | 84 | | | | |
| المجال الثاني | بين المجموعات | 2.786 | 2 | 1.393 | 1.363 | .262 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 83.804 | 82 | 1.022 | | | |
| | التباين الكلي | 86.590 | 84 | | | | |
| المجال الثالث | بين المجموعات | 3.739 | 2 | 1.869 | 1.421 | .247 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 107.902 | 82 | 1.316 | | | |
| | التباين الكلي | 111.640 | 84 | | | | |
| المجال الرابع | بين المجموعات | 9.707 | 2 | 4.854 | 3.460 | .036 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 115.025 | 82 | 1.403 | | | |
| | التباين الكلي | 124.732 | 84 | | | | |
| محور الممارسة ككل | بين المجموعات | 4.052 | 2 | 2.026 | 1.848 | .164 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 89.911 | 82 | 1.096 | | | |
| | التباين الكلي | 93.963 | 84 | | | | |
| محور المتطلبات | بين المجموعات | 3.505 | 2 | 1.752 | 1.567 | .215 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 91.693 | 82 | 1.118 | | | |
| | التباين الكلي | 95.197 | 84 | | | | |
| محور المعوقات | بين المجموعات | .420 | 2 | .210 | .297 | .744 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 58.002 | 82 | .707 | | | |
| | التباين الكلي | 58.422 | 84 | | | | |
| الأداة ككل | بين المجموعات | 1.577 | 2 | .789 | 1.180 | .312 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 54.791 | 82 | .668 | | | |
| | التباين الكلي | 56.368 | 84 | | | | |

◆ **مستوى الدلالة (0.05) فأقل**

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسة الإدارة بالتجوال على مستوى محاور ومجالات الدراسة والأداة ككل تعزى لمتغير الدرجة العلمية، ويُعزى ذلك إلى تقارب وجهات نظر أفراد عينة الدراسة على اختلاف الدرجة العلمية، ويعود السبب في تقارب وجهات النظر إلى أن الواقع المعاش هو الواقع نفسه لجميع فئات الدرجة العلمية مما يجعلهم مدركين لممارسة الإدارة بالتجوال، وبالتالي فإن تقديراتهم تبدو متقاربة.

**ثالثاً: بحسب متغير المسمّى الوظيفي:**

جدول (13) نتائج الاختبار التائي (T.TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال تعزى لمتغير المسمّى الوظيفي

| المحاور/ المجالات | المسمى الوظيفي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | دالة عند α | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأول | قائد أكاديمي | 14 | 4.23 | .848 | 5.687 | .000 | دالة |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 2.74 | .907 | | | |
| الثاني | قائد أكاديمي | 14 | 4.31 | .810 | 5.657 | .000 | دالة |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 2.88 | .878 | | | |
| الثالث | قائد أكاديمي | 14 | 3.90 | .911 | 4.148 | .000 | دالة |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 2.62 | 1.080 | | | |
| الرابع | قائد أكاديمي | 14 | 4.23 | .986 | 4.729 | .000 | دالة |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 2.72 | 1.106 | | | |
| الممارسة ككل | قائد أكاديمي | 14 | 4.17 | .853 | 5.315 | .000 | دالة |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 2.74 | .931 | | | |
| المتطلبات | قائد أكاديمي | 14 | 4.59 | .536 | 4.369 | .000 | دالة |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 3.35 | 1.026 | | | |
| المعوقات | قائد أكاديمي | 14 | 4.11 | .940 | 2.708 | .008 | دالة |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 3.47 | .776 | | | |
| الأداة ككل | قائد أكاديمي | 14 | 94.2 | 9.49 | 5.272 | .000 | دالة |
| | عضو هيئة تدريس | 71 | 93.1 | .746 | | | |

◆ **مستوى الدلالة (0.05) فأقل**

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (T) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، مما يعني وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسة الإدارة بالتجوال على مستوى محاور ومجالات الدراسة

والأداة ككل تعزى لمتغير المسمّى الوظيفي ولصالح فئة قائد أكاديمي، ويُعزى ذلك إلى أن هناك تحيز من جانب القيادات الأكاديمية حيث ترى أنها تمارس الإدارة بالتجوال بالدرجة المطلوبة (عالية، عالية جداً).

**رابعاً: بحسب متغير سنوات الخبرة:**

جدول (14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال تعزى لمتغير سنوات الخبرة

| المحاور/ المجالات | | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F قيمة | مستوى الدلالة | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال الأول | بين المجموعات | 4.560 | 2 | 2.280 | 2.114 | .127 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 88.449 | 82 | 1.079 | | | |
| | التباين الكلي | 93.010 | 84 | | | | |
| المجال الثاني | بين المجموعات | 2.219 | 2 | 1.109 | 1.078 | .345 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 84.372 | 82 | 1.029 | | | |
| | التباين الكلي | 86.590 | 84 | | | | |
| المجال الثالث | بين المجموعات | 4.084 | 2 | 2.042 | 1.557 | .217 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 107.556 | 82 | 1.312 | | | |
| | التباين الكلي | 111.640 | 84 | | | | |
| المجال الرابع | بين المجموعات | 5.917 | 2 | 2.959 | 2.042 | .136 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 118.815 | 82 | 1.449 | | | |
| | التباين الكلي | 124.732 | 84 | | | | |
| محور الممارسة ككل | بين المجموعات | 3.672 | 2 | 1.836 | 1.667 | .195 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 90.291 | 82 | 1.101 | | | |
| | التباين الكلي | 93.963 | 84 | | | | |
| محور المتطلبات | بين المجموعات | 6.767 | 2 | 3.383 | 3.137 | .049 | دالة |
| | داخل المجموعات | 88.431 | 82 | 1.078 | | | |
| | التباين الكلي | 95.197 | 84 | | | | |
| محور المعوقات | بين المجموعات | 5.418 | 2 | 2.709 | 4.191 | .018 | دالة |
| | داخل المجموعات | 53.004 | 82 | .646 | | | |
| | التباين الكلي | 58.422 | 84 | | | | |
| الأداة ككل | بين المجموعات | 5.100 | 2 | 2.550 | 4.078 | .020 | دالة |
| | داخل المجموعات | 51.268 | 82 | .625 | | | |
| | التباين الكلي | 56.368 | 84 | | | | |

◆ **مستوى الدلالة (0.05) فاقل**

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة الدراسة لممارسة الإدارة بالتجوال، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين

متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسة الإدارة بالتجوال على مستوى المحور الأول ومجالاته، بينما توجد فروق دالة إحصائياً حول محوري المتطلبات والمعوقات والأداة ككل، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (القرني، 2014) التي أشارت إلى عدم وجود فروق تُعزى لمتغير سنوات الخبرة .

ولمعرفة من تؤول إليه الفروق في محوري المتطلبات والمعوقات والأداة ككل تعزى لمتغير الدرجة العلمية، استخدم الباحثان اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والجدول الآتي:

جدول(15) اختبار (LCD) للمقارنات البعدية:

| المحور | (I)سنوات الخبرة | (J) سنوات الخبرة | متوسط الاختلاف(ل-I) | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| المتطلبات | (5-1) | (6-10) | .904* | .027 |
| | | أكثر من 10 | .813* | .020 |
| المعوقات | (5-1) | (10-6) | .716* | .024 |
| | | أكثر من 10 | .761* | .005 |
| الأداة ككل | (5-1) | (10-6) | *1.71 | .023 |
| | | أكثر من 10 | .735* | .006 |

يتضح من الجدول السابق أن الفروق في محوري المتطلبات والمعوقات والأداة ككل حول ممارسة الإدارة بالتجوال تُعزى لمتغير سنوات الخبرة وذلك لصالح فئة الخبرة من سنة إلى خمس سنوات، ويُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة أقل خبرة في معرفة متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة بالتجوال، بسبب تعيينهم حديثاً في الكلية.

**خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات:**

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. واقع ممارسة القيادات الأكاديمية للإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء على مستوى جميع مجالات المحور الأول جاءت بدرجة متوسطة.
2. متطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء على مستوى المحور ككل جاءت بدرجة عالية.
3. معوقات تطبيق الإدارة بالتجوال في كلية التربية بجامعة صنعاء على مستوى المحور ككل جاءت بدرجة عالية.
4. عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي على مستوى مجالات المحور الأول ماعدا مجال اكتشاف الحقائق توجد فروق لصالح الذكور، وكذا لا توجد فروق دالة إحصائياً على مستوى محور المتطلبات وعلى مستوى الأداة ككل، بينما توجد فروق دالة إحصائياً على مستوى محور المعوقات ولصالح الإناث.

- عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير الدرجة العلمية على مستوى المحاور والأداة ككل، بينما توجد فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير المسمّى الوظيفي على مستوى المحاور والأداة ككل ولصالح فئة قائد أكاديمي.
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير سنوات الخبرة على مستوى المحور الأول بجميع مجالاته، بينما توجد فروق دالة إحصائياً لمحوري المتطلبات والمعوقات والأداة كلل ولصالح فئة (1 -5) سنوات.

**في ضوء نتائج الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التالية:**

1. حث القيادات الأكاديمية في كلية التربية بجامعة صنعاء على تحسين ممارسة الإدارة بالتجوال.
2. نشر ثقافة الإدارة بالتجوال كأسلوب إداري حديث بين أوساط العاملين في كلية التربية.
3. تطبيق القيادات الأكاديمية لمتطلبات الإدارة بالتجوال في كلية التربية.
4. قيام القيادات الأكاديمية بإزالة المعوقات التي تحد من تطبيق الإدارة بالتجوال.
5. عقد دورات تدريبية للقيادات الأكاديمية على أسلوب الإدارة بالتجوال.
6. إجراء دراسات مماثلة على كليات وجامعات أخرى.
7. إجراء دراسات مماثلة على كليات المجتمع.

**المراجع:**


1. ابن منظور، جمال الدين.(2003). لسان العرب، ج11 ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
2. أبو السعيد، أحمد وعابد، زهير.(2010). مهارات الاتصال وفن التعامل مع الآخرين، مكتبة الجزيرة، غزة، فلسطين.
3. أبو بكر، محمود.(2002). خصائص الأنماط القيادية في الواقع العملي ومتطلبات التفكير الاستراتيجي في المنظمات المعاصرة "بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثالث في الإدارة" القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية "المنعقد في بيروت، أكتوبر، ٢٠٠٢ م.
4. الأديمي، منصور ياسين.(2006). منهج البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم التجارية والاقتصادية، مركز الأمين للنشر، صنعاء، اليمن.
5. بن حبتور، عبدالعزيز صالح .(2000). أصول ومبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. حريم، حسن .(2004). السلوك التنظيمي سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
7. حسن، أمين عبدالعزيز.(2001). إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر.
8. الحميدي، حمد بن غازي حسن. (2014). استخدام الإدارة بالتجوال لدى مديري المدارس من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية بمدينة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
9. الخدري، ناصر علي ناصر.(2014). التمكين وعلاقته بالإبداع الإداري لدى العاملين في الجامعات اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، صنعاء.
10. الخضيري، محسن .(2000). الإدارة بالتجوال منهج متكامل لتحقيق الفاعلية الإدارية على مستوى المشروع والاقتصاد القومي (مجموعة الأسرار الخفية وراء نجاح أكبر 500شركة عالمية)، ط(1)، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر.
11. السحيمي، ياسر سعود .(2012). أثر ممارسة الإدارة بالتجوال على التمكين الإداري: دراسة تطبيقية في الدوائر الحكومية في منطقة المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
12. السكارنة، بلال .(2010).القيادة الإدارية الفعالة، ط(1)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن .
13. الشامي، عبدالله محمد.(2005). واقع عملية صناعة القرار التربوي في الجامعات اليمنية – دراسة تحليلية. منشورة في مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 2، العدد 2، يوليو– ديسمبر، 2005.
14. صالحة، مؤمن عبدالعزيز .(2015). درجة ممارسة مدراء مدارس وكالة الغوث للإدارة بالتجوال وأثر تطبيقه في الأداء الوظيفي للمعلمين من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

15. صباح، إيمان عادل خليل .(2012). درجة ممارسة مديري المناطق التعليمية للإدارة بالتجوال في مدارس وكالة الغوث الدولية وسبل تفعيلها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

16. عامر، سامح .(2011). إدارة الأداء، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

17. عامر، سامح وقنديل، علاء .(2010).التطوير التنظيمي، دار الفكر، عمان.

18. العجمي، محمد حسنين .(2008). الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

19. عريفج، سامي سلطي .(2004). الإدارة التربوية المعاصرة، (ط2)، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

20. عشيبة، فتحي درويش .(2007). أدوار الإدارة الجامعية في مصر على ضوء التحديات المعاصرة، كلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة، مصر.

21. العطاس، محمد سالم .(2009). اتخاذ القرارات "النظرية والتطبيق"، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

22. عطوي، جودت عزت .(2010).الإدارة التعليمية والإشراف التربوي – أصولها وتطبيقاتهما، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

23. عياصرة، علي وحجازين، هشام .(2006). القرارات القيادية في الإدارة التربوية، ط(1)، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

24. عيد، سيد.(2008). ندوة الإدارة الإبداعية للبرامج والأنشطة في المؤسسات الحكومية والخاصة التحديات التي تواجه الإدارة الإبداعية " المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 33، القاهرة، جمهورية مصر العربية من 17–21 فبراير 2008 .

25. العيدي، أمل محمد .(2010).أثر ممارسة الإدارة بالتجوال على فاعلية عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية على الجامعات الأردنية الرسمية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

26. غنيم، أحمد محمد .(2004). مداخل ادارية معاصرة لتحديث المنظمات، جامعة المنصورة، مصر.

27. القرني، مها بنت شعلان. (2014). واقع ممارسة وكيلات الأقسام للإدارة بالتجوال ومعوقات ممارستها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

28. كنعان، نواف .(2003). اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط (5)، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

29. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.(2012). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله . وأنواعه المختلفة، صنعاء.

30. ملحم، يحيى .(2006).التمكين :مفهوم اداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، مصر.

31. نصر الله، عمر عبد الرحي .(2001). مبادئ السموك التربوي والإنساني، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

**المراجع الأجنبية:**

1. Askling, B., & Stensaker, B.(2002). Academic leadership: Prescriptions, practices and paradoxes, **Tertiary Education and Management**, 8( 2) ,p. 113.
2. Langley, D.(2006). The Influence of Management by Walking Around on Strategic Visions. **Collegiate Journal of Organizational Behavior**, Vol 7, (Hampton University).
3. Linowes, J. (2004). **MBWA Management By Wandering Around**. Natural Entrepreneur of New Hampshire . Available at. www.nenh.com . Millar, Julie Ann. (2009). The impact of the Downey walk-through approach on effective instructional leadership practices, teacher self reflection, and on enhancing student learning. **Unpublished doctoral dissertation**, University of Manitoba, Winnipeg, Manitoba, Canada.
4. Serrat, O .(2009). Managing By Walking Around**, Knowledge Solution**,vol.37, pp.1-3**.**

# مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية -جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي

أ. سماح محمد الحياسي د. عبد السلام أحمد العروسي

**الملخص:**

هدف البحث إلى الكشف عن مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء من خلال استخدام الاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال معرفة واقع جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بكلية التربية صنعاء ممن أنهوا مرحلة التمهيدي بنجاح والبالغ عددهم (93) طالب وطالبة، ويشكلون ما نسبته (51٪) من مجتمع البحث البالغ (184) طالب وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية.

ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، وقاما ببناء استبيان مكون من أربعة مجالات (عضو هيئة التدريس، المقررات الأكاديمية، الخدمات الأكاديمية المساندة، تقييم البرنامج) تكون من (42) فقرة، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية: إن مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي ضعيفة، حيث حصل المجال الأول عضو هيئة التدريس على مستوى جودة متوسطة، في حين كانت المجالات الثلاثة الأخرى بمستوى جودة ضعيفة فكانت على التوالي: المقررات الأكاديمية، تقييم البرنامج، الخدمات الأكاديمية المساندة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات البحث باستثناء الخدمات الأكاديمية المساندة فتوجد فيها فروق لصالح الإناث، ولا توجد فروق في متغير البرنامج في حين كان هناك فروق في متغير التخصص لصالح اللغة العربية على طلبة الإدارة والتخطيط التربوي.

**الكلمات المفتاحية:** مستوى الجودة، الاقتصاد المعرفي.

**مقدمة:**

يشهد العالم اليوم تطورًا معرفيًا وتقنيًا متسارعًا في كافة المجالات والتخصصات؛ ولمواكبة هذا التطور لابد من إعداد الفرد بما يمكنه من التفاعل مع معطيات العصر، حيث أن عمليتي التعليم والتعلم تشكلان عنصرين أساسيين في إحداث هذا التطور خاصة مع ظهور التوجه نحو ما يمسى بالاقتصاد المعرفي Knowledge Economy.

و أبرز ما يميز هذا العصر، في تحول الاقتصاد من اقتصاد مبني على الآلة والموارد الطبيعية التقليدية، إلى اقتصاد مبني على المعرفة؛ ونتيجة لذلك سمي هذا العصر بعصر الاقتصاد المعرفي (الزهراني، وعبد الحميد، 2012).

ويُعد الاقتصاد المعرفي فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية التي ظهرت في الآونة الأخير، فأصبح فاعلاً في ذاته وجزءً فاعلاً في كل اقتصاد وفي كل نشاط وفي كل عمل وداخل كل وظيفة وعنصراً أساسياً في كل مشروع يُعطى له مزيداً من الفاعلية ويجعله أكثر توافقاً مع احتياجات الناس (عليان، 2012: 99).

وأشار برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2003) في تعريفه للاقتصاد العرفي بأنه يقوم على المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، المجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة ووصولا لترقية الحالة الانسانية)، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات (الهاشمي و العزاوي، 2007، 26).

كما أن بروز الاقتصاد المعرفي يفرض على التعليم الجامعي ضرورة إعادة النظر في أهدافه، حيث أصبح من الضروري أن تنطلق تلك الأهداف من مقولة أن العرض يخلق الطلب وليس العكس، كما هو معمول به حالياً وبشكل خاص في الدول النامية (عطيه، وزهران، 2008، 2).

ويستمد الاقتصاد المعرفي خصوصيته ليس من اعتبارات الحاضر أو الماضي فحسب، وإنما من خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل، ومن اهتماماته في انتاج المعرفة من خلال: (الابتكار، الاكتساب، وتخزين للمعرفة)، وصناعة المعرفة التي تعتمد على:(التدريب، الاستشارات، المؤتمرات، والبحث والتطوير) (الخزرجي و البارودي، 2012، 65).

كما أن تقييم جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي يمثل أحد السياقات التي تسعى الأبحاث الحديثة لتغطيتها ودراستها وتناولها، ذلك أن تقييم جودة برامج الدراسات العليا يمكن الجامعات من استكشاف مواطن القوة والضعف في أدائها الأكاديمي، ويمنحها الفرصة لإجراء التعديلات، وعمل خطط من أجل التغيير والتطوير المبني على تحليل دقيق للبيانات؛ لتجويد التعليم بما يسهم في تحقيق الرسالة التعليمية السامية، وتحقيق الأهداف الأكاديمية، ومعالجة التعقيدات والصعوبات المرافقة للبرامج الأكاديمية، كما يسهم التقييم في تسليط الضوء على مواطن التقصير الذي يتطلب زيادة درجة المساءلة والمحاسبة من قبل صانعي القرار ومخططي السياسات، وبذلك يكون تقييم برامج الدراسات العليا انعكاسًا لتطلعات الجامعات المستقبلية (Cordray, Pion, Brandt, Molefe & Toby, 2013; Marianopolis College, 2010).

وفي عصر الاقتصاد المعرفي تسعى برامج الدراسات العليا إلى تحسين نوعية التعليم، وتقديم كل ما هو جديد ومفيد في سياق العلم والمعرفة، بحيث يثري البرنامج الأكاديمي خبرات الطلبة، ويوسع مداركهم ووعيهم، ويحسن من مهاراتهم وإمكانياتهم، ويطور إنجازاتهم العلمية والحياتية، ويجعلهم مؤهلين لنشر المعرفة والعمل بها، وحثهم على تطوير ملكة الإبداع والابتكار من خلال البحث المتواصل والاستقصاء حول العلوم والمعارف الجديدة، واكتشاف النظريات العلمية المهمة التي تعد أساس وجوهر أي برنامج أكاديمي، وهذا يتطلب أدوات تقييم معتمدة ومثبتة من أجل الحصول على أفضل النتائج والتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة لتعزيز برامج الدراسات العليا (Edgecombe, 2011, 2- 10).

**مشكلة البحث:**

أكد المؤتمر التربوي الثالث لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي في (21 - 23 أبريل، 2002): "إن التحديات والظروف التي تمر بها الأمة العربية تتطلب المواجهة بأساليب مبتكرة في العمل والتفكير، وطرائق حديثة في التربية والتعليم لتنشئة أجيال معتزة بهويتها، واثقة بنفسها،

متمكنة من التفكير المبدع الخلاق، ومؤهلة لتحمل تبعات التنمية في مجتمعاتها، وقادرة على الإيفاء بمتطلبات العيش في مجتمع المعرفة والتقانة في إطار التعاليم الدينية والقيم العربية الأصيلة.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها جامعة صنعاء عامة، وكلية التربية خاصة في تجويد التعليم؛ إلا أن برامج الدراسات العليا ما يزال في واقعه الحالي بعيد عن تحقيق الأهداف المنشودة بكفاية؛ إذ أن تجويد التعليم يقف أمام تحديات قوية منها: الثورة المعلوماتية والتقنية، امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي التي ستمكن من القيام بدور جديد في برامج الدراسات العليا بكفاية وفاعلية، من خلال إكساب هذه البرامج أساليب حديثة في العملية الأكاديمية.

حيث أكدت دراسة (الشامي، 2009) على عدم مواكبة المقررات الدراسية للتطورات التقنية الحديثة، فيما أظهرت نتائج بعض الدراسات كدراسة (المحبشي،2012) و دراسة (العطاب، 2007) إلى ضعف مستوى برامج الدراسات العليا في جامعة صنعاء

وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) إلى أن الأمل في منهجيات الإصلاح التقليدية ضئيل ما لم يتم الاعتماد على منهجيات إصلاح واقعية؛ تعزز العلاقة بين المؤسسة التربوية والمجتمع المحلي، وتحدث إصلاحًا حقيقيًا.

فيما أشار تقرير البنك الدولي عن التعليم (World Bank, 2008) إلى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية.

وعليه فإن مشكلة البحث تحدد في السؤال الرئيس الآتي:

ما مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية -جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس ينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1 - ما مستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لجودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي؟

2 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة لمستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لجودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات البحث الآتية: (النوع الاجتماعي، التخصص، البرنامج)؟

**أهداف البحث:**

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

التعرف على مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي.

ولتحقيق الهدف الرئيس فلابد من تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1 -التعرف على مستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لجودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء -في ضوء الاقتصاد المعرفي.

2 -الكشف عن الفروق الإحصائية في استجابات عينة الدراسة لمستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لجودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات البحث الآتية: (النوع الاجتماعي، التخصص، البرنامج).

**أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث الآتي:

1 - يقدم البحث واقع برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء كما هي في الواقع من وجهة نظر الطلبة ، والاستفادة من هذه النتائج والتوصيات التي يقدمها البحث الحالي، والتي تهم متخذي القرار بجامعة صنعاء.

2 - يعد هذا البحث إضافة نوعية فيما يتعلق بمستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء ما تسعى إليه الجامعة من تطوير للتعليم نحو الاقتصاد المعرفي.

**حدود البحث:**

اقتصرت حدود البحث على الآتي:

- الحد الموضوعي: مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي (عضو هيئة التدريس، المقررات الأكاديمية، الخدمات الأكاديمية المساندة، تقييم البرنامج).
- الحد المكاني: كلية التربية -جامعة صنعاء.
- الحد البشري: طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).
- الحد الزماني: الفصل الأكاديمي الأول من العام الجامعي 2018/ 2019م.

**الخلفية النظرية:**

**مفهوم الاقتصاد المعرفي:**

هناك العديد من المفاهيم الاقتصاد المعرفي منها: "هو الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة مستخدماً العقل البشري بتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الشمري و الليثي، 2008: 17).

كما يعرف الاقتصاد المعرفي بأنه: "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع مجالات النشاط المجتمعي وصولًا لترقية الحالة الإنسانية باطراد" (المحروق، 2009، 9).

ويعرفه الباحثان الاقتصاد المعرفي إجرائيًا بأنه: عملية دمج تقنية المعلومات في التعليم من أجل مبادلة الخدمات التعليمية باعتبار المعرفة نشاطًا اقتصاديًا.

**مبررات التحول للاقتصاد المعرفي :**

أشار (عليان، 2012: 108) إلى عددٍ من المبررات والتي هي كالآتي:

1. النمو السريع للمعرفة.
2. ظهور فروع علمية جديدة فضلاً عن ظهور تكنولوجيا ومنتجات جديدة.
3. اتساع نطاق المعرفة.
4. الاقتصاد المعرفي اقتصاد عالمي لا يمكن التحكم به ولا يمكن احتوائه أو السيطرة عليه؛ لذا بات الاقتصاد المعرفي ضرورة اقتصادية وضرورة تنموية بشكل عام.
5. لم تعد الدول المتقدمة وحدها تسيطر في هذا المجال، وإنما شاركتها دول كثيرة.

**أهمية الاقتصاد المعرفي:**

لا يستمد الاقتصاد المعرفي أهميته فقط من اعتبارات الحاضر أو الماضي، ولكن من خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل وذلك من خلال الآتي (الهاشمي والعزاوي، 2007، 28؛ عليان، 2012، 136):

1. أن المعرفة كيان متكامل شديد الوضوح أساسه الادراك الواعي بمحور المعرفة وموضوعها، وهي قاسم مشترك في كل نشاط وفي كل عمل وفي كل وظيفة.
2. أنه يشكل اقتصاد قائم بذاته، فهو اقتصاد متكامل في ذاته، ويمتاز بالتداخل في الاقتصاديات الأخرى، فهو يفرض ذاته بقوة ويتقبله الآخر برحابة وترحيب.
3. الاسهام في تحسين الأداء ورفع الانتاجية وتخفيض كف الانتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها الاقتصاد المعرفي.
4. اسهام مضامين الاقتصاد المعرفي ومعطياته وتقنياته المتقدمة في زيادة الانتاج والدخل القومي والعوائد التي يحققها.
5. الاسهام في توليد فرص عمل بالذات في المجالات التي يتم استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها الاقتصاد المعرفي.
6. الاسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية بما يساهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتيح استمرارية التطور في النشاطات الاقتصادية.

**عناصر الاقتصاد المعرفي:**

يُعد الاقتصاد المعرفي ليس مبنياً على القاعدة المعرفية فقط، ولكنه اقتصاد بتجاوب بالدرجة الأولى مع متطلبات والمتغيرات في السوق العالمية؛ لذا فإنه يتكون من عدد من العناصر الأساسية المتكاملة والمترابطة، والتي أبرزها في الآتي (الهاشمي والعزاوي، 2007: 39 - 40؛ الشمري، والليثي، 2003، 28 - 29):

1. قوة بشرية مؤيدة: المجتمع أكبر قاعدة لدعم الاقتصاد المعرفي، فهو المستهلك لهذه المعرفة، وهو المستفيد من ثمراتها؛ ولذلك كلما كان المجتمع على هذه الفوائد واستحسانه لنتائجها فإن مردودها سيكون ايجابياً من ناحية التقدم والابداع والتطوير.

2. وجود مجتمع متعلم: يُعد المجتمع من أفضل البيئات لنمو الاقتصاد المعرفي، فعلى الأفراد مسؤولية التطوير والابداع والتقدم، وإذا لم تتهيأ للشباب فرص التعلم فإن الاقتصاد المعرفي سيبقى متأخراً عن التطور المرجو، وبالتالي فإنه يستوجب التركيز على مستوى التعليم والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر.
3. توافر منظومة بحث وتطوير فاعلة: إن توافر هذه المنظومة المتقدمة يشكل أحد المتطلبات الضرورية للاقتصاد المعرفي؛ لأنه بغيرها يعني غياب التخطيط والتوجيه والتقويم والتطوير، وهي التي ترتقي بالاقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات علمية تحتل دور الريادة في رفع المستوى الاقتصادي والمعرفي في آن واحد.
4. تهيئة عمال المعرفة وصناعها: أن يكون لديهم معرفة وقدرة على التساؤل والربط والابتكار في المجال المعرفي.
5. الوصول إلى الأنترنت: أي وجود خدمة الأنترنت التي تتيح المجال من خلال الخدمات التي تقدمها للعاملين عليها من سرعة الحصول على المعلومات.
6. أن تأخذ المعرفة مصداقية أكبر وتعدداً أوثق بالتواصل مع الآخرين في أنحاء العالم؛ لنشر ثقافة مجتمع التعلم فكراً وتطبيقاً في المؤسسات المجتمعية المختلفة.

**مقومات الاقتصاد المعرفي:**

لكي يوجد اقتصاد يعتمد على المعرفة، لابد من وجود مقومات معينة وتتمثل أهم هذه المقومات في الآتي (عبدالحميد، 2011: 88 -89):

1. مجتمع المعرفة بكل مستوياته: من خلال وجود ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة، حيث يكون كل أفراد المجتمع ذو قدر من المعرفة لما تؤهلهم للتعامل مع التقنية ويستخدمونها في مجال عملهم (فالشعار في الاقتصاد المعرفي أن المعرفة للجميع).
2. التعليم: فالمدرسة والجامعة كيان رئيسي في مجتمع يعتمد على المعرفة أساساً لاقتصاده.
3. المدرسة والجامعة: يجب أن تخرج أناساً يفكرون ويبدعون في تفكيرهم، وبالتالي من الضروري أن يحظى هذا الجانب بالأهمية القصوى من حيث الإنفاق والسياسات المستندة على استراتيجيات واضحة.
4. البحث والتطوير: فلابد من وجود كيانات تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات؛ فوجود مراكز البحث الأصيلة التي تتواصل مع احتياجات مجتمعها واحتياجات الصناعة ووجود مراكز التطوير ووجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار وتشجيع المبدعين وتحمي نتاجهم والسعي إلى ترجمة هذه الابداعات إلى تقنية تساهم في العملية الانتاجية ورقي المجتمع.
5. أن الاقتصاد معرفياً من الضروريات في هذا العصر، كما أن وجود شبكات لتواصل مراكز الابداع والبحث والمعرفة عملها ضرورة أيضاً.

6. أن تكون الصناعة شريكاً رئيسياً في عملية الابداع والاختراعات في الجامعة والبحث، والصناعة والجامعة بحاجة لأن تكون لها علاقة مع محيطها وتشارك في تنميته المعرفية؛ وهنا تبرز الحاجة إلى وجود مراكز البحوث التطبيقية والحاضنات العلمية.

**الدراسات سابقة:**

1 -**دراسة فياض(1994م) بعنوان "تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة"**، هدفت الدراسة إلى تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء، وفق معايير (الأهداف، المحتوى، وعمليتي التعليم و التعلم، والتقويم)، ومدى تحقق هذه المعايير في هذه البرامج، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المعايير المطلوبة في برامج الدراسات العليا على وجهة العموم غير مرضية، وأن هناك ثلاث معايير فقط من مجموع (78) معياراً حددتها الدراسة متوفرة بدرجة (عالية) من وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة ،وهي مرتبطة بقياس الجانب المعرفي للطلبة، واشارت نتائج الدراسة إلى أن (38) معياراً متوفرة بدرجة (متوسط) و(37) معياراً متوفر بدرجة منخفضة، وقد جاءت وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة متباينة، حيث كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس أعلى من تقديرات الطلبة.

2 -**دراسة: (السقاف،2004) بعنوان "تقويم برامج الدراسات العليا في كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن - من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس و الطلبة"**، هدفت الدراسة إلى تقويم برامج الدراسات العليا في كلية العلوم الإدارية جامعة عدن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة ، من حيث أهمية البرنامج ونوعية المدخلات والمخرجات، ومدى الارتباط بين الدراسات العليا وحاجات المجتمع، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ضعف المستوى العلمي للملتحق بالبرنامج بينما يعارض الطلبة هذا الرأي، وأن المقومات الأساسية للبرنامج ضعيفة، وأن مخرجات البرنامج كمية و ليست نوعية، ولا تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وأن رسائل الماجستير ضعيفة، ولا تقدم حلولاً للمشاكل الاقتصادية والإدارية.

3 -**دراسة: العطاب، 2007) بعنوان ""تقويم برامج الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة"**، قومت الدراسة برامج الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة من وجهة نظر القيادات التربوية ( عمداء، نواب عمداء، رؤساء أقسام الدراسات العليا )، وأعضاء هيئة التدريس، وطلبة الدراسات العليا، في جوانب الإدارة، والخدمات المكتبية، والأهداف، والمحتوى، والأساليب والأنشطة التعليمية، وإجراءات التقويم فيها.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضعف مستوى تنفيذ برامج الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية، وضعف في مستوى تنفيذ الجانب الإداري الخدمي، حصول الجانب العلمي الأكاديمي بشكل عام على مستوى متوسطة، وعدم رضا طلبة الدراسات العليا عن مستوى تنفيذ البرنامج في بعده الإداري، وأن المجال الأكاديمي أفضل من المجال الإداري الخدمي.

4 -**دراسة: (زوين وآخرون ،2008م) بعنوان " تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة الكوفة من وجهتي نظر أساتذتها وطلبتها"**، هدفت الدراسة إلى تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة الكوفة، وأظهرت النتائج أن مستوى برامج الدراسات العليا بجامعة الكوفة كان متوسطاً في كثير من مجالاته، وضعيفاً في مجالات أخرى، ويحتاج إلى تطوير وتحسين، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس في مجال التسهيلات التعليمية والبحثية لصالح التخصصات العلمية وفي مجال النظام الإداري للدراسات العليا لصالح من هم برتبة أستاذ، وأساليب التدريس لصالح التخصص الإنساني، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في مجالات التسهيلات التعليمية والبحثية لصالح الطلبة الذكور من ذوي التخصص العلمي وفي مجالي معرفتهم بأهداف برامج الدراسات العليا والمرحلة التحضيرية لصالح طلبة الدكتوراه، وفي مجال ما قبل القبول لصالح الطلبة الذكور من الماجستير.

5 -**دراسة: (السقاف ، 2009) بعنوان " تقويم برامج الدراسات العليا في جامعة حضرموت في ضوء معايير تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي"**، هدفت الدراسة إلى تقويم برامج الماجستير في كلية التربية بجامعة حضرموت من وجهة نظر خريجيه بحسب متغيرات تخصصاتهم بما يوفر بيانات وشواهد موثقة وواقعية تكون بمثابة تغذية راجعة تسهم في تحسين البرنامج وتطوير مخرجاته، وتوصلت الدراسة إلى أن البرنامج حقق نجاحاً بمستوى متوسط في مجال التنظيم والإشراف (69٪) والمجال الأكاديمي (67٪) وبمستوى ضعيف (50٪) في مجال الخدمات المكتبية بحسب وجهة نظر خريجيه.

6 -**دراسة: (الشامي، 2009 ) بعنوان "تطوير برامج الدراسات العليا بكلية الإعلام في ضوء ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر كل من القائمين عليه والمستفيدين منه"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم شروط ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي الواجب توافرها في برامج الدراسات العليا للحصول على الاعتماد الأكاديمي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: عدم مواكبة المقررات الدراسية للتطورات التقنية الحديثة، عدم الاهتمام بالجوانب التطبيقية، عدم كفاية مفردات بعض المقررات الدراسية، تكرار بعض المواد التي سبق دراستها في المرحلة الجامعية، عدم توفر هيئة التدريس المطلوبة؛ فضلاً عمن يحق لهم الإشراف على أطروحات الماجستير، قصر مدة الفصل الدراسي، وأيام الدراسة (3أيام في الأسبوع)، ضعف المردود المالي والمعنوي لأساتذة الكلية.

7 -**دراسة: "المحبشي، 2012" بعنوان: "تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس"**، وهدفت إلى التعرف على واقع برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها الآتي: عدم تحقق أهداف برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء على الوجه الأكمل، كما أكدت الدراسة وجود قصور في برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء يتمثل في عدم وجود توصيف واضح ودقيق ومكتوب

لهذه البرامج، وأنها لم تخضع للتقويم الذاتي أو الخارجي، ولم تواكب التقدم العلمي في التخصصات المختلفة، ولم تساعد الطلبة على التعامل مع تطبيقات التكنولوجية الحديثة في مجال التخصص، عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى (0.05) بين وجهات نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء فيما يتعلق بفقرات ومحاور الاستبانة وفقاً لمتغير النوع، والرتبة الأكاديمية باستثناء محور الموارد المالية فكانت الفروق لصالح (أستاذ مساعد)، كما لا توجد فروق تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض للدراسات السابقة سواء الدراسات المحلية أو الدراسات العربية، فقد اتفق البحث الحالي مع دراسة كلٍ من (العطاب، 2007)، ودراسة (المحبشي، 2012)، ودراسة (فياض، 1994) في مكان تطبيق الدراسة، فيما اختلف البحث الحالي مع بقية الدراسات، كدراسة (الشامي، 2009)، ودراسة (السقاف، 2004)، ودراسة (زوين وآخرون، 2008).

واختلف البحث الحالي مع كل الدراسات تقريباً من حيث الهدف العام للبحث؛ وهذا أبرز ما ميّز البحث الحالي عن بقية الدراسات السابقة، في تناوله موضوعاً جوهرياً والذي يُعد من إحدى التوجهات الادارية الحديثة والذي يسعى إلى التطوير ومواكبة كل جديد سواء في الجانب الإداري أو في الجانب التعليمي على وجه الخصوص.

واستفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في: إثراء الإطار النظري، الاستفادة منها في بناء أداة الدراسة، تفسير بعض النتائج التي توصلت لها الدراسة الحالية.

**منهجية البحث وإجراءاته:**

**أولًا: منهج البحث:**

في ضوء أهداف البحث وأسئلته، استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، والذي يتناسب مع هذا النوع من البحوث المستندة على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها؛ وصولاً إلى التعرف على حقيقة تلك المشاكل، والوصول إلى نتائج علمية مقبولة، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى التحسين.

**ثانيًا: مجتمع البحث:**

تكون مجتمع البحث الأصل، والذي يمثل المجتمع الاحصائي لأداة البحث المتعلقة بمستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي من جميع طلبة الدراسات العليا ماجستير ودكتوراه بكلية التربية جامعة صنعاء، والبالغ عددهم (184) طالب وطالبة، موزعين على أقسام الكلية المختلفة (نظم المعلومات بنيابة الدراسات العليا والبحث العلمي، 2018).

**ثالثًا: عينة البحث:**

نظراً لطبيعة البحث الحالي، ولغاية تحقيق أهدافه، وما يتطلبه من إجراءات، قام الباحثان باختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع البحث بلغت (93) طالب وطالبة، تمثل ما نسبته من مجتمع البحث(51٪).

**الخصائص الديموغرافية لعينة البحث:**

تتصف عينة البحث بعدد من الخصائص الديموغرافية لأفرادها، وفيما يأتي تفصل ذلك:

**أولًا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:**

جدول رقم (1) وصف أفراد عينة البحث بحسب متغير النوع الاجتماعي

| النوع الاجتماعي | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| ذكور | 44 | 47.3 |
| إناث | 49 | 52.7 |
| **المجموع** | **93** | **%100** |

يتبين من الجدول رقم (1) أن أفراد العينة من الذكور، حيث بلغ عددهم (44) طالب، وبنسبة (47.3٪) من عينة البحث، وأن نسبة الإناث بلغت (49) طالبة، وبنسبة بلغت (52.7٪)، من أصل (93) طالب وطالبة بكلية التربية استجابوا لتعبئة أداة البحث.

**ثانيًا: بحسب متغير التخصص:**

جدول رقم (2) وصف أفراد عينة العينة بحسب متغير التخصص

| التخصص | العدد | النسبة٪ |
|---|---|---|
| إدارة وتخطيط تربوي | 35 | 37.6 |
| لغة عربية | 8 | 8.6 |
| علم النفس | 9 | 9.7 |
| العلوم | 11 | 11.8 |
| أصول التربية | 10 | 10.8 |
| تكنولوجيا التعليم | 6 | 6.5 |
| اجتماعيات | 10 | 10.8 |
| رياضيات | 4 | 4.3 |
| **المجموع** | **93** | **%100** |

يتبين من الجدول رقم (2) أن طلبة الدراسات العليا بقسم الإدارة والتخطيط التربوي بلغ (35) طالب وطالبة، وبنسبة (37.6٪)، في حين بلغ عدد طلبة اللغة العربية وطرائق تدريسها (8) طلبة، وبنسبة (8.6٪)، وأن طلبة علم النفس التربوي بلغ (9) طلبة، وبنسبة (9.7٪)، في حين بلغ عدد طلبة قسم العلوم وطرائق تدريسه (11) طالب وطالبة، وبنسبة (11.8٪)، في حين بلغ عدد طلبة قسم أصول التربية (10) طلبة، وبنسبة (10.8٪)، وبلغ عدد طلبة قسم تكنولوجيا التعليم (6) طلبة، وبنسبة (6.5٪)، في حين بلغ عدد طلبة قسم الاجتماعيات وطرائق تدريسها (10) طلبة وبنسبة (10.8٪)، وأخيرا بلغ عدد طلبة قسم الرياضيات وطرائق تدريسها (4) طلبة وبنسبة (4.3٪). الأمر الذي يبدو أن طلبة قسم الإدارة والتخطيط التربوي أكثر استجابة من طلبة بقية الأقسام الأخرى.

**ثالثًا: بحسب متغير البرنامج:**

جدول رقم (3) وصف أفراد عينة البحث بحسب متغير البرنامج

| البرنامج | العدد | النسبة٪ |
|---|---|---|
| ماجستير | 49 | 52.7 |
| دكتوراه | 44 | 47.3 |
| **المجموع** | **93** | **100** |

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن عدد أفراد العينة من برنامج الماجستير بلغ (49) طالب وطالبة، وبنسبة (52.7٪)، في حين بلغ عدد أفراد العينة من برنامج الدكتوراه (44) طالب وطالبة، وبنسبة بلغت (47.3٪).

**رابعًا: أداة البحث:**

للحصول على بيانات البحث الحالي تم استخدام استبيان، وقد اتبع الباحثان الخطوات الآتية في إعداده:

1 - تحديد الهدف من الاستبيان: تحديد مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي.

2 - تحديد محتوى الاستبيان: تكون الاستبيان من أربعة مجالات رئيسة هي: (عضو هيئة التدريس، المقررات الأكاديمية، الخدمات الأكاديمية المساندة، تقييم البرنامج)؛ وتم صياغة فقرات الأداة وفقًا للأدبيات المتوافرة لتمثل جودة برامج الدراسات العليا في ضوء الاقتصاد المعرفي، من خلال الاعتماد على مجموعة من الدراسات والبحوث أمثال (حمزة، 2014؛ العليمات، 2015؛ الغزو، 2017، المحبشي، 2012)، وشمل الاستبيان على (56) فقرة على نمط مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج وفق الآتي:5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 موافق إلى حد ما، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة.

3 - تصميم الاستبيان: بعد تحديد مجالات الأداة، تم صياغة الفقرات في خطوات سلوكية مباشرة، وقد راعى الباحثان الآتي: ألا تحتوي على مصطلحات غامضة، وألا تكون منفية أو سلبية، استخدام فقرات قصيرة، وكل فقرة تصف أداء واحد فقط.

**صدق الأداة:**

- **صدق المحكمين:** للتحقق من صدق الاستبيان قام الباحثان بعرضه على سبعة محكمين؛ بغرض التأكد من أن الفقرات تعبر عن المجال الذي اندرجت تحته بهدف تحديد مستوى جودة برامج الدراسات العليا، ومدى الصحة اللغوية للفقرات، وتم أخذ جميع آراء المحكمين من حذف وإضافة وتعديل، وفي ضوء آراء المحكمين أصبح الاستبيان مكون من (42) فقرة، وقد كانت قبل التحكيم (56) فقرة.
- **الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات أداة البحث بالدرجة

الكلية لفقرات الأداة، وللتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة البحث والدرجة الكلية للاستبيان كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة البحث والدرجة الكلية للاستبيان

| م | المجال | معامل الارتباط (R) |
|---|---|---|
| 1 | عضو هيئة التدريس | 0.905** |
| 2 | المقررات الأكاديمية | 0.919** |
| 3 | الخدمات الأكاديمية المساندة | .888**0 |
| 4 | تقييم البرنامج | .915**0 |

** دالة عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات أداة البحث دالة إحصائيًا، وبدرجة قوية عند مستوى دلالة (0.01)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة وتقيس ما وضعت لقياسه.

**ثبات الأداة:**

لحساب ثبات استبيان مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، ويشير هذا النوع من ثبات الاستبيان إلى درجة اتساق استجابات افراد العينة على طريقة المقارنات الداخلية Internal Comparison Reliability وفقاً لهذه الطريقة يتم حساب معامل الفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبيان للتحقق من ثبات هذا المجالات.

جدول رقم (5) درجة ثبات معامل ألفا كرونباخ لمجالات استبيان مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية -جامعة صنعاء -في ضوء الاقتصاد المعرفي

| م | المجالات | عدد الفقرات | معامل الفا Alpha |
|---|---|---|---|
| 1 | عضو هيئة التدريس | 12 | 0.94 |
| 2 | المقررات الأكاديمية | 11 | 0.95 |
| 3 | الخدمات الأكاديمية المساندة | 12 | 0.96 |
| 4 | تقييم البرنامج | 7 | 0.94 |
| | إجمالي الأداة ككل | 42 | 0.98 |

يتبين من الجدول رقم (5) أن درجات ثبات المجالات تراوحت بين (0.94 - 0.96)، كما أظهرت نتائج التحليل أن ثبات الأداة ككل وصل إلى (0.98)، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الثبات.

**نتائج البحث ومناقشتها:**

قام الباحثان بالإجابة عن أسئلة البحث من خلال تحليل البيانات، والتركيز على أعلى فقرتين، وأدنى فقرتين، وتفسير نتائجهما.

**الإجابة عن السؤال الأول:**

**ما مستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لجودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي؟**

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس مستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لجودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

النتائج الإجمالية لمجالات الأداة:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لجودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي

| م | مجالات الأداة | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | مستوى الجودة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عضو هيئة التدريس | 1 | 2.82 | .915 | متوسطة |
| 2 | المقررات الأكاديمية | 2 | 2.53 | .932 | ضعيفة |
| 4 | تقييم البرنامج | 3 | 2.21 | .877 | ضعيفة |
| 3 | الخدمات الأكاديمية المساندة | 4 | 2.01 | .986 | ضعيفة |
| | **الأداة ككل** | | **2.39** | **.841** | **ضعيفة** |

يتضح من الجدول رقم (6) الآتي: إن مستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لجودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي قد جاءت بمستوى جودة (ضعيفة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الأداة ككل (2.39)، وبانحراف معياري (0.84)، ويستدل الباحث من هذه النتيجة أن برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء متوسطة في ضوء الاقتصاد المعرفي، وبدرجات مختلفة، ويعزو الباحث ذلك إلى الآتي: إن مسار برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء تكمن ضمن سقف أكاديمي محدد، وتفتقر للتحسين والتطوير.

كما يتضح من الجدول رقم (6) أن مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء على مستوى المجالات تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، ثم الانحراف المعياري لكل مجال كما يلي:

1. حصل مجال عضو هيئة التدريس على المرتبة الأولى، وبمستوى جودة (متوسطة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.82)، وبانحراف معياري (0.92).
2. حصل مجال المقررات الأكاديمية على المرتبة الثانية، وبمستوى جودة (ضعيفة)، وعلى متوسط حسابي بلغ (2.53)، وانحراف معياري قدره (0.93).
3. حصل مجال تقييم البرنامج على المرتبة الثالثة، وبمستوى جودة (ضعيفة)، وعلى متوسط حسابي بلغ (2.21)، وانحراف معياري (0.88).
4. حصل مجال الخدمات الأكاديمية المساندة على المرتبة الرابعة، وبمستوى جودة (ضعيفة)، وعلى متوسط حسابي بلغ (2.01)، وانحراف معياري (0.99).

النتائج التفصيلية لكل مجال من مجالات الأداة:

مجال عضو هيئة التدريس:

جـدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمستوى جودة عضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي

| م | فقرات مجال عضو هيئة التدريس | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | مستوى الجودة |
|---|---|---|---|---|---|
| 9 | يكلف الطلبة بأنشطة تعليمية فردية وجماعية. | 1 | 3.72 | 1.330 | عالية |
| 7 | يعرض الموضوع بشكل منطقي ومتسلسل. | 2 | 3.19 | 1.145 | متوسطة |
| 2 | يختار موضوعات المقرر حسب الوصف الوارد في الخطة. | 4 | 3.11 | 1.264 | متوسطة |
| 8 | يوجه الطلبة إلى كيفية الحصول على المصادر. | 3 | 3.11 | 1.229 | متوسطة |
| 1 | يوزع خطة المقرر في بداية الفصل بحيث تتضمن الخطة الأهداف العامة للمقرر. | 5 | 3.01 | 1.339 | متوسطة |
| 3 | يحدد متطلبات المقرر: امتحانات، وقراءات، وأوراق عمل في بداية الفصل. | 6 | 3.00 | 1.277 | متوسطة |
| 4 | يقوم بجمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع المحاضرة من مراجع متعددة. | 7 | 2.80 | 1.157 | متوسطة |
| 5 | يستخدم استراتيجيات تدريس مناسبة. | 8 | 2.63 | 1.358 | متوسطة |
| 11 | يعلق على تكاليف الطلبة بطريقة تحسن من أدائهم. | 9 | 2.59 | 1.209 | ضعيفة |
| 10 | يختم المحاضرة بتلخيص أبرز ما جاء فيها. | 10 | 2.52 | 1.230 | ضعيفة |
| 6 | يستخدم التقنيات والمصادر التعليمية المناسبة. | 11 | 2.24 | 1.297 | ضعيفة |
| 12 | يخصص ساعات مكتبية لمراجعات الطلبة. | 12 | 1.89 | 1.058 | ضعيفة |
| | متوسط مجال جودة عضو هيئة التدريس ككل | | 2.82 | .915 | متوسطة |

يتضح من الجدول رقم (7) الآتي: حصل مجال عضو هيئة التدريس على مستوى جودة (متوسطة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.82)، وبانحراف معياري بلغ (0.92)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: امتلاك كلية التربية بجامعة صنعاء رأس مال معرفي يمتاز بالكفاءة الأكاديمية التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.

أما مستوى جودة عضو هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (7) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (9) والتي تنص على "يكلف الطلبة بأنشطة تعليمية فردية وجماعية" على أعلى مستوى جودة بمتوسط حسابي بلغ (3.72)، وانحراف معيار بلغ (1.330)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.33) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة البحث، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى: أن الطلبة في برامج الدراسات العليا هم محور العملية التعليمية، ودور أعضاء هيئة التدريس تقتصر على التوجيه والإرشاد.
- حصلت الفقرة رقم (12) والتي تنص على "يخصص ساعات مكتبية لمراجعات الطلبة" على أدنى مستوى جودة بمتوسط حسابي بلغ (1.89)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول مستوى جودة أعضاء هيئة التدريس لهذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.058)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: حضور عضو هيئة التدريس للكلية لإلقاء محاضرته الأكاديمية فقط، ما يعني تدني توافر ساعات مكتبية لمراجعة طلبة الدراسات العليا.

- حصلت الفقرة رقم: (9) على مستوى جودة (عالية)، أيضاً انحرافاها المعياري كبير، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (8٪) من إجمالي فقرات مجال عضو هيئة التدريس، في حين حصلت الفقرات رقم: (7، 2، 8، 1، 3، 4، 5) على مستوى جودة (متوسطة)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (58٪) من إجمالي فقرات مجال عضو هيئة التدريس، في حين حصلت الفقرات رقم: (11، 10، 6، 12) على مستوى جودة (ضعيفة)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (34٪) من إجمالي فقرات مجال عضو هيئة التدريس، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى مستوى جودة (3.72)، والفقرة التي حصلت على أدنى مستوى جودة (1.89) يساوي (1.83)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لمستوى جودة عضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي كان كبيرًا.

**مجال المقررات الأكاديمية:**

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمستوى جودة المقررات الأكاديمية بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي

| م | فقرات مجال المقررات الأكاديمية | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | مستوى الجودة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ترتبط بالأهداف المحددة للبرنامج. | 1 | 2.94 | 1.092 | متوسطة |
| 7 | يتناسب حجمها مع عدد المحاضرات المقررة لها. | 2 | 2.85 | 1.103 | متوسطة |
| 3 | تحفز الطلبة على التعلم الذاتي. | 3 | 2.69 | 1.251 | متوسطة |
| 9 | ترسخ مبدأ التنافس بين الطلبة. | 4 | 2.66 | 1.156 | متوسطة |
| 10 | تشمل على نشاطات تساعد على التفكير الناقد والاستقصاء والتحليل. | 5 | 2.56 | 1.193 | ضعيفة |
| 8 | تتسم بتنوع أسئلة التقويم الذاتي وشموليتها. | 6 | 2.54 | 1.194 | ضعيفة |
| 6 | تربط بين المعلومات النظرية والتطبيقية. | 7 | 2.51 | 1.129 | ضعيفة |
| 5 | تتوافر فيها عناصر الجاذبية والتشويق. | 8 | 2.38 | 1.276 | ضعيفة |
| 2 | تتوافق مع المستجدات والمتغيرات التقنية. | 9 | 2.33 | 1.145 | ضعيفة |
| 11 | توظف الأدوات التقنية (انترنت، عرض باوربوينت | 10 | 2.30 | 1.300 | ضعيفة |
| 4 | تتلاءم مع متطلبات سوق العمل. | 11 | 2.12 | 1.092 | ضعيفة |
| | **متوسط مجال جودة المقررات الأكاديمية ككل** | | **2.53** | **.932** | **ضعيفة** |

يتضح من الجدول رقم (8) الآتي: حصل مجال المقررات الأكاديمية على مستوى جودة (ضعيفة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.53)، وبانحراف معياري بلغ (0.932)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: قدامة المقررات الأكاديمية بكلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي، وهي بحاجة إلى التطوير والتحديث.

أما مستوى جودة المقررات الأكاديمية بكلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (8) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (1) والتي تنص على "ترتبط بالأهداف المحددة للبرنامج" على أعلى مستوى جودة بمتوسط حسابي بلغ (2.94)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.09) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة البحث، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: أن أهداف المقررات تستمد من الأهداف العامة للبرنامج ومع ذلك أتت بمستوى جودة متوسطة.
- حصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على "تتلاءم مع متطلبات سوق العمل" على أدنى مستوى جودة بمتوسط حسابي بلغ (2.12)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول مستوى جودة أعضاء هيئة التدريس لهذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.09)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: هناك فجوة بين المقررات الأكاديمية والمتمثلة في المعارف والمهارات واحتياجات سوق العمل.
- حصلت الفقرات رقم: (1، 7، 3، 9) على مستوى جودة (متوسطة)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (36٪) من إجمالي فقرات مجال المقررات الأكاديمية، في حين حصلت الفقرات رقم: (10، 8، 6، 5، 2، 11، 4) على مستوى جودة (ضعيفة)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (64٪) من إجمالي فقرات مجال المقررات الأكاديمية، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى مستوى جودة (2.94)، والفقرة التي حصلت على أدنى مستوى جودة (2.12) يساوي (0.82)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لمستوى جودة المقررات الأكاديمية بكلية التربية جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي لم يكن كبيرًا.

**مجال تقييم البرنامج:**

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمستوى جودة تقييم البرنامج بكلية التربية -جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي

| م | فقرات مجال تقييم البرنامج | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | مستوى الجودة |
|---|---|---|---|---|---|
| 7 | يراعي التقييم الفروق الفردية بين الطلبة. | 1 | 2.42 | 1.210 | ضعيفة |
| 5 | يوجد تدرج في صعوبة أسئلة التقييم في المقررات الأكاديمية. | 2 | 2.41 | 1.045 | ضعيفة |
| 4 | يوجد تنويع في أساليب التقييم في المقرر الأكاديمي. | 3 | 2.41 | 1.066 | ضعيفة |
| 3 | يرتبط التقييم بالمحتوى الأكاديمي. | 4 | 2.40 | 1.075 | ضعيفة |
| 6 | يركز التقييم على مهارات التفكير. | 5 | 2.19 | .947 | ضعيفة |
| 2 | امتلاك مهارات تحليل نتائج الاختبار. | 6 | 1.86 | 1.069 | ضعيفة |
| 1 | استخدام مصادر تعلم إلكترونية في البرنامج الأكاديمي. | 7 | 1.76 | 1.015 | ضعيفة جدا |
| | **متوسط مجال جودة تقييم البرنامج ككل** | | **2.21** | **.877** | **ضعيفة** |

يتضح من الجدول رقم (9) الآتي: حصل مجال تقييم البرنامج على مستوى جودة (ضعيفة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.21)، وبانحراف معياري بلغ (0.88)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى

الآتي: تدني دور المراكز المتخصصة في تقييم برامج الدراسات العليا، وضعف في تفعيل معايير الجودة في كلية التربية بجامعة صنعاء.

أما مستوى جودة تقييم برامج الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (9) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (7) والتي تنص على "يراعي التقييم الفروق الفردية بين الطلبة" على أعلى مستوى جودة بمتوسط حسابي بلغ (2.42)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.21) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة البحث، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: أن التقييم في برامج الدراسات العليا يتمثل في التحصيل الأكاديمي خلال الدراسة في سنوات التمهيدي.
- حصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "استخدام مصادر تعلم إلكترونية في البرنامج الأكاديمي" على أدنى مستوى جودة بمتوسط حسابي بلغ (1.76)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول مستوى جودة أعضاء هيئة التدريس لهذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.02)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: المصدر الوحيد للتعلم هو عضو هيئة التدريس، وانعدام المصادر الإلكترونية نتيجة لانقطاع الكهرباء والانترنت في أقسام كلية التربية بجامعة صنعاء.
- حصلت الفقرات رقم: (7، 5، 4، 3، 6، 2) على مستوى جودة (ضعيفة)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (86٪) من إجمالي فقرات مجال تقييم البرنامج، في حين حصلت الفقرة رقم: (1) على مستوى جودة (ضعيفة جدا)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (14٪) من إجمالي فقرات مجال تقييم البرنامج، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى مستوى جودة (2.42)، والفقرة التي حصلت على أدنى مستوى جودة (1.76) يساوي (0.66)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لمستوى جودة المقررات الأكاديمية بكلية التربية جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي لم يكن كبيراً.

مجال الخدمات الأكاديمية المساندة:

جـدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمستوى جودة الخدمات الأكاديمية المساندة بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي

| م | فقرات مجال الخدمات الأكاديمية المساندة | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | مستوى الجودة |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | توجد أماكن خاصة لاستراحة الطلبة في الكلية. | 1 | 2.46 | 1.298 | ضعيفة |
| 10 | وجود مكتبة غنية بالمراجع والمصادر لتسهيل عملية تعلم الطلبة. | 2 | 2.43 | 1.289 | ضعيفة |
| 6 | تحظى القاعات الدراسية بصيانة مستمرة. | 3 | 2.14 | 1.256 | ضعيفة |
| 7 | تتوافر مرافق لتقديم الطعام بما يناسب احتياجات الطلبة. | 4 | 2.11 | 1.306 | ضعيفة |
| 5 | توفير بيئة ملائمة تشجع على التفاعل الأكاديمي. | 5 | 1.99 | 1.128 | ضعيفة |
| 2 | توجد وحدة للإرشاد النفسي والتربوي تقدم المساعدات المطلوبة للطلبة. | 6 | 1.94 | 1.150 | ضعيفة |
| 4 | تقديم خدمات لدعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لمساعدتهم على الانخراط بالحياة الأكاديمية. | 7 | 1.92 | 1.321 | ضعيفة |
| 11 | تتوفر في القاعات الدراسية الوسائل والأجهزة التي تسهم في عملية التعلم. | 8 | 1.91 | 1.139 | ضعيفة |
| 8 | تتوافر معامل حاسوب وبشكل يتناسب مع أعداد الطلبة. | 9 | 1.89 | 1.108 | ضعيفة |
| 9 | توظيف التقنيات الحديثة لتسهيل معاملات الطلبة واحتياجاتهم. | 10 | 1.85 | 1.142 | ضعيفة |
| 12 | توافر وسائط متعددة مرافقة لمحتوى المقررات الأكاديمية مثل: (أشرطة، أقراص مدمجة..الخ). | 11 | 1.73 | 1.181 | ضعيفة جدا |
| 1 | تتوافر كتيبات تعريفية وإرشادية للتعريف بالخدمات المقدمة للطلبة. | 12 | 1.72 | 1.015 | ضعيفة جدا |
| | **متوسط مجال جودة الخدمات الأكاديمية ككل** | | **2.01** | **.986** | **ضعيفة** |

يتضح من الجدول رقم (10) الآتي: حصل مجال الخدمات الأكاديمية المساندة على مستوى جودة (ضعيفة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.01)، وبانحراف معياري بلغ (0.99)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: ضعف دور عمادة الكلية ورئاسة الجامعة في توفير بيئة جامعية جاذبة للطلبة.

أما مستوى جودة الخدمات الأكاديمية المساندة بكلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (10) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (3) والتي تنص على "توجد أماكن خاصة لاستراحة الطلبة في الكلية" على أعلى مستوى جودة بمتوسط حسابي بلغ (2.46)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.30) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة البحث، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: تدني اهتمام المسئولين بكلية التربية بتوفير بيئة أكاديمية لطلبة الدراسات العليا، ما يعني عدم الاهتمام بالمظهر الخارجي.
- حصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تتوافر كتيبات تعريفية وإرشادية للتعريف بالخدمات المقدمة للطلبة" على أدنى مستوى جودة بمتوسط حسابي بلغ (1.72)، إضافة إلى تباين واضح في استجابات أفراد العينة حول مستوى جودة أعضاء هيئة التدريس لهذه الفقرة من خلال درجة الانحراف المعياري البالغة (1.02)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الآتي: ضعف في تقديم الخدمات الأكاديمية المقدمة للطلبة، ما نتج عنه انعدام توفير كتيبات تعريفية.
- حصلت الفقرات رقم: (3، 10، 6، 7، 5، 2، 4، 11، 8، 9) على مستوى جودة (ضعيفة)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (83٪) من إجمالي فقرات مجال الخدمات الأكاديمية

المساندة، في حين حصلت الفقرتين رقم: (12، 1) على مستوى جودة (ضعيفة جدا)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافهما المعياري، وتمثل ما نسبته (17٪) من إجمالي فقرات مجال الخدمات الأكاديمية المساندة، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى مستوى جودة (2.46)، والفقرة التي حصلت على أدنى مستوى جودة (1.72) يساوي (0.74)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لمستوى جودة المقررات الأكاديمية بكلية التربية جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي لم يكن كبيرًا.

**الإجابة عن السؤال الثاني:**

**هل توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات البحث (النوع الاجتماعي، التخصص، البرنامج)؟**

أولًا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (11)

جدول (11) نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

| المجالات | النوع الاجتماعي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | دالة عند α | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عضو هيئة التدريس | ذكور | 44 | 2.81 | .758 | -.028 | .978 | غير دالة |
| | إناث | 49 | 2.82 | 1.044 | | | |
| المقررات الأكاديمية | ذكور | 44 | 2.32 | .829 | -2.101 | .038 | غير دالة |
| | إناث | 49 | 2.72 | .986 | | | |
| الخدمات الأكاديمية المساندة | ذكور | 44 | 1.69 | .482 | -3.086 | .003 | دالة |
| | إناث | 49 | 2.29 | 1.216 | | | |
| تقييم البرنامج | ذكور | 44 | 2.11 | .621 | -1.011 | .315 | غير دالة |
| | إناث | 49 | 2.29 | 1.055 | | | |
| الأداة ككل | ذكور | 44 | 2.23 | .581 | -1.727 | .088 | غير دالة |
| | إناث | 49 | 2.53 | 1.005 | | | |

يتضح من الجدول (11) بأنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( 0,05 ) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي في جميع المجالات إضافة إلى متوسط الأداة ككل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، باستثناء مجال الخدمات الأكاديمية المساندة فتوجد فروق وذلك لصالح الإناث، ويعزو

الباحثان ذلك إلى أن هناك خدمات تقدم للطالبات، ولا تقدم للطلبة، فضلًا من ارتياد الطالبات على المكتبات، بعكس الطلاب.

ثانيًا بحسب متغير التخصص:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير التخصص، تم استخدام تحليل التباين الأحادي، انظر الجدول (12):

جدول (12) نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير التخصص

| المجالات | | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F قيمة | مستوى الدلالة | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عضو هيئة التدريس | بين المجموعات | 15.180 | 7 | 2.169 | 2.980 | .008 | دالة |
| | داخل المجموعات | 61.865 | 85 | .728 | | | |
| | التباين الكلي | 77.045 | 92 | | | | |
| المقررات الأكاديمية | بين المجموعات | 16.456 | 7 | 2.351 | 3.149 | .005 | دالة |
| | داخل المجموعات | 63.454 | 85 | .747 | | | |
| | التباين الكلي | 79.911 | 92 | | | | |
| الخدمات الأكاديمية المساندة | بين المجموعات | 15.953 | 7 | 2.279 | 2.634 | .016 | دالة |
| | داخل المجموعات | 73.548 | 85 | .865 | | | |
| | التباين الكلي | 89.501 | 92 | | | | |
| تقييم البرنامج عضو هيئة التدريس | بين المجموعات | 10.389 | 7 | 1.484 | 2.090 | .053 | دالة |
| | داخل المجموعات | 60.367 | 85 | .710 | | | |
| | التباين الكلي | 70.756 | 92 | | | | |
| الأداة ككل | بين المجموعات | 12.298 | 7 | 1.757 | 2.831 | .011 | دالة |
| | داخل المجموعات | 52.751 | 85 | .621 | | | |
| | التباين الكلي | 65.049 | 92 | | | | |

يتضح من الجدول (12) بأنه:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( 0,05 ) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي في جميع المجالات إضافة إلى متوسط الأداة ككل تعزى لمتغير التخصص.

ولمعرفة من تؤول إليه الفروق في تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير التخصص، استخدم الباحثان اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول(13) اختبار (LCD) للمقارنات البعدية

| LSD | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المجالات | (I)التخصص | (J)التخصص | متوسط الاختلاف(I-J) | الدلالة |
| عضو هيئة التدريس | إدارة | عربي | -.677-* | .046 |
| | | علم نفس | -.556- | .085 |
| | | علوم | .038 | .898 |
| | | أصول | .750* | .016 |
| | | تكنولوجيا | -.139- | .713 |
| | | اجتماعيات | .150 | .625 |
| | | رياضيات | .833 | .068 |
| المقررات الأكاديمية | إدارة | عربي | -.775-* | .025 |
| | | علم نفس | -.366- | .260 |
| | | علوم | .204 | .496 |
| | | أصول | .652* | .038 |
| | | تكنولوجيا | -.669- | .083 |
| | | اجتماعيات | .261 | .402 |
| | | رياضيات | .770 | .095 |
| الخدمات الأكاديمية المساندة | إدارة | عربي | -1.323-* | .000 |
| | | علم نفس | -.179- | .608 |
| | | علوم | -.364- | .260 |
| | | أصول | .269 | .422 |
| | | تكنولوجيا | -.128- | .756 |
| | | اجتماعيات | .136 | .685 |
| | | رياضيات | .386 | .434 |
| تقييم البرنامج | إدارة | عربي | -.676-* | .044 |
| | | علم نفس | -.001- | .998 |
| | | علوم | .071 | .807 |
| | | أصول | .796* | .010 |
| | | تكنولوجيا | -.009- | .981 |
| | | اجتماعيات | -.047- | .877 |
| | | رياضيات | .360 | .420 |
| الأداة ككل | إدارة | عربي | -.863-* | .006 |
| | | علم نفس | -.275- | .352 |
| | | علوم | -.013- | .963 |
| | | أصول | .617* | .032 |
| | | تكنولوجيا | -.236- | .499 |
| | | اجتماعيات | .125 | .659 |
| | | رياضيات | .587 | .161 |

يتضح من الجدول (13) أن:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات استجابات أفراد العينة لمستوى جودة عضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة صنعاء لصالح التخصص

العربي على أصحاب التخصص من الإدارة والتخطيط التربوي، ولصالح أصحاب ولصالح أصحاب التخصص في الإدارة والتخطيط التربوي على أصحاب التخصص في أصول التربية، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس بقسمي اللغة العربية وطرائق تدريسها، والإدارة والتخطيط التربوي أكثر جودة من غيرهم، ولديهم خبرة أكاديمية ا يستهان بها، من خلال فتح برامج الدراسات العليا مطلع كل عام أكاديمي.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات استجابات أفراد العينة لمستوى جودة (المقررات الأكاديمية، والخدمات الأكاديمية المساندة، وتقييم البرنامج إضافة إلى متوسط الأداة ككل) بكلية التربية جامعة صنعاء لصالح التخصص العربي على أصحاب التخصص من الإدارة والتخطيط التربوي، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن طلبة التخصصات الأخرى لديهم رتابة في البيئة الأكاديمية بعكس طلبة اللغة العربية.

ثالثًا بحسب متغير البرنامج:

لفحص دلالات الفروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير البرنامج، تم استخدام اختبار t – test . لعينتين مستقلتين انظر الجدول (14)

جدول (14) نتائج فحص دلالة الفرق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء - في ضوء الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير البرنامج

| المجالات | البرنامج | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | دالة عند α | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عضو هيئة التدريس | ماجستير | 49 | 2.80 | 1.071 | -.235 | .814 | غير دالة |
| | دكتوراه | 44 | 2.84 | .714 | | | |
| المقررات الأكاديمية | ماجستير | 49 | 2.59 | .977 | .623 | .535 | غير دالة |
| | دكتوراه | 44 | 2.47 | .886 | | | |
| الخدمات الأكاديمية المساندة | ماجستير | 49 | 2.06 | 1.116 | .564 | .574 | غير دالة |
| | دكتوراه | 44 | 1.95 | .827 | | | |
| تقييم البرنامج | ماجستير | 49 | 2.17 | .964 | -.408 | .684 | غير دالة |
| | دكتوراه | 44 | 2.25 | .778 | | | |
| الأداة ككل | ماجستير | 49 | 2.41 | .976 | .167 | .868 | غير دالة |
| | دكتوراه | 44 | 2.38 | .669 | | | |

يتضح من الجدول (14) بأنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( 0,05 ) بين متوسطي تقديرات أفراد العينة مستوى جودة برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء الاقتصاد المعرفي في جميع المجالات إضافة إلى متوسط الأداة ككل تعزى لمتغير البرنامج، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الطلبة في البرنامجين يدرسون في بيئة أكاديمية لها نفس القاعات، وتعمل بنفس الروتين، وتخضع لنفس الإجراءات الأكاديمية، فيعيشون نفس الظروف الأكاديمية.

**التوصيات:**

لقد تبين من خلال البحث والتفسير أهمية دور الاقتصاد المعرفي في تطوير وتحسين برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء، والتي يمثل هذا المدخل وسيلة للتنمية البشرية، ويتطلب من الجهات المسئولة بكلية التربية على وجه الخصوص، ورئاسة الجامعة على وجه العموم إعادة النظر في برامج الدراسات العليا.

ومن جانب آخر يتوجب على كلية التربية بجامعة صنعاء الانفتاح على التجارب العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والتعرف على برامج الاقتصاد المعرفي فيها ودوره في تحسين مثل هذه البرامج.

ولغرض تطوير وتحسين برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة صنعاء يوصي الباحثان بتقديم عدد من المقترحات التي من شأنها تدعيم الاقتصاد المعرفي ومن هذه المقترحات:

- تبني مشروع الاقتصاد المعرفي من خلال توفير قاعدة مادية تقنية، ودعم مراكز البحث العلمي من خلال التوجه الجاد في تطوير برامج الدراسات العليا، وإدخال الحاسوب في العملية التربوية، والتخلص من الأمية المعرفية.
- توسيع الفئات المستفيدة من برامج الدراسات العليا، وذلك في المؤتمرات العلمية والمحافل الأكاديمية.
- تكييف تقنية المعلومات مخرجات برامج الدراسات العليا مع الاحتياجات المحلية بما يخدم التنمية البشرية.
- الاهتمام بنشر وتوظيف تقنية المعلومات، وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة الأكاديمية، وتوفير مصادر معرفية متنوعة مثل المكتبات الإلكترونية والورقية، وتوفير قاعدة بيانات وإحصائيات تخدم المجتمع.

**المراجع:**

**المراجع العربية**


1. حمزة، محمد عبد الوهاب هاشم .(2014). مدى مراعاة محتوى منهاج الرياضيات للصف الرابع الأساسي للاتجاهات التربوية الحديثة التي اشتملها مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE) من وجهة نظر معلمي المدارس الحكومية في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (22)، العدد (1)، ص ص 55 - 80.
2. الزهراني، أحمد عوضه، وعبد الحميد، إبراهيم يحيى .(2012). معلم القرن الحادي والعشرين، مجلة المعرفة، المملكة العربية السعودية.
3. زوين ، محمد محمود ، وآخرون.(2009). تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة الكوفة من وجهتي نظر أساتذتها وطلبتها. **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد (40).
4. السقاف ، علي أحمد. (2004). تقويم برامج الدراسات العليا في كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن - من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. الندوة العلمية لتقويم الدراسات العليا في جامعة عدن، عدن، الجمهورية اليمنية.
5. السقاف، أحمد محمد.(2009). تقويم برامج الدراسات العليا في جامعة حضرموت في ضوء معايير تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي. مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة – مركز تطوير التعليم الجامعي – جامعة صنعاء – المجلة ( 3 ) العدد ( 1 ) يوليو – ديسمبر .
6. الشامي، عبدالرحمن محمد سعيد.(2009). تطوير برامج الدراسات العليا بكلية الإعلام في ضوء ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر كل من القائمين عليه والمستفيدين منه. أدبيات مؤتمر التعليم الثالث في اليمن أكتوبر.
7. الشرعي، بلقيس.(2009). دراسة تقويمية لبرنامج إعداد المعلم بكلية التربية جامعة السلطان قابوس وفق متطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي. **أدبيات مؤتمر التعليم الثالث في اليمن أكتوبر**.
8. الشمري، هاشم؛ الليثي، نادية. (2008). الاقتصاد المعرفي. (ط1)، دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
9. عبدالحميد، عبدالمطلب. (2011). الاقتصاد المعرفي. الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
10. العطاب، سالم محمد اسماعيل ناصر. ( 2007). تقويم برامج الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إب، كلية التربية.
11. عطية، خالد عبد العزيز، وزهران، علاء الدين محمود .(2008). نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص 1 - 62.
12. عليان، ربحي مصطفى، (2012). اقتصاد المعرفة. (ط1). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. العليمات، علي مقبل .(2015). مدى امتلاك معلمي علوم المرحلة الأساسية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المديرين والمشرفين التربويين في البادية الشمالية من الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ص ص 11 - 31.
14. الغزو، علي محمد، والقرعان، محمود فيصل .(2017). تقييم جودة برامج الدراسات العليا في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة، مجلة IUGJEPS، العدد (25)، المجلد (4)، ص ص 390 - 418.

15. فياض ، ابتسام حسين. (1994). تقويم برامج الدراسات العليا في جامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية.

16. كافي، مصطفى يونس. (2013). الاقتصاد المعرفي. (ط1). مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.

17. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم .(2002). ندوة عن المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين، مجلة التربية، العدد (133)، ص ص 137 - 149.

18. المحبشي، عبد الرزاق عبد الله .(2012). تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء، اليمن.

19. المحروق، ماهر .(2009). دور الاقتصاد المعرفي في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية التي تعقدها منظمة العمل العربية 6 -2009/7/8، دمشق.

20. هاشم، مروة .(2002). المؤتمر التربوي الثالث لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي 21 - 23 أبريل، **مجلة الطفولة والتنمية** العدد السابع، المجلد الثاني.

21. الهاشمي، عبدالرحمن؛ العزاوي، فائزة محمد. (2007). المنهج والاقتصاد المعرفي. الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

**المراجع الاجنبية:**

1. Cordray, D., Pion, G., Brandt, C., Molefe, A.& Toby, M. (2013). **The Impact of the Measures of Academic Progress (MAP) Program on Student Reading Achievement**. National Center for Education Evaluation and Regional Assistance.
2. Edgecombe, N. D. (2011). **Accelerating the academic achievement of students referred to developmental education. Community College Research Center**, 1-42.
3. Marianopolis College (2010). **Institutional Policy on the Evaluation of Programs**. Marianopolis College IPEP, 1-21.
4. World Bank .(2008). **World Development Indicators: Year in Review**, Geneva, World Bank.

# أنموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني

أ.د. عبد اللطيف مصلح عايض

الملخص:

هدفت الورقة إلى بناء أنموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني من أجل تطويرها وتحسين مستوى جودة خدماتها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات من الأدبيات المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة.

وقد توصلت الورقة إلى أن واقع مؤسسات التعليم العالي اليمني يستلزم منها تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها والتطورات المتسارعة التي تحدث في بيئتها، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى أدائها وتحسين جودة خدماتها بما يواكب احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، وأن تطبيقها لأحد أنموذجات إدارة الجودة الشاملة من شأنه الاسهام في تطويرها، وضمان جودة خدماتها، وحصولها على الاعتماد الأكاديمي، وقد قدمت الورقة عدة توصيات أهمها:

- ضرورة تبني مؤسسات التعليم العالي اليمني فلسفة إدارة الجودة الشاملة باعتبارها منهجاً إدارياً حديثاً يمثل مدخلاً أساسياً لتطوير أداء مؤسسات التعليم العالي.
- تشكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فريق من الخبراء المتخصصين في مجال الجودة الشاملة لدراسة الأنموذج المقترح، ومن ثم اعتماده وتعميمه على مؤسسات التعليم العالي اليمني لتطبيقه.
- حث الوزارة مؤسسات التعليم العالي اليمني على تطبيق أنموذج إدارة الجودة الشاملة.
- تخصيص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جائزة يطلق عليها جائزة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الجودة الشاملة لأفضل جامعة يمنية بناء على نتائج تقييمها لتطبيق الأنموذج.
- إصدار مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم تصنيف للبرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية في فئات (أ، ب، ج) على مستوى كل تخصص من التخصصات بصورة سنوية استناداً إلى نتائج تقييم تلك البرامج في ضوء الأنموذج، وتحديد أفضل برنامج على مستوى كل تخصص.
- تطوير الأنموذج بصورة دورية بحسب التطورات والمستجدات في بيئة التعليم العالي.

**Abstract**:
The paper aimed at developing a proposed model to implement total quality management in the Yemeni higher education institutions in order to develop and improve the level of their quality services. The analytical descriptive method was used and the data were reviewed collected from literature related to TQM literature. The results revealed that the reality of the Yemeni higher education institutions need to adopt the philosophy of TQM, especially in light of the current challenges and rapid developments in their environment so that they can improve the performance and the quality of their services in line with the needs of the local, and regional international labor market. The results of this paper also revealed that the implementation of one of the TQM models by these institutions would contribute to the their development, and ensure the quality of their services, as well as provide them with academic accreditation. The paper has also come up with certain recommendations, foremost of which are:

- The Yemeni higher education institutions need to adopt the philosophy of total quality management as a modern administrative approach that represents a foundation for the development of the performance of the Yemeni higher education institutions.
- The ministry of higher education and scientific research need to establish a team of exerts specialized in the field of total quality to examine and discuss the proposed model, and then adopt it and circulate it to the Yemeni higher education institutions for implementation.
- The ministry of higher education should encourage Yemeni higher education institutions to implement the TQM model.
- The ministry of higher education should allocate a prize called "the Prize of the Ministry of Higher Education and Scientific Research" in total quality for the best Yemeni University based on the results of the evaluation of its implementation for the model.
- The Academic Accreditation Council and quality assurance the quality should release classification of academic programs in the Yemeni universities in categories (A, B and C) at the level of each discipline and on an annual basis based on the results of evaluation of these programs in light of the model, and determining the best program at the level of each discipline.
- The model should be developed on a regular basis according to the latest developments associated with the environment of higher education.

**مقدمة:**

يعد التعليم العالي من أهم المراحل التعليمية في حياة الأفراد والمجتمعات، فتقدم الأمم أو تخلفها يقاس بمدى اهتمامها بالتعليم العالي وقدرتها على زيادة فاعلية هذا النوع من التعليم، وذلك لما يضطلع به من دور مهم في التطوير الشامل لأي مجتمع بكافة قطاعاته ومجالات عمله، فتفوق التعليم العالي يعكس بشكل جلي مدى تقدم الدول وريادتها في المجالات المختلفة، وهذا ما أدركته الدول المتقدمة، ولذلك جعلت التعليم العالي على رأس اهتماماتها، ووفرت له كل متطلبات التفوق تحت إشراف الجهات الرسمية ممثلة بوزارة التعليم العالي وهيئات أو مجالس ضمان الجودة والاعتماد، وخصصت موازنات ضخمة لهذه المؤسسات.

ولقد شهد التعليم العالي في العقود الأخيرة تحديات وتغيرات نتيجة لظهور عوامل عديدة منها: العولمة، ثورة التكنولوجيا والمعلومات، اقتصاد المعرفة، المنافسة، الاحتياجات المتجددة لسوق العمل، وغيرها من العوامل، وبذلك أصبح التنافس بين مؤسسات التعليم العالي على أشده في ظل تلك التغيرات والمستجدات المتسارعة، حيث سعت الكثير من تلك المؤسسات نحو تبني مفاهيم الجودة باعتبارها مطلباً ملحاً وضرورة استراتيجية فرضتها تلك التغيرات والمستجدات، وذلك بهدف تحسين كفاءة وفاعلية عملياتها التعليمية والبحثية والخدمية، من أجل أن تكون أكثر قدرة للاستجابة لتلك التغيرات، وبما يمكنها من تحقيق احتياجات وتطلعات الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ومن ثم قدرتها على المنافسة.

ويعد مدخل إدارة الجودة الشاملة من أحدث الاتجاهات الإدارية الحديثة المتبعة في مجال التغيير والتطوير المنظمي، إذ تقوم على مجموعة من المتطلبات والمبادئ التي من خلالها تستطيع المؤسسة إحداث التغيير والتطوير المنشود على مستوى كافة مجالات عملها، وتحقيق التحسين المستمر في مستوى أدائها، حيث انطلقت المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة، لا سيما الجامعات لتطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة من أجل تحسين مخرجاتها التعليمية.

وبالرغم من الأهمية الكبرى لمؤسسات التعليم العالي في الدفع بمسيرة التنمية وتطوير المجتمعات إلا أن الكثير من البحوث والدراسات تشير إلى أن التعليم العالي لم يصل إلى المستوى المرغوب فيه، وقد أدى تطبيق نماذج إدارية جامدة من قبل بعض الجامعات العربية والعالمية إلى روتينية الإجراءات الإدارية وسوء الإدارة، وبالتالي إلى تدني مستوى الإنجاز وضعف المخرجات وتزايد نسبة التسرب، وطول فترة البقاء في نفس المستوى وعدم مسايرة متطلبات سوق العمل (الحسيني، 2013، 518).

إن مستوى جودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وما يرافقها من قصور في جوانب مختلفة منها يستلزم الأمر ضرورة البحث عن أنموذجات إدارية حديثة تنهض بمستوى أداء تلك المؤسسات وتخرجها من وضعها الحالي، وقد ظهر في الآونة الأخيرة العديد من أنموذجات إدارة الجودة الشاملة العالمية التي أثبتت فاعليتها في المؤسسات الإنتاجية، وقد استغلت بعض الدول نجاح هذه الأنموذجات في الجانب الاقتصادي وسعت إلى تطبيقها في المجال التعليمي والتربوي، "ويشير الموسوي إلى أن إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تنصب أساساً في مجال تقويم المؤسسة التعليمية والتربوية

بقصد تطويرها وتحسينها... وأصبحت إدارة الجودة الشاملة في التعليم استراتيجية مطلوبة للتطوير والإصلاح الإداري" (الحسيني، 2013، 518).

وإذا كانت الدول المتقدمة تشتكي من مستوى مؤسسات التعليم العالي فيها وتسعى إلى تطويرها فإن مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية ومنها اليمن التي يعد مستوى أدائها أقل جودة مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة هي أحوج في الوقت الحاضر إلى الاهتمام بتطوير أدائها من خلال التوجه نحو تطبيق أحدث الأنظمة والأساليب الإدارية، ومنها نظام إدارة الجودة الشاملة، "وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على التعليم العالي في الكثير من البلدان العربية أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات والمعوقات وخاصة فيما يتعلق بتحقيق المواءمة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل والمجتمع" (بوحنية، سمير، وسالمة، 2011، 188).

وتعاني مؤسسات التعليم العالي اليمني من المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في باقي الدول العربية، فبالرغم من أن نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية أحرز تطوراً ملحوظاً وتقدماً متسارعاً، لا سميا منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين وحتى الآن، إلاَّ أن هذا التطور لم يتماشى واتجاهات التنمية البشرية ومتطلباتها المنشودة، فقد كان التركيز ينصب على التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي وتخصصاتها المختلفة والطاقة الاستيعابية لها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في تلك الجامعات والتخصصات، حيث تم التركز على الكم على حساب الكيف، مما أدى إلى عدم التوازن وتوسيع الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، نتيجة تدني مستوى جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي فقد بينت دراسة حمزة (2012) أن مخرجات الجامعات اليمنية لا زالت تتخلف عن احتياجات المجتمع الاقتصادية الفعلية التي يفرضها النظام العالمي الاقتصادي التنافسي الراهن، كما أوضحت أن دافع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الذي تعكسه الجهود المتواصلة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وخبرات وتجارب المنظمات الدولية المختلفة تؤكد على أنه لا زالت ثقافة الجودة وضمانها والاعتماد الأكاديمي غير منتشرة بالمستوى المطلوب.

كل ذلك يحتم على مؤسسات التعليم العالي في اليمن تبني أحدث مفاهيم الجودة كي تتمكن من معالجة جوانب القصور السابق ذكرها، والإسهام في تطوير أدائها، لا سيما تحسين مستوى جودة خدماتها.

وإذا كانت مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة قد تبنت تطبيق إدارة الجودة الشاملة وفق أنموذجات خاصة بها منذ مدة زمنية طويلة، فإن الأمر يتطلب من مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي عموماً وفي اليمن خصوصاً سرعة تبني تطبيق هذا التوجه أو الفلسفة الإدارية الجديدة وأن تضع أنموذجاً خاصاً بها لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، لاسيما في ظل عالمية التعليم.

واتساقاً مع ما تقدم فإن مشكلة الورقة البحثية تتمثل في التساؤل الآتي:

ما الأنموذج المقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني الذي سيسهم في تطويرها؟

**تساؤلات الورقة البحثية:** تتمثل تساؤلات الورقة البحثية في الآتي:

1 - ما واقع التعليم العالي اليمني؟

2 - ما دور إدارة الجودة الشاملة في تطوير مؤسسات التعليم العالي؟

3 - ما أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومبادئها في مؤسسات التعليم العالي التي ينبغي التركيز عليها، والتي تناولتها الأدبيات العلمية في هذا المجال؟

4 - ما الأنموذج الملائم لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني؟

**أهداف الورقة البحثية:** تتركز أهداف الورقة البحثية في الآتي:

1 - التعرف على واقع التعليم العالي اليمني.

2 - إبراز دور إدارة الجودة الشاملة كمدخل استراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم العالي.

3 - بلورة متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومبادئها في مؤسسات التعليم العالي بالاستفادة مما تناولته الأدبيات العلمية في هذا المجال.

4 - بناء أنموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني في ضوء مرجعيات إقليمية ودولية.

**أهمية الورقة البحثية:** تنال الورقة البحثية أهميتها من الآتي:

1 - أنها تناولت موضوع إدارة الجودة الشاملة وهو موضوعاً حيوياً ومهماً، فضلاً عن كونها تناولت هذا الموضوع في إطار مؤسسات التعليم العالي اليمني التي تعد مصدراً أساسياً للإنتاج المعرفي والعلمي ورافداً رئيساً للمجتمع اليمني بالكوادر المؤهلة والمتخصصة في كافة المجالات والتي يقع على عاتقها إحداث التغيير المنشود.

2 - أنها سعت إلى بناء أنموذج لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني والذي قد يكون له دور في تحفيز تلك المؤسسات في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ومن ثم تطوير مستوى أدائها.

**المنهج المستخدم:** انطلاقاً من تساؤلات الورقة البحثية وأهدافها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الذي يناسب هذا البحث، حيث تم بناء على ذلك جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة موضوع البحث.

**مصطلحات البحث:** تتمثل مصطلحات البحث في الآتي:

**1 -إدارة الجودة الشاملة:** تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها "ثقافة تنادي بالالتزام الكلي برضا واقناع الزبون من خلال التحسين والابتكار المستمرين في جميع مجالات العمل" (Logothetis, 1997, 1)، بينما يعرفها Kotler (1998، 54) بأنها "طريقة مؤسسية واسعة التحسين المستمر لجودة كل عمليات المؤسسة والمنتجات والخدمات" أما أبو حميد (2006، 16) فيعرفها بأنها "التطوير والتحسين المستمر لأداء المنظمة بهدف تقديم سلع أو خدمات تتصف بالجودة العالية وبما يتفق أو يفوق تطلعات العملاء"، ولغرض هذا البحث يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بأنها فلسفة إدارية تكاملية تتضمن مجموعة من المتطلبات والمبادئ تعنى بتوجيه كافة المستويات في

مؤسسات التعليم العالي نحو التحسين المستمر لجودة المدخلات والعمليات والمخرجات، لضمان تلبية رغبات واحتياجات الأطراف ذات العلاقة، لاسيما الطلبة وسوق العمل.

2 -**مؤسسات التعليم العالي اليمني:** هي مؤسسات التعليم الجامعي اليمنية الحكومية والخاصة التي تقدم خدمات تعليمية في تخصصات مختلفة بعد الثانوية العامة، وتخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليمنية.

3 -**أنموذج إدارة الجودة الشاملة:** مجموعة من الخطوط والمتجهات التي تعبر عن عناصر ومكونات الجودة الشاملة والتي تساعد أي منظمة على تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها.

**حدود البحث:**

**الحدود الموضوعية:** تناولت هذه الورقة البحثية أنموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، مع التركيز على الدراسات السابقة ذات العلاقة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى أنموذجات إدارة الجودة الشاملة التي يمكن تطبيقها في تلك المؤسسات.

**الحدود المكانية:** تمثلت في مؤسسات التعليم العالي اليمني.

**الحدود الزمانية:** تمثلت في الفترة الزمنية التي أجري خلالها البحث وهي خمسة أشهر، من 5-2018/9م.

**الدراسات السابقة:**

-**دراسة حسن (2014)**: بعنوان "إدارة الجودة الشاملة وحاجة المؤسسة الجامعية إليها كمدخل للتطوير الإداري في التعليم العالي"، هدفت إلى الكشف عن إدارة الجودة الشاملة باعتبارها مدخلاً للتطوير الإداري في التعليم العالي، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بالرغم من نجاح إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي عالمياً وتحقيقها لإيجابيات عديدة إلا أن استفادة المؤسسة الجامعية العربية منها لم تكن على درجة مرضية، وأن مؤسسات التعليم العالي العربي والإسلامي بحاجة إلى تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة.

-**دراسة عسقول وأبو عودة (2013)**: بعنوان "نموذج مقترح لمعايير جودة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين"، هدفت إلى وضع نموذج لمعايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، وقد تم وضع نموذج لمعايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي، يتكون من (6) مجالات هي جودة البيئة الداخلية، جودة الإدارة الجامعية، جودة العنصر البشري العامل في المؤسسة التعليمية، جودة البحث العلمي، جودة المنهج، جودة المخرج التعليمي.

-**دراسة (الحسيني، 2013)**: بعنوان "نماذج إدارة الجودة الشاملة TQMومعوقات استخدامها في التعليم العالي"، هدفت إلى تحليل عينة من نماذج إدارة الجودة العالمية التي تم تطبيقها وأثبتت فعاليتها في المجال الاقتصادي والإنتاجي والتي يمكن استغلالها في المجال التعليمي خاصة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، من أجل النهوض بها والوصول إلى الإتقان والتميز، وتوصلت الدراسة

إلى جملة من النتائج منها: أن تطبيق أحد نماذج إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والالتزام به من شأنه النهوض بالتعليم العالي وضمان جودته والوصول بالمؤسسة إلى الإتقان والتميز.

**-دراسة (مراد، 2013):** بعنوان "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة التعليم العالي، حالة الجزائر"، هدفت إلى إبراز أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، إضافة إلى معرفة واقع التعليم العالي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية وضعت برامج وطنية للتعليم العالي إلا أنها تفتقد إلى سياسات واستراتيجيات علمية، وأن الجهود التي بذلتها الجزائر في قطاع التعليم العالي مازالت دون المستوى وتحتاج إلى تدعيمها، والعمل على التوفيق بين الجانب الكمي والنوعي.

**-دراسة الحيالي ومبارك (2013):** بعنوان "إدارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي"، هدفت إلى إبراز أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وتوضيح دور إدارة الجودة الشاملة في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات التعليمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن بناء الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساساً على إدارة الجودة الشاملة.

**-دراسة مصلح (2013):** بعنوان "مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء وجامعة العلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء، بينما يتم تطبيقها في جامعة العلوم والتكنولوجيا بمستوى عال.

**-دراسة الوادي والزعبي (2011):** بعنوان "مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية"، هدفت إلى دراسة وفحص إدارة الجودة الشاملة ومستلزماتها في تحقيق المزايا التنافسية في الجامعات الأردنية، وتوصلت إلى أن التطبيق السليم لمستلزمات إدارة الجودة الشاملة تمكن الجامعة من تحقيق المزايا التنافسية من خلال تحقيق خدمات التعليم بمستوى جودة عال.

**-دراسة سعيد (2010):** بعنوان "مدى تطبيق بعض محاور إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الخاصة في اليمن" هدفت إلى معرفة مدى تطبيق بعض محاور إدارة الجودة الشاملة في ثلاث جامعات خاصة وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة الأندلس، جامعة الملكة أروى، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق بعض محاور إدارة الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية الخاصة كانت متوسطة.

**-دراسة الفهداوي (2009):** بعنوان "إدارة الجودة الشاملة في الجامعة: اختبار معرفي مزدوج بين النظرية والتطبيق"، هدفت إلى تحليل إدارة الجودة الشاملة في جامعة الأنبار العراقية طبقاً لاختبار ميداني معرفي مزدوج بين النظرية والتطبيق من منظور أعضاء هيئة التدريس، وقد بينت الدراسة أن اتجاهات المستجيبين نحو أبعاد إدارة الجودة الشاملة (منطلق نظري) كانت بدرجة مرتفعة، وأن اتجاهاتهم نحو تلك الأبعاد (منطلق تطبيقي) كانت بدرجة منخفضة، وعليه فهناك فجوة كبيرة تعيشها جامعة الأنبار.

**-دراسة Nadali (2008):** بعنوان "إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، دراسة حالة لتطبيق الجودة في جامعة بوروس – السويد"، هدفت إلى تقييم وتقدير الجودة في هذه الجامعة، ومن ثم مقارنة

واقعها مع منهج إدارة الجودة الشاملة لمعرفة قوة أو ضعف هذه الجامعة في تطبيقها لهذا المنهج، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أهدافاً ورؤية للجامعة، إلا أن مفهوم الجودة لم يفهم فهماً كاملاً، وأن هناك قصوراً في المشاركة والتعاون في العمل، وأن المهام والعمليات غير واضحة للعاملين مع وجود حاجة لتوضيحها، إضافة إلى وجود فرق تحسين العمليات في بعض الإدارات وغيابها في أخرى (سعيد، 2010، 37).

**-دراسة الصرايرة والعساف (2008):** بعنوان "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق"، هدفت الدراسة إلى إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لابد لمؤسسات التعليم العالي من تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وذلك من أجل النهوض بمستوى أدائها والرفع من مستوى إنتاجيتها، وتحسين جودة مخرجاتها.

**-دراسة علوي وبامدهوف (2007):** بعنوان "مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عدن"، هدفت إلى التعرف على وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عدن حول تطبيق جودة التعليم الجامعي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مجال العملية التعليمية والمنهاج التعليمي احتلت المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة، ثم مجال عضو هيئة التدريس والكتاب الجامعي، وأخيراً مجال الطلبة والإدارة الجامعية.

**-دراسة أبو فارة (2006):** بعنوان "واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية"، هدفت إلى تحليل وقياس واقع إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الفلسطينية لا تولي اهتماماً جوهرياً بسبعة عناصر رئيسة من عناصر الجودة الشاملة وهي التركيز على المستفيد، والثقافة التنظيمية ، وتصميم العملية، ودعم الإدارة العليا للجودة، والتحسين المستمر، والتركيز على العاملين، والعلاقة بين الموردين، بينما أظهرت الدراسة أن الجامعات تولي اهتماماً واضحاً لثلاثة عناصر فقط من عناصر إدارة الجودة الشاملة وهي القياس الدقيق، وضمان الجودة، والبعد المجتمعي.

**-دراسة المطاعني (2005):** بعنوان "درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان من وجهة نظر الإداريين والأكاديميين فيها"، هدفت إلى التعرف على درجة تطبيق أساليب إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان، وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة كانت منخفضة بدرجة كبيرة في جميع المجالات السبعة التي تم دراستها والمتمثلة في: القيادة، المعلومات والتحليل، التخطيط الاستراتيجي، الانتفاع بالموارد البشرية، تأكيد الجودة في الإنتاج والخدمات، نتائج الجودة، رضا المستهلكين.

**-دراسة علاونة (2004):** بعنوان "مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية"، هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية وتحديد أي تلك المبادئ أكثر تطبيقاً في الجامعة، وقد توصلت إلى أن درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة كانت كبيرة، وأن أكثر تلك

المبادئ تطبيقاً في الجامعة وبدرجة كبيرة هي تهيئة متطلبات الجودة في التعليم، ثم متابعة العملية التعليمية وتطويرها، وأن أقلها تطبيقاً وبدرجة متوسطة هي اتخاذ القرار، وخدمة المجتمع.

**-دراسة عشيبة (2000):** بعنوان "الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري"، وقد هدفت إلى التعرف على معيقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري، وقد توصلت الدراسة إلى تحديد بعض المعلومات التي قد تقف عائقاً أمام تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي المصري ومنها: القصور في اللوائح والتشريعات، والهياكل التنظيمية، وعدم التزام القيادة الجامعية بتنفيذ إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.

**-دراسة Tambi وWilliam (1999):** بعنوان "دراسة مقارنة لممارسات الجودة في التعليم العالي في الولايات المتحدة وماليزيا"، هدفت لمناقشة تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ومساهمتها في أداء العمل والتفوق، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك نسبة عالية من المؤسسات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة في كلا البلدين كان الأداء فيها عالياً، أما المؤسسات التي لا تطبق إدارة الجودة الشاملة كان أداؤها منخفضاً.

**-دراسة أبونبعة ومسعد (1995):** بعنوان "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، هدفت إلى التعرف على مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وكذلك امكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الأهلية، وقد قدمت الدراسة استراتيجية لإدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الأهلية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها تتفق على ضرورة تطبيق مؤسسات التعليم العالي إدارة الجودة الشاملة، وأن تطبيقها في تلك المؤسسات يحقق لها الكثير من الفوائد، وما ينقص الكثير من الدراسات السابقة أنها لم تركز على بناء أنموذجات لإدارة الجودة الشاملة قابلة للتطبيق في مؤسسات التعليم العالي، وهذا ما سعت إليه هذه الدراسة.

**واقع التعليم العالي اليمني:**

تعود نشأت التعليم العالي في اليمن إلى مطلع العقد السابع من القرن الماضي وتمثلت بإنشاء جامعة صنعاء عام 1970م، بموجب القرار الجمهوري رقم (42) الصادر في 1970/6/16م، وضمت آنذاك كليتين هما: كلية التربية وكلية الشريعة والقانون، وفي ديسمبر 1970م تأسست كلية التربية بعدن وتلاها تحويل معهد ناصر للعلوم الزراعية إلى كلية ناصر للعلوم الزراعية عام 1975م بالقانون رقم (22) لعام 1975م (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2007، 24).

وبعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م أنشئت أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية وأنيط بها مسؤولية الإشراف على الجامعات، كما شهدت مؤسسات التعليم العالي اليمني توسعاً كبيراً تمثل بتأسيس (8) جامعات حكومية إلى جانب جامعتي صنعاء وعدن، ليصل عدد الجامعات الحكومية إلى (10) جامعات (حمزة، 2012، 41)، في حين بلغ عددها حتى عام 2018 (12) جامعة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018).

ولم يقتصر التوسع في مجال التعليم العالي على التعليم الحكومي فقط كما كان قبل الوحدة اليمنية، بل فتح المجال للقطاع الخاص، وذلك بسبب الإقبال المتزايد على التعليم العالي من قبل

خريجي الثانوية العامة وعدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعابهم، وبناء على ذلك "فقد أصدرت وزارة التعليم العالي (15) ترخيصاً تم بموجبها افتتاح (15) جامعة وكلية خاصة تضم حوالي (55) كلية ابتداء من عام 1992م" (وزارة التعليم العالي، 2007، 26)، "واستمرت في التزايد ليصل عددها في عام 2008م إلى (32) جامعة وكلية أهلية وخاصة تضم حوالي (61) كلية، منها (40) كلية في التخصصات الإنسانية، و(21) كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية" (حمزة، 2012، 41)، في حين بلغ عددها حتى عام 2018م (38)جامعة وكلية أهلية وخاصة تضم (118) كلية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018).

"وتعود البدايات الأولى للتعليم الجامعي الأهلي في اليمن إلى عام 1992م، حيث تم إنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي تطورت لتصبح جامعة العلوم والتكنولوجيا عام 1994م" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، 36).

وعلى الرغم من التطور المتسارع في مجال التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، لاسيما فيما يتعلق بكثرة عدد المؤسسات التعليمية إلا أن هذا التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي لم يحقق إنجازات علمية وبحثية وابتكارات تعمل على التنمية الشاملة المقصودة من التعليم العالي مقارنة بإنجازات دول أخرى من دول العالم الثالث، كما أن الكثير من مخرجات معظم مؤسسات التعليم العالي في اليمن لم تواكب احتياجات المجتمع وسوق العمل، فكثير من خريجي تلك المؤسسات غير قادرين على الالتحاق بسوق العمل لانخفاض جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها لهم تلك المؤسسات، نتيجة لكثرة المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي اليمني والتي منها: ضعف تطبيق تلك المؤسسات لمفاهيم وأنظمة الجودة، وضعف ربط المنظومة التعليمية ومخرجاتها باحتياجات سوق العمل، عدم وضوح الرؤية وغياب السياسات المتعلقة بمخرجات مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى نظم التعليم وأساليب التدريس المتقادمة، وعدم مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي، كما أن هذه الأساليب مازالت تفتقر لتدريب الطلبة على المهارات المهنية والعلمية التي تصقل قدراتهم، وترتقي بمعارفهم التنموية والإنتاجية، وكذلك عدم وجود تنسيق بين منظمات الأعمال ومؤسسات التعليم العالي، فضلاً عن تزايد خريجي الثانوية العامة مقابل محدودية القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي اليمني.

ومما تقدم يتضح أن ديناميكية التغيير هي خاصية الواقع المعاش الآن وهذا يتطلب انتهاج سياسات واستراتيجيات متطورة ومرنة تستخدم وتواكب ثورة التقنيات والاتصالات الحديثة، والتي تجعل مؤسسات التعليم العالي قادرة على التعامل مع المتغيرات المختلفة، والتنبؤ بالمستقبل، وتحقيق التنمية المجتمعية في المجالات المختلفة، حيث إن مواكبة ديناميكية التغيير في مؤسسات التعليم العالي أصبحت متطلب وحاجة ماسة وإلا فإن هذه المؤسسات ستصبح من مخلفات الماضي بحلول عام 2025 كما أشارت بعض الدراسات المستقبلية في هذا الجانب (Dator, 2000)، كل ذلك يحتم على مؤسسات التعليم العالي اليمني تطوير أدائها في كافة جوانب عملها من خلال تبني وتطبيق مفاهيم وأنظمة الجودة.

**إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:**

**1 - مفهوم إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:**

تُعد إدارة الجودة الشاملة أحد أبرز الاتجاهات الإدارية الحديثة التي تبنتها الكثير من المنظمات بمختلف أنواعها لإحداث تطوير جذري في فلسفتها وأهدافها وأسلوب عملها، بهدف تحقيق تحسينات شاملة على مستوى أداء المنظمة ككل.

وبالرغم من أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة ظهر في المنظمات الصناعية إلا أن النجاحات التي حققتها تلك المنظمات نتيجة تطبيقها لهذا المفهوم حفز بقية المنظمات التوجه نحو تطبيق هذا المفهوم ومنها المنظمات التعليمية، لاسيما الجامعات .

ونشير هنا إلى أن الجودة في التعليم تختلف عن الجودة في المجالات الأخرى، فجودة التعليم لا تخص منتجاً محدداً، ولكنها تخص مواصفات الطالب الخريج وكيفية إعدادها بطريقة تضمن تقديم الخريج بما يواكب احتياجات سوق العمل، وتعرف جودة التعليم العالي بأنها "كافة السمات والخصائص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها" (الحيالي ومبارك، 2013، 636)، "وحسب ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في التاسع من أكتوبر 1998م ، فإن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم والأنشطة مثل المناهج الدراسية، البرامج الأكاديمية، البحوث العلمية، الطلبة، المباني والمرافق والأدوات، توفير الخدمات للمجتمع المحلي، التعلم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً" (عبدالله، 2014، 83).

إن كل مؤسسة تعليمية، لاسيما الجامعات لابد أن يكون لديها نظام لإدارة الجودة الشاملة من أجل المحافظة على مكانتها العلمية وسمعتها الأكاديمية وتوعية كادرها الأكاديمي والإداري وطلبتها وكل منتسبيها، كي يقوم كل منهم بدوره في إحداث التطوير والتحسين المطلوب في أدائها، حيث إن إدارة الجودة الشاملة في الجامعة هي "فلسفة ومجموعة من الأسس والمبادي الإرشادية التي تهدف إلى تحسين مدخلات الجامعة (من طلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وإداريين، وخطط دراسية، وبنايات ومكتبات ومختبرات،...) وتحسين عملياتها المختلفة (عمليات التعليم ، والتفاعل والاتصال ، ...) بما يقود إلى أفضل المخرجات ذات الجودة العالية التي تلبي احتياجات المستفيدين في الحاضر والمستقبل" (أبو فارة، 2006، 251)، كما تعرف بأنها "ترجمة احتياجات وتوقعات مستخدمي العمالة (خريجي الجامعة) كمخرجات لنظام التعليم في كل كلية إلى خصائص ومعايير محددة في الخريج تكون أساساً لتصميم وتنفيذ برامج التعليم والتطوير المستمر لها" (مصطفى، 1997، 367)، كذلك تعرف بأنها "نظام متكامل من مجموعة من المعايير والمواصفات والإجراءات والأنشطة والإرشادات تضعها الجهة المسؤولة عن التعليم أو المؤسسة التعليمية نفسها لتهتدي بها في تنظيم عملها والاسهام في التنمية والتقدم وإنتاج المواد التعليمية الجيدة واحتياجات الطلبة وقياس مدى تحصيلهم بما يتفق ومعايير المؤسسة وإجراءاتها" (محمود،2018،105)، كذلك تعرف بأنها "فلسفة شاملة للحياة والعمل في المؤسسات الجامعية، تحدد أسلوباً في الممارسة الإدارية بهدف الوصول إلى التحسين المستمر

لعمليات التعليم والتعلم وتطوير مخرجات التعلم على أساس العمل الجماعي، بما يضمن رضا الأساتذة والطلبة وأولياء الأمور وسوق العمل" (مكيد، مداح،2015،155).

وعليه يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها مجموعة من المبادئ والأسس التي يؤدي تحقيقها في الجامعة بكافة أجزائها ومستوياتها المختلفة إلى التحسين المستمر للمدخلات والعمليات والمخرجات وفق معايير جودة التعليم العالي ويلبي رغبات جميع الأطراف ذات العلاقة بدءاً بالطالب وانتهاء بسوق العمل.

**2 - أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ودواعيها:**

إن جودة التعليم العالي لم تعد من القضايا التي يمكن التغاضي عنها، أو حتى تأجيلها، لا سيما بعد أن أصبح التعليم أحد المداخل الرئيسة لإحداث التغيير والتطوير، ومؤشراً لقياس مستوى تقدم المجتمعات وتطورها، ولذا بدأت مؤسسات التعليم العالي تولي اهتماماً متزايداً لجودة التعليم كونها تعد مطلباً أساسياً لرفع كفاءة مخرجاتها التعليمية، بحيث تصبح تلك المخرجات حاملة لمؤهلات تمكنها من الالتحاق بأي سوق من أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وفي هذا السياق "قامت وزارة التعليم العالي البريطاني بتشكيل لجنة دائمة لتقييم جودة التعليم على مستوى الدراسة الجامعية في الجامعات البريطانية في عام 1992م، كما تم إنشاء مجلس أعلى لتقييم جودة الدراسة في مرحلة الدراسة الجامعية الأمريكية عام 1995م، ولقد اتفقت اللجنتان في اجتماع مشترك بين ممثليهما عام 1995م بجامعة ستانفورد على المعايير الواجب اتباعها لتقييم جودة الخدمة التعليمية" (الفتلاوي، 2008،87).

لقد عقدت الكثير من المؤتمرات حول موضوع جودة التعليم العالي، وأوصت تلك المؤتمرات بضرورة، تحسين جودة التعليم العالي بهدف إعداد كوادر بشرية مؤهلة في جميع المجالات والتخصصات، فعلى سبيل المثال وعلى المستوى الدولي فقد نظمت اليونسكو مؤتمراً علمياً حول التعليم العالي في باريس عام 1998م، وتم التركيز على ضمان الجودة ... وحث المؤتمر على تأسيس هيئات وطنية مستقلة لتقويم الجودة ووضع معايير دولية لضمان الجودة، وعلى المستوى الإقليمي نظمت اليونسكو المؤتمر الإقليمي العربي حول جودة التعليم العالي، والذي طلب من جميع مؤسسات التعليم العالي أن تعطي الأولية لضمان جودة البرامج والتدريس والمخرجات والمقاييس اللازمة لضمان النوعية، لكي تتماشى مع المتطلبات – المعايير – العالمية دون الإخلال بخصوصية كل بلد أو مؤسسة أو برنامج (كويران، إبراهيم، وناصر ، 2010، 1 -2).

كما عقد وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي مؤتمرهم الثامن في القاهرة تحت عنوان الجودة للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية، وأوصى المؤتمر بضرورة وضع معايير عربية للجودة والامتياز الأكاديمي، وإنشاء هيئات ومجالس وطنية لضبط وضمان الجودة في التعليم العالي، وإنشاء نظام عربي لتقويم الأداء وضمان الجودة، وأقيم المؤتمر العربي الرابع في بيروت عام 2004م تحت عنوان استراتيجيات التقويم لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، وأوصى المؤتمر بتحديد معايير وطنية لبرامج التقويم وضمان جودة التعليم، وإعداد برامج

لتنمية كفايات العاملين في مجالات التقويم التربوي وضبط الجودة الشاملة والإشراف على تنفيذها في الوطن العربي.

كما ينظم اتحاد الجامعات العربية مؤتمراً عربياً دولياً سنوياً حول ضمان جودة التعليم العالي وبصورة مستمرة ابتداء من عام 2011م.

"وعقدت جامعة الطفيلة التقنية في الأردن في تموز 2007م مؤتمراً بعنوان إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، وركزت معظم الأوراق البحثية المقدمة للمؤتمر على الجودة الشاملة في التعليم العالي، وأوصى المؤتمر بضرورة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العربية" (الصرايرة والعساف، 2008، 7).

"وقد نظمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية مؤتمرها العلمي الثاني عام 2008م ومؤتمرها العلمي الثالث عام 2009م حول موضوع الجودة وأوصى المؤتمر العلمي الثاني بوضع آليات في الجامعات اليمنية للمراجعة الدورية لبرامجها الأكاديمية وتحديث مقرراتها الدراسية مع الالتزام بمعايير الجودة، بينما أوصى المؤتمر العلمي الثالث بمساندة الجامعات اليمنية في تأسيس أنظمة جودة ذاتية" (عايض، 2015، 180).

لقد اصبح تحسين جودة التعليم العالي من خلال تطبيق أنظمة الجودة ومنها نظام إدارة الجودة الشاملة هدفاً مهماً واستراتيجياً لكل مؤسسات التعليم العالي التي تتطلع إلى تحقيق التميز، وذلك لأن التحدي الذي يواجهها في الوقت الحاضر وفي المستقبل لم يعد يتمثل في مدى قدرتها في تقديم التعليم لكل الراغبين في الالتحاق ببرامجها المختلفة، ولكن يتمثل في مدى قدرتها على تقديم خدمة تعليمية بجودة عالية تحقق مواصفات الخريج المتميز الذي يلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل، ويسهم في تحقيق التنمية، وهذا ما دفع تلك المؤسسات، لاسيما الجامعات إلى تطبيق مفاهيم الجودة وأنظمتها، ومنها إدارة الجودة الشاملة لضمان جودة برامجها الأكاديمية، ومن ثم مخرجاتها، خاصة في ظل تطبيق عالمية التعليم العالي، بالإضافة إلى مجموعة دواع أخرى أوجدت قوة دفع ذاتية لمؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات نحو الاهتمام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، ومن أهم هذه الدواعي الآتي (عايض، 2014، 13):

-تنوع أهداف مؤسسات التعليم العالي وتعددها.

-ظهور أنماط جديدة لمؤسسات التعليم العالي.

-تعدد بيئات التعليم.

-خفض التمويل الحكومي والتوسع في التعليم العالي الخاص.

-زيادة الطلب على انتقال الطلبة أو الأساتذة بين الجامعات بالدول المختلفة.

-المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع.

-الحاجة إلى تعزيز ثقافة جامعية مؤيدة للتطوير والتحديث.

-زيادة العرض من الخريجين عن الطلب عليهم، مثل خريجي الطب والتجارة والزراعة والحقوق وغيرها من الكليات.

-أن منتج المؤسسة التعليمية أغلى وأندر منتج في أي مجتمع من المجتمعات، وذلك لأن نجاح المنظمات غير التعليمية في تحقيق أهدافها لا يمكن أن يتأتى إلا بعد نجاح النظم التعليمية في حسن إعداد أفراد المجتمع وتأهيلهم تأهيلاً جيداً.

-ضعف إنتاجية خريجي مؤسسات التعليم العالي في مجالات العمل المختلفة.

وبالنسبة لمؤسسات التعليم العالي اليمني فإنها تواجه جملة من التحديات منها انخفاض الإنتاجية وزيادة التكاليف، ونقص الموارد المالية، وكذلك انخفاض مستوى الرضا لدى كل من العملاء الداخليين والخارجيين، إضافة إلى عدم مواكبة خريجي تلك المؤسسات لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، والأهم من ذلك عدم قدرة الكثير من الجامعات اليمنية على منافسة الجامعات العربية والأجنبية والتي استحوذت على جزء من الحصة السوقية التي يفترض أن تكون ضمن الحصة السوقية للجامعات اليمنية، ويعد التغلب على هذه التحديات أمراً في غاية الأهمية، كي تتمكن الجامعات اليمنية سواءً كانت حكومية أو أهلية من البقاء والمنافسة، ويعد تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في هذه الجامعات من أهم العوامل التي تساعدها في التغلب على مواجهة تلك التحديات، كونه يحسن من مستوى جودة أدائها ويمكنها من التميز، وذلك عن طريق تحقيقه عدة فوائد أهمها الآتي (مراد، 2013، 539 -540؛ الناصر، 2011، 282):

- ارتفاع منحنى رضا المستفيدين الداخليين وتطوير كفاءتهم وأدائهم .
- توفير ميزة تنافسية للجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- رفع مستوى جودة خريجي الجامعات.
- تكوين ثقافة جديدة مضمونها التحسين المستمر في جميع النواحي والأنشطة.
- تضييق الفجوة بين كفاءة خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل من جميع التخصصات، مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة.
- توفر جواً من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين كافة العاملين في المؤسسات التعليمية.
- تطوير أسلوب العمل الجماعي عن طريق فرق العمل وإعطائهم مزيداً من الفرص لتطوير امكانياتهم.
- تحسين سمعة الجامعة في نظر المجتمع، مما عمل على زيادة الطلب على مخرجاتها في سوق العمل، وتنمية روح التنافس بين مؤسسات التعليم العالي.

### 3 -متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

إن أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تسعى نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة وحتى تترجم مفاهيم الجودة الشاملة إلى نتائج ملموسة تلبي رغبات جميع الأطراف ذات العلاقة من عملاء داخليين وخارجيين، وموردين، وسوق العمل، وهيئات أو مجالس ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وغير ذلك، فإن الأمر يستلزم من تلك المؤسسة توفير مجموعة من المتطلبات، على أساس أن هذه المتطلبات توفر مناخاً ملائماً لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها بشكل ناجح، فالمتطلبات تعد بمثابة المرتكزات

والأعمدة الرئيسة لهذا التطبيق وإن عدم توفرها، أو بعضاً منها، أو حدوث أي خلل في توفيرها سيؤثر سلباً في نجاح التطبيق، أو على الأقل في مستواه، ومن أهم هذه المتطلبات الآتي:

أ -دعم والتزام الإدارة العليا:

إن نجاح مؤسسة التعليم العالي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة يعتمد على مدى التزام الإدارة العليا ودعمها لإدارة الجودة الشاملة في كل أنشطة المؤسسة وعملياتها وكلياتها وأقسامها وتخصصاتها، ويرجع ذلك إلى أن قرار تطبيق إدارة الجودة الشاملة هو قرار استراتيجي يتم اتخاذه من قبل الإدارة العليا في المؤسسة، إضافة إلى امتلاكها القدرة على تطوير ونشر رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها، فضلاً عن توفير كل الموارد اللازمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة، ويرى ويليامز (2004، 83) "أن معظم حالات الفشل في تطبيق إدارة الجودة الشاملة يرجع إلى عدم إيمان الإدارة العليا بمبادئها والالتزام بها".

ب -نشر ثقافة الجودة في المؤسسة:

وذلك من خلال تهيئة وإعداد العاملين في مؤسسة التعليم العالي على مختلف مستوياتهم نفسياً لفهم وقبول مفاهيم وممارسات إدارة الجودة الشاملة، واقتناعهم بها، بحيث تصبح ثقافة الجودة جزءاً من ثقافة المؤسسة، وبذلك نضمن تعاون جميع العاملين أو التزامهم بتطبيق إدارة الجودة الشاملة وعدم مقاومتهم لها، إذ ليس من المعقول البدء بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة في ظل ثقافة مؤسسية مناوئة لها أو لا تتلاءم معها، "حيث إن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة تؤدي دوراً بارزاً في خدمة التوجهات الجديدة والتجويد لدى المؤسسات" (حطرم وعبدالله، 2017، 28)، ويمكن نشر ثقافة الجودة بعدة طرائق منها المؤتمرات العلمية، الندوات، الدورات التدريبية، المحاضرات، النشرات التعريفية.

ج -وجود نظام لقياس الجودة:

من الضروري امتلاك مؤسسة التعليم العالي نظام لقياس الجودة يتضمن معايير ومؤشرات دقيقة للأداء يتم بواسطتها قياس مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة، وبحيث تشمل هذه المؤشرات كلاً من المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة، مما يسمح للمؤسسة باكتشاف الانحرافات في الأداء في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة لضمان التحسين المستمرة للجودة في المؤسسة ككل، وهذا ما أكده كروسيي حيث يرى "أن أحد متطلبات التطبيق الناجح للجودة الشاملة هو ضرورة القياس المستمر للأداء وأن تحقيق التحسين المستمر للأداء يتطلب الاهتمام بوضع مقاييس لقياس الأداء" (يوسف، 2003، 180)، وهذا يستلزم من المؤسسة التعليمية إعداد أدلة للجودة وتصميم أدوات قياس لجميع مجالات عمل المؤسسة وعلى مستوى كافة مكونات النظام التعليمي الجامعي.

د -الإدارة الفاعلة للموارد البشرية:

يعد المورد البشري بشقيه الأكاديمي والإداري في مؤسسة التعليم العالي العامل الجوهري في نجاح المؤسسة أو فشلها، فهو المسؤول الأول عن استخدام بقية الموارد الأخرى في المؤسسة، ومن ثم يتوقف عليه نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة أو فشلها، لذلك فلابد من وجود إدارة كفؤة وفاعلة للموارد

البشرية توليه عناية واهتماماً ابتداءً من وضع نظام الاختيار والتعيين، وشغل الوظائف، وتقييم الأداء، وبرامج التدريب، وأسلوب التحفيز المستمر، وبناء فرق العمل، وانتهاءً بالمشاركة والتمكين.

هـ -التدريب:

كي تتمكن مؤسسة التعليم العالي من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح فلابد من تدريب العاملين في المؤسسة لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة للتطبيق، وكون الجودة الشاملة مسؤولية كل فرد في المؤسسة فمن الضرورية تدريب جميع العاملين في المؤسسة من أكاديميين وإداريين وفنيين، ومن المهم جداً أن يكون التدريب مخططاً ومنظماً ومستمراً وفي الوقت الملائم، حتى نضمن حصول كافة أفراد المؤسسة على المعارف والمهارات التي تمكنهم من التطبيق الناجح لإدارة الجودة الشاملة، ويؤكد ديمنج على أهمية التدريب في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة بقوله "إذا أردنا أن نضع فلسفة إدارة الجودة الشاملة موضع التطبيق الفعلي، فإنه يجب الاهتمام الكافي بالتدريب المستمر وخاصة للخط الأول من الموارد البشرية" (زين الدين، 1996، 49)، حيث إن تدريب العاملين وإكسابهم المعارف والمهارات يساعدهم على أداء أعمالهم بدون عيوب أو أخطاء ومن المرة الأولى.

و -وجود نظام معلومات:

إن وجود نظام معلومات لإدارة الجودة الشاملة "يعد شرطاً أساسياً لنجاح تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة بشرط الاعتماد على التقنيات الحديثة في نقل وتداول المعلومات المطلوبة وتوصيلها للمديرين في الوقت المناسب، حتى يتمكنوا من اتخاذا قراراتهم بشكل صحيح" (عايض، 2012، 195)، لاسيما أن من أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة، التركيز على العميل، والتحسين المستمر للجودة، وكذلك اتخاذ القرارات بناءً على الحقائق، إضافة إلى حشد خبرات الموارد البشرية وتوظيفها، فضلاً عن الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، ولا سبيل لتحقيق تلك المبادئ إلا من خلال توفر نظام معلومات فعال لإدارة الجودة الشاملة.

ز -تطوير علاقات قوية مع الموردين:

إن كل العمليات والأنشطة التي تقوم بها مؤسسة التعليم العالي تحتاج إلى مدخلات وهذه المدخلات قد تكون تجهيزات ومعدات، أو مواد تعليمية، أو مواد خام، أو غير ذلك من المستلزمات الضرورية لقيام المؤسسة بأنشطتها التعليمية والبحثية والخدمية، وكل ذلك يتطلب عدداً من الموردين لتوفيرها بالكمية والنوعية المطلوبة، وفي الزمان والمكان المحددين، وبأسعار مناسبة، وهذا بدوره يتطلب بناء علاقات قوية مع الموردين، والعمل على توطيدها على أساس الشراكة المتبادلة وإيجاد نوع من الثقة القوية بين المؤسسة والموردين، والعمل في جو من الانسجام وبما يحقق فوائد لكل منهما، ولتحقيق ذلك يجب على المؤسسة التعامل مع موردين جيدين، فجودة المورد تعد من العوامل الحاسمة في نجاح ممارسات إدارة الجودة الشاملة، وهذا يستلزم من المؤسسة اختيار الموردين في ضوء معايير علمية لضمان اختيار أفضلهم.

ح -تبني أنماطاً قيادية ملائمة لإدارة الجودة الشاملة:

حتى تنجح الإدارة العليا في مؤسسة التعليم العالي من إجراء التطوير والتحسين على مستوى أداء المؤسسة ككل من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة، فإنه يتطلب منها تبني أنماطاً قيادية ملائمة لإحداث التطوير المنشود، ومن أهم هذه الأنماط القيادية نمط القيادة التحويلية، القيادة بالتجوال، وكذلك نمط القيادة على المكشوف الذي يقوم على مبدأ مكاشفة أو مصارحة العاملين على اختلاف مستوياتهم بماهية أهداف المؤسسة وما تصبوا إليه، وكلها أنماطاً قيادة كفيلة بحشد جميع طاقات وإمكانات العاملين لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح.

ط -الاستعانة بمستشارين متخصصين في مجال إدارة الجودة الشاملة:

إن الهدف من الاستعانة بفريق من المستشارين المتخصصين في مجال إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي من خارج المؤسسة هو دعم ومساندة الخبرات الداخلية في حل المشكلات التي تواجه المؤسسة عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة، لاسيما مع بداية التطبيق.

**4 -مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:**

تقوم فلسفة إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المبادئ التي تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيقها والتي تعد بمثابة العناصر الأساسية لفلسفة إدارة الجودة الشاملة، والتي بتحققها في المؤسسة تكون المؤسسة قد طبقت فعلاً إدارة الجودة الشاملة، ومن أهم هذه المبادئ والتي ينبغي على مؤسسة التعليم العالي التركيز عليها والعمل على تحقيقها الآتي:

أ -التركيز على العميل:

إن على مؤسسات التعليم العالي أن تحدد بوضوح من هو عميلها، لاسيما وأن من خصوصية مؤسسات التعليم العالي عدم وضوح من هو العميل المستهدف بالخدمات الجامعية، ويرى أبو فارة (2006، 254) أن هناك ثلاث وجهات نظر في هذا الموضوع، وذلك على النحو الآتي:

- العميل هو الطالب.
- العميل هو المشغل (سوق العمل).
- العميل يختلف باختلاف الخدمة الجامعية، فهناك ثلاث فئات من العملاء هم :عملاء الخدمات التعليمية، عملاء خدمات البحث العلمي، عملاء الخدمات الأخرى للجامعة.

ويمكن القول إن وجهات النظر الثلاث منطقية، وأن على مؤسسة التعليم العالي أن تأخذ في الحسبان الثلاث فئات من العملاء، إضافة إلى العملاء الداخليين، وهي تهيئ نفسها لتقديم خدماتها الجامعية، إلا أن تركيزها عند تقديم تلك الخدمات ينبغي أن ينصب بدرجة رئيسة على الطالب كعميل مباشر، مع أخذها في الحسبان بقية فئات العملاء والذين يعدون عملاء مباشرين أو غير مباشرين ومهمين كونهم المستفيدين من المعارف والمهارات والاتجاهات التي تعلمها واكتسبها الطالب أثناء دراسته الجامعية، وذلك بعد تخرجه والتحاقه بسوق العمل. ومن هنا يجب أن تتفهم مؤسسات التعليم العالي الاحتياجات والتوقعات الحالية والمستقبلية لكل من الطالب والمجتمع وسوق العمل الذي يستوعب الخريجين وأن تكافح لتحقيق تلك التوقعات.

"إن متطلبات النجاح لمؤسسات التعليم العالي تفرض عليها أن تبني أعمالها وخططها ونظمها على قاعدة تلبية رغبات العميل والتعاطي مع إرضائه كهدف استراتيجي" (أبو فارة، 2006، 254).

ب -التركيز على العمليات التعليمية -التعلمية:

إن التركيز على العمليات التعليمية – التعلمية تعد إحدى الاستراتيجيات المهمة التي ينبغي أن تعتمدها مؤسسات التعليم العالي، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تنظيم كافة الموارد اللازمة للقيام بالعمليات التعليمية – التعلمية، بهدف جعلها مرنة وقابلة للاستجابة لرغبات العملاء المتغيرة، إذ لا يكفي أن يكون العميل راضياً عن مستوى جودة الخدمة التعليمية التي تلقاها، بل يجب أن يكون راضياً عن الطريقة التي أديت بها.

إن النظام التعليمي في مؤسسات التعليم العالي يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات، ولا يمكن تقديم خدمة تعليمية متميزة في صورة خريجين من المدخلات الجامعية إلا من خلال تصميم العمليات التعليمية – التعلمية في ضوء مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، فالجودة الشاملة لا تقتصر على تقديم خدمة خالية من العيوب بل إنها تمتد لمعالجة العيوب في عمليات تقديم الخدمة نفسها، فإذا كانت عمليات تقديم الخدمة التعليمية - التعلمية خالية من العيوب فلابد أن تقدم الخدمة خالية من العيوب أيضاً.

ج -حشد خبرات الموارد البشرية وتوظيفها:

يعد المورد البشري أهم عنصر إنتاجي داخل المنظمة كونه يمثل العامل الأساس في تحقيق النجاح أو الفشل للمنظمة، إضافة إلى كونه المسؤول عن استخدام بقية الموارد الأخرى، ولذا فعليه يتوقف نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة أو فشلها، لذلك ينبغي على قيادة مؤسسات التعليم العالي حشد خبرات الموارد البشرية، وتوظيفها التوظيف الأمثل، ودعمها من خلال إشراكهم في أنشطة وأعمال تلك المؤسسات تحت شعار الجودة مسؤولية الجميع، إضافة إلى تمكينهم من أعمالهم، لاسيما وأنهم يمثلون ثروة هائلة من المعرفة والفرص لتحسين أداء تلك المؤسسات، إضافة إلى كونهم أكثر قدرة من الإدارة العليا على تحديد المشكلات التي تواجههم أثناء تأديتهم لأعمالهم وإيجاد الحلول المناسبة لها، فضلاً عن تقديم المقترحات لتحسينها.

د -اتخاذ القرارات بناء على الحقائق:

"إن جودة القرار ودقته يتوقفان على المعلومات المتوافرة ونوعيتها، حيث إن المعلومات هي مادة العمل الإداري وعلى مدى سلامتها وتنظيمها وتحليلها يتوقف النجاح في الإدارة وفي نوعية القرارات التي تتخذ، وهذا مالا يمكن تحقيقه بدون الاشراك الفعال لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة من عاملين ومستهلكين، وغيرهم، فمشاركة كل هذه الأطراف مع توافر نظم معلومات فعالة سيوفر القدر الكافي من المعلومات المتصفة بالدقة والشمول والتوقيت المناسب، ومن ثم سيزيد من كفاءة اتخاذ القرارات وفعاليتها" (عايض، 2006،73).

ولذا فعلى مؤسسات التعليم العالي حتى تضمن جودة قراراتها المتخذة، سواء كانت استراتيجية أم تشغيلية، أن تعتمد في اتخاذها على حقائق ومعلومات شاملة وصحيحة وحديثة ودقيقة من كافة الأطراف ذات العلاقة بالخدمات الجامعية، إضافة إلى تحليل تلك القرارات ومعرفة الآثار المترتبة على اتخاذها.

هـ -التحسين المستمر:

ينبغي أن يكون التحسين المستمر هدفاً دائماً لمؤسسات التعليم العالي، بحيث يتم إدخال التحسينات اللازمة والمستمرة على العملية التعليمية - التعلمية في ضوء المعلومات المتجددة وتغير حاجات ورغبات العملاء.

إن فكرة التحسين المستمر في مؤسسات التعليم العالي "تعتمد على تدعيم البحث والتطوير وتشجيع الإبداع وتنمية المعرفة والمهارة لدى الكفاءات البشرية المتاحة بالمؤسسة" (محمود وجاسم، 2012، 212)، وتؤكد فلسفة إدارة الجودة الشاملة على أهمية التحسين المستمر لمختلف أنشطة وعمليات المؤسسة بشكل مستمر ودون توقف، وذلك لأنها قائمة على مبدأ أن فرص التطوير والتحسين لا تنتهي أبداً مهما بلغت كفاءة وفعالية الأداء، إضافة إلى ضرورة التأقلم السريع والمستمر مع المتغيرات والمستجدات، ولذا ينبغي أن تكون جهود التحسين في مؤسسات التعليم العالي مستمرة وشاملة لجميع مكونات نظام التعليم في المؤسسة، سواء المدخلات أم العمليات أم المخرجات وأن تعتمد جهود التحسين على خطط استراتيجية وأن يتم التركيز على تحسين وتطوير البرامج الأكاديمية والمناهج والمقررات الدراسية، وأن تحرص المؤسسة التعليمية على إشراك كافة الأطراف ذات العلاقة بالعملية التعليمية في مجال التحسين، وأن تعتمد الأساليب العلمية في مجال تحسين وتطوير الخدمات الجامعية، وينبغي أن تستمر جهود التحسين في مؤسسات التعليم العالي حتى بعد التحاق خريجيها بسوق العمل.

و -خدمة المجتمع:

ينبغي أن تكون خدمة المجتمع أحد الأهداف الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي، بحيث لا يقتصر عمل تلك المؤسسات على تقديم خدمة تعليمية للطلبة فقط، وإنما عليها أن تدرك أن بقاءها واستمرارها مرهون بمدى تقبل المجتمع لها، ولاشك أن مستوى تقبل المجتمع لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مرتبط بكمية ونوعية الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسة للمجتمع، سواء كانت تلك الخدمات متمثلة بالخدمة التعليمية كتوافق عدد البرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسة ومستوى جودتها مع احتياجات المجتمع، إضافة إلى سرعة استحداثها لبرامج جديدة لمواكبة احتياجات المجتمع، أم كانت متمثلة بالخدمات المجتمعية الأخرى كإقامة المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات التوعوية والبرامج التدريبية والمنح الدراسية، وكذلك توجيه الخطط البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ومشروعات تخرج الطلبة نحو مشكلات المجتمع واحتياجاته، إضافة إلى استحداث مراكز بحثية وتنموية متخصصة تركز على مشكلات المجتمع واحتياجاته، لاسيما ذات المردود الاقتصادي.

ز -التغذية العكسية:

إن مبدأ التغذية العكسية يتيح لمؤسسات التعليم العالي الوقوف على مستوى أدائها، وعلى مخرجات أو نتائج المبادئ الأخرى لإدارة الجودة الشاملة، وذلك من وقت لآخر من خلال ما يتيح هذا المبدأ من معلومات رافقت أداء تلك المؤسسات، سواء كانت إيجابية أم سلبية، وهنا ينبغي أن نشير إلى قاعدة أساسية في إدارة الجودة الشاملة وهي "أنه لا يمكن تطوير إلا ما يجري قياسه، وهناك نظم

كثيرة جرى تطويرها لقياس وتطوير جودة الخدمات التعليمية بصورة مستمرة... ومن هذه النظم نظام قياس الجودة للتعليم العالي وهذا النظام جرى تطويره وتبنيه في جامعة Louisville وبدأت الجامعة في تنفيذ هذا النظام في العام 1998م، وهذا النظام هو نموذج لدعم التغيير التنظيمي من خلال مساعدة المؤسسات التعليمية على رصد وكشف التحديات التي تقف في وجه تحقيق ضمان الجودة وتحسينها، وذلك من خلال قياس وضمان جودة الخدمات الجامعية على مستوى كل من الخدمات الأكاديمية، والخدمات الجامعية الداعمة" (أبو فارة، 2006، 260).

**5 -مجالات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:**

تشمل مجالات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي جميع مدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته، إضافة إلى التغذية الراجعة، وبالرجوع إلى المرجعيات الدولية والإقليمية والمحلية الخاصة بمجالات ومحاور ومعايير جودة مؤسسات التعليم العالي ومنها المعايير الماليزية، ومعايير اتحاد الجامعات العربية، ومعايير بعض الدول العربية كمصر والسعودية والسودان، واليمن، بالإضافة إلى محاور ومعايير الجودة الشاملة ضمن مكونات أنموذجات إدارة الجودة الشاملة التي تم الاستفادة منها، فضلاً عن مجالات الجودة التي تضمنتها الدراسات السابقة، فقد اعتمدت هذه الورقة المجالات أو المحاور الآتية، وبما يضمن تحقيق الجودة الشاملة في المؤسسة، وذلك على النحو الآتي:

-الإطار المؤسسي: ويتمثل في التخطيط الاستراتيجي، الرؤية ، الرسالة، الأهداف ، الخطط التنفيذية، التقارير.

-الحوكمة والإدارة: ويتمثل في النظم واللوائح، الهياكل التنظيمية، المجالس، اللجان، القيادة، العلاقات الخارجية، الموارد المالية.

-**البنية التحتية:** ويتمثل في المباني، مرافق الخدمات المساندة، المساحات، التجهيزات، تقنية التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.

-**الموارد البشرية:** ويتمثل في أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، الهيئة الإدارية والفنية والاستشارية.

-**الطلبة والخريجين:** ويتمثل في إدارة القبول والتسجيل، إدارة شؤون الطلبة، الخريجين.

-**التعليم والتعلم:** ويتمثل في البرامج الأكاديمية، المناهج ، الإرشاد الأكاديمي، التقويم الأكاديمي للطلبة.

-**مصادر التعليم والتعلم:** ويتمثل في المكتبات، المعامل والمختبرات، الانترنت.

-**البحث العلمي والأنشطة العلمية:** ويتمثل في إدارة البحث العلمي والنشر، إدارة الدراسات العليا، المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية.

-**خدمة المجتمع:** ويتمثل في إدارة خدمة المجتمع، برامج خدمة المجتمع، المراكز الخدمية.

-**إدارة الجودة:** ويتمثل في إدارة الجودة، برامج إدارة الجودة، التقييم، التحسين المستمر.

**<u>أنموذجات إدارة الجودة الشاملة:</u>**

لقد أدرك رواد إدارة الجودة الشاملة وكذلك الباحثون والمهتمون بها أهميتها، ولذلك فقد قاموا بتجميع وحصر متطلباتها ومبادئها أو عناصرها الأساسية وبلورتها في صورة أنموذجات لضمان نجاح

تطبيق إدارة الجودة الشاملة، سواءً في المنظمات الصناعية أو الخدمية، والاستمرار في التحسين المستمر في تلك المنظمات وصولاً إلى تحقيق التميز، ومن أهم تلك الأنموذجات وأكثرها تطبيقاً في المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة هي: الأنموذج الياباني، والأنموذج الأمريكي، والأنموذج الأوروبي، وبالرغم من أن هذه الأنموذجات هي الأكثر تطبيقاً، وأن الأنموذجات الأخرى استندت في بنائها إلى هذه الأنموذجات إلا أنها ركزت بدرجة أساسية على المنظمات الإنتاجية.

كما توجد العديد من الأنموذجات العربية الخاصة بالجودة ومنها: أنموذج محمد بن راشد آل مكتوم، وأنموذج الملك عبدالعزيز للجودة، وأنموذج الملك عبدالله الثاني للتميز في الأردن.

وقد تبنت الكثير من الجامعات، لاسيما في الدول المتقدمة تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبنت أنموذجات للجودة خاصة بها ومن هذه الجامعات، جامعة ولاية أويجون، جامعة شمال غرب ولاية ميسوري، جامعة ويسكنسون، جامعة جرفث الأسترالية، جامعة ألستر البريطانية، وكذلك تبنت بعض الجامعات العربية أنموذجات للجودة خاصة بها مثل: جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، وسوف نستعرض في هذه الورقة خمسة من الأنموذجات المتعلقة بالتعليم العالي، أربعة أنموذجات لجامعات، وأنموذج على مستوى الأردن، وذلك على النحو الآتي:

1 -**أنموذج جامعة ويسكنسون:**

قامت جامعة ويسكنسون عام 1990 بوضع خطة لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، وقد عرفت هذه الخطة بقيادة الجودة الشاملة، وتتكون من العناصر الآتية (الطائي، والعبادي، 2009، 401 -402):

-**فريق القيادة:** ويشمل تطوير رؤية لقيادة الجودة الشاملة من حيث الأهداف ومعايير النجاح والقضايا الرئيسة التي يجب التعامل معها والطرق التي يجب أن تتبع.

-**مكتب الجودة:** وهو عبارة عن مجموعة من الأفراد يتولون الإرشاد والمعاونة في تنفيذ فلسفة وطرق الجودة الشاملة.

-**فريق التنفيذ:** ويتكون من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة والمعرفة يساهمون في جهود التنفيذ.

- **الشبكة الداخلية:** وتتضمن اللقاءات الدورية الشهرية مع المتحدثين عن موضوعات الجودة والجهود الأخرى المبذولة في هذا المجال بهدف تدريب الأفراد والأقسام.

- **فريق النصح:** وهو فريق من الخبراء يمثلون المنظمات العامة والخاصة يلتقون مرتين كل عام.

- **فريق الممولين:** ويتضمن الجهات التي تقدم الإعانات لتنفيذ هذه العملية، وتتمثل الإعانات في إعانات مادية، وتدريبية واستشارية من جهات لديها خبرة سابقة في التطبيق.

- **الشبكة الخارجية:** وتتمثل في تواصل مكتب الجودة بالكليات والجامعات الأخرى التي تطبق الجودة، وكذلك بالمستشارين في القطاع الخاص، والجهات الحكومية، والجهات الأخرى على مستوى الدولة.

2 -**أنموذج الجامعة المستجيبة:**

بني هذا الأنموذج الذي اقترحه تيارناي Tierney 1998 على مقدمة منطقية تقول: "أن الجمهور يحكم على الجامعة من منطلق علاقتها الداخلية والخارجية ونوعية مخرجاتها"، وعلاقة الجودة هنا

تقوم على التعاون والمساواة، فالأداء العالي يقتضي علاقات تواصل وتشارك في إطار الجامعة نفسها، كما يقتضي أيضاً إيجاد صلات اجتماعية مع منظمات المجتمع الأخرى.

وإن بناء العلاقات الداخلية هو ما تتطلبه المراجعة المستمرة لأساليب العمل من قبل فريق الأكاديميين ليأخذوا في الحسبان مطالب الطلبة والموارد المتاحة، وأهداف الأقسام سعياً لتطوير رسالة المؤسسة، وتكمن أهمية العلاقات الخارجية في تحسين الجودة بربط المشاركة بين الوحدات الأكاديمية وبين المؤسسات..وفي المحصلة النهائية بزيادة التركيز على العلاقات والنواتج تصبح الجامعة أشبه بالشبكة منها بالمكان الذي تلتقي فيه مجموعة من الأفراد يعمل كل منهم بمعزل عن الآخرين (السامرائي، 2007، 121).

**3 -<u>أنموذج جامعة جرفث:</u>**

صممت جامعة جرفث الاسترالية استراتيجية لتحري الجودة في مختلف قطاعات الجامعة، وقد تم تطبيق إدارة الجودة من خلال المراحل الآتية (الصرايرة والعساف، 2008، 33):

أ -**خطة إدارة الجودة:** عين مجلس الجامعة مساعد نائب رئيس الجامعة لتطوير الجودة بهدف تعزيز مشاركة الجميع في تطوير جودة مناشط الجامعة.

ب -**خطة إدارة جودة التعليم والتعلم:** اعتمدت هذه الخطة كمحرك للتحسين، وبناء أفضل ممارسات لعملية التعليم والتعلم في جميع أرجاء الجامعة، وتطالب الخطة مراجعة تلك العمليات من قبل الأعضاء والأقسام كخطوة أولية لتحديد مواطن القوة والضعف والفاعلية والكفاءة المتعلقة بجميع المقررات من أجل التحسين.

ج - **خطة إدارة جودة البحث العلمي:** تتضمن هذه الخطة الأبعاد الآتية:

-الخطوط العريضة لعمليات البحث.

-فرص للتنافس الوطني لنيل تمويل ودعم مركز البحث.

-طرح مقررات الدراسات العليا.

-التقويم والملاحظة والمراجعة.

د -**تطبيق الجودة:** لقد تم وضع خطة تطبيق إدارة الجودة في الجامعة بمشاركة المستفيدين من خدمات الجامعة، وكان البرنامج واضحاً لجميع أعضاء الجامعة، وتم تشكيل لجنة للجودة في كل كلية لتوفير القيادة وتحسين الجودة في الكلية.

**4 -<u>أنموذج جامعة العلوم والتكنولوجيا:</u>**

"قامت جامعة العلوم والتكنولوجيا ببناء أنموذج للجودة خاص بها مستوحى من التجارب الدولية في نظم الجودة، متضمناً المؤشرات والأدوات وآليات عمل الأنموذج، وقد تم بناؤه على أساس الأنموذج المنظومي، حيث تضمن كلاً من المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة، والتي تمثل المكونات الرئيسة للنظام التعليمي للجامعة، ويحتوي كل مكون من مكونات الأنموذج على عدد من المجالات ولكل مجال مجموعة من المؤشرات" (عايض، 2015، 191).

5 -**أنموذج الأردن:**

اهتمت الأردن مبكراً بجودة التعليم العالي، حيث أسست جائزة للإبداع والتفوق من قبل صندوق الحسين للإبداع والتفوق في عمان عام 2000، وتم تنفيذ مشروع تقييم الأداء النوعي لبرامج التعليم العالي بهدف إحداث نقلة نوعية في مستوى برامج التعليم العالي الأردني، حيث تمنح الجائزة لأفضل برنامج تعليمي في تخصصات علوم الحاسوب، إدارة الأعمال، والقانون التجاري، وتتضمن الجائزة ثلاثة معايير رئيسة وأخرى فرعية يتم التأكد من مطابقتها من قبل فريق استشاري متخصص من الوكالة البريطانية لضمان الجودة (QAA)، وهذه المعايير هي (بضياف وبوفلفل، 2013، 617):

1 - **المعايير الأكاديمية:** تهدف هذه المعايير إلى وضع مؤشرات لتأمين مستوى عال من الجودة في التعليم العالي، وتتضمن هذه المعايير: مخرجات التعليم، المناهج، تحصيل الطلبة، وطرق تقييمهم.

2 - **جودة فرص التعلم:** وتكون هذا المعيار من: عناصر التدريس والتعلم، وتقدم الطلبة، وموارد التعلم واستخدامها في العملية التعليمية وبما يضمن تحقيق الأهداف.

3 - **ضمان تحسين الجودة:** من خلال وضع آليات اختيار أعضاء هيئة التدريس، الكادر الوظيفي، التقويم المستمر لأعضاء هيئة التدريس وتنفيذ مشاريع تحسين مرافق الجامعة وتطويرها.

**أنموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني:**

بالاطلاع على الأنموذجات السابق ذكرها وغيرها من الأنموذجات فقد اقترحت هذه الورقة أنموذجاً لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، كما يوضح ذلك الشكل (1)، وذلك على النحو الآتي:

شكل (1): أنموذج مقترح لإدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي اليمني

يتضح من الشكل (1) المتضمن أنموذج إدارة الجودة الشاملة المقترح تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي اليمني الآتي:

1 - أنه تم بناؤه على أساس الأنموذج المنظومي، حيث تضمن كلاً من المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة.

2 - أنه احتوى جميع مجالات ومحاور الجودة التي اعتمدتها هذه الورقة استناداً إلى التجارب الدولية والإقليمية.

3 - أنه راعى متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة والتي بدونها يصعب تطبيق مؤسسات التعليم العالي لإدارة الجودة الشاملة، كما راعى مبادئ إدارة الجودة الشاملة والتي بتحققها على مستوى مكونات الأنموذج المقترح ( المدخلات، العمليات، المخرجات، التغذية الراجعة) تكون مؤسسة التعليم العالي قد طبقت بالفعل إدارة الجودة الشاملة.

4 - أن تحديد الوزن النسبي لمكونات الأنموذج راعى الواقع الحالي لمؤسسات التعليم العالي اليمني، بحيث تم تحديد الأهمية النسبية لمكونات الأنموذج على النحو الآتي:

1 - المدخلات 35٪.

2 - العمليات 25٪.

3 - المخرجات 30٪.

4 - التغذية الراجعة 10٪.

**مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني:**

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة ليست عملية سهلة ويسيرة، ولا يمكن تطبيقها خلال فترة زمنية قصيرة ، بل تتطلب فترة زمنية طويلة يتم من خلالها تطبيق عدة مراحل ترتبط بكافة مجالات عملها وأنشطتها ، ويمكن استعراض مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني في ضوء الأنموذج الذي اقترحته هذه الورقة، على النحو الآتي:

أ - مرحلة الإعداد:

يطلق على هذه المرحلة مرحلة اقتناع الإدارة العليا في مؤسسة التعليم العالي اليمني بتبني إدارة الجودة الشاملة، وهي تعد بمثابة التفكير المنظم لتحول المؤسسة نحو إدارة الجودة الشاملة، ولتنفيذ هذه المرحلة بنجاح فلابد من القيام بالخطوات الآتية:

1. اتخاذ الإدارة العليا في المؤسسة قراراً بتطبيق إدارة الجودة الشاملة وإعلانه لجميع العاملين في المؤسسة.
2. تدريب القيادة العليا والوسطى في المؤسسة على الجودة ، مع التركيز على المبادئ الأساسية لإدارة الجودة الشاملة.
3. الاطلاع على تجارب بعض مؤسسات التعليم العالي العربية والأجنبية في مجال تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

4. تشكيل مجلس أعلى للجودة في المؤسسة برئاسة المسؤول الأول في المؤسسة أو نائبه وأن يكون من أعضائه بعض أعضاء الإدارة العليا، وخبراء متخصصين في الجودة من خارج المؤسسة، على أن يكون من أهم مهام المجلس دعم برنامج تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتكوين فرق العمل وإزالة أي عقبات تواجه عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
5. تخصيص الموارد اللازمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة.

ب: مرحلة التخطيط:

في هذه المرحلة يتم إعداد خطة التطبيق التفصيلية لإدارة الجودة الشاملة في المؤسسة، وتتضمن هذه المرحلة الخطوات الآتية:

1 - تحليل البيئة الداخلية والخارجية وذلك لكل مكون من المكونات الفرعية للأنموذج المقترح على مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة، وصولاً إلى التحديد الدقيق لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
2 - تحديد أهداف الجودة في ضوء رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها، وينبغي أن تشمل الأهداف جميع أجزاء المؤسسة ومجالات عملها.
3 - رسم سياسة الجودة في المؤسسة وينبغي أن تتضمن هذه السياسة أنظمة الحوافز ، والأمن الوظيفي، والدعم الإداري.
4 - وضع خطة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة ووضع الخطط الفرعية لكل وحدة من الوحدات الرئيسة في المؤسسة، وينبغي أن تشمل الخطة جميع مكونات الأنموذج المقترح.

ج: مرحلة التطبيق:

في هذه المرحلة يبدأ التطبيق الفعلي للخطط الموضوعة، حيث تقوم فرق العمل بتنفيذ المهام الموكلة إليها وإجراء التغييرات المطلوبة لتحقيق الأهداف المرسومة، وتشمل هذه المرحلة الخطوات الآتية:

1. اختيار من سيتولى التدريب في المؤسسة، وتدريبهم على المبادئ والمفاهيم والأدوات الخاصة بإدارة الجودة الشاملة.
2. تدريب الإدارة والعاملين وفرق العمل على كيفية تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وبحيث يشمل التدريب جميع منتسبي المؤسسة كل فيما يخصه، على أساس أن الجودة مسؤولية كل فرد في المؤسسة.
3. التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعة وفقاً لجدول زمني يتم اعتماده من قبل المجلس الأعلى للجودة.

د: مرحلة الرقابة والتقويم:

وفي هذه المرحلة يتم بناء نظام للرقابة على أساس الرقابة المستمرة التي تبدأ من الرقابة السابقة، ثم الرقابة المتزامنة، ثم الرقابة اللاحقة، وذلك بهدف تقويم مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة والجهود المبذولة في التطبيق والنتائج المتحققة، وقد يتطلب من المؤسسة الاستعانة بفريق تقويم خارجي، إضافة إلى فريق التقويم الداخلي، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة خطوات أهمها الآتي:

1 - تدريب العاملين المعنيين بالرقابة والتقويم على كيفية استخدام أساليب الرقابة، لا سيما الأدوات والأساليب التي تستخدم لقياس مستوى الجودة.

2 - المسح الشامل للعملاء الخارجيين، بهدف معرفة مستوى رضاهم ومعرفة آرائهم والسماع لمقترحاتهم في مجال التطوير والتحسين.

3 - المسح الشامل للمشاركين في البرامج التدريبية، وذلك بهدف معرفة مقترحاتهم التي يقدمونها لتحسين تلك البرامج وتطويرها.

4 - المسح الشامل للعملاء الداخليين (العاملين)، وذلك بهدف مساعدة الإدارة العليا على تفهم إدراكات العاملين، واتجاهاتهم نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة، والذي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في التحسين المستمر للجودة.

هـ: مرحلة تبادل الخبرات ونشرها:

في هذه المرحلة تتم الاستفادة من الخبرات والنتائج التي حققتها المؤسسة نتيجة تطبيقها لإدارة الجودة الشاملة، ولتحقيق تبادل الخبرات ونشرها داخل المؤسسة ينبغي عمل الآتي:

1. دعوة وحدات المؤسسة وفروعها لعملية التحسين، وذلك بهدف عرض كل وحدة النتائج الإيجابية التي حققتها نتيجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
2. دعوة العملاء والموردين لعملية التحسين لمعرفة آرائهم تجاه تطبيق المؤسسة لإدارة الجودة الشاملة، ومعرفة النتائج الإيجابية التي حققوها نتيجة هذا التطبيق، إضافة إلى السماع لمقترحاتهم للتحسين المستمر للجودة.
3. دعوة مؤسسات التعليم العالي والمنظمات ذات العلاقة، وذلك بهدف اطلاع تلك المؤسسات والمنظمات على أبرز النتائج التي حققتها المؤسسة نتيجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة، إضافة إلى تبادل الخبرات في مجال تطبيق إدارة الجودة الشاملة بين المؤسسة وتلك المؤسسات.

الخلاصة والتوصيات:

إن واقع مؤسسات التعليم العالي اليمني يستلزم منها ضرورة تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها والتطورات والمستجدات المتسارعة التي تحدث في بيئتها، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى أدائها، وتحسين مستوى جودة خدماتها وبالأخص جودة مخرجاتها من الخريجين، بما يواكب احتياجات ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، ومن ثم الاسهام في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، على أساس أن مخرجاتها تمثل أدوات التغيير والتطوير للمجتمع في جميع قطاعات العمل المختلفة، وبالتالي فإن هذه الورقة البحثية توصي بالآتي:

1 - ضرورة النظر إلى إدارة الجودة الشاملة بأنها منهجاً إدارياً حديثاً يمثل مدخلاً أساسياً لتطوير أداء مؤسسات التعليم العالي اليمني من خلال إحداث تحولاً جذرياً في أسلوب عملها والنتائج التي تحققها.

2 - تشكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة فريق من الخبراء المتخصصين في مجال الجودة الشاملة لدراسة الأنموذج المقترح، ومن ثم اعتماده وتعميمه على مؤسسات التعليم العالي اليمني لتطبيقه.

3 - حث الوزارة مؤسسات التعليم العالي اليمني على تطبيق أنموذج إدارة الجودة الشاملة.

4 - تخصيص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جائزة يطلق عليها جائزة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الجودة الشاملة لأفضل جامعة يمنية بناء على نتائج تقييمها لتطبيق الأنموذج.

5 - إصدار مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم تصنيف للبرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية في فئات (أ، ب، ج) على مستوى كل تخصص من التخصصات بصورة سنوية استناداً إلى نتائج تقييم تلك البرامج في ضوء الأنموذج، وتحديد أفضل برنامج على مستوى كل تخصص.

6 - العمل على تطوير الأنموذج بصورة دورية بحسب التطورات والمستجدات في بيئة التعليم العالي اليمني.

**المراجـــــــع:**


1. أبو حميد، هدى (2006). الجودة الشاملة في ادارة المعلومات. معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، الرياض، السعودية.
2. أبو فارة، يوسف أحمد (2006). "واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2(2)، ص ص 245–260.
3. بضياف، عبد المالك، وبوفلفل، سهام (2013). "واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العربية". ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، 2–4 أبريل، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
4. بوحنية، قوي، سمير، بارة، وسالمة ليمام (2011). "إمكانات تطبيق نظام إدارة الجوة الشاملة في التعليم العالي – دراسة حالة الجزائر". ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي، 10 -12 مايو، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
5. الحسيني، مسعودة مفتاح أحمد (2013). "نماذج إدارة الجودة الشاملة T.Q.M ومعوقات استخدامها في التعليم العالي". ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، 2–4 أبريل، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
6. حطرم نصر، وعبدالله، سليمان زكريا (2017)، واقع تطبيق ضمان الجودة في كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 10(29)، ص ص 19 -54.
7. حمزة، أسوان عبد الله (2012). "تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 5(10)، ص ص 43–60.
8. الحيالي، ايهاب عبد الرزاق، ومبارك، ندى عبد الأمير (2013). "إدارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي". ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، 2–4 أبريل، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
9. الحيالي، إيهاب عبدالرزاق (2013). "ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من أجل تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل". ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، 2–4 أبريل، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
10. زين الدين، فريد عبدالفتاح (1996). المنهج العلمي لتطبيق ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية. دار الكتب للنشر، القاهرة، مصر.
11. السامرائي مهدي (2007). إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
12. الصرايرة خالد، والعساف، ليلى (2008). "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 1(1)، ص ص 1 -46.
13. الطائي، يوسف، العبادي، فوزي، والعبادي هاشم (2009). إدارة الجودة الشاملة في التعليم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
14. عايض، عبداللطيف (2006). "متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البيئة الصناعية اليمنية". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان.

15. عايض، عبداللطيف (2012). إدارة الجودة. جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، صنعاء.
16. عايض، عبداللطيف (2014). "مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 7(16)، ص ص 3 -49.
17. عايض، عبداللطيف (2015). "تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي (كلية التعليم المفتوح أنموذجاً)". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 8(22)، ص ص 177 -216.
18. عبدالله، سليمان زكريا (2014). "مستوى أداء الجامعات السودانية في ضوء معايير الجودة: دراسة استطلاعية لوجهة نظر طلاب وطالبات جامعتي بخت الرضا وكردفان السودانية". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 7(16)، ص ص 51 -84.
19. الفتلاوي، سهيلة محسن (2008). الجودة في التعليم: المفاهيم، المعايير، المواصفات، المسؤوليات. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
20. كويران، عبدالوهاب عوضن، إبراهيم، ألطاف رمضان، وناصر، صالح يوسف ( 2010). "تقويم عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية لواقع ضمان جودة البرامج الأكاديمية في كليات جامعة عدن". المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، 11 -13 أكتوبر، جامعة عدن، عدن، اليمن.
21. محمود، خالد صلاح حنفي (2018). معوقات تحقيق الجودة الشاملة في كلية التربية جامعة الإسكندرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 11(34)، ص ص 99 -123.
22. محمود، ناجي عبدالستار، وجاسم ياسين موسى (2012). "متطلبات إدارة الجودة الشاملة في جامعة تكريت: دراسة تحليلية". ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 4 -5 أبريل، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.
23. مراد، ناصر (2013). "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة التعليم العالي – حالة الجزائر". ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، 2–4 أبريل، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
24. مصطفى، أحمد سيد (1997). إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، إدارة خدمات البحوث، قطاع المعلومات، مجلس الشعب، القاهرة، مصر.
25. مكيد، علي، ومداح، لخضر (2015). "مدى تبني مبادئ إدارة الجودة الشاملة الجامعية في الجامعة الجزائرية دراسة استقصائية على أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية – الجزائر". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 8(22)، ص ص 149–176.
26. الناصر، علاء حاكم (2011)، تطبيق أنموذج إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الجامعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي، 10 -12 مايو، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
27. الوادي، محمود حسين، والزعبي علي فلاح (2011). "مستلزمات إدارة الجودة الشاملة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية". المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 4(8)، ص ص 60 -95.
28. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2007). التعليم العالي في الجمهورية اليمنية. صنعاء: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

29. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2018). بوابة التنسيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.

30. ويليامز، ريتشارد (2004). أساسيات إدارة الجودة الشاملة. الجمعية الأمريكية للإدارة، ترجمة مكتبة جرير، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية.

31. يوسف، محمد علي (2003). "تأثير أبعاد الثقافة التنظيمية السائدة على إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الخدمات البلدية، دراسة تطبيقية على أمانة محافظة جدة والبلديات التابعة لها للفترة 2000 -2003م". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

**المراجع الأجنبية:**

1. Dator, J. (2000). "The future for Higher Education: From Bricks to Bytes to Fare Thee Well". In S. Inayatullah & J. Gidley (Eds.), The University in Transformation Global Perspectives on the Futures of the University (pp. 69-90). Connecticut, United States Greenwood Publishing Group.
2. Kotler, P. (1994). Marketing management, analysis, planning, implementation, and control. London: Prentice-Hall International.
3. Logothetis, N. (1997). Management for total quality. (1st ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall.

# مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار من وجهة نظر اعضاء التدريس فيها

د. حمود محسن المليكي

**ملخص البحث**

هدف البحث إلى التعرف على مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،حيث تم تصميم استبانة حسب معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية المستوى الاول اذ بلغ عدد المؤشرات (88) مؤشر، موزعين على الخمسة المعايير المعتمدة ، وقد تكون مجتمع وعينة البحث (136)فرداً وهم جميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم المتواجدين بالكلية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام2018/2017م تم اخذ(20) فرداً عينة استطلاعية حيث اصبحت العينة التي تم توزيع اداة البحث عليها ( 116) استجاب منهم (76) فردا وبعد استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة ،توصل البحث الى عدد من النتائج أهمها :

أن مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها ككل جاء بمستوى متوسط وأنه لا يوجد فروق دالة إحصائيا بين استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات البحث المتمثلة (التخصص - الدرجة العلمية – سنوات الخبرة).

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها قدم الباحث مجموعة من التوصيات والمقترحات الهادفة الى رفع مستوى تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة الى اعلا المستويات واضافة معايير خاصة بكلية التربية بما يضمن تحقيق الجودة الاكاديمية فيها وقيامها بواجباتها التعليمية بكل تميز واقتدار.

**كلمات مفتاحية** : معايير الاعتماد الاكاديمي ، ،ضمان الجودة ، كلية التربية.

**Abstract**

This study aimed at identifying the level of applying academic accreditation and quality assurance at the faculty of education, Thamar University from the viewpoint of the academic staff at the faculty. To achieve this aim, the researcher used the statistical, descriptive approach. A questionnaire was developed as per the academic accreditation and quality assurance of higher education in the republic of Yemen. The number of indicators reached (88) distributed on five accredited criteria. The questionnaire was administered on the population of this research who were the academic staff and their assistants at the faculty (*n*=116). The returned questionnaires were (*n*=76).
By using the appropriate statistical methods of analysis, the researcher reached a number of results top of which are as follows:

The level of applying the academic accreditation and quality assurance at the Faculty of Education, Thamar University from the academic staff's viewpoints, is with an average level and there were no differences of statistical significance between the samples' responses attributed to the variables of (major, academic rank, and years of experience).

In the light of the findings reached, the researcher presented some suggestions and recommendations that aim at promoting the level of applying the academic accreditation and quality assurance to highest level and adding standards special for the faculty of education to guarantee academic quality achievement and to underpin its educational duties outstandingly and with capability

**مقدمة البحث:**

دخلت ادارة الجودة في مجال التربية والتعليم العالي كأسلوب حديث للارتقاء بالعملية التعليمية وخاصة التعليم الجامعي بمختلف تخصصاته كونه يمثل قمة الهرم التعليمي، وخاصة تلك المؤسسات المتمثلة بكليات التربية باعتبارها مؤسسات علمية وتربوية ،وتعليمية ،وتنموية، فالأنظار دائمًا تتوجه إليها في إعداد الكوادر والطاقات ، فهي تلاقي اهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة من خلال الاهتمام بكفاءتها والارتقاء بجودتها وقدرتها على تحقيق أدوارها ولذلك نجد في كثير من دول العالم المتقدم أنه لا يسمح الالتحاق بكليات التربية إلا وفق شروط ومعايير لا توجد في بقية الكليات فمن السهل التحاق الطالب في أي كلية اخرى لكن من الصعب الالتحاق بكلية التربية نظرا لأهمية مخرجاتها في بناء الاجيال .

كما أن كليات التربية بحكم موقعها التاريخي في مسيرة التعليم العالي والجامعي ، وحجمها ، وعمق ارتباطها بكل من الجامعة والمجتمع يحتم عليها أن تكون من أول الكليات المعنية بتحقيق الوظائف الثلاث لأي جامعة ، وكليات التربية ، في اليمن من أسبق كليات الجامعات في النشأة ، بل انها مثلت النواة الأولى للجامعات اليمنية بشكل عام .

وتعد جامعة ذمار من الجامعات التي انشئت عام 1996م وقد مثلت كلية التربية النواة الاولى لنشاه الجامعة حيث تأسست في العام 1990م وكانت حينها تتبع جامعة صنعاء ،وهي تسعى بشكل مستمر إلى تحسين جودة برامجها ومستواها التعليمي حيث اصبحت الان تمتلك عدد من البرامج العلمية في جميع مراحل التعليم الجامعي (بكالوريوس – ماجستير –دكتوراه) ،وبحكم انها مثلت النواة الاولى لإنشاء الجامعة فالواجب أن تكون اكثر الكليات تطبيقا للمعايير الاكاديمية كونها المعنية بتخريج الكادر البشري الذي يقع عليه مسؤولية بناء الانسان في مختلف مجالات الحياة، ولذا كان لابد من إجراء هذا البحث لمعرفة مستوى تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة (المستوى الاول) والمقر من مجلس الاعتماد وضمان الجودة في اليمن والكشف عن مستويات القوة والضعف وتقديم التوصيات والمقترحات الازمة لتطبيق جميع المعايير بالشكل المطلوب.

**مشكلة البحث :**

تتلخص مشكلة هذا البحث بالأسئلة الآتية : -

- ما مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار تعزى لمتغيرات (التخصص - الدرجة العلمية – سنوات الخبرة) ؟

**أهمية البحث**

تكمن أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع المتمثل بمعرفة مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها وتتلخص الأهمية في الآتي: -

- قد يسهم هذ البحث في نشر ثقافة الجودة ومعاييرها مما يساعد في تطوير العملية الإدارية والتعليمية.
- قد يساعد قيادة الجامعة و كلية التربية بشكل خاص على تحسين أداء الكلية وتوافق ذلك الاداء مع المعايير المطلوبة .
- قد يساعد البحث المشتغلين في تطوير التعليم ورسم سياسات كليات التربية للوقوف على جوانب القصور في تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة (المستوى الاول والثاني) .
- قد يفيد البحث الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول كليات التربية
- تأتي استكمالا لدراسات سابقة تناولت تقويم كليات في الجامعات اليمنية حكومية واهلية.
- قلة الدراسات في حدود علم الباحث التي تناولت التعرف على مستوى تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة المستوى الاول في الجمهورية اليمنية على مستوى كليات التربية في الجامعات اليمنية.

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى الآتي:

- التعرف إلى مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.
- التعرف إلى أثر متغيرات (التخصص - الدرجة العلمية – سنوات الخبرة) في مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فيها.

**حدود البحث**

**الحد الموضوعي :** معرفة مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار.

**الحد البشري :** جميع اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في كلية التربية والذين يحملون الدرجات العلمية(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مدرس، معيد).

**الحد الزمني :** تم تطبيق البحث خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2018/2017م.

**الحد المكاني :** تم تطبيق البحث على كلية التربية جامعة ذمار.

**مصطلحات البحث**

**تطبيق** :التطبيق لغة يعني إخضاع المسائل والقضايا لقاعدة علمية أو قانونية أو نحوها (الوسيط، ب ت، 550 ).

والتطبيق اصطلاحا : يتمثل في القدرة على توظيف المعارف والمعلومات في استعمالات مناسبة (علي،28,2011).

**المعايير:** تعني لغة جمع معيار والمعيار العيار الذي يقاس به غيره (البستاني، 1997، 647).

**ويعرف اصطلاحا** أنه"أعلى مستويات الأداء التي يسعي الطالب للوصول إليها بعد دراسته لمنهج ما،ويتم في ضوئها تقويم مستويات الأداء المختلفة والحكم عليها (الناقة وآخرون، 2005 ،934).

**الاعتماد الاكاديمي :** يعرف الاعتماد: أنه مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من أجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لمؤسسات التقويم ،وأن برامجها تتوافق مع المعايير المعتمدة(دليل المقاييس النوعية،2009، 22).

وتعرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن الاعتماد الاكاديمي بأنه" إقرار مجلس الاعتماد وضمان الجودة استيفاء مؤسسة تعليم عالي أو برنامج أكاديمي مستوى معينا من معايير الجودة(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2008، ب.د ).

**ضمان الجودة:** هي عملية إيجاد آليات واجراء تطبيق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكد من أن الجودة المرغوبة ستتحقق بغض النظر عن كيفية تحديد المعايير. وعرفت بأنها الوسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعينة قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قومياً أو عالمياً وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية ملائمة وتستوفي توقعات مختلف أنواع المستفيدين من هذه الجهات(دليل المقاييس النوعية،2009، 23)

**كما تعرف الجودة** بأنها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة، وتعرف بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرًا على الوفاء باحتياجات معينة (حوالة، 2005 ، 622 ).

**ويعرف الباحث معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة** "بانه عملية تقويم أداء كلية التربية بجامعة ذمار في ضوء معايير(المستوى الأول) لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي.

**كلية التربية :** يعرفها الباحث أنها" إحدى الكليات في جامعة ذمار مثلت النواة الأولى لإنشاء الجامعة حيث تم افتتاحها عام 1990م ،وكانت تتبع جامعة صنعاء وتقدم حاليا ثمانية برامج بكالوريوس وثمانية برامج لمرحلة البكالوريوس لتخريج معلمين هي( الرياضيات ،الفيزيا، الكيمياء، الاحياء، اللغة العربية، الدراسات الاسلامية، اللغة الانجليزية، التربية الفنية) كما يوجد بها ثلاثة برامج

للماجستير في تخصصات( الادارة والتخطيط التربوي، مناهج وطرق التدريس، علم النفس التربوي)وبرنامج للدبلوم في التربية وعلم النفس كما تم في بداية العام 2018م افتتاح خمسة برامج للدكتوراه هي(الادارة والتخطيط التربوي، مناهج وطرق تدريس الاسلامية، مناهج وطرق تدريس العلوم، مناهج وطرق تدريس الرياضيات، علم النفس التربوي).

**الدراسات السابقة**

تعددت الدراسات التي تناولت مستوى ودرجة تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة في الجامعات العربية والاجنبية ،وكذلك في اليمن على مستوى الجامعات الحكومية والخاصة ومن هذه الدراسات التي اطلع عليها الباحث ما يلي: -

**من الدراسات المحلية أجرى السعدي وآخرون(2017)** دراسة هدفت إلى معرفة مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في جامعة الأندلس ولتحقيق ذلك تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبلغت عينة الدراسة(66)اداري وأكاديمي بنسبة94٪ من مجتمع البحث البالغ(70) إداري وأكاديمي وتوصلت إلى نتائج أهمها حصول المعايير ككل على متوسط حسابي(3.42) وانحراف معياري(0.82) وكان مدى التطبيق عالي ،وعدم وجود فروق دالة احصائيا بين استجابات افراد العينة حول تطبيق المعايير تعزى للمتغيرات (الجنس –المسمى الوظيفي –نوع الكلية – المؤهل العلمي – سنوات الخبرة).

**فيما دراسة الصلوي (2015)** هدفت إلى معرفة مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي اليمنية واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأخذ عينة من الجامعات اليمنية من الأكاديميين والاداريين والطلبة واستخدم أداة الاستبانة وخرجت الدراسة بنتائج أهمها وجود غموض في بعض القوانين واللوائح الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي وأن هناك ضعفا في مستوى الرقابة والاشراف من قبل الوزارة على مؤسسات التعليم العالي وأن الكيان القانوني تحقق بدرجة كبيرة في الجامعات الحكومية في جميع المعايير وتنخفض في الجامعات الاهلية عداء وجود تقاربا في مؤشرات البنية الاكاديمية بين الحكومية والاهلية .

**كما هدفت دراسة محمد(2015)** للتعرف إلى درجة تطبيق ادارة الجودة الشاملة في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء ، وكذا التعرف إلى الفروق في درجة التطبيق تبعا لمتغيرات(الجنس،الرتبة الاكاديمية، وسنوات الخبرة) واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وتكون المجتمع من جميع أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم(20) عضوًا وجميع الطلبة للعام الدراسي2012/2011م البالغ عددهم(425)طالبا وطالبة وتم احتيار عينة من(16) عضو هيئة تدريس و(86)من الطلبة، مستخدما اداة الاستبانة لجمع البيانات وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها أن كلية التربية الرياضية تطبق إدارة الجودة الشاملة بمتوسط(2,95) ولم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التطبيق تعزى لمتغيرات البحث.

**أما دراسة المعمري(2015)** فقد هدفت إلى تقييم الاداء الأكاديمي بكلية التربية والألسن بجامعة عمران بالجمهورية اليمنية وفقا لبعض متطلبات الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

في الكلية وأثر ذلك على الجنس والتخصص والمؤهل والخبرة ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،وبلغ مجتمع الدراسة(100) عضو هيئة تدريس واستخدمت أداة الاستبانة من (79) فقرة وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها حصول جميع المجالات على أداء متوسط ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات الأبحاث والأنشطة العلمية لصالح الاناث ولصالح الخبرة خمس سنوات فاقل بمجالات(نظام تقويم الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، المعامل والمنشئات) وللمؤهل في مجال جودة المعامل لصالح حملة الدكتوراه وعدم وجود فروق في بقية المجالات.

**كما هدفت دراسة محمد(2013)** إلى التعرف على مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء وجامعة العلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، إضافة إلى التعرف على العلاقة بين مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعتين. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعتين وبالأخص الكليات المتماثلة والمتمثلة في كليات العلوم الطبية، الهندسة، التجارة والاقتصاد، العلوم الإنسانية والاجتماعية ،وقد بلغ عددهم (1416)، وقد تم اختيار عينة بطريقة الطبقية العشوائية بواقع (220) مفردة، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك منهج التحليل المقارن، كما تم جمع البيانات بواسطة استبانة تم إعدادها لقياس أهدافها واختبار فرضياتها، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء، بينما تطبق بمستوى عال في جامعة العلوم والتكنولوجيا، إضافة إلى وجود علاقات ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين جميع مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعتين.

**أما دراسة الحدابي وقشوة(2009)** فقد هدفت إلى التعرف على مستوى جودة الخدمة التعليمية بكلية التربية حجة جامعة عمران من وجهة نظر طلبة الأقسام العلمية وقد تكونت مجموعة الدراسة من جميع طلبة الأقسام العلمية (فيزياء - كيمياء – أحياء) بالمستويين الأول والرابع، والبالغ عددهم 300 طالب وطالبة ،وتم تبني أداة مقننة لهذه الدراسة (داود الحدابي، محمود عكاشة، 2007) وهي استبيان يحوي تسعة محاور (المادة العلمية، أعضاء هيئة التدريس، المكتبة، الموظفون، القبول والتسجيل، الأنشطة الطلابية، الصورة الذهنية للجامعة، التوظيف، البنية التحتية) ،وقد أظهرت النتائج إن مستوى جودة الخدمة التعليمية بكلية التربية حجة – جامعة عمران دون المستوى المطلوب ،ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمستوى جودة الخدمة التعليمية لمتغير الجنس بينما توجد فروق لمستوى جودة الخدمة التعليمية تعزى لمتغيري التخصص والمستوى.

**اما الدراسات العربية فمنها دراسة أبو صاع وزيدان(2017)** والتي هدفت إلى فحص درجة تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية التقنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واتخذت من "جامعة فلسطين التقنية" أنموذجا استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي وتكون المجتمع من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ، والبالغ عددهم (228) فردا ، وتكونت العينة من(69)عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، واستخدمت أداة استبانة من(35) فقرة،

موزعة في خمسة محاور هي (الإطار المؤسسي، والقبول والتسجيل وشؤون الطلبة، والتعلم والتعليم ومصادره، والبحث العلمي، وادارة الجودة، وأظهرت النتائج أن متوسط تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية التقنية كان بمعدل(3.50) درجة من مقياس حده الأقصى(5) درجات، ووجود فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الذكور، ولم تظهر نتائج الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة في التدريس، والكلية.

**ودراسة محمد(2017)** التي هدفت إلى تقويم معايير ضمان الجودة في جامعة أم درمان الإسلامية في ظل بعض المتغيرات وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتكون المجتمع من (150) فرداً يمثلون القيادات الادارية بكليات جامعة أم درمان الإسلامية والعينة من(108) فرداً تم اختيارهم بطريقة عشوائية وتم تصميم استبانة لذلك ،وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معياري الطلاب والبحث العلمي تعزى لمتغير التخصص مع وجود فروق في معايير الاطار المؤسسي والتعليم والتعلم ،وبرامج وإدارة الجودة ودرجة تطبيق معايير الجودة تعزى لمتغير التخصص والعمر.

**فيما هدفت دراسة الحمداني وسليم(2017)** إلى التعرف على مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العراقية ووضع رؤية مستقبلية لإمكانيه تطوير الاداء الجامعي في ضوء مؤشرات إدارة الجودة الشاملة، وإلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية تعزى للمتغيرات(الجنس، التخصص، الجامعة ) من وجهة نظرهم ،وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إعداد استبانة تكونت من (43) فقرة على سبعة مجالات رئيسة هي : القيادة الإدارية ، الأستاذ الجامعي ، المناهج والمقررات الدراسية ، الطالب الجامعي ، إدارة الموارد البشرية وتدريبها، البحث العلمي وخدمة المجتمع ،وبلغت العينة(250)عضواً تدريسياً من جامعات (بغداد ، تكريت ، كركوك) ، وقد أظهرت النتائج أن درجة إمكانية تطبيق مؤشرات الجودة الشاملة كانت بدرجة متوسطة ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير(الجامعات) لصالح جامعة بغداد ، وعدم وجود فروق في درجة التطبيق تعزى للمتغيرين( الجنس، التخصص) ، وأن هناك مجالات لتطوير الأداء الجامعي لأعضاء هيئة التدريس يجب أن تتضمن جميع الجوانب التي تخدم تسهيل مهمة الطالب في ضوء الوسائل والتقنيات المستخدمة ، ويجب أن تشمل مجالات تطوير الأداء الجامعي جميع المحاور وهي: التخطيط والتدريس ، والتقويم ، استخدام الاساليب والتقنيات المختلفة ، والبحث العلمي

**كما هدفت دراسة البداعية (2017)** إلى التعرُّف على مدى تطبيق معايير ضبط الجودة في المكتبات الأكاديمية بجامعة السلطان قابوس استنادًا على معايير مكتبات التعليم العالي ومؤشرات الصعوبات التي تحد من تطبيق تلك المعايير، وتم اعتماد المنهج الوصفي المسحي، واستُخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات الكمية من المجتمع البالغ (109)من الموظفين، بينما استُخدمت المقابلة الشفوية شبه المقيدة، كأداة تكميلية للحصول على بيانات مفصلة ،ومتعمقة في موضوع الدراسة وكشفت النتائج عن وجود تطبيق عالٍ إلى متوسط لمعايير ضبط الجودة في المكتبات الأكاديمية بالجامعة، إذ حصل معيار الدور التعليمي على أعلى درجة موافقة في تطبيقه، وبلغ

متوسطها الحسابي(4.10) في حين حصل معيار البنية الأساسية والمرافق على أدنى درجة موافقة بمتوسط حسابي(3.37).

**أما دراسة النصير واخرون( 2016)** فقد هدفت الى التعرف على درجة تطبيق معايير الجودة (السياق المؤسسي) في مؤسسات التعليم العالي الأردنية والسعودية. وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي واختيار عينة طبقية عشوائية قوامها(١١٩)فرداً من القادة الإداريين في الجامعات الحكومية الأردنية والسعودية، حيث وزعت عليهم أداة استبانة تم تطويرها مكونة من(32) فقرة، تضمنت محورين وقد خلصت أهم النتائج إلى وجود درجة التزام متوسطة في تطبيق معايير السياق المؤسسي في الجامعات الأردنية والسعودية حيث بلغ متوسطهاالحسابي(٣.١٣) وفي مجال الاداة المتعلق بمعيار التخطيط الاستراتيجي والحوكمة ،وعدم وجود فروق في درجة التزام القادة الإداريين بتطبيق معايير السياق المؤسسي تعزى إلى متغيرات (الجامعة، والخبرة، والمؤهل العلمي والتفاعل بينهم).

**بينما دراسة الغبشاوي(2016)** هدفت إلى معرفة درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في كليات جامعة أم درمان الإسلامية من وجهة نظر القيادات الإدارية ،وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة مكونة من ( 5) معايير هي الإطار المؤسسي، الطلاب والخريجين، التعليم والتعلم ومصادره، البحث العلمي ومعيار برامج وإدارة الجودة مقسمة على(30) فقرة بواقع (6) فقرات لكل معيار، وأظهرت النتائج أن درجة تطبيق معايير ضمان الجودة عالية في معيار الاطار المؤسسي ومتوسطة في بقية المعايير( الطلاب والخريجين، التعلم والتعليم ومصادره، البحث العلمي، وبرامج وإدارة الجودة ،وعدم وجود فروق في درجة تطبيق معايير ضمان الجودة تعزى لمتغيرات النوع والوظيفة ووجودة فروق بمتغير سنوات الخبرة في معيار الإطار المؤسسي.

**وهدفت دراسة حسن(2016)** للتأكد من تطبيق معايير ضمان جودة التعليم في المؤسسات التعليمية العليا في نيجيريا"كلية التربية العليا لولاية جيغاوا نموذجا ، وإلقاء الضوء على محاولة تطبيق معايير ضمان الجودة في التعليم في المؤسسات التعليمية العليا لإبراز ما لها وما عليها، وما مدى إمكانية الاستفادة منها واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها وجود قدر معتبر من الاستقلالية والحرية الأكاديمية والديمقراطية للكليات والمعاهد العليا في دولة نيجيريا عامة وولاية جيغاوا –خاصة - وإن من أكبر المشكلات التي تواجه التعليم العالي في نيجيريا قلة الفصول المهيأة للدراسة ،والأساتذة الأكفاء في ، وكما يواجه التعليم العالي أكبر المشكلات في الدول النامية تتمثل في التمويل من الحكومات والمؤسسات والأفراد.

**وتتناول دراسة ابو العلا(2015)** التعرف إلى درجة تطبيق معايير المجلس الوطني في كلية التربية بجامعة (NCATE) الأمريكية لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين حيث تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي ،وطبقت استبانة مكونة من (48) فقرة في ستة مجالات هي البرامج المقدمة، والتقويم

(NCATE) باستخدام وصف معايير والتقييم، والخبرات الميدانية، والتنوع، والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، والإدارة والموارد، وتكونت العينة من ( 155 ) عضواً من مجتمع الدراسة البالغ (175) عضواً. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، من أبرزها: إن درجة تطبيق معايير المجلس في كلية التربية (NCATE) الوطني الأمريكي لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت متوسطة، وعدم وجود فروق تعزى للنوع الاجتماعي ، والرتبة الأكاديمية، والخبرة لجميع المجالات باستثناء مجال "التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس"،إذ جاءت الفروق لصالح الذكور.

**كما هدفت دراسة العتيبي (2014)** إلى التعرف على درجة توفر معايير ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي في الإرشاد الأكاديمي بجامعة شقراء من وجهة نظر طلبتها. وتكونت العينة من جميع طلبة كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالقويعية بجامعة شقراء للفصل الدراسي الأول للعام1434/1435 ه، والبالغ عددهم (2342 )طالبا وطالبة. وقد طبق الباحث المنهج الوصفي، واستخدم أداة الاستبانة ،وتوصلت إلى نتائج أهمها أن درجة توفر معايير ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي في الإرشاد الأكاديمي متوسطة ،وأن درجة توفر معايير ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي في الإرشاد الأكاديمي في جنس الطلاب أعلى من درجة توفرها عند جنس الطالبات ،ودرجة توفر معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الإرشاد الأكاديمي في تخصص العلوم الطبيعية أعلى من درجة توفرها في الإرشاد الأكاديمي في تخصص العلوم الشرعية والعربية.

**أما دراسة الصانع(2014)** فقد هدفت إلى معرفة درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مرافق وتجهيزات شطر الطالبات في الجامعات السعودية حسب مواصفات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد المؤسسي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث طبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية من طالبات جامعات( أم القرى، الملك عبد العزيز، طيبة ) قوامها(696) طالبة، وتوصلت إلى أن درجة استجابة الطالبات متوسطة لاهتمام إدارة المرافق والخدمات بالمستفيدين من خدماتها ، وفي فهم وتحدي حاجات المستفيد، وفي السماع لصوت المستفيد، فيما اظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية يتعلق بمحور درجة المستفيدين من خدماتها، ومحور درجة الاهتمام بإجراءات التحسين والتطوير لصالح طالبات جامعتي عبدالعزيز وأم القرى على محور درجة الاهتمام ووجود فروق بالمستفيدين من خدماتها، لصالح جامعة أم القرى فيما يتعلق بمحور درجة الاهتمام بإجراءات التحسين والتطوير المستمر مقارنة بجامعة طيبة. وفروق حسب متغير السنة الدراسية في كل من محور درجة الاهتمام بالمستفيدين من خدماتها، ومحور درجة الاهتمام بإجراءات التحسين والتطوير المستمر لصالح السنة الرابعة والثالثة. فيم لم توجد فروق بين طالبات السنة الأولى وباقي السنوات للمحورين.

**وكذا دراسة العزام وعليمات (2014)** حيث هدفت إلى التعرف على مستوى تطبيق معايير هيئة الاعتماد للبرامج التربوية في الدراسات العليا في كليات التربية في الجامعات الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته للدراسة حيث تم تصميم استبانة حسب معايير هيئة الاعتماد،

ووزعت على أساتذة الجامعات الأردنية الحكومية منهم (53) قائدا أكاديميا و(262)عضواً من أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت النتائج ، وجود مستوى متوسط في تطبيق معايير هيئة الاعتماد للبرامج التربوية للدراسات العليا في كليات التربية في الجامعات الأردنية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الجامعة، ولصالح جامعة أل البيت، والجامعة الأردنية.

**ودراسة محمد والزبير(2014)** تناولت تقييم تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بجامعة القضارف، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت أداة الاستبانة لجمع المعلومات تم تطبيقها على عينة قوامها (310) عضو هيئة تدريس وطلاب بالجامعة ، وتوصلت ان تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بالجامعة بدرجة متوسطة وفق محاورها المختلفة ،ووجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين عبارات محاور الاستبانة بالنسبة لمتغيرات ، النوع، والمستوى الوظيفي.

**وايضا دراسة عساف(2013)** التي هدفت التعرف إلى مستوى تطبيق مجالات الجودة الشاملة في الكليات الإنسانية من وجهه نظر أعضاء الهيئة التدريسية، والتعرف إلى اثر متغيرات ( العمر، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الجامعة التي تم التخرج منها، والكلية ) على تطبيق معايير الجودة الشاملة وتكون المجتمع من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية في جامعة النجاح الوطنية والبالغ عددهم(176) وعينة تكونت من (50٪) من مجتمع الدراسة، استجاب منهم ( 77 ) أي ما نسبته ( 87.5٪) التي اجري عليها التحليل الإحصائي. وقد استخدم الباحث أداة مكونة من (85) فقرة موزعة إلى( 7) مجالات وهي: ( النظام الإداري، ثقافة الجودة، الموارد المتاحة، الهيئة التدريسية، نظام الدراسة، المنهاج، والطلبة ). وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إن درجة تطبيق معايير مجالات الجودة في الكليات الإنسانية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية كانت بدرجة كبيرة بمتوسط مقداره ( 3.45) وعدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغيرات ( الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي. بينما توجد فروق تعزى لمتغير العمر في مجال الطلبة ولصالح فئات العمر اقل من30 ، ولمتغير الكلية في مجال الطلبة والنظام الإداري والهيئة التدريسية بين كلية الشريعة والكليات الأخرى لصالح الكليات الأخرى.

**أما دراسة بدرخان (2013)** فقد هدفت إلى معرفة مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمّان الأهلية بالأردن من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، والكشف عن أثر متغيري الكلّية والخبرة في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية ،وتكونت عينة الدراسة من (110) عضو هيئة تدريس في الجامعة ،ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (45)فقرة وأظهرت النتائج أن مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمان الأهلية جاء بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي (3.72)، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر لمتغيري الخبرة والكلّية في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لمدى تطبيق النوعية وضمان الجودة في جامعة عمّان الأهلية.

**دراسة الكناني(2013)**هدفت إلى التعرف على درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية لمنطقة الفرات الأوسط كما يراها أعضاء هيئة التدريس وكذلك التعرف على الفروق في درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية لمنطقة الفرات الأوسط وأستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وكان عدد مجتمع البحث (185) تدريسياً وتم اعتماد مقياس متطلبات أدارة الجودة الشاملة والمتكون من (100) فقرة موزعة على عشرة مجالات وبعد تطبيق المقياس أظهرت النتائج أن مجال أدارة الموارد البشرية وتطويرها حصلت على أعلى الأوساط الحسابية فيما حصل مجال جمع المعلومات وتحليلها على أقل الأوساط الحسابية.

**وتناولت دراسة يحياوي،وبوسلمة(2012)** التعرف على مدى تطبىق متطلبات ضمان الجودة وفق معاير: الطلبة، هيئة التدريس، الإدارة، البرامج، المرافق في جامعة باتنة –الجزائر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدرىس. وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي وأداة استبيان وزعت على عينة مستهدفة من الأساتذة، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق متطلبات ضمان الجودة بجامعة باتنة بحسب أراء أعضاء هيئة التدريس يتم بدرجة متوسطة وأن ذلك راجع إلى انخفاض نسبة تطبيق متطلبات المعاير الأساسية لضمان الجودة وبخاصة معياري الطلبة والمرافق.

**بينما دراسة الكناني وعزيز(2012)** هدفت لمعرفة مدى تحقيق معاير الجودة الشاملة من وجهة نظر هيئة التدريس في جامعة كربلاء وقد اشتملت عينة البحث على (34) تدريسيا ، وقد كان مستوى تحقيق إدارة الجودة من وجهة نظر العينة (ضعيفة جدا) بالنسبة للدرجة الكلية المتحققة، أما بالنسبة لمجالات المقياس، فكان المجال الأول، والرابع بدرجة تحقيق ضعيفة جدا ، والمجال الثاني بدرجة تحقيق ضعيفة، أما المجال الثالث فبدرجة تحقيق كبيرة، وقد أوصى الباحثان: أن تعمل الكلية على تنمية القدرات، وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، تشجيعهم، وكذلك إجراء د راسات مشابهة على الكلبات الأخرى في جامعة كربلاء لمعرفة مدى تطبيقهم لإدارة الجودة الشاملة

**أما دراسة النجداوي والصرايرة(2012)** فقد هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الاهلية الأردنية من وجهة نظر رؤساء أقسام الكليات الانسانية ومسؤولي البحث والتطوير في الجامعات الاهلية الأردنية البالغ عددها(17) جامعة وباتجاه ذلك الهدف تم تصميم استبانة، وزعت على عينة بلغت (8) جامعات اهلية وتبين من النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة في تقييم مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الاهلية الأردنية ،وأن هناك مقاومة للتغيير من بعض أعضاء الهيئة التدريسية والاداريين، وعدم الالتزام بمعايير علمية عند التعيين وهناك اهتمام بتضخيم الارباح (تخفيض التكاليف) على حساب الجودة، وقلة المخصصات المرصودة في موازنات الجامعات لغايات دعم البحث العلمي والتطوير، اضافة لتقادم الهياكل الادارية في بعض الجامعات ،وتشبث بالطرق التقليدية لإيصال المعرفة بالتلقين، وتقييد التفكير العلمي والابداع ،وضعف في الاتصال بين الجامعات ومؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتها، وعدم انفتاح بعض الجامعات على أسواق العمل.

**دراسة الخرابشة واخرون(2011)** وهدفت الى التعرف على المعايير المطلوبة من كليات التربية في الجامعات الاردنية المراد تحقيقها والعمل على توفير شروطها وتحليلها وصولا لتحقيق الاعتماد الاكاديمي بنوعيه العام والخاص الامر الذي يضمن تحقيق درجة مقبولة من ضمان الجودة في مخرجات هذه الكليات من الطلبة الخريجين وقد عرضت الدراسة بعض التجارب العالمية والعربية في الاعتماد الاكاديمي ثم عرضت المعايير الخاصة والعامة لمؤسسات التعليم العالي في الاردن والخاصة بكليات التربية.

**فيما دراسة قدومي(2008)** ركزت جل اهتمامها حول كيفية تطبيق ركائز ضمان الجودة المعتمدة من قبل صندوق الحسين للإبداع ولجان ضمان الجودة البريطانية والأمريكية ،وبعض الأقسام الأكاديمية، وأجرت مقارنة بين نتائج فحص داخلية وأخرى خارجية متعلقة بمستوى هذا التطبيق، وتمكنت من تحديد مكونات الركائز الضعيفة نسبيًا المحتاجة إلى المزيد من العناية والاهتمام ، ولأغراض التحليل تم إستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإختبار(ت)، فتبين ، إمكانية الاعتماد على جهات داخلية جنبًا إلى جنب مع جهات فحص خارجية للتعرف على المواقع المتصفة بالضعف والقوة وأظهر التحليل أن المقيم الداخلي لا يقل كفاءة في تقييم التطبيق الذاتي لضمان الجودة. فهو لا يميل إلى الإفراط أو المحاباة، علاوة على أنه الأكثر معرفة بالقيم والثقافة المحلية والمحافظة عليها ويدرك تمامًا أن قوة الارتباط بين ما يحدث أكاديميًا وبين ما يجري في قطاع الأعمال هو محور ضمان الجودة.

**أما دراسة أبو الهيجاء(2006)**، فقد حاولت الكشف عن مدى تطبيق الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية من وجهتي نظر كل من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة، وتكونت العينة من (70) عضو هيئة تدريس، و(334) طالباً من كلية التربية الرياضية في الجامعات الأردنية تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة في كل من النظام الاجتماعي والخدمي ولصالح الجامعة الأردنية، وأما النظام التقني لصالح الجامعة الهاشمية أظهرت النتائج ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في النظام الإداري تعزى لمتغير الجامعة لصالح جامعة مؤتة.

**وهدفت دراسة علاونة (2004)** التعرف إلى مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية ومعرفة أثر متغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي، والجامعة التي تخرج فيها، والكلية التي يدرس فيها، والعمل على مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة، وأجريت الدراسة على عينة مؤلفة من (61) عضو هيئة تدريس، وقد أظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ الجودة الشاملة كان بدرجة كبيرة، وأكثرها تطبيقاً في مجال تهيئة متطلبات الجودة في التعليم، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية تعزى إلى متغيرات الدراسة الستة.

**التعليق على الدراسات السابقة :**

ومما سبق عرضه من دراسات سابقة تتجلى أهمية دراسة الموضوع حيث هدفت جميع الدراسات السابقة إلى التعرف على تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي من حيث معاير عالمية او محلية ولم يكن هناك دراسة تناولت معايير الاعتماد الاكاديمي بالمستوى الاول على المستوى المحلي وكذا في الدراسات العربية لم تكن هناك دراسة تناولت نفس المعايير ، واستفاد الباحث من الدراسات السابقة في معرفة أهم الخصائص المنهجية ، والطرق اللازمة لدراسة مثل هذا الموضوع، واختيار المنهج الملائم والمناسب لهذا البحث المتمثل بالمنهج الوصفي التحليلي، وكذا الوسائل الإحصائية المناسبة.

**منهج البحث وإجراءاته.**

**منهج البحث** : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المعلومات وتحليل النتائج وملائمته لأغراض البحث واهدافه .

**مجتمع البحث وعينته:** تكون مجتمع البحث وعينته من جميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في كلية التربية خلال العام الدراسي 2018/2017م والبالغ عددهم (136 ) حيث تم استبعاد العينة الاستطلاعية البالغ عددهم(20) فرداً ،واصبح مجتمع البحث وعينته (116) وهم أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون الدرجات العلمية(أستاذ، أستاذ مشارك ،أستاذ مساعد ،مدرس ، معيد) موزعين بحسب الاقسام ونوعيتها علمية وإنسانية على النحو التالي:

جدول(1) يوضح مجتمع البحث الاصلي بحسب الاقسام خلال العام2018/2017م

| القسم | أستاذ | أ.مشارك | أ.مساعد | مدرس | معيد | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العلوم التربوية والنفسية | 1 | 4 | 5 | 7 | - - - | 17 |
| الأحياء | - - - | 4 | - - - | 4 | 10 | 18 |
| الكيمياء | - - - | - - - | 2 | - - | 7 | 9 |
| الفيزياء | - - - | 1 | 2 | 1 | 14 | 18 |
| الدراسات الإسلامية | 1 | - - - | 5 | 4 | 6 | 16 |
| اللغة العربية | - - - | 2 | 5 | 6 | 4 | 17 |
| الرياضيات | - - - | - - - | 2 | 1 | 11 | 14 |
| اللغة الانجليزية | - - - | 2 | 4 | 1 | 11 | 18 |
| التربية الفنية | - - - | - - - | 2 | 1 | 6 | 9 |
| الإجمالي | 2 | 13 | 27 | 25 | 69 | 136 |

وبعد استبعاد العينة الاستطلاعية من مجتمع البحث اصبح المجتمع (116) فرداً بحسب الجدول التالي:

جدول(2) يوضح المجتمع الفعلي للبحث بعد استبعاد العينة الاستطلاعية

| م | الاقسام | أستاذ | أ.مشارك | أ.مساعد | مدرس | معيد | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | انسانية | 2 | 6 | 18 | 17 | 35 | 78 | ٪67.24 |
| 2 | علمية | - | 4 | 5 | 5 | 24 | 38 | ٪32.76 |
| الإجمالي | | 2 | 10 | 23 | 22 | 59 | 116 | ٪100 |

حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانات على أفراد العينة وقد تم استعادة (95) استبانة من اجمالي (116) ثم وجد من الاستبانات عدد(19) استبانة غير صالحة للتحليل ومعظمها خاصة بالمعيدين واصبحت العينة الفعلية التي تم إجراء التحليل الاحصائي عليها (76) اي ما نسبته (65.53٪) من اجمالي مجتمع البحث ، والجدول التالي يبين ذلك

جدول(3) يوضح المجتمع الفعلي للبحث التي تم اجراء التحليل الاحصائي عليه

| م | الاقسام | أستاذ | أ.مشارك | أ.مساعد | مدرس | معيد | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | انسانية | 2 | 5 | 16 | 11 | 18 | 52 | ٪68.42 |
| 2 | علمية | - | 4 | 5 | 4 | 11 | 24 | ٪31.58 |
| الإجمالي | | 2 | 9 | 21 | 15 | 29 | 76 | ٪100 |

والجدول (4) يوضح الخصائص الديمغرافية للعينة.

جدول(4) يوضح خصائص عينة البحث الديمغرافية

| م | المتغير | الفئة | العدد | النسبة٪ |
|---|---|---|---|---|
| 1 | التخصص | علمي | 24 | ٪31.58 |
| | | انساني | 52 | ٪68.42 |
| المجموع | | | 76 | ٪100 |
| 2 | الدرجة العلمية | أستاذ | 2 | ٪2.63 |
| | | أ.مشارك | 9 | ٪11.84 |
| | | أ.مساعد | 21 | ٪27.63 |
| | | مدرس | 15 | ٪19.74 |
| | | معيد | 29 | ٪38.16 |
| المجموع | | | 76 | ٪100 |
| 3 | سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 32 | ٪42.11 |
| | | من 5 -10سنوات | 18 | ٪23.68 |
| | | أكثر من عشر سنوات | 26 | ٪34.21 |
| المجموع | | | 76 | ٪100 |

**أداة البحث**

استخدم الباحث اداة الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات حيث تم استخلاص فقرات الاستبانة من معايير الاعتماد وضمان الجودة (المستوى الاول) والمقرة من مجلس الاعتماد وضمان الجودة بالجمهورية اليمنية حيث تم بناء الاداة وتم التأكّد من صدق الاستبانة بصورتها الأولية بعرضها على (9) من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال ضمان الجودة في الجامعات اليمنية،( ملحق رقم2) حيث طُلب منهم تحديد مدى شمولها لمؤشرات معايير الاعتماد وملاحظاتهم حول المتغيرات وأخرى يرونها ضرورية، وقد أخذ الباحث بآراء المحكمين، حيث كانت موافقة مع تحويل ثلاث فقرات كانت مركبة إلى ست فقرات .حيث أصبحت الاستبانة بعد الانتهاء من إجراءات التحكيم مكونة من (88 ) فقرة تمثل مؤشرات معايير الاعتماد وضمان الجودة المستوى الاول في اليمن.(ملحق رقم 3) وللتأكد من ثبات الاداة فقد تم استخدام اختبار معامل ألفا كرونباخ وذلك بتطبيقها على العينة الاستطلاعية المكونة من (20) عضواً وقد بلغ معامل الثبات لأداة البحث

بشكل عام (94٪) وهذه االمعامل تدل على قوة الثبات وصلاح المقياس لما وضع من أجله كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(5) يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاداة

| م | المجال (المعيار) | عدد الفقرات | درجة الثبات |
|---|---|---|---|
| 1 | رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم | 9 | ٪95 |
| 2 | البنية الأكاديمية | 30 | ٪97 |
| 3 | البنية التنظيمية والإدارية | 8 | ٪93 |
| 4 | البنية المادية | 31 | ٪87 |
| 5 | الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها | 10 | ٪91 |
| | الاداة ككل | 88 | ٪94 |

**المعالجة الاحصائية** : لتحقيق أهداف البحث تم استخدام العديد من الاساليب الاحصائية المناسبة باستخدام الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) والتي من أهمها المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري اختبار "ت" لعينتين مستقلتين(Independent t-test) وكذا تحليل التباين الاحادي لمعرفة الفروق لمتغيري الدرجة العلمية وسنوات الخبرة ،علما بأن الباحث قد اعتمد في تفسيره للنتائج على المحك التالي(من1الى 1,79 ضعيف جدا)، و(من1,80إلى 2,59 ضعيف )،و(من2,60إلى 3,39متوسط)،و(من3,40إلى 4,19 كبير)،و(من4,20إلى 5,0 كبير جدا ).

**عرض النتائج ومناقشتها**

**أولا : الإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: ما مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟**

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من المجالات التي شملها البحث، وكذلك الدرجة الكلية للمجالات مجتمعة والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار

| م | المجالات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم | 3.53 | 0.76 | 1 | كبير |
| 2 | البنية الأكاديمية | 3.17 | 0,75 | 2 | متوسط |
| 3 | البنية التنظيمية والإدارية | 3.1 | 0,70 | 3 | متوسط |
| 4 | البنية المادية | 2.24 | 0,83 | 4 | ضعيف |
| 5 | الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها | 1.87 | 0,82 | 5 | ضعيف |
| | المستوى الكلي | 2.78 | 0.77 | | متوسط |

وبالنظر إلى الجدول (6) نجد أن المتوسطات الحسابية للمجالات تراوحت بين (1.87 -3.53) حيث حصلت المجالات ككل على متوسط حسابي(2.78) ، وانحراف معياري(0.77) وكان مستوى التطبيق متوسط، فقد حصل مجال "رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم " على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي(3.53) وبانحراف معياري (0.76) بينما حصل مجال" البنية الأكاديمية" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(3.17) وبانحراف معياري (0.75) كما حصل مجال

"البنية التنظيمية والإدارية" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(3.1) وبانحراف معياري (0.70) ،وحصل مجال " البنية المادية " على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي(2.24) وبانحراف معياري (0.83) بينما حصل مجال" الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها " على المرتبة الاخيرة وبأدنى متوسط حسابي (1.87) وانحراف معياري(0.82) وبمستوى ضعيف مما يؤكد ان مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار لا يزال دون المستوى المتوقع.

وفيما يلي عرض النتائج لكل المجالات(المعايير) كلا على حده حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد عينة البحث وعلى النحو التالي: -

1) النتائج المتعلقة بالمجال الأول "رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم" ولمعرفة ذلك فقد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هو موضح بالجدول التالي: -

جدول رقم ( 7) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | للكلية رسالة واهداف واضحة اشترك في اعدادها كافة المعنيين داخل الكلية. | 4.12 | 0,56 | 1 | كبير |
| 2 | تتناسب رسالة الكلية واهدافها مع رسالة واهداف الجامعة | 4.07 | 0,72 | 2 | كبير |
| 3 | يتوافر للبرامج الأكاديمية بالكلية رسائل وأهداف ذات جودة مناسبة لمستوى وطبيعة كلية التربية تم إعدادها بالتشاور مع المنتفعين. | 3.81 | 0.66 | 3 | كبير |
| 4 | تتناسب رسائل وأهداف البرامج مع رسالة واهداف الكلية وطبيعة مهنتها التربوية | 3.70 | 0.69 | 4 | كبير |
| 5 | تعمل ادارة البرامج واعضاء هيئة التدريس على تحقيق اهداف البرامج ورسالتها من خلال تنفيذ الخطط والانشطة العملية والتعليمية المختلفة. | 2.64 | 0.95 | 9 | متوسط |
| 6 | تتسق رسالة البرامج الأكاديمية وأهدافها مع سياسة واستراتيجية التعليم العالي في بلادنا. | 3.42 | 0.79 | 7 | كبير |
| 7 | تحدد مخرجات تعلم البرامج الأكاديمية المستهدفة بوضوح من قبل مختصين بحيث تعكس طبيعة التخصص أو المهنة التعليمية | 3.32 | 0.73. | 8 | متوسط |
| 8 | تضمن مخرجات تعلم كل برنامج أكاديمي في مواصفات المقررات الدراسية والانشطة المطلوبة. | 3.58 | 0,82 | 5 | كبير |
| 9 | يتناسب مستوى مخرجات تعلم البرامج الاكاديمية مع مستوى مخرجات تعلم البرامج الاكاديمية المشابهة والمعايير المرجعية المحلية والاقليمية لكليات التربية | 3.44 | 0.81 | 6 | كبير |
| | **المستوى الكلي للمجال** | **3.53** | **0.76** | | **كبير** |

وبالنظر إلى الجدول (7) نجد أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين (2.64 -4.12) حيث حصل المجال ككل على متوسط حسابي(3.53) ، وانحراف معياري(0.76) وكان مستوى التطبيق كبير، حيث حصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص" ان للكلية رسالة وأهداف واضحة اشترك في إعدادها كافة المعنيين داخل الكلية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.12) وبانحراف معياري (0.56) وكان مستوى التطبيق كبير وهذا امر طبيعي كون الكلية لها رسالة وأهداف واضحة بينما حصلت الفقرة رقم(5) التي تنص" تعمل إدارة البرامج وأعضاء هيئة التدريس على تحقيق أهداف البرامج ورسالتها من خلال تنفيذ الخطط والانشطة العملية والتعليمية المختلفة " على المرتبة

الاخيرة وبأدنى متوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري(0.95) وبمستوى متوسط وهذه النتيجة طبيعية أيضا في ظل الظروف التي تعيشها البلد والتي حجمت على تحقيق الاهداف بالشكل المطلوب للبرامج أو القيام بأي أنشطة.

2) النتائج المتعلقة بالمجال الثاني " البنية الأكاديمية " ولمعرفة ذلك فقد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (8) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البنية الأكاديمية

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتوافر للبرامج الاكاديمية مواصفات واضحة ومحددة تتضمن المكونات الاساسية لمواصفات البرامج الاكاديمية المتعارف عليها . | 3.36 | .91 | 15 | متوسط |
| 2 | الحد الادنى لعدد الساعات المعتمدة للخطة الدراسية في برامج الكلية "بكالوريوس"132" ساعة معتمدة. | 3.78 | 0.89 | 11 | كبير |
| 3 | توزع مكونات الخطة الدراسية على شكل مقررات تشمل متطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية الاساسية ومتطلبات القسم التخصصية ومقررات اختيارية | 4.23 | 0.51 | 5 | كبيرجدا |
| 4 | المقررات كافية في جانبها الكمي والكيفي وبما يتناسب مع نوع مخرجات كل برنامج ومتطلبات الشهادة الممنوحة "البكالوريوس". | 2.89 | 0.81 | 17 | متوسط |
| 5 | يتوافر للبرامج الاكاديمية نظام تقويم وتطوير يتماشى مع التطورات المعرفية المتصلة بتقويم البرامج الاكاديمية وافضل التجارب المحلية والاقليمية . | 1.64 | 0,73 | 29 | ضعيفة جدا |
| 6 | يحدد لكل مقرر رقم ورمز واسم وساعات معتمدة يحتفظ بها القسم لغرض المتابعة والتقييم والتطوير. | 2.42 | 0,78 | 25 | ضعيف |
| 7 | يتضمن كل مقرر تدريبات وانشطة ذات طابع تخصصي مناسب | 2.62 | **0,84** | 21 | متوسط |
| 8 | يحدد العام الدراسي بنظام الفصلين الدراسين بحيث لا تقل مدت الفصل عن (16) اسبوعا بما في ذلك الاختبارات النهائية او التسجيل . | 4.58 | 0,49 | 1 | كبير جدا |
| 9 | تكون الفصول الدراسية الازمة لتحرج الطالب ثمانية فصول دراسية للبكالوريوس وفقا لخطط دراسية معتمدة. | 4.32 | 0,57 | 3 | كبير جدا |
| 10 | لا تقل مدة النظام السنوي عن 32 اسبوعا بما في ذلك الامتحانات النهائية | 4,40 | 0,52 | 2 | كبير جدا |
| 11 | لا تقل مدة المحاضرة النظرية عن (60) دقيقة والدرس العملي والميداني عن (120) دقيقة. | 3,45 | 0,77 | 12 | كبير |
| 12 | تتوافر سياسة وضوابط واضحة في البرامج وفقا لما يرد في لائحة شؤون الطلاب وقرارات المجلس الاعلى للجامعات واية ادلة صادرة عن الوزارة اوالمجلس وتكون بمتناول المنتفعين | 3.33 | 0,86 | 16 | متوسط |
| 13 | تتضمن مواصفات وخطط المقررات الدراسية استراتيجيات تدريس وتقويم ذات طابع تخصصي مناسب. | 2.34 | 0,89 | 26 | ضعيف |
| 14 | يحدد بوضوح مخرجات التعلم المتوقعة من دراسة كل مقرر | 3.38 | 0,79 | 13 | متوسط |
| 15 | توزع المقررات على السنوات والفصول الدراسية على اساس التراكم المعرفي | 4.18 | 0,50 | 6 | كبير |
| 16 | تتوافر مواصفات للمقررات الدراسية تغطي جميع مخرجات تعلم البرامج الاكاديمية بما يلبي متطلبات الشهادة الممنوحة . | 2.80 | 0,78 | 18 | متوسط |
| 17 | يترجم أعضاء هيئة التدريس مواصفات المقررات الدراسية في قاعات الدرس من خلال استخدام استراتيجيات تعلم حديثة وادوات تقييم فعالة | 2.69 | 0,88 | 20 | متوسط |
| 18 | يتميز اعضاء هيئة التدريس بانهم من حملة الدكتوراه او مايعادلها،ويتم الاستعانة بحملة الماجستيربالمستويات الاولى. | 1.66 | 0,96 | 28 | ضعيف جدا |
| 19 | يتوفر مالا يقل عن 70٪ من عدد أعضاء هيئة التدريس المتفرغين في كل قسم علمي . | 3.83 | 0,69 | 10 | كبير |
| 20 | لا يزيد الحد للعبء التدريسي الاسبوعي لأعضاء هيئة التدريس عما هو محدد في | 3.37 | 0,64 | 14 | متوسط |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | القوانين النافذة . | | | | |
| 21 | يتوافر عضو هيئة تدريس على الاقل لكل مجال من مجالات التخصص الاساسية والمهنية. | 2.77 | 0,83 | 19 | متوسط |
| 22 | لا تزيد نسبة الطلبة الى اعضاء هيئة التدريس بحسب القوانين النافذة. | 2.58 | 0,87 | 22 | ضعيف |
| **23** | يتوفر قدرا مناسبا من الاستقرار الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بحيث يكون معدل استقرارهم ضمن الحدود المقبولة . | 1.52 | 0,97 | 30 | ضعيف جدا |
| **24** | يتوفر لأعضاء هيئة التدريس فرص تنمية مهنية مناسبة . | 1.68 | 0,96 | 27 | ضعيف حدا |
| **25** | ينشر اعضاء هيئة التدريس ابحاثا رصينة في المجالات العلمية التخصصية ، والمؤتمرات والندوات العلمية المحكمة بمعدل لا يقل عن بحث في السنتين للفرد. | 2.48 | 0,90 | 24 | ضعيف |
| **26** | يتوفر العدد الكافي من مشرفي المختبرات من حملة البكالوريوس على الاقل | 3.89 | 0,67 | 9 | كبير |
| **27** | لا تزيد نسبة الطلبة في المختبر الواحد اثناء التدريس على (1:20) ، ولا يتجاوز العبء التدريس للمشرف 18 ساعة عملية اسبوعيا. | 2.55 | 0,76 | 23 | ضعيف |
| **28** | يتم التسجيل في بداية العام الدراسي ويتم تحديد الطاقة الاستيعابية وفق طاقة كل برنامج اكاديمي وبما تتناسب مع الامكانات المتوفرة واحتياجات سوق العمل | 3.98 | 0,56 | 8 | كبير |
| **29** | يلتزم القائمون على البرامج الاكاديمية بمعدل وشروط القبول الموحدة للجامعات اليمينة الصادر عن المجلس الاعلى للتعليم . | 4.26 | 0,59 | 4 | كبير جدا |
| **30** | تطبق قواعد المفاضلة والمنافسة على جميع الطلبة دون استثناء وفق معايير علمية قابلة للقياس. | 4.16 | 0,56 | 7 | كبير |
| **المستوى الكلي للمجال** | | 3.17 | 0,75 | | **متوسط** |

**وبالنظر إلى الجدول (8) نجد أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين (1.52 -4.58) حيث حصل المجال ككل على متوسط حسابي(3.17) ، وانحراف معياري(0.75) وكان مستوى التطبيق متوسط، حيث حصلت الفقرة رقم (8) والتي تنص" يحدد العام الدراسي بنظام الفصلين الدراسين بحيث لا تقل مدت الفصل عن (16) أسبوعاً بما في ذلك الاختبارات النهائية أو التسجيل " على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.58) وبانحراف معياري (0.49) وكان مستوى التطبيق كبير جداً وتعتبر نتيجة طبيعية كون ذلك هو المعمول به .بينما حصلت الفقرة رقم(23) التي تنص" يتوفر قدراً مناسبا من الاستقرار الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بحيث يكون معدل استقرارهم ضمن الحدود المقبولة " على المرتبة الاخيرة وبأدنى متوسط حسابي (1.52) وانحراف معياري(0.97) وبمستوى ضعيف جداً وهذه النتيجة ايضا طبيعية لعدم وجود استقرار وظيفي كما ان انقطاع الراتب تسبب في تلاشي الاستقرار بشكل كبير.**

3) النتائج المتعلقة بالمجال الثالث " البنية التنظيمية والإدارية " ولمعرفة ذلك فقد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم ( 9) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البنية التنظيمية والإدارية

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتمتع الكلية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بنية تنظيمية واكاديمية وادارية ومالية خاصة بها وتتبع عميد الكلية مباشرة | 4.23 | 0,57 | 1 | كبير جدا |
| 2 | يتوافر لكل برنامج اكاديمي هيكل يتناسب مع حجمه واهدافه وفلسفته داخل الكلية | 3.67 | 0,72 | 3 | كبير |
| 3 | تتوافر سلطات كافية للقائمين على ادارة البرامج بما يضمن مرونة التنفيذ ويطبق السياسات والإجراءات المعتمدة. | 2.53 | 0,82 | 4 | ضعيف |
| 4 | يتوافر لكل برنامج ادارة فاعلة برئاسة رئيس قسم لا تقل درجته عن استاذ مساعد تنفذ انشطة البرنامج وتساعد على تطويره بمسؤولية عالية . | 3.80 | 0,62 | 2 | كبير |
| 5 | يتوافر للبرامج الاكاديمية وحدة او لجنة جودة فعالة تطبق نظام تقويم مناسب يسهم في التحسين المستمر لكل برنامج. | 3.34 | 0,68 | 5 | متوسط |
| 6 | يتوافر ويطبق نظاما خاصا بشؤون أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم (المتفرغين وغير المتفرغين) ينظم اجراءات تعيينهم وحقوقهم وواجباتهم ومعايير تقييم ادائهم ومحاسبتهم وغير ذلك وفقا للتشريعات النافذة . | 3.22 | 0,65 | 6 | متوسط |
| 7 | يتوافر ويطبق نظاما خاصا بشؤون العاملين بالكلية ينظم اجراءات تعيينهم وحقوقهم وواجباتهم ومعايير تقييم ادائهم ومحاسبتهم وغير ذلك وفقا للتشريعات النافذة | 2.37 | 0,75 | 7 | ضعيف |
| 8 | تتناسب اجور اعضاء هيئة التدريس (المتفرغين وغير المتفرغين )مع الدرجة العلمية التي يحملونها. | 1.64 | 0,77 | 8 | ضعيف جدا |
| | **المستوى الكلي للمجال** | 3.1 | 0,70 | | متوسط |

وبالنظر إلى الجدول (9) نجد أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين (1.64 -4.23) حيث حصل المجال ككل على متوسط حسابي(3.1) ، وانحراف معياري(0.70) وكان مستوى التطبيق متوسط، حيث حصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص" تتمتع الكلية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بنية تنظيمية وأكاديمية وإدارية ومالية خاصة بها وتتبع عميد الكلية مباشرة " على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي(4.23) وبانحراف معياري (0.57) وكان مستوى التطبيق كبير جداً بينما حصلت الفقرة رقم(8) التي تنص" تتناسب اجور أعضاء هيئة التدريس (المتفرغين وغير المتفرغين )مع الدرجة العلمية التي يحملونها " على المرتبة الاخيرة وبأدنى متوسط حسابي (1.64) وانحراف معياري(0.77) وبمستوى ضعيف جداً ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى قلة ما يستلمه عضو هيئة التدريس من راتب مقارنة بغيره في كثير من الدول الى جانب انقطاع الرواتب والوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلد.

4) النتائج المتعلقة بالمجال الرابع " البنية المادية" ولمعرفة ذلك فقد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم ( 10) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البنية المادية

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | لا تقل المساحة المخصصة لكل طالب في القاعات الدراسية عن 1.5م2 كحد أدنى ولا يقل الحد الأدنى لسعة مجموع قاعات التدريس والمحاضرات والمناقشات عن 60٪ من المجموع الكلي لعدد الطلبة في وقت واحد. | 1.31 | 0,93 | 24 | ضعيف جدا |
| 2 | يتوفر مدرج متعدد الوظائف يتسع لحوالي 200 طالب على الاقل يستخدم لاقامة مختلف الانشطة وبمواصفات مناسبة . | 1.92 | 0,88 | 19 | ضعيف |
| 3 | تتوفر مختبرات تخصصية تلبي حاجة كل تخصص في كل برنامج مزودة بالأجهزة والادوات اللازمة للتدريس العملي. | 2.93 | 0,74 | 4 | ضعيف |
| 4 | لا تقل المساحة المتخصصة لكل طالب في المختبر عن 3م2. | 2.70 | 0,89 | 11 | ضعيف جدا |
| 5 | يوجد مكتب مستقل لعميد الكلية . | 4.74 | 0,57 | 1 | كبير جدا |
| 6 | يوجد قاعة خاصة باجتماعات مجلس الكلية | 1.42 | 0,92 | 23 | ضعيف جدا |
| 7 | يوجد مكاتب كافية لرؤساء الاقسام | 2.32 | 0,78 | 15 | ضعيف |
| 8 | يتوفر في الكلية مكاتب كافية خاصة بالعاملين | 2.68 | 0,86 | 12 | متوسط |
| 9 | يخصص في المكتبة ما معدله (0,8م) لكل طالب مسجل في البرامج الأكاديمية | 2.52 | 0,79 | 14 | ضعيف |
| 10 | تتوافر عدد من المقاعد في المكتبة بحيث تستوعب (25٪)من مجموع عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في وقت واحد | 2,20 | 0,81 | 18 | ضعيف |
| 11 | يوجد في مكتبة الكلية نظام حاسوبي فني للإدخال والفهرسة والتصنيف | 2,21 | 0,82 | 17 | ضعيف |
| 12 | للمكتبة قاعدة بيانات تنظم الرسائل العلمية ماجستير ودكتوراه | 1.31 | 0,91 | 26 | ضعيف جدا |
| 13 | تقدم المكتبة الخدمات المعلوماتية من مراجع وارشادات واعارة وحجز وتصوير وطلب مصورات للمواد غير المتوفرة للباحثين والدارسين | 1.34 | 0,89 | 25 | ضعيف جدا |
| 14 | تتوفر مجموعات من مختلف مصادر المعلومات بمعدل خمسة عناوين لكل مقرر كحد ادنى ولا تقل عن 300 عنوان للبرنامج الواحد | 2.78 | 0,76 | 8 | متوسط |
| 15 | تتوافر مراجع لمختلف التخصصات كالمعاجم اللغوية (القواميس )ودوائر المعارف(الموسوعات العلمية)ومعاجم عربيةواجنبية وغيرها | 3.13 | 0,63 | 3 | متوسط |
| 16 | يوجد عدد من الموظفين بواقع موظف لكل 200 طالب على ان لا تقل نسبة المتخصصين في علم المكتبات عن 50٪من مجموع موظفي المكتبة . | 1.70 | 0,88 | 22 | ضعيف جدا |
| 17 | يتوفر موقع للكلية ولكل برنامج اكاديمي على الانترنت يوظف لمصلحة الكلية وبرامجها. | 2.29 | 0,74 | 16 | ضعيف |
| 18 | يدرب الباحثين على استخدام المصادر الالكترونية وتتاح لجميع المشاركين في البرامج لدعم الأنشطة التعليمية والبحثية | 1.24 | 0,89 | 28 | ضعيف حدا |
| 19 | توجد آلية للنشر ومرا قبة واستخدام المصادر الالكترونية بما يضمن أمن وسلامة ما يعرض من مصادر إلكترونية. | 1.15 | 0,87 | 29 | ضعيف حدا |
| 20 | يتوافر حاسوب واحد لكل عضو هيئة تدريس | 1.73 | 0,82 | 21 | ضعيف حدا |
| 21 | تتوفر اجهزة عرض لغايات تدريسية بمعدل جهاز حاسب الي وجهاز عرض على الاقل لخمسين بالمائة من القاعات الدراسية . | 1.77 | 0,98 | 20 | ضعيف جدا |
| 22 | يتوفر جهاز حاسب مع طابعة على الاقل لكل قسم علمي. | 2.53 | 0,68 | 13 | ضعيف |
| 23 | تتوافر النماذج والسجلات والوثائق اللازمة (مثل طلب الالتحاق ،بطاقة التسجيل | 3.93 | 0,69 | 2 | متوسط |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ،بطاقة الانسحاب والاضافة ، سجل درجات الطالب ، الشهائد ، سجل الخريجن . | | | | |
| 24 | يتم الاحتفاظ بالوثائق الاصلية او بصورة مصدقة منها لكل طالب في ملف خاص به. | 2.76 | 0,79 | 9 | متوسط |
| 25 | تتوافر التجهيزات والاجهزة اللازمة لعمل الوحدة بما في ذلك توفير شاشة لكل موظف على الا يزيد عدد الطلبة لكل موظف تسجيل عن 200 طالب. | 1.23 | 0,90 | 28 | ضعيف جدا |
| 26 | يتوفر كادر اداري واليات مناسبة لرصد وتوثيق درجات الطلبة. | 2.89 | 0,71 | 5 | متوسط |
| 27 | تتوفر سجلات وملفات خاصة بشؤون الطلبة(التسجيل ،القبول ، المتابعة الامتحانات والدرجات ، التخرج) وملفات تخص اجراءات التعامل مع الطلبة وادارة البرنامج. | 2.83 | 0,69 | 7 | متوسط |
| 28 | تمتلك الكلية وحدة صحية مزودة بالكوادر والتجهيزات الطبية الازمة | 1.13 | 0,96 | 30 | ضعيف جدا |
| 29 | تمتلك الكلية مرافق رياضية لممارسة الالعاب | 1.33 | 0,91 | 27 | ضعيف جدا |
| 30 | يتوفر في الكلية دورات مياه لأعضاء هيئة التدريس والاداريين والطلبة ودورات مياه مستقلة خاصة بالطالبات واماكن للصلاة. | 2.85 | 0,67 | 6 | متوسط |
| 31 | يتوافر في الكلية خزان مياه ارضي وخزانات صغير فوق السطوح وشبكات صرف صحي. | 2.72 | 0,76 | 10 | متوسط |
| **المستوى الكلي للمجال** | | **2.24** | **0,83** | | **ضعيف** |

**وبالنظر إلى الجدول (10) نجد أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين (1.13 -4.74) حيث حصل المجال ككل على متوسط حسابي(2.24) ، وانحراف معياري(0.83) وكان مستوى التطبيق ضعيف، حيث حصلت الفقرة رقم (5) والتي تنص" يوجد مكتب مستقل لعميد الكلية " على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي(4.74) وبانحراف معياري (0.57) وكان مستوى التطبيق كبير جدا بينما حصلت الفقرة رقم(28) التي تنص" تمتلك الكلية وحدة صحية مزودة بالكوادر والتجهيزات الطبية الازمة " على المرتبة الاخيرة وبأدنى متوسط حسابي (1.13) وانحراف معياري(0.96) وبمستوى ضعيف جداً وهذا يؤكد عدم وجود الوحدة الصحية بالكلية بسبب عدم ادراك قيادة الكلية وقيادة الجامعة لأهمية وجود مثل ذلك وأيضا الامكانيات ربما تقف أمام عدم توفر ذلك.**

**5) النتائج المتعلقة بالمجال الخامس " الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها " ولمعرفة ذلك فقد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هو موضح بالجدول التالي:**

جدول رقم ( 11) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | للكلية ما يكفي من الموارد المالية لدعم البرامج الاكاديمية والانشطة المختلفة وبما يضمن نجاح العملية التعليمية في كل برامجها. | 2.56 | 0,63 | 2 | ضعيف |
| 2 | تتوافر موازنة سنوية مناسبة ومفصلة للكلية قد تكون في اطار الجامعة تشمل الايرادات والنفقات المتوقعة خلال السنة. | 1.67 | 0,88 | 5 | ضعيف جدا |
| 3 | تتوافر لائحة تنظم عملية صرف الموارد المالية لتحقيق اهداف الكلية والمتصلة بالبرامج الاكاديمية فيها. | 2.88 | 0,74 | 1 | ضعيف |
| 4 | تخصص الجامعة ما نسبته 3٪ من ميزانيتها السنوية لأغراض البحث العلمي والنشر والتدريب والتأهيل والمؤتمرات العلمية . | 1.30 | 0,89 | 9 | ضعيف جدا |
| 5 | تخصص الجامعة ما نسبته 2٪ لأغراض الايفاد للدرسات العليا وتعمتد للبرنامج نسبة كافية للإنفاق على المكتبة والمختبرات والتدريب. | 1.34 | 0,87 | 8 | ضعيف جدا |
| 6 | توجد مراجعة ورقابة للمصروفات وفق نظام مالي ومحاسبي دقيق بما يضمن تحقيق اهداف البرنامج الاكاديمي. | 1.42 | 0,82 | 7 | ضعيف جدا |
| 7 | تحدد مسؤوليات الكلية التعليمة المحلية ومسؤوليات الكلية التعليمية الخارجية بصورة واضحة ودقيقة في ضوء اتفاقية رسمية تخضع للقوانين ذات الصلة في الجمهورية اليمنية | 2.32 | 0,78 | 4 | ضعيف |
| 8 | تقدم كلية التربية برامجها وفقا لاحتياجات المدارس داخل المحافظة وبالتنسيق مع السلطات المحلية. | 1.58 | 0,88 | 6 | ضعيف جدا |
| 9 | تنفذ كلية التربية برامج خارجية داخل المدارس ومؤسسات التربية والتعليم . | 1.18 | 0,99 | 10 | ضعيف جدا |
| 10 | ينفذ أعضاء هيئة التدريس أنشطة خدمة المجتمع تعكس طبيعة تخصص كل منهم. | 2.48 | 0,69 | 3 | ضعيف |
| | **الدرجة الكلية لمجال** الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها | **1.87** | **0,82** | | **ضعيف** |

وبالنظر إلى الجدول (11) نجد أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين (1.18 -2.88) حيث حصل المجال ككل على متوسط حسابي(1.87) ، وانحراف معياري(0.82) وكان مستوى التطبيق ضعيف، حيث حصلت الفقرة رقم (3) والتي تنص" تتوافر لائحة تنظم عملية صرف الموارد المالية لتحقيق اهداف الكلية والمتصلة بالبرامج الاكاديمية فيها " على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي(2.88) وبانحراف معياري (0.74) وكان مستوى التطبيق ضعيف ويعزو الباحث ذلك الى عدم الالتزام باللوائح رغم وجودها من قبل قيادة الكلية وصرف الموارد بعيدا عن البرامج الاكاديمية بينما حصلت الفقرة رقم(9) التي تنص" تنفذ كلية التربية برامج خارجية داخل المدارس ومؤسسات التربية والتعليم . " على المرتبة الاخيرة وبأدنى متوسط حسابي (1.18) وانحراف معياري(0.99) وبمستوى ضعيف جداً وهذه النتيجة تؤكد عدم وجود اي دور للكلية في تنفيذ برامج على مستوى المدارس سوى إجراء التطبيق العملي للطلبة فقط.

**ثانيا :الإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على :هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار تعزى لمتغيرات (التخصص - الدرجة العلمية – سنوات الخبرة) ؟**

استخدام الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة تلك الفروق ودلالتها الإحصائية تبعاً لتلك المتغيرات وبحسب الآتي:

1) **للتحقق من دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار تبعا لمتغير التخصص** تم حساب اختبار(T-Test) للكشف عن ذلك وبحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (12) ) يوضح دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير التخصص

| المجالات(المعايير) | التخصص | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (t) | مستوى الدلالة | اتجاه الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم | علمي | 3.76 | .76 | 0.38 | 0.66 | لا توجد |
| | انساني | 3,19 | .67 | | | |
| البنية الأكاديمية | علمي | 3.21 | 0.68 | 0.26 | 0.33 | لا توجد |
| | انساني | 3.20 | 0.79 | | | |
| البنية التنظيمية والإدارية | علمي | 3.63 | 0.74 | 0.63 | 0.46 | لا توجد |
| | انساني | 3.57 | 0.69 | | | |
| البنية المادية | علمي | 2.88 | 0.70 | 0.68 | 0.36 | لا توجد |
| | انساني | 3.47 | 0.62 | | | |
| الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها | علمي | 3.13 | 0.81 | 0.43 | 0.24 | لا توجد |
| | انساني | 3.98 | 0.61 | | | |
| **جميع المعايير** | **علمي** | **3.32** | **0.74** | **0.48** | **0.41** | **لا توجد** |
| | **انساني** | **3.48** | **0.68** | | | |

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (12) عدم وجود فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في متوسط مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار تعزى لمتغير التخصص (علمية – إنسانية)، حيث بلغت قيمة (ت) (0,48) بمستوى دلالة (0.41) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ، مما يعني أن تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار لا تختلف باختلاف التخصص.

2) **للتحقق من دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار تبعا لمتغير الدرجة العلمية** تم حساب اختبار تحليل التباين الاحادي (One-Way Anova) للكشف عن ذلك وبحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (13) ) يوضح دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الدرجة العلمية

| المجالات | الدرجة العلمية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (t) | مستوى الدلالة | اتجاه الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم | أستاذ | 3.56 | 0.69 | 3.89 | 0.049 | لا توجد |
| | أ.مشارك | 3,29 | 0.49 | | | |
| | أ.مساعد | 3.31 | 0.69 | | | |
| | مدرس | 3.55 | 0.49 | | | |
| | معيد | 2.63 | 0.74 | | | |
| البنية الأكاديمية | أستاذ | 3.27 | 0.58 | 2.89 | 0.067 | لا توجد |
| | أ.مشارك | 3.88 | 0.45 | | | |
| | أ.مساعد | 3.87 | 0.42 | | | |
| | مدرس | 3.13 | 0.61 | | | |
| | معيد | 2.98 | 0.71 | | | |
| البنية التنظيمية والإدارية | أستاذ | 3.26 | .57 | 2.56 | 0.235 | لا توجد |
| | أ.مشارك | 3,79 | .54 | | | |
| | أ.مساعد | 3.51 | 0.68 | | | |
| | مدرس | 3.15 | 0.79 | | | |
| | معيد | 2.68 | 0.84 | | | |
| البنية المادية | أستاذ | 3.11 | 0.55 | 2.23 | 0.228 | لا توجد |
| | أ.مشارك | 3.98 | 0.44 | | | |
| | أ.مساعد | 3.57 | 0.62 | | | |
| | مدرس | 3.63 | 0.64 | | | |
| | معيد | 2.58 | 0.88 | | | |
| الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها | أستاذ | 3.21 | .56 | 1.99 | 0.159 | لا توجد |
| | أ.مشارك | 3,71 | .57 | | | |
| | أ.مساعد | 3.67 | 0.67 | | | |
| | مدرس | 3.25 | 0.74 | | | |
| | معيد | 2.55 | 0.89 | | | |
| **جميع المجالات** | **أستاذ** | **3.20** | **0.57** | **2.67** | **0.248** | لا توجد |
| | **أ.مشارك** | **3.73** | **0.50** | | | |
| | **أ.مساعد** | **3.59** | **0.62** | | | |
| | **مدرس** | **3.44** | **0.65** | | | |
| | **معيد** | **2.68** | **0.81** | | | |

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (13) عدم وجود فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في متوسط مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار تعزى لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد - مدرس - معيد)، حيث بلغت قيمة (ت) (2.67) بمستوى دلالة (0.248) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ، مما يعني أن تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار لا تختلف باختلاف درجاتهم العلمية.

3) **للتحقق من دلالة الفروق ودلالتها الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار تبعا لمتغير الخبرة** تم حساب اختبار تحليل التباين الاحادي (One-Way Anova) للكشف عن ذلك وبحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (14) ) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الخبرة

| المجالات | الدرجة العلمية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (t) | مستوى الدلالة | اتجاه الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم | أقل من 5 سنوات | 3.28 | 0.74 | 2.89 | 0.069 | لا توجد |
| | من 5 -10سنوات | 3,59 | 0.89 | | | |
| | أكثر من عشر سنوات | 3.71 | 0.72 | | | |
| البنية الأكاديمية | أقل من 5 سنوات | 3.17 | 0.78 | 1.83 | 0.175 | لا توجد |
| | من 5 -10سنوات | 3.08 | 0.75 | | | |
| | أكثر من عشر سنوات | 3.67 | 0.82 | | | |
| البنية التنظيمية والإدارية | أقل من 5 سنوات | 3.43 | 0.77 | 0.96 | 0.339 | لا توجد |
| | من 5 -10سنوات | 3,52 | 0.84 | | | |
| | أكثر من عشر سنوات | 3.71 | 0.48 | | | |
| البنية المادية | أقل من 5 سنوات | 3.31 | 0.85 | 0.26 | 0.798 | لا توجد |
| | من 5 -10سنوات | 3.28 | 0.74 | | | |
| | أكثر من عشر سنوات | 3.27 | 0.66 | | | |
| الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها | أقل من 5 سنوات | 3.41 | 0.76 | 1.96 | 0.149 | لا توجد |
| | من 5 -10سنوات | 3,76 | 0.67 | | | |
| | أكثر من عشر سنوات | 3.77 | 0.57 | | | |
| **جميع المجالات** | **أقل من 5 سنوات** | **3.32** | **0.78** | **1.58** | **0.306** | **لا توجد** |
| | **من 5 -10سنوات** | **3.45** | **0.79** | | | |
| | **أكثر من عشر سنوات** | **3.63** | **0.65** | | | |

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (14) عدم وجود فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في متوسط مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار تعزى لمتغير الخبرة (أقل من 5 سنوات – من 5 -10سنوات – أكثر من عشر سنوات)، حيث بلغت قيمة (ت) (1.58) بمستوى دلالة (0.306) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ، مما يعني أن تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار لا تختلف باختلاف سنوات الخبرة.

**خلاصة النتائج**

من خلال مناقشة النتائج نستخلص الاتي :

- إن مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لكلية التربية جامعة ذمار كما يراها أعضاء هيئة التدريس كانت بمستوى درجة تطبيق متوسطة بمتوسط حسابي(2.78) ، وانحراف معياري(0.77) .
- حصل المجال الاول "رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم " على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(3.53) وبانحراف معياري (0.76) وبمستوى تطبيق كبيرة.
- حصل المجال الثاني " البنية الأكاديمية" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(3.17) وبانحراف معياري (0.75) وبمستوى تطبيق متوسط .
- حصل المجال الثالث "البنية التنظيمية والإدارية" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(3.1) وبانحراف معياري (0.70) وبمستوى تطبيق متوسط.
- حصل المجال الرابع " البنية المادية " على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي(2.24) وبانحراف معياري (0.83) وبمستوى تطبيق ضعيف .
- حصل المجال الخامس " الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وادارتها " على المرتبة الاخيرة وبأدنى متوسط حسابي (1.87) وانحراف معياري(0.82) وبمستوى ضعيف.

**التوصيات**

على ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بالآتي:

- إعادة النظر في معايير ومؤشرات الاعتماد الاكاديمي المستوى الاول من قبل مجلس الاعتماد من خلال وضع معايير خاصة بكليات التربية في الجامعات اليمنية وبما يتوافق مع مكانتها واهميتها ووفقا لما هو معمول في كثير من دول العالم المتقدم وايضا وفقا لدليل معايير جودة كليات التربية في الجامعات العربية والعالمية ايضا.
- ايجاد خطة مشتركة بين كلية التربية ومكتب التربية والتعليم لمعرفة احتياجات المدارس من المعلمين مستقبلا.
- ضرورة توفير متطلبات تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة لمختلف برامج الكلية.
- أن تعمل الكلية على تنمية القدرات، وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، و تشجيعهم.
- زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره من خلال ربط البحوث بمشكلات المجتمع وقضاياه التنموية الشاملة.
- اعادة النظر في مخرجات التعلم لكافة البرامج وتنفيذ الخطط والانشطة العملية والتعليمية وتوفير المواصفات الواضحة والمحددة لها ووضع نظام تقويم وتطوير يتماشى مع التطورات المعرفية المتصلة بتقويم البرامج الاكاديمية وافضل التجارب المحلية والاقليمية.

- العمل على وضع خطة لاحتياجات الكلية من أعضاء هيئة تدريسية والعاملين. وأن يتناسب عدد أعضاء الهيئة التدريسية مع التخصصات الموجودة والكف عن السماح للمعيدين بالتدريس خاصة للمستويات الأعلى مع توفير قدرا مناسبا من الاستقرار الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس واتاحة لهم فرص تنمية مهنية وبحثية مناسبة .
- تشجيع اعضاء هيئة التدريس على تنفيذ أنشطة لخدمة المجتمع وتنفيذ الكلية لبرامج خارجية داخل المدارس ومؤسسات التربية والتعليم.
- توفير قاعات دراسية مناسبة ومعامل ومختبرات مزودة بالأجهزة والادوات اللازمة للتدريس العملي.
- توفير المراجع العلمية لمختلف التخصصات كالمعاجم اللغوية (القواميس )ودوائر المعارف(الموسوعات العلمية)ومعاجم عربية واجنبية وغيرها وتوفير نظام حاسوبي فني للإدخال والفهرسة والتصنيف وايجاد آلية للنشر ومرا قبة واستخدام المصادر الالكترونية بما يضمن أمن وسلامة ما يعرض من مصادر إلكترونية.
- توفير قاعة خاصة باجتماعات مجلس الكلية ومكاتب كافية لرؤساء الاقسام وجهاز حاسب مع طابعة على الاقل لكل قسم علمي.
- توفير موقع للكلية ولكل برنامج اكاديمي على الانترنت يوظف لمصلحة الكلية وبرامجها.
- توفير الملاعب والمرافق العامة بقدر الإمكان.
- تطبيق الانظمة واللوائح الخاصة بالتعين والطلاب وغيرها وتوفير النماذج والسجلات والوثائق اللازمة والاحتفاظ بها.
- تفعيل وحدة الجودة بالكلية وتوفير متطلباتها من مكتب واجهزة وغيرها.
- توفير وحدة صحية مزودة بالكوادر والتجهيزات الطبية الازمة.
- اعطاء البرامج موازنة مالية وفق نظام مالي ومحاسبي دقيق بما يضمن تحقيق اهداف كل البرامج الاكاديمية.

**المقترحات**

في ضوء النتائج والاستنتاجات والتوصيات يقترح الباحث إجراء الدراسات الأتية:

- إجراء دراسة لمعرفة مستوى تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة في بقية كليات جامعة ذمار لمعايير المستوى الاول.
- بناء تصور مقترح لمعايير اعتماد كليات التربية في الجامعات اليمنية وفق معايير الاعتماد العالمية.
- وضع استراتيجية مقترحة لتطوير كليات التربية في الجامعات اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة .
- اجراء دراسات مماثلة لمعرفة مستوى تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة في كليات التربية بالجامعات الحكومية الاخرى وفي المستوى الأول والثاني.

## المراجع


1. ابو صاع،جعفر وصفي وزيدان، عفيف حافظ (2017) درجة تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية الحكومية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جامعة فلسطين التقنية انموذجا، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي السابع لضمان جودة التعليم العالي،حامعة اسيوط،الفترة من 20 - 2017/2/22م، مصر.
2. ابو العلا ، ليلي محمد(2015) درجة تطبيق معايير المجلس الوطني في كلية التربية بجامعة (NCATE) الأمريكي لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين الطائف، بحث منشور،المجلة الاردنية في العلوم التربوية،مجلد(12) العدد(1) كلية التربية، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية ،ص ص101 - 115
3. ابو الهيجاء، شريف(2006) مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .
4. البداعيةشيماء بنت سعود واخرون(2017) مدى تطبيق معايير ضبط الجودة في المكتبات الأكاديمية بجامعة السلطان قابوس،مجلة دراسات المعلومات والتكنلوجيا،جمعية المكتبات المتخصصة،فرع الخليج العربي،جامعة ،مسقط ،عمان،ص ص2 -24.
5. البستانى، المعلم بطرس ( 1997 )، مكتبة لبنان ،بيروت،لبنان.
6. بدرخان،سوسن سعد الدين(2013) مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمّان الأهلية بالأردن ،البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد( 16) ، العدد) كلية الآداب، جامعة عمان الاهلية،عمان ،الاردن،ص ص59 -87.
7. حسن،مبارك عبدالوهاب(2016) تطبيق معايير ضمان جودة التعليم في المؤسسات التعليمية العليا في نيجيريا"كلية التربية العليا لولاية جيغاوا نموذجا"،بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي،خلال الفترة من 9 -2016/2/11م،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.
8. الحمداني ، ربيعة مانع زيدان و سليم،ميمونة عوني (2017) مستوى تطبيق ادارة الجودة االشاملة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العراقية،بحث منشور، في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٧، كلية التربية للبنات جامعة تكريت، العراق.
9. الحدابي داؤد عبدالملك،وقشوة،هدى(2009) مستوى جودة الخدمة التعليمية بكلية التربية حجة جامعة عمران من وجهة نظر طلبة الأقسام العلمية، بحث منشور، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد(4) قسم العلوم المالية والمصرفية،جامعة الزرقاء الخاصة ، الاردن.
10. حوالة، سهير محمد ( 2005 ) الجودة في التعليم الجامعي، القاهرة :مطبعة جامعة القاهرة، مصر ،ص622
11. الخرابشة ،عمر محمد عبدالله واخرون(2011) معايير الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة في كليات التربية في الجامعات الاردنية، بحث منشور،مجلة الدراسات التربوية والنفسية،المجلد(5)، العدد( 2)،جامعة السلطان قابوس، عمان.

12. دليل المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية ( 2009 ) ، أعضاء الأتحاد، عمان، الأردن،ص ص22 -23.

13. الصانع،نجاة محمد سعيد(2014) درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مرافق وتجهيزات شطر الطالبات في الجامعات السعودية حسب مواصفات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد المؤسسي، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي،جامعة الزرقاء،الفترة من 1 -2014/4/3م، الاردن.

14. الصلوي ،محمود عبدالحق(2015) مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز تطوير الادارة العامة، جامعة صنعاء ،اليمن.

15. الطريري ، عبد الرحمن ( 1998 ) الاعتماد الأكادي مي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، وزارة التربية والتعليم العالي، الرياض،السعودية،

16. عساف،هبد محمد(2013) مستوى تطبيق مجالات الجودة الشاملة في الكليات الإنسانية من وجهه نظر أعضاء الهيئة التدريسية ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد الأول ،ع2 ،كلية العلوم التربوية، جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين،ص ص275 -320،

17. علاونة، معزوز(2014) مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأميركية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، ورقة علمية قدمت في مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي. 3 يوليو، 2004 - الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

18. علي، محمد السيد ( 2011 )، موسوعة المصطلحات التربوية، دار الميسره للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

19. العتيبي،عبدالله غازي(2014) درجة توفر معايير ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي في الإرشاد الأكاديمي بجامعة شقراء من وجهة نظر طلبتها، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي،حامعة الزرقاء،الفترة من 1 -2014/4/3م، الاردن.

20. العزام ميسم ، وصالح عليمات(2014) مستوى تطبيق معايير هيئة الاعتماد للبرامج التربوية في الدراسات العليا في كليات التربية في الجامعات الأردنية الحكومية، بحث منشور،مجلة جامعة النجاح للابحاث،المجلد29،العدد(7) عمان،الاردن،ص ص564 -590.

21. الغبشاوي، منال عبدالرحمن عبدالماجد(2016) درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في كليات جامعة أم درمان الإسلامية من وجهة نظر القيادات الإدارية"،بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي،خلال الفترة من 9 -2016/2/11م،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.

22. قدومي ،عبدالرحمن محمد(2008) التعرف على مدى تطبيق ركائز ضمان الجودة في الاقسام الاكاديمية لكليات المال والاعمال، بحث منشور، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد(1) قسم العلوم المالية والمصرفية،جامعة الزرقاء الخاصة ، الاردن، ص ص47 -68.

23. الكناني،عايد كريم(2013) درجة تطبيق أدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية لمنطقة الفرات الأوسط كما يراها أعضاء هيأة التدريس ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي. الزيتونة، الفترة من 2 -2013/4/45م، الاردن.

24. الكناني،عايد كريم ،وعزيز كريم(2012) درجة تحقق معايير أدارة الجودة الشاملة كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة كربلاء،بحث منشور، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي. ، الجامعة الخليجية، الفترة من 4 -2012/4/5م، البحرين.

25. محمد،رضوان(2015) درجة تطبيق ادارة الجودة الشاملة في كلية التربية الرياضية بجامعة صنعاء، بحث منشور، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الانسانية)،المجلد29،العدد4، فلسطين،ص ص610 -636.

26. محمد، محمد حبيب بابكر، ونجوى الزبير( 2014 ) تقييم تطبيق معايير الجودة الشاملة بجامعة القضارف من وجهة نظر الطلاب والأساتذة، بحث منشور ،مجلة جامعة القضاريف ،العدد(6) كلية الدراسات العليا ، جامعة القضاريف ،السودان.

27. محمد،منال عبدالرحمن عبدالماجد( 2017) تقويم القيادات الإداريه لمعايير ضمان الجودة في جامعة أم درمان الإسلامية في ظل بعض المتغيرات، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي السابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة اسيوط،الفترة من 20 -2017/2/22م، مصر.

28. محمد ،عبداللطيف مصلح(2013) مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني،بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثالث لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، الزيتونة، الفترة من 2 -2013/4/45م، الاردن.

29. الناقة، محمود كامل، وآخرون ( 2005 ) المؤتمر العلمي السابع عشر مناهج التعليم والمستويات المعيارية، (ج 3)، جامعة عين شمس،القاهرة، مصر.

30. النصير، يوسف محمد واخرون( 2016) درجة تطبيق معايير الجودة) السياق المؤسسي (في مؤسسات التعليم العالي الأردنية والسعودية، دراسة مقارنة ،دراسات في التعليم العالي ، مجلة علمية محكمة ،العدد(11) جامعة اسيوط، مصر،ص ص11 -38.

31. النجداوي اكرم يوسف،وشادي الصرايرة(2012)" مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الاهلية الأردنية" بحث منشور، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، الفترة من 4 -2012/4/5م، البحرين.

32. اليحياوي،الهام ،حكيمة بو سلمة(2012) اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو مدى تطبيق متطلبات ضمان الجودة في جامعة باتنة بالجزائر، راسة ميدانية، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، الفترة من 4 -2012/4/5م، البحرين.

33. الوسيط ( ب،د) قام باخراجه ، ج 1، المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

# واقع توظيف أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائهم التدريسي والبحثي

د.حمود علي عبده العبدلي

**الملخص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائهم البحثي والتدريسي، والمعيقات التي تحول دون استخدامهم لها، والحلول المقترحة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث استبيان لجمع البيانات تكون من (71)عبارة موزعة على خمسة محاور، وتم تطبيقه على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الحديدة بلغ عددها (80) عضواً، وبعد معالجة النتائج باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)؛ أظهرت النتائج أن توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي كانت متوسطة بنسبة (62.5%) وهي نسبة لا تتفق مع المعايير الإقليمية والدولية ، باستثناء استخدام شبكة الإنترنت في البحث، ومتابعة الإصدارات العلمية الحديثة والمجلات العلمية المحكمة التي جاءت بدرجة كبيرة؛ وأظهرت النتائج أن عضو هيئة التدريس لا يهتم بتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجانب التدريسي، ويعود ذلك لعدد من المعيقات التي توصلت اليها الدراسة منها ما يتعلق بضعف البنية التحتية في البيئة التعليمية، ومنها ما يتعلق بعضو هيئة التدريس نفسه؛ واقترحت الدراسة عدد من التوصيات منها توفير البيئة المناسبة لاستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس، وعقد دورات تدريبية لعضو هيئة التدريس حول توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس والبحث العلمي.

الكلمات المفتاحية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معيقات الاستخدام، عضو هيئة التدريس، الأداء التدريسي و البحثي.

**Abstract**

The study aimed to identify the reality Utilization faculty members at University Hudidah ICT in their research and teaching, the obstacles that prevent their use and the proposed solutions. To achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire to collect data from (71) phrases divided into five categories, which is applied on sample of (80) members of university faculty members. After processing the data using the statistical package (SPSS), the results showed that the employment average of using ICT in the research performance is 52.8% and it showed that the faculty member is not interested in employing ICT applications in teaching. Due to a number of obstacles founded by the study. Some of the obstacles are related to the weakness of the infrastructure in the educational environment. others are related to the faculty members, finally the study suggested some recommendations, including the provision of the appropriate environment for using ICT in teaching and conducting some training courses for faculty members about methods of employing ICT in teaching and scientific research.

Keyword: Information and communication technology, Usage barriers ، faculty member, Applications in The Teaching and Search.

**المقدمة**

تهتم المجتمعات بتطوير أنظمتها التعليمية إدراكاً منها بأهمية التعليم ودوره التنموي، حيث أصبحت تدرك اليوم قيمة التكنولوجيا التي تزودنا بفرص تعليمية جديدة، وتفتح أمامنا آفاقاً واسعة للتدريس بطرق مختلفة يمكنها تلبية الحاجات الأساسية لمجتمع المعلومات المتغير بشكل سريع، وعليه تسعى النظم التعليمية جاهدة تحسين جودة العمليات التعليمية بهدف تحسين مخرجاتها، وهي من أجل ذلك تستعين بالتطورات في مجالات المعرفة العلمية المختلفة التي تؤثر على جودة التعليم، ومنها التطورات في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي بدورها تسهم في بناء اقتصاد المعرفة، بما لها من إمكانيات في تعزيز التنمية الاجتماعية بكل صورها ومنها التنمية الاقتصادية التي تعد البعد المهم في حياة الإنسان إذ تسعى كل النظم من خلالها لتحقيق رفاهية المجتمع والفرد، وتحسين مستواه الاقتصادي، ولم يعد خافياً التأثير الفعال لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجوانب الاقتصادية والتعليمية والإعلامية، والتي يرتكز عليها تطور المجتمعات المعاصرة.

فالبلدان النامية ومنها اليمن تمتلك من الموارد ما يؤهلها لإحداث نهضة حقيقية، إلا أنها لا تملك استراتيجية واضحة في مجال التعليم كي تخوض هذه النهضة، وفي عالمنا اليوم الذي يشهد تنامي ظاهرة العولمة؛ يعتبر اقتصاد المعرفة هو النهضة الحقيقية، ويعتبر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الخطوات الصحيحة لإصلاح التعليم والتي تمثل عصب اقتصاد المعرفة؛ فالبلدان النامية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالشروع في إصلاحات عميقة في أنظمتها التعليمية كيما تتكيف مع طبيعة اقتصاد المعرفة، التي تتطلب اختيار نمط التعليم الذي يستند على التكنولوجيا الحديثة؛ ففي التعليم الجامعي لابد من دمج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية باعتبارها أهم أداة تمكّن المعلّم والمتعلم من تجديد معارفهما وبناء خبراتهما، فالنهضة الحقيقية لا يمكن ان تحدث مالم تملك البلدان النامية استراتيجية واضحة المعالم في مجال التعليم (بوطيبة وخالدي، 2005).

إن نوعية الموارد البشرية هي المسؤولة إلى حد كبير على نجاح التنمية، والتي بدورها تعتمد على نوعية ومستوى التعليم العالي والبحث العلمي؛ وعلى هذا الأساس يتضح أن أحسن الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن يحدثها المجتمع النامي في اقتصاد المستقبل هي الاستثمار عن طريق التعليم والبحث العلمي؛ حيث يعد التعليم العالي الآن أكثر من أي وقت مضى الباب المفتوح لزيادة الفرص الاقتصادية ورفاه الإنسان، فالمكاسب الاقتصادية في الدول المتقدمة كانت إلى درجة كبيرة نتيجة الزيادة في نوعية الإبداعات العلمية؛ وترسخت القناعة لدى راسمي السياسة التعليمية في هذه الدول بأهمية نوعية التعليم العالي في التنمية، وأن توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية من قبل أعضاء هيئة التدريس يسهم في تفعيل التعليم، وزيادة مستوى الإنتاج، وتحسين المخرجات، من أجل الوصول إلى تعليم أفضل وأجود؛ كما أن توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أكثر إلحاحاً في ظل المتغيرات المتسارعة من أجل تلبية متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع (طلحي والشريف، 2014؛ Buabeng-Andoh, 2012؛ القداح، 2009).

فالتحول إلى مجتمعات يترابط فيها ثلاثي العلم والتكنولوجيا والتنمية، يتطلب أن تكون المجتمعات قادرة على التعامل مع التكنولوجيا كمحرك فعال للتطور ليبعدها عن خطر التخلف والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، هذا التحول يسهم به التعليم، والتعليم العالي على وجه الخصوص في إطار اقتصاد المعرفة؛ حيث يعد التعليم العالي صناعة قائمة بذاتها يعتبر مخرجها الرئيس الطاقات البشرية القادرة على ابتكار واستثمار الأفكار الجديدة؛ ولأن اقتصاد المعرفة ليس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل اقتصاد متكامل مشّكل من كافة القطاعات الإنتاجية التي تستخدم هذه التكنولوجيا، فان مهمّة التعليم لا تقتصر على تكوين وإعداد متخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات بل إن مهمّته تطال أيضا من سيستخدم هذه التكنولوجيا في بقية القطاعات (Afshari& Abu Bakar & Su Luan & Abu Samah & Say, 2009؛ بوطيبة والخالدي، 2005؛ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، 2005).

والجامعات هي التي ترفد المجتمع بالموارد البشرية التي تستجيب لمتطلبات التنمية الاجتماعية الشاملة التي يناط بها مهمة إعداد الأجيال: فكرا، وفعلاً، ووجداناً، ذلك أن قيادات المجتمع العليا في مختلف المجالات: العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، هي في غالبيتها من خريجي الجامعات، ولذلك على الجامعات أن تعلم وتربي الإنسان على استخدام الطريقة العلمية في حل المشكلات واتخاذ القرار، والتكيف مع المستجدات، والتمكن من الاختيار والانتقاء من البدائل العديدة التي تظهر في ظل ثورة المعلومات والاتصالات.

ولأن الجامعات هي مراكز الإشعاع الحضاري وكل ما يشهده العالم من تقدم خرج من مختبراتها وعلى أيدي الباحثين فيها؛ فإن الجامعات يجب أن تكون أول من يستفيد من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريسها وتعليمها، والمفترض أن تكون هي المُصدِّر للتعليم الالكتروني إلى بقية المؤسسات التعليمية؛ وعليه لابد من استشعار إدارة الجامعات ومعها أعضاء هيئة التدريس أهمية التكنولوجيا ودورها، ويبادروا إلى صياغة السياسات التي ترمي إلى إدخال التكنولوجيا في العملية التعليمية، فالقرن الحالي يتطلب نوعية جديدة من أعضاء هيئة التدريس تملك من المعارف والمهارات ما يُمكِّنها من إنتاج المعرفة الوظيفية، بما يحول المجتمع من مستهلك للمعرفة إلى مجتمع معلوماتي، ويعتبر توظيف تقنية المعلومات والإنترنت في التدريس والبحث من أهم مؤشرات تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، لأن ذلك سيسهم في زيادة كفاءة وفعالية نظم التعليم، وفي نشر الوعي المعلوماتي، وبالتالي سيسهم في بناء الكوادر المعلوماتية ذات الكفاءات الاقتصادية والتنموية المختلفة (الحجايا، 2013؛ عبد الحي، 2005).

فالتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المتعددة؛ مع الأخذ بتطور التعاون التعليمي العالمي، والاهتمام بالتعليم متعدد المصادر الإلكترونية، وتفاعل مستخدمي تلك البرامج وفق الغرض المحدد لكل منهم للتطبيق في ضوء قدراتهم واهتماماتهم الخاصة؛ يجعل مفهوم الجامعة الحالي يتقادم شيئاً فشيئا مما قد نشهد معه اختفاء المباني الجامعية بصورتها الحالية والعديد من المرافق كالمعامل والمكتبات ...الخ؛ فلم يعد هناك حاجه اليها.

وهذا يفرض تحدي على الجامعات، وعلى وجه الخصوص عضو هيئة التدريس فيها الذي أصبح يتناقص دوره ما لم يعاد تعريفه ويزود بالمهارات الكافية التي تضمن ديمومته واستمراره في مؤسسات التعليم العالي منها: قدراته في تصميم المناهج في ضوء المستحدثات التكنولوجية وتنفيذها، بالإضافة إلى قدرته على توظيف هذه المستحدثات في نقل الخبرات للمتعلمين وإعداد الكوادر الكفؤة والمقتدرة على تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات المجتمع الأخرى، فلم يعد دور عضو هيئة التدريس في الجامعة يقتصر على إعداد المحاضرات، وتنفيذها داخل القاعات الدراسية، بل أصبح عليه توظيف تكنولوجيا التعلم الحديثة والاستفادة منها في تحقيق الأهداف التعليمية، وإكساب الطلبة مهارات كيفية استخدام تكنولوجيا العصر للولوج في عالم المعرفة، والحصول على ما يحقق أهدافهم وطموحاتهم، ولا يكون ذلك أثناء تعلمهم الرسمي فقط، وإنما يكون مدى الحياة (الحجايا، 2013؛ Alturise & Alojaiman, 2013).

ونظرا للدور المؤثر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في التعليم: ساهمت اليونسكو (UNESCO, 2008) بوضع مشروع يرمي إلى تحديد معايير كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإلى ربط الإصلاح التعليمي بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بهدف تحسين جودة التعليم، وتخفيف الفقر، وتعزيز مستوى المعيشة، لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وتستند تلك المعايير إلى ثلاثة نهوج لإصلاح التعليم وهي: نهج محو الأمية التكنولوجية، وذلك من خلال زيادة الإدراك التكنولوجي للقوى العاملة من خلال دمج المهارات التكنولوجية ضمن المناهج التعليمية؛ نهج تعميق المعرفة، وذلك من خلال تعزيز قابلية القوى العاملة على استخدام المعرفة لإضافة قيمة جديدة إلى المخرجات الاقتصادية، و من خلال تطبيق هذه المعرفة في حل المسائل المعقدة في العالم الفعلي؛ نهج إنتاج المعرفة، وذلك من خلال تعزيز قابلية القوى العاملة على الابتكار، وإنتاج معرفة جديدة، وتشجيع استفادة المواطنين من هذه المعرفة الجديدة.

كما وضعت الجمعية الدولية للتكنولوجيا في التعليم (ISTE, 2010؛ ISTE, 2008)، معايير وكفايات لأداء المعلمين في مجال التكنولوجيا منها: تسهيل وتحفيز الطلاب على التعلم والإبداع، وتصميم وتطوير خبرات التعلم الرقمي، والعمل والتعلم الرقمي، وتعزيز وتصميم نموذج المواطنة الرقمية، والنمو المهني، ومعرفة محتوى علوم الحاسب الآلي، والتدريس الفعال واستراتيجيات التعلم، وبيئات التعلم الفعال، والمعارف والمهارات المهنية.

وبرزت العديد من المستحدثات التكنولوجية التي يمكن أن تسهم في تحسين عملية الاتصال بين المعلم والمتعلم، والتي هيأت فرصاً جديدة لاستثمارها في التعليم، و أنتج الفكر التربوي المعاصر عدة تطبيقات، ومسميات تكنولوجية حديثة، وزاد الاتجاه نحو التعليم بمساعدة الحاسوب، و ظهر في الأدبيات التربوية المناداة بالتعليم الالكتروني، والتعليم عن بعد، وكثرت الجامعات الإلكترونية والجامعات الافتراضية، وبرزت مسميات تربوية جديدة مثل: المؤتمرات الحاسوبية والمنهاج الرقمي، والواقع الافتراضي، والموسوعات الإلكترونية، والكتب الإلكترونية وغيرها (الزعبي، 2015؛ Rabah,

2015؛ الشهري، 1425هـ؛ عثمان، 2008؛ Adegbenro & Gumbo & Olakanmi, Janet B & Mishack T & Eunice E, 2017).

كل ذلك بهدف تقديم الخبرة للمتعلم بصورة يسهل عليه تمثلها وهو ما يطلق عليه الاتصال التربوي: الذي يعتبر الجزء المهم في عمليتي التعليم والتعلم، والذي يسعى المربون دوماً لتحسينه بطرق شتى وبوسائل متعددة، ويعتبر استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء مهم يسهم في تحسين موقف الاتصال لتربوي.

إضافة لذلك فإن لتكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً في تصميم مناهج تلائم حاجات وقدرات الطلبة، وتحديث وتطوير المقررات والمناهج الدراسية؛ حيث تساهم في بناء مناهج تزيد من مستوى التفاعلية للمتعلم مع أطراف العملية التعليمية: كالمعلم، والمادة الدراسية، والأقران من خلال ما تتميز به من خصائص وميزات، وما توفره من بيئة تعليمية فاعلة وقوية وجاذبة تشجع على التعلم النشط، والتعلم التعاوني، والتعلم المستقل (الطبيب،2010؛ العجلوني، الحمران،2009؛ Smeets, 2005).

كما أن لدمج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النصيب الأكبر في الأداء الجامعي سواءً في التدريس بداخل القاعات الدراسية، أو تصميم المناهج، أو الإدارة، أو البحث، أو خدمة المجتمع؛ ولم يعد من السهل الحديث عن جودة التعليم العالي في ظل غياب منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أوصت دراسة (إلهام وليلى،2017) بالتركيز على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي لأنها تساهم في انتشار التعليم وتحسين جودته وتخفيض تكاليف التعليم على المدى الطويل.

لذا ينبغي أن تهتم الجامعات في توجيه أعضاء الهيئات التدريسية لتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة تطورها الهائل والسريع، وأن تعمل على رفع كفاءة وقدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس لديها من خلال الاستخدام الأمثل لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهزاني، 2013؛ Alturise & Alojaiman, 2013).

**مشكلة الدراسة:**

يعتبر توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية واحدة من أبرز الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي، كما أنها من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي وعلى وجه الخصوص الجامعات، ويصدق ذلك على الواقع المحلي والعربي؛ حيث يسهم توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس والبحث في تطوير أهم عمليتين في حياة عضو هيئة التدريس بالجامعة وبالتالي تتطور المعرفة وينمو المجتمع؛ إلا أنه يلاحظ تفاوت استخدامها بين أعضاء هيئة التدريس، وهذا ما لمسه الباحث من خلال عمله كعضو هيئة تدريس في جامعة الحديدة، مما دفعه لمناقشة بعض الزملاء حول توظيفها في العمليات البحثية والتدريسية، وتولد من خلال ذلك شعور لدى الباحث بأن توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس بالقدر الذي يسهم في تطوير المعرفة وتنمية المجتمع، كما لاحظ الباحث ومن خلال اطلاعه على عدد

من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التطبيقية المتعلقة باستخدام أعضاء هيئة التدريس تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي محدودة ، مما يطرح تساؤلا حول الكيفية التي يتم بها توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات اليمنية عامة وجامعة الحديدة خاصة، وفي ضوء اهمية توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التعليم وانطلاقاً من أهمية مراجعة وتقويم مثل هذه التجارب جاء الإحساس بالمشكلة، والذي يتمثل بالسؤال الرئيسي التالي:

ما واقع توظيف أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائهم التدريسي والبحثي؟

أسئلة الدراسة:

في ضوء السؤال الرئيسي لهذه الدراسة سيتم الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1 - ما واقع توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائه البحثي؟

2 - ما واقع توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائه التدريسي؟

3 - ما معوقات توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بعضو هيئة التدريس؟

4 - ما معوقات توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالبيئة التدريسية؟

5 - ما الحلول المقترحة لتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة البحثي والتدريسي؟

**أهداف الدراسة**

هدفت هذه الدراسة إلى:

1 - التعرف على واقع توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائه البحثي والتدريسي.

2 - التعرف على معوقات توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3 - التوصل لحلول مناسبة لتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة البحثي والتدريسي.

**أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والذي أصبح يشكل تحدياً لأنظمة التعليم لتُراجع في ضوء تطوراته النظام القائم للتعليم إضافة إلى أنها قد:

- تكشف عن مستوى الأداء التدريسي والبحثي باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمر الذي يمكن أن ينبه أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة لتحسين الأداء وتجويده في توظيف التكنولوجيا.
- تزود هذه الدراسة إدارة الجامعة بمجموعة من التوظيفات لتكنولوجيا التعليم قد تدرجها في خططها التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في المستقبل.
- تكشف هذه الدراسة لإدارة الجامعة عن المعوقات التي تحول دون استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم مما قد يساعدها على معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها.
- قد تولد هذه الدراسة أفكار بحثية لدى باحثين آخرين تعنى ببناء برامج تدريبية لتوظيفات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمداخل مختلفة تتناسب وظروف عضو هيئة التدريس.

**حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس ذكوراً وإناثاً من حملة الدكتوراه في كليات الجامعة المختلفة في العام الدراسي 2016م/2017م.

**مصطلحات الدراسة**

**تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** بمراجعة الأدبيات والأبحاث (العبدلي، 2017؛ الهزاني، 2013؛ الجراح، والعجلوني، 2012؛ الناعبي، 2010؛ الطبيب،2010؛ الزبون وعبابنه، 2010؛ العمري & العمري، 2008؛ عثمان، 1423هـ) التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information Technology وجد الباحث أنه لا يوجد جدل كبير حوله وإن اختلف التعبير فإن هناك اتفاق على أن هذا المفهوم يشير إلى إنتاج وحيازة المعلومات في مختلف صورها وأوعية حفظها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تكنولوجية حديثة وسريعة وذلك من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات الإلكترونية بكل أنواعها وشبكاتها المحلية والعالمية ونظم الاتصالات الحديثة المختلفة.

عضو هيئة التدريس: هو الذي يحمل شهادة دكتوراه في أحد التخصصات ويعمل حالياً في الجامعة بالتدريس لعدد من مواد تخصصه.

**منهج الدراسة:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال تحليل الأدبيات العلمية المهتمة بهذا المجال إضافة إلى خبرة الباحث، وبناءً عليه تم تصميم الاستبيان للتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحديدة في توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائهم البحثي والتدريسي، وأهم المعيقات التي تحول دون توظيفها وما الحلول المقترحة لتسهيل توظيفها.

**أداة الدراسة:**

تمثلت أداة الدراسة باستبيان تم بناءه وضبطه بالخطوات التالية:

**أولاً: بناء الأداة:**

مر إعداده وتجهيزه بصورته النهائية ليصبح صالح للاستخدام، وتحقيق أهداف الدراسة بالخطوات التالية: تم الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومتطلبات استخدامها في عملية التعليم والتعلم، والعوامل التي تعيق توظيفها في العملية التعليمية (نسيمة، 2017؛ Saxena, 2017؛ العبدلي، 2017؛ Villalba & González-Rivera& Díaz-Pulido, 2017؛ العنزي، 2016؛ حميدات، 2015؛ الزدجالية، 2014؛ عودة، 2014؛ Siddiqui, 2013؛ أبو انعير، والسكارنه، 2014؛ شنقال وشفيقه، 2014؛ ابو خطوة، 2012؛ حكمي، 1431هـ)؛ ووفقاً لها صمّم الباحث أداة الدراسة بصورتها الأولية المتمثلة باستبيان ينقسم إلى قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية (اسم الكلية، وسنوات الخبرة).

القسم الثاني: ويتكون من خمسة محاور رئيسة هي:

- توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي، ويشتمل على (16) عبارة .
- توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء التدريسي ويشتمل على (16) عبارة .
- معوقات تتعلق بعضو هيئة التدريس ويشتمل على (14) عبارة .
- صعوبات تتعلق بالبيئة التعليمية ويشتمل على (10) عبارات.
- مقترحات حلول لهذه المعوقات ويشتمل على (15) عبارة .

واستخدم الباحث التدريج الثلاثي لمعرفة استجابة أفراد العينة على كل عبارة من عباراته وتم إعطاء الاستجابة العليا الدرجة (2)، والاستجابة المتوسطة الدرجة (1)، وعند انعدام الظاهرة الدرجة (0)، وعليه فإن الاستجابة التي تقع بين (0 -0.66) هي استجابة ضعيفة، الاستجابة التي تقع أعلى من 0.66 إلى 1.33 هو استجابة متوسط، و الاستجابة التي تقع اعلي من 1.33 إلى 2 هو متوسط استجابة مرتفع.

**ثانياً: صدق الأداة**

قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في قسم العلوم التربوية، وعلم النفس، وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكلية علوم وهندسة الحاسوب، بجامعة الحديدة، للتعرف على آرائهم في الاستبيان من حيث:

- سلامة الصياغة اللغوية لعباراتها.
- مدى شمول العبارات وتمثيلها لمحاور الاستبيان.
- ومدى ملائمة الاستبيان ومناسبتها للدراسة الحالية

كما أخذ الباحث بآراء المحكمين، حيث حُذِفَتْ وأُضيفَتْ بعض الفقرات، وأُجْرِيَت بعض التعديلات وفقاً لملاحظات المحكمين، وتم صياغة الأداة في صورتها النهائية وفقاً لتعديلات المحكمين وآرائهم.

**ثالثاً: الثبات**

تم حساب الثبات للاستبيان ككل، ولكل محور من محاوره باستخدام معادلة ألفا كرونباخ حيث بلغت للمحور الأول (84.6)، كما بلغت للمحور الثاني (85.8)، وللمحور الثالث (82.8)، وللمحور الرابع (92) وللمحور الخامس (70) وللاستبيان ككل (89.2)، وهي تقع ضمن المستوى المقبول لتطبيق الأداة ويمكن الثقة بنتائجها.

**مجتمع وعينة الدراسة:**

تم الحصول على بيانات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحديده الذين يعملون في الوقت الراهن بالكليات من إدارة الشئون الأكاديمية بالجامعة والذي بلغ عددهم (227) عضو هيئة تدريس، تم اختيار عينة منهم بنسبة (35٪) من مجتمع الدراسة تتفاوت من كلية إلى أخرى وفي الحد المسموح به لاختيار العينة، موزعين على الكليات كما في الجدول (1).

الجدول (1) مجتمع وعينة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة موزعين حسب الكليات

| عدد اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بحسب الكلية | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكلية | علوم بحار | فنون | تربية | تربية بدنية | طب | شريعة | تجارة | آداب | حاسوب | المجموع | نسبة العينة ٪ |
| المجتمع | 24 | 17 | 62 | 7 | 25 | 35 | 27 | 13 | 7 | 227 | 35 |
| العينة | 9 | 10 | 23 | 4 | 8 | 9 | 9 | 5 | 3 | 80 | |

**نتائج الدراسة:**

**النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والمتمثل بـ: ما واقع توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائه البحثي؟**

تم حساب متوسط استجابة أفراد العينة كما في الجدول (2) الذي يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لتوظيفات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي.

الجدول (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية لتوظيفات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي

| م | العبارة | متوسط | الانحراف المعياري | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 1 | استخدم الشبكة العنكبوتية الإنترنت في البحث | 1.77 | 0.42 | 78.5 |
| 2 | استخدم الباحث العلمي لتسهيل الحصول على المراجع | 1.33 | 0.83 | 66.5 |
| 3 | استخدم خصائص البحث المتقدم | 1.22 | 0.77 | 61 |
| 4 | استخدم قارئ الخلاصات Rss في اهتماماتي العلمية | 0.63 | 0.74 | 31.5 |
| 5 | استخدم شبكات التواصل الاجتماعية في تبادل المعرفة | 0.95 | 0.71 | 47.5 |
| 6 | استخدم التنبيهات بالاهتمامات العلمية عبر الويب | 0.75 | 0.74 | 37.5 |
| 7 | أنشئ إشارات مرجعية على محركات البحث في المواضيع التي تهمني | 1.05 | 0.81 | 52.5 |
| 8 | أنشئ الإشارات المرجعية على جهاز الكمبيوتر الخاص للمواقع التي تهمني | 1.72 | 0.78 | 86 |
| 9 | استخدم طريقة التوثيق باستخدام خصائص الباحث العلمي | 1.15 | 0.80 | 57.5 |
| 10 | استخدم طريقة التوثيق باستخدام خصائص برنامج الوورد word | 1.17 | 0.87 | 58.5 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 11 | استخدم أدوات البحث والمراجع الآلية | 1.27 | 0.84 | 63.5 |
| 12 | استخدم برامج التحليل الإحصائي في تحليل نتائج البحث بنفسي | 1.25 | 0.80 | 62.5 |
| 13 | أتابع الإصدارات العلمية الحديثة في مجال تخصصي عبر شبكة الانترنت | 1.75 | 0.59 | 87.5 |
| 14 | استطيع الدخول للمكتبات العالمية وقواعد البيانات ومراكز البحوث | 1.27 | 0.60 | 63.5 |
| 15 | أتابع المجلات العلمية الإلكترونية المحكمة من أجل البحث والنشر | 1.37 | 0.70 | 68.5 |
| 16 | استطيع الحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية عندما احتاج لذلك | 1.35 | 0.66 | 67.5 |
| | المتوسط العام | 1.25 | 0.32 | 62.5 |

تشير النتائج في الجدول (2) إلى أن استخدام البرامج التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي تراوحت درجة استخدامها بين (1.77 –0.66)، وبمتوسط عام لجميع التوظيفات يقابل (62.5٪)وهي درجة استخدام غير مقبولة مقارنة بأهميتها وانتشارها الواسع، وسهولة استخدامها، ويمكن إيجاز النتائج في ما يلي:

1- جاءت أربع استجابات كأعلى استخدامات لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي: استخدم الشبكة العنكبوتية الإنترنت في البحث كأعلى درجة استجابة بمتوسط (1.77)، وانحراف معياري (0.42) أي بنسبة (88.5%)، وهي أعلى درجة استجابة وتقترب من الاستجابة القصوى التي تبلغ (2) وقد يبدو الأمر طبيعياً ومألوفاً لعضو هيئة التدريس الذي لا يستغني عن النت في متابعة مستجدات تخصصه؛ كما جاءت عبارة أتابع الإصدارات العلمية الحديثة في مجال تخصصي عبر شبكة الانترنت بمتوسط (1.75)، وانحراف معياري (0.59)، أي بنسبة (87.5%)؛ ثم عبارة أتابع المجلات العلمية الإلكترونية المحكمة من أجل البحث والنشر بمتوسط (1.37)، وانحراف معياري (0.70)، بنسبة (68.5%)؛ ثم تلتها استطيع الحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية عندما احتاج لذلك بمتوسط (1.35)، وانحراف معياري (0.66)، بنسبة (67.5%).

2- وجاءت (11) استجابة ضمن فترة الاستخدامات المتوسطة والتي تراوحت بين متوسط (1.33)، وانحراف معياري (0.83)، بنسبة مئوية (66.5%)؛ ومتوسط (0.75)، بانحراف معياري (0.74)، بنسبة مئوية (37.5%)؛ وبإيجاد المتوسط العام لتوظيفات أعضاء هيئة التدريس في هذه الفترة نجدها تساوي (1.05) يقابلها نسبة مئوية (52.5%).

3- وجاءت عبارة واحدة ضمن فترة الاستخدامات الضعيفة وهي استخدم قارئ الخلاصات RSS في اهتماماتي العلمية بمتوسط (0.63)، وانحراف معياري (0.74)، بنسبة مئوية (31.5%).

والملاحظ من النتائج السابقة أن عضو هيئة التدريس يوظف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة متوسطة؛ وهو بحسب رأي الباحث لا يتفق مع المعايير الدولية والإقليمية لاستخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شاع استخدامها في كل مجالات الحياة، وأصبح توظيف عضو هيئة التدريس لها في البحث معتاداً عليه ومن المألوف.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والمتمثل ب: ما واقع توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائه التدريسي؟**

تم حساب متوسط استجابة أفراد العينة كما في الجدول (3) الذي يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتوظيفات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس.

الجدول (3) المتوسطات والانحرافات المعيارية لتوظيفات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء التدريسي

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 1 | استخدم برنامج معالجة النصوص في كتابة محاضراتي وأبحاثي. | 1.30 | 0.88 | 65 |
| 2 | استخدم البريد الإلكتروني في تبادل الرسائل. | 1.42 | 0.78 | 71 |
| 3 | لدي موقع شخصي يستفيد منه الباحثين والطلاب | 0.62 | 0.87 | 31 |
| 4 | استخدم الفصول الافتراضية في التدريس كلما احتجت لذلك | 0.50 | 0.71 | 25 |
| 5 | استخدم الخرائط الذهنية الإلكترونية في التدريس | 0.45 | 0.68 | 22.5 |
| 6 | استخدم أجهزة العروض في التدريس | 0.82 | 0.87 | 41 |
| 7 | أصمم دروس في مجال التعلم الإلكتروني | 0.45 | 0.75 | 22.5 |
| 8 | استخدم برامج السحابة الإلكترونية في العمليات التعليمية المختلفة | 0.35 | 0.66 | 17.5 |
| 9 | استطيع التعامل مع أنظمة إدارة المحتوى LMS | 0.28 | .059 | 14 |
| 10 | لدي حساب في احد في مواقع خزن العروض التعليمية. | .030 | .064 | 15 |
| 11 | استخدم البرودكاست broadcast التعليمي بحسب الحاجة. | 0.32 | 0.61 | 16 |
| 12 | أوظف خصائص اليوتيوب في التدريس | 0.47 | 0.67 | 23.5 |
| 13 | استغل شبكات التواصل الاجتماعي إنشاء دروس التفاعل العلمي مع طلابي | 0.55 | 0.74 | 25.5 |
| 14 | أوظف بعض تطبيقات الموبايل في تدريسي | 0.52 | 0.68 | 26 |
| 15 | أتابع الجديد في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم | 0.93 | 0.80 | 46.5 |
| 16 | استخدم برنامج الجداول Excel الإلكترونية في أدائي التدريسي | 0.48 | 0.71 | 24 |
| | **المتوسط العام** | 0.59 | 0.36 | 29.5 |

تشير النتائج الموضحة في الجدول (3) إلى أن أفراد العينة لا يوظفون تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة كافية في التدريس، حيث جاءت المتوسطات الحسابية كما يلي:

1 - عبارة واحدة جاءت في فترة الاستخدامات العالية وهي استخدم البريد الإلكتروني في تبادل الرسائل، بمتوسط (1.42)، وانحراف معياري (0.78)، بنسبة مئوية (71%).

2 - جاءت ثلاث فقرات في فترة الاستخدامات المتوسطة هي: استخدام برنامج معالجة النصوص في كتابة محاضراتي وأبحاثي بمتوسط (1.30)، وانحراف معياري (0.88)، بنسبة (60.5%)، وجاءت عبارة أتابع الجديد في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم بمتوسط (0.93)، وانحراف معياري (0.80)، بنسبة (46.5%)؛ وعبارة استخدم أجهزة العروض في التدريس بمتوسط (0.82)، بانحراف معياري (0.87)، بنسبة (41%).

3 - جاءت بقية العبارات وعددها (12) عبارة في فترة الاستخدامات الضعيفة وهي العبارات (16،14،13،12،11،10،9،8،7،5،4،3) والتي تراوحت متوسطاتها بين متوسط (0.62)، وانحراف معياري (0.87) كما في العبارة (3)، ومتوسط (0.28)، وانحراف معياري (0.59)كما في العبارة (9)، وبمتوسط عام يقابل النسبة (22%).

ومن النتائج السابقة يلاحظ تدني مستوى عضو هيئة التدريس في توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس؛ ولعل ذلك يرجع إلى قصور المحفزات التي تشجع عضو هيئة التدريس على استخدامها، وإلى ضعف البنية التحتية اللازمة لتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ إضافة لعدد من المعيقات تحول دون استخدامها سواءً المتعلق منها بعضو هيئة التدريس نفسه أو بسبب البيئة التعليمية وما يلزمها من متطلبات لاستخدام هذه التطبيقات؛ وبحسب معايشة الباحث للوسط الأكاديمي فإن عضو هيئة التدريس لم يتلقى أي دورة تدريبية في استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما أنها لم تعقد ورشة أو ندوة فضلاً عن عقد مؤتمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة منذ نشأتها قبل عشرون عاماً، ولعل ذلك يعود لعدم إدراك إدارات الجامعة المتعاقبة لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وخاصة التعليم العالي، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (حكمي، 1431هـ؛ الحجايا، 2013؛ الشهري، 1425)، واختلفت مع دراسة (العنزي، 2016).

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والمتمثل ب: ما معوقات توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بعضو هيئة التدريس؟**

تم حساب متوسط استجابة أفراد العينة كما في الجدول (4) الذي يوضح متوسط الاستجابة لمعوقات توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي والتدريسي المتعلقة بعضو هيئة التدريس.

الجدول (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمعوقات توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي والتدريسي المتعلقة بعضو هيئة التدريس

| م | المعوقات | المتوسط | الانحراف المعياري | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 1 | قلق عضو هيئة التدريس من تطبيق برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومقاومته لتغيير أساليب التدريس التقليدية | 0.85 | 0.62 | 42.5 |
| 2 | العبء التدريسي والإداري على عضو هيئة التدريس | 1.25 | 0.77 | 62.5 |
| 3 | عدم امتلاك عضو هيئة التدريس لبعض مهارات تصميم وإنتاج برامج عروض تعليمية. | 1.50 | 0.71 | 75 |
| 4 | اعتبار عضو هيئة التدريس أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تقلل من أهمية الأستاذ ودوره | 0.63 | 0.77 | 31.5 |
| 5 | اعتبار عضو هيئة التدريس أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الكماليات | 0.60 | 0.70 | 30 |
| 6 | عدم توافر فرص التدريب المناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1.43 | 0.74 | 71.5 |
| 7 | لا توجد حوافز مادية أو معنوية لعضو هيئة التدريس الذي يستخدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريسه | 1.73 | 0.83 | 86.5 |
| 8 | عدم قناعة عضو هيئة التدريس بجدوى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي | 0.85 | 0.59 | 42.5 |
| 9 | ضعف مستوى اللغة الانجليزية. | 0.93 | 0.82 | 46.5 |
| 10 | قلة تقدير الأداء التدريسي والبحثي المتميز داخل الوسط الأكاديمي | 1.83 | 0.73 | 91.5 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 11 | عدم توافر الوقت الكافي للتعلم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1.13 | 0.79 | 56.5 |
| 12 | عدم امتلاك عضو هيئة التدريس المهارات اللازمة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1.15 | 0.73 | 57.5 |
| 13 | عدم توافر الوقت الكافي لعضو هيئة التدريس لإعداد وتطوير برامج عروض تعليمية. | 1.18 | 0.74 | 59 |
| 14 | ضعف المهارات الحاسوبية لدى الطلبة التي تسهل استخدام عضو هيئة التدريس لتكنولوجيا المعلومات والاتصال | 1.18 | 0.74 | 59 |
| | المتوسط العام | 1.16 | 0.37 | 58 |

تشير النتائج الموضحة في الجدول (4) إلى أهم المعوقات التي تواجه عضو هيئة التدريس في توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائه التدريسي والبحثي والمتعلقة بعضو هيئة التدريس نفسه حيث توزعت بين الثلاث المستويات كما يلي:

1 - مثلت أربع معيقات أعلى استجابة لدى عينة البحث وهي: عدم امتلاك عضو هيئة التدريس لبعض مهارات تصميم وإنتاج برامج عروض تعليمية بمتوسط (1.50)، وانحراف معياري (0.71)؛ وعدم توافر فرص التدريب المناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمتوسط (1.43)، وانحراف معياري (0.74)؛ ولا توجد حوافز مادية أو معنوية لعضو هيئة التدريس الذي يستخدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريسه بمتوسط (1.37)، وانحراف معياري (0.83)؛ قلة تقدير الأداء التدريسي والبحثي المتميز داخل الوسط الأكاديمي، بمتوسط (1.38)، وانحراف معياري (0.70).

2 - ومثلت سبع معيقات استجابة متوسطة هي: العبء التدريسي والإداري على عضو هيئة التدريس بمتوسط (1.25)، وانحراف معياري (0.77)؛ ضعف المهارات الحاسوبية لدى الطلبة التي تسهل استخدام عضو هيئة التدريس لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعدم توافر الوقت الكافي لعضو هيئة التدريس لإعداد وتطوير برامج عروض تعليمية بمتوسط (1.18)، وانحراف معياري (0.74) للعبارتين؛ وعدم امتلاك عضو هيئة التدريس المهارات اللازمة في مجال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمتوسط (1.15)، وانحراف معياري (0.73)؛ وعدم توافر الوقت الكافي للتعلم والتدريب في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمتوسط (1.13)، وانحراف معياري (0.79)، وضعف مستوى اللغة الانجليزية بمتوسط (0.93)، وانحراف معياري (0.82)؛ وقلق عضو هيئة التدريس من تطبيق برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومقاومته لتغيير أساليب التدريس التقليدية بمتوسط (0.85)، وانحراف معياري (0.62).

3 - بينما مثلت ثلاث معيقات استجابة ضعيفة وهي: عدم قناعة عضو هيئة التدريس بجدوى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي بمتوسط (0.58)، وانحراف معياري (0.59)؛ واعتبار عضو هيئة التدريس أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تقلل من أهمية الأستاذ ودوره بمتوسط (0.63)، وانحراف معياري (0.77)؛ واعتبار عضو هيئة التدريس أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الكماليات بمتوسط (0.60)، وانحراف معياري (0.70).

يلاحظ من النتائج السابقة عدم إيلاء عضو هيئة التدريس الاهتمام الكافي من قبل إدارات الجامعة المتعاقبة سواءً في تدريبه على مهارات توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحث، أو تقدير إنتاجه العلمي المتميز عبر الحوافز المادية والمعنوية؛ بل إن العبء التدريسي يثقل

كاهل عضو هيئة التدريس مما يمنعه من البحث عبر التكنولوجيا، ومحاولة اكتساب المهارات اللازمة لذلك؛ كما يلاحظ أن "اعتبار عضو هيئة التدريس أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تقلل من أهمية الأستاذ"، "عدم قناعة عضو هيئة التدريس بجدوى التكنولوجيا في البحث" ضعيفة وأنه حال توفرت الظروف الملائمة فإن ذلك سيسهم في توظيفه لهذه التكنولوجيا بصورة جيدة، ولعل هذا يفسر ضعف الاستخدام في الأداء التدريسي والبحثي، واتفقت هذه النتائج مع دراسة (العنزي، 2016؛ حميدات، 2015؛ الشهري، 1425) واختلفت مع دراسة (حكمي،1431هـ).

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والمتمثل بـ: ما معوقات توظيف عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالبيئة التعليمية؟**

تم حساب متوسط استجابة أفراد العينة كما في الجدول (5) الذي يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمعوقات توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي والتدريسي لعضو هيئة التدريس المتعلقة بالبيئة التعليمية.

الجدول (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمعوقات توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي والتدريسي لعضو هيئة التدريس المتعلقة بالبيئة التعليمية

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 1 | عدم ملائمة البيئة الصفية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1.60 | 0.67 | 80 |
| 2 | عدم توفر الاتصال بالإنترنت عند الحاجة | 1.55 | 0.71 | 77.5 |
| 3 | عدم توفر البنية التكنولوجية التحتية لتوفير وإنجاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1.52 | 0.78 | 76 |
| 4 | عدم توفر الدعم التقني للمساعدة في استخدام الحاسوب والإنترنت | 1.70 | 0.60 | 85 |
| 5 | تواضع الإمكانات المادية للكلية مقارنة بالكلفة المادية العالية لبرامج وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال | 1.67 | 0.61 | 83.5 |
| 6 | تعقيدات الروتين الإداري بالكلية تحد من استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بداخل قاعة المحاضرة | 1.55 | 0.63 | 77.5 |
| 7 | عدم توافر التجهيزات التقنية الملائمة في الجامعة | 1.58 | 0.67 | 79 |
| 8 | عدم توافر الدعم الفني والتقني اللازم عند الحاجة | 1.57 | 0.71 | 78.5 |
| 9 | توافر الدعم والتشجيع الإداري الجامعي لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال | 1.10 | 0.95 | 55 |
| 10 | زيادة أعداد الطلبة لا تشجع عضو هيئة التدريس على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1.45 | 0.74 | 72.5 |
| | **المتوسط العام** | 1.53 | 0.17 | 76.5 |

تشير النتائج في الجدول (5) إلى أن المعيقات المتعلقة بالبيئة جميعها قد حصلت على أعلى استجابة تراوحت بين متوسط 1.70 بانحراف معياري 0.60 وهو متوسط مرتفع يكاد يقترب من الدرجة النهائية المقدرة بـ 2، ومتوسط 1.45 بانحراف معياري 0.74؛ باستثناء عبارة واحده هي" توافر الدعم والتشجيع الإداري الجامعي لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال " التي حصلت على متوسط استجابة (1.10) مما يدل على أن البيئة التعليمية لا تشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأنها تفتقر لأبسط المقومات التي تسمح لعضو هيئة التدريس بتوظيف التكنولوجيا في التدريس؛ حيث لا يتوفر في بيئة التعليم الجامعي بنية تحتية: سواءً كان ذلك في شكل اجهزة ومعدات (Hardware) أو برامج (Software)، أو تكوين شبكات محلية ( Local Area Networks)، أو تهيئة الاتصال بشبكات المعلومات الواسعة (Wide area Networks)، وغيرها مما تحتاجه تلك المؤسسات لسد احتياجاتها التعليمية، و اتفقت هذه النتائج مع دراسة (Villalba et al

(Saxena, 2017 ,.2017)، (حميدات، 2015؛ العنزي، 2016؛ الشهري، 1425) واختلفت مع دراسة (حكمي، 1431هـ).

**النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والمتمثل ب: ما الحلول المقترحة لتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء عضو هيئة التدريس بجامعة الحديدة البحثي والتدريسي؟**

تم حساب متوسط استجابة أفراد العينة كما في الجدول (6) الذي يوضح المتوسطات و الانحرافات المعياري للحلول المقترحة لتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي والتدريسي لعضو هيئة التدريس.

الجدول (6) المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للحلول المقترحة لتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي والتدريسي لعضو هيئة التدريس

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 1 | توفير كادر إداري يواكب التطور التقني لوسائل التعليم ولديه تمكن معلوماتي ويشجع | 1.75 | 0.54 | 87.5 |
| 2 | تخصيص قاعات نموذجية مجهزة بمتطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصال | 1.80 | 0.56 | 90 |
| 3 | اعتماد ميزانية سنوية لبناء وتطوير منظومة تكنولوجيا التعليم والاتصال في الجامعة | 1.90 | 0.37 | 95 |
| 4 | منح مكافآت تشجيعية لأعضاء هيئة التدريس الذين يبتكرون طرق أو أدوات أو برامج توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال | 1.83 | 0.50 | 91.5 |
| 5 | دراسة الاحتياجات التدريبية لعضو هيئة التدريس في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال | 1.83 | 0.50 | 91.5 |
| 6 | تصميم برامج تدريبية بطرق وأدوات تتناسب مع إمكانيات وظروف عضو هيئة التدريس | 1.75 | 0.58 | 87.5 |
| 7 | وضع خطة تنفيذية للبرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في تكنولوجيا المعلومات والاتصال | 1.73 | 0.59 | 86.5 |
| 8 | تقديم برامج تأهيلية دورية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في مجال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطرق توظيفها في التعليم الجامعي | 1.82 | 0.50 | 91.5 |
| 9 | وضع منظومة متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الجامعة، تستهدف توعية وتثقيف أعضاء هيئة التدريس بأهميتها، ودورها في تحقيق التعليم الفعال. | 1.80 | 0.51 | 90 |
| 10 | تجهيز كليات الجامعة بالإمكانات التي تسمح بتوظيف مستحدثات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية بداخل الجامعة | 1.78 | 0.57 | 89 |
| 11 | تعزيز الوعي والثقافة المعلوماتية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة | 1.73 | 0.55 | 86.5 |
| 12 | إجراء البحوث لتطوير الخبرات والمهارات الضرورية في مجال التخصص وتنمية المعلوماتية. | 1.83 | 0.44 | 91.5 |
| 13 | التحفيز والتشجيع لأعضاء هيئة التدريس الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصال. | 1.83 | 0.44 | 91.5 |
| 14 | التأكيد على ضرورة مراعاة الكفاءة عند اعتماد المؤهلات العلمية والترقيات وشغل المناصب القيادية | 1.83 | 0.50 | 91.5 |
| 15 | ربط المكافآت المالية وبدلات التميز بأداء العاملين في المؤسسات التعليمية | 1.80 | 0.46 | 90 |
| | المتوسط العام | 1.8 | 0.046 | 90 |

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن جميع الحلول المقترحة حصلت على متوسط عالي تراوح بين (1.90) بانحراف معياري (0.37) لعبارة اعتماد ميزانية سنوية لبناء وتطوير منظومة تكنولوجيا التعليم والاتصال في الجامعة؛ ومتوسط (1.73) بانحراف معياري (0.55) لعبارة تعزيز الوعي والثقافة المعلوماتية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة؛ والملاحظ أنها حصلت على استجابات عالية بنسبة مئوية تراوحت بين (86.5% – 95%) وتكاد تمثل شبه إجماع، مما يدل على أن هناك حاجه

ملحة لتوفير متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسمح بتوظيفها في التدريس والتشجيع على استخدامها في البحث، وبما يؤدي إلى نشر ثقافة توظيف التكنولوجيا واستغلالها في خدمة البحث العلمي والتدريس وجعلها مشاعة بين أعضاء هيئة التدريس وبين الطلاب، وتصبح الجامعة مركز تنوير للمجتمع في استخدام وتوظيف التكنولوجيا.

**التوصيات:**

1 - بناء وتطوير البيئة التعليمية بمستلزمات ومتطلبات دمج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم سواءً المادية منها مثل أجهزة الحاسوب الحديثة والشبكات وخطوط النت عالية السرعة وتوفير الكوادر الفنية المقتدرة؛ ضمن مشروع إصلاح التعليم الجامعي.

2 - عقد الندوات والورش والمؤتمرات حول أهمية توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحث العلمي والتدريس، ودورها في تطوير الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس.

3 - بناء برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس تتضمن المهارات اللازمة التي تمكنهم من توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على ان تأخذ صفة الاستمرارية.

4 - يتضح من نتائج الدراسة أن اغلب المعوقات ترتبط بالإدارة التعليمية العليا المسئولة عن تخطيط التعليم وإدارته والتي لا تمتلك المؤهلات الكافية للعمل في عصر تكنولوجيا المعلومات ولا تمتلك الرؤى والخبرة والمؤهلات الكافية التي تجعلها في صدارة إدارة التعليم وتخطيطه، وعليه توصي الدراسة، إعادة النظر فيمن يتولى إدارة التعليم وتخطيطه وتحديد المعايير لمن يشغل هذه المناصب على أن يكون من بينها:

- الوعي بأهمية تكنولوجيا التعليم ولديه تمكن معلوماتي وقدرة على مواكبة التطور التقني لوسائل التعليم ووسائطه وأنظمته التكنولوجية وأدواته.
- الثقافة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التعليم والتعلم وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية وقدرتها في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

**المقترحات**

1. دراسة مسحية لمقومات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.
2. دراسة تعنى بوعي إدارة الجامعات والمسئولين عن تخطيط التعليم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودمجها في التعليم.
3. دراسات تعنى بتصميم وبناء البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس تساعدهم في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في أدائهم البحثي والتدريسي وفق أحدث أنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

## المراجع


1. ابو انعير، نذير سيحان محمد؛ السكارنه، محمد عبد رمضان (2014). اتجاهات اعضاء هيئة التدريس نحو استخدام الأنترنت في التعليم. ***المجلة الدولية التربوية المتخصصة***، اغسطس 3 (8)، 75-86.
2. ابو خطوة، السيد عبد المولى (2012). معايير الجودة في توظيف اعضاء هيئة التدريس لمعايير التعليم الإلكتروني. ***المجلة العربية لضمان جودة التعليم الإلكتروني***، العدد 10، 1-28.
3. بوطيبة، فيصل؛ خالدي، خديجة (2005). ***دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تكييف التعليم مع اقتصاد المعرفة***، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، نوفمبر.
4. الجراح، عبد المهدي؛ والعجلوني، خالد (2012). درجة استخدام معلمات الأطفال في عمان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعيقات التي تحول دون استخدامها. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، كلية التربية جامعة البحرين، 13(1)، 103 -129.
5. الحجايا، نايل (2013). واقع التعليم الإلكترونية في الجامعات الأردنية. ***المجلة الدولية المتخصصة***، 2(2)، 140-151.
6. حكمي، تهاني بنت طلال صالح (1431هـ). ***واقع ثقافة واستخدام اعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى لتقنية المعلومات والاتصالات في التدريس***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة ام القرى.
7. حميدات، محمود أحمد (2015). معوقات توظيف التكنولوجيا الحديثة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس "جامعة البلقاء التطبيقية نموذج". ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، ديسمبر 16(4)، 545-564.
8. الزبون، محمد سليم؛ وعبابنه، صالح احمد أمين (2010). تصورات مستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير النظام التربوي. ***مجلة جامعة النجاح للأبحاث الإنسانية***، 24(3)، 799 -826.
9. الزدجالية، ميمونة بنت درويش (2014). مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدريس التربية الإسلامية بسلطنة عمان، ***المجلة الدولية المتخصصة***، 3(8)، 62-74.
10. الزعبي، عبد الله سالم (2015). مدى إدراك طلبة جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن لأهمية استخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي، ***المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي***، 8(21)، 157-176.
11. شنقال، طارق وشفيقه، مهري (2014). ***استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم الجامعي دراسة ميدانية لعينة من اساتذة جامعة سطيف 2،1***. الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي، 5 -6 مارس.
12. الشهري، منصور بن علي (1425هـ). ***استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية***. ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي (التحديات والتطوير)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2 -3 ذي القعدة.

13. الطبيب، مصطفى عبد العظيم (2010). ***انعكاسات تقنية المعلومات على العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة الجامعات***. المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة جرش، الأردن، 13-14 ابريل.

14. طلحي، فاطمة الزهراء والشريف، يوفاس (2014). ***تكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي في الجزائر***. الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، 5 -6 مارس.

15. عبد الحي، رمزي احمد (2005). ***التعليم الإلكتروني محدداته ومبرراته ووسائطه***، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

16. العبدلي، حمود علي عبده (2017). واقع توظيف معلمي علوم المرحلة الأساسية والثانوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدريس العلوم في مدينة الحديدة. ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، 2(3).

17. عثمان، صلاح محمد (2008). ***التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات ودورها في التعليم بمختلف مراحله***، المؤتمر العلمي الأول، (مستقبل التقنية في الوطن العربي في ضوء الثورة المعلوماتية) ، كلية العلوم التربوية، جامعة جرش، الأردن، ابريل.

18. عثمان، ممدوح (1423هـ) . ***التكنولوجيا ومدرسة المستقبل الواقع والمأمول***. ندوة مدرسة المستقبل، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 16 - 17 شعبان.

19. العجلوني، خالد ابراهيم؛ الحمران ، محمد خالد (2009). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية التفكير الإبداعي عند طلبة المدارس الاستكشافية في الأردن، ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، كلية التربية، جامعة البحرين، 10(1)، 221-244.

20. العمري، أكرم؛ العمري، خالد (2008). واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مهارات الموقف التعليمي الصفي في مدارس الصفوف الثلاثة الأولى في محافظة إربد من وجهة نظر المعلمين. ***مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية***، 30 (1)، 163 - 184.

21. العنزي، سعود فرحان (2016). درجة إستخدام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشقراء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعيقات التي تحول دون إستخدامهم لها من وجهة نظرهم. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، كلية التربية، جامعة البحرين، 17(2)، 173 - 203.

22. عودة، سليمان عودة مراد (2014). واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعوائق استخدامها في التدريس لدى معلمي ومعلمات مدارس تربية لواء الشوبك/الأردن. ***البلقاء للبحوث والدراسات***، 17(1)، 107 - 138.

23. القداح، محمد ابراهيم (2009). ***دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الأداء بمؤسسات التعليم العالي***. المؤتمر السنوي (الدولي الأول – العربي الرابع) الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي (الواقع والمأمول)، كلية التربية النوعية – جامعة المنصورة، 8 -9 ابريل.

24. القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس، ديسمبر 2005 م تاريخ الاسترجاع 5 / 7 / 2017 من https://www.itu.int/net/wsis/outcome/booklet-ar.pdf

25. الناعبي، سالم عبد الله (2010). واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعوائق الاستخدام لدى عينة من معلمي ومعلمات مدارس المنطقة الداخلية بسلطنة عمان. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، جامعة البحرين، 11(3) 44 -74.

26. نسيمة (2017)، ضيف الله. ***استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال واثره على جودة العلمية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية***. رسالة دكتوراه غير منشوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر - باتنة1 -.

27. إلهام، يحياوي وليلى، بو حديد (2017). أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي. ***مجلة تاريخ العلوم***، العدد 6، 321-333.

28. الهزاني (2013)، نورة بنت سعود. ***تحديات تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الإدارية والأكاديمية بجامعة الملك سعود***. المؤتمر الدولي الثالث للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الرياض، 4 -7 فبراير.

**المراجع الأجنبية**

1. Adegbenro, Janet B & Gumbo, Mishack T & Olakanmi, Eunice E (2017). In-Service Secondary School Teachers' Technology Integration Needs in an ICT-Enhanced Classroom. **Turkish Online Journal of Educational Technology** – July , 16 (3), pp79-87.
2. Afshari, M., & Abu Bakar, K., & Su Luan, W., & Abu Samah, B., & Say, F. F. (2009). Factorys affecting teachers' use of information and communication technology. **International Journal of Instruction**, January. 2(1) , 77-104.
3. Alturise, F., & Alojaiman, B., (2013). **Benefits and Challenges of Using ICT in Saudi Arabia Universities: A Literature Review**. International Conference on Advanced in Computing, Engineering and Learning Technologies ( ICACELT) – Abu Dhabi, UAE,14-16 sep.
4. Buabeng-Andoh, C. (2012). Factors influencing teachers' adoption and integration of information and communication technology into teaching: A review of the literature. **International Journal of Education and Development using Information and Communication Technology (IJEDICT)**, 8(1), 136-155.
5. International Society for Technology in Education, (2008). The ISTE National Educational Technology Standards (NETS•T) and Performance Indicators for Teachers.
6. International Society for Technology in Education. (2010). International Society for Technology In Education (ISTE) Proposed Standards for 2011.
7. Rabah, J. (2015) .Benefits and Challenges of Information and Communication Technologies (ICT) Integration in Québec English Schools. **Turkish Online Journal of Educational Technology**, 14 (2),24-31.
8. Saxena, A. (2017). Issues and Impediments Faced by Canadian Teachers while Integrating ICT in Pedagogical Practice. **Turkish Online Journal of Educational Technology**, 16 (2),58-70.

9. Siddiqui, j. (2013). Usage of ICT products and services by faculty members and research scholars of Shobhit University, **Meerut**, India. Vol. 5(10), 362-369.
10. Smeets, E. (2005). Does ICI contribute to powerful learning environments in primary education**. Computer & Education**, 44(3), 343-355.
11. UNESCO (2008). United Nation Educational, Scientific and Cultural Organization.(2008). **ICT competency standards for teachers**. Paris: UNESCO
12. Villalba, A., & González-Rivera, M. D., & Díaz-Pulido, B., (2017). Obstacles Perceived by Physical Education Teachers to Integrating ICT**. Turkish Online Journal of Educational Technology**, 16 (1), 83-92.

# تطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة - تصور مقترح

د. نبيله حسن الصرابي د . عبد السلام أحمد العروسي

**ملخص البحث :**

هدف البحث إلى تطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، كما تهدف إلى تشخيص درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء ، والكشف عن درجة حدة معوقات تطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء، أيضًا وضع تصور مقترح لتطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثان المنهج الوصفي بشقيه المسحي والتطويري، وقام الباحثان بتصميم أداة لتحقيق أهداف البحث، وتكونت عينة البحث من (32) باحثا وباحثة موزعين على (14) مركز بحثي وعلمي بجامعة صنعاء، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية: مستوى تقدير عينة البحث لدرجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء قد جاء بدرجة توافر (متدنية)، حصلت المتطلبات البحثية والمعرفية على المرتبة الأولى، وبدرجة توافر (متدنية)، والمتطلبات التعليمية على المرتبة الثانية، وبدرجة توافر (متدنية)، المتطلبات المادية والتقنية على المرتبة الثالثة، وبدرجة توافر (متدنية جدا)، في حين حصلت المعوقات على درجة حدة (قوية)، ومن ثم قام الباحثان بوضع تصور مقترح لتطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وقدما مجموعة من التوصيات.

**الكلمات المفتاحية:** اقتصاد المعرفة.

**الإطار العام للبحث:**

**مقدمة:**

أضحت المعرفة ثروة دائمة الأثر لا تنضب دام العقل البشري قادرًا على الابتكار والتطوير؛ ما جعلها عاملًا فعالًا في بناء المجتمعات التي تسعى إلى التطوير، ومن ثم فإن إنتاج هذه الثروة يتوقف على قدرة العقول على الابتكار والتجديد، والتحسين والاستثمار، وهو ما ترتب عليه ظهور اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على المعرفة كمحرك أساسي للتطوير.

فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح التركيز على المعلومات والتقنية من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، وأصبحت تقنيات الاتصال والمعلوماتية من الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة (مخيمر، وأبو طه، 2009).

وقد شهدت العقود القليلة الماضية تسارعًا في وتيرة التغير نحو اقتصاد المعرفة؛ ذلك أن إنتاج المعرفة كان من أولويات دول العالم المختلفة باعتبار المعرفة من الأساسيات الهامة لتحريك النمو الاقتصادي فيها، وقد وضع الاعتراف بالمعرفة كموجود جوهري غير ملموس ماديًا تحديات جديدة أمام إدارة المعرفة، ودفعها لإعادة ترتيب أولوياتها (الكبيسي، 2005، 13).

وتؤكد العديد من الدراسات أمثال (الجندي، 2011؛ Elizabeth, 2006; Catherine, 2008) على أهمية التكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع الاقتصادية من خلال استخدام اقتصاد المعرفة؛ لما له من أهمية كبيرة في التطوير وتأهيل الأفراد لممارسة هذا النوع من الاقتصاد الجديد.

ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد المبني على المعرفة تطوير المجتمع الأكاديمي ليصبح مجتمع معرفة، وذلك بتحقيق مستويات عالية من المعرفة، والمهارة والكفاءة التقنية والحاسوبية، فلكل نظام تربوي فلسفة ينبثق منها، ولكل فلسفة تربوية غايات تسعى لتحقيقها، ويمكن تحديدها من خلال الإجابة عن: لماذا نعلم ونتعلم؟ وما مواصفات الإنسان الذي نريد؟ (Yunus, 2001, 20).

إن تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة ضرورة؛ لأنه يؤدي لتوظيف التقنيات في التعليم، وتهيئة الباحثين على التعامل مع تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في الحياة، ويوفر بيئة تعليمية غنية ومحفزة للتعلم تهيئ ظروفاً مناسبة للتعلم، كما يفرض عرض المحتوى من خلال مواقف حياتية ومشكلات، وتقريب للمفاهيم المختلفة من الواقع الاجتماعي المحيط (Larue, Bruce, 1999, 48).

كما أن التحول إلى الاقتصاد المعرفي يتطلب إعداد كفاءات بشرية تناسب عصر ثورة المعلومات والاتصالات، وتعد مهارة استخدام الحاسوب والإلمام باللغة الإنجليزية من أهم المهارات اللازمة في العصر المعرفي.

وقد تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات العلمية عالمياً بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن، فقد أصبحت تمثل أحد الدلائل الهامة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها آفاق المستقبل، وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الانسانية عموماً، حيث اصبح للمراكز البحثية دور رائد ومتقدم في قيادة السياسات العالمية. (محمود، 2013،1).

وتؤكد دراسة (الحاج، 2017) بأن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي اتجهت الى انشاء مراكز علمية بحثية حيث تعد مصدر من مصادر توليد المعرفة، ومن هذه المؤسسات الجامعات اليمنية وخاصة جامعة صنعاء التي تضم 21 مركز علمي وبحثي حسب ما أشارت اليه الادارة العامة للتخطيط والاحصاء بجامعة صنعاء للعام 2015. وهذه المراكز لم تحض باهتمام حقيقي لتقوم بدورها.

ومن خلال ما سبق سيحاول الباحثان من خلال البحث الحالي وضع تصور مقترح لتطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. معرجين قبل التصور على واقع درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في هذه المراكز، والمعوقات التي تواجهها.

**مشكلة البحث:**

تلعب مراكز الأبحاث دورًا مهمًا في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، فضلًا على أن الدول أصبحت تخصص ميزانيات معتبرة لتمويل الأبحاث العلمية، ودعم المشاريع الأكاديمية لما تمثله هذه الأخيرة

من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء، زيادة على دور هذه الأخيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنوط بالدولة (بومدين، 2016، 248).

هذا وتشير دراسة (القانص، 2017، 54) إلى عدم توافر التجهيزات والوسائل العلمية الحديثة والمتطورة في المراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء. وهو ما تؤكده دراسة (الشعبي، 2017، 41) أن المراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء تفتقر إلى وجود قاعات دراسية ومكتبات مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بأنشطتها العلمية والبحثية، وعدم وجود موقع إلكتروني يسمح من خلاله بالتواصل المعرفي مع المراكز البحثية الإقليمية والدولية، مما يجعل أنشطتها محصورة داخل أروقة الجامعة.

ونظرًا لما تمر به البلاد من منزلق خطير، تلوح في الأفق أهمية مشكلة تطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، خاصة بأن المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء ليست بمنأى عن التطورات الحاصلة في المراكز العلمية والبحثية في الجامعات العالمية التي تعيش حالة من التطور والتكيف مع المتغيرات المتسارعة التقنية والمعرفية؛ ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

**كيف يكمن تطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟**

وللإجابة عن السؤال الرئيس ينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1 - ما درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء؟

2 - ما درجة حدة معوقات تطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء؟

3 - ما التصور المقترح لتطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء اقتصاد المعرفة؟

**أهداف البحث:**

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

**تطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة**

ولتحقيق الهدف الرئيس ينبثق منه الأهداف الفرعية الآتية:

1 - التعرف على درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء.

2 - التعرف على درجة حدة معوقات تطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء.

3 - بناء تصور مقترح لتطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء اقتصاد المعرفة.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، ومن أهمية المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء وما تقوم به من وظائف أكاديمية، بحيث يستفيد من البحث الحالي كل من:

- المسئولون والباحثون في هذه المراكز، والمهتمون باقتصاد المعرفة.
- أصحاب القرار في جامعة صنعاء، والقائمون على هذه المراكز، حيث إن نتائج البحث الحالي ستكشف نقاط الضعف في درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في هذه المراكز.
- مركز التطوير الأكاديمي من خلال ما سيقدمه البحث الحالي من تصور لتطوير هذه المراكز، وبما سيقدمه أيضًا من توصيات ومقترحات يمكن توظيفها في اقتصاد المعرفة.

**حدود البحث:**

تقتصر حدود البحث على الحدود الآتية:

- **الحد الموضوعي:** تطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة (تعليمية، بحثية ومعرفية، مادية وتقنية)، ومن ثم وضع تصور مقترح.
- **الحد المكاني:** المراكز البحثية والعلمية التابعة لجامعة صنعاء.
- **الحد البشري:** منتسبي المراكز البحثية والعلمية من الباحثين والباحثات.
- **الحد الزماني:** الفصل الأكاديمي الأول من العام الجامعي 2018/ 2019م.

**الإطار النظري:**

تناول الإطار النظري الموضوعات الآتية:

**مفهوم اقتصاد المعرفة:**

يُعد اقتصاد المعرفة توجهًا علميًا حديثًا تسعى إلى تحقيقه الدول والمجتمعات من خلال الاستفادة من المعرفة، والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، ومن إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات، وإيجاد اقتصاد رقمي يكون عموده الفقري شبكات الاتصالات والمعلومات، والاعتماد على قوة المعلومات والمعرفة، ورأس المال المعرفي أكثر من الاعتماد على المواد الخام والثروات الطبيعية (هلال، 2014، 156).

وعليه يعرف اقتصاد المعرفة بأنه: "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من الخدمات المعلوماتية وتطبيقاتها التقنية، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي" (Dahlman, 2002, 14).

كما يعرف بأنه: "الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعلم، والتطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة" (نجم، 2005، 25).

ويعرف الباحثان اقتصاد المعرفة إجرائيا بأنه: اقتصاد يرتكز على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة في المراكز العلمية والبحثية في جامعة صنعاء معتمدا على رأس المال البشري، وتقنية المعلومات والاتصالات للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة.

**ركائز الاقتصاد المعرفي:**

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز، وهي على النحو الآتي (المحروق، 2009، 2 - 3):

1 -**الابتكار(البحث والتطوير):** نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2 - **التعليم:** وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية على إدماج التقنيات الحديثة في العمل، وتنامي

الحاجة إلى دمج تقنية المعلومات والاتصالات فضلًا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

3 - **الحاكمية الرشيدة:** التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية من أجل زيادة الإنتاج والنمو، وتشمل السياسات التي تهدف إلى جعل تقنية المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التقنية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**سمات الاقتصاد المعرفي:**

نظرًا لخصوصية اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من معطيات مميزة فإنه يمتاز ببعض الخصائص من أهمها (سلمان، 2004، 62 - 68:

- الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي.
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات المعرفية.
- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب - (التنمية المستدامة) -.
- توظيف تقنية المعلومات والاتصالات بفاعلية.
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاياتهم.
- تحول المعلومة إلى سلعة يمكن الاتجار بها.
- أصبح للمعلومة قيمة تبادلية وقيمة وظيفية.

**متطلبات اقتصاد المعرفة:**

أصبح اقتصاد المعرفة أحد أهم التوجهات للدول المتقدمة في كافة أنظمتها ومؤسساتها، لا سيما بتوفير مجموعة من المتطلبات التي يتسنى له الدخول في عصر اقتصاد المعرفة، حيث تزداد قيمة الأشياء بالمعرفة لا بالجهد. وهذا وقد تعددت وجهات النظر المختلفة في تحديد متطلبات اقتصاد المعرفة، ولكنها جميعًا تمحورت حول الجانب البشري والتعليمي والاجتماعي والتقني والجانب المالي، لذا تناول الباحثون والدارسون المتطلبات من زوايا مختلفة، فمنهم من ركز على الجانب البشري، ومنهم من ركز على الجانب التقني، ومنهم جمع عدة جوانب كما في البحث الحالي. وعليه **تتمثل أهم المتطلبات في:**

**الموارد البشرية:** يحتل العنصر البشري الأهمية الأساسية لأي تطور يشهده العالم في كل العصور والأزمان، فهو محور كل التطورات التي استطاع المجتمع الإنساني أن يحققها في مختلف المجالات (جلال، 2008، 2).

ويُعد موضوع الموارد البشرية من أكثر الموضوعات التي لاقت وما زالت تلاقي اهتمامًا كبيرا من قبل الكتاب والمهتمين بالموارد البشرية؛ ويرجع ذلك إلى الدور الاستراتيجي الذي تقوم به هذه الموارد في تحقيق رسالة وغايات وأهداف المؤسسات (شاويش، 2000، 17).

**تقنية المعلومات:** تعد تقنية المعلومات بأدواتها المتطورة ذات أهمية بالغة في عالم اليوم، هذا المفهوم الذي دوى في أروقة جميع المجالات والمهن والتخصصات فلم يؤثر شيء في الحياة الإنسانية منذ الثورة الصناعية مثلما أثرت فيها تقنية المعلومات، والتي أصبحت لا غنى عنها في حياة الشعوب والمؤسسات والدول، وأصبحت ميزة تميز هذا العصر (الشمري، وكريم، د.ت، 198).

فالتنامي السريع في دور العلم والمعرفة، وحدوث طفرة في استخدام تقنية المعلومات وتطبيقاتها بمعدلات هائلة؛ نتيجة للزيادة الكبيرة في الحاسبات ونظم المعلومات، مما ينتظر معه أن يسفر عن تغيرات عميقة في المفاهيم والأسس التي ترتكز عليها النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سلوك الأفراد والمجتمعات (خورشيد، 2006، 32).

**عوائق الاندماج في اقتصاد المعرفة:**

إن تواجه جامعة صنعاء بشكل عام والمراكز البحثية والعلمية بشكل خاص العديد من العوائق التي تحول بينها وبين اقتصاد المعرفة، حيث تؤكد العديد من الدراسات أمثال (خلف، 2008، 238؛ مطر، 2007، 140؛ بوطيبة، 2004، 258) أن أسباب اتساع الهوة بين اقتصاد المعرفة والاندماج فيه نتيجة عدة أسباب منها:

- تدني توفر بيئة اجتماعية مناسبة ومشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة، واستخدامها بكفاء؛ نظرًا لضعف الحوافز الاجتماعية، وضعف التقدير والاعتبار الاجتماعي التي يتيحها المجتمع سواء للعاملين أو المستخدمين في نشاطات البحث العلمي.
- توظيف تقنية المعلومات والاتصال في الوطن العربي توظيفًا ترفيهيًا استهلاكيًا، لا توظيفًا تنمويًا.
- هجرة الكوادر والكفاءات: تمثل هذه الهجرة نزيفًا حقيقيًا يكبد البلد الأصلي خسائر اقتصادية كبيرة، حيث إن النفقات الطائلة التي خصت للاستثمار في الرأسمال البشري لكي يجني منها الآمال المعقودة، ولأن اقتصاد المعرفة يقوم أساسًا على الرأسمال البشري فهو مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التقنية، وهو بذلك يواجه بذاته تحديًا صعبًا يتعلق باسترجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة التي تهيأ لهذه الطاقات البيئة الملائمة للعمل والإبداع.

**منهجية البحث وإجراءاته:**

**أولًا: منهج البحث:**

في ضوء أهداف البحث وأسئلته، استخدم الباحثان المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتطويري، والذي يتناسب مع هذا النوع من البحوث المستندة على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها؛ وصولاً إلى التعرف على حقيقة تلك المشاكل، والوصول إلى نتائج علمية مقبولة، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى التحسين.

**ثانيًا: مجتمع البحث:**

يتكون مجتمع البحث الأصل، والذي يمثل المجتمع الاحصائي لأداة البحث المتعلقة بتطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من جميع الباحثين والباحثات في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء، والبالغ عددهم (89) باحث وباحثة، موزعين على (14) مركز علمي وبحثي (الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط بجامعة صنعاء، 2018).

**ثالثًا: عينة البحث:**

نظراً لطبيعة البحث الحالي، ولغاية تحقيق أهدافه، وما يتطلبه من إجراءات، قام الباحثان باختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع البحث بلغت (32) باحث وباحثة، تمثل ما نسبته من مجتمع البحث (36٪).

**رابعًا: أداة البحث:**

للحصول على بيانات البحث الحالي تم استخدام استبيان، وقد اتبع الباحثان الخطوات الآتية في إعداده:

1 -تحديد الهدف من الاستبيان: تحديد واقع المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

2 -تحديد محتوى الاستبيان: تكون الاستبيان من جزئين الأول تكون من ثلاثة مجالات رئيسة هي: (متطلبات تعلمية، ومتطلبات بحثية ومعرفية، ومتطلبات مادية وتقنية)، والجزء الثاني خاص بالمعوقات التي تحول دون التحول إلى اقتصاد المعرفة؛ وتم صياغة فقرات الأداة وفقًا للأدبيات والدراسات والبحوث أمثال (الزهراني، 2013؛ الصائغ، 2013؛ الحاج، 2015؛ العويني، 2016؛ نزيه، 216)، وشمل الاستبيان على (52) فقرة على نمط مقياس ليكرت خماسي التدريج وفق الآتي:5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 موافق إلى حد ما، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة.

3 -تصميم الاستبيان: بعد تحديد مجالات الأداة، تم صياغة الفقرات في خطوات سلوكية مباشرة، وقد راعى الباحثان الآتي: ألا تحتوي على مصطلحات غامضة، وألا تكون منفية أو سلبية، استخدام فقرات قصيرة، وكل فقرة تصف أداء واحد فقط.

**خامسًا صدق الأداة:**

**صدق المحكمين:** للتحقق من صدق الاستبيان قام الباحثان بعرضه على خمسة محكمين؛ بغرض التأكد من أن الفقرات تعبر عن المجال الذي اندرجت تحته بهدف تشخيص واقع المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، ومدى الصحة اللغوية للفقرات، وتم أخذ جميع آراء المحكمين من حذف وإضافة وتعديل، وفي ضوء آراء المحكمين أصبح الاستبيان مكون من (48) فقرة، وقد كانت قبل التحكيم (52) فقرة.

**الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات أداة البحث بالدرجة الكلية لفقرات الأداة، وللتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة البحث والدرجة الكلية للاستبيان كما في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات أداة البحث والدرجة الكلية للاستبيان

| م | المجال | معامل الارتباط (R) |
|---|---|---|
| 1 | متطلبات تعليمية | .993** |
| 2 | متطلبات بحثية ومعرفية | .969** |
| 3 | متطلبات مادية وتقنية | .970** |

** دالة عند مستوى دلالة (0.01).

**يتضح من الجدول رقم (1)** أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات أداة البحث دالة إحصائيًا، وبدرجة قوية عند مستوى دلالة (0.01)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة وتقيس ما وضعت لقياسه.

**سادسًا ثبات الأداة:**

لحساب ثبات استبيان مستوى جودة البرامج الأكاديمية بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء اقتصاد المعرفة استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، ويشير هذا النوع من ثبات الاستبيان إلى درجة اتساق استجابات افراد العينة على طريقة المقارنات الداخلية Internal Comparison Reliability وفقاً لهذه الطريقة يتم حساب معامل الفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبيان للتحقق من ثبات هذا المجالات.

جدول رقم (2) درجة ثبات معامل ألفا كرونباخ لمجالات استبيان مستوى جودة البرامج الأكاديمية بكلية التربية في جامعة صنعاء في ضوء اقتصاد المعرفة

| م | المجالات | عدد الفقرات | معامل الفا Alpha |
|---|---|---|---|
| 1 | متطلبات تعليمية | 12 | **0.98** |
| 2 | متطلبات بحثية ومعرفية | 13 | **0.97** |
| 3 | متطلبات مادية وتقنية | 11 | **0.98** |
| 4 | إجمالي المتطلبات ككل | 36 | **0.97** |
| | **المعوقات** | **12** | **0.86** |

**يتبين من الجدول رقم (2)** أن درجات ثبات المجالات تراوحت بين (0.97 - 0.98)، كما أظهرت نتائج التحليل أن ثبات الأداة ككل وصل إلى (0.97)، في حين كان ثبات المعوقات (0.86)، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الثبات.

**سابعًا نتائج البحث ومناقشتها:**

قام الباحثان بالإجابة عن أسئلة البحث من خلال تحليل البيانات، والتركيز على أعلى فقرتين، وأدنى فقرتين، وتفسير نتائجهما.

**الإجابة عن السؤال الأول:**

**ما درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء؟**

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

أ - النتائج الإجمالية للمتطلبات:

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء

| م | المتطلبات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | **بحثية ومعرفية** | 1 | 1.88 | .876 | متدنية |
| 1 | **تعليمية** | 2 | 1.87 | .952 | متدنية |
| 3 | **مادية وتقنية** | 3 | 1.69 | 1.085 | متدنية جدا |
| 4 | **إجمالي المتطلبات ككل** | | **1.81** | **.949** | **متدنية** |

**يتضح من الجدول رقم (3) الآتي:** إن مستوى تقدير عينة البحث لدرجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء قد جاء بدرجة توافر (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي للمتطلبات ككل (1.81)، وبانحراف معياري (0.95)، ويستدل الباحثان من هذه النتيجة أن درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء متدنية، وبدرجات مختلفة، ويعزو الباحثان ذلك إلى الآتي: إن المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء بحاجة إلى تطوير في ضوء اقتصاد المعرفة.

**كما يتضح من الجدول رقم (3)** أن درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء على مستوى المتطلبات تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، ثم الانحراف المعياري لكل مجال كما يلي:

1. حصلت المتطلبات البحثية والمعرفية على المرتبة الأولى، وبدرجة توافر (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.88)، وبانحراف معياري (0.88).
2. حصلت المتطلبات التعليمية على المرتبة الثانية، وبدرجة توافر (متدنية)، وعلى متوسط حسابي بلغ (1.87)، وانحراف معياري قدره (0.95).
3. حصلت المتطلبات المادية والتقنية على المرتبة الثالثة، وبدرجة توافر (متدنية جدا)، وعلى متوسط حسابي بلغ (1.69)، وانحراف معياري (1.09).

ب - النتائج التفصيلية للمتطلبات

من خلال عرض النتائج في الجدول رقم (3) بشكل إجمالي، سيتم استعراض هذه المتطلبات بالتفصيل حسب ترتيبها التنازلي بناءً على مخرجات الحاسوب SPSS كالآتي:

أولًا المتطلبات البحثية والمعرفية:

جـدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة توافر المتطلبات البحثية والمعرفية في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء

| م | المتطلبات البحثية والمعرفية | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | تفعيل العمل الجماعي سواءً على المستوى البحثي أو الأكاديمي. | 1 | 2.53 | 1.29 | متدنية |
| 6 | زيادة الوعي لدى الباحثين بأهمية اقتصاد المعرفة. | 2 | 2.31 | 1.06 | متدنية |
| 5 | تعزيز ثقافة المعرفة وإنتاجها. | 3 | 2.25 | 1.19 | متدنية |
| 12 | تشجيع البحوث التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد المعرفي. | 4 | 2.19 | 1.12 | متدنية |
| 9 | تنظيم تشريعات بحثية تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة. | 5 | 1.94 | 1.01 | متدنية |
| 8 | عقد دورات تدريبية للباحثين الجدد حول عمليات إدارة المعرفة. | 6 | 1.84 | 1.29 | متدنية |
| 1 | تعزيز القدرة على الحصول على المعرفة واستخدامها. | 7 | 1.78 | .792 | متدنية جدا |
| 4 | تدريب العاملين بالمركز على الاستخدام الفعال لتقنيات المعلومات. | 8 | 1.78 | 1.07 | متدنية جدا |
| 2 | النظر إلى منظومة التعليم اعتمادا على النهج الكلي بدلا من النهج المجزأ. | 9 | 1.72 | .991 | متدنية جدا |
| 7 | تدريب الباحثين على استخدام التعليم الالكتروني بجميع أنواعه. | 10 | 1.63 | 1.00 | متدنية جدا |
| 10 | تطبيق المبادرات والبرامج المقترحة على المؤسسات المتعلقة باقتصاد المعرفة. | 11 | 1.63 | 1.00 | متدنية جدا |
| 11 | إجراء المسوح بشكل مستمر للتعرف على احتياجات المجتمع المعرفية. | 12 | 1.50 | .718 | متدنية جدا |
| 13 | متابعة نتائج الدراسات العليا المتعلقة بالإنتاج أيًا كان نوعه. | 13 | 1.34 | .701 | متدنية جدا |
| | **متوسط المتطلبات البحثية والمعرفية ككل** | **1** | **1.88** | **.876** | **متدنية** |

**يتضح من الجدول رقم (4) الآتي:** حصلت المتطلبات البحثية والمعرفية على درجة توافر (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.88)، وبانحراف معياري بلغ (0.88)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: تدني تفعيل دور المراكز العلمية والبحثية في إنتاج المعرفة وتوزيعها وتطبيقها.

أما درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء على مستوى فقرات هذا المجال فإنه يتضح من الجدول رقم (4) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (3) والتي تنص على **"تفعيل العمل الجماعي سواءً على المستوى البحثي أو الأكاديمي"** على أعلى درجة توافر بمتوسط حسابي بلغ (2.53)، ولكن يتضح من الانحراف المعياري البالغ (1.30) أن هناك تشتتاً وتبايناً في استجابات أفراد عينة البحث، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن الأبحاث المنجزة والأعمال الأكاديمية تفتقر للعمل الجماعي في هذه المراكز.
- حصلت الفقرة رقم (13) والتي تنص على **"متابعة نتائج الدراسات العليا المتعلقة بالإنتاج أيًا كان نوعه"** على أدنى درجة توافر بمتوسط حسابي بلغ (1.34)، وانحراف معياري (0.70)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: غياب عنصر المتابعة والعمل بمنأى عن برامج الدراسات العليا سواء في هذه المراكز أم في كليات الجامعة.
- حصلت الفقرات رقم: (3، 6، 5، 12، 9، 8) على جودة توافر (متدنية)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد

العينة، وتمثل ما نسبته (46٪) من إجمالي المتطلبات البحثية والمعرفية، في حين حصلت الفقرات رقم: (1، 4، 2، 7، 10، 11، 13) على درجة توافر (متدنية جدا)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (54٪) من إجمالي فالمتطلبات البحثية والمعرفية، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة توافر (2.53)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة توافر (1.34) يساوي (1.19)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة توافر المتطلبات البحثية والمعرفية في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء كان كبيرًا.

ثانيًا المتطلبات التعليمية:

جـدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة توافر المتطلبات التعليمية في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء

| م | المتطلبات التعليمية | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تبني التخطيط الاستراتيجي الشامل. | 1 | 2.88 | .942 | متوسطة |
| 2 | تقييم الخدمات التعليمية على مستوى هيئة الاعتماد والجودة. | 2 | 2.25 | 1.270 | متدنية |
| 6 | رفع مستوى الثقافة المتعلقة بمجتمع المعرفة. | 3 | 2.13 | 1.040 | متدنية |
| 3 | وضع معايير قياس منتج التعليم بما يتماشى والمعايير الدولية. | 4 | 2.03 | .967 | متدنية |
| 7 | رفع مستوى الإعلام حول المجتمع المتعلم - المعلم. | 5 | 2.00 | 1.320 | متدنية |
| 5 | تحقيق المرونة في النظام التعليمي لتشمل كافة بنية النسق العلمي. | 6 | 1.81 | 1.061 | متدنية |
| 9 | دعوة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للاستثمار في التعليم. | 7 | 1.72 | .991 | متدنية جدا |
| 12 | الدفع باتجاه إنشاء الجامعة المنتجة. | 8 | 1.69 | .998 | متدنية جدا |
| 4 | التوسع في التعليم عن بعد بكل أدواته. | 9 | 1.69 | 1.091 | متدنية جدا |
| 10 | زيادة التعاون المشترك على مستوى الجامعات العربية والإقليمية. | 10 | 1.47 | 1.016 | متدنية جدا |
| 8 | إعادة النظر في هيكلية الإنفاق على التعليم. | 11 | 1.38 | .707 | متدنية جدا |
| 11 | دعم التنوع في مجالات التعليم الإلكتروني. | 12 | 1.38 | 1.008 | متدنية جدا |
| | **متوسط المتطلبات التعليمية ككل** | **2** | **1.87** | **.952** | **متدنية** |

**يتضح من الجدول رقم (5) الآتي:** حصلت المتطلبات التعليمية على درجة توافر (متدنية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.87)، وبانحراف معياري بلغ (0.95)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أغلب المراكز العلمية والبحثية لا يتوافر بها برامج تعليمية.

أما درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء على مستوى فقرات هذه المتطلبات فإنه يتضح من الجدول رقم (5) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (1) والتي تنص على **"تبني التخطيط الاستراتيجي الشامل"** على أعلى درجة توافر بمتوسط حسابي بلغ (2.88) وعلى انحراف معياري (0.94)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن المراكز البحثية والعلمية تتبنى التخطيط الشامل في حين تفتقر إلى تطبيقه.
- حصلت الفقرة رقم (11) والتي تنص على **"دعم التنوع في مجالات التعليم الإلكتروني"** على أدنى درجة توافر بمتوسط حسابي بلغ (1.38)، وانحراف معياري (1.01)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: غياب البرامج التعليمية في هذه المراكز أدى بدوره إلى غياب التنوع في برامج التعلم الإلكتروني.

- حصلت الفقرة رقم (1) على جودة توافر (متوسطة)، وتمثل ما نسبته (8٪)، في حين حصلت الفقرات رقم: (2، 6، 3، 7، 5) على درجة توافر (متدنية)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (42٪) من إجمالي المتطلبات التعليمية، في حين حصلت الفقرات رقم: (9، 12، 4، 10، 8، 11) على درجة توافر (متدنية جدا)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (50٪) من إجمالي المتطلبات التعلمية، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة توافر (2.88)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة توافر (1.38) يساوي (1.5)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة توافر المتطلبات التعليمية في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء كان كبيرًا.

ثالثًا المتطلبات المادية والتقنية:

جـدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة توافر المتطلبات المادية والتقنية في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء

| م | المتطلبات المادية والتقنية | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التوافر |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | توفير الحاسوب داخل المركز. | 1 | 2.28 | 1.054 | متدنية |
| 3 | مساهمة المركز في دعم المشروعات الصغيرة المتعلقة بعمل المركز. | 2 | 1.84 | 1.298 | متدنية |
| 9 | التوجه نحو مجانية التعليم العالي. | 3 | 1.81 | 1.306 | متدنية |
| 11 | التنويع في الدعم المخصص لتطوير المركز. | 4 | 1.75 | 1.320 | متدنية جدا |
| 1 | إنشاء إدارة بالمركز ذات قدرة على استيعاب الأفكار الرائدة الجديدة. | 5 | 1.63 | .833 | متدنية جدا |
| 5 | توفير قاعدة بيانات إلكترونية بالتنسيق مع مراكز بجامعات أخرى. | 7 | 1.63 | 1.338 | متدنية جدا |
| 6 | إنشاء مركز تدريبي للباحثين الجدد قائم على العمل الجماعي. | 6 | 1.63 | .871 | متدنية جدا |
| 10 | العمل على تبادل الخبرات واستقطابها من الخارج. | 8 | 1.62 | 1.338 | متدنية جدا |
| 4 | الإعلان عن مسابقات بحثية مقابل جوائز قيمة. | 9 | 1.50 | 1.344 | متدنية جدا |
| 8 | تخصيص موازنة من الموازنة العامة للمركز للاستثمار في البحث العلمي. | 10 | 1.50 | 1.432 | متدنية جدا |
| 7 | توفير بنية أساسية للاتصالات داخل المركز مرتبطة بالمراكز البحثية العالمية. | 11 | 1.38 | 1.008 | متدنية جدا |
| | **متوسط المتطلبات المادية والتقنية ككل** | **3** | **1.69** | **1.085** | **متدنية جدا** |

**يتضح من الجدول رقم (6) الآتي:** حصلت المتطلبات المادية والتقنية على درجة توافر (متدنية جدا)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.69)، وبانحراف معياري بلغ (1.09)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: ضعف الاهتمام بالمراكز البحثية والعلمية خاصة في الجوانب التقنية.

أما درجة توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء على مستوى فقرات هذه المتطلبات فإنه يتضح من الجدول رقم (6) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (2) والتي تنص على **"توفير الحاسوب داخل المركز"** على أعلى درجة توافر بمتوسط حسابي بلغ (2.28) وعلى انحراف معياري (1.05)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن أغلب المستجيبين في البحث الحالي من مركزي التطوير الأكاديمي والنوع الاجتماعي.
- حصلت الفقرة رقم (7) والتي تنص على **"توفير بنية أساسية للاتصالات داخل المركز مرتبطة بالمراكز البحثية العالمية"** على أدنى درجة توافر بمتوسط حسابي بلغ (1.38)، وانحراف معياري

(1.01)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: ضعف البنية التقنية، والافتقار إلى المنظومات الشمسية، وانعدام الربط الشبكي مع المراكز والأبحاث ذات الصلة.

- حين حصلت الفقرات رقم: (2، 3، 9) على درجة توافر (متدنية)، أيضاً انحرافاتها المعيارية كبيرة، إذ وصلت إلى أكبر من الواحد الصحيح مما يعني تشتت وتباين في استجابات أفراد العينة، وتمثل ما نسبته (27٪) من إجمالي المتطلبات المادية والتقنية، في حين حصلت الفقرات رقم: (11، 1، 5، 6، 10، 4، 8، 7) على درجة توافر (متدنية جدا)، إضافة إلى تشتت واضح في استجابات أفراد العينة من خلال انحرافها المعياري، وتمثل ما نسبته (73٪) من إجمالي المتطلبات المادية والتقنية، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة توافر (2.88)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة توافر (1.38) يساوي (0.9)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة توافر المتطلبات التعليمية في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء لم يكن كبيرًا.

**الاجابة عن السؤال الثاني:**

**ما درجة حدة معوقات تطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء؟**

للإجابة عن ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تقيس درجة حدة معوقات تطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء، وتم عرض النتائج على النحو الآتي:

جـدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء

| م | المعوقات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | حدة المعوق |
|---|---|---|---|---|---|
| 8 | تدني الحوافز التشجيعية للأفراد المميزين في العمل. | 1 | 4.50 | .718 | قوية جدا |
| 4 | ارتفاع اسعار الأدوات التقنية. | 2 | 4.41 | .712 | قوية جدا |
| 9 | عدم وجود سياسة معلوماتية واضحة المعالم في المركز. | 3 | 4.31 | .821 | قوية جدا |
| 11 | سيطرة المركزية على قواعد اقتصاد المعرفة. | 4 | 4.22 | 1.008 | قوية جدا |
| 3 | ضعف التطور التقني بالمركز. | 5 | 4.16 | .628 | قوية |
| 12 | تعقيد الاجراءات عند إجراء بحوث ميدانية. | 6 | 4.16 | .723 | قوية |
| 10 | الاعتماد على اللغة الانجليزية وعزل اللغة العربية في عالم الانترنت. | 7 | 4.13 | .871 | قوية |
| 7 | انعدام التنسيق بين المركز والمراكز الأخرى لتبادل الخبرات والمعرفة. | 8 | 4.06 | .878 | قوية |
| 6 | غياب تدريب الأفراد على استخدام اقتصاد المعرفة. | 9 | 4.06 | 1.014 | قوية |
| 1 | تدني رغبة الفرد في التطور المعرفي. | 10 | 3.75 | 1.107 | قوية |
| 2 | تدني رغبة المسئولين بالمركز في التطور المعرفي للفرد. | 11 | 3.50 | 1.344 | قوية |
| 5 | صعوبة الاشتراك بالشبكة العنكبوتية (الانترنت). | 12 | 3.31 | .998 | متوسطة |
| | **متوسط المعوقات ككل** | | **4.05** | **.550** | **قوية** |

**يتضح من الجدول رقم (7) الآتي:** حصلت المعوقات على درجة حدة (قوية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.05)، وبانحراف معياري بلغ (0.55)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن المعوقات التي تحول دون التحول إلى اقتصاد المعرفة كثيرة، وعلى الجهات المسئولية العمل على التغلب على هذه المعوقات.

أما درجة حدة المعوقات التي تحول دون التحول إلى اقتصاد المعرفة في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء على مستوى هذه المعوقات فإنه يتضح من الجدول رقم (7) الآتي:

- حصول الفقرة رقم (8) والتي تنص على **"تدني الحوافز التشجيعية للأفراد المميزين في العمل"** على أعلى درجة توافر بمتوسط حسابي بلغ (4.50) وعلى انحراف معياري (0.72)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: تدني الاهتمام برأس المال البشري خاصة تهميش الأفراد المبدعين.
- حصلت الفقرة رقم (5) والتي تنص على **"صعوبة الاشتراك بالشبكة العنكبوتية (الانترنت)"** على أدنى درجة حدة بمتوسط حسابي بلغ (3.13)، وانحراف معياري (1.00)، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى الآتي: أن المراكز على استعداد في الاشتراك بالإنترنت في حال توافر أجهزة الحاسوب، فضلًا أن جل منتسبي مركز النوع الاجتماعي استجابوا لأداة البحث وبما أن المركز مزود بالعديد من الأجهزة ومشتركين في الانترنت فلم يكن ذو درجة حدة قوية.

حين حصلت الفقرات رقم: (8، 4، 9، 11) على درجة حدة (قوية جدا)، وتمثل ما نسبته (33٪) من إجمالي المعوقات، في حين حصلت الفقرات رقم: (3، 12، 10، 7، 6، 1، 2) على درجة توافر (قوية)، وتمثل ما نسبته (58٪) من إجمالي المعوقات، في حين حصلت الفقرة رقم (5) على درجة حدة (متوسطة)، وتمثل ما نسبته (8٪)، والمدى بين الفقرة التي حصلت على أعلى درجة توافر (4.50)، والفقرة التي حصلت على أدنى درجة توافر (3.13) يساوي (1.37)، الأمر الذي يعني أن استجابات أفراد العينة لدرجة حدة المعوقات في المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء للتحول إلى اقتصاد المعرفة كان كبيرًا.

**إجابة السؤال الثالث:**

**ما التصور المقترح لتطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء اقتصاد المعرفة؟**

بناءً على أهداف البحث التي سعى لتحقيقها واستناداً على النتائج الميدانية التي توصل إليها البحث الحالي، تم بناء التصور المقترح لتطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء اقتصاد المعرفة، حيث يتكون من المبررات، والمنطلقات، والأهداف، والمرتكزات، ومكونات التصور.

**خطوات بناء التصور المقترح:**

تم بناء التصور المقترح وفق مجموعة من الخطوات بدأت بتحديد المبررات، والمنطلقات، والأهداف، والمرتكزات، ومكونات التصور، والشكل رقم (1) يوضح هذه الخطوات وهي على النحو الآتي:

1 - مبررات التصور.
2 - المنطلقات الفكرية للتصور.
3 - أهداف التصور.
4 - مرتكزات التصور.
5 - مكونات التصور

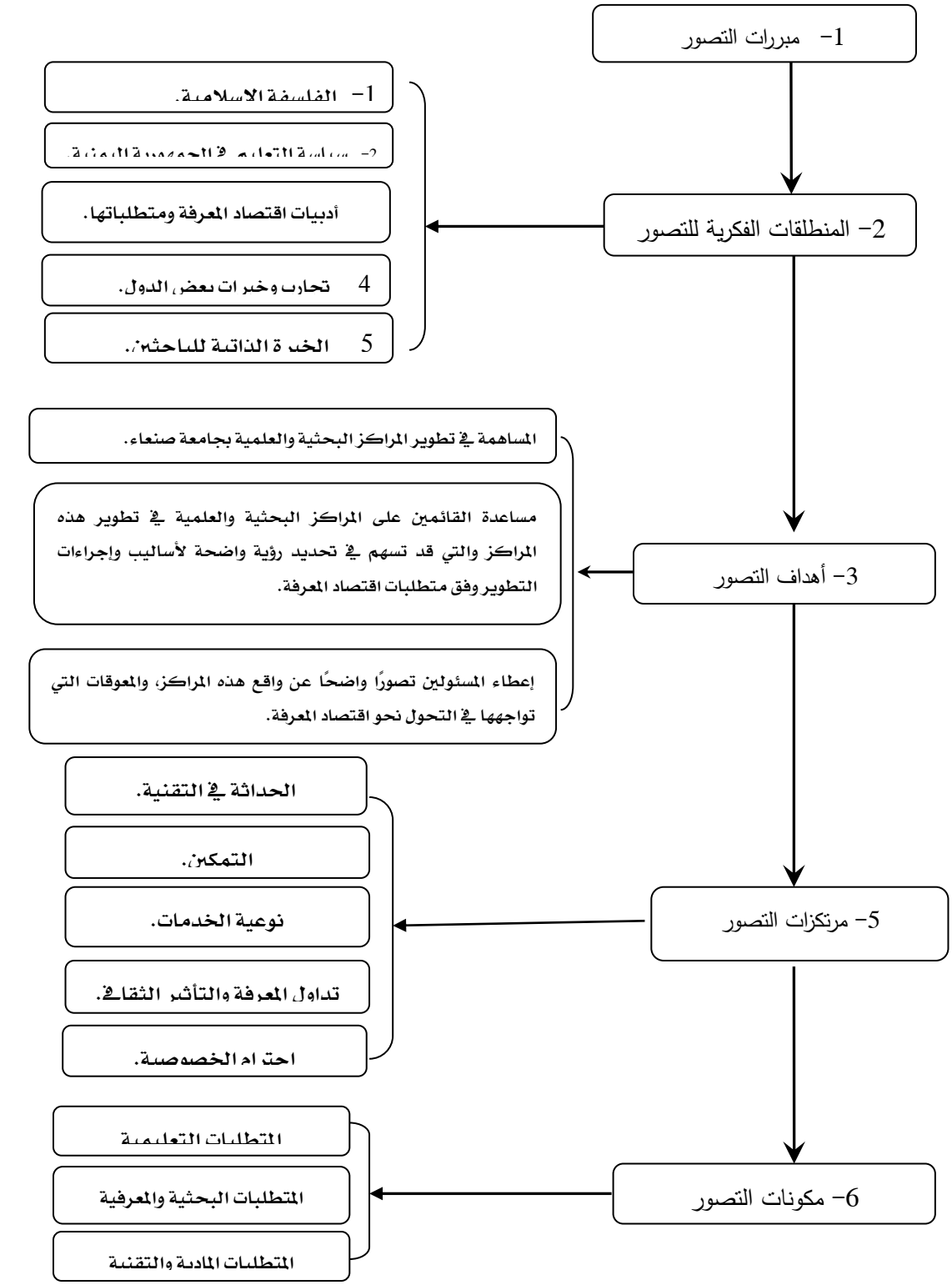


**شكل (1) شكل التصور المقترح**

**مبررات التصور المقترح:**

بما أن اقتصاد المعرفة: أحد الاتجاهات المعاصر في التطوير والتحسين، وبما أن واقع المراكز العلمية والبحثية في جامعة صنعاء كانت متدنية ومتدنية جدا، في حين كانت درجة حدة المعوقات قوية جدا، وقوية انبثقت أهمية بناء التصور المقترح لتطوير هذه المراكز.

**المنطلقات الفكرية للتصور:**

- الفلسفة الإسلامية.
- سياسة التعليم في الجمهورية اليمنية.
- أدبيات اقتصاد المعرفة ومتطلباتها.
- تجارب وخبرات بعض الدول.
- الخبرة الذاتية للباحثين.

**أهداف التصور المقترح:**

- المساهمة في تطوير المراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء.
- مساعدة القائمين على المراكز البحثية والعلمية في تطوير هذه المراكز والتي قد تسهم في تحديد رؤية واضحة لأساليب وإجراءات التطوير وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.
- إعطاء المسئولين تصورًا واضحًا عن واقع هذه المراكز، والمعوقات التي تواجهها في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

**مرتكزات التصور:**

يستند التصور إلى المرتكزات الآتية:

1 -**الحداثة في التقنية:** ستولي الخطة اهتمامًا بتوسيع نطاق الخدمة التقنية، وحداثة التجهيزات من خلال تطوير سياسة المراكز في البناء التقني، والحرص على امتلاك أحدث التقنيات المستخدمة في البرامج التعليمية والخدمات المقدمة للمستفيدين.

2 - **التمكين:** في عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة لا يقتصر مجال التمكين في المراكز البحثية والعلمية على التدريب التقليدي، بل سيتعداه إلى تمكين الموارد البشرية بطرق مبتكرة وباستخدام أحدث التقنيات، كما سيكون للباحثين والمستفيدين دور في اتخاذ القرار والمشاركة في التطوير من خلال المساحات التي تتيحها المشاركة الإلكترونية، والتفاعل خلال العملية الأكاديمية.

3 -**نوعية الخدمات:** سيركز في تقديم الخدمة للمستفيدين من خلال تبسيط الإجراءات، وإتاحة الفرصة للحصول على الخدمة من أي مركز يرغب فيه المستفيد، كما ستعطى الأولوية لنوعية الخدمات التي تحقق رضى المستفيدين.

4 -**تداول المعرفة والتأثير الثقافي:** إتاحة الفرصة للمراكز بإيجاد بيئة لتكوين المعرفة والحضور الثقافي، ليس في محيطها المحلي فحسب بل على المستوى الإقليمي والعربي حيث سيركز على إتاحة

الفرصة للجميع، وامتلاك القدرة على التأثير الثقافي ونشر قيمها من خلال البنية التقنية عبر الشبكات العالمية.

5 -**احترام الخصوصية:** يركز التصور على احترام خصوصية الأفراد ولا سيما في وجود بيئة مفتوحة داعمة للتقنية، وتستخدم أجهزة الاستشعار والمراقبة في كل مكان، فهي تحافظ على خصوصية كل فرد واحتياجاته حيث يتطلب ذلك الأمانة والرقابة الشديدة على الأنظمة التقنية.

**مكونات التصور المقترح:**

يتكون التصور المقترح من ثلاثة مكونات وهي (المتطلبات التعليمية، البحثية والمعرفية، المادية والتقنية)، حيث اعتمد الباحثان على نتائج البحث الميداني أساسًا لبناء التصور المقترح، حسب المتطلبات التي تتضمن (36) فقرة.

**1 - المتطلبات التعليمية، وتتمثل في الإجراءات الآتية:**

- تدريب الباحثين على العديد من المعارف العلمية والمهنية والمهارات الإدارية والفنية بحيث تجعلهم قادرين على التعامل مع كافة المستجدات التقنية.
- تشجيع الباحثين على التعلم الذاتي.
- تشجيع الباحثين على المشاركات المجتمعية خارج الجامعة.
- فتح برامج دراسات عليا في كل مركز علمي وبحثي والإشراف على البرامج المماثلة في التخصصات المشابهة في الكليات ذات العلاقة.
- تجهيز قاعات دراسية مجهزة بالوسائل التقنية الحديثة والإمكانات التقنية اللازمة.

**2 - المتطلبات البحثية والمعرفية، وتتمثل في الإجراءات الآتية:**

- التحول من استهلاك المعرفة إلى توليد وابتكار المعرفة.
- المرونة في تبادل المعلومات ومشاركتها والقدرة على التعامل مع القضايا والأنظمة المعقدة.
- استخدام تقنية المعلومات في معظم المهام والمتابعات الإدارية والبحثية والمعرفية لتسهل عمل أنظمة المراكز المختلفة.
- إنشاء مركز للأبحاث بحيث يوفر بيئة للإبداع وبراءات الاختراع.
- توفير تطبيقات ووسائل للتعامل مع البيانات المتزايدة.

**3 - المتطلبات المادية والتقنية، وتتمثل في الإجراءات الآتية:**

- تطوير البنية التحتية المادية والتقنية.
- توفير شبكات اتصال عالية السرعة، وأنظمة استشعار ومراقبة داخل الحرم الجامعي والمباني الجامعية.
- تصميم مباني أكاديمية لتكون أكثر راحة للباحثين داخلها.
- توجيه المستثمرين والمؤسسات نحو أهمية اقتصاد المعرفة.

- توفير مستوى عال من الأدوات والتقنيات لتوزيع واستخراج المعرفة من مستودعات البيانات على الشبكة وتحديثها باستمرار.
- العمل على جعل المراكز وأقسامها ووحداتها لإنتاج المعرفة وتوليدها.
- توفير وثائق للمعرفة على شبكة واحدة لتسهيل الوصول إليها واستمراريتها.
- وجود سحابة حاسوبية لتخزين الملفات وإجراء المعاملات.

**التوصيات:**

- تطبيق التصور المقترح لما له من دور فعال في تطوير المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بشكل خاص ولتركيزه على الباحثين في هذه المراكز لمساعدتهم ليكونوا أشخاصًا مبدعين قادرين على إنتاج المعرفة.
- العمل على تمكين الموارد البشرية بهدف التحول من استهلاك المعرفة إلى توليد وابتكار المعرفة.
- العمل على استقطاب باحثين متميزين في جميع التخصصات.
- العمل على توفير أنظمة تعلمية مستحدثة باستخدام البيئة الافتراضية (تعلم إلكتروني، تعليم عن بعد، تعليم مدمج).
- إعادة صيانة المباني وتجهيزها بالتقنيات التقنية الحديثة التي تخدم العملية التعليمية.
- تعزيز العلاقات مع الجهات المانحة ورجال الأعمال بهدف تشجيعهم على توفير الدعم اللازم لأنشطة المراكز.

**المراجع:**


1. بو طالب، قويدر، وبوطيبة، فيصل .(2004). الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات، **الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية**، جامعة ورقلة، الجزائر.
2. بومدين، عربي .(2016). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات والاقتصاد**، العدد (07)، ص ص 247 - 267.
3. جلال، يوسف بوبكر .(2008). **أهمية المعلومات في إدارة وتنمية الموارد البشرية في ظل مجتمع المعلومات**، كلية الآداب، سبها، ليبيا.
4. الجندي، محمد عبد السلام .(2011). برنامج مقترح في الاقتصاد المعرفي لطلاب المرحلة الثانوية التجارية في ضوء المستويات المعيارية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
5. الحاج، عماد عبد العزيز .(2015). جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
6. الحاج، نجوى أحمد .(2017). تصور مقترح لتطوير المراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء في ضوء متطلبات تنمية المجتمع اليمني، **المجلة اليمنية للبحث العلمي**، المجلد الأول، العدد الأول، ص ص 142 - 161.
7. خلف، فليح حسن .(2008). **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب، اربد، الأردن.
8. خورشيد، معتز .(2006). **اقتصاد المعرفة المكسب والخسارة في البحث العلمي وجهات نظر**، دار الشروق، القاهرة، مصر.
9. الزهراني، رشيد .(2013). **دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي - جامعة الملك سعود نموذجًا**، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
10. سلمان، سلمان رشيد .(2004). البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات.
11. شاويش، مصطفى نجيب .(2000). **إدارة الموارد البشرية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
12. الشعبي، مجاهد صالح .(2017). المراكز العلمية والبحثية ودورها في تطوير البحث العلمي دراسة حالة للمراكز البحثية في جامعة صنعاء، **المجلة اليمنية للبحث العلمي**، المجلد (1)، العدد (1)، ص ص 34 - 49.
13. الشمري، محمد جبار، والحداوري، حامد كريم (د.ت). عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، بدون، ص ص 173 - 218.
14. الصائغ، نجاة محمد .(2013). دور اقتصاد المعرفة تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد (2)، العدد (9)، ص ص 841 - 860.
15. العويني، أريج محمد عامر .(2016). استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

16. القانص، غالب حميد .(2017). تصور مقترح للتطوير مصادر تمويل المراكز العلمية والبحثية في جامعة صنعاء، **المجلة اليمنية للبحث العلمي**، المجلد (1)، العدد (1)، ص ص 50 - 73.

17. الكبيسي، صلاح الدين .(2005). **إدارة المعرفة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

18. المحروق، ماهر حسن .(2009). دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، **ورشة العمل القومية "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية"**، منظمة العمل العربية، دمشق، سوريه.

19. محمود، خالد وليد.(2013). دور مراكز البحث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، **مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**، قطر.

20. مخيمر، محمد أمين، وأبو طه، موسى فايز .(2009). **بناء استراتيجيات تنموية متقدمة**، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

21. مطر، عبد اللطيف محمود .(2007). **إدارة المعرفة والمعلومات، كنوز المعرفة**، عمان، الأردن.

22. نجم، عبود نجم .(2005). **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

23. نزيه، عبد الرحمن .(2016). دور البحث العلمي الجامعي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية: دراسة حالة لجامعة محمد الخامس السويسي، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد (9)، العدد (24)، ص ص 94 - 114.

24. هلال، علي كاظم .(2014). واقع اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الإفادة من تجارب بعض الدول العربية، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (16)، العدد (4)، ص ص 153 - 170.

**المراجع الأجنبية:**

1. Catherine, Casserly (2008). The Economic of open Educational Resources: **Educational technologe magazine**, vol. 74.
   Dahlman, C. (2002), **Knowledge Economy: Implications for Education and Learning, World Bank, Presentation at Upgrading Korean Education in the Age of the Knowledge Economy**: Context and Issues October 14-15 2002, Seoul, Korea
3. Elizabeth, George (2006). Positioning Higher Education for the Knowledge Based Economy: **International Journal of higher education and educational planning** , vol. 4- 52.
4. LaRue, Bruce Mallory. (1999).Toward A unified View of Working, Living, and Learning in The Knowledge Economy :Implications of The New Learning Imperative for Higher Education, Distributed Organizations and Knowledge Workers, The Fielding Institute, Available at: http://www.proquest.umi.com.
5. Yunus, Aida. (2001). Education Reforms In Malaysia, Paper presented at the Institute of Asia Pacific Education Development Conference on Education Research (Seoul, Korea, October 25-26, 2001), ERIC Clearinghouse on Educational Management. ED464406.

# الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية مدخل للتحول إلى مجتمع المعرفة

أ. وحدة محمد المؤيد

**الملخص** : يهدف البحث الحالي إلى التعرف إلى دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وأسلوب الدراسات الاستشرافية أسلوب دلفي (Delphi ) المعدل؛ وقد اقتضت طبيعة أسلوب دلفي أن تأخذ الباحثة عينة قصدية من الخبراء والمختصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ( صنعاء ، عدن ، تعز ، إب ، ذمار ، حجة ) ؛ وتم استهداف (21) خبيراً في مجال الإدارة والتكنولوجيا وتخصصات أخرى، بغرض استطلاع آرائهم حول درجة أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية ، وتم استخدام الاستبانة ـ التي بنيت في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ـ لمعرفة آراء الخبراء حول المجالات الفقرات لدور الحاضنات التكنولوجية، وقد تكونت الاستبانة من ( 39 ) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي : ( دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار، و تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة، وتقديم الخدمات الإدارية والفنية ، وخدمة المجتمع ) ، وبعد جمع البيانات وتحليلها في الجولة الأولى ؛ وجد أن الخبراء المشاركين وافقوا على جميع الفقرات، وكانت نسبة الاتفاق عليها تزيد عن النسبة المحددة بأسلوب دلفي؛ حيث تراوحت بين ( 76٪ ـ 95٪) وهي نسبة عالية ، وبما أن الأداة وفقراتها حصلت على درجة موافقة كبيرة تمثل إجماع دلفي المعدل ( 68٪) ؛ فقد أكتفت الباحثة بجولة واحدة . وفي ضوء ذلك توصل البحث الحالي إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية في التحول إلى مجتمع المعرفة؛ حصلت على درجة أهمية كبيرة وفقاً لإجابات الخبراء .
- تعد الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعة والمراكز البحثية إحدى أهم الآليات في التحول إلى مجتمع المعرفة ؛ حيث تقوم بربط الأبحاث العلمية بالقطاعات الصناعية. وفي ضوء النتائج توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات والمقترحات .

**الكلمات المفتاحية** :الحاضنات التكنولوجية ، مجتمع المعرفة ، التجارب العالمية .

**Abstract**:

This research aims at identifying the role of technological incubators in Yemeni universities as an input to the knowledge society. To achieve this aim, the researcher has adopted the descriptive approach and Delphi method. Due to the nature of the Delphi method, the researcher has taken a purposeful sample of experts and specialists from the Yemeni universities (Sana'a, Aden, Taiz, Ibb, Dhamar and Hajja); represented in (21) experts in management, technology and other disciplines were targeted the importance of the role of technological incubators in Yemeni universities. The questionnaire was used and consisted of (39) items divided into four areas: (The Role of Technological Incubators in Supporting Scientific Research). Innovation and conversion of creative ideas into successful projects, provision of administrative and technical services, and community service). After the data collection and analysis in the first round, it was found that the participating experts agreed on all the items, Which ranged from 76% to 95%. This is a high percentage, and since the instrument and its clauses obtained a high degree of approval, the average Delphi consensus was 68%. In light of this, the current research reached a number of results, the most important of which are:

i. The role of technological incubators in the Yemeni universities in the transition to the knowledge society, has gained a high degree of importance according to the answers of experts.

ii. The technological incubators of the university and the research centers are one of the most important mechanisms in the transition to the knowledge society, where they link scientific research with the industrial sectors. In the light of the results, the researcher reached a number of recommendations and suggestions.

**Keywords**: technological incubators, knowledge society, global experiences,.

**المقدمة :**

يعيش العالم المعاصر ثورة معرفية قوامها المعرفة التي أصبحت سمة للمجتمعات المتطورة التي تسعى إلى التنافس والتنمية المستدامة وتبذل الجهود نحو التحول لمجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة ، الذي يركز على عدم الاعتماد على الثروة الطبيعية إنما يعمل على تعزيز استثمار الفكر البشري ، والتعامل معه بوصفه رأس مال محرك للمشروعات التي من شأنها دفع عجلة التقدم الاقتصادي ،( الرابغي و الشماسي ، 2018 ، 78). ومن هنا يأتي دور الجامعة بوصفها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، وتتعاظم مسؤولياتها في الاستجابة لهذه التغيرات المعرفية والتفاعل مع تأثيرات المجتمع، ( هواري و هواري ، 2011 ). كما تعد الجامعة من أهم وسائل التطور في كافة المجتمعات ؛ ولذلك يتعين عليها أن تقوم بأدوار جديدة ؛ حيث لم يعد خدمة الجامعة لمجتمعاتها أمراً اختيارياً ، ولكن أصبح اتصال الجامعة بالمجتمع أمر ضرورياً تفرضه المتغيرات ؛ لذا فعليها أن تكون متكاملة مع المجتمع وواعية ومدركة لاحتياجاته وتطلعاته ،(توفيق وآخرون ، 2017 ، 2).

وتشير كثير من التجارب الاقتصادية الناجحة إلى أن مخرجات مجتمع المعرفة يتم من الجامعات ومن خلال مؤسسات ، وحاضنات تكنولوجية قادرة على تحويل مخرجات البحوث إلى منتجات تتمثل في سلع وخدمات ، تسهم في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، كما تسهم الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات ولمراكز الأبحاث العلمية ، بدور رئيس في تحقيق مجتمع المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية إلى مشاريع إنتاجية وصناعية ناجحة قادرة على المنافسة، (الشتيوي ، 2015 ، 1 ). ما يترتب على ذلك من تطور للإنتاج وزيادة ميزانية هذه المؤسسات وتمكينها من زيادة قدرتها التكنولوجية ، وتأهيل كوادرها البشرية بمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية ، هذا من جانب أما على الجانب الآخر فللحاضنة التكنولوجية دور في دعم قدرة الجامعة على المنافسة ودعم قيمتها البحثية ، فضلاً عن دورها في توفير التغذية الراجعة من القطاعات الإنتاجية في تحديد الأولويات البحثية التي تخدم تطور الإنتاج ، وتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات ، ( نجم الدين و محمود ،2013، 233).

فالحاضنات التكنولوجية عبارة عن منظومة عمل متكاملة تتوافر فيها كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بجميع الأعمال والصناعة ، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة يتوافر لها جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع الملتحقة بها ، وتتغلب على كل المشاكل التي تؤدي الى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها ، ولقد أكد الخبراء الاقتصاديون أهمية إنشاء حاضنات تكنولوجية لحماية المؤسسة المبتدئة التي تحتاج الى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها من تجاوز مراحل الانطلاقة ( 1ـ2 سنة ) وتدفعها تدريجياً لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للمستقبل ومزودة بآليات النجاح ،( العساف وآخرون ، 2012، 500 ).

وأكدت( دراسة النخالة ، 2015) أن الحاضنات التكنولوجية تعد محركاً أساسياً في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة ، كما تساعد الحاضنات المشاركين على إنشاء مشاريع صغيرة وتحويل أفكارهم الإبداعية والريادية إلى شركات ناشئة وناجحة ، وربط هذه المشاريع بالأسواق المستهدفة.

ومما سبق؛ يمكن القول : إن الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن مجتمع المعرفة تحتم على الجامعات اليمنية أن تضع سياسات جديدة تشجع على بناء القدرات الابتكارية ،وتستحدث أدوات التنمية كالحاضنات التكنولوجية ، لما لها من تأثير إيجابي على الجامعة وجعلها أكثر ارتباطاً بمجتمعها وبمؤسسات الإنتاج ، من خلال ربط الأبحاث العلمية بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية التي تحتاج إلى حلول تكنولوجية حديثة ومتطورة ؛ الأمر الذي سيؤدي إلي إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية .

**مشكلة البحث :**

تواجه الجامعات اليمنية العديد من التحديات ؛ بعضها خارجي يفرضها الواقع الدولي والتحولات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، و منها استحداث نظم تعليمية تكنولوجية حديثة مثل التعليم عن بعد ، وربط الأبحاث العلمية باحتياجات المجتمع ، وبعضها تحديات داخلية ؛ منها ضعف مخرجات الجامعات المتمثلة بالأعداد الهائلة من الخريجين غير الملائمين لمستجدات العصر ، ومتطلبات المجتمع وسوق العمل . نتيجة لمرور سنوات مظلمة وفي ظل ظروف امنية صعبة تعيشها بلادنا ، أدت إلى تأخر مجمل للقطاعات وأصبح اليمن واحداً من الدول التي تعاني من التخلف وعدم مواكبة ركب التطور في الميادين الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية. بينما استطاعت الكثير من الجامعات في دول العالم المتقدم والدول العربية المساهمة في دعم وتطوير اقتصادهم الوطني من خلال تبني مشاريع الحاضنات التكنولوجية ، لكن في بلادنا لاتزال الجامعات بعيدة عن المساهمة في دعم الإبداع والابتكار واحتضان المشاريع ، وهذا ما أكدته دراسة ( حسن ، 2017) بأن هناك غياباً لحاضنات الأعمال في الجامعات اليمنية الحكومية هذا من ناحية ، ومن ناحية آخري أن هناك قصوراً واضحاً في أداء الجامعات اليمنية لوظائفها ، ولعل أبرزها القصور الواضح في الوظيفة المتعلقة بخدمة المجتمع .

وانطلاقا من حاجة بلادنا لدعم الاقتصاد الوطني ورسم سياسة شاملة للتطور الاقتصادي ، فإن الباحثة تقترح أنشاء الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية القائمة على تحويل المعرفة إلى استثمار، وتحول الأفكار الإبداعية والابتكارات إلى مشاريع ، وترجمتها إلي واقع لتصبح منتجات جديدة في الأسواق ، للوصول إلى مجتمع المعرفة .

**وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث بالأسئلة الآتية :**

1 - ما دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً لتحول إلى مجتمع المعرفة ؟

2 - ما المقومات الرئيسية لنجاح الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً لتحول إلى مجتمع المعرفة ؟

3 - ما أبرز التجارب العالمية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في إنشاء حاضنات تكنولوجية بالجامعات اليمنية ؟

**أهداف البحث :**

يهدف البحث الحالي إلى :

1 - التعرف إلى دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة .

2 - التعرف على المقومات الرئيسية لنجاح الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً لتحول إلى مجتمع المعرفة .

3 - التعرف على أبرز التجارب العالمية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في إنشاء حاضنات تكنولوجية بالجامعات اليمنية .

**أهمية البحث :**

**تكمن أهمية البحث في الآتي :**

1 -يعد هذا البحث من أوائل الدراسات التي تناولت الحاضنة التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة ، في حدود علم الباحثة.

2 -يقدم صورة واضحة عن التعاون الذي يمكن أن يتم بين الجامعة وأبحاثها ومؤسسات الإنتاج لتحقيق مجتمع المعرفة .

3 -ينقل البحث الحالي صورة عن تجارب الجامعات في دول العالم و دورها في خدمة المجتمع من خلال الحاضنات التكنولوجية.

4 -قد يسهم هذا البحث في إثراء المكتبات العلمية بمراجع ، تساعد الباحثين القادمين في دراستهم عبر الاطلاع على النتائج والتوصيات .

**حدود البحث :**

يتحدد البحث الحالي بالتعرف إلى دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً لتحول إلى مجتمع المعرفة ، من وجهة نظر الخبراء المختصين في هذا المجال ، بجامعة ( صنعاء ،عدن، حجة ، إب ، تعز، ذمار)، للعام 2018م.

**مصطلحات البحث :**

يتضمن البحث الحالي المصطلحات الآتية:

1 - **تعريف الحاضنات التكنولوجية :**

**يعرفها (المكتب الاقليمي للدول العربية 2003) بأنها** : " تمثل نمطاً جديداً من البني الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة او للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها ".

**تعرف الباحثة الحاضنة التكنولوجية إجرائياُ بأنها** :" بيئة أو إطار متكامل من التجهيزات والخدمات وآليات المساندة ، تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث بهدف تحويل المعرفة إلى استثمار ، وتحويل الأبحاث والابتكارات التكنولوجية إلى مشروعات ناجحة ، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ".

**2 - تعريف مجتمع المعرفة :**

**يعرف (العساف ومزاهرة ،2010م) مجتمع المعرفة بأنه:"** مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة ،الذين يحاولون الإفادة من تجميع معرفتهم سوياً بشان المجالات التي يهتمون بها ، وخلال هذه العلمية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة ".

**تعرف الباحثة مجتمع المعرفة إجرائيا بأنه** :" قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة وتنميها لدى الطلاب ، وإعداد خرجين مزودين بالتصورات المعرفية التكنولوجية بغرض بناء مجتمع معرفي متطور ".

**الاطار النظري والدراسات السابقة :**

**أولاً : الإطار النظري :**

**الحاضنات التكنولوجية :**

**نبذة تاريخية عن الحاضنات التكنولوجية :**

تعود بداية ظهور الحاضنات التكنولوجية إلى العقد السابع من القرن الماضي في عام 1959م، في الولايات المتحدة الأمريكية ، بمركز باتافيا بولاية نيويورك ، (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك سعود ، 1426 ، 19) . وتبعها عدد من دول العالم و بالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة تكنولوجية في أوربا عام 1986م، أما على المستوى العربي فتعد مصر أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجية تابعة لوزارة الصناعة ، وذلك في عام 1998. وتشير الإحصائيات إلى وجود 1000 حاضنة تكنولوجية في الوقت الحاضر في العالم ، ومنها ما يقارب الـ 500 حاضنة في الولايات المتحدة لوحدها ، حيث شهدت الفترة الزمنية التي تلت نشوء هذه الحاضنات تطورات متلاحقة ؛ ففي الثمانيات وبدايات التسعينات من القرن الماضي أضحت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة منظمات الأعمال الصغيرة على النمو والاستمرار ، بوصفها عاملاً أساسياً ومهماً للنمو الاقتصادي في المنطقة التي نشأت فيها ، ومنذ ذلك الحين بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية ، والمؤسسات الحكومية والخاصة بتبني الحاضنات بوصفها أداة تقليص لاحتمالية الفشل ، فضلاً عن كونها أداة تسريع عمليات الابتكار في الأعمال ،( جوادي وآخرون ، 2015، 5). ولقد انبثقت الحاضنات نتيجة ثلاث حركات : (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك سعود ، 1426 ،20) .

- الأولى محاولة استخدام مباني مصانع عتيقة مهجورة في مناطق فقيرة في الوسط الغربي والشمال الشرقي للولاية بتقسيمها بين شركات صغيرة.
- الثانية بدأت بتجربة قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية Foundation National Science بتبني عمليات الابتكار ومخاطرات الأعمال في الجامعات الكبرى.
- الثالثة نجمت عن مبادرات من قبل عدة مستثمرين مغامرين من الأفراد ومجموعات الناجحين الذين رغبوا في نقل خبراتهم إلى الشركات الجديدة في مناخ يشجع على ابتكار التقنيات الناجحة وتسويقها .

**أهداف الحاضنات التكنولوجية :**

يحدد ( Tornatzk et al,2002,3) أهم أهداف الحاضنات التكنولوجية كالآتي :

- مساعدة الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة .
- تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة .
- مساعدة الباحثين الشباب على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي ينفذونها ( مشاريع التخرج ) من مرحلة العمل المخبري إلي مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري .
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنسبيها .
- تقليص الخطر وأسباب الفشل للمشروعات .
- تغيير ثقافة تقاسم الأخطار والعمل الجماعي والعمل في شكل شبكات واقتسام المعلومات .
- مساعدة رواد الأعمال على إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مراحل الإقلاع ( خريج الحاضنة ).
- ربط المؤسسات المختصة بالقطاعات الصناعية والتجارية محلياً وربما في الدول الصناعية المتقدمة .
- المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة تكنولوجياً وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي .

وترى الباحثة أن أهداف الحاضنات التكنولوجية يتمثل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمبادرة لدعم المشروعات العلمية والتكنولوجية الناشئة التي لا تتوافر لها المقومات الأساسية للبدء الفعلي في العمل ، وكذلك تقليل المخاطر لأسباب الفشل للمشروعات القائمة ، وأيضا تمثل الحاضنات أداة مهمة لترجمة الابتكارات والإبداعات البشرية إلى مشروعات عمل جادة ، فضلاً عن كونها آلية لخلق فرص عمل جديدة .

**أهمية الحاضنات التكنولوجية :**

ويلخص ( السنوسي والذويبي ، 2003، 22) أهمية الحاضنات التكنولوجية في الآتي :

- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة .
- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته .
- تشجع المستثمرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم التي توصف بأنها شركات رأس مال المغامر أو المخاطر .
- تسهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكار الإبداعات في شكل مشاريع انتاجية .
- توفير فرص العمل .

- تعمل على إقامة دعم المشاريع الإنتاجية والخدمية صغيرة كانت أم متوسطة ؛ تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة .
- تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية .
- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

**الشكل ( 1 ) يوضح أهمية الحاضنات التكنولوجية :**

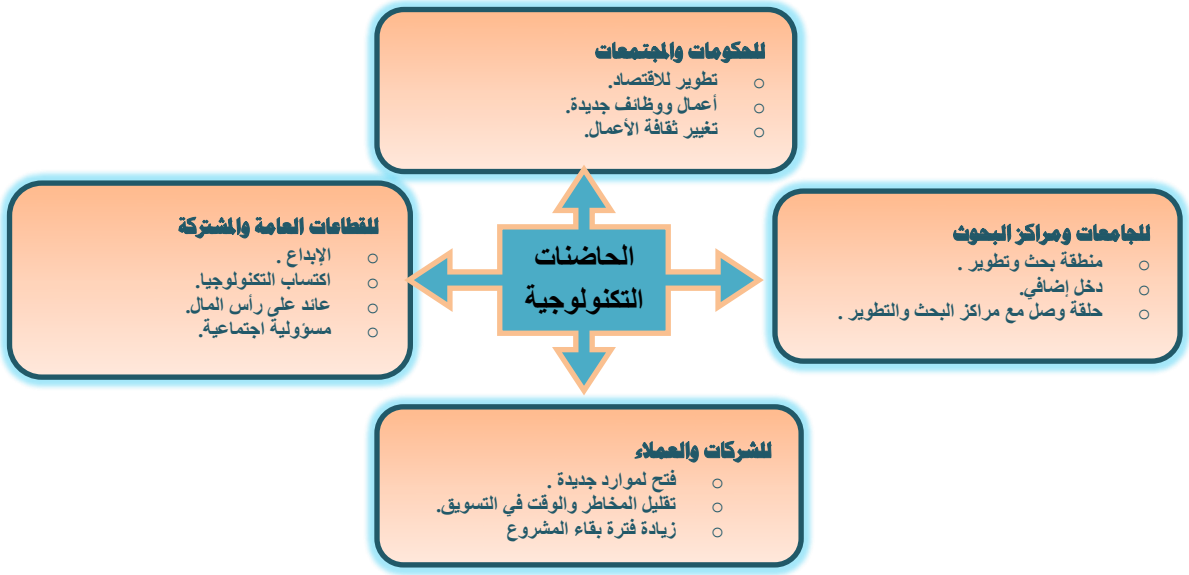


المصدر: (بوكميش وعلي، ب ت، 11)

**عوامل نجاح الحاضنات التكنولوجية :**

هناك مجموعه من العوامل التي لابد من توافر لنجاح الحاضنات التكنولوجية يوضحها (السنوسي والدوبيي، 2003، 42) في الآتي :

- وضع خطه علمية مدروسة وذلك من أجل العمل علي تنفيذها .
- وجود مدير كفء وفعال يعمل على إدارة الحاضنة وتنسيق جميع الجوانب الفنية والبشرية والمالية ووضع الخطط اللازمة لدعم المشاريع الخاصة .
- حصول الحاضنة على دعم الحكومة أو الهيئات المحلية أو البنوك والمنظمات الدولية والمستثمرين لما سيكون له من أثر على توفير التمويل المالي اللازم للحاضنة .
- أن تتوافر لدى الحاضنة المبنى الكبير والمجهز بالآلات والمواد والأدوات اللازمة التي تسمح باستقبال المشاريع .

- العمل على إعداد دراسات تحدد نوع الخدمات التي تطلبها المشاريع الصغيرة التي تكون بحاجة إليها .
- أن تكون الحاضنة قريبة من مواقع الجامعات ومراكز البحوث والمناطق الصناعية .
- التقييم المستمر ، يجب على الحاضنة أن تعمل على تقييم أعمالها ؛ فضلاً عن تقييم المشاريع التي تخرجت من الحاضنة .
- اتباع آلية علمية دقيقه ومحايدة من أجل اختيار المشاريع التي تحتاج إلى دعم .
- العمل على إجراء التتبع التقييمي لكل مرحلة من مراحل إنشاء الحاضنة وكل الأخطاء التي وقعت فيها .
- إنشاء الحاضنات بحيث تكون قادرة على تقديم الدعم والمساعدة للمشاريع الصغيرة .
- اختيار الموقع المميز للحاضنة من حيث المساحة ، وعدد العمال .
- العمل على التنسيق مع كافة الجهات التي يعمل على دعم الحاضنة مالياً ، فنياً ، مهنياً، تسويقياً، والاستفادة من كل ذلك .
- تحديد الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الحاضنة ، هل هو اجتماعي كخلق فرص العمل أم هو تحقيق الربح ، أم الاثنين معاً ؟
- شبكات الاعمال وارتباط الحاضنات ومشروعاتها بالشركات الكبيرة .

وعليه ؛ يمكن القول: إن عوامل نجاح الحاضنات التكنولوجية يتوقف على وجود ادارة فاعلة ذات خبرات متميزة ، ومدى توفر الدعم والتمويل من قبل الجهات الحكومية أو الهيئات المحلية ، وحسن اختيار المشاريع ، وتوفر الخدمات المساعدة ، واختيار الموقع المميز للحاضنة ، والهدف الذي تسعى إليه الحاضنة ، وكذلك التقييم المستمر لأداء الحاضنة .

**المقومات الأساسية لنجاح الحاضنات التكنولوجية :**

يوضح ( عبد الرزاق ، 2014، 192) المقومات الأساسية لنجاح الحاضنات التكنولوجية كالآتي :

- برامج الحاضنات التكنولوجية الفعالة التي ترتكز على خطة عمل ودراسة جدوى .
- الإدارة السليمة والقائمين على الحاضنات .
- الاهتمام بالمختصين مادياً ومعنوياً لزيادة قدرتهم على الإبداع .
- المرونة عنصر أساسي في نجاح الحاضنات .
- على المحتضنين أن يكونوا على قدر من المسؤولية ؛ ليس فقط عليهم التعاون مع القائمين على الحاضنة ؛ بل أيضاً إنجاز أعمالهم خلال الفترة الزمنية المحددة .
- تحليل نقاط الضعف والقوة لأجل التطوير .
- إدارة الحاضنة ؛ تعرف تماماً رسالتها ، وعليه فإن المدراء العاملين في الحاضنة يعرفون بوضوح ويعملون لدعم هذه الرسالة .
- تقييم منظم بجميع مفاهيم البرنامج يؤكد أن الحاضنة تحقق الأهداف الموضوعة لها .

- أفضل الحاضنات هي التي تربطها شبكة الاتصالات مع المجتمع المحيط بها و الخطط الاقتصادية واستراتيجيات البلد ...الخ .

**خطوات إنشاء الحاضنات التكنولوجية :**

تتمثل خطوات إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالمراحل الآتية :( مركز الأبحاث الاحصائية للدول الإسلامية ، 2002، 38) :

**1 -مرحلة الدراسة والمناقشة والتخطيط :**

- إطلاق حمله توعية لمفهوم الحاضنات التكنولوجية ومشاكلها وآفاقها .
- إجراء دراسة جدوى لتحديد الأطراف المعنية بالحاضنات التكنولوجية ومؤسسيها وأهدافها وتكاليفها.
- إعداد خطة مفصلة لتحديد المعايير الرئيسة للحاضنات ، وانتقاء المبني المناسب لها ، ووضع المقاييس لاختيار أصحاب المؤسسات المؤهلين للانتفاع بخدماتها ، ورسم خطة مفصلة لتنفيذ برامجها .

**2 -مرحلة التنفيذ :**

يبدأ خلالها المجلس الإداري في ممارسة وظائفه ، ويتم تشكيل فريق الإدارة الحاضنة وتدريبة ، ويتم الاختيار الدقيق لأصحاب المشاريع ، وتحدد الممارسات التشغيلية ، ويستكمل تأهيل المباني وتوريد المعدات ، وكي يبدأ التشغيل . وتتراوح مدة هذا العمل التحضيري بين 9 إلى 21 شهراً في معظم الدول النامية .

**3 -مرحلة التشغيل المدعومة :**

تتراوح مدتها ما بين 3 ــ4 سنوات إلى حين تبدأ الحاضنة في تحقيق دخل ذاتي، يمكنها من سد نفقاتها التشغيلية .

**4 -مراقبة عمليات الحاضنة وعولمتها :**

من أجل رفع مستوى أدائها وربطها بالمؤسسات والأطراف ذات العلاقة والاهتمام على الصعيد العالي .

وترى الباحثة أن التطبيق الفاعل لخطوات الحاضنات التكنولوجية السابقة يستطيع فعلا أن يخدم بناء مجتمع المعرفة في بلادنا ؛ ما سيدعم تحقيق الآمال في التطلع الى التقدم والنمو والتطور ومواكبة الركب الحضاري العالمي وتقليل من الفجوة المعرفية مع الدول المتقدمة .

**الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية :**

تقدم الحاضنات التكنولوجية جملة من الخدمات المتنوعة منها : ( رحيم ، 2003، 73) :

- توفير المرافق المتعلقة بالبنية التعليمية .
- تقديم الخدمات الفنية .
- توفير الاماكن والمكاتب المجهزة .
- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية .
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل .
- توفير الخدمات القانونية .
- بناء شبكات التواصل .

إلى جانب ما سبق ؛ أشار (الشماع ، 2009 ،3) إلى الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية في الجامعات كالآتي :

- المشاركة مع الجامعة في التسهيلات المكانية والخدمات التكنولوجية .
- الاستشارات والخدمات الإدارية المتخصصة .
- الاستفادة من وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والخدمات التكنولوجية .
- الاستفادة من التمويل المتاح .
- خدمات الإسناد الفني والإداري الأخرى .

**أنواع الحاضنات التكنولوجية :**

تنقسم الحاضنات التكنولوجية إلى أربعه أقسام رئيسة كما وضحها ( معهد البحوث الاستشارية بجامعة الملك سعود ، 1426، 3) وهي :

1 -حاضنات تقنية : حيث تكون الحاضنة جزءاً من مشروع متكامل يتضمن مؤسسات تعليمية ، أوبحثية ويشمل نطاقاً متنوعاً من الاهتمامات الأخرى التي تهدف إلى تحقيق تنمية المنطقة.

2 -حاضنات محلية :

تهدف الحاضنات إلى استغلال موارد محلية معينة لتطوير مشروعات أعمال عديدة في قطاع محدد ، ومن ثم تصبح الحاضنة نواة لنمو المحلي .

3 -حاضنات عامة :

تخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد ، غير أنها قد ترتكز على مجالات الابتكار في قطاع الأعمال الخاصة ، وقد يجري تأسيس الحاضنات العامة بهذا الهدف أصلاً أو قد يتم إنشاؤها لخدمة قطاع محدد ثم تتحول الحاضنة عامة .

4 -حاضنات تنميه :

تهدف هذه الحاضنات إلى إنشاء مشاريع أعمال وشركات تنمية عن طريق الفريق المناسب للإدارة ؛ بحيث تكون قادرة على استغلال وتنمية فرص تجارية محددة ، وأيضا دعم طريق انتقاء المتفوقين في مجال التنمية وإمدادهم بالمهارات الإرشادية اللازمة .

**الجامعة والحاضنة التكنولوجية :**

لقد تم إنشاء الحاضنة التكنولوجية المرتبطة بالجامعة (أو ما يسمى حاضنات التكنولوجيا الجامعية )، لخلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية ، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة ( التعليم العالي ، البحث العلمي ) ، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات ،( بوكميش وعلى ، 2015، 14) . كما أن الهدف من هذا النوع هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق ، وذلك من خلال: ( تركماني ، 2006، 7) :

- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي .
- ضمان الاستفادة الفعالة المجتمع المعرفي والمعلوماتي .
- توليد فرص عمل للشباب .
- تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة .
- منع هجرة الادمغة . والشكل (2) يوضح ان الحاضنات التكنولوجية تعمل بوصفها آلية لتحويل البحث العلمي الى مشاريع ناجحة .

**الشكل ( 2 ) : العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية ومراكز البحوث / الجامعة / الصناعة :**

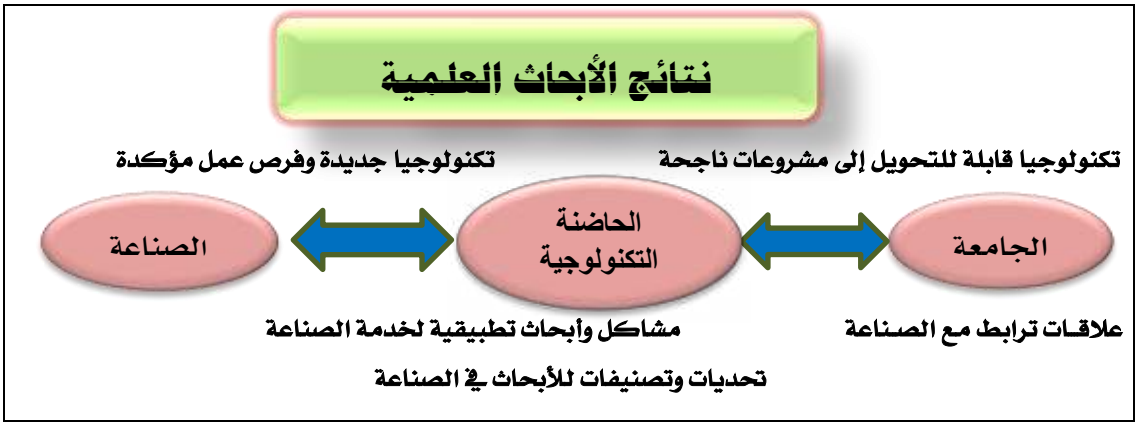


المصدر:(الشبراوي ، 2005، 75 )

**متطلبات إنشاء الحاضنات التكنولوجية في الجامعات :**

لقد أثبتت الدراسات أن الحاضنات التكنولوجية في الجامعات العالمية نجحت وأسهمت بشكل كبير في التنمية الاقتصادية بسبب عوامل عديدة ،(طاهر وعبد الحسين ، 2012 ، 67). ويمكن الاستفادة من تجارب هذه الدول ونقلها إلي الجامعات اليمنية للمساهمة في التحول إلى مجتمع المعرفة .

**وعلى هذا الأساس هناك عدة متطلبات لإنشاء الحاضنات التكنولوجية في الجامعات، ويوضح ( شلبي ، 2005) هذه المتطلبات في الآتي :**

- مساحة الحاضنة : يجب أن لا تقل عن 30 ألف متر مربع .
- المشاريع المحتضنة : لا تقل عن عشرة مشاريع لأجل تبادل الخبرات والمعلومات بينها ، والاستفادة من الموارد المتاحة .
- موقع الحاضنة : يجب أن تتوافر قيادة إدارية متميزة بالمرونة قادرة على التخطيط واتخاذ القرارات.
- نظام المراقبة والتقييم : يجب وجود نظام للمراقبة والتقييم لأنشطة الحاضنة وتقييم المشاريع والشركات التي تحتضنها .
- الأهداف الاستراتيجية : يجب وضع خطة متكاملة ذات مواصفات خاصة وتتضمن شبكة من الاتصالات وشبكة المعلومات وقاعات لعقد الدورات تجذب المستثمرين والشركات الأجنبية .

- سياسات الجامعة : على الجامعة أن تتبنى سياسات تؤدي إلى تفعيل البحث العلمي لتحقيق النمو الاقتصادي .
- دعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- دعم الحكومات المحلية : يجب أن تقوم الحكومات المحلية والمركزية بدعم تأسيس الحاضنات التكنولوجية .
- فترة الاحتضان : لا تزيد عن ثلاث سنوات .
- الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة .
- معايير قبول المشاريع : يجب على الجامعة أن تضع سياسة قبول للمشاريع والشركات التي تحتضنها وفقاً لمعايير محددة مسبقاً.
- تخصيص قطع من أرض ودعم مادي : يجب على البلديات والحكومة المحلية تخصيص قطع من الأرض لإقامة الحاضنات .

**التجارب العالمية الناجحة للحاضنات التكنولوجية :**

**أولاً: الحاضنات التكنولوجية في العالم :**

**التجربة الأمريكية :**

تعد من أقدم التجارب حيث إن مفهوم الحاضنات التكنولوجية تم تطويره بشكل أساسي في الولايات المتحدة سنة 1959 ؛ لكن انتشر مفهوم الحاضنات بشكل كبير من خلال التجربة الأولى في مركز الأعمال بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنميتها وإعدادها ، وفي عام 1984م ، أنشئت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة فبعد أن لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة ، ارتفع العدد عند تبني الجمعية الامريكية عام 1985، التي تمت اقامتها من قبل بعض رجال الصناعة الأمريكيين في صورة مؤسسة خاصة للحاضنات هدف إلى تنشيط صناعه الحاضنات ؛ فصار تضم أكثر من 1200 حاضنات الأعمال تعمل في الوقت الحاضر في أمريكا الشمالية ،( تقرير الجمعية الوطنية للحاضنات الاعمال الأمريكية ،2009 ، 6).

**أنواع وتخصصات الحاضنات الأمريكية :**

تتمثل أنواع وتخصصات الحاضنات الأمريكية بالآتي : ( الشبراوي ودرويش ، 2003 ، 63) :

1 -27٪ من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية مرتبطة بالجامعات والمعاهد التعليمية ، وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة و الخاصة في الأهداف ، 10٪ من هذه النسبة تمثل حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص ، و9٪ ذات توجه تكنولوجي متخصص (التكنولوجيا الحيوية ، تكنولوجيا المعلومات ...).

2 -16٪ من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعد من النوع المشترك ؛ حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية و الجهات الخاصة ، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية ، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات ؛علاوة على تمويل المشروعات .

**3 -طرق تمويل الحاضنات الأمريكية :**

يحدد ( الشبراوي ودرويش ، 2003، 63) طرق تمويل الحاضنات الأمريكية في الآتي :

1 -بلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة حوالي 51٪ من مجموع الحاضنات ، وهي حاضنات لا تهدف للربح .

2 -تحويل حوالي8٪ من الحاضنات من طرف جهات خاصة ومستثمرين ومجموعة شركات صناعية ؛ حيث تهدف إلى استثمار الاموال فضلاً عن نقل التكنولوجيا وتطويرها .

3 - ٪ من الحاضنات فقط تمولها هيئات خاصة مثل الغرفة وبعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية وتهدف إلى خلق فرص عمل إضافية و دعم الصناعات التقليدية .

**2 -التجربة الفرنسية :**

تعد التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوربي ؛ إذ تعود إلى حوالي منتصف الثمانينيات، ويقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200حاضنة ، تتوزع على مختلف المدن الفرنسية، وقد تم حديثاً عام ( 2001) إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات،( الشبراوي ، 2005، 72).

**أنواع الحاضنات الفرنسية :**

تتمثل أنواع الحاضنات الفرنسية بالاتي :( قطاف ، 2007 ، 141 - 142):

1 -**حاضنات حكومية :** هي الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة والمعاهد العلمية المختلفة ومراكز البحوث علاوة على الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم.

2 -**حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى :** هي حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة في المجالات التي تهم هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة ، مثل شركة الاتصالات الفرنسية France Telecom ، وشركة الكهرباء الفرنسية EDF.

3 -**حاضنات قطاع خاص :** هي حاضنات استثمارية تهدف إلى الربح، بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر. و تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات المخاطرة العالية جداً، ومثال هذه الحاضنات الخاصة، حاضنة Talento التابعة لشركة KPM6 .

**خصائص الحاضنات الفرنسية :**

يلخص ( الشبراوي ، 2005 ،53 ) خصائص الحاضنات الفرنسية في الآتي :

- جميع الحاضنات الفرنسية ( تكنولوجية أو غير تكنولوجية) تقدم خدمات للمشروعات غير الملتحقة بها.
- معظم الحاضنات التكنولوجية توفر الخدمات المالية ورؤوس الأموال المخاطرة لاحتضان الابتكارات والاختراعات.

- الغالبية العظمى من هذه الحاضنات تتبع الإدارات المحلية ووزارة البحث العلمي، وتأخذ شكلا قانونيا موحدا تحت صيغة "جمعية أهلية لا تهدف للربح ".
- تتوزع الحاضنات في معظم المدن الفرنسية وتستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجاريه ذات قيمة إيجار مخفضة و لمدة لا تزيد عن 23شهرا فقط .

**ثانيا : التجربة العربية:**

**1 -تجربة مصر :**

تعد التجربة المصرية في ميدان الحاضنات التكنولوجية التجربة الأولى على مستوى الدول العربية التي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة ، ولتحسين هذه التجربة تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في جويلية 1995، ويحدد ( درويش ، 2005 ، 2 -3) أهم اهدافها إلى :

- نشر ثقافة العمل الحر وتنميتها ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة بكافة أنواعها عن طريق وضع آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الاستشارية ، والفنية ، والإدارية ، و التمويلية والتسويقية عن طريق مفهوم حاضنات الأعمال .
- إنشاء إدارة حاضنات تكنولوجية و التجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على الأعداد والتكوين للكفاءات البشرية في مجال الحاضنات .
- الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.

**تمويل الحاضنات المصرية :**

ويوضح ( قطاف ، 2007 ، 155) مصادر تمويل الحاضنات المصرية في الآتي :

- التمويل الكامل طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات .
- التمويل من خلال رأس مال مخاطر ( من خلال شركة ، جزء منها مملوك للدولة و الآخر لمستثمر في القطاع الخاص ).

**الخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنات المصرية :** ( المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، 2005، 16):

- الخدمات المتخصصة ( استشارات تطوير المنتجات ، التعبئة و التغليف ، التسعير ).
- خدمات تسويقية وفتح أسواق تصديرية جديدة .
- خدمات تمويل وإنتاج العينة الأولى .
- الخدمات الإدارية ( المحاسبة ،إعداد الفواتير ، تأجير المعدات ).
- خدمات السكرتارية ( معالجة النصوص ، تصوير الوثائق ، حفظ الملفات ، الفاكس ، الإنترنت ، استقبال وتنظيم المراسلات ، المكالمات التلفونية ).
- الخدمات العامة ( الأمن ، أماكن تدريب ، قاعة الكمبيوتر والإنترنت ، المكتبة ).

- خدمات إنهاء دراسات الجدوى وعمل خطط المشروع .

2 -**التجربة الأردنية :**

كانت البداية الأولى لدعم المشاريع الصغيرة عن طريق إنشاء التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال والتكنولوجيا في أواخر الثمانينات الذي يعمل بشكل أساسي على دعم المشاريع الصغيرة ، وذلك من خلال احتضان المشاريع وتوفير بعض الخدمات المالية والفنية والإدارية والتسويقية لها، ومن ثم يمكن إجمال أهم أهدافها كما وضحها ( السنوسي والذويبي، 2003 ، 130 ـ 131) إلى :

1 -دعم أفكار الرياديين والأبحاث وتحويلها إلى أعمال ناجحة اقتصادياً وتجارياً.

2 -توفير الموارد والإمكانيات المتاحة من أجل خدمة المشروعات الصغيرة وإنجاح مشاريعها.

3 -ربط المشاريع الصغيرة بالمشاريع التقنية المتطورة .

4 -تشجيع التطور التقني بما يخدم المشاريع الناشئة .

**الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية الأردنية :**

تتمثل الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية الأردنية في الآتي : ( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا ، 1995 ، 25ـ 26):

1 -مكان مؤثث بإيجار منخفض ويرتفع بالتدرج في حال أصبحت المؤسسة تحقق الأرباح، من أجل تشجيعها على ترك الحاضنة و فتح المجال أمام مشاريع أخرى للدخول إلى الحاضنة .

2 -المساعدة في الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل بشروط مناسبة للمشاريع الصغيرة.

3 -توفير بعض الخدمات الإدارية ؛ مثل السكرتارية ، الاستقبال ، هاتف ، حاسوب ، الصيانة وغيرها من الخدمات الضرورية للمشاريع .

4 -تقديم بعض الخدمات التسويقية والاستشارية .

**مجتمع المعرفة :**

نقطة البدء في الاهتمام بالمعرفة إلى تنامي الاعتقاد بأن الأصول المعرفية للمجتمع ـ المعرفة والخبرة لا الأصول المادية ( الخام أوالرأسمالية ) أو المالية ـ هي المحددات الجوهرية للإنتاجية والتنافسية ومن ثم التقدم في عالم اليوم والغد . ويطلق وصف مجتمع المعرفة على الطور الراهن والأحدث من مسيرة التقدم البشرية ، كما يتبلور في المجتمعات البشرية الأكثر تقدماً ، ( برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، 2003، 39ـ40 ). وقد أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة ، وتحديثها وتراكمها ؛ وتحول هذا المجال أي مجال المعرفة إلى محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والتفوق الحضاري ،( جودة ، 2009 ). ومن هنا يبرز مفهوم دور المعرفة :

**دورة المعرفة :**

يعتمد التوجه نحو مجتمع المعرفة والاستفادة من معطياته على تفعيل دور المعرفة وفعالية أدائها وزيادة عطائها ،( صوفي ومحمود ، 2007 ). ويمكن وضع تصور منطقي بسيط لما يسمى ( بدورة المعرفة)، يعبر عنها بالشكل ( 3) يوضح دورة المعرفة.

**الشكل ( 3) يوضح دورة المعرفة**

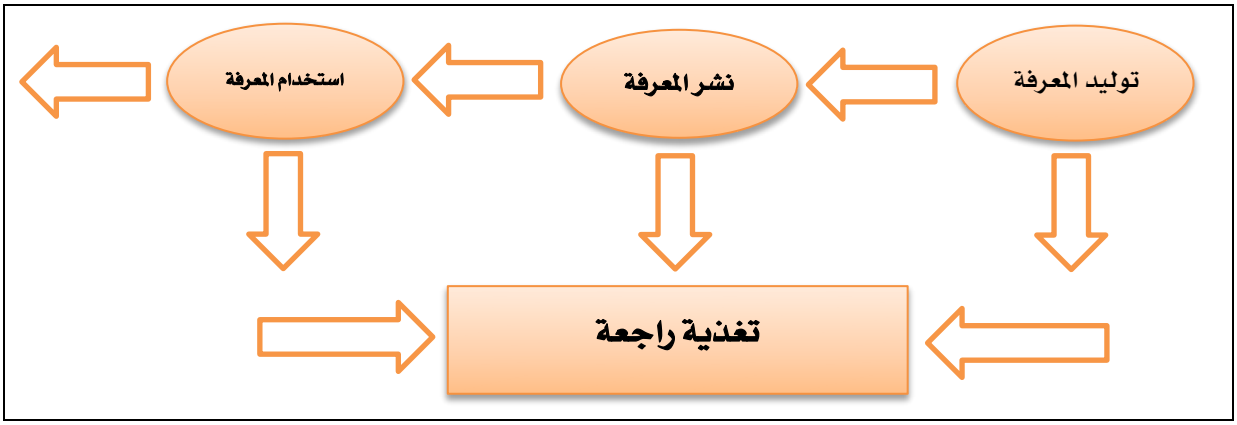


المصدر : ( جامل وويح ،2006، 6).

**ويوضح** ( جامل وويح ، 2006 ، 6) دورة المعرفة على النحو الآتي :

1 -توليد المعرفة : حيث تنطلق المعرفة في التفاعل بين الحقائق والمعرفة المتوفرة من جهة ، وبين عقل الإنسان و قدرته على التفكير من جهة أخرى .

2 -نشر المعرفة : الإنسان يحتاج إلى المعرفة بشتى أنواعها ؛ وعلى ذلك فإن ضرورة اكتساب المعرفة بالنسبة للإنسان تماثل ضرورة الحصول على الغذاء .

3 -استخدام المعرفة : فقوة المعرفة تأتي من توظيفها بكفاءة في كافة شؤون الحياة ، ولاشك في أن للبيئة التي نكون بها دور في المعرفة في إطارها وتأثيرها كبير على حيوية دورة المعرفة في توليد ونشرها وتوظيفها .

**أهمية التحول نحو مجتمع المعرفة :**

شهدت معظم دول العالم مؤخراً تحولات اجتماعياً واقتصادياً واضحة نحو ما يسمى بمجتمع المعرفة ؛ حيث يولد هذا المجتمع المعرفة وينشرها ويستثمرها لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لمواطنيه بشكل مستدام ؛ أي إن هذا التحول مرحلة جديدة من التوجه نحو مجتمع المعلومات ، وينطوي التحول إلى مجتمع المعرفة بأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية ومن ثم تشمل المعرفة في هذا السياق معارف وأوجه نشاط في كل القطاعات ، كما لا يمكن التحول إلى مجتمع المعرفة دون التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ، ويتميز هذا النوع من الاقتصاد باعتماد النمو فيه على عامل المعرفة أكثر من أي وقت مضي في تاريخ البشرية ، ( الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة ، 1435، 7).

ويشير (برنامج الأمم المتحدة ، 2009) إلى أن مجتمع المعرفة يعد نقلة متقدمة عن مجتمع المعلومات ، وهذا يتفق عليه كثير من المفكرين الذين ينظرون إلى أن تقنية المعلومات والاتصالات قد أدت إلى إدراك أن المعرفة أصبحت هي المبدأ والقوة الدافعة لكل أبعاد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحدث من حولنا في عالم اليوم ، ( الامم المتحدة ، 2009 ).

ويذكر ( William, 2008) أنه يجب بناء مجتمعات المعرفة على أربعة أركان ( حرية تعبير ، وصول الجميع إلى المعلومات والمعرفة ، احترام التنوع الثقافي واللغوي ، التعلم الجيد للجميع ).

وترى الباحثة أن مبررات التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي ضرورة مهمه للغاية في ظل تحديات مجتمع المعرفة ؛ حيث إن البيئة اليمنية بحاجة إلى مجتمع قائم على المعرفة لمواجهة التغيرات ، ويتطلب ذلك وضوح الرؤى ، وإعادة النظر في الأهداف الأساسية لديها ، كذلك توفير نماذج جديدة للقيادة متفهمين للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية ... الخ .

**أبعاد مجتمع المعرفة :**

أصبح لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة ومتشابكة ، يمكن إبرازها فيما يأتي :

1 -**البعد الاقتصادي :** يتمثل في أن المعلومة هي المصدر الأساسي للقيمة المضافة وتوفير فرص العمل ؛ وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه .

2 -**البعد التكنولوجي :** إذ إن مجتمع المعرفة في البعد التكنولوجي يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مختلف مجالات الحياة ،( توفيق وموسي ، 2010، 17).

3 -**البعد الاجتماعي** : يعني سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات واهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان ، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطور بالنسبة للفرد.

4 -**البعد السياسي** : يتمثل في مجتمع المعرفة بإشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة ؛ أي مبنية على استعمال المعلومة ، وهذا بطبيعته الحال لا يحدث إلا بتوسع حرية تداول المعلومات ، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية الفعالة ،( الظاهر ، 2009 ، 32ـ 38).

**خصائص مجتمع المعرفة :**

تتمثل خصائص مجتمع المعرفة بالآتي : ( ياسين، 1992 ، 3) :

**1**- أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو الانتقال ؛ لأنها تراكمية .

2- أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

3- أن سر الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات هو أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني، وتعميقه من خلال إبداع المعرفة ، وحل المشكلات ، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان .

**ثانيا : الدراسات السابقة:**

**أولاً: الدراسات المتعلقة بالحاضنات التكنولوجية :**

**1 -دراسة ( Nasir ,el al, 2012) :**

هدفت الدراسة إلى: معرفة أداء حاضنات الأعمال التجارية المتصلة بالتكنولوجيا في الصين ، وكذا مقارنة مجموعة المستأجرين ، ومجموع الإيرادات التي تخرج المستأجرين ، فضلاً عن عدد براءات الاختراع التي حصلت عليها ومعرفة حجم الاستثمار والتمويل في هذه الحاضنات ، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي المسحي ، وثم استخدام الاستبيان بوصفها أداة لجمع المعلومات والبيانات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :أن أداء حاضنات التكنولوجيا تزايد خلال العقد الماضي ؛ حيث إن الأداء بتزايد كل عام بتزايد عدد الشركات وبراءات الاختراع ، وأن الاستثمار في الاعمال التجارية والتكنولوجية لرعاية المشاريع الطلائعية يعد العمود الفقري لتسريع الابتكار وتطوير الاعمال التجريبية الجديدة .

**2 -دراسة ( النخالة ، 2015):**

هدفت الدراسة إلى : التعرف إلى الحاضنة التكنولوجيا ودورها في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في حاضنة الجامعة الإسلامية وحاضنة الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، كما استخدمت المقابلة والاستبانة أداتين رئيستين لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من المشاريع المحتضنة والبالغ عددهم ( 150) مشروعاً ، وتم استخدام طريقة الحصر الشامل ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :أن الحاضنات التكنولوجية تعد محركاً أساسياً في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة وقد وافق المشاركون على دور الحاضنات التكنولوجية ومدى تأثير نموذج الحاضنة المستخدم على مخرجات عملية الاحتضان.

**3 -دراسة ( Stal ,el al, 2016):**

هدفت الدراسة إلى : تحليل أداء حاضنات الجامعات المبنية على التكنولوجيا في تنشيط وتحفيز العمل الحر ، وابتكار الأعمال الأكاديمية ، وجلب الشركات التي ينشئها الأعضاء الأكاديميون ، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي النوعي لتحليل المعلومات ، واعتمد على إجراء مقابلات مع الاكاديميين ذوى الخبرة في تلك الجامعات، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها : أن الجامعات تضيع الكثير من الجهد لتشجيع العمل الحر أكثر من نتائج البحوث الأكاديمية للشركات ، أن هناك نقصاً في رؤية الأكاديميين للقناة المرتبطة بنقل التكنولوجيا التي يتم تطويرها في البيئة العامة في السوق وبغياب هذه القناه لن يكون للتكنولوجيا أي استخدام تجاري .

**4 -دراسة (توفيق وآخرون، 2017) :**

هدفت الدراسة إلى : وضع رؤية مقترحة لحاضنة تكنولوجية بجامعة (بنها) لدعم وتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع القليوبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأهداف البحث وطبيعته ،وتوصلت نتائج الدراسة للعديد من النتائج أهمها :أن الحاضنة التكنولوجية من أهم الآليات الفعالة لدى الجامعات المتقدمة ؛ لما تقوم به من جهود ملحوظة في ربط الجامعة بمجتمعها .

5 -دراسة (الخولاني ، 2017):

هدفت الدراسة إلى : بناء أنموذج مقترح لتطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء تجربة حاضنات الاعمال ، اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي ؛ حيث قامت بمسح الوثائق والدراسات التي أجريت على واقع تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية ، ولتطوير هذا الواقع ثم التعرف إلى دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي الجامعي ، فضلاً عن رصد أهم التجارب العربية والعالمية في تبني الجامعات لحاضنات الأعمال ، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: الوصول إلى مكونات الأنموذج المقترح لتطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء تجربة حاضنات الأعمال .

6 -دراسة ( حسن ، 2017):

هدفت الدراسة إلى : تقديم تصور مقترح لإنشاء حاضنات أعمال بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء بعض التجارب العالمية ،اعتمدت ا على المنهج الوصفي المسحي ، وأسلوب الدراسات الاستشرافية ( أسلوب دلفي )، و استخدام لجمع البيانات أداة المقابلة والاستبيان المغلق ، ثم تطبيقه من خلال جولتين على ( 15) خبيراً في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد والادارة والتخطيط التربوي ، وبعد جمع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ؛ أهمها: عدم تناول قوانين ونظم ولوائح الجامعات اليمنية لحاضنات الأعمال ، وغياب الوعي المجتمعي بمفهوم حاضنات الاعمال .

**ثانياً : الدراسات المتعلقة بمجتمع المعرفة :**

1 -دراسة (Gan & Zhn,2007) :

هدفت الدراسة إلى : تقديم إطار مرجعي لبناء بيئات المجتمعات المعرفية الافتراضية ، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج ؛ أهمها: أن أساس الإبداع والتكامل والتنوع بين سمات المشاركين ، وسمات البيئات الافتراضية ، ونموذجي التعليم الفردي المستمر ، والتعليم التشاركي وهو الأفضل في بيئة ومجتمع المعرفة الإلكتروني ، وتؤكد الدراسة أهمية تحليل المعرفة وتبادلها ، ومشاركة المجتمع في ممارستها وبنائها والإبداع فيها بصورة فردية وتشاركية .

2 -دراسة ( Beck,2008):

هدفت الدراسة إلى : التعرف إلى مدى التغيرات في أدوار المعلمين وطرق التعليم والتعلم في مجتمع المعرفة ودوره في الإصلاح في عينة من مدارس الدنمارك ،واستخدمت المنهج الوصفي المسحي من خلال ملاحظة المعلمين في (16) مدرسة قسمت على المراقبين المدربين بمعدل أربع مدارس لكل ملاحظ ، ويقوم بملاحظة الدروس في هذه المدارس وإجراء مقابلات مع المعلمين والطلبة ، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها :أن طرق الاستقراء والاستنتاج وأسلوب حل المشكلات والعمل على رفع كفايات الطلاب و تشجعهم على إنتاج المعرفة وتوليدها بشكل فاعل .

3 -دراسة (العزيزي، 2014):

هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى درجة أهمية مجالات أداء الجامعات في ضوء اقتصاد المعرفة ، واعتمدت ا المنهج الوصفي ، وتم دراسة مجالات الادب السابق وتجارب دولية وإقليمية في اقتصاد المعرفة ، كما تم دراسة أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة من خلال استبانة صممت لهذا الغرض ، وتكون مجتمع البحث من القيادات الاكاديمية بالجامعات اليمنية الحكومية ، وتم اختيار العينة بالطريقة القصدية ، البالغ عددهم ( 157) فرداً، واستخدمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات والمعلومات مكونة من ( 116)عبارة ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :اتفقت القيادات الاكاديمية على أهمية مجالات القصور المقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة بكل مكوناته من مجالات وفقرات ، وذلك بدرجة اهمية عالية جداً متجاوزة بذلك محك القبول المحدد بـ ( 3.5) درجة فأكثر .

4 -دراسة ( حسين ، 2016):

هدفت الدراسة إلى : إلقاء الضوء على الإسهامات الأساسية التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في بناء مجتمع المعرفة ، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت إلى العديد من النتائج ، أهمها : تساهم الجامعة بتدريب أفراد المجتمع ، ورفده بالكوار البشرية المتخصصة و المؤهلة على أساليب الإنتاج الحديثة ، واستثمار التقنيات العلمية المتاحة لنشر المعرفة وتطبيقها ، وهذا له دور في بناء مجتمع المعرفة ، فكلما زاد تركيز الجامعة على تنمية مهارات أفراد المجتمع ، ورفع مستوى كفاءتهم العلمية والمعرفية ؛ ،أدى ذلك إلى زيادة قدرتهم في التحول من مستهلكين إلى منتجين .

5 -دراسة ( الرابغي و الشماسي، 2018):

هدفت الدراسة إلى : بيان جهود برنامج ( بادر) في دعم توجهات الحكومة السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة ، واعتمدت على المنهج الوصفي من خلال أسلوب دراسة الحالة ، على أداتي المقابلة و الملاحظة في جمع البيانات ؛ حيث تم إجراء المقابلة مع المشرف على مكتب المدير التنفيذي في برنامج بادر لحاضنات التقنية ، واعتماد أداة الملاحظة من خلال تتبع التقارير السنوية المقدمة من كل من ( برنامج بادر لحاضنات التقنية ـ مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ـ وزارة الاقتصاد والتخطيط ) ، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج ؛ أهمها : أن مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة يتطلب توافر مجموعة من المقومات والركائز.

**جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :**

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في كثير من جوانبه لاسيما فيما يتعلق بتحديد مشكلة البحث، وصياغة أهداف البحث ، وبناء أداة البحث ،وإثراء الإطار النظري ، والتعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية للبحث ،غير ان البحث الحالي يتميز عن هذه الدراسات السابقة بما يأتي :

- يعد البحث الحالي أول بحث على المستوى المحلي حسب علم الباحثة يعالج دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمينة لتحقيق مجتمع المعرفة .
- تميز البحث الحالي بانفراده بمجتمع البحث وعينته ؛ حيث جمعت بين خبراء في مجالي الادارة والتكنولوجيا .

- يتميز بأساليب منهج البحث ؛ حيث تمثل باستخدام أحد أسلوب الدراسات المستقبلية (أسلوب دلفي) ، باستثناء دراسة ( حسن ، 2017 ).

**منهجية البحث وإجراءاته :**

**منهج البحث :**

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي ، لجمع البيانات والمعلومات حول أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحول الى مجتمع المعرفة .

**أسلوب البحث :**

اعتمدت الباحثة على أحد الأساليب التي يتم استخدامها في الدراسات المستقبلية ، وهو أسلوب دلفي ( Delphi )، بهدف الوصول إلى إجماع الخبراء على أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحول إلي مجتمع المعرفة ، من خلال الاستبانة المصممة لذلك .

ويعرف أسلوب دلفي ( Delphi) بأنه :" أداة مسحية لعقد مناقشات بين الخبراء ، وتقدم من خلال جولات عديدة من الاستبيانات لمجموعه منتقاة من الخبراء ، بهدف التوصل إلى درجة من الاتفاق العام بين الخبراء فيما يتعلق بتحديد اتجاهات معينة واحتمالية حدوثها ، وزمن حدوثها وتأثيرها المتوقع " ، ( فلية والزكي ، 2003، 68).

**مجتمع البحث :**

شمل مجتمع البحث الحالي جميع الخبراء المختصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ، في مجال الإدارة والتكنولوجيا وتخصصات أخرى ، للتعرف على درجة أهمية دور الحاضنات التكنولوجية للتحول إلى مجتمع المعرفة .

**عينة البحث :**

نظراً لطبيعة البحث وأهدافه المستقبلية ؛ تم اختيار عينة قصدية من المختصين والخبراء ، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، المتمثلة بجامعة :( صنعاء ، عدن ، إب ، تعز ، ذمار ، حجة )، وقد تم اختيار هذه الجامعات لصعوبة الوصول إلى جامعات أخرى ، نظراً للعدوان الخارجي ، والحروب الداخلية التي تمر بها اليمن، وبلغ عدد أفراد عينة البحث (21) خبيراً. ويمكن اعتبار هذا العدد كافياً إذا تم الحصول على رأي جماعي مرتفع بالموافقة على أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحول إلى مجتمع المعرفة.

جدول ( 1 ) يوضح عينة الخبراء حسب الجامعات اليمنية

| الجهة | جامعه صنعاء | جامعة عدن | جامعة إب | جامعة تعز | جامعة ذمار | جامعة حجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الخبراء | 5 | 1 | 7 | 5 | 2 | 1 |
| المجموع الكلي | 21 | | | | | |

جدول ( 2) يوضح خصائص عينة البحث ( الخبراء )حسب المتغيرات

| م | المتغير | مستويات المتغير | عدد الخبراء | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الدرجة العلمية | أستاذ | 6 | ٪28.57 |
| | | أستاذ مشارك | 4 | %19.04 |
| | | أستاذ مساعد | 11 | ٪52.38 |
| | | الإجمالي | 21 | ٪100 |
| 2 | التخصص العلمي | إدارة | 16 | ٪76.19 |
| | | تكنولوجيا | 3 | ٪14.28 |
| | | غير ذلك | 2 | ٪9.52 |
| | | الإجمالي | 21 | ٪100 |
| 3 | جهة العمل | داخل الجامعة | 16 | ٪76.19 |
| | | خارج الجامعة | 5 | ٪23.80 |
| | | الإجمالي | 21 | ٪100 |
| 4 | الوظيفة الحالية | أكاديمي | 10 | ٪47.61 |
| | | اداري | 10 | ٪47.61 |
| | | غير ذلك | 1 | ٪4.76 |
| | | الإجمالي | | ٪100 |
| 5 | سنوات الخبرة | أقل من 5 | 6 | ٪28.57 |
| | | من 10.5 | 10 | ٪47.61 |
| | | أكثر من 10 | 5 | ٪23.80 |
| | | الاجمالي | | ٪100 |

**أداة البحث :**

نظراً لطبيعة تطبيق أسلوب دلفي ( Delphi) ؛ فقد اعتمدت الاستبانة المغلقة أداة لجمع البيانات والمعلومات ، ولقد تم بناؤها بالاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة ، مكونة من ( 39) فقرة موزعة على أربعة مجالات ، وهي :

- المجال الأول : دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي و الابتكار (9) فقرات.
- المجال الثاني : دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة (10) فقرات.
- المجال الثالث : دور الحاضنات التكنولوجية تقديم الخدمات الإدارية والفنية (10) فقرات.
- المجال الرابع : دور الحاضنات التكنولوجية بالنسبة للمجتمع (10) فقرات . وتم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي ( كبيرة ، متوسطة ، ضعيفة) .

**صدق وثبات الاستبانة :**

يمكن الاعتماد في صدق فقرات الاداة على اشتقاقها من مضامين الإطار النظري والدراسات السابقة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تم اعتبار استجابات الخبراء المشاركين في هذا البحث ( عينة البحث ) ، والتي اقتضاها أسلوب دلفي ( Delphi) ، والمكونة من (21) خبيراً من ذوي الاختصاص

والمهتمين بالإدارة والتكنولوجيا ومن تخصصات أخرى ، بمثابة لجنة تحكيم للأداة ، وكل ذلك يجعل من صدق الأداة وثباتها عاليين.

**تطبيق أداة البحث :**

بعد الانتهاء من إعداد الأداة في صورتها النهائية ، تم القيام بالإجراءات الميدانية وتطبيق البحث على الخبراء المشاركين وفقاً لجولات أسلوب دلفي ( Delphi) المعدل ، حيث تم التواصل مع الخبراء والمختصين الذين وقع عليهم الاختيار في مجالات الادارة والتكنولوجيا وتخصصات اخرى بلغ عددهم ( 21) خبيراً للمشاركة في البحث في الجامعات اليمنية ( صنعاء ، عدن ، تعز ، إب ، ذمار ، حجة ) وتوزيع الاستبانة عليهم وشرح الهدف من البحث ، وقد طرح الخبراء تساؤلات عن أسلوب البحث ، وتم تفسير تلك التساؤلات من قبل الباحثة من خلال اللقاء بهم وجهاً لوجه أو عبر الهاتف والبريد الإلكتروني .

**إجراءات تطبيق الجولة الأولى :**

وبعد انتهاء الخبراء من الإجابة عن الاستبانة ؛ تم جمعها وتفريغ إجابة الخبراء في الجولة الأولى ، وتحليل نتائج الجولة الأولى بهدف معرفة درجة اتفاق الخبراء المشاركين . وفي ضوء نسبة الاتفاق المعتمدة بأسلوب دلفي ( Delphi) المعدل ( 68٪) ؛ حيث تم قبول الفقرات التي تحصل على هذه النسبة فأكثر، واستبعاد الفقرات التي تحصل على أقل من هذه النسبة ، وبعد تحليل نتائج هذه الجولة وجد أن الخبراء المشاركين وافقوا على جميع الفقرات التي احتوتها الأداة البالغة ( 39) فقرة ، وكانت نسب الاتفاق عليها تزيد عن النسبة المحددة بأسلوب دلفي ؛ حيث تراوحت بين ( ٪76ـ 95٪). وهي نسبة عالية ، وبما أن الأداة وفقراتها حصلت على درجة موافقة كبيرة ، تمثل إجماع دلفي المعدل ( 68٪ ) ؛ فقدا اكتفت الباحثة بجولة واحدة .

**الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

اعتمد البحث الحالي على معيار قبول أسلوب دلفي ( Delphi) المعدل ( 68٪) فما فوق بوصفها نسبة لاعتماد الفقرات التي حصلت على إجماع من الخبراء بوصفها درجة أهمية لدور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحول إلي مجتمع المعرفة ،وتم اعطاء كل بديل من بدائل سلم الإجابة عن الاستبانة قيمة رقمية ،كما يوضح الجدول ( 3) الآتي :

**جدول ( 3) يوضح القيم الرقمية لبدائل الإجابة عن فقرات الاستبانة ومحك الحكم**

| م | البدائل | القيمة الرقمية | حدود المتوسطات بالنسب المئوية ٪ |
|---|---|---|---|
| 1 | كبيرة | 3 | 68٪فمافوق |
| 2 | متوسطة | 2 | 34٪فمافوق |
| 3 | صغيرة | 1 | 33٪ فأقل |

و تم استخدم الاساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعية البحث الحالي ، وهي :

- التكرارات لتحديد مدى الاتفاق ( الإجماع ) بين الخبراء .
- المتوسط الحسابي لمعرفة متوسط استجابات عينة البحث.

- النسبة المئوية لمتوسط استجابة كل فقرة على حدة ، ولحساب النسبة المئوية الذي يحتل ( نسبة الاتفاق أو الإجماع ). وثم استخدام المعادلة الآتية :

$$\text{النسبة المئوية للمتوسط} = \frac{\text{المتوسط الحسابي}}{\text{الدرجة القصوى ( 3)}} \times 100$$

**عرض النتائج ومناقشتها :**

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة على سؤال البحث الرئيس : ما دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها مدخلاً للتحول إلى مجتمع المعرفة ؟

للإجابة عن هذا السؤال ، قامت الباحثة بتصميم استبانة أسلوب دلفي ( Delphe) ؛ حيث تم بناؤها بالاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة ، و صياغة فقرات الاستبانة على وفق التدرج الثلاثي لمقياس ليكرت بدرجة أهمية ( كبيرة ، متوسطة ، ضعيفة ) ، وطبقت الاستبانة على ( 21) خبيراً ، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ، كما اعتمدت الباحثة على مقياس قبول أسلوب دلفي ( 68٪) فما فوق بوصفها نسبة لاعتماد الفقرات التي حصلت على إجماع الخبراء لكونها تمثل درجة أهمية لدور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية للتحول إلى مجتمع المعرفة .

**1 -تحديد درجة موافقة الخبراء على محاور الأداة ككل :**

لتحديد درجة موافقة الخبراء على مجالات الاداة ككل تم حساب المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لاستجابات الخبراء لمجالات الأداة ككل وعدد فقراتها ، والمرتبة التي حصلت عليها من خلال المتوسط الحسابي والنسب المئوية ، وكانت النتائج كما في الجدول التالي :

جدول ( 4 ) تحليل استجابة الخبراء حول أدوار الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية

| م | المجالات | الترتيب | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار . | 2 | 2.55 | ٪85 | كبيرة |
| 2 | دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة | 3 | 2.55 | ٪85 | كبيرة |
| 3 | دور الحاضنات التكنولوجية في تقديم الخدمات الإدارية والفنية . | 4 | 2.52 | ٪84 | كبيرة |
| 4 | دور الحاضنات التكنولوجية بالنسبة للمجتمع . | 1 | 2.63 | ٪87 | كبيرة |
| | **الأداة ككل** | | 2.56 | ٪85 | كبيرة |

يتضح من الجدول ( 4 ) الآتي :

- حصلت الأداة كلها على درجة أهمية كبيرة ؛ حيث حصلت الأداة على نسبة ( 85٪) ، وكان إجمالي عدد الفقرات ( 39 ) فقرة ، وهذا يشير إلى اتفاق آراء الخبراء حول الأداة بدون استثناء ، كما يعزو البحث الحالي ذلك إلى ادراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية بوصفها أحد ى أهم الآليات في التحول الى مجتمع المعرفة ؛ حيث تقوم بربط الأبحاث العلمية بالقطاعات الصناعية ، إلى دورها في إنجاح المشاريع القائمة على التكنولوجيا ، وتنقل المجتمع من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة.

- تراوحت النسبة المئوية لمتوسط استجابات المجالات بين ( 87 ٪ ـ 84 ٪) ، بدرجة أهمية كبيرة كان ترتيب المجالات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجالات تنازلياً كالآتي :

1 -حصل المجال الرابع على المرتبة الاولى بنسبة ( 87٪).

2 -حصل المجال الأول والثاني على المرتبة الثانية بنسبة ( 85٪).

3 -حصل المجال الثالث على المرتبة الثالثة بنسبة (84٪).

وبما أن الأداة وفقراتها حصلت على درجة موافقة كبيرة تمثل إجماع دلفي المعدل ( 68٪ ) ؛ لذا اكتفت الباحثة بجولة واحدة .

**عرض ومناقشة نتائج المجال الأول : دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار :**

جدول ( 5 ) يبين استجابات الخبراء عن مجال دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي والابتكار .

| م | الفقرات | الترتيب | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تمويل المشاريع البحثية بالاعتمادات المالية اللازمة . | 1 | 2.71 | ٪90 | كبيرة |
| 2 | توفير الدعم المالي اللازم لنشر الأبحاث والدراسات العلمية . | 2 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 3 | توفير خطة محددة للمواضيع البحثية وفق اولوية تخدم المجتمع . | 8 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| 4 | تربط الأبحاث العلمية باحتياجات المجتمع . | 3 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 5 | توفير المجلات والدوريات العلمية المخصصة لنشر الابحاث والدراسات العلمية . | 4 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 6 | تشجيع البحوث التطبيقية التي تعمل على حل مشكلات اجتماعية حقيقية . | 9 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| 7 | تسهم بأنشاء المراكز البحثية الاستشارية داخل الجامعة. | 5 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 8 | تتبنى نتائج البحوث العلمية وتحويلها إلى مشروعات لها مردود اجتماعي واقتصادي . | 6 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 9 | توفير المصادر والمراجع العلمية اللازمة لإجراء البحوث . | 7 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| | **المجال ككل** | | 2.55 | ٪85 | كبيرة |

يتضح من الجدول ( 5 ) : أن المجال كله حصل على درجة أهمية كبيرة بنسبة (85٪) ، وتراوحت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات بين (81٪ ـ 90٪)، وبدرجة أهمية كبيرة ، وهذا يشير الى اتفاق آراء الخبراء حول فقرات المجال بدون استثناء ، ويعزو البحث الحالي ذلك الى ادراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في التغلب على المعوقات التي تؤدي إلى انفصال البحث العلمي عن المجتمع ، وتوثيق الصلة بين الجامعة وابحاثها والمجتمع مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولقد كان ترتيب الفقرات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجال تنازلياً على النحو الآتي :

- حصلت الفقرة ( 1) على نسبة ( 90٪).
- حصلت الفقرات ( 2، 4 ،5، 7 ، 8 ، 9 ) على نسبة (86٪).
- حصلت الفقرات ( 6، 3) على نسبة ( 81٪).

**عرض ومناقشة نتائج المجال الثاني : دور الحاضنات التكنولوجية في تحول الافكار الابداعية الي مشاريع ناجحة :**

جدول ( 6 ) يبين دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الافكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة

| م | الفقرات | الترتيب | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تسهم في توفير الأجواء المناسبة لتطبيق الأفكار الإبداعية على أرض الواقع . | 2 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 2 | توفير روابط بين القطاع العام والخاص وبين أصحاب الأفكار الإبداعية . | 9 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| 3 | تربط المشاريع المحتضنة لديها ببرامج تمويل واستثمار محلية وعالمية . | 3 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 4 | تدريب أصحاب الأفكار الإبداعية لتطبيق افكارهم بشكل ناجح. | 4 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 5 | تشجيع أصحاب المشاريع المحتضنة على الإبداع والابتكار. | 1 | 2.71 | ٪90 | كبيرة |
| 6 | تسهم في عقد اجتماعات مع رواد أعمال ناجحين للاستفادة من تجاربهم . | 5 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 7 | تشجيع خريجي الجامعات على إقامة مؤسسات ومشاريع خاصة . | 10 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| 8 | تدعم إبداعات الشباب وتحويلها إلى مشروعات استثمارية . | 6 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 9 | توطين التكنولوجيا وتعزيز استخدامها في المجتمع بما يخدم الاقتصاد. | 7 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 10 | توفير بيئة اجتماعية لتبادل الخبرات والتغلب على الصعوبات. | 8 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| | **الاداة ككل** | | 2.55 | ٪85 | كبيرة |

يتضح من الجدول (6) أن المجال كله حصل على درجة أهمية كبيرة بنسبة (85٪) ، وتراوحت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات بين (81٪ ـ 90٪)، وبدرجة أهمية كبيرة ، وهذا يشير إلى اتفاق آراء الخبراء حول فقرات المجال بدون استثناء ، ويعزو البحث الحالي ذلك إلى ادراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى تكنولوجيا ومشاريع اقتصادية واقعية . ولقد كان ترتيب الفقرات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجال تنازلياً على النحو الآتي :

- حصلت الفقرة ( 5) على نسبة ( 90٪).
- حصلت الفقرات ( 3،1، 4، 6، 8 ، 9 ، 10 ) على نسبة (86٪).
- حصلت الفقرات ( 7، 2) على نسبة ( 81٪).

**عرض ومناقشة نتائج المجال الثالث : دور الحاضنات التكنولوجية في تقديم الخدمات الإدارية والفنية :**

جدول ( 7 ) يبين دور الحاضنات التكنولوجية في تقديم الخدمات الإدارية والفنية

| م | الفقرات | الترتيب | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | توفير الاحتياجات المادية والتكنولوجية للمشروعات | 1 | 2.71 | ٪90 | كبيرة |
| 2 | تسهم في اعداد هيكل تنظيمي للمشروعات | 3 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 3 | تعقد دورات متنوعة في مجال الإدارة وتكنولوجيا المعلومات | 10 | 2.28 | ٪76 | كبيرة |
| 4 | تسهم في اعداد برامج في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية | 7 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| 5 | توفير المعلومات والإحصاءات فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة | 4 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 6 | تسهم في التنسيق والربط بين المشاريع المحتضنة لديها والمؤسسات التمويلية | 5 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 7 | تسهم بتقديم الدعم والتطوير التكنولوجي لبنية الجامعة ( المباني ، المكتبات ، المعامل ، المختبرات ، الملاعب الرياضية ) وفي توفير مستلزمات الانشطة الخاصة بخدمة المجتمع | 8 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| 8 | توفير شبكه واسعة من الاتصالات ( مع التجار ، ورجال الأعمال ، ورجال الصناعة ، والحكومة والقطاع المالي )، وتسهيل التواصل بين أصحاب الافكار والمستثمرين | 2 | 2.71 | ٪90 | كبيرة |
| 9 | تقديم الاستشارات القانونية لكل المشاريع المحتضنة | 6 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 10 | تقيم دورات متخصصة في الانتاج وأساليب التطوير | 9 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| | **الاداة ككل** | | 2.52 | ٪84 | كبيرة |

**يتضح من الجدول ( 7 ) : أن المجال كله حصل على درجة أهمية كبيرة بنسبة (84٪) ، وتراوحت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات بين (76٪ ـ 90٪) ، وبدرجة أهمية كبيرة ، وهذا يشير الى اتفاق آراء الخبراء حول عبارات المجال بدون استثناء ، ويعزو البحث الحالي ذلك إلى إدراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير الإدارة في الجامعات اليمنية ، كون الكثير منها في اليمن تعتمد على أساليب تقليدية ؛ ما يخفض من مستوى الأداء في الجامعات. ولقد كان ترتيب الفقرات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجال تنازلياً على النحو الآتي :**

- **حصلت الفقرات ( 1، 8) على نسبة ( 90٪).**
- **حصلت الفقرات ( 5،2، 6 ، 9 ) على نسبة (86٪).**
- **حصلت الفقرات ( 10، 7) على نسبة ( 81٪).**
- **حصلت الفقرة ( 3) على نسبة ( 76 ٪).**

**عرض ومناقشة نتائج المجال الرابع : دور الحاضنات التكنولوجية في خدمة للمجتمع :**

جدول ( 8 ) يبين دور الحاضنات التكنولوجية في خدمة المجتمع

| م | الفقرات | الترتيب | التوسط الحسابي | النسبة المئوية | التقدير اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ترفد المجتمع بكوادر متخصصة ومؤهلة . | 1 | 2.85 | ٪95 | كبيرة |
| 2 | تسهم في التدريب المهني لأفراد المجتمع في المؤسسات المختلفة . | 6 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 3 | تنقل نتائج البحث العلمي من الجامعات إلى الصناعة. | 4 | 2.71 | ٪90 | كبيرة |
| 4 | تربط الجامعات ومراكز البحوث بالمؤسسات الإنتاجية . | 5 | 2.71 | ٪90 | كبيرة |
| 5 | تضع خطط وبرامج تدريبية مبنية على الاحتياجات الفعلية للمجتمع . | 7 | 2.57 | ٪86 | كبيرة |
| 6 | توليد سلع وخدمات قابلة للتسويق . | 8 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| 7 | تدعم الندوات والمؤتمرات التي تعالج قضايا المجتمع . | 2 | 2.85 | ٪95 | كبيرة |
| 8 | تساهم في زيادة نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية . | 9 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| 9 | توفير فرص عمل جديدة باحتضانها للمشاريع . | 3 | 2.85 | ٪95 | كبيرة |
| 10 | تنوع القاعدة الاقتصادية للمجتمع مما يؤدي إلى تنوع مصادر الدخل . | 10 | 2.42 | ٪81 | كبيرة |
| | **الأداة ككل** | | 2.63 | ٪87 | كبيرة |

يتضح من الجدول ( 8 ) : أن المجال كله حصل على درجة أهمية كبيرة بنسبة (87٪) ، وتراوحت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابات بين (81٪ ـ 95٪)، وبدرجة أهمية كبيرة ، وهذا يشير الى اتفاق آراء الخبراء حول فقرات المجال بدون استثناء ،ويعزو البحث الحالي ذلك إلى إدراك الخبراء أهمية دور الحاضنات التكنولوجية بالنسبة للمجتمع ، من حيث زيادة فرص العمل وتنوع الدخل ؛ ما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . ولقد كان ترتيب الفقرات حسب النسبة المئوية لمتوسط استجابة الخبراء على مستوى المجال تنازلياً على النحو الآتي :

- حصلت الفقرات ( 1، 9، 7 ) على نسبة( 95٪).
- حصلت الفقرات (3، 4 ) على نسبة (90٪).
- حصلت الفقرات ( 2، 5) على نسبة ( 86٪).
- حصلت الفقرات ( 6، 8، 10) على نسبة ( 81٪).

**الاستنتاجات:**

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي ، وأهداف البحث؛ تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

1 - أن دور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية في التحول إلى مجتمع المعرفة ، حصلت على درجة أهمية كبيرة وفقا لإجابات الخبراء ( أفراد العينة ) .

2 - كانت أعلى درجة أهمية لدور الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية وفقا لإجابات الخبراء ؛ حصل عليها المجال الرابع : دور الحاضنات التكنولوجية في خدمة المجتمع .

3 - حصل على المرتبة الثانية وفقا لإجابات الخبراء كل من المجال الأول : دور الحاضنات التكنولوجية في دعم البحث العلمي . والمجال الثاني : دور الحاضنات التكنولوجية في تحويل الأفكار الإبداعية الى مشاريع .

4 - حصل على المرتبة الأخيرة وفقا لإجابات الخبراء المجال الثالث : دور الحاضنات التكنولوجية في تقديم الخدمات الإدارية والفنية .

5 - تعد الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعة والمراكز البحثية أحد أهم الآليات في التحول إلى مجتمع المعرفة ؛حيث تقوم بربط الأبحاث العلمية بالقطاعات الصناعية .

6 - تعد الحاضنة التكنولوجية آلية من آليات التمويل الذاتي للجامعات من خلال قيامها بالأنشطة مثل تسويق الابحاث العلمية ، وتقديم استشارات ودورات وبرامج تدريبية ، واحتضان الأفكار الابداعية وتحويلها إلى منتجات .

7 - الحاضنات التكنولوجية هي حاضنات يرتبط وجودها بوجود جامعة او أية هيئة ذات طابع تكنولوجي وبالتالي هي حاضنات تهتم بالمشروعات ذات الصبغة التكنولوجية .

**التوصيات :**

في ضوء نتائج البحث؛ توصي الباحثة بالآتي :

1 -نشر الوعي بين أوساط الجامعات بأهمية دور الحاضنات التكنولوجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وما تسهم به من دور كبير في التحول الى مجتمع المعرفة .

2 -أن تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعادة هيكلة الجامعات اليمنية في ضوء التجارب العالمية في مجال الحاضنات التكنولوجية ، لفرض وتشجيع الجامعات على المبادرة والتخطيط لإنشاء حاضنات تكنولوجية ناجحة في الجامعات اليمنية .

3 -السعي لتهيئة الظروف المادية والبشرية لإنشاء الحاضنات التكنولوجية في الجامعات اليمنية .

4 -تنفيذ ورش عمل وأنشطة مختلفة لتوليد أفكار إبداعية جديدة تدعم وتطور من أهداف إنشاء الحاضنة التكنولوجية .

**المقترحات :**

1 -متطلبات إنشاء حاضنات تكنولوجية في الجامعات اليمنية .

2 -تصور مقترح لإنشاء حاضنات تكنولوجية في الجامعات اليمنية في ضوء التجارب العالمية .

3 -دور الحاضنات التكنولوجية في دعم وتطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية.

**المراجع:**

**أولا : المراجع العربية :**


1. الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة ،( 1435) ، ***تحول المملكة العربية السعودية إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة*** ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .
2. برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،( 2003)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، ***نحو إقامة مجتمع المعرفة*** ، المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عمان .
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوب والمكتب الإقليمي للدول العربية ،( 2009) ، ***تقرير المعرفة العربي لعام 2009 نحو تواصل معرفي منتج*** ، دار الغربي للطباعة والنشر ، الإمارات العربية المتحدة .
4. بوكميش ، على ويوسفات ، على ،( 2008) ، ***حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتطوير البحث العلمي في العالم العربي*** ، بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي بين الماضي والحاضر والمستقبل ، جامعة قطر .
5. تركماني ، أمير ،( 2006 ) ، ***دور المؤسسات الوسطية والداعمة*** ، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني ،دمشق سوريا.
6. تقرير الجمعية الوطنية لحاضنات الاعمال الأمريكية ،( 2009 ) ، ***اثر حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة***، دروس البلدان النامية .
7. تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا،( 1995)، ***حاضنات الأعمال التكنولوجية*** ، الأمم المتحدة ، نيويورك .
8. توفيق ، صلاح الدين محمد وآخرون ،( 2017 )، ***رؤية مقترحة لحاضنة التكنولوجيا بجامعة بنها ودورها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ( التحديات وسبل المواجهة )***، جامعة بنها ،مصر.
9. توفيق ، صلاح الدين و موسى ن هاني ،( 2007 )، دور التعليم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي ، دراسة استشرافية ، ***مجلة كلية التربية*** ، جامعة المنوفية ، العدد( **3**).
10. جامل ، عبد الرحمن عبد السلام و ويج ، محمد عبد الرزاق إبراهيم ،( 2006 )،التعليم الإلكتروني كآلية من آليات تحقيق مجتمع المعرفة (دراسة تحليلية )، ***مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية*** ، المجلد ( 3)، العدد( **3**) .
11. جوادي ، توفيق وآخرون ،( 2011) ، ***حاضنات الأعمال نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام*** ، الجزائر .
12. جود ، عبد الوهاب ، ( 2009 ) ، ***سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي*** ، ورقة عمل المؤتمر الدولي الأول حول مجتمع المعرفة التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً ، الكتاب الثاني ، جامعة السلطان قابوس ، سلطنة عمان.
13. حسن ، نصر صالح عبدة ، ( 2017 ) ، ***تصور مقترح لإنشاء حاضنات أعمال بالجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العالمية***، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة صنعاء.
14. حسين ، صالح شاكر ،( 2006 )، ***إسهامات الجامعات العراقية في بناء مجتمع المعرفة*** ، جامعة القادسية ، العراق .

15. الخولاني ، زمزم صالح سعد أحمد ،( 2017 )، ***انموذج مقترح لتطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية الحكومية في ضوء تجربة حاضنات الأعمال*** ، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس للتعليم العالي في اليمن ( البحث العلمي في اليمن واحتياجات التنمية )، محور تجارب عربية وعالمية في تطوير البحث العلمية ومؤسساته المنعقدة في مدينة صنعاء ، اليمن .

16. الرابغي ، ريم علي محمد و شماسي ، ندى حميد ،( 2018)، الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة ، برنامج بادر لحاضنات تقنية أنموذجا ، ***مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية***، السعودية .

17. رحيم ، حسين ، ( 2003 )، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي ، ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*** ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر .

18. السنوسي ، رمضان والدويبي ، عبد السلام، ( 2003 ) ، ***حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة*** ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، طرابلس .

19. الشبراوي ، عاطف إبراهيم ،( 2005 )، ***حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية*** ، منشورات المنظمة الاسلامية لتربية والعلوم الثقافية ، إيسيكو، الرباط ، المغرب .

20. الشبراوي ، عاطف ودرويش أحمد ،( 2003)، ***نماذج عربية ناجحة لحاضنات المشروعات الصغرى***، ضمن اعمال الندوة العربية الأولى حول حاضنات المشروعات الصناعية ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، القاهرة .

21. الشتيوي ، حسين فرج ،( 2015)، ***دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تمويل الأفكار الإبداعية على ثروة*** ، بحث مقدم إلى الملتقى العربي حول تقرير دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية ، تونس.

22. شلبي ، نبيل محمد ،( 2005 )، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي ، ***مجلة آفاق الاقتصادية*** ، العدد (***97*** )، جامعة دبي .

23. الشماع ، خليل ،( 2009 )، حاضنات الأعمال ، ***مجلة الدراسات المالية والمصرفية*** ، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، الأردن .

24. صوفي ، عبد الرحمن ومحمود ، محمود ،( 2007 ) ، ***تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة*** ، ورقة عمل المؤتمر العلمي الدولي الأول حول مجتمع المعرفة التحديات الاجتماعية والثقافية ، واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً ، الكتاب الثاني ، جامعة السلطان قابوس ، سلطنة عمان .

25. طاهر ، محم عبود و عبد الحسين ، عامر جميل ن( 2008 )، الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي ، ***مجلة الاقتصاد الخليجي*** ، العدد( ***3***) .

26. الظاهر ، نعيم ،( 2009 ) ***إدارة المعرفة*** ، الطبعة الأولى ، عالم المعرفة الحديثة ، الاردن.

27. عبد الرزاق ، فوزي ،( 2014)، ***إشكاليات حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل : رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري*** ، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال .

28. العزام ، انور وموسى ، صباح ،( 2010 )، تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن ، ***مجلة الإدارة والاقتصاد*** ، العدد (**38**).

29. العزيزي، محمود عبدة حسن محمد ، ( 2014)، ***تطوير اداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة*** ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة صنعاء .

30. العساف ، أحمد عارف و آخرون ،( 2012)، ***الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة*** ، دار الصف للنشر والتوزيع ، الأردن .

31. العساف ، جمال عبد الفتاح و مزاهر ، أيمن سليمان ،(2010)، ***التربية ومجتمع المعرفة*** ، عمان .

32. فلية ، فاروق عبدة و الزكي ، أحمد عبد الفتاح ، ( 2004 ) ، ***معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحا*** ، دار الرفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر.

33. قطاف ، احمد ، ( 2007 ) ، ***اهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة بوضياف المسيلة ، الجزائر .

34. معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك سعود ،( 1426)، ***نحو مجتمع المعرفة*** ، الجامعات الإلكترونية ، الإصدار الثامن .

35. مركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، (2002)، المجلد

a. ( 3) ، العدد(***49***)، www.Sersrtcic.arg

36. المكتب الإقليمي للدول العربية ،( 2003) ، ***تقرير التنمية الإنسانية العربية ( نحو إقامة مجتمع المعرفة )*** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عمان .

37. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ،( 2005 ) ، ***دليل الحاضنات الصناعية*** ، جمهورية مصر العربية .

a. نجم الدين ، أحمد و محمود أشراف ،( 2003 ) ، تصور مقترح لإدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمصر في ضوء أفضل الممارسات العلمية ، ***مجلة كلية التربية*** ، جامعة بنها ، المجلد ( 24)، العدد ( 95 ).

38. النخالة ، منى رضوان عبد الكريم ، ( 2015) ، ***الحاضنة التكنولوجية ودورها في دعم وتطور المشاريع الصغيرة (دراسة مقارنة ) بين حاضنة الجامعة الإسلامية وحاضنة الكلية الجامعية***_، رسالة ماجستير ، تخصص القيادة والادارة ، جامعة الأقصى ، غزة ، فلسطين .

39. هواري ، عامر و هواري عبد القادر ، ( 2011) ، ***تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي للمجتمع*** ، الملتقى الدولي ، أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات نظم الابتكار ، الجامعة والإقليم.

40. ياسين ، السيد ،(1992) ،الثورة الكونية ومجتمع المعلومات : نحو ما بعد الحداثة ، ***مجلة شؤون الشرق الأوسط***_، العدد ( ***12*** ) ، لبنان .

**ثانياً : المراجع الأجنبية :**

41. Beck , Steen , (2008 ) , The teacher s rolel and approaches in a knowledge Society **, Combridge Journal of Educaion** , 38 ,(**4**).
42. Gen , y & Zhn , ( 2007) , **Alearning framework for Knowlede Builing and Collective Wisdom Advancement in virtual learning Communities** , Educational technology and Society V10, N 1.
43. Nasir, et al .(2012). **Snapshot of Technology Business Incubators in China,** Department of Management, University Teknologi Malaysia, nasirmahmood@mail.nwpu.edu.cn
44. Stal ,E et al.(2016). **The Role of Incubators in Stimulating Academic Entrepreneurship** Available on line www. Sciencedirect.com**.**
45. Tornatzk , louis &others , (2002) , **Anational Benchmarking Analysis of Technology Business In cunbator practices** , The National Business In cubation Association , USA**.**
46. Willam , A .D . ,(2008) , **k knowledge Society , USA: Detoit : Macmillan Refrnce.**

# اقتصاد المعرفة مدخل استراتيجي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية

أ. ياسين محسن العماري

**الملخص:** هدف البحث الحالي إلى التعرف على الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي؛ لوصف المنطلقات النظرية لكلٍ من(اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي)، ومن ثم استقراء الآليات والأساليب العلمية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية الحكومية لتنمية رأس مالها المعرفي، وعرضها على مجموعة من الخبراء في الجامعات اليمنية (جامعة إب، جامعة تعز، جامعة الحديدة، جامعة حجة، جامعة ذمار)؛ للاستفادة من ملاحظاتهم، وتم التوصل إلى العديد من النتائج والاستنتاجات أبرزها: أن رأس المال المعرفي يرتبط بالمعرفة والمهارة والخبرة والابتكار والاختراع، وجميعها يرتبط بالتدريب والتطوير والتحفيز، وأن واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية إذا ما قورنت بالمؤشرات العربية والإقليمية والعالمية تكاد لاتذكر، وفي ضوء ذلك قدم البحث العديد من التوصيات والمقترحات.

**الكلمات المفتاحية:** اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي.

**Abstract:**

This research aims at identifying the scientific mechanisms and methods for developing knowledge capital in the Yemeni universities in the light of knowledge economy. To achieve this, the researcher has used inductive method to describe the theoretical concepts of knowledge economy and knowledge capital. And then, inducting the mechanisms and methods that the Yemeni universities should develop to develop their knowledge capital through presenting them to a group of experts who are arbitrators in the public Yemeni universities (Ibb University, Taiz University, Hodeidah University, Hajjah University, Dhamar University) due to taking advantage of their observations, The researcher has reached many results, the most important of which are the following: The knowledge capital is linked to knowledge, skill, experience, innovation and invention, which are related to training, development and motivation. And that the reality of knowledge capital indicators in Yemeni universities is almost negligible when compared with Arab, regional and global indicators. In light of this, the research presented many recommendations and proposals.

**Keywords**: Knowledge Economy, Knowledge Capital.

**المقدمة:**

يشهد العالم في القرن الحادي والعشرين العديد من التطورات المعرفية التي أفرزت دوراً كبيراً للمعرفة في كافة المجالات التنموية، حيث أصبحت المحرك الأساسي للإنتاج والنمو الاقتصادي، ومن ثم تزايد الاهتمام بها وظهرت عدة مصطلحات جديدة ذات علاقة بها، ومنها اقتصاديات المعلومات، واستثمار المعرفة، وأخيراً اقتصاد المعرفة؛ الذي أحدث تغيرات هائلة في حجم الإنتاج وسرعة وتيرة النمو

الاقتصادي، والاستثمار في رأس المال البشري والمعرفي (الثقفي وعبدالرؤوف،2015، 1939). كل ذلك فرض على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بها من خلال إعادة رؤيتها بما يساعد الفرد والمجتمع من مواجهة تحديات النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية، وتنمية رأس المال المعرفي الذي يساعد في إنتاج المعارف والإبتكارات الجديدة، ونشرها بين أفراد المجتمع؛ مما فرض على الدول العالمية وخاصة المتقدمة رفع مستوى جودة عمليات التعليم العالي ومخرجاته؛ بهدف تحقيق تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وفي هذا الصدد أكدت التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة اليونسكو المتعلقة بالتعليم على أهمية مواكبة نظم التعليم العالي لمتطلبات التحديات المعرفية المعاصرة وأهداف التنمية المستدامة، من خلال إعادة التفكير في نوع المعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للمستقبل، وطبيعة العمليات الإدارية والأكاديمية المطلوبة، وكذا تحديد السياسات التعليمية والإصلاحات اللازمة لتحقيق التغيير المنشود (مؤشر المعرفة العربي، 2016، 53).

واليوم أصبحت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة بوصفها مواد قادرة على زيادة الثروة، وهنا يأتي دور رأس المال المعرفي لمؤسسة ما، كالمعرفة لدى العاملين والإبداع والقدرة العقلية والتنافسية، ويوجد ألآن دليل واضح على إن العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا الحديثة يفوق القيمة الحقيقية لموجوداتها المادية كالأبنية والمعدات (ألغالبي والحسناوي، 2006، 167).

ولهذا أصبح رأس المال المعرفي يحظى باهتمام كبير لدى المخططين، وراسمي السياسات والاستراتيجيات المستقبلية في الجامعات؛ بوصفها أحد العوامل الفاعلة في تطوير الأداء وتحقيق الجودة في كافة القطاعات التنموية(الزعبي، 2011، 13). الأمر الذي جعل أهم الأدوار الجديدة للجامعات تتمثل في التوظيف المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها(حيدر، 2004، 1). وهذا يتطلب مزيداً من التنمية والتطوير لكفاءة العناصر المكونة للجامعات التي تعد مصدراً للعلوم ومناراً للتطوير والتقدم (الثقفي وعبدالرؤوف،2015، 1939). والاهتمام في تطوير مواردها البشرية والمعرفية، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، بما يساعد في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير بنية تحتية مجتمعة داعمة لخطة التطوير نحو اقتصاد المعرفة، والربط الإلكتروني الواسع بين المؤسسات التعليمية، وسهولة الوصول إلى شبكة الإنترنت، وإيجاد مجتمع متعلم ودائم التعلم، من خلال صناعة رأس مال معرفي لديه المعرفة والقدرة على الربط بين المعلومات والمعارف(الشورة وآخرون،2002، 77). ومن هنا فإن أعضاء هيئة التدريس والباحثين والمفكرين المتميزين يعدون من أهم العناصر المكوّنة لرأس المال المعرفي في الجامعات (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012، 116). والذي يعد أهم أنوع رأس المال قيمة، ومؤشراً لتقدم الأمم والشعوب، وأساس التحول إلى عصر المعرفة واقتصادها؛ لذا فإن الاستثمار فيه يعد مطلبًا مهمًا لمواجهة التحدي الذي يواجه بلدان العالم وخاصة النامية منها، والذي يتمثل في إعداد أيدٍ عاملة أكثر مهارة، وتحسين القدرة على الإبتكار والبحث، وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها(Molebash, 1999).

ومن هذا المنطلق يجب على الجامعات أن تعمل في اتجاهين، الأول: تحديد مهارات رأس المال المعرفي وتضمينها في البرامج الأكاديمية، والثاني: تطوير هذه المهارات للتأكد بصفة مستمرة من

أنها المهارات المطلوبة في اقتصاد المعرفة، والحفاظ عليها، وتكوين بيئة أكثر استجابة للإنتاج المعرفي (Leitner ،2002 ).

وفي هذا السياق يأتي هذه البحث ليؤكد على أهمية تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات، وبما يساعد في إنتاج معرفة تقوم على البحث والتطوير، وفق أبعاد ومؤشرات اقتصاد المعرفة، وتحديد الآليات والأساليب العلمية التي يمكن الاستفادة منها في تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.

**مشكلة البحث:**

تواجة الجامعات الحكومية في الجمهورية اليمنية العديد من المشاكل، منها تدني الإنتاج المعرفي، وضعفها في توفير نوعية المهارات والكفايات المطلوبة وعدم تنميتها، وغياب الرؤى الهادفة إلى ترسيخ أبعاد اقتصاد المعرفة لدى مواردها البشرية وغيرها (الحاج، 2013، 2019).

وبالرغم من أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي(2006 ـ2010) ركزت على أهمية تطوير الموارد البشرية من خلال رفع مستوى المعارف والمهارات والخبرات والإبتكارات لديها؛ لتتمكن الجامعات من مواكبة مؤشرات اقتصاد المعرفة، فإن الملاحظ أنها لا تزال عباره عن توجه استراتيجي لم ينفذ في الواقع، يشير إلى أن الجامعات اليمنية ما زالت ناقلة للمعرفة وليست جامعات منتجة للمعرفة، وتعتمد على استيراد نتاج فكري من خارجها، وما زالت لا تمتلك رؤية واضحة، وسياسة حقيقية لتنمية رأس مالها المعرفي، بسبب ضعف برامج الاعداد والتأهيل والتدريب لمواردها البشرية والمعرفية في جانب تقنية المعلومات والاتصالات، وكذلك ضعف البنية التحتية في المجالات التقنية (الحدابي، 2014، 39). بالإضافة إلى عدم تسويقها لخدماتها التدريبية والبحثية والاستشارية إلى مؤسسات سوق العمل(العفيري، 2014، 273). وأيضاً عدم اعتماد أدائها في ضوء اقتصاد المعرفة(العزيزي، 2010، 224). من هنا فإنه يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس الآتي:

**ما الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة؟** ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما المنطلقات النظرية للتعرف على اقتصاد المعرفة من حيث ماهيته، أهميته، أهدافه، خصائصه، مؤشراته، متطلباته، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟
- ما المنطلقات النظرية لرأس المال المعرفي من حيث ماهيته، أهميته، أبعاده، مكوناته، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟
- ما واقع رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المحلية، والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة؟
- ما الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة؟

**أهداف البحث:**

يهدف البحث الحالي إلى معرفة الآليات والأساليب العلمية التي تساعد في تنمية رأس المال المعرفي بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال التعرف على ما يأتي:

- المنطلقات النظرية لاقتصاد المعرفة من حيث ماهيته، أهميته، أهدافه، خصائصه، مؤشراته، متطلباته، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة.
- المنطلقات النظرية لرأس المال المعرفي من حيث ماهيته، أهميته، أبعاده، مكوناته، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المتخصصة.
- واقع رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات العلمية المحلية، والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.
- الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث الحالي في العديد من الجوانب، منها :

- يساعد في تقديم رؤية علمية لتنمية رأس المال المعرفي وتطويره في الجامعات اليمنية من خلال تبني استراتيجية تركز على أهمية مصادر إنتاج ونقل المعرفة، وتأسيس بنية تحتية تعتمد على تكنولوجيا متطوره.
- تساعد النتائج التي يتم التوصل إليها المسؤولين في الجامعات اليمنية، والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ومتخذي القرار والمهتمين في تنمية رأس المال المعرفي؛ في تحديد المتطلبات الأساسية لتنمية رأس المال المعرفي، وفق أبعاد ومؤشرات اقتصاد المعرفة.
- يساعد في دعم القدرات الإبتكارية، وتحقيق أهداف تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.
- يساهم في توضيح المنطلقات النظرية، لكلٍ من(اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي)التي تمثل إضافة للمكتبات اليمنية، وبما يساعد الباحثين المهتمين في إجراء الدراسات والبحوث في هذا المجال.

**حدود البحث:**

الحدود الموضوعية: اقتصاد المعرفة مدخل استراتيجي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.

الحدود الزمانية: تنفيذ البحث الحالي خلال العام الجامعي 2018/2017م.

**مصطلحات البحث:**

**اقتصاد المعرفة:**

هو اقتصاد يدور حول الحصول على المعرفة واستخدامها بهدف تحسين نوعية الحياة في جميع المجالات، من خلال استخدام العقل البشري وتوظيف البحث العلمي( الصائغ، 2013، 843).

ويعرفه الباحث في البحث الحالي بأنه: الاقتصاد الذي يقوم على استثمار المعرفة لدى رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية الحكومية، من خلال تطوير التعليم والتدريب، والبحث والتطوير، واستخدام تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات، وتحفز على اكتساب وإنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها.

**رأس المال المعرفي:**

يعرفه يوجاش:(Yogesh, 1998) بأنه: "قوة ذهنية تتضمن تركيبة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العاملون التي تعدّ الموارد الرئيسة لاقتصاد اليوم.

ويعرفه الباحث في البحث الحالي بأنه: جميع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والإداريين في الجامعات اليمنية الحكومية الذين يمتلكون قوة ذهنية وفكرية من المعارف والمهارات والخبرات الإبداعية، التي تُعد مورداً اقتصادياً يساعد في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها، وتحقيق القيمة المضافة.

**منهجية البحث وإجراءاته:**

**منهج البحث:**

نظراً لطبيعة البحث الحالي، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي، لوصف المنطلقات النظرية لكلٍ من(اقتصاد المعرفة، رأس المال المعرفي)؛ من خلال ما توافر من المصادر والكتب والدراسات والبحوث العلمية، والمؤشرات ذات الصلة، ومن ثم استقراء الآليات والأساليب التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية لتنمية رأس مالها المعرفي في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

**أدوات البحث:**

نظراً لطبيعة أهداف البحث، فقد استخدم الباحث العديد من الأدوات العلمية لجمع البيانات والمعلومات، ويمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (1).

جدول (1)

الأدوات التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات والمعلومات في البحث الحالي

| الأدوات المستخدمة | الهدف منها | مصدر الحصول عليها |
|---|---|---|
| - الكتب والمصادر العلمية المتخصصة في مجال اقتصاد المعرفة.<br>- الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في مجال اقتصاد المعرفة.<br>- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.<br>- القوانين واللوائح الخاصة بالتعليم العالي.<br>- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية. | - تحليل المنطلقات الفكرية والأطر النظرية لاقتصاد المعرفة.<br>- تحديد منهج البحث، والأساليب، والأدوات التي تم استخدامها في البحث.<br>- التعرف على واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية.<br>- استقراء الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة. | - المكتبة الإلكترونية.<br>- المكتبات العلمية.<br>- المواقع الإلكترونية العلمية.<br>- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.<br>- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. |

**الدراسات السابقة:**

1. **دراسة المطيري(2007)**، بعنوان: إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصره، هدفت الدراسة إلى إبراز التحولات والتحديات المجتمعية التي لها علاقة برأس المال الفكري، والبحث في رأس المال الفكري بوصفها مفهوماً حديثاً وسبل تنميته من خلال بناء تصور مقترح، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنائي، وتكون مجتمع

الدراسة من جميع أكاديمي جامعة أم القرى، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها أن التحولات العالمية المعاصرة ذات العلاقة برأس المال الفكري هي: التحولات في طبيعة المعرفة، والتحول نحو مجتمع المعرفة، والتحول نحو التكنولوجيا الدقيقة، والتحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.

2. **دراسة جمعة(2009)**، بعنوان: تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي لعبته منظومة التعليم في الدول العربية من أجل بناء اقتصاد المعرفة، وكيفية تطوير المجتمعات من خلال التنمية الحقيقية لرأس المال المعرفي الذي يُعد محور العملية التعليمية، واعتمد الباحث على المنهجين الوصفي التحليلي والاستقرائي؛ لتشخيص الوضع الراهن للتعليم في البلدان العربية وتحديد المتطلبات الأساسية لتطويره بما يساعد في بناء اقتصاد المعرفة في تلك البلدان، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم استراتيجيات تطوير التعليم هي التحول في بناء مؤسسة داعمة لروح البحث عن المعرفة وتوظيفها لحفز التغير والدفع في التحول المستقبلي للجامعة.
3. **دراسة الحاج والطيب(2010)**، دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة - اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينة في اليمن، هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير طبيعة اقتصاد المعرفة، وأهميته وفوائده، ومعوقات بنائه، ورصد وتقصي التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظم التعليمية وعلى جهود التنمية الحالية والمستقبلية، مع رصد العوائق والمشكلات التي تحول دون وضع اليمن في طريق اقتصاد المعرفة، واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على أسلوب الدراسات الوثائقية، وقد تطرق البحث إلى التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظام التربوي، أبرزها: تزايد سرعة التفجر المعرفي بمناهج ومفاهيم وأساليب عملية حديثة، واستعراض معوقات تكوين اقتصاد المعرفة في اليمن، اعتماد الجامعات ومراكز البحوث على إعادة استنساخ ونشر المعرفة الجاهزة المنتجة، والمنقولة عبر وسائط نشر المعرفة والشبكة العالمية، واستهلاكها دون الاستفادة منها في إنتاج معرفة جديدة، باستثناءات محدودة، بالإضافة إلى غياب البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.
4. **دراسة المخلافي(2011)**، بعنوان: دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية باليمن الواقع ومتطلبات المستقبل، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ومدى تلبيته احتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوع البحث من خلال المراجع والإحصائيات وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: ضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير، وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة خصائص اقتصاد المعرفة عند التطوير.
5. **دراسة الثقفي وعبدالرؤوف(2015)**، بعنوان: آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة دراسة تحليلية مع إشارة لرؤية الشريعة الإسلامية، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المعرفة ودورها في الاقتصاد العالمي، وبيان نوعية خصائص العمالة المطلوبة ومهارات في ظل اقتصاد المعرفة، واستخدم المنهج التحليلي المقارن والمنهج الاستقرائي والإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى أن المعرفة والمعلومات

أصبحت من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً أساساً بالقدرة على استخدامها وتطبيقها للاندماج في اقتصاد المعلومات.

6. **دراسة سيد(2016)**، بعنوان: قياس رأس المال المعرفي للباحثين في جامعة بني سويف - دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة، هدفت الدراسة إلى قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بني سويف من خلال قياس رأس المال البشري، الهيكلي، العلائقي للوصول لقياس الميزة التنافسية للجامعة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإستقرائي، وتوصلت إلى العديد من النتائج، أهمها: أن لدى جامعة بني سويف (11) براءة اختراع، وأنها استحدثت العديد من الوحدات للمساعدة في تطبيق الأفكار الإبداعية والإبتكارية للباحثين منها، وحدة النشر العلمي والتي تشجع الباحثين على النشر الدولي ومكافأتهم والحفاظ على حقوقهم المادية والفكرية.

**مناقشة الدراسات السابقة:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي، نجد أنه وعلى الرغم من تباينها في الأهداف، والمنهج، والمجتمع، والعينة، والأدوات؛ فإنها تناولت رأس المال المعرفي، سواءً كانت المباشرة منها، أو غير المباشرة، ويمكن مناقشتها، وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف، والفجوة المعرفية التي يسعى البحث الحالي إلى تحقيقها من خلال ما يأتي:

**أهداف البحث:**

هدف البحث الحالي إلى تنمية رأس المال المعرفي بالجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، وبذلك فإنه يكون قد اتفق بشكل جزئي مع دراسة المطيري(2007)، ودراسة جمعة(2009)، ودراسة المخلافي(2011)، في حين اختلفت مع بقية الدراسات.

**منهج البحث:**

لتحقيق أهداف البحث استخدم البحث المنهج الوصفي الاستقرائي، وبذلك يكون قد اتفق بشكل جزئي مع دراسة المطيري(2007)، ودراسة جمعة(2009)، ودراسة الثقفي وعبدالرؤوف (2015)، ودراسة سيد(2016)، واختلف مع بقية الدراسات.

**الاستفادة من الدرسات السابقة:**

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- إثراء الإطار النظري للبحث الحالي، في ضوء الأطر المرجعية النظرية لتلك الدراسات.
- تحديد المنهج الذي يتناسب مع موضوع البحث الحالي.
- إستقراءالآليات العلمية لتنمية رأس المال المعرفي بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- ساعدت في استخلاص الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

**ما تميز به البحث الحالي:**

- يُعد أول بحث على مستوى الجامعات اليمنية -حسب علم الباحث -يتناول تنمية رأس المال المعرفي بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- قدم البحث الحالي آليات وأساليب علمية لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

**الخلفية النظرية للبحث:**

**أ -اقتصاد المعرفة :**

يعد اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، ويقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال المعرفي في تطور وتقدم المجتمع (محي الدين، 2011، 884). ويعد مصدراً رئيساً للقوة في الحاضر، وكذا في المستقبل، إن لم يكن هو المصدر الأهم في المستقبل، ومن ثم فإنه محور صناعات المستقبل، وسوف يحرص الجميع على الحصول عليها(الشمري، د.ت، 72). كما يشير (نجم، 2008، 148) إلى أن هناك تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة، وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة.

**مفهومة:**

هناك العديد من المفاهيم لاقتصاد المعرفة، أبرزها ما يأتي:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: تعرفه بأنه الاقتصاد القائم على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها وتطبيقها لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية فى المدى البعيد(11، 1996، Organization for Economic Cooperatio).
- الاقتصاد الذي يعتمد على بناء معارف أكاديمية عميقة لدى الفرد، وقدرٍ كبيرٍمن توجهه نحو مهنة بعينها في أثناء حصوله على المعرفة(الحمزي، 2010، 32). "
- الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة (عليان، 2012، 278).

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن اقتصاد المعرفة يرتكز على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في مختلف القطاعات التنموية، يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المعتمد على البحث العلمي ومندرجاً تحت أهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من أجل تنمية شاملة، معتمداً تقنية المعلومات والاتصالات للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة.

- **أهمية اقتصاد المعرفة:**

تكمن أهمية اقتصاد المعرفة فيما يأتي:

- أن المعرفة العلمية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعد هي الأساس المهم حالياً لتوليد الثروة.
- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الطاقة الإنتاجية وتخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته.
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، بما يسهم في توسعها ونموها .

مما سبق يتضح أن أهمية اقتصاد المعرفة تتمثل فيما يلبيه من احتياجات، وما يوفره من خدمات، ومن ثم في مدى ما يحققه من منافع وعوائد للأفراد، وبما يحقق للاقتصاد تطوره ونموه( خلف، 2007، 22).

- **خصائص اقتصاد المعرفة:**

يتسم اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص والسمات، أهمها ما يأتي:

- يعتمد بصورة أساسية على الاستثمار في الموارد البشرية بوصفها رأس مال فكري ومعرفي.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج الخدمات المعرفية.
- توظيف عمليات البحث والتطوير بوصفه محركاً للتغيير والتنمية الشاملة لكافة مجالات وأنشطة المجتمع.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتسم بالفاعلية. (الشمري والليثي، 2008، 22).

- **محاور اقتصاد المعرفة:**

تتمثل محاور اقتصاد المعرفة في الآتي:

- القوة العاملة المتعلمة ذات المهارة: وهى أهم محاور اقتصاد المعرفة، إذ يمكن تطوير المهارة بشكل مستمر وتطويعها لإنتاج المعرفة وتطبيقها بفاعلية من خلال التعليم والتدريب.
- البنية التحتية المعلوماتية الحديثة: ولعلها تهدف إلى تيسير التواصل ونشر المعلومات والبيانات، ولا شك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل البنية الجوهرية للاقتصاد الجديد.
- مراكز البحوث والتطوير: ولعل تواجدها في الجامعات والشركات والمؤسسات أمرٌ في غاية الأهمية، إذ تسهم في خلق المبتكرين ومن ثم الإبتكارات الجديدة التي تشكل زيادة في القيمة المضافة للناتج القومي. (الثقفي وعبدالرؤوف، 2015، 1947).

- **مؤشرات اقتصاد المعرفة:**

صنف البنك الدولي مؤشرات اقتصاد المعرفة إلى ما يأتي:

1. مؤشر البحث والتطوير والإبتكار.
2. مؤشر التعليم والتدريب.

3. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
4. مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي. (الثقفي وعبدالرؤوف،2015، 1947).

ويمكن تناولها كما يأتي:

1. **مؤشر البحث والتطوير والإبتكار:**

يقصد بالبحث والتطوير النشاط الذي يهدف إلى إضافة معرفة أو تقنية جديدة في مجال الإنتاج والعمليات، ويميز عادة بين نوعين من البحث: بحث أساسي وبحث تطبيقي، أما التطوير فهو استخدام لنتائج البحث الأساسي منه والتطبيقي من أجل إدخال تحسينات سواء في المنتجات أو العمليات(زين الدين وعبدالقادر، 2006، 40) .

ويمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التى تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة، وبنظرة فاحصة لما ينفق على البحث العلمي نجد أن العالم ينفق حوالي(2.1٪) من مجمل دخلة الوطني على مجالات البحث العلمي، أي ما يساوي (526) بليون دولار، ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب (3.4) مليون باحث، أي بمعدل(1.3) باحث لكل ألف من القوى العاملة، وقد قدر إنفاق أمريكا واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بما يقارب(417) بليون دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي على البحث العلمي (القاسم، 2000، 138).

ويتم قياس مؤشر عدد الباحثين لكل مليون نسمة كما هو متعارف علية دولياً، حيث يبلغ عدد الباحثين العلماء في العالم العربي(373) باحثاً لكل مليون مواطن مع العلم أن المتوسط العالمي يصل إلى أكثر من (1081) باحثاً حسب تقرير اليونسكو للعام 2010، فيما بلغ عدد الباحين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص عام 2013م حسب بيانات البنك الدولي: الصين(1089) باحثاً، تركيا(1169) باحثاً، ألمانيا(4472) باحثاً، كوريا الجنوبية(6457) باحثاً، تونس(1393) باحثاً( المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015 ،82).

أما الإبتكار فيؤكد دراكر(DRUCKER) على وجود نوعين من الإبتكار في كل مؤسسة، هما: تجديد في المنتج أو الخدمة، وتجديد في مختلف المهارات وأوجة النشاط اللازمة لتوريدهما( العمري، 2004، 53).

وبناءَ عليه فإن الإبتكار من جهة، والعمل المعرفي من جهة أخرى يكملان بعضهما، وهما في تفاعل مستمر، وهذا يعني أن الإبتكار أحد الخصائص الأساسية لأي عمل معرفي يغذيه بما هو جديد من أفكار ومعارف مبتكرة، ويصوب ما هو متاح عند عمال المعرفة، كما أن العمل المعرفي بدوره يشكل الوعاء الذي يستوعب نتائج ابتكارات عمال المعرفة ويحولها باتجاه غاياتها المحددة(العمري والسكارنة والخشاب، 2009، 151).

كما يمكن النظر إلى رأسمال المال المعرفي بأنه منظومة مصغرة للإبداع والإبتكار، فكلاهما يهدف إلى المعرفة واستثمارها من خلال تعزيز دور رأس المال المعرفي على حساب رأس المال المادي في بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، وتطوير المجتمع بشكل عام في ظل ما اصطلح عليه بالإبتكار المعرفي(السكارنة، 2005، 116).

لذا فإننا نحتاج إلى المعلومات والمعارف، ونحتاج إلى أن نكون مهره في اختيار المعلومات والمعارف، ونحتاج إلى التفكير الإبداعي، والتحديث المستمر في طريقة التفكير، وعليه فإننا نجد أن رأسمال المال المعرفي ما هو إلا عمل إبداعي ابتكاري(العمري والسكارنة والخشاب، 2009، 151).

وينقسم مؤشر البحث والتطوير إلى مجموعة مؤشرات تخص مدخلاته، ومجموعة أخرى تعكس مخرجاته، أي أن البحث والتطوير والإبتكار يتعامل معه كعملية إنتاجية تتطلب مجموعة من المدخلات والمخرجات تتلخص في الفئات الآتية:(مؤشر المعرفة العربي، 2015، 105).

- الإنفاق على البحث والتطوير ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، أو الإنفاق الحكومي، أو الدخل القومي.
- نصيب الباحث من الإنفاق الكلي على البحث والتطوير.
- أعداد العاملين في مجال البحث والتطوير.
- عدد الباحثين لكل مليون نسمة، وإلى إجمالي القوة العاملة.
- مصادر تمويل البحث والتطوير والإبتكار.
- الإنفاق على البحث والتطوير وفق نوعيته(بحوث أساسية، بحوث تطبيقية، وتطوير تجريبي).

ويمكن قياس مؤشرات البحث والتطوير والإبتكارمن خلال ما يأتي:

- تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي.
- عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير.
- إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الوطني.
- المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراعات الممنوحة.
- ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الإعمال للفرد. (إسماعيل،2004 ،42).

2. **مؤشر التعليم والتدريب:**

يعد مؤشر التعليم والتدريب المدخل الأساسي لاقتصاد المعرفة، وأهم الركائز الأساسية التى يقوم عليها، وهو يركز على الموارد البشرية، كما أن دور الموارد البشرية فى تطوير النشاطات الاقتصادية أمرُ يُقر به الجميع، ورغم ذلك نجد نقصاً فى مؤشرات المعرفة التى تساعدنا فى قياس هذا البُعد من اقتصاد المعرفة، ومرجع ذلك إلى نقص الأعمال فى هذا المجال، وصعوبة قياس كفاءة الأفراد مباشرة(توتليان، 2006، 28).

وقد أصبح الطلب على التعليم والتدريب اليوم أكثر مما هو معروض من الفرص التعليمية(العرض والطلب)، في حين أن زيادة العرض يُعد مطلباً ملحاً في اقتصاد المعرفة، ومن هنا تبرز أهمية دور التعليم والتدريب وقدرته على الالتزام بمعايير وضوابط محددة تمكنه من تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة مثل: الحاجة إلى التخصصات الدقيقة والحديثة، في التطبيقات التقنية المختلفة، والحاجة إلى تزويد الفرد بالقدرات المختلفة والمهارات المعملية والفنية المتنوعة، والحاجة إلى أسلوب التعليم القائم على الجدارة في العمل، والحاجة إلى الأخذ بمبدأ تعليم ريادة الأعمال من أجل تزويد الفرد بالمهارات والقدرات التي تمكنه من العمل في المجالات المختلفة (قاسم وشحاتة وخفاجي، 2013، 7).

ويمكن قياس مؤشر التعليم والتدريب من خلال ما يأتي:

- معدل معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط الإنفاق على التعليم لكل فرد.
- نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الابتدائية.
- نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الثانوية.
- التسجيل في المرحلة الثانوية، والتسجيل في المرحلة الجامعية. (إسماعيل،2004 ،42).

3. **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

يعرف فكتور،(11، 2011، Vector Kuo)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT بأنها: مجموعة الأدوات والأجهزة التى توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان فى العالم، أو استقبالها من مكان فى العالم، ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذا النحو يمثل الركيزة الثالثة لاقتصاد المعرفة؛ إذ يلتقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما يؤدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة فى المعرفة والإنتاج.

ويعكس هذا المؤشر مدى توافر أجهزة الحاسبات والكمبيوتر بوصفها أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية، ويعتمد هذا المؤشر على جملة عناصر من أجل تفعيل دورهِ منها: نسبة المشاركات الدولية في أجهزة الكمبيوتر، أعداد أجهزة الحاسب لكل ألف من السكان، طاقة الكمبيوتر لكل فرد، مواقع الإنترنت لكل عشرة ألاف نسمة من السكان، أعداد مستخدمي الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان ( الثقفي وعبدالرؤوف، 2015، 1947).

كما يمكن قياس مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال ما يأتي:

- أعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان، ونسبة المشاركة الدولية في الحاسوب.
- نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية.
- أعداد مستخدمي الإنترنت لك ألف نسمة من السكان.
- مواقع الإنترنت لكل عشرة ألاف نسمة من السكان. (اسماعيل،2004 ،43).

4. **مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي:**

يعد مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي رابع مؤشر وضعهُ البنك الدولي لقياس مدى جاهزية الدول لتطبيق آليات اقتصاد المعرفة ( الثقفي وعبدالرؤوف،2015، 1947).

ويعكس هذا المؤشر مدى توفر الحوافز المشجعة للحركة الإنتاجية ممثلة بذوي القدرات والمهارات والإبداعات والإبتكارات، لتعزيز قدراتهم الإنتاجية وتقدير جهودهم، وانتشار كافة خصائص رأس المال المعرفي التي من أهمها وجود هياكل تنظيمية مرنة تسمح بالتجديد وشيوع اللامركزية في الأداء والقدرة على التخمين وحسن البصيرة والمثابرة فى العمل والثقة العالية بالنفس مع الاستقلالية فى الفكر والعمل(عيد مرسي،2012، 66).

ويؤكد قاسم، وشحاتة، وخفاجي(2013، 9) على ضرورة أن تستجيب السياسات والنظم التعليمية والتدريبية لمطالب التحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال تطبيق معايير ضمان الجودة وتقييم الأداء لكافة جوانب المنظومة التعليمية والتدريبية، ومشاركة المجتمع في عمليات تطوير وتحديث

مؤسسات التعليم المختلفة والتعليم العالي على وجه التحديد، كما يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تحدد متطلبات اقتصاد المعرفة وتضمينها في المقررات الجامعية حتى يكون هناك اتساق بين احتياجات التنمية في المجتمع، وما تقدمة المقررات الجامعية.

ويمكن قياس مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي من خلال ما يأتي:

- قيود التعرفة الجمركية وقيود أخرى.
- النوعية التنظيمية للعمل المؤسسي.
- حكم القانون وتفعيلة. (الزيات، 2011، 384 ).

▶ **متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة:**

إن الانتقال لاقتصاد المعرفة يستدعي توفر المتطلبات الآتية:

- تطوير مجتمع المعرفة بكل مستوياته.
- تطوير موارد بشرية متميزه، وبنية إلكترونية قوية.
- توفير أنظمة التعليم، وإيجاد نظم وطنية للابتكار.
- البحث والتطوير، وإيجاد بنية تحتية معلوماتية فاعلة.
- توافر البيئة القانونية والتشريعية ومناخ عام. (همشري، 2012).

**ب. رأس المال المعرفي:**

▶ **مفهومه:**

إن مصطلح رأس المال المعرفي الذي يستخدم بتسميات عديدة مثل القدرة العقلية، والرأسمال الفكري، رأس المال اللاملموس،، والموجودات المعرفية، استخدم لأول مرة من قبل الباحث غاري بيكر "GARY BECKER عام 1964م الحاصل على شهادة نوبل في الاقتصاد في سنة 1992 عن أبحاثه حول مفهوم الرأسمال البشري وآثار الاستثمار في القدرات والمعارف الفردية، واستخدم هذا المفهوم لاحقا من قبل باحثين آخرين أمثال ليف أدفينسون مدير الرأس المال الفكري في شركة التأمينات السويدية سكانديا ونقطة الانطلاق الفعلي في دراسة الرأس المال المعرفي تكمن في أعمال الباحث باروش ليف أستاذ في جامعة نيويورك اهتمت أبحاثه بتحديد أسلوب لقياس قيمة الأصول المعنوية(بوخمخم، 2009، 7).

وقد استوحى الباحثون في مجال العلوم الإدارية والاجتماعية من مفهوم رأس المال الاقتصادي مصطلح رأس المال البشري ليطلق على مجموع المهارات والخبرات والمعارف المتراكمة لدى الفرد، ثم تطور ليشمل عناصر أخرى، ويطلق عليه رأس المال المعرفي الذي بدورة يركز على القوى المعرفية بوصفها أصلاً من الأصول غير المادية للمؤسسة، مؤثراً بذلك على ربحية المؤسسة كما هي الأصول المادية في رأس المال(راوية، 2005).

وهناك العديد من المفاهيم لرأس المال المعرفي من أبرزها ما يأتي:

- الموجودات غير الملموسة التي يمكن استخدامها سلاحاً تنافسياً من قبل المؤسسة في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد الإبتكار والتجديد الذي يعد الوسيلة الأساس لبقاء واستمرار المؤسسة في بيئة العمل ذات التغير المتسارع(Hansen, 2002, 106).
- مجمل الكفايات المعرفية الذي يمتلكها أفراد المجتمع التي تشمل المعارف في مختلف الميادين، كما تشمل مختلف المهارات الذهنية، إضافة إلى الكفايات الإنسانية والاجتماعية القائمة على المعرفة(تقرير المعرفة، 2009، 89).
- ويعد العاملين في المؤسسات من ذوي المعرفة والخبرة هم المصدر الرئيس لرأس المال المعرفي، ومن ثم يتضاعف الاهتمام بتطوير نظم وتقنيات إدارة الموارد البشرية من أجل التعامل الإيجابي مع هذه الموارد النادرة ذات القيمة( يحياوي وحرنان، 2015، 155).

**أهمية رأس المال المعرفي:**

تكمن أهمية رأس المال المعرفي في العديد من الجوانب، منها ما يأتي:

- تطوير ورفع كفاءة العاملين وجعل الجميع يبدع ويشارك بما لديه من تجارب وخبرات بدلاً عن كنزها.
- تعزيز القدرة التنافسية من خلال تقديم المزيد من الأبحاث العلمية الجديدة أو المطورة.
- إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال مؤسساتهم، فضلا عن ابتكاراتهم المتلاحقة.
- دعم الإبداع والإبتكار من خلال التركيز على الطاقات الإبتكارية التي يكتشفها، ويستثمرها، ويحافظ عليها.
- دعم التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.
- أن بقاء واستمرار فرص التنافس يأتي من ماذا تعرف وكيف تستطيع معرفة الأشياء الجديدة بأسرع ما يمكن.
- المحافظة على الخبرات والمعرفة لدى العاملين وضمان بقائها داخل المؤسسة بما يحقق نتائجها وأهدافها. (عيد مرسي،2013، 18).

**مكونات رأس المال المعرفي :**

تتمثل عناصر ومكونات رأس المال المعرفي بما يأتي:

1- **رأس المال البشري:** ويتضمن: المهارات والخبرات التي يتمتع بها العاملون في المؤسسة، وروح المبادرة والإبتكار والقدرة على مواجهة التغييرات، والمعرفة والتعليم والمؤهلات، ولجان التطوير الوظيفي وسواها، والنشاط الثقافي، والقيمة المضافة من كل عنصر، والقيمة المضافة لكل عامل(الحاج، 2013، 79).

ويرى بونتس؛(Bontes, 2004, 20) أن التعليم، والتدريب والخبرة يعد من أهم مكونات رأس المال البشري؛ إذ يعرف بأنه: المعرفة والتعليم والتدريب والمهارات التي يمتلكها الأفراد في المجتمع، والتي

يستخدمونها في تحديد المهام والأهداف الوطنية، وعند قياس رأس المال البشري فإنه من المهم جداً اختيار النظام التعليمي بشكل شامل؛ لأن التعليم هو المكون الأول لرأس المال البشري.

ويتضح من الدراسات ذات الصلة أن رأس المال البشري ينظر إليه من خلال عدة عناصر تتمثل في: (القدرات، الخبرات، فرق العمل، المهارات، المعرفة، الإبتكار والإبداع، القيادة، الدافعية، العاملين، التعليم، المؤهلات، الكفاءات) (سيد، 2016، 34).

2- **رأس المال الهيكلي:** يقصد به رأس المال الذي لا يمكن نقله من المؤسسة إلى البيت أو إلى أي مكان أخر خارج المؤسسة مع العاملين والمديرين عندما يغادرون الجامعة عائدين إلى بيوتهم في نهاية اليوم، ويتضمن: الهيكل التنظيمي، العمليات والإجراءات، الثقافة المؤسسية، رؤى المؤسسة، نوعية نظم المعلومات التقنية، وإمكانية الوصول إليها.

ويتكون رأس المال الهيكلي من (الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، الاختراعات، التكنولوجيا، البيانات، الهيكل التعليمي، المنشورات، الاستراتيجية، النظم، نظم المعلومات(الحلالمة، 2009، 14).

كما يندرج تحت رأس المال الهيكلي إثنا عشر عنصراً هي: (نظم المعلومات وقواعد البيانات، ثقافة المؤسسة وقيمها، النظم، المباني، حقوق النشر، براءات الاختراع، العمليات الإدارية، الهيكل التنظيمي، الاستراتيجيات، البرمجيات، الاستثمارات، العلامة التجارية) (سيد، 2016، 40).

3- **رأس مال العلاقات:** ويعنى طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بعملائها ومنافسيها، ومدى الاحتفاظ بهذه العلاقات، من خلال الاهتمام بالمقترحات والشكاوى المقدمة، وإيجاد الحلول الناجعة لها.

وهناك من يرى أن رأس المال المعرفي يتكون من عدة عناصر يمكن عرضها من خلال الشكل الآتي:

شكل(1)

مكونات رأس المال المعرفي

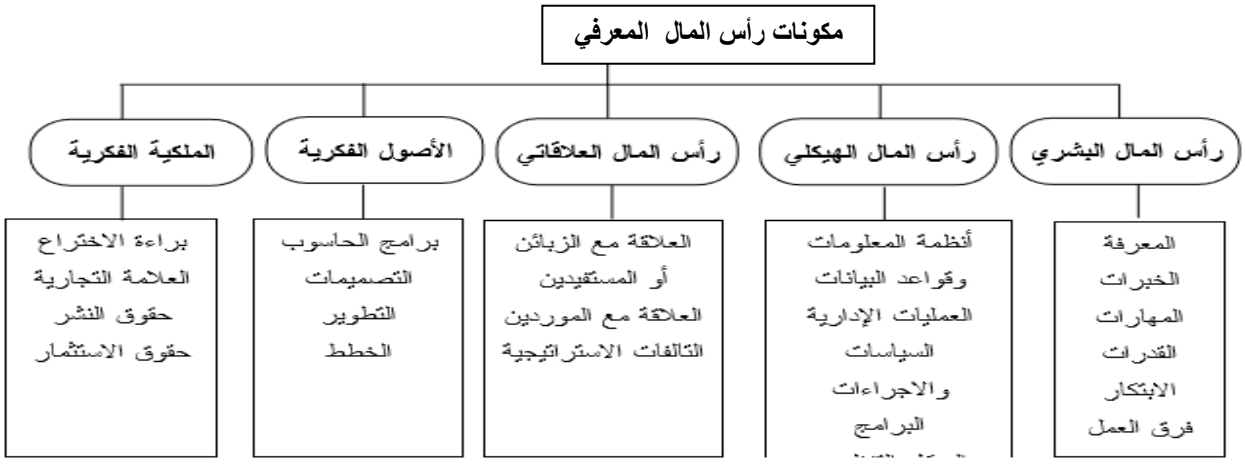


المصدر: (أبو سويرح، 2013، 85).

ويمكن الإشارة هنا إلى أن البحث الحالي اعتمد على التقسيم السابق لرأس المال المعرفي ( بشري، هيكلي، علائقي)، لما من شأنه تحقيق أهداف البحث وأغراضة.

- **استراتيجيات تنمية رأس المال المعرفي:**

تتمثل استراتيجيات تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات فيما يأتي :

- استراتيجية المعرفة (الرأسمال المعرفي): وتهتم بخلق وتمييز وتقاسم المعرفة داخل المؤسسة.
- استراتيجية إدارة رأس المال المعرفي: وتتعلق بإدارة براءات الاختراع، والمهارات، والمهارات التنظيمية.
- استراتيجية رأس المال البشري: من خلال تدريب وتكوين الأفراد وتعليمهم.
- استراتيجية إنتاج المعارف من خلال البحث ودراسة العمليات وبحوث التسويق وإعادة الهندسة المؤسسية.
- استراتيجية تحويل المعارف: اكتساب المعارف وتنظيمها وحفظها وتوزيعها الداخلي.
- استراتيجية حوسبة الجامعة: من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، وشبكات الإنترنت، والمكتبات الرقمية، وتطور وسائل الاتصالات الجديدة، وتضاؤل قيود الزمان والمكان، وتفريغ المعرفة في وثائق وقواعد وبيانات. (لويزة، 2016، 129).

ويضيف (الهلالي، 2011، 60) مجموعة أخرى من الأسس الاستراتيجية، منها:

- إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية بالتوافق مع مستويات المعرفة العلمية والتطورات التقنية.
- ابتكار وتحديث مصادر معرفية جديدة من خلال التواصل مع مصادر الإنتاج المعرفي العالمي.
- إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب، وتدريب العاملين عليها.
- تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقا فعالا في كامل نطاق الأنشطة التعليمية.
- التركيز على الأداء الفكري والذهني داخل الجامعات.
- استخلاص المعرفة الكامنة لدى جميع العاملين وتحويلها إلى أصول فكرية معلنة ومملوكة للمؤسسة.

- **سياسات تنمية رأس المال المعرفي:**

أشار (هانسون،2002، 171) إلى السياسات التعليمية اللازمة لتنمية رأس المال العرفي، منها ما يأتي:

- تطوير السياسات المؤسسية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم.
- تمكين العاملين من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع إنتاج محتوى مفيد .
- تطوير التعليم والتدريب عن بعد وغير ذلك من أشكال التعليم والتدريب بوصفة جزءاً من برامج بناء القدرات.

- تشجيع التعاون المحلي والإقليمي والدولي بين المؤسسات الجامعية في مجال بناء القدرات.
- البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تربط بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث.
- تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات التعليم الذاتي والتنمية الذاتية.

**مداخل تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات:**

تتمثل مداخل تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات فيما يأتي :

- محور البنى التحتية والتوظيف: وهذا المحور يتعلق بدعم أهداف رأس المال المعرفي والأنشطة الفردية والمؤسسية، والسعي إلى توفير القدرات والإمكانات اللازمة لسير الأعمال بكفاءة وفاعلية، وتوفير الخبراء والمتخصصين، وتوفير التسهيلات التكنولوجية والتقنيات الحديثة.
- محور الوظائف العملياتية: ويتعلق بالحصول على المعرفة اللازمة لعمليات هذه المعرفة وضبطها والتحكم بها وتنظيمها وتوزيعها ومعالجتها.
- محور التحكم والرقابة: ويتعلق بالأنشطة ذات العلاقة بالسيطرة والرقابة على الجهود المرتبطة برأس المال المعرفي، ودعم هذه الجهود، وتوجيهها بالاتجاه الذي يعظم دور رأس المال المعرفي وتأثيره في الأداء.
- محور فهم قيمة الاستثمار وإدراكها في رأس المال المعرفي: وتظهر آثار الرفع المعرفي فيما تقدمه الجامعة إلى السوق من منتجات وفي التكنولوجيا، وفي النظم. (الزعبي، 2011، 13).

مما سبق يتضح أن على الجامعات أن تتبني مدخلاً أو أكثر من المداخل السابقة أو جميعها، إذا ما قررت تنمية رأس مالها المعرفي، وتجدر الإشارة إلى أن البحث الحالي اتبع مدخل البنى التحتية والتوظيف.

**متطلبات تنمية رأس المال المعرفي:**

هناك العديد من المتطلبات التي ينبغي توافرها لتحقيق تنمية رأس المال المعرفي، منها:

- وجود إدارة عليا تؤمن بتنمية وتطوير رأس المال المعرفي وتجعلها ضمن رسالة ورؤية المؤسسة وإدارجها صمن خطتها الاستراتيجية، ومن أولوياتها عند التنفيذ.
- تبني الأفكار الإبداعية والإبتكارية لدى المؤسسة، والإنفاق عليها وجعلها موضع التنفيذ.
- تطوير النظام الداخلي للمؤسسة بما يمكنها من سهولة التواصل مع المستويات الإدارية المختلفة.
- تقديم الدعم المالي اللازم لعمليات الإبداع وتخصيص ميزانية مناسبة لأنشطة التدريب والبحوث والتطوير.
- توفير المتطلبات المادية التي يحتاجها إنتاج رأس المال الفكري من الإمكانيات والتجهيزات اللازمة.

- زيادة الإنفاق على المشاركات الخارجية للأفراد الهادفة إلى اكسابهم الخبرات والمهارات المتميزة. (السعيد، 2008).

- **محاور تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات وفق اقتصاد المعرفة:**

يمكن تحديد المحاور الرئيسة لبناء الجامعات وفق اقتصاد المعرفة وفقا للآتي:

- الاستعداد الرقمي: ويعني إيصال خدمات الاتصالات لجميع الأطراف في مرافق الجامعات.
- الإدارة الإلكترونية: وتهدف إلى تقديم الخدمات للعاملين في مكان وجودهم بالسرعةوالكفاءة المطلوبة.
- الأعمال الإلكترونية: التي تهدف إلى البناء المعرفي ليس الورقي، والعمل في هذا المحور يتم على عدة مراحل، تشمل البيئة الأساسية، ثم البيئة التشريعية، ثم البيئة التنظيمية لتطبيقات الأعمال الإلكترونية.
- تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: وتهدف إلى تعليم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعة، وجذب المؤسسات العالمية لتطويرها(الصاوي،2007، 65).

أما عباس، (2004، 141) فيرى أن أي قيمة لرأس المال المعرفي تقع في استخدامه وليس في كلفته، ولذلك فإن أي قيمة مضافة من خلال المعرفة تكون ثمينة وعلى الجامعات إيجاد الطرق لاستخدامها، والسعي إلى استثمار رأس مالها المعرفي بالتركيز على جانبين أساسيين، هما:

- تصميم هياكل تنظيمية مرنة: إذ يُعد الهيكل التنظيمي المرن هو الهيكل الذي يستجيب للمتغيرات البيئية ويشجع على الإبداع ، ويُمكن للجامعة من خلاله تحقيق التميز والتفوق في الأداء.
- استخدام تقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:ليقودها إلى زيادة القدرة الإبداعية، وتعزيز التنافس.

من خلال ما سبق يتضح أن مفتاح نجاح الجامعات يكمن في مدى استثمارها الصحيح لطاقاتها الفكرية، وما تمتلكه من مهارات، بالشكل الذي يعزز هذه الطاقات والمهارات، ويضمن المحافظة عليها ومن ثم الجامعة الناجحة هي التي تستثمر ما تعرفه وتنقل تلك المعرفة عبر قنواتها، وتستخدمها في عملها.

- **جوانب تطبيق اقتصاد المعرفة في تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات:**

تتمثل جوانب تطبيق اقتصاد المعرفة لتنمية رأس المال المعرفي فيما يأتي:

1. **التنمية المهنية الإلكترونية:**

يتطلب تحقيق التنمية المهنية مجموعة من الآليات تتمثل في الآتي:

- استخدام تقنيات التعليم المعاصرة في إيصال المعلومة بشكل فاعل.
- استخدام مصادر المعلومات والبحث عن كل ماهو جديد.
- تعميق الالتزام بأخلاقيات مهنة التعليم والتعلم والتقيد بها.

- مواكبة المستجدات في مجال التخصص وتطبيق كل ماهو جديد ومستجد.
- مواكبة المستجدات في مجال نظريات التعليم والتعلم والعمل على تطبيقها لتحقيق الفاعلية في التعلم.(فتوح والحربي، 2015، 16).

**2. التدريب الإلكتروني :**

يتطلب نجاح التدريب الإلكتروني مجموعة من المتطلبات، منها:

- إنشاء جهاز إداري مستقل للتدريب الإلكتروني يكون مسؤولاً عن رسم السياسة العامة للتدريب الإلكتروني، ووضع الخطط اللازمة وتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية.
- إنشاء شبكة داخلية للتدريب الإلكتروني تربط مراكز التدريب بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات، بالحاسبات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس وبجميع المواقع التدريبية التابعة.
- التحديث المستمر للمواد التدريبية والتركيز على الخبرات العلمية أكثر من التركيز على المعلومات النظرية، وتشجيع الكادر الأكاديمي على الاستكشاف والتطبيق والاستمرار في التدريب.
- إكساب الكادر الأكاديمي اتجاهات إيجابية نحو التدريب الإلكتروني مع تقديم الحوافز المادية والمعنوية الممكنة للمعلمين لتحفيزهم على المشاركة في برامج التدريب الإلكتروني.
- توفير المدربين المهرة بتقنية التدريب الإلكتروني وكيفية استخدامها وكيفية الاستعانة بالمعينات التكنولوجية.( فتوح والحربي، 2015، 17).

**3. حوسبة الجامعة:**

وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية والفنية والتربوية من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية لتتم بواسطة الحواسب الآلية(القرني، 2009 ،84)، والمتمثلة في المتطلبات الآتية :

- الأجهزة : تحتاج كل جامعة إلكترونية إلى أجهزة حاسب في القاعات الدراسية وأجهزة متممة مثل الطابعات والماسحات الضوئية والكاميرات والصوتيات وأجهزة العرض؛ وكلها مرتبطة بأجهزة تخزين مركزية تخزن فيها البرامج والمستندات والدروس والمواد ليتم تداولها بشكل ميسر ومنظم.
- شبكة داخلية: تربط كافة أجهزة الجامعات بالأجهزة المركزية المرتبطة بالشبكة العالمية العنكبوتية (الخطيب وعبدالعليم، 1425، 538).

في ضوء ما سبق يتضح أنه لا يمكن مواكبة اقتصاد المعرفة من دون وجود نظام تعليمي متطور، وبيئة مشجعة على البحث العلمي فضلاً عن التكنولوجيا وخدمات الإنترنت، ولن يتطور النظام التعليمي في الجامعات إلا من خلال التركيز على توظيف تقنية الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا

المعلومات في تنمية قدرات ومهارات رأس المال المعرفي، فهو الوسيلة الفعالة التي تؤدى إلى تطوير الخدمات التعليمية وتنمية الإبتكار والإبداع واكتساب المعارف لدى العاملين.

- **الإجراءات العملية لإدارة وتنمية رأس المال المعرفي:**

هناك العديد من الإجراءات العملية لتنمية رأس المال المعرفي، منها ما يأتي:

1. **إجراءات لإدارة وتنمية رأس المال البشري، وتتضمن ما يأتي:**

- إجراء اجتماعات أسبوعية بين رئيس المؤسسة ومديري الإدارات وبعض الباحثين من إدارات مختلفة، ويتم فيها مناقشة الموضوعات المستجدة ومشكلات العمل ومناقشة الإنجازات.
- عمل دورات تدريبية خارجية بحيث يكونوا مطالبين لدى عودتهم بعقد لقاء مفتوح يقومون فيه بتقييم البرنامج الذي اشتركوا فية وأهم المعلومات أو المهارات المستفادة منه.
- نشر كافة المعلومات بين العاملين، وكذا بين مختلف الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني.
- تفعيل دائرة الحوار بحيث يشارك فيها العاملون في المؤسسة ويقومون بطرح أفكار مختلفة، ثم يفتح فيها المجال للنقاش بحيث يتم تحليل جدواها وإمكانية تطبيقها، ثم يتم تكوين مجموعة من العاملين من تخصصات ومستويات مختلفة تكون مسؤولة عن متابعة ماتم الاتفاق عليه من مقترحات للتطوير.
- يقوم رئيس المؤسسة بعمل منافسة فيما بين الأفكار المطروحة لاختيار أفضل فكرة لتطوير الأداء بالمؤسسة (الراشدي، 2017، 66).

2. **إجراءات لإدارة وتنمية رأس المال الهيكلي، وتتضمن مايأتي:**

- توفير مجال واسع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات للعاملين بالمؤسسة.
- توفير إدارة خاصة مسؤولة عن القيام بالتحديث المستمر لقواعد البيانات.
- عقد شراكة مع جهات أخرى من شأنها تفعيل وتقوية دور المؤسسة.
- توفير إدارة للجودة تتولى الإشراف على مخرجات كل إدارة من بحوث أو دراسات علمية (الراشدي، 2017، 66).

- **آليات تنمية رأس المال المعرفي:**

هناك العديد من الآليات التي تمكن المؤسسة من تطوير رأس مالها المعرفي، منها:

1. **إنتاج رأس المال المعرفي الموجه برسالة المؤسسة:** وذلك من خلال ما يأتي:

- وضع خطة استراتيجية لتطوير المؤسسة من خلال الأفكار والأراء الإبداعية، ومواكبة التطور.
- وضع معايير لجودة الأداء في إتقان المهارات والخبرات والإبتكارات التي تهدف إلى التطوير المستمر.
- وضع برامج لتطبيق التعلم لتزويد المؤسسة بالمهارات والقدرات التي تمكنها من مواجهة المشاكل الإدارية.
- تحديد المعلومات والمهارات المرتبطة بالمهام والمسؤوليات والواجبات الوظيفية والتوصيف الوظيفي.

- استقطاب وصناعة رأس المال البشري من خلال البحث والتحري عن العنصر المتميز وتمكينه.
- تحديد خطة استراتيجية لخدمة المجتمع وحل مشاكله وتلبية حاجاته(العزاوي، 2013).

2. **استقطاب رأس المال المعرفي لتصميم رسالة المؤسسة:** وذلك من خلال ما يأتي:

- تحديد المستويات الإدارية المستهدفة والجهات المسؤولة عن توصيل الأفكار والإبتكارات إلى العاملين.
- توفير الأدلة الإرشادية لتوجية الموظفين في كافة المستويات الإدارية بكيفية استغلال الأفكار وتطبيقها.
- التصدي لتقادم رأس المال المعرفي من خلال تحديث الأفكار والقدرات والإمكانيات والاستفاده منها باستمرار.
- توفير نظم وأساليب حديثة قائمة على الثقة وتشجيع الإبداع وابتكار أفكار جديدة.
- تشجيع رأس المال البشري على الاستمرار في تطبيق واستغلال مهاراتهم وأفكارهم.
- العناية والاهتمام بالمواهب والكفاءات من خلال التنشيط المكثف للتشبع بالمعرفة. (حسين، 2012).

3. **التطور والمحافظة على رأس المال المعرفي في المؤسسة:** وذلك من خلال الآتي:

- تحديث رأس المال المعرفي بصورة مستمرة بما يجعله قادراً على مواكبة التطورات الجارية والتكنولوجية.
- تبني الإبتكارات والأفكار الإبداعية من خلال إقامة الندوات والورش والمؤتمرات العلمية.
- تفعيل المخرجات الخاصة بالمؤتمرات والندوات العلمية والمتمثلة بالأفكار التي تضيف قيمة للمؤسسة.
- وضع نظام يحفظ حق المبدعين والمبتكرين، ومكافأة أصحاب الأعمال التي تضيف قيمة إضافية للمؤسسة.
- تدريب وتأهيل رأس المال البشري على المبادرة في تنمية الرصيد المعرفي وتطويره (سليمان، 2012).

فيما يرى (الربيعي والحدراوي، 2014، 6)، أن آليات تنمية رأس المال المعرفي تتمثل بالآتي:

- استقطاب رأس المال المعرفي: ويتمثل في الجهود التي تُبذل في البحث والتقصي عن الأفراد ذوي القدرات والمهارات العالية، وتوفير المناخ الملائم لجذب أصحاب الخبرات وتوفير احتياجاتهم وتلبية رغباتهم.
- تنشيط رأس المال المعرفي: ويعني الاهتمام بآراء العاملين ومقترحاتهم وتشجيع الجماعات الحماسية لتنشيط الإنجازات العالية في العمل واستخدام العصف الذهني في توليد الأفكار وحل المشاكل.

- المحافظة على رأس المال المعرفي: ويتمثل في مجمل السياسات والإجراءات الإدارية التي تتخذها المؤسسة للحفاظ على مخزونها المعرفي، ومن أبرزها التدريب والتحفيز وتنمية العلاقات الاجتماعية بين أفراد التنظيم.
- الاهتمام في رأس مال الزبون: ويتمثل في الوسائل والأساليب التي تتبناها المؤسسة، من خلال الاهتمام بآراء الزبائن(المستفيدين) وتطلعاتهم ومقترحاتهم وأخذها بعين الاعتبار عند صناعة القرارات وتقديم الخدمات.

ويمكن القول إن الجامعات المتقدمة نجحت في تطوير رأس مالها المعرفي من خلال توفير مايأتي:

1. **تطوير الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس:** وذلك من خلال ما يأتي:

- الكوادر الفنية والمعاونة: نجحت الجامعات المتقدمة في تخريج فئة من الفنيين المعاونين للباحثين، وهم أفراد يساعدون الباحثين في التحضير للأبحاث، ويدربون على تشغيل الأجهزة وصيانتها.
- الإمكانات المادية: ويتضمن ذلك المعامل والتجهيزات والمكتبات والمنشآت والمرافق الجامعية.
- المكتبات الجامعية: وتتيح المكتبات للباحثين توافر المراجع العلمية الحديثة والدوريات المسلسلة المرتبة في مكتبة علمية منظمة متخصصة، تتوافر فيها الخدمات المكتبية المتطورة من تيسير الاطلاع وتوفير نظم المعلومات والحاسبات الإلكترونية وشبكات الاتصال بمراكز الملومات الخارجية.
- النشر العلمي: إذ إن النشر العلمي في حد ذاته حافز لمزيد من البحث والتجريب والإنتاج العلمي، فالمجلات والدوريات تعد المتنفس الطبيعي للبحوث، وبدونها تختنق البحوث في أدراج المكاتب وعلى الأرفف(حسين وحنفي، 2000، 312).

وتقوم غالبية الجامعات الأمريكية بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي من خلال ما يأتي:

- عقد برامج اتصال بالصناعة(المشاركة الصناعية) وتشمل عقد لقاءات في الجامعة، وترتيب زيارات إلى مواقع الشركات لإلقاء المحاضرات أو إقامة الندوات، بالإضافة إلى تبادل المطبوعات والتقارير الفنية، وتوفر مثل هذه البرامج للجامعة فرصة لإجراء بحوث أساسية وتطبيقية هادفة ذات مستوى فني رفيع، وتعضد النشاط في مجال البحوث والتطوير.
- مشروعات البحوث المشتركة: فقد تشترك الجامعات في مشروعات بحثية كبيرة أو صغيرة لمواجهة احتياجات الصناعة، فتعد مشروعات البحث هذا بناء على طلب صناعة معنية في الغالب أو تنفيذ لعقود شخصية مع أساتذة الجامعات، وقد يتم توجية المشروع البحثي لحل مشكلة طارئة، أو تحسين جودة الإنتاج أو لتطوير المنتجات ذاتها أو للحصول على ابتكارات متطورة بهدف فتح أسواق جديدة.

- مراكز الإبداع والإبتكار: فقد أقامت جامعة ميريلاند مراكز متخصصة للإبداع والإبتكار العلمي تسعى إلى تطوير البحوث، مما ينعكس على احتياجات المجتمع الصناعي(حسين وحنفي، 2000، 313).

2. **تطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس:** وذلك من خلال الآتي:

- الحداثة في التقنية: وتتمثل في توسيع نطاق الخدمة التكنولوجية وحداثة التجهيزات من خلال تطوير سياسة الجامعة في البناء التكنولوجي، والحرص على امتلاك أحدث التقنيات المستخدمة في العملية التعليمية.

- التمكين: في عملية التحول نحو الجامعة العصرية مجال التمكين في الجامعات على لا يعتمد على التدريب التقليدي بل يتعداه إلى تمكين العاملين بطرق مبتكرة وباستخدام أحدث التقنيات، وإشراكهم في اتخاذ القرار والمشاركة في التطوير من خلال المساحات التي تنتجها المشاركة الإلكترونية خلال العملية التعليمية.

- تحسين الخدمات المقدمة لهم من خلال تبسيط الإجراءات، وإتاحة الفرصة للحصول على الخدمة من أي مكان يرغب فيها، وإعطاء الأولوية لنوعية الخدمات التي تحقق رضاهم.

- تداول المعرفة والتأثير الثقافي: من خلال إيجاد بيئة لتكوين المعرفة والحضور الثقافي، ليس على المحيط المحلي أو الإقليمي؛ بل على المستوى الدولي، وإتاحة المعرفة للجميع، ونشرها من خلال البيئة التكنولوجية عبر الشبكة العالمية.

- احترام الخصوصية: وتعني احترام خصوصية الأفراد؛ لا سيما في وجود بيئة مفتوحة داعمة للتكنولوجيا وتستخدم أجهزة الاستشعار والمراقبة في كل مكان، من خلالها تحافظ على خصوصية كل فرد واحتياجاته، ويتطلب ذلك الأمانة والرقابة الشديدة على الأنظمة التقنية (العويني،2016، 176).

من خلال ما سبق يتضح مدى اهتمام الجامعات المتقدمة بالبحث العلمي الذي يعد واحداً من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة، الذي يبرر التقدم الملموس لتلك الجامعات، وعلية فإن على الجامعات اليمنية إذا ما أرادت أن تخطو للأمام فإنه يتوجب عليها أن تولي رأس مالها المعرفي الاهتمام الكافي الذي يحفزه ويجعله أكثر قدرة على العطاء والإبداع، وأن تسهل عملية حصولهم على المنح والبعثات الخارجية لاكتساب الخبرات، وتمكينهم من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليتسنى لهم مواكبة عصر اقتصاد المعرفة؛ ومن ثم على الجامعات حتى تتمكن من مواكبة اقتصاد المعرفة أن تؤسس بنية تحتية تقود إلى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، وتقوية قدراتها من خلال وضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بتحسين القدرات التقنية والتكنولوجية، وخطط تنفيذية يتم تطويرها بالتعاون مع الجامعات المتقدمة والمؤسسات الداعمة، بما من شأنه إنشاء شبكة معلومات لكل جامعة تربط مرافق كل الجامعة، وإيجاد معامل حاسوب كافية في جميع الكليات، وتوفير خدمة الإنترنت في جميع مرافق

الجامعة، وامتلاك بوابة إلكترونية تعليمية تفاعلية على الإنترنت تسهل عملية التواصل، ونشر مجلات إلكترونية محكمة على الموقع، وتسيير العمليات الإدارية والأكاديمية إلكترونياً.

### ج. واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية:

يحتوي هذا الجزء على تحليل لواقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية، من خلال الرجوع إلى العديد من البحوث والدراسات، واللوائح والنظم، وتقارير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، والمركز الوطني للمعلومات، والتقارير الرسمية، ومؤشرات اقتصاد المعرفة العربي، وغيرها من الوثائق الرسمية ذات العلاقة.

#### — مؤشر القوى العاملة:

تضم الجامعات اليمنية بين جنباتها عدد كبير من الباحثين (أعضاء هيئة تدريس، وهيئة معاونة)، إذ يبلغ عددهم (4284) عضو هيئة تدريس، و(4472) عضو مساعد، بالإضافة إلى(7038) فني وإداري، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول(2) مؤشرات القوى العاملة في الجامعات اليمنية2013/2014م

| أعضاء هيئة التدريس | | الهيئة المساعدة | | الفنيين والإداريين | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | |
| 4284 | ٪27.1 | 4472 | ٪28.3 | 7038 | ٪44.6 | 15794 |

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 79).

تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن الإداريين والفنيين يستحوذون على النسبة الأكبر ( 45٪) ثم الهيئة التدريسية المساعدة(28٪)، ثم الهيئة التدريسية(27٪)، وهذا يوضح حجم الخلل، وأن هرم العاملين بالجامعات الحكومية مقلوب.

#### — مؤشر أعضاء هيئة التدريس:

تتفاوت مؤهلات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات الحكومية عام 2010م البالغ عددهم (6880)عضواً، يتوزعون حسب اللقب العلمي، منهم (396) أستاذاً، و(872) أستاذاً مشاركاً، و(2647) أستاذاً مساعداً، و(1095) مدرساً، (1870) معيداً، يتباين توزيعهم بين الجامعات الحكومية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول(3) مؤشر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية2010م

| أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس | معيد | 6880 |
|---|---|---|---|---|---|
| 396 | 872 | 2647 | 1095 | 1870 | |

المصدر: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، 55).

#### — مؤشر التأطير( الطلبة/ عضو هيئة تدريس):

جدول(4) مؤشرات التأطير( الطلبة/ عضو هيئة تدريس) للعام 2013/2014م

| الملتحقون | الهيئة التدريسية ومساعديهم | المتوسط المحلي | المتوسط العربي | المتوسط العالمي |
|---|---|---|---|---|
| 310342 | 8756 | 1/35 | 1/23 | 1/17 |

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 79 -80).

- **مؤشر التأطير( الطلبة/ دكتور):**

جدول(5) مؤشرات اللقب العلمي ونسبة التأطير( الطلبة/ دكتور) للعام 2014/2013م

| أستاذ | أ مشارك | أ. مساعد | الملتحقون | الهيئة التدريسية | المتوسط المحلي طالب/ دكتور | المتوسط العربي | المتوسط العالمي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 458 | 986 | 2840 | 227163 | 4284 | 1/53 | 1/23 | 1/17 |

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 80).

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن إجمالي أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه في الجامعات الحكومية بلغ (4284)دكتور، لتدريس(227163) طالباً وطالبة، ومن فإن نسبة التأطير(الطلبة/ دكتور) بلغت(1/53)، وهذا المتوسط يفوق المتوسط العالمي بضعف؛ إذ بلغ المتوسط العالمي(1/17)، وتفوق أيضاً المتوسط العربي البالغ(1/23).

- **مؤشر الالتحاق ببرامج الدراسات العليا:**

جدول(6) مؤشر الملتحقين بالدراسات العليا بالجامعات الحكومية2014/2013م

| دبلوم | ماجستير | دكتوراه | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| 354 | 1883 | 140 | 2378 |

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 84).

تشير البيانات إلى أنه على الرغم من مرور أكثر من أربعين عاماً من إنشاء جامعتي صنعاء وعدن؛ فإن هناك تأخراً في التوسع ببرامج الدراسات العليا؛ إذ تشير البيانات لعام2014/2013م إلى عدم تجاوز الملتحقين في برامج الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) نحو(2378) طالباً وطالبة.

- **مؤشر الموفدين إلى الخارج:**

جدول(7) مؤشر الموفدين إلى الخارج للعام2014/2013م

| البكالوريوس | الدراسات العليا | الإجمالي |
|---|---|---|
| 4133 | 2006 | 6139 |

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 85).

بلغ إجمالي الموفدين للدراسات الجامعية والعليا في الخارج لعام 2014/2013م (6139) موفداً، منهم (4133) موفداً للدراسات الجامعية، و(2006) موفداً للدراسات العليا، كما أن سياسية الابتعاث لا تستند على أسس واضحة ومعايير محددة، على ضوئها تتحدد التخصصات العلمية النادرة والمطلوبة، والتي يتم بموجبها الابتعاث؛ بل إن حالة العشوائية والارتجالية وعدم التخطيط هي السائدة إلى حد كبير، خاصةً إذا ما علمنا أن أكثر من (70٪) من الموفدين في تخصصات ليست نادرة، ويوجد لها مناظر في الجامعات الوطنية؛ لذا يتوجب على وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع الجامعات الحكومية أن ترسم خطة لعملية الإيفاد الخارجي تبدأ من خلال ترشيح المعيدين في التخصصات النادرة والمطلوبة وفق الضوابط والمعايير لإعادة هيكلة الجامعات التي بدأ العمل في إعادة هيكلتها وتفعيل الدراسات العليا محلياً في التخصصات الإنسانية التي اكتملت متطلباتها في مختلف الجامعات(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 86).

- **مؤشر التعليم:**

على الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدها التعليم الجامعي فإن قدرته الاستيعابية لاتزال غير كافية؛ إذ إنها لم تتمكن من استيعاب متخرجي الثانوية العام عام 2014م إلا بنسبة (53٪) في الجامعات الحكومية والخاصة، أي أنه يحرم نحو النصف ممن هم في سن التعليم الجامعي، وتشير البيانات كذلك إلى أنه من بين كل خمسة طلاب يتجهون للتعليم الجامعي في اليمن(1:5)يوجد طالب واحد يتجه للتعليم الفني، وهذا يعني أن التعليم العالي في اليمن لا يزال يلقى ضغطاً كبيراً نتيجة ضعف منظومة التعليم الفني والتقني ونظرة المجتمع الدونية إليه، الأمر الذي يجعله بديلاً غير فعال للتعليم الجامعي بشكله الحالي( المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 67).

- **مؤشر الإنفاق على التعليم العالي:**

تتوزع نفقات التعليم والتدريب بين القطاعات المختلفة، التعليم العام بنسبة(74٪)، والتعليم الفني والتدريب المهني بنسبة(9٪)، والتعليم العالي بنسبة(17٪)، ويشكل متوسط حجم الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة 2008ـ2014م ما نسبته(15.35٪) من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب وما نسبته (2.34٪) من إجمالي الإنفاق العام للدولة، في حين شكل ما نسبته (0.81) من الناتج المحلي الإجمالي؛ غير أن الارتفاع المشار إليه يخفي وراءة عدداً من التغيرات المالية والإدارية المستفحلة في الجامعات لعل أهمها: هيمنة نفقات الأجور والمرتبات والإبتعاث على النفقات الجارية، وتواضع نفقات التشغيل والصيانة في الجامعات كافة؛ إذ تتوزع نفقات الدولة للتعليم العالي إلى (93٪) نفقات جارية، و(7٪) نفقات استثمارية وتستحوذ نفقات الأجور وما في حكمها على (84٪) من النفقات الجارية، (12٪) للنفقات التشغيلية من إجمالي النفقات الجارية للجامعات الحكومية ووزارة التعليم العالي، وهو ما ينعكس على عملية التعليم والتعلم (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015,89).

- **مؤشر التدريب:**

يعد التدريب أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، كما أن دور الموارد البشرية في تطوير النشاطات الاقتصادية أمرُ يُقر به الجميع، إلا أنه يلاحظ أن التدريب في الجامعات اليمنية يكاد يكون غائباً ولاسيما الإدارية والفنية، ولا توجد استراتيجية واضحة على الرغم من وجود بعض البرامج التدريبية غير المنتظمة تشرف عليها بعض المؤسسات الخارجية لبعض موظفي وزارة التعليم العالي وبعض الجامعات، فضلاً عن غياب ثقافة التأهيل المستمر في الجامعات للكادر الأكاديمي والإداري؛ إذ إن الدورات التدريبية في الجامعات إن وجدت لا تهتم كثيراً بأعضاء هيئة التدريس، مما أدى إلى تدني مستوى جودة التعليم الجامعي وخدماته، يضاف إلى ذلك عدم وجود تحديد واضح للاحتياجات التدريبية في الجامعات وتوجد حاجة لإنشاء وحدات للتأهيل والتدريب المستمر في كل جامعة لتقديم دورات تدريبية للكادر الأكاديمية والإداري(الحدابي،2014، 12).

الأمر الذي يوجب على الجامعات ضرورة فتح مراكز التدريب والتأهيل، والتوسع في برامج الدراسات العليا وتطويرها لتشمل العديد من التخصصات والمستويات التأهيلية، في إطار خطة تضعها

وزارة التعليم العالي تلبي مجمل الاحتياجات التنموية من الكوادر المتخصصة ذات المؤهلات الدراسية العليا، ذات الكفاءات والخبرات التقنية التي تتطلبها فعاليات التنمية(المركز الوطني للمعلومات، 2006، 18).

لذا لابد أن تتبنى الجامعات اليمية الحكومية ومراكز البحوث سياسة التدريب الاستراتيجي للباحثين المهتمين بالبحوث التنموية، وإقامة المرتمرات والندوات العلمية سنوياً أو فصلياً، واستدعاء العلماء والباحثين غير اليمنيين والمتخصصين في البحوث وتبادل الخبرات معهم، وتشجيعهم لإقامة بحوث مشتركة مع الباحثين اليميين، بالإضافة إلى تبني البحوث ونشرها، وتبني نظام المكافآت المادية لذوي البحوث الرائدة، ومنحهم حق الإبداع والأمتياز(العبيدي، 2003، 28).

من خلال ما سبق يتضح أن التدريب في الجامعات اليمنية الحكومية للكوادر (الأكاديمية، الإدارية، الفنية) يكاد يكون غائباً، وإن وجد فإنه لا يهتم كثيراً بالكادر الأكاديمي، وهذا يتعارض مع اقتصاد المعرفة ومؤشراته، ويستدعي تركيز الجهود لتفعيل مؤشر التعليم والتدريب من خلال فتح العديد من المراكز العلمية والبحثية في كل الجامعات اليمنية الحكومية، وإقامة وتفعيل الدورات التدريبية في كل المجالات، وإنشاء مراكز متخصصة في كل جامعة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس تكون مهمتها الأساسية هي التدريب والتأهيل وزيادة النمو المهني، وتدريب الكوادر(الأكاديمية، الإدارية، الفنية) على التعامل بكل سهولة ويسر مع تكنولوجيا المعلومات وتقنية الاتصالات التي أحدثها اقتصاد المعرفة، وتوفير متطلبات عملية التعليم والتدريب، واستخدام الوسائل التقنية المتنوعة في عملية التعليم والتدريب.

- **مؤشر البحث العلمي وحقوق النشر:**

لا يحظى البحث العلمي في الجامعات اليمنية باهتمام، فما يتم اعتماده للبحث العلمي يدل على عدم الاهتمام بالبحث العلمي( المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،2014، 100). إذ إنه لا توجد إحصائية بحجم ما يتم إنفاقة من قبل الجامعات على البحث العلمي في الجامعات اليمنية الحكومية (الحدابي، 2014، 9).

لذلك فالجامعات اليمنية تفتقر للثقافة والتقاليد البحثية، وكذلك لا تتوفر فيها الإمكانات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية؛ فالمعامل والفنيون والمكتبات المزودة بالمصادر والمراجع الحديثة والدوريات المتخصصة، كلها غير متوفرة بشكل كافٍ إضافة إلى ضعف الحوافز المشجعة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالدراسات والبحوث (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، 2006 ـ 2010، 41).

وعلى الرغم من أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين هو( 1080) باحث لكل مليون نسمة(قريبي وبن عطية، 2015، 83). فإن اليمن ينتج (0.76٪) من مجمل ما ينتجة العالم العربي من أبحاث؛ إذ لم يتجاوز الإنتاج البحثي للجامعات اليمنية والباحثين (1116) بحثاً فقط من عام 1970 حتى 2012م، وهذا الرقم يعادل نصف ما انتجته مصر من أبحاث خلال النصف الأول من عام 2012م، بالإضافة إلى أن كثيراً من المجلات العلمية لم تنتظم في إصداراتها؛ بل أن بعضها توقفت عن الإصدار نتيجة لعدم

توفر الدعم اللازم، أو بسبب ندرة الأبحاث العلمية المنشورة( الحدابي، 2014 ،34)، بالإضافة إلى أن الحافز لما ينشر غالباً من بحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس هو الترقية للرتب العلمية، وليس في إطار استراتيجية للبحث العلمي في الجامعة، وكذلك لا توجد هيئة وطنية تتولى دعم البحث العلمي وتنظيمه ومراقبته، ولا يختلف الحال في المؤتمرات العلمية والورش التي يلاحظ ندرتها في الجامعات اليمنية؛ مما يجعلها بعيدة عن الاحتكاك العلمي وتبادل الخبرات والمعارف (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، 55). وهذا ما تؤكده الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي(2006 ـ 2010، 43)، التي أشارت إلى ضعف ثقافة البحث، وأن أكثر البحوث تجرى للترقية العلمية، وليس للأبحاث العلمية أثر في التنمية الاقتصادية للبلاد. الأمر الذي يؤدي إلى تحويل المركز البحثي لغير الوظيفة التي أنشئ من أجلها. أما إذا ما تكلمنا عن المراكز البحثية التابعة للجامعات الحكومية فيبلغ عددها(29) مركزاً بحثياً، بينما يبلغ عدد المراكز البحثية في كلٍ من: أمريكا(1776) مركزاً، بريطانياً(283) مركزاً، كوبا(221) مركزاً، المانيا(187)مركزاً (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015 ،83). وهذا يستدعي من الجامعات اليمنية الحكومية أن تستفيد من تجارب الجامعات في البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالتوسع في مراكز البحوث العلمية، والاستعانة بخبراتها في هذا المجال من خلال عقد الشراكات، وتبادل الخبرات. وفيما يتعلق بالمكتبات الجامعية يتضح من خلال الدراسة التي أجراها البنك الدولي على المكتبات الجامعية أن متوسط ما توفره مكتبات الجامعات اليمنية من كتب لطلابها يعادل كتابين لكل طالب، بينما تصل المعدلات في الدول النامية إلى عشرة كتب لكل طالب، وإلى أكثر من مائة كتاب لكل طالب في الاتحاد الأوربي(الحدابي، 2014 ،35).

يتضح مما سبق أن مؤشر البحث والتطوير أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد المعرفي، فمن خلاله يقاس مدى تقدم المؤسسة أو تأخرها، وبالنظر إلى البحوث التي تنتجها الجامعات اليمنية فإنها إذا ما قورنت بما تنتجه الدول المتقدمة، فإنها لا تكاد تذكر ولاتوجد مؤشرات فعلية لقياسه في اليمن، بالإضافة إلى أن معظمها لغرض الحصول على الترقية، وهو مالم يمكنها من مواكبة اقتصاد المعرفة، لذلك يتوجب عليها أن توجه المزيد من الدعم لمؤشر البحث والتطوير والإبتكارات حتى تتمكن من تطوير مستوى الباحثين من خلال التأهيل المستمر وزيادة إنتاجيتهم من البحوث والمقالات العلمية وتأليف الكتب، وتوفير متطلبات البحث العلمي والتطوير، والتركيز على البحوث التي تهتم بقضايا المجتمع واحتياجاته، وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية بشكل دوري، ودعم حضور الباحثين للمؤتمرات والندوات العلمية الداخلية والخارجية، وتشجيع وتحفيز ذوي الأفكار الإبداعية من منتسبيها، وعقد شراكات داخلية وخارجية مع المؤسسات البحثية، وإصدار مجلات علمية محكمة في كافة التخصصات العلمية بشكل دوري منتظم.

- **مؤشر النظام الهيكلي:**

تتبع الجامعات اليمنية في تنظيمها ما يسمى بالتنظيم الرأسي المعتمد على التسلسل الهرمي للتنظيم الأكاديمي والإداري الجامعي، ويعد الجهاز الأكاديمي صاحب القرار الأول، أما الجهاز الإداري فمهمته تنفيذية، ويتحمل مسؤوليته بمقتضى الصلاحيات الممنوحة له( الحاج، 2014، 57). وبالنظر إلى النظام المؤسسي في الجامعات اليمنية نجد أنه يعتريه القصور والضعف، وضعف الالتزام

بالقوانين واللوائح والنظم والتقاليد والأعراف الأكاديمية في بعض الأحيان وفي مقدمة أوجه القصور البيروقراطية الإدارية، إلى جانب الدور المباشرة الذي تمارسه وزارة المالية على جانب النفقات الذى أدى إلى غياب المرونة، وتعقيد الإجراءات والبطء في اتخاذ القرارات، وجعل أداء قيادات الجامعة عاجزة عن اتخاذ القرارات الضرورية لتسيير أمور جامعاتهم بشكل فعال، بالإضافة إلى افتقار الجامعات إلى الحوكمة وإلى النقص في الخبرات والمهارات الإدارية والقدرات القيادية لدى بعض القيادات الجامعية أدى إلى الانتقاص من الاستقلالية وإلى اتخاذ قرارات غير مناسبة(الحدابي،2014، 14).

ويتصف النظام الهيكلي في الجامعات اليمنية بما يأتي:

- الرقابة المفرطة على الشؤون المالية والذي أثر على استقلالية الجامعات وأعاق إدارتها في اتخاذ القرارات الفاعلة في استخدام الموارد.
- الاستقلالية المحدودة لقيادات الجامعات لم تستخدم بشكل جيد؛ إذ لم تتخذ قيادات الجامعات القرارات اللازمة للأداء الفعال في جامعاتهم، مع أنهم يملكون سلطة فعل ذلك.
- الافتقار إلى الخبرات والمهارات المطلوبة التي تمكن من ممارسة الاستقلالية المالية، علاوة على أن البنية التنظيمية الحالية لا تتلاءم مع الاستقلالية الكاملة.
- غياب مشاركة المجتمع في مجالس اتخاذ القرار أدى إلى عزل الجامعة عن محيطها المجتمعي واحتياجاته، وغياب الشفافية والمساءلة في القرارات الجامعية.
- محدودية المعلومات والبيانات التي يتم على أساسها صياغة السياسات على المستوى الوطني والمؤسسي( الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، 2006 ـ 2010، 46).

ويمكن القول إن اقتصاد المعرفة يفرض على الجامعات اليمنية الاعتماد على هيكل تنظيمي مرن يحسن أداء العمليات والأفراد ويصلهم مباشرة بالأجهزة الأخرى المشتركة في العملية التعليمية، بحيث يمتلك الأفراد حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم عن طريق تفويض واسع للصلاحيات، وصياغة الاختصاصات الرسمية بشكل واضح وتوضيح أهداف الجامعات وإيجاد الارتباط بين أنشطة الكليات وأنشطة الجامعة.

- **مؤشر البنية المؤسسية:**

بلغ عدد الجامعات الحكومية في العام الجامعي2014/2013م، (10) جامعات عاملة، تضم نحو(121) كلية، تتوزع بين (69) كلية إنسانية، من بينها(35) كلية في التخصصات التربوية، و(52) كلية في التخصصات العلمية التطبيقية، فيما بلغ عدد الجامعات الأهلية والخاصة(38)، جامعة/ كلية عليا(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 65).

- **مؤشر البنية التكنولوجية:**

على الرغم من أن استخدام التكنولوجيا أصبح سمة عصرية من سمات جامعات العالم المتقدم؛ فإن الجامعات اليمنية تعاني من عدم توفر الأجهزة التكنولوجية الكافية، ولم تُدخل التقنية الحديثة في عملها الإداري، لم تتعاون مع الشركات المتخصصة في إنتاج التكنولوجيا للاستفادة من خبراتهم في إنتاج البرامج المشتركة والمعتمدة على استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى أنها لم تتعاون مع الجامعات العالمية في مجال استخدام التكنولوجيا، ولم تجري أي تدريبات متخصصة في استخدامها لا في العمل الإداري ولا في العمل التدريسي (العبيدي، 2003، 22). لذا ينبغي على الجامعات اليمنية الحكومية أن تسعى إلى أقتناء أحدث الأجهزة التكنولوجية، وحسب حاجات الجامعات المرحلية، وأن تهيئ فريقاً فنياً متقدماً في استخدام الأجهزة التكنولوجية يأخذ على عاتقة تدريب العاملين أو شرح ما يستجد في عالم التكنولوجيا، وأن تفتح مراكز للإنترنت، وتقيم الدورات المستمرة للباحثين اليمنيين من أجل تدريبهم، وجعلهم أكثر قدرة على استدعاء المعلومات الضرورية لإجراء المهارات التي تتطلبها هذه الشبكة(العبيدي، 2003، 28).

- **مؤشر العلاقات مع المؤسسات المحلية:**

تعاني الجامعات اليمنية من عدم وجود انفتاح متبادل بين الجامعات ومؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام، وهو أمر يجعل من مؤسسات التعليم الجامعي مجرد معامل لمخرجات تعليمية معظمها نظرية بعيدة عن الواقع، وهو ما أسهم في ارتفاع معدل البطالة في أوساط المتخرجين(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2011، 55).

ولم تحاول الجامعات اليمنية تعريف المؤسسات الاجتماعية ببرامجها المتنوعة، ولم تفتح مجالات التعاون البحثي معها؛ إذ إن رفد القطاعات التنموية بالخدمات الاستشارية والإنتاجية ضعيف جداً، ولم تقم بدورات تدريبية تتلاءم وحاجات القطاعات التنموية(العبيدي، 2003، 26).

**د. الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في ضوء اقتصاد المعرفة:**

بناءً على ما استقراءه الباحث من المنطلقات النظرية والدراسات العلمية ذات الصلة، بالإضافة إلى واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية بمكوناتة(البشري، الهيكلي، العلائقي)، تم وضع الآليات والأساليب العلمية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية لتنمية رأس مالها المعرفي في ضوء اقتصاد المعرفة، وتم عرضها على مجموعة من الخبراء في الجامعات اليمنية(جامعة إب، جامعة تعز، جامعة الحديدة، جامعة حجة، جامعة ذمار)؛ وبعد عرضها عليهم والاستفادة من ملاحظاتهم، خلُص الباحث إلى ضرورة قيام الجامعات اليمنية الحكومية بتنمية رأس مالها المعرفي من خلال تبني استراتيجية تركز على ما يأتي:

- التركيز على أهمية مصادر إنتاج ونقل المعرفة على المدى الطويل (التراكم المعرفي، التدريب، البحث العلمي، التطوير، الإبتكار، الاختراع والإبداع).
- تأسيس بنية تحتية تعتمد على تكنولوجيا متطورة في مجالات المعلومات والمعرفة والاتصالات.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآليات والأساليب العلمية الآتية:

**جدول(8) الآليات والأساليب العلمية لتنمية رأس المال المعرفي في ضوء اقتصاد المعرفة**

| أولاً : تفعيل رأس المال البشري في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال ما يأتي: | |
|---|---|
| المجال | الآليـــــــات والأســـاليب العلمية |
| تنمية المهارات | – تأسيس مركز متخصص للتنمية المهنية للعاملين في الجامعات اليمنية.<br>– استقطاب الأفراد ذوي القدرات الإبداعية والإنتاج المعرفي.<br>– عقد المحاضرات والندوات والورش واستضافة ذوي المهارات والإبداعات من الجامعات المماثلة.<br>– إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب، وتدريب العاملين عليها.<br>– إنشاء شبكة للتدريب الإلكتروني النشط، تربط مراكز التدريب الإلكتروني بوزارة التعليم العالي والجامعات.<br>– ربط الترقيات والتدوير الوظيفي والحوافز بالحصول على برامج تدريبية متنوعة. |
| تعزيز الخبرات | – تشجيع العمل البحثي الجماعي عن طريق دعم الفرق البحثية المتميزة.<br>– تفعيل الحوار بين العاملين وتشجيعهم على المشاركة بطرح الأفكار وفتح المجال للنقاش وتبادل الخبرات.<br>– نقل الخبرات بين الباحثين عن طريق ورش العمل والدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات بشكل دوري.<br>– زيادة فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية العربية والأجنبية.<br>– اطلاع العاملين على نتائج المؤتمرات والندوات الخارجية من خلال حلقات نقاش مع زمائهم المشاركين فيها.<br>– إقامة حلقات نقاشية دورية للذين حضروا المؤتمرات والندوات الخارجية مع زملائهم، واستثمار طاقاتهم.<br>– ترجمة مخرجات المؤتمرات والندوات العلمية والمتمثلة بالأفكار والخبرات التي تضيف قيمة للمؤسسة.<br>– إيجاد شبكة داخلية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وتعميمها والاحتفاظ بالملكية الفكرية لصاحبها.<br>– التحديث المستمر للمواد التدريبية، وتشجيع العاملين على الاستكشاف والتطبيق والاستمرار في التدريب. |
| تطوير القدرات المعرفية | – إعداد الأدلة الإرشادية لتوجيه العاملين في كافة المستويات بكيفية استغلال الأفكار وتطبيقها.<br>– تكثيف ورش العمل والدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات الدورية في مختلف الموضوعات المعرفية.<br>– إنشاء المكتبة الرقمية بالجامعات اليمنية لمساعدة العاملين على الاطلاع على كل ما استجد من معارف.<br>– تسهيل التواصل مع مصادر الإنتاج المعرفي العالمي من أجل تحديث مصادر معرفية جديدة.<br>– إنشاء قاعدة وبنية تحتية معرفية وتكنولوجية متطورة على مستوى كل جامعة وكل كلية.<br>– التقييم المستمر للقيادات الجامعية من منظور الإلمام المعرفي والتقني والتكنولوجي. |
| تنمية الإبداع والابتكار | – تأسيس مراكز متخصصة للتميز البحثي والإبتكار العلمي في الجامعات.<br>– وضع خطة استراتيجية دقيقة تحدد احتياجات المؤسسة من المهارات والقدرات الإبتكارية المطلوبة.<br>– رسم السياسات التي تدعم الإبداع والإبتكار في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها.<br>– رصد القدرات البحثية المتميزة في مختلف المجالات المعرفية.<br>– إثارة التحدي لدى الباحثين نحو إنتاج المعرفة، والاستمرار في تقدير الأفكار الإبداعية.<br>– تبني الأفكار الإبداعية والإبتكارية والبناء عليها بما يعود على الجامعة بالفائدة والقيمة المضافة.<br>– تشجيع الإبداع والإبتكار، ووضع الحوافز التشجيعية للأفراد المتميزين في إنتاج المعرفة.<br>– إنشاء مراكز تأسيس مركز لتسويق الإنتاج المعرفي الذي تمتلكه الجامعات.<br>– توفير حاضنات لتبني الأعمال الإبتكارية للعاملين.<br>– بناء الأنسجة الفكرية من خلال تشكيل مجموعة إبتكارية تتفاعل وتتعلم من بعضها البعض.<br>– الاهتمام الخاص بالعضو الذي يبتعد عن الرتابة والروتين في تنفيذ الأعمال. |

| أولاً : تفعيل رأس المال البشري في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال ما يأتي: | |
|---|---|
| المجال | الآليـــــات والأســـاليب العلمية |
| تفعيل البحث العملي وحقوق النشر | – وضع خارطة بحثية تهتم بأولويات البحث العلمي بالجمهورية اليمنية في مختلف المجالات.<br>– تعيين كوادر فنية معاونة تساعد الباحثين في التحضير للأبحاث العلمية.<br>– توفر ميزانية كافية لتمويل ودعم مشاريع البحوث العلمية.<br>– دعم وتشجيع مشروعات البحوث المشتركة سواءً على مستوى المجموعات أو على مستوى الجامعات.<br>– إنشاء وتفعيل وحدة للنشر على مستوى كل كلية.<br>– تفعيل المجلة العلمية في الجامعات لتشمل كافة التخصصات، وإصدارها بشكل دوري ومنتظم.<br>– مساعدة الباحثين في نشر أبحاثهم في مجلات علمية مرموقة.<br>– اختيار أفضل البحوث المنشورة وتكريم مؤلفيها.<br>– توفير خدمة الإنترنت في جميع مراف الجامعات.<br>– إقامة الندوات والدورات والورش العلمية لتطوير مهارات البحث لدى الباحثين في الجامعات اليمنية.<br>– تشجيع الباحثين بصورة مستمرة على النشر المحلي والدولي، وتسهيل حصولهم على المنح والبعثات. |

| ثانياً : تفعيل رأس المال الهيكلي في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال ما يأتي: | |
|---|---|
| المجال | الآليـــــات والأســـاليب العلمية |
| بناء قواعد البيانات والتحديث المستمر للمعلومات | – بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة مرتبطة بجميع الكليات تتميز بالدقة والحداثة.<br>– تأسيس نظام تصنيف إلكتروني للأبحاث المنشورة، وربطه بشبكة داخلية وخارجية، وتحديثه باستمرار.<br>– التوثيق المنتظم والشامل لجميع الأصول والعمليات الفكرية في الجامعة؛ لضمان حقوق الأفراد.<br>– توفر إدارة مختصة بالتحديث المستمر لقواعد البيانات والمعلومات.<br>– نشر كافة المعلومات بين الباحثين والعاملين وبين الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني الداخلي.<br>– إشراك العاملين في المؤتمرات والندوات وورش العمل على المستوى الداخلي والخارجي.<br>– تزويد العاملين بكافة التجهيزات الخاصة بأنظمة المعلومات اللازمة لأداء العمل. |
| تنمية براءات الاختراع | – رصد بند في موازنة الجامعات خاص بدعم وتنمية براءات الاختراع.<br>– تأسيس حاضنة تكنولوجية في الجامعات لتسويق براءات الاختراع المحلية .<br>– إعداد قاعدة بيانات تضم الباحثين الراغبين في التعاون مع الحاضنة، وتصنيفهم حسب تخصصاتهم.<br>– إقامة ندوات لتشجيع الباحثين على تسجيل براءات الاختراع، وحثهم على المنافسة عربياً وإقليمياً ودولياً.<br>– إنشاء موقع إلكتروني للتواصل مع الباحثين على مستوى الجامعات اليمنية.<br>– التكفل بدفع تكاليف تسجيل براءات الاختراع عن المبدعين .<br>– عقد مؤتمر سنوي للمخترعين على مستوى الجمهورية اليمنية. |
| اعتماد هيكل تنظيمي مرن يتناسب مع متطلبات اقتصاد المعرفة | – تحديث القوانين واللوائح والإجراءات الخاصة بالهيكل التنظيمي بما يتلاءم وعصر المعرفة .<br>– تحديد الاختصاصات الرسمية للكليات والجامعات بشكل واضح ومكتوب.<br>– بناء ثقافة تنظيمية إيجابية تحابي الإبداع والإبتكار وتكافئ على الإنجاز المعرفي والفكري.<br>– إعداد توصيف وظيفي واضح لكل العاملين في الجامعات.<br>– القيام بهندسة العمليات الإدارية(الهندرة) من أجل تحسين العمليات.<br>– تفويض واسع للسلطات، وإتاحة الحرية للأفراد باتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم اليومية.<br>– تشجيع الاتصالات بين المستويات الإدارية في الجامعة لنقل الأفكار والآراء.<br>– إعداد البنية التحتية اللازمة للمعرفة من حواسيب وبرمجيات ووسائل الاتصالات اللازمة.<br>– تصميم أنظمة للحوافز المادية والمعنوية.<br>– إعداد نظام لربط الجامعة بمؤسسات الإنتاج وحاضنات المعرفة ومؤسسات المجتمع المختلفة.<br>– تحديد الارتباط بين أنشطة الجامعات وأنشطة الكليات والمجتمع الخارجي.<br>– تسهيل تبادل المعلومات والمعارف بين العاملين على مختلف الاتجاهات(رأسي، أفقي)<br>– مراجعة وتقييم العمليات الإدارية بشكل مستمر. |

| ثانياً : تفعيل رأس المال الهيكلي في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال ما يأتي: | |
|---|---|
| المجال | الآليـــــات والأســـاليب العلمية |
| تعزيز الموجودات الفكرية والمحافظة عليها | – وضع القوانين والتشريعات التي تحول دون مصادرة حقوق الباحثين وملكيتهم الفكرية.<br>– استخلاص المعرفة الكامنة لدى جميع العاملين في الجامعات.<br>– تحويل الأصول الفكرية إلى رأس مال معرفي للجامعات.<br>– تطبيق قوانين وقواعد الملكية الفكرية للباحثين.<br>– استخدام برامج لكشف انتهاكات حقوق المؤلفين للحفاظ على حقوق الباحثين. |
| حوسبة الجامعات | – تزويد الجامعات والكليات والقاعات بالأجهزة الإلكترونية اللازمة لعملية التعلم، وتيسير تداولها.<br>– ربط كافة أجهزة الجامعات بالأجهزة المركزية المرتبطة بالشبكة العالمية العنكبوتية.<br>– حوسبة العمليات الإدارية والإجراءات المتبعة في إنجاز الأعمال.<br>– ربط مكتبات الكليات والجامعات بقواعد معلوماتية داخلية وخارجية، وتوسيعها.<br>– تعزيز استخدام برامج الحاسب الآلي وتحديث البرامج المستخدمة .<br>– تصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على التكنولوجيا تربط مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث.<br>– إنشاء برامج خاصة للعناية بالمعدات والبرامجيات؛ كي تبقى متسقة مع التقنيات المعاصرة.<br>– الاعتماد على الحوسبة السحابية فيما يتعلق بقواعد البيانات والوثائق والبرامج والأصول التي تملكها الجامعات. |
| توجية السياسات والاستراتيجيات | – تنظيم تشريعات بحثية تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة واقتصادها.<br>– طرح الرؤى الاستراتيجية المتعلقة بتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية وفق اقتصاد المعرفة.<br>– رسم السياسات التي تدعم الأصالة والإبتكار في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها.<br>– وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية بالجامعة.<br>– المرونة والانفتاح والشفافية في الممارسات والقرارات والخطط التنفيذية.<br>– إعادة النظر في هيكلية الإنفاق على التعليم والبحث العلمي. |

| ثالثاً : تفعيل رأس المال العلائقي في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال ما يأتي: | |
|---|---|
| المجال | الآليـــــات والأســـاليب العلمية |
| تحقيق رضا المستفيد | – تأسيس مراكز علمية متخصصة في الجامعات لقياس رضا المستفيدين.<br>– تنفيذ دراسات وبحوث ميدانية واستطلاعات رأي لقياس رضا المستفيدين.<br>– تقدير فلسفة المستفيدين والاطلاع على آراءهم ومقترحاتهم والإصغاء لهم وحل مشاكلهم.<br>– تحديد احتياجات السوق (التدريبية، التكنولوجية، الإنتاجية)، وتلبيتها.<br>– تحسين الخدمات المقدمة لهم وتبسيط الإجراءات الخاصة بذلك، وإعطاء الأولوية لما يحقق رضاهم.<br>– تقديم الاستشارات العلمية لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإنتاجية.<br>– وضع الخطط والبرامج التي تهدف للتنمية وخدمة المجتمع. |
| كسب ولاء المستفيد | – التوسع في المحاضرات الثقافية والبرامج التدريبية الموجهة للمجتمع.<br>– المحافظة على خصوصيات الأفراد واحتياجاتهم.<br>– إعداد استراتيجيات لمشاركة المستفيدين في عملية صنع القرار في الجامعات. |
| تنمية العلاقة بين الجامعات والمؤسسات المحلية والإنتاجية | – إعادة صياغة التشريعات والسياسات الداعمة للتعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات العلاقة.<br>– إنشاء مركز لتقديم الاستشارات الفنية والتدريبية لمختلف القطاعات المحلية والإنتاجية.<br>– تسويق نتائج مشروعات الابحاث العلمية التطبيقية للصناعة والقطاع الخاص المحلي والدولي.<br>– إشراك المجتمع المحلي والمؤسسات الصناعية في دعم أنشطة الجامعات.<br>– الاستجابة لحاجات سوق العمل من التخصصات العلمية على مختلف كليات الجامعات.<br>– انفتاح الجامعات على مواقع الإنتاج في المجتمع. |

| ثالثاً : تفعيل رأس المال العلائقي في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال ما يأتي: | |
|---|---|
| المجال | الآليـــــات والأســـاليب العلمية |
| تفعيل دور الشراكة والتحالف مع المؤسسات المحلية والإنتاجية | – وجود لوائح وتشريعات تشجع على الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.<br>– إعداد قاعدة بيانات بجهات الاتصال الداخلية والخارجية، وتحديثها باستمرار.<br>– تشجيع التعاون وعمل علاقات توأمة وشراكة مع القطاعات الصناعية والإنتاجية.<br>– الاستجابة الفعالة لمتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع.<br>– إشراك الأطراف المجتمعية في بناء الخطط التعليمية.<br>– الاستعانة بالخبراء والعلماء من مختلف المؤسسات للعمل لديها.<br>– تطوير آليات التعاون مع المؤسسات الإنتاجية بما من شأنه تلبية احتياجات الجامعات.<br>– عقد شراكات داخلية وخارجية مع المؤسسات البحثية. |

## أبرز النتائج:

من خلال ما استقراءه الباحث من المنطلقات النظرية والدراسات العلمية ذات الصلة، بالإضافة إلى واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أن اقتصاد المعرفة يتمحور حول المعرفة العلمية وإنتاجها ونشرها وتطبيقها.
- أن رأس المال المعرفي يرتبط بالمعرفة والمهارة والخبرة والإبتكار والاختراع، وجميعها ترتبط بالتدريب والتطوير والتحفيز.
- أن واقع مؤشرات رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية إذا ما قورنت بالمؤشرات العربية والإقليمية والعالمية تكاد لاتذكر.

## الإستنتاجات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في البحث الحالي، استنتج الباحث الآتي:

- أن العامل الرئيس في عملية الإنتاج هو المعرفة واقتصادها.
- أنه لا يمكن مواكبة اقتصاد المعرفة من دون وجود نظام تعليمي متطور، وبيئة مشجعة على البحث العلمي فضلاً عن التكنولوجيا وخدمات الإنترنت، ولن يتطور النظام التعليمي في الجامعات إلا من خلال التركيز على توظيف تقنية الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في تنمية قدرات ومهارات رأس المال المعرفي في الجامعات.
- أن القيمة الحقيقية للجامعات تعتمد على ما تمتلكه من رأس مال معرفي، يتمثل في مخزون المعرفة لدى العاملين الذي يمكن تحويلة إلى قيمة مضافة للجامعات.
- أن السبيل الوحيد لضمان نمو الجامعات اليمنية وبقائها؛ يعتمد على التحديث المستمر لرأس مالها المعرفي بما يتواكب مع التطورات المعاصرة والمتغيرات البيئية والتكنولوجية.

**التوصيات:**

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها؛ يوصي الباحث القيادات العليا وصناع القرار في الجامعات اليمنية بالآتي:

- تبني الآليات والأساليب التي قدمها البحث الحالي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.
- تشكيل فريق متخصص لمتابعة وتقييم تطبيق هذه الآليات والأساليب في الجامعات اليمنية.
- الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة في التعليم الجامعي، وتنمية رأس المال المعرفي، ورفع كفاءته وفاعليته.

**المقترحات:**

- إجراء دراسة تتناول الاحتياجات التدريبية للقيادات الأكاديمية بالجامعات الأهلية في ضوء اقتصاد المعرفة.
- إجراء دراسة علمية تتناول التأثير الذي يحدثة تنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية.
- إجراء دراسة مماثلة لتنمية رأس المال المعرفي في التعليم الفني والتدريب المهني في ضوء اقتصاد المعرفة.

## المراجع


1. أبو سويرح، أيمن سليمان.(2013).تطوير منظومة إدارة رأس المال الفكري في المؤسسات الحكومية بقطاع غزة. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الجنان، لبنان.
2. الاتحاد الدولي للاتصالات.( 2016). **ملخص عن تقرير قياس مجتمع المعلومات**. الاتحاد الدولي للاتصالات.
3. إسماعيل، على نور الدين.(2004). اقتصاد المعرفة من منظور رياضى. **المجلة الاقتصادية السعودية**، (7)، السعودية.
4. بوخمخم، عبدالفتاح.(2009). **الرأس مال المعرفي مصدر التميز في المنظمات، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية**: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، جامعة منتور قسنطينة، الجزائر.
5. تقرير المعرفة العربي.(2009). **تقرير المعرفة العربي**، برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد، دبي، الإمارات.
6. توتليان، مرال.(2006). **مؤشرات اقتصاد المعرفة، وموقع المرأة من تطورها**، المعهد العربي للتدريب، لبنان.
7. الثقفي، محمد شديد وعبدالرؤوف،ابراهيم عبدالله.(2015). اليات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية. **مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية**، جامعة المنصورة، مصر.
8. جمعة، محمد سيد.(2009). تطوير التعليم ودورة في بناء اقتصاد المعرفة. **بحث مقدم للمؤتمر الدولى الأول للتعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد**، جامعة الطائف، الرياض ، السعودية.
9. الحاج، أحمد محمد.(2013). **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره في البلاد العربية**. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
10. الحاج، أحمد محمد. (2014). **التعليم الجامعي في اليمن**. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
11. الحاج، أحمد محمد والطيب، عبدالجبار.(2010). **دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة -اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينة في اليمن**. مركز المتفوق للطباعة والنشر. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
12. الحدابي، داوود عبد الملك.(2014).**تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي**. صنعاء،الجمهورية اليمنية.
13. حسين، ليث سعدالله.(2012). **رأس المال الفكري في تحسين جودة الخدمة التعليمية**. العراق.
14. حسين، حسن مختار وحنفي، محمد طه.(2000).تطوير المهام الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، **مجلة التربية وعلم النفس**، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
15. الحلالمة، محمد عزات.(2009).رأس المال المعرفي وأثرة في أسباب النجاح الاستراتيجي لمؤسسات الأعمال.**كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد(19)، عمان، الأردن.
16. الحمزي، إبراهيم أحمد محمد.(2010). تصور مقترح للبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في ضوء توجهات اليمن نحو اقتصاد المعرفة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
17. حيدر، عبداللطيف حسين(2004).الادوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية:جامعة الامارات العربية المتحدة، الأمارات.
18. الخطيب، محمد وعبدالحليم، حسين.(1425).**المدرسة وتوطين ثقافة المعلوماتية:نموذج التعليم الإلكتروني**. السعودية.
19. خلف، فليح حسن.(2007). **اقتصاد المعرفة**، جدارا للكتاب العالمي. عمان، الأردن.

20. الراشدي، حامد هاشم محمد.(2017).**إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية**. دار طيبة للنشر والتوزيع.

21. راوية، حسن.(2005).**مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**. الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر.

22. الربيعي، حاكم والحدراوي، حامد.( 2014). التوجه الريادي كخارطة استراتيجية في ظل تبني الاستثمار في رأس المال المعرفي، **المؤتمر الدولي السادس للجامعة**، كربلاء، العراق.

23. الزعبي، علي فلاح.(2011). رأس المال الفكري (المعرفي) مدخل استراتيجي لتطوير الكفاءات وتحقيق الأداء المتميز، **الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال في الاقتصاديات الحديثة**، جامعة الشلف، الجزائر.

24. الزيات، فتحي مصطفى.(2011). **اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية**. دار النشر للجامعات، مصر.

25. زين الدين، بروش وعبدالقادر، عطوي.(2006). **دور الإبداع والإبتكار في بناء اقتصاد المعرفة دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. الجزائر.

26. السعيد، هاني محمد.(2008). **رأس المال الفكري إنطلاقة إدارية معاصرة**. السحاب للنشر والتوزيع، القاهره، مصر.

27. السكارنة، بلال.(2005). استراتيجية الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وتحسين الأداء لشركات الاتصالات في الأردن، **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عمان، الأردن.

28. سليمان،هشام.(2012). رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الإبداع التنظيمي. **مجلة دراسات العلوم الإدارية**.

29. سيد، رحاب فايز.(2016). قياس رأس المال المعرفي للباحثين في جامعة بني سويف. **اعلم مجلة علمية محكمة**، مصر.

30. الشمري، محمد جبار طاهر.(د.ت). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: مصرأنموذجاً. **اللغوي للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الكوفة، العراق.

31. الشمري، هاشم والليثي، ناديا.(2008). **اقتصاد المعرفة**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

32. الشورة، محمد، مقدادي، يونس وآخرون.(2002).التوجة نحو اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، الأردن.

33. الصائغ، نجاة محمد سعيد.(2013). دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيلة من وجهة نظر رؤساء الأقسام. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، مج2، ع9، المملكة العربية السعودية.

34. الصاوي، ياسر.(2007). **إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**. دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.

35. عباس، سهيلة محمد .(2004). علاقة رأس المال وإدارة الجودة. **مجلة الإداري**، السنة 26، العدد 97.

36. عبدالحميد، عفاف السيد بدوي.( 2012). **رؤية استراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية**، مصر.

37. العبيدي، سيلان جبران.(2003). **دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية**. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

38. العزيزي، محمود عبده حسن. (2014).تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة صنعاء، صنعاء الجمهورية اليمنية.

39. العفيري، نبيل أحمد محمد.(2014).مشروع مقترح للتخطيط الاستراتيجي لتطبيق الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية. **المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي**،جامعة الزرقاء، الاردن.

40. العمري، غسان والسكارنة، بلال والخشاب، أديب.(2009).مجتمع المعرفة وتأثيرة في العمل المعرفي: بحث ميداني في القطاع المصرفي الأردني.**تنمية الرافدين**، العدد95، مجلد31، جامعة الموصل، العراق.

41. العويني. أريج محمد.(2016). استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات المعرفة. **رسالة ماجستير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

42. عليان، ربحي مصطفى.(2012).مجتمع المعرفة مفاهيم أساسية. **ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العربي والمكتبات**،الدوحة، قطر.

43. عيد مرسي، شيرين.(2013). **دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال المعرفي**، دراسة مستقبلية، مصر.

44. الغالبي، كريم سالم والحسناوي، ابراهيم رسول.(2006).تكنولوجيا المعلومات والأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في الوطن العربي. **القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، مجلد(8)، العدد(2)، الأردن.

45. فتوح، محمود والحربي، هيا تركي.(2015).**مهارات المعلم في ظل عصر اقتصاد الثورة الرقمية وطرق تنميتها**. جامعة الأميرة نورة، المملكة العربية السعودية.

46. القاسم، صبحي. (2000).سيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي. **مجلة شؤون عربية**.

47. قاسم، مجدي عبدالوهاب وشحاتة، صفاء أحمد خفاجي، رشا محمود.(2013).**تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا**. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

48. القرني، علي حسن يعن الله.(2009). متطلبات التحول التربوي في مدرأس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة. **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، السعودية.

49. قريبي، ناصر الدين وعطية، سفيان الشارف.(2015). منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة. **مجلة الباحث**، العدد(15)، جامعة وهران، الجزائر.

50. لويزة، فرحاتي.(2016).دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت. **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، الجزائر.

51. مؤشر المعرفة العربي.(2015).**مؤشر المعرفة العربي**.دار الغرير للطباعة والنشر. دبي، الإمارات .

52. مؤشر المعرفة العربي.(2016).**مؤشر المعرفة العربي**. دار الغرير للطباعة والنشر. دبي، الإمارات .

53. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2014).**مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية**. الأمانة العامة، الجمهورية اليمنية.

54. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية**.الأمانة العامة، الجمهورية اليمنية.

55. محي الدين، دينا محمد.(2011). الاقتصاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مصر.

56. المخلافي، سلطان.(2011)."دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية باليمن الواقع ومتطلبات المستقبل"، **مجلة بحوث جامعة تعز**، (8)، تعز، الجمهورية اليمنية.

57. مركز الدراسات الاستراتيجية.(2012).**الموارد البشرية الفكرية الثروة الحقيقية لمجتمعات المعرفة**. مركز الدراسات الاستراتيجية،جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

58. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.(2003).**التقرير الإستراتيجي اليمني**، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية. اليمن.

59. المطيري، محيا بن خلف. (2007). إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أم القرى، السعودية.

60. نجم، عبود نجم. (2008). **إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات والتوزيع**، الأردن

61. الهلالي، الشربيني الهلالي.(2011).إدارة رأس المال الفكري وقياسة وتنميتة كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. **مجلة بحوث التربية النوعية**، جامعة المنصورة، مصر.

62. هانسون، سفين أوف.(2002).مجتمع المعرفة. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد(171).

63. همشري، عمر أحمد.(2012). **إدارة المعرفة: الطريق إلى التميز والزيادة**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

64. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2013). **تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع تنمية الموارد البشرية**. الجمهورية اليمنية.

65. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2006). **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية 2006 – 2010**. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

**المراجع الاجنبية**

66. Hansen, & Hass, M. (2002). Different Knowlge, Different Benefit: Toward A Productivity Perspective on Knowledge, Sharing in Organizations, **Academy of Managers Proceeding**, Vol. 896, Issue 1, www.EBSCO.host.com1/2/2007.
67. Leitner, Karl-Heinz, (2002). Intellectual Capital Reporting for Universities: Conceptual background and application within the Reorganization of Austrian Universities, **A Paper Presented at the Conference "TheTransparent Enterprise:** The Value of Intangibles, November 25-26, 2002, Madrid: Autonomous University of Madrid.
68. Molebash, p.(1999). Technology and Educational:Current and Future Trends, **IT. journal**(on-line) Available :http//etxt., Virginia.edu/journa.
69. Organization for Economic Cooperation and Development, (1996). **The-Knowledgebased Economy**, OECD Documents, OECD/GD.
70. Vector Kuo. (2011). **Basic Concepts of information and Communication Technology**. Available at: www.itdesk.info.
Yogesh, M., (1998). **What is the Definition of Knowledge management**, Forbes. USA.

# أنموذج مقترح لتحسين الجودة في كلية التربية جامعة إب باستخدام منهج Six Sigma

أ. عبد الرقيب أحمد شميس

**الملخص:** هدف البحث إلى تصميم أنموذج مقترح لتحسين الجودة في كلية التربية جامعة إب باستخدام منهج (Six Sigma)، من خلال التعرف على واقع الجودة، وقياس مستوى(Sigma) لها، وأسباب حدوث العيوب، واقتراح الحلول لتحسين الجودة، وتم استخدام المنهج الوصفي بنوعية المسحي والتطويري، وبلغ عدد أفراد مجتمع البحث (112) فرداً من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، تم اختيار (56) فرداً بالطريقة العشوائية الطبقية؛ حيث مثلت (50٪) من مجتمع البحث، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام أداة من نوع استبانة، والوثائق الرسمية لنتائج الطلبة، وبعد إدخال البيانات إلى برنامج SPSS، تم استخدام الوسائل الإحصائية المناسبة والمعادلات الرياضية لحساب قيمة Sigma، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج (الأنموذج المقترح) ومنها: إن واقع الجودة في كلية التربية بجميع مجالاتها حصلت على درجة تحقق (متوسطة)، بمتوسط حسابي (1.75) وانحراف معياري (0.378)، حيث تعمل كلية التربية في المستوى (1.58) من مستويات(Sigma)، كما أن الأقسام العلمية تعمل في المستوى (2.7)، توصلت إلي أن هناك عدداً من الأسباب الرئيسة والثانوية التي تسبب في انخفاض مستوى الجودة، )، توصلت إلي أن هناك عدداً من الأسباب الرئيسة والثانوية التي تسبب في انخفاض مستوى الجودة أبرزها الطالب، عضو هيئة التدريس، الإدارة، المقررات الدراسية والوسائل التعليمية، الشراكة مع المجتمع وانقطاع الصلة مع الخريج، ونظم تأكيد الجودة، وتم تقديم عدد من الحلول المقترحة، وخطوات لتطبيق الأنموذج وعوامل نجاحة، وعدد من التوصيات والمقترحات.

**الكلمات المفتاحية**: الجودة، منهج (Six Sigma)، أسلوب DMAIC.

**Abstract**:

This research aims at designing a proposed model for quality improvement in the Faculty of Education, University of Ibb using Six Sigma approach, through identifying the reality of quality, measuring the level of Sigma, and the causes of defects, and suggesting solutions to improve quality. Descriptive method, with survey and development approaches, was used. The number of research population was (112) faculty members and their assistants, (56) of which were selected randomly stratified sample, representing (50%) of the research population. The research had found many results (the proposed model), including: The reality of quality in the Faculty of Education in all its fields obtained a score of (intermediate), with a mean of (1.75) and a standard deviation (0.378), where the Faculty of Education at the level (1.58) (Sigma), and the scientific departments are working at level (2.7), there are a number of main and secondary causes of low quality, most notably are: student, faculty member, administration and regulations, courses

and teaching aids, partnership with the community graduation, quality assurance systems. In addition a number of proposed solutions, and steps to implement the model. Finally, a number of recommendations and proposals were recommended.

**Keywords**: Quality, Six Sigma, DMAIC.

**مقدمة:**

يشهد العالم تغيرات متسارعة في ظل المنافسة العالمية التي لم تترك أي مجال للخطأ والعيوب في تقديم الخدمات، وليست الجامعات بمنأى عن تلك التغيرات؛ إذ أخذت تدرك أهمية الجودة والتميز، ودورها كنشاط منظم ومنهجي في الوصول إلى أساليب إدارية حديثة تمكنها من زيادة كفاءتها، وتحسين جودة مخرجاتها لتصبح بمستوى التحديات، والآمال التنموية.

ولا يعد الوصول إلى مستوى مناسب من الجودة هو الهدف الوحيد للجامعات، بل يعد موضوع التحسين المستمر في الجودة من الموضوعات الأساسية التي تلقي اهتماماً كبيراً من قبل الجامعات التي تتبع فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وقد اتجهت كثير من المؤسسات في الآونة الأخيرة إلى إجراء التحسينات المستمرة في عملياتها وأنشطتها، وقامت بإتباع عدد من المنهجيات للوصول إلى أفضل مستويات الجودة في التعليم ومن أهما منهج (Six Sigma) الذي أثبت قدرته في تحقيق عدد من التحسينات في كثير من القطاعات (سليمان، 2011، 68).

فالمؤسسات التي تقدم تعليم عال الجودة لاتزال تؤدي دورها في البيئة ومستمرة في تحقيق التنافس من خلال تحسين الأداء الأكاديمي، فالطلبة الذين يعدون من المدخلات يتم تحويلهم إلى مخرجات، بغرض إنتاج متخرجين ذوي جودة عالية لتلبية توقعات العملاء في سوق العمل مما يتطلب تحديد العمليات الرئيسة التي يحتوي عليها نظام التعليم، ولذلك صارت الحاجة إلى نهج الجودة لتحسين أداء العمليات، وضمان الجودة في التعليم، باستخدام المناهج العلمية الحديثة ومنها منهج Sigma Six، بوصفه أكثر ملائمة، ويوفر أساساً علميًا وإحصائيًا يضم العديد من الأدوات والأساليب للقياس وتحسين الجودة، (Navas.et.al,2016، 245)، كما أنه منهج إداري يعتمد في نجاح تطبيقه على تشكيل فرق العمل، ووضوح الأدوار والمسؤوليات، وتقديم الدعم المادي والفني، والتدريب على الأدوات الإحصائية والمهارات القيادية لتقليل الفاقد وتحقيق رضا الطلاب عن كل العمليات، ( Lora, 2007,4).

ويهدف منهج الجودة الإحصائي (Six Sigma) إلي زيادة كفاءة العملية التعليمية والمتمثلة بتحسين جودة البرامج الأكاديمية، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، وشؤون الطلاب والمناهج وتحقيق مكاسب ملحوظة فيما يتعلق بتطوير المعايير الأساسية للجودة، وزيادة معدل رضا الطلاب والمجتمع، وتقليل الفترة الزمنية في إنجاز الأعمال، وتقليل العيوب في كل إجراء تقوم به الإدارة، كما يسمح بإتاحة فرص التواصل بين الطلاب والموظفين والموردين (Chlaidze & Linde, 2006,7).

لذلك يعني تطبيق (Six Sigma) في الجامعات تحسين جودة العملية التعليمية، وتخريج نوعيات ضمن مواصفات محددة، وتقليل حالات الرسوب أو الإكمال إلى (3.4) حالة لكل مليون فرصة، عن

طريق أسلوب (DMAIC) بمراحله البنائية بدءً بتشخيص المشكلة من ناحية العملية التعليمية والطلبة، والقياس، وتحليل النتائج للتعرف على مواطن القصور، فضلاً عن تشخيص الأسباب، ومن ثم إجراء عملية تحسين جودة كافة الكليات والمراكز الأكاديمية في الجامعات (يوسف وآخرون،2012، 273).

ومنها كلية التربية التي تعد من أكثر الكليات الجامعية ارتباطاً بمستقبل المجتمع كونها مسئولة عن إعداد

المعلمين والإداريين والفنين في قطاع التعليم، وتطوير المجتمع وارتقائه، فإذا كان للتعليم دور أساسي فإن لكلية التربية مكانتها ودورها الأول، ولذلك فإنها لا تقل أهمية عن الكليات الأمنية والعسكرية المسئولة عن الحفاظ على أمن المجتمع والدفاع عنه، ويتحقق نجاحها في تحمل هذه المسؤولية من خلال تطوير أهدافها وبرامجها بما ينعكس على جودة المتخرجين، (مجاهد وبدير، 2006، 83).

ويتضح ذلك من خلال ما تبنته كثير من الدول المتقدمة لاستراتيجيات تسمح لمؤسسات إعداد المعلم بمواجهة التهديدات البيئة والمحافظة على موقعها التنافسي، وتطويره، وتبني نظام جودة التعليم العالي، ومن أشهرها آلية ضمان الجودة المعمول بها في نظم التعليم الأوربية وخاصة في المملكة المتحدة، وآلية الاعتماد السائد في الولايات المتحدة، (الهلالي والسيد، 2009، 340)، فكان هناك اهتمام وأضح بمعايير جودة كلية التربية من قبل المجلس القومي لإعتماد المعلم، وحدوث نوع من التكامل بين معايير الجودة التي تضعها الولايات وبين المستويات المعيارية الموضوعة من قبل الكليات، والاهتمام بجودة ومعايير التميز للبرامج، وأشارت وثيقة المعايير القومية للتعليم في مصر إلى إعادة هيكلية كلية التربية في مجالات عديدة من أهمها تطوير برامجها في ضوء المعايير، وضع نظم الاعتماد والجودة من خلال آليات موضوعية متطورة تتفق مع التطوير السريع (غنيم وعبدالحميد، 2008، 496).

وبذلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية العديد من المحاولات في تحسين مستويات الجودة من خلال تقديم الكثير من المبادرات لمواجهة تحدي جودة التعليم، إذ عملت على تنفيذ مراجعة شاملة لتحديث البرامج والمناهج، وتنوع المسارات الأكاديمية والمهنية، كما تم إدخال مفاهيم الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة من خلال إنشاء مراكز تطوير الأداء الأكاديمي ووحدات ضمان الجودة في الجامعات وتنفيذ عدد من الدورات في تحسين مستويات الجودة في مختلف الكليات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2010، 10)، ولكي يحقق التعليم الجامعي في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب بكافة كلياتها ومنها كلية التربية دوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، فإن ذلك يتطلب العمل على تحسين جودة مدخلات التعليم وعملياته ومخرجاته باستخدام أحدث المنهجيات التي يمكن أن تحقق الجودة كمنهج SixSigma (الصرابي، 2017، 5).

وهذا ما أشارت إليه عدد من الدراسات كدراسة (البناء، 2014)، و(حمادة، 2014)، و(أحمد، 2015)، و(عطير، 2017)، و(فيروز، 2017)، و(الصرابي، 2017)،و(ناصري، 2018) والتي أشارت على أهميته في تطوير إدارة التعليم، وتحسين جودة العمليات، والبرامج، والأداء الاكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، والبحث العلمي، وعملية الاعتماد. لذلك جاءت الحاجة إلى تقديم أنموذج مقترح

لتحسين الجودة في كلية التربية إب وفق منهج ملائم كـ (Six Sigma) يعمل على تحسين مستويات الجودة وتقديم مخرجات بمستوى الخطاء الصفري وبأقل الكلف الممكنة، وهو ما يمثل الهدف الرئيس للبحث.

**مشكلة البحث:**

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تحسين مستويات الجودة، إلا أن الجامعات اليمنية، ومنها كليات التربية ماتزال تواجه عدداً من الاختلالات التي تتمثل في انخفاض جودة البرامج والمناهج، وطرائق التدريس والتقويم، وتراجع إدارته، وما يزال التعليم فيها يتبع الوسائل والأساليب التقليدية والمسيطرة على قدراته، وأصبحت مساهمته في بناء المجتمع وتطوره ضعيف جداً، بالإضافة إلى ضعف كبير في البنية التحتية المتمثلة في المباني والمعامل والمعدات والأجهزة، وموارد التدريس والتعليم والمكتبات والتسهيلات والخدمات العامة والإلكترونية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013، 71).

وتواجه كليات التربية بالجامعات اليمنية ومنها جامعة إب عدد من التحديات الناتجة من الحراك الثقافي، وتأثيرات العولمة، وتحدي الشراكة بين كلية التربية ووزارة التربية والتعليم وسوق العمل والصلة بالمتخرجين، وضعف الرؤية السياسية القائمة نحو تحديد دور وزارة التعليم العالي وكليات التربية في إعداد المعلمين وتخصصاتهم من خلال قبول الطلبة بكلية التربية بما يحقق الموائمة بين العرض والطلب، خاصة مع ظهور معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في كافة عناصر نظام التعليم بالكلية ومنها الطالب، والمعلم، والبرامج، والإدارة، وأعضاء هيئة التدريس؛ حيث أشارت عدد من الدراسات العلمية التي تناولت الجودة في بعض كليات التربية بالجامعات اليمنية كدراسة (الحدابي وقشوة، 2009)، ودراسة (المعمري، 2015)، ودراسة (شملان، 2017)، بأن كليات التربية لم تصل إلى الجودة المطلوبة سواء في نوعية الخدمات التعليمية أو في الإدارة والخطط الاستراتيجية، والبرامج، والتنمية المهنية أو أساليب التدريس والتقويم، وأشارت تلك الدراسات إلى إعادة النظر في الوضع الحالي لكليات التربية من خلال إجراء الدراسات العملية الهادفة إلى تطوير تحسين جودة أداء هذه الكليات، ومنها كلية التربية إب، فهي ليست استثناء من هذه الوضعية بل ربما تكون أكثر معاناة من غيرها.

وكل هذا ادى إلى الحاجة لتحسين الجودة في كلية التربية إب من خلال الدقة في التشخيص، والقياس، والتحليل، وذلك بتطبيق منهج (Six Sigma) الذي يساعد على تحسين الجودة، ويسهم في حل المشكلات، ويقلل الانحرافات، ولكن بعيداً عن أسلوب التجربة والخطأ، وعن المحاولات الكثيرة المكلفة، للوصول إلى أفضل مستويات الجودة بما يحقق رضاء المستفيدين. وتتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: **ما الأنموذج المقترح لتحسين الجودة في كلية التربية جامعة إب باستخدام منهج Six Sigma ؟**

**أهـمـية البحـث: -**

تتحدد أهـمـية البحـث بالنـقـاط الآتـية:

1) يعد إضافة علمية للأدبيات النادرة في المكتبة اليمنية التي أهتمت بمنهج (Six Sigma) وتطبيقاته في كليات التربية إب.
2) يكشف عن واقع الجودة في كلية التربية إب ومدي تتطابق الواقع مع منهج الجودة (Six Sigma).
3) تعد مخرجات هذا البحث مهماً للباحثين والمهتمين بهذا المجال بشكل عام ولكليات التربية بشكل خاص حيث تساعدها على الدخول إلى مجال الجودة والمنافسة.
4) تسهم نتائج هذا البحث في توجيه نظر المسئولين في التعليم نحو ضرورة تطبيق منهج الجودة الكمي (Six Sigma) لما لها من آثار إيجابية على إدارة الجودة.
5) يسهم البحث في تقديم معلومات تساعد أصحاب القرار في تجويد أداء كليات التربية بالجامعات اليمنية بشكل
عام، وكلية التربية إب بشكل خاص.
6) يعد البحث محاولة علمية تتم لأول مرة وفقاً لعلم الباحث من خلال تصميم أنموذج مقترح لتحسين الجودة في
كلية التربية بجامعة إب باستخدام منهج (Six Sigma).

**أهـداف البحـث:**

يهدف البحث إلى تصميم أنموذج مقترح لتحسين الجودة في كلية التربية بجامعة إب باستخدام منهج (Six Sigma) وفق أسلوب (DMAIC). من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1) ما واقع الجودة في كلية التربية بجامعة إب وفقاً لمرحلة التعريف باستخدام منهج Six Sigma ؟
2) ما مستوى (Sigma) الجودة في كلية التربية إب وفقاً لمرحلة القياس باستخدام منهج Six Sigma ؟
3) ما أسباب حدوث العيوب المؤثرة على جودة الكلية وفقاً لمرحلة التحليل باستخدام منهج Six Sigma؟
4) ما الحلول المقترحة لتحسين الجودة في كلية التربية إب وفقاً لمرحلة التحسين باستخدام منهج Six Sigma؟

**حدود البحث:**

يتحدد البحث بتصميم الأنموذج المقترح لتحسين الجودة في كلية التربية جامعة إب باستخدام منهج (Six Sigma)، والمتمثلة بالمعايير الآتية بـــ(رؤية الكلية ورسالتها، البرامج الأكاديمية، الإدارة، اعضاء هيئة التدريس، معايير القبول والتشعب والخدمات الطلابية، تلبية حاجات المستفيدين) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم خلال العام الجامعي 2017/ 2018م.

**مصطلحات البحث:**

**الأنموذج :**

يعرف إجرائيًا بأنه: تمثيل نظري وتطبيقي لمجموعة من العمليات ولإجراءات والأنشطة لتحسين الجودة المستندة إلى العديد من المعايير بغرض توجيه العمل لتحسين الجودة في كلية التربية جامعة إب باستخدام منهج Six Sigma.

**تحسين الجودة:**

يعرف تحسين الجودة إجرائياً: بأنها تحقيق الخطأ الصفري في مجموعة من المعايير والموصفات التي يجب أن تتبناها كلية التربية إب، المتمثلة بـ(رؤية ورسالة الكلية، والبرامج الأكاديمية، والإدارة، وأعضاء هيئة التدريس، ومعايير القبول والتشعب والخدمات الطلابية، وحاجات المجتمع)، من خلال الاعتماد على مبادئ وأسلوب (DMAIC) لمنهج Six Sigma.

**منهج Six Sigma:**

يعرف إجرائياً: بأنه منهج علمي بنائي لتحسين الجودة في كلية التربية إب للوصول إلى أفضل مستوياتها، وبعيوب قليلة أو بمستوى الخطاء الصفري، عن طريق فريق عمل يستخدم أدوات وأساليب إحصائية متنوعة لجمع البيانات والمعلومات وفق أسلوب (DMAIC) لتحقيق توقعات المستفيدين.

**دراسات سابقة: -**

**دراسة (حسان، 2017):** هدفت إلى تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس وجودة المخرجات بجامعة الجوف باستخدام أسلوب DMAIC لمنهج (Six Sigma)، وأستخدم المنهج الوصفي التحليلي والمسحي، وطبقت الاستبانة على عينة عشوائية طبقية، وتوصلت إلى أن أبرز عوامل نجاح هذا الأسلوب في وهي الدعم الفني والمادي، تغير ثقافة العاملين، دراسة سوق العمل لربط الخطط والبرامج الدراسية باحتياجات الخريجين، تدريب أعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم على المشاركة بالمؤتمرات، والتميز في البحث العملي، إعداد أدوات القياس، وتشخيص المشكلات وتحليل أسبابها، وتحديد بدائل مختلفة لحل المشكلات الحالية، وضع خطة زمنية لعملية التحسين، وضع خطة لتقويم العمليات المحسنة، والمخرجات، وتوثيق التحسينات، وتقويم أداء الفريق وتحقيق عملية التغذية المرتدة، وضع ضوابط لظمأن استدامة التحسينات.

**دراسة (الصرابي، 2016):** هدفت إلى بناء أنموذج مقترح لتطوير العمليات الإدارية بجامعة صنعاء في ضوء منهج Six Sigma، وذلك من خلال التعرف على واقع العمليات الإدارية بجامعة صنعاء، ونسبة العيوب فيها والمؤشرات المعيبة لكل عملية إدارية، والأسباب، والحلول، وأدوات الرقابة، والحلول التي يتم التركيز عليها؛ حيث اعتمدت على المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتطويري، واستخدمت أداتين للبحث لجمع البيانات والمعلومات تم توزيعهما على عينة قصدية تكونت من فئتين، الأول لتعرف على واقع العمليات، والثانية لتعرف على أسباب حدوث العيوب وتقديم الحلول، وتوصلت إلى أن العمليات الإدارية بشكل كلى قد حظيت بدرجة تحقق (قليلة)، إذ حصلت على مستوى(2.8)

من مستويات Sigma بمقدار(83875) فـرص ظهور العيب لكل مليون فرصة، وأظهرت النتائج عدد من المؤشرات المعيبة وأسبابها وقدمت حلول لمعالجتها، وعدد من أدوات الرقابة، وقدمت الأنموذج المقترح.

**دراسة (فيروز، 2016)**: هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطبيق مدخل الجودة الإحصائي Six Sigma لتطوير الأداء الإداري الجامعي اليمني، وقد استخدم المنهج الوصفي من خلال مسح الأدبيات، وتحليل واقع الأداء الإداري في مؤسسات التعليم الجامعي لإيجاد الفجوة بين الأداء الإداري الفعلي والمتوقع، وخلصت إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي تواجه تدنٌ ملحوظ في مستوى الأداء، ناتج عن غياب الأساليب الحديثة، وأهمها مدخل الجودة الإحصائي، وقدمت التصور المقترح.

**دراسة (غنيم وعبد الحميد، 2008)**: هدفت إلى التعرف على ماهية (Six Sigma) وأبعادها ومبادئها ومرتكزاتها الأساسية وانعكاساتها ،على جودة الأداء، وتحليل أبرز ملامح مشروعات تطوير كليات التربية بمصر وفق أسلوب (DMIAC) وأيضًا التعرف على واقع الأداء وتحليل واقع الجودة، وتحديد الأسباب المرتبطة بجودة الأداء باستخدام مخطط هيكل السمكة، حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات تم توزيعها على عينة بلغت (42) فردًا، توصلت إلى عدم توافر المستوى المطلوب من الجودة في الرؤية، والرسالة، والبرامج التعليمية، والإدارة،. ومن ثم قدمت تصور مقترحًا لاستخدام منهج (Six Sigma) لإدارة الجودة بكليات التربية.

**دراسة (Li. Zhao, 2011)**: هدفت إلى تقديم المفهوم والخلفية التطويرية ل(Six Sigma.) التي تعتمد عليها العديد من المؤسسات لتحسين مستوى أدائها، وإرضاء المستفيدين، وزيادة قدرتها التنافسية، وتحقيقاً لأهدافها، قام الباحث بدراسة تحليلية للوضع الحالي لواقع إدارة جودة التعليم العالي في الصين ومعرفة مشكلاته من خلال البحث في الوثائق والملاحظة وقد وظفت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن هذا المنهج، كممارسة إدارية تعتبر طريقة جديدة لإدارة الجودة ولا يزال يستحق الكثير من مراحل البحث والاستكشاف في التعليم الجامعي والمؤسسات التعليمية الأخرى، وكفلسفة إدارية يعتبر ثقافة ينبغي أن يطبق ليس في إدارة جودة التعليم ولكن أيضًا لتطوير الإدارة في الجامعات.

**دراسة (Jayaanta & Robert, 2007)**: هدفت إلى وضع أنموذج لتحسين الجودة والإنتاجية في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وظفت المنهج الوصفي التحليلي، توصلت إلى أن (Six Sigma) مدخل لتحسين جودة العمليات، والبرامج، وتنمية أعضاء هيئة التدريس ويشجع الاستثمار في التعليم والبحث، وتصميم البرامج وتنفيذها لتحقيق التحسين المستمر وزيادة الإنتاجية.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

أتفق البحث مع معظم الدراسات في أهمية (Six Sigma) كمنهج لتحسين الجودة وإدارتها في التعليم العالي، وكذلك في استخدام المنهج الوصفي، ومن حيث العينة أتفق مع دراسة (حسان، 2017)، و(غنيم، وعبدالحميد، 2008)، أما من حيث الأهداف أختلف مع جميع الدراسات وذلك في تقديم أنموذج مقترح لتحسين الجودة في كلية التربية من خلال في التعرف على واقع الجودة من خلال استبانة والوثائق الرسمية، وقياس مستوى Sigma لها، ومعرفة أسباب حدوث العيوب، وتقديم الحلول المقترحة.

**الإطار النظري:**

**أولاً: منهج (Six Sigma):**

**1) النشأة والمفهوم:**

تعود جذور(Six Sigma) كمعيار للقياس إلى عالم الإحصاء(Gauss) الذي أوجد مفهوم المنحنى الطبيعي، أما على المستوى التطبيقي لتحسين أداء المؤسسات لبوب (غالفن) الذي أستفاد من (بيل سميث)، ففي بداية الثمانينات لاحظ عدم تطور الجودة في عمليات الشركة فكتب تقريرًا عن مستوى الجودة التقليدية "هو أن قياس عدد العيوب في الألف فرصة" لا يلبي متطلبات العميل لذلك يجب قياس عدد العيوب لكل مليون فرصة، فوضع سميث هذا المعيار، وهذا يعني أن نسبة الكفاءة في أداء العمليات تعادل (99.99996.6%)، فطبقته شركة (مترولا)، وبعد ذلك تزايدت عدد الشركات التي استخدمتها، فحققت نجاحًا كبيرًا الأمر، ثم انتشر تطبيقه في المؤسسات الخدمية ( Nneji, 2008, 23).

يقصد بمفهوم (Six Sigma) بأنها أقوى الاستراتيجيات التي بإمكانها تعزيز تميز العمليات، فالمصطلح يرمز إلى فلسفة وهدف للتخلص من الهدر، تطوير الجودة، وتقليل التكلفة وزمن الأداء، ووقد نما هذا المفهوم بسرعة من عمليات إحصائية للحد من عيوب الإنتاج ليصبح منهج إداري (غبور، 2011، 278)، كما أنه مبادرة للجودة قائم على المراقبة الإحصائية للعمليات الإدارية والمالية والفنية، ويتميز عن الطرق الأخرى بالقياس والتحليل الإحصائي والطريقة البنائية لحل المشاكل والتحديد الدقيق للأسباب، فهو أسلوب وفلسفة إدارية تهدف إلى تركيز الجهد للحصول على خدمات تقترب من المثالية في الجودة والإتقان (بن سعيد، 2004، 21)، كما يشير البعض إلى أنه نظام لإدارة الجودة يستهدف تجنب الأخطاء، ومنهج لتحسين جودة العمليات، ورؤية ومنهج حديث في الإدارة لكيفية تحقيق الجودة التي تتمثل في تكوين فريق عمل مدرب متخصص على كيفية تحديد المشاكلات ومن ثم إيجاد حلول لها وتطبيقها، لذلك قدد تعدد الآراء حول مفهوم(Six Sigma) فينظر البعض إليها بأنه مفهوم إحصائي، ونظام للإدارة، ومنهج لتحسين جودة عمليات وذلك باستخدام أحد أساليبه، لذلك يمكن تعريفه من خلال أبعاد ثلاثة كما ذكرها (بن سعيد، 2004، 45) كالآتي:

- **كمقياس إحصائي** مستوى من الجودة لقياس أداء العملية التي ينتج عنها (3.4) عيب لكل مليون فرصة ومعيار لقياس العملية ونقطة مرجعية.
- **كنظام إداري**: على درجة عالية من الهيكلة لتحسين أنشطة العمليات يزود القادة بالأساليب والأدوات التحليلية اللازمة لحل المشكلات، والوصول بالعملية إلى أعلى مستوى من الجودة.
- **كمقياس لتكلفة الجودة** بحيث يسهم في المساعدة في تحديد قيم تكلفة الجودة الرديئة وقيم التكاليف الآخرى.
- **كعملية**: منهج علمي بنائي يسهم في تحسين جودة العمليات وفق أسلوب(DMAIC) لمواجهة المشاكل وتقليل العيوب في إجراء العمليات التي تقوم بها المؤسسة إرضاء للمستفيدين.

2) **مبادئ منهج Six Sigma:**

يعتمد هذا المنهج على عدد من المبادئ كما ذكرها (John & Mullooly,2001,31) كالآتي:

أ- **التركيز على العملاء**: يشمل العملاء الداخلين داخل المؤسسة، أما الخارجين مؤسسات المجتمع.

ب- **الإدارة بالبيانات والمعلومات**: إن هذا المبدأ يقوم على بيانات ومعلومات دقيقة، فالبيانات هي الحقائق الأولية والمعلومات مجموعة منظمة من البيانات، وتحقيق متطلبات العملاء يعتمد على الأرقام.

ج- **تحسين للعمليات:** أداة أساسية للنجاح للوصول إلى أعلى مراحل الجودة، وتحقيق رضاء المستفيد.

د- **الإدارة الوقائية:** التخطيط بشكل استباقي لتحسين الجودة بدلاً من الانتظار حتى حدوث المشاكل.

3) **مراحل تطبيق منهج (Six Sigma) وفق أسلوب (DMAIC):**

يعد أسلوب (DMAIC) بمثابة استراتيجية للجودة مدفوعة بالبيانات من أجل تحسين الجودة، عن طريق خمس مراحل بنائية مترابطة فيما بينها يقوم بها فريق عمل يتكون من قائد العملية، والحزام الأسود الرئيس، الحزام الأسود، والحزام الأخضر، والذين تدربوا على أدواته ومراحله، وهي على النحو الآتي:

**مرحلة التعريف:**

يعد تحديد المشكلة خطوة أولى في عملية تحسين الجودة، وتعمل كخارطة طريق للفريق، يتم فيها تحديد أدوار ومسئوليات كل عضو وتدريبهم، وتحديد الأهداف، ونطاق المشكلة؛ حيث يبدأ الفريق بتحديد العمليات المحورية والمتطلبات الأساسية للعملاء وذلك بوضع قائمه بجميع العمليات المحورية والأنشطة التي تمارس (George,2003,243)، وذلك باستخدام مخطط (SIPOC) وتشمل الموارد طلبة التعليم قبل الجامعي والمدخلات، والعمليات: تعليم تعلم أساليب تدريس، بحوث منشورة، والمخرجات، والعميل وهو الطرف الذي يتسلم مخرجات العملية المجتمع (245، 2016 ،et.al، Navas) كما يتم الاستماع لصوت العميل لتحديد المتطلبات والمواصفات التي يريدها، حيث يتم

تحديد العملاء، وطرح الاسئلة عليهم، وتحليل اجاباتهم ومتطلباتهم، وترجمتها الى سمات في الخدمة أو الخريج، بهدف بلورة المواصفات الحرجة (عبد المحسن، 2014، 390).

**مرحلة القياس:**

تعد البداية في استخراج الحقائق بالأرقام التي تمثل مفاتيح لأسباب المشكلة، فتحدد العمليات المؤثرة على متطلبات المستفيدين والحاسمة للجودة، فيتم قياس العملية، والمدخلات، والمخرجات (العيوب، الشكاوي، المخرجات) (باند وهولب، 2014، 65)، أي أنها تتضمن كيف نقيس العملية؟ وتحديد ماذا نقيس وكيف نقيسه "أداء أعضاء هيئة التدريس، تحصيل الطالب.. الخ"، وقياس الأداء الحالي للعملية ومقارنته بالأداء المطلوب ومن أساليب القياس لتقويم العملية التعليمية (استبيان لقياس رضا الطالب، وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس) (غنيم وعبدالحميد، 2008، 566)، كما تهدف هذه المرحلة إلى وضع المشكلة بطريقة كمية، أي قياس العيوب العملية لكل مليون فرصة، وحساب قيمة (Sigma)، وحساب مؤشر العملية (Rama,2012,3) ولإيجاد قيمة (Sigma) يتم إتباع الخطوات التي ذكرها (John.et.al,2008، 103 )، على النحو الآتي:

1) **العيوب في المليون فرصة: per million opportunities** $DPMO = (D/N.O) \times 10^6$

حيث أن: عدد العيوب في الوحدة (D) Total number of defects

عدد فرص حدوث العيب (O) Number of defect opportunities

عدد عمليات(المؤشرات) الوحدة (N) Number of processed units

2) **مستوى Sigma:** يحسب من العلاقة

$$Sigma = 0.8406 + \sqrt{29.37 - 2.221 (Ln\ DPMO)}$$

**مرحلة التحليل :**

ويتمثل بتحديد أسباب ظهور المشكلة وتشخيص المتغيرات التي تسبب العيوب في العملية، وذلك بتحليل البيانات للوصول إلى الأسباب الأساسية المؤثر على الجودة، ومن ثم تحديد أسبقيات المعالجة للمتغيرات الحاسمة للجودة (Sardeshpande،2014 ،127)، وذلك بواسطة أدوات وأساليب معنية هي: العصف الذهني، عضم السمكة، باريتو (حكمت،2015، 82)،

**مرحلة التحسين :**

تتضمن هذه المرحلة معالجة الأخطاء وتحسين الأداء تحديد مصفوفة أولوية الحلول، وأستخرج أولوية الحل، وضع الخطط للعمليات: الأهداف والأولويات، والمهام والوظائف، والمسؤوليات، وسائل الاتصال، الموارد، والأوقات (عبدالمحسن،2014، 393)، مع استخدام الأدوات الإحصائية الملائمة لغرض تحسين العملية، وأساليب أخرى منها العصف الذهني ومخطط باريتو ( Aized, 2012,329).

**المرحلة الخامسة الرقابة :**

تمر هذه المرحلة بعدد من الخطوات وهي تحديد ضوابط للعملية المحسنة، وإقرار نظام للقياس، وأخيراً تنفيذ عملية المراقبة للعمليات المطورة للتأكد من ملاءمة التطوير لمتطلبات المستفيد، ومراقبة الجودة وتأكيدها (عبدالمحسن،2008، 64).

**4) مبررات ومنطلقات تطبيق منهج (Six Sigma) في التعليم:**

فكر (Six Sigma) كمنهج استراتيجي إلى مستقبل أفضل للجامعات، له ثلاث منطلقات رئيسه كما ذكرها (باند وهولب، 2014، 40) على النحو الآتي:

أ - **التحول في العمل:** تقدم مخرجات وخدمات ذات جودة بمستوى الخطأ الصفري، وتطوير العمليات والخدمات، والتعرف على الشكاوي الحرجة للعملاء والعيوب في العمليات والخريجين والمشكلات، ونظم المعلومات الحرجة لاتخاذ القرار، وتخفض التكلفة والوقت، بالتركيز على العميل والطرق الحديثة.

ب - **التطوير الاستراتيجي:** تعد جهود (Six Sigma) الاستراتيجي لتطبيق معايير ونظم الجودة يتطلب التركيز على عدد محدود من وحدات العمل، والاولويات والمتطلبات، وتطبيق مبادئه، ويجب أن يشمل التطوير الاحتياجات الحرجة للعمل وتشكيل الفريق، والتدريب الذي يهدف إلى التعامل مع نقاط الضعف والفرص.

ت - **حل المشكلات:** هذا الأسلوب يستهدف المشكلات المزعجة والمستمرة، وذات التكلفة العالية والمتأخرة من خلال اختزال زمن العمل والتكلفة، فيتم تدريب فريق العمل على أدوات الإحصائية لحل المشاكلات بناء على الحقائق الفعلية والفهم الجيد للأسباب، فاستراتيجية المؤسسة يبين من خلال تحليلها البيئي العديد من العيوب فيما يتعلق بالمناهج والبرامج الأكاديمية، والخريجين وأعضاء هيئة التدريس، والقيادة والحوكة.

**5) علاقة (Six Sigma) بالجودة:**

يمكن بلورة العلاقة بين الجودة و (Six Sigma) بأن الأخير المرحلة الخامسة والمتقدمة للجودة التي بدأت بالفحص، ثم الرقابة إحصائيًا على الجودة، وتلا ذلك ضمان الجودة، ثم ظهرت إدارة الجودة الشاملة، وأخيرًا Six Sigma ليشمل جميع المراحل، لذلك ظهر كمبادرة لتطوير مستويات الجودة، يعمل على الربط بين أعلى جودة وأقل تكلفة للإنتاج، وهدف للأداء يطبق على كل عناصر الجودة، ولا يعمل بمعزل عنها، نظراً لأن الجودة توفر له الأدوات والتقنيات لتحسين العمليات داخل الإدارة بما يحقق جودة المنتج بأقل تكلفة، عكس الجودة التي تركز على جودة المنتج النهائي وبأي تكلفة (الشعباني وآخرون، 2016، 414)، كما يقوم هذا المنهج على مبدأ الوقاية في العيوب قبل نشوئها حيث يهدف إلى أداء العمليات بشكل صحيح منذ البداية، بما يتفق مع النظرة الحديثة للجودة التي تقوم على فلسفة التحسين المستمر للوصول إلى أفضل مستويات الجودة.

**ثانيا: الجودة في التعليم:**

تعرف الجودة في التعليم بأنها: مدى تحقق أهداف البرامج التعليمية في الخريجين بما يحقق رضاء المجتمع بوصفه المستفيد الأول من المؤسسات التعليمية (جوهر، 2002، 27).

**1) أهداف الجودة في التعليم:**

يذكر( يوسف وآخرون،2012، 265) أهم أهداف الجودة في الجامعات والكليات كالآتي:

- تقويم الأداء وضمان الجودة لوحدات الجامعة والكلية الإدارية والأكاديمية.
- تحقيق نشر ثقافة الجودة، وعقد المؤتمرات والندوات، والورش في مجال الجودة والاعتماد الاكاديمي .
- تقديم الدعم والمشورة لوحدات الكلية المختلفة لما يتعلق بقضايا الجودة والاعتماد الاكاديمي.
- بناء خبرات متميزة في مجال الجودة والتقويم والاعتماد الاكاديمي في التعليم الجامعي.
- الإشراف على تنفيذ برامج الخطط الاستراتيجية من قبل وحدات الجامعة والكليات.
- التأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس وضع دليل للإجراءات التي تحدد مدخلات والعمليات.
- وضع نظام متكامل للتقويم الذاتي لأداء الجامعة والكلية وضمان الجودة لوحداتها وأقسامها الإدارية والأكاديمية، ووضع اللوائح والإجراءات التنظيمية لتنفيذ اهدافها المتعلقة بقضايا الجودة والاعتماد.

**2) معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في كليات التربية:**

تشمل الجودة في كليات التربية العناصر التي ذكرها (العبيدي، 2009، 6) على النحو الآتي:

- جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطلبة وأعضاء الهيئات الجامعية.
- جودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب وطرائق وتقنيات
- جودة مكان التعليم بما يضمه من صفوف ومختبرات ومكتبات وورش وغيرها .
- جودة الإدارة مع ما تعتمد عليه من قوانين وأنظمة ولوائح، وسياسات، وما تعتمده من هياكل وموارد.
- جودة الخريجون، والأنشطة البحثية، والخدمات المجتمعية.

ويذكر(مجاهد وبدير، 2006، 166) مجموعة من المعايير لكليات التربية تشمل الأهداف، الإدارة، أعضاء هيئة التدريس، قبول الطلاب، المباني والتجهيزات، البرامج، والأنشطة الطلابية، الخريجين، التمويل. ويشير (مجيدي والزيارات، 2008، 170 - 171) أن الكليات والجامعات تحتاج إلى مجموعة من الاليات والأساليب لتحسين جودة أدائها منها التقويم الخارجي والداخلي ويشمل الاخير رؤية الكلية ورسالتها، والقيادة والإدارة، وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركة المجتمعية، الأنشطة والخدمات الطلابية.

**ثالثا: استراتيجية كلية التربية -إب:**

أعدت كلية التربية ومركز الجودة بالجامعة (إستراتيجية كلية التربية، 2016) التي تضمنت الآتي:

- **رؤية الكلية:** تتطلع كلية التربية بجامعة إب إلى التميز في إعداد القيادات التربوية والكوادر البحثية بما يلبي احتياجات المجتمع ويحقق معايير الجودة الوطنية.
- **رسالة الكلية:** تسعى كلية التربية بجامعة إب في إعداد كوادر تربوية وبحثية بكفاءة علمية ومهنية عالية لتلبية احتياجات المجتمع من خلال برامج تعليمية مجودة وبيئة أكاديمية وإدارية فعالة.
- **القيم:** تلتزم الكلية بالقيم الأكاديمية الآتية: النزاهة والموضوعية، والكفاءة والمهنية، والجودة والإتقان، والأصالة والتجديد، والشمولية المستمرة والتعليم الذاتي، والوسطية، والاعتدال.

**الغايات الاستراتيجية للكلية:**

- تطوير البنية التحتية وتوفير الموارد والتجهيزات والتسهيلات اللازمة للعمليات التعليمية البحثية.
- تطوير البرامج الأكاديمية بما يلبي احتياجات سوق العمل وتحقيق معايير الجودة الوطنية.
- تطوير الشراكة الفعالة بين الكلية والمؤسسات التربوية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- تطوير منظومة البحث العلمي من خلال سياسية بحثية متكاملة لإنتاج المعرفة العلمية ونشرها وتوظيفها.
- تحسين فرص تعليم وتعلم الطلبة وتوفير الدعم الطلابي الفاعل.
- تنمية الكفايات المهنية للكادر الأكاديمي والإداري بما يلبي العملية التعليمية والإدارية.
- تعزيز نظم الحوكمة والقيادة التربوية الفاعلة بما يوفر بيئة مؤسسية داعمة للتوجهات الاستراتيجية.

**منهجية البحث وإجراءاته:**

**منهج البحث**

نظرًا لطبيعة البحث الحالي فقد تم أستخدم المنهج الوصفي بأنواعه المسحي والتطوير الذي يقوم على وصف الظاهرة، وتحليلها وتفسيرها، واستخلاص النتائج، والتوصل إلى الأنموذج المقترح.

**مجتمع البحث:**

تكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم للعام الجامعي (2018/2017 م) بعدد (112) فردًا يشمل (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مدرس، معيد) والموضحة في الجدول أدناه:

جدول(1) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم للعام(2017/ 2018م).

| عضو هيئة التدريس | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس | معيد | الإجمالي العام |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإجمالي | 5 | 4 | 41 | 20 | 42 | 112 |

المصدر (الشؤون الأكاديمية بكلية التربية إب، 2018/2017 م)

**عينة البحث:**

نظرًا لطبيعة البحث الحالي، وتحقيق أهدافه تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية بلغ عدد أفرادها (56) فردًا من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وبنسبة بلغت (50٪) من مجتمع البحث، ويبرر الباحث عدم أخذ المجتمع كامل نظراً لعدم تواجد أعضاء هيئة التدريس بسبب الوضع الحالي، وأيضاً تم التطبيق في نهاية العام الدراسي لذلك لم يستطيع الوصول إلى جميع أفراد العينة.

**إجراءات تطبيق منهج Six Sigma وفق أسلوب DMAIC**

لتحقيق هدف البحث والإجابة عن تساؤلاته وفق أسلوب DMAIC أتبع الباحث مراحله الآتية:

- **التعريف**: تم تحديد وصف المشكلة "مشكلة البحث"، ثم أعدت استبانة مغلقة لجمع البيانات لتشخيص واقع الجودة من خلال المستفيدين الداخليين، وأيضاً جمعت البيانات من خلال الوثائق الرسمية لنتائج الطلبة.
- **القياس**: طبقت خطوات المنهج العلمي لقياس مستوى (Sigma) لنتائج الطلبة، ولكل مجال على حدة؛ حيث أن المؤشرات التي تقع ضمن مدى المتوسط الحسابي(1 - 1.66) بدرجة تحقق منخفضة تعد مؤشرات معيبة.
- **التحليل**: بهدف معرفة أسباب القصور وحدوث العيوب المؤثرة على الجودة في كلية التربية.
- **التحسين**: تم اقتراح الحلول لمعالجة العيوب في ضوء ما تم التوصل إليه من أسباب بهدف الحد منها ومن وتحسين الجودة في كلية التربية.

**أداة البحث:**

لتحقيق أهداف البحث تم تصميم استبانة أداة لجمع المعلومات والبيانات تضمنت (6) مجالات وهي: رؤية الكلية ورسالتها، والبرامج الأكاديمية، والإدارة، وأعضاء هيئة التدريس، والقبول والتشعب والخدمات الطلابية، وتلبية حاجات المستفيدين، وقد تم الاعتماد في بناء الأداة لقياس الأداء بكلية التربية إب اعتماداً على مسح للمفاهيم المتضمنة في المراجع والكتابات والدراسات التي تناولت الجودة ومعاييرها بالتعليم العالي، وصيغت فقرات الاستبانة بشكل يتيح للمبحوثين فرصة الإجابة وفقاً لتدرج مقياس ليكرت الثلاثي.

**صدق أداة البحث:**

للتحقق من صدق الأداة الظاهري تم عرضها بصورة أولية على عدد من المحكمين، بلغ عددهم (8) محكمين، لتأكد من سلامة الإجراءات المنهجية في تصميم مجالات الأداة، والحكم على مدى صلاحية الفقرات وانتمائها للمجال ووضع الملاحظات حولها التي أدلى بها المحكمون، وتم اعتماد نسبة أتفاق بلغت (80٪) كمعيار لقبول الفقرات من قبل المحكمين.

**ثبات أداة البحث:**

أعتمد البحث على استخراج معامل ألفا كرنباخ لمعرفة ثبات الاتساق الداخلي لأداة البحث؛ حيث بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.84) وهذا يؤكد صلاحية الأداة للبحث.

**إجراءات تطبيق أداة البحث :**

وزعت الأداة على أفراد العينة أثناء أداء اختبار نهاية الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي2017/ 2018م، لتعرف على واقع الجودة في كلية التربية، بالإضافة إلى عينة من نتائج الطلبة للأقسام العلمية للفصل الدراسي الاول للعام نفسه التي أستطاع الحصول عليها، وفي ضوء ذلك تم التشخيص للواقع والقياس والتحليل.

**المعالجة الإحصائية:**

تم أستخدم في تحليل البيانات مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تلائم طبيعة البحث، وأهمها المتوسطات والانحرافات المعيارية والمعادلات الرياضية لمنهج (Six Sigma).

**إجراءات بناء الأنموذج:**

تم بناء الأنموذج المقترح وفق النتائج الميدانية ومراحل (DMAIC) والاستفادة من قراءات وتحليل الدراسات والمصادر العملية، والنماذج والتجارب العالمية في تطبيق منهج Six Sigma، وتحيكم الأنموذج المقترح للتأكد من أن بناؤه تم علميًا ويشتمل على كافة الحلول لمعالجة العيوب والحد من الأسباب التي تم التوصل إليها بهدف تحسين الجودة في كلية التربية؛ إذ تم عرضه على عدد من المحكمين ذوي الخبرة في هذا المجال بجميع مراحله.

**نتائج البحث (الأنموذج المقترح):**

للإجابة عن سؤال البحث الرئيس وهدفه " تصميم أنموذج مقترح لتحسين الجودة في كلية التربية بجامعة إب بإستخدام منهج Six Sigma ، من خلال الإجابة عن أسئلته تم أتباع أسلوب (DMAIC) كالآتي:

**ملاحظة:** نظراً لأن إجابة كل سؤال تعتمد على السؤال الذي يسبقه وفق مراحل أسلوب (DMAIC) لذلك كانت إجابة السؤال الأول والثاني والثالث متتالية بكل مجال على حده( التعريف، والقياس، والتحليل)، ومن ثم تحليل نتائج الطلبة. **كما ينوه الباحث** أن عزو النتائج لسؤال الاول والثاني تمثل الأسباب وفق مرحلة التحليل.

- **السؤال الأول: ما واقع الجودة في كلية التربية إب وفق مرحلة التعريف؟** وهي مرحلة تشخيص المشكلة، حيث أستخدم أحد أدوات منهج (SixSigma)، وهو المستفيد الداخلي، وللإجابة عن هذا السؤال، تم أستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل مجالات الاستبانة، وتم جمعت البيانات من خلال الوثائق
- **السؤال الثاني: ما مستوى (Sigma) الجودة في كلية التربية إب وفقاً لمرحلة القياس؟** للإجابة عن هذا السؤال طبقت خطوات المنهج العلمي لقياس مستوى الجودة (Sigma) لكل مجال على حدة. ونتائج الطلبة.
- **السؤال الثالث: ما أسباب حدوث العيوب المؤثرة على جودة الكلية وفقاً لمرحلة التحليل؟** للإجابة عن هذا السؤال والتي تمثل عزو النتائج السابقة، وهي أسباب حدوث العيوب (المؤشرات المعيبة)

المؤثرة على ضعف تحقيق الجودة في كلية التربية، وأيضا أسباب ارتفاع نسبة العيوب في نتائج تحصيل الطلبة.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي من خلال الاستبانة أن جميع المجالات ككل حصلت على درجة تحقق متوسطة بمتوسط حسابي (1.75) وانحراف معياري (0.378) عن الجودة؛ حيث تعمل الكلية في المستوى(1.6) من (Sigma)، وبنسبة (0.73 ) عيب لكل مليون فرصة، أي أن هناك (475131.7) مؤشر من مجموع المؤشرات معيبة، إذ حصل مجال رؤية الكلية ورسالتها على المرتبة الأولى، يليها الإدارة، ثم البرامج الأكاديمية، بدرجة تحقق (متوسطة)؛ حيث إن قيمة(Sigma) ( 2.5، 2.2، 1.9) على التوالي، أما مجال أعضاء هيئة التدريس، والقبول والتشعب والخدمات الطلابية، وتلبية حاجات المستفيدين فحصلت على درجة تحقق (منخفضة)؛ حيث أن قيمة (Sigma) لهذه المجالات (1)، كما تم التوصل إلى عدد من الأسباب التي تسبب في حدوث العيوب، ويمكن عرض نتائج الأسئلة وفق المراحل الثلاث على مستوى كل مجال على حده كالآتي:

**المجال الأول: رؤية الكلية ورسالتها :**

جدول (2) المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية وقيمة (Sigma) لمجال رؤية الكلية ورسالتها

| م | مرحلة التعريف: المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق | مرحلة القياس : مستوى Sigma |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | تؤكد اهداف الكلية على تحقيق التميز في الاداء. | 2.32 | 0.615 | متوسطة | الوحدة: رؤية الكلية ورسالتها N = (6). فرص حدوث العيب O = (1). عدد العيب D = (1) . نسبة العيوب في الوحدة= D/N = 16٪ العيوب في المليون فرصة $DPMO=(1/1\times 6)\times 10^6$ DPMO =166666 Sigma = $+\sqrt{(29.37 - 2.221 ( Ln DPMO)}$ 0.840 |
| 4 | تساعد رؤية الكلية ورسالتها على اتخاذ القرارات الادارية بفاعليه. | 2.22 | 0.619 | متوسطة | |
| 3 | تلبي رسالة الكلية وأهدافها متطلبات المجتمع. | 2.17 | 0.549 | متوسطة | |
| 5 | تتسم اهداف الكلية بالوضوح والدقة. | 2.17 | 0.549 | متوسطة | |
| 2 | تحقق رؤية الكلية ورسالتها الجودة. | 2.07 | 0.572 | متوسطة | |
| 1 | يمتلك أعضاء هيئة التدريس معرفة تامة برؤية الكلية ورسالتها. | 1.66 | 0.525 | منخفضه | |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ككل | 2.10 | 0.402 | متوسطة | (Sigma)=2.5 |

ويتضح من الجدول السابق أن مجال "رؤية الكلية ورسالتها" حصل على درجة تحقق (متوسطة) بمتوسط حسابي (2.10)، وانحراف معياري (0.402) عن الجودة، حيث تعمل كلية التربية عند المستوى (2.5) من مستويات (Sigma)، وهذا يعـنى أن هناك (166666) مؤشرًا من مليون مجموع المؤشرات معيبة. أي أن هذه المؤشرات لم تحقق الجودة الكاملة وفقا لمقياس الجودة منهج Six Sigma؛ حيث كان المؤشر المعيب الأكثر تأثيراً هو رقم (1) ويعزي ذلك إلى عدد من الأسباب

التي تسبب في حدوث العيوب وانخفاض مستوى الجودة بالكلية ومنها(**أسباب حدوث العيوب الإجابة عن السؤال الثالث لهذا لمجال وفق مرحلة التحليل**:

عدم تحديد المستفيدين الداخليين والخارجيين بشكل دقيق، وغياب اشراكهم في صياغة التوجهات الاستراتيجية، وغياب الإعلان عن الرؤية والرسالة والأهداف للمستفيدين، حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى تعريفهم بالتوجهات الاستراتيجية، وإعادة صياغتها بشكل وأضح ودقيق.

**المجال الثاني: البرامج الأكاديمية**

جدول (3) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وقيمة (Sigma) للمجال البرامج الأكاديمية

| م | مرحلة التعريف/ المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق | مرحلة القياس: مستوى (Sigma) |
|---|---|---|---|---|---|
| 4 | يشكل أعداد الطلبة الكبير عائق في تحقيق أهداف البرامج | 2.30 | .686 | متوسطة | الوحدة: مؤشرات جودة البرامج N= (9). |
| 7 | تصمم البرامج الاكاديمية في ضوء اهداف الكلية | 2.00 | .599 | متوسطة | فرص حدوث العيب O = (1). |
| 3 | توافر اطر عامة لتدريس المقررات الدراسية | 2.00 | .679 | متوسطة | عدد العيوب D = (3) |
| 1 | تنوع البرامج الاكاديمية تلبي حاجات سوق العمل | 1.85 | 1.66 | متوسطة | نسبة العيوب في الوحدة= 33% = D/N |
| 2 | تعتمد المقررات الدراسية للبرامج على البحث والتفكير | 1.85 | 2.66 | متوسطة | العيوب في المليون فرصة |
| 6 | تنظم جداول تشغيل المعامل لاستغلالها بشكل افضل | 1.85 | .735 | متوسطة | $DPMO = (D/N.O) \times 10^6$ |
| 8 | تتابع الكلية تطور مستوى الطالب الاكاديمي | 1.60 | .590 | منخفضة | $DPMO=(3/1\times 9)\times 10^6$ |
| 9 | يوجد تقارير حول اداء الطلاب وتقييم نتائجهم | 1.52 | .640 | منخفضة | DPMO =333333 |
| 5 | تتوفر مصادر التعليم بشكل كاف | 1.37 | .585 | منخفضة | $Sigma = 0.840 + \sqrt{(29.37 - 2.221 (Ln DPMO)}$ |
| | المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري ككل | 1.81 | 0.372 | متوسطة | (Sigma)=1.9 |

ويتضح من الجدول السابق أن مجال" البرامج الأكاديمية "حصل على درجة تحقق (متوسطة)، بمتوسط حسابي (1.81)، وانحراف معياري (0.372) عن الجودة؛ حيث تعمل الكلية في مستوى الجودة (1.9) من مستويات (Sigma)، أي أن هناك (333333) مؤشرًا من مليون مجموع المؤشرات معيبة.

أي أن هذه المؤشرات لم تحقق الجودة الكاملة وفقا لمقياس الجودة لمنهج (Six Sigma)، فكانت المؤشرات المعيبة الأكثر تأثيراً هي رقم (8، 9، 5). ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب التي تسبب في حدوث العيوب وانخفاض مستوى الجودة بالكلية ومنها(**الإجابة عن السؤال الثالث لهذا المجال وفق مرحلة التحليل**):

غياب نظم تأكيد الجودة والاعتماد والمتمثلة بغياب نظام تقييم البرامج الأكاديمية، وغياب المتطلبات الأساسية للبرامج مثل ملف الإنجاز، ونظام المعلومات الإلكتروني الذي يتعلق بالطالب والأستاذ، وغياب الاهتمام بمتابعة تطور مستوى الطالب الاكاديمي، وكذلك ضعف الإمكانات المادية التي أدت إلى قلة توفر مصادر التعليم بشكل كافي من كتب، ومجلات، حيث إن توفرت ابعض منها لم تحقق الجودة المطلوبة.

**المجال الثالث: الإدارة :**

جدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (Sigma) لمجال الإدارة

| م | مرحلة التعريف/ المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق | مرحلة القياس/ مستوى Sigma |
|---|---|---|---|---|---|
| 8 | يحرص شئون الطلاب على سلامة ودقة السجلات الطلابية | 2.20 | .563 | متوسطة | الوحدة: مؤشرات الجودة في الإدارة<br>N = (8).<br>عدد العيوب D = (2)<br>فرص حدوث العيوب O= (1)<br>نسبة العيوب في الوحدة= D/N = 25٪<br>العيوب في المليون فرصة<br>$DPMO = ( D/N.O) \times 10^6$<br>$DPMO=(2/1\times 8)\times 10^6$<br>DPMO =250000<br>Sigma =<br>+ √(29.37 - 2.221 ( Ln DPMO)<br>0.840 |
| 6 | يوجد تنسيق بين اقسام الكلية يتيح لكل قسم اداء مهامه بكفاءة | 1.90 | .671 | متوسطة | |
| 4 | يسهم الاداء الاداري بفعالية في تحقيق رؤية الكلية ورسالتها | 1.80 | .607 | متوسطة | |
| 1 | تشجع ادارة الكلية اعضاء هيئة التدريس على الاشتراك في برامج التدريب بهدف التنمية المهنية | 1.77 | .619 | متوسطة | |
| 5 | توفر الكلية مناخ إداري يساعد اعضائها على العمل والانجاز | 1.77 | .619 | متوسطة | |
| 7 | يشارك اعضاء هيئة التدريس في تطوير رسالة الكلية. | 1.75 | .630 | متوسطة | |
| 3 | توفر ادارة الجامعة الموارد التي تساعد الكلية في اداء رسالتها بكفاءة | 1.40 | .632 | منخفضة | |
| 2 | توفر الكلية دورات تدريبية للإداريين لتنمية أدائهم بكفاءة | 1.35 | .579 | منخفضة | |
| | المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري ككل | 1.74 | .375 | متوسطة | (Sigma) = 2.2 |

يتضح من الجدول السابق أن مجال" الإدارة "حصل على درجة تحقق (متوسطة)، بمتوسط حسابي (1.74)، وانحراف معياري (0.375) عن الجودة؛ حيث أن مستوى الجودة الذي تعمل فيه الكلية (2.2) من مستويات (Sigma)، وهذا يعـنى أن هناك (250000) مؤشرًا من مليون مجموع المؤشرات معيبة.

أي أن هذه المؤشرات لم تحقق الجودة الكاملة وفقا لمقياس الجودة لمنهج Six Sigma؛ فكانت المؤشرات المعيبة الأكثر تأثيراً رقم (3، 2). ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب التي تسبب في حدوث العيوب وانخفاض مستوى الجودة بالكلية ومنها(**الإجابة عن السؤال الثالث لهذا المجال وفق مرحل التحليل**):

السبب الرئيس هو الإدارة، والذي ينبثق منها الأسباب الفرعية الآتية: نمط وأسلوب القيادة البيروقراطية، المركزية في التمويل والقرار الأكاديمي، وضعف الاهتمام بالعنصري البشري، وقلة الوعي بدور كلية التربية، وضعف الاهتمام المحدود بطبيعة العمل، وسياسات الإدارة تجاه الموظفين، وغياب نظام الاتصال بين الكلية والجامعة، بالإضافة إلى أسباب تعود إلى نظم تأكيد ثقافة الجودة والاعتماد منها غياب التأهيل الإداري والمهني للموظفين، وسواء إدارة مشاريع التطوير والجودة بالكلية، وغياب الرؤية لتأهيل الكلية لمقابلة المعايير الأكاديمية، بالإضافة إلى غياب نظام المتابعة.

**المجال الرابع : أعضاء هيئة التدريس:**

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية وقيمة (Sigma) للمجال الرابع أعضاء هيئة التدريس

| م | مرحلة التعريف/ المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق | مرحلة القياس/ مستوى Sigma |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | يمتلك اعضاء هيئة التدريس مهارات البحث العلمي. | 1.95 | .638 | متوسطة | الوحدة: أعضاء هيئة التدريس N = (7)<br>فرص حدوث العيب O = (1).<br>عدد العيب D= (5)<br>نسبة العيوب في الوحدة= D/N = 71٪<br>العيوب في المليون فرصة<br>$DPMO = (D/N.O) \times 10^6$<br>$DPMO=(5/1\times 7)\times 10^6$<br>DPMO =714285<br>Sigma<br>+ √(29.37 - 2.221 ( Ln DPMO)<br>0.840 |
| 7 | يطور اعضاء هيئة التدريس أساليبهم التدريسية. | 1.95 | .638 | متوسطة | |
| 2 | يحرص اعضاء هيئة التدريس الى تطوير البرامج والمقررات الدراسية باستمرار. | 1.65 | .622 | منخفضة | |
| 3 | توفر الكلية برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس. | 1.62 | .627 | منخفضة | |
| 1 | تهتم الجامعة والكلية بالتنمية المستمرة لقدرات اعضاء هيئة التدريس. | 1.57 | .594 | منخفضة | |
| 4 | يوجد نظام يتيح للكلية مراجعة قيام اعضاء هيئة التدريس بأدوارهم بكفاءة. | 1.52 | .598 | منخفضة | |
| 5 | تتوافر الامكانيات التقنية التي تسهم في اداء عمل اعضاء هيئة التدريس. | 1.27 | .505 | منخفضة | |
| | المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري ككل | 1.65 | .373 | منخفضة | Sigma= 1 |

يتضح من الجدول السابق أن مجال" أعضاء هيئة التدريس" حصل على درجة تحقق (منخفضة)، بمتوسط حسابي (1.65)، وانحراف معياري (0.373) عن الجودة؛ حيث إن مستوى الجودة الذي تعمل فيه الكلية هو (1) من مستويات Sigma، وهذا يعـنى أن هناك (714285) مؤشراً من مليون مجموع المؤشرات معيبة، أي أن هذه المؤشرات لم تحقق الجودة وفقا لمقياس الجودة لمنهج Six Sigma؛ حيث كانت المؤشرات المعيبة الأكثر تأثيراً رقم (2، 3، 1، 4، 5).

ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب التي تسبب في حدوث العيوب وانخفاض مستوى الجودة بالكلية منها**(الإجابة عن السؤال الثالث لهذا المجال وفق مرحلة التحليل):**

نقص الخبرة، وغياب التخصص الدقيق، وعب العمل خارج الكلية، وغياب التقنيات التكنلوجية الحديثة، وضعف القدرة على استخدامها إن وجدت، وغياب الحوافز والمكافئات، وضعف الاهتمام من القيادات بالعنصر البشري، كما أن هناك أسباباً قد تتعلق بنظم تأكيد الجودة والاعتماد كغياب نظام المتابعة وتقويم الأداء الأكاديمي، وغياب التأهيل والتدريب المهني لأعضاء هيئة التدريس للقيام بأدوارهم، وغياب ربط نتائج التقييم بالترقيات، ضعف الاهتمام بإدارة الحوافز لتحسين الأداء.

**المجال الخامس: معايير القبول والتشعب والخدمات الطلابية:**

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية وقيمة (Sigma) للمجال الخامس

| م | مرحلة التعريف / المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق | مرحلة القياس/ مستوى (Sigma) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتسم معايير القبول والتشعب في التخصصات بالوضح. | 1.90 | .708 | متوسطة | الوحدة: معايير القبول والتشعبN= (6) |
| 4 | تمتلك الكلية نظام معلومات واضح عن لوائح الدراسة. | 1.85 | .662 | متوسطة | عدد العيوب D = (4). |
| 2 | تقدم الكلية دليلاً لطالب يتضمن الخدمات الطلابية. | 1.65 | .735 | منخفضة | فرص حدوث العيبO= (1) . |
| 3 | تقدم كوادر الكلية أنشطة طلابية تقابل اهتماماتهم. | 1.55 | .714 | منخفضة | نسبة العيوب في الوحدة= D/N = 66٪ |
| 5 | تساعد الأنشطة المتاحة في اكتشاف القدرات والمواهب . | 1.52 | .678 | منخفضة | العيوب في المليون فرصة |
| 6 | تقدم الكلية التمويل المالي لتسهيل الخدمات الطلابية. | 1.35 | .622 | منخفضة | $DPMO = (D/N.O) \times 10^6$<br>$DPMO=(4/1\times 6)\times 10^6$<br>DPMO =666666<br>$Sigma = \frac{}{+\sqrt{(29.37 - 2.221 (Ln\ DPMO)}}$<br>0.840 |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ككل | 1.63 | .379 | منخفضة | Sigma=1.1 |

يتضح من الجدول السابق أن مجال" القبول والتشعب والخدمات الطلابية "حصل على درجة تحقق (منخفضة)، بمتوسط حسابي (1.63)، وانحراف معياري (0.379) عن الجودة؛ حيث إن مستوى الجودة الذي تعمل فيه الكلية (1.1) من مستويات Sigma، وهذا يعـنى أن هناك (666666) مؤشرًا من مليون مجموع المؤشرات معيبة.

أي أن هذه المؤشرات لم تحقق الجودة الكاملة وفقا لمقياس الجودة لمنهج Six Sigma؛ حيث كانت المؤشرات المعيبة الأكثر تأثيراً رقم (2، 3، 5، 6) .

ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب التي تسبب في حدوث العيوب وانخفاض مستوى الجودة بالكلية ومنها(**الإجابة عن السؤال الثالث لهذا المجال وفق مرحلة التحليل**):

المركزية الإدارية والمالية من قبل الجامعة، ونقص الخبرة في تقديم الأنشطة، وغياب التأهيل والتدريب، والتخصص الدقيق، وعب العمل خارج الكلية، وغياب الدورات التدريبية المقدمة لطلبة، وغياب ورش العمل والندوات والزيارات والرحلات العلمية، وسوء إدارة مشاريع التطوير والجودة، وغياب الحوافز والمكافئات، وضعف الاهتمام من القيادات بالطالب، وضعف استطلاع أراء الطلبة حول التسهيلات والخدمات، وضعف تحديد الأنشطة بشكل دقيق.

**المجال السادس: تلبية حاجات المستفيدين "خدمة المجتمع":**

جدول (6) المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (**Sigma**) للمجال السادس

| م | مرحلة التعريف/ المؤشرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق | مرحلة القياس/ مستوى Sigma |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تلبي تخصصات الكلية احتياجات المجتمع الفعلية من المدرسين. | 2.02 | 0.733 | متوسطة | الوحدة: مؤشرات خدمة المجتمع<br>N = (5).<br>عدد العيوب D= (5).<br>فرص حدوث العيب O= (1) .<br>نسبة العيوب في الوحدة= D/N = 71٪<br>العيوب في المليون فرصة<br>$DPMO = (D/N.O) \times 10^6$<br>$DPMO=(5/1\times 7)\times 10^6$<br>DPMO =714285<br>$Sigma = \frac{\sqrt{(29.37 - 2.221 (Ln\ DPMO)}}{0.840} +$ |
| 2 | تحرص الكلية على اقامة شراكة واتصال دائم بوزارة التربية والتعليم. | 1.85 | 0.622 | متوسطة | |
| 7 | تشارك الكلية في تقديم الخدمات التعليمية والتربوية للمجتمع المحيط بها. | 1.62 | .667 | منخفضة | |
| 3 | تحرص الكلية على ايجاد نوع من الشراكة مع مؤسسات سوق العمل الموجودة في المجتمع. | 1.60 | 0.632 | منخفضة | |
| 6 | تحرص الكلية على التعاون والشراكة بين الهيئة التدريسية والمدرسة في تصميم البرامج التربوية. | 1.47 | 0.598 | منخفضة | |
| 5 | تقدم الكلية خدمات استشارية وتدريبية لا عضاء المجتمع واولياء الامور. | 1.40 | 0.545 | منخفضة | |
| 4 | تنسق الكلية لقاءات وندوات مع رجال الاعمال والمسؤولين بوزارة التربية. | 1.32 | 0.525 | منخفضة | |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كلل | 11.6 | .369 | منخفضة | Sigma =1 |

يتضح من الجدول السابق أن مجال "خدمة المجتمع" حصل على درجة تحقق(منخفضة)، بمتوسط حسابي (1.61)، وانحراف معياري (0.369) عن الجودة؛ حيث أن كلية التربية تعمل في المستوى (1) من مستويات (Sigma)، وهذا يعــنى أن هناك (666666) مؤشرًا من مليون مجموع المؤشرات معيبة، أي أن هذه المؤشرات لم تحقق الجودة الكاملة وفقا لمقياس الجودة لمنهج (Six Sigma)، فكانت المؤشرات المعيبة الأكثر تأثيراً هي رقم (2، 7 ، 3، 6، 5، 4)، ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب التي تسبب في حدوث العيوب وانخفاض مستوى الجودة بالكلية ومنها(**الإجابة عن السؤال الثالث لهذا المجال وفق مرحلة التحليل)**: العلاقة بين العملاء والكلية، والصلة بالخريجين، ويعد هذا سبب رئيس يتفرع من أسباب فرعية منها: غياب التعاون الشراكة في إعداد البرامج وتقديم الخدمات، وانقطاع التواصل مع الخريجين، وضعف استطلاع وزارة التربية والتعليم عن المتخرجين، وغياب الدراسات الفعلية لمستوى جودة الخريج والقصور في إجراء تحليلات وتقييمات كافية لمستوى جودة الخريج، وغياب التعديلات على المقررات الأكاديمية في ضوء الدراسات، وضعف الثقة بالمخرجات، وضعف الاهتمام من قبل القيادة، غياب الخطط الاستراتيجية لخدمة المجتمع من خلال إجراء البحوث الهادفة أو تقديم استشارات ودورات تدريبية للمجتمع، وغياب نظام بيانات دقيقة حول حاجات المجتمع، وغياب نظام اتصال فعال مع المستفيدين، وغياب التركيز على المستفيدين، وضعف الاهتمام بثقافة الجودة.

كما تم قياس الإداء الحالي للجودة من خلال الوثائق الرسمية لنتائج الطلبة؛ حيث يمثل الطالب وحده واحداه، وعدد حالات الرسوب أو العبور (تحميل) تعد وحدة معيبة (عيب)، وعدد حالات العبور أو الرسوب مقسوما على عدد الطلبة تعد نسبة للعيوب في الوحدة الواحدة، فرصه حدوث

العيب=4 لكل طالب، وعليه فانه من الجدول(7) الآتي تم حساب مستوى Sigma لكل مستوى دراسي وللقسم ككل ومن ثم الأقسام ككل :

جدول (7) مستوى (Sigma) للأقسام العلمية بالكلية للفصل الدراسي الأول للعام 2017/ 20018م

| القسم | المستوى | Nعدد الطلبة | D عدد الطلبة الراسبين والمطالبين بمواد | Oفرص حدوث العيب=4 | نسبة العيوب في الوحدة | العيوب في المليون فرصةDPMO | قيمة Sigma |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رياضيات | الاول | 36 | 14=9+5 | 4 | 0.38 | 97222 | 2.8 |
| | الثاني | 61 | 51 =34+17 | 4 | 0.83 | 209016 | 2.3 |
| | الثالث | 46 | 15 =9+ 6 | 4 | 0.32 | 81521 | 2.9 |
| | الرابع | 49 | 10 =10 +0 | 4 | 0.20 | 51020 | 3.1 |
| المعدل | | | | | 0.43 | 109695 | 2.8 |
| الفيزياء | الاول | 28 | 15 =8 + 7 | 4 | 0.35 | 133928 | 2 |
| | الثاني | 37 | 24 =8+16 | 4 | 0.85 | 162162 | 2.5 |
| | الثالث | 29 | 12 = 6+6 | 4 | 0.41 | 103448 | 2.8 |
| | الرابع | 62 | 29 = 23 + 6 | 4 | 0.63 | 116935 | 2.7 |
| المعدل | | | | | 0.56 | 129118 | 2.5 |
| كيمياء | الاول | 29 | 15 =10 + 5 | 4 | 0.51 | 129310 | 2.6 |
| | الثاني | 56 | 33 =23 +10 | 4 | 0.58 | 147321 | 2.5 |
| | الثالث | 37 | 23 = 19 + 4 | 4 | 0.62 | 155405 | 2.5 |
| | الرابع | 36 | 9 = 8 + 1 | 4 | 0.25 | 62500 | 3 |
| المعدل | | | | | 0.49 | 123634 | 2.7 |
| المعدل ككل | | | | | 0.49 | 120815 | 2.7 |

يتضح من الجدول السابق أن الأقسام العملية تعمل ككل في المستوى (2.7) من مستويات (Sigma)، وبنسبة عيوب بلغت ( 0.49٪)، وهذا يعني أن هناك (120815) رسوباً أو إكمالاً في كل مليون فرصة من الطلاب، وهذا مؤشر إلى أن لم تتحقق الجودة الكاملة في الكلية، يعزو ذلك إلى عدد من الأسباب التي تتسبب في انخفاض مستوى الجودة ( **الإجابة عن السؤال الثالث وفق مرحلة التحليل**): حيث أستخدم مخطط إيشكاوا كأداة لتحليل وتشخيص المشكلة والأسباب على مستويين هما:

1) **الأسباب الأساسية**: وتتعلق بالطالب، وأعضاء هيئة التدريس، والمقررات، والوسائل، واللوائح والقوانين.
2) **الأسباب الثانوية**: وهي أسباب ثانوية للأسباب الرئيسة، على النحو الآتي :

- **الأسباب المتفرعة من السبب الرئيس الأول المتمثل بالطالب**: ضعف المستوى التعليمي لطالب، غياب روح المنافسة عند الطالب، وسوء تقدير التخصص، وتحمل الطالب أكثر من مادة، وتدني الاهتمام والمثابرة، وضعف القدرة على التعلم الذاتي، عدم الحضور في القاعات الدراسية، ومحدودية تكريم الطلاب =المتفوقين، سوء الحالة المعيشية لطالب ، بعد السكن عن الكلية، ضعف القدرة على توفير متطلبات .

- **الأسباب المتفرعة من السبب الرئيس الثاني المتمثل بأعضاء هيئة التدريس**: المؤهل والتخصص الدقيق، ونقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس، وعب العمل خارج الكلية، وكثرة المواد التي يدرسها الأكاديمي، ونقص الخبرة التدريسية، وغياب التأهيل والتدريب، والاعتماد على أسلوب المحاضرة، ومحدودية أساليب التقويم، وضعف الاطلاع ومواكبة كل جديد بمجال التخصص، غياب تفعيل الأمن الوظيفي ونظام المكافئات والخدمات، وغياب الأنشطة اللاصفيةء.
- **الأسباب المتفرعة من السبب الرئيس الثالث المتمثل بالإدارة واللوائح والقوانين**: ضعف الدعم والالتزام من القيادات، ونمط وأسلوب القيادة، وسياسات الإدارية الإجرائية، والاهتمام المحدود بطبيعة العمل، وضعف الأهتمام بالعنصر البشري، وغياب الحرية في اختيار أستاذ المقرر.
- **الأسباب المتفرعة من السبب الرئيس الرابع المتمثلة بالوسائل التعليمية**: وضعف تلبية المكتبة لحاجات الطلبة، وضعف الخدمات التعليمية، وضعف تبادل الخبرات والقدرات الطلابية، وغياب ورش العمل والندوات، والجو الملائم لدراسة في القاعة، وازدحام القاعات وجود أكثر من تخصص، وغياب الرحلات العلمية،
- **الأسباب المتفرعة من السبب الرئيس الخامس المتمثلة بالمقررات**: جمود المقررات الدراسية وتماشيها مع التطورات، ومحدودية التوزيع الأمثل للمواد الدراسية، وصعوبة مفردات المقررات، وإعداد المقررات على شكل ملازم، وكثرة مفردات المادة الواحدة، وغياب الربط بين مفردات المقرر في فترة الدراسة، وغياب نظام تقويم الأداء الأكاديمي، وغياب ملف إنجاز الطالب، وغياب الربط بين الوقع العملي والنظري.

**الإجابة عن السؤال الرابع : ما لحلول المقترحة لتحسين الجودة وفق مرحلة التحسين؟** وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث من خلال الإجابة عن السؤال الأول والثاني والثالث لمرحلة التعريف والقياس والتحليل ومعرفة أسباب العيوب، تأتي هذه المرحلة لوضع الحلول المقترحة للحد من الأسباب وتقليل الانحرافات والإخطاء وتحسين الجودة حيث تم التوصل إلى الحلول المقترحة الآتية:

جدول (8) الحلول المقترحة لتحسين الجودة في كلية التربية.

| | | | |
|---|---|---|---|
| الرؤية و الرسالة | تحديد المستفيد الداخلي والخارجي. | البرامج الأكاديمية | إعداد نظام متابعة تطور الأداء الاكاديمي. |
| | تشكيل البناء التنظيمي لـ Six Sigma | | إعداد معايير علمية لقبول الطلبة في البرامج. |
| | إشراك المستفيد في صياغة الرؤية والرسالة والأهداف | | توفير مصادر التعلم بما يحقق متطلبات الجودة. |
| | صياغة الرؤية والرسالة في ضوء التحليل البيئي | | إعداد توصيف دقيق للمناهج وفق معايير علمية. |
| | صياغة الرؤية والرسالة التي تؤكد على تحقيق الجودة | | التوزيع الأمثل للمواد الدراسية على أسس علمية. |
| | الإعلان عن التوجهات الاستراتيجية للمستفيدين. | | توفير المتطلبات الخاصة بملف الإنجاز الأكاديمي |
| البرامج الأكاديمية | تصميم البرامج الاكاديمية في ضوء اهداف الكلية. | | تفعيل دور الوحدات المعنية بالجودة لمتابعة أداء الاقسام. |
| | إشراك المستفيدين في تصميم وتقويم البرامج. | | توفير مناخ مناسب لتحقيق الجودة |
| | الربط بين مفردات المقررات الدراسية. | | توفير نظام معلومات إلكتروني يتعلق بالطالب والأستاذ |
| | الربط بين الواقع التطبيقي والنظري. | الإدارة | إيجاد علاقة إنسانية حميمة داخل بيئة الكلية. |
| | تطوير المناهج بشكل مستمر . | | الاهتمام بإدارة المواهب البشرية. |
| | إعداد مقررات دراسية تعتمد على البحث والتفكير. | | دعم والتزام القيادات بعملية التحسين. |
| | إعداد الخطط العامة للتدريس المقررات الدراسية. | | التأهيل الإداري والتنمية المهنية للموظفين. |
| | إعداد نظام تقييم البرامج الأكاديمية. | | إعداد نظام الحوافز وربطة بتحسين الأداء. |
| الإدارة | المرونة في السياسات الإجرائية نحو الموظفين والطلبة. | اعضاء هيئة التدريس | ابتعاث هيئة التدريس المساعدين إلى الجامعات المتميزة دوليا . |
| | إشراك الطالب في تقييم أستاذ المقرر . | | إعطاء الموظف الأمن الوظيفي. |
| | تفعيل الرقابة من جانب الأقسام الأكاديمية. | | توفير الكتب المرجعية والاعتماد عليها في التدريس. |
| | الاستقلال المالي والإداري للكلية. | | تنمية مهارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس |
| | إيجاد آلية لضمان مشاركة المستفيدين بالتحسين. | | تنويع أساليب تقويم أداء الطالب |
| | تعيين متخصصين لإدارة مشاريع التطوير والجودة. | | تطبيق مبدأ الثواب والعقاب |
| | متابعة الكلية أو قسامها المختلفة. | | تشجيع اعضاء هيئة التدريس على التنمية المهنية ذاتيا. |
| | القيام بالمقارنات المرجعية لتحسين جودة الخريج . | | الاهتمام بإدارة الحوافز لتحسين الأداء الأكاديمي. |
| | إعداد خطة استراتيجية تهتم بالجودة وتأهل الكلية للمعايير الأكاديمية. | | تحفيز أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث الهادفة. |
| | إعداد نظام لمتابعه غياب الطلبة. | القبول والتشعب والخدمات الطلابية | توفير الخدمات الصحية والغذائية لطلبة |
| | توفير نظام اتصال فعال بين الكلية والجامعة. | | تقديم دورات تدريبية لطلبة في مختلف المجالات. |
| | توفير سكن جامعي لطلبة. | | توفير جو ملائم في القاعة الدراسية. |
| | تفعيل اقتراحات الطلبة لتحقيق التحسين المستمر. | | تدريس كل تخصص بشكل مستقل |
| | استطلاع أراء الطبة حول التسهيلات والخدمات. | | عقد ورش العمل، الندوات، الزيارات، والرحلات العلمية. |
| | تكريم الطلبة المتوفقين. | | الاستقلال المالي لتسهيل تقديم الخدمات الطلابية. |
| | تشجيع روح المنافسة بين الطلبة. | | القيام بالدراسة الميدانية حول احتياجات الخريجين. |
| | تنمية القيادات في جميع مجالات الجودة . | | إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تضمن الخدمات الطلابية |
| | الاهتمام بإدارة الحوافز في كل مجالات الجودة. | | تنويع الانشطة المساعدة في اكتشاف القدرات والمواهب |
| | إعداد نظام لمتابعة وتقويم الأداء في الكلية. | | إنشاء قادة بيانات الكرتونية عن لوائح الدراسة والقبول. |
| | الاعتماد على أسلوب القيادة التشاركية. | | الاعتماد على تكنلوجيا المعلومات لتنظيم وترتيب السجلات |
| | عقد دروات تدريبة في كافة مجالات الجودة. | | تفعيل الإرشاد الأكاديمي في اختيار التخصص. |
| هيئة | تحفيز الطلبة على المثابرة والتعلم الذاتي. | | تحفيز الطلبة على تبادل الخبرات والقدرات. |
| | توفير الخدمات الصحية والغذائية . | | تقديم انشطة طلابية متنوعة تقابل اهتماماتهم. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | بناء ثقافة مؤسسية تعمق الوظيفية الأكاديمية الداعمة لتطوير. | | استطلاع آراء الطلبة حول آراءهم وحاجاتهم. |
| | تبادل الزيارات بين أعضاء هيئة التدريس لتنمية خبراتهم. | تلبية حاجات المستفيدين (خدمة المجتمع | توطيد العلاقة مع المجتمع المحلي. |
| | تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التقنية. | | إيجاد آلية لتسويق البحوث العملية وتطبيق نتائجها |
| | توفير التقنية التي تسهم في تحسين الأداء المهني. | | القيام بالدراسة الميدانية لمعرفة مستوى جودة الخريج |
| | إيجاد نظام لمتابعة أداء اعضاء هيئة التدريس. | | مشاركة العملاء في تحليل وتقييم جودة المناهج. |
| | تعين أعضاء هيئة التدريس وفق معايير علمية. | | اقامة شراكة واتصال دائم بوزارة التربية والتعليم. |
| | تفعيل الجانب التطبيقي في التدريس. | | القيام بالتعديلات على المناهج في ضوء الدراسات الميدانية |
| | تبادل الخبرات لدعم وتطوير الجودة. | | إشراك وزارة التربية والتعليم في تصميم البرامج. |
| | تحديد الاحتياجات التدريبية بناء على دراسات علمية. | | إعداد آلية لتفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع |
| | توفير المتطلبات الأساسية للتدريس ملف الإنجاز. | | توفير قاعدة بيانات إلكترونية عن الخريجين وحاجات المجتمع |
| | تنفيذ الأنشطة اللاصفية والرحلات العلمية | | إعداد خطط لتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية للمجتمع. |
| | | | إجراء البحوث الهادفة لحل مشكلات المجتمع. |

## خطوات تطبيق الأنموذج المقترح

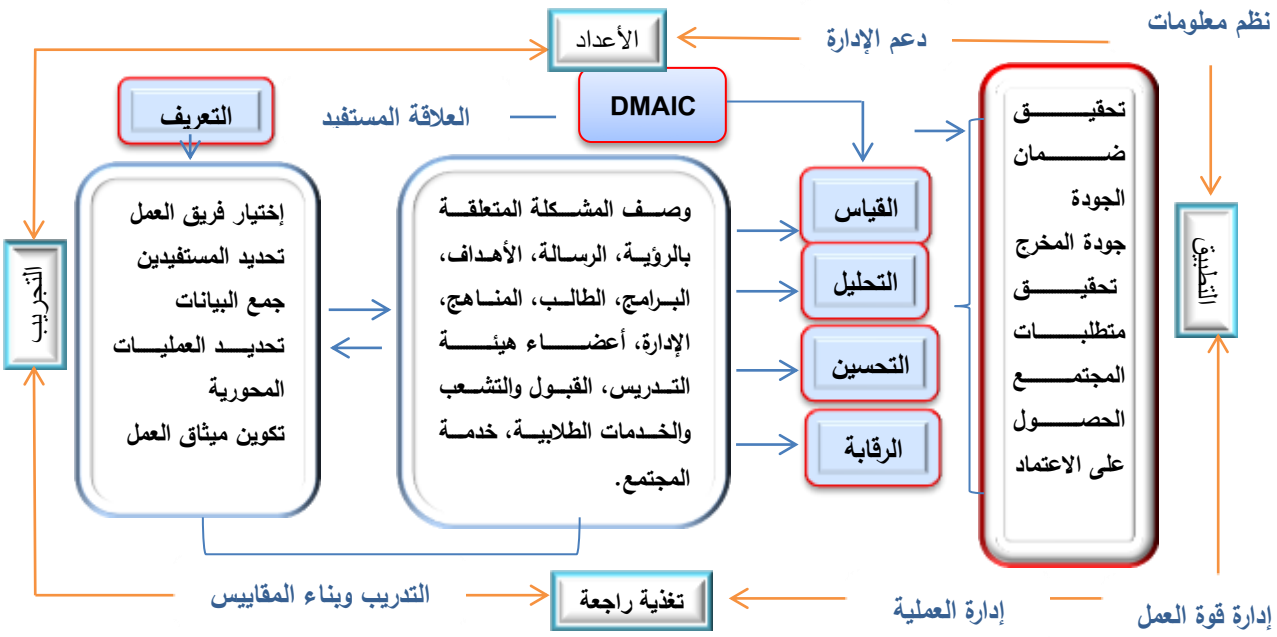


الأنموذج المقترح لتحسين الجودة في كلية التربية جامعة إب باستخدام منهج (Six Sigma)

**خطوات تطبيق الأنموذج:**

1) **الأعداد والتهيئة:** يتضمن الالتزام والحصول على دعم القيادة الأكاديمية العليا، وتعريف اعضاء هيئة التدريس والمستفيدين الداخلين والخارجين بثقافة منهج (SixSigma).
2) **التجريب:** يحصل فريق العمل على برنامج تدريبي، ومن ثم التطبيق على عمليات معينة كمرحلة اولى وذلك بإشراف متخصصين وخبراء، لبناء الخبرات وملاحظة النتائج.
3) **التطبيق:** بعد تقييم العمليات التي تم التجريب عليها، يتم التنفيذ على جميع عمليات الكلية، حيث يتبع فريق العمل مراحل أسلوب (DMAIC) لتحسين الجودة في كلية التربية على النحو الآتي:

**مرحلة التعريف:** تحديد وصف المشكلة بكلية التربية يتطلب ما يأتي:

- **إختيار فرق العمل وتدريبه:** ينبغي أن يكون لدى الفريق رؤية خاصة حول مشروعات تحسين الجودة، ويتكون الفريق من القائد وهو عميد الكلية الذي تدريب على أنشطة (Six Sigma)، وكذلك مسؤول عن اختيار الحزام الأسود الرئيس والمشكلة، والحزام الأسود الرئيس وهم نواب العميد الذي يرفعون التقارير ويصممون الاستراتيجيات ويتابعون التقدم، أما الحزام الأسود هم رؤساء الأقسام فهم مركز نظام إدارة الجودة بهذا المنهج، ويمتلكون مهارات التحليل الإحصائي، والحزام الأخضر هم أعضاء هيئة التدريس، ومعاونهم، وجميع أعضاء البناء التنظيمي من داخل الكلية والحاصلين على التأهيل والتدريب.
- **تحديد المستفيدين:** يتطلب تطبيق منهج الجودة تحديد المستفيدين الداخليين، ومعرفة ماذا يريدون وتنفيذها، وهم الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملون، والقيادة الأكاديمية والادارية، ورؤساء الاقسام والهيئة التعليمية، الذين يستخدمون خدمات تأتي من أقسام او وحدات آخري داخل الكلية، ويقابلهم المستفيدون الخارجون من الخدمات أو المخرجات التي تقدمها الكلية، وتشمل مؤسسات سوق العمل وأوليا الأمور في المجتمع، وغيرهم مثل قطاع الاعمال ومسئولين المؤسسات الحكومية في وزارة التربية والتعليم، ومعرفة العلاقة والشراكة بين كلية التربية والمدارس ووزارة التربية.
- **جمع البيانات والحقائق:** لمعرفة ماذا يريد المستفيدون من كلية التربية يتم جمع البيانات الخاصة بالجودة يتم تحويلها إلى بيانات كمية وتحليلها، من خلال نتائج الطلبة او القيام بالدراسات التحليلية لواقع الكلية أو الدراسات الميدانية واللقاءات مع أعضاء هيئة التدريس وتحديد وتحليل احتياجاتهم، واحتياجات تدريس المقررات الدراسية والتخصصية من المعامل والتجهيزات، والاحتياجات من مشروعات ضمان الجودة التي تؤدي الي تحسين الاداء، وجمع البيانات من المسئولين في وزارة التربية عن طريقة أدوات متنوعة كالملاحظات والمقابلات والاستبانات، ثم دراسة المستويات العالمية للمعلم والبرامج ومعايير الاداء، والتوجهات العالمية

المعاصرة في مجال اعداد المعلم، والمناقشات مع اللجان المختلفة لإيجاد بدائل لنظام اعداده، وتعديل اللوائح إذا تطلب الأمر، فيتم ترجمة متطلبات المستفيدين إلى متطلبات يمكن قياسها.

- **تحديد العمليات المحورية**: فهم المشكلة بشكل جيد، وتركيز الجهود على العمليات التي تدر أعلى قيمة مضافة إلى الخدمات والمخرجات والأنشطة الداخلية ومنها: الرؤية والرسالة، ومعايير القبول والخدمات الطلابية، وبرامج الأعداد لتربية العملية، والمستويات المعيارية وضمان الجودة، أعضاء هيئة التدريس وأساليب التدريس والتقويم، والخطط الدراسية، والتمويل البنية التحتية، والشراكة مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسات سوق العمل المحيطة بالمجتمع، ويمكن استخدام مخطط (SPOIC) ويمثل بالجدول الآتي:

**جدول (9) العمليات المحورية مخطط SPOIC**

| الموردين | المدخلات | العمليات | المخرجات | العملاء |
|---|---|---|---|---|
| طلبة التعليم الثانوي ظهور العديد من .. | عدم وضوح الرؤية ، الرسالة، والأهداف.. | أساليب التدريس، التقويم المناهج | عدم توافق المخرجات مع سوق العمل.. | غياب الشراكة مع مؤسسات المجتمع.. |

- **التخطيط (تكوين ميثاق العمل)**: لتنفيذ الأنموذج يتم وضع خطة الفريق، وتحديد الأهداف، والمبررات، والأدوار والمسؤوليات، وتفويض الصلاحيات، وتحديد مصادر التمويل، والجهات الداعمة للعمل على تطبيق معايير ضمان الجودة، وكذلك جهات الإشراف من قبل ضمان الجودة والاعتماد، ووضع برنامج زمني للأنهاء العيوب مع تحديد أوقات المراجعة ومناقشة النتائج أولا بأول.

**مرحلة القياس: قياس الأداء الحالي ومشكلاته:**

تتعامل هذه المرحلة مع البيانات الكمية ومقارنة الأداء بمقياس الجودة (Six Sigma)، ويشترك الخبراء الاستشاريون في وضع طرق القياس، فتحدد كيف تقاس العملية؟ وماذا تقيس؟ وكيف نقيس؟ أو بناء مقاييس (Sigma) كمقياس رضاء العملاء، وأداء العمليات المحورية، وقياس أراء وزارة التربية حول الخريج وأيضاً التواصل مع المتخرجين أنفسهم، وقياس اداء الطلاب، ورضائهم عن المادة الدراسية وأستاذ المقرر وتحليل نتائج الاختبارات، وحضور وغياب الطلاب، ومعدل الرسوب والتسرب، ونظام إعداد المعلم، وأداء أعضاء هيئة التدريس، والتوجهات الاستراتيجية، والإدارة، والمناهج ، والخريج، والإدارة، والبرامج، وبهدف معرفة العيوب في هذا العمليات التي تركز على الطالب، وكذلك تحديد الخصائص الحرجة للجودة ولكن بناء على المطالب الأساسية للمستهلك (وزارة التربية والتعليم بوصفه المستهلك الرئيس للخدمات ومخرجات الكلية). فتعد الوزارة ومكاتبها في المحافظات المستفيد الرئيس من الكلية الأساس في إعداد المعلم، وبذلك يتم جمع البيانات الاحصائية وتوفير معلومات لكل نشاط؛ حيث أن حساب مستوى (Sigma) مرتبط بوجود البيانات الكمية مما يتطلب تحديث البيانات باستمرار، لكل النشاطات الموجودة على المستوى القسم أو المقرر او التخصص، ذلك لقياس الأداء الحالي وفق مرحلة القياس، ومن ثم تطبيق الخطوات الآتية:

تحديد الوحدة المطلوب دراستها، ونسبة العيوب في الوحدة الواحدة ، والفرص المعيبة.

1) **العيوب في المليون فرصة**: per million opportunities $DPMO = D/N.O \times 10^6$

حيث أن: عدد العيوب في الوحدة (D) Total number of defects

عدد فرص حدوث العيب (O) The number of defect opportunities

عدد عمليات الوحدة (N) The number of processed units

2) **مستوى Sigma: يحسب من العلاقة**

$$Sigma = 0.8406 + \sqrt{29.37 - 2.221 (Ln\ DPMO)}$$

**مرحلة التحليل**

بعد التعرف على قيمة Sigma للعملية محل التحسين والتعرف على مستوى الأداء الحالي، تأتي مرحلة التحليل، حيث يقوم فريق العمل بتحليل العملية لفهم المشكلة بشكل أدق لتعرف على الأسباب الفعلية التي تسببت في مشكلة التي تؤثر على جودة العملية، وحدوث العيوب في كل أنشطة الكلية التي تتعلق بالرؤية، والإدارة، والمناهج والبرامج، والطلبة، المتخرج، وأعضاء هيئة التدريس، وتلبية حاجات المستفيد، والتخلص من الفجوة بين الأداء الحالي والمرغوب الوصول إليه بتحليل الأسباب الأساسية والثانوية التي كانت سبباً بعدم الالتزام بمعايير ومؤشرات (Six Sigma)؛ حيث يتم التحقق من صحتها، ويتم ذلك باستخدام أدوات وأساليب إحصائية معينة منها، عقد الاجتماعات وأسلوب العصف الذهني، مخطط السمكة، لحدوث العيوب المؤثر على الجودة، ومن ثم مخطط باريتو لتحديد الأكثر تأثيراً ومعالجتها أولاً، وقد يستخدم أساليب إحصائية متقدمة في تحليل البيانات.

**مرحلة التحسين :**

يقوم فريق العمل بكلية التربية بتصميم الحلول وتنفيذ الأكثر فاعلية التي تم الكشف عنها خلال المرحلة السابقة، مع الاهتمام بتلبية ما يحتاجه العميل، ومنع حدوث الأخطاء بشكل متكرر، وذلك لتخلص من الأسباب الرئيسة والثانوية التي تسبب الانحرافات والعيوب في انخفاض الجودة، ولتحقيق مخرج عالي الجودة، يتطلب القيام بخطوات علمية ومنظمة عند إجراء عملية التحسين، أي أن هذه المرحلة تتطلب التخطيط للمخرج وتحديد الاولويات، وذلك من خلال الاهتمام بالعمليات المحورية والتي قد تتضمن التوجهات الاستراتيجية، والبرامج الأكاديمية، والإدارة، والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وتطوير المناهج، ومعايير قبول الطلبة، وإعداد المعلم، والبحث العلمي، وتلبية حاجة المستفيدين، والمهارات المعرفية والمهنية التي تطلبها وزارة التربية والتعليم كما خطط له، وتحديد المسؤولين عن التنفيذ الداعمين، كما تتطلب هذه المرحلة توفير نظام للمحاسبة، وبرنامج زمني لبلوغ التحسين المطلوبة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على عملية التحسين، والمؤامة بين التكلفة لتنفيذ الحلول التي تم التوصل إليها والفائدة المرجوة.

**مرحلة الرقابة :**

تهدف هذه المرحلة إلى التأكد من تطبيق الحلول والمقترحات وأنها ثابته مع مرور الوقت، وعدم تكرار الأخطاء، والتحقق من أن العمليات المطورة تحت رقابة شاملة وبشكل مستمرة، فيتم إعداد الأدوات والوسائل والمعايير الرقابية لضمان جودة العملية التعليمية بالكلية، فيشمل كل نشاط وعملية تم تحسينها وتجوديها، كما يتم قياس النتائج باستخدام نظام المتابعة المركزي، وقد يستخدم في الرقابة تطبيق استمارة استطلاع رأي حول مكونات برنامج الأعداد التخصصي، وبرنامج الأعداد المهني، واستمارات استطلاع راي القيادات الكلية عن سياسات إعداد المعلم، واستمارات استطلاع عن تدريس المقررات، واستمارة تقويم الكتاب، وتقويم برامج التنمية المهنية، وجودة المنهج، كما يتم تشكيل فريق متابعة مركزية يشكلها المسؤولين عن الأنموذج، بالإضافة إلى المراقبة الداخلية.

**عوامل نجاح تطبيق الأنموذج :**

- **الدعم والالتزام:** إن تطبيق الأنموذج يحتاج الدعم المادي والإداري ونشر ثقافة منهج Six Sigma.
- **علاقات المستفيدين:** إن تحقيق الجودة يحتاج إلى فهم دقيق لما يحتاجه المستفيدة.
- **إدارة قوة العمل:** من خلال وضع سياسات الأمان الوظيفي وتزويد العاملين بالتقنيات المطلوبة.
- **جودة المعلومات:** يعد توفر المعلومة الدقيقة عاملاً مهام لنجاح التطبيق.
- **إدارة العملية:** تقليل التقلبات على عمليات تقديم الخدمة والاستمرار بالتحسين إرضاء للمستفيد .
- **التدريب :** التدريب على الأدوات الإحصائية وبناء المقاييس لقياس العمليات.

**نتائج البحث:**

توصل البحث إلى الأنموذج المقترح لتحسين الجودة في كلية التربية إب من خلال النتائج الآتية:

- **مرحلة التعريف:** أن جميع المجالات ككل حصلت على درجة تحقق متوسطة بمتوسط حسابي (1.75) وانحراف معياري (0.378) عن الجودة، إذ حصل مجال رؤية الكلية ورسالتها على المرتبة الأولى، يليها الإدارة، ثم البرامج الأكاديمية، بدرجة تحقق (متوسطة)؛ أما مجال أعضاء هيئة التدريس، والقبول والتشعب والخدمات الطلابية، وتلبية حاجات المستفيدين حصلا على درجة تحقق (منخفضة).
- **مرحلة القياس:** تعمل الكلية في مستوى الجودة (1.6) من مستويات (Sigma)، وبنسبة (0.73 ) عيب لكل مليون فرصة، أي أن هناك (475131.7) مؤشر من مجموع المؤشرات معيبة؛ حيث أن قيمة(Sigma) لمجال رؤية الكلية ورسالتها، والإدارة، والبرامج الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس، والقبول والتشعب والخدمات الطلابية، وخدمة المجتمع (2.5، 2.2، 1.9، 1، 1 ،1) على التوالي، أما الأقسام العلمية فتعمل في المستوى(2.7) من مستويات Sigma، أي أن هناك (120815) طالب من مجموع الطلاب راسباً.

- **مرحلة التحليل**: يوجد عدد من الأسباب الأساسية والثانوية التي تسببت في حدوث العيوب المؤثرة على الجودة والتي تعود إلى الطالب، أعضاء هيئة التدريس، البرامج والمقررات الدراسية، ونوعية الإدارة واللوائح والقوانين، ونظم تأكيد الجودة والاعتماد، العلاقة والشراكة مع المجتمع.
- **مرحلة التحسين:** التوصل إلى عدد من الحلول في ضوء النتائج الميدانية، وخطوات التطبيق وعوامل نجاحة.

**الاستنتاجات:**

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث الحالي يستنتج الباحث الآتي:

- أن المركزية المالية والإدارية من قبل الجامعة أدت إلى حدوث العيوب والانحرافات في دور إدارة الكلية في تقديم الخدمات التعليمية والطلابية، وإقامة الدورات التدريبية، وإشراك المستفيد الداخلي في صياغة التوجهات الاستراتيجية للكلية بما أنعكس سلبا في تحقيق الجودة الكاملة.
- أن هناك عدد من الأسباب الأساسية التي تتعلق بالطالب، وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج والمقررات، والوسائل، والإدارة، أدت إلى عدم تحقيق الجودة المرجوة.
- أن غياب نظم تأكيد الجوة في الكلية منها نظام تقييم البرامج الأكاديمية، والتأهيل والتدريب، وإدارة الحوافز وربط بتحسين الأداء الأكاديمي، والاهتمام بالعنصر البشري، وملف الإنجاز الأكاديمي، وإقامة الدورات والورش والمؤتمرات، والرحلات العلمية لطلبة وتبادل الخبرات أثر سلباً على تحقيق الجودة.
- إن غياب الشراكة والتعاون بين كلية التربية والمستفيد الخارجي كوزارة التربية والتعليم أدى إلى حدوث فجوة في تصميم البرامج الأكاديمية، وإعداد المناهج، وأعداد المعلم.
- إن الإنموذج المقترح يعد محاولة علمية في تقديم رؤية واضحة تساعد القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس لتحسين الجودة في كلية التربية باستخدام منهج Six Sigma .

**التوصيات:**

وفي ما يأتي توصيات عامة قد تفيد كلية التربية وهي:

- تطبيق الأنموذج المقترح لتحسين الجودة في كلية التربية إب باستخدام منهج Six Sigma.
- الاستعانة بالمتخصصين في الإدارة والجودة بمراكز التطوير والاعتماد الاكاديمي والتدريب على التطبيق.
- تعريف أعضاء هيئة التدريس والقيادات بمنهجية Six Sigma وأهميته عن طريقة إقامة دورات تدريبية.
- إشراك المستفيد الداخلي والخارجي في تحديد الأسباب والحلول لتحسين الجودة في الكلية.
- استخدام الأساليب الإحصائية من أجل تحليل أسباب المشاكل ومنع حدوثها في المستقبل.
- الاستفادة من خبرات عدد من المؤسسات الناجحة في هذا المجال، وذلك من خلال التنسيق معها.
- وضع نظام فعال تقييم الجودة بحيث يغطي العمليات الجوهرية في التعليم، وإرساء قواعد التقويم الذاتي.

**المقترحات:**

يعد هذا البحث من البحوث النادرة لتحسين الجودة بكلية التربية على المستوى المحلي باستخدام منهج Six Sigma على حد علم الباحث، لذا يأمل إجراء دراسات في هذا السياق من الموضوع بحيث تغطي الجوانب الآتية

- استخدام مقياس Six Sigma لقياس جودة الأداء الأكاديمي بجامعة إب.
- قياس وتحليل الجودة في كليات التربية بالجامعات اليمنية وفق منهج Six Sigma
- متطلبات تطبيق الأنموذج المقترح لتحسين الجودة في كلية التربية إب باستخدام منهج Six Sigma.
- أنموذج مقترح لتحسين عمليات الاعتماد الاكاديمي في الجامعات اليمنية باستخدام منهج Six. Sigma
- أنموذج مقترح لتحسين الجودة في كليات التربية بالجامعات اليمنية باستخدام منهج Six Sigma.

## المـــراجع

### أولًا: المراجع العربية:


1. أحمد، محمد جاد حسين. (2015). متطلبات تطبيق 6Sigma لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات، دراسة تطبيقية على كليات جامعة جنوب الوادي. **مجلة كلية التربية**، م(39)، ع **(10)**،(99 - 234).
2. أبو النصر، مدحت محمد. (2015). **إدارة الجودة الشاملة استراتيجية كايزن اليابانية لتطوير المنظمات**. الطبعة الأولى. المجموعة العربية للتدريب والنشر. القاهرة، مصر.
3. البناء، عزة مختار إبراهيم. (2014). تطبيق Six Sigma في التعليم العالي. **المؤتمر القومي الثامن عشر العربي المنعقد في الفترة من(10 - 11) أغسطس**، (367 - 422).
4. باند، بيت وهولاب، لاري. (2014). **السيكس سيجما رؤية متقدمة في إدارة الجودة** (ترجمة أسامة أحمد مسلم). الطبعة الأولى. دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
5. حسان، محمد. (2017). تطبيق أسلوب Six Sigma لتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس وجودة المخرجات بجامعة الجوف، **مجلة التنمية والثقافة**، ع**(80)**، السعودية.
6. حمادة، أحمد فوزي ثابت. (2014). **استخدام أسلوب Six Sigma كمدخل استراتيجي لتحسين الجودة ودعم القدرات التنافسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.
7. جوهر، صلاح الدين أحمد. (2002). أساليب وتقنيات الإدارة التربوية في ضوء ثورة الإتصال والمعلومات. **مجلة التربية**، ع**(105)**، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.
8. الحدابي، داود وقشوة، هدي عبد الله. (2009). جودة الخدمة التعليمية بكلية التربية بحجة من وجهة نظر طلبة الأقسام العلمية. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، م(2)، ع(4)، 92 - 108.
9. حكمت، محمد .(2015). **إدارة العمليات الإدارية الحديثة**. الطبعة الأولى. زمزم ناشرون وموزعون، عمان.
10. سليمان، حنان حسن.(2012).إمكانية الاستفادة من Six Sigma في تطوير الجامعات المصرية، كلية التربية، جامعة قناة السويس. مجلة العلوم العربية، المجلد(2) ،العدد(2)،67 - 116)، مصر.
11. الشعباني، صالح والصبيحي، فايز وعمر هليل، ساكار ظاهر. (2016). اعتماد منهجية Six Sigma في خفض كلفة جودة التعليم. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، م(8)، ع **(15)**، **العراق.**
12. شملان، علي محمد. (2017). تقويم الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بكليات التربية جامعة صنعاء في ضوء معايير الجودة، **دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة**، م(5) ع**(8)**، (9 - 45)، اليمن.
13. الصرابي، نبيلة حسن عبده. (2016). **أنموذج مقترح لتطوير العمليات الإدارية بجامعة صنعاء في ضوء منهج Six Sigma**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
14. عبد المحسن، توفيق محمد. (2008). **اتجاهات حديثة في الجودة والقياس Six Sigma وبطاقة الأداء المتوازن**، ISO,9001. دار الفكر العربي، العراق.
15. (2014). **مداخل معاصرة في الإدارة الصناعية وتخطيط الإنتاج لنظم الجودة الشاملة Six Sigma**. دار الفكر العربي، مصر.

16. العبيدي، عفراء إبراهيم خليل. (2013). التلكؤ الأكاديمي وعلاقته بجودة الحياة المدركة عند طلبة الجامعة. **مجلة الدراسات العربية في التربية وعلم النفس**، الجزء2، ع**(35)**، (148 – 171).

17. عطير، ربيع. (2017). مدى استخدام مفاهيم Six Sigma وفق أنموذج DMAIC لتطوير العمليات الإدارية التربوية، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**. م (14). ع (1). ص (85 - 98)، الاردن.

18. غبور، أماني السيد. (2011). مدخل Six Sigma واستخدامه في إدارة مؤسسات التعليم العالي. **مجلة مستقلة التربية العربية**، م(18)، ع**(7)**، (328 – 274).

19. غنيم، محمد وعبد الحميد، حسام. (2008). تصور مقترح لإدارة الجودة بكليات التربية في مصر باستخدام منهجية Six Sigma. **ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العملي بعنوان إعداد المعلم وتنميته آفاق التعاون الدولي واستراتيجيات التطوير المنعقد في 21 – 22 أبريل**، (495 – 597)، مصر.

20. فيروز، نعمان. (2016). تصور مقترح لتطبيق مدخل الجودة الإحصائي Six Sigma لتطوير الإداء الإداري الجامعي اليمني. **مجلة القلم، ع (6)**، (415 - 463)، اليمن.

21. مجاهد، محمد عطوة وبدير، المتولي إسماعيل. (2006). **الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، مع تطبيق في كليات التربية**. المكتبة الجامعية العصر للنشر والتوزيع، مصر.

22. مجيدي، سوسن شاكر والزيارات، محمد عواد. (2008). **الجودة والأعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والعالي**. الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

23. المعمري ، فهد صالح .(2015). تقييم الأداء الأكاديمي بكلية التربية والألسن عمران - بالجمهورية اليمنية وفقاً لبعض متطلبات الجودة الشاملة. **مجلة جامعة الناصر**، م (2)، ع **(5)**، اليمن.

24. المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم. (2013). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه**2011/ 2012، الإصدار الحادي عشر، اليمن.

25. ناصري، سمية .(2018). **أهمية تطبيق Six Sigma في تحسين جودة العملية التكوينية بالجامعة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بوضياف - المسيلية.

**26.** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. **الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006 – 2010.**

**27.** الهلالي، الشربيني والسيد، أحمد البهي. (2009). معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي، دراسة للواقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة، **ورقة علمية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر.**

**28.** يوسف، مناف ونبيل، قتيبة وعربي، انتصار. (2012). استعمال مقياس Six Sigma لقياس الجودة في الأداء الجامعي جامعة بغداد. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.** م(19)، ع**(72)**، (262 - 277).

**ثانيًا: المراجع الأجنبية :**

29. Aized, T.(2012). **Total Quality Management & Six Sigma**. The First Edition. Free Online Editions of In Tech . Printed in Croatia

**30.** Chlaidze, V & Linde. I. **(2006)**. "Six Sigma Method APPlication To The Perfection of Teaching Effect**", Journal of Computer Modelling and New Technologies,** Vol. (10), **No. (2).**

**31.** Eckes, G. (2001). **The Six Sigma Revolution, How General Electric and Others Turned Process Into Profits**. New York: John Wiley& Sons.

**32.** George, M. I. (2003). **lean Six Sigma For Service, How to Use Lean Speed & Six Sigma Quality to Improve Services and Transactions.** New York: McGraw- Hill.

**33.** Li Zhao. (2011). China's Higher Education Quality Management Based on Six-Sigma Management Principles. **The TQM Journal**, V(20), **N(5),** (655-656).

**34.** Jayanta, P. &Robert, L. (2007). Six Sigma Approach to Quality and Produce Tivity Improvement an Institution for Higher Education in the United States. **International Journal of Management**, Vo(24), **No(4),** P(1-5)**.**

35. John, F.&Mullooly, J.(2001). **A Systems Engineering Approach for Implementation of a Corporate Growth Strategy**. Master of Science in Engineering &Management, Massachusetts Institute of Technology

**36.** Sardeshpande.K & Khairnar.H. (2014). Application of Six-Sigma In Four Wheeler Platform Truck With Quality Tools and Techniques**. International Journal of Engineering Development and Research .**V (2), Issue 1, P(126-134)

**37.** Nneji,B. et, at. (2008). An ad agency uses Six Sigma to improve ubiquitous meetings. **Six Sigma forum magazine**. V(7), **N(4).**

**38.** Navas, K, Akash R, Sathish G & Mohamed, G .(2016). Six Sigma in Education Examination Result Analysis Using Six Sigma – A Case Study. **Internati- onal Conference on MOOCs,** Innovation and Technology in Education In India, 244-250.

**39.** Lora L. Loethen. (2007). **Six Sigma Leadership: A Study of Six Sigma Black Belts in Conjunction with Transactional Leadership Florida**. Boca Raton, Dissertation.

**40.** Panda, P. & Holpp, L .(2002**). What Is Six Sigma**?. New York: McGraw-Hill

**41.** Payam. H., & Zare, R. A. (2011). A McKinsey 7S Model-Based Framework for ERP Readiness Assessment. **International Journal of Enterprise Inform- ation Systems**, 7(4), 23-63.

42. John .A.&Meran .R & Reengage. O. & Staudter. C**. (2008).Six Sigma+Lean Too- lset, Executing Improvement Projects Successfully.** Translated by Astrid Schmitz, Springer Verilog Berlin Heidelberg.

Rama, S. P.(2012). Six Sigma in Educational Institutions**. International Journal of Engineering Practical Research,** Vo (1), **N (1),(1-5).**

# مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية بالجمهورية اليمنية

أ. علي حسن الدوكري

**المقدمة :**

مما لاشك فيه أن العمل في المنظمات المدنية ولا سيما في قطاع التعليم العالي ممثلاً في الجامعات والكليات، يكتسب أهمية خاصة في حياة المجتمع والدولة على السواء، إذ تمثل الجامعات ركناً مهماً من أركان الدولة، والتي تسهم في إعداد كوادر بشرية ستأخذ بزمام الأمور في تسيير أمور الدولة في المستقبل، والتحكم بمواردها المالية، ( الطويل و آغا، 2010: 2 ).

ولقد شهد التعليم العالي في العقدين الأخيرين من القرن الماضي تحولاً جذرياً بأساليب التدريس، وأنماط التعليم ومجالاته، وذلك استجابة لجملة من التحديات التي تمثلت في الانفجار العلمي والمعرفي والتطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما أدى إلى بروز ظاهرة العولمة ونمو صراعات جديدة أدت إلى توجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي ،من هنا فقد أصبح التعليم العالي اليوم مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة والسعي إلى تحقيق الجودة في التعليم العالي في كل مدخلاته وعملياته ومخرجاته، ( بدرخان، 2013: 61 ).

ويعد موضوع جودة واعتماد التعليم من أبرز التحديات التي أضحت تواجه مؤسسات التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن، ويرجع ذلك إلى انخفاض المعايير الأكاديمية نتيجة التوسع الكبير في التعليم العالي، مع انخفاض التمويل الحكومي للتعليم نتيجة للأزمات المالية، والضغوط الدولية، وتزايد الاتجاه نحو المحاسبية، وزيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي مما أدى إلى توفير حد أدنى من معايير الجودة Quality Assurance في مؤسسات التعليم العالي لمواجهة هذه التحديات، ( عبدالمعطي ،2009 : 10 -11) .

ولمواجهة تلك التحديات سعت معظم الدول إلى تبني نظام لضمان جودة التعليم العالي من أشهرها آلية الاعتماد Accreditation السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيها آلية ضمان الجودة Quality Assuranceالمعمول بها في نظم التعليم الاوربية خاصة المملكة المتحدة، ( الهلالي والسيد،2009: 340 ). كما مثّل دخول العديد من الدول النامية والمتقدمة في مرحلة التعليم العالي دعوة قوية لتطوير برامج تعليم عالي متنوعة وذات نوعية عالية قادرة على ضمان جودة مخرجات هذا التعليم وموائمتها مع متطلبات سوق العمل وحاجات المجتمعات المتعددة،(الخطيب والخطيب، 2006: 19).

ويواجه التعليم العالي في الدول العربية كغيره من الدول النامية انتقادات من أطراف عدة؛ باعتباره مازال دون غيره من الدول المتقدمة. فمثلاً يؤكد تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية للعام 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسوم بـ" نحو إقامة مجتمع المعرفة " على ضرورة

انتباه المسؤولين والأكاديميين في الدول العربية إلى دور الجامعات في تنمية اكتساب المعرفة باعتبارها أحد أهم النواقص فيها، ( صبري، 2009: 149 ).

ورغم كل ذلك، فقد كان هناك العديد من الجهود المبذولة عربياً تمثلت بما تم من لقاءات ومؤتمرات ودورات على المستوى الإقليمي والعالمي ، والتي ركزت على أهمية تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي كأنجح الحلول لمواجهة التحديات المعاصرة وتدني مستوى التعليم العالي، (البصيص،2011: 61). إضافةً إلى ما أفرزته الإدارة التربوية في الجامعات العربية المختلفة، حيث قَدَّمت العديد من الدراسات والأبحاث والتصورات التي من شأنها أن تطور في عملية تجويد التعليم وإدخال التحسين عليه .

وعلى المستوى المحلي قدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العديد من الجهود تمثلت في سلسلة من الندوات والمؤتمرات التي ناقشت موضوع الجودة الشاملة في التعليم العالي والتي توجت بإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة والذي تبنى مجموعة من المعايير التي من شأنها المساعدة في تحسين جودة التعليم العالي وتوفير آلية للمساءلة ، ( مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2013: 3 ).

وفي هذا السياق، أصبحت الجامعات الأهلية إلى جانب الجامعات الحكومية في اليمن تمثل دوراً بارزاً في العملية التعليمية، وخدمة البحث العلمي مما أعطاها أهمية لا يمكن تجاهلها أو التقليل مما تقدمه من مساهمات فاعلة في تحقيق أهداف العملية التعليمية من تأهيل عدد من الطلبة الملتحقين بها في مختلف التخصصات؛ الأمر الذي يؤدي إلى الدفع بعجلة الاقتصاد والتنمية وتطويرها في البلاد.

**مشكلة البحث :**

نظراً للعدد المتزايد من المتقدمين للتعليم العالي، والانفتاح العالمي الذي يمكن التعبير عنه بعولمة التعليم الجامعي، فقد استجابت الحكومات اليمنية المتتالية لهذا التزايد بالتوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية .

ففي العام 1990م، لم يكن هناك سوى جامعتين في اليمن، جامعة صنعاء فيما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية، وجامعة عدن فيما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة عام 1990م أنشئت أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، وأنيط بها مسؤولية الإشراف على الجامعات، (محمد، 2014: 6)، والتي عملت على التوسع في إنشاء الجامعات بهدف استيعاب خريجي الثانوية العامة، وتأهيلهم لسوق العمل حيث بلغ عدد الجامعات اليمنية في العام 2014م حوالي (50)جامعة وكلية حكومية وأهلية، ( وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2014: 15).

وعلى الرغم من أن التوسع في التعليم العالي الأهلي أسهم في تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالي الحكومية - إلى حدٍ ما - ، إلاّ أن هذا التوسع لم يكن مضبوطاً ومؤطراً بمعايير مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن، ممّا اضطر الوزارة والمجلس معاً

لسحب التراخيص الأولية عن بعض الجامعات؛ سعياً منها إلزام تلك الجامعات بتوفير الحد الأدنى من البنى التحتية والمادية والمتطلبات الأكاديمية لضمان سير العملية التعليمية على خير الصور.

وتؤكد دراسة ( فيروز، 2017) أن مخرجات مؤسسات التعليم العالي في اليمن لم تواكب احتياجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية، وهذا يعد أحد العوامل التي تجعل جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية مشكلة مثيرة تتطلب الاستقصاء والدراسة. حيث أصبح تطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة في التعليم مطلباً ملحاً لأجل التفاعل مع متغيرات تتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي، وتتزايد فيه المنافسة والصراع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، (فيروز، 2017: 235 -264).

وبالتالي فإن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي اليمني يُعد ضرورة ملحة لمواجهة التغيرات المتسارعة؛ وبما يُحقق التنمية والتقدم، ومن ثمّ الوفاء باحتياجات المجتمع المحلي والإقليمي على الأقل. وهذا ما سعت إليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، حيث عملت على تطوير العملية التعليمية من خلال تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في العام2009م، والذي أُنيط به تحقيق الجودة في العملية التعليمية، (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2012 :3).

مما سبق، تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: **ما مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات الأهلية اليمنية ؟**

**أهمية البحث :**

تنبع أهمية البحث من أهمية تطبيق نُظم الجودة في العملية التعليمية والذي يعد السبيل لتحقيق مخرجات تعليمة مؤهلة في مختلف الجوانب العلمية، وبشكل عام تتمثل أهمية البحث الحالية في جانبين:

- **الجانب الأول: الأهمية النظرية:**

وتأتي من أهمية تطبيق الجودة في التعليم ، والمتمثلة بالنظريات والأساليب التي ترفد المؤسسات التعليمية بكل ما هو جديد يتعلق بالجودة ومداخلها المعاصرة، بوصف أنها : سمة من سمات العصر الحديث، وتعمل على تطوير المهارات القيادية والإدارية لقادة المؤسسة التعليمية، مع الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية .

- **الجانب الثاني: الأهمية التطبيقية:**

تكمن أهمية البحث في الجانب التطبيقي في تطبيق نتائجه المتوقعة، إذ يؤمل أن يستفيد من نتائج البحث، قيادات الجامعات الأهلية اليمنية، في معرفة مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، مما يساعدهم على وضع التصورات لتطوير البيئة الجامعية، وتحسينها وتلافي الأخطاء الناتجة عن نقاط الضعف، والاستفادة من نقاط القوة في مجال تحقيق المعايير في الجامعات الأهلية، مما يمكنهم من وضع برامج ذات كفاءة عالية، تساعدهم في التطوير المستمر لمؤسساتهم التعليمية.

**أهداف البحث :**

يهدف البحث الحالي إلى:

1- التعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات الأهلية اليمنية.

2- الكشف عمّا إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً في إجابات أفراد عينة البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) تعزى للمتغيرات:التخصص: ( علوم إنسانية – علوم تطبيقية )،اللقب العلمي: ( أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد -مدرس)،المنصب الوظيفي: ( رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد كلية – نائب عميد كلية – رئيس قسم )،سنوات الخبرة:( خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات ).

**أسئلة البحث :**

1- ما مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات الأهلية اليمنية ؟

2- هل توجد فروق دالة إحصائياً في إجابات أفراد عينة البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) تعزى للمتغيرات:

- التخصص: ( علوم إنسانية – علوم تطبيقية )؟
- اللقب العلمي: ( أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد -مدرس )؟
- المنصب الوظيفي: ( رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد– نائب عميد– رئيس قسم )؟
- سنوات الخبرة: ( خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات )؟

**حدود البحث :**

تتمثل حدود البحث بالآتي : -

- **الحد الموضوعي:** اقتصر البحث الحالي على معرفة مدى توافر معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في المستوى الأول " بداية " 2013م من معايير المستوى الأول المنصوص عليها في أدلة مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.
- **الحدود البشرية:** اقتصر الحد البشري على قيادات الجامعات الأهلية اليمنية (رئيس جامعة، نائب رئيس جامعة، عمداء، نواب عمداء، رؤساء أقسام ).
- **الحد الزماني:**اقتصر البحث في العام الجامعي 2016/ 2017م.

**دراسات السابقة**

لقد أصبح الحقل المعرفي للجودة في المجال الأكاديمي زاخراً بالأبحاث والمؤلفات، إضافة للمؤتمرات وورش العمل واللقاءات الأكاديمية المختلفة بشتى أنواعها، كتلك التي تعرض التجارب والتطبيقات العلمية أو الحلقات النقاشية، أو أدلة العمل، وغيرها؛ وبالتالي يستعرض الباحث في هذا الجزء أهم الدراسات والبحوث السابقة المتوافرة بين يديّ الباحث تناولت موضوع الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم على النحو الاتي : -

- **دراسة، زميلان (2009)**:والتي هدفت إلى تقييم العملية التعليمية في جامعة عدن على مستوى البكالوريوس (أنموذج حالة كلية التربية ) وضع الباحث عدداً من الأهداف كان من ضمنها، أمكانية تقييم جودة العملية التعليمية في كلية التربية/ جامعة عدن، ى وقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد دلت النتائج على أن المتوسطات الحسابية في مجال المنهج الدراسي حصل على أعلى متوسط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة واحتل المرتبة الأولى، وقد أتى ثانياً: مجال أعضاء هيئة التدريس، ومجال أساليب التقييم احتل المرتبة الثانية بالنسبة للطلبة .

- **دراسة، بدرخان (2013)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمان الأهلية بالأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، والكشف عن أثر متغيري الكلية والخبرة في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية، استخدمت الباحثة استبانه مكونة من (45) فقرة تقيس مدى معايير النوعية وضمان الجودة في الجامعة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمان الأهلية جاء بدرجة مرتفعة.

- **دراسة، الرمحي (Alrmmhi, 2013)**: هدفت إلى تقييم برامج إعداد المعلمين في جامعة بيرزيت Berrizt University بناءً على معايير وكالة ضمان الجودة البريطانية QAA Quality Assurance Agency وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة استبانة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقييم برامج إعداد المعلمين في جامعة بيرزيت بناء على معايير وكالة ضمان الجودة البريطانية جاء متوسطاً.

- **دراسة، محمد (2014)**: والتي هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء، وجامعة العلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، إضافة إلى التعرف على العلاقة بين مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعتين ،وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكذلك منهج التحليل المقارن في الدراسة ، تم جمع البيانات بواسطة استبانه تم أعدادها لقياس أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء جاء بدرجة ضعيف ،وان تطبيقها في جامعة العلوم والتكنولوجيا بمستوى عالي.

- **دراسة، القرقوطي**، (2015): والتي هدفت إلى التعرف على واقع مباني كليات التربية، ومدى مطابقتها لمعايير الجودة بليبيا، وأوضحت نتائج الدراسة أن 54.44 ٪ من متوسط إجمالي محور موقع وتصميم مباني كليات التربية مطابقة لمعايير الجودة، وأن 45.46٪ منها غير مطابقة لمعايير الجودة، وأن 32.22٪ من متوسط إجمالي محور القاعات الدراسية مطابق لمعايير الجودة، وأن 68.67٪ غير مطابقة لمعايير الجودة، وأن 46.67٪ من متوسط إجمالي محور القاعات والساحات الخاصة بالأنشطة اللاصفية مطابق لمعايير الجودة، وأن 53.33٪ غير مطابق لمعايير الجودة، وأن 34.39٪ من متوسط إجمالي المكتبات العلمية بكليات عينة الدراسة مطابق لمعايير الجودة، وأن 65.33٪ غير مطابقة لمعايير الجودة، وأن 42.86٪ من متوسط إجمالي مدرجات الكليات مطابق لمعايير الجودة، وأن 43.75٪ غير مطابقة لمعايير الجودة، وأن 68٪ من متوسط إجمالي محور المرافق

الصحية موافق لمعايير الجودة، وأن 32٪ غير مطابق لمعايير الجودة، وأن 15٪ من كليات عينة الدراسة تجرى لها صيانة دورية بالمقابل 85 ٪ منها لا تتم فيها الصيانة بشكل دوري.

**- أوجة الاتفاق والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:**

مما سبق يتبين وجود علاقة بين الدراسات السابقة والبحث الحالي فجميع الدراسات السابقة وكذلك البحث الحالي تناولت موضوع الجودة وضمانها ، كما إن جميع الدراسات السابقة أجريت في بيئات جامعية ، وكذلك اتفق البحث الحالي مع أغلب الدراسات السابقة في نوع المنهج العلمي المستخدم وفي أدوات البحث ومع هذا الاتفاق إلا إن هذا البحث قد اختلف عنها في الآتي : -

1 - أن البحث الحالي تناول مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي الوطني وهو بحسب علم الباحث أول بحث يناقش موضوع هذه المعايير الوطنية .

2 - أن البحث الحالي طبق على مؤسسات التعليم العالي الأهلية اليمنية وهو مالم تتطرق إليه أغلب الأبحاث والدراسات السابقة ما عدا دراسة محمد (2014) والتي تناولت تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا مقارنة مع جامعة صنعاء.

**منهج البحث :**

نظراً لطبيعة أهداف البحث ومتغيراته، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي المسحي (التحليلي): لتشخيص واقع تطبيق الجامعات اليمنية الأهلية للمعايير المعتمدة من مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية.

**مجتمع البحث:**

تشكل مجتمع البحث الحالي من جميع القيادات الأكاديمية في الجامعات الأهلية اليمنية (رؤساء جامعات، نواب الرئيس، عمداء، نواب عمداء، رؤساء أقسام) والبالغ عددهم (574) فرداً، يعملون في (27) جامعة أهلية موزعة على مختلف محافظات ومدن الجمهورية اليمنية، وذلك من واقع إحصائيات مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام 2015م، : يمثلون المناصب الوظيفية التالية: قيادات عليا في الجامعات ( رؤساء جامعات، نواب لرؤساء الجامعات، عمداء الكليات والمراكز ) وعددهم (218)، قيادات دنيا في الجامعات الأهلية ( نواب عمداء، رؤساء أقسام علمية ) والبالغ عددهم (356) وذلك حسب الجدول (1) الآتي:

جدول (1) يبين مجتمع البحث

| م | الجامعة | قيادات عليا | قيادات دنيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| .1 | جامعة العلوم والتكنولوجيا | 17 | 34 | 51 |
| .2 | جامعة الملكة أروى | 11 | 19 | 30 |
| .3 | الجامعة اليمنية الأردنية | 10 | 18 | 28 |
| .4 | جامعة سبأ | 8 | 19 | 27 |
| .5 | جامعة الأحقاف | 9 | 11 | 20 |
| .6 | جامعة السعيدة | 5 | 11 | 16 |
| .7 | جامعة العلوم الحديثة | 9 | 15 | 24 |
| .8 | جامعة المستقبل | 11 | 12 | 23 |
| .9 | جامعة الناصر | 7 | 13 | 20 |
| .10 | الجامعة الوطنية | 8 | 17 | 25 |
| .11 | الجامعة اليمنية | 11 | 15 | 26 |
| .12 | جامعة آزال للتنمية البشرية | 8 | 9 | 17 |
| .13 | جامعة آزال للعلوم والتكنولوجيا | 5 | 6 | 11 |
| .14 | جامعة ابن خلدون | 6 | 13 | 19 |
| .15 | جامعة الأندلس | 11 | 10 | 21 |
| .16 | جامعة الاتحاد للعلوم والتكنولوجيا | 3 | 3 | 6 |
| .17 | جامعة الجزيرة | 8 | 8 | 16 |
| .18 | جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية | 6 | 10 | 16 |
| .19 | جامعة الحضارة | 6 | 15 | 21 |
| .20 | جامعة الحكمة | 8 | 15 | 23 |
| .21 | جامعة الرازي | 8 | 15 | 23 |
| .22 | جامعة السعيد | 12 | 13 | 25 |
| .23 | جامعة المعرفة والعلوم الحديثة | 3 | 11 | 14 |
| .24 | جامعة اليمن | 9 | 16 | 25 |
| .25 | جامعة اليمن والخليج | 5 | 13 | 18 |
| .26 | جامعة السلام الدولية للعلوم والتكنولوجيا | 9 | 15 | 24 |
| .27 | جامعة دار العلوم الشرعية الحديدة | 5 | 0 | 5 |
| الأجمالي | | 218 | 356 | 574 |

المصدر: دليل وزارة التعليم العالي 2014 ، مؤشرات التعليم للعام 2015م بالجمهورية اليمنية.

**عينة البحث:**

تكونت عينة البحث الحالي من (222) عضواً من القيادات الأكاديمية ( العليا – الدنيا ) في الجامعات اليمنية الأهلية، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية الغير متكافئة يمثلون ما نسبته (39٪) من أجمالي عدد أفراد المجتمع الأصلي للبحث، توزعت بين عدد( 80) فرداً من القيادات العليا ويمثلون ما نسبته (36٪) من عينة البحث، و عدد (142) فرداً من القيادات الدنيا ويمثلون ما نسبته (64٪)، والجدول (2) يوضح ذلك:-

جدول (2) يبين خصائص عينة البحث وفقاً لنوع القيادات

| العينة | العدد | النسبة من اجمالي العينة |
|---|---|---|
| قيادات عليا | 80 | ٪36.5 |
| قيادات دنيا | 142 | ٪64.5 |
| المجموع | 222 | ٪100 |

**حيث كانت الخصائص العامة لأفراد العينة على النحو الاتي:**

أ) **التخصص العلمي:** يبين الجدول (3) خصائص عينة البحث وفقا لمتغير التخصص ( علوم إنسانية – علوم تطبيقية )، وعلى النحو الآتي : -

جدول (3) يوضح خصائص عينة البحث وفقا لمتغير التخصص

| م | التخصص | العدد | النسبة٪ |
|---|---|---|---|
| 1 | علوم إنسانية | 90 | ٪40 |
| 2 | علوم تطبيقية | 132 | ٪60 |
| الأجمالي | | 222 | ٪100 |

ب) **اللقب العلمي:** يبين الجدول (4) خصائص عينة البحث وفقاً لمتغير اللقب العلمي ( أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد -مدرس): وعلى النحو الآتي : -

جدول (4) يوضح خصائص عينة البحث وفقاً لمتغير اللقب العلمي

| م | الدرجة العلمية | العدد | النسبة٪ |
|---|---|---|---|
| 1 | أستاذ | 27 | ٪12 |
| 2 | أستاذ مشارك | 41 | ٪18.2 |
| 3 | أستاذ مساعد | 63 | ٪28 |
| 4 | مدرس | 91 | ٪41.8 |
| الأجمالي | | 222 | ٪100 |

ج) **المنصب الوظيفي :** يبين الجدول (5) خصائص العينة وفقاً لمتغير المنصب الوظيفي ( رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد– نائب عميد– رئيس قسم )، وعلى النحو الآتي : -

جدول (5) يوضح خصائص البحث وفقاً لمتغير المنصب الوظيفي

| م | المنصب | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| .1 | رئيس جامعة | 8 | ٪3.5 |
| .2 | نائب رئيس جامعة | 7 | ٪3.2 |
| .3 | عميد | 63 | ٪28 |
| .4 | نائب عميد | 14 | ٪6.2 |
| .5 | رئيس قسم | 130 | ٪59.1 |
| .6 | الأجمالي | 222 | ٪100 |

**سنوات الخبرة :** يبين الجدول (6) خصائص العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ( خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات )، وعلى النحو الآتي : -

جدول(6) يوضح خصائص العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

| م | سنوات الخبرة | العدد | النسبة٪ |
|---|---|---|---|
| 1 | أقل من خمس سنوات | 57 | ٪25.3 |
| 2 | أكثر من 5 سنوات | 165 | ٪74.7 |
| | الإجمالي | 222 | ٪100.00 |

**أداة البحث وخطوات إعدادها:**

لتحقيق أهداف البحث الحالي المتمثل بالتعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية اليمنية؛ وبوصف أن تلك المعايير متفق عليها في مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن، وتم إعدادها مسبقاً بواسطة خبراء وطنيون بالاستئناس بخبرات وتجارب بعض الدول العربية والأجنبية، فأن الباحث رجع إلى تلك المعايير التي تم اعتمادها عام 2013م للمستوى الأل : " **بداية** "، فضلاً عن مقارنتها بالمعايير المعدلة في عام 2017م للمستوى نفسه، كما استرشد الباحث بالأدب النظري، والأدلة الإرشادية ذات العلاقة بموضوع البحث، والإطار المرجعي لمجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، وفي ضوء ذلك تم إعداد الاستبيان بالصورة الأولية مكون من (90) فقرة (عبارة عن 90 مؤشراً) شملت خمسة معايير المنصوص عليها في أدلة المستوى الأول: "بداية" تمت إعادة صياغتها على شكل درجة ممارسات، ويوضح الجدول الحالي ما تضمنته الاستبانة في صورتها الأولية على النحو المبين في الجدول (7): -

**جدول (7) يبين الجدول العام للاستبانة قبل التحكيم**

| م | المجال | المعايير | عدد الفقرات/ مؤشرات |
|---|---|---|---|
| 1 | الأول | المعيار الأول :البنية القانونية للجامعة | 4 |
| 2 | الثاني | المعيار الثاني: البنية الأكاديمية للجامعة | 29 |
| 3 | الثالث | المعيار الثالث: البنية التنظيمية والإدارية | 8 |
| 4 | الرابع | المعيار الرابع : البنية المادية للجامعة | 42 |
| 5 | الخامس | المعيار الخامس : البنية المالية للجامعة | 7 |
| | الإجمالي | | 90 |

وقد استخدم الباحث فيها مقياس ليكرت الخماسي (Liekert-5) ، المتدرج من 1 -5

**صدق الأداة:**

كون هذه المعايير ومؤشراتها قد تم الإتفاق عليها من قبل لجنة خبراء في مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، فإن الباحث اكتفى لقياس صدق الأداة بالاستعانة بلجنة تيسير لملاحظة مدى صياغة المؤشرات في صورة درجة ممارسة، حيث تكونت هذه اللجنة من عدد 5 محكمين تم تحديدهم من أربع جامعات يمنية حكومية وأهلية، هي: الجامعات الحكومية: جامعة إب وجامعة تعز وجامعة ذمار، ومن الجامعات الأهلية: جامعة العلوم والتكنولوجيا، ، وذلك بقصد الإستفادة من مخزونهم المعرفي وخبراتهم المتراكمة في مجال الإدارة التربوية وأبحاثها ودراساتها .

وفي ضوء آراء الأساتذة الخبراء المحكمين في لجنة التيسير تم إعادة صياغة بعض الفقرات/ المؤشرات للتناسب وطبيعة المقياس المستخدم، حيثُ تكونت الأداة بصورتها النهائية من (95) فقرة/ مؤشراً، شملت الخمسة المعايير المنصوص عليها في أدلة معايير الاعتماد الأكاديمي ضمان جودة التعليم العالي مستوى: " بداية "، وقد تكونت الاستبانة من جزئين هما: -

**الجزء الأول:** تضمن البيانات الديمغرافية الخاصة بأفراد العينية ومتغيراتها: التخصص العلمي، اللقب العلمي، المنصب الوظيفي، سنوات الخبرة.

**الجزء الثاني:** تضمن فقرات الاستبيان التي تقيس مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية بالجمهورية اليمنية، المتمثلة بالخمسة المجالات، والجدول (8) يوضح ذلك: -

**جدول (8) يبين الجدول فقرات الاستبانة بصورتها النهائية**

| م | المجال | المعايير | عدد الفقرات قبل التحكيم | عدد الفقرات بعد التحكيم | عدد الفقرات المحذوفة | عدد الفقرات المضافة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الأول | المعيار الأول :البنية القانونية للجامعة | 4 | 5 | - - | 1 |
| 2 | الثاني | المعيار الثاني: البنية الأكاديمية للجامعة | 29 | 29 | - - | - - |
| 3 | الثالث | المعيار الثالث: البنية التنظيمية والإدارية | 8 | 12 | - - | 4 |
| 4 | الرابع | المعيار الرابع : البنية المادية للجامعة | 42 | 41 | 1 | - - |
| 5 | الخامس | المعيار الخامس : البنية المالية للجامعة | 7 | 8 | - - | 1 |
| الإجمالي | | | 90 | 95 | 1 | 5 |

**ثبات الأداة:**

تحقق الباحث من ثبات أداة البحث باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (الفا)( Cronbach,s Alfa Coefficient) للإتساق الداخلي، من خلال تطبيق الأداة على عينة استطلاعية بلغت (23) فرداً من قيادات الجامعات الأهلية، وذلك لمعرفة مدى اتساق – تجانس – الفقرات مع بعضها على مستوى المجال الواحد، وعلى مستوى مجالات الأداة ككل، والجدول (9) يبين قيم ألفا كرونباخ Cronbach,s Alfa Coefficient والتي جاءت مرتفعة بالمجالات الخمسة، وقد تراوحت ما بين (0.797) كأقل قيمة وكانت لمجال البنية القانونية، و(0.973) كأعلى قيمة وكانت لمجال البنية المادية، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلي لجميع فقرات الاستبانة في المجالات الخمسة (0.982) وهي قيمة ثبات عالية تؤكد ثبات الأداة وصلاحيتها لأغراض البحث الحالي .

**جدول (9) يوضع معامل ألفا كرونباخ لأداة البحث**

| المجال | محتوى المجال | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| الأول | البنية القانونية | 5 | 0.797 |
| الثاني | البنية الأكاديمية | 29 | 0.947 |
| الثالث | البنية التنظيمية والإدارية | 12 | 0.939 |
| الرابع | البنية المادية | 41 | 0.973 |
| الخامس | البنية المالية | 8 | 0.924 |
| الإجمـالي | | 95 | 0.982 |

**عرض النتائج ومناقشتها والاستنتاجات – التوصيات – المقترحات**

بعد أن قام الباحث بتطبيق أداة بحثه وإخضاعها للتحليل الإحصائي من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وتكميم إستجابات عينة البحث، قام الباحث بعرض النتائج وتفسيرها، سعياً منه الإجابة على تساؤلات البحث الحالي من خلال معرفة الإجابة على السؤال الرئيس ومفاده: **ما مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية اليمنية ؟** حيث أعتمد الباحث الحدود الحقيقية لبدائل المقياس كما في الجدول (10) الآتي:

**جدول (10) يوضح الحدود الحقيقية لبدائل المقياس (درجة الممارسة)**

| الدلالة اللفظية | | كبيرة جداً | كبيرة | متوسطة | ضعيفة | ضعيفة جداً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة البديل | | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| حدود البديل | من | 4.20 | 3.40 | 2.60 | 1.80 | 1 |
| | إلى | 5 | 4.19 | 3.39 | 2.59 | 1.79 |

**أولاً : فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الأول للبحث على مستوى الأداة إجمالاً:**

وفيما يلي عرضاً توضيحياً لنتائج عملية التحليل الإحصائي وفقاً لتساؤلات البحث ومتغيراته، حيث ينص السؤال الرئيس على : **ما مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية اليمنية؟**

وللإجابة على هذا التساؤل، قام الباحث باستخدام المتوسطات الحسابية (Means)، والإنحرافات المعيارية (Standard Deviation)، للتعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بالجامعات اليمنية الأهلية، وفقاً لمجالات البحث التي تضمنتها الاستبانة الخاصة بذلك. وفي ضوء عملية التحليل الإحصائي، إستخدم الباحث المتوسطات الحسابية (Means) والإنحرافات المعيارية (Standard Deviation) لكل فقرة من فقرات مجالات الأداة، وتم ترتيبها تنازلياً، وفقا لتقديرات إستجابات أفراد العينة.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بالجامعات الأهلية اليمنية، كانت في حدود المستوى (كبيرة)، إذ كان المتوسط الحسابي الكلي لجميع المجالات (4.11)، والإنحراف المعياري (0.56) وهذه القيمة تشير إلى المدى (كبيرة) من المقياس المحدد بـ (3.40 -4.19)، والجدول (11) يوضح ذلك: -

**جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والرتبة ، لمدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية اليمنية**

| ترتيب المعايير وفقاً لدليل المجلس | المعيار | الرتبة بحسب المتوسطات | عدد المؤشرات | المتوسط | الانحراف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | معيار البنية القانونية | 1 | 5 | 4.36 | 0 .67 | كبيرة جداً |
| .2 | معيار البنية الأكاديمية | 3 | 29 | 4.24 | 0.54 | كبيرة جداً |
| .3 | معيار البنية التنظيمية والإدارية | 2 | 12 | 4.27 | 0.60 | كبيرة جداً |
| .4 | معيار البنية المادية | 5 | 41 | 3.58 | 0.76 | كبيرة |
| .5 | معيار البنية المالية | 4 | 8 | 4.13 | 0.73 | كبيرة |
| | الإجمالي | | 95 | 4.11 | 0.56 | كبيرة |

من الجدول السابق، تبين أن مستوى ( مدى ) تطبيق الجامعات الأهلية اليمنية لمعايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن كان على فئتين:

**الفئة الأولى:** وتمثلت في المجالات التي حصلت على مدى أعلى وبمتسوى دلالة لفظية (كبيرة جداً) وهي مجالات: (معيار: البنية القانونية ) بمتوسط (4.36) وانحراف معياري (0.67)، و(معيار: البنية التنظيمية والإدارية) بمتوسط (4.27) وانحراف معياري(0.60)، و(معيار: البنية الأكاديمية) بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.54).

**والفئة الثانية:** وتمثلت في المجالات التي حصلت على مستوى أقل من الفئة الأولى بدلالة لفظية (كبيرة)، وهي مجالات: (معيار: البنية المالية) بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.76)، ومعيار(البنية المادية) بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (0.56).

ومن هنا، فإن تقديرات إجابات أفراد عينة البحث عن مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية اليمنية في معاييره الخمسة للمستوى الأول: بداية والمنصوص عليها في أدلة مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن قد تراوحت بين أعلى قيمة لمعيار (البنية القانونية) إذ حصل على المتوسط الحسابي (4.36) والانحراف المعياري (0.670) وهي قيمة في حدود المدى " كبيرة جداً " من المقياس المحدد بـ(4.20 – 5).

وقد يُعزى هذا التحسن في معيار البنية القانونية عن بقية المعايير رغم وجود معيارين آخرين في نفس المدى، إلى أن معظم المؤشرات الموجودة في المعيار تشير إلى الجوانب القانونية لعمل أي جامعة حكومية كانت أو أهلية، إلاّ أنها أكثر إلزامية في الجامعات الأهلية. بينما كانت أقل قيمة بين المعايير الخمسة المذكورة لمعيار" البنية المادية " والذي حصل على المتوسط الحسابي (3.58)، والإنحراف المعياري (0.760)، وهي قيمة في حدود المدى " كبيرة " من المقياس، والمدى بـ (3.40 – 4.19).

وقد يعزى ذلك إلى أن معيار البنية المادية قد أهتم بالمساحات التي ينبغي أن توفرها الجامعة والتي هي 100000م$^2$،إضافة إلى المساحات الأخرى كمساحة المدرجات، ومساحة القاعات الدراسية، ومساحة نصيب كل طالب من المساحات والمواقف للسيارات، ومساحة المكتبة والمرافق الصحية والمختبرات ومكاتب أعضاء هيئة التدريس والهيئة الأكاديمية؛ وهو الأمر الذي لاحظ الباحث أن أغلب

الجامعات الأهلية مازالت تعاني من مشاكل المساحة المحددة في المعيار، وهذا أدى إلى وجود نقص في توفير بعض المرافق الأساسية للجامعة من معامل وعيادات طبية وصيدليات، رغم الجهود المبذولة في تحسين القاعات الدراسية إلاّ أنها مازالت دون المؤمل منها، ويمكن تعليل ذلك أن الجامعات الأهلية تصرف جهودها من أجل تحسين توصيف المقررات الدراسية والإعتناء بالجانب الإستثماري، وضعف الإهتمام بجانب الخدمات المرافقة والمساعدة للعملية التعليمية.

وهذه النتائج قد أتفقت مع نتائج دراسة كلا من: بدرخان (2013) ، ودراسة، محمد (2014).

ويرى الباحث، أن تلك النتائج منطقية وتتفق والواقع الحالي للجامعات الأهلية، ويعزو الباحث ذلك إلى عدد من الأسباب هي:

1. أن معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة والتي تمت مناقشتها في هذا البحث، متعلقة بالمتطلبات الأساسية لقانون إنشاء الجامعات الأهلية بالإضافة إلى بعض المتطلبات الإساسية لإنشاء الجامعة، وهي في أغلبها قد تتعلق بالحد الأدنى لمنح أي ترخيص للجامعة الأهلية بحسب قانون إنشاء الجامعات الأهلية اليمنية .
2. أن أغلب الجامعات الأهلية تسعى للمنافسة والتميز من خلال محاولة توفير بعض المتطلبات الأساسية التي ممكن أن تقنع بها الجمهور والطلبة للإلتحاق بالجامعة .
3. الجهود التي يبذلها مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن من أجل تطوير العملية التعلمية في الجامعات بشكل عام والجامعات الأهلية بشكل خاص، كان من ضمن هذه الجهود اللقاءات والندوات والورش التي أقامها مجلس الاعتماد في مقره في صنعاء أو من خلال النماذج والأدلة التي يمد بها الجامعات بين الحينة والأخرى.
4. الجهود التي تبذلها أيضا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المتابعة للجامعات الأهلية والسعي لتطويرها.
5. الإستقلالية المالية والإدارية للجامعات الأهلية والتي تجعل ضبط ضمان الجودة ضمن تصرفها وفي إختيارها .

**وللإطلاع تفصيلاً على نتائج إجابات عينة البحث على مستوى المجالات/ المعايير والتي تم ترتيبها بحسب المتوسط الحسابي، يعمد الباحث إلى عرض ذلك، وعلى النحو الآتي: -**

- **عرض ومناقشة نتائج المجال/ المعيار الأول: البنية القانونية:**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال/ معيار: البنية القانونية، والذي يتضمن(5) مؤشرات، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد حصلت على أكبر قيمة من قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة، إذ حصلت جميعاً على المتوسط الحسابي (4.63)، والانحراف المعياري(0.67)، وبدلالة لفظية (كبيرة جداً) وفقاً لمدى المقياس المستخدم (4.20 - 5)، والجدول (12) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات/ مؤشرات المجال، ولكل فقرة/ مؤشر على حدة، كالآتي :

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة لمجال/ معيار: البنية القانونية

| المؤشرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| تعمل الجامعة وفقاً لقانون ونظام داخلي محدد ومقر من مجلس الجامعة. | 1 | 4.64 | 0.628 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة الشكل القانوني لتأسيسها طبقاً لأحكام قانون إنشاء الجامعات الأهلية. | 2 | 4.62 | 0.632 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة مصادر تمويل واضحة ومحددة. | 3 | 4.58 | 0.700 | كبيرة جداً |
| لدى الجامعة تصاريح بناء صادرة عن الجهات المختصة. | 4 | 4.09 | 1.351 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة أرض مناسبة توضح وثائقها طبيعة ملكيتها | 5 | 3.90 | 1.449 | كبيرة |
| إجمالي المتوسط العام | | 4.63 | 0.670 | كبيرة جداً |

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن مجال/ معيار: البنية القانونية، قد احتل الترتيب الأول بين مجالات/ معايير الأداة بحسب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المشار إليها أعلاه.

وقد أظهرت تلك النتائج أن أعلى قيمة كانت عند المؤشر الأول الذي ينص على: " **تعمل الجامعة وفقاً لقانون ونظام داخلي محدد ومقر من مجلس الجامعة**" والذي حصل على المتوسط الحسابي (4.64)، وانحراف معياري (0.628) وهو المدى الذي يقع ضمن الفئة (4.20 – 5) وبدلالة لفظية " كبيرة جداً"، وأقل قيمة حصل عليها المؤشر رقم (5) ومفاده: " **تمتلك الجامعة أرض مناسبة توضح وثائقها وطبيعة ملكيتها** "، والذي حصل على متوسط الحسابي (3.90) وانحراف معياري (1.449) وهو المدى الذي يقع ضمن الفئة (3.39 – 4.19) وبدلالة لفظية " كبيرة "، وتباينت بقية الفقرات/ المؤشرات بين كبيرة جداً، وكبيرة، ويعزى الباحث ذلك إلى :

1. أن كل الجامعات ملزمة أن تراعي عند التقدم للترخيص الأولى تقديم النظام الداخلي الذي ستعمل في ضوئه الجامعة، وهو ما يقع ضمن المتطلبات الأساسية للجامعة الأهلية.
2. تميل الجامعات الأهلية إلى تنظيم الأعمال الداخلية والتعاملات، والاتصالات الإدارية المختلفة؛ محاولةً تجنب الصراعات التي قد تقع ضمن الجامعة.
3. أن حصول الجامعة في مؤشر ملكية الأرض جاء بدرجة أقل من غيرها من المؤشرات يعود إلى أن أغلب الجامعات مازالت مبانيها بعيدة عن معايير ومؤشرات البنى التحتية، وأنها أشبه بعمارات سكنية، وليست ملكاً لها؛ وبالتالي عدم وجود تراخيص بناء باسم الجامعة نفسها وإنما باسم صاحب الملكية الأصل.

- **عرض ومناقشة نتائج المجال/ المعيار الثاني: البنية التنظيمية:**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال/ معيار: البنية التنظيمية، والذي يتضمن(12) مؤشراً، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد حصل على المرتبة الثانية بين قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة، إذ حصلت جميعاً على المتوسط الحسابي (4.27)، والانحراف المعياري(0.60)، وبدلالة لفظية (كبيرة جداً) وفقاً لمدى المقياس المستخدم (4.20 -5)، والجدول (13)

يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات/ مؤشرات المجال، ولكل فقرة/ مؤشر على حدة، كالآتي : -

جدول (13) **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة لمجال/ معيار: البنية التنظيمية**

| المؤشرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|
| يوجد في الجامعة مجلس أمناء يتولى رسم السياسات العامة فيها | 1 | 4.59 | 0.729 | كبيرة جداً |
| تتمتع الجامعة بالاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية. | 2 | 4.56 | 0.668 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة بنية تنظيمية وأكاديمية وإدارية ومالية خاصة بها وتتبع رئيسها مباشرة. | 3 | 4.52 | 0.822 | كبيرة جداً |
| يصدر بتشكيل مجلس الأمناء قرار حسب القوانين النافذة | 4 | 4.45 | 0.798 | كبيرة جداً |
| يتشكل مجلس الأمناء من الشخصيات الاعتبارية والتي لديها معرفه وخبرة بالتعليم العالي. | 5 | 4.44 | 0.889 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة هيكلا تنظيميا يناسب حجمها. | 6 | 4.35 | 0.898 | كبيرة جداً |
| يوضوح هيكل الجامعة خطوط المسؤوليات والصلاحيات المناطة بكل مستوى وظيفي. | 7 | 4.26 | 0.884 | كبيرة جداً |
| يتولى المناصب القيادية أساتذة من حملة الدرجات العليا في التخصصات المختلفة. | 8 | 4.15 | 0.798 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة نظام خاص بشؤون العاملين من شاغلي الوظائف غير الأكاديمية. | 9 | 4.11 | 0.911 | كبيرة |
| يوجد للجامعة مجلس يشرف على شؤونها الإدارية والعلمية والتربوية وشؤون البحث العلمي. | 10 | 4.09 | 0.908 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة نظاماً خاصاً بأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ينظم إجراءات تعيينهم وحقوقهم وواجباتهم ومعايير تقييم أدائهم ومحاسبتهم ... وغير ذلك . | 11 | 3.93 | 1.013 | كبيرة |
| ينظم نظام شؤون العاملين في الجامعة شروط وإجراءات التعيين والحقوق والواجبات ومعايير تقييم أداء العاملين ومحاسبتهم. | 12 | 3.85 | 1.143 | كبيرة |
| الإجمالي | | 4.27 | 0.603 | كبيرة جداً |

من خلال الجدول السابق، يتبين أن مجال/ معيار: البنية التنظيمية، قد احتل الترتيب الثاني بين مجالات/ معايير الأداة بحسب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المشار إليها أعلا، وقد أظهرت تلك النتائج أن أعلى قيمة كانت عند المؤشر الذي ينص على: " **يوجد في الجامعة مجلس أمناء يتولى رسم السياسات العامة فيه** " بمتوسط (4.59) وانحراف معياري (0.729) وهو ضمن المدى (4.20 – 5) ودلالة لفظية " كبيرة جداً ".

ويعزى ذلك إلى:

أن المستثمرين في الجامعات الأهلية يولون جانب مجلس الأمناء الأهتمام البالغ؛ بوصف أن المجلس النافذة القوية لهم للمشاركة في رسم السياسات العامة للجامعة .

كما أظهرت النتائج أن أقل درجة في المعيار عند المؤشر ذو الرتبة (12) والذي ينص على: " **ينظم نظام شؤون العاملين في الجامعة شروط وإجراءات التعيين والحقوق والواجبات ومعايير تقييم أداء العاملين ومحاسبتهم** " بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (1.143)، وهو ما يقع ضمن الدلالة اللفظية ( كبيرة )، ويعزى ذلك إلى :

1. أن الجامعات الأهلية تعتمد بدرجة كبيرة على كوادر الجامعات الحكومية، وبالتالي فإن تطبيق إجراءات التعيين قد لا تكون حاضرة إلاّ عند تثبيت من تراه مناسباً وغير مرتبط مهنيا بجامعة حكومية أو أهلية أخرى، إضافة إلى أن الجامعات الأهلية عادة ما تأخذ نظام شؤون

العاملين من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والذي ينظم واجبات وحقوق وقوانين إجراءات العمل داخل الجامعات.

2. عادة ما يكون ضمن متطلبات المصادقة أو إعطاء الترخيص النهائي للجامعات الأهلية وجود نظام داخلي ينظم شؤون العاملين فيها معتمد من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

- **عرض ومناقشة نتائج المجال/ المعيار الثالث: البنية الأكاديمية:**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال/ معيار: البنية الأكاديمية، والذي يتضمن(29) مؤشراً، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد حصل على المرتبة الثالثة بين قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة، إذ حصلت جميعاً على المتوسط الحسابي (4.24)، والانحراف المعياري(0.54)، وبدلالة لفظية (كبيرة جداً) أيضاً، ووفقاً لمدى المقياس المستخدم (4.20 -5)، والجدول (14) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات/ مؤشرات المجال، ولكل فقرة/ مؤشر على حدة، كالآتي : -

جدول (14) **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة لمجال/ معيار: البنية الأكاديمية**

| المؤشرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| تطبق الجامعة نظام الدراسة الفصلي. | 1 | 4.64 | 0.708 | كبيرة جداً |
| تتناسب عدد الساعات المعتمدة للمواد الدراسية مع الشهادة التي تمنحها الجامعة. | 2 | 4.61 | 0.541 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة رسالة تم إعدادها بالتشارك بين جميع المعنيين في الجامعة | 3 | 4.60 | 0.827 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة أهداف تم إعدادها بالتشارك بين جميع المعنيين في الجامعة. | 4 | 4.57 | 0.831 | كبيرة جداً |
| توجد في الجامعة خطة دراسية توضح فيها متطلبات الجامعة, ومتطلبات الكلية, ومتطلبات القسم , والمقررات الاختيارية والتدريب العملي. | 5 | 4.56 | 0.745 | كبيرة جداً |
| يراعى في المقررات أن تكون كافية في جانبها الكمي والمعرفي لمطلب نيل الشهادة العلمية. | 6 | 4.48 | 0.704 | كبيرة جداً |
| توصّف الجامعة مفردات كل مقرر بشكل مفصل بما يميزه عن سواه . | 7 | 4.48 | 0.753 | كبيرة جداً |
| تتسق رسالة الجامعة وأهدافها مع سياسة التعليم العالي وأهدافه. | 8 | 4.47 | 0.833 | كبيرة جداً |
| تحدد الجامعة المقررات التي يكون لها متطلب أو متطلبات سابقة أو متزامنة معها. | 9 | 4.44 | 0.708 | كبيرة جداً |
| توزيع المقررات على فصول دراسية على أساس التراكم المعرفي لدى الطالب. | 10 | 4.42 | 0.712 | كبيرة جداً |
| تحدد الجامعة المتوقع من الطلبة تعلمه في نهاية دراسة المقرر. | 11 | 4.40 | 0.771 | كبيرة جداً |
| تحرص الجامعة على أن يكون لكل مقرر رقم ورمز واسم وعدد الساعات المعتمدة , وملف خاص يحتفظ به القسم لغرض المتابعة والتقييم والتطوير. | 12 | 4.40 | 0.886 | كبيرة جداً |
| تُترجم رسالة الجامعة وأهدافها في استراتيجيات قابلة للتنفيذ. | 13 | 4.38 | 0.893 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة نظام قبول واضح يحدد فيه المعدلات المسموح بها في القبول سنويا وفقا لخطط القبول والطاقة الإستيعابية. | 14 | 4.36 | 0.810 | كبيرة جداً |
| تتسم خطة مواد الجامعة بموافقتها لمتطلبات سوق العمل. | 15 | 4.35 | 0.852 | كبيرة جداً |
| تشكل رسالة الجامعة وأهدافها مرجعية عند تقويم مدى فعالية الجامعة نفسها. | 16 | 4.34 | 0.970 | كبيرة جداً |
| تلتزم الجامعة بالنصاب التدريسي الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس الموضح في لوائح الوزارة. | 17 | 4.29 | 0.749 | كبيرة جداً |
| تحدد مدة الفصل الدراسي بستة عشر اسبوعا بما في ذلك الإمتحانات. | 18 | 4.28 | 1.090 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة نظام واضح متعلق بضوابط المواظبة والانتقال وتأجيل الدراسة, والفصل الأكاديمي ,طبقا للأسس التي تحددها الأدلة والنظم واللوائح الصادرة عن الوزارة. | 19 | 4.16 | 0.729 | كبيرة |
| يتوفر عضو هيئة تدريس على الأقل لكل مجال من مجالات التخصص الأساسية(متطلبات القسم). | 20 | 4.16 | 0.750 | كبيرة |
| يتم تأمين حاجات كل محاضرة من الزمن اللازم منها بحيث لا تقل مدة كل من :المحاضرات النظرية المعتمدة عن 60 دقيقة والدرس العملي عن 120 دقيقة. | 21 | 4.14 | 0.894 | كبيرة |
| يتوفر في كل قسم من أقسام الجامعة مالا يقل عن 3 من أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه. | 22 | 4.10 | 0.882 | كبيرة |

| المؤشرات | الرتبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| يراعي نظام القبول والتسجيل في الجامعة استيفاء متطلبات التسجيل ضمن دليل سنوي خاص مطبوع تراعى فيه قابليته للحوسبة. | 23 | 4.04 | 1.048 | كبيرة |
| يتناسب عدد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس. | 24 | 3.99 | 0.961 | كبيرة |
| يتميز أعضاء هيئة التدريس بأنهم من حملة الدكتورة في برنامج البكالوريوس. | 25 | 3.86 | 0.870 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة وحدة خاصة بالتعليم عن بعد. | 26 | 3.78 | 1.516 | كبيرة |
| يتم الفصل في نظام القبول والتسجيل بين معايير التسجيل ومعايير المفاضلة في القبول. | 27 | 3.77 | 1.066 | كبيرة |
| يتم اجراء امتحانات قبول للطلبة في حال كان عدد المتقدمين أكثر من الطاقة الاستيعابية , واجراء قواعد المفاضلة بينهم. | 28 | 3.41 | 1.461 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة ما لا يقل عن 30٪ من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين في كل قسم علمي. | 29 | 3.38 | 1.288 | متوسطة |
| الإجمالي | | 4.24 | 0.541 | كبيرة جدا |

من خلال الجدول السابق، يتبين أن مجال/ معيار: البنية الأكاديمية، قد احتل الترتيب الثالث بين مجالات/ معايير الأداة بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المشار إليها أعلاه، والتي كشفت عن إجابات عينة البحث. وقد أظهرت تلك الإجابات، أن نتائج هذا المعيار تفسر على فئتين:

- **الفئة الأولى:** وهي المؤشرات التي حصلت على أعلى قيمة إنحصرت متوسطاتها الحسابية بين (4.64 -4.28)، وانحرافات معيارية (0.70 -1.09)، وهو ضمن المدى (4.20 -5) وبدلالة لفظية (كبيرة جداً)، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: " **تطبق الجامعة نظام الدراسة الفصلي** " على أعلى قيمة في إطار المجال نفسه بمتوسط حسابي (4.46) وانحراف معياري (0.70)، وهو ضمن المدى (4.20 - 5) وبدلالة لفظية (كبيرة جداً)، وأدنى مؤشر في الفئة الأولى من المجال نفسه، وينص على : " **تحدد مدة الفصل الدراسي بستة عشر أسبوعاً بما في ذلك الإمتحانات** " بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (1.09)، وبدلالة لفظية (كبيرة جداً) أيضاً.

ويعزى ذلك إلى أن النظام المسموح للتعليم في الجامعات الأهلية هو النظام الفصلي فقط لجميع الجامعات اليمنية، لذلك كانت درجة المؤشر كبيرة جداً .

- **الفئة الثانية:** وهي المؤشرات التي حصلت على قيمة أقل من الفئةالأولى، والتي إنحصرت متوسطاتها الحسابية بين (4.16 -3.38)، وانحرافات معيارية (0.72 -1.28)، وهو ضمن المدى (3.40 - 4.19) وبدلالة لفظية (كبيرة)، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: " **تمتلك الجامعة نظام واضح متعلق بضوابط المواظبة والانتقال وتأجيل الدراسة والفصل الأكاديمي طبقاً للأسس التي تحددها الأدلة والنظم واللوائح الصادرة عن الوزراة** " على متوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.72)، وهو ضمن المدى (3.40 - 4.19) وبدلالة لفظية (كبيرة)، وأدنى مؤشر في الفئة الثانية من المجال نفسه، وينص على : " **تمتلك الجامعة ما لا يقل عن 30٪ من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين في كل قسم علمي** " بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (1.28)، وبدلالة لفظية (كبيرة) أيضاً.

يعزى ذلك إلى:

1. أن الجامعات الأهلية رغم جهودها المبذولة للوصول إلى الأكتفاء الذاتي إلاّ أنها مازالت تستعين بأعضاء هيئة تدريس من جامعات حكومية بحسب ما أشار إليه مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في إصدار "الإطار المرجعي للمجلس للعام 2012 " والذي أكد أن من أغلب

المشاكل التي تواجهها الجامعات الأهلية هو الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من جامعات حكومية وأن الجامعات الأهلية لم تصل إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي .

2. ضعف جانب التأهيل للدراسات العليا واعتباره على هامش الجامعة وهذا ما أكده أفراد العينة عند الإجابة عن إن كانت الجامعة تخصص ميزانية سنوية للإبتعاث لدراسة الماجستير و الدكتوراه فكانت إجاباتهم بدارجة متوسطة .

- **عرض ومناقشة نتائج المجال/ المعيار الرابع: البنية المالية:**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال/ معيار: البنية المالية، والذي يتضمن(8) مؤشرات، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد حصل على المرتبة الرابعة بين قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة، إذ حصلت جميعاً على المتوسط الحسابي(4.13)، والانحراف المعياري(0.73)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، ووفقاً لمدى المقياس المستخدم (3.40 - 4.19)، والجدول (15) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات/ مؤشرات المجال، ولكل فقرة/ مؤشر على حدة، كالآتي : -

جدول (15) **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة لمجال/ معيار: البنية المالية**

| المؤشرات | الرتبة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| تمتلك الجامعة نظاماً محاسبياً واضحاً، يتناسب مع حجمها وطبيعتها، ويعكس إيراداتها ونفقاتها سنويا. | 1 | 4.52 | 0.697 | كبيرة جداً |
| تتبنى الجامعة نظاماً محاسبياً، يعتمد المبادئ المحاسبية المقبولة. | 2 | 4.52 | 0.704 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة حساب خاص مستقل يفتح في إحدى البنوك المعتمدة في الجمهورية تودع فيه مواردها المالية. | 3 | 4.47 | 0.765 | كبيرة جداً |
| تراجع الحسابات السنوية المالية للجامعة من قبل محاسبين قانونيين معتمدين ومستقلين لا تكون لهم أي صلة بالجامعة. | 4 | 4.46 | 0.765 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة موازنة سنوية مستقلة وكافية، لخدمة العملية التعليمية، وتساعدها على تنفيذ خططها وبرامجها بطرق سليمة. | 5 | 4.33 | 0.794 | كبيرة جداً |
| تمتلك الجامعة موارد مالية كافية لتنفيذ برامجها التعليمية وأنشطتها العلمية | 6 | 4.23 | 0.899 | كبيرة جداً |
| تخصص الجامعة ما نسبته(3٪) من ميزانيتها السنوية لأغراض البحث العلمي والنشر والتدريب. | 7 | 3.49 | 1.451 | كبيرة |
| تخصص الجامعة ما نسبته (2٪) من ميزانيتها السنوية لأغراض الايفاد للحصول على درجة الماجستير/ الدكتوراه. | 8 | 3.04 | 1.532 | متوسطة |
| الإجمالي | | 4.13 | 0.734 | كبيرة |

من خلال الجدول السابق، يتبين أن مجال/ معيار: البنية المالية، قد احتل الترتيب الرابع بين مجالات/ معايير الأداة بحسب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المشار إليها أعلاه، والتي كشفت عن إجابات عينة البحث. وقد أظهرت تلك الإجابات، أن نتائج هذا المعيار تفسر على ثلاث فئات، هي:

- **الفئة الأولى:** وهي المؤشرات التي حصلت على أعلى قيمة إنحصرت متوسطاتها الحسابية بين (4.52 -4.23)، وانحرافات معيارية (0.70 -0.89)، وهو ضمن المدى (4.20 - 5) وبدلالة لفظية (كبيرة جداً)، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: " **تتبنى الجامعة نظاماً محاسبياً يعتمد المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً** " على أعلى قيمة في إطار المجال نفسه بمتوسط حسابي (4.52) وانحراف معياري (0.70)، وهو ضمن المدى (4.20 - 5) وبدلالة لفظية (كبيرة جداً)، وأدنى مؤشر في

الفئة الأولى من المجال نفسه، وينص على : " **تمتلك الجامعة موارد مالية كافية لتنفيذ برامجها التعليمية وأنشطتها العلمية** " بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.89)، وبدلالة لفظية (كبيرة جداً) أيضاً.

ويعزى الباحث ذلك إلى:

1. أن طبيعة العمل في الجامعات الأهلية استثماري خدمي؛ وبالتالي فإن وجود نظام محاسبي وموارد مالية ضروة حتمية حتى لا تتعرض الجامعة للإنهيار من جهة، ومن انسحاب المستثمرين والمولين لها من جهة أخرى.
2. كون أغلب الجامعات تقيس مدى فاعليتها وكفاءتها بواسطة مقدار الدخل المالي ونسبة الأرباح المتحققة، وعليه فيهي بحاجة إلى نظام يستطيع أن يوفر معلومات لقياس الكفاءة والفعالية فيها .
3. إهتمام الجامعات الأهلية بالمجال المحاسبي كونه الهدف من الاستثمار .
4. كون أغلب الجامعات الأهلية مملوكة لشركاء فيها فتسعى إلى ترتيب العملية الحسابية فيها وفق المعايير من أجل زيادة الضبط والرقابة عليها.
5. أن البرامج الأكاديمية في معظم الجامعات الأهلية قليلة مقارنة بالجامعات الحكومية؛ وبالتالي فإن صرفيات تطوير تلك البرامج لم تكن مكلفة مثلما هي عليها في الجامعات الحكومية، وبالتالي فإن الإنفاق على تلك الأنشطة ظهر بمستوى ( كبيرة جداً).

-**الفئة الثانية:** وتمثل بمؤشر واحد فقط، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: " **تخصص الجامعة ما نسبته 3٪ من ميزانيتها السنوية لاغراض البحث العلمي والنشر والتدريب** " على متوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.45)، وهو ضمن المدى (3.40 - 4.19) وبدلالة لفظية (كبيرة).

-**أمّا الفئة الثالثة:** تمثلت أيضاً بمؤشر واحد فقط، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: " **تخصص الجامعة ما نسبته 2٪ من ميزانيتها السنوية لأغراض الإيفاد للحصول على درجة الماجستير/ الدكتوراه** " على متوسط حسابي (3.04) وانحراف معياري (1.53)، وهو ضمن المدى (2.60 - 3.39) وبدلالة لفظية (متوسطة).

وهذه النتيجة منطقية وتتفق والواقع الحالي باعتبار أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية والمشتغلين في البحث العلمي يعملون أساساً في جامعات حكومية؛ وبالتالي فإنهم لا يعولون على دعم أبحاثهم العلمية على موازنات الجامعات الأهلية، إلاّ أن هناك دعم لبعض البرامج التدريبية والتي ربما تصب في أنشطة الجودة، فضلاً عن أن موضوعات الإيفاد الداخلي والخارجي لا تتكفل به الجامعات الأهلية إلاّ بمن تثبتهم لديها وكان تعيينهم بقرار منها، وهم أعداد قليلة جداً.

**-عرض ومناقشة نتائج المجال/ المعيار الخامس: البنية المادية:**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مجال/ معيار: البنية المادية، والذي يتضمن(41) مؤشراً، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، قد حصل على المرتبة الخامسة والأخيرة بين قيم المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الاستبانة، إذ حصلت جميعاً على المتوسط الحسابي (3.58)، والانحراف المعياري(0.76)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، ووفقاً لمدى المقياس المستخدم (3.40 - 4.19)، والجدول

(16) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات/ مؤشرات المجال، ولكل فقرة/ مؤشر على حدة، كالآتي : -

جدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة لمجال/ معيار: البنية المادية

| المؤشرات | الرتبة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|
| يتوفر في الجامعة سجلات وملفات خاصة بشؤون الطلاب( التسجيل، والقبول، والمتابعة، والامتحانات، والدرجات والتخرج). | 1 | 4.61 | 0.620 | كبيرة جدا |
| مكتب رئيس الجامعة مستقل وكذلك مكاتب العمداء. | 2 | 4.58 | 0.632 | كبيرة جدا |
| يتوفر في الجامعة سجلات وملفات خاصة بشؤون العاملين بالجامعة. | 3 | 4.55 | 0.590 | كبيرة جدا |
| يتوفر في الجامعة سجلات وملفات خاصة بالشؤون المالية( الرسوم ،الواردات ، والمصروفات). | 4 | 4.55 | 0.620 | كبيرة جدا |
| تتوفر في الجامعة قاعة اجتماعات لمجالس الجامعة والكليات والاقسام | 5 | 4.55 | 0.682 | كبيرة جدا |
| تمتلك الجامعة خزان مياه أرضي , وخزانات صغيرة فوق أسطح المرافق لتزويد المباني بالمياه النقية. | 6 | 4.22 | 1.024 | كبيرة جدا |
| تزود الجامعة وحدة القبول والتسجيل بنظام الكتروني خاص، ووثائق خاصة يتمكن الطالب من خلالها استكمال إجراءات الالتحاق بالتخصص المرغوب. | 7 | 4.18 | 0.869 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة مختبرات متوافقة ومتنوعة بحسب البرامج والتخصصات المتاحة فيها | 8 | 4.16 | 0.865 | كبيرة |
| توفر الجامعة مكاتب لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين تناسب المهام الموكلة إليهم . | 9 | 4.15 | 0.908 | كبيرة |
| توفر الجامعة مكاتب خاصة بأعضاء هيئة التدريس مناسبة لطبيعة عملهم | 10 | 4.00 | 1.144 | كبيرة |
| يتوفر في كل قسم جهاز حاسوب مع طابعة على الأقل، وجهاز عرض البيانات Data_ showلكل قسم. | 11 | 3.93 | 1.000 | كبيرة |
| يتوفر في الجامعة جهاز عرض واحد على الأقل لكل قسم. | 12 | 3.91 | 1.068 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة مكتبة واسعة وكافية تحتوي على مراجع تساعد الطلبة في الحصول على المعلومات عند الحاجة. | 13 | 3.90 | 1.024 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة أجهزة تعلم متعددة ووسائل تعليمية مناسبة تمكن المدرسين والطلاب من استخدامها الأستخدام الأمثل. | 14 | 3.82 | 0.908 | كبيرة |
| يتوفر في الجامعة مصلى يستوعب مالا يقل عن (8%) من أجمالي عدد الطلبة المسجلين في الجامعة. | 15 | 3.69 | 1.313 | كبيرة |
| يتوفر في الجامعة دورات مياه خاصة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة ودورات مياه مستقلة خاصة بالطالبات. | 16 | 3.68 | 1.133 | كبيرة |
| يتم تقديم الخدمات المعلوماتية من مراجع وإرشادات وإعارة وحجز وتصوير وغيرها. | 17 | 3.60 | 0.987 | كبيرة |
| يتم تنظيم مجموعات المكتبة بسلسلة من الأجراءات الفنية: تشمل تسجيلها وأدخلها وفهرستها وتصنيفها وإعداد الفهارس اللازمة لها... | 18 | 3.58 | 0.998 | كبيرة |
| قاعة المكتبة مكيفة ومؤثثة بالأثاث اللازم لجلوس الطلبة من كراسي وطاولات وخزائن ورفوف ومكاتب للعاملين فيها. | 19 | 3.54 | 1.087 | كبيرة |
| تتوفر في الجامعة مطعم وكافتيريا مزودة بالمرافق اللازمة لها | 20 | 3.51 | 1.217 | كبيرة |
| توفر الجامعة قاعات دراسية لا يزيد عدد الطلبة فيها عن 40 طالب. | 21 | 3.50 | 1.156 | كبيرة |
| يتم تزويد المكتبة بمجموعة من مصادر المعلومات وذلك بمعدل 10 عناوين لكل طالب كحد أدنى. | 22 | 3.49 | 1.100 | كبيرة |
| يتم توفير الأجهزة والوسائل التعليمية اللازمة للتدريس بحيث يتوفر جهاز حاسوب بمعدل جهاز واحد على الأقل لكل عضو هيئة تدريس. | 23 | 3.47 | 1.104 | كبيرة |
| يتوفر في المكتبة عدد من المقاعد بحيث تستوعب25% من مجموع أعداد الطلبة وأعضاء | 24 | 3.47 | 1.144 | كبيرة |

| المؤشرات | الرتبة | المتوسط | الانحراف المعياري | الدلالة اللفظية |
|---|---|---|---|---|
| هيئة التدريس في وقت واحد. | | | | |
| يتم حوسبة المكتبة وفق أحدث الأنظمة الحاسوبية المتاحة لهذا الغرض. | 25 | 3.45 | .991 | كبيرة |
| تمتلك الجامعة مدرج لإقامة الأنشطة والبرامج لا يقل عن 200 طالب | 26 | 3.41 | 1.397 | كبيرة |
| توفر المكتبة المراجع الأساسية اللازمة للبحث والدراسة كالمعاجم اللغوية) القواميس (ودوائر المعارف) الموسوعات (ومعاجم التراجم الخ). | 27 | 3.39 | 1.065 | متوسط |
| لا تقل مساحة القاعة الدراسية عن40 م 2كحد أدنى. | 28 | 3.36 | 1.217 | متوسط |
| يتم توفير جهاز حاسوب واحد على الأقل لكل 25 طالب. | 29 | 3.33 | 1.136 | متوسط |
| توفر الجامعة مساحة مخصصة لكل طالب لا تقل عن1.5 م 2كحد أدنى | 30 | 3.28 | 1.216 | متوسط |
| يتم تعيين الموظفين في المكتبة بواقع موظف واحد لكل 200 طالب على أن لا تقل نسبة المتخصصين في المكتبات عن 50% من الموظفين. | 31 | 3.24 | 1.122 | متوسط |
| تتوفر في الجامعة وكلياتها مواقف خاصة بالسيارات والباصات خاصة بأعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية. | 32 | 3.23 | 1.343 | متوسط |
| تشترك المكتبة بخمسة عناوين من الدوريات بنوعيها الورقية والإلكترونية في كل تخصص مرخص به للجامعة. | 33 | 3.21 | 1.014 | متوسط |
| تمتلك الجامعة مركزاً أو وحدة صحية أو عيادة خاصة بها, مزودة بالكوادر والتجهيزات الطبية اللازمة. | 34 | 3.09 | 1.565 | متوسط |
| تشكل المساحات الخضراء في الجامعة نسبة مالا يقل عن ربع مساحة الجامعة التعليمية. | 35 | 3.02 | 1.340 | متوسط |
| تمتلك الجامعة مساحة مائة ألف متر مربع ويتم زيادة هذه المساحة بواقع20) م(2لكل طالب يتم إضافته عن 4000 طالب في الجامعة). | 36 | 2.82 | 1.358 | متوسط |
| مساحة المركز أو الوحدة الصحية مناسبة بحيث تحتوي على غرفتين معاينة بمساحة لا تقل عن12 م 2 لكلاً منهما. | 37 | 2.79 | 1.494 | ضعيف |
| يتوفر في الجامعة صيدلية بمساحة لا تقل عن12 م 2تحتوي على رفوف محكمة الإغلاق ومخزن داخلي لحفظ الإدوية. | 38 | 2.68 | 1.352 | ضعيف |
| يتوفر في الوحدة غرفة للإدارة بمساحة لا تقل عن12 م2 | 39 | 2.68 | 1.389 | ضعيف |
| تمتلك الجامعة ملاعب مناسبة لممارسة الأنشطة الرياضية. | 40 | 2.67 | 1.344 | ضعيف |
| يتوفر في المركز/الوحدة غرفتي طوارئ لا تقل عن12 م 2 لكلاً منهما. | 41 | 2.58 | 1.408 | ضعيف |
| إجمالي المتوسط | | 3.58 | 0.760 | كبيرة |

من خلال الجدول السابق، يتبين أن مجال/ معيار: البنية المادية، قد احتل الترتيب الخامس والأخير بين مجالات/ معايير الأداة بحسب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المشار إليها أعلاه، والتي كشفت عن إجابات عينة البحث. وقد أظهرت تلك الإجابات، أن نتائج هذا المعيار تفسر على أربع فئات، هي:

- **الفئة الأولى:** وهي المؤشرات التي حصلت على أعلى قيمة إنحصرت متوسطاتها الحسابية بين (4.61 -4.22)، وانحرافات معيارية (0.62 -1.02)، وهو ضمن المدى (4.20 -5) وبدلالة لفظية (كبيرة جداً)، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: " **يتوفر في الجامعة سجلات وملفات خاصة بشئون الطلاب : التسجيل، القبول، المتابعة، الامتحانات، الدرجات، وثائق التخرج** " على أعلى قيمة في إطار المجال نفسه بمتوسط حسابي (4.61) وانحراف معياري (0.62)، وهو ضمن المدى (4.20 - 5) وبدلالة لفظية (كبيرة جداً)، وأدنى مؤشر في الفئة الأولى من المجال نفسه، وينص

على : " **تمتلك الجامعة خزان مياه أرضي وخزانات صغيرة فوق أسطح المرافق لتزويد المباني بالمياه النقية**" بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (1.02)، وبدلالة لفظية (كبيرة جداً) أيضاً.

ويعزى ذلك، إلى إهتمام الجامعات الأهلية بجانب ترتيب الأرشيف الخاص بطلابها وبما ينظم العمليات الإدارية والأكاديمية فيها، وبما يعكس صورتها أمام زوارها خصوصاً وأن سجلات القبول والتوثيق لأعمال الطالب ودرجاته هي ما يحافظ على سمعت الجامعة ويحقق لها نوعاً من الميزة التنافسية في جودة التعليم والإهتمام به.

-**الفئة الثانية:** وهي المؤشرات التي حصلت على قيمة أقل من الفئة الثانية والتي انحصرت متوسطاتها الحسابية بين (4.18 -3.41)، وانحرافات معيارية (0.86 -1.39)، وهو ضمن المدى (3.40 - 4.19) وبدلالة لفظية (كبيرة)، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: " **تزود الجامعة وحدة القبول والتسجيل بنظام الكتروني خاص ووثائق خاصة يتمكن الطالب من خلالها استكمال إجراءات الالتحاق بالتخصص المرغوب** " على متوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.86)، وهو ضمن المدى (3.40 - 4.19) وبدلالة لفظية (كبيرة).

وأدنى مؤشر في الفئة الثانية من المجال نفسه، وينص على : " **تمتلك الجامعة مدرج لاقامة الأنشطة والبرامج لا يقل عن 200 طالب** " بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.39)، وبدلالة لفظية (كبيرة) أيضاً.

ويعتقد الباحث أن ربط الجامعات الأهلية بنظام التنسيق الإلكتروني المركزي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد أسهم بشكل كبير في بروز نتيجة عينة البحث بهذا المستوى بوصف أن الجامعات الأهلية ملزمة بتزويد وحدة القبول والتسجيل بالوثائق اللازمة حيال ذلك.

-**الفئة الثالثة:** وهي المؤشرات التي حصلت على قيمة تشير إلى الدلالة اللفظية (متوسط) والتي انحصرت متوسطاتها الحسابية بين (3.36 -2.82)، وانحرافات معيارية (1.06 -1.35)، وهو ضمن المدى (2.60 - 3.39) وبدلالة لفظية (متوسطة) كما أشرنا أعلاه، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: " **توفر المكتبة المراجع الأساسية اللازمة للبحث والدراسة كالمعاجم اللغوية، القواميس، ودوائر المعارف، والموسوعات، ومعاجم التراجم، والسير والأدلة والكتب الثانوية** " على متوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (1.06)، وهو ضمن المدى (2.60 - 3.39) وبدلالة لفظية (متوسطة)، وأدنى مؤشر في الفئة الثالثة من المجال نفسه، وينص على : " **تمتلك الجامعة مساحة مائة ألف متر مربع ويتم زيادة هذه المساحة بواقع 20م لكل زيادة عن 4000 ألف طالب في الجامعة** " بمتوسط حسابي (2.82) وانحراف معياري (1.35)، وبدلالة لفظية (متوسطة) أيضاً.

وتمثل هذه النتيجة منطقية الواقع الذي يشهد قصوراً لدى الجامعات الأهلية في مصادر التعلم الإلكترونية على وجه التحديد، وربما توافر بعض تلك المصادر على شبكة الإنترنت جعل من قيادات الجامعات الأهلية أن لا تكترث إلى أهمية توفيرها ورقيا ومجاناً للطلبة الدراسين.

-**الفئة الرابعة:** وهي المؤشرات التي حصلت على قيمة تشير إلى الدلالة اللفظية (ضعيف) والتي انحصرت متوسطاتها الحسابية بين (2.79 -2.58)، وانحرافات معيارية (1.49 -1.40)، وهو ضمن المدى (1.80 - 2.59) وبدلالة لفظية (ضعيف) كما أشرنا سلفاً، حيث حصل المؤشر الذي ينص على: **مساحة المركز أو الوحدة الصحية مناسلة بحيث تحتوى على غرفتين معاينة بمساحة لا تقل عن 12م** " على متوسط حسابي (2.79) وانحراف معياري (1.49)، وهو ضمن المدى (1.80 - 2.59) وبدلالة لفظية (ضعيف)، وأدنى مؤشر في الفئة الرابعة من المجال نفسه، وينص على : **يتوفر في المركز أو الوحدة غرفتين طوارئ لا تقل عن 12م** " بمتوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري (1.40)، وبدلالة لفظية (ضعيف) أيضاً.

ويعزى ذلك إلى ضعف الإهتمام من قبل الجامعات الأهلية بجانب الخدمات المساعدة للعملية التعليمية حيث أن أغلب الجامعات لا تتوفر فيها مراكز صحية، فضلاً عن أنها تمتلك مساحة خاصة بغرفة الطوارئ أو غيرها، وهذا قد يعود إلى البعد الاستثماري في المشروع إذ أن أغلب الجامعات تركز على زيادة الدخل أكثر من جانب توفير الخدمات المساندة فيها.

- **عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني، والذي ينص على: هل توجد فروق دالة إحصائياً في إجابات أفراد عينة البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) تعزى للمتغيرات:**
- **التخصص: ( علوم إنسانية – علوم تطبيقية ).**
- **اللقب العلمي: ( أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد ).**
- **المنصب الوظيفي: ( رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد– نائب عميد– رئيس قسم ).**
- **سنوات الخبرة: ( خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات ).**

وللإجابة على التساؤل آنف الذكر، استخدم الباحث الإختبارات الإحصائية المناسبة، وبحسب طبيعة العينة ومتغيراتها الفرعية، وعلى النحو الآتي: -

- **ما يتعلق بمتغير التخصص: ( علوم إنسانية – علوم تطبيقية ):**

استخدم الباحث اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين عند مستوى دلالة ($\alpha$ =0.05)، بين متوسط إجابات أفراد العينة للتعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات الأهلية بالجمهورية اليمنية، تعزى لمتغير: التخصص ( علوم إنسانية/ علوم تطبيقية) والجدول (17) يوضح ذلك:

**جدول (17) نتائج إختبار (T-Test) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير التخصص: " علوم إنسانية/ علوم تطبيقة "**

| المعيار | التخصص | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | درجة الحرية | قيمة "ت" | مستوى الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معيار البنية القانونية | علوم إنسانية | 88 | 4.35 | 0.668 | 220 | 0.014 | 0.821 | غير دالة |
| | علوم تطبيقية | 134 | 4.37 | 0.673 | | | | |
| معيار البنية الأكاديمية | علوم إنسانية | 88 | 4.13 | 0.567 | 220 | 0.028 | 0.016 | دالة |
| | علوم تطبيقية | 134 | 4.31 | 0.513 | | | | |
| معيار البنية التنظيمية والإدارية | علوم إنسانية | 88 | 4.17 | 0.616 | 220 | 0.228 | 0.40 | غير دالة |
| | علوم تطبيقية | 134 | 4.34 | 0.586 | | | | |
| معيار البنية المادية | علوم إنسانية | 88 | 3.36 | 0.679 | 220 | 5.430 | 0.000 | دالة |
| | علوم تطبيقية | 134 | 3.73 | 0.776 | | | | |
| معيار البنية المالية | علوم إنسانية | 88 | 3.96 | 0.717 | 220 | 0.676 | 0.004 | دالة |
| | علوم تطبيقية | 134 | 4.25 | 0.727 | | | | |

تشير نتائج الجدول السابق (17) إلى أن هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير: التخصص (علوم إنسانية/ علوم تطبيقية)، والتي أظهرت تبايناً في مستوى الدلالة لجميع المجالات، حيث كانت دالة في معيار : البنية الأكاديمية، بوصف أن مستوى الدلالة أقل من ($\alpha$ =0.05) وأكبر من قيمة (T) الجدولية المتعارف عليها بـ (1.96) ولصالح " العلوم التطبيقية "، ومعيار: البنية المادية، ولصالح " العلوم التطبيقية " ومعيار: البنية المالية؛ ولصالح " العلوم التطبيقية " أيضاً.

وهذا يعني أن آراء عينة البحث حيال تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية بالجمهورية اليمنية قد تباينت وأظهرت فورقاً واضحة ولصالح " العلوم التطبيقية " في المعايير آنفة الذكر. وقد يعزى هذا إلى:

1. أن المتطلبات المادية للعلوم الإنسانية تختلف عن المتطلبات المادية للعلوم التطبيقية، حيث أن المتطلبات المادية للعلوم التطبيقية تتطلب متطلبات أكبر سواءً كانت (معامل، ورش صيانة، ...الخ ) وأيضا إلى جوانب تطبيقية وجوانب نظرية، بينما نجد العكس في العلوم الإنسانية حيث أنها تحتاج إلى جوانب نظرية وأحياناً إلى جوانب عملية، وهو ما يملي على الجامعات الأهلية توفير قدر أكبر من البنية المالية والمساحات الكافية لطبيعة التخصصات التطبيقية .
2. أن الجامعات الأهلية عادة ما تنافس وتحدد حصتها السوقية بالتخصصات التطبيقية والتي تلاقي طلباً واسعاً في أوساط الملتحقين في الجامعات .
3. أن المتطلبات المادية تختلف تبعاً لكلا التخصصيين فالنفقات التي تنفقها الجامعات الأهلية على تشغيل البرامج التطبيقية أكبر من النفقات التي تنفقها الجامعات الأهلية على البرامج الإنسانية، وبالتالي يظهر اختلاف بين آراء العينة حول معيار البنية المالية .

أمّا في معيار: البنية القانونية، ومعيار: البنية التنظيمية والإدارية؛ أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد العينة، بوصف أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha$ =0.05) وأقل من قيمة (T) الجدولية المتعارف عليها بـ (1.96). وهذا يعني أن جميع أفراد العينة متفقون في آرائهم – عند هذين المعيارين – رغم اختلاف التخصص العلمي ما بين إنسانية وتطبيقية، فضلاً عن أن المعيارين تتضمن متطلبات التخصصيين ( الإنساني/ التطبيقي) سواءً في البنية القانونية للجامعات الأهلية إذ أنه قانون واحد للإنشاء سواءً كانت إنسانية أو تطبيقية وكذلك معيار البنية التنظيمية والإدارية لكلا التخصصين عادة مايكون موحد في الجامعة.

- **ما يتعلق بمتغير اللقب العلمي: (أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد -مدرس):**

استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-way-Anova) عند مستوى دلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسط إجابات أفراد العينة للتعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات الأهلية بالجمهورية اليمنية، تعزى لمتغير اللقب العلمي (أستاذ . أستاذ مشارك . أستاذ مساعد .مدرس) والجدول (18) يوضح ذلك : -

**جدول (18) إختبار تحليل التباين الأحادي (one way Anova ) لمتوسط إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير اللقب العلمي: " أستاذ . أستاذ مشارك – أستاذ مساعد -مدرس "**

| المعيار | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمةF | مستوى الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معيار البنية القانونية | بين المجموعات | 2.372 | 3 | 0.791 | 1.781 | 0.152 | غير دالة |
| | خارج المجموعات | 96.754 | 218 | 0.444 | | | |
| | الكلي | 99.126 | 221 | | | | |
| معيار البنية الأكاديمية | بين المجموعات | 1.644 | 3 | 0.548 | 1.894 | 0.132 | غير دالة |
| | خارج المجموعات | 63.095 | 218 | 0.289 | | | |
| | الكلي | 64.740 | 221 | | | | |
| معيار البنية التنظيمية والإدارية | بين المجموعات | 5.858 | 3 | 1.953 | 5.720 | 0.001 | دالة |
| | خارج المجموعات | 74.409 | 218 | 0.341 | | | |
| | الكلي | 80.267 | 221 | | | | |
| معيار البنية المادية | بين المجموعات | 4.145 | 3 | 1.382 | 2.438 | 0.066 | غير دالة |
| | خارج المجموعات | 123.571 | 218 | 0.56 | | | |
| | الكلي | 127.716 | 221 | | | | |
| معيار البنية المالية | بين المجموعات | 4.175 | 3 | 1.392 | 2.637 | 0.051 | غير دالة |
| | خارج المجموعات | 115.047 | 218 | 0.52 | | | |
| | الكلي | 119.222 | 221 | | | | |

تشير نتائج الجدول (18) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير اللقب العلمي (أستاذ . أستاذ مشارك . أستاذ مساعد)، حيث كانت قيم (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية المحددة (3.67) و أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha$ =0.05)، إلاّ في مجال/ معيار: البنية التنظيمية والإدارية، حيث ظهرت فروق دالة إحصائياً عن مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بوصف أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية المحددة (3.67).

وهذا يعني أنه لاتوجد اختلافات في آراء أفراد عينة البحث نحو مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية اليمنية عند المعايير: الأول، والثاني، والرابع، والخامس من معايير المستوى الأول "بداية " المنصوص عليها في أدالة مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية .

وأنه يوجد اختلاف في آراء العينة (عينة البحث ) نحو مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية عند المعيار الثالث معيار البنية التنظيمية والإدارية، حيث يبين الجدول (19)، اختبار " شيفيه " أن الفروق كانت لصالح درجة " أستاذ "، ويعزى ذلك إلى أن درجة الأستاذ تمتلك خبرة عالية في تحديد المتطلبات المادية و التنظيمية، كما أن العمر المهني لدرجة الأستاذ قد أتاحت له المرور بمجموعة من الخبرات والمهارات التي تساعدة في مجال التقييم.

**جدول (19) اختبار " شيفية " للمقارنة البعدية لمتغير اللقب العلمي**

| المجالات وأبعاد المقارنة | | | فروق المتوسطات | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| معيار البنية التنظيمية والإدارية | أستاذ | أستاذ مشارك | 0.072 | 0.79 |
| | | أستاذ مساعد | 0.455* | 0.011 |
| | | مدرس | 0.308 | 0.12 |
| | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | 0.383* | 0.015 |
| | | مدرس | 0.236 | 0.205 |
| | أستاذ مساعد | مدرس | -.147- | 0.096 |

- **ما يتعلق بمتغير المنصب الوظيفي: (رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد كلية – نائب عميد كلية – رئيس قسم):**

استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-way-Anova) عند مستوى دلالة ($\alpha$ =0.05) بين متوسط إجابات أفراد العينة للتعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات الأهلية بالجمهورية اليمنية، تعزى لمتغير المنصب الوظيفي: (رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد كلية – نائب عميد كلية – رئيس قسم)، والجدول (20) يوضح ذلك: -

**جدول (20) إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمتوسط إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المنصب الوظيفي: "رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد كلية – نائب عميد كلية – رئيس قسم"**

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة "ف" | مستوى الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معيار البنية القانونية | بين المجموعات | 0.62 | 4 | 0.15 | 0.34 | 0.84 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 98.504 | 217 | 0.45 | | | |
| | الإجمالي | 99.126 | 221 | | | | |
| معيار البنية الأكاديمية | بين المجموعات | 0.55 | 4 | 0.13 | 0.46 | 0.75 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 64.185 | 217 | 0.29 | | | |
| | الإجمالي | 64.740 | 221 | | | | |
| معيار البنية التنظيمية والإدارية | بين المجموعات | 2.386 | 4 | 0.59 | 1.662 | 0.16 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 77.881 | 217 | 0.35 | | | |
| | الإجمالي | 80.267 | 221 | | | | |
| معيار البنية المادية | بين المجموعات | 2.640 | 4 | 0.66 | 1.145 | 0.33 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 125.076 | 217 | 0.57 | | | |
| | الإجمالي | 127.716 | 221 | | | | |
| معيار البنية المالية | بين المجموعات | 1.418 | 4 | 0.35 | 0.65 | 0.62 | غير دالة |
| | داخل المجموعات | 117.805 | 217 | 0.54 | | | |
| | الإجمالي | 119.222 | 221 | | | | |

تشير نتائج الجدول (20) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المنصب الوظيفي: "رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد كلية – نائب عميد كلية – رئيس قسم" حيث كانت قيم (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية المحددة (3.67) و أن مستوى الدلالة أكبر من ($\alpha$ =0.05) بين استجابات أفراد عينة البحث نحو مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الأهلية اليمنية، ويعزى ذلك إلى:

1. أن هناك اتفاق بين القيادات العليا والقيادات الدنيا في الجامعات الأهلية تجاه مستوى أو مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي والتي ظهرت في نتائج البحث، ويعتقد الباحث أن تلك القيادات لا يمكن أن تحيل عن محاولة إيضاح أن الجامعات التي يعملون على قيادتها في المستوى المطلوب .
2. أن المتطلبات المناقشة لم تفرق بين المسميات الوظيفية وإنما على جوانب توافر مؤشرات ظاهرة للجميع وهي ما يمكن ملاحظته من خلال أعلى سلطه في الجامعة إلى أدنى سلطة قيادية في الجامعة .

- **ما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة: ( خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات ):**

استخدم الباحث اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين عند مستوى دلالة ($\alpha$ =0.05)، بين متوسط إجابات أفراد العينة للتعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في

الجامعات الأهلية بالجمهورية اليمنية، تعزى لمتغير: سنوات الخبرة: (خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات) والجدول (21) يوضح ذلك:

**جدول (21) نتائج إختبار (T-Test) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة: ( خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات )**

| المعيار | الخبرة | العدد | المتوسط | الانحراف | درجة الحرية | قيمة "ت" | مستوى الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معيار البنية القانونية | خمس سنوات فأقل | 57 | 4.29 | 0.730 | 220 | 2.212 | 0.360 | غير دالة |
| | أكثر من خمس سنوات | 165 | 4.39 | 0.648 | | | | |
| معيار البنية الأكاديمية | خمس سنوات فأقل | 57 | 4.18 | 0.583 | 220 | 2.036 | 0.352 | غير دالة |
| | أكثر من خمس سنوات | 165 | 4.26 | 0.527 | | | | |
| معيار البنية التنظيمية والإدارية | خمس سنوات فأقل | 57 | 4.13 | 0.596 | 220 | 1.985 | 0.041 | دالة |
| | أكثر من خمس سنوات | 165 | 4.32 | 0.599 | | | | |
| معيار البنية المادية | خمس سنوات فأقل | 57 | 3.38 | 0.742 | 220 | 2.831 | 0.017 | دالة |
| | أكثر من خمس سنوات | 165 | 3.65 | 0.755 | | | | |
| معيار البنية المالية | خمس سنوات فأقل | 57 | 3.98 | 0.777 | 220 | 1.389 | 0.078 | غير دالة |
| | أكثر من خمس سنوات | 165 | 4.18 | 0.715 | | | | |

تشير نتائج الجدول السابق (21) إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha$ =0.05) بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير سنوات الخبرة: (خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات) في معايير: البنية القانونية، البنية الأكاديمية، البنية المالية.

إلاّ أن هناك تبايناً في مستوى الدلالة لجميع المجالات، حيث كانت دالة في معيار: البنية التنظيمية والإدارية؛ بوصف أن مستوى الدلالة أقل من ($\alpha$ =0.05) وأكبر من قيمة (T) الجدولية المتعارف عليها بـ (1.96) ولصالح " أكثر من خمس سنوات "، ومعيار: البنية المادية، ولصالح " أكثر من خمس سنوات " أيضاً.

أي أن أفراد العينة مختلفون في آرائهم عند المعيارين، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث جاءت الفروق في المعيارين لصالح سنوات الخبرة: ( أكثر من خمس سنوات ) والتي حصلت على المتوسطات الحسابية (4.32 ، 3.65 ) بينما حصلت سنوات الخبرة: ( خمس سنوات فأقل ) على المتوسطات (4.13. ، 3.38).

ويعزى هذا إلى أن خبرة العينة التي خبرتها أكثر من خمس سنوات أكثر نضوجاً وأكثر إطلاعاً وممارسة من الخبرة الحديثة والتي تقل عن الخمس سنوات، كما أن العينة الأكثر من خمس سنوات قد حصلت على دورات تدريبية في مجال الجودة وغيرها أكثر من التي حصلت عليه العينة خمس سنوات فأقل.

- **الإستنتاجات : -**

في ضوء ما سبق، نستنتج ما يلي :

- أن مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة "مستوى بداية" في الجامعات الأهلية اليمنية جاء بدرجة " كبيرة " على مجمل الأداة إجمالاً، بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.560). ودلالة لفظية " كبيرة ".
- وعلى مستوى المجالات، حصل مجال (معيار): البنية القانونية على الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي (4.36) وانحراف معياري (0.670)، ودلالة لفظية " كبيرة جداً ". وحصل مجال (معيار) البنية التنظيمية والإدارية على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.603)، وبدرجة " كبيرة جداً ". وجاء مجال (معيار) البنية الأكاديمية في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.541)، ودلالة لفظية " كبيرة جداً".
- بينما حصل مجال: البنية المالية على الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.73) ودلالة لفظية (كبيرة). وجاء مجال (معيار) البنية المادية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري(0.760) ودلالة لفظية (كبيرة) أيضاً.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد عينة البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) تعزى لمتغير: التخصص ( إنسانية – تطبيقية ) في مجال: البنية القانونية، ومجال: البنية التنظيمية والإدارية، بينما توجد فروق دالة إحصائياً في مجال: البنية الأكاديمية، ومجال: البنية المادية، ومجال: البنية المالية، ولصالح التخصصات التطبيقية.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد عينة البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) تعزى لمتغير: اللقب العلمي ( أستاذ مساعد – أستاذ مشارك - أستاذ ) في جميع المجالات ما عدا مجال: البنية التنظيمية والإدارية، والتي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً ولصالح ( درجة أستاذ ).
- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد عينة البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) تعزى لمتغير: المنصب الوظيفي ( رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد كلية – نائب عميد كلية – رئيس قسم ) في جميع المجالات.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد عينة البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) تعزى لمتغير: سنوات الخبرة ( خمس سنوات فأقل – أكثر من خمس سنوات ) في مجال: البنية القانونية، ومجال: البنية الأكاديمية، ومجال: البنية المالية، بينما توجد فروق دالة إخصائياً في مجاليّ: البنية التنظيمية والإدارية، ولصالح ( خمس سنوات فأكثر )، ومجال: البنية المادية، ولصالح ( خمس سنوات فأكثر ).

- **التوصيات : -**

في ضوء نتائج البحث الحالي يوصي الباحث بالآتي : -

1- على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي أن تنفذ دراسة التقييم الذاتي للجامعات الأهلية والتي من شأنها الكشف عن مواطن الخلل عن كثب والعمل على تحسينها.

2- أن يقوم مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي بتنفيذ برامج تدريبية للقيادات الأكاديمية في الجامعات الأهلية في ضوء ممارسات معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة؛ بغية مساعدة تلك القيادات على ممارسة معايير الجودة بكل كفاءة واقتدار.

3- ضرورة الزام الجامعات الأهلية بتوفير الخدمات المساعدة ، ك( العيادات والصيدلايات الداخلية في الجامعة ، إضافة غرف طورئ في الجامعات ، ضرورة الأهتمام بالمطاعم داخل الجامعات ).

4- على مجلس الاعتماد الأكاديمي أن يتبنى إعلان جائزة عن أفضل جامعة أهلية أو برنامج يحقق المعايير الأكاديمية سوءً المحلية أو الدولية، وذلك لزيادة روح المنافسة بين الجامعات وتقديم الأفضل .

5- على مجلس الاعتماد الأكاديمي الزام الجامعات الأهلية بتشكيل لجان استشارية، تكون مهمتها تقديم النصح والإرشاد والتوجية للجامعات الأهلية حول أي عوائق قد تواجه الجامعات الأهلية ، في مجال تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي .

6- على مجلس الاعتماد الأكاديمي البدء بتنفيذ برنامج الاعتماد البرامجي(الخاص) قبل الاعتماد العام (المؤسسي ) في برامج وكليات الجامعات الأهلية .

7- على وزارة التعليم العالي الزام الجامعات الأهلية على زيادة الإبتعاث لمنح الماجستير والدكتوراه، والتشجيع على وصول الجامعات الأهلية إلى الأكتفاء الذاتي.

8- على وزارة التعليم العالي ، تشجيع الجامعات الأهلية على فتح الأقسام النادرة وغير متوفرة، والتي يحتاج اليها المجتمع وسوق العمل .

9- تشجيع الجامعات الأهلية على فتح التخصصات النابعة من البيئة التي تتواجد فيها الجامعة، كالهندسة الزراعية في المناطق الزراعية وهندسة النفط في المناطق النفطية وهكذا .

10- ضرورة تبني وزارة التعليم العالي والبحث العملي لتسهيلات مالية، وتوفير دعم معلوماتي وأنظمة للجامعات الأهلية، حديثة التأسيس .

**قائمة المصادر والمراجع:**


1. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط ،(2015)،" مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية (مراحلة – أنواعه المختلفة )" ، أغسطس.
2. بدرخان ، سوسن سعد الدين ،(2013)،"مدى تطبيق جامعة عمان الأهلية لمعايير النوعية وضمان الجودة من وجة نظر أعضاء الهئية التدريسية" ، **مجلة البلقاء للبحوث والدراسات** ،المجلد 16 ،العدد 1 ،ص ص: 59 - 87.
3. البصيص ، حاتم ،(2011)، "ضمان جودة الأداء التدريسي في التعليم الجامعي " تطوير الكفايات الأدائية للمعلم على ضوء معايير الجودة " "، **بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي** ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 10 -12 مايو.
4. الخطيب ، أحمد و الخطيب ، رداح ،(2006)،" إدارة الجودة الشاملة : تطبيقات تربوية" ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع -اربد ،عمان ، الأردن.
5. الرمحي ،رفاء ،(2013)،" تقييم برامج إعداد المعلمين في جامعة بيرزيت بناء على معايير وكالة ضمان الجودة البريطانية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي المنعقد في جامعة الزيتونة الأردنية ، في الفترة الممتدة من 2 -4 -/4.
6. زميلان ، أبوبكر عبدالرشيد علي ،(2009)،" تقييم جودة العملية التعليمية في جامعة عدن على مستوى البكالوريوس (إنموذج حالة كلية التربية – عدن )"، المؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن " تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث " ، 11 -13 أكتوبر ، صنعاء.
7. صبري ،هاله عبدالقادر ،(2009)،" جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي " تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن " ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، العدد الرابع 2009 ،ص ص: 148 – 176.
8. الطويل ، أكرم احمد رضا و أغا ، أحمد عوني أحمد عمر ،(2010)،" متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية لأداء القيادات الإدارية في جامعة الموصل" .المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن ' جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة . عدن من 11 - 13 اكتوبر 2010.
9. عبدالمعطي ،أحمد حسين ،(2009)،" الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية "، دار السحاب للنشرو التوزيع، القاهرة ،جمهورية مصر العربية .
10. فيروز، نعمان احمد علي، (2017)،"تطبيق مدخل الجودة الإحصائيSix Sigma" مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية ،العدد(6)،ص ص:463-415 .
11. القرقوطي ، البشير الهادي ،(2015)،" دراسة تقويمية لمباني كليات التربية في ضوء معايير الجودة (دراسة ميدانية في ليبيا)" ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الثامن ، العدد (19) ،ص ص: 135 - 153.
12. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي ،(2012)، الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، سبتمبر.
13. (2013)،" معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي" ،" المستوى الأول : بداية : ".
14. (2013)،"دليل تقييم المستوى الأول بداية" .
15. (2013)،معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي "المستوى الثاني :أساس".

16. (2013)، دليل تقييم المستوى الثاني "أساس".
17. محمد ، عبداللطيف،(2014)،مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني ،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، العدد (16) المجلد السابع،ص ص: 3 -49.
18. الهلالي ،الهلالي الشربيني و السيد، أحمد البهي ،(2009)،" معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي دراسة للواقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة" ،المؤتمر السنوي (الدولي الأول – العربي الرابع )،8 -9 أبريل .
19. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،(2014)، دليل **التعليم العالي** ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية .

# تطوير تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات اليمنية

أ.د عبد المؤمن عبد القادر شجاع الدين

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد وعلى آله وصحبه اجمعين: اما بعد فأن هذه المقدمة تتضمن مشكلة البحث وتساؤلاته ومناهجه ونطاقه وتقسيماته، وذلك على النحو الآتي:

**اولاً: مشكلة البحث:**

تتلخص هذه المشكلة في أن تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات اليمنية لا يعالج مشكلات الواقع المعاصر ولا يتناول الاحتياجات التي افرزها العصر، ولا يلبي احتياجات سوق العمل، كما انه لا يلبي التوسع والتطور في المقررات القانونية التي تدرس في الجامعات، كما ان تدريس الفقه الإسلامي لا يعالج اغلب النوازل والمستجدات المعاصرة التي يعاني منها المجتمع مثل الغلو والتطرف والكراهية والعنف، كما ان تدريس الفقه الإسلامي يتبع وسائل عتيقة ولا يستفد من الوسائل الحديثة في التدريس، ولذلك تراجع اقبال الطلبة على دراسة مقررات الفقه الإسلامي(1)، وتثير هذه المشكلة التساؤلات الآتية:

1 - هل تستوعب مقررات الفقه الإسلامي المتغيرات والاحتياجات المعاصرة؟

2 - هل هناك أهداف لمقررات الفقه الإسلامي -وهل هذه الأهداف تحقق أهداف الجامعة والمجتمع؟ وهل تم توصيف هذه المقررات؟

3 - هل تلتزم مقررات الفقه الإسلامي بأساسيات علم المناهج؟

4 - هل هناك تناسب بين مقررات الفقه الإسلامي والمقررات القانونية؟ وهل تتكامل المقررات الفقهية مع المقررات القانونية؟

5 - ما هي طرائق تدريس الفقه الإسلامي ووسائله المتبعة؟ وما مدى ملاءمتها؟

6 - ما هي المهارات التي ينبغي على أستاذ الفقه الإسلامي في الجامعة التمتع بها حتى يتم تطوير تدريسه للفقه؟

**ثانياً: مناهج البحث:**

بحسب مقتضيات البحث اتبع الباحث المناهج الآتية:

1 - المنهج الاستقرائي: الذي يعتمد على استقراء مقررات ومفردات تدريس الفقه الإسلامي ووسائل تدريسه المتبعة في الجامعات واستنباط النتائج منها والتعليق عليها.

2 - المنهج التحليلي: الذي يعتمد على تحليل مقررات التدريس ومهاراته ووسائله وتحليلها وبيان مدى مناسبتها في العصر الحاضر.

(1) يظهر الأمر جلياً عند الدراسة التخصصية العليا في دبلوم الشريعة الإسلامية حيث تراجع اقبال الطلبة عن الالتحاق به الى مستويات متدنية جداً قياساً بدبلومي القانون العام والقانون الخاص.

**ثالثاً: نطاق البحث:**

1 - نطاق البحث الزماني: يتحدد نطاق البحث في بيان مناسبة مقررات الفقه الإسلامي التي يتم تدريسها في الجامعات اليمنية في الوقت الحاضر ووسائل التدريس ومهاراته ولن يتناول البحث تدريس الفقه الإسلامي ومفرداته في العصور السابقة.

2 - نطاق البحث المكاني: يتحدد نطاق البحث على تطوير تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات باليمن، فلن يتعرض الى الوضع في الجامعات خارج اليمن.

3 - نطاق البحث الموضوعي: يتحدد نطاق البحث في تطوير تدريس الفقه الإسلامي، ولذلك لن يتوسع البحث في تناول طرائق التدريس وأساليبه ومهارات التدريس إلا بالقدر اللازم لتطوير تدريس الفقه الإسلامي.

**رابعاً: تقسيمات البحث:**

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وبيان ذلك على الوجه الآتي:

1 -**مقدمة البحث:** تتضمن مشكلة البحث وتساؤلاته ومناهجه ونطاقه وتقسيماته.

2 -**المبحث الاول:** تطوير مقررات الفقه الإسلامي.

3 -**المبحث الثاني:**تطوير طرق تدريس الفقه الإسلامي.

4 -**المبحث الثالث:**تطوير مهارات أستاذ الفقه الإسلامي.

5 -**خاتمة البحث:** تتضمن اهم نتائج البحث وتوصياته.

**المبحث الأول**

**تطوير مقررات الفقه الإسلامي**

يشهد العصر الحاضر حركةً علميةً نشطةً في مجال تطوير المقررات الجامعية، نتيجةَ التطورات العلمية والتغيّرات المتسارعة التي يشهدها هذا العصر(2)، مما جعل جميعَ دول العالم تعمل على تطوير المقررات الجامعية بما يتلاءم مع هذه التطورات، وبدأت الجامعات بتغيير أهداف التعليم وأغراضه من خلال الكشف عن اتجاهاتٍ جديدة تتصل بميول الطلبة واتجاهاتهم واحتياجات المجتمع وسوق العمل، إضافة إلى معالجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها المجتمع (3).

ونتيجةً لذلك قامت جامعات العالم قاطبة بتطوير المقررات الجامعية وإصلاحها لتناسب التطورَ العلمي والتقني والمعرفي فضلاً عن المتغيرات والاحتياجات المجتمعية، وقد اعتمد تطوير المقررات الجامعية على الأسس الآتية:

**الأساس الأول: التخطيط لتطوير المقررات الجامعية:**

يحتاج هذا التطوير إلى خطة سليمة شاملة حتى يُحقق أهدافه، بحيث تتكون هذه الخطة من مراحل يتم تحديد أهداف كل مرحلة وطرقها والأساليب اللازمة لتحقيقها والزمن المخصص لتنفيذها،

(2) أساس تطوير المناهج الدراسية، حصة بنت نغيمش، شبكة الالوكة ص2www.alukh.net

(3) طرائق التدريس المعاصرة، محمود داوود سليمان الربيعي، الأردن: عالم الكتب الحديث، ص٣٦٠.

وإجراء تقويم في نهاية كل مرحلة حتى يتم تلافي الأخطاء أولاً بأول، فمثلاً ينبغي في المرحلة الأولى تطوير أهداف الجامعة فيما يتعلق بالجوانب الشرعية والفقهية وفي ضوء ذلك يتم تطوير أهداف كليات الشريعة والقانون وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثانية وذلك بتحديد المقررات الفقهية التي يجب تدريسها بحسب احتياجات سوق العمل وإشكاليات المجتمع ومتغيراته وبما ينسجم مع مفردات المقررات القانونية التي تدرس في الكليات، وبما يحقق أهداف الكلية ورؤية الجامعة وحاجة المجتمع، وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثالثة وهي تحديد أهداف كل مقرر فقهي بما يحقق أهداف الجامعة والكليات شريطة أن تكون أهداف المقرر واضحة وقابلة للتحقق ومرتبة بحسب أهميتها وأولوياتها وبعد ذلك تبدأ المرحلة الرابعة وهي تحديد مفردات كل مقرر فقهي بما يحقق أهداف المقرر عامة وأهداف كل وحدة من وحداته او مفرداته وينبغي ان تكون هذه المفردات مرتبة في المقرر حتى يسهل للطالب تذكرها وفهمها والاستفادة منها(نخ).

**الأساس الثاني: مراعاة المقرر الفقهي خصائص المتعلم وحاجاته:**

هدف التعليم الفقهي في المقام الأول مساعدة المتعلم على التدرج في معرفة وأدراك مضمون الفقه الإسلامي(بر)، فلكل متعلم طبيعته وظروفه الخاصة ومراحل نموه، ولكل مرحلة منها خصائص تختلف هذه المراحل بين المتعلمين كما تختلف بالنسبة للمتعلم نفسه من مرحلة لأخرى(تر)، ولذلك ينبغي على المقرر الفقهي ان يراعي هذه الخصائص.

**الأساس الثالث: مراعاة حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل:**

يتعرض أي مجتمع لعدة تغيرات من وقت لآخر، تؤثر على أسلوب حياته ومتطلباته واحتياجاته مما يتطلب مراعاة المقرر الفقهي لهذه التغيرات، مهما اختلفت درجتها أو مصدرها أو قوة اتجاهها (يز)، فالمقرر الفقهي يجب ان يلامس هموم المجتمع المعاصر الذي يعاني من الحروب واثارها من لجوء ونزوح، إضافة الى التطرف والغلو والعنف والكراهية، فمن اللازم بيان الحكم الفقهي إزاء هذه المسائل، كما ان طلبة كليات الشريعة والقانون من المتوقع ان يعملون في سلك القضاء والمحاماة والإدارات القانونية لذلك ينبغي ان يلبي المقرر الفقهي احتياجات هذه الوظائف.

وهذه التغيرات متى ما تم مراعاتها أثناء تطوير المقرر، فإن ذلك يؤدي إلى التنمية الاجتماعية الشاملة المستمرة في المجتمع التي تحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته الدينية والمادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيًا خلال خطة زمنية معينة (سم).

(1) أسس تطوير المناهج، حصة بنت نغميش ص4

(2)أصول المنهج التربوي الحديث، حسام الدين محمد عبد المطلب مازن، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر 2007م، ص53.

(3) تطوير المناهج الدراسية، محمود أحمد شوق، الرياض: دار عالم الكتب١٩٩٥م ص137.

(4) المنهج المدرسي المعاصر، جودت أحمد سعادة وإبراهيم عبد الله محمد، ط5. 2008م، عمّان: دار الفكر. ص102.

(5) تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة،عبد السلام مصطفى عبد السلام، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة المنصورة 12-13ابريل 2006م ص276.

وفي هذا السياق ينبغي دراسة المجتمع والعوامل المؤثرة فيه التي تؤثر بشكل أو بأخر على تكيّف وانسجام الطالب مع البيئة المجتمعية المحيطة به [1].

ومن جهة ثانية فأن هناك نوازل واحتياجات معاصرة سواء لطالب العلم او المجتمع ينبغي مراعاتها عند إعداد المقرر الجامعي وتوصيفه وتحديد أهدافه ومقرراته، ونكتفي بالإشارة فقط الى بعض المتغيرات،فمن القواعد المستقرة في الفقه الإسلامي أن (النصوص متناهية وان حاجات الناس غير متناهية)[2] فالنصوص الشرعية من القران الكريم والسنة النبوية جامعة وصالحة لكل زمان ومكان تحتاج في كل زمان ومكان إلى اجتهاد لبيان الحكم الفقهي في احتياجات الناس المتطورة والمتغيرة بحسب الأزمنة والامكنة، ولذلك تنتصب أمام رجال الفقه الإسلامي مهمة دراسة المستجدات والاحتياجات ومعرفة اغراضها والمصالح التي تحققها والمفاسد التي تترتب عليها في ضوء النصوص الشرعية، وفي ضوء ذلك يتم بيان الحكم الفقهي بشأن هذه المستجدات والاحتياجات المعاصرة وتدريس هذه الأحكام الفقهية على طلبة الجامعات للاستفادة منها تحقيقاً لمبدأ صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، وحتى تكون دراسة وتدريس الفقه أكثر جدوى وأكثر جدية، وحتى تكون الدراسة لفقه وشريعة تعيش بين اظهر الناس، وحتى لا يكون التناول الفقهي لمسائل فقهية لا وجود لها او يندر الاحتياج لها كالعبد الابق وعسب الفحل والمكاتبة وغيرها.

فقد قال الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي (فقد نجح الفقهاء القدامى في استخراج الأمثلة الفقهية الشائعة في حياتهم لغة وعبارات وممارسات، بينما فقدت هذه الأمثلة حضورها في مجتمعاتنا المعاصرة، حيث أصبحت غريبة وغامضة وغير مفهومة للأجيال، فهي بحاجة إلى شرح وإيضاح ومعاجم فقهية ولغوية خاصة لبيان مقصودها، فينبغي استمداد الأمثلة الفقهية الحديثة مع التصدي لظروف العصر وبيئته ومشاكله وهمومه بالاجتهاد وان تكون الأمثلة والشواهد مستمدة من صميم البيئة ومن واقع تجارب الناس وممارساتهم الفعلية، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُم) فقد أدى استخدام الأمثلة القديمة إلى عزل الفقه عن مشاكل العصر: فكرًا وواقعًا؛ لأن الأمثلة القديمة لم يعد لها وجود اجتماعي معاصر ولا حضور علمي، وفي ذلك ظلم للفقه الإسلامي في دنيا التشريع والقانون عن طريق إبعاده عن التطبيق والمعاصرة) [3].

فنصوص الشريعة وان كانت متناهية وثابتة إلا انها قادرة على استيعاب وتلبية كل الاحتياجات والمتغيرات العصرية، لان هذه النصوص جوامع كلم وقواعد عامة تنتظم ضمنها كل الوقائع التي حصلت في الماضي والتي تحصل في الحاضر والتي سوف تحصل في المستقبل[4].

ومن الصعب للغاية حصر المتغيرات والاحتياجات المعاصرة التي ينبغي بيان موقف الفقه الإسلامي منها في المقررات الجامعية، لان الواقع يفرزها باستمرار دون توقف، وهذه الاحتياجات المعاصرة تتعلق

(1)المناهج تخطيطها وتطويرها وتنفيذها، حامد عبد الله الطافحة، عمان: الرضوان للنشر والتوزيع. 2013م، ص 331.
(2) دلائل الاعجاز في التشريع الإسلامي، محمد شفيق ياسين، منشور في الموقع الالكتروني alqudslana.com
(3) التجديد في الفقه الاسلامي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، مجلة المسلم المعاصر العدد (110) ديسمبر 2003م ص8.
(4) تجديد الفقه الإسلامي، د. جمال عطية ود.وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر دمشق 2004م ص27

بفروع الفقه الإسلامي كلها حتى في بعض مسائل العبادات مثل احتساب بداية رمضان ونهايته فلكياً ومفطرات الصيام المعاصرة المختلفة كالحقن، وكذا عمليات البنوك التقليدية والإسلامية وكذا مسائل المعاملات المعاصرة كالتعاقد بواسطة البريد الالكتروني، وكذا زكاة الشركات والمؤسسات وزكاة الإيجار وغير ذلك، ولذلك فأن من مقتضيات تطوير المقررات الفقهية ان تتضمن هذه المقررات الأمثلة والتطبيقات المعاصرة التي يعايشها المجتمع المعاصر وليس الأمثلة والتطبيقات الواردة في كتابات الفقهاء المتقدمين الذين كانوا يعبرون عن الواقع والمجتمع في عصرهم.

وقد أشارت إلى بعض المتغيرات التي ينبغي ان يتجه إليها تطوير الفقه الاسلامي وتجديده المؤتمرات والمجامع الإسلامية، ومن ذلك:

أولاً: قرارات وتوصيات منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة - السعودية في دوراته العشر، التي اشارت إلى بعض المسائل والمستجدات المعاصرة التي ينبغي دراستها في المقررات الفقهية كحكم طفل الأنابيب وبنوك الحليب، والتأمين وإعادة التأمين، الإحرام بالطائرة، وزرع الأعضاء، وبنوك الأعضاء، والخلو (بدل تفريغ المنزل)، وزراعة الأعضاء التناسلية، والمناقصات، والاستنساخ .. الخ.

ثانيًا: قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في دوراته الثلاث عشرة الذي اوصى بدراسة النوازل والمتغيرات المعاصرة ومنها: توحيد الاهلّة، خطبة الجمعة والعيدين بغير العربية، البورصة، تصوير النبي صلى الله عليه وسلم، تشريح جثث الموتى، تقرير الوفاة برفع أجهزة الإنعاش، نقل الدم، إسقاط الجنين المشوه خلقيًّا.

ثالثًا: قضايا معاصرة في الندوات الفقهية في مجمع الفقه الإسلامي - الهند، وتوجيهات في تسع ندوات فقهية كمشروع النظام المصرفي اللاربوى، والمؤسسات التعاونية اللاربوية، الذبح الماكينى، الإيدز.

رابعًا: فتاوى وتوصيات وندوات قضايا الزكاة المعاصرة في الكويت: تسع ندوات، ومنها زكاة المال الحرام، مصرف (المؤلفة قلوبهم)، مشمولات مصرف في سبيل الله، زكاة عروض التجارة، السندات الحكومية الخ.

**الأساس الرابع:** إعادة النظر في تأليف مقررات الفقه الاسلامي لاسيما في الدراسات العليا في كليات الشريعة والقانون، ويكون هذا النظر من الجهات الآتية:

الجهة الأولى: أسلوب البحث والتأليف والتدريس بطريق القواعد الفقهية والأصولية والنظريات الفقهية، وهو أمر ليس بمستغرب إذا نظرنا في بعض طرائق المتقدمين كالشاطبي في كتابه الموافقات وتوجهه نحو إعادة النظر في طرق الكتابة والتأليف في أصول الفقه. ثم توجهه إلى العناية بمقاصد الشريعة، وكذلك أسلوب ابن رجب في كتابه القواعد الفقهية.

الجهة الثانية: العناية التفصيلية بالمسائل المستجدة ، فعند النظر في كتابة المتقدمين في الزكاة والأموال الزكوية – ولاسيما زكاة السائمة من بهيمة الأنعام وطرق تفصيلها نجد أنها متمشية مع مصطلحات وقتهم وما هو سائد فيهم من ألفاظ وأسلوب حياة ، بينما جد في الوقت الحاضر أنواع من الأموال نحتاج إلى

تبسيطها وتقريبها لطلاب العلم في مراحل الطلب، كالأسهم ومعرفة أنواعها وشركاتها وكيفية إخراج الزكاة فيها( لخ).

**الأساس الخامس: مراعاة خصوصية العلوم الفقهية:**

تشترك العلوم الشرعية مع بعضها ومع غيرها من العلوم وتتقاطع معها في جوانب عدة، إلا أنها تتميز بقدر من الخصوصية له أثره في مقررات الفقه الجامعية وتدريسها، ومن أهم جوانب الخصوصية:

1 - العلوم الشرعية تتكون من نصوص شرعية ينبغي احترامها لأنها غير خاضعة للتطوير، كما تتكون العلوم الشرعية من علوم اجتهادية محل خلاف بين فقهاء الأمة ومجتهديها، وهذه العلوم هي التي يتجه إليها التطوير[بر].

2 - التعبد بتعلم العلوم الشرعية وتعليمها، ولذلك فهي مقصودة لذاتها أما غيرها من العلوم فهي مقصودة لغيرها، ولهذه الخاصية تأثير بالغ في جلب اهتمام الطلبة، إلا أنه ينبغي إيضاً جلب إهتمام الطلبة عن طريق إيجاد العلاقة بين المقرر الفقهي وإحتياجات المجتمع وسوق العمل.

3 - إرتباط العلوم الشرعية بالسلوك والجانب الوجداني، وهذه الخاصية ينبغي التركيز عليها عند تأليف المقرر الفقهي وفي أثناء المحاضرة لتهذيب سلوك ونفوس الطلبة ومعالجة الإختلالات والإشكاليات التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة كالغلو والتطرف والعنف وشيوع الكراهية والحقد.

**الأساس السادس:** جمع مسائل الفقه في أبواب كبرى تعرف بالنظريات الفقهية كنظرية الضمان ونظرية الضرر، ونظرية العقد وغيرها؛ لإظهار السبق الحضاري للفقه الاسلامي في تأسيس مثل هذه النظريات.

**الأساس السابع: مواكبة الاتجاهات الحديثة في تأليف المقرر الجامعي:**

الغرض من الدراسة الجامعية هو خدمة المجتمع ومعالجة مشاكله والمساهمة في تحقيق أهدافه وطموحاته في الرقي والتقدم وحُسن الخلافة في الأرض، والعمل ايضاً على نمو الفرد النمو الشامل المتكامل،فلا يمكن أن يتحقق هذا التغيير للمجتمع والفرد والمقرر الجامعي راكد [تر].

ويمكن الإشارة الى أهم التوجهات العالمية المعاصرة التي يجب على مطوري المقررات الفقهية الجامعية مراعاتهاعلى النحو الاتي:

1 - ربط المقررات بالمجتمع والبيئة والحياة.

2 - دمج التقنية في محتوى المقرر.

3 - تنظيم المقررات الجامعية وفقاً للمنهج التكاملي مثل ان يكون المقرر الشرعي مكملاً للمقرر القانوني والعكس صحيح.

(1) ضوابط النظر في النوازل والمتغيرات، ص12.
(2) تطوير التعليم الشرعي، د.محمد عبد الله الدويش، كتاب الأمة العدد 158 ذو العقد 1434ه ص136.
(3) اسس بناء المناهج وتنظيماتها،حلمي أحمد الوكيل ومحمد أمين المفتي، ط4عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع. 2011م، ص 331.

4 - التركيز على تنمية مهارات الطلبة في التفكير والتخطيط وحل المشكلات.

5 - مناسبة المقررات الجامعية جميع الطلبة بمستوياتهم المختلفة من حيث الادراك الذهني والاحتياج العلمي والعملي.

6 - عدم تضخم المقررات الجامعية وزيادتها إضافة الى عدم تضخم كل مقرر على حدة.

7 - تشجيع الطلبة على الحوار والمناقشة والتواصل مع زملائهم والتعليم المستمر.

8 - التنويع في أساليب تقويم الطلبة [نج]، وعدم الاعتماد على طريقة قياس وتقويم واحدة، مثل الاعتماد على الاختبار التحريري للطلبة، كما ينبغي ان تكون أسئلة الامتحان متنوعة (أسئلة تذكر، أسئلة فهم، أسئلة تحليل، أسئلة تعليل، أسئلة تطبيق، أسئلة تركيب)، وأن تكون متوازنة وشاملة للمقرر كاملاً.

**الأساس الثامن: المحافظة على القيم والهوية الثقافية للمجتمع:**

هوية المجتمع هي مجموعة الخصائص والصفات والسمات التي يتمسك بها المجتمع وتميزه عن غيره من المجتمعات [نه]، ومن المؤكد ان الدين الإسلامي والفقه الإسلامي هما اهم قيم المجتمع الإسلامي وأهم مكونات الهوية الثقافية في المجتمعات الإسلامية، ولذلك ينبغي النظر الى الفقه الإسلامي والتعامل معه على هذا الأساس، ولذلك فأن أي محاولات لتهميش الفقه الإسلامي او اقصائه من المقررات الجامعية هو مسخ لهوية المجتمع.

وثقافة كل مجتمع تسهم في تشكيل هويته الوطنية، لذا فإن تبيان جوانب الثقافة ومكوناتها وصفاتها، والمحافظة عليها، وانتقائها، وعصرنتها بما يتلاءم مع روح العصر، وكيفية الاسهام في تحقيقه التوازن بين الجانب الديني والدنيوي مسؤولية مهمة من مسؤوليات المقرر الجامعي الحديث [نو].

**الأساس التاسع: تيسير المقررات الفقهية:**

من المسلم به أن مستوى طلاب الجامعات ضعيف تبعاً لضعف مستوى التعليم العام، كما أن هؤلاء الطلاب القادمين من المدارس الحديثة قد اعتادوا طريقة معينة ومبسطة في الكتب الدراسية الحديثة، كما ان أسلوب صياغة عبارات الفقهاء المتقدمين عصية على فهم غالبية الطلبة في العصر الحاضر إضافة الى ان هؤلاء الطلبة قد اعتادوا أسلوب الصياغة والتبويب المتبع في المقررات القانونية، ولذلك ينبغي مراعاة هذه الإعتبارات عند تأليف المقررات الفقهية الجامعية ويحبذ أن يكون تأليف المقررات الفقهية على غرار المقررات القانونية من حيث تبويبها ومسمياتها حتى يستطيع الطلبة الإلمام بها والإستفادة منها في أعمالهم المستقبلية وحتى تكون مزايا الفقه الإسلامي وتفوقه على القوانين ظاهراً [يو]

(1) المناهج المدرسية بين النظرية والتطبيق،حسن شحاته، ط3. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2003م، ص 259-260.
(2) تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية، عبد السلام مصطفى، ص272.
(3) المنهج المدرسي المعاصر،جودت سعادة وإبراهيم عبد الله، ص56.
(4) تطوير التعليم الشرعي، د.محمد عبد الله الدويش، ص123.

**الأساس العاشر: استشراف المستقبل عند تطوير المقرر الجامعي:**

ينبغي ألا تقتصر عملية تطوير المقررات الجامعية على تلبية حاجات الفرد في الحاضر بل تتعداه إلى التنبؤ بملامح المستقبل، وُتعدُّ الدراسات المستقبلية المستندة على واقع الامة هدفاً رئيساً في الحياة المعاصرة بالنسبة لجميع المجتمعات وهي أساس التطوير الجامعي عموماُ وتطوير المقررات الجامعية خاصة، فلم يعد المعنيون بالمقررات الجامعية يتساءلون عن حاجات الفرد اليوم ولكنهم يتساءلون عن حاجات الفرد والمجتمع في المستقبل القريب والبعيد، ومن هنا ينطلقون إلى اختيار المفردات المناسبة للمقررات الجامعية [(1)]، وقد كان هذا الأساس حاضراً في اجتهادات الفقه الإسلامي في مختلف مراحل تطوره، حيث كان الفقهاء منذ بزوغ الفقه الإسلامي حتى الماضي القريب يضعون في مؤلفاتهم المعالجات والاحكام للمسائل والوقائع المتوقع حدوثها في المستقبل القريب والبعيد التي لم تظهر بعد، وهذا ما يسمى بالفقه الافتراضي.

ومن أهم الأمور التي ينبغي مراعاتها عند تطوير المقررات الجامعية الآتي:

1 - إستيعاب الوسائل التقنية الحديثة مثل المقرر الجامعي الالكتروني الذي يسهل للطالب الرجوع عليه ضمن دائرة معينة تحفظ الحق الفكري للإستاذ الجامعي بالإضافة إلى تكميل بعض مفردات المقرر الجامعي عن طريق هذه الدائرة، ويمكن الإستعاضة عن هذه الدائرة الإلكترونية بوسائل حديثة أخرى كمجموعات الواتس الهاتفية الخاصة بالطلبة وغيرها وتكميل الإستاذ لبعض المفردات والمعلومات الفقهية بواسطتها وإضافة بعض الزيادات عن طريق هذه الوسائط الإلكترونية.

2 - التأكيد على بعض القيم الاصيلة التي تتعرض للاهتزاز والضياع، لذلك ينبغي على المقررات الفقهية أن تعالج آثار الحروب والصراعات التي يعاني منها المجتمع المسلم المعاصر، حيث ظهرت دعوات في غالبية الدول الإسلامية للإخذ بالنظام العلماني، كما ظهرت أصوات تنادي بالإلحاد مستغلة اثار الصراعات المسلحة باسم الدين التي أحدثت نفوراً لدى بعض الافراد من الاحتكام للشريعة الإسلامية.

3 - إشاعة روح التعاون بين الطلبة والمجتمع والبعد عن الفردية المطلقة في العمل والأنانية التي تدمر المجتمعات، وفي هذا المجال على المقررات الفقهية أن تتضمن ثقافة التسامح والتعاون والإيثار وتهذيب النفس البشرية حتى تكون هذه الثقافة علاجاً ناجعاً لنزعات الكراهية والحقد والتكفير والتبديع والتفسيق التي فرقت الأمة الواحدة وشّتت صفها.

4 - إكساب الطلاب مهارة الاختيار المهني وفق معايير مقبولة منطقياً، فطلاب الشريعة والقانون يضعون نصب أعينهم العمل في سلك القضاء أو المحاماة أو الإدارات القانونية وغير ذلك، وتطبيق القوانين وتفسيرها متعذر إلا بفهم الكتب الفقهية، حسبما ورد في المادة (18) من القانون المدني، ولذلك ينبغي أن تتجه المقررات الفقهية إلى بيان وجهات نظر الفقه الإسلامي إزاء النصوص

(1) تطوير المناهج الدراسية، محمود أحمد شوق،ص132.

القانونية كافة التي تدرس في كليات الشريعة والقانون حتى تثير الدافعية لدى الطلاب لدراسة المقررات الفقهية.

5 - التأكيد على فكرة التعلم الذاتي من أجل ضمان تحقيق مبدأ استمرارية التعلم، ولذلك ينبغي على المقرر الفقهي أن يتضمن إرشادات وتوجيهات للطالب إلى كيفية البحث والرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي وكيفية تبويبها ومصطلحات الفقهاء وقواعد الفقه والتأكيد في المقررات الفقهية على عمق الفقه الإسلامي وتوسعه وأن المقرر الفقهي الجامعي لم يتناول المسائل الفقهية كاملة، كما انه لم يتوسع في المسائل التي تضمنها، وأنه ينبغي على الطالب الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي، وفي هذا الشأن ينبغي العناية عند إعداد المقرر الفقهي بذكر المراجع الفقهية في نهاية كل صفحة وفي نهاية الكتاب حتى يستطيع الطالب الرجوع إليها وضمان إستمرارية تعلمه.

6 - إكساب الطلاب مهارات التفكير والابداع في حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة.

7 - العمل على تحقيق كل من البعد المحلي والبعد القومي والعالمي لمفهوم المواطنة(يخ)، لذلك ينبغي على المقرر الفقهي أن يتضمن مظاهر الولاء الوطني وحب الوطن والإعتزاز به دون أن يقترن ذلك بإحتقار الأوطان الأخرى وإزدرائها، علماً بأن المقررات الفقهية التي تدرس في الجامعة لا تتناول مفهوم المواطنة مما جعل الافراد يتساهلون كثيراً في هذا المفهوم ويفرطون في الثوابت والثقافة الوطنية، كما يسود في المجتمع المعاصر مفهوم مغلوط مفاده ان مفهوم المواطنة والوطنية لا ينسجم مع الانتماء الى الاسلام.

**الأساس الحادي عشر: الشمول والتكامل والتوازن عند تطوير المقرر الجامعي:**

المقصود بالشمول والتكامل مراعاة أن تكون عملية تطوير المقرر شاملة لجميع الجوانب متضمنة لجميع العوامل والعناصر التي لها دور في عملية التدريس، وذلك يستدعي دراسة العلاقات بين الجوانب المتعددة ومعرفة تأثير كل جانب على الجوانب الاخرى سلبياً وايجابياً، بحيث تتضافر كل الجوانب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف بطريقة اقتصادية وفعالة، وهذا لا يتم إلا في ظل نوع من التكامل تتضافر فيه الجهود وتستثمر فيه الإمكانات كافة وفقاً لما يستطيع أن يقدمه كُل جانب حسب دوره وطاقته(يز).

ويحدد المختصون جوانب الشمول والاتزان في المقرر الجامعي على النحو الآتي:

1 - أهداف الجامعة عامة واهداف الكلية خاصة ونوع التنظيم المنهجي والمقررات الجامعية الأخرى التي تدرس مثل المقررات القانونية والسلم التعليمي وطرق التدريس، والوسائل التعليمية، والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الطالب والكتب الجامعية والتقويم(يتر).

2 - إعداد الأستاذ وتدريبه وفقاً للاتجاهات التعليمية الحديثة.

3 - نظم الإدارة الجامعية.

(1) المنهج المدرسي المعاصر،جودت سعادة وإبراهيم عبدالله، ص60.
(2)اسس بناء المناهج وتنظيماتها، حلمي أحمد الوكيل ومحمد أمين المفتي، ص281
(3)أساسيات المناهج، رالف تايلور ترجمة د.أحمد خيري، دار النهضة العربية مصر 1983م ص33.

4 - العلاقة بين الكلية الجامعية والبيئة والمجتمع، وكيف تساهم الكلية في خدمة البيئة والمجتمع وتلبية احتياجاتهما ومعالجة اشكالياتهما.

5 - طريقة تعاون الكلية مع أجهزة التوعية الشرعية مثل: وسائل الاعلام المختلفة ووزارة الأوقاف والارشاد(لخ).

بينما يقصد بالتوازن تحديد الوزن النسبي لكل عامل أو جانب وفقاً لقدراته ومساهمته في تحقيق الهدف وفقاً للدور الذي يمكن القيام به(بر).

**الأساس الثاني عشر: تعاون الأطراف المعنية بتطوير المقرر الجامعي:**

عملية التطوير ينبغي أن تتم بتعاون جميع من له علاقة بالمقرر ويتأثر به مباشرة أوغير مباشرة مثل الاستاذ والطالب والجهات المتوقع ان يعمل بها الطالب مستقبلاً(تر).

ولا يعني اشتراك الأطراف المعنية بعملية التطوير تساوي دور كلاً منها مع الاخر وإنما المقصود إعطاء الفرصة لكل فرد لكي يعبر عن رأيه ويبين وجهة نظره بكل وضوح، حتى تستوعب عملية التطوير وتستفيد من كل الآراء(بر)، كما أن هذا التعاون يكون في تحديد أهداف المقرر ومفرداته وليس في صياغته وتأليفه، إذ أن ذلك اختصاص أصيل للإستاذ الجامعي وحده.

**الأساس الثالث عشر: استمرارية تطوير المنهج الجامعي:**

ينبغي أن يكون التطوير مستمراً حتى تواكب المقررات الجامعية التغيرات المتجددة، فارتباط المنهج بالمجتمع وحركته التنموية المستمرة، يُحتم أن تتم عملية التطوير باستمرار؛ حيث أن جودة المقرر تقاس بما يعكسه من تغيرات تحدث في المجتمع، ونظراً لأن المجتمع مستمر في التغيير، ومن هنا فإن المقررات الجامعية مهما بُذل من جهد في تطويرها فإنها لن تصل إلى درجة الكمال، ولذلك يجب أن يكون التطوير عملية مستمرة وعلى فترات غير متباعدة(سه).

إن اجراءات اعداد المقرر الجامعي يجب أن يصاحبها تقويم مستمر، ثم يتلو ذلك تعديل المقرر أو تطويره في ضوء نتائج التقويم، مما يساعد على تحقيق أهداف هذا المقرر، ويقتضي ذلك مراجعة أو مراعاة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، والعوامل، والظروف المختلفة، وبذلك تصبح عملية التطوير مستمرة لا تتوقف عند طرح المقرر المتطور في أرض الواقع ولكن المقرر المطور يحتاج إلى عملية متابعة وتقويم، فطالما أن هناك عملية متابعة وعملية تقويم فهناك بالضرورة عملية تطوير وهكذا تصبح عملية التطوير مستمرة باستمرار عملية التدريس بالكلية الجامعية(شه)، وينبغي ان يكون الفاصل

(1) المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها،توفيق أحمد مرعي ومحمد محمود الحيلة، ط9. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة2011م ص122.
(2) اسس بناء المناهج وتنظيماتها، حلمي أحمد الوكيل ومحمد أمين المفتي، ص340.
(3) المرجع السابق ص135.
(4) اسس بناء المناهج وتنظيماتها، حلمي أحمد الوكيل ومحمد أمين المفتي، ص281
(5) المناهج الدراسية: الواقع والمستقبل، أحمد إبراهيم قنديل، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.ص٣١٢،حسام الدين محمد عبد المطلب مازن، وأصول المنهج التربوي الحديث والتكنولوجي ٢٠٠٧م، ص١٧٧.
(6) المناهج (الأسس-المكونات-التنظيمات-التطوير)، فتحي يونس وآخرون،عمّان: دار الفكر 2004م ص180 واساسيات المناهج، رالف تايلور ص45.

الزمني بين عملية التطوير وعملية التطوير التي تليها مدة لا تقل عن خمس سنوات، وذلك لعدة اسباب منها:

1 - إعطاء فرصة للمقرر المطور أن يستقر، إذ أن السنوات الاولى لتنفيذ المقرر المطور تواجه عقبات ومشكلات، ثم بعدها يبدأ الاستقرار.

2 -الحكم على المقرر بطريقة موضوعية.

3 -حتى يكون اقتصادياً(1).

**الأساس الرابع عشر: مواكبة تطوير المقرر الجامعي للتطور المعرفي والبحث التقني:**

ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها الواقع المعاصر تقتضي أن تستجيب المقررات الجامعية لهذه المعطيات عن طريق الآتي:

1 - الاستفادة الكاملة من معطيات التقنية الحديثة واستثمارها لصالح العملية التعليمية في اعداد المقررات الجامعية في مراحله المختلفة التخطيط والتنفيذ والتقويم والقيم الخاصة لبناء الفرد القادر على التعامل بكفاءة مع هذه المعطيات.

2 - التركيز على تنمية عمليات التفكير العليا من خلال المقررات الجامعية لدى المتعلمين والتي تمكنهم من التعامل المستنير مع المضامين المعرفية.

3 - انفتاح المقررات الجامعية على المستجدات المعرفية وطلبها، والبحث عنها والاستفادة منها بحيث تصبح مطلباً وهدفاً لهذه المقررات(2).

**الأساس الخامس عشر: تجريب المقرر الجامعي المطوّر:**

يعد تجريب المقرر قبل تعميم تدريسه من الأمور المُهمة لعملية التطوير وذلك لتلافي الاخطاء التي قد تقع في فترة التجريب،لأن تجريب المنهج المطور هو الضمان الأكيد للتحقق من بلوغه الأهداف المحددة له، وهو في الوقت ذاته منصة انطلاق لتطوير جديدة بناء على نتائج تقويم التجربة(3).

وتتحدد أهداف التجريب على النحو الاتي:

1 - إثبات صحة أو خطأ الموضوعات التي تضمنها المقرر المطور الذي يخضع للتجريب ومدى تحقيقها لأهداف المقرر والكلية الجامعية.

2 - معرفة نقاط القوة والضعف في المقرر المطور.

3 - التعرف على بعض المشكلات التي تظهر عند التنفيذ والتجريب، ومن ثم إيجاد الحلول العلمية المناسبة لها.

4 - التعرف على مدى تأثير أحد جوانب المقرر في الجوانب الاخرى، ومن ثُمَّ التعديل في هذه الجوانب(4).

(1) اسس بناء المناهج وتنظيماتها،حلمي أحمد الوكيل ومحمد أمين المفتي، ص341.
(2) تقويم التدريس الجامعي، عبد محمد حسن، مجلة العلوم الإنسانية، البحرين2001م، ص 173
(3) تطوير المناهج الدراسية، محمود أحمد شوق، ص140.
(4) اسس بناء المناهج وتنظيماتها،حلمي أحمد الوكيل ومحمد أمين المفتي، ص341.

ومن الأعراف الاكاديمية المستقرة ان تكون مدة التجريب للمقرر الجامعي ما بين ثلاث وخمس سنوات وتناط هذه المهمة بأستاذ المقرر نفسه، كما انه من الأعراف المستقرة انه لا يسمح للأستاذ الجامعي ان يقوم بالتأليف في المقرر الذي يدرسه إلا بعد ان تمضي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات على قيامه بالفعل بتدريس المقرر.

وعند إمعان النظر في المقررات الجامعية في مجال الفقه الإسلامي ومفردات هذه المقررات، نجد ان مقررات الفقه الإسلامي في كليات الشريعة والقانون هي: مدخل الفقه الإسلامي واصول الفقه، ومصطلح الحديث وفقه العبادات والاقتصاد الإسلامي ضمن مقررات السنة الأولى واحكام الاسرة واصول الفقه وفقه المعاملات ضمن مقررات السنة الثانية وفقه المعاملات الجزء الثاني والتشريع الجنائي الإسلامي واصول الفقه وفقه المواريث وفقه السيرة في السنة الثالثة وتفسير آيات الاحكام واصول الفقه والقضاء والاثبات والوصية والوقف ضمن مقررات السنة الرابعة[ لج]، وتمثل هذه المقررات ثلث المقررات في كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، وهذه المقررات لا تتضمن فقه السياسة الشرعية على أهميته وكثرة الاحتياج له، ومن خلال استقراء مقررات الفقه ومفرداته المشار اليها نلاحظ الاتي:

**اولاً:** مقررات الفقه الإسلامي التي يتم تدريسها في الجامعات اليمنية تجاهلت فرعاً من اهم فروع الفقه الإسلامي وهو السياسة الشرعية مع أهميته وكثرة الاحتياج الى مسائله في الوقت الحاضر، فالتنظيمات والإجراءات الإدارية والسياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية وغيرها التي تتبعها الدولة المعاصرة تندرج ضمن أبواب السياسة الشرعية.

**ثانياً:** نتيجة لقلة المقررات الفقهية في كليات الشريعة والقانون بالجامعات اليمنية وتجاهل فقه السياسة الشرعية فقد تقلصت اقسام الفقه الإسلامي واصوله الى قسمين هما قسم الفقه المقارن وقسم أصول الفقه وهما يشكلان اقل من 20٪ من الأقسام العلمية التي تتكون منها كلية الشريعة والقانون، كما ان الدراسة الفقهية في الدراسات العليا تشكل 30٪ فقط، فهناك دبلوم للشريعة فقط مقابل دبلومين للقانون هما دبلوم القانون العام ودبلوم القانون الخاص، كما ان نسبة الاقبال على الالتحاق في دبلوم الشريعة الإسلامية تقل عن 90٪ مقارنة بدبلومي القانون العام والقانون الخاص، ولا ريب ان تقليص المقررات والتخصصات الفقهية في الجامعات اليمنية إضافة الى تقليص مفردات المقررات الفقهية سوف يؤدي الى ضعف او انعدام مخرجات الجامعات الحكومية في الجانب الفقهي وانتزاع الريادة الفقهية من الجامعات الحكومية التي ستكون عاجزة عن تخريج فقهاء بالمعنى الدقيق، حيث اتجه طلاب الفقه الإسلامي الى الجامعات الخاصة او حلقات المشائخ لطلب علم الفقه بدلاً عن الجامعات الحكومية، وهذا الامر يوجد إشكاليات اجتماعية كثيرة ليست خافية على احد [ بر].

(1) دليل كلية الشريعة والقانون للعام الجامعي 2017/2016م، د.ت، د.ط، ص18,19,20

(2) الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، د.يوسف القرضاوي، كتاب الامة ص46.

**ثالثاً:** محتويات اغلب مقررات الفقه في كليات الشريعة والقانون تقدم مادة معرفية تقليدية لا تعالج إشكاليات واحتياجات العصر الحاضر ،فالدول الإسلامية تعاني ويلات الغلو والتطرف، كما ان الدعوات العلمانية وموجات الالحاد بدأت تطل برؤوسها مستغلة الحروب والصراعات باسم الدين التي تعاني منها كثير من الدول الإسلامية، وكان الواجب أن تعالج المقررات الفقهية هذه الظواهر بالدراسة والبحث بالإضافة الى غياب المسائل التنظيمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية ...الخ عن هذه المقررات وعدم تناولها للمستجدات المعاصرة فمثلاً فقه المعاملات لا يدرس المعاملات والتعاقدات العصرية وتأصيلها في الفقه الإسلامي، كما ان فقه العبادات لا يتناول المستجدات المعاصرة مثل توحيد الاذان والحساب الفلكي لبداية رمضان وعيد الفطر ومفطرات الصيام الحديثة والتيمم بغير التراب من الأشياء الحديثة كالمفروشات ومدى نجاسة بعض الأشياء الحديثة المشتقة من مواد نجسة اصلاً وحكم اختلاط المواد المحرمة والنجسة بغيرها وتحري وجهة القبلة بالوسائل المعاصرة وغير ذلك كثير.

كما ان مادة مدخل الفقه الإسلامي لا تتناول علاقة الفقه الإسلامي بالقانون الروماني والقوانين المعاصرة وكيفية استفادة هذه القوانين من احكام الفقه الإسلامي وقواعده، وكذا لا يشير هذا المقرر الى أهمية الفقه الإسلامي في شرح النصوص القانونية المستفادة من احكام الفقه الإسلامي، كما ان مادة الاقتصاد الإسلامي تقتصر في مفرداتها على دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة كالنظام الرأسمالي والاشتراكي ومقارنتها بالنظام الاقتصادي الإسلامي، فهذه المادة لا تدرس عمليات البنوك والتأمين المعاصر وتبين مدى موافقتها للشريعة الإسلامية، كما انها لا تدرس عمليات المصارف الإسلامية المعاصرة كشهادات الاستثمار والأسهم وبيع المرابحة والبيع للأمر بالشراء والصكوك الإسلامية وغير ذلك، كما ان فقه المواريث وان تناول مسائل الميراث كاملة الا انه لم يتضمن طرق قسمة الميراث كأحكام القسمة الرضائية والجبرية التي نظمها القانون المدني مع ان احكام القسمة ملحقة اصلاً بعلم المواريث، علماً بأن أحكام القسمة واجراءاتها من اهم المسائل التي يحتاج لها في الوقت الحاضر مثل كيفية حصر التركات وتثمينها وتصميم جداول القسمة المبينة لمكونات التركة واثمانها ونصيب كل وارث وغير ذلك.

وكذا مقرر التشريع الجنائي الإسلامي الذي تضمن تلخيص الاحكام العامة والخاصة للجرائم والعقوبات في كتيب واحد، في حين انه كان الأولى ان تكون الاحكام العامة منه في كتاب يدرس على طلبة السنة الثانية في حين تكون الاحكام الخاصة منه في كتاب اخر يقرر على طلبة السنة الثالثة، اما مقرر فقه المعاملات فأنه قد جاء خالياً من المعاملات والتعاقدات العصرية السائدة في العصر الحاضر، وكذا مقرر الوصية والوقف الذي لم يتضمن الاحتياجات العصرية مثل الوظائف العصرية للوقف كوسيلة من اهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، في حين ان مقرر القضاء والاثبات قد تم اختصاره في مقرر واحد في حين انه تماثله في المقررات القانونية ثلاثة مقررات (قانون المرافعات+ التنفيذ الجبري+ قانون الإجراءات الجزائية)، إضافة الى ان مقرر القضاء والاثبات لم يتعرض للتحكيم مع انه ملحق بالقضاء الاسلامي اما مقرر تفسير آيات الاحكام فقد تم اختصاره الى مقرر

واحد يدرس على طلبة السنة الرابعة فقط في حين انه كان يدرس في اربعة مقررات في كلية الشريعة والقانون حتى عام 1990م بواقع مقرر في كل مستوى دراسي بمسمى ( فقه الكتاب والسنة).

**رابعاً: كثرة المقررات القانونية وتقليص المقررات الفقهية:**

مع ان الكلية تحمل اسم (الشريعة والقانون) فأن ذلك يقتضي ان يكون هناك توازن بين المقررات الشرعية والمقررات القانونية الا انه يلاحظ ان المقررات الشرعية تتقلص باستمرار من حيث عددها ومن حيث مفرداتها ومن حيث صلتها بالواقع المعاصر، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث الى الأسباب الاتية:

1 - تطور المقررات القانونية وركود المقررات الفقهية: حيث استجابت المقررات القانونية للتغيرات والاحتياجات الواقعية،فقد ارتادت المقررات القانونية مجالات وافاقاً ومفردات جديدة فتوسعت هذه المقررات من حيث عددها ومفرداتها، في حين ظلت المقررات والمفردات الفقهية تراوح مكانها بل انها تقلصت، فمثلاً القانون الدولي الخاص كان مقرراً واحداً فصار الان أكثر من ثلاثة مقررات وكذا القانون التجاري وغيره من المقررات القانونية.

2 - ظهور اتجاه لدى مدرسي المقررات القانونية بعدم جدوى تدريس المقررات الفقهية الى جانب المقررات القانونية متذرعين بذريعة ان القوانين اليمنية مستفادة من احكام الفقه الإسلامي، فدراسة المقررات الفقهية التي تتناول في مفرداتها نصوص القوانين المستفادة من الفقه ما هو الا نوعاً من العبث والتكرار، فينبغي الاكتفاء بالمقررات القانونية التي تشرح هذه النصوص، بل وصل الامر لدى بعض مدرسي المقررات القانونية الى الاعتراض على تسجيل اية بحوث في الفقه واصوله اذا كانت بمسميات ومصطلحات معاصرة بذريعة ان هذه المسميات تندرج ضمن تخصص الأقسام العلمية القانونية،ونرد على هذا الاتجاه بأنه يفترض ان يكون هناك تكامل في اليمن بين المقررات الشرعية والمقررات القانونية وان تكون متوافقة ومتساوية من حيث عددها ومفرداتها، فالمقرر القانوني والمقرر الشرعي يتفقان من حيث المفردات لكنهما يختلفان من حيث التناول، فالمقرر القانوني يتناول النظريات والمدارس القانونية بشأن مفردة او مسألة ما، في حين يتناول المقرر الشرعي اقوال الفقهاء بشأن هذه المسألة او المفردة وبيان القول الذي أخذ به القانون وعندئذ تكتمل الرؤية الشرعية والقانونية لدى الطالب في كليات الشريعة والقانون فذلك هو الهدف الأصلي لأنشاء كليات الشريعة والقانون، كما انه بالإمكان البحث في اي موضوع في رسائل الدكتوراه والماجستير ولو كان مسمى هذا الموضوع ضمن أي من فروع القانون فالبحث الفقهي يكون التناول الفقهي فيه هو الغالب حيث يعرض اقوال الفقهاء في الموضوع وادلتهم ويناقشها ثم يختار ما يراه راجحاً ويشير الى حكم الموضوع في القانون بإيجاز اما البحث القانوني فأنه يتوسع في ذكر النظريات والمدارس القانونية واتجاهات القوانين المختلفة ويكتفي بالإشارة الى الحكم الفقهي بإيجاز.

وطبقاً لأساس التكامل السابق ذكره بين المقررات فلا بد ان تكون لكل مقرر قانوني او مفردة قانونية نظير لها او مثيل في الفقه الاسلامي، لان القانون المدني نص في المادة (18) على ان ( المرجع في تفسير

نصوص القوانين وتطبيقها هو الفقه الإسلامي والمذكرات الايضاحية والكتب الشارحة الصادرة من الهيئة التشريعية المختصة) ومن المؤكد عدم وجود المذكرات الايضاحية والكتب الشارحة الصادرة من السلطة التشريعية فلم يبق الا الفقه الإسلامي الذي له رجاله المتخصصون وكتبه التي تفسر النصوص القانونية في ضوء الاحكام الفقهية، علماً بأن اغلب كتب المقررات القانونية صارت تتناول بالبحث والدراسة في اقوال الفقهاء وادلتهم إزاء المسائل القانونية مستغلة ركود المقررات الفقهية وعدم تناولها لأغلب المستجدات المعاصرة وعدم مواكبتها للنصوص القانونية النافذة، علماً بأن دراسة اقوال الفقهاء وادلتهم يجب ان تكون صادرة من اهل الاختصاص وهم الفقهاء وأساتذة الفقه وليس رجال القانون وشراحه[نخ].

## المبحث الثاني

## طرائق تدريس الفقه الإسلامي

طريقة التدريس تطلق على مجموعة خطوات يتّبعها الاستاذ لتحقيق غايات معيّنة، ووجود طرق متعدّدة شائعة للتدريس لا يعدّ ناشئاً إلّا عن أفكار الاساتذة المتكوّنة عن الطبيعة البشرية وطبيعة المعرفة على مرّ العصور[ير]، ومن هذه الطرق المحاضرة ومناقشة بعض المسائل الفقهية من قبل مجموعات الطلبة التي يقسمها الأستاذ، وطريقة العصف الذهني للإجابة على مسائل واسئلة يثيرها الأستاذ ويطلب من الطلبة إيجاد حلول لها او إجابات عليها، وكذا طريقة تكليف الطلبة بإعداد مطالعات او واجبات او بحوث موجزة عن بعض المسائل ومناقشتها مع الطلبة، وطريقة توجيه أسئلة للطلبة وتكليفهم بالإجابات عليها وغير ذلك من طرق التدريس، ومن الجدير بالذكر عدم إمكانية المفاضلة بين طرق التدريس المختلفة، فاختيار إحداها يرجع إلى موضوع المحاضرة، ونشاط الطلبة، والإمكانيات والموارد المتوفّرة وغيرها من الظروف التعليمية، فلكل ذلك أثر فعّال في تعزيز جودة التعليم والتعلّم، ولاريب ان الطرق التقليدية أصبحت عاجزة عن تلبية حاجيات التعليم في عصرنا الحاليّ، على خلاف طرق التدريس الحديثة التي مكّنت الطالب من الوصول إلى المعلومة وفهمها وتطبيقها بشكل أكثر سرعة ودقّة بصورة مختصرة، لأنها وثيقة الصلة بالواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ داخل قاعات المحاضرات وخارجها، ومراعاتها المجتمع الذي يعيشه الطالب، وتدريبه على طريقة التعامل الصحيحة مع المواقف الحاليّة والاستعداد للمواقف المستقبلة ثمّ تطوير الواقع نحو الأفضل[تر].

وطرائق التدريس المتبعة في الجامعات اليمنية واحدة بالنسبة للمقررات الشرعية والمقررات القانونية، فطريقة التدريس لهذه المقررات هي طريقة وحيدة وهي طريق المحاضرة حيث يقوم الأستاذ بإلقاء المحاضرات على اعداد هائلة تزيد على مائة طالب وطالبة، وهذه الطريقة هي اقل الطرق في التحصيل العلمي والمعرفة حسبما ورد في هرم (بيلوم) للمعرفة، حيث اظهر الهرم ان نسبة التحصيل بواسطة طريقة المحاضرة لا تتعدى نسبة 5٪[ير].

(1) تطوير التعليم الشرعي حاجة ام ضرورة، د. محمد بن عبد الله الدويش، كتاب الامة قطر العدد (158) ص37.
(2) أساليب التدريس الجامعي، د. عايش محمود زيتون، دار الشروق الأردن 1995م ص22.
(3) المرجع السابق ص25.
(4) اساسيات التدريس الفعال في العالم العربي، د. حسن شحاته، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1992م ص88.

ويرجع سبب اتباع طريقة المحاضرة كطريقة وحيدة لتدريس الفقه الإسلامي وغيره، الى أسباب كثيرة أهمها:

1 - كثرة طلبة كليات الشريعة والقانون، فمتوسط عدد هؤلاء الطلبة في كل سنة دراسية يتراوح ما بين 2000 و3000 طالباً طالبة، ولذلك يتعذر اتباع طرق التدريس الأخرى التي تستلزم ان يكون عدد الطلبة ما بين 30 -40 طالباً وطالبة على الأكثر، وتحاول كليات الشريعة والقانون التغلب على هذه الصعوبة بتقسيم طلاب كل مستوى دراسي على مجموعات يصل عدد طلبة كل مجموعة الى أكثر من 150 طالباً، ولذلك فأن هذه المعالجة تظل قاصرة وعاجزة، اذ ان عدد الطلاب يظل كثيراً في كل مجموعة من هذه المجموعات.

2 - قلة عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بالتدريس فعلاً قياساً بالعدد الهائل للطلاب، فمثلاً يقوم بالتدريس الفعلي للمقررات الشرعية في كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء عشرة أساتذة فقط(نخ).

3 - قلة او انعدام هيئة التدريس المساعدة العاملة في مجال تدريس الفقه الإسلامي وغيره، ولذلك فأعضاء التدريس القلة اصلاً يتحملوا وحدهم كافة الأعباء الاكاديمية وغيرها، في حين انه ينبغي ان تسند كثير من طرائق التدريس التطبيقية والأنشطة العلمية الى هيئة التدريس المساعدة كالمعيدين والمدرسين المساعدين(نر).

4 - انعدام الاعتمادات المالية والمستلزمات الأخرى اللازمة لتنفيذ طرائق التدريس الأخرى.

5 - عدم تدريب الأساتذة العاملين بالتدريس في كليات الشريعة والقانون على طرائق ووسائل التدريس وإدارة المحاضرات وطرق الالقاء والتأثير وتوصيل المعلومات ومواجهة المشاكل التي تحدث في اثناء المحاضرة والتعامل معها، فلا ريب ان هؤلاء الأساتذة فقهاء علماء في مجال الفقه الإسلامي والقانون واكتسبوا مهارات وخبرات تدريسية خلال فترة عملهم الطويلة في مجال تدريس الفقه الإسلامي والقانون، ولكن للتدريس تخصصه وله فنونه ومهاراته التي تدرس في الكليات المتخصصة مثل كلية التربية التي تدرس كل طرائق التدريس والالقاء والإدارة الصفية والتقويم للطلبة وغيرها، ولا شك ان الأستاذ في مجال الفقه الإسلامي وغيره يحتاج الى دورات وحلقات قصيرة لتلقي هذه الفنون والعلوم التدريبية للاستفادة منها وصقل خبراته، ومن المؤكد ان ذلك سوف يسهم حتماً في تطوير تدريس الفقه الإسلامي والارتقاء به(نر).

(1) دليل كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء ص14
(2) هناك معيد واحد تعين حديثاً في قسم أصول الفقه.
(3) المرجع في تدريس علوم الشريعة – القسم الثاني، د. عبد الرحمن صالح عبدالله، جامعة السلطان قابوس عُمان 1997م ص383.

**المبحث الثالث**

**تطوير مهارات التدريس والأستاذ الجامعي**

لا شك ان التدريس الجامعي يتأثر بعوامل عدة منها ما يتصل بالأستاذ الجامعي من حيث إعداده العلمي وتعمقه في تخصصه وثقافته الواسعة إضافة الى المامه بأساليب التدريس ولباسه وشخصيته وهندامه وعلاقاته مع الطلاب وتواضعه وصبره، وهناك عوامل تتصل بالطالب الجامعي من حيث خصائصه الشخصية وقدراته وميوله ومستواه الاجتماعي والاقتصادي ورغبته واستعداده للتعلم الجامعي، ومن هذه العوامل ما يتصل بالمقررات الجامعية من حيث طبيعتها وأهدافها ومحتواها وتقويمها ومدى انسجامها مع اهتمام الطالب من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة ثانية، ومن العوامل ما يتعلق بالإدارة الجامعية الرشيدة التي تهيئ مناخاً جامعياً تعليمياً وتعلمياً وبحثياً مناسباً، وهذه العوامل السابقة تتداخل وتتعاون معاً لتطوير التدريس الفعال في مجال الفقه الإسلامي وغيره(نخ).

وهناك أسس وقواعد لابد من الأخذ بها في تطوير مهارات التدريس منها على سبيل المثال:

1 - التدريس في الجامعة ليس مجرد نقل المعارف الإنسانية والعلمية من الأستاذ الجامعي الى الطالب، فالمعلومات والبيانات والمعارف تزداد قنوات ووسائل نقلها وتنساب بيسر وسهولة حيث يصعب على أي أستاذ جامعي مهما كانت قدراته ان يلّم بها او يستوعبها، هذا بالإضافة الى تكنولوجيا العصر وتقنياته ووسائله المتطورة والمتسارعة، من هنا لم يعد دور الأستاذ الجامعي مخزناً للمعلومات والمعارف او مجيباً عن الأسئلة او أنبوب توصيل يوصل المعلومات من مصادرها كالكتب والمراجع والمقررات الجامعية والدوريات والمجلات الى عقول الطلبة، فالأستاذ الجامعي ما هو الا مرشد وموجه ومثير للتفكير وتعليمه وملهم للطلبة وقادر على الاثارة الفكرية العقلية والاستفسار والتساؤل المتواصل والاستقصاء والبحث العلمي المستمر الذي يولد أسئلة وافكاراً جديدة جديرة بالتنقيب والبحث العلمي على حدّ سواء(بر).

2 - التدريس بالجامعة عملية اتصال وتواصل اجتماعي وصلات شخصية بينية بين الأستاذ الجامعي والطلبة لذا يصبح دور الأستاذ الجامعي ليس التلقين والنقل انما هو قائد للمناقشة وموجه للنشاط الفكري وميسر للتعليم ومرشد للبحث والتقصي والاكتشاف، وفي هذا يصبح التفاعل بين عناصر الموقف الاتصالي (الأستاذ والطلبة والمادة) شرطاً اساسياً لحدوث التعلم والبحث واكتساب المعارف الإنسانية والعلمية والخبرات سواء بسواء(تر).

3 - الأستاذ الجامعي يؤثر في طلابه ويتأثر بهم لأنه عنصر أساسي في عملية الاتصال الاجتماعي، ولكي يكون هذا التأثير والتأثر تربوياً سليماً ينبغي ان يقوم على أساس الثقة والاحترام المتبادل بين

(1) أساليب التدريس الجامعي، د. عايش محمود زيتون ص35.
(2) تطوير التعليم الشرعي، د.محمد الدرويش ص42.
(3) إدارة القسم الاكاديمي، جون بينيت، تعريب د.جابر عبد الحميد، دار النهضة العربية القاهرة ص52.

الأستاذ وطلابه، ولهذا يؤكد المهتمون بالتعليم الجامعي على الجوانب الإنسانية في التدريس الجامعي وتصبح عندئذ مهارات التدريس الجامعي في درجة أهمية مادة التدريس ذاتها[يخ].

4 - عملية التدريس الجامعي يمكن تحليلها تحليلاً منظماً وتقويم النشاطات والفعاليات التدريسية والتحكم بها،وفي ضوء نتائج ذلك ينبغي تدريب أساتذة الجامعة على ذلك، ولعل هذا الامر قد يلغي ما هو شائع بين عامة الناس من ان التدريس مجرد هواية او موهبة او حرفة تنمو بالخبرة، وان الأستاذ الجامعي يولد ولا يعد او يدرب او يصنع، ولذلك فقد ساهمت عملية تحليل عملية التدريس في تطوير برامج اعداد الأستاذ الجامعي اعداداً علمياً متخصصاً ومهنياً تربوياً مسلكياً في المؤسسات التعليمية الجامعية[يز].

5 - مهارات التدريس تختلف عن المهارات البحثية (مهارات البحث) فبينما نجد ان عملية التدريس في الجامعة في جوهرها هي تعامل مع الافراد والنفس الإنسانية نجد ان مهارات البحث مبدئياً تتعامل مع الأشياء والمواد بوجه عام، وعليه فإن مفهومي التدريس والبحث يختلفان في اساسهما ومفهومهما وبالتالي لا يجوز استعمالهما تبادلياً كما ان امتلاك او اتقان مهارات احدهما قد لا يعني بالضرورة امتلاك مهارات المفهوم الأخرى او اتفاقها، فالجامعات التي تعد باحثين ليس بالضرورة ان يؤدي ذلك تلقائياً الى اعدادهم كمدرسين في الجامعة والعكس صحيح بوجه عام. من هنا ينبغي ان يحدث نوع من التوازن الحقيقي بين التدريس والبحث او البحث والتدريس حسب توجه الجامعة وأهدافها لاسيماإذا كان البحث والتدريس معا من اهداف الجامعة ووظائفها[يت].

6 - ينبغي ان يكون الطلبة في وضع سليم ورغبة في التعلم، فمن اهم العوامل لتطوير مهارات التدريس الجامعي وبالتالي التعلم الجامعي الجيد هو قدرة الأستاذ الجامعي على خلق الاهتمام عند الطلبة والمحافظة عليه ليتقبل ويقبل الطلبة على التعلم وليس التعليم الجامعي[يث]، فالاهتمام والميول أساسي للانتباه والانتباه أساسي للتعلم داخل قاعة المحاضرة وخارجها، وذلك انطلاقا من ان الدافعية للتعلم الجامعي تعد احد العوامل المهمة في التعلم والتعليم الجامعي،لأن الدافعية هي التي تحرك أنشطة الطالب الفكرية في عملية التعلم الجامعي وتنشطها وتصونها، لذا فان أساليب التدريس الجامعي بخبراتها ونشاطاتها والتي يقترحها الأستاذ الجامعي ينبغي ان تعمل على اثارة الدافعية وايقاضها للتعلم عند الطلبة من جهة واستمرار احتفاظهم بها من جهة أخرى للتفاعل والاندماج في المواقف التعليمية التعلمية في قاعة المحاضرات وخارجها[سمه].

كما ان عملية تطوير تدريس الفقه الإسلامي تحتاج إلى مدرس جامعي قادر وفاعل وباحث،ومن خلال النظم واللوائح وكتابات المتخصصين فان عمل المدرس الجامعي يتلخص في الاتي:

(1) أساليب التدريس الجامعي، د.عايش زيتون ص27.
(2) المرجع السابق ص32.
(3) التعليم العالي واعداد هيئة التدريس، محمد عزت عبد الموجود، مجلة دراسات تربوية السنة الثالثة العدد (3) 1988م، ص32.
(4) تطوير التعليم الجامعي العربي، د. عبد الرحمن عيسوي، منشأة المعارف الإسكندرية 2002م ص112.
(5) أساليب التدريس الجامعي، عايش محمود زيتون، دار الشروق عمان /الاردن 1995م، ص22

1- إيصال المعلومات لطلبته والتأثير في شخصياتهم.

2- تقويم الطلبة من خلال الأنشطة داخل قاعة المحاضرات وخارجها.

3- خدمة القسم الذي يعمل فيه

4- إجراء البحوث العلمية كل حسب اختصاصه في خدمة الجامعة.

5- خدمة المجتمع من خلال المحيط الذي يعيش فيه.

6- الاشراف على رسائل الماجستير والدكتوراة.

7- المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات.

8- تقديم الرأي والمشورة للجهات التي تطلب ذلك[1].

وكي يقوم الأستاذ الجامعي بالواجبات المناطة به على الوجه الأفضل فأن ذلك يتطلب منه في ظل المتغيرات والاحتياجات المعاصرة ما يأتي:

1- الفهم العميق للأطر المعرفية في موضوع المادة التي يقوم بتدريسها.

2- إدراك سمات وخصائص الطلبة الذي يقوم بتدريسهم ومعرفة قدراتهم ودوافعهم.

3- معرفة طرائق وأساليب التدريس الحديثة التي تؤدي حتما الى تطوير تدريس الفقه الإسلامي

4- إعداد المحاضرات اليوميةوالاسئلة المزمع ان يثيرها في قاعة المحاضرات لاثارة الدافعية لدى الطلبة لفهم المحاضرات.

5- معرفة طرائق وأساليب التعامل مع الطلبة من خلال إفساح المجال للمناقشة والحوار وبناء العلاقات الطيبة مع الطلبة.

6- القدرة على استخدام التقنيات الحديثةاو تكنولوجيا التعليم في التدريس والتدريب والبحث.

7- المحافظة على الاتزان الانفعالي للمدرس نفسه في حالة التدريس والقاء المحاضرات[2].

8- القدرة على تحقيق التواصل بين المادة التي يدرسها واحتياجات المجتمع.

9- تطوير قدراته المهنية من خلال المتابعة للمستجدات الحديثة في مجال اختصاصه[3].

10- إجادة أداء الأدوار والمهام الجديدة للأستاذ الجامعي وهي صانع القرار، ومصمم ومخطط ومرشد وموجه وخبير في توجيه اهتمامات الطلبة وتهذيب دوافعهم، وخدمة المجتمع وحل مشكلاته.

11- القدرة على تصميم محاور وافاق المحاضرات والمواد والاسئلة التي يقدمها للطلبة والقدرة على تقييمها وتطويرها.

12- الموائمة بين متطلبات الاعتماد الأكاديمي واستقلالية الأستاذ الجامعي، فقد حددت الجامعات معايير الجودة العالمية للنهوض بالتعليم الجامعي للمصاف الدولية، فنتج عن هذا التوجه خطاباً

(1) حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي، د. عبد الوهاب الوشلي، دار الفكر المعاصر صنعاء 2007م ص55.
(2) مهارات التدريس، د. جابر عبد الحميد جابر واخرين، دار النهضة العربية القاهرة مصر ، الطبعة الأولى 1985م ص212.
(3) المرجع السابق ص225.

جديداً في تاريخ الجامعات اليمنية مثل سيادة ما يسمى بالاعتماد الأكاديمي، وتحقيق معايير الجودة، وتحفيز الأكاديميين للتنافس وانتاج المعرفة بنشر البحوث الأكاديمية. هذا التحول في التوجهات (إدارة المهنية) يشكل تحدياً على الجامعات اليمنية والأكاديمي اليمني لتغيير المفاهيم السائدة والمبادئ المهنية المتجذرة في مفهوم المهنية الأكاديمية[ث].

هذا النقاش المحتدم بين أهمية المهنية الأكاديمية وإدارة المهنية على الصعيدين العالمي والمحلي ولد تساؤلات عدة عمن هو الأستاذ الجامعي إذن؟ هل هو الشخص الذي يتم إعداده في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه ليصبح أستاذاً، واستمرار تدريبه عبر البرامج التطويرية التي تعدها المؤسسة الأكاديمية عبر وحدات التطوير التربوي؟ أم أنه شخص يستطيع اكتشاف حاجاته المهنية ويقوم بوضع خططاً تدريبية وتطوير مستمر ذاتي ليساعد المؤسسة الأكاديمية في تحقيق سياستها التطويرية في تحقيق الجودة الأكاديمية؟ كيف نوفق بين القوتين المؤثرتين في تشكيل مفهوم الأستاذ الجامعي: المهنية الأكاديمية وإدارة المهنية؟ يبرز من بين هذه الأسئلة السؤال الأخلاقي الذي يدور في وسط صناعة القرار في الجهات المعنية بالتعليم العالي كيف نجذب الأستاذ الجامعي لتطوير قدراته وامكانياته المهنية[ب]

إجابة هذا السؤال ليست بسيطة بل هي بحاجة لدراسة مستفيضة ومتعمقة لفهم العوامل التي تساعد الجامعات على المواءمة بين متطلبات التطوير وحاجات الأستاذ الجامعي المهنية ومدى استفادة الأستاذ الجامعي من نظام الحوافز والتفرغ الأكاديمي في تمكينه من التطوير المهني المستمر تذهب الدراسات الى أن نجاح سياسات التطوير مرهون بتوفير البنى المهنية الأكاديمية التي تساعد الأستاذ الجامعي لتطوير قدراته وامكانياته ومن أهم البنى اللازم توفرها هو الوقت المناسب ليقوم فيه الأستاذ الجامعي بعرض ما يواجهه من أمور مهنية تعيق تعلم طلابهم والعمل الأكاديمي بشكل عام والعمل على حلها عن طريق البحث العلمي والندوات وورش العمل. كذلك يبرز من بين هذه الاهتمامات تعزيز مفهوم الأكاديمية المهنية وفتح قنوات التطوير المهني الذاتي والجماعي وخلق الجمعيات المهنية ودعم المؤتمرات التخصصية ان ما يعاني منه الأساتذة الجامعيون على المستوى العالمي هو قلة الدعم المادي مقارنة بالجهد المبذول.

وفي كل الأحوال ينبغي دمج مفهومي المهنية الأكاديمية وإدارة المهنة لتكوين مفهوم الأستاذ الأكاديمي.

وحتى تتم عملية تطوير تدريس الفقه الإسلامي في مجال الأستاذ الجامعي وتطوير مهاراته وتنميتها فمن اللازم الإشارة بإيجاز إلى صفات الأستاذ الجامعي وأثرها في تطوير التدريس، حيث ينبغي ان يتصف الأستاذ الجامعي بالصفات الاتية:

(1) الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، د. محمد منير مرسي، عالم الكتب مصر 1984م، ص126.
(2) المهنية الاكاديمية، حسين موسى الصلاحي، جامعة عبد العزيز جدة، كلية الآداب، منشور في مدونته في قوقل ص2.

**أولاً: الإخلاص في العمل وإتقانه**

يقول صلى الله عليه وسلم : "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه[يخ] ومن إتقان أستاذ الجامعة لعمله أن يحرص على التحضير، والإعداد الجيد لمحاضراته، والتمكن من عناصرها، وعليه أن يعلم جيداً أن طالب المرحلة الجامعية ليس كغيره من طلاب المراحل الدراسية السابقة، وأن لديه القدرة على معرفة الاستاذ المتمكن من مادته من غير المتمكن، ولديه القدرة على معرفة فيما إذا كان الأستاذ قد أعد لهذه المحاضرة جيداً أم لا ولديه القدرة أيضاً على معرفة الأساليب التي قد يلجأ إليها بعض الأساتذة لتضييع وقت المحاضرة، وتغطية نقصه وستر عيوبه[بر].

ومن مظاهر الإخلاص التي يتوجب على أستاذ الجامعة ان يتصف بها، أن يعوّد نفسه على الانضباط؛ بأن يحرص على عدم الغياب عن محاضراته إلا في الظروف القاهرة، وأن يكون موجوداً في المحاضرة من أولها.

وعلى الأستاذ أيضاً أن لا يزيد على الوقت المحدد للمحاضرة بالاستقطاع من وقت الطلاب، أو من المحاضرة التي تليها؛ فإنهاء المحاضرة قبل وقتها تعدٍّ على حق الجامعة، والاستمرار فيها بعد انتهاء وقتها تعدٍّ على حق الطالب، وعلى حق الأستاذ الآخر في حال وجود محاضرة بعدها[تر].

وينبغي له أن يحرص على عدم إضاعة وقت المحاضرة في أمور جانبية، وقضايا خارجية، وموضوعات لا علاقة لها بالمحاضرة، ومقرر المادة.

وينبغي لأستاذ الجامعة أن يكون دقيقاً في قراءة ما يطلبه من الطلاب من بحوث، أو واجبات، وإلاّ فلا داعي لتكليف الطلاب بهذه البحوث، أو الواجبات إذا كان لن يطّلع عليها، ولن يتمكن من قراءتها؛ فليس الهدف من المطالبة بهذه الأشياء منحصراً في معرفة من قدّم ومن لم يقدّم؟ وإنما يتحقق الهدف بمعرفة مدى فهم الطالب لما درس، ومدى استفادته مما سمع وقرأ فيما كتب.

وعلى الاستاذ أيضاً أن يكون دقيقاً في تصحيح ما يجريه للطلاب من اختبارات سواء كانت لأعمال الفصل أم اختبارات نهائية، وأن يعلم أن قراءة إجابات الطلاب، وإعطاء كل ذي حق حقه أمر ليس بالسهل، وأنه أمانة كبيرة وحمل ثقيل لا ينبغي التساهل فيه أو التعامل معه بتوزيع الدرجات عشوائياً أو حسب المزاج، أو الهوى أو بإسناد التصحيح إلى أشخاص آخرين.

وعلى أستاذ الجامعة أن يعطي عمله الأصلي حقه من الاهتمام، وأن لا يسمح للأشغال الخارجية والأعمال الخاصة بالتأثير في عمله الأصلي؛ فكثيراً ما تؤدي هذه الأمور إلى غياب الأستاذ عن محاضراته وساعاته المكتبية أو تساهله في التحضير للمواد التي يُدرّسها أو عدم قراءته للبحوث أو الواجبات التي يطالب الطلاب بإعدادها أو عدم دقته في تصحيح ما يجريه للطلاب من اختبارات[ير].

(1) مجمع الزوائد 98/4
(2) أستاذ الجامعة صفاته واخلاقه، موقع د. امين المغامسي ص4 almghamsi.blogstop.com
(3) المرجع السابق ص7.
(4) المرجع السابق ص8

**ثانياً: قوة الشخصية والقدرة على ضبط الطلاب**

من الصفات المهمة التي يفترض أن تكون موجودة في أستاذ الجامعة؛ أن يكون قوي الشخصية قادراً على ضبط الطلاب في أثناء المحاضرات، وبصفة خاصة في القاعات الكبيرة التي تستوعب أعداداً كبيرة، فطلاب المرحلة الجامعية أكبر سناً من طلاب المراحل السابقة[خ]، وإذا لم يتمتع الأستاذ بشخصية قوية، وقدرة على ضبطهم، فإن هيبته عندهم تزول، وإذا زالت هيبة الأستاذ، وشعر الطلاب أن شخصيته ضعيفة أساؤوا الأدب معه، وقلّ احترامهم له، وتجرؤا على دروسه، ومحاضراته بالتشويش، والمقاطعة، ورفع الصوت، والنوم، والحديث مع زملائهم، وقراءة الصحف والمجلات، أو الكتب التي لا علاقة لها بالمادة، والحديث بأجهزة الجوال.

وعلى الأستاذ أيضاً أن يكون منتبهاً للأساليب التي يلجأ إليها بعض الطلاب لإضاعة وقت المحاضرة عن طريق إثارة بعض الموضوعات، وطرح الأسئلة التي تخص أموراً لا علاقة لها بالمادة ومنهجها، ولا مانع من الاستفادة من الدقائق الأخيرة في المحاضرة في حال الانتهاء من موضوعاتها. في الحديث عن بعض القضايا، والموضوعات التي تهم الطلاب وتفيدهم أو التي يحتاجون فيها إلى التوجيه والنصيحة[ير].

**ثالثاً: التحلي بالأخلاق الفاضلة**

ينبغي على أستاذ الجامعة أن يكون قدوة لطلابه في التحلي بالأخلاق الفاضلة والسلوكيات الحميدة بصفة عامة، وأن يبتعد عن كل خلق ذميم أو فعل شائن قبيح؛ فهو عرضة للملاحظة والانتقاد أكثر من غيره والأنظار متجهة إليه دائماً ترصد وتتابع تصرفاته وسلوكياته داخل الجامعة، وخارجها[تر].

ومن الأخلاق الفاضلة التي يفترض أن تكون موجودة في أستاذ الجامعة: الصدق والحلم والصفح ولين الجانب والوفاء بالوعد والعهد وإفشاء السلام وطلاقة الوجه والتبسّم وتحمّل أخطاء الطلاب وزلاّتهم في حدود المسموح به تربوياً، وعدم استخدام الألفاظ الفاحشة والبذيئة أو ازدراء الطلاب وتحقيرهم أو سبهم وشتمهم[ير].

**رابعاً: التواضع لزملائه وطلابه**

من الصفات الحميدة، والأخلاق الفاضلة التي ينبغي على أستاذ الجامعة أن يتحلى بها؛ صفة التواضع في تعامله مع زملائه وطلابه.

فينبغي على الأستاذ الجامعي الا يأنف من استيقاف الطلاب له، أو مراجعته في مكتبه؛ لسؤاله عن بعض الأمور، أو لمناقشته في بعض القضايا، أو لمراجعته في بعض الدرجات التي حصلوا عليها في اختباراتهم أو بحوثهم ولا يعتبر نفسه فوق الخطأ، وفوق المراجعة وينبغي عليه عدم الاصرار على القرارات التي اتخذها والتصريح بعدم الغائها أو التراجع عنها او التصريح بأن الدرجات التي رصدها غير قابلة للمراجعة أو التعديل

(1) أساليب التدريس الجامعي، د. عايش محمود زيتون ص51
(2) أستاذ الجامعة صفاته واخلاقه ص8
(3) مهارات التدريس، د. جابر عبد الحميد،ص205
(4)أستاذ الجامعة صفاته واخلاقه،د.امين المغامسي، ص9

فمن غير المقبول تكبّر أستاذ الجامعة بسبب العلم الذي حصل عليه، فإن العلم الحقيقي، والازدياد منه، والتعمق فيه، يقود إلى التواضع، ويوصل إليه، وفي العبارات المأثورة "العلم ثلاثة أشبار: من دخل في الشبر الأول تكبّر، ومن دخل في الشبر الثاني تواضع، ومن دخل في الشبر الثالث عَلِم أنه لم يعلم شيئاً[نخ]، وما أجمل أن يردد أستاذ الجامعة قول الشاعر:

أدّبني الدهر فأراني نقص عقلي  كلما زادني علماً زادني علماً بجهلي

وقول الشاعر:

ملائي السنابل تنحني تواضعا  والفارغات رؤوسهن شوامخ

**خامساً: الأمانة العلمية في النقل والاقتباس**

من الأمور ذات الصلة الوثيقة بخلق الأمانة؛ ما يتعلق بالأمانة العلمية في النقل، والاقتباس، فالكتابة، والبحث العلمي أمران لا ينفكان عن أستاذ الجامعة، ولا يمكن له أن يظل بعيداً عنهما، وهذان الأمران يعتمدان على الاطلاع على أفكار الآخرين، وقراءة كتاباتهم، والنقل، والاقتباس منها، ولذلك فلا بد أن يكون أستاذ الجامعة أميناً فما ينقل، ويقتبس، وأن يسند الأفكار إلى أصحابها، ويوثّق ما ينقله من أقوال الآخرين؛ بذكر المصادر التي رجع إليها، ونقل منها[بر].

**سادساً: توثيق العلاقة بزملائه وإحسان الظن بهم**

ينبغي على أستاذ الجامعة أن يحرص على إشاعة الألفة والمودة والعلاقة الأخوية الحميمة مع زملائه، وأن يحسن الظن بهم وبما يصدر منهم من أقوال أو أفعال، وعليه أن يبتعد عن كل ما يسيء إلى هذه العلاقة أو يفسدها أو يوتّرها أو يكدّرها كالغيبة والنميمة والسعي بالوقيعة بينهم أو الدس والكيد لبعضهم والوشاية بهم أو استخدام الطلاب وسيلة لاختبار زملائه عن طريق إلقاء بعض الأسئلة عليهم في أثناء المحاضرات؛ بهدف التعرف على أفكارهم، أو مواقفهم من قضايا معينة، وإن بلغه عن أحد زملائه أنه يتكلم فيه، أو يذكره بسوء فعليه أن يتأكد مما بلغه، ويتثبت منه قبل الحكم على زميله، أو أخذ موقف منه؛ فكثيراً ما يعمد ناقلو الكلام والوشاة إلى الكذب والاختلاق والتضخيم و التشويه رغبة في الإفساد، والقطيعة، وقد يكون من المناسب في بعض الحالات مصارحة الزميل بما نُقل عنه، أو مواجهته بالناقل ليظهر الصادق منهما من الكاذب. وأسلوب المواجهة من أنجع الأساليب في لجم الوشاة وناقلي الكلام، وإيقافهم عند حدهم؛ لأنهم إذا علموا أنك ستواجههم بالطرف الآخر، فإنهم سيترددون كثيراً في المستقبل قبل أن يقدموا على نقل كلام، أو الوشاية بشخص.

وعلى أستاذ الجامعة أيضاً أن لا يعطي الطلاب فرصة للإيقاع بينه وزملائه بإثارة الموضوعات التي تتعدد فيها وجهات النظر، وله فيها رأي مخالف لآرائهم، وفي حال إثارتها فعليه أن يراعي آداب الاختلاف، وأن يكون تركيزه على عرض وجهة نظره وأدلته وموقفه من الآراء الأخرى، ومآخذه عليها دون التعرض لشخص زميله المخالف، أو تسفيه رأيه، أو نعته بصفات، أو ألفاظ غير لائقة[تر].

**سابعاً: عزة النفس والاستغناء عن الطلاب وخدماتهم**

(1) تذكرة السامع في آداب العالم والمتعلم، ابن جماعة ، دار الكتب بيروت ص190.
(2) أستاذ الجامعة، ص9
(3) أستاذ الجامعة صفاته واخلاقه ص12

ينبغي ان يكون أستاذ الجامعة عزيز النفس، وأن يربأ بنفسه عن استغلال طلابه لخدمته، أو لقضاء مصالحه الشخصية في الإدارات الحكومية أو المستشفيات، أو المطارات أو البنوك أو غيرها من الجهات التي يكون له حاجة فيها، أو تكليفهم بجمع معلومات أو إعداد بحوث صغيرة؛ ليستفيد منها بعد ذلك في أبحاثه وكتبه، أو تكليفهم بملء استبانات تخص الأبحاث الميدانية التي يقوم بإعدادها، وعليه أن يعتذر عن قبول الهدايا التي تقدّم له من طلابه، ويرفض عروض الخدمات التي تنهال عليه منهم، وإذا كان قبول الهدايا مرفوضاً فيكون من باب أولى الامتناع عن أخذ الرشوة أو طلبها.

ومن الخيانة للأمانة أن يعمد الأستاذ إلى مكافأة طلابه على ما قدموه له من خدمات شخصية؛ بإعفائهم من حضور المحاضرات، أو بمنحهم درجات لا يستحقونها، أو بضمان النجاح لهم في نهاية السنة(لخ).

وإذا كان من غير اللائق إجبار الأستاذ طلابه على شراء أحد كتبه بعد أن جعله مرجعاً وحيداً للمادة مع كون هذا الكتاب ذا صلة وثيقة بالمادة، ومنهجها، فكيف يكون الأمر؟ وكم تكون درجة القبح عندما يجبرهم على شراء كتبه التي لا علاقة لها بالمادة التي يدرسونها معه لا من قريب ولا من بعيد والتي تباع في مكتبات محددة، وبأسعار مرتفعة؟(بر)

**ثامناً: البقاء على صلة وثيقة بالتخصص والتعمق فيه**

يتوقف بعض أساتذة الجامعة بعد حصوله على الدرجات العلمية . عن القراءة في تخصصاتهم، وزيادة التّبحر، والتعمق فيه، ويزهد في اقتناء ما يصدر من كتب جديدة ذات صلة بتخصصه، أو حتى في الاطلاع عليها، والأصل في أستاذ الجامعة أن يبقى على صلة وثيقة بتخصصه، وأن يزداد فيه بمضي الأيام تعمقاً وتبحراً، وقد روُي عن سعيد بن جبير رحمه الله قوله: لا يزال الرجل عالماً ما تعلّم، فإذا ترك التعلم، وظن أنه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو أجهل ما يكون(تر)، فمن الواجب على أستاذ الجامعة أن يكون متابعاً لما يستجد في تخصصه، وما يصدر فيه من كتب جديدة، وما ينشر في الدوريات العلمية من بحوث وملخصات، وما يُعقد حوله من ندوات ومؤتمرات(بر).

وعلى أستاذ الجامعة أيضاً أن يحرص على تنويع المواد التي يقوم بتدريسها؛ بحيث لا يبقى سنوات طويلة يُدرّس مواد محددة، وإنما يسعى بين فترة وأخرى إلى تدريس مواد لم يُدرّسها في السابق ليستفيد من ذلك في التوسع في القراءة، وزيادة الاطلاع(سم).

وعلى الأقسام العلمية أن تسعى لتحقيق هذا الأمر أثناء توزيع المواد الدراسية بين أساتذة القسم، وأن تحرص على عدم إبقاء المادة مع الأستاذ نفسه فترة طويلة، وإنما تنقلها إلى أستاذ آخر، كما ينبغي على الأستاذ الجامعي ان يكون ذا ثقافة واسعة في تخصصه وفي التخصصات ذات الصلة بتخصصه حتى لا يقع في الحرج والاضطراب عندما يباغته سؤال طالب او غيره عن مسألة ما.

(1) المرجع السابق، ص10
(2) المرجع السابق،
(3) تذكرة السامع، ابن جماعة، ص48
(4) أستاذ الجامعة، ص11
(5) أستاذ الجامعة صفاته واخلاقه ص11

**تاسعاً: الإلمام بقواعد اللغة العربية الأساسية**

ينبغي على أستاذ الجامعة أن يكون عارفاً بالقواعد الأساسية للغة العربية فيما يتعلق بالنحو والصرف والإملاء، فعمل أستاذ الجامعة يقوم على التحدث والكتابة؛ وليس من المناسب، ولا من المقبول أن يقع في الأخطاء النحوية الفاحشة فيما يتكلم به في محاضراته ودروسه، أو فيما يكتبه في مؤلفاته ومقالاته، أو يستخدم أساليب ركيكة، أو عبارات غير مفهومة، أو يقع في أخطاء إملائية فادحة. وإذا كان من السهل على أستاذ الجامعة تدارك الأخطاء فيما يكتبه؛ بعرضه على من يصححه له لغوياً، فإن الأمر يصبح مكشوفاً، ولا يمكن تداركه، عندما يتعلق الأمر بالحديث الشفهي في أثناء تدريسه لطلابه، أو في المحاضرات العامة التي يلقيها، أو الندوات التي يشارك فيها، أو الرسائل العلمية التي يناقشها أمام الجمهور، أو البرامج الإذاعية، أو التلفازية التي يقدّمها، أو يُدعى للمشاركة فيها[1].

**عاشراً: الإلمام بالمقررات القانونية المشابهة للمقرر الفقهي الذي يدرسه:**

فالأستاذ للمقرر الفقهي في كليات الشريعة ولقانون ينبغي عليه أن يكون ملماً بالمقرر القانوني ذي الصلة بالمقرر الفقهي الذي يدرسه حتى يستطيع المقارنة فيما بين الفقه والقانون والقول الفقهي الذي أخذ به القانون وحتى يستطيع الرجوع الى كتب الفقه الإسلامي لشرح النصوص القانونية وبيان وجهة نظر الفقه الإسلامي بشأنها، فمثلاً من يقوم بتدريس مقرر التشريع الجنائي الإسلامي عليه ان يكون ملماً بقانون الجرائم والعقوبات وقانون الإجراءات الجزائية ومن يقوم بتدريس المعاملات الشرعية ينبغي ان يكون ملماً بالقانون المدني وهكذا.

**حادي عشر: الاستفادة من التقنيات الحديثة**

من المهم لأستاذ الجامعة أن تكون لديه القدرة على الاستفادة من الإمكانات غير المحدودة التي تقدمها التقنيات الحديثة، فمن غير المقبول في هذا العصر أن لا يجيد أستاذ الجامعة التعامل مع الحاسب الآلي، والاستفادة من إمكاناته الضخمة وبرامجه المتنوعة، كما يفترض بأستاذ الجامعة أن يكون قادراً على الاستفادة من شبكة الإنترنت، وما تفتحه لمستخدمها من آفاق واسعة لا حدود لها، بالإضافة إلى استعانته في محاضراته ودروسه بالوسائل والتقنيات المستخدمة في العرض والإيضاح وإيصال المعلومة.

**ثاني عشر: العمل على تدارك جوانب النقص والقصور التي يعاني منها**

يجدر بأستاذ الجامعة أن يعمل على تدارك ومعالجة جوانب النقص والقصور التي يعاني منها، والتي يعرفها في نفسه أكثر من أي شخص آخر، ويدخل ضمن هذه الجوانب ما ذكرناه سابقاً من الأمور المتعلقة بالجانب القانوني، وقواعد اللغة العربية، واستخدامات الحاسب الآلي، وكذا الجوانب المتعلقة بطرق التدريس وفن الإلقاء، والإلمام بالمقررات والتخصصات ذات الصلة بتخصصه.

(1) أستاذ الجامعة صفاته وأخلاقه ص8

**خاتمة البحث**

ونعرض فيها أهم نتائج البحث وتوصياته على الوجه الآتي:

**أولاً: نتائج البحث:**

1 - تطوير تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات اليمنية هو مجموعة من الخطط والبرامج والإجراءات والأنشطة التي تستهدف الارتقاء بالمقرر الفقهي وطرق تدريسه وتنمية مهارات أستاذ الفقه.

2 - عدد مقررات الفقه الإسلامي التي تدرس في الجامعات اليمنية أقل من نظيراتها في القانون فليس هناك تناسب بينهما، ومقتضيات تطوير المقررات الفقهية أن تواكب المقررات الفقهية نظيراتها في القانون من حيث عددها ومفرداتها وتناولاتها.

3 - مقررات الفقه الإسلامي راكدة من حيث عددها ومفرداتها، فهي لا تلبي سوق العمل واحتياجات المجتمع الإسلامي المعاصر، كما أنها لا تدرس النوازل والمستجدات المعاصرة إضافة إلى أنها لا تتناول الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع كالغلو والتطرف والتكفير والعنف وغيرها.

4 - لم يتم توصيف المقررات الفقهية بحيث تظهر أهدافها وأسسها ومدى كفايتها ومناسبتها بالإضافة إلى بيان الوحدات التي يتكون منها كل مقرر وبيان أهداف كل وحدة من الوحدات التي يتكون منها المقرر.

5 - الأستاذ الذي يدرس الفقه الإسلامي متخصص في الفقه، ولذلك ينبغي عليه أن يتمتع بمهارات التدريس وأساليبه المعاصرة وأن يتم تدريبه على ذلك وتنمية قدراته في هذا المجال.

**ثانياً: توصيات البحث:**

من خلال استقراء ما ورد في البحث فأن الباحث يوصي بالآتي:

1 - إعادة صياغة الأهداف الفقهية لكليات الشريعة والقانون لاستيعاب المتغيرات والمستجدات المعاصرة وتلبية احتياجات المجتمع.

2 - توصيف المقررات الفقهية وتحديد أهداف كل مقرر على حدة وبيان أهمية علاقة هذه المقررات بالواقع المعاصر وكيفية استفادة الطالب من المقررات الفقهية في حياته العملية مستقبلاً.

3 - استيعاب مقررات الفقه الإسلامي في كليات الشريعة والقانون لاحتياجات المجتمع المعاصر وسوق العمل، وتضمين هذه المقررات المعالجات الفقهية للمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المعاصر مثل الغلو والتطرف والتكفير والكراهية والحقد.

4 - تدريب أساتذة الفقه الإسلامي في الجامعات اليمنية على طرق التدريس ومهارات التدريس.

5 - تضمين المقررات الفقهية المفردات المقابلة والمناسبة لمفردات المقررات القانونية لإيجاد نوع من التكامل والتناسب بين الشريعة والقانون.

6 - تضمين المقررات الفقهية ثقافة التسامح والقبول بالآخر ونبذ الغلو والتطرف.

## قائمة المراجع


1. الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، د. محمد منير مرسي، عالم الكتب مصر 1984م.
2. إدارة القسم الأكاديمي، جون بينيت، تعريب د.جابر عبد الحميد، دار النهضة العربية القاهرة.
3. أساس تطوير المناهج الدراسية، حصة بنت نغيمش، شبكة الالوكة www.alukh.net
4. أستاذ الجامعة صفاته وأخلاقه، موقع د. أمين المغامسي almghamsi.blogstop.com
5. أسس بناء المناهج وتنظيماتها، حلمي أحمد الوكيل ومحمد أمين المفتي، ط4 عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011م.
6. أساسيات المناهج، رالف تايلور ترجمة د.أحمد خيري، دار النهضة العربية مصر 1983م.
7. أساليب التدريس الجامعي، د. عايش محمود زيتون، دار الشروق الأردن 1995م.
8. أساسيات التدريس الفعال في العالم العربي، د. حسن شحاته، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1992م.
9. أصول المنهج التربوي الحديث، حسام الدين محمد عبد المطلب مازن، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر 2007م.
10. تجديد الفقه الإسلامي، د. جمال عطية ود.وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر دمشق 2004م.
11. تذكرة السامع في آداب العالم والمتعلم، ابن جماعة، دار الكتب بيروت.
12. تطوير المناهج الدراسية، محمود أحمد شوق، الرياض: دار عالم الكتب1995م.
13. تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، عبد السلام مصطفى عبد السلام، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة المنصورة 12 -13ابريل 2006م.
14. تطوير التعليم الشرعي، د.محمد عبد الله الدويش، كتاب الأمة العدد 158 ذو العقد 1434هـ.
15. تطوير التعليم الجامعي العربي، د. عبد الرحمن عيسوي، منشأة المعارف الإسكندرية 2002م.
16. تقويم التدريس الجامعي، عبد محمد حسن، مجلة العلوم الإنسانية، البحرين 2001م.
17. التعليم العالي وإعداد هيئة التدريس، محمد عزت عبد الموجود، مجلة دراسات تربوية السنة الثالثة العدد (3) 1988م.
18. حقوق وواجبات الأستاذ الجامعي، د. عبد الوهاب الوشلي، دار الفكر المعاصر صنعاء 2007م.
19. دلائل الإعجاز في التشريع الإسلامي، محمد شفيق ياسين، منشور في الموقع الالكتروني alqudslana.com
20. دليل كلية الشريعة والقانون للعام الجامعي 2017/2016م، د.ت، د.ط
21. الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، د.يوسف القرضاوي، كتاب الأمة.
22. طرائق التدريس المعاصرة، محمود داوود سليمان الربيعي، الأردن: عالم الكتب الحديث 2006م.
23. مهارات التدريس، د. جابر عبد الحميد جابر وآخرين، دار النهضة العربية القاهرة مصر، الطبعة الأولى 1985م.
24. المنهج المدرسي المعاصر، جودت أحمد سعادة وإبراهيم عبد الله محمد، ط5، عمّان: دار الفكر2008م.
25. المناهج تخطيطها وتطويرها وتنفيذها، حامد عبد الله الطافحة، عمان: الرضوان للنشر والتوزيع 2013م
26. المناهج المدرسية بين النظرية والتطبيق، حسن شحاته، ط3. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2003م.

27. المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها، توفيق أحمد مرعي ومحمد محمود الحيلة، ط9. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2011م.
28. المناهج الدراسية: الواقع والمستقبل، أحمد إبراهيم قنديل، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.
29. المناهج (الأسس -المكونات -التنظيمات -التطوير)، فتحي يونس وآخرون، عمّان: دار الفكر 2004م.
30. المرجع في تدريس علوم الشريعة – القسم الثاني، د. عبد الرحمن صالح عبدالله، جامعة السلطان قابوس عُمان 1997م.
31. المهنية الأكاديمية، حسين موسى الصلاحي، جامعة عبد العزيز جدة، كلية الآداب، منشور في مدونته في قوقل.